البسيط في شرح جمل الزجاجي

لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله
القرشي الأشبيلي السبتي
" ٥٩٩ - ٦٨٨ "

تحقيق ودراسة
الدكتور عيّاد بن عيد الثبيتي

السفر الأول



الطبعة الاولى

1407 - 1986

دار الغرب الإسلامي

ص . ب : 5787 - 113
بيروت - لبنان

hhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhh٢

البسيط

في

شرح جمل الزجاجي

لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله

القرشي الأشبيلي السبتي

" ٥٩٩ - ٦٨٨ "

تحقيق ودراسة

الدكتور عيّاد بن عيد الثبيتي

السفر الأول



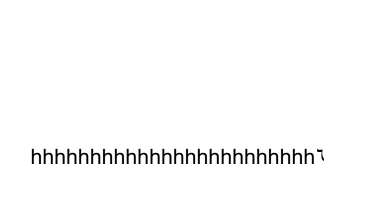
الطبعة الأولى

1986 - 1407

دار الغرب الإسلامي

ص . ب : 5787 - 113
بيروت - لبنان

بسم الله الرحمن الرحيم



هـذا الكتاب

رسالة علميّة تقدم بها المحقق لنيل درجة الدكتوراه من كليّة اللغة العربية بجامعة أم القرى ، وقد ناقشتها لجنة تتألف من :

الدكتور / محمود الطناحى ـ مشرفاً

الدكتور / حسين شرف ـ عضواً

الدكتور / محمد ابراهيم البنا ـ عضواً

مساء يوم الخميس ١٨/٨/١٤٠٢ هـ . فأجازتها بتقدير ممتاز مع التوصية بطبعها على نفقة الجامعة .

بسم الله الرحمن الرحيم

تصدير

بقلم : **محمود محمد الطناحي**

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء وسيد المرسلين . اللهم صل وسلم وبارك عليه وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحابته أجمعين ، ومن دعا بدعوته ، وتمسك بسنته إلى يوم الدين .

وبعد :

فهذا أثر من آثار عناية المغاربة بالنحو والنحاة . ولقد زاحم المغاربة إخوانهم المشارقة على فنين عظيمين من فنون التراث ، هما فن القراءات وفن النحو .

أما القراءات فقد ظهر المغاربةُ عليها ظهوراً بيِّناً ، ومدُّوا في التصنيف فيها يدا ، وبحسبنا أن نذكر من فرسانهم في هذا الميدان : أبا عمرو الداني ، ومكي بن أبي طالب ، وأبا العباس المهدوي ، وإسماعيل بن خلف ، والقاسم بن فِيُرَّة ، المعروف بالشاطبي الضرير .

وأما علم النحو ، فللمغاربة به احتفاء زائد . يقول جلال الدين السيوطي : « وأما المغرب فأهله أصحاب اعتناء شديد بذلك ، والنحاة به جم غفير » .

ويقول القفطي ، في ترجمة الصيمري عن كتابه « التبصرة » : « ولأهل المغرب باستعماله عناية تامة ، ولا يوجد به نسخةٌ إلاّ من جهتهم » .

وفيما وراء ذلك فللمغاربة فضل على التراث لا يجحد ، فهم الذين أظهروا آثار المشارقة بالشرح والبيان : فهذا أبو عبيد البكري الأونبي الأندلسي ، يعمد الى نصين خطيرين من نصوص المشارقة ، بالشرح والتفسير : أولهما كتاب الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام ، ويسمى شرحه هذا : فصل المقال . والثاني : أمالي أبي علي القالي ، واسم شرحه : اللآلي ، الذي نشره العلامة عبد العزيز الميمني الراجكوتي - رحمه الله - باسم : سمط اللآلي .

ويشرح ابن السيد البطليوسي كتاب ابن قتيبة : أدب الكتاب ، فيما سماه : الاقتضاب .

ولم يعرف شرح للسيرة النبوية - المعروفة بسيرة ابن هشام - أوعب وأكثر جمعاً من شرح أبي القاسم السهيلي ، المسمى : الروض الأنف والمشرع الرِّوى في تفسير ما اشتمل عليه حديث السيرة واحتوى .

وعلى كثرة شروح مقامات الحريري ، فإنَّ من أهم شروحها شرح أبي العباس الشريشي الأندلسي .

وكان مما اهتم به المغاربة من آثار المشارقة النحوية كتاب سيبويه ، وإيضاح الفارسي وجمل الزجاجي . وعن هذا يقول اليافعي ، صاحب مرآة الجنان : « وأخبرني بعض فضلاء المغاربة أن عندهم لكتاب الجمل مائة وعشرين شرحاً». وصاحبنا ابن أبي الربيع أحد الذين توفروا على هذا الكتاب بالشرح والبيان . يقول عن شرحه الحافظ أبو عبدالله الذهبي : « لم تشذ عنه مسألة من العربية » .

وقد كان مما جرى به القدر أني صورت الجزء الموجود من ذلك الشرح ، من الخزانة العامة بالرباط ، بالمغرب الأقصى سنة ١٣٩٥ هـ لمعهد المخطوطات بالقاهرة ، وقد حركني إليه ورغبني فيه احتفال القوم به هناك ، فهم يعدونه من أكرم الأعلاق ، وأندر الذخائر التي تضمها المكتبة المغربية .

ثم كان ما كان من اختيار أخي عياد بن عيد الثبيتي لذلك المخطوط ، تحقيقاً ودرساً لدرجة الدكتوراه ، وأشهد أنه قد اختاره من عند نفسه ، معرفة منه بقدره ، اذ كان قد جال جولات كثيرة في مخطوطات النحو الأندلسي استقرت به عند ذلك الكتاب .

وقد عرفت « عياداً » منذ ثماني سنوات ، طالب علم يجمع أصول النحو الأندلسي المخطوط ، إذ كان معنياً آنذاك بدراسة أبي الحسين بن الطراوة النحوي .

وأعترف أني حين رأيته أول مرة بمعهد المخطوطات بالقاهرة ، لم أعطه من نفسي ووقتي أكثر مما أعطيه لطلبة العلم الذين يختلفون الى المعهد ، ويصدني عن كثير من هؤلاء الطلبة أن فيهم غفلة وعجلة ، فقد صار التراث في أيامنا هذه مطية ذلولا ، يركبها كل عاجز ، قصُرت خطاه وكلت قواه . وقد قلت مرات كثيرة ، ولن أسأم من القول : إن جامعاتنا العربية لم تحسن الى التراث ، حين سمحت بتسجيل النصوص للحصول على شهاداتها العليا ، دون أن تزود الطالب بما يعينه على تحقيق ذلك النص ، من معرفة لمناهج التحقيق ، وقراءة المخطوطات المشرقية والمغربية ، وتوثيق النقول وتخريج الشواهد ، وصنع الفهارس ، وكيفية تقديم النص ، والتعليق عليه ، ثم الوقوف على أمهات المراجع العربية في فنون التراث المختلفة ، ومعرفة التعامل معها ، وحدود الإفادة منها . فلم يجد الطالب الذي يتصدى لتحقيق نص ، سبيلاً أمامه إلا أن يركض هناك وهناك ، ويتخبط بين منهج وآخر ، ولا يخرج بشيء لأنه دخل بغير زاد .

لكني أعترف أيضاً أني رأيت في « عياد » مثالاً للطالب الجاد ، فهو ـ علم الله ـ من أكثر الطلاب الذين عرفتهم، حباً للعلم، وامتلاكاً لأسبابه، وتهدّياً لدروبه ، وهو حين اختار النحو الأندلسي مجالاً لدراساته العليا ، اتصل بالمكتبة الأندلسية اتصالاً وثيقاً ، فجمع تراجم رجاله وآثار مصنفيه من

مظانها الأصيلة ، ووقف على رسوم الخط المغربي ومصطلحات المغاربة ، فسلم بذلك مما يقع فيه كثير من المشارقة ، من أخطاء وأوهام ، حين يتصدون للدراسات الأندلسية والمغربية ، دون أن يكون لهم أنس بالمكتبة الأندلسية ، ومعرفة برسوم القوم وأعرافهم ومصطلحاتهم .

ثم كانت له رحلة الى تونس والمغرب الأقصى ، فعرض وشافه وجالس العلماء هناك ، من أمثال العلامة الجليل شيخنا الكبير الحجة الثبت الأستاذ محمد المنوني ، حرس الله مهجته ، وهو زين المغرب وجماع فضائله .

وقد عاد « عياد » من رحلته الى تونس والمغرب وأسبانيا ، بزاد طيب ملأ منه عيبته من المخطوطات ، أفاد منه ، وأفاد غيره ، فهو لم يشد على ما جمع يد الضنانة، بل بذله لإخوانه، غنيمة باردة، برحب من قلبه وانشراح من صدره .

وممن أفاد من هذا الزاد الشهي ، من طلبة العلم بالمملكة العربية السعودية ، أبناؤنا البررة :

الشيخ علي سلطان الحكمي ، الذي أقام درساً للدكتوراه بالجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة ، بتحقيق كتاب « الملخص في ضبط قوانين العربية » لابن ابي الربيع . وقد زَوَّده « عياد » بثلاث نسخ من الكتاب ، نسخة من الزاوية الحمزاوية بالرباط ، وهي أعلى نسخ الكتاب وأتمها ، واثنتين جلبهما من الأسكوريال بأسبانيا، وإحدى النسختين عليها خط ابن أبي الربيع .

والشيخ حماد محمد الثمالي ، وكان من نصيبه « شرح الجمل » لابن الفخار .

والشيخ محمد الزين زروق ، مبعوث جامعة أم درمان الاسلامية بالسودان ، الى جامعة أم القرى بمكة المكرمة . وقد وقع في سهمه « تقييد ابن لب الغرناطي على الجمل » .

إلى إخوة غير هؤلاء من طلبة العلم ، اشتغلوا بالدراسات النحوية الأندلسية ، داخل المملكة وخارجها ، وضع أمامهم « عياد » محصوله من المخطوطات المغربية ، ودلهم على ما فتح الله به عليه من المطبوعات المغربية ، التي يعز وجودها في مكتبات المشرق .

وهذا ما ينبغي أن تقوم عليه الوشائج بين طلبة العلم ، تواصلاً كريماً ، وتعاوناً نبيلاً ، براً بالعلم ، ونشراً للمعرفة .

أقول قولي هذا ، لأن من حق « عيّاد » ومن على شاكلته من طلبة العلم الأوفياء ، أن نعرف لهم يدهم الكريمة، وأن نشيد بما صنعوه ، بعثاً للهمم ، وحفزاً للعزائم ، وإحياءً لسنن قديمة في تاريخنا التراثي ، في زمن شحت فيه النفوس ، وطوى كثير من أهل العلم صدروهم على ما عندهم ، كزازة وبخلاً . ثم تولى فريق آخر وهم منكرون ، تجافياً عن الحق ، وإنكاراً للفضل .

وربنا المستعان ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

وكتب
أبو أروى
محمود محمد الطناحي
بمكة البلد الأمين . في الرابع من رمضان ١٤٠٥ هـ



المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين ، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد :

فلاختياري تحقيق كتاب البسيط ودرسه موضوعاً لرسالة الدكتوراه حديث مجمله أني عثرت على مصورته المحفوظة في معهد المخطوطات بالقاهرة في أول رحلاتي إليها عام ١٣٩٨ هـ ، وكنت اذ ذاك معنياً بتتبع آراء أبي الحسين بن الطراوة ، كَلِفاً بكتب نحاة الأندلس ، إذ هي مظان طلبتي ، وحين قرأت في الكتاب عجبت لصدوف الباحثين عنه ، وازورارهم عن درسه وتحقيقه ، لكنَّ عجبي لم يطل فلم أكد أتصفح أوراقه حتى عرفت سبب ذلك متمثلاً في اضطراب ترتيب كثير من صفحاته ، ويستلزم عودها الى نسقها الصحيح وقتاً ليس قصيراً قد يفاجأ الباحث بعده بأسقاط لا قِبَلَ له بترقيعها ، واهتزازٍ في تصوير صفحاتٍ منه لا تكاد تقرأ من بعضها سطراً ، فعكفت على قراءته ، أستخلص آراء ابن الطراوة منه ، وأعيد ترتيب صفحاته حتى استقام أودها أو كاد ، فوجدت في مصورة المعهد سقطاً لم أستطع حينذاك تبيُّنَ مقداره ، ولما وصلت المغرب ويممت خزانتها العامة بالرباط ، واطلعت على مخطوطة « البسيط » تبينت أنَّ الساقط من مصورة معهد المخطوطات ورقةٌ واحدةٌ ، فنقلتها بخط يدي ، وأنَّ الصفحات المهتزة التصوير في مصورة المعهد واضحة في أصل المخطوط ، فكتبت من أشدها طمساً أسطراً .

ولما انتهيت من رسالة الماجستير عرضت على استاذي الفاضل الدكتور / راشد الراجح كتاب البسيط لابن أبي الربيع ، وقرأت عليه منه فصولاً فشجعني على تكبد عناء تحقيقه ، وآزرني في تسجيله موضوعاً لدرجة الدكتوراه فكان ، وبدأت رحلةً ثانية أنقب فيها عن آثار ابن أبي الربيع وأخباره ، وآثار تلاميذه وشيوخه وأقرانه ، فسافرت الى عدد من الأقطار العربية من بينها مصر ، والمغرب الأقصى ، وإلى أسبانيا ، ومن المغرب - وبعون من أفاضل علمائه - حصلت على مصورات كثيرة، منها مصورة لمخطوطة البسيط .

ولما عدت من رحلتي كان أستاذي المشرف قد أُعطِيَ سنة تفرغ علمي فأسند الإشراف على الرسالة الى أستاذي الفاضل الدكتور / محمود الطناحي ، ومعه بدأت العمل الحقيقي في إعدادها.

بقي أن أشير الى أنَّ من أهم دوافعي الى العمل في تحقيق هذا الكتاب ما قيل عن مصنفه ، وما قيل عنه ، فقد قالوا عن الرجل : « إمام أهل النحو في زمانه » ، وقالوا عن الكتاب : « لم تشذ عنه مسألة في العربية » ، وإمام على هذه الصفة ، وكتاب في هـذه المنزلة، قمن أن يشتغل بهما الباحثون ، لكن أحداً - فيما أعلم - لم يندب نفسه الى درس حياة الرجل وآثاره درساً جادّاً ، وإلى تحقيق شيء من آثاره تحقيقاً علمياً ، فندبت نفسي لهذه المهمة معترفاً بقصر باع ، وقلة اطلاع أحاول جاهداً التقليل منها .

وقد قسمت البحث الى قسمين : أولهما للدراسة ، وثانيهما للنص المحقق . أما الدراسة فكانت في بابين :

الباب الأول : تكلمتُ فيه عن ابن أبي الربيع في خمسة فصول :

الفصل الأول : نسبه وأسرته ، حياته ، بيئته .

الفصل الثاني : شيوخه .

الفصل الثالث : ثقافته ومكانته العلمية .

الفصل الرابع : تلاميذه .

الفصل الخامس : وفاته وآثاره .

الباب الثاني : تحدثت فيه عن البسيط في شرح الجمل في فصول سبعة ، يتلوها وصف نسخة الكتاب .

الفصل الأول: الجمل: عنايةُ الناس به وشروحه .

الفصل الثاني : البسيط : توثيق نسبته ، تجزئته ، زمن تأليفه .

الفصل الثالث : منهج ابن أبي الربيع في كتابه البسيط .

الفصل الرابع : مصادره ومذهب ابن أبي الربيع النحوي فيه .

الفصل الخامس : شواهده .

الفصل السادس : أثره في النحاة الخالفين .

الفصل السابع : موازنة بين البسيط وبين شرحي الجمل لابن عصفور ، ولابن بزيزة .

أما القسم الثاني فتضمَّنَ النصَّ المحقق تقفوه الفهارس .

وفي الختام أجد لزاماً عليّ أن أذكرَ فأشكر فَضْلَ جمعٍ من أساتذتي الأكارم ، وزملائي الأفاضل كان لهم ولا يزال في عنقي دينٌ لا يقوم شكري بوفائه في مقدمتهم أستاذي الفاضل الدكتور / محمود الطناحي الذي كابد معي في قراءة نص الكتاب ما كابد ، وبذل من أوقات راحته الكثير في سبيل انجاز البحث رضيَّةً بذلك نفسُه ، منشرحاً به صَدْرُه ، فأفدت من ملاحظاته السديدة ، وآرائه الصائبة ما أسأل الله جلت قدرته أن يتولى عني به جزاءه .

والأستاذين الفاضلين الدكتورين / محمد إبراهيم البنا ، وحسين محمد شرف اللذين شَرُفْتُ بمناقشتهما ، فأفدت من علمهما ، ولا زلت أقبس من ملاحظاتهما فوائد جمة ، بل إنَّ أحدهما ـ وهو الدكتور البنا ـ ظل يعيد النظر في كتاب البسيط ويطلعني على ملاحظات جيِّدة لا يفطن الى أمثالها الا أمثاله ممن تمرس بأساليب القدماء ، وخبر اصطلاحات نحاة الأندلس ، وطرائق

درسهم مسائل النحو وقضاياه .

والأستاذ الفاضل الشيخ محمد المنوني الذي أمدني بعدد من نفيس المصادر ، ونبهني الى بعض الأمور التي ما كانت تخطر لي على بال.

والأستاذ الدكتور محمد الحبيب بن الخوجة الذي نبهني الى بحثه « أبو الفضل التجاني كما يصوره ابن رشيد في رحلته » المنشور في النشرة العلمية للكلية الزيتونية » .

والأستاذ عبدالله الصبيحي الذي أهداني إحدى نسختيّ المكتبة الصبيحية بسلا من « اختصار الأخبار» بعد أن عَزَّ مطلبُه في مكتبات الرباط .

والأستاذ الصديق بن العربي - شفاه الله - .

وزملائي الأفاضل : سعد حمدان الغامدي ، محمد الدعجاني ، عبد الرحمن العثيمين ، سعود الثبيتي ، حماد الثمالي .

لجميع هؤلاء ، وكلِ من قدَّم لي عوناً شكر معترف بالفضل لأهله .

والله من وراء القصد وهو الهادي الى سواء السبيل .

د / عياد بن عيد الثبيتي

مكة المكرمة / حيّ جبل النور

في الرابع والعشرين من رمضان المبارك ١٤٠٥ هـ

البَابُ الأوَّل

ابن أبي الرَّبيع

الفصل الأوّل

نسبه وأسرته ، حياته ، بيئته

نسبه وأسرته :

هو[1] أبو الحسين عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد بن

---

(١) انظر عن ابن أبي الربيع الذيل والتكملة ٦/١٠٥ ، ٣٧٠ ، عنوان الدراية ص ٣١٨ ، صلة الصلة ص ٨٣ ، ملء العيبة ٣/١٠٨ ، برنامج ابن أبي الربيع جمع تلميذه ابن الشاط ، حققه وقدم له بمقدمة ضافية الدكتور عبد العزيزالاهواني ، ونشره في المجلد الأول من مجلة معهد المخطوطات ١/٩١ ـ ١٢٠ ، ٢/٢٥٥ ـ ٢٧١ ، برنامج التجيبي صفحات ١٧ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٣٣ ، ٣٦ ، ٤٠ ، ٤٥ ، ٥٣ ، ٧٧ ، ٩٠ ، ١٣٠ ، ١٣٨ ، ١٥١ . ٢٣٥ ، ٢٤٧ ، ٢٥٨ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ .

تاريخ الإسلام للذهبي حوادث سنة ٦٨٨ ، الطالع السعيد ٤٧٧ ـ ٤٧٩ ، برنامج الوادي آشي صفحات ٦٢ ، ٩٩ ، ١٢١ ، ١٢٥ ، ١٢٩ ، ١٣٣ ، ١٥٦ ، الوافي بالوفيات (مخطوط المكتبة الأحمدية بتونس) ٧/ ل ٣٨٦ ، والترجمة فيه مستقاة من تاريخ الاسلام للذهبي ، الاحاطة ١/٢٨٩ ، ٣/٧٧ ، ٨١ ، ٩٣ ، ١٣٦ ، ٢٤٧ ، ٢٥٠ ، تاج المفرق ٢/٩٦ ، اختصار الأخبار ص ١٦ ، غاية النهاية ١/٤٨٤ ، برنامج المجاري صفحات ٦٨ ، ١٠٠ ، ١٠٢ ، ١١٦ ، فهرسة الرصاع ص ١٣٦ ، بغية الوعاة ٢/١٢٥ ، فهرس ابن غازي صفحات ٦٣ ، ٩٦ ، ١١٠ ، ١١٨ ، درة الحجال ١/٣٣ ، ٦٠ ، ٢/٤٢ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٢ ، ٨٣ ، ٩٦ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٤ ، ٣/٧٠ ، نفح الطيب ٢/٢١٠ ، ٦١٩ ، =

عبيد الله بـن أبي الربيع القرشي (١) الأموي العثماني ـ من ذرّية أمير المؤمنين الخليفة الراشد عثمان بن عفان (٢) رضي الله عنه ـ .

قال ابن القاضي في درة الحجال : «أصله من قرطبة من بني أمية ، ونسبه يتصل بعثمان رضي الله عنه خرج جده من قرطبة في آخر دولة بني أمية زمن الفتنة ، واستوطن لبلة وأقام بها هو وبنوه ، ثم انتقلوا الى إشبيلية»(٣) .

ولم تذكر كتب التراجم شيئاً عن أسرته التي انتقلت من قرطبة الى لبلة ثم إلى إشبيلية غير أن تلميذه التجيبي ذكر والده فقال : « الشيخ الأجل » (٤) مما قد يشعر أن له مشاركة في العلـم، وإن لم يكن من النابهين .

كما ترجم إبن عبد الملك لأحد أقاربه ـ ولعله من أبناء عمومته ـ فقال : « علي بن عبدالله [كذا] بن أبي الربيع القرشي : إشبيلي روى عن أبي القاسم بن أبي هارون ، وكان ضابطاً متقناً ، حياً سنة عشرين وستمائة » (٥) .

وترجم السيوطي لمحمد بـن علي هذا فقال : « محمد بن علي بن محمد أبي الربيع بن عبيد الله بن أبي الربيع ، أبو عمر القرشي العثماني

= ٤/١٤٥ ، ٥/٢٣٢ ، ٢٧٤ ، ٣٥٦ ، ٤٢٤ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ازهار الرياض ٢/٢٩٨ ، ٣٤٨ ، ٣/٢٧ ، ٥/٤٤ ، كشف الظنون ١/٢١٢ ، ٢/١٨١٩ ، روضات الجنات ٥/١٧٤ والترجمة فيه منقولة بالنص عن بغية الوعاة ، فهرس الفهارس ١/٣٣٣ ، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥/٣٦٧ ، نشأة النحوص ٢٦٤، الاعلام ٤/١٩١ ، معجم المؤلفين ٦/٢٣٦ ، المدارس النحوية ص ٣١٩ .

(١) هكذا جاءت سلسلة نسبه في برنامجه جمع تلميذه ابن الشاط ، وفي برنامج تلميذه التجيبي وغيرهما إلاّ صلة الصلة فقد جاء فيهـا : « عبيدالله بن محمـد بن عبيدالله بن ابي الـربيع « بسقوط » احمد بن عبيدالله » وهو سهو كما ذكر الدكتور الاهواني في مقدمة البرنامج .

(٢) برنامج التجيبي ص ١٧ .

(٣) درة الحجال ٣/٧٢ . ويبعد أن يكون الخارج من قرطبة جده الأدنى .

(٤) برنامج التجيبي ص ١٧ .

(٥) الذيل والتكملة ٥/١/٣٠٦ .

الأندلسي الإشبيلي النحوي ، ولد ليلة السابع والعشرين من رمضان سنة سبع عشرة وستمائة بإشبيلية»[1].

ـ حياته :

لم يكن أبو الحسين بن أبي الربيع ممن شارك في صنع أحداث عصره ، فدراسة تلك الأحداث مما لا طائل تحته ، فلقد عاش أبو الحسين في إشبيلية منذ ولادته سنة ٥٩٩ هـ حتى سقوط إشبيلية سنة ٦٤٦ هـ مشغولاً بتلقي العلم عن عدد من الأساتيذ الجلة الذين كانت تزدان بهم إشبيلية من أهلها ، ومن الطارئين عليها ، كأبي علي الشلوبين ، وأبي الحسن الدبّاج ، وأبي القاسم بن بقي ، وابن خلفون ، وغيرهم [2] .

ـ ثم باشتغاله بإقراء صغار الطلبة ، فقد ذكر السيوطي أن أبا علي الشلوبين أذن لابن أبي الربيع بالتصدر لإقراء النحو « وصار يرسل اليه الطلبة الصغار ، ويحصل له منهم ما يكفيه ، فإنه كان لا شيء له » [3] .

ولا نعرف عن حياة ابن أبي الربيع بعد ذلك شيئاً حتى تقع الكارثة فتسقط اشبيلية في أيدي النصارى سنة ٦٤٦ هـ فينتقل الى سبتة ماراً بشريش .

وفي سبتة ألقى أبو الحسين عصا التسيار ، وظل مكباً على التعليم منقبضاً عن الناس ، فلا نعرف له رحلة الى المشرق ، أو الى العواصم المغربية كما صنع كثير من أقرانه وتلاميذه . وكانت سبتة أيام ورود ابن أبي الربيع قد آلت إمرتها بإجماع ذوي الحل والعقد فيها ـ الى الفقيه أبي القاسم محمد بن أحمد العزفي ، ابن القاضي الفقيه المحدث أحمد بن محمد

---

(١) بغية الوعاة ١ / ١٩٠ .

(٢) انظر ما سيأتي في الفصل الثاني « شيوخه » ، الدراسات اللغوية في الأندلس ص ٣٠ فما بعدها، مقدمة برنامج ابن أبي الربيع للدكتور عبد العزيز الأهواني.

(٣) بغية الوعاة ٢ / ١٢٥ .

العزفي الذي سيأتي ذكره في شيوخ ابن أبي الربيع . وكان أبو القاسم من العلماء المشهورين ، والساسة المذكورين ، ونعمت سبتة في عهده بأزهى أيامها رخاء واستقراراً ، ومما زاد في مكانة سبتة أنها ورثت إشبيلية علمها وعلماءها الذين وجدوا في رعاية أبي القاسم ما شجعهم على معاودة نشاطهم فتوافد طلاب العلم على سبتة من أقطار المغرب [١] .

- بيئته :

عاش ابن أبي الربيع في المدة ما بين ٥٩٩ - ٦٤٦ هـ في إشبيلية وكانت إشبيلية منذ أن اتخذها بنو عباد قاعدة لملكهم محط أنظار العلماء والأدباء ، ولما أصبحت الأندلس قطراً من أقطار الدولة الموحدية اعتنى بها الموحدون أيما عناية فجعلوها عاصمة القطر « منها ينفذ أمرهم وفيها يستقر ملكهم ، وبنوا بها قصوراً عظيمة ، وأجروا فيها المياه، وغرسوا البساتين » [٢] وفي ظل هذه العناية زاد أمرها « على صفة كل واصف وأتى على نعت كل ناعت » [٣] . وكان بلاط واليها الموحدي ملتقى رجالات العلم والأدب ، لما عرف عن الموحدين من تشجيع للعلماء والمفكرين . وحسبك أن تعلم أن من ولاة إشبيلية الموحدين أبا يعقوب يوسف بن عبد المؤمن الذي وليها من قبل أبيه من عام ٥٥١ الى ٥٥٨ وهو العام الذي مات فيه والده فبويع بالخلافة . وكان يعقوب مشهوراً بحدبه على العلماء ، وحبه للعلم ومشاركته فيه . وحرصه على اقتناء الكتب بأي وسيلة [٤] .

---

(١) انظر عن سبتة اختصار الأخبار عما كان بسبتة من سني الآثار ، ودراسة قيمة للأستاذ محمد ابن تاويت نشرت في مجلة البحث العلمي المغربية على ثلاث حلقات بعنوان « سبتة الأسيرة » - الأعداد ٢٥ ص ١٠٧ - ١٦٧ ، ٢٦ ص ١١١ - ١٤٧ ، ٢٧ ص ١١٩ - ١٨٤ ، مقدمة « رسائل ديوانية من سبتة في العهد العزفي » للدكتور محمد الحبيب الهيلة .

(٢) المعجب ص ٥٢٣ .

(٣) المصدر نفسه ص ٥٢٢ .

(٤) المصدر نفسه ص ٣٤٧ - ٣٤٨ .

قال المراكشي : « كان .. طيب المجالسة ، أعرف الناس كيف تكلمت العرب ، وأحفظهم لأيامها ومآثرها وجميع أخبارها في الجاهلية والاسلام ، صرف عنايته الى ذلك أيام كونه بإشبيلية والياً في حياة أبيه ، ولقي بها رجالاً من أهل علم اللغة والنحو والقرآن منهم الأستاذ اللغوي المتقن أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الملك المعروف عندهم بابن ملكون ، فأخذ عنهم جميع ذلك وبرع في كثير منه »[١] .

وسار على نهجه ابنه أبو يوسف يعقوب المنصور الذي خلفه في ولاية إشبيلية ثم في الخلافة . وظلت إشبيلية حتى سقوطها في أيدي النصارى سنة ٦٤٦ بعد حصار دام بضعة عشر شهراً[٢] تحتفظ بمكانتها العلمية المرموقة ، وبرز فيها عدد من مشاهير الشعراء والعلماء منهم : ابن الصابوني[٣] وإبراهيم بن سهل الإسرائيلي[٤]، وأبو الحسن الدّبّاج ، وأبو علي الشلوبين ، وابن بقي ، وابن خلفون ، وغيرهم .

---

(١) المصدر نفسه ص ٣٤٦ .

(٢) انظر عصر المرابطين والموحدين ٢/٤٨٤ .

(٣) انظر ترجمته في اختصار القدح المعلى ص ٦٩ ، المغرب ١/٢٣ .

(٤) انظر ترجمته في رايات المبرزين ص ٥١ ، المغرب ١/٢٦٤ .



الفصل الثاني

شيوخه

تلقى أبو الحسين العلم عن جماعة من كبار علماء عصره ، جاء ذكرهم في برنامجه الذي جمعه تلميذه ابو القاسم بن الشاط الأنصاري ، وعدتهم اثنا عشر شيخاً . وما تضمنه البرنامج من الشيوخ عدد ضئيل اذا قيس بكثير من كتب البرامج والفهارس والمشيخات التي يصل فيها عدد الشيوخ الى المئات [1] . لكن ذلك يبدو مقبولاً اذا تأملنا ثلاثة أمور :

١ ـ أن ابن أبي الربيع لم يغادر إشبيلية ـ فيما أعلم ـ في وقت الطلب للقاء الشيوخ في البلدان الأخرى .

٢ ـ أنّه تصدر للإقراء مبكراً ، فقد ذكروا أنّ شيخه أبا علي الشلوبين أذن له في الاشتغال ، وصار يرسل إليه الطلبة الصغار ، ويحصل منهم ما يكفيه فإنه كان لا شيء له [2] .

---

(١) انظر مقدمة برنامج ابن أبي الربيع / مجلة معهد المخطوطات المجلد الأول ١ /١١٣ .
(٢) بغية الوعاة ٢ /١٢٥ .

٣ ـ أن المصادر التي ترجمت لأبي الحسين بن أبي الربيع لم تذكر له شيوخاً غير المذكورين في برنامجه ، إلا ما جاء في الاحاطة في ترجمة أبي سليمان داود بن سليمان بن داود بن حوط الله الأندي من قوله : « قال ابن أبي الربيع : لازمت ابني حوط الله ، فكان أبو محمد يفوق أخاه والناس في العلم، وكان أبو سليمان يفوق أخاه والناس في الحلم[١]» . وهذا الكلام ـ لو صح ـ غريب حقاً ، فلم يشر أحد من الذين ترجموا لابن أبي الربيع الى هذه الترجمة ، بل إن تلميذه ابن الشاط ذكر في برنامج شيخه محمدَ بن نبيل ، ولم أقف له على ترجمة ، ولا شك أن ابني حوط الله أشهر من محمد هذا . ومما يزيد في غرابة النص ـ لو كان سليماً ـ أن أبا محمد عبدالله بن سليمان توفي سنة ٦١٢ هـ كما ذكر النباهي ، والسيوطي [٢] وقال التجيبي تلميذ ابن أبي الربيع ـ المعنيّ بذكر مروياته عن شيخه بأسانيدها ولم يذكر في أي سند منها واحداً من ابني حوط الله ـ : « وتناولت جميعه [كتاب الإيضاح] بتونس كلأهما الله من يد الشيخ الفقيه أبي عبدالله محمد بن الشيخ الفقيه القاضي المقرىء أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد بن عبد الرحمن التجيبي المراكشي المولد، التونسي الاستيطان ، وحدثنا به عن القاضي الأجل أبي محمد عبدالله بن سليمان بن داود الأنصاري ابن حوط الله اجازة خطّها له بيده المباركة على ظهر الايضاح المذكور في سنة عشر وستمائة ، وهو آخر من روى عنه في الدنيا فيما أعلم » [٣] . ولعل التجيبي هذا أخذ كتاب الإيضاح في أثناء تولي ابن حوط الله القضاء بسلا ، قال القاضي النباهي « ولي القضاء بكور كثيرة من الأندلس وغيرها، فولي بإشبيلية، وميورقة، ومرسية، وقرطبة، وسبتة وسلا ، ثم عاد من سلا والياً قضاء مرسيه فتوفي بمدينة غرناطة في شهر ربيع

---

(١) الاحاطة ١/٥٥ .

(٢) المرقبة العليا ص ١١٢ ، بغية الوعاة ٢/٤٤ .

(٣) برنامج التجيبي ص ٢٧٩ .

الأول سنة ٦١٢ ، فدفن بها . . »[1] .

ويؤخذ من هذا النص أنّ أبا محمد بن حوط لحق بالرفيق الأعلى وابن أبي الربيع في السنة الثالثة عشرة من عمره ، ولعله ولي قضاء إشبيلية ولم يبلغ ابن أبي الربيع العاشرة، وهو عمر لا يمكن صاحبه من مثل قوله: «لازمت ابني حوط الله ، فكان أبو محمد يفوق أخاه والناس في العلم . . » .

ومما يحسن ذكره هنا أن محقق الاحاطة قال تعليقاً على : « ابن أبي الربيع » : « في المخطوطين : ابن الربيع » ، وهذا يعني أنه أضاف [أبا] من عنده ، ولم يذكر لهذا الاقحام وجهاً فأوقعني في هذا الإشكال الذي اضطرني الى التنقيب في كتب التراجم عن شخصية ذلك القائل حتى وقفت على قول ابن عبد الملك : « سليمان بن علي بن محمد بن سليمان الكتامي : شلبي أبو الربيع المغربي ، روى عن أبي الحطاب بن واجب ، وأبي سليمان وأبي محمد ابني حوط الله واختص بهما »[2] .

فاستظهرت أن يكون هذا الرجل صاحب القول المذكور في الاحاطة ، وأن تكون (ابن) التي أشار المحقق الى وجودها في نسخة الاحاطة تحريفاً أو قراءة خاطئة لـ « أبو » الواردة في كنية سليمان هذا . ويعضد هذا قول ابن عبد الملك : « واختص بهما » .

ومهما يكن من أمر ، فهذه تراجم موجزة لشيوخ ابن أبي الربيع المذكورين في برنامجه:

١ ـ أحمد بن محمد العَزَفِي (٥٥٧ ـ ٦٣٣)[3] .

أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن

(١) المرقبة العليا ص ١١٢ .
(٢) الذيل والتكملة ٤/٧٦ .
(٣) ذكره ابن القاضي في درة الحجال ٣/٧١ في شيوخ ابن أبي الربيع ، وانظر ترجمته في برنامج ابن أبي الربيع ص ٢٦٠ ، نيل الابتهاج ص ٦٣ ، الاعلام ١/٢١٨ .

أبي عزفة اللخمي العزفي السّبتي . فقيه محدث مشهور ، من آثاره : برنامج احتفل فيه ، ومنهاج الرسوخ في علم الناسخ والمنسوخ .

أخذ عن أبي زيد السُّهيلي وأبي القاسم بن بشكوال ، وأبي بكر بن خير وأبي محمد بن الفرس .

قال ابن أبي الربيع : « كتب إليّ بإجازة جميع ما رواه عن جميع شيوخه » [1] . ومن الكتب التي رواها عنه بالإجازة : صحيح مسلم وسنن الترمذي وسيرة ابن هشام ، والشفا ، الكافي لابن عبد البر ، مقامات الحريري [2] .

٢ ـ ابن بَقِي (٥٣٧ ـ ٦٢٥ هـ) [3] .

قاضي القضاة أبو القاسم أحمد بن يزيد بن عبد الرحمن القرطبي ، يعرف بابن بَقِي فهو من ذراري بقي بن مَخْلد .

نقل النباهي عن ابن الزُّبير قوله : « كانت له إمامة في اللغة ، وعلم العربية ، وألّف كتاباً في الآيات المتشابهات قيل : إنَّه من أحسن شيء في بابه » [4] .

أخذ عن أبيه وجده ، وأبي زيد السهيلي ، وابن بشكوال . و « انفرد برواية الموطأ عن ابن عبد الحق قراءة ، وعن ابن الطَلَّاع سماعاً » [5] .

قال ابن ابي الربيع : « قدم علينا إشبيلية ، وهو شيخ كبير ، فسمعت

---

(١) برنامج ابن أبي الربيع ص ٢٦١ .

(٢) برنامج التجيبي صفحات ٩١ ، ١٣٠ ، ١٣٨ ، ٢٣٥ ، ٢٨٦ ، برنامج ابن أبي الربيع صفحات ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٨ ، ٢٧٠ .

(٣) ذكره في شيوخ ابن أبي الربيع اكثر من ترجم له وانظر ترجمته في تاريخ قضاة الأندلس ص ١١٧ ، بغية الوعاة ١/٣٩٩ ، نيل الابتهاج ص ٦٣ ، الإعلام بمن حل بمراكش وأغمات من الأعلام ٢/١٣٥ ، الأعلام ١/٢٧١ .

(٤) تاريخ قضاة الأندلس ص ١٧ .

(٥) المصدر نفسه ص ١٧ .

عليه بعض كتاب الكافي لأبي عبدالله بن شريح ، وبعض كتاب الموطأ رواية يحيى بن يحيى ، وأجاز لي جميع ما رواه عن جميع شيوخه » [1] .

وروى عنه غير ذلك كتباً كثيرة في القراءات والحديث ، والفقه كما روى عنه كتاب الجمل للزجاجي [2] .

٣ ـ ابن سِتارى (٦٤٧ هـ) [3] .

أبو محمد عبدالله بن علي بن محمد بن إبراهيم الأنصاري الاِستجي ، المعروف بابن ستارى قال ابن الأَبَّار : « وكان من أهل الفهم والَتيقظ والاستنباط الحسن ، وله جوابات فيما سئل عنه ـ تدل على نباهته ، ومتانة علمه » [4] .

قال ابن أبي الربيع : « سمعت عليه بعض المستصفى ، وأبعاضاً من كتب فقهية وأجازني كتاب البراذعي ، حدثني به عن أبي الحسن الأبياري » [5] .

٤ ـ الشلطيشي [6] .

ابو محمد عبدالله بن محمد الجُذَامى الشَلْطيشي .

ذكر ابن الأَبَّار أنه « كان فقيهاً مدرساً لمذهب مالك ولم تكن عنده رواية » [7] .

---

(١) برنامج ابن أبي الربيع ص ٢٦٠ .
(٢) انظر برنامج التجيبي صفحات ٣٣ ، ٣٦ ، ٤٥ ، ٥٣ ، ٧٧ ، ٢٦٦ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٨٠ ، برنامج ابن أبي الربيع صفحات ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ .
(٣) ذكره ابن القاضي في شيوخ ابن أبي الربيع ، وانظر ترجمته في التكملة ٩٠٧/٢ .
(٤) التكملة ٩٠٨/٢ .
(٥) برنامج ابن أبي الربيع ص ٢٦٢ . وكتاب البراذعي المشار اليه هو التهذيب في اختصار المدونة .
(٦) ترجمته في برنامج ابن أبي الربيع ص ٢٦٢ ، التكملة ٨٨٨/١ .
(٧) التكملة ٩٠٨/٢.

قال ابن أبي الربيع : « قرأت عليه بعضاً من كتاب المختصر لأبي محمد ابن أبي زيد وسمعت منه بعضاً ، ولم أكلمه ، وسمعت عليه أبعاضاً من غيره من كتب الفقه » (١) .

٥ ـ الدَّبَّاج (٥٥٦ ـ ٦٤٦) (٢) .

أبو الحسن علي بن جابر بن علي بن محمد بن يحيى اللخمي الإشبيلي المعروف بالدَّبَّاج .

أخذ عن أبي بكر بن طلحة وأبي الحسن نُجْبة وأبي ذر الخُشَنِي ، وأبي الحسن بن خروف ، وأبي بكر بن صاف .

قال ابن الزبير : « كان نحوياً أديباً مقرئاً جليلاً فاضلاً » (٣) .

وقال ابن سعيد : « وكان مع رقة حاشيته وتلطفه مع أصناف غاشيته ، أمتن الناس ديناً ، وأخلصهم يقيناً حتَّى إنَّ أهل اشبيلية ارتضوه لجامع العدبَّس إماماً ، ورزقه الله من حب الخاص والعام ما صير حبه لزاماً » (٤) .

قال ابن أبي الربيع : « حضرت مجالسه بجامع العدبَّس، وسمعت عليه بعض كتاب سيبويه وأجاز لي جميع ما رواه عن جميع شيوخه » (٥) .

٦ ـ الشلوبين (٥٦٢ ـ ٦٤٦ هـ) (٦) .

الأستاذ أبو علي عمر بن محمد بن عمر بن عبدالله الأزدي .

---

(١) برنامج ابن أبي الربيع ص ٢٦٣ .
(٢) ذكره اكثر من ترجم لابن ابي الربيع في شيوخه وانظر ترجمته في برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٧ ، اختصار القدح المعلى ص ١٥٥ ، رايات المبرزين ص ١٦ ، المغرب ١/٢٦٠ ، صلة الصلة ص ١٣٧ ، غاية النهاية ١/٥٢٨ ، بغية الوعاة ٢/١٥٣ .
(٣) صلة الصلة ص ١٣٧ .
(٤) اختصار القدح المعلى ص ١٥٥ .
(٥) برنامج ابن أبي الربيع ص ٢٥٧ ـ ٢٥٨ .
(٦) ذكره كل من ترجم لابن أبي الربيع من شيوخه ـ وانظر ترجمته في اختصار القدح المعلى ص ١٥٢ ، برنامج ابن أبي الربيع ص ٢٥٨ ، صلة الصلة ص ٧٠ ، بغية الوعاة ٢/٢٢٤ ، مقدمة التوطئة .

قال ابن سعيد : « وكان والده خبازاً بإشبيلية فأنفت نفسه من صنعته وانحرفت همته عن حرفته وعكف من صباه على النحو حتى برع فيه ، ولم يترك أحداً - في عصره - يوازيه ، شهدت مجلس إقرائه بـإشبيلية غـاصاً بالبلديين والغرباء من الآفاق ثم رحلت فوجدت ذكره قد ملأ مسامع الشام والعراق وكان مع إمامته في النحو مقرئاً لمصنفات الأدب الجليلة »[1] .

ولأبي علي الشلوبين مصنفات كثيرة منها : التوطئة ، شرح الجزولية كبير وصغير ، شرح كتاب سيبـويه ، تقييـد على المفصل ، الاعتـراض والانفصال[2]. أخذ عنه مشاهير علماء النحو واللغة في القرن السابع أمثال ابن عصفور وابن الحاج وابن أبي الربيع وابن الضائع ، والأبذي والصفار .

قال ابن أبي الربيع : « لزمت مجلسه وقرأت عليه جميع كتاب الإيضاح وأكثر كتاب سيبويه وسمعت بعضه بقراءة غيري وقرأت عليه بعض الحماسة الأعلمية وبعض الأمثال لأبي عبيد وسمعت عليه بقراءة غيري بعض شعر حبيب وبعض الأمالي للبغدادي وبعض المفصل للزمخشري . قال : وكانت الجزولية تقـرأ عليه وأنـا أسمعها وأجـاز لي جميع مـا رواه عن جميع شيوخه »[3] . وأخذ عنه غير ذلك كتباً كثيرة منها : الكامل ، والجمل ، وإصلاح المنطق[4] .

وقد أكثر ابن أبي الربيع من النقل عن شيخه أبي علي الشلوبين - كما سيأتي - ويتضح في نقله احترامه له واعتداده بأقواله .

---

(١) اختصار القدح المعلى ص ١٥٢ .

(٢) سأتكلم عن هذا الكتاب عند الحديث عن مصادر البسيط .

(٣) برنامج ابن أبي الربيع ص ٢٥٩ .

(٤) المصدر نفسه صفحات ٢٦٣ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، وانظر برنامج التجيبي صفحات ١٥١ ، ٢٧٧ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ .

٧ ـ ابو الفتوح العبدري (٦٣٦ هـ) [١] .

قال ابن الزبير: «كانَ متقدماً في الأصول والفقه نحوياً عارفاً»[٢] أخذ عن ابن خروف وغيره .

قال ابن أبي الربيع : « وأخذت عنه المستصفى بين قراءة وسماع ، وسمعت عليه أبعاضاً من كتب الفقه » [٣] .

٨ ـ ابن زَغْلَل [٤] .

أبو عمرو محمد بن إبراهيم بن محمد بن يوسف الأزدي الإشبيلي . أخذ عن أبيه قال ابن عبد الملك : « روى عنه شيخنا أبو الحسين عبيد الله بن أبي الربيع ، وكان من جلة العاقدين للشروط ببلده مبرزاً في العدالة فقيهاً حافظاً ، عارفاً بالنوازل فرضياً » [٥] .

وقال ابن أبي الربيع : « حملت عنه إجازة كتاب ابن القاسم الحوفي في الفرائض ، وحدثني به عن أبيه عن القاضي أبي القاسم المذكور » [٦] .

٩ ـ ابن أبي هارون (٥٧٥ ـ ٦٤٧) [٧] .

أبو عمر محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن أبي هارون التميمي الإشبيلي . أخذ عن أبيه أبي القاسم وأبي الحسن بن خروف وأبي بكر بن طلحة وأبي محمد بن حَوْط الله .

---

(١) ترجمته في برنامج ابن أبي الربيع ص ٢٦٢ ، صلة الصلة ص ٢١٩ ، بغية الوعاة ٢/٢٤٤ .
(٢) صلة الصلة ص ٢١٩ .
(٣) برنامج ابن أبي الربيع ص ٢٦٢ .
(٤) ذكره ابن القاضي في درة الحجال ٣/٧١ في شيوخ ابن أبي الربيع ، وانظر ترجمته في برنامج ابن أبي الربيع ص ٢٦٢ ، الذيل والتكملة ٦/١٠٥ .
(٥) الذيل والتكملة ٦/١٠٥ .
(٦) برنامج ابن أبي الربيع ص ٢٦٢ .
(٧) ذكره في شيوخ ابن أبي الربيع اكثر من ترجم له ، وانظر ترجمته في برنامج ابن أبي الربيع ص ٢٥٦ ، الذيل والتكملة ٦/٣٢ .

قال ابن عبد الملك : « وحدثنا عنه أبو بكر بن يربوع ، وأبو الحسين بن أبي الربيع ، وكان من جلة المقرئين وكبار الأستاذين ، متقدماً في النحو والأدب صالحاً متغافلاً عن الناس »[1] .

وقال ابن أبي الربيع : « قرأت عليه الكتاب العزيز بقراءات السبعة حسب ما تضمنه كتاب الكافي ، وبالإدغام الكبير ، وبقراءة يعقوب ، وسمعت منه كتاب الكافي لأبي عبدالله بن شريح ، وقرأت عليه كتاب المفردات من تأليفه وتأليف ابنه شريح ، والجمل مرتين ، والتبصرة للصيمري ، والأشعار الستة ، والفصيح وعرضتها عليه ، وأدب الكتاب وعرضت عليه من أوله الى « إقامة الهجاء » ، وإصلاح المنطق وعرضته عليه دُوَلاً ، والحماسة الأعلمية وعرضتها عليه دولاً إلاّ يسيرا من آخرها وأجاز لي جميع ما رواه عن جميع شيوخه »[2] .

١٠ ـ ابن خَلْفُون (٥٥٥ ـ ٦٣٦ هـ)[3] .

أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن محمد بن عبد الرحمن بن خلفون الأزدي الأُونْبي . أخذ عن أبي بكر بن الجد وأبي القاسم بن الملجوم وأبي محمد بن حوط الله وابن بقي ، وأبي ذر الخشني وغيرهم .

« وكان من متقني صناعة الحديث ، متقدماً في معرفة رواته ، وتمييز طبقاتهم وأحوالهم ، معروفاً بالصدق والدين المتين ، والجري على سنن السلف الصالح »[4] .

---

(١) الذيل والتكملة ٦/٣٢ .

(٢) برنامج ابن أبي الربيع ص ٢٥٦ ، وانظر برنامج التجيبي صفحات ٣٣ ، ٣٦ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٥ .

(٣) ذكره ابن القاضي في درة الحجال ٣/٧١ في شيوخ ابن أبي الربيع ، وانظر ترجمته في التكملة ٢/٦٤٣ ، الذيل والتكملة ٦/١٢٨ ، تذكرة الحفاظ ٤/١٤٠٠ .

(٤) الذيل والتكملة ٢/١٢٩ .

له آثار منها : أسماء شيوخ البخاري، والمعلم بأسامي شيوخ البخاري ومسلم ، والتقريب في علوم الحديث .

قال ابن أبي الربيع : « لقيته بإشبيلية وأجاز لي جميع ما رواه عن جميع شيوخه » (١) .

ومما رواه عنه التيسير للداني ، صحيح البخاري ، الجمل ، إصلاح المنطق ، والفصيح وغيرها (٢) .

١١ ـ محمد بن عبدالله القرطبي (٦٢٨) (٣) .

أبو بكر محمد بن عبدالله بن أحمد بن محمد بن يحيى الأنصاري المعروف بالقرطبي .

أخذ عن أبي الحسن نُجْبة ، وأبي العباس بن مضاء ، وأبي الحسن بن خروف ، وابن صاف ، وأبي محمد بن حَوْط الله ، وأبي ذر الخُشَني .

وكان مقرئاً مجوداً متواضعاً عابداً ورعاً فاضلاً ، متقللاً من الدنيا ، عاكفاً على التقييد ، حريصاً على استفادة العلم ، وأخذه عن أهله صغاراً وكباراً » (٤) .

قال ابن أبي الربيع : « لزمته وحضرت مجلسه وقرأت عليه بعض كتاب الموطأ ، وسمعت عليه بعض تآليفه في التفسير ، وأجاز لي جميع ما رواه عن جميع شيوخه » (٥) .

---

(١) برنامج ابن أبي الربيع ص ٢٦٠ .

(٢) المصدر نفسه صفحات ٢٦٣ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ وانظر برنامج التجيبي ص ٧٧ ، ٢٨٢ ، برنامج المجاري ص ١٠٠ .

(٣) ذكره ابن القاضي في درة الحجال ٣/٧٠ ، في شيوخ ابن أبي الربيع وانظر ترجمته في برنامج ابن أبي الربيع ص ٢٥٦ ، التكملة ترجمة رقم «٩٩١» ، عن هوامش البرنامج ، الذيل والتكملة ٦/٢٣٩ .

(٤) الذيل والتكملة ٦/٢٤٠ .

(٥) برنامج ابن أبي الربيع ص ٢٥٦ ـ ٢٥٧ .

١٢ ـ محمد بن نبيل (٦٣٩ هـ) .

انفرد بذكره برنامج ابن أبي الربيع ، وجاء فيه : « القاضي الفرضي أبو بكر محمد بن نبيل مولى عبد العزيز بن محمد بن نوح الغافقي . . . . . . قال الاستاذ ـ رضي الله عنه ـ : تعلمت عليه الفرائض »[١] .

* * *

---

(١) برنامج ابن أبي الربيع ص ٢٦٢ .

الفصل الثالث

ثقافته ومكانته العلمية

ثقافته :

نشأ ابن أبي الربيع في إشبيلية فأخذ مبادىء القراءة والكتابة وألم بشيء من اللغة والنحو ، وحفظ القرآن والشعر ثم أخذ في مدارسة العلم والتلقي عن مشاهير علماء اشبيلية وبعض الطارئين عليها فقرأ عليهم أربعين كتاباً تضمنها برنامجه الذي جمعه تلميذه ابن الشاطّ ، ولم يسجل فيه إلاّ الكتب (المقررة) التي قرأها على أشياخه « قراءة تدقيق وتحقيق « ومن هنا صغر حجم برنامجه ، وقلت أسماء الكتب ، ومن هنا أيضاً زادت قيمة برنامجه ، لأنّه أصبح مستنداً للكتب المقررة في مرحلة الدراسة العالية في عصره ، وصورة أمينة لحلقات الدرس العامة في المسجد أو في غيره من مجتمعات الطلبة بأساتذتهم ، ويمكننا استناداً الى هذا أن نقول إن معظم هذه الكتب - إن لم تكن كلها - التي أوردها ابن أبي الربيع هي الكتب التي وقع عليها الإجماع بين المتخصصين في العلوم الإسلامية المتصلة بالدين واللغة والأدب . . . » [1] .

---

(١) برنامج ابن أبي الربيع « مقدمته » - مجلة معهد المخطوطات ١١٦/١/١ .

ويمكنني أن أجمل المجالات الثقافية التي بَرَّز فيها أبو الحسين بن أبي الربيع فيما يلي :

١ ـ النحو واللغة والأدب :

فقد أخذت كتب النحو واللغة والأدب نصيب الأسد من قراءاته على أشياخه فقد قرأ عليهم ـ كما جاء في برنامجه ـ سبعة عشر كتاباً في ذلك هي : كتاب سيبويه ، والجمل للزجاجي ، والإيضاح لأبي علي الفارسي ، والمفصل للزمخشري ، والكراسة للجزولي ، والكامل للمبرد ، وإصلاح المنطق لابن السكيت ، والفصيح لثعلب ، والأمثال لأبي عبيد ، وأدب الكتاب لابن قتيبة ، والأمالي لأبي علي القالي ، والمقامات للحريري ، والحماسة ، وشرح أشعار الستة الجاهليين للأعلم ، وشعر أبي تمام ، وشعر أبي الطيب ، وسقط الزند [١] للمعري . وبعض هذه الكتب قرأه أكثر من مرة ، وعلى أكثر من شيخ . ولم تقف قراءاته عند هذه الكتب بل قرأ غيرها كثيراً ، فقد صرح في كتابه البسيط بالنقل عن التذكرة ، والبغداديات ، والأغفال لأبي علي الفارسي ، وكتاب القد لابن جني ، والأفعال لابن القوطية ، والحلل لابن السيد ، والتوطئة لأبي علي الشلوبين [٢] .

٢ ـ القراءات :

قرأ ابن أبي الربيع القرآن الكريم بالأربع عشرة رواية المشهورة المعروفة عن القراء السبعة المشهورين حسب ما تضمنه كتاب الكافي ، وبالإدغام الكبير ، وبقراءة «يعقوب» [٣].

وقرأ على أشياخه أربعة من كتب القراءات هي : الكافي لأبي عبدالله محمد بن شريح ، والمفردات الذي اشترك في تأليفه محمد بن شريح ، وابنه

---

(١) مضى ذكر هذه الكتب ، وأسماء الشيوخ الذين رواها عنهم في رسم شيوخه .

(٢) انظر فهرس الكتب المذكورة في المتن .

(٣) برنامجه / مجلة معهد المخطوطات ١/٢/٢٥٦ .

شريح ، والتيسير لأبي عمرو الداني ، والهداية لأبي العباس أحمد بن عمار المهدوي .

ولم تقتصر قراءاته في كتب القراءات على هذه ، فقد أخذ عنه تلميذه التجيبي كتاب « الانتصاف من أبي عمرو المقرىء الداني . . » لشريح [1] .

٣ ـ الفقه وأصوله :

أخذ ابن أبي الربيع عن أشياخه ثمانية من كتب الفقه المالكي هي : التفريع لابن الجلاب ، والتلقين للقاضي عبد الوهاب ، والتهذيب في اختصار المدونة للبراذعي ، والرسالة والمختصر لابن أبي زيد ، والكافي لابن عبد البر ، ومختصر الطليطلي ، والمقدمات لابن رشد .

أما كتب الأصول فلم يذكر منها في برنامجه إلّا كتاب المستصفى للغزالي ، ولم تقف قراءاته عند هذه الكتب فقد قرأ عليه تلميذه التجيبي بعض كتاب « الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة » لابن شاس [2] .

٤ ـ الحديث والسيرة :

أخذ ابن أبي الربيع عن أشياخه الموطأ ، وصحيح البخاري ، وصحيح مسلم ، وسنن أبي داود وسنن الترمذي وسنن النسائي ، والسيرة لابن هشام ، والشفاء ، والأحكام لعبد الحق الإشبيلي .

٥ ـ الفرائض والحساب :

على الرغم من كثرة وصف العلماء لابن أبي الربيع بالفرضي الحسابي [3] فلم أجد في برنامجه تصريحاً بقراءته غير كتاب الحوفي في

(١) برنامج التجيبي ص ٤٥ .

(٢) المصدر نفسه ص ٢٧١ .

(٣) المصدر نفسه ص ١٦ ، صلة الصلة ص ٨٣ ، درة الحجال ٣/٧١ .

الفرائض فقد أخذه إجازة عن ابن زغلل ، وقال عن محمد بن نبيل : « تعلمت عليه الفرائض » كما تقدم في رسم شيوخه .

مكانته العلمية :

تصدر ابن أبي الربيع للإقراء مبكراً فقد كان فقيراً ، ورأى شيخه أبو علي الشلوبين نحابته فأذن « . . . له أن يتصدر لإشغاله ، وصار يرسل إليه الطلبة الصغار ، ويحصل له منهم ما يكفيه ، فإنه كان لا شيء له . . »[1] .

وفي إشبيلية بقي ابن أبي الربيع متصدراً للإقراء حتى سقوطها سنة ٦٤٦ هـ ، ولكنه لم يشتهر كاشتهاره في سبتة ، فقد كانت إشبيلية تزدان بعدد وافر من جلة شيوخه وأقرانه ، كشيخيه أبي على الشلوبين ، وأبي الحسن الدباج .

فلما سقطت إشبيلية في يد النصارى تفرق علماؤها في المدائن ، وكانت سبتة مستقر عدد وافر منهم ، من أنبههم أبو الحسن بن أبي الربيع ، الذي وجد في عناية العزفيين ورعايتهم ما شجعه على معاودة نشاطه العلمي ، فأكب على التعليم والتأليف ، وقد أثنى في مقدمة كتابيه البسيط والكافي على العزفيين ثناء عاطراً ، وذكر أنهم السبب في نشاط همته لشرح كتابي الجمل والإيضاح .

ونستطيع أن نتبين منزلة ابن أبي الربيع العلمية من خلال الأمور التالية :

أ ـ علماء سبتة في القرن السابع ومكانة ابن أبي الربيع بينهم :

استوطن ابن أبي الربيع سبتة بعد خروجه من إشبيلية عند سقوطها في يد النصارى سنة ٦٤٦ هـ . فتصدر للتدريس بسبتة ، وظل عاكفاً على ذلك حتى أتاه اليقين . وكانت سبتة آنذاك تزدان بعدد وافر من العلماء بعضهم من

---

(١) بغية الوعاة ١٢٥/٢ .

طبقة شيوخ ابن أبي الربيع ، وبعضهم من أقرانه ، وبعضهم أصغر منه فتلمذوا عليه ، وفي برنامج التجيبي إشارات كثيرة الى كثير من علماء سبتة في القرن السابع ، وفي غيره من كتب برامج الشيوخ ، وكتب الرحلات والتراجم إشارات الى عدد طيب منهم ، ومن مشاهير أولئك العلماء :

١ ـ أحمد بن يوسف بن فرتون السلمي (٦٦٠ هـ) .

له ذيل على كتاب الصلة لابن بشكوال ، واستدراك على السهيلي في كتابه « التعريف والاعلام » [١] .

٢ ـ عبد العزيز بن إبراهيم بن عبد العزيز الهواري الجزيري (٧٠١ هـ) .

وصفه تلميذه التجيبي بقوله : « الشيخ العدل المبرز مقدم الموثقين المجيدين بسبتة » [٢] أخذ عن والده ، وعن أبي مروان الباجي ، وأجازه من المشرق جماعة منهم : ابن الحاجب ، وابن الصلاح ، وابن المنير [٣] .

أكمل التجيبي سماع صحيح البخاري عليه « في جمادى الأولى سنة تسع وثمانين وستمائة » [٤] .

٣ ـ عبد المهيمن بن عبدالله بن محمد الأنصاري (٦٩٥ هـ) .

وصفه التجيبي بقوله : « الشيخ الفقيه الفرضي الكاتب الحاسب العدل المبرز » [٥] وأخذ عنه أبعاضاً من : الموطأ ، والشفا للقاضي عياض ، وشعب الإيمان لعبد الجليل الأولى الأندلسي » [٦] .

---

(١) ترجمته في جذوة الاقتباس ١/١١٧ ، دليل مؤرخ المغرب الأقصى ١/٢٦٢ ، الاعلام ١/٢٧٤ .
(٢) برنامج التجيبي ص ٧٤ .
(٣) برنامج الوادي آشي ص ١٤٣ ، درة الحجال ٣/١٣٣ ـ ١٣٤ .
(٤) برنامج التجيبي ص ٧٥ ، وترجمته في برنامج الوادي آشي ص ١٤ ، درة الحجال ٣/١٧٥ .
(٥) برنامج التجيبي ص ١٣٨ .
(٦) المصدر نفسه ص ٣٩ ، ١٣٨ ، ١٥١ .

٤ ـ عبيد الله بن عبد العزيز بن عبيدالله القرشي : ابن القاري.

وصفه تلميذه التجيبي بقوله : « الشيخ المقرىء الفاضل الثبت القاضي . . . »[١] وأخذ عنه الكافي في القراءات ، ويسيراً من الموطأ . تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي[٢] .

٥ ـ علي بن عبدالله المتيوي : أبو الحسن (٦٦٩ هـ) .

قال التجيبي في نعته « الشيخ الفقيه حافظ المغرب بلا مدافعة لمذهب مالك في زمانه »[٣] . وقال التنبكتي : « الفقيه الحافظ المدرس الصالح الورع أبو الحسن . كان من حوز سبتة ونزل بها ، ودرس بها ، وكان من حفاظ فروع المذهب . . »[٤] . أخذ عنه محمد بن عبد الرحيم القيسي شيخ التجيبي الرسالة لأبن أبي زيد القيرواني[٥] .

٦ ـ علي بن عبدالله بن محمد الانصاري : ابن قطرال (٦٥١ هـ) .

قرأ عليه أبو بكر بن حبيش الشمائل للترمذي[٦] ، وقرأ عليه أبو يعقوب بن عقاب بشاطبة الشمائل ، والسنن للترمذي، والموطأ، وصحيحي البخاري ومسلم ، وسنن الدارقطني ، وسنن أبي داود ، والسير ، والاستيعاب ، والشهاب ، والمغازي لابن حبيش ، والتقصي والملخص ، ولقيه بمراكش فسمع عليه وأجازه إجازة عامة[٧]. وقرأ عليه الحسين بن طاهر بن رفيع الحسيني صحيح البخاري «في عام ثمانية

---

(١) برنامج التجيبي ص ٣٣.
(٢) المصدر نفسه ص ٣٣ ، ٥٩ ، ٢٦٢ .
(٣) المصدر نفسه ص ٢٦٧ .
(٤) نيل الابتهاج ص ٢٠٣ .
(٥) المصدر نفسه ص ٢٦٧ .
(٦) ملء العيبة ٢/٩٩ .
(٧) برنامج التجيبي ص ٧٦ .
(٨) ملء العيبة ٢/٣١٠ ـ ٣١١ .

وثلاثين وستمائة بجامع سبتة الأعظم»[1].

٧ ـ مالك بن المرحل (٦٩٩ هـ) :

ابو الحكم مالك بن عبد الرحمن بن علي .

قال السيوطي : « كان ذاكراً للآداب واللغة ، شاعراً رقيقاً مطبوعاً سريع البديهة حسن الكتابة ، والشعر أغلب عليه ، أخذ عن الشلوبين والدباج [2] . نظم فصيح ثعلب ، وقدراً من أدب الكتاب لابن قتيبة ، وله قصائد تسمى « العشريات » نظم فيها السيرة النبوية على نسق ما ذكره ابن اسحاق ، وقصائد في مدح الرسول ﷺ تدعى : « المعشرات اللزومية ، قرأ عليه أربعة الكتب هذه ، وخامس هو فهرسة المقرىء أبي جعفر ابن الفحام تلميذُه التجيبي [3] .

وقع بينه وبين أبي الحسين بن أبي الربيع نفرة بسبب « كان ماذا ؟ » التي خطأه ابن الربيع فيها عند ورودها في شعره فأبى مالك إلاّ صحة التركيب ، وصنف كل واحد منهما في ذلك مصنفاً ـ كما سيأتي ـ ونال ابن المرحل من أبي الربيع ، قال أبو حيان : « وألسنة الشعراء حداد ، وإلاّ فلا نسبة بين أبي الربيع ، وابن المرحل ، فابن أبي الربيع ملأ الأرض نحواً » [4] .

٨ ـ ابن عَبِيدَة الإشبيلي (٧٠٦ هـ) .

قال التجيبي : « خاتمة المقرئين أبي بكر محمد بن عبدالله بن عبيدة الأنصاري الإشبيلي النحوي الأديب ومستوطن سبتة » [5] .

---

(١) المصدر السابق .
(٢) بغية الوعاة ٢/١٧١ ، وترجمته في برنامج الوادي آشي ص ١٤٣ ، درّة الحجال ٣/١٩ .
(٣) برنامج التجيبي ص ١٣٧ ، ٢٤٧ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٨ .
(٤) بغية الوعاة ٢/١٧١ .
(٥) برنامج التجيبي ص ٣٤ .

شرح الجمل للزجاجي ، وهو من تلاميذ ابن أبي الربيع كما سيأتي .

سمع عليه التجيبي كتاب الكافي في القراءات السبع لأبي عبدالله محمد بن شريح [1] .

٩ ـ ابن مسليون (٦٧٠ هـ تقريباً) .

أبو بكر محمد بن محمد بن أحمد الأنصاري .

قال ابن الجزري : « أستاذ مقرىء كبير مشهور عارف . . . أقرأ الناس بسبتة ثم بتونس وطال عمره ، وبعد صيته ، قرأ عليه القراءات أبو إسحق الغافقي مقرىء سبتة ، وأبو العباس البطرني شيخ تونس » [2] .

سمع منه ابن الشاط كتابي التيسير لأبي عمرو الداني سنة أربع وستين وستمائة [3] وليس في هؤلاء العلماء ـ على جلالة قدرهم ـ في ضوء ما قرأت عنهم ـ من يساوي أبا الحسين بن أبي الربيع في تمكنه من علوم العربية وأخذه بحظ وافر من القراءات والفقه .

ب ـ ثناء العلماء عليه :

ومما يدل على علو رتبة أبي الحسين العلمية إجماع العلماء الذين ترجموا له على الثناء عليه ، وقديماً قيل :

الناس أكيس من أن يمدحوا رجلاً ما لم يروا عنده آثار إحسان

فمن ذلك قول تلميذه التجيبي « شيخ الاستاذين وإمام المقرئين ، وخاتمة المعربين العلامة الأوحد ، الحافظ النحوي ، اللغوي ، الفرضي ، الحسابي ، المتفنن » [4] .

---

(١) برنامج التجيبي ص ٣٤.

(٢) غاية النهاية ٢/٢٣٨ .

(٣) برنامج التجيبي ص ٣٩ .

(٤) المصدر نفسه ص ١٦ .

وقول تلميذه ابن الشاط : « أعلم من لقيناه ، وأعظم من روينا عنه العلم ولقناه ، وأجل من نظم بين يديه اجتماعنا ، وعظم بما لديه انتفاعنا »[1] .

وقول ابن الزبير : « ونفع الله به كثيراً ، وكان نحوياً ، لغوياً جليلاً ، فرضياً ، معاناً على علمه بما جبل عليه من الانقباض عن الناس ، ومباعدة أهل الدنيا ، وقلة العيال وشغل البال ، منعكفاً على التدريس والتعليم حتى أتاه اليقين »[2] .

وقول السيوطي : « إمام أهل النحو في زمانه . . ولم يكن في طلبة الشلوبين أنجب منه »[3] .

وقول ابن القاضي : « وكان زعيم وقته في النقل ، وجودة التأليف ، ودقة النظر ، وكان إليه المفزع في المشكلات . بصيراً بالفقه وأصوله ، والقراءات ، والحساب والفرائض ، إمام الناس في النحو »[4] .

جـ ـ آثاره العلمية :

استأثر النحو بمؤلفات ابن أبي الربيع ، فكل ما وجد من آثاره ـ كما سيأتي ـ نحو خالص كشرح الإيضاح «الكافي» وملخصه «الملخص في ضبط قوانين العربية » ، وشرحي الجمل : البسيط ، والوسيط ـ أو تغلب على الصبغة النحوية كما هو الشأن في تفسيره .

ولعل من أهم سمات كتابيه : البسيط في شرح الجمل ، والكافي في الإفصاح عن معاني كتاب الإيضاح ـ وهما أهم كتبه ـ أنهما عودة الى فهم

---

(١) مستهل برنامج ابن أبي الربيع ـ جمع تلميذه ابن الشاط / مجلة معهد المخطوطات ٢٥٥/٢/١ .
(٢) صلة الصلة ص ٨٣ .
(٣) بغية الوعاة ١٢٥/٢ .
(٤) درة الحجال ٧١/٣ .

كتب الأوائل فهماً صحيحاً ينبع من طول مفاتشة هذه الكتب بعد قراءتها على أكابر الشيوخ قراءة فهم وتدبر ، ومن هنا تصدى ابن أبي الربيع للحملات الشعواء التي شنها عدد من علماء الأندلس في القرون الخامس والسادس ، والسابع ، واستهدفت أصول النحو ، وجزئياته ، وبعض كبار أعلامه ، والتي وجدت قبولاً كبيراً لدى دعاة التجديد بحجة أنها مفتاح تيسير النحو[1] ، في حين يتطلب التيسير الحقيقي للنحو فهماً عميقاً لأصوله ، لاطراح ما حمل على تلك الأصول من تفسيرات ، ليست منها في شيء ، واتخذ هدم تلك التفسيرات معبراً الى هدم الأصول ـ الى جانب وضوح العبارة ، ومناقشة الفكرة مناقشة متأنية ترتكز على إيضاح القواعد الأساسية وذكر عللها ، وتوجيه ما ندّ عنها ، يقول في مقدمة الكافي في شرح الإيضاح : « . . . فكثرت الاعتراضات عليه ، لأن النظار بين مقصر ومدرك ، ومستوف النظر ومترك ، فأخذت مستعيناً بالله (في بيان) خفيه ، وإيضاح مشكله ، وتقييد مطلقه ، وتفصيل مجمله ، وحل عقده . . . ، والانفصال عما اعترض عليه به ، وبيان ما يقع الإشكال للمعترض (به) . . . »[2] .

وقد قدر العلماء مؤلفات ابن أبي الربيع حق قدرها ويشهد لذلك أمران :

١ ـ احتفاؤهم بها في حياة مؤلفها من ذلك ما نقل ابن رشيد في ملء العيبة من حديث دار بينه وبين أبي عبدالله بهاء الدين بن النحاس ، إذ سأله ابن النحاس : من أيّ بلاد المغرب هو؟ فقال : من سبتة.

قال ابن رشيد : « فكان أول ما فاتحني به أن قال : أيعيش سيدنا أبو الحسين ابن أبي الربيع ؟

قلت : نعم .

---

(١) انظر مقدمة الدكتور/ شوقي ضيف لكتاب الردّ على النحاة لابن مضاء .
(٢) الكافي ١/ ص ٤ .

فقال : ذلك شيخنا إفادة بوصول كتابه إلينا ، أو بوفادته علينا ، أو معنى هذا ، يعني شرحه لكتاب إيضاح الفارسي (كذا) المسمى بالكافي في الإفصاح .

ثم قال : وما قرأت عليه ؟ .

قلت : ما يقرأ طلاب العلم والعربية ، فاستفسرني فقلت : قرأت الجمل ، والإيضاح ، والكتاب ، فلما ذكرت له الكتاب قال : اعبر الى جانبي ، فامتنعت فعزم عليّ ، وأقعدني الى جانبه »[1] .

وفي هذا النص أمران تجدر الاشارة إليهما هما :

أ ـ تقدير بهاء الدين بن النحاس جودة مؤلف ابن أبي الربيع « الكافي » وإفادته منه ، ولذا قال : « سيدنا . . . ذاك شيخنا إفادة» .

ب ـ علو منزلة ابن رشيد عند ابن النحاس عند علمه بقراءته كتاب سيبويه على أبي الحسين بن أبي الربيع لعلمه إحكام ابن أبي الربيع كتاب سيبويه بقراءته على أكابر الشيوخ قراءة فهم وتدبر ، ثم تصديه لإقرائه وقتاً طويلاً ، وإلى هذه المسألة أشار ابن خلدون في قوله الذي نقله المقري في أزهار الرياض : « لم نشاهد في المائة الثامنة من سلك طريق النظار بفاس ، بل (في) جميع هذه الأقطار ، لانقطاع ملكة التعليم عنهم . . . ولهذا لم يتصدر من الفاسيين من يقرىء الكتاب كما هو متداول بين أهل الأندلس مثل ابن أبي الربيع ، والشلوبين ، وغيرهما »[2] .

٢ ـ حرصهم عليها وقيامهم على دراستها وتدريسها خير قيام ، قال ابن غازي في فهرسه عن شيخه أبي عبدالله محمد بن الحسين النيجي الشهير

(١) ملء العيبة ٣/١٠٨ ـ ١٠٩ .

(٢) أزهار الرياض ٣/٢٦ ـ ٢٧ .

بالصغير : « ولازمت مجلس إقرائه لألفية ابن مالك ، وكان ينقل عليها كلام المرادي مستوفى ، ويطرز ذلك بكلام أبي الحسين بن أبي الربيع **وكان مولعاً به مستحضراً له** » [1] .

وقال الرصّاع : « وقدم الى الحضرة العليّة رجل من أهل الأندلس يقال له : الفقيه الأجل النحوي أبو عبدالله البلنسي له يد كبيرة في علم العربية يقوم بكتب ابن أبي الربيع قياماً عظيماً » [2] .

لقد انتشرت كتب ابن أبي الربيع في حياته فلقيت قبولاً لدى العلماء ، وظلت محل عنايتهم بعد وفاته زمناً طويلاً ، فكتابه « القوانين » من الكتب التي اعتنى بإقرائها العلماء الى عصور متأخرة ، فقد كان من الكتب التي تدرس في زاوية ابن مهدي «محمد بن مهدي الجراوي الدرعي ت **٩٧٩**»[3] .

---

(١) فهرس ابن غازي ص ٦٣ .

(٢) فهرسة الرصاع ص ١٣٦ .

(٣) الحركة الفكرية في عهد السعديين ٢/٥٣٤ ، حضارة وادي درعة (فصله من مجلة دعوة الحق من العددين الثاني والثالث من السنة السادسة عشرة) للأستاذ محمد المنوني ص ١١ .

الفصل الرابع

تلاميذه

تصدّر ابن أبي الربيع للإقراء في إشبيلية مبكراً ، فقد ذكروا أن شيخه أبا على الشلوبين أذن له في الاشتغال وصار يرسل إليه الطلبة الصغار[1] .

وينبغي أنْ أُنَبِّهَ هنا على خطأ ـ لعله طباعي ـ وقع في درة الحجال لابن القاضي ، وذلك قوله : « وقعد للإقراء عام ٥٢٤»[2] فهذا محال، إذ أنّ ابن القاضي نفسه ذكر أنّ ابن ابي الربيع ولد سنة تسع وتسعين وخمسمائة ولعل صواب التاريخ عام ٦٢٤ ، وعليه يكون ابن أبي الربيع قد تصدّر للاقراء في حدود الخامسة والعشرين من عمره ، وظل يقرىء بإشبيلية حتى خرج منها عقب سقوطها في أيدي النصارى سنة ٦٤٦ فوصل الى سبتة ، واستقر بها منعكفاً على التدريس والتعليم[3] و « نفع الله به كثيراً »[4] .

وإنَّ رجلًا يقعد للإقراء هذه المدة الطويلة لا بد أنْ يكون عدد تلاميذه

(١) بغية الوعاة ٢/١٢٥ .
(٢) درة الحجال ٣/٧٢ .
(٣) (٤) صلة الصلة ص ٨٣ .

كبيراً غير أنَّ ما استطعت معرفته من تلاميذ ابن أبي الربيع لا يتجاوز بضعة وثلاثين تلميذاً وهم :

١ ـ أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن عيسى الغافقي الإشبيلي (٦٤١ ـ ٧١٦)[١] .

خرج من إشبيلية صغيراً بعد تغلب النصارى عليها سنة ٦٤٦ ، فلازم ابن أبي الربيع بسبتة ، وتصدر بعده للإقراء مكانه ، اعتمد عليه شيخ نحاة غرناطة أبو عبدالله محمد بن علي الخولاني ـ ابن الفخار ـ من آثاره : شرح الجمل ، وكتاب في قراءة نافع . أخذ عن ابن أبي الربيع كتاب التيسير لأبي عمرو الداني ، والجمل للزجاجي ، والتلقين للقاضي عبد الوهاب كما أخذ عنه كتابه القوانين[٢] .

ويوجد الجزء الرابع من شرح الإيضاح لابن أبي الربيع بخط تلميذه إبراهيم الغافقي المذكور ـ في الخزانة العامة بالرباط رقم **٣٧٩ ك** .

٢ ـ ابن الحاج التجيبي .

ابراهيم بن محمد بن أحمد بن محمد بن عبدالله التجيبي .

قال تلميذه ابن رشيد في تحليته : « الشيخ الفقيه الفاضل الحسيب الأصيل، ذو البيت المثيل ، والمجد الأثيل ، الكاتب البارع الكامل أبو اسحاق . . . »[٣] .

لقيه ابن رشيد بتونس في مقدمه عليها من بلاد المغرب، وكتب له ابن الحاج مجيزاً، ولبنيه وبعض أصحابه جميع ما يحمله عن أشياخه في أواسط

---

(١) ترجمته في المرقبة العليا ص ١٣٣ ، غاية النهاية ١/ ٨ ، بغية الوعاة ١/ ٤٠٥ ، درة الحجال ١/ ١٧٦ .

(٢) انظر برنامج المجاري صفحات : ٩٨ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٣ .

(٣) ملء العيبة ٢/ ١٢٧ .

شهر ربيع الأول عام أربعة وثمانين وستمائة[1].

قال ابن رشيد : « ونقلت من خطه تسمية أشياخه »[2] وذكر ابن الحاج من شيوخه : أبا الحسن الدباج ، وأبا علي الشلوبين ، وأبا عبدالله الأزدي السبتي ، وأبا محمد طلحة بن محمد بن طلحة الأموي ، وأبا القاسم العزفي[3] .

وقال : « وممن أخذت عنه أيضاً ، ولم يجزني الاجازة العامة : الأستاذ الفقيه أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد المصمودي السبتي ، . . . ، وأبو الحسين بن أبي الربيع[4] .

٣ ـ أبو جعفر أحمد بن ابراهيم بن الزّبير الثقفي الغرناطي (٦٢٧ ـ ٧٠٨)[5] .

قال ابن الخطيب : «إليه انتهت الرياسة بالأندلس في صناعة العربية ، وتجويد القرآن ، ورواية الحديث الى المشاركة في الفقه والقيام على التفسير والخوض في الاصلين » .

أخذ عن ابن فرتون ، وابن سيد الناس ، وابن أبي الربيع[6] .

من آثاره : صلة الصلة ، ملاك التأويل في المتشابه اللفظ من التنزيل ، تقييد على كتاب سيبويه .

أخذ عنه أبو حيان ، وابن جابر الوادي آشي .

---

(١) ملء العيبة ٢/١٢٨ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) المصدر نفسه ٢/١٣١ .

(٤) المصدر نفسه ٢/١٣٢ .

(٥) ترجمته في برنامج الوادي آشي ص ٩٩ ، الديباج المذهب ١/١٨٨ ، غاية النهاية ١/٣٢ . بغية الوعاة ١/٢٩١ ، درة الحجال ١/١١ .

(٦) درة الحجال ٣/٧٠ .

٤ ـ أحمد بن الحسن بن علي بن الزيات الكلاعي (٦٤٩ ـ ٧٢٨) [١] .

وصفه في الاحاطة بالتفنن « في كثير من المآخذ العلمية ، والرياسة في تجـويد القـرآن والمشاركـة في العـربيـة ، والفقـه ، واللغـة ، والأدب ، والعروض . . . والحفظ للتفسير » [٢] .

أخذ عن ابن أبي الربيع ، وأبي اسحاق الغافقي ، وابن الضائع ، وابن الزبير [٣] .

من آثاره : لذات السمع من القراءات السبع « نظم » ورصف نفائس اللآلىء ـ في النحو ـ .

٥ ـ أحمد بن عبدالله الأنصاري ، المعروف بالرُصَافي [٤] .

وصفه البَلَوي في تاج المفرق بالصلاح ثم قال : « له حظ من الآداب وافر . . إمام ناظم ناثر » [٥] .

سمع علي ابن أبي الربيع كثيراً من كتاب سيبويه ، ومن الايضاح ، ومن الجمل ومن شرحيـه عليهما وأجاز له وكتب له بخطه [٦] .

٦ ـ أبو الحسين بن سليمان القرطبي .

أخذ عن ابن أبي الربيع سيرة ابن هشام [٧] .

---

(١) ترجمته في الإحاطة ٢٨٧/١، الديباج المذهب ١٩٥/١، غاية النهاية ٤٧/١، بغية الوعاة ٣٠٢/١، درّة الحجال ٦٠/١.

(٢) الاحاطة ٢٨٨/١ .

(٣) المصدر نفسه ٢٨٩/١ .

(٤) ترجمته في تاج المفرق ٩٦/٢ ، درة الحجال ٣٣/١ ، الحلل السندسية ٨٢٤/٤ ، عن تاج المفرق .

(٥) تاج المفرق ٩٦/٢ .

(٦) المصدر نفسه .

(٧) فهرس ابن غازي ص ١١٠ .

٧ ـ أبو القاسم خلف بن عبد العزيز بن محمد بن خلف القَبْتَوري (٦١٥ ـ ٧٠٤) [١] .

جاء في بغية الوعاة « قال الصفدي : كان له معرفة بالنحو واللغة .

وقال الذهبي : كان له باع مديد في الترسل والنظم مع التقوى والصلاح » [٢] أخذ عن والده ، وأبي الحسن الدَّبَّاج ، وابن أبي الربيع [٣] .

نشرت له مجموعة رسائل ديوانية بتحقيق الدكتور/محمد الحبيب الهيلة .

٨ ـ أبو طالب : عبدالله بن محمد بن أحمد بن محمد العَزَفي [٤] .

قال ابن الخطيب « وكان من أهل الجلالة والصيانة، وطهارة النشأة ، حافظاً للحديث ، ملازماً لكتاب الله ، عارفاً بالتاريخ . . . قرأ على الأستاذ أبي الحسين ابن أبي الربيع وغيره . . » [٥] .

٩ ـ عبد الملك بن شعيب الفشتالي .

قال ابن القاضي « كان قاضياً بفاس سنة ٧٠٦ » [٦] .

أجاز له ابن أبي الربيع رواية السفر الرابع من كتابه الكافي ، كما أجاز له رواية جميع ما يصح عنده أنه ألفه أو رواه عن جميع شيوخه وكتب له ذلك بخطه على صفحة العنوان من نسخة من السفر الرابع من كتاب الكافي محفوظة بالخزانة العامة بالرباط رقم ٣٧٩ ك . وقد نبهني إليها الأستاذ الفاضل محمد المنوني .

---

(١) ترجمته في برنامج الوادي آشي ص ٦٢ ، بغية الوعاة ١/٥٥٥ ، درة الحجال ١/٢٦٢ ، نفح الطيب ٢/٥٩٥ ، مقدمة رسائله التي نشرها الدكتور الهيلة بعنوان « رسائل ديوانية من سبتة في العهد العزفي » .

(٢) بغية الوعاة ١/٥٥٥ .

(٣) برنامج الوادي آشي ص ٦٢ .

(٤) ترجمته في الاحاطة ٣/٣٨٣ فما بعدها .

(٥) الاحاطة ٣/٣٨٤ .

(٦) درة الحجال ٣/١٤٨ .

١٠ ـ أبو محمد عبد المهيمن بن محمد بن عبد المهيمن الحضرمي (٦٧٦ ـ ٧٤٩) [١] .

قال في الاحاطة : « له القدح المعلى في علم العربية ، والمشاركة الحسنة في الأصلين ، والامامة في الحديث ، والتبريز في الأدب والتاريخ واللغة والعروض » [٢] .

أخذ عن أبي الحسين بن أبي الربيع ، وأبي بكر بن عبيدة ، وأبي جعفر بن الزبير وأجاز له من المشرق ابن تيمية ، وابن عساكر ، وابن النحاس[٣] .

١١ ـ علي بن سليمان بن أحمد الأنصاري.

قال ابن القاضي : « ابو الحسن صهر أبي الحسن الصغير . كان فقيهاً استاذاً نحوياً توفي بفاس سنة ٧٣٠» [٤] .

١٢ ـ علي بن عبدالله بن محمد التياني.

أخذ عن ابن أبي الأحوص ، وابن أبي الربيع ، وابن الضائع ، وأخذ عنه ابن جابر الوادي آشي [٥] .

١٣ ـ قاسم بن عبدالله بن محمد الانصاري السَّبتي : ابن الشَّاطّ (٦٤٣ ـ ٧٢٣) [٦] .

قال ابن فرحون : «أقرأ عمره بمدينة سبتة : الأصول ، والفرائض ،

---

(١) ترجمته في الاحاطة ١١/٤ ، بغية الوعاة ١١٦/٢ ، درة الحجال ١٧٣/٢ ، نفح الطيب ٤٦٥/٥ ، ٤٦٨ .

(٢) الاحاطة ١١/٤ .

(٣) المصدر نفسه ١٣/٤ .

(٤) درة الحجال ٢٤٥/٣ .

(٥) ترجمته في برنامج الوادي آشي ص ١٥٥ ، درّة الحجال ٢١٦/٣ .

(٦) ترجمته في برنامج الوادي آشي ص ١٦٨ ، الديباج المذهب ١٥٢/٢ ، درة الحجال ٢٧٠/٣ .

مقدماً موصوفاً بالامامة ، وكان موفور الحظ من الفقه ، حسن المشاركة في العربية ، كاتباً مترسلاً ، ريان من الأدب ، له نظر في العقليات » [1] .

من آثاره : أنوار البروق في تعقب مسائل القواعد والفروق . غُنْيَة الرائض في علم الفرائض .

وابن الشَّاطّ هذا هو الذي جمع برنامج شيخه ابن أبي الربيع .

١٤ ـ ابو القاسم بن عمران الحضرمي (ـ ٧٥٠) .

لم أقف على اسمه غير أَنَّ الذهبي ذكره في آخر ترجمة ابن أبي الربيع فقال : « قرأت هذه الترجمة على قائلها ابي القاسم بن عمران . قال : حضرت مجلس الاستاذ أبي الحسين وسمعت عليه ، وأجـاز قبل موته لكل من أدرك حياته بعد أن رغب في ذلك طلبته » [2] .

وبقيت أَتَلَمَّسُ أخباره فيما يقع تحت يدي من كتب التراجم ، فلم أظفر بشيء حتى عثرت له على ترجمة موجزة في بلغة الامنية ـ لمحمد الحضرمي السَّبتي ـ الذي أعاد نشره الأستاذ محمد بن تاويت في الحلقة الثالثة من بحثه الممتع « سبتة الأسيرة » المنشور في العدد السابع والعشرين من مجلة البحث العلمي المغربية وجاء في تلك الترجمة : « سبتي ، حاج ، رحال ، مصنف ، راوية ، يحمل صحيح البخاري عن الحَجَّار وهو سند عال متصل السماع لا نظير له في المغرب وله معرفة بالقراءات والعربية ، وكان ناظراً في خزانة الجامع الأعظم » [3] .

وعد من تلاميـذه أبا عبـدالله بن خميس الانصاري ، وأبـا الحسن الجذامي « النباهي » [4] صاحب « المرقبة العليا » .

---

(١) الديباج المذهب ٢/١٥٢ .
(٢) تاريخ الاسلام للذهبي حوادث سنة ٦٨٨ .
(٣) مجلة البحث العلمي المغربية عدد ٢٧ ص ١٢٣ .
(٤) المرجع نفسه .

١٥ ـ القاسم بن يوسف التُجِيبي (ـ ٧٣٠) [١] .

قال التنبكتي : « صاحب الرحلة المشهورة ، وكان عالماً بارعاً ، محدثاً حافظاً متقناً عارفاً بالحديث قيماً على أنواعه ضابطاً ثقة » [٢] .

عرض على ابن أبي الربيع القرآن الكريم بالأربع عشرة رواية المعروفة عن القراء السبعة في ثمان عرضات في « مدة آخرها شهر ربيع الآخر سنة ست وثمانين وستمائة » [٣] . كما عرض عليه القرآن بقراءة يعقوب من فاتحة الكتاب الى سورة المؤمنون ، وأخذ عنه من كتبه الشرح الأوسط على الجمل والملخص في ضبط قوانين العربية ، وقرأ عليه برنامجه جمع تلميذه ابن الشاط . قال التجيبي : « قرأت جميعها على الإمام أبي الحسين بدراه من سبتة حرسها الله تعالى ورحمه في محرم سنة ست وثمانين وستمائة » [٤] . كما أخذ عنه غير ذلك كثيراً من كتب القراءات والحديث والسير واللغة والأدب [٥] .

١٦ ـ محمد بن ابراهيم بن محمد بن ابراهيم بن الحاج السلمي البلفيقي ـ من ذرية العباس بن مرداس (ـ ٦٩٤) [٦] .

قرأ على ابن أبي الربيع « فتلا عليه القرآن العزيز بالقراءات السبع وتفقه عليه في رسالة أبي محمد بن أبي زيد ، وأخذ عنه العربية واللغة ، واستظهر عليه فصيح ثعلب ، وأجاز له » [٧] .

---

(١) ترجمته في نيل الابتهاج بهامش الديباج ص ٢٢٢ .
(٢) نيل الابتهاج ص ٢٢٢ .
(٣) برنامج التجيبي ص ١٧ ـ ٢٢ .
(٤) المصدر نفسه ص ٢٤٧ .
(٥) المصدر السابق صفحات ٢٥ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٤٥ ، ٧٧ ، ٩٠ ، ١٣٨ ، ١٥١ ، ٢٣٥ ، ٢٤٧ ، ٢٥٨ ، ٢٧٠ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٨٠ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ .
(٦) ترجمته في الاحاطة ٢٤٨/٣ ، درة الحجال ٥٩/٢ .
(٧) درة الحجال ٦٠/٢ ، وانظر برنامج الوادي آشي ص ١٢٤ .

١٧ - أبو الطيب محمد بن ابراهيم بن محمد السَّبتي القوصي (- ٦٩٥) [١] .

فقيه أديب فاضل له إلمام بالهندسة والهيئة وعلوم كثيرة .

قرأ علي ابن أبي الربيع شرحه على الإيضاح كما قرأ عليه كتاب سيبويه وقف الأدفوي على إجازة ابن أبي الربيع له رواية كتاب سيبويه عنه - بخط ابن أبي الربيع على ظهر نسخة من نسخ الكتاب وأورد نص تلك الإجازة[٢] .

اختصر شرح الإيضاح لابن أبي الربيع وهو الذي أدخله ديار مصر .

١٨ - ابو عبدالله محمد بن ابراهيم بن يوسف بن غُصن القَصْرى الاشبيلي السَّبتي (- ٧٢٣) [٣] .

قال المقري : « من ولد شَدَّاد بن أوس الأنصاري - الجزيري ، نسبة الى الجزيرة الخضراء ، الإمام المقرىء الزاهد ، عرض على الأستاذ ابن أبي الربيع الموطأ من حفظه ، وأخذ عنه النحو ، وكان من أولياء الله الصالحين وعباده الناصحين آمراً بالمعروف ، ناهياً عن المنكر لا تأخذه في الله لومة لائم، عارفاً بمتون الحديث وأحكامه ، فقيهاً متقناً لمذاهب الأئمة الأربعة والصحابة والتابعين » [٤] .

توفى ببيت المقدس سنة ٧٢٣ .

وينبغي التنبيه الى سقط أو تحريف وقع في الذيل والتكملة في قوله : « نشأ بسبتة وتأدب بها بالعلامة أبي الحسين بن أبي الزبير » [٥] فصوابه - فيما أعتقد - : « بالعلامة أبي الحسين بن أبي الربيع ، وابن الزبير » بسقوط

---

(١) ترجمته في الطالع السعيد ص ٤٧٧ ، الوافي بالوفيات ٢/٦ ، بغية الوعاة ١/١٤ .

(٢) الطالع السعيد ص ٤٧٧ - ٤٧٨ .

(٣) ترجمته في الذيل والتكملة ٦/٥٠٦ ، غاية النهاية ٢/٤٧ ، درة الحجال ٢/٢٥٨ ، نفح الطيب ٢/٢٠٧ ، وانظر برنامج الوادي آشي ص ٩٩ .

(٤) نفح الطيب ٢/٢٠٧ .

(٥) الذيل والتكملة ٦/٥٠٦ .

كلمتي « الربيع » و « ابن » ، أو : « أبي الحسين بن أبي الربيع » فتحرفت « الربيع » الى الزبير.

١٩ ـ أبو بكر محمد بن أحمد بن ادريس بن مالك بن عبد الواحد القللوسي (ـ ٧٠٧) [١] .

من أهل اصطبونة .

قال ابن فرحون : « كان رحمه الله ـ إماماً في العربية ، والعروض . . . وألف في الفرائض جزءاً شهيراً » [٢] ، من آثاره : شرح ملاحن ابن دريد وشرح الفصيح .

أخذ عن ابن أبي الربيع ، وأبي القاسم الحَصَّار ، وابن الزبير [٣] .

٢٠ ـ محمد بن أحمد بن محمد القيسي (٦٢٥ ـ ٧٠١) .

قال ابن القاضي : « كان فقيهاً سنياً ، محدثاً مسنداً حافظاً ، ضابطاً ، حسن الخط والتقييد ، وكان يعقد الشروط بالمرية ، وقد ناب عن بعض القضاة بها ، وكان له عناية بلقاء الشيوخ والأخذ عنهم رحل الى سبتة في طلب العلم فأخذ بها عن أبي الحسين بن أبي الربيع والقاضي ابي عبدالله : محمد الأزدي القرطبي » [٤] .

٢١ ـ أبو خالد محمد بن احمد بن محمد بن رضوان بن أرقم النميري الوادي آشي (ـ ٦٩٤) [٥] .

قال السيوطي : نقلاً عن ابن الخطيب ـ : « . . . كان متضلعاً من

---

(١) ترجمته في الديباج المذهب ٢٨٥/٢ ، الاحاطة ٧٥/٣ ، بغية الوعاة ٢٢١/١ .
(٢) الديباج المذهب ٢٨٥/٢ .
(٣) الاحاطة ٧٧/٣ .
(٤) درة الحجال ٦٢/٢ .
(٥) ترجمته في بغية الوعاة ٤٢/١ ، وانظر برنامج التجيبي ص ٩٠ .

العربية قارضاً للشعر ، مشاركاً في الفرائض والحساب ، جم التحصيل . . . خرج عن بلده في الفتنة فقطن سبتة ، ولازم ابن أبي الربيع وأخذ عنه العربية والأدب وكمل عليه كتاب سيبويه وغيره وانتفع به كثيراً » [1] .

٢٢ - أبو عبدالله محمد بن أحمد بن يوسف الطنجالي الهاشمي (٦٤٠ - ٧٢٤) [2] .

ولي القضاء بمالقة فحمدت سيرته ثم استعفى فأعفي .

أخذ عن ابن أبي الربيع ، وابن أبي الأحوص ، وأبي جعفر بن الزبير [3] .

٢٣ - أبو عبدالله محمد بن عبد الرحمن بن ابراهيم الرندي (٦٦٠ - ٧٠٨) [4] .

كاتب بليغ وأديب شهير رافق ابن رشيد في رحلته الى المشرق ولما قفل استكتبه أبو عبدالله محمد بن محمد بن نصر - صاحب غرناطة - فلما مات قلده أبو عبدالله المخلوع الوزارة والكتابة ، وأشرك معه في الوزارة عبد العزيز الداني فلما هلك أفرده بها ولقبه ذا الوزارتين .

قال المقري : « وأخذ ببجاية عن خطيبها أبي عبدالله بن رحيمة وبتونس عن قاضيها ابن الغماز ، البلنسي ، وأخذ العربية عن قدوة النحاة أبي الحسين عبدالله بن أحمد بن أبي الربيع القرشي » [5] .

---

(١) بغية الوعاة ٢/٤٢ .

(٢) ترجمته في المرقبة العليا ص ١٥٥ ، الاحاطة ٣/٢٤٥ ، نفح الطيب ، ٥/٢٨٩ ، وانظر درة الحجال ٢/١١٣ ففيها تاريخ وفاته - بالأرقام - ٧٣٣ هـ .

(٣) الاحاطة ٣/٢٤٧ .

(٤) ترجمته في الاحاطة ٢/٤٤٤ ، نفح الطيب ٥/٤٩٨ .

(٥) نفح الطيب ٢/٦١٩ .

٢٤ ـ أبو القاسم محمد بن عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن الطيب القيسي (ـ ٧٠١) [١] .

قال ابن عبد الملك : كان مجوداً للقرآن العظيم من أحسن الناس صوتاً به ، وأطيبهم نغمة في إيراده ذا حظ صالح من رواية الحديث وعلم الفقه والعربية شديد القوة الحافظة فاستظهر في صغره أوان طلبه جملة وافرة من دواوين العلم » [٢] .

تلا « بحرف نافع من طريقيه والإدغام الكبير عن ابي عمرو ، وبرواية يعقوب على أبي الحسن عبيدالله بن أبي الربيع » [٣] .

٢٥ ـ محمد بن عبدالله بن عَبِيدة الإشبيلي (ـ ٧٠٦) [٤] .

نقل السيوطي عن ابن رشيد قوله عنه : « استاذ مقرىء ، أديب نحوي ، بارع »[٥] أخذ عن أبي الحسن الدَّبَّاج ، وأبي الحسين بن أبي الربيع ، وأخذ عنه الوادي آشي[٦] .

٢٦ ـ محمد بن علي التجاني .

قال عنه ابن رشيد « يشارك في فنون من الطلب : نحو ، ولغة ، وبيان ويتقدم في الكتابة والخطابة ونحوهما بأبلغ معنى وأحصف نسج ، وأفصح لفظ » [٧] .

---

(١) ترجمته في الذيل والتكملة ٦/٣٧٠ ، برنامج الوادي آشي ص ١٢٢ ، غاية النهاية ٢/١٧١ ، درة الحجال ٢/٢٤٨ .
(٢) الذيل والتكملة ٦/٣٧١ .
(٣) المصدر نفسه ٦/٣٧٠ .
(٤) ترجمته في برنامج الوادي آشي ص ١٢١ ، غاية النهاية ٢/١٨٢ ، بغية الوعاة ١/١٧٠ ، درة الحجال ٢/٢٥٩ ، وانظر اختصار الاخبار ص ١٨ .
(٥) بغية الوعاة ٢/١٧٠ .
(٦) برنامج الوادي آشي ص ١٢١ .
(٧) انظر أبو الفضل التجاني كما يصوره ابن رشيد في رحلته / مقالة للشيخ محمد الحبيب =

قال ابنُ رشيد : « وأصحبني عند إرادة الانصراف استدعاء بخطه لآخذ به خطوط الشيوخ والاصحاب . . . فلما وافيت سبتة وطني حامداً الله وشاكراً عرضت هذا الاستدعاء على جماعة أشياخنا وأصحابنا فكتب فيه نظماً جميع ادبائهم [1] .

وممن أجاز التجاني ابن أبي الربيع وقد نظم الإجازة على لسانه مالك بن المرحَّل فقال :

أكرم اللهُ مستجيزاً أتانا ... منه شعرٌ سامى السماكَ وجازَه

صدرتْ عنه قطعةٌ سحرتنا ... أي سحر أحلّه وأجازه

أَطْلَعَتْ سبعةً كمثل الدراري ... حَقَّرت عند رؤية أرجازه

يا أبا الفضل يا فتى آل تجّا ... ن عنينا بما طلبت نجازه

إن تكن تؤثر الاجازة فاقبل ... عن عبيد الإلّه هذي الاجازة

هو ينمى الى قريش ويُكْنَى ... جدُّه بالربيع فاغْدُ مجازه

وآروِ عنه ما قاله ورواه ... فالكلام المنظوم فيه وجازه

وعلى الشرط في حقيقة نقل ... إننا لا نجيز فيه مجازه

قاله عام ستة وثماني ... ـن وست من المئات مجازه [2]

٢٧ ـ أبو بكر محمد بن علي بن محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن الفَخَّار الجُذامي الأركشي (٧٢٣) [3] .

قال ابن الخطيب: «استوطن مالقة وتصدر للإقراء بها، مفيد العلم

= ابن الخوجة بالعدد الأول من السنة الأولى للنشرة العلمية للكلية الزيتونية ص ٢٥٨ ، ٢٨٣ ـ ٢٨٤ .

(١) المرجع السابق نفسه.

(٢) المرجع نفسه ص ٢٩١ ـ ٢٩٢ .

(٣) ترجمته في الاحاطة ٩١/٣ وفيه « محمد بن عبد الرحمن » الديباج المذهب ٢٨٨/٢ ، بغية الوعاة ١٨٧/١ ، درة الحجال ٨٣/٢ ، ١٢٦ ، الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام ٣٤٢/٤ .

متفننه: من فقه وعربية وقراءات وأدب وحديث. . . وقرأ بسبتة على الأستاذ الفرضي إمام النحاة أبي الحسين بن أبي الربيع»[١].

له مؤلفات منها: شرح مختصر ابن أبي زيد. وأجوبة الاقناع والاحساب في مشكلات مسائل الكتاب وابتداء فوائد الدول ـ شرح الجمل ـ

٢٨ ـ أبو عبدالله محمد بن عمر بن محمد بن عمر بن إدريس الفهري : ابن رُشَيد (٦٥٧ ـ ٧٢١) [٢] .

قال في الإحاطة : « كان رحمه الله فريد دهره عدالة وجلالة وحفظاً وأدباً . . واسع الأسمعة على الاسناد صحيح النقل أصيل الضبط تام العناية بصناعة الحديث قيماً عليها بصيراً بها محققاً فيها ، . . . مضطلعاً بغيرها من العربية واللغة والعروض ، فقيهاً أصيل النظر ذاكراً للتفسير ، ريان من الأدب ، حافظاً للأخبار والتواريخ مشاركاً في الأصلين عارفاً بالقراءات . . » [٣] .

أخذ عن ابن أبي الربيع القرآن الكريم بالقراءات السبع بمضمن كتاب التيسير ، وقرأ عليه كتاب سيبويه ، والجمل ، والإيضاح ، وقيد عنه تقييداً حسناً على كتاب سيبويه [٤] .

من آثاره ملء العيبة ، السَنَنُ الأبين في السند المعنعن ، تلخيص القوانين في النحو .

---

(١) الاحاطة ٣/٩٢ .

(٢) ترجمته في الاحاطة ٣/١٣٥ ، الوافي بالوفيات ٤/٢٨٤ ، بغية الوعاة ١/١٩٩ ، جذوة الاقتباس ١/٢٨٩ ، درة الحجال ٢/٩٦ ، ازهار الرياض ٢/٣٤٧ ، الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام ٤/٣٤٢ ، وانظر ملء العيبة ٣/١٠٩ .

(٣) الاحاطة ٣/١٣٧ .

(٤) جذوة الاقتباس ١/٢٨٩، ملء العيبة ٣/١٠٩ .

٢٩ ـ محمد بن مالك بن عبد الرحمن بن المرحّل :

أخذ عن أبيه ، وأبي علي الشلوبين ، وأبي الحسن الدَّبَّاج ، وأبي الحسين بن أبي الربيع [١] .

٣٠ ـ محمد بن محمد بن إبراهيم العبدري القرشي .

أخذ عن ابن أبي الربيع الشفا للقاضي عياض [٢] .

٣١ ـ أبو عبدالله محمد بن محمد بن القرطبي .

أخذ عن ابن أبي الربيع الكافي لابن شريح الرعيني [٣] .

٣٢ ـ أبو بكر محمد بن محمد بن عبد الغفور بن غالب القضاعي[٤].

نقل السيوطي عن التجيبي قوله في رحلته « إمام نبيل ، وشيخ جليل ، مقدم في القراءات ، عارف بالأصلين متكلم ماهر ، حاذق بالعربية ذاكر للغة .

سمع من الحافظ محمد بن خلفون وغيره ، وأخذ النحو عن أبي الربيع [٥] .

٣٣ ـ محمد بن محمد بن أبي عمر بن خليل السكوني السبتي [٦] .

٣٤ ـ محمد بن محمد بن عبد الملك المراكشي / أبو عبدالله (ـ ٧٠٣) [٧] .

جاء في المرقبة العليا نقلاً عن ابن الزبير وصفه : « كان نبيل

---

(١) ترجمته في برنامج الوادي آشي ص ١٣٢ ، درة الحجال ٢/٢٦٤ .
(٢) فهرس ابن غازي ص ١١٨ .
(٣) فهرس ابن غازي ص ٩٦ ولعل القرطبي هذا هو المترجم في درة الحجال ٢/١٠٨ .
(٤) ترجمته في بغية الوعاة ١/٢٢٩ .
(٥) هكذا في بغية الوعاة ١/٢٢٩ ، وأرجح أن صواب العبارة : ابن أبي الربيع .
(٦) فهرس ابن غازي ص ١٢٩ .
(٧) ترجمته في المرقبة العليا ص ١٣٠ ، الديباج المذهب ٢/٣٢٥ ، درة الحجال ٢/٢٤ ، الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام ٤/٣٣١ ، وانظر مقدمة « بقية السفر الرابع من كتاب الذيل والتكملة» .

الأعراض عارفاً بالتاريخ والأسانيد ، بعيد التصرف ، أديباً بارعاً ، شاعراً مجيداً ذا معرفة بالعربية واللغة والعروض . وألف كتاباً جمع فيه بين كتابي ابن القطان وابن المواق على كتاب الاحكام لعبد الحق مع زيادات نبيلة من قبله وكتاباً آخر سماه بالذيل والتكملة لكتاب الصلة » (١) .

وابن عبد الملك من تلاميذ ابن أبي الربيع صرّح بذلك ابن عبد الملك في قوله في ترجمة محمد بن ابراهيم الأزدي - ابن زغلل - « روى عنه شيخنا ابو الحسين عبيدالله بن أبي الربيع » (٢) .

٣٥ - أبو عبدالله محمد بن يوسف بن ابراهيم الأمي (٣) .

نزيل المرية « له مشاركة في العربية وتحقق بعلم الحساب والفرائض وتقدم في ذلك » (٤) .

رحل الى سبتة فأخذ بها عن ابن أبي الربيع ، وابن الشَّاطِّ ، وأبي إسحاق الغافقي ، ومالكَ بن المرحل (٥) .

٣٦ - محمد بن يوسف النفزي الغرناطي (٧٤٥) (٦) .

أبو حيان الأندلسي ، علمٌ مشهور جداً أخذ عن ابن أبي الربيع بالاجازة ، ونقل عنه كثيراً في كتبه وسماه في بعض تلك النقول شيخه (٧) .

٣٧ - محمد بن يوسف التجيبي .

ذكر القاسم بن يوسف التجيبي أنّه سمع طائفة من كتاب الاحكام لعبد

---

(١) المرقبة العليا ص ١٣٠ .
(٢) الذيل والتكملة ٦/١٠٥ .
(٣) ترجمته في درّة الحجال ٢/٥٨ .
(٤ ، ٥) المصدر نفسه .
(٦ ، ٧) مصادر ترجمته كثيرة فانظر منها/ الوافي بالوفيات ٥/٢٦٧، الإحاطة ٣/٤٣ بغية الوعاة ١/٢٨٠ ، نفح الطيب ٢/٥٣٥ ، أبو حيان النحوي للدكتورة خديجة الحديثي .
انظر على سبيل المثال منهج المسالك لابي حيان صفحات ٨٠ ، ٢٦٦ ، ٣١٠ ، ٤٠٤ .

الحق - النسخة الصغرى - على ابن أبي الربيع بقراءة أخيه محمد هذا [1] .

٣٨ - يوسف بن علي بن يوسف اليحصبي (- ٧٠٣) .

قال ابن القاضي : «له حظ وافر من العربية والأدب وحفظ اللغة وقرض الشعر [2] .

أخذ عن ابن أبي الربيع ، وأبي الحسن الأُبَّذِي ، وأجاز له ابن فرتون [3] .

---

(١) برنامج التجيبي ص ١٥١ .

(٢) درة الحجال ٢٤٥/٣ .

(٣) المصدر نفسه ٢٤٥/٣ - ٢٤٦ .

الفصل الخامس

وفاته وآثاره

وفاته : توفي أبو الحسين بن أبي الربيع بسبتة « يوم الجمعة السادس عشر لشهر صفر سنة ثمان وثمانين وستمائة »[1] . ودفن بالمقبرة الكبرى التي بسفح جبل الميناء[2] .

وليس صحيحاً قول بروكلمان «ثم عاد إلى إشبيلية مرة أخرى وتوفي بها»[3] ولست أدري من أين أتى بهذا؟ فهو لم يذكر من مصادر ترجمة ابن أبي الربيع سوى بغية الوعاة، وليس فيه ذكر للمكان الذي توفي به[4].

وجاء في درة الحجال « ودفن بالمنيا »[5] . ويبدو ان هذا تصحيف

---

(١) صلة الصلة ص ٨٣ .

(٢) اختصار الاخبار ص ١٦ . وفي ملاحق الكتاب ـ نقلاً عن كتاب الاستبصار في عجائب الامصار : « وفي آخر المدينة بشرقها جبل كبير في شعراء كثيفة يسمى جبل الميناء » اختصار الاخبار ص ٦٩ .

(٣) تاريخ الأدب العربي ٥/٣٦٧ .

(٤) انظر بغية الوعاة ٢/١٢٥ .

(٥) درة الحجال ٣/٧١ .

فقد سبق أَنَّ ابن أبي الربيع دفن بالمقبرة الكبرى التي بسفح جبل الميناء .

ـ آثاره :

على الرغم من اتفاق أكثر المصادر على وصف أبي الحسين بن أبي الربيع بالتبريز في الفقه والفرائض ، والامامة في النحو ، فإن أحداً من مترجميه لم يذكر له ـ فيما أعلم ـ كتباً في الفقه ولا في الفرائض. واقتصرت كتبه التي ذكروها على العربية والتفسير وهذه قائمة بأسماء كتب ابن أبي الربيع مع نبذة مختصرة عن كل كتاب منها :

١ ـ البسيط في شرح الجمل : لم أجد منه إلا السفر الأول ، وهو الذي قمت بتحقيقه ، وسأفرد فصلاً لدراسته سائلاً الله عونه وتوفيقه .

٢ ـ تفسير القرآن الكريم وهو آخر آثاره تصنيفاً ، ذكره تلميذه التجيبي في برنامجه فقال : « . . . ما تسنى لشيخنا العلامة أبي الحسين القرشي رحمه الله من تفسير الكتاب العزيز وإعرابه وذلك من فاتحة الكتاب الى قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَجْمَعُ الله الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أُجِبْتُم قالوا لا عِلْمَ لنا إنَّك أنت عَلاَّمُ الغُيُوبِ ﴾ [١] وعاقته عن إتمامه منيته . . وهو آخر ما ألف » [٢] .

ولم يذكر هذا الكتاب أحدٌ غير التُجيبي ـ فيما أعلم ـ ، ومن الجزء الأول منه نسخة خطية في الخزانة العامة بالرباط رقمها ٣١٥ ق ، ومنها مصورة في معهد المخطوطات بالقاهرة وفي مركز البحث العلمي بكلية الشريعة ـ مكة المكرمة ـ بقلم اندلسي قديم في ١٥٠ ورقة مبتورة الآخر تنتهي في أثناء تفسير قوله تعالى : ﴿ رَبَّنا واجْعَلْنا مُسْلِمَيْنِ لَكَ ومن ذُرِّيَتِنَا أُمةً مُسْلِمَةً لك ﴾ [٣] ، والنسخة مقابلة وبها آثار رطوبة وعليها تملك

---

(١) سورة المائدة آية ١٠٩ .

(٢) برنامج التجيبي ص ٥٠ .

(٣) سورة البقرة آية ١٢٨ .

لمحمد بن عبدالله بن عبد الجليل التَّنَسي (ت ۸۹۹) ثم لولده محمد .

٣ ـ الشرح الأوسط على كتاب الجمل . ذكره التجيبي في برنامجه فقال « الشرح الأوسط على كتاب الجمل من إملاء شيخنا العلامة أبي الحسين ابن أبي الربيع . . »[1] .

قلت : وفي مكتبة جامع ابن يوسف العامة بمراكش نسخة خطية من الجزء الأول من شرح الجمل لابن ابي الربيع رقمها ١٠٠ ، تمكنت من الحصول على مصورة لها بمعونة الأستاذ الفاضل : « الصديق بن العربي » جاء في نهايتها : « كمل النصف الأول من شرح جمل الزجاجي إملاء الشيخ الأوحد الصالح النحوي اللغوي الفرضي أبي الحسين عبيدالله بن أبي الربيع ، والنسخة مكتوبة بخط أندلسي نسخها محمد بن أحمد بن مخلوف سنة ٧٢٤ ، وعليها تملك لإبراهيم الرشيد بن عبدالله بن محمد ،وبالنسخة عيث أرضة وآثار رطوبة .

وهذا الشرح أقل بسطاً للمسائل والأبواب من كتاب البسيط الذي أعمل على تحقيقه غير أنه ليس شديد الايجاز فهو وسط بين البسط والاختصار ، وهذا مع ملاحظة كلمة « املاء » التي جاءت في نص التجيبي وفي نهاية النسخة المخطوطة ما يجعلني أرجح أن يكون هو الشرح الأوسط الذي ذكره التجيبي .

٤ ـ تقييد على كتاب سيبويه :
قال الذهبي : « وله تعليق على سيبويه »[2] وذكر ابن الخطيب وغيره في ترجمة ابن رشيد أنه قَيَّد عن ابن أبي الربيع تقييداً حسناً على كتاب

(١) برنامج التجيبي ص ٢٨٠ .
(٢) تاريخ الاسلام للذهبي حوادث ٦٨٨ .

سيبويه [1]. وقال السيوطي : « وصنف . . . شرح سيبويه » [2] والأظهر أنّه تقييد على الكتاب ، وليس شرحاً كالذي نفهمه من كلمة شرح . وعلماؤنا الأقدمون ـ عليهم سحائب الرحمة ـ يسمون ما كان من هذا القبيل تقييداً وتعليقاً وطررا ونكتاً ، وقد يسمونه شرحاً .

ومهما يكن من أمر فإنّي لم أقف لهذا التقييد على أثر ، ولا وجدت ـ فيما اطلعت عليه من كتب النحو ـ نقلاً عنه .

٥ ـ كان ماذا ؟

من مصنفات ابن أبي الربيع مصنف خصصه لبيان خطأ نحو « كان ماذا ؟ » وكان الدافع الى هذا التصنيف أنه سمع منشداً ينشد قول مالك بن المرحل :

وإذا عشقت يكون ماذا؟ هل له   دين علىّ فيفتدى ويروح

فقال ابن أبي الربيع : لحن هذا الناظم ، لا يقال : كان ماذا ؟ ولا يكون ماذا ؟ ولا فعل ماذا ولا يجوز ما كان على هذه الطريقة ولا سمع » [3] .

فعارضه مالك في هذا ، فلج الخصام بين الرجلين ، وقالا في ذلك شعراً ، قال مالك :

عاب قوم كان ماذا؟   ليت شعري لم هذا؟
واذا عابوه جهلاً   دون علم كان ماذا

وقال ابن أبي الربيع :

كان ماذا ليتها عدم   جنبوها قربها ندم

(١) الاحاطة ٣/١٤٦ ، جذوة الاقتباس القسم الأول ص ٢٨٩ ـ ٢٩٠ .
(٢) بغية الوعاة ٢/١٢٥ .
(٣) انظر النبوغ المغربي ٢/٥٩ .

ليتني يا مال لم أرها انها كالنار تضطرم [1]

وألف كل من الرجلين في نصرة مذهبه مصنفاً .

أما مصنف ابن أبي الربيع فلم أقف له على أثر ، وأما ما صنفه مالك بن المرحل فقد سماه : « الرمي بالحصا والضرب بالعصا » . واطلعت على قطعتين منه : إحداهما نشرها الأستاذ عبدالله كنون في كتابه « النبوغ المغربي » ، والقطعة الثانية وقفت عليها في مكتبة الأستاذ الفاضل محمد المنوني ، وخط هذه القطعة رديء جداً ، وبها آثار أرضه .

وفي القطعة التي أوردها الأستاذ عبدالله كنون نصوص مختلفة استشهد بها مالك بن المرحل على أن ما جاء في شعره صحيح فصيح كما تضمنت طرفاً من مناقشات ابن أبي الربيع لتلك الشواهد وردود مالك على تلك المناقشات ولا يتسع المجال لايراد الأدلة التي ذكرها مالك . لذا سأكتفي بالاشارة الى دليل واحد منها أورده مالك وذكر توجيه ابن أبي الربيع له. وذلك هو ما روي أن أم حبيبة - رضي الله عنها - قالت للنبي ﷺ: هل لك في بنت أبي سفيان؟ فقال: أصنع ماذا؟[2].

وناقش ابن أبي الربيع هذه الحجة فوجه الحديث توجيهين :

أحدهما : انه نقل بالمعنى وعليه لا تثبت به حجة .

الثاني : انه لحن ، فطرقه - كما ينقل ابن المرحل عن ابن أبي الربيع - تجتمع في هشام بن عروة بن الزبير ، وكان ابن أمة [3] .

وهذه المناقشة تظهر نهج ابن أبي الربيع في الاستشهاد بالحديث فهو

---

(١) انظر نفح الطيب ١٤٥/٤ ، بغية الوعاة ٢٧١/٢ ، حاشية يس على التصريح ١٣٩/١ .

(٢) انظر النبوغ المغربي ٦٣/٢ والحديث في صحيح البخاري ١٢٧/٦/ كتاب النكاح باب « وربائبكم اللاتي في حجوركم » وصحيح مسلم بشرح النووي كتاب الرضاع ٢٥/١٠ .

(٣) النبوغ المغربي ٦٤/٢ .

من العلماء المتشددين في قبول الشواهد من الحديث الشريف، وسيأتي لهذا فضل بيان . كما يتضح منها معرفة ابن أبي الربيع بأحوال الرواة [1] .

٦ ـ الكافي في الافصاح عن مسائل كتاب الإيضاح:

كذا جاء اسمه في مقدمته وسماه التجيبي في برنامجه : « الكافي في الافصاح عن نكت كتاب الايضاح » [2] ، وسماه الذهبي : « الافصاح » وبعضهم يكتفي بتسميته بشرح الايضاح . وهذا الكتاب أشهر كتب ابن أبي الربيع وأكثرها انتشاراً وصل الى مصر في حياة مؤلفه فامتدحه بهاء الدين بن النحاس [3] . وكان الذي أدخله مصر تلميذ ابن أبي الربيع محمد بن ابراهيم بن محمد السبتي القوصي واختصره كما تقدم في ترجمته . والكتاب في عدة مجلدات ، منه نسخ متعددة يكمل بعضها بعضاً وهي :

١ ـ الجزء الأول : منه نسخة بمكتبة القرويين بفاس من تحبيس السلطان أبي عنان المريني سنة ٧٥٠ رقمها ٥١٣ .

ومنه نسخة أخرى بمكتبة الزاوية الحمزيّة بالمغرب رقمها ١٧ .

ونسخة ثالثة ـ نبهني اليها الأستاذ الفاضل محمد المنوني ـ بمكتبة الجامع الكبير بمكناس رقمها ٤١١ .

---

(١) مما يجمل ذكره أنّ هذه المشادة بين الرجلين انتهت ـ فيما أظن ـ بألفة نجم عنها ان مالك بن المرحل يكتب على لسان ابن أبي الربيع اجازة لأبي الفضل التجاني أبياتاً أوردها ابن رشيد في ملء العيبة وقد تقدمت الأبيات وجاء فيها قوله :

قاله عام ستة وثمانيـ ـن وست من المئات مجازه

وهذا يعني أنّ هذه الاجازة كتبها مالك قبل وفاة ابن أبي الربيع بسنتين وكان مالك قد ناهز الثمانين ، وقد تعداها أبو الحسين وما أظن هذا السن يصلح للشحناء .

(٢) برنامج التجيبي ٢٨٠ .

(٣) ملء العيبة ٣/١٠٩ .

٢ ـ الجزء الثاني : منه نسخة بمكتبة الزاوية الحمزيّة رقمها ١٧ .
ومنه نسخة ثانية بالخزانة الملكية بالرباط رقمها ٥٢٩٨ .

٣ ـ الجزء الثالث : منه نسخة بخط ابن آجروم حبسها على خزانة القرويين بفاس . ونسخة بالزاوية الحمزية رقمها ٤١ مخرومة من الطرفين .

٤ ـ الجزء الرابع : منه نسخة نفيسة بالخزانة العامة رقم ٣٧٩ ك بخط احمد بن ابراهيم الغافقي ـ تلميذ ابن أبي الربيع ، مؤرخة في شهر شوال سنة ثمان وخمسين وستمائة وفي صدر الجزء اجازة بخط ابن أبي الربيع لأبي مروان عبد الملك بن شعيب الفشتالي ، ونسخة بالزاوية الحمزية رقم ٤١ ويوجد السفر الخامس من نسخة أخرى في دار الكتب المصرية رقمه ١٦ نحو، ومنه مصورة في معهد المخطوطات، ونسب خطأ في فهرسة الدار والمعهد الى ابن هشام الخضراوي مع أنّ اسم ابن أبي الربيع مثبت على صفحة العنوان .

ومن هذا الكتاب نقول كثيرة في كتب النحو :

انظر على سبيل المثال منهج السالك لأبي حيان ٢٢٥ ، ٢٧١ ، ٣١٤ ، ٣٥٧ ، ٣٦٨ ، الجنى الداني ص ٣٠٩ ، توضيح المقاصد ١٨٩/١ .

الاشباه والنظائر ١/ صفحات ٣٠ ، ٤٠ ، ٧٠ ، ٢٠١ ، ٢٤١ ، ٢٤٨ ، ٢٥٥ ، ٢٧٨ ، ٢/ صفحات ١٢ ، ٥٦ ، ٦٢ ، ٧١ ، ١٠٤ ، ١١٤ ، ١٦٤ ، ١٧٠ ، ٢٠٤ ، ٢١١ .

٧ ـ الملخص في ضبط قوانين العربية :

هكذا سماه التجيبي في برنامجه . وقال السيوطي في بغية الوعاة « وصنف . . الملخص ، القوانين ـ. كلاهما في النحو » وكلامه يقتضي انهما كتابان وهو ما استقر في ذهني حتى فطن أخي الاستاذ عبد الرحمن العثيمين الى أن نسخة الخزانة العامة بالرباط من القوانين ونسختي

الاسكوريال من الملخص كتاب واحد ، لكن هذا لم يحل الاشكال تماماً ، اذ أن نسخة الخزانة العامة من القوانين تنقصها أوراق من أولها منهـا صفحة العنوان ، فبقيت أظن أنَّ القوانين كتاب آخر حتى حصلت على مصورة لنسخة الملخص المحفوظة بمكتبة الزاوية الحمزيّـة ووقفت على نسخة تامة بمكتبة القرويين بفاس ، فإذا النسختان كتاب واحد ، وليس بينهما من فروق إلا ما يكون بين نسخ الكتاب الواحد عادة . ثم اطلعت بعد ذلك ـ في منزل الاستاذ محمد المنوني بالرباط على مصورته من برنامج التجيبي ولم يكن قد طبع حينذاك ، فوجدت فيه التسمية التي قدمتها وتلك في نظري هي التسمية الصحيحة لكني وجدت العلماء عند النقل منه والاشارة اليه مختلفين فمنهم من يسميه الملخص ومنهم من يسميه القوانين ، وهذه التسمية أشهر ـ ومن هنا ظنه السيوطي كتابين .

ومن هذا الكتاب نقول في عدد من المصادر . ومن أطرفها ما جاء في رحلة العياشي إذ قال : « ومما رأيته بمكة / القوانين لابن أبي الربيع في علم النحو وقيدت منها ما نصه . . . » [1] ثم أورد نصاً منه .

ويقوم بتحقيق الكتاب لنيل درجة الدكتوراه الزميل الأستاذ علي سلطان الحكمي بالجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة .

---

(١) رحلة العياشي ٢/٢٥٧ .

الباب الثاني

البسيط في شرح جمل الزجاجي



hhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhh٧٨

الفصل الأول

الجمل عناية الناس به وشروحه

الحديث عن أبي القاسم الزجاجي حديث معاد لا طائل تحته ، فقد خص الرجل بدراسات ضافية منها ما جاء تصديراً لما نشر من مؤلفاته كالإيضاح في علل النحو والأمالي ، والأخبار . ومنها ما جاء مستقلاً بذاته .

والذي يهمني هنا كتاب الجمل ، ذلك الكتاب الذي ملأت شهرته الآفاق فاعتنى بشرحه وشرح أبياته والتعليق عليه والتنبيه على خطئه جهابذة العلماء على مدار العصور حتى قال اليافعي : «وأخبرني بعض فضلاء المغاربة أن عندهم لكتاب الجمل مائة وعشرين شرحاً »[١] .

وقد تيسر لي ـ بفضل الله ومَنِّه ـ التعرف على عدد لا بأس به من شروح الجمل وشروح أبياته هي :

١ ـ شرح الجمل لابن العريف (٣٩٠) منه نسخة خطية بدار الكتب المصرية

---

(١) مرآة الجنان ٢/٣٣٢ .

ويعمل على تحقيقه لنيل درجة الدكتوراه أحد الطلبة العراقيين بكلية دار العلوم بالقاهرة .

٢ - شرح الجمل لأبي الفتوح ثابت الجرجاني (٤٣١) / فهرسة ابن خير ٣١٥/ بغية الوعاة ٤٨٢/١ ، كشف الظنون ٦٠٤ .

٣ - شرح مشكل جمل الزجاجي لخلف بن فتح القيسي (٤٣٤) بغية الوعاة ٥٥٦/١ .

٤ ، ٥ ، ٦ - ثلاثة شروح لأبي العلاء المعري (٤٤٩) هي : تعليق الجليس ، جزء اسعاف الصديق ، ثلاثة اجزاء عون الجمل - شرح شواهد الجمل - وهو آخر ما أملاه / إنباه الرواة ٦٤/١ - ٦٦ ، معجم الأدباء ١٥٧/٣ ، ١٥٨ ، ١٦٠ وانظر بغية الوعاة ٣١٧/١ .

٧ - شرح أبيات الجمل لابن سِيده (٤٥٨) منه نسخة في المكتبة الوطنية بتونس .

٨ - شرح الجمل للواسطي الضرير (قاسم بن محمد بن مباشر) بغية الوعاة ٢٦٢/٢ .

٩ - ١٠ - شرح الجمل - واسمه الحُلَل - وشرح أبياته لسعيد بن عيسى الرعيني القصري الأصفر (٤٦٢) / الذيل والتكملة ٣٩/٤ .

١١ ، ١٢ ، ١٣ - ثلاثة شروح لابن بابشاذ (٤٦٩) ، شرح كبير ، وشرح صغير ، وشرح فيه إكمال ما بين الشرحين / انظر البلغة ص ١٠٠ ، فهرسة ابن خير ص ٣١٥ ، مقدمة شرح المقدمة المحسبة .

وقد حقق الشرح الصغير مصطفى امام ونال به درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر .

١٤ ـ شرح الجمل لعلي بن فَضَّال المجاشعي (٤٧٩) ذكره القاضي عياض في الغنية ص ٢٢٧ .

١٥ ـ شرح الجمل لإسحاق بن الحسن الزيات / التكملة ١/١٩٢ .

١٦ ، ١٧ ـ شرحان لابن السيد البطليوسي (٥٢١) أحدهما للأبيات واسمه « الحُلَل في شرح أبيات الجمل » ـ مطبوع ، والثاني : إصلاح الخلل الواقع في الجمل ـ مطبوع . وكثير من العلماء يسميه الحلل ايضاً ، وهو مطبوع بهذه التسمية في بغداد . وسيأتي عند الرقم (٢٦) ما يدل على أنَّ لابن السيد شرحاً ثالثاً للجمل وقف فيه عند باب الندبة .

١٨ ـ شرح الجمل لابن الباذش الغرناطي (٥٢٨) بغية الوعاة ٢/١٤٣ كشف الظنون ص ٦٠٤ .

١٩ ـ شرح أبيات الجمل لابن يسعون (٥٤٠) ، منه نقل في شرح أبيات معنى اللبيب ٢/٣٣ .

٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ـ توطئة المدخل الى كتاب الجمل ، وشفاء الصدور ـ شرح أبيات الجمل ـ ، ومختصره « المختزل » . لأحمد بن عبد الجليل التدميري (٥٥٥) قال ابن عبد الملك في الذيل والتكملة ١/١/٢٣٦ : « وشرح أبيات الجمل بكتاب جم الافادة كثير الإمتاع وسماه « شفاء الصدور » وفرغ من تأليفه سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة ثم اختصره في كتاب سماه « المختزل » وانظر جذوة الاقتباس ١/١٣٨ ، كشف الظنون ص ٦٠٤ ومن شرح الأبيات نقل في المزهر ١/١٨٠ ، وأما توطئة المدخل فمنه نقل في تذكرة النحاة لأبي حيان ٢/ ص ٨٢ .

٢٣ ـ الرد على ابن بابشاذ في شرح الجمل لابن الخشّاب (٥٦٧) بغية الوعاة ٢ / ٣٠ كشف الظنون ٦٠٤ .

٢٤ ـ ٢٥ ـ شرحان لمحمد بن ميمون العبدري القرطبي (٥٦٧) كبير وصغير / الذيل والتكملة ٦/٣١٥ ، بغية الوعاة ١/١٤٧ ، وانظر كشف الظنون ص ٦٠٤ .

٢٦ ـ إكمال شرح أبي محمد بن السيد على الجمل لعلي بن إبراهيم الأنصاري بن سعد الخير (٥٧١) قال ابن عبد الملك في الذيل والتكملة ٥/١/١٨٨ « ومنها إكمال شرح أبي محمد بن السيد علي الجمل من حيث انتهى اليه وتوفي عنه وذلك مما بعد باب الندبة .

وفي كشف الظنون أنَّه سماه الحلل، لكنه ذكره في شروح الجمل الجرجانية / كشف الظنون ٦٠٣ .

٢٧ ـ شرح أبيات الجمل لابن هشام اللخمي (٥٧٧) منه نسخ في الزاوية الحمزيّة ومكتبة ابن يوسف العامة بمراكش والأحمدية بتونس .

٢٩ ـ شرح الجمل لابن ملكون (٥٨٤) / التكملة ترجمة رقم « ٤٠ » .

٢٨ ـ شرح الجمل للسهيلي (٥٨١) لعله نتائج الفكر ـ الذي نشره الدكتور محمد إبراهيم البنا .

٣٠ ـ شرح الجمل لمحمد بن جعفر بن أحمد بن خلف بن حميد الأنصاري البلنسي (٥٨٦) / الذيل والتكملة ٦/١٦١ ، بغية الوعاة ١/٦٨ .

٣١ ـ شرح الجمل لعلي بن قاسم الاشبيلي ابن الزقاق (٦٠٥) ، قال القفطي في إنباه الرواة ٢/٣٠٤ : « وصنف في النحو » شرحاً لكتاب الجمل للزجاجي » في أربع مجلدات كبار ملكته بخطه » وانظر كشف الظنون ٦٠٤ .

٣٢ ـ شرح الجمل لابن خروف (٦٠٩) ، الذيل والتكملة ٥/١/٣٢١ ، بغية الوعاة ٢/٢٠٣ ومنه نسخة في مكتبة جامع ابن يوسف العامة رقمها ٢١٤ وبها خروم .

٣٣ ـ شرح أبيات الجمل لعبد الكريم بن عطايا القرشي الزهري (٦١٢) بغية الوعاة ٢/١٠٧.

٣٤ ـ إغراب العمل في إعراب أبيات الجمل لسليمان بن بنين بن خلف الدقيقي (٦١٤) بغية الوعاة ٢/١٧٢.

٣٥ ـ شرح أبيات الجمل لعلي بن عبدالله الوهراني (٦١٥) بغية الوعاة ٢/١٧٢، كشف الظنون ٦٠٤.

٣٦ ـ شرح الجمل لأبي علي الرندي ـ عمر بن عبد المجيد (٦١٦) الذيل والتكملة ٥/٢/٤٥٣.

٣٧ ـ شرح الجمل لأبي بكر بن طلحة اليابري الاشبيلي (٦١٨) واسمه بغية الأمل في شرح الجمل كما ذكر الرعيني في شرح ألفية ابن معطي ٧/ ل ٦٦ وانظر بغية الآمال ص ٣٣.

٣٨ ـ شرح الجمل لأحمد بن عبد المؤمن القيسي (٦١٩) الذيل والتكملة ١/١/٢٧٠، نفح الطيب ٢/١١٥.

٣٩، ٤٠ ـ الرسالة الفريدة والأملوحة المفيدة لابن حَرِيق البلنسي (٦٢٢) «ضمنها أبيات الجمل موطئاً لكل بيت بما يستدعي معناه، قال ابن عبد الملك في الذيل والتكملة «وقفت عليها بخطه وشرحها» ومن شرحها نسخة خطية بمكتبة الاسكوريال.

٤١ ـ كتاب التمشية على أبواب الجمل لعبد العزيز بن علي السماني القرطبي (٦٢٤) منه نقل في تذكرة النحاة لأبي حيان ٢/ ص ٢٥١.

٤٢ ـ شرح الجمل لمحمد بن أحمد بن أبي غالب العبدري (٦٢٦) قال ابن عبد الملك في الذيل والتكملة ٥/٢/٥٨٧: «وقفت له على شرح الجمل من تأليفه بخطه وسماه «بالمنتخل» وهو مختصر مفيد».

٤٣ ـ شرح الجمل لابن معطى (٦٢٨) بغية الوعاة ٢/٣٤٤.

٤٤ ـ شرح الجمل للأعلم البطليوسي (٦٣٧) التكملة ترجمة رقم ٤٩٦ .

٤٥ ـ الاعتراض والانفصال فيما نسب فيه صاحب الجمل من كلامه الى الاختلال لأبي علي الشلوبين (٦٤٦) ذكره في شرحه الكبير على الجزولية ل ٣٨ .

٤٦ ـ تعليق على الجمل لفضيل بن محمد المعافري (قبيل ٦٥٠) قال ابن عبد الملك في الذيل والتكملة ٥٤٢/٢/٥ : « وله تعليق مستحسن على جمل الزجاجي دل على فهمه ونبله وتناقله الناس استجادة له » .

٤٧ ـ شرح رسالة ابن حريق البلنسي لأبي الحجاج يوسف بن محمد بن ابراهيم الانصاري البياسي (٦٥٣) منه نسخة بمكتبة الزاوية الحمزيّة رقمها ١٣٢ . (وانظر رقم ٣٩ ـ ٤٠) .

٤٨ ـ غاية الأمل في شرح كتاب الجمل لإبراهيم بن عبد العزيز القرشي التونسي / ابن بزيزة (٦٦٣) نبهني اليه وأعارني مشكوراً مصورته منه صديقي الأستاذ عبد الرحمن العثيمين ، ويعمل على تحقيقه لنيل درجة الدكتوراه الزميل / محمد غالب عبد الرحمن بكلية دار العلوم بالقاهرة .

٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ـ ثلاثة شروح لابن عصفور (٦٦٩) بغية الوعاة ٣١٠/٢ ، بقي منها شرحان / حقق الشرح الكبير الدكتور جعفر صاحب ابو جناح وطبع الجزء الأول منه بالعراق .

٥٢ ـ شرح الجمل لأبي علي المالقي (؟) ذكره مالك بن المرحل في الجزء المنشور من كتابه الرمي بالحصى / انظر النبوغ المغربي ٦٣/٢ .

٥٣ ـ شرح الجمل لابن الضائع (٦٨٠) منه نسختان بدار الكتب المصرية وثالثة بالخزانة العامة بالرباط ويعمل على تحقيق الجزء الأول منه الأستاذ / يحيى علوان البلداوي لنيل درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية بالازهر .

٥٤ ـ شرح الجمل للحسين بن عبد العزيز بن أبي الأحوص الفهري البلنسي ابن الناظر (٦٨٠) بغية الوعاة ١/٥٣٥ ، كشف الظنون ٦٠٤ .

٥٥ ـ شرح الجمل لمحمد بن محمد بن مَخْلَد الشاطبي / التكملة ٢/٥٨٠ ، وانظر بغية الآمال ص ٣٩ .

٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ : شروح لأبي الحسين بن أبي الربيع (٦٨٨) ذكرها تلميذه التجيبي فقال في برنامجه ص ٢٨٠ : « وله على كتاب الجمل عدة شرحات » فلعلها ثلاثة : كبير وأوسط وصغير بقي منها : السفر الأول من الشرح الكبير « البسيط » وهو موضوع هذه الرسالة . والنصف الأول من الشرح الأوسط ـ ظناً ـ وقد تقدم الكلام في هذا .

٥٩ ـ ٦٠ ـ وشي الحلل في شرح أبيات الجمل لأبي جعفر اللبلي (٦٩١) منه نسخة خطية بدار الكتب المصرية ، وله شرح الجمل ذكره في مواضع من وشي الحلل .

٦١ ـ الاملاء المنتخل في شرح كتاب الجمل لإبراهيم بن أحمد بن يحيى البهاري السبتي منه نقل في تذكرة النحاة لأبي حيان ٢/٢٦ وانظر بغية الوعاة ١/٤٠٧ ، همع الهوامع ٢/٣١ ، ١٣٤ ، ٥/٢٤ .

٦٢ ـ شرح الجمل لمحمد بن أحمد بن عبدالله الأنصاري الاشبيلي الخفاف / سماه ابن عبد الملك في الذيل والتكملة ٥/٢/٦٥١ « الموضوع الأكمل » وتوجد نسخة من الجزء الثالث منه في المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة واسمه على صفحة عنوانها « المنتخب الأكمل . . . » .

٦٣ ـ تقييد على الجمل لابن عبد النور المالقي (٧٠٢) / الاحاطة ١/٨٠ .

٦٤ ـ شرح الجمل لأبي بكر بن عَبِيدة الاشبيلي (٨٠٦) / اختصار الأخبار ص ١٨ ، وله ذكر في الجزء الثاني من شرح ألفية ابن معطى للرعيني ـ مخطوطة برلين ـ ل ١٤٩ .

٦٥ ـ شرح الجمل لإبراهيم بن احمد الغافقي (٧١٠) بغية الوعاة / ١/٤٠٥ ، كشف الظنون ٦٠٤ وفيه « وهو شرح كبير » وتوجد نسخة من شرح له في الخزانة العامة بالرباط رقمها ٢٢ ق ومنها مصورة بمعهد المخطوطات ومركز البحث العلمي ، وأوراقها ١١٣ فقط ، والنسخة كاملة فلعلهما شرحان .

٦٦ ـ شرح الجمل لمحمد بن علي الغرناطي المعروف بالشامي (٧١٥) البغية ١/١٩٣ ، كشف الظنون ٦٠٤ .

٦٧ ـ املاء فوائد الدول في ابتداء مقاصد الجمل لأبي بكر محمد بن علي / ابن الفخار الجذامي الأركشي (٧٢٣) الاحاطة ٣/٩٤ .

٦٨ ـ شرح الجمل لأبي عبدالله محمد بن علي / ابن الفخار الخولاني / البيري (٧٥٤) منه عدة نسخ ، نسخة في غرناطة ذكرها بروكلمان ٢/١٧٥ ، وثانية في الخزانة العامة بالرباط وثالثة في مكتبة الزاوية الحمزيّة .

٦٩ ـ المنهاج الجلي في شرح جمل الزجاجي ليحيى بن حمزة العلوي (٧٤٩) منه نسخة بمكتبة الجامع الكبير بصنعاء ـ الكتب المصادرة ـ رقمها ٦٦ ـ نحو / انظر مصادر الفكر العربي الاسلامي في اليمن ص ٥٦٩ .

٧٠ ـ شرح أبيات الجمل لابن هشام الانصاري (٧٦٢) كشف الظنون ٦٠٤ وينسب اليه شرح الجمل الموجودة نسخته بالمكتبة الأحمدية بحلب رقم (٩٧٦) ومنه مصورة بمعهد المخطوطات وبمركز البحث العلمي بمكة .

٧١ ـ تقييد على بعض جمل الزجاجي لأبي سعيد بن لب الغرناطي (٧٨٠) ومنه نسخة بمكتبة الاسكوريال رقمها ١٠٩ .

٧٢ ـ شرح الجمل لابن هطيل (٨١٢) انظر مصادر الفكر العربي الاسلامي في اليمن ص ٣٧٧ .

٧٣ ـ شرح الجمل للقلصادي (٨٩١) انظر مقدمة رحلة القلصادي ص ٤٥ ، عن البستـان لابن مريم ص ١٤٣ .

٧٤ ـ شرح أبيات الجمل للصنهاجي / محمد بن علي بن عبد الرحمن / أَتَمَّه سنة ٨٩٨ منه نسخة ببرلين رقمها (١٠٠٨) .

٧٥ ـ شرح الجمل الكبيرة لإدريس الإدريسي / رأيت اسمه في فهارس دار الكتب المصرية رقمه (هـ ١٩٤٠) ولم أطلع عليه .

وتوجد للجمل ولأبياته شروح مجهولة منها :

٧٦ ـ تحصيل الأمل في شرح كتاب الجمل من السفر الثاني منه نسخة بمكتبة القرويين بفاس رقمها ١١٨٥ ذكرها ابن أبي شنب في مقدمة الجمل ص ١٥ ووهم في تاريخ نسخها فقال : بتاريخ ٦٤٨ ، والصواب ٧٦٢ وهي تبدأ بباب ما ينصرف وما لا ينصرف وتنتهي بنهاية الجمل وظنه بروكلمان شرحاً للشواهد .

٧٧ ـ شرح آخر لمجهول مخروم الأول والآخر مجلد كبير / منه نسخة بمكتبة الجامع الكبير بمكناس رقمها ٣٥١ .

٧٨ ـ شرح الشواهد لمجهول / منه نسخة في مكتبة كوبريلي رقمها ١٥٠٧ / ذكره بروكلمان في تاريخ الأدب العربي ٢/١٧٥ .

٧٩ ـ شرح الجمل لمجهول / منه نسخة في باتنة بالهند رقمها ١٥٦٢ ذكره بروكلمان أيضاً .

ومن الكتب التي تتعلق بجمل الزجاجي مقدمة الجزولي المسمـاة بالجزولية والكراسة والقانون . . وله نسخ كثيرة وشروح عديدة . قال

السيوطي في بغية الوعاة ٢/٢٣٦ : « وله المقدمة المشهورة وهي حواشي على الجمل للزجاجي » .

ومما يحسن ذكره هنا أنَّ شروح جمل الزجاجي اختلطت بشروح جمل عبد القاهر الجرجاني في كشف الظنون ، وفي تاريخ الأدب العربي لبروكلمان . فقد عد الحاج خليفة - رحمه الله - في شروح جمل الجرجاني / شرح ابن السيد البطليوسي وابن خروف وأحمد بن عبد المؤمن الشريشي ، والرندي ، وعلي بن إبراهيم الأنصاري - ابن سعد الخير - ، ومحمد بن علي الغرناطي - الشامي ، وذكره أيضاً في شراح جمل الزجاجي - وابن عصفور[1] . وهي كلها شروح لجمل الزجاجي .

أمَّا بروكلمان فقد جعل شرح البعلي لجمل الجرجاني كتابين وعده في شروح جمل الزجاجي[2] والصواب انه من شروح الجمل الجرجانية ، واسمه « الفاخر في شرح جمل عبد القاهر » .

* * *

(١) كشف الظنون ص ٦٠٣ وجاء في هامشه عن شروح ابن عصفور « وهذه الشروح الثلاثة لجمل الزجاجي » هكذا في هامش الأصل بخط بعض الفضلاء .
(٢) تاريخ الأدب العربي ٢/١٧٥ .

الفصل الثاني

البَسيط : توثيق نسبته ، تجزئته ، وزمن تأليفه

البسيط من كتب ابن أبي الربيع قليلة الذكر في المصادر التي عرضت لآثاره أو نقلت عنها لكن ذلك لا يفسح مجالاً للشك في نِسبته إليه، إذ ذكره التُجيبي في برنامجه ضمن آثار شيخه ابن أبي الربيع فقال : « وله على كتاب الجمل عدّة شرحات ، أعظمها الكتاب الموسوم بالبسيط ، وهو في عدّة مجلدات ظهر فيه حفظه وتبريزه » [1] .

كما ذكره الخزاعي في تخريج الدلالات السمعية في مصادره فقال : « والبسيط في شرح الجمل لأبي الحسن بن أبي الربيع » [2] . ونقل عنه في أول الكتاب فقال : « وفي البسيط لابن أبي الربيع : قالوا : أَيْشٍ هذا ، والمعنى : أي شيءٍ هـذا ، فحذفت العين والـلام وبقيت الفـاء لكثـرة الاستعمال . ذكره في باب القسم » [3] كما ذكره بهذه التسمية ـ البسيط ـ

(١) برنامج التجيبي ص ٢٨٠ .

(٢) تخريج الدلالات السمعية ص ٨٢١ .

(٣) المصدر نفسه ص ٤٣ ، وانظر البسيط ص ٢٤٤ من المخطوط .

الرعيني في شرح ألفية ابن معطي [1] ، والشاطبي في شرح الألفية [2] .

تجزئته :

قال الذهبي في سياق حديثه عن آثار ابن أبي الربيع : « وكتاب كبير في عشرة مجلدات ، شرحاً للجمل ، لم تشذ عنه مسألة في العربية » [3] . ونحو هذا في بغية الوعاة [4] .

ويستوقف الباحث قول الذهبي : « في عشرة مجلدات » ، وما أظنه الاّ تحريفاً صوابه ما ذكره التُجيبي في برنامجه وهو قوله : « عدّة مجلدات » .

وأظن أنَّ البسيط في أربعة مجلدات - أسفار - فالباقي منه - وهو السفر الأول - يحتوي على شرح ربع كتاب الجمل ، وقد وقفت على نسخة خطية قديمة من الجمل تاريخ نسخها سنة **٥٩٠** مقسمة الى أربعة أرباع في مستهل كل ربع فهرس الأبواب التي فيه ، وينتهي الربع الأول بنهاية باب الصفة المشبهة ، وهو الباب الذي ينتهي به السفر الأول من كتاب البسيط .

زمن تأليفه :

يظهر لي أنَّ البسيط من أوائل مؤلفات أبي الحسين بن أبي الربيع فقد جاء في مقدمته أنَّ الذي أعانه على إكماله وتتميمه الذي اتفق الأنام على فضله وتقديمه . . « ابو القاسم محمد بن أحمد العَزَفي » وأبو القاسم هذا هو أمير سبتة حين قدمها ابن أبي الربيع وظلَّ أميرَها حتى وافته المنية سنة ٦٧٧ . وذكر في مقدمة شرحه للإيضاح انه لم يتخلص لشرحه لولا « الجلة الفقهاء السادة العظماء ، الصفوة الكرماء » أبو حاتم ، وأبو الوفا ، وأبو طالب بنو أبي القاسم محمد بن أحمد العزفي .

---

(١) شرح ألفية ابن معطي للرعيني - مخطوطة برلين - ٢/ ل ١٢١ .

(٢) شرح الألفية للشاطبي ٢/ ل ٩٠ ، وانظر ما سيأتي في « أثر البسيط في النحاة الخالفين » .

(٣) تاريخ الاسلام للذهبي حوادث سنة ٦٨٨ .

(٤) بغية الوعاة ١٢٥/٢ .

فالبسيط ـ إذاً ـ أقدم تأليفاً من شرح الإيضاح « الكافي » والكافي ـ بكل تأكيد أقدم من الملخص ، اذ جـاء ذكره في الملخص ـ والتفسير آخر مؤلفات ابن أبي الربيع وهذا يعني أن البسيط من أقدم مؤلفات ابن أبي الربيع .

*　　*　　*



الفصل الثالث

منهج ابن أبي الربيع في كتابه "البسيط"

غير خاف أنَّ ابن أبي الربيع يشرح في هذا السفر الربع الأول من كتاب الجمل ، وهو يشتمل على بضعة وعشرين باباً ، مدار القول فيها ما يحدثه العامل من رفع ونصب وخفض وجزم .

وقد التزم بترتيب الجمل فلم يقدّم ولم يؤخر ولم ينقص من أبوابه ، واذا كان الإيجاز والاختصار قد حالا بين الزجاجي وبين تقسيم الأبواب الى فصول ومباحث فإنَّ مَدَّ القول في المسائل والإفاضة في شرحها قد مكنا ابن أبي الربيع من تجزئة الأبواب إلى فقرات تبدأ كلُّ فقرة بإيراد نص من كلام الزجاجي يورده ابن أبي الربيع ثم يأخذ في إيضاحه وشرحه ، وقد يقسم الكلام على نص الزجاجي إلى فصول ، فيقول عقب إيراد كلامه : « الكلام هنا في ثلاثة فصول » أو نحو ذلك [1] . وقد يفتتح الباب بمقدمة يشرح فيها العنوان أو يحدُّه أو يوطىء للكلام في مسائله .

---

(١) البسيط ص ٢٤ ، ٣٩ ، ٤٢ . . . (من المخطوط ، وكـذا ما بعده).

ففي باب الاعراب مثلاً ابتدأ ببيان المعاني اللغوية لكلمة « اعرب » ثم حد الاعراب وذكر أنَّه مشتَقٌّ من قولهم « أَعْرَبَ الرجل عن حاجته اذا أبان عنها أَوْ من: عَربت معدةُ الرجل اذا تَغَيَّرت ، وأجاز أن يكون مشتقاً من قوله تعالى : ﴿ عُرُباً أتراباً ﴾ أي حساناً ويكون معنى أعربته : حَسَّنْتُه . ثم ذكر أَنَّ الاعراب يكون في اللفظ ويكون في التقدير وأخذ يوضح ذلك (١) .

وفي باب البدل حَدَّ البدلَ بأَنَّه : « التابع على تقدير تكرار العامل » ثم ذكر أَنَّ المبرد يذهب الى أَنَّ النية في المبدل منه الطرح ، ثم تطرق الى اظهار العامل في البدل وما فيه من خلاف (٢) . ثم ابتدأ في ايراد كلام الزجاجي وشرحه . ومثل ذلك يقال في باب اسم الفاعل اذ قدم له بمقدمة طويلة قبل إيراد كلام الزجاجي .

ورغبة من ابن أبي الربيع - رحمه الله - في استيفاء الكلام على المسائل والقضايا التي يعالجها نراه يفرد أحياناً مسائل يستكمل فيها بعض الجوانب التي لم يجد لها مجالاً مناسباً في أثناء إيضاحه كلام الزجاجي .

وقد يورد قولاً من أقوال العرب أو مثالاً يتصل بالباب ثم يرسل العنان في الحديث عنه ، ففي باب العطف يفرد مسألة يتكلم فيها عن العطف على معمولي عاملين فيذكر اختلاف النحاة فيه ، ثم يذكر أدلة من أجازه ، ثم يناقش هذه الأدلة في استفاضة يعز نظيرها (٣) .

وفي باب ما تتعدى اليه الأفعال يفرد مسألة للحديث عن الالغاء في باب أعلمت (٤) .

وفي باب الابتداء يفرد عدداً من المسائل للكلام على الضمير الذي

---

(١) البسيط ص ٧ - ٨ .

(٢) المصدر نفسه ص ٧٣ .

(٣) المصدر نفسه ص ٦٣ - ٦٤ .

(٤) المصدر نفسه ص ٦٣ .

يربط الخبر إذا كان جملة بالمبتدأ ، وشروط حذفه ، وما ينوب منابه ، والكلام على قولهم : « كلُّ رجل وضيعتُه » والكلام على « ضَرْبِي زيداً قائماً » وعن دخول الفاء في خبر المبتدأ [1] .

وإذا تجاوزت ترتيب أبواب الكتاب وفصوله ومسائله ، وأردت أن تتعرفَ الكتاب من داخله استوقفتك أمور عدة كل أمر منها يساعد في رسم صورة واضحة لطريقة ابن أبي الربيع في معالجة القضايا النحوية ، وموقفه من الميراث النحوي الضخم الذي تركه الاسلاف ، والنهج الذي ارتضاه في توجيه ما نَدَّ عن القواعد ، أو بدا مخالفاً لبعض جزئياتها : منها :

١ ـ طول نفس ابن أبي الربيع في الشرح والتحليل وذكر اختلاف العلماء واستشهاداتهم ومناقشة تلك الاستشهادات . والشواهد على هذا كثيرة جداً . وأكتفي بالتمثيل هنا ببابين ومسألتين . أمَّا البابان فقد راعيتُ في اختيارهما ألَّا يكونا مما يطول فيه الكلام عادة .

وأول هذين البابين باب الاشتغال فقد أورد ابن أبي الربيع اعتراض بعض النحويين على عنوان الباب . وعلى قول الزجاجي فيه « إذا اشتغل الفعلُ عن المفعول بضميره ارتفع بالابتداء » .

إذ ذكروا أنَّ الفعل لا يشتَغِل بالضمير حتى يرتفعَ المفعول بالابتداء ثم اعتذر عن الزجاجي وأورد قوله : « ويجوز نصبه » فقال : « اعلم أنَّ نصب هذا الاسم بإضمار فعل يفسره ما بعده خارج عن القياس لأنه لا يحذف الشيء حتى يتقدم من اللفظ أو من قرائن الحال ما يَدُلُّ على الفعل ـ وأمَّا أنْ يحذف الفعل على شريطة التفسير فخارج عن القياس ، وشبَّهه سيبويه بالإضمار على شريطة التفسير نحو : نعم رجلاً زيدٌ ، وبئس رجلاً عمروٌ ، ونحو : رُبَّه رجلاً ، فكما أنَّ الاضمار على شريطة التفسير لا يقال الا بالسماع

---

(١) المصدر نفسه ص ١٢١ ـ ١٢٩ .

ولا يقدم عليه بالقياس ؛ لأنَّه خارج عن طريقة الاضمار فلزم أن يكون الحذف على شريطة التفسير يحفظ ولا يقاس عليه . فيجب عما ذكرته أن تَضْبِطَ الموضع الذي ورد فيه فاعلم أنَّه جاء بسبعة شروط»[1]، ثم أورد تلك الشروط شارحاً لها ذاكراً ما في بعض الأمور التي يوردها خلال ذلك من خلاف ، وشغل ذلك من المخطوط خمس صفحات ، وهو مع ذلك لا يزال في مستهل الباب وتلك الشروط بإجمال هي :

١ ـ أنْ يكونَ المشغول عنه مساوياً للضمير أو السبب في إعرابه ، وفيه تفصيل ينظر في مكانه .

٢ ـ أن تكونَ جهةُ النصب واحدة .

٣ ـ ألَّا يحولَ بين الاسم والفعل بحرف صَدْر نحو حروف الاستفهام وحروف الشرط .

٤ ـ ألَّا يعملَ الفعلُ المفسِّر إلا في واحد، وهنا يورد ثلاثة اقوال للنحاة في مثل قولك : « إنْ زيدٌ عمراً يضربْهُ » .

٥ ـ أن يكونَ الفعل الظاهر المفسِّر يلي الاسمَ المنصوب باضمار فعل .

٦ ـ ألَّا يدخلَ على الاسم ما يطلب بالجملة الاسمية ولا يصح أن تقعَ بعده جملةٌ فعلية .

٧ ـ ألَّا يكونَ المفسِّر الّا فعلاً أو ما جرى مجرى الفعل[2] .

والباب الثاني الذي بسط ابن أبي الربيع الكلام فيه وأفاض ما شاء هو باب الفرق بين إنَّ وأنَّ فقال : « لما قدم أن (إن) المكسورة ، و (أن) المفتوحة متفقان في التوكيد ومتفقان في الدخول على المبتدأ والخبر اخذ يبين الفرق بينهما وأخذ الناس في الفرق بينهما مآخذ أحدها : تبيين مواضع (إن) المكسورة لا غير ، وتبيين المواضع التي تكسر فيها وتفتح ، وما يبقى

---

(١) البسيط ص ١٤١ ـ ١٤٢ .

(٢) البسيط ص ٢٠٨ فما بعدها .

بعدها فتكون فيه مفتوحة ، فقالوا : إنَّ (إنَّ) تكسَرُ في أربعة مواضع ، وتكسر وتفتح في أربعة أُخَر، وما عدا هذه المواضعَ الثمانيـة تفتح لا غير » [1] ثم أخذ في بيان تلك المواضع شارحاً لها ذاكراً ما عَنَّ له من اختلافات النحاة مناقشاً أقوالهم واستدلالاتهم.

أمَّا المواضع التي تكسر فيها « إنَّ » فهي مجردة :

١ ـ أن تكونَ أول الكلام .

٢ ـ أن تدخل معها اللام .

٣ ـ أنْ تقعَ بعد حتى التي هي حرف ابتداء .

٤ ـ أن تقع بعد واو الحال .

وأمَّا المواضع التي تكسر فيها وتفتح فهي مجردة :

١ ـ أن تقعَ بعد القسم .

٢ ـ أن تقعَ بعد القول الذي يصحبه اعتقاد ، وفيه تفصيل يراجع في مكانه .

٣ ـ أن تقع بعد (إذا) الفجائية .

٤ ـ أن تقع بعد (أمَا) .

وذكر أنَّ ما عدا هذه المواضع يجب الفتح فيه، ثم قال: «ومن الناس من ضبط هذا بأَنْ قال : كل موضع أصلُه للمفردات فإنَّ فيه مفتوحة وكلُّ موضع أصلُه للجمل فتنظر فإنْ عَمِل فيها عامل لفظي فإذا وقعت (إنَّ) فيه فهي مفتوحة ، فإنْ كان غير ذلك فهي مكسورة . فقد تحصَّل مما ذكرته أنها تفتح في ثلاثة مواضع وتكسر فيما عدا ذلك » ثم أخذ في بيان تلك المواضع ، ثم ذكر أَنَّ من العلماء من ذهب الى أَنَّ (إنَّ) إذا وقعت في موضع المفردات أو في موضع يختص بإحدى الجملتين فهي مفتوحة ، وإذا وقعت في موضع

(١) المصدر السابق نفسه.

تتعاقب فيه الجملتان فهي مكسورة قال : « وهذه الطريقة أخصر ما يُوْضَع في ضبط (إنَّ) و (أنَّ) »[1] .

أَمَّا المسألتان اللتان أشرت اليهما فأولهما : استعمال (أَحَد) فقد بسط القول في ذلك بما يعز وجود مثله ، واستمع إليه يقول : « اعلم أن أحداً اختلف النحويون فيه فمنهم من ذهب الى أَنَّ أحداً بمنزلة عالم ، ومنهم من قال : هو بمنزلة انسان ، وأَنَّ العرب تستعملها بهذين الوضعين ، فتقول : ما في الدار أحد، تريد بذلك: ما في الدار إنسانٌ، وهذا بلا شك المراد، لا تريد أَنَّ الدارَ ليس فيها جِنٌّ ولا انس ، وأَمَّا قوله تعالى : ﴿ أيحسَب أنْ لم يره أحد ﴾[2] فالظاهر من أحد هنا أَنَّ معناه كل من يرى . وتكون (أحد) بمعنى واحد مع غيرها فتقول : أحد عشر ، وأحدٌ وعشرون ، وتأتي وحدها كذلك ، فإذا كانت بمعنى واحد استُعْمِلَت في الواجب والنفي ، وفي العام والخاص ، وأما أحد اذا كانت بمعنى انسان . . . . فلا تكون إلا في النفي العام نحو : ما في الدار أحدٌ ، وما عندك أحدٌ ، ولا يقال : عندك أَحَدٌ ، الا أن يراد معنى واحد ، وعلى هذا جرى كلام سيبويه ولا أعلم له مخالفاً الّا المبرِّد فإنه قال : أَحَدٌ اذا كان بمعنى انسان لا يستعمل إلا في العام ويستعمل في الواجب وفي النفي فتقول : ما جاءني احد ، وتقول : كل احد يفعل هذا ولا يستعمل في النفي الخاص ولا في الواجب الخاص ، وهذا الذي ذكره أبو العباس لا أعلم له نظيراً . كل ما يستعمل في الواجب العام يستعمل في الواجب الخاص ، وما ذهب اليه سيبويه له نظائر : قالوا : ما بها أَرَمٌ ، وما بها شَفْرٌ ، ولا يقولون : كلُّ شَفْر يقول هذا ، ولا يقال : كل أَرَمٍ يقول هذا ، كما تقول : كلُّ انسان يقول هذا ولما ذكرته نظائر كثيرة »[3] . ثم أورد شاهداً للمبرد ووجه ما جاء في الشاهد ومال الى رأي سيبويه .

---

(١) البسيط ص ٢١١ .

(٢) سورة البلد آية ٧ .

(٣) البسيط ص ١٨٠ .

والمسألة الثانية التي أطال فيها ابن أبي الربيع هي ضمير الشأن والقصة وذلك عند شرحه لقول الزجاجي ـ في باب كان ـ : « والوجه الرابع : أن يكون اسمها مستتراً فيها معنى الأمر والشأن ، وتقع بعدها جملة تفسِّر ذلك المضمر ، لأنه مضمر لا يظهر فلا بُدَّ مما يفسره »[1] .

فقد تحصل أَنَّ كان إذا وقعت بعدها جملة فعلية كانت أو اسمية فاسمها ضمير شأن مستتر ، وأن الأصل . في مثل : « كان زيد قائم » : هو زيد قائم ثم دخلت كان فارتفع الضمير بها فاستتر ، ومثل ذلك الكلام في « كانت هند قائمة » . والأكثر في الضمير أن يكون مذكراً اذا كان المخبر عنه مذكراً ، ومؤنثاً إذا كان المخبر عنه مؤنثاً ، ويجوز أن يكون مذكراً مع المؤنث مؤنثاً مع المذكر ، فتقول : كان هند قائمة ، وكانت زيد قائم على معنى الخبر الذي يعوَّلُ عليه هند قائمة ، والقصة التي يعوَّل عليها زيد قائم ، واستشهد على صحة ما ذكر ، بما حكاه سيبويه من قولهم : إنَّه أمةُ الله ذاهبةٌ . ثم أورد قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ ﴾[2] وقوله جل شأنه : ﴿ لـٰكِنَّا هَوَ اللهُ رَبِّي ﴾[3] وذكر مذهب الزجاج في (لكنا) وناقشه مناقشةً جيِّدة ، ثم أفاد أن ما ذكر في كان في اضمار ضمير الشأن يكون في أخواتها وأورد ما حكاه سيبويه من قولهم : « ليس الطيبُ الاّ المسكُ » وذكر أن سيبويه حمله على اضمار ضمير الشأن وأجاز أن تكون (ليس) قد أجريت مُجْرَى (ما) وناقش ذلك .

ثم ذكر أَنَّ الأفعال الناسخة تأتي تامّة ، وذكر معانيها اذا كانت كذلك ثم عاد الى ضمير الشأن فقال : « وهذا الذي ذكرته في ضمير الأمر والشأن لا أعلم بين النحويين المتقدمين فيه خلافاً ، وجاء ابن الطراوة فقال : قولهم :

---

(١) الجمل ص ٦٣ ، وانظر البسيط ص ١٨٦ فما بعدها .
(٢) سورة الاخلاص الآية الأولى .
(٣) سورة الكهف آية ٣٨ .

ضمير الأمر والشأن ، لا منقول ، ولا معقول . أمَّا كونه غير معقول فلأمرين :

أحدهما : أنَّهم قالوا في قول العرب : هو زيد قائم : المعنى الخبر الواقع في الوجود زيد قائم ، وبلا شك أنَّ الواقع في الوجود ليس (زيد قائم) ، وإنما الواقع في الوجود قيام زيد ، وقولك : زيد قائم إخبار عنه .

الثاني : أنَّ الجملة التي وقعت بعد الضمير هي مفسرة عندهم ، وخبر عنه ، وذلك متناقض ، لأنها من حيث هي مفسرة فكأنك لم تأت إلّا بواحد ، . . . . . ومن شرط المبتدأ والخبر أن يكونا شيئين أسند احدهما الى الآخر ، يفيد الثاني من المعنى ما لم يفده الأول .

الجواب : أمَّا قوله ، الخبر الواقع قيام زيد فصحيح ، الّا أنَّ الخبرَ الذي أراده النحويون ليس هذا ، انما مرادهم الخبر الذي ينبغي أن يعول عليه ، ويُتَحَدَّثَ به : زيدٌ قائم ، فأوقعه في هذا الإشكال اشتراك اللفظ وذلك أن الخبر يطلق بإطلاقين : أحدهما ما ذكر ، والثاني ما ذكرته ، وهو المتعارف في الصنعة ، وبهذا كان الأستاذ أبو علي ينفصل عن هذا الاعتراض وهو صحيح .

وأمَّا قوله : ان التفسير والاخبار يتضادان ، فيظهر لي فيه انفصالان : أحدهما : أنَّ الأصل : زيد قائم لكنهم أرادوا تعظيم الخبر ، وتحقيقه ، فأضمروه أولاً ، لأن الشيء اذا أرادوا تعظيمه أضمروه ، وتارة يبهمونه وتارة يعرفونه ، والثلاثة ترجع الى شيء واحد ، فقالوا : هو ، و (هو) اضمار للخبر الذي يعظمونه ، ويريدون الاعلام بتحقيقه ، ثم فسروه ، فقالوا زيد قائم ، فصار قولك : هو زيد قائم بمنزلة قولك : زيد ضربته ، لأن الأصل : ضربت زيداً ، وانما قدمت زيداً وأخبرت عنه لتأتي به ظاهراً ومضمراً ، وفي ذلك من التأكيد ما ليس في قولك ضربت زيداً . . .

الثاني : أن يقال : انك اذا قلت : هو زيد قائم ، فهو ضمير صالح أن

يكون ضمير مفرد ، وصالح أن يكون ضمير الخبر ، فإذا فسرت بزيد قائم على أنه ضمير الخبر ، فهو من هذه الجهة تفسير ، وهو من جهة تعيين الخبر خبر ، فيكون تفسيراً من جهة ، وخبراً من أخرى ، ويظهر لي أنَّ أبا علي انفصل بهذا الثاني في بعض كتبه ـ وأظنها البغداديات ـ فقد صح بما ذكرته أنه معقول ، فلم يبق الا أن يكون منقولاً . قال الله تعالى : ﴿ إنَّه مَنْ يَأْتِ ربَّه مُجْرِماً فإنَّ له جَهَنَّمَ ﴾ [1] .

وقال تعالى : ﴿ فإنَّها لا تَعْمَى الأَبْصَارُ ﴾ [2] فهذان ضميران لا يعودان على شيء ، ولا على ما دل عليه الكلام ، ولا يصح أن يقال فيهما الا أن الضمير من إنّه ضمير الخبر ، والضمير من إنّها ضمير القصة .

فإن قلت : أجعلُ الهاءَ من (إنَّه) ومن (إنَّها) كافتين بمنزلة (ما) في : انما زيد قائم ، وهذا مذهب ابن الطراوة .

قلت : هذا لا نظير له ، لأن العرب لا تجعل الأسماء كافة ، وإنما استقر هذا للحروف نحو : انما ، و (ان) مع (ما) في قوله :

* وما إنْ طِبُّنَا جُبْنٌ *

وما ذكرته من أن الشيء اذا عُظِّم أُبْهِم وأضمر ، له نظائر ، وكذلك الضمير يفسره ما بعده له نظير نحو : ربه رَجلاً ، وإذا قدرنا على أن يبقى على ماله نظير من كلام العرب فهو أولى من أن يحدث في كلام العرب ما لم يثبت له نظير » [3] .

وقد أتاح لابن أبي الربيع هذا المنهج الذي ارتضاه في بسط القضايا والمسائل التي يناقشها التوسع في الاستشهاد والتنظير والتعليل والمناقشة ،

---

(1) سورة طه آية ٧٤ .

(2) سورة الحج آية ٤٦ .

(3) البسيط ص ١٨٩ ـ ١٩٠ .

فكثيراً ما تجده ـ رغبة في ايضاح جوانب القضية التي يثيرها أو المسألة التي يناقشها ـ يقول : فإن قلت . . . قلت ، أو : فالجواب ، كما أتاح له ذلك المنهج ذكر آراء ومذاهب يعِزُّ وجودُها في كتب النحو المتداولة ، وبعضها لم أقف عليه عند غيره . من ذلك :

١ ـ ما ذهب اليه ابن ملكون من أَنَّ الأصلَ في الظروف عدم التصرف [١] .

٢ ـ ما ذهب اليه السهيلي من عدم جَواز حذف المفعول الأول ، وإبقاء الثاني نحو : « أضربت الفحل الناقة ، لأنه قبل النقل كان فاعلاً فلا يجوز حذفه مراعاة للأصل [٢] .

٣ ـ ما ذهب اليه السهيلي أيضاً من أن واو القسم ليست بدلاً من الباء لأنها لو كانت كذلك لكانت مكسورة مثل الباء [٣] .

٤ ـ ما ذهب اليه بعض النحاة من أن (أَنْ) الناصبة للفعل المضارع محمولة على (أَنَّ) الناصبة للأسماء [٤] .

٥ ـ خلاف البصريين والكوفيين في نحو « غلام حين بقل وجهه » ، اذ (حين) عند الكوفيين زائدة ، وليست كذلك عند البصريين ، بل الكلام على الاتساع [٥] .

٦ ـ ما ذهب اليه ابن الطراوة من مخالفة النحويين في كون (حتى) في نحو : قام القوم حتى زيد ، للغاية بمنزلة الى ، وقوله : « ذلك محال ، لأنك اذا قلت : قام القوم حتى زيدٍ ، فزيدٌ بلا شك قد دخل في القائمين ، واذا

---

(١) البسيط ص ١٠١ .
(٢) المصدر نفسه ص ٨٥ .
(٣) المصدر نفسه ص ٢٤١ ـ ٢٤٢ .
(٤) المصدر نفسه ص ٢١٣ .
(٥) المصدر نفسه ص ١٣٧ ـ ١٣٨ .

قلت : قام القوم الى زيدٍ ، فزيدٌ لم يقم »[1] .

ويتصل بهذا ما نقله من اعتراضات على كلام الزجاجي لم أجدها عند غيره ، وكذلك ما نقله عن شيخه أبي علي الشلوبين من انفصالات وآراء مما لم أجده في كتبه التي اطلعت عليها .

٢ ـ **العناية بالاعتراضات والردود :**

من الأمور البارزة في السفر الموجود من كتاب البسيط عناية ابن أبي الربيع عناية فائقة بذكر الاعتراضات الموردة على كلام أبي القاسم الزجاجي ، ومناقشتها وردها .

تجد ذلك في أبواب السفر كافة .

والاعتراضات التي يوردها ابن أبي الربيع تشمل : اعتراضات على الترجمة « العنوان » واعتراضات على الحدود واعتراضات على اللفظ واعتراضات على الآراء ، واعتراضات على الاستشهاد .

فمن الاعتراضات على العنوان ما جاء في باب أقسام الأفعال في التعدي ، قال ابن أبي الربيع : « انما وضع الباب لذكر أقسام التعدي . ثم أخذ في تقسيم الأفعال ليستخرج منها ما وضع له الباب ، وهذا منزع صحيح ، وهو في استعمالهم كثير ، وانما احتجت الى هذا لأن من النحويين من رد على أبي القاسم ، وقال : بوب على بيان أقسام الأفعال في التعدي ، وذكر من أقسامه ما لا يتعدى ، حتى احتاج بعض الناس الى أن ينفصل عن هذا فقَدَّر : باب أقسام الأفعال في التعدِّي وغير التعدي ، وحذف (غير التعدي) ، وجعل هذا مثل قوله تعالى : ﴿ جَعَلَ لكم سرابيلَ تَقِيكُم الحَرَّ ﴾[2] المعنى : والبرد ، وحذف للعلم به . . . . »[3] .

---

(١) البسيط ص ٢٣٥ .

(٢)سورة النحل آية ٨١ .

(٣) البسيط ص ٨٠.

ومن الاعتراضات على الحدود : الاعتراض على حـد الاسم عند الزجاجي ، فقد حدَّه بقوله : « الاسم ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً . . » فاعتُرِضَ بأن هذا الحد ليس بجامع ولا مانع . أَمَّا كونه غير جامع فلأن من الأسماء ما لا يكون فاعلاً ، ولا مفعولاً ، ولا يدخل عليه حرف الخفض ، كالمصادر التي لا تتصرف ، والظروف التي لا تتصـرف ، ومذ ومنـذ ، وأَيْمُن .

وأَمَّا كونه غير مانع فلأن ظروف الزمان تضاف الى الأفعال (١) .

ورد ابن أبي الربيع هذا اعتراض رداً جيداً فيه طول .

ومن الاعتراضات على اللفظ ما ذكره عند إيراد قول الزجاجي « وفعل يتعدى الى ثلاثة مفعولين » .

قال ابن أبي الربيع : « ورأيت بعض المتأخرين أبطل هذا اللفظ ، وقال : إن العدد لا يضاف الى الصفة ، وانما يضاف العدد الى الأسماء ، واضافة العدد الى الصفات شيء لا يقاس عليه ، لأنه جاء على غير قياس ، والمفعول صفة ، فقوله : ثلاثة مفعولين خطأ » (٢) .

ورَدَّ ابن أبي الربيع هذا الاعتراض بأن سيبويه استعمل مثل هذا التعبيـر ، ووجهه أن « المفعـول » استعمل استعمـال الأسماء ، فصحت الاضافة اليه ، كما يقال : ثلاثة أصحاب ، وصاحب في الأصل صفة (٣) .

ومن الاعتراضات على الآراء ما ذكره عند قول الزجاجي : « والواو علامة الرفع في خمسة أسماء معتلة مضافة » من أَنَّ بعض المتأخرين اعترض هذا من وجهين : أحدهما : « أنه جعل هذه الأسماء معربة بالحروف ، واعرابها بالحروف يؤدي الى بقاء الاسم الظاهر على حرف واحد ، ولا يوجد

(١) البسيط نفسة ص ٤ ـ ٦ .
(٢ ، ٣) المصدر نفسه ص ٩١ .

في الأسماء الظاهرة ما هو على حرف واحد ، وإن كان مبنياً ، فكيف المعرب »[1] .

وقد تكلم ذلك المعترض عن سقوط هذه الحروف عند الاضافة الى ياء المتكلمة ، فقال ابن أبي الربيع : « الجواب عن هذا الاعتراض الثاني : ما أجاب به هذا المعترض عن ذهاب الحروف عند الاضافة الى ياء المتكلم . وذلك أن هذه الحروف لما تنزلت منزلة الحركات ـ على حَسَب ما ذكره ـ قال أبو القاسم : إنَّها معرفة بها، لأنهم قد حكموا لها بحكم الحركات إذ أسقطوها عند الأضافة الى ياء المتكلم »[2] .

ومن الاعتراضات على الاستشهاد ما جاء عند ذكر استشهاد الزجاجي بقوله تعالى : ﴿ وإذِ ابْتَلَى ابراهيمَ رَبُّه ﴾[3] على جواز تقديم المفعول على الفاعل من قول ابن أبي الربيع : « رَدَّ بعضُ الناس هذا بأن قال : أتى بما لا يجوز فيه الاّ التقديم ، وهو قد قال قبل : « وقد يجوز تقديم المفعول » فكان يجب عليه أن يأتي بما يجوز تقديمه ، ولا يأتي بما يلزم تقديمه »[4] .

وأجاب ابن أبي الربيع عن هذا الاعتراض بقوله : « إن هذا لو كان في غير القرآن لجاز تقديمه ، ويقال : ابتلى سيد زيد زيداً ، ثم إن العربَ قدمت المفعولَ لجواز تقديمه عندهم ، ثم أضمر لما تقدم ذكره طلباً للاختصار »[5] .

ومما يحسُن ذكره هنا أنَّ ابن أبي الربيع اذ يورد الاعتراضات على كلام الزجاجي يقف موقف المتحيِّز له ، المدافع عنه ، الراد الاعتراضات عنه مما جعل بعضَ ردوده ضعيفة .

---

(١) البسيط ص ١٣ .
(٢) المصدر نفسه ص ١٤ .
(٣) سورة البقرة آية ١٢٤ .
(٤ ، ٥) البسيط ص ٤١ .

من ذلك ما جاء عند إيراده قول الزجاجي - في باب القسم - « وربما حُذِفت لا ، وما » من قول ابن أبي الربيع : « رَدَّ بعضُ الناس هذا ، فقالوا : لا تحذف (ما) ، وانما تحذف (لا) ، ألا ترى أن المبتدأ والخبر اذا كان جواباً للقسم فإنك تقول : والله ما زيد قائم ولا يجوز أن تقول : والله زيد قائم ، وأنت تريد : والله ما زيد قائم ، وكذلك لو كان الفعل ماضياً فقلت : والله ما قام زيد ، لم يجز حذف (ما) ، وكذلك لو كان الفعل مضارعاً يراد به الحال ، فلا يجوز حذف (ما) لا تقول : والله يقوم زيد الآن ، وأنت تريد : والله ما يقوم . . . . وإنما يحذف حرف النفي في المستقبل . . . . والمستقبل إنما ينفى بلا . . » وأجاب ابن أبي الربيع عن هذا الاعتراض بقوله : « إنَّ المستقبلَ أصلُه أن ينفى بلا ، وقد توضع (ما) موضع (لا) ، فيقال : والله ما يقوم زيد . يريد أبو القاسم : أن (لا) تحذف ولا يجعل مكانها (ما) ، واذا لم يجعل مكانها (ما) فكأن العرب حذفت (ما) و (لا) . . . وبهذا سمعت الأستاذ أبا علي ينفصل عن هذا الموضع ، وهو حَسَنٌ »[1] .

وأدرك ابن الفخار ما في هذا الجواب من الضَّعْفِ فقال : « وتأَوَّلَه الأستاذ على عادته في توجيه أقوال العلماء بأن قال : . . . . ، وهذا الذي قاله الأستاذ ممكن في الموضع لكنه تلفيق كما تـرى»[2] .

٣ - العناية بنص الجمل ، وشرح ألفاظه :

وتتمثل هذه العناية في الاشارة الى اختلاف نسخ الجمل كما في قوله : . . والعذر له أنَّ ما دام توجد في بعض النسخ ، وأكثر النسخ على إسقاطها»[3] .

---

(١) البسيط ص ٢٤٠ .
(٢) شرح الجمل لابن الفخار ص ١٢٣ .
(٣) البسيط ص ١٦٣ .

وتتمثل عنايته بشرح ألفاظه في مثل شرحه لقول الزجاجي :

« الله ربُّنا » .

بقوله : « الرَّبُّ المصلح ، يقال : رَبَّه يَرُبُّه . . . . ووزنه فعِل بكسر العين »[1] .

وقوله عند إيراد قول الزجاجي « ومحمد نبينا » .

« . . . وأما قوله : « ومحمد نبينا » فيقال : نبيء بالهمز وبغير همز » ثم تكلم عن اشتقاقه ، ورد ما ذكره ابن السكيت من امكان اشتقاقه من النبوة ، وهي الارتفاع ، وإن كان صحيحاً من جهة الاشتقاق ؛ لأنهم قالوا : تَنَبَّأَ مسيلمة الكذاب بالهمز . . .[2] .

---

(١) البسيط ص ١٢١ .

(٢) المصدر نفسه ص ١٢١ .

الفصل الرابع

مصادر السّفر الأول من "البسيط" ومذهب ابن أبي الربيع النحوي فيه

ليس من السهل الالمام بالمصادر المتعددة التي استفاد منها أبو الحسين ابن أبي الربيع ، فالرجل من نحاة القرن السابع ، وهذا يعني أن ميراثاً ضخماً من المعارف الإسلامية والعربية المتشابكة التي دونها الأسلاف على مدى عدة قرون أتيح له منه قدر ليس باليسير ، فقد ذكروا أنَّ ابن أبي الربيع كان مبرزاً في علوم عدة منها النحو والفقه والفرائض ، ولما كنت في هذه العجالة انما أتحدث عن مصادر سفر واحد من كتاب في عدة أسفار ـ النحو لحمته وسداه ـ تحتم عليَّ أن أقتصر على مصادر هذا السفر التي لم تقتصر على كتب النحو ـ وان كان لها النصيب الأوفى ـ بل تعدتها الى كتب اللغة والأدب والحديث . . . وغيرها .

ولم ينص ابن أبي الربيع في كثير من الأحيان على مصادره ، واكتفى بقوله : ذهب بعضهم أو ذهب بعض العلماء ، أو منهم من قال ، أو قال بعض المتأخرين أو نحو ذلك . كما استفاد ابن أبي الربيع من بعض المصادر ولم يصرح بذلك . وسيأتي بيان ذلك .

والكتب التي ذكرها ابن أبي الربيع متعددة ، والعلماء الذين سماهم كُثُـر ، وليس من همي هنا التطرق الى جميع تلك الكتب ، ولا الكلام عن كل أولئك العلماء ، وانما سأقتصر على العلماء البارزين الذين أكثر ابن أبي الربيع من نقل كلامهم ، وآرائهم ، واستشهاداتهم وناقشهم في بعض تلك الآراء ، وارتضى ما رآه منها صواباً .

ويأتي في مقدمة العلماء الذين أكثر ابن أبي الربيع من نقل كلامهم وآرائهم : سيبويه ، والأخفش ، والمبرد ، والفارسي ، وابن السيد ، والأستاذ أبو علي الشلوبين .

١ - سيبويه

أما سيبويه فهو إمام النحاة ، وكتابه النبع الفياض الذي لا يخلو كتاب نحو معتبر من الارتشاف من فيضه ، والعب من معينه ، وابن أبي الربيع أحد سدنة كتاب سيبويه الذي جدوا في تفهمه وتفهيمه ، يقول التُجِيبي في برنامجه : « سمعت طائفة منه ـ كتاب سيبويه ـ تفقهاً على آخر أئمة المقرئين له بمغربنا الأقصى ، العارفين بغوامضه العلامة أبي الحسين عبيدالله بن أبي الربيع القرشي »[١] .

لقد أقرأ أبو الحسين كتاب سيبويه فأخذه عنه بعض تلاميذه ، ولم يكتف بذلك بل كتب عليه تقييداً أو تعليقاً ، وقد تقدم ذكر ذلك .

واذا كان الأمر كذلك فلا غرابة في كثرة نقول ابن أبي الربيع عن سيبويه التي يصرح فيها باسمه في غالب الأحيان ، ومن تلك النقول ما لم أجده في كتاب سيبويه المطبوع منها قوله بَعْدَ ذكر قول سيبويه إنّ سوى لا تسعتمل الا ظرفاً ، ولا يدخل عليها حرف الجر إلّا في الشعر : « ثم جاء في

(١) برنامج التجيبي ص ٢٧٧ .

كلامه وقال : هي في سوى اسم المظهر قليل » [1] .

ومثل ذلك قوله : « وقد صح التعليق في الاسم ، وان كان قليلاً حكى سيبويه : قطع اللهُ يدَ ورجلَ من قالها ، وأنشد :

يــا من رأى عــارضــاً أســر بــه   بـين ذراعـي وجبـهــة الأســد [2]

والبيت موجود في الكتاب ، أما الشاهد النثري فلم أجده فيه ، وقد بينت ذلك في موضعه .

واذا عدنا الى طريقة ابن أبي الربيع في الاستفادة من كتاب سيبويه وجدناه يعول عليه في شواهده شعراً ونثراً كما يكثر من نقل آرائه ويقف الى جانبها في أغلب الأحيان ، وقد يشرح رأي سيويه ويوضحه ، وأجتزىء ببعض الآراء التي وافق فيها سيبويه :

١ ـ رجَّح مذهب سيبويه في أنَّ ياء تفعلين اسم ، وليست حرفاً كما ادَّعَى الأخفش ، واحتج له [3] .

٢ ـ وافقه على أنَّ نون المثنى والجمع عوض من التنوين والحركة معاً ، قال بعد ايراد ثلاثة مذاهب في هذه النون : « ومنهم من قال : انها عوض من الحركة والتنوين ، وكأن هذا القول أحسن ، وبسطه أن تقول : إن المفرد آخره محرك منون ، فإذا ثنيت أو جمعت بالواو والنون صار الآخر غير محرك ولا منون ، فضعف لذلك آخر التثنية ، وآخر الجمع ، فألحقوهما النون ، لتكون تقوية للحرف لذهاب الحركة والتنوين . . . . . وكذلك قال سيبويه « كأنها عوض من الحركة والتنوين » ، فلما صارت كأنها عوض من الحركة (والتنوين) غَلَّبوا عليها حكم التنوين في حال وحكم الحركة في حال

---

(١) البسيط ص ٧٧ .

(٢) المصدر نفسه ص ٩٤.

(٣) المصدر نفسه ص ١٩ .

أخرى ، فأسقطوها مع الاضافة تغليباً لحكم التنوين ، وأثبتوها مع الألف واللام تغليباً لحكم الحركة . وكان ذلك عدلاً فيهما . ولو أسقطوها في الموضعين لضيعوا حكم الحركة ، ولو أثبتوها في الموضعين لضيعوا حكم التنوين . وهذا هو الصحيح في هذه النون » [١] .

٣ ـ ومما أخذ فيه برأي سيبويه واحتجَّ لمذهبه ما ذكره من أن سيبويه فرق بين : سرت رمضان ، وسرت شهر رمضان ، فذكر أن السير في المثال الأول يستغرق الشهر كله . في حين لا يستغرقه في المثال الثاني ، قال : « وهذا بلا شك انما أخذ عن العرب ، وليس مأخوذاً بالقياس ، ولا بالنظر قال الله تعالى : ﴿ شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن ﴾ [٢] .

وقال تعالى : ﴿ إنَّا أنزلناه في ليلة مباركة ﴾ [٣] وقال تعالى : ﴿ إنا أنزلناه في ليلة القدر ﴾ [٤] . فيتحصل من هذه الآي أن الليلة المباركة التي يفرق فيها كل أمر حكيم هي ليلة القدر ، وأن القرآن أنزل فيها ولم ينزل في الشهر كله » [٥] .

٤ ـ وتابعه على أن اعراب الأسماء الستة بحركات مقدرة [٦] .

٥ ـ وأخذ بمذهبه في تصرف خلف وأمام ، ورجَّحه على مذهب الجرمي أنهما لا يتصرفان [٧] .

ولا تقف منزلة سيبويه عند ابن أبي الربيع عند هذا الحد بل تتعداه ، استمع اليه يتحدث عن الابتداء بالنكرة فيفضل رأي سيبويه على رأي المبرد

---

(١) البسيط ص ٣٤ ، ٣٥ .
(٢) سورة البقرة آية ١٨٥ .
(٣) سورة الدخان : آية ٣ .
(٤) سورة القدر الآية الأولى .
(٥) البسيط ص ١٠٣ ـ ١٠٤ .
(٦) المصدر نفسه ص ١٥ ، وانظر الكتاب ٤١٣/٣ .
(٧) البسيط ص ١٠٧ ـ ١٠٨ ، وانظر الكتاب ٤٠٧/١ .

ويعلل ذلك : « وقال سيبويه ، وقد جاء في قليل من الكلام ، وحكى أُمْتٌ في الحجر لا فيك ، وقال المبرد ليس هذا بشاذ ، لأن فيه معنى الدعاء . وجعله من قبيل :

* فترب لأفواه الوشاة وجندل *

وسيبويه أعرف بهذا ، لأنه باشر العرب ، وسمع المتكلم بهذا ، وعلم مراده »[1] .

واستمع اليه يعتذر عن بعض الألفاظ أو التراكيب التي وقعت في كلام الزجاجي فيقول « قوله : فأما بدل البعض من الكل » هذا يدل على أن استعماله لبعض وكل بالألف واللام انما هو على طريقة المسامحة ، ولاستعمال الجماعة له ، فجرى على ذلك ، وان كان فساده من جهة كلام العرب وقد فعل ذلك سيبويه . . . . . واذا وجد هذا في كلام سيبويه فإن يوجد في كلام غيره أيسر ، لأن سيبويه لحق العرب ، فكلام جيله أقرب لكلام العرب من غيره »[2] .

غير أنَّ هذه المنزلة الرفيعة لسيبويه عند ابن أبي الربيع لم تمنعه من أن يسوي بين مذهبه ومذهب المبرد في « نبئت عبدالله » فمذهب سيبويه أن الأصل : نبئت عن عبدالله ومذهب المبرد أن (نبأ) يتعدى الى ثلاثة مثل « أعلم » قال ابن أبي الربيع : « كلاهما عندي صحيح »[3] . بل إنه يرجح مذهب ابن جني في « لا أبا لزيد » الذي يَقْضِي أَنَّ زيداً مجرور بحرف الجر الزائد ، على ما ذهب اليه سيبويه من أن « أبا » مضاف لزيد ، وحرف الجر معلَّق[4] .

---

(١) البسيط ص ١١٧ ، وانظر الكتاب ١/ ٣٢٩ .

(٢) المصدر نفسه ص ٧٧ .

(٣) المصدر نفسه ص ٩٣ .

(٤) المصدر ص ٩٤، وانظر الكتاب ٢/ ٢٠٧، الخصائص ٣/ ١٠٦ .

٢ ـ أبو الحسن الأخفش

تردد اسم الأخفش في كتاب البسيط كثيراً ، ولم يصرح ابن أبي الربيع في المواطن التي ذكره فيها باسم شيء من كتبه ، الأمر الذي يدعونا الى الظن أنه لم ينقل عنه مباشرة ، هذا أمر ، وأمر آخر فآراء الأخفش يسوقها ابن أبي الربيع في الطرف المقابل لآراء سيبويه وجمهرة النحاة ومن هنا كانت مجالاً للرد والمناقشة ، تجد مثالاً واضحاً لذلك في مناقشات ابن أبي الربيع لآراء الأخفش التالية :

١ ـ ياء تفعلين حرف عند الأخفش ، واسم عند سيبويه ، واستدلَّ الأخفش بأن الضمير في الظهور والاستتار » لا يختلف بحال التأنيث والتذكير ، فإذا ظهر في أحدهما ظهر في الآخر ، واذا استتر في أحدهما استتر في الآخر » [١] .

ورَدَّ ابن أبي الربيع هذه الحجة فقال : « وينفصل عما احتج به أبو الحسن الأخفش بأن يقال : المضمر لا يختلف في الكمون والظهور اذا أمكن لحوق علامة التأنيث ، نحو : زيد قام ، وهند قامت ، واذا تعذر لحاق علامة التأنيث فلا بد من الظهور والمخالفة للمذكر ، ليكون ذلك فارقاً بين المذكر والمؤنث ، وأنت اذا قلت : أنت يا زيد تضرب ، بالتاء للخطاب ، واذا قلت : أنت يا هند تضربين وجب ظهور الضمير ليفرق بين المذكر والمؤنث ، اذ لو لم يظهر لم يكن بين المذكر والمؤنث فرق » [٢] .

٢ ـ أجاز الأخفش دخول الفاء في خبر المبتدأ ، ورده ابن أبي الربيع ناقلاً أنَّ « أكثر النحويين منعوا ذلك ، وقالوا : إنَّ الزيادةَ في الحروف خروج

(١) البسيط ص ١٩ .
(٢) المصدر نفسه ص ١٩ ـ ٢٠ .

عن القياس فلا تدعى الا بدليل » [1] .

٣ ـ وقال ابن أبي الربيع : « اختلف النحويون في العطف على عاملين فأجازه الأخفش ومنعه جمهور النحويين ثم ذكر أدلة الأخفش فردها واحداً واحداً وأطال في ذلك [2] .

٤ ـ وأجاز الأخفش عمل الوصف المشتق دون اعتماد على نفي أو استفهام أو ما أشبهه ، وناقشه ابن أبي الربيع في ذلك مفضِّلاً رأي سيبويه والجمهور [3] .

٣ ـ أبو العباس المبرد

نقل ابن أبي الربيع عن أبي العباس المبرد في عدة مواضع ناقشه في أكثرها فرد ما ذهب اليه ، ووافقه في قليل منها ، ومن آراء المبرد التي نقلها :

١ ـ أن المبرد يذهب الى أن لأجمعين معنى زائداً على معنى كل في نحو قولك : « ذهب القوم كلهم أجمعون » وذلك المعنى هو : « افادة الاجتماع في المجيء ، فإذا قلت : جاء القوم كلهم أفاد الاحاطة وزوال المجاز في تعلق الفعل ببعضهم .... فإذا قلت : أجمعون ، أفاد أن المجيء وقع من الجميع في وقت واحد » [4] .

قال ابن أبي الربيع ـ نقلاً عن شيخه أبي علي الشلوبين ـ : « لو كان ما ذكره صحيحاً لكان منصوباً على الحال » [5] .

٢ ـ ومن ذلك ما ذكره عن المبرد أنه منع أن يكون النقل بحرف الجر

---

(١) البسيط ص ١٢٧ .
(٢) المصدر نفسه ص ٦٣ .
(٣) المصدر نفسه ص ١٢٩ ، ١٣١ .
(٤ ، ٥) المصدر نفسه ص ٧٢ .

« قال المبرد : لا تقول : ذهبت به ، الا وأنت قد ذهبت معه ، ولا يقال : ذهبت بزيد على معنى ، أذهبته » ورَدَّ ابن أبي الربيع ما ذهب اليه المبرد فقال : « وهذا الذي ذهب اليه لم يُسَاعد عليه ، فإن لسان العرب مخالف له ، حكى ابن قتيبة تكلم فلان فما سقط بحرف » فبلا شك أن المعنى : فيما أسقط حرفاً ، وقال الله تعالى : ﴿ولو شاء الله لَذَهَبَ بِسَمْعِهِم وأبصارهم﴾ [1] المعنى بلا شك : أذهب سمعهم وأبصارهم ، وقال تعالى : ﴿ما إنَّ مفاتحَه لَتَنُوءُ بالعُصْبَة﴾ [2] . . . ﴾ [3] .

٣ ـ ومنه ما نقل عن المبرد أنه أجاز زيادة اللام في المفعول ، واستدل على ذلك بقوله سبحانه : ﴿قل عسى أن يكون رَدِفَ لكم﴾ [4] المعنى : ردفكم ، قال ابن أبي الربيع : « ويمكن أن تكون هذه الآية على التضمين كأنه ضمن معنى خلص لكم ، ولا يثبت بمحتمل قاعدة ، والتضمين كثير في كلام العرب وفي القرآن . . . . . . » [5] .

٤ ـ ومما يحسن ذكره أن ابن أبي الربيع نسب الى المبرد أن البدل على تقدير طرح الأول واحلال الثاني محله ، وقد وافق في فهم مذهب المبرد ابن بابشاذ ، ثم قال : « وهذا يبطل عندهم من وجهين » [6] ذكر ذلك في مستهل باب البدل ، وبينت في حواشي التحقيق أن هذا الفهم ليس دقيقاً .

٥ ـ كما يحسن أنْ أُنبه على أَنَّ ابن أبي الربيع لا يقف من أبي العباس المبرد موقف المعارض في كل رأي من آرائه ، فها هو يذكر أنه لا يجيز :

---

(١) سورة البقرة آية ٢٠ .
(٢) سورة القصص آية ٧٦ .
(٣) البسيط ص ٨١ .
(٤) سورة النمل آية ٧٢ .
(٥) البسيط ص ٩٦ .
(٦) المصدر نفسه ص ٧٣ .

مررت بالرجل الضارب الغلام وزيد ، ويحمل قول الشاعر :

* الواهب المائة الهجان وعبدها *

على أنَّ « الهاء عائدة على المائة فقوله وعبدها بمنزلة : عبد المائة الهجان . . . . . ، فنزل هذا منزلة : مررت بالرجل الحَسَنِ الأخِ ووجهه » (١) وعقَّب على هذا ابن أبي الربيع بقوله : « وهذا الذي ذهبَ اليه أبو العباس صحيح » (٢) .

٤ ـ أبو علي الفارسي

أبو علي الفارسي من القمم الشوامخ في النحو العربي ، ومنزلته عند أبي الحسين بن أبي الربيع تقترب من منزلة امام النحاة سيبويه ، ونقولُه عنه تأتي في الدرجة الثانية ـ من حيث الكثرة ـ بعد نقوله عن سيبويه ، ولا غرابة في ذلك ، فكتاب الايضاح للفارسي مما قرأه ابن أبي الربيع قراءة تفقه ، وأقرأه « وكان له رحمه الله بهذا الكتاب اعتناء ، وله فيه نفوذ . . . . . وشرحه شرحاً شافياً » (٣) .

والايضاح من مصادر ابن أبي الربيع المهمة ، فقد نقل منه كثيراً من آراء أبي علي وشواهده وتوجهاته ، ولا يتسع المجال للافاضة في ذلك بل سأجتزىء ببعض آراء أبي علي التي أوردها ابن أبي الربيع مؤيداً لها أو مناقشاً ، مختصراً أو شارحاً ، ومن تلك الآراء ما لم أقف عليه في شيء من كتب أبي علي :

١ ـ ذهب أبو علي إلى أن أجمع وجمعاء ليسا بمنزلة أحمر وحمراء ، وتبعه ابن أبي الربيع : قال : « فإن قلت : للزومهما للتَّبَعِيّة على طريقة

---

(١) البسيط ص ٢٦٦ .
(٢) المصدر نفسه .
(٣) برنامج التجيبي ص ٢٧٨ .

التوكيد أجرى مجرى النعت ، فوضع أفعل للمذكر وفعلاء للمؤنث ليجري على طريقة أحمر وحمراء .

قلت : لو كان الأمر كما ذكرته لم يقل : : أجمعون أبداً ، لأن أحمر لا يقال منه أحمرون ، وأجمعون وان لم يكن جمعاً لأجمع ـ فكأنه جمعه ، وانما جاء أجمع وجمعاء بمنزلة سلمان للمذكر وسلمى للمؤنث ، فكما لا يصح أن يقال : سلمان وسلمى ، بمنزلة سكران وسكرى . وانما كانت الموافقة بالاتفاق من غير قصد ، لا يصح أن يقال : أجمع وجمعاء بمنزلة أحمر وحمراء ، وإنما كان ذلك بالاتفاق ، وهذا الذي ذكرته هو الذي ذهب اليه أبو علي واختاره » [1] .

٢ ـ ذكر ابن أبي الربيع أن الحال مشبه بالظرف ، والظرف يعمل فيه المعنى ، لكن المشبه لا يقوى قوة المشبهة به ، لذا أعملوا المعنى في الظرف مقدماً ومؤخراً ، وأعملوه في الحال مقدماً لا مؤخراً . قال ابن أبي الربيع : ذكر هذا أبو علي في الايضاح وهو صحيح » [2] .

٣ ـ ذهب الجرمي الى أن (دخل) تتعدى تارة بنفسها وتارة بحرف الجر ، ورده أبو علي ، واستدَلَّ على أن الأصل حرف الحر بخمسة أدلة ، وبسط ابن أبي الربيع تلك الأدلة الخمسة ، ثم ذكر أنها ترجع الى ثلاثة : النظير والنقيض ، والحكم [3] .

٤ ـ من آراء أبي علي التي ذكرها ابن أبي الربيع ، ولم أجدها فيما رجعت اليه من كتبه ما ذكره عند الكلام على المذاهب في « لما » « التي هي حرف وجوب لوجوب » اذ قال : « الثالث : وهو مذهب أبي علي ، أنها حرف ، وأنها مركبة من (لم) الجازمة ، و (ما) وحدث بالتركيب التغيير في

---

(١) البسيط ص ٦٧ .

(٢) المصدر نفسه ص ١١٠ .

(٣) انظر البسيط ص ٩٥ والايضاح ١٧١/١ .

اللفظ والمعنى ، فأما التغيير في المعنى فكانت نافية فصارت بما موجبة ، وأما التغيير في اللفظ فكانت تدخل على المضارع فصارت تدخل على الماضي » [1] .

٥ ـ ومن آراء أبي علي المرجوحة في نظر ابن أبي الربيع ما نقل عنه في قوله تعالى : ﴿ وما يُشْعِركم أنَّها اذا جاءت لا يؤمنون ﴾ [2] من قوله بزيادة (لا) وأن التقدير : وما يشعركم أنها اذا جاءت يؤمنون . قال ابن أبي الربيع : « وأخذها الخليل على أن (أن) هنا بمعنى (لعل) والتقدير : لعلها اذا جاءت لا يؤمنون ، وقد ثبت من كلام العرب : ائت السوق أنك تشتري سويقاً » : أي : لعلك تشتري سويقاً . وهذا المأخذ أظهر في الآية » [3] .

ولا تقتصر المواضع التي أفاد فيها أبو الحسين بن أبي الربيع من أبي علي الفارسي على المواضع التي صرح باسمه فيها، بل وجدته ينقل عنه في مواضع ، ولا يصرح بذلك النقل :

من ذلك ما ذكره عند كلامه على يمين » و «شمال» وايراده لقوله تعالى : ﴿ عن اليمين وعن الشمال عِزين ﴾ [4] ، واستشهاده بقول الشاعر :

* وكان الكأس مجراها اليمينا *

فتعويله على أبي على ظاهر[5] .

ولم تقتصر افادة ابن أبي الربيع من أبي علي على كتابه الايضاح ، فقد صرح بالنقل عن الأغفال [6] ، وأشار الى البغداديات [7] .

---

(١) البسيط ص ٢٩ .
(٢) سورة الانعام آية ١٠٩ .
(٣) البسيط ص ٨٩ .
(٤) المعارج آية ٣٧ .
(٥) انظر البسيط ص ١٠٨ ، والايضاح ١/١٨٧ ـ ١٨٨ .
(٦) البسيط ص ٢٧ .
(٧) المصدر نفسه ص ١٩٠ .

٥ ـ أبو محمد بن السيد البطليوسي

أبو محمد بن السيد البطليوسي من علماء الأندلس الذين عنوا بكتاب الجمل ، فشرحه وشرح أبياته كما تقدم . ومن أشهر ما كتب حول الجمل كتاب ابن السيد « اصلاح الخلل الواقع في الجمل » الذي أثار عليه ثائرة محبي الجمل ، وابن أبي الربيع واحد منهم ، فتعقبه في اعتراضاته على أبي القاسم ورد أكثرها ، وهو الذي يشير اليه ـ في أكثر الأحيان ـ بقوله : اعترض بعض المتأخرين .

وأحب ان أنبه هنا الى أنَّ ابن السيد لم يكن مصدراً لابن أبي الربيع في الاعتراضات الموردة على أبي القاسم الزجاجي فحسب ، بل كان مصدراً يستقي منه آراءً وشواهد ، يصرح به تارة ، ولا يصرح أخرى .

فمما صرح فيه بنقله عن ابن السيد ما جاء في قوله :

« ومع هـذا فقد ذكر ابن السيد اعمال فَعِل ، وثبته بغير هذا البيت ، واستدل بقول زيد الخيل :

أتـانـي أنـهـم مـزقـون عـرضي جحـاش الكـرملين لهم فـديـد

وهذا مما لا يمكن فيه التأويل »[١] .

ومما لم يصرح فيه بالنقل عن ابن السيد ما جاء في كلامه عن تنزل الفعـل والفاعـل بمنزلـة الشيء الواحـد من استدلالـه بقولهم : كُنْتِيّ ، والقياس : كوني ـ وقد قيل ـ « لكنهم قالوا : كنتى ، لأنهم نزلوا الفعل والفاعل كالشيء الواحد ، فتنزل (كنت) عندهم تنزلة فُعْل »[٢] .

٦ ـ أبو علي الشلوبين

للأستاذ أبي علي الشلوبين منزلة خاصة لدى أبي الحسين بن أبي

(١) البسيط ص ٢٨٢ ، وانظر إصلاح الخلل ص ٢٠٩ .

(٢) البسيط ص ٤٠ ، وانظر اصلاح الخلل ص ٥٥ ـ ٥٦ .

الربيع فهو شيخه الذي أخذ عنه علوم العربية وغيرها ـ كما تقدم ـ وهو اضافة الى ذلك من أبرز أعلام النحو الأندلسي .

وابن أبي الربيع من أكثر تلاميذ الشلوبين افادة منه ، واعتداداً بآرائه واشادة بفضله ، ونقول ابن أبي الربيع عن شيخه أبي علي الشلوبين تكتسب أهمية خاصة ، لأن أكثرها مما لم أجده فيما أعرفه من آثار الشلوبين .

ومما يحسن ذكره هنا أن لأبي على الشلوبين مصنفاً سماه « الاعتراض ، والانفصال في ما نسب فيه صاحب الجمل من كلامه الى الاختلال »[1] أظن أنه من مصادر ابن أبي الربيع المهمة ، لكنه لم يصرح بهذا الكتاب في شيء من انفصالات شيخه التي ذكرها .

ومن آراء أبي علي الشلوبين وانفصالاته التي أوردها ابن أبي الربيع ما يلي :

١ ـ ذكر ابن أبي الربيع أن الكوفيين يجرون جمع المؤنث السالم مجرى جمع التكسير في جواز حذف تاء التأنيث من فعله واثباتها ثم قال : « وهذا الذي ذهب اليه الكوفيون لا يبعد أن يأتي في ضرورة ، أو في كلام ، قليلاً . . . » .

فإن قلت : قد جاء في الكتاب ﴿ إذا جاءك المؤمنات ﴾[2] ، والمؤمنات جمع سالم . قلت : هذا من اقامة الصفة مقام الموصوف ، والأصل : اذا جاءك النساء المؤمنات ، كما جاء ﴿ وقال نسوة ﴾[3] . ثم حذف (النساء) ، وأقيم (المؤمنات) مقامه ، فبقي الفعل مع الصفة على حاله مع الموصوف . مراعاة للأصل . وبهذا كان الأستاذ أبو علي يتعلل لهذا الموضوع وهو عندي صحيح »[4] .

---

(١) ذكره في شرحه الجزولية ، ل ٣٨ من مخطوطة برلين ، وهو من كتبه المفقودة ـ فيما أعلم ـ
(٢) سورة الممتحنة آية ١٢ .
(٣) سورة يوسف آية ٣٠ .
(٤) البسيط ص ٣٧ ـ ٣٨ .

٢ ـ نقل ابن أبي الربيع أن ابن الطراوة خالف النحاة في إفادة (لكن) للاستدراك ، وقال : انما هي ضد (لا) توجب للثاني ما نفي عن الأول فنقول : ما قام زيد لكن عمرو ، فالمعنى أن عمراً هو الذي قام « ثم أورد رد شيخه عليه فقال : « وكان الأستاذ أبو علي ينفصل عن هذا، ويقول : إنَّ الكلاّم لا يقع إلا جواباً لمن قال : قام زيد ، فتريد أن تثبت القيام وتنفيه عن زيد ، ؛ وتوجبه لغيره ، فإذا قلت : ما قام زيد ، فقد جئت بأحد مطلوبيك ، وبقي الآخر ، فاستدركته : لكن عمرو ، فهذا معنى قولهم : لكن للاستدراك بعد النفي »[1] .

٣ ـ وذكر أن الأخفش زاد في الأمور التي تنوب مناب الضمير الذي يربط جملة الخبر بالمبتدأ أن يتكرر الأول بمعناه ، فتقول : زيد جاءني الرجل الصالح ، وأنت تريد بالرجل الصالح زيداً ، واستدل بقول الشاعر :

اذا المرء لم يغش الكريهة أوشكت حبال الهوينى بالفتى أن تقطعا

قال ابن أبي الربيع : « وكان الأستاذ أبو علي ينفصل عن هذا فيقول : ليس جواب الشرط كخبر المبتدأ ، لأن خبر المبتدأ اذا كان جملة فلا بد فيها من ضمير ، وان لم تأت بضمير ، فلا يصح أن يكون خبراً ، وجواب الشرط يصح أن يكون جواباً ، وان لم يكن فيه ضمير يعود الى الاسم الذي في الجملة الأولى ، فتقول : ان قام زيد قام عمرو ، واذا قام زيد خرج خالد ، فالضمير في الجواب لا تطلبه الجملة لكونها جواباً ، والضمير في الخبر يطلبه كونه خبراً ، فلا يصح القياس مع اختلاف الوصف » .

ثم عقب ابن أبي الربيع على انفصال شيخه بقوله : « وهذا عندي ممكن أن تراعيه العرب ، وتفرق بين الموضعين ، فتجعل مكان الضمير في الجواب تكرار الأول بمعناه ، ولا تفعل ذلك في الخبر .

---

(١) البسيط ص ٥٩ .

ويمكن عندي انفصال آخر ، وهو أن يقال : انه على حذف الضمير لأن المرء انما يراد به الناس كلهم ، والفتى انما يراد به من عظم من الناس ، ألا ترى أنه قال :

إذا القوم قالوا: من فتى؟ خلت أنني عنيت فلم أكسل ولم أتبلد»[1]

هذا ومصادر أبي الحسين بن أبي الربيع كثيرة متنوعة كما أسلفت، والعلماء الذين نقل عنهم كثير منهم عدا من تقدم : الخليل ، والكسائي ، والفراء ، وابن كيسان ، ويعقوب بن السكيت ، وثعلب ، وابن قتيبة ، والزمخشري ، وابن الطراوة ، وابن طاهر . . . . وغيرهم .

والكتب التي صرح بذكرها كثيرة أيضاً منها : الحماسة ، الأمالي ، اصلاح المنطق ، تفسير الزمخشري ، والمفصل ، الحلل ، وشرح أبيات الجمل لابن السيد ، والموطأ . . . ، .

مذهب ابن أبي الربيع النحوي في السفر الأول من كتاب البسيط

اذا كان لا بد من التعرض لما اعتاده الناس من بيان انتماء النحاة المتأخرين الى مدارس تكثر عند بعضهم وتقتصر عند آخرين على مدرستي البصرة والكوفة فلا بأس أن أذكر أن ابن أبي الربيع بصري الاتجاه الى أبعد الحدود ، ويتجلى ذلك واضحاً في موقفه من مسائل الخلاف بين المدرستين البصرية والكوفية ، فما ذكر مذهب البصريين والكوفيين في مسألة من مسائل الخلاف الا أخذ برأي البصريين ، والشواهد على ذلك كثيرة ، أجتزىء منها ما يلي :

(١) البسيط ص ١٢٤ ـ ١٢٥ .

١ ـ وافق البصريين في عدم جواز حذف التاء من الفعل المسند الى جمع مؤنث سالم [١] .

٢ ـ وافق البصريين في عدم جواز تقدم الحال على صاحبها المجرور [٢] .

٣ ـ وافق البصريين في عدم جواز عطف الظاهر على المضمر المجرور دون اعادة حرف الجر [٣] .

٤ ـ وافق البصريين في عدم جواز توكيد النكرة بتوكيد الاحاطة [٤] .

٥ ـ وافق البصريين في عدم جواز تعريف التمييز [٥] .

٦ ـ وافق البصريين على عدم جواز اضافة الشيء الى نفسه [٦] .

وكل هذا قد أتيت عليه في حواشي التحقيق .

---

(١) البسيط ص ٣٧ ، وانظر همع الهوامع ٦/٦٥ ، التصريح ١/٢٨٠ ـ ٢٨١ .

(٢) البسيط ص ٥١ ، وانظر شرح الكافية ١/٢٠٧ ، شرح ابن عقيل ٢/٢٦٤ ، التصريح ١/٣٧٩ .

(٣) البسيط ص ٦١ ، وانظر الانصاف ٢/٤٦٣ .

(٤) البسيط ص ٧٠ ، وانظر الانصاف ٢/٤٥١ .

(٥) البسيط ص ٢٩٠ ، وانظر منهج السالك ص ٢٢٠ ، شرح الكافية ١/٢٢٣ .

(٦) البسيط ص ٢٩٠ ، وانظر الانصاف ٢/٤٣٦ .

الفصل الخامس

شواهد ابن أبي الربيع في كتابه "البسيط"

شواهد القرآن الكريم :

مما يحمد لأبي الحسين بن أبي الربيع اكثاره من الاستشهاد بالقرآن الكريم ، فقل أن تجد موضوعاً لا يستشهد فيه بآية كريمة أو آيات ، وقد يحكي اختلاف العلماء في توجيهها ويوازن بين آرائهم ، وقد يذكر ما فيها من أوجه القراءات مع توجيهها.

وابن أبي الربيع يجل القراءات ، سبعية كانت أو عشرية أو شاذة فما رأيته لحن قارئاً إلاّ مرة واحدة نقل عن أبي زيد قوله : « كان أبو السمال يقرأ حرفاً يلحن فيه بعد أن كان فصيحاً وهو قوله تعالى : ﴿ إنَّكم لذائقو العذابَ الأليم ﴾ [1] ثم قال « وجعله أبو زيد لحناً ، وكذلك هو عند جميع النحويين » [2] .

---

(١) سورة الصافات آية ٣٨ .

(٢) البسيط ص ٢٧٦ .

وليس في المجال متسع لضرب أمثلة توضح موقف ابن أبي الربيع من القراءات وانما سأكتفي هنا بما ذكره عند ايراده قراءة حمزة في قوله تعالى : ﴿ واتَّقُوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ ﴾[1] بخفض الأرحام اذ اكتفى بقوله : « وللبصريين أن يقولوا : إنَّ الوقف على (به) ، والأرحام قسم ، والتقدير : وحَقِّ الأرحام »[2] ، مع العلم أنه يذهب مذهب البصريين في هذه المسألة .

وذكر القراءات في قوله تعالى : ﴿ قد بلغت من لدني عذراً ﴾[3] فلم يفاضل بينها وإنما اكتفى بتوجيه كل قراءة[4] .

شواهد الحديث :

ابن أبي الربيع من المتشددين في الاستشهاد بالحديث الشريف فلم يورد في السفر الذي بين أيدينا إلا بضعة أحاديث ، وتوقف عند أحدها وقفة توضح موقفه الذي ذكرته ، وذلك هو قوله ﷺ (لأم المؤمنين عائشة رضي الله عنها : « لولا قومك حديث عهدهم بكفر » فقد استدل به بعض العلماء على أن خبر المبتدأ الواقع بعد لولا لا يلزم الحذف ، وأنكر ذلك ابن أبي الربيع ، وقال عن الحديث : « والكلام في هذا الحديث من وجهين :

أحدهما : أن الرواية الصحيحة في الحديث : « لولا حدثان قومك بالكفر » كذا رواه مالك في موطَئِه ، وهذه الرواية لم أرها في الصحاح فيبعد الأخذ بها .

الثاني : أنه يمكن أن يكون (حديث عهدهم بكفر) جملة

---

(١) سورة النساء الآية الأولى .

(٢) البسيط ص ٢٦٠ .

(٣) سورة الكهف آية ٧٦ .

(٤) البسيط ص ١٠٧ ـ ١٠٨ .

اعتراضية[1] . . » وقد بينت في حواشي التحقيق أن الرواية التي لم يرها ابن أبي الربيع ثابتة في صحيح البخاري .

شواهد الشعر :

شواهد الشعر في السفر الأول من كتاب البسيط لا تصل الى ثلاثمائة شاهد ، وهذا العدد ليس كثيراً ، وقد عول في كثير منها على ما أنشده سيبويه وأبو علي الفارسي والزجاجي ، غير أن شواهد البسيط اشتملت على أبيات قليلة الذكر في كتب النحو المتداولة ، وعلى أبيات أخرى لم أقف عليها في مكان آخر .

فمن الصنف الأول :

قول طرفة ـ وهو الشاهد رقم ٤ :

وكم دون سلمى من عـدو وبلدة   يَحَارُ بِها الهـادي الخفيف ذلاذلـه

قول امرىء القيس ـ وهو الشاهد رقم ٢٣ :

لعمري لقوم قـد نرى أمس بينهم   مـرابط لـلأمهـار والعكـر الـدثـر

قول الحماسي ـ وهو الشاهد رقم ٤٤ :

* وفـي الأرض مبـثـوثـا شـجاع وعـقـرب *

قول طرفة ـ وهو الشاهد رقم ١٥٥ :

لـه شـربتـان بـالنهـار وأربـع   من الليل حتى آض سخداً مورما

قول النابغة ـ وهو الشاهد رقم ١٩٤ :

* لـكـلفـتني ذنـب امـرىء وتـركـته *

قول الشاعر ـ وهو الشاهد رقم ٢٢٨ :

لئن كنت لا أرمي وتـرمي كنانتي   تصب جانحات النبل كشحى ومنكبي

قول عبدالله بن همام السلولي ـ وهو الشاهد رقم ٢٣٨ :

---

(١) البسيط ص ١٣٥ ، وانظر ما تقدم في مسألة « كان ماذا ؟ » .

* يذموا لنا الدنيا وهم يرضعونها *

قول قيس بن الحظيم ـ وهو الشاهد رقم ٢٤٠ :

وكنت امرءاً لا أسمع الدهر سبة   أسب بها الا كشفت غطاءها

أما الصنف الثاني ، والذي يشكل إضافة حقيقية ، فهو يتمثل في الشواهد التالية :

١ ـ قول الشاعر   ـ وهو الشاهد رقم ١٣١ :

إذا الناس قالوا من فتى لعظيمة   فما كلهم يدعي ولكنه الفتى

ولم أقف عليه في مكان آخر .

٢ ـ قول الأفوه الأودي ـ وهو الشاهد رقم ١٤٩ ـ :

تخلي الجماجم والأكف سيوفنا   ورماحنا بالطعن تنتظم الكلى

ولم أجده في ديوانه المطبوع .

٣ ـ قول العديل بن الفرخ العجلي ـ وهو الشاهد رقم ١٨٥ ـ :

* وعل النوى في الدار يجمع بيننا *

وذكر المؤلف تمامه في كتابه الكافي ، وهو :

* وهل يجمع السيفان ويحك في غمد *

ولم أجده في شعر العديل الذي جمعه الدكتور نوري القيسي غير أنه أورد له قصيدة البيت من بحرها ورويها .

وأحب أن أُنَبِّهَ هنا الى بعض هنات وقعت في رواية بعض الأبيات :

١ ـ قول الفرزدق ـ وهو الشاهد رقم ٧ :

* ما أنت بالحكم الترضى حكومته *

جاء في أكثر من موضع : « ما أنا » ، والصواب الأول .

٢ ـ قول الحماسي ـ وهو الشاهد رقم ١٤٥ :

* كغصن الأراك وجهه حين وشما *

جاء مرة « حين بقلا » ، وأخرى « حين وشمًا » ، وهو الصواب .

٣ ـ قول امرىء القيس ـ وهو الشاهد رقم ١٤١ :

* ديار لهند والرباب وفرتني *

هكذا جاء ، وصواب روايته * دار لهند *

وإذا مضى الكلام عن الجديد في شواهد البسيط ، والتنبيه على بعض الهنات في روايته بقي أن أشير الى أن تلك الشواهد تعود جميعها الى عصور الاحتجاج ، ما عدا بيتين اثنين .

أولهما قول الحريري ـ الشاهد رقم ٢٤ :

جاد بالعين حين أعمى هواه عينه فانثنى بلا عينين

ولم يورده ابن أبي الربيع ـ في الحقيقة ـ مستشهداً بل منتقداً [١] .

وثانيهما قول أبي تمام ـ وهو الشاهد رقم ١٦٢ :

من كان مرعى عزمه وهمومه روض الأماني لم يزل مهزولا

ولم يأت به مستشهداً ، وإنما أتى به متابعة لأبي علي الفارسي ـ كما تأتي بأي مثال ثم تذكر ما يجوز فيه من الأوجه الاعرابية .

كما تحدر الاشارة الى أن ابن أبي الربيع يعتني في كثير من الشواهد التي يوردها بشرح ما يحتاج الى شرح من ألفاظها، واعراب ما يراه في حاجة الى اعراب ، وأكتفي بالاشارة الى ما ذكره عند ايراده ، قول علقمة ـ وهو الشاهد رقم ٧٧:

فلست لأنسى ولكن لملأك تنزل من جو السماء يصوب

فقد تكلم عن اشتقاق ملك ، واستشهد على ما ذكره ، ثم ذكر أن (يصوب) بمعنى : ينزل ، واستدل على ذلك ، ثم قال : « ويصوب في

(١) انظر البسيط عند الشاهد رقم ٢٤ .

موضع الحال ، والجملة من (تنزل من جو السماء يصوب) في موضع الصفة لـمـلأك ، والعـطف في قـولـه (ولكن) بـالـواو ، ولكن هنـا مجـردة للاستدراك [1] .

(١) البسيط ص ١٨٢ ، وانظر صفحات ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٣ .

الفصل السادس

أثر "البسيط" في النحاة الخالفين

تقدَّم أن كتابَ البسيط من أقل كتب ابن أبي الربيع شهرة وانتشاراً ، ومن هنا قلت النقول عنه ، والاشارة اليه ، ومع ذلك فقد تمكنت ـ بعون الله ـ من تَبَيُّنِ أثره في مؤلفات بعض النحاة المتأخرين كتلميذه ابراهيم بن أحمد الغافقي ، وتلميذ الغافقي ابن الفخار الخولاني الالبيري ، وابن لب وغيرهم . وعينت في هوامش التحقيق مواضع تأثرهم به.

أَمَّا الغافقي فشرحه للجمل يشبه أن يكون تلخيصاً لشرح ابن أبي الربيع استمع اليه يقول في معنى الاعراب : « الاعراب عند العرب يكون بمعنى البيان ، يقال : أعرب الرجل عن حاجته اذا أبان عنها ، ويكون بمعنى التغيُّر يقال : عَرِبَت معدة الرجل اذا تغيرت ، وأعربها الطعام اذا غيَّرها ويكون بمعنى الحسن قال الله تبارك وتعالى : ﴿ عرباً أتراباً ﴾ [1] ، وهو عند النحويين : اختلاف الأواخر لاختلاف العوامل » [2] .

(١) سورة الواقعة آية ٣٧ .

(٢) شرح الجمل للغافقي ص ٢ ، وانظر ص ٢٩ ، ٣٠ مع ربطها بما جاء في البسيط صفحات ٧ ، ٨ ، ١٠٤ .

وعد الى الموضع ذاته في البسيط فستجد أن ما ذكره الغافقي تلخيص لما جاء في البسيط.

وأمَّا ابن الفخار فشرحه أكملُ من شرح الغافقي ، وقد اعتمد فيه كثيراً على ابن عصفور ، وابن أبي الربيع وهو اليه أميل ، وقد صرح باسمه مراراً ، واستفاد من شرحه مراراً ولم يذكره .

ومن المواضع التي استفاد فيها منه ولم يصرح ما ذكره عند الكلام على حد الاسم عند الزجاجي وما اعترضه به بعض الناس من كونه ليس جامعاً ولا مانعاً ثم ذكر أن قول الزجاجي : « ما جاز أن يكون فاعلاً ومفعولاً » يحتمل أن يريد الجواز العقلي . وذكر أن (سبحان الله) في معنى براءة الله من السوء ، وبراءة الله يجوز استعمالها بالأوجه الثلاثة [1] .

وهذا الكلام منظور فيه الى ما ذكر ابن أبي الربيع في الموضع ذاته .

واستمع الى قول ابن الفخار عند الكلام على قول الزجاجي : «لأن الأفعال لا تملك شيئاً ولا تستحقه : « وأما الهاء من (تستحقه) فتحتمل أن تعود على (شيئاً) ويحتمل أن تعود على الملك المفهوم من تملك ، والأول أوجه من أربعة أوجه :

أحدها : أن شيئاً أقرب اليه .

الثاني : أنه ملفوظ به ، ومراعاة الأقرب والملفوظ به أولى من مراعاة الأبعد وغير الملفوظ به .

الثالث : أن الكلام حينئذ بفهم أن الاضافة تكون على وجهين : على جهة الملك . . . وعلى جهة الاستحقاق . . .

الرابع : أن عودة الضمير على مدلول تملك يصير ما اتصل به توكيداً اذ

---

(١) شرح الجمل لابن الفخار ص ٨ ، وانظر البسيط ص ٥ .

كان الغرض حاصلاً دونه ، وحمل الكلام على التأسيس اذا أمكن أولى من حمله على التوكيد » [1] .

وعد الى البسيط تجد أن ما ذكره ابن الفخار هو ما ذكره ابن أبي الربيع مع اختلاف يسير في العبارة .

وكذلك صنع ابن لب في تقييده على الجمل فاستفاد من البسيط ، وصرح بابن أبي الربيع حيناً ، ولم يذكره أحياناً أخرى فمن ذلك أن ابن أبي الربيع ذكر أنه يشترط في المبتدأ شرطان :

أحدهما : الافراد .

والثاني : التعريف .

وشرح ذينك شرحاً وافياً فاقتفاه ابن لب في تقييده في ذكر الشرطين، والكلام على الشرط الأول ، وبعض مواضع الابتداء بالنكرة التي ذكرها ابن أبي الربيع عند شرحه الشرط الثاني [2] .

وممن نقل عن البسيط الشاطبي في الجزء الثاني من شرح ألفية ابن مالك قال : « وذلك أن من المتأخرين من يقول : لا يبتدأ بالنكرة إلا بشروط ثم يذكر من المواضع التي وقعت فيها الفائدة مثل ما ذكره الناظم كالجزولي وابن عصفور في المقرب ، وابن أبي الربيع في البسيط » [3] .

ونقل منه نصاً مطولاً بدايته قول : « وقال ابن أبي الربيع : ظرف الزمان يكون خبراً عن الحدث ، ولا يكون خبراً عن الجثة . قال : « ولا أعلم في ذلك خلافاً بين النحويين إلا ابن الطراوة ، فإنه ادعى أن ظروف الزمان تكون اخباراً عن الجثة اذا أفادت ، فإن لم تفد لم تكن اخباراً ، ولا فرق في هذا

(١) شرح الجمل لابن الفخار ص ١٧ ، وانظر البسيط ص ١٢ ، وانظر شرح الجمل لابن الفخار ص ١٨ ، ٢٥ ، والبسيط ص ١٢ ، ٢٤ .

(٢) تقييد ابن لب ل ٧١ ـ ٧٢، وانظر البسيط ص ١١٦- ١١٧ .

(٣) شرح الألفية للشاطبي ٢/٩٧ .

بين ظروف الزمان وظروف المكان ، ثم أتى بأربعة مواضع دليلاً على صحة زعمه . . . » [1] .

وهذا هو نصى كلام ابن أبي الربيع في البسيط .

وممن نقل عن شرح الجمل الراعي في الأجوبة المرضية [2] .

هذه النقول تمثل أثر كتاب « البسيط » خاصة في الخالفين ، وقد ذكرت سابقاً أنه أقل كتب ابن أبي الربيع شهرة ، وانتشاراً ، أما أثر آثار ابن أبي الربيع الأخرى، فهو من الوضوح بحيث لا يخفى على دارسي كتب النحو المتداولة وحسبي أن أشير هنا الى بعض المصادر التي تكرر فيها اسم ابن أبي الربيع مع ذكر الصفحات التي جاء فيها : فانظر مثلاً : منهج السالك لأبي حيان صفحات ٨٠ ، ٨٦ ، ٢٥٥ ، ٢٦٦ ، ٢٧٠ ، ٣١٠ ، ٣١٨ . . . . ، الجنى الداني صفحات : ٣٠٩ ، ٣١٩ ، ٤٨٥ ، ٥٩١ ، ٦٠١ ، توضيح المقاصد والمسالك ١/١٨٩ ، ٢٨٦ ، ٢٨٩ ، ٢/٣٥ ، ٣/٨٧ ، ١٥١ ، مغني اللبيب صفحات ٢٨٩ ، ٣٧٦ ، ٣٨٥ ، ٧٦٠ ، همع الهوامع ١/٢٠ ، ٦٩ ، ١٢٧ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ٢/١٦ ، ٤٢ ، ٧٥ ، ١٢١ ، ١٨١ ، ١٩١ ، ٢١٠ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢٨ . . . . ، ٣/١٠٨ ، ١٩٤ ، ١٩٧ ، ٤ /٦٧ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ٢١٧ ، ٢٧٢ ، ٥/٣٢ ، ٣٤ ، ١٠٤ ، ١٤٥ ، ٢١٨ ، ٢٦٢ ، ٣٠٣ ، ٦/٣٩ ، الاشباه والنظائر ١/٣٠ ، ٧٠ ، ٢٠١ ، ٢٣١ ، ٢٤٨ ، ٢٤٨ ،؛ ٢٥٥ ، ٢٧٨ ، ٢/١٢ ، ٥٦ ، ٦٢ ، ٧١ ، ١١٤ ، ١٦٤ ، ١٧٠ ، ٢٠٤ ، ٢١١ ، وغيرها .

---

(١) شرح الألفية للشاطبي ٢/٧، وانظر البسيط ص ١٣٦ .

(٢) انظر الأجوبة المرضية ـ تحقيق المزين ـ ص ١١٦ ، ١٢١ .

الفصل السابع

موازنة بين "البسيط" وبين "شرحي الجمل" لابن عصفور، وابن بزيزه"[1] في الأبواب المشتركة بين الكتب الثلاثة

أ - بين البسيط وبين شرح الجمل لابن عصفور

شرح الجمل لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الحضرمي الاشبيلي ، من أجل مؤلفاته ، كما أنه من أجل شروح الجمل ، وقد طبع الجزء الأول منه ، وهو - في علمي - الشرح الوحيد الذي طبع من شروح الجمل على كثرتها .

ويمتاز شرح ابن عصفور بعناية فائقة بالحدود ، تلمسها في كل أبوابه تقريباً ، مع الافاضة في أحيان كثيرة - في شرح الحد ، وبيان محترزاته [2] . كما أنه ما ان يتجاوز الأبواب الثلاثة الأول حتى يتخلص من عبارة الزجاجي فيبتدىء الكلام في الأبواب ابتداء ، وكأنك أمام كتاب مستقل ، وليس شرحاً من شروح الجمل .

---

(١) اخترت هذين الشرحين لأنهما أكمل شروح الجمل التي أطلعت عليها ، ومؤلفاهما من معاصري ابن أبي الربيع .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٠ فما بعدها .

ولابن عصفور فوق ذلك جرأة على مناقشة أبي القاسم الزجاجي في الحدود والآراء ، من ذلك قوله عند حد الزجاجي الفعل بأنه : « ما دل على حدث وزمان ماض أو مستقبل . . . . »[1] وهذا الحد أيضاً فاسد من وجهين :

أحدهما : أنه أورد في الحد لفظ « ما » و « أو » ، وقد تقدم أنهما من الألفاظ التي لا تورد في الحدود .

والآخر : أنه ليس بجامع من وجهين :

من جهة أنه لا يدخل تحت هذا الحد من الأفعال ما هو حال ، بل كان الظاهر من الحد أنه من الفئة المنكرة لفعل الحال لولا نصّه على اثباته في باب الأفعال .

ومن جهة أنه لا يدخل تحت ذلك الحد من الأفعال ما لا يدل على حدث ككان الناقصة. . . »[2] وعلى النقيض من ذلك ابن أبي الربيع فهو ـ كما تقدم ـ حريص على نص الزجاجي، يميل معه فيرد الاعتراضات الموردة عليه.

* وشواهد الشعر عند ابن عصفور أوفر منها عند ابن أبي الربيع اذ بلغت عند ابن عصفور الى نهاية باب الصفة المشبهة ٤١٠ شواهد في حين لم تتجاوز عند ابن أبي الربيع ٢٦٢ شاهداً وفي المقابل فإن شواهد القرآن الكريم لدى ابن عصفور لا تصل الى نصف الشواهد القرآنية لدى ابن أبي الربيع .

* وابن أبي الربيع أكثر بسطاً للمسائل وتوسعاً في الأبواب ، ويتضح

---

(١) الجمل ص ١٧ .
(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١/٩٥ .
(٣) البسيط ص ١٢٤ ـ ١٤٥ .
(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٤٥ .

ذلك جلياً في أبواب : حتى ، والقسم : وباب الأمثلة .

أما في المسائل فمما يوضح ذلك ما يلي :

١ ـ فصّل ابن أبي الربيع ما ينوب عن الضمير العائد من الخبر اذا كان جملة الى المبتدأ . وذكر ابن عصفور ذلك مجملاً ، لكنه زاد أن تكون الجملة هي المبتدأ في المعنى ، غير أن هذه لا تحتاج الى رابط .

٢ ـ أطال ابن أبي الربيع في الكلام على تقديم خبر المبتدأ ، وذكر مذهب المانعين وفنّد رأيهم (١) في حين مر به ابن عصفور مروراً عابراً (٢) .

٣ ـ أطال ابن أبي الربيع في الكلام على معاني أخوات « كان » اذا كن تامات (٣) ، في حين مر ابن عصفور مروراً سريعاً بكان وأصبح وأضحى وأمسى التامات (٤) .

٤ ـ أطنب ابن أبي الربيع في الكلام على مجيء (على) اسماً ، وذكر أن ابن الطراوة يذهب الى أنها لا تكون حرفاً ، وأطال مناقشته (٥) ، في حين اكتفى ابن عصفور بذكر مجيئها اسماً اذا دخل عليها حرف الخفض ، واستدل بقول الشاعر:

غدت من عليه بعد ما تَمَّ ظِمْؤُها تَصِلُّ ، وعن قَيْضٍ بزيزاءَ مَجْهَلِ (٦)

٥ ـ لم يتعرض ابن عصفور في باب الخفض للكلام على الخفض بالاضافة في حين تكلم على ذلك ابن أبي الربيع ـ تبعاً للزجاجي ـ وأطال فيه (٧) .

---

(١) البسيط ص ١٢٩ ـ ١٣٠ .
(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٥٣ ـ ٣٥٤ .
(٣) انظر البسيط ص ١٨٨ ـ ١٨٩ .
(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٤١٣ .
(٥) البسيط ص ٢١٩ ـ ٢٢٠ .
(٦) شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٨١ .
(٧) البسيط ص ٢٢٧ .

٦ ـ ومما يتصل بما تقدم أن ابن أبي الربيع ، وان كانت شواهده الشعرية أقل من شواهد ابن عصفور ـ يتوسع في الكلام على الشاهد ـ في كثير من الأحيان ـ فيفسر ما غمض من ألفاظه ، ويعرب بعضاً منها كما جاء عند ايراده قول خرنق بنت هفان :

لا يبعدن قومي الذين هُمُ سُمُّ العُدَاة وآفة الجُزْرِ
النازلين بكل معترك والطيبون معاقد الأُزْرِ

اذ قال : « العداة : جمع عاد ، كما تقول : غازٍ وغُزاة ، وفعلة بضم الفاء قياس في جمع فاعل المعتل العين ، نحو : غاب وغباة ، وسم يضم أوله ويفتح ، والمعنى : أنهم سم للأعداء ، يصفهم بالشجاعة .

وقوله : « وآفة الجزر » يصفهم بالكرم ، والجُزْر جمع جزور ، والأصل : جزر بضم الزاي ، ويجوز التسكين كما تقول في حُمُر: حُمْر، وفي عُنُقٍ: عُنْق، ولزم التسكين هنا للوزن والقافية . وكل ما أعد من النوق والجمال للنحر مطلقاً فهو جزور ، فإن أعد ليكون هدياً أو أضحية قيل له : بدنه، ويقال في الشاة المعدة : جزرة ، والجمع جزر ، وجزرات ، وقوله : « والطيبون معاقد الأزر » يصفهم بالعفة كما قال عنترة :

وأغض طرفي ما بدت لي جارتي حتى يواري جارتي مأواها

و (معاقد) منصوب على التشبيه ، ويجوز في غير هذا الموضع أن يقال : الطيبو معاقد الأزر على الاضافة ، ويجوز معاقد أزر ، كما تقول : مررت بالرجل الحسن وجهاً ، والأصل : الطيب معاقد أزرهم ، فنقل الضمير ، وصير فاعلاً ، ونصب على التشبيه بالمفعول به »[1] .

ومن الانصاف أن أذكر أن في شرح الجمل لابن عصفور بسطاً لمسائل لا يوجد مثله في البسيط ، وذكراً لأخرى لم تذكر فيه . ومن أمثلة ذلك :

---

(١) البسيط ص ٥٣ .

١ ـ ما ذكره من زيادة الكوفيين في الأفعال الناسخة ـ كان وأخواتها ـ (مررت) في مثل قولك : مررت بهذا الأمر صحيحاً ، والفعل المكرر في نحو قولك : لئن ضربته لتضربنه الكريم ، ولئن أكرمته لتكرمنه العاقل ، فالكريم والعاقل عندهم خبران للفعلين ، وكذلك أُلْحَقُوا بها اسم الاشارة في نحو : هذا زيدٌ عاقلاً ، اذ جعلوا هذا تقريباً ، وزيداً اسم التقريب ، وعاقلاً خبر التقريب[1] .

٢ ـ فصل ابن عصفور الخلاف في وقوع الفعل الماضي خبراً للأفعال الناسخة غير مقترن بقد[2] في حين مَرَّ به ابن أبي الربيع مروراً عابراً .

ومهما يكن من أمر ، فإن السفر الأول من كتاب البسيط يفضل ما يناظره من شرح الجمل لابن عصفور ، في غزارة مادته ، وتوسعه في الشواهد القرآنية ، وهو أجدر بأن يسمى شرحاً ، من شرح ابن عصفور لمحافظته على نص الجمل ، والكلام على أمثلته وشواهده .

ب ـ بين البسيط وبين غاية الأمل في شرح الجمل لابن بزيزة

ابن بزيزة هذا هو : عبد العزيز بن ابراهيم بن أحمد القرشي التونسي ، ترجم له صاحب نيل الابتهاج ، فذكر أنه كان عالماً فقيهاً جليلاً ، له تآليف منها : الاسعاد في شرح الارشاد ، وشرح الأحكام الصغرى لعبد الحق الاشبيلي ، وتفسير القرآن . . . . » وذكر أنه توفي سنة ٦٧٣[3] .

وكتابه « غاية الأمل في شرح الجمل » ، لم تذكره المصادر التي ترجمت له ، لكن نسبته اليه ثابتة فقد جاء في مستهله قوله : « وقال العبد

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٧٦ ـ ٣٧٧ .
(٢) المصدر نفسه ١/٣٨٠ ـ ٣٨٢ .
(٣) نيل الابتهاج ص ١٧٨ .

الفقير الى الله سبحانه عبد العزيز بن ابراهيم بن بزيزة » ، كما ذكر فيه بعض شيوخه ، وبعض مصنفاته .

وتتضح في شرح ابن بزيزة أمور ، يجمل ابرازها لتكون الموازنة بينه وبين شرح ابن أبي الربيع أقرب ما تكون الى الدقة ، ومن أهم تلك الأمور :

١ ـ لابن بزيزة قدم راسخة في الفقه ، وأصوله ، والحديث والتفسير وعلم الكلام ، لذا لم يكن شرحه نحواً خالصاً ، بل حشد فيه كثيراً من معارفه المتنوعة . ومن أمثلة ذلك ما جاء في حديثه عن الكلام ومعناه ـ وقد أطال فيه ـ قال : « واختلف المتكلمون في واضع الأسماء على مذاهب ، فقالوا : هو الله سبحانه ، وهو مذهب الأشعري ، وابن فورك» بدليل قوله سبحانه : ﴿ وعلم آدم الأسماء كلها ﴾ [1] ، وقوله سبحانه : ﴿ ومن آياته خلق السماوات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم ﴾ [2] وليس المقصود من الألسنةِ الألسنةَ اللحمانية لتساويها ، بل اللغات . وقيل : هي اصطلاحية ، وهو مذهب أبي هاشم الجبائي وأتباعه وقيل : ابتداؤها من الله سبحانه ، وتمامها من الناس ، وهو قول أبي اسحاق الاسفراييني ـ من علماء الأشعرية :. . . .

الخامس: الوقف.

وقيل: إنها تدل على مسمياتها بالذات، وهو قول عباد بن سليمان الصيمري ، وهو متفق على فساده . . . . . ، واختلف الأصوليون : هل الأسم هو المسمى أو غيره ؟ وكلامهم فيها طويل . . . . » [3] ثم أورد قول

(١) سورة البقرة آية ٣١ .

(٢) سورة الروم آية ٢٢ .

(٣) غاية الأمل ١/ ص ٥ ـ ٦ .

الأشعرية ، وقول مالك بن أنس رحمه الله ، وتفسير ابن عطيه له واستدل لصحته بحديث شريف [1] .

ومن أمثلته أيضاً قوله ـ بعد إيراد اختلاف النحاة في الآية الكريمة ﴿ ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً ﴾ [2] في اعراب « من » : « وروى أن النبي ﷺ فسر الاستطاعة بالزاد والراحلة، وكذلك روى عن ابن عباس وابن عمر ـ وعليه أكثر العلماء ـ وعن ابن الزبير ، وهو مذهب مالك رضي الله عنه أنها على قدر الطاقة والقوة ، قال مالك رحمه الله : وقد يجد الزاد من لا يقدر على السفر ، ويقدر على السفر من لا راحلة له ولا زاد ، وقال الضحاك : اذا قدر أن يواجر نفسه فهو مستطيع ، وقيل له في ذلك فقال : لو كان لبعضهم ميراث بمكة أكان يتركه ؟ بل كان ينطلق اليه ، ولو حبوا ، فكذلك يجب عليه الحج . . » [3] .

٢ ـ ويتصل بما تقدم توسع ابن بزيزة في الاستشهاد بالحديث ، وحسبك أن تعلم أن في أبواب التوابع من الأحاديث مثل ما في السفر الأول من البسيط كله .

٣ ـ شواهد الشعر في السفر الأول من البسيط أقل من الشواهد الشعرية فيما يقابله من غاية الأمل ، غير أن ابن أبي الربيع يتوسع في الكلام على بعض الشواهد الى درجة لا نجد نظيرها لدى ابن بزيزة الذي قل أن يتكلم عن معنى الشاهد ، وما قبله ، وقائله كما في قوله : « وأنشد في الباب :

وكنت كذي رجلين رجل صحيحة ورجل رمى فيها الزمان فشلت

البيت لكثير عزة ، أم عمرو الضمرية ، وكان مقدماً في شعراء بني أمية وقصيدته هذه من غرر قصائده ، واختلف أرباب المعاني في معنى هذا

(١) المصدر نفسه ١/٦٧٩ .

(٢) سورة آل عمران آية ٩٧ .

(٣) غاية الأمل ١/ ص ٩٣ ، وانظر صفحات ٩٥ ، ٩٦ ، ١٠٣ ، ١٠٣ ، ١٤٢ .

البيت ، ولا يعرف الا بما قبله ، وهو :

فليت قلوصي عنـد عـزة قيـدت   بحبـل ضعيف غُـرَّ منهـا فضلت

فقال بعضهم : الذي يقابل رجله السليمة اقامته عندها ، والذي يقابل رجله الشلاء ، ضياع ناقته . وقال أبو الحسن بن سيده : الذي يقابل رجله الصحيحة ثبوته على عهدها ، والذي يقابل الشلاء خترها عهده ، واخلالها به ، وهذا بعيد من طريق المعنى .... و (رمى فيها الزمان) جملة في موضع الصفة لرجل ، وحذف مفعول (رمى) ، وهو كثير ، والتقدير رمى فيها الزمان الداء ، والشاهد فيه بدل النكرة من النكرة »[1] .

وأمثال هذا قليل جداً في غاية الأمل ، وأما في البسيط فقد تقدم كلام ابن أبي الربيع عن قول خرنق :

لا يـبـعـدن قـومـي الـذين هـم   سم العـداة ، وآفـة الـجـزر

الـنـازلـين بـكـل مـعـتـرك   والـطـيـبـون مـعـاقـد الأزر

ومثله ما جاء عند ايراد قول النابغة :

علين بكـديـون وأشعـرن كـرة   فهن اضـاء صـافيـات الغـلائـل

فقد تكلم عن معاني ألفاظ البيت ، وذكر أن في (اضاء) رِوايتين ، ووازن بين تينك الروايتين .

٤ ـ ابن أبي الربيع أكثر توسعاً في الأبواب ، وبسطاً للمسائل النحوية وأشد عناية بالاعتراضات ، والردود ، من ابن بزيزة ، ويتضح ذلك جلياً في أبواب الابتداء ، وحتى ، ومن مسائل ما لم يسم فاعله ، والصفة المشبهة . .

أما المسائل التي أطال فيها ابن أبي الربيع ، وأجملها ابن بزيزة أو لم يتناولها أصلاً فكثيرة جداً ، أجتزىء منها بما يلي :

---

(١) غاية الأمل ١/٩١ ـ ٩٢ .

(٢) انظر ما تقدم ص .

(٣) انظر البسيط ص ١٤٠ .

١ ـ اقتضب ابن بزيزة الكلام عن الجوازم فقال : قوله : « والجازم لم ، ولما ولام الأمر ، و (لا) في النهي » وعلى الجملة فالجوازم على قسمين : جازم لفعل واحد ، وجازم لفعلين ، فالأول : لم ، ولما ، و (لا) في النهي ويدخل على لم ، ولما أداة الاستفهام ، والفرق بين لم ، ولما أن لم لنفي فعل ليس معه قد ، ولمّا لنفي فعل معه قد . وجازم الفعلين على قسمين : ظرف ، وغير ظرف ، والظرف قسمان : ظرف زمان ، وظرف مكان ، وسنذكره مفصلاً في بابه » (١) في حين أطال : ابن أبي الربيع الكلام في الجوازم (٢) جداً .

٢ ـ أوجز ابن بزيزة مسألة العطف على عاملين فقال : « وكذلك مسألة العطف على عاملين ، وفيه ثلاثة مذاهب : جوازه مطلقاً ، ومنعه مطلقاً وجوازه فيما تقدم فيه المخفوض على المرفوع وقوفاً مع السماع » (٣) في حين أفرد لها ابن أبي الربيع مسألة أورد فيها شواهد المجيزين ، وناقشها دليلاً دليلاً (٤) .

٣ ـ أطنب ابن أبي الربيع في الكلام على رأي ابن الطراوة أن (على) اسم ولا تكون حرفاً ، وناقش مذهبه هذا (٥) على حين اكتفى ابن بزيزة بقوله : « وفهم أبو الحسين ابن الطراوة عن سيبويه ، أنها لا تكون عنده الا اسماً ولا تكون حرفاً البتة ، واستقرأه فيما زعم من كلامه ، وأراد أن يخطىء أبا القاسم فيما ذكره فيها » (٦) .

٤ ـ اقتضب ابن بزيزة الكلام على الأسماء الموصولة فقال: « قوله :

---

(١) غاية الأمل ١/ ص ٢٩ .
(٢) البسيط ص ٢٩ ـ ٣٠ .
(٣) غاية الأمل ١/ ص ٧٦ .
(٤) البسيط ص ٦٣ ـ ٦٤ .
(٥) المصدر نفسه ص ٢١٩ ـ ٢٢٠ .
(٦) غاية الأمل ١/ ص ١٥٥ ـ ١٥٦ .

« أعجب زيداً ما كره عمرو « الى آخر الباب كل ما ذكره ظاهر » ثم تكلم في ايجاز شديد عن الموصول ، والصلة ، وحذف العائد [1] ، في حين أورد ابن أبي الربيع كلام الزجاجي المتقدم فشرحه ، ثم أورد قوله : « ولكنه اسم ناقص لا يتم الا بصلة وعائد ، فقال :

« اعلم أن الكلام هنا في خمسة فصول :

أحدها : بناء الأسماء الموصولة .

الثاني : في الصلة .

الثالث : في الضمير العائد من الصلة الى الموصول .

الرابع : في بيان الحروف الموصولة » [2] .

ثم تكلم عن هذه الفصول بـإفاضـة ، شغلت أربع صفحـات من المخطوط [3] .

ولا ينبغي أن أغفل هنا أمراً يمتاز به ابن بزيزة ، وهو كثرة عزوه الى المصادر التي استفاد منها ، وكثرة تعقبه لابن بابشاذ ، وابن خروف .

ومما تقدم تتضح المنزلة الرفيعة التي يحتلها كتاب البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع الذي وصفه تلميذه التجيبي بقوله : « ظهر فيه حفظه وتبريزه » [4] فأصاب .

---

(١) غاية الأمل ١/ص ٥٣ .

(٢) البسيط ص ٤٢ .

(٣) المصدر نفسه ص ٤٢ - ٤٦ .

(٤) برنامج التجيبي ص ٢٨٠ .

نُسْخَة الكِتَاب

هي نسخة وحيدة لم أظفر بثانية لها مع شدة فحصي ، وهي محفوظة بالخزانة العامة بالرباط بالمغرب الأقصى برقم (٢٠٦ ق) .

والنسخة بقلم أندلسي دقيق ، تم نسخها سنة خمس وثلاثين وسبعمائة (٧٣٥) ومسطرتها تسعة وعشرون سطراً (٢٩) ، في كل سطر نحو سبع عشرة كلمة ، وقد أغمض الناسخ بعض الكلمات مما اقتضى وقتاً طويلاً في الاهتداء الى وجه الصواب فيها . وبالنسخة آثار رطوبة ، وأكل أرضة زادت من غموض بعض الكلمات ، وبأول النسخة فهرس للأبواب بخط الناسخ ، ثم ترجمة المصنف ، لم يظهر منها سوى سطر وبعض سطر ، وضاع الباقي من أثر الترميم . وبالورقة الأخيرة تمزق في الجزء الأعلى منها ، ضاع بسببه كلام كثير .

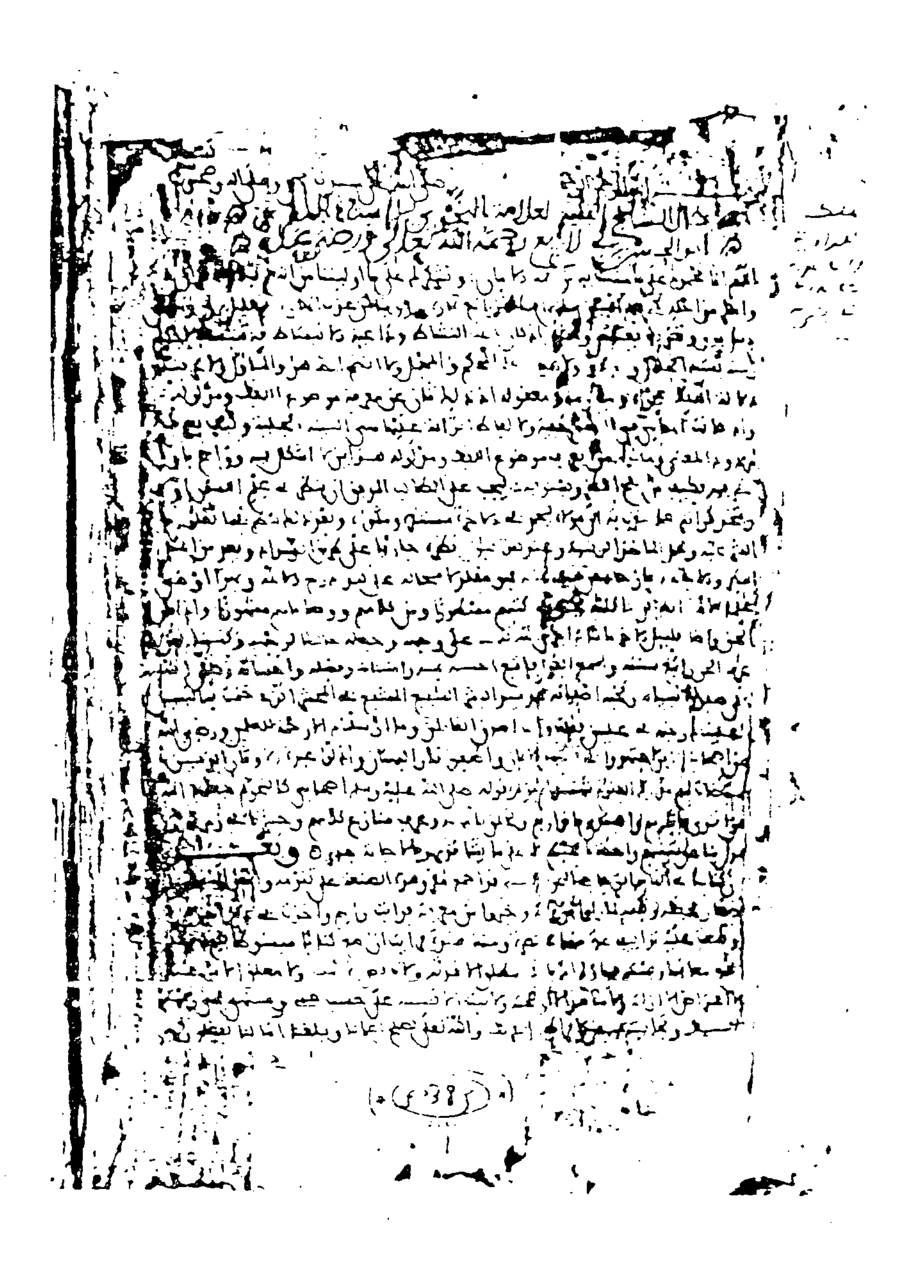
* * *

وبعد : فهذا جهدي في درس الكتاب وتحقيقه ، ولست أرى حاجة في بيان ما كابدته من مشقة وعناء ، فهذا مما توجبه أمانة العلم والاخلاص له ، وما ينبغي الادلال بمثل هذا الجهد ، ثم لست أرى فائدة أيضاً في ذكر منهجي والخطوات التي سرت عليها في تحقيق الكتاب فهذا شيء يظهر في تعليقاتي وحواشيّ إن شاء الله . غير أني حرصت على نشر الكتاب وفق مناهج التوثيق والتحقيق التي استقرت عند شيوخ هذه الصنعة . . .

والله الهادي الى سواء السبيل .



صورة الصفحة الأولى من المخطوطة

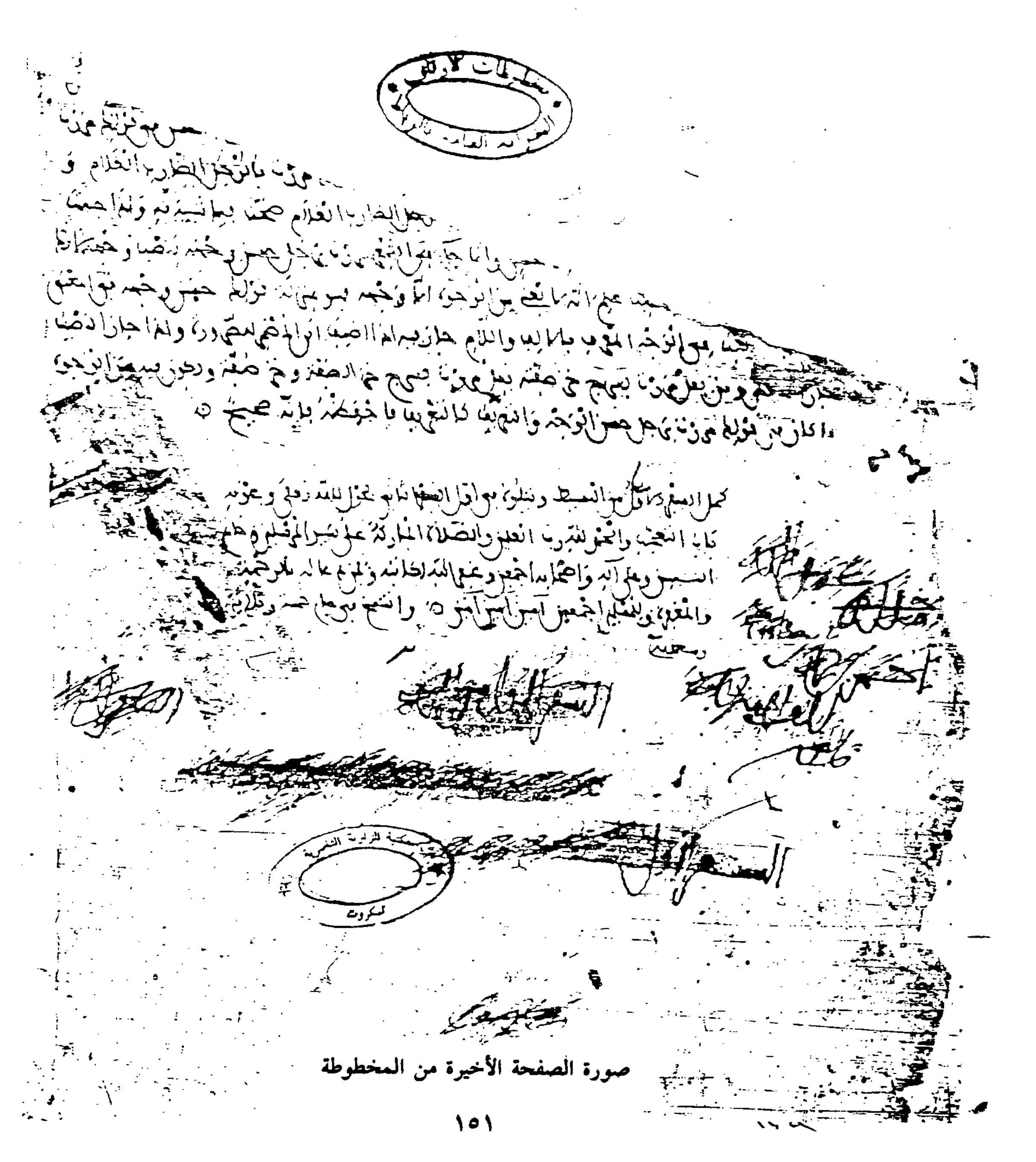


صورة الصفحة الثانية من المخطوطة

صورة الصفحة الثالثة من المخطوطة

صورة الصفحة قبل الأخيرتين من المخطوطة

صورة الصفحة قبل الأخيرة من المخطوطة



صورة الصفحة الأخيرة من المخطوطة

البسيط في شرح جمل الزجاجي

[1]

لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله
القرشي الأشبيلي السبتي
" ٥٩٩ - ٦٨٨ "

تحقيق ودراسة
الدكتور عياد بن عيد الثبيتي

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً . [٢]

قال الشيخ الفقيه العلاّمة النحوي الأُستاذ المقرىء أبو الحسين بنُ أبي الربيع رحمه الله تعالى ورضي عنه : اللّهم إنّا نحمدك على ما مننت به من نعمة الايمان ، ونشكرك على ما أوليتنا من النعم بتلاوة القرآن ، والنظر من أجله في علم البيان ، حتى اقتطفنا يانعَ ثماره ، وروينا [١] من عذب أنهاره ، بتعليلٍ يَرِقّ ، ومعنىً جليلٍ يَدِقّ ، وتصريفٍ يعتاص ويشُقّ ، اذ كان باعث النشاط ، وداعية الانبساط ، به تنبسط الاحكام ، ومنه يقتنص الحلال [والحرام، ولولاه ما][٢] علم المحكم والمجمل ، ولا اتّضح الظاهر والمؤول ، ولا عُرِفَتْ دلالةُ اللّفظ بفحواه ومفهومه ومعقوله ، اذ ذلك ثانٍ عن معرفة موضوع اللّفظ ومدلوله ، وإذ كانت المعاني في النفس خفيَّةً ، والألفاظُ الدالَّةُ عليها هي البيِّنَةُ الجَلِيَّة ، وكيف يعرف مردودَ المعنى ومقبولَه ، من لا يعرف موضوعَ اللّفظ ومدلولَه، هذا بَيِّنٌ لا إشكالَ فيه ، وواضحٌ بأول النظر فيه ، فكيف من ينقِّحُ النظر ويستوفيه ، فيجب على الطالب الموفق أن ينظرَ

(١) كلمة غامضة في الأصل ، وما أثبته اجتهادي في قراءتها .
(٢) ما بين الاشارتين أصابه طمس في الأصل من جراء الرطوبة ذهب بأكثر حروفه ، وبنحو ما أثبتُّ يتّجه الكلام .

في علم اللسان أوَّلا ويتَّخِذَ قراءَتهُ عملاً يتقرب به الى مولاته ، ليُحْمَدَ في الآخرة مستقرُّه ومثواه ، وبعد ذلك ينظر في العلوم الشرعيّة ، ويحمل المآخذَ الدينية ، وعند هذا يكون نظرُهُ جارياً على طريق السَّداد ، ويعد من أهل النظر والاجتهاد ، فإن حاد عن هذه الحالة ، فهو مقلِّدٌ لا محالة . على هذا دَرَج الأئمةُ ، وبهذا أوصى علماءُ الأمة ، انظر الى ما قلتُه تجدْهُ في كتبهم مسطوراً ، ومن كلامهم ووصاياهم مشهوراً ، واذا بان الحق وأضاء فليقل الآخر ما شاء ، أجرى الله كلامنا على وجهه ، وجعله خالصاً لوجهه ، وكتبنا فيمن عرف الحق واتَّبع سَنَنَه ، واستمع القول فاتَّبع أحسنه ، بمَنِّه وامتنانه ، وفضله واحسانه وصلى الله على صفوة أنبيائه ، ونُخْبة أصفيائه ، محمد سيِّد البشر ، الشفيع المشَفّع في المحشر ، الذي ختمتَ به النبيين ، وأعليتَ درجتَه في عِلِّيين ، فقلتَ وأنت أصدقُ القائلين : ﴿ وما أرسلناك الاّ رحمةً للعالمين ﴾ [1] ، ورضي الله عن أصحابه الذين اجتهدوا في تشييد الإيمان ، وأطفأوا نار البُهْتان ، وأذلُّوا عَبَدَةَ الأوثان ، الذين استضاءت لهم مداركُ العلوم ، شهد لهم بذلك قولُه ﷺ « أصحابي كالنجوم » [2] جعلنا الله ممن اقتدى بآثارهم ، واهتدى بأنوارهم ، وتخلَّق بآدابهم ، وعرف منازعَ كلامهم ، وحشرنا في زُمْرتهم ، ولا عدل بنا عن سُنَّتِهم ، وأحظانا بمحبتهم ، إنَّه على ما يشاء قدير ، وبالإجابة جدير .

وبعد : فإنَّ [3] كتابَ أبي القاسم الزجاجي النحوي السَّنِي قد أجمع

---

(١) الأنبياء آية ١٠٧ .

(٢) أورد هذا الحديث الشيخ ناصر الدين الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ١/٧٨ « رقم ٥٨» فقال : « موضوع . رواه ابن عبد البر في جامع العلم » (٢/٩١) ، وابن حزم في « الإحكام » (٦/٨٢) من طريق سلام بن سليم قال : حدثنا الحارث بن غُصين عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر مرفوعاً به . وقال ابن عبد البر : « وهذا اسناد لا تقوم به حجة ، لأنَّ الحارث بن غُصين مجهول . . » الى آخر ما قال .

(٣) الفاء مطموسة في الأصل من أثر الرطوبة .

مقرئو هذه الصَّنعة على تقدُّمِه ، وأَخْذِ النَشَأَةِ الصغار بحفظه وَتَفَهُّمه ، لما رأوا من بركته ، وخبروا من معرفته ، فرأيتُ رأيَهم ، وأخذتُ في ذلك أَخْذَهم ، ووضعتُ عليه تواليفَ عِدّةٍ ، منها مختصرةٌ ومنها ممتدَّة ، فرأيتُ أن أضعَ كتاباً مبسوطاً ، يَضُمُّ ما فيها ويجمع معانيَها ويستوفيها ، ولم أَمُرَّ بلفظٍ مطلق إلَّا قيدتُه ، ولا ناقص إلّا كَمَّلْتُه ، ولا مغلق إلّا شرحتُه ، ولا اعتراض إلّا أزلتُه ، ولا شاهدٍ إلَّا أوضحتُه ، ولا بيتٍ إلَّا نسبتُه ، على حَسَبِ علمي ، ومُنْتهى فَهْمي ، وسميتُه « البسيط » ، وتجافيتُ فيه عن الإفراط والتفريط ، والله تعالى يصلح أعمالَنا ، ويُبْلِغُنا آمالَنا ، بفضلِه وكرمه / وخيره ونعمِه . [٣]

وكان الذي أعانني على اكمالِه وتتميمه ، الذيَ اتَّفق الأنامُ على فضلِه وتقديمِه ، فخرُ الزمان ، المذكورُ بكلِّ مكان ، المشكور [١] على كلِّ لسانٍ ، الذي عمَّت فضائلُه وانتشرت في الورى فواضلُه الأفضلُ الأمجدُ ، والسِّيدُ الأوحدُ ، أهل الفضل والوفا ، الفقيهُ الأكملُ أبو الوفا ، ابنُ السيِّدِ الأمجدِ ، الملك الأنجدِ ، الفقيهِ الأوحدِ ، الأَسْنى الأفضل أبو القاسم محمدُ بنُ الإمام العلّامةِ المحدِّثِ الراوية ، المنهودِ اليه من كلِّ مكانٍ في حياته ، الباقي ذكرُهُ بعدَ وفاته ، الفقيهُ المشاوَرُ أبو العباس أحمدُ بنُ الفقيهِ الخطيبِ الأكملِ الحسيبِ أبي عبدالله اللَّخْمِي ثم العَزَفِي ، أدام اللهُ مجدَهم ، وأبقى سَعْدَهم ، وخلَّدَ مُلْكَهم ، وأدام لهم العافيةَ ، وجعل أقوالَهم الباقية ، ومكَّن لهم السعادةَ ، وأنالهم في الدار الآخرة الحُسْنى والزيادة ، وصلَّى الله على محمد خاتم النبيين ونُخْبة أصفيائه الأكرمين وشرَّف وكرَّم .

قال أبو القاسم الزجاجي (أقسام الكلام ثلاثة) [٢] .

الاقسام : جمع قِسْمٍ ، والقِسْمُ يراد به النوع ، ويراد به الجُزْء . قال

---

(١) في الأصل « المشكول » .
(٢) الجمل ص ١٧ .

يعقوب [1] في الاصلاح « القِسْمُ : الحَظُّ والنصيب ، تقول هذا قِسْمُك وهذا قِسْمِي » [2] .

والكلام يطلق بإطلاقين :

أحدُهما وهو الأشهرُ فيه : أَنْ يُرادَ به اللَّفظ المركب المفيد بالوضع .

الثاني : أَنْ يُرادَ به كلُّ لفظةٍ وُضِعتْ لمعنىً ، وسمِّيَتْ كلاماً لأَنَّها مبدأُ الكلام فإذا أخذنا الكلامَ على الاطلاق الأول كان (أقسامُ) بمعنى أجزاء ، ولا يَصِحُّ أن يكونَ بمعنى أنواع ، لأَنَّ نوعَ الشيء ينطلق عليه اسمُ ذلك الشيء ، فتقول : الآنسانُ نوعٌ من الحيوان ، وينطلق على الانسان حيوانٌ ، وكذلك جميع أنواع الحيوان اذا اطلقتَ عليه اسمَ الحيوان صحَّ ، ولا تقدر أنْ تُطْلقَ على الفعل كلاماً ، ولا على الحرف ، لأنَّ الفعلَ دون الاسم لا يكون كلاماً ، وكذلك الحرفُ لا يكون كلاماً .

وإن أخذنا الكلام على الاطلاق الثاني كان (أقسامُ) بمعنى أنواع ، لأَنَّ الفعلَ يكون منه الكلامِ إذا ضُمَّ الى الاسم ، وكذلك الحرف يكون منه كلام اذا ضُمَّ الى الاسم ، أو الى الاسم والفعل ، واطلاق الكلام على اللفظة الموضوعة لمعنىً ، صحيح ومستعمل عند أئمة الصَّنعة [3] ، والأَشهر في الكلام أَنْ يُطْلَقَ على اللفظ المركب .

ومعنى « بالوضع » : أن يضعَه اللافظُ للإفادة ، وهذا تَحَرُّزٌ من لفظ

---

(١) هو ابن السِّكِّيت / من علماء اللغة المشاهير أخذ عن الفراء ، وأبي عمر الشيباني وابن الاعرابي من الكوفيين ، وروى عن الاصمعي وأبي عبيدة من البصريين ، من آثاره اصلاح المنطق ، وكتاب الألفاظ ، توفي ٢٤٤ هـ على الارجح . انظر ترجمته في نزهة الأَلِبّاء ص ١٧٨ ، إنباه الرواة ٤ / ٥٠ ، بغية الوعاة ٢ / ٣٤٩ .

(٢) اصلاح المنطق ص ٩ وفيه « يقال : . . . . . » .

(٣) قال ابن عصفور في شرح الجمل ١ / ٨٧ ـ ٨٨ : « وأراد بالاقسام : الاجزاء او المواد التي يأتلف منها الكلام ، وذلك تسامح منه ، لأنَّ الأقسام انّما تطلق على ما يصدق عليه اسم المقسوم . . » والمؤلف هنا يوجه كلام الزجاجي على نحو يزيل عنه هذا الاعتراض .

الطائر فإنَّه يلفظ بألفاظ مركَّبةٍ مفيدةٍ ولا يُسمَّى كلاماً، لإنَّه لم يضعها لإفادة أحد ، وانّما لفظ بما عُوِّد وعُلِّم أن يَنطِقَ به في ذلك الحين . والتركيب في الكلام يكون على وجهين : أحدُهما : تركيبُ الاسم [والاسم] [١] . والثاني : تركيبُ الفعل والاسم ، ويدخل الحرف على كل واحدةٍ [٢] من الجملتين لما تريد من المعنى .

وأمَّا « زيدٌ في الدار » و « زيدٌ عندنا » فأصلُه من تركيب الاسم والاسم ، لأنَّ الظروفَ والمجرورات إذا وقعا خبرين فلا بُدَّ أنْ يتعلَّقا بمحذوف تقديره : مستقِرٌّ أو استقَرَّ ، فإن جَعَل أحدٌ من النحويين هذا قِسْماً ثالثاً [٣] فانّما فعل ذلك مسامحةً ، فإنَّ الاسم لا يظهر والظرف والمجرور قد نابا منابَه ، فصار بذلك كأنَّه لم يكن اذا ناب غيرُهُ منابَه .

وقولُه : (جاء لمعنى) [٤] تَحَرُّزٌ من حروف الهجاء ، لأنَّ الحرفَ يطلق في هذه الصَّنعة بثلاث اطلاقات :

أحدُها: أنْ يُرادَ بلحرف الكلمةُ، وهو الذي أراد أبو القاسم بقوله في باب حروف الخفض : أي كَلِم الخفض ، إلاّ أنّه قد قال هناك : (الخفض يكون بحروف وظروف وأسماء ليست بحروف ولا ظروف) [٥] .

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام مستمدة من املاء المؤلف على الجمل ص ٢ .
(٢) في الأصل : « واحد » ، والتصويب من املاء المؤلف على الجمل ص ٢ .
(٣) نقل هذا المذهب أبو علي الفارسي في العسكريات ل ٣ عن شيخة أبي بكر بن السراج ، واستحسنه ، وكذا عزاه ابن عصفور في شرح الجمل ١/٣٤٤ نقلاً عن الشيرازيات لأبي علي الفارسي ، والمؤلف في الكافي ١/ ص ٣٣ ، والسيوطي في همع الهوامع ٢/٢٢ ، ولكن ابن السراج يوافق الجمهور في كتابه الأصول ١/٨٠ ، ونقل عنه هذا ابن الخبّاز في توجيه اللمع ل ٢٣ ، وابن يعيش في شرح المفصل ١/٩٠ ، فلعل ابن السراج ذكر ما نقله عنه أبو علي في مكان آخر .
(٤) الجمل ص ١٧ .
(٥) المصدر نفسه ص ٧٣ .

وهذا الاطلاق فاشٍ عندهم [١] ، ومعلوم أنَّ أبا القاسم لم يُرد بالحرف هنا الكلمةَ، لأنَّه أتى به في مقابلة الاسم والفعل. والكلمةُ [تنطلق ويراد بها][٢] [٤] / الاسـمُ والفعـلُ والحـرفُ، لأنَّها الجنس ، والاسم والفعل والحرف أنواعُ لها .

الثاني : أنْ يُرادَ بالحرف حرفُ الهجاء ، ويعلم أيضاً أنَّ أبا القاسم لم يرد بالحرف هنا هذا ، لأنَّه قال : « جاء لمعنى » ، ولأنَّه جاء في مقابلة الاسم والفعل ، وحرفُ الهجاء مَبْدَأُ الكَلِم الثلاث ، ولأَجْلِ هـذا قـال أبو علي في كتاب الإيضاح: «اسمٌ وفعلٌ وحرف»[٣]. ولم يقل: «جاء لمعنى » ، لأنَّ مجيئَهُ في مقابلة الاسم والفعل يدلُّ على أنَّه لا يُرادُ بالحرف هنا إلَّا حرفُ المعنى [٤] .

قوله (فالاسم ما جاز أنْ يكونَ فاعلاً أو مفعولاً) [٥] .

فاعل جاز (أنْ يكونَ) ، والتقدير : ما جاز كونُه فاعلاً أو مفعولاً ، ودخولُ حرف الخفض عليـه ، أي : فاسمٌ من جهـة النظر والقيـاس ، واستعماله فاعلاً ومفعولاً .

اعترض بعضُ الناس هذا الحَدَّ . قال : ليس بجامعٍ ولا مانعٍ ، ولا بُدَّ في كلِّ حَدٍّ ، حقيقياً كان أو غيرَ حقيقي من أنْ يكونَ جامعاً مانعاً [٦] .

---

(١) « عندهم » ليست واضحة في الأصل .

(٢) اصاب هذه العبارة عَيْثُ الأرضة فأتى على كثير من حروفها .

(٣) الايضاح ١/٦ .

(٤) هذا هو المعنى الثالث للحرف، ولم يصرح ابن أبي الربيع بكونه إيّاه كما صنع مع سابقيه ، ولكنه واضح من كلامه .

(٥) الجمل ص ١٧ .

(٦) أورد هذا الاعتراض ابن السيد في اصلاح الخلل ص ٦ ـ ٨ ، وابن عصفور في شرح الجمل ١/٩٠ ، واعتذر عنه ابن السيد بأمرين :
« أحدهما : أنَّ أبا القاسم لم يُسَمِّه حَدّاً فيلزمه هذا وإنما هو (رَسْمٌ رَسَمَ به الاسم) على وجه التقريب والتمثيل .

أمَّا كونُه ليس بجامعٍ فإنَّا نجد أسماءً كثيرةً لا تكون فاعلةً ولا مفعولةً ، ولا يدخل عليها حرف من حروف الخفض ، منها : كلُّ مصدر لا يتصرَّفُ نحو : سُبْحَانَ الله ، ورَيْحَانَهُ [1] ، وغيرهما من المصادر التي لا تُسْتَعمل إلَّا منصوبةً نائبةً منابَ الفعل . ومنها : كلُّ ظرف لا يتصَّرف نحو (سحر) اذا أردتَه ليوم بعينه ، و (عشية) و (عَتَمة) وغير ما ذكرته من [2] الظروف التي تلزم النصب على الظرف ، ولا توجد تجري بالاعراب على حَسَب الظروف المتصرِّفة . ومنها : كلُّ اسم لا يُستعملُ إلَّا في النداء ، ولا يُستعملُ في غيره . ومن ذلك (أَيْمُنُ الله) فإنَّه لا يستعمل إلَّا مبتدأً ، ومنها (مُذْ) و (مُنْذُ) على من رفع بهما .

وأمَّا كونُه غيرَ مانعٍ فإنَّ العربَ تقول : جئتُك يومَ خرج زيدٌ ، وكذلك تقول : جئنا حينَ جاء زيدٌ ، وبلا شكٍّ أنَّ ظروفَ الزمان كَلِمٌ يجوز أنْ يُخْفَضَ بها . وهي يصح دخولُها على الأفعال ، قال الله سبحانه وتعالى : ﴿ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ [3] ، وقال تعالى : ﴿ يَوْمَ لا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئاً ﴾ [4] ، [وقال النابغة] [5] .

١ ـ * على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصِّبا * [6]

= والثاني : أنَّ أكثر النحويين المتقدمين قد فعلوا هذا ، لأنَّهم حَدُّوا الاسمَ بحدود لا تستغرق أقسامه » اصلاح الخلل ص ٨ .

(١) في اللسان « روح » : « والعرب تقول : سُبْحانَ الله ، ورَيْحَانَه ، قال أهل اللغة : معناه ، واسترزاقه ، وهو عند سيبويه من الأسماء الموضوعة موضع المصادر » وانظر الكتاب ٣٢٢/١ ، والمقتضب ٢٢٠/٣ .

(٢) في الاصل : « في » .

(٣) سورة المائدة آية ١١٩ .

(٤) سورة الانفطار آية ١٩ .

(٥) تكملة بمثلها يلتئم الكلام ، وسيورد المؤلف الشاهد ص ١٧٤ ، ٤٩٨ مع النص على نسبته الى النابغة .

(٦) تمامه * وقلتُ : ألمّا أصحُ ، والشيبُ وازعُ *

الجواب عن الاعتراض الأول من وجهين :

أحدُهما : أنَّه قال : أو مفعولاً ، والمفعول يكون على خمسةِ أوجه : مفعولاً مطلقاً ، ومفعولاً فيه ، ومفعولاً من أجله ، [ومفعولاً معه] [١] .
فالمفعولُ المطلقُ : المصدرُ انتصب بفعله ، والمفعولُ فيه : الظروف وما جرى مجراها ، والمفعول به : المحلُّ الذي أوقع الفاعلُ به فعلَه ، فسُبْحانَ الله مفعول مطلق ، لأنَّه مصدر انتصب بفعله إلَّا أنَّ فعله ناب هو منابَه ، و (سحر) اذا أردتَه ليوم بعينه ، وما جرى مَجْراه انتصب على المفعول فيه ، لأنَّه من قبيل الظروف . والمنادى مفعولٌ به ، ألَا ترى أنَّ قولَك : يا عبدَالله ، انتصب باضمار فعلٍ تقديره : أنادي وأريد ، وما أشبه ذلك على حَسَب ما يبيَّنُ في باب النداء ، فلا تجد يخرج عن هذا إلَّا (أيْمُنُ) ، فانَّه مبتدأٌ محذوفُ الخبر ، والتقدير : أيْمُنُ الله قَسَمي . إلَّا أنَّ مذهبَهُ في المبتدأ أنَّه ارتفع على التشبيه بالفاعل ، ذكر ذلك في باب الابتداء [٢] .

وأمَّا (مُذْ) و (مُنْذُ) فمذهبُه فيهما أنَهما ظرفان ، وما بعدهما المبتدأ ، والتقدير عنده : بيني وبين لقائه يومانِ ، على حَسَبِ ما يُبيِّن ، في باب مُذْ ومُنْذُ [٣] ، ولو كان مذهبُه فيهما كمذهب أبي علي [٤] لكان الانفصالُ

= والبيت في ديوانه ص ٧٢ ، الكتاب ٣٣٠/٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٥٣/٢ ، معاني القرآن ٣٢٧/١ ، مجاز القرآن ٩٣/٢ ، ايضاح الوقف والابتداء ٣٥١/١ ، الزاهر ٤١١/٢ ، الايضاح في علل النحو ص ١١٤ ؛ القطع والائتناف ص ٦٨٠ ، ٧٦٧ ، اعراب القرآن للنحاس ٥٣٣/١ ، الافصاح للفارقي ص ٢٧٤ ، الانصاف ٢٩٢/١ ، شرح المفصل ١٦/٣ ، خزانة الأدب ١٥١/٣ .

(١) تكملة بها يتم الكلام مستمدة من كلام المؤلف في املائه على الجمل ص ٣ .

(٢) الجمل ص ٤٨ ، وقال ابن عصفور في شرح الجمل ٩٢/١ : « واما « أيمن » الذي هو اسم مفرد من اليمين فلم يستعمل مع ذلك الا مبتدأ ، فلذلك لم يدخل تحت الحدّ ، لأنَّ هذا الحدّ انما وضعه ابو القاسم على التسامح . وقد بين ذلك في الايضاح له ، فزاد في الحد : في حَيِّز ذلك ، فيدخل بهذه الزيادة تحت الحدّ جميع الاسماء » .

(٣) انظر الجمل ص ١٥١ .

(٤) « مذ » و « منذ » اذا رفعت الاسم بعدهما ـ عند الفارسي ـ مبتدأ ، والاسم المرفوع بعدهما الخبر / انظر الايضاح ٢٦١/١ ـ ٢٦٢ .

عنهما كالانفصال عن (أَيْمُنُ الله) .

وَأَمَّا اسماء الأفعال نحو : نَزَالِ ، ومَه ، وإيهِ ، وما أشبهها ، فاختلف النحويون فيها فمنهم من ذهب الى أَنَّها أفعالٌ ، جرت في ألفاظها على طريق الأسماء فقالوا في (نَزَالِ) : إِنَّها انْزِلْ ، ثُمَّ إِنَّ العربَ أجرت لفظَها كلفظ الأسماء ، وكذلك (شَتَّانَ) اصلُه شَتَتَ ، ثم عُدِل من شَتَتَ الى شَتَّان ، وأجروا اللَّفظ مُجْرى الأسماء ، فتسميتهم لها على هذا أسماء ، إنَّما هي مراعاة للفظ ، وانما هي في الحقيقة أفعالٌ ، وهذا مذهبُ الكوفيين [1] ، ومثل هذا (ليس) فإنَّها حرفٌ من جهةِ معناها ، لأنَّها بمنزلة (ما) / تنفي [٥] الجملة التي تدخل عليها ، فكما أنَّ (ما) لا يصحُّ أَنْ يُقالَ فيها : إنَّها فعل لا يصحُّ أَنْ يُقالَ في (ليس) : فعلٌ [2] إلَّا أَنَّ العربَ أجرت لفظَها مُجْرى الأفعال فألحقوها ضمائرَ الرفع فقالوا : الزيدانِ ليسا قائمينِ ، والزيدونَ ليسوا قائمينَ ، وألحقوها أيضاً علامَة التأنيث فقالوا : ليستْ هندٌ قائمةً ، وكان الأصل فيها : لَيِسَ بكسر الياء ، وكان القياس أنْ تُقْلبَ الياء ألفاً لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلها فيقالُ : لاس كما يُقال: باع ، لكنَّ العربَ سكَّنتِ الياء لتُخالفَ الأفعال في الحقيقة ، فجرت لذلك مَجْرى (ليت) [3] ، فعلى هذا القول لا يصحُّ الاعتراضُ بأسماء الأفعال لأنَّها أفعالٌ في الحقيقة .

ومن النحويين من ذهب الى أَنَّها أسماءٌ لا أفعال ، فنَزَالِ : اسم انْزِل [4] ، وشَتَّان اسم شَتَتَ ، وهَيْهاتَ : اسم بَعُدَ ، كما أَنَّ حَسَّانَ اسمُ

---

(١) انظر الكافي ١/٣٤٣ ، منهج السالك ص ٥ ، توضيح المقاصد ٤/٧٥ ، شرح اللمحة البدرية ٢/٨٠ ، همع الهوامع ٢/١٠٥ .

(٢) القول بحرفية « ليس » مذهبُ جماعة من النحاة منهم :) ابن شُقير ، والفارسي ونقله عن شيخه أبي بكر بن السراج ، ونُسِب في اللسان الى ابن كيسان / انظر الحلبيات ص ١٦٣ - ١٦٤ ، كتاب الشعر ل ٣ ، رصف المباني ص ٣٠٠ ، الجني الداني ص ٤٩٤ ، وانظر الأصول ١/٩٣ ففيه يوافق ابن السراج الجمهور على أنَّ (ليس) فعل .

(٣) انظر المرتجل ص ١٢٧ ، شرح المفصل ٧/١١٢ ، وانظر ما سيذكر ص ٧٥٣.

(٤) هذا هو مذهب البصريين / الكتاب ١/٢٤١ ، المقتضب ٣/٢٠٢ ، الاصول ١/١٦٧ ، وانظر منهج السالك ص ٥ ، توضيح المقاصد ٤/٧٥ ، شرح اللمحة البدرية ٢/٨٠ .

لشخص ولا موضع لها من الاعراب ، لأنَّ الاعراب في الأسماء ، إنّما يُوجد دَلالةً على معانٍ في مدلولاتها [1] ، وهي الفاعلية والمفعولية ، والاضافة ، وهذه المعاني لا يمكن أن تُوجدَ في الفعل ، فلا يوجد الاعراب في الالفاظ النائبة لو أجروا [2] ، فعلى هذا القول يثبت الاعتراضُ عليه بأسماء الافعال .

ومن النحويين من ذهب الى أنَّها أسماءٌ للأفعال ، ولها موضع من الاعراب ، وهي منصوبة وذلك أنَّها أسماءٌ ، والاسماء اذا وقعت في الكلام المفيد فلا بُدَّ أن تكونَ مرفوعةً، أو منصوبة، أو مخفوضة، في اللفظ أو في التقدير ، أو في الموضع ، فلا بُدَّ لهذه - إذ هي أسماء مبنية - أنْ يكونَ لها موضعٌ من الاعراب ، فنظروا بماذا تُلْحَق من الاسماء فرأوا أقربَ الأسماء إليها المصادر [النائبة، فأجروا][2] رويداً مجرى: ضَرْباً زيداً ، لأنَّ كلَّ واحد منهما ناب منابَ فعل ، وهذه النائبة منصوبة فجعلوا موضع هذه الأسماء النصب ، فقد دخلت على هذا تحت قوله : أو مفعولاً ، بهذه الملاحظة ، وعلى هذا المذهب الثالث أكثرُ النحويين ، ويظهر من كلام سيبويه، وهو أقوى من جهة النظر[3] .

الثاني : أنَّه قال : ما جاز أن يكونَ فاعلاً ، أي : ما جاز من جهة تصَوُّر معناه وحقيقته أن يكون فاعلاً، ألا ترى أنَّ (سُبْحان الله) بمعنى: بَراءةُ الله من السُّوء . فكما يصحُّ أنْ يكونَ (براءة الله) فاعلة يصحُّ من جهة

---

(١) في الأصل : « أولاتها » ، والتصويب من الكافي للمؤلف ١/ ص ٣٤٤ .
(٢) في الأصل « الثابتة لو أجروا » تصحيف.
(٣) قال المؤلف في الكافي ٣٤٤/١ـ ٣٤٥ : « ومن المتأخرين من ذهب الى أن موضعها نصب. . . وفي لفظ سيبويه بعض ظهور يقتضي أنَّ موضعَها نصب، وإن لم يكن واضحاً» وذكر أبو حيان في التذييل والتكميل ١/ ل ٤١ أنَّ هذا مذهب سيبويه والمازني وأبي على الدينوري وأبي على الفارسي في تذكرته ، وفي توضيح المقاصد ٧٥/٤ أنّه مذهب « المازني ومن وافقه ، ونقل عن سيبويه وعن الفارسي القولان » يريد أنَّها لا محل لها من الاعراب وأنها في موضع نصب .

القياس أن يكونَ (سُبْحان الله) فاعلاً ، وإن كانت العرب لم تستعمل ذلك ، ألا ترى أَنَّك تقول : صحَّت براءةُ الله من السوء [1] ، وكذلك جميع المصادر التي لا تتصرَّف اذا رجعت الى تصوُّرها ودَلالتها وجدتها صالحة أن تكونَ فاعلة ، وان كانت العرب رفضت ذلك ، فليس رفضُ العرب ذلك بالمزيل حقيقةَ الشيء ، وكان هذا الانفصال أقوى ، لأنَّه لو أراد الاستعمال لقال : ما استعملته العرب فاعلاً أو مفعولاً أو دخل عليه حرفٌ من حروف الجر ، وكان يكون بلا شكٍّ أخصر فعدوله الى أن قال : « ما جاز » دليل على أَنَّه إنما أراد من جهة تصوره ودَلالته وعلى هذا (أَيْمُنُ الله) يجوز من جهة دَلالته أَنْ يستعملَ فاعلاً ، لأنَّ (أَيْمُنُ الله) بمنزلة : يُمْنُ الله ، واليُمْنُ : البركة ، فكما يُسْتَعمل اليُمْن فاعلاً يجوز أَنْ يُستعملَ (أَيْمُنُ الله) فاعلاً [2] ، فقد صحَّ بما ذكرتُه أَنَّ هذا الحدَّ جامع .

وأَمَّا الاعتراض الثاني : وهو أَنَّه غيرُ مانعٍ ، فالانفصال عنه أَنْ تقولَ : إنَّ الاضافة في مثل قولك : جئتُك يومَ خرج زيدٌ ، وجئتُك حينَ [3] جاء زيدٌ إنّما هي الى المصدر ، فكان القياس أَنْ يكونَ بما أو بأَنْ ، لأنَّ الفعل لا يكون في تأويل المصدر إلاّ بحرف يقترن به ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ وَدُّوا مَاعَنِتُّم ﴾ [4] ، وكذلك تقول : أعجبني أن قام زيد ، التقدير : اعجبني قيام زيد ، لكن العرب اتسعت في ظرف الزمان باضافته الى الفعل غير مقرون بحرف ، وقد فعلت العرب ذلك في (آية) في قوله : (بآية أكلتُ معكم حيساً)[5] . وقال الشاعر :

---

(١) انظر هذا في الكافي ١/٤١ والأشباه والنظائر ١/٧٠ ـ ٧١ عنه .

(٢) اقتفى ابن الفخار الخولاني أثر المؤلف في دفع الاعتراض عن كلام أبي القاسم الزجاجي في شرح الجمل ص ٨ ، فأورد الوجهين اللذين اوردهما المؤلف بألفاظ قريبة مما هنا .

(٣) في الأصل : « فيمن » .

(٤) سورة آل عمران آية ١١٨ .

(٥) الحيس : الأقط يخلط بالتمر والسمن « اللسان / حيس » وهذه العبارة قالها ناشب بن بشامة العنبري « الأعور » وكان أسيراً في بكر من وائل ـ وكانوا يعدون لغزو قومه ـ فأرسل الى قومه =

٢ ـ * بآيةِ تُقْدِمُونَ الخَيْلَ شُعْثاً * (١)

وفي (ذي) في قوله (لا أَفْعَلُ بذي تَسْلَم)(٢) أي: لا أفعل [بسلامتك، يريد: لا أفعل والله](٣) يسلِّمك، وقد فعلت العرب ذلك في (حيثُ) من ظروف المكان، فتقول: جلستُ حيثُ جلس زيد، وهذا كلُّه خروج عن القياس، وكذلك: (تَسْمَعُ / بالمُعَيْدِيّ خَيْرٌ من أَنْ تراه)(٤) [٦] الأصل: أن تَسْمَع بالمُعَيْدِيّ، وسيأتي الكلام في هذا مكملاً في ابوابه.

وقوله (والفعل: ما دلَّ على حدث وزمان ماض أو مستقبل)(٥).

اعترض بعض الناس هذا بأنَّه لم يذكر الحال، والأفعال على ثلاثة أقسام: منها ما يدلُّ على الماضي، ومنها ما يدلُّ على الحال، ومنها ما يدلُّ على الاستقبال. فكان قياسه أن يقولَ: ما دلَّ على حدث وزمان ماض أو حال أو مستقبل(٦).

= بحضرتهم ـ رسولاً يبلغهم رسالة منها هذه العبارة، وأراد أنَّ أخلاطاً تَجَهَّزُوا لغزوكم ففطنوا لمراده. انظر القصة في النقائض ص ٣٠٥، الملاحن ص ٥، العقد الفريد ١٨٢/٥، الامالي ٦/١، المزهر ٥٦٩/١. وفي هذه المصادر: (بآية ما اكلت)، ولا شاهد في العبارة على هذه الرواية.

(١) تمامه * كأن على سنابكها مداماً *
والبيت في الكتاب منسوب الى الأعشى، وليس في ديوانه المطبوع، وقال البغدادي «ولم أره منسوباً إلى الأعشى إلّا في كتاب سيبويه» انظر الكتاب ١١٨/٣، الإيضاح في علل النحو ص ١١٣، ١١٧، شرح المفصل ١٨/٣، مغنى اللبيب ص ٥٤٩، ٨٣٦، همع الهوامع ٢٨٧/٤، خزانة الأدب ١٣٥/٣، وما بعدها.

(٢) انظر الكتاب ١١٨/٣، الايضاح في علل النحوص ١١٤، ١١٨.

(٣) تكملة مستمدة من الكتاب، لسان العرب، الألف اللينة ـ (ذوا).

(٤) من أمثال العرب انظر الفاخر ص ٦٥، جمهرة الأمثال ٢٦٦/١، فصل المقال ص ١٣٦، مجمع الأمثال ١٢٩/١، وانظر توجيهه في الكتاب ٤٤/٤، الخصائص ٤٣٤/٢، سر صناعة الاعراب ٢٨٥/١، ٢٨٩ ضرائر الشعر ص ٢٦٥ ويروى «أن تسمع» و «لأن تسمع».

(٥) الجمل ص ٢.

(٦) انظر إصلاح الخلل ص ١٧، شرح الجمل لابن عصفور ٩٥/١.

الجواب : أَنَّ الماضي له بِنْيَةٌ تَخُصُّه ، وذلك : قام وقعد وانطلق وما أشبه ذلك ، والمستقبل له بنيتان : احداهما تَخُصُّه ، وذلك صيغة الأمر ، اضرب واقتل ، وما أشبه ذلك ، والثانية توجد للحال والاستقبال ، وذلك الفعل المضارع نحو : يضرب ، ويقتل ، فإذا نظرتَ الى هذه الابنية الثلاثة علمت أَنَّها أفعال من قوله « ما دلَّ على حدث وزمان ماض أو مستقبل » لأنَّ (قام) وما أشبهه يعلم أنه فعل لدَلالته على الحدث والزمان الماضي ، و(اضرب) وما أشبهه يعلم أَنَّه فعل بدَلالته على الحدث والزمان المستقبل ، و (يضرب) وما أشبهه يعلم أنه فعل بذلك أيضاً ، لأَنَّه وضع للحال ووضع للمستقبل [1] ، فلمَّا رأى هذا اللفظ كافياً في تعريف الأفعال كلِّها لم يحتج الى ذكر الحال إذ ليس مقصودُه بيان أقسام الافعال ، انّما مقصوده أن يأتيَ بِرَسْم يُعْلم منه الفعل ، ويفصل به عن الاسم والحرف ، وسيأتي في باب الافعال ويذكر أقسامها ، وقد ذكر هناك الحال . وتقريبه على المبتدى أن تقولَ : الفعل ما صَلُح معه (قد) أو كان صيغةً للأمر .

وهذا الذي ذكره أبو القاسم مطَّرِد وجامع ومانع في الأكثر ، وليس مانعاً على الاطلاق ، ألا ترى أَنَّ أسماء الأفعال تدلُّ على الحدث والزمان الماضي والمستقبل لأنَّك اذا قلتَ : نَزَالِ ، فُهِم منه ما يُفهم من (انْزِل) و (انْزِل) يفهم منه الحدثُ والزمانُ المستقبل ، فكذلك (نَزَالِ) يُفهم منه الحدثَ والزمانُ المستقبل ، وكذلك (شَتَّانَ) يُفهم منه ما يُفهم من (شَتَتَ) ، وكذلك (هيهاتَ) يُفْهم منه ما يُفْهم من (بَعُدَ) ، وكذلك جميع أسماء الأفعال يُفْهم منها ما يُفْهم من الأفعال ، فمن ضرورتها أَنْ يُفْهَمَ منها الحدثُ والزمانُ ، فليس بمانعٍ . والمانعُ [2] أَنْ يقولَ : « الفعلُ أمثلةٌ أُخِذَتْ من لفظ أحداث الأسماء وبُنِيت لما مضى ، ولما وقع ولم ينقطع ، ولما لم

(١) قال ابن بزيزة في غاية الأمل ١/ ص ٧ « ولم يذكر فعل الحال بخصوصيته لدخوله تحت اشتراك صيغة يفعل » .

(٢) في الأصل : « والجامع » تحريف .

يقع »[1] . وبقوله : « أُخِذت من لفظ أحداث الأسماء وبُنِيت » يخرج أسماء الأفعال . والعذر لأبي القاسم أَنْ يقالَ : قد جاء بعد ذلك بما يقتضي هذا ، وهو قولُه : « والحَدَثُ : المصدرُ » على ما يتبيَّن .

وقوله : (والحَدَثُ : المصدرُ)[2] .

يريد أَنَّ الحدثَ هو الذي صدر[3] منه الفعلُ ، أي خرج ، فالأصلُ القيامُ فلمَّا أرادوا الإخبار بإيقاعه في زمنٍ ماضٍ قالوا : قام ، فقام ماضٍ ، والقيامُ المصدرُ ، وكذلك القعود هو الذي وُضِع دالاًّ على هذه الحركة فلمَّا أرادوا الإخبار عن زيد مثلاً بأنَّه أوقعه فيما مضى [قالوا : قَعَدَ][4] ، وكذلك جميع الأفعال إنَّما هي مأخوذةٌ من الحَدَثِ[5] ، فهي تدلُّ على الحَدَثِ بالحروف والمادَّةِ ، ودالَّةٌ على المعنى الزائد على الحَدَثِ وهو الزمانُ ، وأنَّ الفعلَ جِيء به للإخبارِ عن الفاعل أو عن المفعول بالبِنْيَةِ ، وأسماءُ الأفعال ليست كذلك ، لا تدلُّ على الزمان بالبِنْيَةِ ، وإنَّما هي أسماءٌ للافعال ، فتدلُّ على الحَدَث والزمان لأنَّها أسماءُ ما وُضِع دالاًّ على الحَدَث والزمان ، فبهذا تفترق الأفعال وأسماءُ الأفعال .

وقوله : (وهو اسم الفعل)[6] أي الاسم المأخوذُ منه الفعلُ كما تقول تُراب الآنية أي : التراب المعمول منه الآنية . وذهب السِّوار ، وفِضَّة الخَلْخَال أي : الذهب الذي عُمِل منه السِّوارُ ، فكما أَنَّ السوار إنَّما يدلُّ على الذهب بذاته / لا بشكله سُمِّيَ سواراً ، كذلك الفعل يدلُّ على ما أُخِذَ [٧] منه ـ وهو الحَدَثُ ـ بحروفه ، ويدلُّ على المعنى الزائد الذي به استحقَّ أَنْ

---

(١) هذا هو حد الفعل عند سيبويه / الكتاب ١٢/١ .
(٢) الجمل ص ١٧ .
(٣) في الأصل « صار » تحريف .
(٤) تكملة بها يلتئم الكلام .
(٥) هذا هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى أن المصدر ـ الحدث ـ مأخوذ من الفعل / انظر الايضاح في علل النحو ص ٥٦ ، الانصاف ٢٣٥/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٩٨/١ .
(٦) الجمل ص ١٧ .

يُقالَ له فعلٌ ، بالشكل والبِنْيَة ، وكذلك : كتّانُ هذا الثوب ، وصوف هذا الثوب ، المعنى بلا شكٍّ : الكتَّانُ الذي عُمِل منه هذا الثوبُ .

وقوله : (والفعل مشتقٌ منه) [1] : هذا اللفظ أجلى فيما أراد من الكلامين المتقدمين ، فهذه ثلاثُ جملٍ معناها واحد [2] ، ويسمى هذا التتبيع ، قال امرؤ القيس :

٣ - * مِكَرٍ مِفَرٍ مُقْبِلٍ مُدْبِر معاً * [3]

ومن الناس من قال: إنَّ الفعلَ الأوَّلَ غيرُ الثاني ، وإنَّ معنى (هو اسمُ الفعل) اي : اسمُ الحَدَثِ وأطلق الفعلَ هنا على الحَدَثِ ، وأراد بالفعل الثاني الفعل الصناعي [4] ، وهو بلا شكٍّ خروجٌ عن الكلام ، واضطرابٌ فيه ، انَّما ينبغي أَنْ يَجْرِيَ الأولُ والثاني على الإطلاق الصناعي ، ويكونُ مأخذُه ما ذكرتُه .

وقوله : (والحرفُ ما دلَّ على معنىً في غيره) [5] .

قال بعضُ المتأخرين : هذا رَسْمٌ مردودٌ لأنَّ الأسماء الموصولة تَدْخُلُ تحت هـذا الرسم، فليس بمـانع وإن كـان جـامعـاً، لأنَّ جميـع هـذه الحروف تدلُّ على معنىً في غيرها، إلّا أنَّ من الأسماء ما هو كذلك، وإنَّما كان ينبغي أنْ يقولَ. الحرفُ ما دلَّ على معنىً في غيره، ولم يكن أحَدَ جُزْأي الجملة ، وبهذا يقعُ الفصلُ [6].

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) كلمة مطموسة في الأصل ، وما أثبتُّه مستمدٌ من إملاء المؤلف على الجمل ص ٥ .

(٣) تمامه : * كجُلْمُود صَخْرٍ حطَّه السيلُ من عَلِ *
والبيت من معلقته / انظر ديوانه ص ١٩ ، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ٨٣ ، شرح القصائد التسع المشهورات ١/١٦٥ .

(٤) إصلاح الخلل ص ٢٦ .

(٥) الجمل ص ١٧ .

(٦) انظر اصلاح الخلل ص ٢٧ .

الجواب : أنَّ هذه الأسماءَ الموصولة لا تدلُّ على معنىً في غيرها ، إنَّما هي تدلُّ على معنىً مع غيرها، فإذا قلتَ: جاءني الذي قام، لا يدلُّ على معنى في (قام) وإنما يدلُّ على معنى مع (قام)، بخلاف الحرف، وكذلك جميع الاسماء الموصولة تـدلُّ على معانٍ ، إلَّا أنَّ تلك المعـانيَ لا تُفْهَمُ إلَّا بالصلة ، وكذلك (ما) اذا كانت نكرةً موصوفةً ، و (مَنْ) اذا كانت كذلك ، نحو قولك : مررت بمَنْ معجبٍ لك ، فمَنْ هي الموصوفةُ في المعنى ، إلَّا أنَّ ذلك المعنى لا يُفْهَمُ إلَّا بالصلة وليس الحرفُ كذلك ، إنَّما جِيءَ بالحرف ليدلَّ على معنىً في الجملة وهو[1] الاستفهامُ عنها ، [في نحو : هل زيدٌ قائمٌ] [2] ، ولولا الحرفُ ما فُهِمَ ذلك المعنى الذي قُصِدَ في الجملة ، وكذلك : ما زيدٌ قائمٌ ، وبعد المجيءِ بهل يَثْبُتُ الاستفهامُ ، وكذلك بعد المجيء بما ، ثَبَتَ النفي ، وكذلك الألفُ واللاّمُ الداخلتانِ على الاسم الشائع ، إنَّما دلَّت [3] على معنىً ، وهو العهدُ فيما دخلت عليه ، فجميعُ الحروف تدلُّ على معانٍ في غيرها ، والحرفُ يأتي لمعنى في الأسم ، ويأتي لمعنى في الفعلِ ، ولهذا كلِّه أبوابٌ يُبَيَّنُ فيها [4] إن شاء الله تعالى .

* * *

(١) في الأصل : « وهي » .
(٢) تكملة يلتئم بها الكلام .
(٣) في الأصل : دخلت ، بإقحام الخاء .
(٤) في الأصل : تبين فيه ، والصواب ما أثبت .

باب الاعراب

الإعرابُ عند العرب يكونُ على وجهين :

أحدهُما : أنْ يكونَ بمعنى البيان ، يقال : أعْرَبَ الرجلُ عن حاجته اذا أبانَ عنها ، ومنه الحديث (البكر تُسْتَأْمر في نفسها ، وإذنُها صُماتُها ، والثَّيِّبُ تُعْرِبُ عن نفسها)[1] أي : تُبين .

الثاني : أنْ يكونَ منقولاً من : عَرِبَتْ معدةُ الرجل ، اذا تغيَّرت ، لأنَّ الفعلَ الثلاثي اذا كان لا يتعدَّى فنقله بالهمزة قياس .

وقد يأتي الاعراب على غير هذين الوجهين يقال : أعربَ الرجلُ : اذا كان له خَيْلٌ عِرابٌ ، ويقال : أعربَ الرجلُ : اذا كان عارفاً بالخيل العِراب ، إلَّا أنَّ الإعراب عند النحويين ليس منقولاً من هذين الأخيرين ، وإنَّما هو منقولٌ من الأوَّلين لأنَّ الإعرابَ عند النحويين تغيُّرُ الأواخر لدخول العوامل ، فكلُّ كلمة يتغيَّر آخرُها اذا دخلت عليها العواملُ فهي معربةٌ ، واذا لم يتغيَّر

(١) رواه الإمام أحمد في مسنده ١٩٢/٤ ، مسند عدي بن عميرة الكندي ، وابن ماجه في سننه ٦٠٢/١ « كتاب النكاح ـ باب استئمار البكر والثيب » عن عميرة الكندي : « الثيب تعرب عن نفسها والبكر رضاها صمتها » وانظر فيض القدير للمناوي ٣٤٢/٣ ، واستشهد بقوله ﷺ « الثيب تعرب . . » الزجاجي في الجمل ص ٢٦١ ، وابن عصفور في شرح الجمل ١٠٢/١ ، وانظر في معاني « اعراب » واشتقاقه / اللسان « عرب » الخصائص ٣٦/١ ـ ٣٧ ، شرح اللمحة البدرية ٢٣٥/١ ، الأشباه والنظائر ٧٥/١ ـ ٧٦ ، وقد اقتفى الغافقي شيخه ابن أبي الربيع في شرح الجمل ص ٢ ، فذكر ثلاثة معان للاعراب بألفاظ قريبة مما ذكر ابن أبي الربيع .

آخرُها لدخول العوامل فهي مَبْنِيَّةٌ ، وهذا التغيير إنَّما قُصِد به في الأصل الدَلالةُ على المعاني من الفاعلية والمفعولية ، والإضافة ، فيصحُّ على هذا أنْ يكونَ النحويون نقلوه من : أَعْرَبَ الرجل عن حاجته : اذا / أبان عنها ، [٨] لأنَّ هذه الحركاتِ وُضِعَتِ في الأصل لفَهْم هذه المعاني . ويكون من أَعْرَبَ الطعامُ المعدة : اذا غيَّرها ، لأنَّ هذا تغيُّر في الآخر ، وكان هذا أقرب ، لأنَّك اذا جعلتَه من الأول فيكون التَّصَرُّفُ فيه بالنقل ، واذا جعلتَه من الثـاني فيكون التَّصَرُّفُ فيه بالاقتصار على بعض ما وُضِع له بأصل اللغة ، ويكون مثلَ دابَّة لأنَّها بأصل اللغة تنطلق على كل ما يَدِبُّ ، وهي بعُرف الاستعمال تنطلق على ذوات الأربع ، وهذا أقرب من التَّصَرُّف بالنقل.

ويمكن أنْ يكونَ النحويونَ قد اشتقوا من مثل قوله سبحانه : ﴿ عُرُباً أَتْرَاباً ﴾ (١) المعنى : حساناً (٢) ، ويكون معنى أعربتُه : حسَّنْتُه ، لأنَّ جَعْلَ الحركاتِ في الأواخر دالَّةً على المعاني من أحسن ما عُمِل في الكلام ، وأخصره ، وهذا أبعدُ الثلاثة (٣) .

ثم إنَّ الإعرابَ يكونُ في اللفظ ، ويكون في التقدير ، فالذي في اللفظ بَيِّنٌ ، والذي في التقدير يُعْلَمُ بالنظائر ، فإذا قلتَ : جاءني موسى ، ورأيتُ موسى ، فهو متغيِّر في التقدير بالعوامل ، ويعلم ذلك بأَنَّ موسى اسمٌ أعجمي بمنزلة ابراهيم ، وابراهيم اذا دخلت عليه العواملُ تغيَّرَ ، فيُعْلَمُ أَنَّ موسى كذلك ، لأنَّ الآخرَ ألفٌ ، والألفُ لا تقبل الحركاتِ ، وبهذا النوع يُعْلَمُ أَنَّ (سُبْحَانَ اللَّـهِ) معـربٌ، وإنْ كانت العربُ لم تغيِّر آخرَه بدخول العوامل وألزمتْهُ طريقةً واحدةً ، لأنَّ (سُبْحَانَ الله) بمنزلة : بَراءة الله من

---

(١) الواقعة آية ٣٧ .

(٢) في التاج « عرب » ٣٣٨/٣ : « فأمَّا العُرُب : فجمع عَرُوب ، وهي المرأة الحسناء المتحببة الى زوجها . . » وسيذكر المؤلف هذا ص ٢١٥ .

(٣) عوّل ابنُ الفخار الخولاني الالبيري في شرح الجمل ص ١٢ ـ ١٣ على ما ذكره المؤلف في بيان معاني (أعرب) وما ذكره من أمثلة .

السَّوء ، و (براءةُ الله من السَّوء) يتغيَّرُ آخرُه بدخول العوامل ، فتقول : صحَّت بَراءةُ الله من السَّوء ، فيرتفع ، فيُعْلَمُ بهذا أنَّ (سُبْحان اللَّـهِ) لو دخل عليه ما دخل على البراءة ، وتصرَّف كتصرُّفها لتغيَّر بالعوامل ، فهو لذلك معربٌ ، لأنَّك لو قدَّرتَ اختلافَ العوامل لوجب تغيُّرُ الآخِر ، فعُلِم ذلك بالقياس والنظائر ، كما أنَّ (ذا) يُعْلَمُ أنَّه مبنيٌ وأَنَّ آخرَه لا يتغيَّرُ في التقدير بنظيره [1] ، وذلك أنَّ نظيرَه مما ليس آخرُه ألفا يتغيرُ بدخول العوامل ألا ترى أنَّ نظيرَ (ذا) : هؤلاء ، لأنَّ كلَّ واحد منهما من أسماء الاشارة ، و(هؤلاء) لا يتغيَّرُ آخرُه عند دخول العوامل فعُلِم أَنَّ (ذا) لا يتغيَّرُ في التقدير .

والتغيُّر الذي يكونُ في التقدير لا يكون إلَّا بالحركات ، وأمَّا الذي في اللفظ فيكون بالحروف ، ويكون بالحركات ، ويتبيَّنُ مُكمَّلاً إن شاء الله في الباب الذي بعد هذا .

قوله : (إعرابُ الأسماء رفعٌ ونصْبٌ وخفضٌ ولا جزم فيها) [2] .

يريد إعرابُ الأسماء المُتَمَكِّنة ، وهي التي لم تُشْبِهِ الحروف ، ولم تَتَضمَّن معانيَها لأنَّ الأسماءَ على ثلاثة أقسام : قِسْمٌ أَشْبَهَ الحرفَ كالأسماءِ الموصولة ، وأسماءِ الاشارة ، فهذا القسم يكونُ مبنياً .

الثاني : ما تَضَمَّنَ معنى الحرف ، نحو : أسماء الاستفهام ، وأسماء الشرط ، فهذا ايضاً يُبْنى .

الثالث : ما لم يَتَضَمَّنْ معنى الحرف ، ولم يُشْبِهِ الحرفَ ، فهذا هو المعربُ ، نحو زيدٌ وعمروٌ ورجلٌ ، وما أَشْبَهَ ذلك ، وقد يَطْرَأُ على هذه الأسماء التي لم تُوضعَ وَضْعَ الحرف ، ولا تضمَّنَتْ معنى الحرف في بعض أبواب العربية ، طوارىء توجِب بناءَها .

---

(١) في الأصل : « بنظير » .

(٢) الجمل ص ١٨ .

منها التركيبُ مع الحرف ، وذلك نحو : لا رجلَ ، قال الله تعالى : ﴿ لا رَيْبَ فيه ﴾ [(١)] .

ومنها التركيب مع الصوت ، وذلك نحو : سِيْبَوَيْهِ وعَمْرَويَهِ .

ومنها شَبَهُ المَبْنِيِّ من الأسماء نحو : يَسَارِ وبَدَادِ [(٢)] .

ومنها الإضافة الى الحرف ، نحو قوله : ﴿ إنَّهُ لَحَقٌّ مِثلَ ما أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ ﴾ [(٣)] ، فيمن قرأ بالفتح [(٤)] .

ومنها إضافة الزمان الى الفعل الماضي ، نحو قول النابغة :

* على حينَ عاتبتُ المَشِيبَ على الصِّبا * [١] .

ومنهم من قال : إضافةُ الزمان الى الجملة .

ومنها عَدَمُ التمكين في الكلام ، وهذه كلُّها تُبَيَّنُ في مواضعها إن شاء الله ، وإنَّما الكلامُ هنا فيما بُنِيَ من الأسماء بأصلِ الوضع ، وهو : ما وُضِعَ مُشْبِها للحرف ، أو متضمِّناً معنى الحرف .

[٩] قوله : (وإعرابُ الأفعالُ رفعٌ ونصبٌ وجزمٌ ولا خفضٌ / فيها) [(٥)] .

يريد الأفعالَ المضارعةَ الخاليةَ من إحدى النوناتِ الثلاث لأنَّ الأفعال على ثلاثة أقسام :

صيغةُ الأمر ، فهذه مبنيَّةٌ على السكون ، ولا سؤالَ في هذا ، لأنَّ أصلَ الفعلِ البناءُ ، وأصلُ البناء السكون .

---

(١) سورة البقرة آية ٢ .

(٢) فَعَالِ من المَيْسَرة والتَّبَدُّد / انظر الكتاب ٣/٢٧٤ ـ ٢٧٥ ، الجمل ص ٢٦٣ ، شرح المفصل ٤/٥٣ ـ ٥٤ .

(٣) سورة الذاريات آية ٢٣ .

(٤) هي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر وحفص عن عاصم ، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر ، وحمزة والكسائي بالرفع / السبعة ص ٦٠٩ ، حُجَّة القراءات ص ٦٧٩ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/٢٨٧ ، وانظر في توجيه النصب اعراب القرآن للنحاس ٣/٢٣٥ ، مشكل اعراب القرآن ٢/٣٢٣ ـ ٣٢٤ .

(٥) الجمل ص ١٨ .

الثـاني : الفعلُ المـاضي : وهو مبنيٌ على الفتـح ما لم يلحَقْـهُ ضميـرُ رفعٍ [غير] [1] الألف في التثنية ، وفي هذا سؤالٌ : لم بُنِيَ على حركةٍ ؟ .

الثالث : الفعلُ المضارع : وهو الـذي يتغيَّرُ أوَّلُـه بالحـروف بحسب ما يُسْنَد اليه وهذا هو المعربُ اذا سَلِمَ من النونات الثلاث . وسيـأتي الكلام في هذا كلِّه مكمَّلاً في باب الأفعال [2] .

وقـد أعطى بمـا ذكره أنَّ ألقـابَ الإعراب : الـرفـعُ والنصبُ والخفض والجزمُ ، ولـم يذكر ألقابَ البنـاء هنا ، وذكـرها في بـاب المعرب والمبني في النصف الثـاني من هـذا الكتـاب وقـال : إن ألقـابَ البنـاء ضَمٌّ وفَتْـحٌ وكَسْـرٌ وَوَقْفٌ [3] .

قوله : (تَنْفَرِدُ الأسماء بالخفض والتنوين)[4].

اعلم أنَّ التنوينَ على أربعة أقسام :

أحـدُها : تنـوين التَّمَكُّن : وهـو الـذي يَسْقُطُ لعلل [5] مـا لا ينصـرِفُ نحو : زيد وعمرو ، وما أَشْبَهَ ذلك .

الثاني : تنوين التنكير : وهو الذي يلحق أسماء الأفعال ، نحو : إيهٍ ، وصَـهٍ ، والأصوات نحـو : غاقٍ ، والأسمـاء المـركَّبـة مـع الأصـوات نحـو : سيبويه ، وما أشبه ذلك .

الثـالـث : تنوين المقابـلة : وهو الـذي يلحق الجمع المؤنث السـالم ،

---

(١) تكملة بها يلتئم الكلام .

(٢) انظر ما سيأتي ص ٢٢٥ .

(٣) الجمل ص ٢٦٢ .

(٤) المصدر نفسه ص ١٨ .

(٥) في الأصل « للعلل » بلامين قبل العين احدهما مقحمة .

نحو : هنداتٍ ، وزينباتٍ ، وما أَشْبَهَ ذلك .

الرابعُ : تنوينُ العِوَضِ : وهو يلحق في موضعين :

أحدُهما : كلُّ اسم آخُره ياءٌ قبلها كسرةٌ ، وفيه مانع الصَّرْف ، نحو : جوارٍ وغواشٍ ، وامرأة سَمَّيْتَها بقاضٍ . فهذا النوع يُنَوَّنُ في الرفع والخفض ، لنُقْصَانِ البناء ، ولا يُنَوَّنُ في النصب ، لكمال البناء .

الثاني : تنوينُ (يوْمئِذٍ) عوضٌ من الجُملة ، لأن الأصل : يومَ إذ كان ذلك ثم حُذِفَت الجملة وعُوِّض منها تنوينٌ . ونظير هذا (بلى) في مثل قوله سبحانه ﴿ بلى قَادِرِينَ ﴾ [1] المعنى : بل [2] نَجْمَعُها قادرينَ ، فحُذِفَ (نجمعها) وجعلتِ الألفُ عِوضاً من ذلك . وذكر سيويه في قول العرب : ذَلَذِل ـ وهو جمع ـ أَنَّ التنوين عِوَضٌ من الألف [3] ، لأنَّ الأصل (ذَلاذِلٌ) ، قال طَرَفَةُ :

٤ ـ وكَمْ دَوْنَ سَلْمَى مِنْ عَـدُوٍّ وبَلْدَةٍ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ يَحَارُ بها الهادي الخفيفُ ذَلاذِلُه [4]

فحُذِف الألفُ كما حُذِفَت من (عُذَافِر) [5] وعُوِّضَ منها التنوينُ ، وذهب أبو علي في الإيضاح الى أنَّ هذا التنوين تنوينُ صَرْفٍ [6] . وسيأتي هذا في بابه مكملاً أن شاء الله .

وزاد بعضُ النحويين في التنوين قسماً خامساً ، وقال : تنوين

---

(١) سورة القيامة آية ٤ .

(٢) في الأصل (بلى) وما أثبتُّه هو المتَّجه يعضده قول المؤلف في الكافي ١/ ص ٢٣ « ونظير ذلك بلى ، الاصل : بل » .

(٣) الكتاب ٣/٢٢٨ .

(٤) ديوانه بشرح الأعلم ص ١٢١ وفيه : « وقوله : « الخفيف ذَلاذِلُه » يقال لمن رفع ذيله : خفَّت ذَلاذِلُه أي : شمَّر وأسرع ، وهو مَثَلٌ في السرعة .

(٥) في التاج ١٢/٥٦٠ « عُذَافِر » : « (و) العُذَافِر : (العظيم الشديد من الإبل كالعَذَوْفَر ، وهي بهاء » يقال : جمل عُذَافِر ، وناقة عُذَافِرة » .

(٦) الايضاح ١/٣٠٣ .

التَّرَنُّم (١) ، وأنا أذكره .

اعلم أنَّ العربَ إذا لم تَتَرَنَّمْ في القوافي ، على ثلاثة أقسام :

أحدُهـا : أَنْ يتركوا المـدَّات على حالهـا ولا يُبْدِلـونَ منها شيئـاً وعلى هذه اللغة أكثرُ العرب (٢) .

ومنهم : مَنْ يحذِفُها ويجعلُ مكانَها النونَ الساكنةَ إنْ كانت الكلمـةُ مما يجـوز أَنْ يلحقَهـا التنوينُ ، وإلاَّ فيبقـون المـدَّة ولا يُعَـوِّضـونَ ، فيقـولـون : منزِلن ، فيُبْدِلُونَ من الياء النونَ ، ويقولون :

٥ ـ * مـن طَـلَـلٍ كـالأَتْـحَمِـيِّ أَنْـهَـجا * (٣)

ولا يُبْدلونَ من الألف النونَ ، وكذلك يقولون :

٦ ـ * يا صـاحِ مـا هـاجَ الدُّمـوعَ الذُّرَّفا * (٤)

---

(١) قال ابن الفخار في شرح الجمل ١/ص ١٤ « وهذه التسمية مشكلة ، لأنَّ التَّرَنُّمَ هو ترجيع الصوت وترديده ، وذلك انما يتأتى مع حرف المد دون التنوين ، ووجه ذلك ان يكون من باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه للعلم به . والأصل تنوين عدم الترنم ، ويكون سُمِّي بذلك إعتباراً بالموضع الذي يكون فيه التَّرَنُّم اذا كانت القوافي مطلقة ، فتكون تلك التسمية بهذه الملابسة » وانظر الكتاب ٤/٢٠٤ ـ ٢٠٦ ، الجني الداني ص ٢٤٦ .

(٢) في الأصل : « وعلى هذه اللغة هم اكثر . . » باقحام « هم » . وهذه اللغة هي لغة أهل الحجاز / انظر الكتاب ٤/٢٠٦ ، القوافي للأخفش ص ١٠٥ .

(٣) البيت للعجاج ، وقبله ـ وهو مطلع الأرجوزة ـ :

* ما هاج أحزاناً وشَجْوَاً قد شَجَا *

والشاهد يروى « أنهجا » بألف الاطلاق ، وهي رواية الديوان ، ويروى « انهجن » بالنون كما ذكر المؤلف بعد . انظر ديوان العجاج ص ٣٤٨ ، الكتاب ٤/٢٠٧ ، الخصائص ١/١٧١ ، الصاحبي ص ١٧٣ ، شرح المقدمة المحسبة ١/١٨٦ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/١١٠ ، توضيح المقاصد ١/٢٧ مغني اللبيب ص ٤٨٧ ، والأَتْحَميّ : ضرب من بُرُود اليمن ، وأنهج : بَلِيَ .

ومما ينبغي ذكره أن القسم الثاني الذي ساق ابن أبي الربيع البيت شاهداً له ، لم أجده عند غيره .

(٤) هذا البيت مطلع أرجوزه للعجاج في ديوانه ص ٤٨٨ ، ويروى « الذُّرَّفَنْ » انظر الكتاب ٤/٢٠٧ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٢/٣٥٢ ، أمالي السُهيلي ص ٤٦ ، شرح الجمل لابن

ولا يبدلون من الألف النونَ .

ومنهم مَنْ يجعل مكانَها النونَ في كلِّ حالٍ [1] ، وهم أقلُّ العرب فيقولون :

* من طَلَلٍ كالأتْحَمِيِّ أنْهَجَنْ [٥] .

و * . . . الدُّموعَ الذُّرَّفَنْ * [٦] .

فعلى هذه اللغة يأتي التنوينُ على خمسة أقسام ، وهي لغة ضعيفةٌ لا اعتدادَ بها ، وانَّما المعوَّلُ عليه اللغتانِ المتقدمتانِ ، وعليهما فصحاءُ العرب .

قوله : (ودخول الألف واللام) [2] .

اعلم أنَّ الألفَ واللامَ يوجدانِ في كلام العرب على ثلاثة أقسام :

أحدُها : أنْ يكونا للعَهْد ، وتارةً يكونُ العهدُ في الشَّخص ، وتارةً يكونُ في الجنس .

الثاني : أنْ تكونَا [3] الزائدتينِ الداخلتينِ في الذي والتي وما جرى مجراهما ، لأنَّ التعريف للموصول بالصِّلة .

[١٠] الثالث : أنْ تكونا بمنزلة (الذي) ، وهذه لا أذكرها / جاءت إلَّا في الشِّعر ، وهي فيه قليلةٌ . قال :

٧ ـ * ما أنْتَ بالحَكَمِ التُرْضَى حُكُومَتُهُ * [4]

= عصفور ١/١١٠ ، توضيح المقاصد ١/٢٧ .

(١) قال سيبويه في الكتاب ٤/٢٠٦ : « وأمَّا ناسٌ كثيرٌ من تميم فيبدلون مكان المدّة النونَ . . »
وقال الأخفش في القوافي ص ١٠٥ « ناسٌ كثيرٌ من تميم وقيس » .

(٢) الجمل ص ١٨ .

(٣) في الأصل : تكون ، بالافراد .

(٤) تمامه : * ولا الأصيلُ ولا ذو الرَّأيِ والجَدَلِ *
وقبله : يا أرْغَمَ اللَّهُ أنْفاً أنت حامِلُهُ ... ياذا الخنا ومقال الزُور والخَطَلِ
والبيتان للفرزدق يهجو رجلًا من بني عُذرة ، فضّل عليه جريراً ، وليسا في ديوانه المطبوع ، =

والألفُ واللام اذا كانتا [1] بمنزلة (الذي) فلا يُوْصَلانِ إلاَّ باسم الفاعل واسم المفعول ، على هذا كلامُ العرب ، والشاذُّ القليل لا يُعْتَدُّ به ولا يُبْنَى عليه .

قولُه : (والنَعْتُ) [2] .

وهو لا يكون إلاَّ في الأسماء ، وسيأتي بيانُه في باب النعت [3] .

قولُه : (والتصغير) [4] .

اعلم أنَّ التصغيرَ في الاسم يجري مجَرْى وصفِه بالصِّغر ، فإذا قلتَ : رُجَيْلٌ فكأنَّك قلتَ : رَجْلٌ حقيرٌ ، فإذا صحَّ أَنَّ الوصفَ لا يكونُ في الفعل ، فالتصغير كذلك ، والدليل أَنَّ التصغيرَ في الأسم يَجْري مَجْرَى وصفه بالصغر أَنَّ اسمَ الفاعل اذا وُصِفَ لا يعمل ، واذا صُغِّر لا يعمل ، وأَنَّ رجلاً وما جرى مجراه لا يُجْمع بالواو والنون فإذا صُغِّر جُمِعَ بهما ، فتقول : رُجَيْلُونَ ، وجاز ذلك لأنَّه جرى مَجْرى : رِجالٌ حقيرون ، وسيأتي بيانُ هذا في باب التصغير إن شاء الله .

= ولم أقف لهما على سابق ولا لاحق / انظر الشاهد في التهذيب ١١٩/١٣ ، ٤٦٢/١٥ ، رسائل أبي العلاء ص ٨٢ وفيه « الجلد » فكان « الجدل » ، الانصاف ٥٢١/٢ ، التوطئة ص ١٦٤ ، شرح الجمل لابن عصفور ١١٢/١ ، المقرب ٦٠/١ ؛ ضرائر الشعر ص ٢٨٨ ، شرح عمدة الحافظ ص ٩٩ ، شرح التسهيل ص ٢٢٥ ، رصف المباني ص ٧٥ ، ١٤٨ ، شرح اللمحة البدرية ٢١٩/١ ، ٨٤/٢ ، المساعد ١٥٠/١ ، المقاصد النحوية ١١٤/١ ، خزانة الأدب ١٤/١ ، شرح أبيات مغني اللبيب ١١٤/١ .

وفي الأصل : « ما انا بالحكم » وكذا في ص ٣١١ وفي املاء المؤلف على الجمل ص ٨ ، وهو خطأ والصواب « أنت » فالشاعر يخاطب رجلاً من بني عذرة كما تقدم ـ وبها جاءت الرواية في المصادر السالفة كافة كما رواه المؤلف نفسه على الوجه الصحيح في الكافي ١/ ص ٢٢ .

(١) في الأصل : كانت ، بالافراد .

(٢) الجمل ص ١٧ .

(٣) انظر ما سيأتي ص ٢٩٧ فما بعدها.

(٤) الجمل ص ١٨ .

فإن قلتَ فقد قالوا : ما أُمَيْلِحَ زيداً [1] ، وأملحَ فعلٌ .

فالجواب : أَنَّ التصغير جاء في هذا النوع من الفعل كما جاء منه الصحيحُ ، ألا ترى أَنَّهم قالوا : ما أَقْوَلَهُ وما أَبْيَعَهْ [2] ، وأفعل اذا كانت العينُ منه واواً أو ياءً فإنَّك تنظر ، فإن كان فعلاً اعتلَّ تقول : أقامَ وأباع[3] ، وإن كان اسماً صحَّت فتقول : أَسْود وأَبيض ، وجرى هذانِ الحكمان في هذا النوع الواحد من الفعل ، وإن كانا من أحكام الاسماء لما في هذا الفعل من [4] الشَّبَهِ بأفْعَلَ التي للتفضيل .

والشبه من خمسة أوجهٍ :

احدها : أَنَّ اللَّفظَ واحد .

الثاني : أَنَّ كُلَّ واحدٍ منهما يُؤتى به للزيادة والتعظيم .

الثالث : أَنَّ كُلَّ واحدٍ منهما يَحْمِل الضمير .

الرابع : أَنَّ الضمير في كُلِّ واحدٍ منهما لا يظهر .

الخامس : أَنَّ كلَّ واحد منهما لا يتغيَّرُ بناؤه للدَلالةِ على الزمان ، لأنَّ فعل التعجب وان كان فعلاً فلا يتصَّرفُ على حَسَبِ ما يتبيَّنُ بعد هذا ، والعربُ تعطي الشيء حكمَ ما أَشْبَهَهُ ، وعلى مراعاة الشبه وضع باب ما ينصرف وما لا ينصرف ، وكثيرٌ من أبواب العربية على حَسَب ما يتبيَّنُ .

فإن قلتَ : ما المرادُ بالتصغير في قوله : ما أُميلِحَ زيداً ؟

قلتُ : المرادُ بالتصغير الموصوفُ بالملاحة ، وهو زيدٌ ، ونظير هذا قولك : قامت هندٌ ، لأنَّهم ألحقوا الفعلَ علامةَ التأنيث ، وهم يريدون بذلك الدَلالة على تأنيث الفاعل .

(١) كما في قول العرجي :

يا ما أميلِحَ غزلانا شَدَنَّ لنا   من هؤليائكُن الضَّال والسَمُرُ

ديوانه ص ١٨٢ ، أمالي ابن الشجرى ٢/ ١٣٠ ، ١٣٣ ، ١٣٥ .

(٢) انظر شرح المفصل ٧/ ١٤٣ .

(٣) في الأصل : قام ، وباع ، والصواب ما أثبت .

(٤) في الأصل : « لما بين هذا الفعل والأسم من الشبه » وما أثبته الصواب .

قوله : (والنِّداء) [1] .

المنادى مفعولٌ في المعنى ، والفعل لا يكون مفعولاً ، ووضعه يضادُّ ذلك على حَسَبِ ما ذُكِر في الباب الأول [2] ، ألا ترى أنَّك اذا قلتَ : يا عبدَ الله فالمعنى : أريدُ عبدَ الله ، وأنادي ، وسيأتي الكلام في هذا باب النداء .

قوله : (تَنْفَرِدُ الأفعالُ بالجزم والتَّصَرُّف) [3] .

التَّصَرُّف أراد به في هذا الموضع اختلافُ الأَبْنِيَةِ لاختلاف الأزمنة ، ويُطْلَق أيضاً التَّصَرُّف على استعمالِ الكلمة في جميع أبواب العربية فيقولون : سُبْحانَ لا يَتَصَرَّفُ لأنَّه لا يُسْتَعمل إلاَّ مفعولاً مطلقاً ، وكذلك يقولون في : سَحَر وغُدْوة وبُكْرة ، اذا كُنَّ ليومٍ بعينه : إنَّهن غيرُ متصرفاتٍ ، لأنَّهن لا يُسْتَعملن إلاَّ ظروفاً ، وكذلك يقولون في : هَنَاهُ [4] وفي : مَلْعَنَان [5] ومَخْبَثَان ، وما كان مثلَها : لا يتصرَّفْنَ لأنَّهن لا يُسْتَعْمَلْنَ إلاَّ في النداء ، والأفعال هي التي وُضِعَتْ أبنيتُها دالَّةً على الزمان ، فهي التي تَخْتَلِفُ لاختلاف الأزمنة .

---

(١) الجمل ص ١٨ .

(٢) انظر ما تقدم ص ١٦٤ فما بعدها .

(٣) الجمل ص ١٨

(٤) معنى : يا هناه : يا رجل سوء قال في الكافي ٢/١٤٧ ، ١٤٨ « قالوا : يا هناه وهو كناية عن منكور ، والأصل : هنو ، ثم حذفت لام الكلمة فقيل : هن ، وعلى هذا جرى في الكلام ، فلما جاؤا الى النداء قالوا : يا هن فأجري في النداء على ما أجري في غير النداء وقالوا : يا هناه ، وكأنهم ردوا المحذوف قال امرؤ القيس :

وقد رابني قولها يا هنا ه ويحك ألحقتَ شراً بشر

وَبَنَوْا هذه الكلمة على فَعَالٍ فجاء : يا هناو ، فجاءت الواو طرفاً بعد الألف زائدة فانقلبت همزة فقالوا : يا هناء ، ثم أبدلت الهمزة هاء كما قالوا : هَرَاق والأصل : أراق . فجاء : يا هناه ، وهذا أحسنُ ما أُخِذَ عليه هذا «وانظر المقتضب ٤/٢٣٥ «هـ» الأصول ١/٤٢٤ ، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ ل ٤٣ ، أمالي ابن الشجرى ٢/١٠١ ، شرح الجمل لابن الضائع ٢/ ل ٥٣ ـ ٥٤ ، اللسان « هنا » .

(٥) في الأصل : ملعان بسقوط النون التي بعد العين . و « ملعنان » و « مخبثان » مَفْعَلان من اللَّعن ، والخُبْث .

قولُه : (وانَّما لم تُجْزَمِ الأسماء ، لأنَّها مُتَمَكِّنةٌ يلزمُها حركةٌ وتنوين) [(١)] .

يَحْتَمِلُ هذا الموضع أَنْ يريدَ الأسماءَ التي لا تَنْصَرِفُ ، لأنّ الأسماءَ التي لا تُنْصَرِفُ مُنِعَتِ الخفضَ والتنوين لشَبَهِهَا بالفعل وخفضت بالفتحة ، فيقال : لِمَ لَمْ تُجْزَم في موضع الخفض ، ولم يُجْعل خفضُها كنصبها ، اذ عَدَمُ الخفض فيها إنَّما كان لشَبَهِهَا بالفعل ، فكان الواجبُ أَنْ تستحِقَّ بذلك الجزم ؟

يقال : الاسماء المتمكِّنةُ قياسُها أَنْ تكونَ بالحركة والتنوين فحين حُذِف منها / التنوينُ لشبه الفعل لا تَسْقُطُ الحركةُ ، لأنَّ ذلك إجحاف بالكلمة وإخلالٌ بها . [١١]

ويَحْتَمِلُ أَنْ يريدَ الاسماءَ كلَّها فنقول : الاسم متمَكِّن يدخلُه لذلك التوينُ ، والتنوينُ : نونٌ ساكنةٌ ، فلا تقع إلَّا بعد حركة فلو جزمتَ الاسمَ لذهبتِ الحركةُ ، ولو ذهبتِ الحركةُ لذَهَبَ التنوينُ، ولو ذهب التنوين لاختَلَّ الأسمُ بزوال الحرف الذي دخله بإزاء تمكُّنه .

ومن المتأخرين مَنْ اعترض هذا فقال : عِلَّةُ الاختصاص لا تُلْزِم ، فهذا لا يلزم، لأنَّ المعانيَ التي وُضِعَ الاعرابُ عليها ثلاثةٌ: الفاعليةُ والمفعوليةُ والإضافةُ، فجُعِلَ الرفع دليلاً على الفاعلية، وما جَرَى مَجْراها، والنصبُ دليلاً على المفعولية وما جرى مَجْراها والخفضُ دليلاً على الإضافة[(٢)] .

فإن قلتَ : لِمَ لَمْ يكن الجزمُ عِوضاً عن واحدٍ منها ؟

قيل : لو كان عِوضاً من واحدٍ منها لقيل : ولم دخل الجزم ، وسقطت الحركة التي تقدره[(٣)] عوضاً منها ، وكلُّ سؤال ينعكِسُ على صاحبه لا يُسأل عنه؟ .

---

(١) الجمل ص ١٨ .

(٢) عزاه السهيلي في نتائج الفكر ص ٩١ الى شيخه أبي الحسين بن الطراوة .

(٣) في الأصل : تقدرها .

قلت : عِلَّةُ الاختصاص تطلب ويُسأل عنها . فإن وُجِدَ للاختصاص وَجْهٌ عُلِّلَ به وإلاَّ فلا يلزم ، وهذا مما وُجِدَ له وَجْهٌ فيلزم أَنْ يُؤتى به على حَسَبِ ما تقدَّم .

وعلَّلَ بعضُ المتأخرين امتناعَ الجزم من الاسم بأنَّ عواملَ الجزم لا معنى لها في الاسم ، وهذا إنَّما يكون جواباً لمن يَسْأَل . فيقول : لِمَ لَمْ يَدْخُلِ الجزمُ في الاسماء بالعوامل التي دَخَلَ بها في الفعل (1) ؟

فقد تحصَّل مما ذكرته امتناعُ الجزم من الاسم بالعوامل التي يكون بها الجزم في الفعل ، وامتناع دخول الجزم في الاسم بدلاً من الرفع أو النصب ، أو الخفض حتى يكونَ دليلاً على ما تدلُّ عليه احدى هذه الحركات . ولا يُمْكِنُ أَنْ يُسألَ عن أكثرِ من هذين .

قولُه : (ولم تُخْفَضِ الأفعالُ ، لأنَّ الخفضَ لا يكون إلاَّ بالإضافة)(2) .

اعلم أَنَّ السؤالَ هنا من وجهين :

أحدُهما : أَنْ يقالَ : لِمَ لَمْ تُخْفَضِ الأفعال بما خُفِضَت به الأسماءُ ؟

والثاني : أَنْ يقالَ : لِمَ لَمْ تُخْفَضِ الأفعالُ بغير ما خُفِضَت به الأسماءُ كما نُصِبَت بغير ما نُصِبَت به الأسماءُ وكما رُفِعَتْ بغير ما رُفِعَتْ به الأسماءُ ؟

الانفصالُ عن السؤال الأول يكون من وجوهٍ أربعةٍ :

أحدُها : أَنْ يقالَ : إنَّ الخفضَ في الأسماء إنَّما يكونُ بالاضافة ، والاضافة إنَّما تكونُ لتخصيص الأول وتعريفه . ولا يتعرَّفُ الأوَّلُ إلَّا بما يكونُ معلوماً عند المخاطب نحو : غلامُ زيد ، وصاحبُ عمروٍ ، فعمرو بلا شَكٍّ

---

(1) شرح ابن الفخار الخولاني قول الزجاجي : « وانما لم تجزم الاسماء ..... » بنحو ما ذكره ابن أبي الربيع . وانظر المسألة في الايضاح في علل النحو ص ١٠٢ ، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ص ٣٨ .

(2) الجمل ص ١٨ .

معروفٌ عند المخاطب ولو لم يكن معلوماً ما صحَّ أنْ يتعرَّفَ الصاحبُ به .

والفعل إنَّما جِيء به لإفادة المخاطب ما لم يكن عندَه فمن ضروراته أنْ يكونَ مجهولاً عند المخاطب ، اذ لـو كان معلومـاً لما كـان في ذلك فـائدةٌ ، وكنتَ تخبره بما يعلمُه ، فقد تناقض مدلولُ الفعل والاضافة .

الثاني : أَنْ يقالَ : إنَّ الافعالَ أدِلَّةٌ ، والدليل ليس المدلول ، والاضافة إنَّمـا تكـون للمـدلـول ، بخـلاف الاسم ، فـإنَّ العـربَ تُنـزِّلُ الاسمَ منـزلـةَ المسمَّى ، فنزَّلت زيداً وعمراً وما أشبَهَهما منزلةَ المسميات حتَّى كـأنها هي . والـــدليـلُ على الشيء لم يتنـــزَّل عنـدهم بتلك المنــزلـة فــلا يُضــاف الى الدليل [(١)] ، ويُضافُ الى الاسم .

وقولُه : (ولا معنى للإضافـة للأفعـال) [(٢)] صالـحٌ أَنْ يكونَ على هـذا الوجه ، وصالح أَنْ يكونَ على الوجه الأوّل .

فـإذا ما أَخَـذْنَاهُ على الـوجه الأول فيكـون المعنى : مـدلـولُ الأفعـالِ مجهـولٌ عند المخـاطب فلا يحصـل بـه تخصيصـهُ ولا تعـريفُـه ، فـلا معنى للاضافة ، اذ الاضافةُ انَّما يرادُ منها التخصيصُ والتعريفُ ، فإذا أخـذناه على هذا كان على الوجه الأول .

ويمكن أنْ يريدَ أَنَّ الافعالَ أَدِلَّةٌ فـلا معنى للاضـافة الى الأفعـال ، لأنَّ الاضافَة للمدلولِ لا للدَّليلِ .

قوله : (لا تملك شيئاً ولا تستحِقُّه) [(٣)].

هذا يُبْطِل المأخذَ الأول ، وانَّما يريـد أَنَّ الأفعالَ أَدِلَّـةٌ ، فمدلـولُها هـو [١٢] الذي يملك ويستحِقُّ ، وأمَّا الأَدِلَّةُ فلا / تملك ولا تستحِقُّ ، وأعطى بهذا أَنَّ

---

(١) هذه العلة للأخفش/انظر الإيضاح في علل النحو ص ١٠٩، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ٣٩ .

(٢) و(٣) الجمل ص ١٨ .

الاضافَة تكونُ على وجهين : إضافةُ مُلْكٍ ، واضافةُ استحقاق ، فإضافةُ المُلْكِ نحو قولك : غلامُ زيدٍ ، ودارُ عمروٍ ، واضافةُ الاستحقاق نحو قوله : ﴿ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ ﴾ [1] ، فالنَّاسُ يستحِقُّون رَباً ، ولا يمكن أَنْ يُقالَ : يملكون رَبّاً ، وهذا كلُّه اذا جعلنا الهاءَ من (تستحقُّه) عائدةً على الشيء .

فإنْ جعلنا الهاءَ عائدةً على المُلْك فلا يكونُ في كلامه ما يَدُلّ على أنَّ الاضافَة تكون على وجهين ، بل الظاهرُ حينئذٍ من كلامِهِ أَنَّ الاضافةَ تكون على جِهَةِ المُلْكِ لا غير . وقد صَحَّ بما ذكرتُه أَنَّ الاضافةَ تكونُ على وجهين ، فالذي ينبغي أَنْ يُقالَ : إنَّ الهاءَ عائدةٌ على الشيء لا على المُلْكِ .

وقال صاحبُ الكُرَّاسة [2] : « لإعادة الضمير على الشيء مَزِيّة » [3] .

وقال الأستاذُ أبو علي في التوطِئَة : « مزايا » [4] وهي عندي خمسٌ :

أحدُها : أنَّك اذا أعدتَه على الشيء أفاد الكلامُ أَنَّ الاضافة تكون على وجهين .

الثاني : اذا أَعدتَه على المُلْكِ أعطى الكلامُ بظاهرة أَنَّ الاضافةَ لا تكونُ إلَّا على وجهٍ واحد ، وهو خطأٌ على حَسَبِ ما ذكرتُه .

الثالث : أَنَّ الاعادَةَ على الأقربِ أَولى .

الرابع : أَنَّ إعادةَ الضمير على منطوقٍ أولى من إعادتِه على مُضَمَّنٍ ،

---

(١) أول سورة الناس .

(٢) و (٣) هو أبو موسى / عيسى بن عبد العزيز بن يللبخت الجزولي ، أخذ عن ابن بَرِّي ، أقرأ القرآن مدة ببجاية ثم تولى الخطابة بجامع مراكش ، توفي سنة ٦٠٧ هـ والكراسة : مقدمة في النحو جعلها كالحواشي على الجمل للزجاجي ، واعتمد فيها على شيخه ابن بَرِّي . وتسمى القانون ، والمقدمة الجزولية ، الكراسة ، وقد شرحها جماعة من العلماء منهم أبو علي الشلوبين وابن معطى ، وعلم الدين اللورقي ، وابن مالك ، وابن الخبَّاز ، انظر إنباه الرواة ٢ / ٣٧٨ ، صلة الصلة ص ٥٣ ، وفيات الاعيان ٣ / ٤٨٨ ، وانظر كشف الظنون ٢ / ١٨٠٠ ، وانظر ما نقله المصنف عن الكراسة في شرحها للشلوبين « خ برلين » ل ٢٨ .

(٤) التوطئة ص ١١٩ ، وقد ذكر في شرح الجزولية ل ٢٨ المزايا : الثانية والثالثة ، والرابعة .

فإنَّ المُلْكَ لم يَجْرِ له ذكرٌ لكن تَضَمَّنَهُ الفعلُ .

الخامسُ : أنَّك اذا أعدتَ الضميرَ على المُلْك يكون (ولا تستحِقُّه) توكيداً ، واذا أمكنَ أنْ يُحْمَلَ الكلامُ على غيرِ التوكيد فهو أولى [1] .

الثالث :

أنَّ المضافَ إليه يقومُ مَقَامَ التنوين ، فإذا قلتَ : غلامُ زيدٍ ، فزيدٌ قد قام مَقَامَ تنوينِ الغلام ، فلو أُضِيفَ الى الفعل لكان الفعلُ قد قام مَقَام تنوين المضاف ، والفعل لا بُدَّ له من فاعلٍ فيكون التنوين قد قام مَقَامَ جُملة [2] .

الرابع :

أنَّ الفعلَ لو [أضيف] [3] اليه لصار مع المضافِ كالشيء الواحد ، والفعلُ لا يخلو عن الفاعل ، فيلحق على هذا الاسم وهو المضاف زيادتانِ والاسمُ لا يَتَحَمَّلُ زيادتينِ ، ولذا لم يتحمَّلِ الألفَ واللامَ والتنوينَ [4] .

وأمَّا الانفصالُ عن السؤال الثاني فيكون من وجهٍ واحدٍ ، وهو : أنَّ المجرورَ قد تقرَّرَ مع جارِّه كالشيء الواحد ، فلو جُرَّ الفعل لكان مع جارِّه كالشيء الواحد والفعلُ ثقيلٌ ، والثقيلُ لا يَحْتَمِلُ الزيادةَ ، ألا ترى أنَّهُ لم يَتَحَمَّلِ التنوينَ ، وجُعِلَ التنوينُ في الاسم لِخفَّتِه ، وهذا الانفصال لو لم يوجد لم يكن السؤالُ لازماً لأنَّه انفصالٌ عن عِلَّة الاختصاص .

* * * *

---

(١) ذكر ابن الفخار في شرح الجمل ص ١٧ هذه المزايا ولكنه جمع الأولى والثانية في مزية واحدة .

(٢) هذه العلة للأخفش أيضاً / أنظر الايضاح في علل النحو ص ١١٠ - ١١١ ، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ص ٣٩ .

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٤) انظر الايضاح في علل النحو ص ١١١ .

بابُ معرفة علاماتِ الاعراب (١)

اعترض بعضُ الناس هـذه الترجمـة ، بأَنْ قـال : العلامـات هي الاعرابُ ، فكيف أضافها الى الاعراب ، والشيءُ لا يُضافُ الى نفسِه ؟

والانفصالُ عن هذا من وجهين :

أحدُهما : أَنْ يكونَ مثالَ : عِرْق النَّسَا (٢) ، لأَنَّ العِرْقَ عامٌّ ، والنَّسَا خاصٌّ ، فأَضافَ العامَّ الى الخاصِّ ، وكذلك العلاماتُ عامَّـةٌ والاعرابُ علاماتٌ خاصَّةٌ .

الثاني : أَنَّ الاعرابَ قد بُيِّنَ في الباب الذي قبلَ هذا أنَّه جِنْسٌ تحتَه أنواعٌ أَربعةٌ : [الرفعُ] (٣) ، والنصبُ ، والخفضُ ، والجزمُ ، فهذا الباب لبيانِ ما يحتوي عليه كلُّ واحدٍ من هذه الأنواعِ ، فالضَمَّةُ والواوُ والألفُ والنونُ أَنْوَاعُ الرفع ، وكذلك السكونُ والحَذْفُ نوعا الجَزْمِ فأطلق العلاماتِ على أنواعِ آحادِ الاعراب ، فكأنَّه قال : بابُ معرفةِ أنواعِ الرفع ، وأنواعِ

---

(١) الجمل ص ١٨ .

(٢) في اللسان « نسا » : « النَّسَا بالفتح مقصور بوزن العصا : عِرْقٌ يخرج من الورك مستبطن الفخذين ثم يمر بالعرقوب حتى يبلغ الحافر . . . والأفصح أن يُقالَ له : النسا لا عرق النسا . ابن سيده : النسا من الورك الى الكعب ، ولا يقال عرق النسا ، وقد غلط فيه ثعلب فأضافه» . وانـظر اصلاح المنطق ص ١٦٤ .

(٣) تكملة بها يتم الكلام .

النصب ، وأنواع الخفض ، وأنواع الجزم [1] . وهذا الانفصال أَبْيَنُ وأَقربُ لكلامه .

قولُه : (للرفعِ أَرْبَعُ علاماتٍ) .

يُحْتاجُ في هذا الفصل الى معرفةِ خمسة أشياء :

أَحدُها : عَدَدُها ، وقد ذكره .

الثاني : تعيينُها ، وقد ذكره .

الثالث : بيانُ المشترك منها والمختصّ .

الرابع : تعيينُ ما يُرْفَعُ بواحدٍ منها .

الخامس : متى يكونُ الاعرابُ ظاهراً ومتى يكون مقدَّراً ؟

[١٣] / فالضَّمَّةُ : هي مشتركةٌ خاصةً ، تكونُ في الأسماء ، وتكونُ في الأفعال ، وأَمَّا الواوُ والألف فمختصَّانِ بالأسماء ، والنونُ مختصَّةٌ بالفعل .

والذي يُرْفَعُ بالضَّمَّة من الأسماء : الاسمُ المفردُ ، والجمعُ المكسَّرُ ، والجمع المؤنَّثُ السالم .

والذي يُرْفَعُ بالضَّمَّة من الأفعال : كلُّ فعلٍ مضارع لم يلحقْهُ من آخرِه ضميرٌ ، ولا علامةٌ ، ولا النونُ الخفيفةُ و[2] الشديدةُ .

والذي يُرْفَعُ بالواو الجمعُ المذكَّرُ السالمُ .

والذي يُرْفَع بالألف التثنيةُ .

والذي يُرْفَعُ بالنون كلُّ فعل لحِقَه أحدُ الضمائر الثلاثة على حَسَبِ ما يتبين بعد هذا إن شاء الله .

وكلُّ ما يُرْفَعُ بالحروف فالاعراب فيه ظاهرٌ .

وما يُرْفَعُ بالضَّمَّةِ فالضَّمَّةُ فيه ظاهرةٌ ، إلَّا ما آخرُه من الاسماءِ ياءٌ قبلَها

---

(١) انظر الاعتراض والانفصال عنه في شرح الجمل لابن الفخار ص ١٨ ، وهو هناك على النحو الذي ذكره ابن أبي الربيع .

(٢) هكذا في الأصل ، والأولى : « ولا الشديدة » .

كسرةٌ ، وما آخرُه من الأفعال واوٌ قبلَها ضَمَّةٌ وياءٌ [1] قبلَها كسرةٌ ، وما آخرُه ألفٌ اسماً كان أو فعلاً . فهذه جملةُ الباب ، ونرجع الى كلامه .

قولُه: (فأَمَّا الضَمَّةُ فتشترك فيها الأسماءُ والأفعال) [2] .

اعترض بعضُ المتأخرين هذا بأَنْ قال : بَيَّنَ أَنَّ الضَمَّةَ تكون في الاسماء والأفعال ، ولم يُبيِّن ما يُرْفَعُ من الأسماء بالضَمَّة ، فهذا الفصلُ ناقصٌ .

الجواب : أَنَّه اذا بيَّنَ ما يُرْفَعُ من الأسماء بالواو ، وما يُرْفَع بالألف وغير ذلك ، وما يُرْفَعُ بالنون وغير ذلك فمعلومٌ أَنَّ ما بقي من معربات الأسماء والأفعال بعد ما عَيَّنَ يُرْفَعُ بالضَمَّة ، اذ لو كان يرفع بغير الضَمَّة ، أو منه ما يرفع بالضَمَّة ومنه ما يرفع بغير الضَمَّة لكانت علاماتُ الرفع خمسةً ، وهو قد ذكر أَنَّها أربعة ، فتفطَّن لهذا ، فإنَّه صحيحٌ ، واختصار في التعليم وتقريب . ألا ترى أَنَّ المبتدىءَ يَسْهُل عليه هذا المأخذ ولا يَسْهُل عليه أَنْ يقالَ له : يرفع بالضَمَّة الاسمُ المفردُ والجمعُ [3] المكسَّرُ ، والجمع المؤنث السالم ، فإنَّه لا يدري ما معنى الجَمْع المكسَّر ؟ وانما يدري بعد هذا في باب جمع التكسير ، وهذا بَيِّنٌ .

قوله : (والواوُ علامةُ الرفعِ في خمسة أسماءِ معتلَّةٍ مضافة)[4] .

اعترض بعضُ المتأخرين هذا من وجهين :

أحدُهما : أَنَّه قال : خمسةٌ ، وهي سِتَّةٌ ، زاد سيبويه فيها « هناك » وقال : إنَّها تكونُ في الرفع بالواو ، وفي النصب بالألف، وفي الخفضِ بالياء [5] .

(١) هكذا في الأصل ، والأولى « أو » .
(٢) الجمل ص ١٨ .
(٣) في الأصل : « ولا الجمع » باقحام « لا » .
(٤) الجمل ص ١٨ - ١٩ .
(٥) انظر الكتاب ٣/٣٦٠ .

الثاني : أنَّه جعل هذه الأسماءَ معربةً بالحروف ، وإعرابُها بالحروف يُؤَدِي الى بقاءِ الاسم الظاهر على حَرْفٍ واحد ، ولا يُوْجد في الاسماءِ الظاهرة ما هو على حرفٍ واحد ، وإن كان مبنياً ، فكيف المُعْرَبُ ؟ وانَّما يوجد على حرفٍ واحدٍ المضمرُ المتَّصلُ نحو : الكاف من ضَرَبَكَ ، والياءُ من غلامي على حَسَبِ ما يتبيَّن في المضمر . وأمرٌ ثانٍ [1] : أنَّ هذه الأسماءَ قبل الإضافة تعربُ بالحركاتِ، فكيف تعربُ بالحروف بعد الإضافة؟ لا نظير لهذا، لا تَجِدُ اسماً يتغير إعرابه عند الإضافة عما كان يُعْرَبُ به قبل الإضافة.

الثالث : أنَّ أخاك من الاسماء المفردات ، نحو صاحبك ، وغلامك ، ولا تجد شيئاً من هذا النوع يُعْرَبُ بالحروف ، وانَّما هذه الأسماءُ معربةٌ بحركات مقدّرة في الحروف ، وأنَّ الأصل (أَخَوُكَ) في الرفع ، و (أَخَوَكَ) في النصب ، و (أَخَوِكَ) في الخفض ، فلو بَقِيَ على هذا لانبغـى[2] أنْ تقلبَ الواو وألفاً ، لتحركها وانفتاحِ ما قبلَها فتكونُ من الأسماء المقصورة فيقال : أخاك في الأحوال الثلاثة . وقد قيل ذلك ، وان كان قليلاً ، وعليه جاء (مُكْرَهٌ أخاكَ لا بَطَل) [3] إلَّا أنَّ الأكثرَ عند العرب أنْ يُتْبِعُوا ما قبلَ الآخِرِ الآخِرَ ، فجاء في الرفع بعد الاتباع (أُخُوُكَ) فاستُثْقِلَتِ الضَمَّةُ على الواو فحُذِفَت فبقي (أُخُوكَ) ، وجاء في النصب (أَخَوَكَ) فانقلبتِ الواو ألفاً ، لتحركها ، وانفتاحِ ما قبلَها ، فصار (أَخَاك) ، وجاء في الخفض

---

(١) في الأصل : « ثالث » .

(٢) في اللسان « بغي » : وقولهم ينبغي لك أن تفعل كذا فهو من أفعال المطاوعة ، تقول بغيته فانبغى ، كما تقول : كسرته فانكسر . وفي المصباح المنير(بغى) : « وقد عدوا ينبغي من الأفعال التي لا تتصرف فلا يقال : انبغى ، وقيل في توجيهه : ان انبغى مطاوع بغى ، ولا يستعمل انفعل في المطاوعة إلا اذا كان فيه علاج وانفعال مثل : كسرته فانكسر ، وكما لا يقال : طلبته فانطلب . . . لا يقال : بغيته فانبغى ، لأنه لا علاج فيه ، وأجازه بعضهم ، وحكي عن الكسائي أنه سمعه من العرب » .

(٣) من أمثال العرب انظر / الفاخر ص ٦٣ ، جمهرة الأمثال ٢/٢١٣ ، ٢٤٢ مجمع الأمثال ٢/٣١٨ ، المستقصي ٢/٣٤٧ ، وفي هذه المصادر « أخوك » فلا شاهد فيه ، وقد جاء المثل بالرواية التي أوردها المؤلف في أمالي السهيلي ص ١١٤ .

(أَخِوكَ) فاستُثْقِلَت الكسرةُ في الواو فحُذِفَت ، فبَقِيتِ الواوُ ساكنةً ، فجاءت بعد كسرة فانقلبت ياءً ، ففيه في الرفع حذف الحركة ، وفيه في النصب القلب ، وفيه في الخفض الحذف والقلب على حَسَبِ ما ذكرته وكذلك الكلام في أبيك ، وفي حميك .

[١٤] وأَمَّا (فُوكَ): فالأصلُ فيه (فَوْهُكَ) فَحُذِفَتْ / الهاءُ كما حُذِفَت من: يَدٍ ودَمٍ ، فصار الإعرابُ في الواو، فجاء (فَوُكَ) في الرفع فأُتْبِعَتِ الفاءُ الواوَ فصار [فُوُكَ] فاستُثْقِلَت الضَّمَّةُ فحُذِفَت فَبقِيَ (فُوْكَ)، وفي النصب [فَوَكَ]. انقلبت الواوُ ألفاً لتحرُّكِها وانفتاح ما قبلَها، فصار (فاك)، وفي الخف [فوك] فأُتْبِعَتِ الفاءُ الواوَ فصار (فِوِك)، فاستُثْقِلَتِ الكسرةُ فحُذِفَت فَبقِيَ (فِوْكَ) فجاءت الواوُ ساكنةً بعد كسرةٍ فقلبت ياءً.

وأَمَّا (ذو) فالأصلُ فيها (ذَوَيٌ) بدليل قوله تعالى : ﴿ ذَوَاتَيْ أُكُلٍ ﴾ [١] فحُذِفَتِ الَّلامُ كما حُذِفَتِ من يَدٍ ودَم ، فَبَقِيَ (ذَوُمال) في الرفع فأُتْبِعَتِ الذَّالُ الواوَ فصار (ذُوُمال) ثم حُذِفَتِ الضَّمَّةُ من الواو استثقالاً لها فصار ذُوْ ، وفي النصب ذَوَمالٍ فانقلبتِ الواوُ ألفاً لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلَها ، وفي الخفض ذَوِمالٍ فأُتْبِعَتِ الذالُ الواوَ ثم قلبتِ الواوُ ياءً لانكسار ما قبلَها فصار ذي مالٍ .

ووزنها كلُّها فَعَلٌ بفتح العين ، إلاَّ (فاك) فوزنه فَعْلٌ ، والأصلُ (فَوْهٌ) ، لأنَّ الحركَة لا تُدَّعى في الحرف إلاَّ بدليل ، وقد قام الدليلُ على تحريك العين فيما عدا فاك .

أَمَّا الدليل في : أخيك ، وأبيك ، وحَمِيك فبالاتباع ، لأنَّ العين لو كانت ساكنة لم تتغير ألفاً بالاتباع، لأنَّ الاتباعَ إنَّما يكونُ لمتحرِّكٍ في الأصل ، وقالوا : آباءٌ ، وأَحْمَاءٌ ، وأفعال لا يكونُ لفَعْلٍ الساكنِ العينِ

---

(١) سورة سبأ آية ١٦ .

المفتوح الفاء ، إلاَّ أنْ تكونَ العَيْنُ معتلَّةً ، نحو : شَيْخ وسَوْط .

وأمَّا (ذُوْمالٍ) : فالدليلُ على أنَّ العينَ متحركةٌ تحركها في قوله تعالى ﴿ ذَوَاتَيْ أُكُلٍ ﴾ . ويكونُ هذا بمنزلة امرىء فإنَّك تقولُ : هذا امرؤٌ ورأيت امرأً ، ومررتُ بامرىء ، بالاعرابُ في الهمزة ، وأُتْبِعَتِ الراءُ الهمـزةَ ، وكذلك ابْنُمٌ [1] .

فإن قلتَ : الدليلُ على أنَّ الواوَ في أبيك وأخيك ، والألفَ والياءَ إعرابٌ ، زوالُها عند الاضافة الى ياء المتكلم .

الجواب : أنَّ هذه الأسماءَ قد بطل أنْ يكونَ اعرابُها بما ذكرتَه ، ولكنَّها صارتِ الحروفُ في أواخرها بمنزلةِ الحركاتِ من حيثُ يُفْهَمُ منها ما يُفْهَم من الحركات لو ظهرت ، ألا ترى أنَّك اذا رأيتَ (أخاك) بالواو علمـتَ أنَّه مرفوعٌ ، وان كانت الواو لامَ الكلمة ، وكذلك اذا رأيتَه بالألف علمتَ أنَّه منصوب ، وكذلك اذا رأيتَه بالياء علمتَ أنَّه مخفوضٌ ، فصار ذلك بمنزلةِ الحركات في زيد وعمرو ، وما جرى مجراهما ، فلما صارت هذه الحروفُ بمنزله الحركات لما ذكرتُـه أَذْهَبَها ما يذهب الحركاتِ وهو الاضافةُ الى ياء المتكلم .

الجواب عن هذا الاعتراض الثاني : ما أجابَ به هذا المعترضُ عن ذهاب الحروف عند الاضافة الى ياء المتكلم . وذلك أنَّ هذه الحروف لما تنزَّلت منزلةَ الحركات على حَسَبِ ما ذكره ، قال أبو القاسم : إنَّها معربةٌ بها ، لأنَّهم قد حكموا لها بحكم الحركات ، اذ أسقطوها عند الاضافة الى ياء المتكلم .

وأمَّا الانفصالُ عن الاعتراض الأوَّل ، وهو أنَّ هذه الأسماءَ قال فيها

---

(١) قال ابن عصفور في شرح الجمل ١٢٢/١ : « لأنهم يقولون : جاءني ابنُمُن [كذا] : ورأيت ابنَمَن ، ومررت بابنِمِن ، فيتبعون حركة النون حركة الميم ، تنبيهاً على أن النون قد كانت محلاً للاعراب قبل زيادة الميم » وانظر الكتاب ٢٠٣/٢ ، التهذيب ٥٠٢/١٥ .

خمسة وهي ستةٌ ، وذكر (هَنَاك) : أَنَّ قصدَه أَنْ يذكُر الأشهرَ في كلام العرب، والأكثر في كلامهم في (هَنُوكَ) أَنْ يُعْرَبَ بالحركات، وأَمَّا إعرابه بالحروف فانَّما هو عند بعض العرب ، وكذلك هذه الأسماءُ المشهورُ فيها والمعلومُ أَنَّها تتغيَّرُ الحروفُ التي في أواخرها بالعوامل فلو ذكر (هناك) [1] معها لَتُخُيِّل أَنَّها سواءٌ وليس الأمرُ كذلك . وفي هذه الاسماءِ مقالاتٌ في اعرابها ، أنا أُبَيِّنُه ، ان شاء الله .

فمنهم مَنْ قال : إنَّها معربةٌ بالحروف ، فان أراد ما ذكرته من الاتباع ، وأَنَّه اطلق الاعراب على الحروف لأنَّها يُفْهم منها ما يُفْهم من الحركات لو ظهرت، فيكون صحيحاً على حَسَبِ ما تقدَّم، وإن أراد أنَّه معربٌ بالحروف حقيقةً [2]: فقد مضى ذكر بطلانِه بما يُغْني عن إعادته [3] .

ومنهم مَنْ قال : إنَّها معربةٌ بالحركات التي قبلَ الحروف ، والحروفُ التي هي الواو والألف / والياء متولِّدَةٌ عنها [4] ، والأصل : جاءني أُخُكَ ، [١٥] ورأيتُ أَخَكَ ومررتُ بأَخِك كما كان ذلك قبل الاضافة ثم أُشْبِعَتِ الحركاتُ فتولَّد عنها حروفٌ مجانسة لها .

وهذا يبطل في (ذِي مال) و (فيك) من وجهين :

أحدُهما : بقاء الاسم على حرفٍ واحد ، وهو معرب ، ولا يوجد اسمٌ يكونُ على حرف واحد ، إلَّا أَنْ يكونَ مضمراً متَّصلاً نحو الكاف في رأيتُكَ ، والياء في غلامي .

---

(١) في الأصل : « فذكر هناك معها » وهو خطأ .

(٢) هذا هو رأي قُطْرب ، وهشام بن معاوية الضرير الكوفي والزيادي ، والزجاجي . انظر أسرار العربية ص ٢٣ ، التبيين ص ٩٠ ، شرح المفصل ٥٢/١ ، منهج السالك ص ٧ ، همع الهوامع ١٢٣/١ ـ ١٢٤ ، ورجحه ابن مالك في شرح التسهيل ٤٦/١ فقال : « وهذا أسهل المذاهب ، وأبعدها عن التكلف ، لأنَّ الاعراب إنَّما جيء به لبيان مقتضى العامل ، ولا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلاً ، وإلغاء ظاهر واف بالدلالة المطلوبة » .

(٣) انظر ما تقدّم ص ١٩٠ .

(٤) هذا هو رأيُ المازني والزجَّاج / انظر التبيين ص ٩٠ ، شرح المفصل ٥٢/١ ، همع الهوامع ١٢٥/١ .

الثاني : أنَّ الاشباعَ إنمَّا وقع في الشعر للضرورة الى الـوزن أو القافية [1] وكلام العرب : جاءني أُخُوك بالواو ، ولا يقول احد فيما اعلمه : جاءني أُخُك ، وان جاء هذا في الشعـر فقد يكـون على حذف الـواو للضرورة .

ويبطل في : أخيك وأبيك وحَمِيك من الوجه الثاني ، وهو أنَّ الاتباعَ لا يكون للضرورة كما تقدَّم .

ومنهم مَنْ قال : هي معربةٌ بإعرابينِ الحروفُ والحركاتُ [2] ، فإن أراد أنَّ المعنى يفهم منهما [3] ، فأطلق هذا اللفظ بحكم المسامحة ، فالأمرُ قريبٌ ، وان أراد أنَّ العربَ جعلت اعرابَه بشيئين فيبطُل في (ذي مـــال) و(فيك) من وجهين : أحدُهما : بقاءُ الاسم على حرفٍ واحدٍ .

الثاني : أنَّك لم تجد اسماً يُعْرَبُ بإعرابين . ويبطل في : أخيك وأبيك وحَمِيك من وجهين :

أحدهما : أنَّه نظيرٌ لهذا . الثاني : أنَّ هذه الأسماءَ قبلَ الاضافة تُعْرَبُ بإعراب واحد ، فيجب أنْ تكونَ الاضافةُ كذلك .

ومنهم مَنْ قال : إنَّ هذه الأسماءَ نُقِل اعرابُها من الآخِر الى قبل الآخر [4] ، والأصلُ : جاءني أَخَوُكَ فنقلت حركةُ الواوِ الى الخاء ، والأصل في النصب رأيت أَخَوَك ، تحّركَتِ الواوُ وقبلَها فتحةٌ انقلَبت ألفاً ، والأصلُ

---

(١) انظر ضرائر الشعر ص ٣٢ فما بعدها ، الانصاف ١ /٢٤ .

(٢) نسبه المبرد في المقتضب ١٥٣/٢ وأبو البركات بن الأنباري في الانصاف ١٧/١ ، وابن يعيش في شرح المفصل ٥٢/١ الى جمهور الكوفيين ونسبه ابن الشجري في أماليه ٢ /٤٠ ، والعكبري في التبيين ص ٩٠ الى الفراء ونسبه السيوطي في همع الهوامع ١٢٥/١ الى الكسائي والفراء .

(٣) في الأصل : « منها » .

(٤) هذا هو رأي الرَّبَعي . انظر شرح المقدمة المَحْسِبة لابن باشاذ ١٢٢/١ ، المرتجل ص ٥٧ ، الإنصاف ١٧/١ ، شرح المفصل ٥٢/١ ، منهج السالك ص ٧ ، همع الهوامع ١٢٥/١ .

في الخفض أَخَوِك نُقِلت حركةُ الواو الى الخاء ثم انقلبتِ الواوُ ياءً للكسرة التي قبلها ، ففيها في الرفع النَقْلُ ، وفي النصب البَدَلُ . وهذا القول فاسد ، لأَنَّ نقلَ حركة الاعراب من الآخر الى ما قبل الآخر إنَّما يكون في الوقف . ولا يكون فيه إلَّا أَنْ يكونَ ما قبل الآخر ساكناً صحيحاً، على حَسَبِ ما يتبيَّنُ في الوقف . وهم يقولون : أخوك ، وأخاك ، وأخيك في الوصل ، ثُمَّ إنَّ ما قبل الآخر متحرِّك هنا .

فقد تبيَّنَ بما ذكرتُه أَنَّ الأقوالَ كلَّها فاسدةٌ . وأقربها الى القياس أَنْ تكونَ معربةً بالحركات ، وأَنَّ ما قبل الآخر أُتْبِع الآخـر ، وهو مـذهب سيبويه [١] ، ونصَّ عليه أبو علي في النصف الثاني من الإيضاح .

قوله : (فُوك) [٢] .

الأصل في (فيك) : فَوْهٌ بدليل قولهم في الجمع : أَفْوَاهٌ ، ثُمَّ إنَّ العربَ حذفتِ الهاءَ ، وهي لام الكلمة على غير قياس ، كما حذفتِ اللَّام من يَدٍ ودَمٍ ، فبَقِيَ على حرفين ، أحدُهما مُعْتَلٌّ ، فإن كان مضافاً جاز لك فيه وجهان : أحدُهما : بقاءُ الواو ، فيقولونَ : فُوْك ، الثاني : أَنْ يبدلوها ميماً ، فيقولونَ : فَمُك . فإن كان غيرَ مضاف أُبْدِلَ من الواو ميمٌ . ولا يتركونَ الواو ، لأَنَّهم لو تركوها لَلَحِقَ التنوينُ فكان يجبُ حذفُها فيبقى الاسمُ على حرف واحد ، وليس هذا من كلام العرب إلَّا أنَّه قد جاء في الشَعر ، أنشد يعقوب :

٨ * خَالَـطَ مـن سـلـمى خَيَـاشِـيْـمَ وَفَـا * [٣]

(١) الكتاب ٤١٢/٣، وانظر أمالي ابن الشجري ٤١/٢، شرح المفصل ٥٢/١.
(٢) الجمل ص ١٩.
(٣) إصلاح المنطق ص ٨٥، ونسبه للعجَّاج وهو في ديوانه ص ٤٩٢، وقبله:
* حتى تناهى في صَهَاريج الصفا *

والشاهد في المقتضب ٣٧٥/١، التهذيب ٤١/١٥، ٤٧٤، ٤٧٥، شرح المفصل ٨٩/٦، همع الهوامع ١٣١/١، خزانة الأدب ٦٢/٢، ٢٦١.

وهذا شاذٌّ وضرورة ، ولا أعلمُه في الكلام [1] ، وسيأتي الكلامُ في النسب اليه إن شاء الله .

قوله : (حَمُوكِ) [2] .

فيه خمسُ لغاتٍ :

إحداها : أَنْ يَجْرِيَ مَجْرَى الاسم المقصور فتقول « حَمَاكِ » في الرفع والنصب والخفض ، وهؤلاء لا يتبعونَ ما قبل الآخِرِ الآخَر .

الثانيةُ : أَنْ يُتْبَعَ ما قبلَ الآخِرِ الآخِـرَ ـ وهو الأشهـرُ ـ فيقولـونَ : (حَمَاكِ) في النصب ، وحَمُوكِ في الرفع ، وحَمِيكِ في الخفض . وقد تقدَّم الكلامُ في هذا .

الثالثة : أَنْ تكونَ على حرفين بمنزلة يَدٍ ودَمٍ فتقول : حَمُكِ .

الرابعة : أَنْ تكونَ بمنزلة (غَزْو) ، فتقول : هذا حَمْوُكِ ، وحَمْوَكِ ، وحَمْوِكِ .

الخامسة : أَنْ تكونَ بمنزلة (خَبْء) فتقول : حَمْؤُكِ ، وحَمَأَكِ . وحَمَئِكِ [3]. وقد تقدَّم الكلامُ في (ذي مال) وأَنَّ وزنَه فَعَلٌ بفتح العين .

قولُه : (وفي الجمع المذكَّر السالم) [4] .

اختلف النحويونَ في هذا الجمع :

---

(١) ذكر المبرد في المقتضب ١/٣٧٥ أنَّ كثيراً من الناس لحَّن العجاج في هذا، وذهب هو إلى أنه ضرورة. وجاء في تهذيب اللغة ١٥/٤١ «وقال الأصمعي: قال بشَّار بن عمر: قلت لذي الرُّمَّة: أرأيتَ قوله:

* خالط من سلمى خياشيم وفا *

قال: إنَّا لنقولُها في كلامنا. قَبَّح الله ذا فا. قال أبو منصور: وكلام العرب الأول، وذا نادر» وانظر همع الهوامع ١/١٣١.

(٢) الجمل ص ١٩.

(٣) ذكر الشَّلَوبين ـ شيخ المؤلف ـ في التوطئة ص ١٢٢ ـ ١٢٣ ستَّ لُغَاتٍ في: «حموك» الخمس المذكورة هنا: (السادسة أنْ تكونَ عن (كذا) باب رشاءً.

(٤) الجمل ص ١٩.

فمنهم من ذهب / الى أنَّه معربٌ بالحروف [1] ، وأَنَّ الواوَ علامةُ [١٦] الرفع ، والياءَ علامةُ النصب والخفض ، وهذا القول فاسدٌ ، لأنَّ الاعرابَ اذا سَقَطَ لا يَسْقُطُ بسقوطِه إلَّا ما جِيءَ بالاعرابِ دليلاً عليه ، وهو الفاعليةُ ، والمفعوليةُ ، والاضافةُ ، وأنت اذا أسقطتَ هذه الحروفَ سَقَطَ بسقوطِها الدَلالَةُ على الجمع ولا نجد شيئاً من الاعراب يسقط بسقوطه غيرُ ما ذكرتُه .

الثاني : أنَّه معربٌ بالحركات [2] ، وأَنَّ الواوَ لَحِقَت بمنزلة الواو في قولك : ضَرَبُوا الزيدونَ ، الواوُ لَحِقَتْ دَلالةً على جمع الفاعلِ ، بمنزلة التَّاء في قامتْ هندٌ ، وإذا صحَّ هذا لَزِم أَنْ ينتقلَ الاعرابُ اليه ، أَلَا ترى أَنَّك اذا قلتَ : قائمٌ ، فالاعراب في الميم ، فإذا لَحِقَتِ التَّاء فقلتَ : قائمةٌ انتقل الاعرابُ ، لأَنَّها حرفُ معنىً ، والواوُ جِيءَ به لمعنى الجمع ، فيلزُم انتقالُ الاعراب إليه ، فالزيدونَ مرفوع بضَّمَّةٍ مقدَّرةٍ في الواو .

وهذا القولُ أيضاً فاسدٌ ، لأنَّ الواوَ لو كان فيها إعرابٌ مقدَّرٌ لوجب أَلَّا يتغَّيَّرَ الحرفُ ، أَلَا ترى أَنَّ الألفَ من الاسم المقصور لا يتغَّيَّرُ ، لأنَّ الاعرابَ مقدَّرٌ فيه ، وهو في الرفع والخفض والنصب على حالٍ واحدةٍ ، ونحن نجد الجمعَ في الرفع بالواو ، وفي النصب والخفض بالياء .

الثالث : أنَّه معربٌ بالانتقال وعَدَمِه ، وأَنَّ الواوَ لَحِقَتْ دَلالةً على

---

(١) هذا مذهبُ جماعة من النحاة منهم: قُطْرُب والفَرَّاء والزِيَادي، ونسبه بعض العلماء إلى جمهور الكوفيين. انظر الإيضاح في علل النحو ص ١٣٠ ـ ١٣١، شرح المقدمة المحسبة ١/١٢٩، الإنصاف ١/٣٣، التبيين ص ١٠٣، شرح الرضى على الكافية ١/٨٦، ومنهج السالك ص ٩، وارتضى هذا المذهب ابن مالك والشاطبي انظر شرح الألفية للشاطبي ١/ ل ٤٠ .

(٢) هذا مذهبُ جماعة من البصريين قال العكبري في التبيين ص ١٠٣ «حروف» المدِّ والتثنية حروف إعراب عند سيبويه، واختلف أصحابه في الإعراب، فقال بعضهم: هو مقدر عليها كما يقدر على المقصور، وقال آخرون: لا يقدر عليها إعراب» ونسبه الزجاجي في الإيضاح في علل النحو ص ١٣٣ ـ ١٣٤ إلى البصريين، وانظر الكتاب ١/١٧، المقتضب ٢/١٥٣، شرح المفصل ٤/١٣٩، شرح الرضى على الكافية ١/٨٥.

الجمع كما لحقت في (ضَرَبُوا) من قولك : ضَرَبُوا الزيدونَ ، لكنْ جعلوا دليلاً على الرفع عدمَ الانقلاب ، وبقاءَ الحرف على حاله ، ودليلاً على النصب والخفض الانقلابَ الى الياء ، فقالوا في الرفع : جاءني الزيدونَ، و[في النصب والجر] (١) : رأيتُ الزيدِينَ ، ومررتُ بالزيدِينَ ، والمذهبُ منقولٌ عن المازني (٢) ، ويظهر من كلام سيبويه في باب ما لا ينصرف (٣) ، فجعلَ تركَ العلامة في الرفع علامةً ، والعَدَمُ لا يكونُ علامةً ، إلاَّ أنَّ هذا القولَ الثالثَ أقربُ من القولين الأولين .

الرابعُ : أنَّ الذي لَحِقَ دليلاً على الجمع حرفُ المد واللين ، على أنْ يكونَ ما قبلَه من جنسِه ؛ فيكونُ مع عامل الرفع واواً ، ومع عامل النصب والخفض ياءً ، وكان القياس أنْ يكونَ في النصب ألفاً ، لأنَّ الألفَ من جنس الفتحة ، والفتحةُ في المفرد علامةُ النصب ، كما كانت الواو في الرفع ، لأنَّها من جنس الضَّمَّة ، والياء في الخفض لأنَّها من جنس الكسرة ، لكنَّ العربَ تجنبت الألفَ ، لأنَّ الألف لا يكونُ ما قبلها إلاَّ مفتوحاً ، فلو قالوا : زَيْدَانَ ، لوجب أنْ يقولوا في التثنية : زيدانِ ، في النصب ، لأنَّ هذا الجمع جارٍ على حَدِّ التثنية ، فما يجب في الواحد يجب في الآخر ، ولو فعلوا ذلك لم يكن فرقٌ بين التثنية والجمع إلاَّ بحركة النون ، والنونُ تسقطُ في

---

(١) تكملة بمثلها يلتئم الكلام.

(٢) هكذا نسب المؤلف هذا الرأي إلى المازني هنا، وفي إملائه ص ١٢، والكافي ١/ ص ٨٢، والمشهور نسبته للجرمي/ انظر المقتضب ٢/١٥١، الخصائص ٣/٧٣، الإنصاف ١/٢٣، التبيين ص ١٠٣، شرح المفصل ٤/١٤٠، وبمذهب الجرمي أخذ ابنُ عصفور وابن عبد النور المالقي انظر المقرب ١/٤٨، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٢٤، رصف المباني ص ٢١، شرح اللمحة البدرية ١/٧٨. أمَّا المازني فمذهبُه مذهبُ شيخه الأخفش وهو: أنَّ الواو والياء والألف في جمع المذكر السالم والمثنى: دليلُ إعراب، وليست بإعراب ولا حروفَ إعراب واختاره المبرد. انظر المقتضب ٢/١٥٢، الإيضاح في علل النحو ص ١٣٠، الإنصاف ١/٣٣، التبيين ص ١٠٣، منهج السالك ص ٩.

(٣) في الكتاب ٣/٢٠٩: «ومن قال: هذا مسلمون في اسم رجل، قال: هذا ضَرَبُونَ ورأيتُ ضَرَبِينَ. . ».

الاضافة ، وتُسَكَّن في الوقف ، فلم يُعَوِّلُوا على ذلك الفرق ، لأنَّه غيرُ ثابتٍ ، فأزالوا الألفَ من النصب محافظةً على الفرق بين التثنية والجمع ولم يزيلوا الألفَ من أَحَدِهما ، ويبقوها في الآخر ، لما ذكرتُه من موافقة هذا الجمع التثنيةَ ، ثم حُمِلَ في النصب على الخفض لأمرينِ :

أَحَدُهما : أنَّ الخفضَ لازمُ الاسماءِ لا يوجد في غيرها ، والرفعُ ينتقلُ عنه .

الثاني : أَنَّ النصبَ أقربُ الى الخفض منه الى الرفع ، لأَنَّ الكلامَ قد يستغني عن المنصوب ، وكذلـك يستغني عن المخفوض ، ولا يستغني الكلامُ عن المرفوع فوجب لهذا جَعْلُ المنصوب كالمخفوض ، ولما وضعوا دليلَ الجمع حرفَ المدِّ واللين لم يقبلِ الحركاتِ ، لأَنَّه لا يُمْكِنُ أَنْ يُلْفَظَ به ، ولا يكونُ الاعرابُ إلَّا في حرفٍ موجودٍ قبلَ التركيب ملفوظٍ به ساكناً فإذا دخل العاملُ غَيَّرَ ذلك الحرفَ ، وهذا لا وجودَ له ، قبل التركيب ، وإنَّما حَدَثَ عند التركيب . ونظيرُ هذا الحرف ما ألحق دليلاً على الإنكار . فانَّهم يلحقون مدَّةً تكون واواً إذا كان الآخِرُ مضموماً، وألفاً إذا كان الآخِر مفتوحاً، وياءً إذا كان الآخِرُ ساكناً أو مكسوراً، وكذلك يفعلونَ في التذكير.

فإن قلتَ : فكيف كان هذا الاسْمُ / قبلَ التركيب مع العامل ؟ [١٧]

قلتُ : كان الأصلُ في الجمع أَنْ يُكَرَّرَ الاسمُ ثلاثَ مرات أو أكثر على حَسَبِ مَا يُراد بالجمع وكان الأصلُ في التثية أَنْ يُكَرَّر الاسمُ، فتقول: زيدٌ وزيدٌ ، فارادتِ العربُ الاختصارَ عند التركيب فحذفوا أَحَدَ [١] الاسمين ، وألحقوا الآخَرَ علامةً تَدُلُّ على أَنَّهم أرادُوا اثنين مما يقعُ عليه هذا [٢] اللَّفظ ، وفي الجمع حذفوا جمعَ الأسماء [٣] وألحقوا واحداً منها ما ذكرتُه ،

---

(١) في الأصل: «آخر» تحريف.
(٢) في الأصل: «لهذا» تحريف.
(٣) كذا في الأصل، والعبارة مضطربة، ومراده: حذفوا الأسماء إلَّا واحداً ألحقوه العلامة.

يدلَّ على ذلك وجودُ [1] التثنية والجمع على هذا إنَّما هو بعد التركيب ، ولا وجودَ لها قبل التركيب ، والدليل على ذلك الرجوع في الشعر الى العطف في قوله :

٩ ـ * كـأنَّ بـيـن فَـكِّـهـا والـفَـكِّ * [2]

وهذا كقولِ الآخَر :

١٠ ـ * أنّـي أجودُ لأقـوامٍ وإنْ ضَنِنُوا * [3]

وهذا مذهبُ سيبويه نَصَّ عليه في أولِ الكتاب [4] .

قولُه : (والألفُ علامةُ الرفع في تثنيةِ الأسماء خاصَّة) [5] .

---

(١) في الأصل : «موجود» تحريف . وبعد هذا فنظم الكلام ينبغي أن يكون : يدل على ذلك أنَّ وجود . . «بزيادة أن» .

(٢) البيت لمنظور بن مَرْثَد بن فروة الفَقْعَسي الأسدي / شاعر إسلامي / ترجمته في معجم الشعراء ص ٢٨١ ، خزانة الأدب ٥٥٣/٢/ وبعده .

* فارة مسك ذُبِحَت في سُكِّ *

وينسب الشاهد إلى أبَى نُخَيْلَة، وإلى رُؤْبَةَ، وهو في ملحقات ديوانه ص ١٩١ وانظر إصلاح المنطق ص ٧، الجمهرة ١/ ٩٥، التهذيب ٤/ ٤٧٣، ٩/ ٤٥٩، أمالي ابن الشجري ١/ ١٠، أسرار العربية ص ٤٨ ، شرح المفصل ٤/ ١٣٨ ، ضرائر الشعر ص ٢٥٧ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٣٧ شرح التسهيل ١/ ٧٢، خزانة الأدب ٣/ ٣٤٣ .

(٣) صدره :

* مهلاً أعاذلَ قد جرَّبْتِ من خُلقي *

وهو لقَعْنَب بن أم صاحب [وهو ممن نُسِبَ إلى أُمِّـه مـن الشعراء . واسم أبيه : ضَمْرَة : شاعر غَطَفاني أموي هجا الوليد بن عبد الملك/انظر ترجمته في كتابي ابن حبيب : من نُسِبَ إلى أُمِّه من الشعراء، وألقاب الشعراء/نوادر المخطوطات ١/ ٩٢، ٢/ ٣١٠، شرح الحماسة للتبريزي ٤/ ٢٤ ، التاج «قعنب»] .

والبيت من قصيدة من مختارات ابن الشجري ص ٢٣ والشاهد في ص ٢٧ ، وانظره في الكتاب ١/ ٢٩ ، ٣/ ٣١٦، ٥٣٥، شرح أبياته لابن السيرافي ١/ ٣١٨، نوادر أبي زيد ص ٤٤ ، المقتضب ١/ ٣٨٨، ٣/ ٣٥٤، إعراب القران للنحاس ١/ ٦٨٨، الموشَّح ص ١٤٨ ، المصنف ١/ ٣٣٩، سر الفصحاة ص ٨٩، دُرَّة الغواص ص ١١٥ ، ضرائر الشعر ص ٢٠ .

(٤) الكتاب ١/ ١٧ ـ ١٨ وانظر شرحه للسيرافي ١/ ص ١٣٥ ، شرح المقدِّمة المحسبة ١/ ١٢٩ ، شرح الكافية للرضى ١/ ٨٥ (ط . ليبيا)، رصف المباني ص ٢١ .

(٥) الجمل ص ١٩ .

قد تقدَّم أَنَّ النحويين اختلفوا في الجمع على أربعةِ مذاهب ، فكذلك الاختلافُ في التثنية .

والأظهر أَنَّ الذي أُلْحِقَ التثنية حرفُ المدِّ واللِّين [قبله فتحةٌ، والذي أُلْحِقَ الجمع حرفٌ قبله حركة](١) من جنسه، فقد استويا في لَحاق حرف المدّ واللِّين علامةً لهما، واختلفا في أَنَّ علامةَ التثنية قبلَها فتحةٌ ، وعلامَة الجمع قبلها [حَرَكَةٌ] (٢) من جنسها ، وكان القياس أَنْ يقالَ في الرفع جاءني الزيدُونِ ، لأنَّه في المفرد يرفع بالضَّمَّة ، والواو تجانِسُ الضَّمَّةَ ، وفي النصب : رأيتُ الزيدَانِ ، وفي الخفض : مررت بالزيدَينِ . سقط الألفُ من النصب لما ذكرتُه من طَلَبِ الفرق على حَسَبِ ما ذكرتُه في الجمع ثُمَّ حُمِلَ النصبُ على الخفض لما ذكرتُه هناك أيضاً ، فصار في الرفع : جاءني الزيدُونِ . ورأيتُ الزيدَينِ ، ومررت بالزيدَين . فقال صاحب الكراسة: «استُعْمِلَتِ الضَّمَّةُ ومجانسُها في الإعراب، والكسرةُ ومجانسُها، والفتحةُ ولم يُسْتَعمل مجانسُها وهو الألف ، فأرادوا أَنْ يُوَفُّوا حقَّ الفتحة في استعمال مجانسها ، ومن كلامهم : ياجَل في يَوْجَل »(٣) . وهي لغةٌ فاشيةٌ ، فقلبوا الواو في التثنية ألِفاً ، فقالوا الزيدَانِ ، فالألف في الرفع منقلبة عن الواو كما كانت الألفُ في ياجل منقلبةً عن الواو في يَوْجَل ، فمن قال : الألفُ علامةُ الرفع ، ومذهبه هذا الذى ذكرتُه راعى اللَّفْظَ ولم ينظر الى الأصل ، لأنَّ الاصلَ لم يظهر قطّ .

ومن الناس من قال : كان الأَصلُ أَنْ يقالَ في الرفع : الزيدَونِ بفتح ما قبل الواو ، لكنَّ العربَ رفضت ذلك لما رفضت الألفَ في النصب ، لأنَّهم

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام من إملاء المؤلف ص ١٣ .

(٢) تكملة بمثلها يلتئم الكلام.

(٣) انظر شرح الجزولية للشلوبين ل ٨٢ ـ ٨٣، المشكاة والنبراس شرح الكراس، ١/ ل ٤١، الكتاب ٤/ ١١١ ـ ١١٢، رصف المباني ص ٢٣ .

لو قالوا : زيدَوْنِ لالتبستِ التثنيةُ بجمع المقصور ، ألا ترى أنَّك تقول في جمع موسى : مُوسَوْنَ في الرفع وموسَيْنَ في النصب والخفض ، فلو قالوا في التثنية : جاءني الزيدَوْن في الرفع لم يكن بين التثنية وجمع المقصور فرقٌ ، إلَّا بحركةِ النون ، وحركتُها تزولُ في الوقف ، والنونُ تزولُ في الاضافة ، فلم يُعْتَمَد على ذلك عند طلب الفرق ، فأسقطوا الواو في الرفع كما أسقطوا الألفَ في النصب ، ولم يكن بُدّ من جعل حرف مكانه في الرفع ، فكانت الالف أولى . وكلا الوجهين عندي ممكن في الموضع . وسيأتي الكلام في النون في باب التثنية والجمع ان شاء الله [١] .

قولُه : (والنونُ علامةُ الرفع في خمسةِ أمْثِلَةٍ من الفعل) [٢] .

اعترض بعضُ المتأخرين هذا الموضع فقال : إنَّما كان ينبغي أنْ يقولَ: النون علامة الرفع في الفعل المضارع اذا لَحِقَه ألفُ التثنية أو واوُ الجمع أو ياءُ التأنيث ويكونُ أبينَ وأَضْبَط .

والجوابُ : أَنَّ الذي ذكره يُعْطي هذا ويزيد زيادةً لا تُفْهَمُ مما قال هذا الرادّ : كان ينبغي أنْ يقالَ ، وهي أَنَّ الفعلَ المضارع اذا كان بالهمزة لم يُرفع بالنون ولا يُرْفع إلَّا بالضَّمَّة ، وكذلك الفعل المضارع اذا كان بالنون لم يُرْفقع إلّا بالضَّمَّة ، وإنَّما يرفع بالضَّمَّة والنون الفعل المضارعُ اذا كان اولُه يـاءً، رُفِعَ بالضَّمَّة ، إن لم يلحَقْه ألفُ التثنية ولا واوُ الجمع فإن لحقه واحدٌ من هذين رُفِعَ بالنون . فإن / كان أولُه تاءً رفع بالضَّمَّة ان لمن تلحقه ألفُ [١٨] التثنية ولا واوُ الجمع ، ولا ياءُ التأنيث ، فإن لحقه واحدٌ من هذه الثلاثة رُفِعَ بالنون ، ولا تلحق الياءُ إلَّا مع التَّاء التي للخطاب . فقد تحصَّل مما ذكرتُه أَنَّ الفعل اذا كان بالتاء من أوله ، فإن كانت للتأنيث فلا يلحقُه إلَّا الألفُ خاصَّة ، فإن كانت التَّاءُ للخطاب لحقه الألفُ والواوُ والياءُ ، وتلحق الألفُ

(١) انظر ما سيأتي ص ٢٥٥ .
(٢) الجمل ص ١٩ .

مع تاء الخطاب ، ومع تاء التأنيث ، وكذلك الواوُ اذا لحقت مع التَّاء فلا تكون إلَّا للخطاب .

والكلام في هذه المسألة في ثلاثة فصول :

أحدُها : لِمَ أُعْرِبَ هذا الفعلُ بالحروف ولم يُعْرب بالحركات؟

الثاني : فيما يلحقُ هذا الفعلَ من آخره .

الثالث : في الياء من تَفْعَلِينَ .

فأمَّا الفصلُ الأول فأقول : إنَّ الفعلَ كان قبل لَحاق هذه العلامات يُرْفَع بالضَّمَّة ، وينصبُ بالفتحة ، ويجزم بالسكون ، فإن لحقتِ الواوُ والألفُ والياءُ لَزِمَ أَنْ يزولَ الاعرابُ من الباء [من : يضرب] [1] لأنَّها صارت بلَحاق هذه العلامات وَسَطاً ، كما انتقل الاعراب من الميم في قائم الى التَّاء حينَ قُلْتَ : قائمة ، وكذلك قريش وقُرَشِيٌّ .

فإن قلتَ : يلزم هذا على من يرى أَنَّ الألفَ علامةٌ للتثنية والواوَ علامةٌ للجمع [2] ، وأَمَّا مَنْ يذهب الى أنَّهما فاعلان فلا يلزم .

قلتُ : قد تقرَّرَ أَنَّ الفاعلَ اذا كان ضميراً متَّصِلاً تنزَّلَ مع فعله كالشيء الواحد أَلَا ترى أَنَّهم قالوا : ضَرَبْتُ فسكَّنوا الباءَ عند لَحاق ضمير الرفع ، وقالوا : ضَربكَ ، فلم يسكِّنوا عند ضمير النصب ، لأَنَّ الفعلَ والفاعلَ كالشيء الواحد ، وليس الفعلُ والمفعول كالشيء الواحد . فإذا لَزِمَ أَنْ يزولَ الاعرابُ من الباء من (يَضْرِبُ) عند لحاق هذه العلاماتِ ، لأنَّها صارت وَسَطاً على حَسَبِ ما ذكرتُه ، وجب أَنْ ينتقِلَ الى هذه العلامات ، فكان يجب أَنْ يقالَ : يضربا في الرفع ، وتكون علامةُ الرفع ضَمَّةً مقدَّرةً ، لكنَّهم لم يفعلوا هذا ، لأَنَّهم لو فعلوه لصار مثل يَخْشَى ، ولصار (يَضْرِبُوا) مثل :

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٢) سيأتي الكلام في هذه المسألة.

يغزو ، ولصار : [يا][1] هند ترمي بمنزلة أَنا أَرْمي ، ويخشى ، ويغزو ، ويرمي تُحْذَفُ منهن الحروفُ التي في آخرها علامةً للجزم ، ولا يمكنهم حذف هذه العلامات ، لأنَّ الفاعلَ لا يُحْذَفُ ، ولأنَّهم لو حذفوها كان ذلك نَقْضَ الغَرَضِ ، ولم [2] يُمْكِن بقاءُ الاعراب فيما قبلَ آخِرِ هذه العلامات ، لأنَّها صارت وَسَطاً ، والاعراب لا يكونُ إلَّا في الأواخر ، ولا يمكن أنْ يُنْقَلَ الاعرابُ الى هذه العلامات ، ولا يمكن أنْ يُؤْتى بحرفٍ بعد الآخر يكون فيه الاعراب ، لأنَّ الاعرابَ لا يكونُ إلَّا في آخِرِ الكلمة ، والعواملُ إنَّما تغيِّرُ الأواخر ، فلا بُدَّ أنْ يكونَ الحرفُ الذي تُغَيِّرُهُ العوامل موجوداً قبلَ العامل ، فلما تعذَّرت هذه الوجوه الثلاثةُ أزالوه ، فضَعُفَ آخرُ هذا الفعل عند لَحاق هذه العلامات عن آخره قبل لَحَاقها في الرفع والنصب . وأمَّا في الجزم فلم يَقَعْ ضَعْفٌ ، لأنَّ الفعلَ في الجزم قبلَ لَحَاق هذه العلامات ساكنُ الآخِرِ ، وبعد لَحاقها كذلك ، فألحقوا النونَ في الرفع لتكونَ عِوَضاً من الضَّمَّةِ ، وخَصُّوا بذلك النون ، لأنَّ النونَ شبيهةٌ بحرف المَدِّ واللِّين بسبب الغُنَّة . وكـان القياسُ أنْ تلحقَ في النصب أيضـاً ، لكنْ منعهم عن ذلـك أنَّ (يضربانِ) في الفعل نظيرُ (الزيدانِ) وقد كان منصوب الزيدَيْنِ يُحْمَلُ على مخفوضه ، فجعلوا (يضربانِ) في النصب محمولاً على الجزم ، لأنَّ الجزم في الأفعال نظيرُ الخفض في الأسماء ، لمكان الاختصاص ، فلَزِمَ عن هذا أنْ يقالَ في الرفع : يضربانِ ، وفي النصب : لَنْ يضربا ، وفي الجزم : لَمْ يضربـا ، وكذلك (يضربُونَ) نظيرُه من الاسم : الزيدُونَ ، والزيدُون يُنْصَبُ كما يُخْفَض ، فيضربون يُجْزَم كما يُنْصَب [3] .

وأمَّا (تضرِبِيْنَ) فجرى مَجْرى : يضربانِ ويضربونَ ، لأنَّ كلَّ واحد

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٢) في الأصل: «فلم»، والوجه ما أثبت.

(٣) انظر الكتاب ١/ ١٩، شرحه للسيرافي ١/ ص ١٥٧ فما بعدها، الإيضاح في علل النحو ص ٧٣.

منهما لحقه ضميرٌ مرفوعٌ على مذهب سيبويه . وعلى مذهب الأخفش كلُّ واحد منهما لحِقَهُ علامةٌ لأَنَّ الألفَ من يضربان ، والواوَ من يضربون يكونان حرفين واسمين على ما أعلمتُك .

[١٩] وتوجد هذه النون ثابتة في النصب قال : /

١١ ـ أَنْ تَقْرَآنِ على أسماءَ وَيَحْكُما   مِنِّي السَّلامَ وأَنْ لا تُشْعِرا أَحَدا [١]

ووجهه ما ذكرتُه لك من إرادة تقدير هذا الحرف [٢] .

الفصلُ الثاني : فيما يلحق هذا الفعل .

يلحقُه ثلاثةُ أشياء : النونُ الخفيفةُ ، والنونُ الشديدةُ ، ونونُ جماعة النسوة، وتلك العلاماتُ المذكورة ، فإذا لحقت تلك العلامات وهي : الواوُ والألفُ والياءُ رُفِعَ بالنون ، ونُصِبَ وجُزِمَ بحَذْفِها على حَسَب ما أَعْلمتُك ، فإن لحِقَت احدى النوناتِ الثلاث بُنِيَ وزال الاعراب ، فأَمَّا نونُ جماعة النسوة فإنَّها لَمَّا لحقت صار ما قبلَها لِلَحاقِها وسَطًا : فوجب [٣] لذلك زوالُ الاعراب ، وبَقِيَ لذلك ساكناً فقالوا : يَضْرِبْنَ ، فصار يَضْرِبْنَ على هذا شبيهاً بضَرَبْنَ ، لأَنَّ كلَّ واحدٍ منهما فعل آخره [٤] متحرِّك لَحِقَه نونُ جماعةِ النسوة فسُكِّنَ للحاقها من كلا الفعلين آخرُه . وقد كان الفعل المضارع أصلُه

---

(١) هذا ثالث ثلاثة أبيات أنشدها ثعلب في مجالسه ٣٢٣/١، وابن الأنباري في الانصاف ٥٦٣/٢، والعكبري في إعراب الحديث ص ٢٣، ولم ينسبوها، وهي:

يا صاحبيّ فَدَتْ نفسي نفوسَكُما   وحيثُما كُنْتُمَا لُقِّيْتُمَا رَشَدا
إن تحملا حاجةً لي خَفَّ محملُها   تستوجبا نعمةً عندي بها ويدا
أنْ تقرآن. . . . البيت.

والشاهد في الخصائص ٣٩٠/١، المنصف ٢٧٨/١، شرح المفصل ١٥/٧، ضرائر الشعر ص ١٦٣، شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٧/١، رصف المباني ص ١١٣، الجنى الداني ص ٢٢٠، المغني ص ٤٦، خزانة الأدب ٥٥٩/٣.

(٢) هذا الكلام راجع إلى قوله الذي سبق قريباً: «وكان القياس أن تلحق في النصب أيضاً».

(٣) أصاب «فوجب» طمس من أثر الرطوبة أبقى الفاء والواو، ونقطتين لحرفين باهتين.

(٤) في الأصل : « آخر » وأتت الأرضة على الهاء .

البناء [1] ، وإنَّما أعْرِبَ لشَبَهِه بالاسم من جهة العموم والاختصاص ، على حَسَبِ ما تَبَيَّن في باب الافعال ، فأَنْ يرجعَ [2] إلى أصله من البناء أيسرُ وأقربُ .

وأَمَّا النونُ الشديدةُ فإنَّها اذا لحقت الفعلَ المعرب صار لِلَحاقها مبنياً عند أكثر النحويين ، لأنَّ الفعل المعرب عند لحاقها يصير شبيهاً بصيغة الأمر ، فبُنِيَ لذلك كما بُنِيَ اذا لحقت نونُ جماعة النسوة لشَبَهه بالفعل الماضي على حَسَبِ مَا أعلمتُك، وكذلك النونُ الخفيفة وسيأتي الكلام فيها .

الفصل الثالث : اعلم أنَّ الياءَ من تفعلين ذهب سيبويه الى أَنَّها اسمٌ ، ونَصَّ على ذلك في باب «وجوه[3] القوافي في الإنشاد»[4]. وذهب أبو الحسن إلى أنَّها علامةُ التأنيث، والفاعل مضمر لم يظهر، وأنا آتي إن شاء الله بمَأْخَذِ كلٍّ واحد منهما، وأُرَجِّعُ بعد ذلك بين القولين على حَسَبِ ما يظهر لي . فحُجَّةُ سيبويه أنَّ الياءَ لم تثبت علامةً للتأنيث في شيء من كلام العرب ، فهذا القولُ مخالفٌ لما اشتهر من كلام العرب ، وإنَّما اشتهر أَنْ يكونَ التأنيثُ بالتَّاء وبالألف ، وأمَّا الياء فلم يستقر ذلك فيها .

فإن قلتَ : فقد جاء ذي للمؤنث وذا للمذكر .

قلت : ليس حرفُ الاشارة الذالَ خاصَّةً ثم ألحقتِ الياء علامةً للتأنيث ، إنَّما الاشارةُ للمذكر بالذال والألف ، والاشارة للمؤنث بالذال والياء ، فقد تَنَزَّل (ذا) و (ذي) منزلة جَدْيٍ وعَنَاقٍ ، وحَمَلٍ ورِخْلٍ مما فُصِل فيه بين المذكر والمؤنث باختلاف الاسمين ، وأيضاً فإنَّ الياء لو كانت علامةً للتأنيث بمنزلة التَّاء من قائمة وقامت والألف من حُبْلَى ، لوجب أَلَّا

---

(١) في الأصل : « الياء » وسقطت النون .

(٢) أصاب « أن يرجع » طمس ذهب ببعض حروفها .

(٣) في الأصل : « ونحوه » والتصحيح من الكتاب ٤/٢٠٤ .

(٤) انظر الكتاب ٤/٢١٣ .

تَسْقُطُ مع ضمير التثنية، ألا ترى أنَّك تقول: هندٌ قامت والهندانِ قامتا، فتُثبِتُ التَّاء مع ضمير التثنية، وأنت هنا تقول: أنتِ يا هند تَضْرِبيْنَ، وأنْتُمَا يا هندان تضربان، ولم يُنْقَل عن أحدٍ من العرب: أنْتُما يا هندان تضربيان، فهذان حجتان مقويتان كلام سيبويه[1].

وأمَّا الأخفشُ فحُجَّتُه أنَّ الضمير في الظهور والكمون لا يختلف بحال التأنيث والتذكير، فمتى ظهر في أحدهِما ظهر في الآخر[2]، ومتى استَّتر في أحدهما استَّتر في الآخر، ألَا ترى أنَّك تقول: زيدٌ قام، فيستتر الضميرُ، وتقول في المؤنث: هند قامت فيستتر[3]، وكذلك تقول: الزيدانِ قاما، والهندانِ قامتا، وزيدٌ يقوم، وهند تقوم، ولا تجد هذا النوعَ يَنْكَسِرُ، فيجب أنْ يقالَ في مثلِ قولك: أنتِ يا هند تضربينَ: إنَّ الفاعلَ مضمرٌ، والياءُ دَالَّةٌ على تأنيثِ ذلك المضمر، كما يقال في المذكر: أنْتَ يا زيد تضرب، والفاعلُ ضميرٌ مستترٌ.

والذي يظهر لي ما ذكر سيبويه، ويُنْفَصَل عَمَّا احتَّجَ به أبو الحسن الأخفش بأنْ يقالَ: المضمرُ لا يختلفُ في الكُمُون والظهور اذا أمكنَ لُحوقُ علامةِ التأنيث نحو: زيدٌ قام، وهندٌ قامت، واذا تَعَذَّرَ لَحاق علامةِ التأنيث فلا بُدَّ من الظهور والمخالفة للمذكَّر، ليكونَ ذلك فارقاً بين المذكَّرِ والمؤنَّثِ، وأنْتَ اذا قلتَ: أنْتَ يا زيد تضرب بالتَّاء / للخطاب، واذا [٢٠] قلت: أنْتِ يا هند تضربين وجب ظهورُ الضمير، ليفرقَ بين المذكَّر والمؤنَّث اذ لو لم يظهر، لم يكن بين المذكر والمؤنث فرقٌ، لأنَّ الفعلَ المذكرَ[4] لا يلحقه علامةُ التأنيث من آخره، وإنَّما يكونُ ذلك في الماضي، فلم يبقَ إلَّا ما ذكره سيبويه.

---

(١) انظر أوجهاً أخرى لترجيح ما ذهب اليه سيبويه والجمهور في رصف المباني ص ٤٤٥.

(٢) أصاب «الآخر» طمس من أثر الرطوبة ذهب بحرفيها الأخيرين.

(٣) أصاب «فيستتر» طمس أتى على أكثر حروفها.

(٤) يريد الفعل المسند الى مذكر.

قولُه : (وللنصب خمسُ علاماتٍ) [1] .

علامات النصب إنَّما هى أربعةٌ : الفتحةُ والياءُ والكسرةُ وحذفُ النون .

فأَمَّا الألف فليست علامةً للنصب ، لأَنَّ الأسماءَ الخمسةَ إنَّما هي منصوبةٌ بالحركاتِ المقدَّرة على الحروف حَسَبَ ما تقدَّم [2] .

قوله : (وأَمَّا الفتحةُ فتشترك فيها الأَسماءُ والأَفعالُ) [3] .

كلُّ ما يرفع من الأسماء بالضَّمَّةِ يُنْصَبُ بالفتحة إلَّا الجمعَ المؤنثَ السالم فإنَّه ينصب بالكسرة ، وسيتبيَّن لِمَ نُصِبَ بالكسرة [4] ؟

والفتحةُ تكونُ ظاهرةً إلَّا كلَّ ما كان آخرُه ألفاً ، فعلاً كان أو اسما ، هذا هو الأعرفُ .

ثُمَّ قال : (والياءُ علامةُ النصب في التثنية والجمع) [5] .

قد تقدَّم أَنَّ الَّلاحِقَ علامةً للتثنية حرفُ المدِّ والِّلين مفتوحاً ما قبله ، والَّلاحِق علامةً للجمع حرفُ المَدِّ والِّلْين مكسوراً [6] ما قبله ، إلَّا أَنْ يكونَ جمعَ اسم آخرُه ألفٌ فإنَّه يكونُ قبلَه فتحةٌ في الَّلفظ نحو : موسَيْنَ ، وقد تقدَّمَ ما في ذلك من الخلاف ، والذي أوجب حَمْلَ النصب على الخفض في التثنية والجمع أَنَّ الأصلَ كان فيهما أَنْ ينصبا بالألف ، وسيأتي الكلام في النون في التثنية والجمع [7] .

قولُه : (وحذفُ النون علامةٌ للنصب في الأفعال التي رَفْعُها بثبات النون) [8] .

---

(١) الجمل ص ١٩ .

(٢) انظر ما تقدم ص ١٩٠ .

(٣) الجمل ص ١٩.

(٤) انظر ما سيأتي ص ٢١٠.

(٥) الجمل ص ١٩.

(٦) يريد في حالتي النصب والجر .

(٧) انظر ما سيأتي ص ٢٥٥ فما بعدها.

(٨) الجمل ص ٢٠ . وفي نسخه الثلاث : المطبوعة ، ونسختين خطيتين نفيستين ، « الأفعال الخمسة » .

قد تقدَّم أَنَّ هذه الأفعالَ كان الأصلُ فيها أَنْ تكونَ في النصب بحرف ، ليكون ذلك الحرف عِوَضاً من الفتحة التي كانت في الآخر قبلَ لَحاقِ هذه الحروف، إلَّا أنَّ العرب أَجْرَتْ: يضربانِ ويضربونَ، مَجْرى الزيدونَ والزيدانِ، والزيدَانِ والزيدُونَ قد جريا في النصب مَجْرَاهما في الخفض، والجزمُ نظيرُ الخفض ونقيضُه من جهتين مختلفتين، فأُجْرِيَ يضربان ويضربون في النصب مُجْرَاهما في الجزم، وأَمَّا تضربينَ فأُجْرِيَ مُجْرَى يضربانِ ويضربونَ ، لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما فعلٌ لحقه من آخِره ضميرٌ ، فيلزم عن هذا كلِّه أَنْ تكونَ هذه الأفعالُ في الرفع بالنون ، وفي النصب والجزم بحذف النون . قال سيبويه: «والنونُ في يضربانِ كُسِرَت لتَجْرِيَ مَجْرَى النون في الزيدانِ ، والنون في يضربون فُتِحَتْ لتَجْرِيَ مَجْرى النون في الزيدونَ ، ولا ثباتَ لهذه النون في الجزم ، لأَنَّها إنَّما جاءت عِوَضاً من الحركة ، ولا حركةَ في حال الجزم ، وكلُّ حرفٍ استحقَّ حركةً فلا يقبل الاعراب ، وانَّما تُغَيِّرُ العواملُ الآخِرَ اذا لم يستحقَّ من نفسه حركةً ، وكلُّ حرفٍ لا ثباتَ له في كلِّ أحوالِ الكلمة فانَّه لا يقبل الاعرابَ ، لأَنَّ الاعرابَ إنَّما يجب أَنْ يكونَ في حرفٍ باقٍ في جميع أحوالِ الكلمة[1] ، فقد منع على هذا أَنْ يكونَ الاعراب في النون أمرانِ :

أَحَدُهما : استحقاقُ النونِ الحركةَ .

الثاني : عَدَمُ لزومها ، وانَّما يجب أَنْ تَسْقُطَ في حال الجزم .

قولُه : (والكسرةُ علامةُ النصب في جمع المؤنَّث السالم)[2] .

اعلم أَنَّ الجمعَ المؤنثَ السالمَ كان يجب أَنْ يُنْصَبَ بالفتحة ، فيقال : رأيتُ الهنداتَ لكنَّ العرب حافظت في هذا على إجراء الفرع مُجْرَى

---

(١) هذا معنى كلام سيبويه في الكتاب ١٩/١ ، وانظر شرحه للسيرافي ١/ص ١٥٩ والايضاح للزجاجي ص ٧٣ .
(٢) الجمل ١٩ ـ ٢٠.

الأصل [١] ، والمذكَّر أوَّل ، والمؤنث ثانٍ ، وقد كان الجمعُ المذكرُ السالمُ يجري منصوبُه كمخفوضه ، فأجروا الجمع المؤنث في النَّصْبِ على حالِه في الخفض تحقيقاً للفرعية ، واعطاءً للأصالة حكمها . فقد تنزَّلَت على هذا - التَّاءُ بحركتها منزلَة الواو والياء ، لأنَّ الواوَ يُفْهَمُ منها الجمعُ والرفعُ ، والياءُ يُفْهَمُ منها الجمعُ ، وأنّ الاسمَ غيرُ مرفوع ، والتَّاء بضمتها يُفْهَمُ منها الجمعُ والرفْع ، والتَّاء بكسرتها يُفْهَمُ منها الجمعُ وأنَّ الاسمَ منصوبٌ أو مفخوضٌ ، وليس بمرفوع ، فلما تنزَّلتِ التّاءُ بحركتها منزلَة الواو والياء في الزيدِينَ والزيدُون ، وألحقتِ العربُ الواوَ والياءَ نوناً لتكونَ عَوضاً عن الحركة والتنوين على حَسَبِ ما / يتبين في باب التثنية والجمع ان شاء الله [٢] - [٢١] ألحقت بعد التَّاء في جمع المؤنث السالم تنويناً ، ليكونَ ذلك مقابلاً للنون ، والدليلُ على ذلك: أنَّك لو سمَّيْتَ رجلاً أو امرأة بهندات وزينبات وما أشبهها فلا تُسْقِطُ التنوينَ، لأنَّ عللَ ما لا ينصرفُ إنَّما تُسْقِطُ تنوينَ التَّمَكُن قال تعالى : ﴿ فإذا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ ﴾[٣]. وحكى سيبويه: «هذه عَرَفَاتٌ مباركاً فيها»[٤]، وسيأتي التنوينُ وأقسامه في باب الحكاية مستوعباً ويجري فيه الكلام في باب ما لا ينصرف.

قولُه : (وللخفضِ ثلاثُ علاماتٍ) [٥] .

قد تقدَّمَ أنَّ الخفضَ لا يكون إلاَّ في الأسماء ، فعلامتُه لا تكون إلاَّ في الأسماء ، وهي ثلاثٌ : الكسرةُ ، والياءُ ، والفتحةُ .

فالياء يُخْفَض بها التثنيةُ والجمعُ ، ولا سؤالَ في هذا ، لأنَّ الاسم قبلَ أنْ يُثَنَّى أو يُجْمع يُخْفَضُ بالكسرة ، فيجب إذا ثُنِّيَ وجُمِع وتعذَّر الخفضُ

(١) انظر شرح الكافية للرضى (ط . ليبيا) ٧٦/١ ، شرح اللمحة البدرية ٢٤٥/١ .
(٢) انظر ما سيأتي ص ٢٥٦ .
(٣) سورة البقرة آية ١٩٨ .
(٤) الكتاب ٢٣٣/٣ .
(٥) الجمل ص ٢٠ .

بالكسرة أَنْ يُجْعَلَ مكانَها ما يناسبها ، والذي يناسبها الياءُ . وقد تقدَّم الكلام في هذا مستوعباً (١) . وأَمَّا الاسماءُ الخمسة فانَّمـا هي مخفوضةٌ بالكسرة المقدَّرة، وإنَّ الأصلَ: مررتُ بأخَوِكَ، فأتبعوا الخاءَ الواوَ، فصار: بأخِوِكَ، فاستثقلوا الكسرةَ على الواو ، فحذفوها ، فصار : بأخِوْكَ ، جاءتِ الواوُ ساكنةً بعد كسرة فانقلبت ياءً ، وقد مضى الكلامُ في صِحَّة هذا القول ، وأنَّه أرجحُ الأقوالِ المقولات في هذه الأسماء الستة (٢) . هـذا مذهبُ أبي القاسم ، وهو الظَّنُّ به ، وانَّما قال : بالياء مسامحةً ، لأنَّه رأى أنَّ الحركاتِ لا تظهر ، وأَنَّ الفاعليةَ والمفعوليةَ والإضافةَ إنَّما تُفْهَم من هذه الحروف فقال لذلك : إنَّها معربةٌ بالحروف .

وأَمَّا الكسرة فيُخْفض بها ما ينصرف من الأسماء ، والمنصرِفُ من الأسماء : كـلُّ مـا لحقه الألفُ واللامُ أو التنوين أو الاضافة ، نحو : زيد ، وأحمرِكم ، والأحمر ، وما أشبه ذلك . ولا سؤالَ في هذا ، لأنَّه جاء على القياس ، لأَنَّ أصلَ الخفض أَنْ يكونَ بالكسرة كما أَنَّ أصلَ الرفع أَنْ يكونَ بالضَّمَّة ، وأصلُ النصب أَنْ يكونَ بالفتحة .

وأَمَّا الفتحةُ فيُخْفَضُ بها ما لا ينصرف من الأسماء المفردات ، ومن الجمع المكسَّر ، وغيـرُ المنصرف منهـا : ما لا يلحقـه واحدٌ من تلك الثلاثة (٣) نحو : ابراهيم واسماعيل وما أشبه ذلك .

وكان القياسُ أَنْ يُخْفَضَ هذا النوع بالكسرة ، وإنَّما خُفِضَ بالفتحة ، لأَنَّ هذه الاسماء أشبهت الأفعالَ من جهتين من جهات تسع ، ووجه الشَبَه أَنَّ الفعلَ ثانٍ عن الاسم ، لأنَّ الفعلَ إنَّما جِيءَ به لِيُسْنَدَ الى الاسم ، ويخبرَ به

(١) انظر ما تقدم ص ١٩٨ .

(٢) انظر ما تقدم ص ١٩٠ ـ ١٩١، ١٩٥ .

(٣) ذهب بعض النحاة الى أَنَّ المحذوف من الممنوع من الصرف هو التنوينُ وحدَه ثُمَّ يتبعه الجر في الزوال بدليل أَنَّ الممنوع من الصرف في حالتي الرفع والنصب إنما يفقد تنوينه فقط . انظر شرح المفصل ٥٨/١، شرح التسهيل ٤٣/١ ، توضيح المقاصد ١١٩/٤ .

عنه ، فهو من توابعه ، ومما جِيءَ به له ، ويكون في الاسم ثَنوِيَّةٌ من الوجوه التسعة وهي : الصفة ، والتأنيث والجمع والتعريف ، ووزن الفعل ، والعدل والتركيب ، والعُجْمة ، وزيادة الألف والنون ، « ويجري مَجْراهما ألفُ الالحاق ، وألف التطويل [(١)] ، وسأزيد هذا بياناً في باب ما لا ينصرف ان شاء الله تعالى .

فإذا وُجِدَ في الاسم اثنانِ من هذه غَلَبَ عليه حكمُ الفعل ، والفعل لا يُنَوَّنُ ولا يدخله الخفضُ ، فأزالوا عن هذه الاسماء عند اجتماع هاتين الثنويتين الخفضَ والتنوين ، ولم يمكنهم أنْ يُحِلُّوا مكانَ الخفض الجزم ، لأنَّهم لو فعلوا ذلك لكان فيه إخلالٌ بالاسم ، من حيثُ ذهب منه شيئان كانا في الأصل له ، فلم يوجد بُدٌّ من حَمْل الخفض على الرفع ، أو على النصب ، اذ لا يوجد وجهٌ ثالثٌ ، فكان الحمل على النصب أولى لأمرينِ :

أحدُهما : أنَّ النصبَ قد حُمِلَ على الخفض في التثنية والجمع . ولم يُوْجَدِ الرفع حُمِلَ على الخفض ، فحملوا المخفوض على المنصوب ليكونَ ذلك كالمعاوضة .

الثاني : أنَّ الرفعَ دليلٌ على العُمَد ، وما لا يُسْتَغنى عنه ، والنصب والخفض يُسْتَغنى عنهما ، فحُمِلَ المخفوضُ على المنصوب لما بينهما من التقارب ، ولما كانت هذه الفتحة قد وُضِعَت مكانَ الكسرة ، لم تظهر إلَّا حيثُ تظهر الكسرة ، والكسرة لا تظهر في الياء المكسورِ ما قبلها ، فالفتحة لا تظهر في ذلك ايضاً ، فتقول : مررت بجَوَارٍ ، ورأيت جواريَ ، ولم يقولوا : مررت بجوارِيِ ، وإن كان اللَّفْظُ واحداً في النصب والخفض مراعاة

(١) قال في الكافي ٢/ ص ٣٢١ : « وزاد بعض المتأخرين عاشراً وذلك ألفُ الالحاق نحو : أرطى ، وزاد آخر الف التطويل نحو : قبعثرى» ونحو هذا في المنتخب الاكمل للخفاف الاشبيلي ٣/ ل ٤ ، وانظر الكتاب ٣/٢١١ ـ ٢١٢ ، المقتضب ٤/٤ ، شرح الكافية للرضي ١/١٠٥ .

[٢٢] للاصل (١) ، لأنَّ هذه الفتحةَ عوضٌ من الكسرة ، ونظير هذا أنَّهم / قالوا : يَعِدُ فحذفوا الواوَ ، لأنَّ الاصل يَوْعِدُ ، بمنزلة يضرب ، لوقوع الواو بين ياءٍ وكسرةٍ ، وقالوا : يَوْجَل فأثبتوا الواوَ لمكان الفتحة التي بعدها (٢)، وقالوا : يَهَبُ ، وليس عربيٌ يقول : يَوْهَبُ ، ولو قالوا : يَوْهَب لكان في اللفظ مثل يَوْجَل إلاَّ أنَّهما في التقدير مختلفانِ ، ذلك أنَّ الفتحةَ في يَهَبُ عِوضٌ من الكسرة لأنَّ الماضيَ فَعَل مفتوح العين ، وكل ما ماضيه كذلك ، والفاءُ منه واوٌ فالمضارع يَفْعِل بكسر العين، فكان الأصل: يَوْهِب بكسر الهاء لكنَّها فُتِحَت لمكان حرف الحلق (٣) فالفتحةُ في مكان الكسرة ، فنزلت عندهم هذه الفتحة منزلةَ الكسرة لو وُجِدَت ، ولو وجدت لحُذِفَتِ الواوُ فحُذِفَتِ الواوُ في يَهَبُ ، والماضي من يَوْجَل وَجِلَ بكسر العين ، وما كان الماضي منه على فَعِل ، فأصلُ المضارع أنْ يكونَ على يَفْعَل ، فليست الفتحةُ في يَوْجَلُ مُغَيَّرَةً من كسره كما كانت في يَهَبُ (٤) .

ومن هذا أيضاً أنَّهم قالوا : تراميتُ تَرَامِياً ، مَنَوَّناً ، وكلَّ ما كان على هذا الوزن لا ينصرف نحو : تَنَاضِب (٥) ، لكنَّه انصرفَ لأنَّ الكسرةَ في الميم بدلٌ من ضَمّة ، والأصل : ترامُيٌ بمنزلة : تضارَبَ تضارُباً ، لأنَّه ليس في كلام العرب ما آخره واوٌ قبلها ضَمَّةٌ ، ومتى أَدَّى قياسٌ الى ذلك رُفِضَ ، بقلب الضَّمَّة كسرةً ، والواو يـاء.

فقد تحصَّل بما ذكرتُه أنَّ الأسماءَ كلَّها تُرْفَع بالضَّمَّةِ ، وتُنْصَبُ بالفتحة، وتُخْفَضُ بالكسرة، وهذا هو الأصل، وخرج عن هذا الأصل أربعةُ أنواع:

---

(١) انظر الكتاب ٣/٣١٢ ، المقتضب ١/٢٨٢ .

(٢) انظر المنصف ١/ ص ١٨٤ ، ١٨٨ .

(٣) انظر شرح الشافية للرضى ١/١٣٠ .

(٤) انظر المنصف ١/ص ١٨٤، ١٨٨.

(٥) بفتحتين بعدهما ألفٌ فضادٌ مكسورة ، ويقال فيه أيضاً بضم التاء والضاد ، وبكسر الضاد أيضاً اسم موضع في بلاد غِفار فوق سَرِف على مرحلة من مكة / انظر معجم البلدان (التناضب) ٢/٤٧ ، تاج العروس (نضب) ٤/٢٨٦ .

أحدُها : التثنيةُ خرجت في الأحوال الثلاثة .

الثاني : جمع المذكر السالم خرج في الأحوال الثلاثة .

الثالث : الجمع المؤنث السالم خرج في النصب ، وبَقِيَ في الرفع والخفض على الأصل ، وقد بيَّنْتُ العِلَّةَ في خروج الجمع المؤنث السالم عن القياس في النصب [1] .

الرابع : الاسم الذي لا ينصرف ، خرج في الخفض ، وبَقِيَ في الرفع والنصب على القياس وقد بَيَّنْتُ سببَ خروجه في الخفض ، وقد مضى الكلام في الأسماء الخمسة أنَّها مرفوعةٌ بالضَّمَّةِ ، ومنصوبةٌ بالفتحة ، ومخفوضةٌ بالكسرة [2]. ولهم في تسميتِه غيرَ منصرف ثلاثةُ أوْجُه :

أحدُها : أنَّهم سَمُّوا ما لا يدخله التنوين غيرَ منصرف ، وما يدخله التنوين منصرفاً ، واشتقوا من الصَّرِيف : وهو الصَّوْتُ قال :

١٢ ـ * لـه صَـرِيفٌ صَـرِيـفَ القَعْـوِ بـالـمَسَـدِ * [3] .

الثاني : أنَّهم سَمَّوه غيرَ منصرف ، أي لم ينصرف من حال النصب ، الى حال الخفض ، أي أنَّ خفضَه كنصبه والمنصرف قد انصرف عن حالة النصب ، وصار خفضُه بغير ما كان نصبُه به .

---

(١) انظر ما تقدم ص ٢١٠ .

(٢) انظر ما تقدم ص ١٩٥ .

(٣) الشاهد عجز بيت للنابغة ، وصدره :

* مقذوفـة بـدخيـس النـحـض بـازلُـهـا *

ديوانه ص ١٦ ، الكتاب ١/٣٥٥ ، شرح أبياته للنحاس (ت : أحمد خطاب العمر) ص ١٥٤ ، شرح القصائد التسع ٢/٧٤١ ، التهذيب ٧/١٦١ ، ١٣/٢١٧ .

والقَعْو : البكرة . والمَسَد : الحبل .

وقد جاء الشاهد في الأصل : « لها صريف » والصواب ما أثبتُّ ، فالضمير يعود على « بازل » المذكور في صدر البيت ، كما أنَّ الخفاف الاشبيلي نقل في المنتخب الاكمل ٣/ ل ٢ عن المؤلف قوله : « . . . والصريف : الصوت قال النابغة :

* له صريف . . . . *

كما ان المصادر التي رأيت فيها البيت تجمع على « له » بضمير المفرد المذكر .

الثالثُ : أنَّه سُمِّيَ غيرَ منصرف ، يريدون بذلك أنَّه لم ينصرف عن شَبَهِ الفعل (١) وهذه كلُّها وجوه مُمْكِنَةٌ ، ونظيرُ ما تقدَّم في الاعراب ، فإنَّ النحويين اطلقوه على التغيير الذي يكونُ في الأواخر ، فيمكن أَنْ يكونَ منقولاً من : أعربَ الرجل عن حاجته اذا أبان عنها ، وأَنْ يكونَ من أعرب الطعام معدة الرجل : اذا غيَّرها ،أو يكون مشتقاً من امرأة عَرُوبٍ : وهي المحبَّبَةُ الى زوجِها الحسناءُ . وقد مضى الكلامُ في هذا كلِّه (٣) .

وقولُه : (وللجزم علامتانِ : الحذفُ والسكونُ) (٣) .

قد تقدَّم أَنَّ الجزم لا يكونُ إلَّا في الأفعال(٤)، فعلاماته لا تكونُ إلَّا في الأفعال. والحَذْفُ: ذهابُ الآخِر. وكلُّ فعل يجزم بالسكون إلّا نوعين:

أَحَدُهما : ما رُفِع بالنون .

الثاني : ما رُفِعَ بالضَّمَّةِ . والضَّمَّـةُ مقدَّرةٌ .

وقد تقدَّم الكلام فيما رُفِعَ بالنون (٥) ، وهي خمسة الأَمْثِلَةِ ، بما يُغْنِي عن الاعادة . وأَمَّا ما رُفِعَ بالضَّمَّة مقدرةً فكلُّ ما آخرُه ياءٌ أو واوٌ فتعلم أَنَّه مرفوعٌ بسكون الواو والياء ، فتنزَّلَتْ بذلك الواوُ والياءُ منزلَةَ الضَّمَّةِ ، فكما زالت للجازم زالتِ الواوُ والياءُ له وجرت الألفُ مَجْراها ، وما ذكرتُه أولى في التعليل. ذكره سيبويه (٦) .

قوله : (في تثنية / الأفعالِ وجَمْعِها ومخاطبةِ المؤنث) (٧) . [٢٣]

---

(١) هذه الأوجه الثلاثة انتزعها المؤلف من كلام شيخه الشلوبين . قال الخفاف في المنتخب الأكمل ٣/ ل ٢ : « . . . فقال الاستاذ الأجل أبو الحسين بن أبي الربيع : سمعت الأستاذ أبا علي - رحمه الله - يذكر في هذا الاصطلاح ثلاثة أوجه . . . » . وذكر الأوجه الثلاثة بعبارة أتمَّ مما هنا .

(٢) انظر ما تقدم ص ١٧١ - ١٧٢ .

(٣) الجمل ص ٢٠ .

(٤) انظر ما تقدم ص ١٨١ ، ١٨٣ .

(٥) انظر ما تقدم ص ٢٠٩.

(٦) الكتاب ١/ ٢٢ .

(٧) الجمل ص ٢١ .

هذا الكلام منه مسامحةٌ . فإنَّ الأفعـال لا تُثَنَّى ولا تُجْمَع ، لأنَّ مدلولاتِها أجناسٌ ، والجنس لا يُثَنَّى ولا يُجْمَع ، لأنَّه يقع على القليل والكثير من جنسه . وقال ذلك لأنَّ هذه الألفُ والواو تنزَّلتَا مع الفعل منزلةَ الشيء الواحد بدليل لَحاق علامة رفع الفعل بعدها ، وتقدَّم .

فقد تحصَّل مما ذكرتُه أنَّ الفعلَ المضارعَ على خمسة أقسام :

أحدُها : أنْ يكونَ مبنياً : وهو ما لحِقَهُ احدى النوناتِ الثلاث .

الثاني : ما لحقه أَحَدُ الضمائر الثلاث ، فهذا يُرْفَع بالنون ، ويُنْصَبُ ويُجْزَمُ بحَذْفِها .

الثالث : ما آخرهُ ألفٌ ، نحو يَخْشَى ويَسْعَى ، فهذا يُرْفَعُ بالضَّمَّةِ مقدَّرةً ، ويُنْصَبُ بالفتحة مقدَّرَةً ، ويجزم بحَذْفِ آخره .

الرابع : ما آخرِه واوٌ أو ياءٌ، فهذا يُرْفَع بالضمة مقدَّرةً ، ويُنْصَبُ بالفتحة ظاهرةً ، ويجزم بحذف آخرِه في أفصح اللغات .

الخامس : ما عدا ما ذكرتُه من الأفعال المضارعة ، يُرْفَع بالضمة ، وينصب بالفتحة ويجزم بالسكون ، والاعرابُ كلُّه ظاهر .

وقوله : « (فجميعُ علامات الاعراب أربعَ عشرةَ علامة ، أربعٌ للرفع ، وخمسٌ للنصب) [1] .

قد تقدَّم أنَّ علاماتِ النصب إنَّما هي أَرْبَعٌ [2] ، وقوله (خمس) مسامحةٌ ، فعلى هذا جميع علامات الاعراب ثلاثَ عشرةَ علامة .

وقولُه : (وجميعُ ما يعرب به الكلام تسعةُ أشياء) [3] .

إنَّما جعلها تسعةً لأنَّ علاماتِ النصب تَتَكَرَّر ، ألَا ترى أنَّ الفتحةَ

(١) الجمل ص ٢١ .

(٢) انظر ما تقدم ص ٢٠٨ .

(٣) الجمل ص ٢١ .

والكسرةَ والياء يَكُن في الخفض ، والألفُ تكونُ في الرفع ، والحذفُ يكون في الجزم .

وقوله : (ثلاثُ حركاتٍ ، وهي الضَّمَّة والفتحةُ والكسرة) [١] .

أَمَّا الضمة فلا تكون إلَّا في الرفع ، وتكون في الأسماء والافعال .

وأمَّا الفتحة فتوجد في اعرابين ، في النصب والخفض ، هي في النصب مشتركة تكون في الأسماء والأفعال .

وأَمَّا الكسرة فتوجد في اعرابين أيضاً : في النصب وفي الخفض ، تكون في النصب في جمع المؤنث السالم .

قوله : (وأربعةُ أحرفٍ وهي الواوُ والألفُ والياءُ والنونُ) [٢] .

اعلم أَنَّ الواوَ خاصَّةٌ بالرفع ، وهي فيه خاصَّةٌ بالأسماء ، وأَمَّا النونُ فخاصَّةٌ أيضاً بالرفع وهي فيه خاصَّةٌ بالأفعالِ . وأَمَّا الياء فتوجد في إعرابين في النصب والخفض ، في النصب خاصة بالاسماء .

وأَمَّا الألفُ فتوجد أيضاً في الرفع وفي النصب ، هي في الرفع خاصَّةٌ بالأسماء ، وهي في النصب خاصَّةٌ بالأسماء أيضاً ، وقد تقدَّم الكلام أنَّ الأسماءَ الخمسةَ المعتلَّة المضافة إنَّما هي معربة في الأصل بالحركاتِ ، ومَنْ قال : إنَّ اعرابَها بالحروف إنَّما قاله مسامحةً . وقد ذكرتُ ذلك كلَّه بما يُغْنِي عن الاعادة [٣] .

قوله : (وحَذْفٌ وسَكُون) [٤] .

---

(١) الجمل ص ٢١ .

(٢) الجمل ٢١ وفيه : « . . وهي الياء والواو والنون والألف) ، وفي (ج) : « وهي الواو والياء والألف والنون » وفي (س) : « وهي الياء ، والواو ، والألف والنون » .

(٣) انظر ما تقدم ص١٩٢ .

(٤) الجمل ص ٢١ .

اعلم أَنَّ السكونَ خاصٌّ بالجزم ، لا يكونُ في غيره ، والجزم لا يكون إلَّا في الأفعال .

وأَمَّا الحذف فيكون في اعرابين : في النصب وفي الجزم ، يكون في النصب خاصّاً بخمسة الأَمْثِلَةِ ، على حَسَبِ ما ذكرتُه [1] . وقد أتيتُ على جميع هذا الباب بجميع فصوله .

* * *

(1) انظر ص ٢٠٤ .

باب الأفعال

لا يريد أَنْ يَحُدَّ الفعل هنا ، قد حدَّه قبل ، وانَّما مرادُه : بيـانُ أقسامه ، وبيان كلِّ قسمٍ منه حتى ينفصِلَ من صاحبه .

فاعلم أَنَّ الفعل : ما دَلَّ على الحَدَثِ بِحروفه ، وعلى الزمانِ بِبِنْيَتِه ، وإنَّما اشتُقَّ من الحَدَث لِيَدُلَّ على الزمان .

والأزمنةُ ثلاثةٌ : زمانٌ مـاضٍ ، وزمانٌ حـاضِرٌ ، وزمـان مستقبلٌ . والماضي : ما وقع وانقطع ، والحال : ما وقع ولم ينقطع ، والمستقبل : ما لم يقع . ولا ينظر الى أجزاء الفعل وانما ينظر الى جملة الفعل ، ولذلك قال أبو القاسم : « ويسمى الدائم » [١] أي كلَّ ما وقع ودام فهو الحال ، ولا ينظر[٢] الى ما مضى منه ولا ما يستقبل .

قوله : (فالماضي ما حَسُنَ فيه أَمْسِ) [٣] .

يريد بذلك ما وقع وانقطع ، والعرب تقول : كان ذلك أمسِ : اي كان ذلك فيما مضى ، وان كان الأظهر فيه اليوم الذي قبل يومك . وكذلك غدا ، توقعه العرب على ما يستقبل ، وان كان الأظهر فيه اليومَ الذي بعد يومك ، قال :

---

(١) الجمل ص ٢١ .

(٢) في الاصل : « ولا ما ينظر » باقحام « ما » .

(٣) الجمل ص ٢١ .

[٢٤] ١٣ - وأعلمُ عِلْمَ اليومِ والأمسِ قبلَه   ولكنني عن عِلْم ما في غَدٍ عَمِ [١]

فلا شكَّ أنَّ ما وقع في يومه قبل حينه قد علمه ، وما ينتظر لم يقع ، فما يقع في يومه لا يعلمه فالأمس هنا يريد به ما مضى من الزمان ، والغد يريد به ما يستقبل . وكذلك اليوم يطلق على وجهين :

أحدُهما : وهو الأشهرُ فيه أنْ يطلقَ على يومِك الذي أنت فيه .

الثاني : أنْ يطلقَ على الحال . قال الله سبحانه : ﴿ اَلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِيْنَكُم ﴾ [٢] وحكى سيبويه : « اليومَ يومُك » [٣] .

قوله : (وهو مبنيٌّ على الفتح أَبـداً) [٤] .

الكلام هنا في ثلاثة فصول :

أحدُها في بنائه على الفتح ، ولا سؤالَ في بنائه ، لأنَّ الأصل في الفعل أنْ يكونَ مبنياً ، والأصلُ في البناء أنْ يكونَ على السكون . فيقال : لِمَ لَمْ يُبْنَ الفعلُ الماضي على الأصل، وهو السكون ؟

الجواب : أَنَّ الفعلَ الماضيَ وقع موقعَ الأسماء المعربة ، ووقع موقع الفعل المعرب ، فمثال وقوعه موقعَ الاسم المعرب قولك : مررتُ برجلٍ قام ، فقام وقع موقعَ قائمٍ ، قال الله تعالى : « وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ ﴾ [٥] فَأَنْزَلْنَاهُ في موضع الصفة للكتاب فهو في موضع منزَّل ، وهو كثير .

ومثال وقوعه موقعَ الفعل المعرب : إن قمتَ قُمْتُ . والمعنى : إن تَقُمْ أَقُمْ ، لأَنَّ (إن) الشرطية لا تطلُبُ الماضي وانما تطلب المستقبل .

---

(١) لزهير بن أبي سُلمى من معلقته / انظره في ديوانه ص ٢٩ ، شرح القصائد السبع الطوال ص ٢٨٩ ، شرح القصائد التسع ٣٥٥/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٢٩/١ .

(٢) سورة المائدة آية ٣ .

(٣) الكتاب ٤١٩/١ .

(٤) الجمل ص ٢١ .

(٥) سورة الانعام آية ١٥٥ .

وقال تعالى: ﴿ إنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنوا ﴾[1]، وهو كثير، فلما كان له بهذا مزيَّة على صيغة الأمر بُنِيَ على الحركة وزال السكون[2]، ليكون له مزيَّة في اللفظ. وهذا من إمساس الألفاظ أشباه المعاني[3].

فإن قلتَ : وقد قالوا : أَمَرْتُه بأَنْ قُمْ ، والتقدير : أَمَرْتُه بالقيام ، فهو بمنزلة أَمَرْتُه بأَنْ يَقُوم ، فقد وقعت صيغة الأمر موقع الفعل المعرب .

قلت : إذا قلتَ : أمرتُه بأَنْ يقومَ ، فالمعنى أَمَرْتُه بالقيام ، ولم تذكر ما وقع به الأمر ، ولا الَّفظ الذي فُهِم منه . واذا قلتَ : أمرتُه بأَنْ قُمْ فقد فُهِم من هذا أَنَّ أَمْرَكَ كان بهذا اللفظ . فلا يصح من هذا الوجه أَنْ يقالَ قام مَقَامَه لاختلافِ المعنيين ، وإذا قلتَ : إن قمتَ قمتُ ، وإن تقم أَقُم لم يكن بين اللفظين فرقٌ في المعنى [4] . وخُصَّ بالفتح ، لأَنَّ الفتحَ أَخَفُّ الحركات ، ومتى وجب الانتقال في المبنى الى الحركة فالأولى أَنْ يُنْتَقَل الى الفتح لما ذكرتُه ، ولا ينتقل الى غيره [5] إلَّا لموجب .

الفصل الثاني: في لزوم الفتح الماضي.

اعلم أَنَّ الفعلَ الماضي مبنيٌّ على الفتح ، لا يزولُ عنه ، إلَّا في مواضع تَتَبَيَّن في أثناء الكلام .

اعلم أَنَّ الفعلَ الماضي اذا كان آخره ياءً ، أو واواً قبلها فتحةٌ ، فإنَ العرَب تقلبه ألفاً لتَحَرُّكه وانفتاح ما قبله . تقول : رَمَى وغَزَا ، والأصل رَمَيَ

---

(١) سورة الحجرات آية ٦ .

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٤/٧ ـ ٥ وشرح الجمل لابن بزيزة ١/ ص ٢٦ .

(٣) هذه العبارة لابن جنى ففي الخصائص ٢/١٥٢ : « باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني » .

(٤) ذكر ابن الفخار في شرح الجمل ص ٢٥ علة بناء الماضي على الفتح وأورد الاعتراض على تلك العلة بنحو « أمرته بأن قم » ثم ذكر الانفصال عن هذا الاعتراض على النحو الذي ذكره ابن أبي الربيع ثم قال بعد ذكر الانفصال « فتأمل ذلك فإنّه بديع » .

(٥) في الأصل : « الى غير » .

وغَزَوَ ، وهذا النوع تُحْذَفُ أَلِفُه اذا لحقت علامةُ التأنيث أو واوُ الجماعة لالتقاء [١] الساكنين ، فتقول : هند رَمَتْ ، وزينبُ غَزَتْ ، وتقول : الزيدون رَمَواْ ، والعمرون غَزَوْا ، فإن لَحِقَت ألفُ التثنية فتردَّ الياءَ والواوَ ، فتقول : الزيدان رَمَيَا ، والعمران غَزَوَا ، فإن لحقتْ أَحَدُ الضمائر الثمانية [٢] ، فانَّ الواوَ والياءَ ترجع ساكنةً ، وذلك نحو : رَمَيْتُ ورَمَيْنَا ، ورَمَيْتَ ورَمَيْتِ ، ورَمَيْتُما ، ورَمَيْتُم ، ورَمَيْتُنَّ ، والهنداتُ رَمَيْنَ ، وكذلك تقول : غَزَوْتُ ، وغَزَوْنَا ، وغَزَوْتَ ، وغَزَوْتِ ، وَغَزَوْتُما ، وَغَزَوتُم ، وغزوتُنَّ ، والهندات غَزَوْنَ . فإن كان الآخِرُ ياءً قبلَها كسرةٌ نحو: رَضِي وشفي ، فإنَّ الياءَ تبقى على فتحها إلا في موضعين:

أحدُهما : اذا لحقت واوُ الجميع ، فالعرب تحذِفُ الياءَ وتَضُمُّ ما قبلها فتقول : الزيدُونَ رَضُوْا ، والعمرون شُفُوْا .

الثاني : اذا لَحِقَ أَحَدُ الضمائر الثمانية ، فالعرب تُسَكِّنُ فتقول : رَضِيْتُ ورَضِيْنَا ، ورَضِيْتَ ، ورَضِيْتُما ، ورَضِيْتُم ، ورَضِيْتُنَّ ، والهنداتَ رَضِيْنَ .

فإن كان الآخِرُ صحيحاً فالعربُ لا تزول عن الفتح إلَّا في موضعين :

أحدُهما : اذا لَحِقَت واوُ الجميع ، فترجع الى الضّمِّ ، لأنَّ الواوَ تَطْلُبُ بذلك ، فتقول : الزيدونَ ضَرَبُوا والعَمْرونَ قَتَلُوا .

الثاني : اذا لَحِقَتِ الضمائرُ الثمانية المذكورة ، فالعرب ترجع الى السكون، فتقول: ضَرَبْتُ، وضَرَبْنَا، وضَرَبْتَ، وضَرَبْتِ، وضَرَبْتُما ، وضَرَبْتُم ، وضَرَبْتُنَّ ، والهندات ضَرَبْنَ وانَّما سُكِّن الآخِرُ عند [٢٥] لَحاق هذه / العلامات الثمانية ، لأَنَّها تنزَّلت عندهم مع الفعل منزلَة الكلمة الواحدة فكرهوا توالي أربع متحركات ، فلم يجدوا بُدَّاً من تسكين حرف ،

---

(١) في الأصل : « للالتقاء الساكنين » .

(٢) نحا بهذا منحى قولهم : « قطعت بعض أصابعه » .

فلم يُسَكِّنوا الأول لأنَّهم لو فعلوا ذلك ، لاحتاجوا الى أَنْ يأتوا بألف الوصل ، ولا يُسَكِّنونُ الثاني ، لأَنَّهم لو فعلوا ذلك لم يُعْرَف وزَنْ الكلمة ، فلم يجدوا بُدّاً من تسكين الآخر ، ولما فعلوا هذا فيما تَتوالى فيه أربع متحركاتٍ لو لم يسكِّنوا فعلوا ذلك في الباقي ليجريَ الماضي كلُّه مجرىً واحداً .

الفصلُ الثالثُ : في بيان الحروفِ الصارفة له الى الاستقبال . وذلك حروفُ الشرط فتقول : ان قمتَ قمتُ ، والمعنى : إن تَقُمْ أَقُمْ، فاللَّفظُ لفْظُ الماضي ، والمعنى مستقبلٌ ، ويكون ذلك أيضاً في القسم قال الله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ ﴾ [1] . والمعنى : ما يُمْسكهما من أَحَدٍ من بعده . وتقول : عَمْرُكَ الله إلاَّ فعلتَ . والماضي في هذا كلِّه في موضع المستقبل وأكثرُ ما يكونُ هذا في الشرط . وأَمَّا قوله سبحانه ﴿ أَتَى أَمْرُ اللهِ ﴾ [2] فهو بمنزلة ﴿ إِذِ الأَغْلاَلُ في أَعْنَاقِهم ﴾ [3] . و (إذ) انَّما تكوُن للماضي .

والجواب عن هذا أنْ يقالَ : إنَّ المستقبلَ اذا كان مقطوعاً به أَشْبَهَ الماضي ، فجَرَى على طريقتِه في العبارة [4] .

قوله : ﴿ والمستقبلُ ما حَسُنَ فيه غد ﴾ [5] .

اعلم أَنَّ المستقبلَ له بِنْيَتَانِ :

احداهُما : صيغةُ الأمر ، نحو : اضْرِبْ ، وافْعَل ، وهذه خاصَّة بالاستقبال .

---

(١) سورة فاطر الآية ٤١ .

(٢) سورة النحل الآية الأولى .

(٣) سورة غافر الآية ٧١ .

(٤) انظر مشكل اعراب القرآن ٢/١٢ .

(٥) الجمل ص ٢٢ .

الثانيةُ : مشتركةٌ بين الحال والاستقبال ، وهي التي ذكر أبو القاسم ، ولأجْلِه لم يذكر صيغةَ الأمر ، لأنَّ الكوفيينَ يذهبونَ الى أنَّها محذوفةٌ من الفعل المضارع ، وأنَّ الاصلَ في اضْرِبْ : لِتَضْرِب ، وفي اقتل لِتَقْتـل فحُذِفَ حرفُ المضارعةِ [1] وتاءُ الخطاب ، فبقيت الضاد ساكنةً ، فاجتُلِبَت ألفُ الوصل ، فقيل : اضرب واقْتُل .

وأمَّا البصريونَ فيذهبونَ الى أنَّها صِيْغةٌ على حِدَتِها ، وليست مختصرةً من الفعل المضارع ، ولكنَّها جاريةٌ عليه حتى كأنَّها مختصرةٌ منه . والصحيح ما ذهب اليه البصريون ، لأنَّ حرفَ المضارَعة لم يجىء قطُ محذوفاً ، وحَذْفُ الجازمِ لم يأتِ إلَّا في الشعر قال :

١٤ ـ * محمدُ تَفْدِ نفسَك كلُّ نفس * [2] .

وصيغة الأمر هي الأكثر في كلام العرب ، ولم يجىء الأمر للمخاطب

---

(١) هكذا في الأصل ، ومراده : فحذفت اللام وتاء الخطاب ، وليست اللام حرف مضارعة .

(٢) تمام البيت * اذا ما خفت من أمر تبالا *

ينسب البيت الى أبي طالب ، وحسان ، والاعشي ، وليس في ديوان من دواوينهم المطبوعة ، والأظهر أن قائله مجهول . قال ابن المستوفى في اثبات المحصل ل ١٩٩ ـ ٢٠٠ : « قال ابو بكر بن السراج : قال ابو العباس : هذا البيت ليس بمعروف ، على انه في كتاب سيبويه . وقال السيرافي : أنكره أبو العباس وقال هذا باطل . وقال أبو جعفر أحمد بن محمد : سمعت علي بن سليمان يقول : سمعت المبرد ينشد هذا البيت ويُلَحِّنُ قائله ويستبرده . وقال : أنشده الكوفيونَ ، ولا يعرف قائله ، ولا يحتج به ، ولا يجوز مثله في شعر ولا غيره ، لان الجازم لا يضمر ، لأنه اضعف من حروف الخفض ، وحروف الخفض لا تضمر ، فبعد أن حكى لنا ابو الحسن هذه الحكاية وجدت هذا البيت في كتاب سيبويه يقول فيه : وحدثني ابو الخطاب : انه سمع هذا البيت من قائله . قال ابو اسحاق الزجاج احتجاجاً لسيبويه : في هذا البيت حذف اللام اي : ليفد » .

انظره في الكتاب ٨/٣ ، المقتضب ١٣٢/٢ ، اعراب القرآن للنحاس ٢٩٧/١ اعراب ثلاثين سورة ص ٤٣ ، ص ٢٣٣ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٩٥ ، أمالي ابن الشجري ٣٧٥/١ ، شرح المفصل ٢٥/٧ ، ضرائر الشعر ص ١٤٩ ، رصف المباني ص ٢٥٦ ، الجنى الداني ص ١١٣ ، مغنى اللبيب ص ٣٩٧ ، ٨٤٠ شرح شواهده ٥٩٧/٢ ، خزانة الادب ٦٢٩/٣ .

إلَّا بها ، إلَّا في قراءة يعقوبَ ﴿ فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا ﴾ [(١)] . فكيف يُدَّعى في هذا الذي كَثُر في كلام العرب واطَّرَدَ أمرانِ : أَحَدُهما لا نظيرَ له ، والآخر : لا نظيرَ له إلَّا في الشعر . وسيعود الكلام في هذا ، وأُبَيِّنُ ما أوقع الكوفيين في ادعاء ذلك ، وزواله بحول الله [(٢)] .

قولُه : (وكانت في أَوْلَه احدى الزوائد الأربع) [(٣)] .

هذا يحتاج الى تقييد ، وكأنَّه استغنى عن ذلك التقييد بالمثال . ألَا ترى أنَّ (أَكْرَمَ) في أوله الهمزةُ وهي زائدةٌ ، وليس بفعل مستقبل . وكذلك تَكَرَّمَ . فيجب أنْ يقيَّدَ هذا الموضع بأَنْ يقالَ : كُلُّ فعل في أوله همزةٌ تدلُّ على المتكلِّم وحدَه ، أو نونٌ تدل على المتكلم ومعه غيره ، أَوْ ياء تدلُّ على الغيبة ، أو تاء تدلُّ على الخطاب أو التأنيث . وأعطى ذلك بقوله : (نحو : أقوم ونقوم وتقوم ويقوم) [(٤)] .

وبسط هذا أنْ تقولَ : الفعلُ المستقبلُ : كلُّ فعل يتغيَّرُ أَوَّلُه[(٥)] بالحروف بحَسَب ما يُسْنَدُ اليه . فإن أُسْنِد الى الضمير ، فإن كان متكلِّماً كان بالهمزة مذكَّراً كان أو مؤنثاً . فإن كان متكلماً ومعه غيره كان بالنون نحو : نَقُومُ ، مذكَّراً كان الغير أو مؤنثاً . فإن كان مخاطباً كان بالتاء نحو : أنت تقوم ، وأنت تقومين ، وأنْتُما تقومانِ ، وأنتُم تقومونَ ، وأَنْتُنَّ تَقُمْن . فإن كان غائباً ، فتنظر ، فإن كان مذكراً كان بالياء إن عاد على المفرد ، أو المثنى أو المجموع جمع سلامة ، فإن عاد على الجمع المكسَّر كان بالياء ، وبالتاء ، فتقول :

---

(١) سورة يونس آية ٥٨ ، بالتاء في قراءة يعقوب [ابن اسحاق بن زيد بن عبدالله بـن أبي اسحاق الحضرمي أحد القراء العشرة / امام أهل البصرة ومقرئها ، توفي سنة ٢٠٥ هـ / ترجمته في غاية النهاية ٣٨٦/٢ فما بعدها] وانظر هذه القراءة في حجة القراءات ص ٣٣٣ ، وانظر معاني القرآن ٤٦٩/١ ، اعراب القرآن للنحـاس ٦٥/٢ ، المحتسب ٣١٣/١ ، والنشر ٢٨٥/١

(٢) الموضع الذي أحال عليه المؤلف في الاجزاء المفقودة من البسيط . وانظر مسألة الخلاف في الانصاف ٥٢٤/٢ فما بعدها ، شرح المفصل ٦١/٧ ، همع الهوامع ٢٦/١ ـ ٢٧ .

(٣) و (٤) الجمل ص ٢٢ .

(٥) في الأصل: آخره، والصواب ما أثبت.

زيدٌ يقومُ ، والزيدانِ يقومانِ ، والزيدونَ يقومونَ ، والزيود يقومونَ وتقوم .
وان كان مؤنثاً فيكون بالتّاء ، إلاَّ أنْ يكونَ الضميرُ جَمْعاً فيكون بالياء ،
فتقول : هندٌ تقومُ ، والهندانِ تقومانِ ، والهنداتُ يَقُمْنَ ، وتقول : الهنودُ
تقوم ، والهنودُ يَقُمْنَ ، وكذلك [ضميرُ] [1] المؤنث متى [2] عاد على مؤنثٍ
غيرِ حقيقي . وانَّما لم يقل هنا بالتاء ، لأنَّ النونَ [3] تدل على تأنيث الفاعل
[٢٦] لأنَّها لا تكونُ إلاَّ ضميرَ جمعٍ مؤنث ، والتّاء تلحق هنا علامة للتأنيث / ولا
يُجْمَعُ بين علامتي تأنيث .

فإن أُسْنِدَ الى الظاهر ، فإن كان مذكراً فيكون بالياء في المفرد ،
والمثنى ، والمجموع بالواو والنون ، ويكونُ في الجمع المكسَّر بالياء والتّاء ،
فتقول : يقومُ زيدٌ ، ويقومُ الزيدانِ ، ويقومُ الزيدُونَ ، ويقوم الزُيود ، وتقومُ
الزيود . فإن كان مؤنثاً غيرَ حقيقي كان بالياء وبالتاء على كلٍّ حال . فإن كان
مؤنثاً حقيقياً كان في الأعرفِ بالتاء ، إن كان مفرداً أو مثنى أو مجموعاً
بالألف والتاء . فإن كان جمعاً مكسَّراً كان بالياء والتاء . هذا الذي ذكرتُه
مذهبُ البصريين . والكوفيون يُجْرون الجمعَ السالم مُجْرَى الجمع المكسَّر ،
واستَدَلُّوا بقوله سبحانه : ﴿ إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ ﴾ [4] . فإذا صحَّ أَنَّ العربَ
تقول: جاءك المؤمناتُ، صحَّ أَنَّها تقول: يجيئُك المؤمناتُ، بالياء[5].

الجواب : أَنَّ المؤمنات صفة ، والأصل : اذا جاءك النساءُ
المؤمناتُ ، والنساء جمع مكسَّر فحُذِفَ الموصوف وأقيمت الصفةُ مُقَامَه ،
فبَقِيَ الفعل على حَسَبِ ما كان قبلَ إقامةِ الصفة مُقَامَ الموصوف . ومما
استدَلُّوا به قولُه :

---

(١) تكملة بنحوها يتضح المراد .
(٢) « متى » ليست واضحة في الأصل .
(٣) في الأصل : التاء تحريف .
(٤) سورة الممتحنة الآية ١٠ .
(٥) انظر المسألة في منهج السالك ص ١٠٥ ، توضيح المقاصد ٢/١٤ ، التصريح ١/٢٨٠ .

١٥ ـ * قـالـتْ بـنو عـامـرٍ خَـالُـوا بـنـي أَسَـدِ * [١] .

وبنونَ جمعٌ سالم . واذا صحَّ أَنْ يقالَ : [قالت] [٢] بنو عامرٍ ، صحَّ أنَّه يقال : تقول بنو عامر .

الجواب : أَنَّ الواحدَ من بَني : ابنٌ . ولم يُسْتَعْمَل (بَنٌ) فكأَنَّه لذلك جَمْعُ تكسير ، فجرى عليه حكمُ جمع التكسير ، لشَبَهِه به لما ذكرتُه . ولا يبعد عندي أَنْ يأتـيَ مذهب الكوفيين في ضرورة شعر أو في قليل من الكلام ، والقياس والأكثر ما ذهب اليه البصريون ، وهو الصحيح .

قوله : (وهو مرفوعٌ أَبَداً) [٣] .

اعلم أَنَّ المعربَ من الأفعال الفعلُ المضارع ، اذا سَلِمَ من احدى النونات الثلاث : وهي النونُ الخفيفةُ ، والنونُ الشديدةُ ، ونونُ جماعة النسوة نحو : هل تَضْرِبَنْ ؟ وهل تَضْرِبَنَّ ؟ والهنداتُ يَضْرِبْنَ . والأصل في الفعل أَنْ يكونَ مبنياً ، وانَّما أُعْرِبَ لشَبَهِه بالاسم النكرة . ووَجْهُ الشَّبَه أَنَّ كلَّ واحدٍ منهما [كان] [٤] عامَّاً ، فتخصص بالحرف . أَلَا ترى أَنَّك تقـول : رجل فيصلُح أَنْ يقعَ على كلِّ واحد من جنسه . فإذا أدخلتَ الألفَ واللام صار واقعاً على واحد مخصـوص من ذلك الجنس ، وزال الشِيـاع ، والفعل المضارع اذا أعتبرته وجدته كذلك فتقول . يقوم ، فيصلح للحال والاستقبال فإذا أدخلتَ السين أو سوف تخلَّص للاستقبال ، فهو عامٌّ بأصل الوضع ،

(١) تمام البيت * يا بُؤْسَ للجَهْل ضَرَّاراً لأقوام * .

وهو للنابغة / ديوانه ص ٨٢ ، الجمل ص ١٨٧ ، شرح أبياته لابن سيده / ل ١٣٠ ، الحلل ص ٢٤٤ ، الفصول والجمل لابن هشام اللخمي ص ١٦٩ ، أمالي ابن الشجري ٢/٨٠ ، الانصاف ١/٣٣٠ ، شرح المفصل ٥/١٠٤ ، التوطئة ص ١٥٦ ، رصف المباني ص ١٨٦ ، ٢٤٥ ، خزانة الأدب ١/٢٨٥ ، ٢/١١٩ .

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٣) الجمل ص ٢٢ .

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام .

يتخصّصُ بالحرف على حَسَبِ ما تقدَّم في رَجُل والرجل، فأُعْرِبَ لذلك، فإنّ الشيءَ اذا أَشْبَه الشيء قد يجري عليه حكمُه .

ومن الناس من ذهب الى أَنَّ الشَبَه وقع من ثلاثة أَوْجُهٍ :

أحدها : ما ذكرتُه .

الثاني : دخولُ الّلام في خبر إنَّ ، على الفعل المضارع ، كما تدخل على الاسم فتقول : إنَّ زيداً ليقومُ كما تقول : إنَّ زيداً لقائمٌ . قال الله تعالى : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾ [1] . فهو في المعنى بمنزلة : إنَّ ربَّك لحاكمٌ . ولا تقول : إنَّ زيداً لقام .

الثالث : الوقوعُ موقعَ الاسم ، فتقول : إنَّ زيداً يقوم . كما تقول : إنَّ زيداً قائم . وتقول : مررتُ برجل يقومُ، كما تقول : مررت برجل قائم [2] . ولا يَثْبُتُ من هذه الوجوه الثلاثة إلَّا الوجه الأول وهو العموم والاختصاص [3] . وأَمَّا دخولُ اللَّام فلم يَصِحّ الا بَعْدَ الشَبهِ ، لأَنَّها لامُ الابتداء ، ولام الابتداء مختَصَّةٌ بالاسماء كما أَنَّ الاعرابَ مختَصٌّ بالأسماء . فكلُّ واحد منهما طالبٌ دخولَه في الفعل موجِبٌ أوجب له ذلك . وليس قولُ مَنْ يقول : إنَّ دخولَ اللام سَبَبٌ في دخول الاعراب بأولى ممن يقول : إنَّ دخولَ الاعراب سَبَبٌ في دخول اللَّام لما ذكرتُه من أنَّ كلَّ واحد منهما أصلُه الاختصاص بالوضع . فقد تحصَّل بما ذكرتُه أَنَّ الذي أوجب دخولَ الاعرابِ هو الذي أوجب دخولَ اللَّام ، وهو الشَبَهُ بالاسم ، فلزم أَنْ يكونَ الشَبَهُ قبلَ دخول اللام. ذكر هذا أبو علي وهو صحيح[4].

وأَمَّا الوقوعُ موقعَ الاسم فلا يصحّ أَنْ يَكُوْنَ مما يُوجب جملة

(١) سورة النحل الآية ١٢٤ .

(٢) انظر الكتاب ١/١٤ ـ ١٥ ، المقتضب ٢/١ ـ ٢ ، الانصاف ٢/٥٤٩ ـ ٥٥٠ شرح المفصل ٧/٦ .

(٣) انظر شرح الجمل لابن خروف ص ٩ .

(٤) الايضاح ١/١٣ ـ ١٤ .

الاعراب ، لأنَّه الذي أوجب الرفع في الفعل ، وهـو نظيـر النواصب / [٢٧] والجوازم ، فكما لا يصحُّ أنْ يقالَ : دخولُ النواصب أوجَب دخولَ الاعراب لا يَصِحُّ أنْ يقالَ : الوقوعُ موقعَ الاسم أوجب دخولَ الاعراب . وهذا ايضاً ذكره أبو علي في الايضاح وهو صحيح [١] . فقد صحَّ مما ذكرتُه أنَّ الذي أوجبَ دخولَ الاعراب في الفعل ، وَضْعُه عامّاً فيتخصَّصُ بالحروف وهو الذي ذكر أبو علي . وسيأتي الكلام في الفعل المضارع لِمَ بُنِيَ اذا لحقه احدى النونات الثلاث [٢] .

قوله : (وهو مرفوع أبَداً حتى يدخلَه ناصبٌ أو جازم) [٣] .

يقتضي بظاهره أنَّ الرفع عنده في الفعل أوْجَبَهُ التَّعَرِّي ، وهو مذهبُ الكوفيين [٤] . والبصريون يذهبون الى أنَّ الرافع للفعل الـوقوعُ مـوضع الاسم [٥] . وهو الصحيح لأمرين :

أحَدُهما : أنَّ التَّعَرِّي عَدَمٌ ، والعَدَمُ لا ينسب له شيءٌ ، وسواء كان مطلقاً أو مقيَّداً ، ومن الناس من ذهب الى أنَّ العدم المقيَّد يوجب ويقع به الارتباط بخلاف العَدَم المطلق ، والذي ذهب اليه المحققون من أهل النظر التسويةُ بين العَدَم المطلق والعَدَمِ المقيَّد ، لأنَّ العَدَمَ ضِدُّ الوجود ، فما

---

(١) الايضاح ١/٦٣ - ٦٤ .
(٢) سبق كلامه في ذلك ص ٢٠٥ - ٢٠٦ .
(٣) الجمل ص ٢٢ وفيه « حتى يدخل عليه » في ثلاث النسخ .
(٤) هذا هو مذهب الفراء . انظر معاني القرآن ٥٣/١ ، شرح المفصل ١٢/٧ ، واختاره كثير من المحققين . قال ابن خروف في شرح الجمل ص ٩ « ورفعه بعدم الجازم والناصب لا بوقوعه موقع الاسم في الصفة والحال كما زعم الفارسي لأنَّ ذلك لا يطَّرد ولا يَعُم » وقال ابنُ مالك في شرح عمدة الحافظ ص ١٠٩ « وهو أسهل المذهبين وأحقهما بالاطراد » وبعض العلماء ينسب مذهب الفراء الى جمهور الكوفيين . انظر الانصاف ٥٥١/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٣١/١ غاية الأمل لابن بزيزة ١/ص ٢٨ ، شرح ابن الناظم ص ٢٦٠ ، توضيح المقاصد ١٧٢/٤ ، تقييد ابن لب ل ٩ ، التصريح ٢٢٩/٢ ، وانظر همع الهوامع ٢٧٣/٢ - ٢٧٤ .
(٥) انظر الكتاب ٩/٣ - ١٠ ، المقتضب ٥/٢ ، الأصول ٥٣/١ ، الانصاف ٥٥١/٢ ، اسرار العربية ص ٢٨ ، ٢٩ . الاشباه والنظائر ٢٣٨/١ ، همع الهوامع ٢٧٤/٢ .

ليس موجوداً يستحيل أن يُوْجِدَ غيرَه [1] .

فان قلتَ : فقد ذهب البصريون في المبتدأ أنَّه ارتفع بالتَّعرِّي [2] والاسناد فقد جعلوا للتَّعَرِّي حظاً في العمل .

قلت : الصحيحُ أَنَّ العاملَ : الاسنادُ ، وأَمَّا التَّعَرِّي فهو شَرْطٌ في وجود الرفع . فالاسناد يرفعُه بشَرْطِ تَعَرِّيه عن العوامل اللَّفظية، وهي كان وأخواتها ، وظننتُ وأخواتها ، وإنَّما اطلقوا اللَّفْظَ مسامحة، ولأنَّ الرفع لا يوجد إلَّا بوجودهما .

الثاني : أَنَّ التَّعَرِّي عن العوامل لو جاز أَنْ يكونَ عاملاً ، لم يصحَّ أَنْ يكونَ في الفعل عاملاً ، لأَنَّه قد صحَّت مراعاتُه في رفع المبتدأ ، وما يعمل في الاسم لا يعمل في الفعل ، لأنَّ عواملَ الأسماء مخالفةٌ لعوامل الأفعال [3] ، والتعليل الأول أقوى .

قوله : (فالناصب أَنْ ولَنْ واذاً وحَتَّى) [4] .

اعلم أَنَّ النواصبَ بنفسها أربعةٌ ، وما عداها انما انتصب الفعل بعدها بإضمار (أن) ، وهذه الأربعة : أَنْ ، ولَنْ ، واذاً ، وكي الناصبة ، لا كي الجارة ، فان (كي) توجد على قسمين :

---

(١) انظر شرح المفصل ١٢/٧ ، غاية الأمل لابن بزيزة ١/ ص ٢٨ ، قال ابن الناظم في شرح الألفية ص ٢٦١ : « لا نسلم أن التجريد من الناصب والجازم عَدَمي لانه عبارة عن استعمال المضارع على أول احواله مخلصاً عن لفظ يقتضي تغييره . واستعمال الشيء والمجيء به على صفة ما ليس بعدمي » وانظر توضيح المقاصد ١٧٣/٤ .

(٢) انظر ما سيأتي ص ٥٣٥.

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١٣١/١ ، شرح الجمل لابن الفخار ص ٢٥ .

(٤) الجمل ص ٢٢ وقد رسمت (اذا) فيه بالنون . وقد اختُلِفَ في رسمها فمن النحاة من يرى رسمها بالالف كما هنا ، وعليه رسم المصاحف ، وذهب المازني والمبرد الى رسمها بالنون ، وروي عن المبرد قوله : أشتهي أن أكويَ يدَ من يكتب (اذن) بالألف لأنَّها مثل « أَنْ » و«لنْ» ولا يدخل التنوين الحروف وقيل : ان أعملت رسمت بالنون وإن الغيت رسمت بالألف . وقيل : ان وصلت في الكلام كتبت بالنون . وان وقف عليها رسمت بالألف . انظر الجنى الداني ص ٣٦٦ . مغنى اللبيب ص ٣١ ، اللسان « اذن » .

أحدُهما • أَنْ تكونَ ناصبةً بنفسها ، وهي التي في قوله سبحانه : ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾ [1] ، ولا يصلُح أَنْ يقالَ هنا : إنَّها الجارة ، لأنَّ حرفَ الجر لا يدخل على مثله .

الثاني : أَنْ توجدَ جارة ، حُكي عن العرب : كَيْمَه ؟ [2] يريدون : لمه ؟ يقول لك : فعلتُ كذا وكذا ، فتقول له : كَيْمَه ؟ كما تقول : لمه ؟ اي : لم فعلت ؟ فكي هنا بلا شكٍّ جارة ، لأنَّها دخلت على (ما) الاستفهامية ، ونواصب الأفعال لا تدخل على الأسماء هذا بَيِّن . فإذا قلتَ : جئتُك كي تكرمَني أمكن أَنْ تكونَ ناصبةً ، ويكونُ الاصل : جئتُك لكي تكرمني بمنزلةِ قوله سبحانَه : ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾ ثم حُذِفَتِ اللام ، ويمكن ان تكون جارة ، ويكون الفعل منصوباً بعدها باضمار (أَنْ) كما ينتصب بعد (حتّى) ولام الجحود ، على حَسَب ما يتبَيَّن . ثم إنَّ (كي) تنصب ظاهرةً ، ولا يجوز حذفها ، وكذلك (لَنْ) تنصبُ ظاهرة ولا يجوز حذفها .
وأَمَّا (إذاً) فتنصب ظاهرةً بشروط ثلاثة:

احدها : أن تكون أولا .

الثاني : ان يكون الفعل الواقع بعدها مستقبلاً .

الثالث : أَلَّا يُفْصَلَ بينها وبين الفعل بفاصل عدا القسم ، والنداء ، ولا [3] ، فإنَّ الفصلَ بهذه الثلاثة كلا فَصْلٍ ولا يجوز حذفْها [4] .

وأَمَّـا (أن) فهي أُمُّ الباب . وهي تنصب محذوفةً ، ولا يجوز

---

(١) سورة الحديد آية ٢٣ .

(٢) انظر الكتاب ٣/٦ .

(٣) انظر الجنى الداني ص ٣٦١ ـ ٣٦٣ ، توضيح المقاصد ٤/١٨٧ ـ ١٨٩ ، مغنى اللبيب ص ٣١ ، التصريح ٢/٢٣٤ .

(٤) بعد قوله « ولا يجوز » في الأصل : « فأما نصبها وهي محذوفة ، وهو خطأ ويظهر لي انه من قبيل سبق النظر ، فسيأتي قول المؤلف عن (أن) : « وتنصب ظاهرة ولا يجوز حذفها فاما نصبها وهي محذوفة » .

إظهارُها، وتنصب محذوفةً يجوز إظهارُها، وتنصب ظاهرةً ولا يجوز حَذْفُها.

فَأمَّا نصبُها وهي محذوفة ولا يجوز اظهارُها ففي ستة مواضع :

أحدها : بعد كي الجارة .

الثاني : بعد حتّى في قولك : سِرْتُ حتَّى أَدْخلَها . اذا أردتَ معنى : سرت الى أَنْ أدخلَها ، وهي نحو قولك : كلَّمْتُ الامير حتَّى يَأْمُرَ لي بشيء ، تريد : كي يأمرَ لي بشيء .

الثالث : بعد لام الجحود ، وهي الواقعة بعد كان المنفية نحو قوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ (1) وقوله تعالى : ﴿ لَمْ يَكُن اللهُ لِيَغْفِر لَهُم ﴾ (2) .

[28] الرابع : بعد الفاء في الأجوبة / نحو : ما تأتيني فأكرمَكَ ، ونحو : ائتني فأُحْسِنَ اليك ، وكذلك : هل تأتيني فأكرمَك ؟ ويجمع هذا كله انك تقول: إذا كان ما بعدها جواباً لما قبلها، وما قبلها غير واجب(3)، فهو منصوب.

الخامس : بعد الواو اذا أردت معنى الجمع ولم ترد معنى العطف ، نحو قوله :

16 ـ * لاتَنْهَ عن خُلُقٍ وتَأْتيَ مثلَهُ * (4) .

لم ترد أَنْ تنهاه عن الفعلين انَّما أردت : أَلَّا تجمعَ بينهما . وكذلك : هل تأتيني وتكرمني ؟ وما تأتيني وتكرمني . لم ترد أَنْ تستفهم عن الفعلين ،

---

(1) سورة الانفال اية 33 .

(2) سورة النساء آية 168 .

(3) قال أبو علي الفارسي في الايضاح 1/312 : « والواجب : الخبر المثبت . . » .

(4) تمامه : * عَارٌ عليك اذا فعلتَ عظيمُ *

وينسب الى الأخطل والى حسان رضي الله عنه ، والى سابق البربري ، والى المتوكل الليثي ، والى ابي الاسود الدؤلي ـ وهو الراجح / انظره في مستدركات ديوان ابي الاسود ص 165 . ديوان المتوكل الليثي ص 284 ، الكتاب 3 / 42 ، شرح أبياته لابن السيرافي 2/188 ، معاني القرآن 1/34 ، المقتضب 2/25 ، الاصول 2/160 ، اعراب القرآن =

ولا أَنْ تنفي الفعلين . وانَّما أردتَ أَنْ تستفَهِمَه [1] عن الجمع بينهما .

السادس : بعد (أَوْ) اذا أردتَ معنى (الى أَنْ) نحو : لألزمنَّك ، أو تقضِيَني حقي ، لم ترد أن تُقْسِم على الأول والثاني ، وانما أقسمت على الأول خاصّة ، والمعنى : لألزمنَّك الى أَنْ تقضُيني حقي . وكذلك : لأَسيرنَّ في البلاد أو أستغنيَ، المعنى الى أن أستغنيَ .

وأَمَّا نصبُها وهي محذوفةٌ ويجوز اظهارها ففي موضعين :

أحدُهما : بعد لام كي ما لم تقترن بها (لا) النافية نحو : جئتُك لتكرِمَني ، وجئُتك لأَنْ تكرمَني . فإن قلتَ : جئتك لئلا تشتمني ، لم يكن بد من اظهار (أن) وكَأنَّهم كرهوا التقاء اللامين .

الثاني : اذا كانت (أَنْ) والفعل قد عُطِفا على اسم قبله . وأكثر ما تجد الحذف اذا عُطِفَا على المصدر نحو :

١٧ ـ * لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَّرَ عَيْني * [2]

= للنحاس ١/١٦٩ ، ٢٤١ ، الجمل ص ١٩٨ ، شرح ابياته لابن سيده ل ١٣٢ ، الحلل ص ٢٦١، الفصول والجمل ص ٦٣، ١٧٩، الإيضاح ١/٣١٤ الأزهيـة ص ٢٤٣، شرح المفصل ٧/٢٤، رصف المباني ص ٤٢٤، خزانة الأدب ٣/٦١٧، وليس في ديوان حسان رضي الله عنه، ولا في ديوان الأخطل المطبوعين.

(١) في الأصل : « وانما اراد أن يستفهمه » والوجه ما أثبت .

(٢) : تمامه: * أَحَبُّ إلى من لُبْس الشفوف *

والبيت لميسون بنت بحدل الكلبية زوج معاوية رضي الله عنه من أبيات تتشوق فيها الى البادية. والشاهد في الكتاب ٣/٤٥، المقتضب ٢/٢٢، الأصول ٢/١٥٥، الجمل ص ١٩٩، شرح أبياته لابن سيده ل ١٣٢، الحلل ص ٣٣، ٢٦١، الفصول والجمل ص ٢١، ٦١، ١٨١، اعراب القرآن للنحاس ١/٥٠٤، سر صناعة الاعراب ١/٢٧٥، مشكل اعراب القرآن ١/٢٣٤، الافصاح للفارقي ص ٣٤١، أمالي ابن الشجري ١/٢٥١، شرح المفصل ٧/٢٥، رصف المباني ص ٤٢٣، الجنى الداني ص ١٥٧، مغنى اللبيب ص ٣٧٣، ٤٧٢، شرح شواهده ٢/٦٥٣، ٧٧٨، خزانة الأدب ٣/٥٩٣، ٦٢١.

فلو كان في الكلام لجاز : وأَنْ تَقَرَّ عيني ، وتَقَرَّ عيني ، ومنه :

١٨ ـ * تَقَضِّي لُبانَاتٍ ويَسْأَمَ سائمُ * [١]

ولو كان في الكلام لجاز : وأَنْ يَسْأَمَ ، ويسأمَ ، وسواء عُطِفَ بالواو أم بغيرها تقول : لإقدامُك ثم تَرْجِعَ سالماً أَحَبُّ إليَّ . ويجوز : ثم أَنْ [٢] تَرْجِعَ سالماً . وقد وُجِدَ [٣] اذا عُطِفَا على الاسم ، وإن لم يكن بكثرة ما ذكرتُه في المصدر أنشد سيبويه :

١٩ ـ فما أَنَا للشَّيءِ الذي ليس نافعي
ويَغْضَبَ منه صاحبي بقَؤُولِ [٤]

فقوله (ويغضب) معطوفٌ على الشيء ، ولو كان في غير الشعر لكان الأحسن وأَنْ يغضبَ ، وأنشد أيضاً :

٢٠ ـ ولولا رجالٌ من رِزامٍ أَعِزَّةٌ وآل سُبَيْعٍ او يَسُوءَكَ علقما [٥]

---

(١) صدره : * لقد كان في حول ثواء ثويته *
والبيت للأعشى . انظر ديوانه ص ٧٧ ، الكتاب ٣٨/٣ ، المقتضب ١٦٥/١ ، ٢٥/٢ ، ٢٩٧/٤ ، الجمل ص ٣٨ ، شرحه لابن خروف ل ١٥ ، نتائج الفكر ص ٣١٧ ، شرح أبيات الجمل لابن سيده ص ١١١ « ضمن مجموع » ، الحلل ص ٣٠ ، الفصول والجمل ص ٢٤ ، ٧١ ، شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ص ٢٩٤ ، أمالي ابن الشجرى ٣٦٣/١ ، الرد على النحاة ص ١٢٥ ، شرح المفصل ٦٥/٣ ، شرح عمدة الحافظ ص ٥٩٠ ، رصف المباني ص ٤٢٣ ، مغنى اللبيب ص ٦٥٨ ، شرح شواهده ٨٧٩/٢ ، شرح ابياته ٩١/٧ ، ورواية الكتاب ، وشرح عمدة الحافظ « تُقْضَى . . . ويَسْأَمُ » ، ولا شاهد فيه على هذه الرواية ، وانظر ما سيأتي ص ٤٠٧ .

(٢) في الأصل : « وأن ترجع » . والصواب ما أثبت .

(٣) المصدر المستتر في « وجد » يعود الى حذف (أن) .

(٤) الكتاب ٤٦/٣ ، والبيت لكعب بن سعد الغنوي (شاعر اسلامي يعرف بكعب الأمثال ، لكثرتها في شعره / ترجمته في معجم الشعراء ص ٢٢٨ ، اللآلىء ص ٧٧١ ، خزانة الأدب ٦٢١/٣) . انظره في الاصمعيات ص ٧٦ ، المقتضب ١٧/٢ ، المنصف ٥٢/٣ ، الأمالي ٢٠٤/٢ ، شرح المفصل ٣٦/٧ ، خزانة الادب ٦١٩/٣ ، و (للشيء) في الأصل : « بالشيء » .

(٥) الكتاب ٥٠/٣ ، والبيت للحصين بن الحمام المري (جاهلي ادرك الاسلام فأسلم ، من =

فعطف (أو يسوءَك) على رجال ، ولو كان في غير الشعر لكان الاختيار : أو أنْ يسوءَك . وإنما كان هذا في المصدر أكثر ، لأنَّ المصدر والمعطوف عليه في تقدير أنْ والفعل ، وكأنَّك اذا قلت : للُبْس عباءة وتقر عيني ، قلت : لأنْ ألبْسَ وتَقَرَّ عيني ، وانت لو قلتَ هذا لجاز أن تُشْرِك الثاني مع الاول في (أنْ) الاولى ، ولا تذكرها مرةً أخرى ، فجاز ذلك فيما هو معطوف على ما هو في تأويله . وليس (رجال) وما اشبهه في تقدير : أنْ والفعل وقال صاحب الكُرَّاسة : « اذا كان معطوفاً على مصدر قبله » وعلى ما ذكرته جمهور علماء الصَّنْعَة ، وهو الصواب [1] .

وأمَّا الموضع [2] الذي تنصب فيه ظاهرةً ، ولا يجوز حذفها فكل موضع تقع فيه عدا المواضع الثمانية المذكورة [3] . فإن قلتَ : فقد صحَّ مما ذكرته أنَّ النواصبَ أربعة ، وأنَّ (حتَّى) وما بعدها مما ذكره ابو القاسم [4] انَّما ينتصبُ الفعل بعدها باضمار (أنْ) فكيف جعلها ابو القاسم ناصبة بنفسها ؟

قلتُ : كذا قال هنا ، وقال في : باب (حتَّى) إنَّ الفعل ينتصب بعد

= أوفياء العرب ، وهو ، والمسيب بن علس ، والمتلمس أشعر المقلين في الجاهلية / ترجمته في الاشتقاق ص ٢٨٩ ، الشعر والشعراء ٦٥٢/٢ ، اللآلىء ١٧٧/١ ، خزانة الادب ٩/٢) انظره في المفضليات ص ٦٦ ، المحتسب ٣٢٦/١ ، سر صناعة الاعراب ٢٧٥/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٣١/١ ، توضيح المقاصد ٢٠٠/٤ ، التصريح ٢٤٤/٢ . والياء من « يسوءك » ليست واضحة بالاصل . ولكن ما جاء بعد دل عليها ، والرواية « أسوءك » بالهمزة وهي الوجه .

(١) انظر الكتاب ٤٦/٣ ، المقتضب ٢٥/٢ ، الأصول ١٥٤/٢ ، رصف المباني ص ٤٢٣ ، مغنى اللبيب ص ٤٧٢ .

(٢) في الأصل : « المواضع . . . فيه » ولعل الصواب ما اثبت .

(٣) لخص ابن الفخار في شرح الجمل ص ٢٥ ما ذكره المؤلف من حالات « أنْ » الناصبة ومواضعها .

(٤) قال الزجاجي في الجمل ص ٢٢ : « فالناصب : أن ، ولن ، واذن ، وحتى ، وكي ، وكيلا ، ولكيلا ، ولام كي ، ولام الجحود ، والجواب بالفاء والواو ، وأو ، ولها موضع تذكر فيه .

(حتَّى) باضمار (أن)[1] فيظهر من هذا أَنَّ جعلَه (حتى) ولام الجحود من النواصب مسامحةٌ ، وفعل ذلك لانَّه راى أَنَّ (أَنْ) لا تظهر بعدها لأَنَّها قامت مَقَامَها ، وصارت معاقبةً لها ، كما يقال في : ضَرْباً زيداً : ينتصب بضَرْب ، لأَنَّه ناب مناب الفعل ، والشيء اذا عاقب الشيءَ لم يظهر معه ، فإنَّ العربَ تحكم له بحكمه ، وتنزِّله منزلَته ، وكأَنَّه هو ، فنسب النحويون لذلك العمل للمعاقبة ، على حَسَبِ ما ذكرتُه . وعلى هذا انبنى كثيرٌ من هذه الصَّنعة ، وسيأتي أمثاله في أثناء الكلام .

فإن قلتَ : هذا الذي ذكرتَه صحيحٌ فيها كلِّها ، إلاَّ لام كي ، فانه لا يصح / ان يقال فيها : إنها معاقبة ، لأن (أن) تظهر بعدها ، فادخالها في النواصب معترض ، لأنها غير ناصبة بنفسها ولا معاقبة للناصب بظهور الناصب بعدها . [٢٩]

قلتُ : يظهر من كلامه أَنَّ مِن العرب مَنْ يَنْصِبَ بعد لام كي[2] ويجعلها معاقبة ، وان كان من العرب من يُظْهِر على حَسَبِ ما ذكرتُه ، وتكون العرب على فريقين : احداهما لا تظهر والاخرى قد تظهر ، فيكون كلامه على لغة من لا يظهر ، وهو الأظهر ، والاظهار قليل عندهم .

قوله : (وكَيْ وكَيْلَا)[3] .

هـذا تكرار، لأَنَّ النـاصبَ كي، و(لا) إنما هي للنفي، ولا حظّ لها في النصب .

قوله : (والجواب بالفاء)[4] .

---

(١) انظر الجمل ص ٢٠١ .

(٢) قال الزجاجي في الجمل ص ٢٢ « فالناصب : أن . . . . ولام كي » وقال في موضع آخر ص ١٩٦ « . . وقصدتك لتحسن إليَّ تنصب بلام كي » .

(٣) الجمل ص ٢٢ .

(٤) المصدر نفسه .

كان ينبغي أَنْ يقولَ : والفاء ، لكن لما كانت الفاء لا تنصب الفعل بعدها إلَّا بشرط أَنْ يكونَ جواباً لما قبلها أقام السبب مُقَامَ المسبب ، ونظير هذا قول العرب : « أَعْدَدتُ [1] الخَشَبَةَ لِيَمِيْلَ الحائط فأدعمه » لم يعد الخشبة ليميلَ الحائط إنَّما أَعَدَّ الخشبة لِيَدَعَم الحائط إنْ مال ، فأقام السبب مُقَام المسبب . وينبغي أنْ يقالَ : والواو [2] بالرفع ، ولا يخفض بالعطف على الفاء لأَنَّ الواو لا تكون جواباً ، وانما ينتصب الفعلُ بعد الواو اذا اردت بها معنى الجمع ، ولم ترد معنى العطف ، على حَسَبِ ما ذكرته .

قوله : (والجازم : لَمْ وَلمَّا) [3] .

اعلم أَنَّ الجوازم أربعة : ثلاثة تجزم فعلاً واحداً وهي : لَمْ ولام الأمر ، و (لا) في النهي ، وواحد يجزم فعلين من غير تَبِعِية وهي : إن .

أمَّا (لَمَّا) فالأصْل (لَمْ) ولحقتها (ما) في مقابلة (قد) في الواجب . فإذا قلتَ : لم أضربْ ، فهو في مقابلة : ضربتُ . واذا قلت : لمَّا اضرب ، فهو في مقابلة : قد ضربتُ . والدليل على ذلك أَنَّك لا تحذف الفعل بعد (لم) ، فلا تقول : جئتُ ولم ، تريد : جئتُ ولم ادخل ، وتقول : جئتُك ولَمَّا ، تريد : ولَمَّا أَدْخُل ، كما تقول : قد ، وتقف ، وأنت تريد : قد فعلت . قال :

٢١ ـ * لَمَّا تَزُلَ بِرِحَالِنا وكَأَنْ قَدِ * [4]

---

(١) في الأصل : اعدت ، وفي الكتاب ٥٣/٣ : « كما يقول الرجل : اعددته أن يميل الحائط فأدعمه » وانظر ما سيأتي ص .

(٢) يريد في قول الزجاجي في الجمل ص ٢٢ : « فالناصب . . . والجواب بالفاء والواو » .

(٣) الجمل ص ٢٢ .

(٤) : صدره : * أفد الترحل غير أَنَّ ركابنا *

وهو للنابغة . انظر ديوانه ص ٨٩ . والشاهد في الخصائص ٣٦١/٢ ، ١٣١/٣ ، الأزهية ص ٢٢١، المفصل ٥/٨، ١١٠، ١٤٨، ١٨/٩، رصف المباني ص ٧٢، مغني اللبيب ص ٢٢٧، ٦٤٠، شرح شواهده ٤٩٠/١، ٧٦٤/٢، خزانة الأدب ٢٣٢/٣، ٦٢٧، ٣٦٢/٤، ٥٠٥.

أراد : وكَأنْ قد زالت .

وأمَّا (لَمَّا) التي هي حرف وجوب لوجوب ، ففيها ثلاثة مذاهب :

أحدُها : أُنها ظرف بمنزلة حين . فتقول : لما قمتُ قمت ، اي : حين قمت قمت .

الثاني : أَنَّها حرفٌ . وهي في معناها ضِدٌّ (لو) ، [لأنَّ لو] [١] تنفي الثاني لنفي الأول ، (ولَمَّا) توجب الثاني لوجوب الأول .

وليس اصلها (لَمْ) الجازمة تركبت مع (ما) فحدث بالتركيب هذا التغيير ، وانما هي كلمة واحدة . فعلى هذا القول اذا سميت بلما لحقها الاعراب ، إلاَّ أَنَّه لا يظهر ، لمكان الالف .

الثالث : وهو مذهب أبي علي أَنَّها حرف [٢] ، وانها مركبة من (لم) [٣] الجازمة و (ما) وحدث بالتركيب التغيير في اللفظ والمعنى . فأَمَّا التغيير في المعنى فكانت نافية ، فصارت بما موجبة . واما التغيير في اللفظ فكانت تدخل على المضارع فصارت [٤] تدخل على الماضي . و (لَمَّا) الجازمة تغيرت في اللفظ خاصة ، وذلك انها صارت يحذف الفعلُ بعدها بعد أَنْ لم يكن كذلك، على حَسَبِ ما ذكرتُه. وعلى هذا المذهب إذا سَمَّيتَ بها حكيت ، وسيعود الكلام في هذا بَعْدُ ان شاء الله تعالى .

وأما (أَلَمْ) و (أَلَمَّا) فلاحظ للهمزة في الجزم ، لأنها للتقرير ، والجزم إنما وقع بما كان قبل دخول الهمزة . وأَمَّا أسماء الشرط فانها جزمت

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٢) لم أقف على هذا المذهب لأبي علي الفارسي في كتبه التي تحت يدي ، ولا فيما بين يدي من المصادر ، وفي ابيات الشعر ل ٢٤ « . . . استعملت استعمال الاسماء في قولهم : لما جئت جئت ، الا ترى انه ظرف من الزمان » . وانظر رأيه هذا في رصف المباني ص ٢٨٤ ، الجنى الداني ص ٥٩٤ ، مغنى اللبيب ص ٣٦٩ ، همع الهوامع ٢١٩/٣ .

(٣) في الاصل : « لما » .

(٤) في الأصل : « صارت » بسقوط الفاء .

لتضمنها معنى (إنْ) ، والاصل في : (من يكرِمْني اكرمه : إنْ يكرِمْني أَحَدٌ أكرِمْهُ وكذلك يقدر في مثل قولهم : « ائتني اكرمك » إن تأتني اكرِمْكَ ، وهذا كلّه يتبين بَعْدُ بحول الله .

قوله : (وحروفُ المجازاة ، وهي إنْ الخفيفة ومهما)(1) .

اعلم أَنَّ الاصل في (مهما) : (ما) دخلت عليها (ما) فصارتا (ماما) فكرهوا تكرار اللفظ ، فأبدلوا من الاف هاء ، فقالوا : مهما (2) ونظير هذا قولهم : حاحيت الاصل : حيحيتُ ، فكرهوا تكرار اللفظ ، فأبدلوا من [الياء] (3) الألف ، فقالوا : حاحيتُ . ونظير ابدال الالف هاءَ هنا قولهم :

٢٢ ـ * من هَا هُنَا وهـا هُنَهْ * (4)

و (ما) / هذه توكيد للشرط ، وهي توجد مع أسماء الشرط على ثلاثة [٣٠] أقسام :

أحدُها : تلحَقُ على اللزوم ، وذلك : إذْ ما وحيثُمَا ، فان (إذْ) و (حيثُ) لا يوجدان للشرط الا بما ، تقول : حيثُ تجلسُ أجلِسُ ، فلا تجزم ، وان كان فيها معنى الشرط ، فلما لحقت (ما) صارت جازمةً . واما

---

(1) الجمل ص ٢٢ .

(2) هذا هو مذهب الخليل . انظر الكتاب ٥٩/٣ ، المقتضب ٤٧/٢ ، الأصول ١٦٥/٢ ، الجنى الداني ص ٦١٢ .

(3) تكملة يلتئم بها الكلام ، وفي الاملاء ص ٢٥ ، « فكرهوا اجتماع المثلين ، فأبدلوا الياء ألفاً » .

(4) الشاهد من رجز لم أقف له على نسبة . والرجز بتمامه كما في المنصف ١٥٦/٢

قد وردت من أمكنه
من ها هنا ومن هنه
ان لم أروها فمه

وانظر المحتسب ٢٧٧/١ ، سر صناعة الاعراب ١٨٢/١ ، شرح المفصل ١٣٨/٣ ، ٦/٤ ، ٨١/٩ ، ٤٣/١٠ ، همع الهوامع ٢٦٩/١ ، ٣٤١/٥ شرح شواهد الشافية ص ٤٧٩ .

(إذ) فكانت لما مضى من الزمان ، فلما لحقت (ما) صارت للمستقبل وجَزَمَتْ .

الثاني : ما أنت فيه بالخيار ، إن [١] شئتَ ألحقتَ ، وان شئت لم تُلْحِق ، وذلك : ما ، وأيْ ، وكيفَ ، وإنْ ، ومتى ، وأيْنَ ، هذه تأتي جازمة بما وبغيرها ، إلاَّ أنَّ (ما) اذا لحقتها (ما) المؤكدةُ للشرط وجب ابدال الألف هـاء على حَسَبِ ما أعلمتُك . وأيْ توجد مضافة وغير مضافة، وتلحق (ما) مع المضافة ومع غير المضافة . قال الله تعالى : ﴿ أَيّاً مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى ﴾ [٢] .

القسم الثالث : ما لا يلحقه (ما) ، وتلك : مَنْ ، وأنَّى ، وأيَّانَ .

فقد تحصَّلَ مما ذكرتُـه أنَّ الأسماءَ التي تضمنت [معنى] [٣] إنْ عشرة : مَنْ وما ، وكيفَ ، ومتى ، وإذْ ما ، وأيَّانَ ، وأنَّى ، وحيثُما ، وأيْنَ ، وأيْ ، ثلاثة منها ظروف مكان ، وهي : أيْنَ ، وأنَّى ، وحيثُما ، وثلاثة ظروف زمان وهي : متى وأيَّانَ ، وإذِ ما . واسمـان وهما : مَنْ ومـا . وأيْ [٤] ، بحسب ما تضاف اليه ، إنْ أُضِيفت الى الزمان فهي زمان ، وان أُضِيفَتْ الى المكان فهي مكان ، وان أُضِيفَت الى الاسم فهي اسم ، وسيأتي الكلام فيها بأوعب من هذا .

قوله : (وأمَّا فعل الحال فلا فرقَ بينَه وبينَ المستقبل في اللفظ) [٥]

قد تقدَّم أنَّ الفعل المعرب هو المشترك بين الحال والاستقبال ، وهو في الحال أظهر ، وقد يقترن به ما يخلِّصُه للاستقبال ، وقد يقترن به ما يخلِّصُه للحال ، فإذا تَعَرَّى من المخلصات كان مشتركاً ، وكان في الحال

---

(١) في الأصل : « وإن » بإقحام الواو .

(٢) سورة الإسراء آية ١١٠ .

(٣) تكملة بنحوها يلتئم الكلام . وقد مضى للمؤلف نظيرها قريباً .

(٤) في الأصل « وكيف ، وأي » بإقحام « كيف» .

(٥) الجمل ص ٢٢ .

أظهر، ويقع ايضاً بحكم الاتساع على الماضي ، قال :

٢٣ ـ * لـعَمْرِي لَقَوْمٌ قـد نـرى أمـس فـيْهِم * [١]

وقال سيبويه : إنَّ يَفْعَلُ يقع مكان فَعَلَ ، ولا يقع فَعَلَ مكان يَفْعَلُ الّا الّا في الشَّرط [٢] . وقال أبو علي : « وفي القَسَم » .

فقد تحصَّل مما ذكرته أنْ يَفْعَلُ يطلق للماضي والمستقبل والحال ، إلّا أنَّه في الحال أظهر .

ويتخلَّصُ للحال بثلاثة أشياء :

أحدُها : اللاَّمُ الداخلةُ في خبر (إنَّ) ، فإذا قلتَ : إنَّ زيداً ليقومُ ، تخلَّصَ للحال . قال سيبويه : « ويأتي قليلاً للاستقبال » [٣] ، وأتى بقوله سبحانه : « وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُم » [٤] وذهب أبو علي الى أنَّ هذا بمنزلة قوله سبحانه : ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ الَّـذِينَ كَفَرُوا ﴾ [٥] وهـذا عندهم على جهـة الحكاية .

الثاني : (ما) النافية فتقول : ما يقومُ زيدٌ ، اذا نفيتَ الحالَ ، ويجوز أنْ تقولَ في المستقبل قليلاً ، إلاَّ أنَّ الاكثرَ أنْ يُنْفَى بِمَا الحَالُ .

الثالثُ : ظرفُ الزمان الحاضر نحو : الآنَ والساعة ، وما أشبههما .

---

(١) تمامه : * مرابط للأمهار والعكر الدثر *
والبيت لامرىء القيس. انظر ديوانه ص ١١٢، رصف المباني ص ١١، البحر المحيط ١/٤٢٧ .

(٢) في الكتاب ٣/٢٤ « وقد تقع تَفْعَلُ في موضع فَعَلْنا » وفي ٣/٥٥ « ويجوز ان يُجْعل أَفْعَلُ في موضع فَعَلْتُ ولا يجوز فعلتُ في موضع أفعلُ إلاَّ في مجازاة »

(٣) في الكتاب ٣/١٠٩ « وقد يستقيم في الكلام : إن زيداً لَيَضْرِبُ ، وليذهبُ ولم يقع ضرب . والأكثرُ على ألسنتهم ـ كما خبَّرْتُك ـ في اليمين ، فمن ثمَّ الزموا النونَ في اليمين . لئلا يلتبسَ بما هو واقع . قال الله عز وجل : ﴿ إنَّما جُعِلَ السبتُ على الذين اختلفوا فيه وإنَّ رَبَّك لَيَحْكُمُ بينهم يومَ القيامة ﴾ .

(٤) سورة النحل آية ١٢٤ .

(٥) سورة الحجر آية ٢ .

ويتخلَّصُ للاستقبال بثلاثين كلمةً : النواصبُ كلُّها ، ما ينصب بنفسه ، وما يُنْصَبُ الفعلُ بعده بإضمار (أنْ) وهي عَشَرَةٌ ، والجوازم كلُّها ما عدا لَمْ ولَمَّا ، فتلك أربَعَ عَشْرَة ، فتلك أربعةٌ وعشرونَ ، والنونُ الخفيفةُ ، والنونُ الشديدةُ ، ولا النافيةُ الأكثر فيها أنْ تنفيَ المستقبلَ ، وقد تقع موقعَ ما ينفي الحال ، حُكِيَ « مَرِضَ حَتَّى لا يَرْجُونَه » (١) أي : هو الآن لا يُرْجَى ، وهذا موضع (ما) ، وظرف الزمان المستقبل . والسين وسوف (٢) . ولم يذكر أبو القاسم من هذه المخلِّصات إلَّا السينَ وسوف لأنَّهما لا معنى لهما الَّا التخليص للاستقبال . وما ذكرتُه من المخلصات له معنى زائدٌ على التخليص ، فلذلك خَصَّهما بالذكر .

ويَصْرِفُه للماضي أربعةٌ ، وهي : لَمْ ، ولَمَّا ، ولو ، ورُبَّما ، فتقول : لو يقومُ زيدٌ قام عمروٌ ، تريد بذلك : لو قام زيد قام عمرو ، ولأنَّها حرفُ امتناع لامتناع ، فهي طالبةٌ بالماضي ، وكذلك ربما ، وأمَّا قوله تعالى : ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِين كَفَرُوا ﴾ (٣) فلما كان أمراً مقطوعاً به صار لذلك كالماضي ، ألَا ترى الى قوله تعالى : ﴿ إذِ الأَغْلَالُ في أَعْنَاقِهِمْ ﴾ (٤) و(إذْ) إنَّما هي للماضي . وقال أبو علي : إنَّه حكاية ، وهذا الذي ذكر ، يريد لأنَّه لما صُيِّرَ كأنَّه / ماضٍ جرى فيه ما يجري في الماضي . [٣١]

واعترض ابنُ الطَّرَاوة (٥) هذا الموضع ، وهو قولُ جميع النحويين ، لأنَّهم قالوا : إنَّ (يَفْعَلُ) بين الحال والاستقبال . فقال : هذا غَلَطٌ إنَّما هو

---

(١) الكتاب ٣/٣٠ .
(٢) ذكر هذه المخلصات ما عدا نوني التوكيد الشلوبين في التوطئة ص ١٣٤ ـ ١٣٥ .
(٣) سورة الحجر آية ٢ .
(٤) سورة غافر اية ٧١ .
(٥) أبو الحسين سليمان بن محمد السَّبئي (٥٢٨ هـ) تلميذ الأعلم الشنتمري وشيخ السهيلي :/ ترجمته في بغية الملتمس ص ٢٠٩ ، الذيل والتكملة ٧٩/٤ ، انباه الرواة ١٠٨/٤ ، أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو للدكتور محمد البنا .

يقوم للحال ، ولا يكون للمستقبل . وأمّا الذي هو للمستقبل فقول العرب : سيقومُ ، وسوف يقوم . فقيل له : العربُ تقول : يضرب زيدٌ عمراً غداً ، قال : المعنى ينوي الضرب غدا ثم إنَّ العربَ اختصرت فأخذت من (ينوي) البِنْيَة ، ومن الضرب الحروف فقالت : يضرِبُ [1] .

وهذا الذي قاله مُعْتَرَضٌ من ثلاثة أوجه :

أحدُها : أنَّه فَرَّ من الاشتراك فوقع فيه ؛ لأَنَّ مآلَ قوله : إنَّ العربَ تقولُ : يضرب ، وهي تريد [الحال] [2] ، وتقول : يضرب وهي تريد الاستقبال ، وهو في الحال أظهر . وهكذا قال النحويون .

الثاني : أنَّك تقول : ينطلق زيدٌ غداً ، فمتى كان ينطلق على نية ينوي ؟ وكذلك يستخرج ويقعد ، ويفرح . وإنَّما يُتَصَوَّرُ له هذا على بُعْدٍ في يفعِل بكسر العين ، فإن رام أَنْ يقول : إنّ يقُوم ، ويفرَح ، وينطلِق ، وغير ذلك بمنزلة ينوي في كونها مبنِيَّةً للفاعل ، رام شيئاً بعيداً ، ولا يُوجد له في كلام العرب نظيرٌ .

الثالث : قوله سبحانه : ﴿ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ ماذا تَكْسِبُ غَداً ﴾ [3] فإنْ قال : التقدير : تَنْوِي الكسبَ غداً ، فهو بلا شكٍّ مخالفٌ للمعنى ، لأنَّ الانسان يدري ما ينوي ، وقد يحصل ذلك أو لا يحصل ، وإنَّما الذي لا يُدرى ما يقع في غد .

* * *

---

(١) انظر نتائج الفكر ص ١٢٠ ، شرح كتاب سيبويه للصفار ١/ ص ٣ ، ارتشاف الضَرَب ص ١٠١٩ ، همع الهوامع ١/١٧ ، وانظر بدائع الفوائد ١/ ٨٩ .

(٢) تكملة بها يلتئم المعنى .

(٣) سورة لقمان آية ٣٤ .

باب التثنية والجمع

اعلم أَنَّ الاسم اذا أردتَ أنْ توقعَه على اثنين مما يقعُ عليه ألحقتَه من آخره حرفَ مدٍّ ولين قَبلَه فتحةٌ وتُلِحق بعد ذلك الحرف نوناً ، وكان القياس أَنْ تُكَرِّر الاسمَ ، لكنَّهم فعلوا ذلك طلباً للاختصار . ولا تفعلُ ذلك العرب إلَّا عند التركيب مع العوامل ، وتفعل ذلك بشروط خمسة :

أَحَـدُها : أَنْ يكـونا متَّفِقَيْنِ في اللَّفظ، فـإن قلتَ : فقد قـالوا : العُمَرانِ ، والقَمَرانِ .

قلتُ : لا تفعل هذا في المختلفين حتى تُقَدِّرَ فيهما الاتفاق ، فالقَمَران كلٌّ واحدٍ منهما قَمَرٌ ، فلما كانوا يقولون : النَّيِّرانِ لوقوع النَّيِّرِ على كلٍّ واحدٍ منهما قدَّروا اسم كلِّ واحدٍ منهما قمراً على الآخر ، فقالوا : القمران ، ولم يقولوا الشَّمسان لأَنَّ القمر مذكَّر ، والشَّمسُ مؤنثةٌ ، واذا اجتمع المذكر والمؤنث غُلِّب المذكر ، لأنَّه الأصل ، والتأنيث فرعٌ وثانٍ ، ويتبيَّن هذا في باب ما لا ينصرف .

الثاني : أَنْ يكونَ الاسم مفرداً لا جملةً ، فلا يجوز تثنيةُ تأَبَّطَ شَرّاً ، ولا بَرِق نحرُه ، ولا ذَرَا حَبّاً ، ولا بُدَّ أَنْ تقولَ : جاءني تأبَّط شَرّاً ، أو تقول : جاءني رجلانِ اسمُ كلٍّ واحد منهما تأبَّط شَرّاً ، لأنَّ التثنيةَ لا بُدَّ من أَنْ تُغَيَّر بالعوامل على حَسَب ما أذكره[1]، والاعراب لا يدخل الجُمَل .

---

(١) انظر ما سيأتي ص٢٤٧ .

الثالث : أنْ يكونَ الاسمُ معرباً لا مبنياً ، لأنَّ المثنى لا يفارقه الاعراب ، على حَسَبِ ما ذكرتُه .

فان قلتَ : فقد قالوا : اللّذانِ.

قلتُ : هذا جرى على طريقة التثنية ، وليس بتثنية .

الرابع : أنْ يكونَ الاسم نكرةً ، ومتى أردتَ الى تثنية المعرفة فلا بُدَّ من تنكيرها نحو : زيد ، تقول : زيدانِ ، فلم تُثَنِّ حتّى جعلتَ زيداً مثل رَجُلٍ ، والدليل على ذلك دخول الالف واللاَّم عند إرادة التعريف ، وإن لم تُرِد التعريف قلتَ : زيدانِ .

فإن قلتَ : فقد جاء أَبَانان اسمُ لجَبَلينِ مخصوصين [1] . قلتُ : أَبانان [2] اسمٌ للجَبَلين وما حولهما ، فقد صارا كرجل يسمى باسم مُثَنَّى ، ونظير هذا عَرَفَاتٌ ، فإنَّه اسمٌ لذلك المَوضع وسُمِّي بجمعٍ مؤنث ، والدليلُ على تعريفه قول العرب : « هذه عَرَفَاتٌ مباركاً فيها » [3] ولا يقال : مباركٌ ولو كان نكرةً لكان الرفع أفصح ، ولم يَسْقُطِ التنوينُ ، لأنَّه تنوين مقابلةٍ ، ويتبيَّنُ هذا في باب ما ينصرف .

الخامس : أنْ تَتَّفِقَ الدَلالةُ ، فتقول : عينينِ ، إذا أردتَ عينينِ باصرتين ، فإذا أردتَ عيناً باصرةً ، وعينَ الماء لم تقل : عينان ، ولا بُدَّ من العطف هنا . ويأتي هذا مُثَنًّى في كلام المُوَلَّدِين ، وان كان المعنى مختلفاً بقرينةٍ تَدُلُّ عليه ، قال الحَرِيريُّ : [4]

(١) قال ياقوت في معجم البلدان ٦٢/١ « أبانان » : « أبانان : تثنية لفظ أَبان . . . ، وقد روى بعضهم أن هذه التثنية هي لأبان الابيض وأبان الأسود المذكورين قبل ، قال الاصمعي : وادي الرُّمَة يمر بين أبانين ، وهما جبلان يقال لاحدهما : أبان الابيض ، وهو لبني فزارة ، ثم لبني جُريد منهم ، وأبان الاسود لبني أسد ، ثم لبني والبه . . » وانظر الكتاب ١٠٣/٢ ، ١٠٤ ، ٢٣٣/٣ ، المقتضب ٣٢٤/٤ .

(٢) في الأصل : « أبان » والوجه ما أثبت لقوله بعد : « فقد صارا كرجل يسمى باسم مثنى » .

(٣) انظر الكتاب ٢٣٣/٣ ، المقتضب ٣٢٤/٤ ، وسبق هذا .

(٤) القاسم بن علي الحريري (٥١٦ هـ) صاحب المقامات المشهورة ، ودُرَّة الغَوَّاص .

٢٤ ـ جادَ بالعين حينَ أعمى هواهُ عَيْنَه فانثنى بلا عينينِ (١)

يريد العينَ الباصِرة / والدَّراهم ، وهذا منهم على طريق الاستحسان لا [٣٢] يريدون بذلك أَنَّ هذا من كلام العرب . ومن الناس من ذهب الى أَنَّ هذا الخامس لا يُشْتَرطُ (٢) ، والصحيحُ عندي ما ذكرتُه .

فصل : اعلم أَنَّ هذا الاختصارَ عن العطف بهذه الشُّروط الخمسة إنَّما يكون مع التركيب ، ولا يكون قبل التركيب ، فتقول : رَجُلٌ ورَجُلٌ ، فإذا تركَّبَ هذان الاسمان مع العوامل اختُصِرا فحُذِفَ أحدُ الاسمين ، وأُلْحِق الآخرُ ألفاً ونوناً في الرفع ، وياءً ونوناً في النصب والخفض ، واذا اضطرَّ الشَّاعر رجع الى الاصل [كقوله] (٣) .

* كَأَنَّ بينَ فَكِّها والفَكِّ *

وقد تقدَّم الكلامُ في التثنية ، وما فيها من الاختلاف ، وذكرتُ ما ظهر لي في ذلك (٤) . وحَدُّ التثنية أَنْ تقولَ : كلُّ اسم آخره ألفٌ ونونٌ في الرفع ينقلب الألفُ ياءً في النصب والخفض ، وبهذا حدَّهُ الزَّمَخْشَرِيّ (٥) . ومن الناس من حدَّه فقال : التثنيةُ : « ضَمُّ اسم الى مثله بشرط اتفاق اللفظين » (٥) وفي هذا الحَدِّ إشكالٌ لا يزول إلَّا بما بسطته .

فصل : اذا كان آخر الاسم ألفاً ، فإن كان على أكثرَ من ثلاثة أحرف ،

---

(١) انظر البيت في المقامات بشرح الشريشي ١/٤٣٧ ، المقامة الرحبية ، شرح الجزولية للشلوبين « خ . برلين » ل ٢٩ ، غاية الأمل ١/ ص ٣٠ ، همع الهوامع ١/١٤٣ .

(٢) هذا هو مذهب أبي بكر بن الانباري ، وارتضاه ابنُ مالك . انظر شرح التسهيل ١/٦٣ ، توضيح المقاصد ١/٨٣ ، همع الهوامع ١/١٤٣ .

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام .

(٤) انظر ما تقدم ص ٢٠١ فما بعدها.

(٥) قال في المفصل ص ١٨٣ : « وهو ما لحقت آخره زيادتان : أَلَفٌ او ياءٌ مفتوحٌ ما قبلها ونونٌ مكسورة ، لتكونَ الأولى علماً لضَمِّ واحد الى واحد ، والأخرى عِوضاً مما مُنِعَ من الحركة والتنوين » .

(٥) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/١٣٥ ، غاية الأمل ١/ ص ٣٠ .

فانَّك تقلبها يـاءً، ثم تُلْحِق علامةَ التثنية ، وسواء كانت الألفُ منقلبةً عن حرف أصليٍّ أم كانت للالحاق ، أم كانت للتأنيث فتقـولُ في حُبْلى : حُبْليانِ ، وحُبْلَيَيْنِ ، وأَرْطَيانِ[1] وأَرْطَيَيْنِ ، ومَلْهَيـانِ ومَلْهَيين ، ويَحْيَيان ، ويَحْيَيَنِ . فان كان الاسم على ثلاثة أحرف فانظر الى الألف ، فان كانت منقلبةً عن ياء ، فاقلبها ياءً ، فتقول في (رحى) : رَحَيان ، ورَحَيَيْنِ ، وفي (هُدى) : هُدَيانِ ، وهديَيْنِ ، لأنَّه من هديتُ ، فإن كانت منقلبةً عن واو فانَّك تقلبها واواً فتقول : عَصَوَانِ ، وعَصَوَيْنِ ، لأنَّـك تقول : عَصَـوْتُ بالعصا [2] ، وكذلك تقول في (قَبَعْثَرَى) : قَبَعْثَرَيانِ وقَبَعْثَرَيَيْنِ ، ولا تنظر الى قِلَّةِ الحروف ، ولا إلى كثرتها ، كلُّه يجري على ما حَسَبِ ما ذكرته .

فصل : اذا كان آخر الاسم همزةً قبلها ألفٌ ، فانظر الى الهمزة ، فإن كانت من ذات الكلمة فـإنَّك لا تقلبهـا فتقول في (قُـرَّاء) : قُرَّاءَيْن ، وقُرَّاءانِ [3] ، وفي (وُضَّاءٍ) : وُضَّاءانِ ووُضَّاءَيْن [4] ، لا يجوز غيرُ ذلك في أفصح كلام العرب . ولا يَبْعُد أنْ يقال : قُرَّاوانِ وقُرَّاوَينِ ، فتقلب الهمزة واواً [5] على قياس قُرَّاوي ، إلَّا أَنَّ هذا لا يقاسُ عليه ولا يحفظ إلَّا للمجيء بالنظير عند السماع [6] .

فان كانتِ الهمزةُ منقلبةً عن ألف التأنيث نحو : حمراءَ ، وصحراء ، فإنَّك تقلبُها في الأعرف واواً ، فتقولُ : حمراوانِ وحمراوينِ ، وصحراوَان

---

(١) الأرطي : شجر .

(٢) في شرح الجمل لابن عصفور ١٤١/١ « عَصَوْت بالعصا ، أي : ضربت بها » ، وانظر التهذيب « عصا » ٧٨/٣ .

(٣) هكذا في الأصل بتأخير المرفوع ، والعادة تقديمه .

(٤) قال ابن السِّكِّيت في اصلاح المنطق ص ١٠٩ في باب فَعِيل ، وفُعَال وفُعَّال : « وزجل وُضَّاء للوَضيّ . ورجل قُرَّاء للقارىء » وانظر التهذيب « قرأ » ٢٧٥/٩ .

(٥) في الأصل : « فتقلب الواو همزة » .

(٦) انظر المقتضب ٣٩/٣ ، ٨٧ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٤٣/١ ، غاية الأمل لابن بزيزة ١/ ص ٣٦ ، شرح المفصل ١٥١/٤ ، همع الهوامع ١٤٨/١ .

وصحراوَين . ولم يقلبوها ياءً ، لأنَّ الياءَ قريبةٌ من الألف ، وهم يكرهونَ اجتماعَ الأمثال . ولم يبقوها طَلَبَ التَّفْرِقَة بين الهمزة الأصلية وغيرِ الأصلية . وقد حُكِيَ : حمراءان وحمراءينِ [١] إلاَّ أَنَّ هذا كلَّه لم يأتِ به الكتابُ العزيز ، ولا نَطَقَ به فصحاءُ العرب [٢] .

فإن كانتِ الهمزةُ منقلبةً عن ياء أو واو من ذات الكلمة فلك فيها وجهانِ :

أَحَدُهما : الإثباتُ ، وأَنْ تجريَها مُجْرَى قُرَّاءٍ وَوُضَّاءٍ ، لأَنَّها أصليةٌ .

الثاني : أَنْ تقلَبَها واواً ، سواء [٣] كانتِ الهمزةُ منقلبةً عن واو أو ياء ، فتقول في رِدَاءٍ : رِدَاءَانِ ورِدَاوَانِ ، وإنْ كانتِ الهمزةُ فيها منقلبةً عن ياء ، لقولهم : فلان حَسَنُ الرِدْيَةِ ، ولأَنَّ اللاَّم اذا لم تَكُن محذوفةً فالأغلبُ عليها أَنْ تكونَ ياءً . والأول أحسنُ ، لأَنَّ القلبَ إنَّما هو بالحمل على ألفِ التأنيث ، وشَبَهُ كِسَاءٍ ورداءٍ بألف التأنيث [٤] من وجهين :

أحدهما : أَنَّ كلَّ واحد من اللفظين آخرُه همزةٌ قبلها ألف .

الثاني : أَنَّ الهمزةَ فيهما منقلبةٌ ، لأَنَّ همزةَ التأنيث منقلبةٌ عن ألف التأنيث ، ويتبين هذا بَعْدُ .

وأَمَّا الإثباتُ فهو الأصل في الكلمة ، لأَنَّ كِساء بمنزلة قُرَّاءٍ ، فكما لم تتغَيَّر الهمزةُ في التثنية في قُرَّاءٍ لم تتغيَّر في كِساءٍ . فإن كانت الهمزةُ منقلبةً عن ياء للالحاق ، نحو : عِلْباء ، وقُوْبَاء [٥] فيمن سكَّن الواوَ فلك أيضاً وجهان :

---

(١) في الأصل : حمراوين .

(٢) في شرح المفصل ١٥١/٤ : « قال أبو عمرو : وكلُّ العرب تقول : حمراوانِ ، وربما قالوا : حمراءانِ فلم يقلبوها تشبيهاً بهمزة علباء » وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١٤٣/١ .

(٣) في الأصل : « وسواء » بإقحام الواو .

(٤) كذا بالاصل . والمراد بما آخره همزةٌ منقلبة عن ألف التأنيث كحمراء . وقد سبق في كلامه .

(٥) قال ثابت في خلق الانسان ص ٢٠٢ : « وفي العُنُق العِلْبَاوَانِ وهما العصبتان الصفراوان=

أَحدُهما: الإثباتُ، وهو أحسنُ لأَنَّ عِلْبَاءاً ملحقٌ بسِرْدَاح[1]، وقُوْبَاء[2] ملحقٌ بقُرْطَاط[3]، فكما تقول في تثنية سِرْداح: سِرْدَاحانِ، ولم تُغيِّر الحاء، تقول في عِلْبَاءٍ: عِلْبَاءانِ، ولا تُغَيِّرُ الهمزة.

الثاني: أَنْ تقلبَ الهمزةَ واواً، فتقول: عِلْبَاوانِ، وقُوْبَاوَانِ. وهذا القلب / بالحمل على همزة التأنيث. وشَبَهُ عِلباءٍ بصَحْرَاءَ من ثلاثة أَوْجه: [٣٣]

أحدُها: اللَّفظ.

الثاني: أَنَّ الهمزةَ في كلٍّ واحدٍ منقلبةٌ.

الثالث: أَنَّ كلَّ واحدٍ منهما الهمزةُ فيه منقلبةٌ عن حرف زائد.

فقد تحصَّل مما ذكرتُه أَنَّ القلبَ في عِلْبَاء أحسنُ من القَلْبِ في كِسَاء ورِدَاء لأَنَّ الشَّبَه في عِلْبَاءَ من ثلاثة أوجه، والشَّبَهُ في كِسَاءٍ ورِدَاءٍ من وجهين على حَسَبِ ما ذكرتُه. والقلبُ إنَّما كان للشَّبَه فمهما كَثُر الشَّبَه قَوِيَ القلبُ. والاثباتُ في الفصلين أحسنُ من القلب.

فصل: كِلَا لا تكون إلَّا مضافةً، وتضافُ الى الظاهر، وتضافُ الى المضمر، فان أُضيفت الى الظاهر فلا تُقْلَبُ الألف، وتبقى في الرفع والنصب والخفض، فتقول: جاءني كِلا الرجلينِ، ورأيتُ كِلا الرجلينِ، ومررتُ بكِلا الرجلين، والاعراب بحركات مقدَّرةٍ في الألف، بمنزلة المَهَا[4]. فان أُضِيْفَت الى المضمر فمِنَ العرب مَنْ يُبْقِي أَلِفَها في الأحوال

المُمْتَدَّتان في طول العنق الى الكاهل بينهما النُّقْرَة» وفي التهذيب ٤٠٨/٢: «العِلْبُ: عَصَبُ العنق: الغليظ خاصة، وهما عِلْبَاءان، وعلباوان» وفي اللسان «قوب»: «القُوْباءُ، والقُوَبَاءُ: الذي يظهر في الجسد ويخرج عليه وهودَاءُ معروف يتقشَّر ويتَّسِع».

(١) السرداح: الناقة الطويلة / التهذيب ٢٢/٥.

(٢) في الكتاب ٢١٥/٣ «واعلم أن من العرب من يقول: هذه قوباءُ كما ترى، وذلك لانهم ارادوا ان يلحقوه ببناء فُسطاط» وانظر شرح الشافية ١٧/١، ١٩٦.

(٣) القُرطاط ـ بضم القاف وكسرها ـ ما يوضع تحت الرَّحل، ومن معانيه: العَجَبُ، والداهية / انظر اللسان «قرطط».

(٤) في الأصل: «الها» ولا يتجه لها معنى. فلعل الصواب ما أثبت.

الثلاثة ، ويجريها مع المضمر على حالها مع المظهر فيقول : جاءني الرجلانِ كلاهما ، ورأيتُ الرجلينِ كلاهما ، ومررتُ بالرجلين كلاهما ، وهي لُغَةٌ قليلةٌ [1] . واللُّغَةُ الفصيحةُ في هذا أَنْ تُثْبِتَ الألفَ في الرفع وتقلبها ياءً في النصب والخفض فتقول : رأيتُ الرجلينِ كليهما ، ومررتُ بالرجلينِ كليهما ، تصير في اللفظ بمنزلة التثنية ، تكون في الرفـع بالألف ، وفي النصب والخفض بالياء ، إلاَّ أنَّ القلبَ في التثنية للعامل ، والقلبُ في هذه اللُّغَة ليس للعامل اذ لو كان للعامل لكان القلبُ عند الاضافة الى الظاهر ، وعند الاضافة الى المضمر ، وإنَّما القلب في (كِلا) بالحمل علـى (لَـدَى) و(عَلَى) للزوم كلٍّ واحد منهما الاضافة [2] . ومما يدلُّك على ما ذكرتُه أَنَّ الخليلَ حكى أَنَّ الذي لا يَقْلِبُ لدى وعلى ، لا يقلب كِلا [3] . وأَمْرٌ آخرُ أَنَّ (كِلا) لو كانت تثنيةً لم يَعُد عليها ضميرُ مفرد ، ولا أُخْبِرَ عنها بالمفرد ، قال اللَّهُ تعالى : ﴿ كِلْتَا الجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَها ﴾ [4] .

وقال الشاعر :

٢٥ ـ * كـلا يَـوْمَـيْ أُمَـامَـةَ يـومُ صَـدٍّ * [5]

---

(١) هي لغة بني الحارث بن كعب كما ذكر الشاطبي في شرح الالفية ١/ ل ٤٠ ، وانظر شرح الكافية (ط . ليبيا) ٩٢/١ ، منهج السالك ص ٩ ، توضيح المقاصد ٨٦/١ ، التصريح ٦٨/١ ، همع الهوامع ١٣٦/١ .

(٢) انـظر الكتـاب ٤١٣/٣ ، المـرتجـل ص ٦٨ ، الانصـاف ٤٥٠/٢ ، شـرح المفصـل ٥٤/١ ـ ٥٥ .

(٣) قال سيبويه في كتابه ٤١٣/٣ : « وحدثنا الخليل أَنَّ ناساً من العرب يقولون عَلاك ، ولداك ، والاك . . . وسألتُ الخليل عمن قال : قال رأيتُ كلا أخويك ومررت بكلا أخويك ثم قال : مررتُ بكليهما ، فقال : جعلوه بمنزلة عليك ولديك في الجر والنصب » .

(٤) سورة الكهف آية ٣٣ .

(٥) تمامه : * وان لم نَأْتِها إلاَّ لماما *

والبيت لجرير / ديوانه ٧٧٨/٢ ، التكملة ل ١٢ ، أبيات الشعر ل ٣٣ ، الشيرازيات ل ١١٠ ، شرح المقدمة المحسبة ٤١١/٢ ، الاقتضاب ص ٢٨٤ ، الانصاف ٤٤٤/٢ ، شرح المفصل ٥٤/١ .

فكلا على هذا مفردةٌ في اللّفْظ ، تثنيةٌ في المعنى بمنزلة كُلّ [1] .

قوله : (ورَفْعُ الجميع بالواو) [2] .

اعلم أَنَّ الجمعَ يكونُ على وجهين :

أحدُهما : مكسَّرٌ ،

الثاني : مسلَّمٌ .

والجمع المسلَّم مذكَّرٌ ومؤنَّثٌ ، وكلامه هنا في الجمع السالم المذكّر . والشروط المذكورة في التثنية مشترطةٌ في الجمع كلِّه مكسَّره ومسلَّمِه ، إلاَّ أَنَّ الجمعَ المكسَّر لا يُشْتَرط فيه أكثرُ من ذلك ، وأكثرُ ما يكونُ في الأسماء ويُقِلُّ في الصفاتِ ، على حَسَبِ ما يتبينُ في باب جمع التكسير .

وأَمَّا الجمعُ السالم اذا كان لمذكَّر فإنَّه يكون في الأسماء وفي الصفات ، فإذا كان في الاسماء اشتُرِط فيها ثلاثةُ شروط زائدةً على الشروط المذكورة في التثنية وهي : [3]

ـ أَنْ يكونَ تنكيُره من عَلَمِيَّةٍ ، نحو : زيد وعمرو ، وأَمَّا رجلٌ وغلامٌ وما أشبههما فلا يكون فيها ذلك .

ـ وأَنْ يكونَ عاقلاً . فلا يقال : داحِسُونَ ، وإن كان داحِسُ اسماً عَلَماً لفَرَسٍ معلوم [4] .

---

(١) هذا هو مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون الى أنّها مثناةٌ لفظاً ومعنى ، انظر معاني القرآن ٢/١٤٢ ـ ١٤٣ ، المقتضب ٣/٢٤١ ، أبيات الشعر ل ٣٣ فما بعدها . الشيرازيات ل ١١٠ ، شرح المقدمة المحسبة ٢/٤١٠ فما بعدها ، الاقتضاب ص ٢٨٤ ، الانصاف ٢/٤٣٩ فما بعدها ، شرح المفصل ١/٥٤ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٧٥ ، شرح الكافية ١/٩٣ ، توضيح المقاصد ١/٨٦ ، بدائع الفوائد ١/٢١٨ ، همع الهوامع ، ١/١٣٧ ، خزانة الادب ١/٦٣ .

(٢) الجمل ص ٢٣ وفيه « الجمع » وفي الخطيتين «الجميع» كما هنا.

(٣) في الأصل : وهو ، والوجه ما اثبت ، وسيأتي للمؤلف نظيره بعد أسطر .

(٤) فرس قيس بن زهير العبسي ، وكان لبني يربوع فأغار عليهم قيس فأخذه ، انظر انساب =

ـ وأَنْ يكونَ خالياً من تاء التأنيث ، فطلحةُ ، وحمزةُ ، وما جرى مَجْراهما لا يُجْمَعُ بالواو والنون لمكان التَّاء .

فإن كان صفةً فيُشْتَرط أيضاً فيه ثلاثةُ شروطٍ زائدةٌ على الشـروط المذكورة في التثنية وهي :

ـ أَنْ تكونَ صفةً لِمَنْ يعقل .

ـ وأَنْ تكونَ خاليةً من التَّاء .

ـ وأَنْ يكونَ مؤنَّثُه جُمِع بالألف والتاء . وهذا الشرط الثالث إنَّما اشتُرِط من أجل أفْعَلَ الذي مؤنَّثُه فعلاءُ نحو : أحمر ، وأصفر ، فـلا تقول : أحمرونَ ، ولا أصفرونَ ، لأنَّهم لا يقولونَ في المؤنَّث : حمراوات ، ولا صفراوات . ومن أجل فعلانَ الذي مؤنَّثُه فَعْلَى نحو : سكران ، وعطشان ، فلا يقال : سكرانون ، ولا عطشانون . وتقول : جاءني رجلٌ رَبْعَةٌ [1] ورجالٌ رَبَعَاتٌ ، ولا تجمع بالواو والنون لمكان التَّاء ، وكذلك تقول : فَرَسٌ سريعٌ ، وخيل سِراعُ ، ولا يقال : سريعونَ ، لأَنَّ الواو والنون لا يكونان إلَّا لمن يعقل ، أو ما جرى مَجْرى مَنْ يعقل نحو قوله سبحانه : ﴿ رَأَيْتُهُمْ لي سَاجِدِينَ ﴾ [2] .

فصل [3] : وإذا جمعتَ ما آخرُه ألفٌ ، فإنَّك تحذفُ الألفَ لالتقاءِ الساكنين [4] فتقول في موسى موسون في الرفـع ، وموسين في النصب والخفض / قال سبحانه : ﴿ وَأَنْتُمُ الأَعْلَوْنَ ﴾ [4] . وقال تعالى : ﴿ لَمِنَ [٣٤]

= الخيل لابن الكلبي ص ٢٤ .

(١) رجل رَبْعَةٌ وَرَبَعَةٌ لا بالطويل ولا بالقصير / اللسان « ربع » .

(٢) سورة يوسف آية ٤ .

(٣) في الأصل : « قوله » وليس ما بعده من كلام الزجاجي . والتصويب مأخوذٌ من قول المؤلف في إملائه ص ٢٩ : « فصلٌ : الاسم الذي آخره ألفٌ اذا جمعته جمع المذكر السالم حذفت ألفه .

(٤) في الأصل « للالتقاء الساكنين » .

(٥) سورة آل عمران آية ١٣٩ .

المُصْطَفَيْنَ الأَخْيَارِ﴾[1] وكذلك تقول في يحيى : يَحْيَوْنَ ، وَيَحْيَيْنَ ، و[في زكريّا][2] زَكَرِيُّونَ وَزَكَرِيِّيْنَ، ولو سميّتَ رجلاً بِعَصًا لقلت : عَصَوْنَ في الرفع وعَصَيْنَ في النصب والخفض . ولا تنظر في هذا الى ما عِدَّتُه ثلاثةُ أحرف أو أكثرَ من ثلاثة أحرف كما نُظِر ذلك في التثنية .

فصل : اذا جمعتَ ما آخرُه همزةٌ قبلَها ألفٌ نحو : رجل سميته بحَمْراءَ ، او بوُضَّاءٍ ، أو بقُرَّاءٍ ، أو بعِلْباءٍ فالحكم في هذا على ما تقدَّم في التثنية . فما آخرُه همزةُ التأنيث تَقْلِب همزتَه واواً ، فتقول في رجل اسمه حَمْراء : حمراوون في الرفع وحمراوِينَ في النصب والخفض . قال سيبويه في رجل اسمُه وَرْقَاء : وَرْقَاوُونَ وَوَرْقَاوِينَ[3]، فان سميتَه بقُرَّاءٍ قلتَ : قُرَّاءُونَ وقُرَّاءِينَ، بإثبات الهمزة لا غير. فإن سمَّيتَه بكِساء[4] فلك فيه وجهان:

أحدُهما : إثباتُ الهمزة ، والآخر : قلبُ الهمزة واواً ، كما كان ذلك في التثنية والاثبات أحسنُ . وكذلك إنْ سمَّيْتَه برِداءٍ قلتَ : رِدَاوُونَ ورِدَاوِينَ على على حَسَبِ التثنية ، وان كانتِ الهمزةُ منقلبةً عن ياء ، لأَنَّ القلبَ بالحَمْلِ على همزة التأنيث على حَسَبِ ما ذكرتُه في فصل التثنية[5] . وكذلك تقول في عِلْبَاءٍ اذا سميَّتَ به رجلاً : عِلْبَاوُونَ في الرفع ،وعِلْبَاوِينَ في النصب والخفض ، وإن كانتِ الهمزةُ منقلبةً عن ياء . واثباتُ الهمزة في

---

(١) سورة ص آية ٤٧ .

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٣) انظر الكتاب ٣/٣٩٥ .

(٤) في الأصل : « بوُضَّاءٍ » وتقدم في باب التثنية قول المؤلف : « فانظر الى الهمزة فان كانت من ذات الكلمة فلا تقلبها « ثم مَثَّل بقُرَّاء وَوُضَّاء . وقال هنا : « على حسب التثنية . وما اثبته مأخوذ من قول المؤلف في املائه ص ٢٩ : « وتقول في رجل اسمه كساء ، ورداء وعلباء : كساؤون وكساوون في الرفع ، وكسائين وكساوين في النصب والخفض . . . . والاثبات أحسن » .

(٥) انظر ما تقدم ص ٢٤٩.

كِسَاءٍ[1] ورِدَاءٍ أحسنُ من الإثباتِ في عِلْبَاءٍ ، والقلب في عِلْبَاءٍ أَحسنُ من القلب في كِسَاءٍ ورداء على حَسَبِ ما ذكرتُه في التثنيـة وللعِلَّـة التي ذكرتُها في التثنية[2] .

فصل : تقول في : قاضٍ وغازٍ : قاضُونَ وغَازُونَ فـي الـرفـع ، وقاضِينَ وغَازِينَ في النصب والخفض . والأصل : قاضِيُون وقاضِيِين ، إلاّ أَنَّ العربَ تستثقِلُ الضَمَّةَ والكسرةَ اذا كانت لاماً ، فأزالوها عنها وجعلوها في العين ، فصار على حَسَبِ ما ذكرته قال تعالى : ﴿ بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ ﴾[3] . وقال : ﴿ إنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنْ القَالِينَ ﴾[4] .

قولُه : (ونونُ الاثنين مكسورةٌ أبداً ، ونونُ الجمع مفتوحةٌ أبداً)[5] .

لم يتكَّلم فيما قبل الياء في التثنية ، ولا فيما قبل الياء في الجمع ، لأَنَّ ياءَ الجميع يكون ما قبلَها مفتوحاً في اللَّفظ، وذلك في جميع الأسماء المقصورةِ، على حَسَبِ ما ذكرتُه. وأَمَّا النونُ فلا تكونُ إلاَّ على حَسَبِ ما ذَكَر. وإنَّما كُسِرتِ النونُ في التثنية وكان قياسُها أَنْ تُفْتَحَ وتحرَّكَ بحركةِ ما قبلَها على طريقة الإتباع ، لأَنَّ الاتباعَ عند التقاء الساكنين في كلمةٍ واحدة ، والأول غير حرف مدٍّ ولين هو الأكثرُ ؛ لأَنَّهم فتحوا نونَ الجميع ، لما كان يؤدي [اليه][6] كسرُها من ثِقَلِ الخروج من ضَمٍّ الى كسرٍ وضَمُّها من ثِقَلِ الخروج من كسر إلى ضَمٍّ، فلما فتحـوا نونَ الجميـع لزمهم كسر نون التثنية ليكونَ ذلك فرقاً بين النونين .

---

(١) في الأصل : « في علباء وكساء ، ورداء » ويظهر أَنَّ « عِلْبَاء » مقحمة في النص سهواً ، لقول المؤلف بعد ذلك : « أحسن من الاثبات في عِلْبَاء ، والقلب في عِلْبَاء أحسن » .
(٢) انظر ما تقدَّم ص٢٥٠.
(٣) سورة النمل آية ٦٦ . وفي الأصل : « بل هم قوم عمون » .
(٤) سورة الشعراء آية ١٦٨ ، وفي الأصل : « وإني » بواو مقحمة .
(٥) الجمل ص ٢٣ وفيه « الجمع » ، وفي الخطيتين « الجميع » كما هنا ، وهما بمعنى .
(٦) تكملة بها يلتئم الكلام .

قوله : (وتَسْقُطانِ للاضافة) [1] .

اختلف الناسُ في هذه النون على أربعةِ مذاهب : [2]

ـ فمنهم مَنْ قال : هي التنوينُ بنفسه ، وهذا القول يَبْطُل بأَنَّ التنوين لا يَثْبُتُ مع الألف واللام ولا يَثْبُتُ في الوقف .

ـ ومنهم مَنْ قال : هي عِوَضٌ من التنوين نفسه ، وهذا القول أيضاً يَسْقُطُ من الوجهين المذكورين ، لأَنَّ من حَقِّ الشيء اذا كانَ عِوضاً من الشيء أَنْ يجريَ عليه حكمُهُ ، فيَثْبُتُ حيثُ يَثْبُت ، ويَسْقُطُ حيثُ يَسْقُطُ .

ـ ومنهم مَنْ قال : هي عِوضٌ من الحركة ، وهذا القول أيضاً يَبْطُل بسقوطها في الاضافة ، لأَنَّ الحركةَ لا تَسْقُط عند الاضافة فيجب لما هو عِوضٌ عنها ألَّا يسقط .

ـ ومنهم مَنْ قال : إنَّها عِوضٌ من الحركة والتنوين . وكان هذا القول أحسن ، وبَسْطُه أَنْ تقولَ : إنَّ المفردَ آخره محرّكٌ منوَّنٌ ، فإذا ثَنَّيْتَ أو جمعتَ بالواو والنون صار الآخر غيرَ محرَّكٍ ولا منونٍ ، فضَعُفَ لذلك آخرُ التثنية وآخرُ الجمع عن آخر المفرد ، فألحقوهما النونَ لتكونَ تقويةً للحرف لذهاب الحركة والتنوين منه ، فصارت النونُ لذلك كأَنَّها عِوضٌ من الحركة [والتنوين] [3] ، وكذلك قال سيبويه : « كأَنَّها عِوضٌ من الحركة والتنوين » [4] / فلما صارت كأَنَّها عِوَضٌ من الحركة [والتنوين] [5] غَلَّبوا [٣٥] عليها حكمَ التنوين في حال ، وحكمَ الحركة في حال أخرى ، فأسقطوها مع الاضافة تغليباً لحُكْم التنوين ، وأثبتوها مع الألف واللام تغليباً لحكم

---

(١) الجمل ص ٢٣ .

(٢) انظر آراء النحاة في هذه النون في التبيين ص ١١١ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/١٥٢ - ١٥٣ ، شرح الجمل لابن الفخار ص ٣٠ - ٣١ ، همع الهوامع ١/١٦٣ - ١٦٤ .

(٣) تكملة بها يلتئم الكلام .

(٤) عبارة الكتاب ١/١٨ : « كأَنَّها عِوضٌ لما منع من الحركة والتنوين» .

(٥) تكملة بها يلتئم الكلام .

الحركة ، وكان ذلك عدلاً فيهما ، ولو أسقطوها في الموضعين لضيَّعُوا حكمَ الحركة ، ولو أثبتوها في الموضعين لضيَّعوا حكم التنوين ، وهذا هو الصحيح في هذه النون [١]. والله أعلم .

قولُه : (ويَسْقُطان في الاضافة) .

إعلامٌ بمذهبه ، أي لا تسقط مع الألف واللام . وقد جاءت هذه النون ساقطةً في غير الإضافة في الشعر للضَّرورة [٢] . وأَمَّا قولُ الشاعر :

٢٦ ـ أَبَنِي كُلَيْبٍ إنَّ عَـمَيَّ الَّـلذَا   قَتَـلا الملوكَ وفَكَّكَـا الأغـلالا [٣]

أراد اللَّذَانِ، فليس مما سقطت فيه النونُ للضَّرُورة ، ويجوز هذا في الكلام ، وحذفُ النون هنا للطول بالصلة ، فهذا نظيرُ حذف الياء من : اشهيباب فقالوا : اشهباب [٤] ، وحُذِفَ الياءُ للطول ، ونظيرُ هذا قولُهم : عُذَفِر ، والأصل عُذَافِر [٥] . هذا أولى لأَنَّ الطولَ فيه أكثرُ . ولما قالوا :

---

(١) ذكر ابن الفخار في شرح الجمل ص ٣١ قول سيبويه ثم قال : (لم يقل : عوضٌ مخافة الزامه ما تقدم » والذي تقدم هو قوله ص ٣٠ بعد ايراده مذهب من يرى أنَّ النون عِوضٌ من الحركة والتنوين معاً : « ونُقِد بحصول التنافي من جهة أنَّها يجب إثباتها في الاضافة من حيث هي عِوضٌ من الحركة ، وحذفُها من حيث هي عوضٌ من التنوين فكان يجب أنْ يكونَ الشيء الواحد موجوداً معدوماً في حال واحدة وذلك محال » وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١٥٣/١ .

(٢) كما في قول تأَبَّطَ شَرّاً

هـمـا خُـطَّتـا إمَّـا إسـارٌ وَمِـنَّـةٌ   وإمَّـا دَمٌ ، والقتـلُ بـالـحُـرِّ أجـدرُ

ضرائر الشعر ص ١٠٧ ، والبيت في الحماسة ص ٣٦ ، شرحها للمرزوقي ٧٩/١ خزانة الأدب ٣٥٦/٣ .

(٣) البيت للأخطل . انظر ديوانه ١٠٨/١ ، الكتاب ١٨٦/١ ، المقتضب ١٦٧/١ المذكر والمؤنث لابن الانباري ص ٢٠٦ ، ليس في كلام العرب ص ٣٣٦ ، المحتسب ١٨٥/١ ، ما يجوز للشاعر في الضَّرُورة ص ٦٤ ، ٨١ ، ١٠١ ، الافصاح للفارقي ص ٣٠٠ ، اصلاح الخلل ص ٢٠٥ ، امالي ابن الشجري ٣٠٦/٢ ، شرح المفصل ١٥٤/٣ ، ١٥٥ ، التوطئة ص ١٦٥ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٧١/١ ، شرح التسهيل ٢١٤/١ ، رصف المباني ص ٣٤١ ، خزانة الأدب ٤٩٩/٢ ، ٤٧٣ .

(٤) انظر الكتاب ٨٧/١ .

(٥) العُذَافِر : العظيم الشديد من الابل / التاج (ط . الكويت) ٥٦٠/١٢ ، « عذفر » .

اللَّذَا فعلاً ، قالوا : هذانِ الضاربا زيداً، وحَذَفُوا النون للطول ، لأَنَّه في معنى اللَّذَانِ ضَرَبا ، فلما كان في معناه سقطت منه النونُ كما سقطت من : اللَّذَا ضربا .

وسيأتي الكلامُ في الجمع المؤنَّث السالم وشروطه وأحكامه ، وفي جمع التكسير في النصف الثاني من هذا الكتاب بحول الله تعالى .

بابُ الفاعل والمفعول به

يظهرُ من تقديمه بابَ الفاعل على غيره من المرفوعات أنَّ الرفَع أصلُه أنْ يكونَ للفاعل ، وجميعُ ما يرفع من الأسماء راجعٌ اليه بوجهٍ ما ، ويظهرُ هذا أيضاً من كلامه في رفع المبتدأ على حَسَبِ ما يتبيَّن [1] . ويظهر من أبي علي أنَّ الرفعَ في الفاعل كالرفع في المبتدأ [2] ، إلاَّ أنَّ الرفعَ وضعته العربُ للدَلالة على العُمَد ، فكلُّ عُمْدَةٍ تُرْفَع . والنصب للفضلات ، ولا تَجِدُ عُمْدَةً منصوبةً إلاَّ أنْ تكونَ مُشَبَّهَةً بالفَضَلاتِ ، وكذلك اسمُ إنَّ وخبرُ كان ، فإنَّهما عُمْدَتان لا يَسْتَغْنِي الكلامُ عنهما ، لكن نُصِبا لَشَبَهِهِمَا بالمفعول ، على حَسَبِ ما يَتَبَيَّنُ في باب كان ، وفي باب إنَّ [3] .

وهذا الذي يظهرُ من أبي القاسم، هو أنَّ أصلَ الرفع للفاعل ، وجميعُ ما يرفع من العَمَد إنَّما يرفع بالحمل على الفاعل ، قد قال به جماعةٌ من النحويين [4] ، وقالوا : إنَّ أصلَ الاعرابِ في مثلِ قولهم : ما أَحْسَنَ زيداً ، أَنَّ هذا الكلامَ يأتي على [ثلاثة معانٍ] [5] قالوا : ما أَحْسَنَ زيداً إذا أرادوا

---

(١) انظر ما سيأتي ص ٥٤٢ .

(٢) انظر الايضاح ١/٢٩، ٦٣ .

(٣) انظر ما سيأتي ص ٦٦٢، ٧٦٩ .

(٤) انظر شرح المفصل ١/٧٣ ، شرح اللمحة البدرية ١/٣٣٦ ، همع الهوامع ٢/٣ .

(٥) تكملة بمثلها يلتئم الكلام .

التعجبَ ، وقالوا : ما أَحْسَنَ زيدٌ [١] اذا أرادوا النَّفْيَ ، وقالوا : ما أَحْسَنُ زيدٍ ؟ اذا أرادوا [٢] : أيُّ شيءٍ أحسنُ منه ؟ فلما رأتِ العربُ هذه المعانيَ الثلاثة موجودةً لهذه الألفاظ ، ولم يكن في اللَّفظ ما يَفْصِل معنىً عن معنى أدخلوا الاعرابَ في الاسم الواقع بعد (أَحْسَن) وما أشبهه فرفعُوا الفاعلَ ، ونصبوا المفعولَ ، وخفضوا المضافَ ، فقالوا في النفي : ما أَحْسَنَ زيدٌ ، لأنَّ زيداً هنا فاعل ، وقالوا في التَّعجب : ما أَحْسَنَ زيداً ، لأنَّ زيداً هنا مفعول ، وقالوا في الاستفهام : ما أَحْسَنُ زيدٍ ؟ لأنَّ زيداً هنا مضافٌ ، ثُمَّ أجروا كلَّ فاعل يقع في الكلام مُجْرى الفاعل هنا ، وأجروا كلَّ مفعول يقع في الكلام مُجْرى المفعول هنا ، وأجروا كلَّ مضاف يقع في الكلام مُجْرى المضاف هنا . ثم لمَّا كان الفاعلُ عُمْدَةً رفعوا كلَّ عُمْدَةٍ بالحمل على الفاعل ، ولمَّا كان المفعول فضْلَةً نصبوا كلَّ فضلة بالحمل على هذه الفضلة ، وكذلك أجروا ما جاء على طريقة الاضافة وهو كلُّ ما أُضِيفَ إضافةً غيرَ محضةٍ مُجْرى الاضافة فخفضوه . وهذه طريقةٌ حَسَنَةٌ وعليها جماعةٌ . وسيبويهِ قدَّم في الكتاب بابَ الفاعل على باب المبتدأ [٣] ولعلَّ مذهبَه مذهبُ أبي القاسم ، وطريقة أبي علي أيضاً حَسَنَةٌ ، لأنَّ الاعرابَ إنَّما يدخل عند التركيب ، وحدوثِ المعاني في الأسماء ، والأسماء في التركيب على وجهين : عُمْدَةٌ وفَضْلَةٌ ، ففرَّقَتِ العربُ بين العُمَدِ والفَضَلاَتِ . فرفعتِ العُمَدَ ونَصَبَتِ / الفَضَلاتِ ، وكلاهما عنديِ مذهبٌ . [٣٦]

قوله : (الفاعلُ مرفوعٌ أبداً) [٤] .

الكلام هنا في فصلين :

---

(١) في الأصل : « زيداً » بالنصب ، وجاء على الصواب بعد أسطر .

(٢) في الأصل : « أردت » والوجه ما أثبتُ .

(٣) انظر باب الفاعل في الكتاب ١/٤١ ، وباب الابتداء فيه ٢/١٢٦ .

(٤) الجمل ص ٢٣ .

أحدُهما : في بيانِ الفاعل عند النحويين .

الثاني : في العامل فيه الرفعَ .

الأول : الفاعلُ عند النحويين : كلُّ كلمةٍ [1] تَقدَّمها فعلٌ او اسمٌ جارٍ مَجْرى الفعل ، وأسند اليه على طريقة فَعَلَ أو فاعِلٍ . وهذا يحتاج الى بَسط ، لأَنَّ قولَهم : طريقة فَعَلَ معناه أَنَّ (فَعل) مأخوذٌ من الفعل ليُسْنَد الى مَنْ صدر منه الفعلُ ، فكلُّ فعل أُخِذَ من الحَدَثِ ليُسْنَدَ إلى مَنْ صدر منه فهو على طريقة فَعَلَ . وهذا الحَدُّ أحسنُ ما سمعتُ فيه وأقرب مع أَنَّه يحتاج الى ما ذكرتُه من التفسير . ولا أعلمُ خلافاً في أَنَّ الفاعل من شرطه [2] أَنْ يقعَ بعد المسند إليه ، فان تقدَّم لم يكن فاعلاً لأنَّ العرب لا تُقَدِّم الفاعل . ويأتي هذا ، والاستدلالُ عليه بَعْدُ ان شاء الله [3] .

وأَمَّا الثاني ، وهو العامل في الفاعل : فما ذكرتُه من الإِسناد إليه ، وتفريغِ الفعل له، وبناءِ الفعل للإسناد إليه، وهذه الألفاظ كلُّها مترادفةٌ لمعنىً واحد وقد أتى بها سيبويه في مواضعَ ، فدلَّ ذلك على أَنَّها على معنىً واحد [4] .

وذهب الكوفيون الى أنَّ الذي رفع هذا الاسم : كونه فاعلاً [5] ،

---

(١) « كلمة » هكذا في الاصل ، وفي املاء المؤلف على الجمل ص ٣٠ « الفاعل عند النحويين هو : الاسم الذي تقدمه الفعل . . » وهذا هو الذي عليه جمهرة النحاة فالفاعل لا يكون ـعندهم ـ إلّا اسماً أو ما هو في تقديره / انظر الأصول ١/ ٨١ ، اللمع ص ٣١ ، التوطئة ص ١٥٤ ، غاية الأمل ١/ ص ٤٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٥٧ ، شرح اللمحة البدرية ١/ ٣٣٧ .

(٢) في الأصل : « شرطها » وهو خطأ . وأجاز الكوفيون تقديم الفاعل على فعله / شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٥٩ ، منهج السالك لأبي حيان ص ١٠١ ، مغنى اللبيب ص ٧٥٧ ، المساعد ١/ ٣٨٧ ، وانظر المقتضب ٤/ ١٢٨ .

(٣) انظر ما سيأتي ص ٢٧٢ .

(٤) انظر الكتاب ١/ ٣٤ ، ٤٣ ، الكافي ١/ ص ١٨٢ ، الأشباه والنظائر ٢/ ٦٢ .

(٥) نسب المؤلف هذا المذهب الى الكوفيين في الكافي ١/ ص ١٨٢ ، ونسبه ابو حيان في =

وأبطل هذا أبو علي بالنفي ، وذلك أنَّك تقول : ما قام زيدٌ فيرتفع زيدٌ ، وأنت تعلم أنَّه لم يفعل شيئاً [1] ، وإنَّما ارتفع لأنَّ الفعل أُسنِد اليه ، وبني للاخبار عنه ، على حَسَبِ ما ذكرته .

قوله : (أَبَداً) .

قد قال هو في باب ما حمل من المفعول على المعنى : إنَّ الفاعل يجيءُ منصوباً في ضرورة الشّعر اذا فهم المعنى وأنشد عليه :

٢٧ ـ مثل القنافذ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ   نجرانَ او بلغت سوآتِهم هَجَرُ [2]

وقال غيره : يأتي ايضاً في الكلام قليلاً لكنه لا يقاس عليه . وحكي « خرق الثوبُ المسمارَ » [3] .

وأمَّا ابن الطَّراوة فقال : اذا فُهِم المعنى فارفع ما شئتَ ، وانصب ما شئتَ [4] ، وانما يُحافظ على رفع الفاعل ونصب المفعول اذا احتمل كلُّ واحد منهما أَنْ يكونَ فاعلاً ، وذلك نحو : ضرب زيدٌ عمراً ، لو لم ترفعْ زيداً ، وتنصب عمراً لم يُعْلمِ الفاعلُ من المفعول ، فيلزم على قوله أنَّكَ اذا

= منهج السالك ص ١٠٣ .
السيوطي في همع الهوامع ٢/٢٥٤ ، وانظر التصريح ١/٢٦٩ ، ونقل السيوطي في همع الهوامع ٢/٢٥٤ عن ابن عمرون أن الفاعل عند الكوفيين يرتفع بإحداثه الفعل .

(١) الايضاح ١/٦٤ .

(٢) الجمل ص ٢١١ ، والبيت للاخطل وروايته في ديوانه ١/٢٠٩ .
على العبارات هداجون قد بلغت   نجران أو حدثت سوآتهم هجر
ولا شاهد فيه على هذه الرواية، وانظر البيت في مجاز القرآن ٢/٣٩، تأويل مشكل القرآن ص ١٤٩، الكامل ١/٣١٧، المحتسب ٢/١١٨، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٠٠، شرح أبيات الجمل لابن سيده ل ١٣٣، الحلل ص ٢٧٦، المحاجاة بالمسائل النحوية ص ١٠٥، أمالي ابن الشجري ١/٣٦٧ الفصول والجمل ص ١٨٧، ضرائر الشعر ص ٢٦٨، مغنى اللبيب ص ٩١٧، شرح شواهده ٢/٩٧٢، همع الهوامع ٣/٨.

(٣) انظر مغنى اللبيب ص ٩١٧ ، شرح ابن عقيل ٢/١٤٧ ، التصريح ١/٢٦٩ ـ ٢٧٠ ، همع الهوامع ٣/٨ .

(٤) التصريح ١/٢٧٠ ، وانظر ابن الطراوة النحوي ص ٢٦٨ فما بعدها .

قلتَ : ضربتْ زيداً هندٌ ، فيجوز لك أنْ ترفعَ زيداً ، وتنصبَ هنداً ، لأنَّ علامةَ التأنيث اللَّاحقة الفعل دَالَّةٌ على أنَّ هنداً هي الفاعل ، فلا يُحتاج الى المحافظة على الاعراب على قوله .

وهذا الذي قاله ابنُ الطَّراوة ما علمتُ أحداً قاله قبلَه . النحويون كلُّهم - مَنْ يُعَوَّلُ عليه منهم - يقولون : إنَّ العربَ تلتزم رفعَ الفاعل ونصبَ المفعول ، فُهِمَ المعنى من غير الاعراب أو لم يُفْهَم ، إلَّا أنْ يُضْطَرَّ الشاعر فيعكس ، وذلك عند فَهْم المعنى ، وإن وُجِد في الكلام فيكون كالغَلَطِ ، ويكون قول أبي القاسم : « أبداً » يريد به : في الكلام ، أي الفاعل مرفوعٌ في الكلام أبداً ، وأمَّا في الشعر فقد يكون على حَسَبِ ما ذكرتُه [1] .

قولُه : (والمفعولُ به اذا ذُكِر الفاعلُ ، فهو منصوبٌ أبداً) [2] .

المفعول به : هو المحلُّ الذي أوقع به الفاعل فعلَه . فإذا قلتَ : ضربتُ زيداً فليس زيدٌ مفعولَك ، وإنَّما مفعولُك الضربُ ، وزيدٌ إنَّما هو [من] [3] وَقَعَ به الضَّرْبُ . فهو مفعولٌ به ، مُوْقَعٌ الفعلُ به ، وكذلك اذا قلتَ : أكلتُ الخبز ، فليس الخبزُ مفعولَك ، إنَّما مفعولُك الأكلُ ، والخبز وقع به الأكلُ . فالحَدَثُ هو : المفعول المطلق ، وهذا يَتَبَيَّنُ مستوعباً بَعْدُ [4] .

وقولُه : « اذا ذَكَرَ الفاعل » قالَه تَحَرُزاً من المفعول الذي بُنِيَ له الفعل ، نحو : ضُرِب زيدٌ ، ورُكِبَ الفرسُ .

وقوله : « اذا ذُكِرَ الفاعلُ فهو منصوبٌ أبداً » هذا لا ينكسر ، والعكسُ

---

(١) قال ابن الفخار في شرح الجمل ص ٣٣ : « والجواب عن هذه الشبهة أنَّ المفعول الذي حصل فيه اعراب الفاعل يسمى فاعلا اعتباراً باللفظ لأنَّ الاعراب إنَّما يجري على حَسَب اللفظ دون المعنى . فإذا كان كذلك حصل ما قاله في باب الفاعل من كونه مرفوعاً أبداً لا ينفك عن ذلك » .

(٢) الجمل ص ٢٣ .

(٣) تكملة بمثلها يلتئم الكلام .

(٤) انظر ما سيأتي ص ٤٦٩ .

غيرُ لازمٍ ، قد يُحْذَفُ الفاعلُ ، ويكونُ المفعولُ به منصوباً ، ويكون مرفوعاً ، يكونُ مرفوعاً : اذا بُنِيَ له الفعلُ ، ويكونُ منصوباً اذا لم يُبْنَ له الفعلُ ، فتقول : كُسِيَ زيدٌ ثوباً ، فزيدٌ مرفوعٌ ، والثوبُ / منصوبٌ ، وهما [٣٧] مفعولانِ ولكنْ رُفِعَ زيدٌ لأَنَّ الفعل بُنِيَ له ، ونُصِبَ الثوبُ لأَنَّ الفعلَ لم يُبْنَ له .

قوله : (وفي التثنية قام الزيدانِ) [١] .

اعلم أَنَّ الفعلَ اذا أُسْنِدَ الى المؤنَّثِ ، فإن كان التأنيثُ غيرَ حقيقي كنت في إلحاق التَّاء الفعلَ بالخيار ، تقول : طَلَعَ الشمسُ ، وطلعتِ الشمسُ . قال تعالى : ﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ والقَمَرُ﴾ [٢] . وذهب ابنُ الطَّراوة الى أَنَّ هذا ليس من قبيل : طلعَ الشَّمْسُ ، لأنَّ (جُمِعَ) إنَّما يُسْنَد الى اثنين ، وهو هنا قد أُسند الى الشَّمْسِ ، والى القمر فغُلِّبَ المذكر ، وإنَّما هذا عنده بمنزلة زيدٌ وهندٌ قاما ، غُلِّبَ المذكرُ على المؤنث كما تقول : هذانِ ، تشير بذلك الى المذكر والمؤنث [٣] . وهذا الذي ذهب اليه ابنُ الطراوة يدفعه السَّمَاعُ ، قال سبحانه : ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ والنُّورُ﴾ [٤] قُرِىء باليَّاء وبالتَّاء [٥] ، لأنَّ تأنيثَ الظلمات غيرُ حقيقيٍّ . ولو كان ما ذكره صحيحاً لم يكن ما ذكره هذا [٦] إلاَّ بالياء خاصة . وليس هذا مما يُغلَّبُ فيه

---

(١) الجمل ص ٢٣ .

(٢) سورة القيامة آية ٩ .

(٣) نقل السيوطي عن تذكرة ابن مكتوم نصاً من مقدمات ابن الطراوة ذكر فيه ما عزاه اليه المؤلف هنا فانظره في الأشباه والنظائر ٣/١٦٨ .

(٤) سورة الرعد آية ١٦ .

(٥) سيأتي ص ٣٥٢ قول المؤلف : « فقد قرأ حمزة ، والكسائي ، وابو بكر . . بالياء » وقرأ الباقون بالتاء . وانظر حُجَّة القراءات ص ٣٧٢ ـ ٣٧٣ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/١٩ ـ ٢٠ .

(٦) هكذا وردت العبارة في الأصل . وجواب « لو » في كلام ابن أبي الربيع ينبغي أن يكون خاصاً بالآية الكريمة . فكان الوجه أن يقول : « لم تكن القراءة الا بالياء خاصة » بدل : « لم يكن ما

المذكر على المؤنث وإنَّما ينظر هنا إلى المقدَّم والمؤخَّر ، فإن كان المقدَّم المذكر لم يلحق الفعل علامة ، وإن كان المقدَّم المؤنث أُلْحِقَتِ الفعلَ علامةٌ ، فتقول : اختصمت هندٌ وزيدٌ ، واختصم زيدٌ وهندٌ . وسيعود الكلام في أمثال هذا [١] . فان كان التأنيث حقيقياً لم يكن بُدٌّ من إلحاق التاء فتقول : قامت هندٌ ، ويجوز إسقاطُها قليلاً مع الفَصْل . حكى سيبويـه : « حضر القاضيَ اليومَ امرأةٌ » [٢]، وأمَّا إسقاطُها بغير فصل فبحيثُ لا يُعْلَم ، لكنَّه قد جاء ، حكى سيبويه : « قال فُلانةُ » [٣] .

وهذا كلُّه اذا كان المؤنث ظاهراً ، فإن كان مضمراً متَّصِلاً لم يكن بُدٌّ من الحاق التَّاءِ الفعلَ ، حقيقياً كان التأنيث أو غيرَ حقيقي ، فتقول : الشمسُ طلعَتْ ، وهندٌ قامَتْ ، ولا يجوز : الشمسُ طَلَعَ إلاَّ في الشعر قال :

٢٨ ـ فـلا مُـزْنَـةٌ ودَقَتْ وَدْقَهَـا ولا أَرْضَ أَبْـقَـلَ إبْـقَـالَـهـا [٤]

فإن قلتُ : ليس في هذا ضرورة ، ألَا ترى أنَّه لو قال : ولا أرض

ذكره هذا . . . . » الى آخر ما قال .

أو تكون كلمة « هذا » محرفة عن « هنا » ، وتكون العبارة : « لم يكن ما ذكره هنا الا بالياء » .

(١) انظر ما سيأتي ص ٣٤٣.

(٢) في الكتاب ٢/٣٨ : « نحو قولك : حضرَ القاضيَ امرأة » وانظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٦١٦ ـ ٦١٧ ، وشرح المفصل ٥/٩٣ .

(٣) الكتاب ٢/٣٨ .

(٤) البيت لعامر بن جُوَين الطائي / جاهلي من بني جَرْم بن عمرو بن الغوث من طيء ، سيّد فارس شاعر قتله بنو كلب، وهو شيخ كبير/ ترجمته في أسماء المغتالين ـ ضمن المجلد الثاني من نوادر المخطوطات ص ٢٠٩ ، المعمرين ص ٥٣ ، خزانة الأدب ١/٢٤ .

انظر الكتاب ٢/٤٦ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١/٥٥٧ ، فرحة الأديب ص ١٠٢ ، معاني القرآن ١/١٢٧ ، مجاز القرآن ٢/٦٧ ، ١٢٤ اعراب القرآن للنحاس ١/٦١٩ ، الخصائص ٢/٤١١ ، المحتسب ٢/١١٢ ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٢٣ ، أمالي ابن الشجرى ١/١٦١ ، الرد على النحاة ص ٨٣ ، شرح المفصل ٥/٩٤ ، ضرائر الشعر ص ٢٧٥ ، رصف المباني ص ١٦٦ ، مغنى اللبيب ص ٨٦٠ ، ٨٧٩ ، شرح اللمحة البدرية ٢/٢٩٢ ، التصريح ١/٢٧٨ ، خزانة الأدب ١/٢١ ، ٣/٣٣٠ .

أبقلت إبقالَها، لم ينكسرِ الشِّعرُ، ونقْلُ [حركة][1] الهمزة الى الساكن قبلها ، وحذفُها قياسي ، وقد قُرِىءَ به [2] .

الجواب : النقل ليس من لغات جميع العربِ ، فهذا الشاعر ليس من لغته النقل [3] ، فلما لم يكن من لُغَته اضْطُرَّ الى حَذْفِ التَّاء ، وأجرى الضمير مُجْرَى الظاهر . وأمَّا قولُه سبحانه ﴿ وإذَا حَظَرَ القِسْمَةَ . . . ﴾ [4] الى قوله : ﴿ فَآرْزُقُوهُم مِنْه ﴾ [5] فالهاء عائدةٌ على الإرْث ، لأَنَّ القِسْمَةَ دالّةٌ عليه ومقتَضِيةٌ له أو تكونُ القِسْمَةُ يراد بها المقسوم [6] . وأمَّا قولُه سبحانَه : ﴿ إنَّ رَحْمَـةَ اللهِ قَريبٌ مِنَ المُحْسِنِينَ ﴾ [7] فلهم فيه تأويلان :

أحدهما : أنَّ الرَّحمة هنا يراد بها المطر .

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٢) قال في النشر ١/٤٠٨ « وهو نوع من أنواع تخفيف الهمز المفرد لغة لبعض العرب اختص بروايته ورش بشرط أن يكون آخر كلمة وأن يكون غير حرف مد ، وأن تكون الهمزة أول الكلمة سواء كان ذلك الساكن تنويناً أو لام تعريف أو غير ذلك فيتحرك ذلك الساكن بحركة الهمزة وتسقط هي من اللفظ . . . » وأوردِ امثلة لذلك منها قوله تعالى : ﴿ إنَّ الَّذِين آمَنُوا والذِينَ هَادُوا والنَّصَارىَ والصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ باللهِ واليَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحاً فَلَهُمْ أجْرُهُم عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ . (سورة البقرة آية ٦٢) .
وانظر الكَشف عن وجوه القراءات السبع ١/٨٤ ، ٨٩ .

(٣) قال ابن بزيزة في غاية الأمل ١/ ص ٤٦ : « وأمَّا بيت عامر بن جوين فلا ضرورةَ فيه الا على لغة بني تميم الذين لا ينقلون الهمزة وأما أهل الحجاز فيلحقون العلامة وينقلون الحركة وقد رواه السيرافي وغيره بذلك . وانظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/١٧٧ ، وما ذكره المؤلف من أن الشاعر ليس من لغته النقل ذكره ابن عبد النور المالقي في رصف المباني ص ١٦٦ ، وابن لب في تقييده ل ١٧ ، غير أنَّ ابن لب قال في ل ١٩ في قول بعض الطائيين : « بالفضل أكرمكم الله به ، وبالكرامة ذات اكرمكم الله بهْ» أرادوا أيضاً بها ولكنهم نقلوا حركة الهاء الى الباء ووقفوا بالسكون » ونحوه في شرح الألفية للشاطبي ١/ ل ١٠٦ ، وهذا دليلٌ على أنَّ قبيلة الشاعر ـ طي ـ من لغتها النقل .

(٤) و (٥) النساء آية ٨ .

(٦) انظر مشكل اعراب القرآن ١/١٨١ ، البيان في غريب اعراب القرآن ١/٢٤٤ تفسير القرطبي ٥/٥٠ ، والفقرة من قوله : « وأما قوله سبحانه : ﴿ وإذا حضر ﴾ لا علاقة لها بما يتحدث فيه فلعلها مقحمة ، وقد يكون في الكلام سقط» .

(٧) الأعراف آية ٥٦ .

الثاني : أنَّ هذا بمنزلة امرأة حائضٌ ، وطاهرٌ ، وطامثٌ ، وهو عندهم على طريقة النسب ، وليس بجارٍ مَجْرى الفعل [1] . وسيأتي الكلام في هذا النوع مكمِّلاً .

فإن كان المضير منفصلاً فتكون في الحاق العلامة بالخيار ، وذلك : ما قام إلّا هند ، ولكَ أنْ تقول : ما قامتُ إلّا هندٌ ، لأنَّه في معنى : قامت هند وحدها والأول أكثرُ ، وعلى حَسَبِ ما ذكرتُه تجري التثنية فتقول : قامتِ الهندانِ ولا يجوز : قامَ الهندانِ ، إلّا قليلاً ، وتقول : قامتِ الطائفتانِ ، وقام الطائفتانِ لأنَّ تأنيثَ (الطائفة) على غير قياس . وكذلك الجمعِ السالم عند البصريين فتقول : قامتِ الهنداتُ ، ولا يجوز : قامَ الهنداتُ ، كما لم يَجُز : قام الهندانِ وأجراه [2] الكوفيون مُجْرى الجمع المكسَّر . والجمعُ المكسَّرُ كلُّه ـ لمذكر كان أو لمؤنث ـ يَجْري مَجْرى المؤنث غيرِ الحقيقي ، فتقول : قامت الرِّجالُ ، وقام الرجالُ ، وقامت الهُنُود ، وقام الهنودُ ، قال الله تعالى : ﴿ قالتِ الأعْرابُ ﴾ [3] . وقال تعالى : ﴿ وَقَالَ نِسْوةٌ في المَدِينَةِ ﴾ [4] . وهذا الذي ذهب اليه الكوفيونَ لا يَبْعُد أنْ يأتيَ في ضرورة أو في كلام قليلاً لأن كلَّ واحد منهما جَمْعٌ ، إلّا أنَّ القياسَ ما ذهب إليه البصريون [5] لأنَّهُ الجمعِ الجاري على طريقة التثنية ، فيلزم فيه ما يلزم في التثنية .

---

(١) انظر اعراب القرآن للنحاس ٦١٩/١ وما قبلها ، مشكل اعراب القرآن ٣٢١/١ ، أمالي ابن الشجري ٢٥٥/٢ ، وفي بدائع الفوائد لابن القيم ١٨/٣ ـ ٣٥ ، أَوْجُهاً أُخَر ومناقشات جمة الفوائد ، عزيزة النظير .

(٢) في الأصل : « وأجرى الكوفيون » .

(٣) سورة الحجرات آية ١٤ .

(٤) سورة يوسف آية ٣٠ .

(٥) منهج السالك ص ١٠٥ ، توضيح المقاصد ١٤/٢ ، همع الهوامع ٦٥/٦ ، التصريح ٢٨٠/١ ـ ٢٨١ .

فـإن قلت : قد جـاء في الكتاب : ﴿ إذا جـاءك المُؤْمِنَاتُ ﴾ (١) والمؤمنات جمع سالم .

قلتُ : هذا من إقامة الصفةُ مقَامَ الموصوف ، والأصلُ : اذا جَاءَكَ النِّساءَ / المُؤْمِنَاتُ كما جاء ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ ﴾ (٢) ثم حُذِفَ النِّساء ، وأقيم المُؤْمِنَاتُ مُقَامَه ، فَبَقي الفعلُ مع الصفة على حاله مع الموصوف ، مراعاةً للأصل . وبهذا كان الاستاذ أبو علي يتعلَّلُ لهذا الموضع ، وهو عندي صحيحٌ (٣) . [٣٨]

فإن أُسْنِدَ إلى مثنًّى ، فالأكثر ألَّا يلحقَ الفعلَ علامةُ التثنية(٤) للدَلالَة على تثنية(٤) الفاعل، لأنَّ التأنيثَ لازمٌ للمؤنث لا يفارقه، والتثنية عارِضَةٌ، والأصلُ فيها العطف، وعُدِلَ إليها إيجازاً واختصاراً، وأنت إذا قلتَ: قام الزيدانِ، فكأنك قلتَ: قام زيدٌ وزيدٌ، ولو قلتَ هذا لم تُلْحِقِ الفعلَ علامةً لتثنية الفاعل، فيلزم عن هذا ألَّا يَلْحَقَ الفعلَ شيءٌ إذا قلتَ: قام الزيدانِ، وأشار أبو علي إلى هذا في الإيضاح(٥)، وهو صحيحٌ.

ومن العرب من يُجْري التثنيةَ مُجْرى المؤنث ، فيُلْحِق الفعل علامةً لتثنية الفاعل فيقولُ : قاما الزيدانِ ، كما تقول : قامتْ هندٌ ، وهذا قليلٌ .

فان أسْنِد الى الجمع فالأكثر عند العرب ألَّا يُلْحَقَ الفعلُ علامةً لجمع الفاعل ، لما ذكرته في التثنية لأنَّ الجمعَ عارِضٌ في الاسم ، والأصل فيه العطف ، فإذا قلتَ : قـام الزيـدونَ ، فكأنَّـك قلتَ : قام زيـدٌ وزيـدٌ [وزيدٌ] (٦) ، وأنت لو قلتَ هذا لم يلحق الفعلَ شيءٌ باتفاق ، فكذلك ما هو في معناه ، وهو فرعٌ له .

(١) سورة الممتحنة اية ١٢ .

(٢) سورة يوسف آية ٣٠

(٣) تقييد ابن لب ل ١٧ ، التصريح ١/٨١ .

(٤) في الأصل: (التأنيث. . . تأنيث) تحريف.

(٥) لم أجد في الايضاح ما ذكره المؤلف .

(٦) تكملة يتم بها الكلام .

ومن العرب من يقولُ قليلاً : قاموا الزيدون [١] ، وعليه أخذ بعضُ الناس قوله سبحانه : ﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوىَ الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ [٢] . وذهب سيبويه الى أنَّ الواوَ فاعلةٌ ، وهي عائدةٌ على ما تقدم . و (الذين ظلموا) بَدَلٌ ، او مَحْمُولٌ على اضمار [٣] واذا احتمل الشيءُ أَنْ يكونَ على فصيح كلام العرب ، فلا ينبغي أن يحمل على ما قلَّ . وعلى هذا قول الشاعر :

٢٩ ـ * بَحُورانَ يَعْصِرْن السَّلِيطَ أَقَارِبُه * [٤]

وأقاربه فاعلٌ ، والنون لحقت علامةً للجمع ، وللتأنيث ، وحكي : أكلوني البراغيث [٥] فهذا على هذه اللُّغة القليلة ، وفيه شذوذٌ ، وذلك أَنَّ الواوَ إنَّما تكونُ لِمَنْ يعقل ولا تكون لما لا يعقل ، إلا أَنْ يُجْرى ما لا يعقل مُجْرى من يعقل كما قال سبحانه : ﴿ رأَيْتُهُم لي سَاجِدِين ﴾ [٦] لأَنَّ السجودَ من وَصْفِ مَـنْ يعقل، وكذلك قوله سبحانه: ﴿ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُم ﴾ [٧] لأنَّه

---

(١) هذه اللغة يسميها النحاة لغة « أكلوني البراغيث » وتنسب الى طيء ، وأزد شنوءة ، وبلحارث انظر منهج السالك ص ١٠٢ ، توضيح المقاصد ٢/٧ ، الجنى الداني ص ١٤٩ ، شرح ابن عقيل ٢/٨٠ ، المساعد ١/٣٩٤ .

(٢) الأنبياء آية ٣ .

(٣) انظر الكتاب ٢/٤١ .

(٤) البيت للفرزدق . وصدره :

* ولـكـن ديـافـي ابـوه وأُمُّــه *

ديوانه ١/٤٦ ، الكتاب ٢/٤٠ ، شرح أبياته للنحاس ص ١٧٣ ، معاني القرآن للأخفش ١/٢٦٣ ، اعراب القرآن للنحاس ١/٥١١ ، الخصائص ٢/١٩٤ الافصاح للفارقي ص ٣٥٤ ، أمالي ابن الشجري ١/١٣٣ ، شرح المفصل ٣/٧٩ ، ٧/٧ ، رصف المباني ص ١٩ ، ٣٣٢ .

(٥) انظر الكتاب ١/١٩ ، ٢/٤١ ، معاني القرآن للأخفش ١/٢٦٢ ، اعراب القرآن للنحاس ١/٥١١ ، مشكل اعراب القرآن ١/٢٤١ عنـد الكلام على (وأَسَرُّوا النَّجْوَى) الآية الثالثة من سورة الأنبياء ، أمالي ابن الشجري ١/١٣٢ ، شرح المفصل ٣/٨٧ ، رصف المباني ص ٤٣٤ .

(٦) سورة يوسف آية ٤ .

(٧) النمل آية ١٨ .

وصفَهـا بأنّها قالت وفَهمت، فجرى حكمها على حكم مَنْ يعقل[1].

ومن الناس مَنْ ذهب الى أَنَّ الواوَ في قولك : قاموا الزيدونَ فاعلةٌ ، وهي اسمٌ والأصل : الزيدونَ قاموا ، ثم قُدِّم الخبرَ ، كما تقول : ضربتُه زيدٌ . والاصل: زيدٌ ضربتُه ، ثم قُدِّم الخبرُ ، وهذا مما لا يُخْتَلَفُ فيه ، فيجب أنْ يكونَ : قاموا الزيدون على[2] هذا الوجه المتَّفَقِ عليه . وكذلك يجب أن يقالَ في التثنية اذا قلتَ : الزيدانِ قاما . ثم قُدِّم الخبرُ ، فقيل : قاما الزيدانِ[3] .

الجواب : أنَّ التثنيةَ والجمع إنَّما يجب أنْ يَجْرِيَ حكمُها على حُكْم المفرد ، وانت اذا قلتَ : قام زيدٌ ، فلا بُدَّ أنْ يكون [زيدٌ][4] فاعلاً بقام ، ولا يجوز لأحدٍ أنْ يقولَ: إنّ زيداً هنا مبتدأٌ، وما قبلَه خبرُه، لما في ذلك من نَقْض الغرض، ولأنَّ العاملَ اللَّفظي أقوى من المعنوي، فإذا لم يَجُز هذا في المفرد فلا يجوز في التثنية ولا في الجمع.

وذهب أبو عثمان المازني الى أَنَّ هذه العلامةَ ليست باسمٍ ، وإنّما هي حرفٌ ، فإذا قلتَ : الزيدانَ قاما ، فالفاعل مستَتِرٌ ، والألفُ علامةُ التثنية . واذا قلتَ : الزيدون قاموا ، فالفاعلُ مستترٌ ، والواو علامةٌ لجمعه ، بمنزلة التَّاء في قولك: هندٌ قامت، التَّاء علامةٌ لتأنيث الفاعل المضمر في قامت[5] .

---

(١) انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ص ١٦٠ ففيه ما ذكر المؤلف من أنَّ الواوَ لمن يعقل إلَّا أنْ يُجْرى ما لا يعقل مُجْرى من يعقل ، واحتجَّ السيرافي بالآيتين اللتين أوردهما المؤلف ، وانظر أمالي ابن الشجري ١/١٣٤ ـ ١٣٥ فقد أورد قول السيرافي ثُمَّ عقب عليه بقوله : « وأقول : إنَّ حمل الأكل على السجود والخطاب في الاختصاص بالعقلاء سهو منه لأنَّ البهائم مشاركة للعقلاء في الوصف بالاكل . والقول عندي أننا لا نحمل قولهم : اكلوني البراغيث على الأكل الحقيقي بل نحمله على معنى العدوان والظلم والبغي » .

(٢) في الأصل : « وعلى » بإقحام الواو .

(٣) انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ص ١٦١ ، أمالي ابن الشجري ١/١٣٤ ، شرح الجمل لابن الفخار ١/١٦٧ ، رصف المباني ص ١٨ ، البحر المحيط ٣/٥٣٤ .

(٤) تكملة يتضح بها المراد .

(٥) انظر رأي المازني في شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ل ٧٩ ، اصلاح الخلل ص ٤٠ ، شرح المفصل ٣/٨٨ .

فقد تحصَّل مما ذكرتُه أَنَّ النحويين في الألف من (قاما) والواو من (قاموا) على ثلاثة مذاهب :

أحدُها : أَنَّهما اسمانِ تقدَّم الاسمُ أو تأخَّر ، فإذا قلتَ : قاما الزيدانِ فقاما خبرٌ مقدَّمٌ ، والزيدانِ مبتدأٌ مؤخَّرٌ .

الثاني : أَنَّهما حرفانِ وعلامتانِ فإذا قلتَ : الزيدانِ قاما ، فالفاعل مضمرٌ والألف علامةٌ لتثنيته بمنزلتها اذا قلتَ : قاما الزيدان .

المذهب الثالث : التفرقة بين أَنْ يكونَ الفعل مقدَّماً ، وأَنْ يكونَ متأخِّراً ، فاذا كان الفعل متقدِّماً ، فالألف حرفٌ وعلامةٌ لتثنية الفاعل ، واذا كان الفعلُ متأخِّراً فالألف / اسمٌ ، وهذا مذهبُ سيبويه [1] ، وهو الصحيح . [٣٩] وقد ذكرتُ وجهه .

قوله : (وانَّما قلتَ ٠ قام ، ولم تقل : قاموا وهم جماعةٌ ، لأَنَّ الفعلَ اذا تقدَّم الأسماءَ وُحِّدَ ، واذا تأَخَّر ثُنِّيَ وجُمِع للضمير الذي يكون فيه) [2] .

قوله : « ثُنِّيَ وجُمع » فيه مسامحةٌ [3] ، لأنَّ الفعلَ لا يُثَنَّى ولا يُجْمَع ، وإنَّما يُثَنَّى الضمير، وهو الذي يُجمع لكنَّه تسامح، لأنَّ علامة التثنية إنَّما لحقت الفعلَ ، وقد أزال هذا بقوله بَعْدُ : « للضمير الذي يكون فيه » فأعطى أَنَّ الألف إنَّما لحقت لمكانِ الضميرِ ودَلالةً على تثنيته .

قوله : (وظفرت يداك) [4] .

اليَدُ مؤنَّثةٌ ، فلحقتِ الفعلَ علامةُ التأنيث ، وقد تقدَّم أَنَّ التأنيثَ اذا

---

(١) انظر الكتاب ١/٢٩ ، ٢/٤١ .

(٢) الجمل ص ٢٣ وفيه « الضمير » وكذا في « ج » ، وجاء في « س » واصلاح الخلل ص ٥٥ « للضمير » .

(٣) انظر اصلاح الخلل ص ٥٥ ، وتقدَّم أنَّ في الجمل المطبوع وفي نسخه « س » ، « الضمير » وعليه فلا وجهَ لانتقاد ابن أبي الربيع . ومن قبله ابن السِّيد .

(٤) الجمل ص ٢٣ .

كان غيرَ حقيقي فأنت في إلحاق العلامة بالخيار ، واذا كان التأنيثُ حقيقياً فالعلامة لازمةٌ في الأعرف .

قوله : (واعلم أَنَّ الوجَه تقديمُ الفاعلِ على المفعول ، وقد يجوز تقديم المفعول على الفاعل كما ذكرتُ لك)[1] .

يريد بذلك قوله : (ركبَ الفرسَ عمروٌ ، وأروى أخاك الماءُ)[2] والكلامُ هنا في ثلاثةِ فصول :

أحدُها : الوجهُ الذي أَوجب أن يكونَ الفاعلُ مقدَّماً .

الثاني : أَنَّ الفاعلَ لا يكون إلاَّ بعد الفعل ولا يجوز أَنْ يُقَدَّمَ عليه .

الثالث : أَنَّ المفعولَ به يكون مقدَّماً ، وموسَّطاً ، ومؤخَّراً .

فأَمَّا الوجُه الذي أوجب تقديمَ الفاعل فهو أنَّ الفاعـلَ عُمْدَةٌ ، لا يَسْتَغني عنه الفعلُ ، لأَنَّ الفعلَ بُنِيَ له ، وللإخبار عنه أُخِذَ من المصدر ، فلا يُمْكِنُ حذفُه ، لأنَّ ذلك نَقْصُ الغرض ، وأَمَّا المفعولُ فإن شئتَ جئتَ به ، وإن شئتَ لم تأتِ به ، لأَنَّ الفعلَ لم يُبْنَ للاخبار عنه ، وإنَّما يطلُبه بالمعنى ، لا يطلبه بالبِنْيَة ، فإنْ بُنِيَ له الفعلُ فقيل : ضُرِبَ ، صار المفعول به عُمْدَةً ، لا بُدَّ من ذكره بمنزلة الفاعل .

فقد تحصَّلَ من هذا أَنَّ كلَّ ما يطلبُهُ الفعلُ ببِنْيَتِهِ فهو عُمْدةٌ لا يجوز حذفُه وكلُّ ما لا يطلبه الفعل ببِنْيَتِه فهو فَضْلَةٌ ، ويُسْتَغْنَى عنه ، وأنت في اثباته بالخيار . فتقديم ما لا بُدَّ للفعل منه ، وما اشْتُقَّ الفعلُ منه ؛ من المصدر للاخبار عنه ، أولى مما أنت في اثباته بالخيار .

وأَمَّا الفصلُ الثاني وهو : أَنَّ الفاعلَ لا يَتَقَدَّم على الفعل ، فلا أعلمُ فيه خلافاً بين النحويين ، إلاَّ خلافاً ضعيفاً نُقِل عن بعض الكوفيين ، قال في

---

(١) الجمـل ص ٢٤ .

(٢) المصدر نفسه ص ٢٤ . والمثال الثاني قبل الأول في نسخه الثلاث .

قولك : زيدٌ قام : إنَّ زيداً فاعلٌ مقدَّم ، والأصل : قام زيدٌ ، وكذلك : محمدٌ قعد ، وما أشبه ذلك . وهذا عند جمهور النحويين خطأٌ [1] . واستدلُّوا على بطلانه بأربعةِ أدِلَّة :

أحدُها : أَنَّ فصحاءَ العرب تقول : قام الزيدانِ وقام الزيدونَ ، فإذا تقدَّم الزيدانِ قالوا : الزيدانِ قاما ، والزيدونَ قاموا ، فلو كان الزيدان في تقدُّمه على حاله في تأخُّره لكان الاختيارُ أَن يقالَ : الزيدانِ قام ، والزيدونَ قام ، كما كان الاختيارُ : قام الزيدانِ وقام الزيدونَ . لأَنَّه وإن تقدَّم فالنيَّةُ فيه التأخيرُ عنده .

الثاني : أَنَّ العرب تقول : طلع الشّمسُ ، وطلعتِ الشّمسُ ، فإذا تقدَّم الشّمسُ لم يقولوا إلَّا : الشّمسُ طلعتْ . فدلَّ على أَنَّ حالَ الشَّمس في تقديمه على الفعل على غير حاله في تأخيره . وليس فاعلاً تقدَّم .

الثالث : أَنَّ العربَ تقول : الزيدانِ أبواهما قائمانِ ، ولا يجوز غيرُ ذلك فان قدَّمتَ قائماً ، فقلت : الزيدانِ قائمٌ أبواهما جاز لك في قائمٍ وجهانِ :

أحدهما : الافرادُ ، وهو أحسنُ .

الثاني : التثنيةْ فمَنْ ثَنّى جعلَه خبراً مقدَماً ، ومن أفرد جعلَه خبراً عن زيدٍ ، وأبوه فاعلٌ به . فلو جاز للفاعل أنْ يَتَقدَّم لجاز أن تقول : الزيدان أبواهما قائمٌ ، ويكون قائمٌ خبراً عن الزيدينِ ، وأبواهما فاعلٌ مقدَّمٌ .

الرابع : أَنَّك تقول : مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه ، ويكونُ قائمٌ نَعْتاً لرجل فإذا تَقَدَّمَ الأَبُ لم يَكُ في قائم إلَّا الرفعُ ، لأَنَّه يكونُ خبراً عن الأب ، فلو

---

(1) انظر المسألة في المقتضب ١٢٨/٤ ، الأصول ٢٣٧/٢ ، أسرار العربية ٧٩ ـ ٨٤ ، الكافي ٨٠/١ ـ ١١ منهج السالك ص ١٠١ ، مغنى اللبيب ٧٥٨ ، تقييد ابن لب ل ١٦ ، التصريح ٢٧١/١ ، همع الهوامع ٥٥/٢ .

جاز للفاعل أنْ يَتَقَدَّم لجاز أنْ تقولَ : مررت برجل أبوه قائمٍ ، بخفض قائم ، وكذلك تقول : كان زيدٌ قائماً أبوه ، فإذا قدَّمت الأَبَ قلتَ : كان زيدٌ أبوه قائم ، لم يكن في قائم إلا الرفع ، لأنَّ الأبَ عند التقديم لا يكون إلاَّ مبتدأ ، فلو كان الفاعل يجوزُ فيه التقدِيم لجاز أَنْ تقولَ : كان زيدٌ أبوه قائماً . وقد جاء في الشعر تقديم الفاعل قالت الزباء :

٣٠ ـ * ما لِلجَمالِ مَشْيُها وَئِيداً * [١]

[٤٠] / رُوِيَ [٢] برفع (مشيهاً) وهو فاعل بَوئِيد ، والتقدير : ما لِلجِمَال وئيداً مَشْيُها . ومَنْ رَوَى مشيِها بالخفض فهو بَدَلٌ من الجمال[٣] ، والتقدير : ما لِمَشْيِ الجمال وَئِيداً . وهو بدلُ اشتمال .

فان قلتَ : فقد صحَّ أَنْ العرب لا تقدِّم الفاعلَ ، ومتى تقدّم فإنَّما يتقدَّم على تقدير الابتداء ، بخلاف المفعول فما وجهُ ذلك ؟

قلتُ : لما كان الفاعلُ يطلبُهُ الفعلُ بالبِنْيَةِ ، صار الفعل والفاعل لذلك كالشيء الواحد ، فكَرهوا تقديمَه عليه ، كما يكرهون تقديم آخر الشيء على أَوَّلِهِ . ومما يدلُّك على أَنَّ العرب تجعل الفعلَ والفاعلَ كالشيء الواحد أَنَّهم يقولون : ضَرَبَ فيبنونَه على الفتح ، وقد بيَّنْتُ علَّة ذلك [٤] ، وأَنَّ الأصْلَ

---

(١) بعده : * أَجَنْدلاً يَحْمِلْنَ أم حديدا *

انظر معاني القرآن ٢/٧٣ ، ٤٢٤ ، أمالي الزجاجي ص ١٦٦ ، مجمع الأمثال ١/٢١٦ ، الفوائد المحصورة ص ٢٠١ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/١٥٩ ، مغنى اللبيب ص ٧٥٨ ، همع الهوامع ٢/٢٥٥ ، خزانة الأدب ٢/٣٦٨ .

(٢) في الأصل « وروى » بإقحام الواو .

(٣) انظر معاني القرآن ٢/٧٣ ، ٤٢٤ ، وفي الفوائد المحصورة ص ٢٠١ : « وروى الكوفيون (مشيها) بالرفع والنصب والخفض فمن رفع أراد : ما للجمال وئيداً مشيُها . فقدم الفاعل ضرورة . . ، ومن نصب فعلى المصدر لفعل مضمر أراد : تمشي مشيَها ، ومن خفض فعلى البدل من الجمال : بدل اشتمال » .

(٤) انظر ما تقدم ص ٢٢٠ .

بناؤُه على السكون ، فاذا اتَّصل به ضميرُ الفاعل سُكِّنَتِ الباء ، فقالوا : ضربْتُ ، وضربْتَ وضربْنا ، وإذا اتَّصل به ضميرُ المفعول ، بَقِـيَ على فتحه ، فقالوا : ضَرَبَك ، وضربَني وضَرَبَنا ، وإنَّما فرَّقَتِ العربُ بينهما ، لأنَّ الفعلَ والفاعلَ كالشيء الواحد ، وليس الفعلُ والمفعول كذلك فكَرِهوا توالي أربعِ حركاتٍ ، فيما هو كالشيء الواحد لأنَّ تواليَ أربعِ متحركاتٍ لا يُوْجَد في كلمة واحدة .

فإن قلتَ : فقد جاء : عُذَفِرٌ وهُدَبِدٌ .

قلتُ : هذا محذوفٌ ، والأصل : عُذَافِر ، وهُدَابِد [(١)] ، ثم حُذِفَتِ الألفُ ثم جرى كلُّ فعل ماضٍ مجرى هذا ، فقالوا : أَكْرَمْتُ وإنْ لم يتوالَ فيه أربعُ متحركات لتجريَ كلُّها مجرىً واحداً .

ومما يدلُّكَ على جَعْلِ العربِ الفعلَ والفاعلَ كالشَّيء الواحد ، لَحَاقُ علامة إعراب الفعل المضارع بعد الفاعل في قولهم : يضربانِ ، ويضربونَ ، وتضربينَ ، لأنَّ إعرابَ الشيء إنَّما يلحقُ في آخر الكلمة . فلولا ما تَنَزَّل الفعل والفاعل كالشَّيء الواحد ما لَحِقَ إعراب الفعل بعد الفاعل . ألَا تَرَى أنّ المفعولَ اذا اتَّصَل بهذا الفعل لم يكن إلَّا بَعْدَ النون . فتقول : هما يضربانك ويضربونَك، لأنَّ المفعولَ لم يتنَزَّل مع الفعل كالشيء الواحد . ومن هذا أيْضاً قولهم في النَسَب إلى كُنْتُ : كُنْتِيّ [(٢)] ، وانَّما كان القياسُ أنْ يقالَ : كُوْنِيّ ، وقد قيل هذا ، لكنهم قالوا : كُنْتِيٌّ لأنَّهم نزَّلُوا الفعلَ والفاعلَ كالشيء الواحد ، فَتَنَزَّلَ (كُنْتُ) عندهم منزل فُعْل، ومن هذا أيضاً لَحاق الفعل علامةٌ لتأنيث الفاعل .

---

(١) في التاج « ط . الكويت » ٣٤١/٩ : « (الهُدَبِدُ ، كعُلَبِطٍ : الَّلبَنُ الخاثر جِدّاً) . قال شيخنا : وهو من الألفاظ التي استعملوها اسماً وصفَةً ، ولا فعل له (كالهُدَابِد) كعُلابِط . . » الى آخر ما قال .

(٢) انظر اصلاح الخلل ص ٥٦ .

ومن ذلك قولهم : ما أُحْسَنَ زيداً ، وما أُمَيْلح عَمْرا ، فإنَّهم ألحقوا الفعلَ علامةً لتصغير الفاعل . فإن قلتَ : زيدٌ في قولك : ما أُحْسَنَ زيداً إنَّما هو مفعولٌ . قلتُ : هو فاعلٌ في الحقيقة . والأصل : حَسُنَ زيدٌ جدّاً . وسيأتي الكلام في هذا مكّملاً بحول الله . فهذه جملةٌ تدلُّك على أنَّ الفعلَ والفاعلَ تنزَّلَا عند العرب منزلَة الشيء الواحد . وذكر ابنُ جنى أكثر من هذا (١) وفيما ذكرتُه كفاية .

وأمَّا الفصلُ الثالثُ : وهو تقديم المفعول وتوسُّطُه ، فاعلم أنَّ المفعولَ يأتي مقدَّماً ومُوَسَّطاً ومؤخَّراً . والأصل فيه التأخير . ويتقدَّمُ ويتوسَّط لأربعة أمور :

أَحَدُها : الاعتناءُ بالمفعول ، ولكون الكلام إنَّما جِيءَ به لبيان المفعول ، وذلك أنْ تَقولَ لمن يعلمُ أنَّ زيداً قد رَكِبَ ، وجَهِلَ ما ركب : الفرسَ رَكِبَ زيدٌ ، والخُبْزَ أَكَلْتُ ، تقول ذلك لمن يعلمُ أَكْلَك ، ويجهلُ مَأْكُولَك . قال سيبويه : « كأنَّهم يُقَدِّمونَ الذي بيانُه أَهَمُّ لهم ، وهم ببيانه أَعْنَى ، وان كانا جميعاً يَهُمَّانهم ويعنيانهم » (٢) .

الثاني : شرفُ المفعول على الفاعل ، وإن كان المقصودُ بيانَهما فتقول : أَكْرَمَ الأميرَ زيدٌ ، فتقدَّمَ الأمير لشرفه في نفسه .

الثالث : طروءُ ما يوجب التقديم أو التوسُّط . فمثال ما يوجب التقديم : أيَّهُم ضربتَ ؟ لأنَّ الاستفهام له صَدْرُ الكلام ، وكذلك تقول : أيَّهم تضربْ أضْرِبْ .

ومثال ما يوجب التوسيطَ قولُهم : ما ضَرَبَ زيداً إلَّا عمرو ، وماَ رِكِبَ

---

(١) بسط ابنُ جنى هذه المسألة في كتابه سر صناعة الاعراب ١/٢٢٥ ـ ٢٣١ وكأنَّ المؤلف رحمه الله يشير الى ذلك الكتاب . وانظر لمع الادلع ـ مع الاغراب في جدل الاعراب ـ ص ١١٩ ، الأشباه والنظائر ٢/٦٣ . وفي اللسان (كون) : « ورجل كنتي : كبير ، نسب الى كنت » .
(٢) الكتاب ١/٣٤ ، وفيه « كأنَّهم انما يقدمون » .

الفرسَ إلَّا خالدٌ . لأنَّك لو أخَّرتَ المفعول ، وقلتَ : ما ركب خالدٌ إلَّا الفرسَ ، لكان المعنى غيرَ معنى الأول ، وذلك اذا قلتَ : ما رَكِبَ الفرسَ إلَّا زيدٌ ، لم يركب أَحَدٌ الفرسَ إلَّا زيدٌ وأَمَّا أَنَّ زيداً رَكِبَ غيرَ الفرسِ فمسكوتٌ عنه . فان قلتَ : ما رَكِبَ زيدٌ إلَّا الفرس ، فمعناه أَنَّ زيداً لم يركب إلَّا الفرسَ / لم يركب غيرَه . وأَمَّا أَنَّ غيرَ زيدٍ رَكِبَ الفرسَ فمسكوتٌ عنه . [٤١]

وتَطْرَأُ ايضاً طوارِىءُ تُلْزِمُ أَلَّا يتقدَّم . ويتوسَّط ويتأخَّر ، وذلك نحو : هَلْ ضَرَبَ زيدٌ عَمْراً ، وهل ضَرَبَ عَمْراً زيدٌ ، ولا تقول : هل عمراً ضرب زيدٌ ، لأنَّ (هل) إذا دخلت على الجملة الفعلية فلا يليها إلَّا الفعلُ . وكذلك جميع حروف الاستفهام عدا الهمزة ، فإن العربَ اتَّسَعَتْ فيها ، لأنَّها أُمُّ الباب ، على حَسَبِ ما يَتَبَيَّنُ في باب الاشتغال (١) .

وتطرأُ أيضاً طوارِىءُ تلزم ألَّا يتوسَّط . ويتقدَّمُ ويتأخَّرُ ، وذلك نحو قولك : ضربْتُ زيداً ، وزيداً ضربتُ ، ولا يجوز أَنْ يَتَوَسَّطَ المفعول ، لأنَّ الضميرَ يطلُبُ بالاتصال بالفعل ، ولا يجوز أَنْ تأتيَ بالمضمر المنفصل وأنت قادرٌ على المتَّصِل .

وتطرأُ أيضاً طوارِىءُ تلزِم أَلَّا يتأخَّرَ . ويتقدَّمُ ويتوسَّطُ ، وذلك نحو قولك : ضرب زيداً غلامُه ، وزيداً ضرب غلامُه ، ولا يجوز : ضرب غلامُه زيداً ، لأنَّ الضميرَ يكون مقدَّماً لفظاً ورُتْبَةً . وهذا لا يجوز إلَّا في أبواب مخصوصة ، يأتي بيانْها بَعْدُ.

فقد تحصَّل ممَّا ذكرتُه أَنَّ المفعولَ في كلام العرب يأتي على سبعة أقسام : مفعول يلزم التَّقَدُّمَ ، وقد ذكرتُ مثالَه ، ومفعول يلزم التَّوسُّطَ ، وقد ذكرتُ مثالَه ، ومفعول يلزم التأخيرَ، وقد ذكرتُ مثالَه ، ومفعول يلزم أَلَّا

---

(١) انظر ما سيأتي ص ٦٣٣ .

يَتَقَدَّمَ ، ومفعول يلزم ألَّا يتوسَّطَ ، ومفعول يلزم ألَّا يتأخر ، وقد ذكرتُ مثالَ هذه كلِّها . والسابع : يتقدَّم ويتوسَّط ، ويتأخَّرُ ، وهو الأصلُ . وإنَّما توجد تلك الأقسام لطوارىءَ تطرأُ على حَسَبِ ما أعلمتُك [1] .

قوله : [2] (قال سبحانَه : ﴿ وإذِ ابْتَلَى إبرَاهِيمَ رَبُّهُ ﴾ [3]) .

رَدَّ [4] بعضُ الناس هذا بأنْ قال : أتَى بما لا يجوز فيه الَّا التقديمُ ، وهو قد قال قَبْلُ : (وقد يجوز تقديم المفعول) [5] فكان يجب عليه أنْ يأتيَ بما يجوز تقديمه ولا يأتي بما يلزمُ تقديمَه [6] .

الجواب : أنَّ هذا لو كان في غير القرآن لجاز تقديمُه . ويقال : ابتلى سَيِّدُ زيدٍ زيداً ، ثم إنَّ العربَ قدَّمتِ المفعولَ لجواز تقديمه عندهم ، فقالوا : ابتلى زيداً سيِّدُ زيدٍ ، ثم أُضْمِرَ لما تقدَّم ذكره طلباً للاختصار . وكذلك : ﴿ لا يَنْفَعُ نَفْساً إيمَانُها ﴾ [7] لو كان في غير القرآن لجاز أنْ تقولَ : نَفَعَ إيمانُ زيدٍ زيداً لكنَّ العرب قدَّمتِ المفعولَ لجواز تقديمه عندهم. ثم أضمروا طَلَباً للاختصار، على حَسَبِ ما تَقَدَّم. فلزوم التقديم ثانٍ على جوازه ، إذ لو كان التقديم غيرَ جائز لقيل : نفع إيمانُ زيدٍ زيداً ، لكن لما كان التقديم جائزاً وكان في التقديم اختصارٌ فُعِلَ ذلك .

---

(١) قسَّم ابن الفخار في شرح الجمل ص ٤٣ المفاعيل من حيثُ تَقَدُّمها وتوسُّطها وتأخرها الى سبعة أقسام على نحو يقرب مما ذكره المؤلف وكذلك فعل الغافقي في شرح الجمل ل ١١ .

(٢) الجمل ص ٢٤ .

(٣) سورة البقرة آية ١٢٤ .

(٤) في الأصل : « فرد » .

(٥) الجمل ص ٢٤ .

(٦) انظر اصلاح الخلل ص ٥٩ .

(٧) سورة الأنعام آية ١٥٨ .

نوعٌ منه آخرُ [1]

الهاءُ عائدةٌ على الباب ، ولو عادت على الفاعل والمفعول لقال : نوعٌ منهما [2] .

اعلم أَنَّ الفاعلَ ينفصل من المفعول بواحدٍ من خمسة أشياء :

أحدها : الإعراب ، على ما تَقَدَّم .

الثاني : التابع ، فتقول : أعجب موسى وزيداً عيسى ، فيُعْلَمَ أَنَّ موسى مفعولٌ بعطف زيدٍ عليه ، لأنَّ المنصوب لا يعطف إلَّا على المنصوب مثلِه ، وكذلك تقول : أعجب موسى نفسُه عيسى ، وكذلك النَعْتُ وسائر التَّوابع .

الثالث : لَحاق علامةِ التأنيث الفعلَ ، نحو قولك : أكرمَتْ موسى سُعدى فيُعلَم أَنَّ موسى مفعول ، وأَنَّ سُعدى هي الفاعلةُ لِلحَاق علامةِ التأنيث الفعلَ ، اذ لو كان موسى هو الفاعلُ لقلتَ : أكرمَ موسى سُعدى .

الرابع : المعنى : ولهذا الفصل وُضِع هذا ، وذلك أَنَّ من الأفعال أفعالاً يكون المرتفعُ بعدها عاقلاً لا غير ، ويكونُ المنصوب بها عاقلاً وغيرَ عاقل وثَمَّ أَفْعَالٌ بعكس ذلك ، يكونُ منصوبُها عاقلاً لا غير . ويكون المرتفعُ بها عاقلاً وغيرَ عاقلٍ [3] . فمثال الأول : كَرِه وأَحَبَّ ، ورَضِيَ ، وما أشبهها ، فإنَّ فاعل : كَرِهَ وأَحبَّ ، ورَضِيَ لا يكون إلَّا عاقلاً ، ويكونُ المفعول عاقلاً وغيرَ عاقل . فتقول : كرِه زيدٌ الفرسَ ، وكرِه زيدٌ عمراً ، وأحبَّ محمدٌ خالداً ، وأحبَّ محمدٌ الثوبَ ، وكذلك رَضِيَ .

---

(1) الجمل ص ٢٤ .

(2) ذهب ابن خروف في شرح الجمل ص ١٣ ، وابن عصفور في شرح الجمل ١٦٨/١ الى أنَّ الهاء عائدةٌ على الفاعل والمفعول . واقتفى الغافقي في شرح الجمل ص ١١ اثر المؤلف في مرجع الضمير .

(3) انظر شرح الجمل لابن خروف ص ١٣ .

ومثال الثاني : أعجب ، وأسخط ، وأرضى ، فالمفعول لهذه ، وما أشبهها لا يكون إلاَّ عاقلاً ، والفاعل يكون عاقلاً وغير عاقل .

الخامس : المَرْتَبَةُ ، وذلك أَنَّ الفاعل والمفعول اذا لم يكن في الكلام ما يَدُلُّ عليهما التزمتِ العربُ تقديمَ الفاعل وتأخير المفعول . فإذا قالوا : ضرب موسى عيسى ولم يكن معهم ما يَدُلُّ على / الفاعل ، علمتَ أَنَّ المقدَّمَ هو الفاعلُ ، إذ لم تكن العرب لتُقَدِّمَ المفعول بغير دالٍّ على ذلك ، لما في ذلك من نَقْضِ الغرض [1] . ولنَعُد الى كلامه . [٤٢]

قوله : (وتقول : أعجب زيداً ما كَره عَمْرو) [2] .

وقد تقدَّمَ أَنَّ مفعول أعجب لا يكون إلاَّ عاقلاً وما قد بيّن هو أَنَّها تقع على ما لا يعقل [3] فلا يُتَصَوَّر في (ما) أَنْ تكونَ مفعولةَ أَعْجَبَ ، فقد تَبَيَّنَ أَنَّ زيداً مفعولٌ لأعجب بأمرين :

أحدهما : نصبُه ، والفاعُل لا يكونُ منصوباً .

الثاني : أَنَّ (ما) هي الفاعلةُ لأَنَّها لا يَصِحُّ أَنْ تكونَ مفعولةً ؛ لما ذكرتُه من وقوعها على ما لا يعقل . فاذا صحَّ أَنَّها فاعلةٌ صحَّ أَنَّ زيداً مفعول إذ لا يكون للفعل فاعلانِ .

قوله : (ولكنَّه اسمٌ ناقص لا يَتِمُّ الا بصِلَةٍ وعائد) [4] .

اعلم أَنَّ الكلام هنا في خمسة فصول :

احدها : بناءُ الاسماء الموصولة .

الثاني : في الصِّلة .

الثالث : في الضمير العائد من الصلة الى الوصول .

---

(١) ذكر هذه الفوارق الغافقي في شرح الجمل ص ١١ ـ ١٢ على نحو يقرب مما من هنا .
(٢) الجمل ص ٢٤ .
(٣) المصدر نفسه ص ٢٥ .
(٤) المصدر نفسه ص ٢٤ .

الرابع : في بيان ما يقع عليه الموصول .

الخامس : في بيان الحروف الموصولة .

الفصل الأول : أعلم أَنَّ الاسماءَ الموصول بُنِيَتْ ؛ لشَبَهِها بالحروف ، لافتقارها في دَلالتها على مسماها إلى الصِّلة والعائد ، لأَنَّ الحرفَ إنَّما وُضِع ليدلَّ على معنًى في غيره . فكلٌّ واحدٍ منهما يحتاج إلى غيره ، غير مستقلٍ بنفسه ، فَبُنِيتِ الأسماءُ الموصولَة لذلك إلَّا (أَيًّا) فإنَّها أُعرِبَتْ ، وكان قياسُها أَنْ تُبْنَى لما ذكرتُه من شَبَه الحرف ، لأَنَّها محتاجةٌ الى الصِّلَة والعائد ، ولكنَّها أعربت لشَبَهِهَا بكلٍّ وبَعْضٍ ، لأَنَّها نقيضةُ كلٍّ ، ونظيرة بعض ، والشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره .

فقد تحصَّل مما ذكرتُه أَنَّ المُوجِبَ لاعراب (أَيٍّ) ثلاثةُ أشياء :

أحدها : الشَبَهُ .

الثاني : أَنَّها نقيضةُ كُلّ .

الثالث : أَنَّها نظيرةُ بعض .

ووجه الشبه أَنَّ (أَيًّا) تُسْتَعْمَلُ مضافةً وغيرَ مضافةٍ على معنى واحد ، وكذلك كُلٌّ وبَعْضٌ ، تستعملان مضافتينِ وغيرَ مضافتين على معنىً واحد [1] .

ومما أَعرَبتِ العربُ من الأسماء الموصولة : اللَّذَانِ ، واللَّتان فإنَّهما يجريانِ مُجْرى التثنية ، فيُرْفَعان بالألف ، ويُنْصَبان ويُخْفَضان بالياء ، وكذلك الَّذُونَ في بَعْض اللُّغات [2] ، فإنَّ من العرب من يجريه مُجْرى الجمع السالم ، فيقول في الرفع الَّذْونَ [وفي النصب والخفض] [3] الَّذِينَ ،

(١) انظر أمالي ابن الشجري ٢/٢٩٧ ، الانصاف ٢/٧١٢ ، شرح التسهيل ١/٢٣٤ .

(٢) هذه لغة هُذيل وعُقيل وطي كما في المساعد ١/١٤٢ ، همع الهوامع ١/٢٨٥ ، وانظر شرح اللمحة البدرية ١/٣١٨ ، شرح الألفية للشاطبي ١/ ل ١٠٢ .

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام .

والأعرف غير ذلك فيقال : الَّذِين في الرفع والنصب والخفض .

وأمَّا الفصلُ الثاني : ففي الصِّلة : (١)

اعلم أن الصِّلةَ تكونُ جملةً من مبتدأ وخبر . قال الله تعالى : ﴿ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ ﴾ (٢) .

وتكونُ فعلاً وفاعلاً نحو قوله تعالى : ﴿ الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ والأَرْضِ ﴾(٣).

الثالث : الشَّرطُ والجزاءُ ، قال تعالى : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِدِينارٍ لا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ ﴾(٤).

الرابع : القَسَم والجواب قال تعالى : ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُم ﴾ (٥) .

الخامس : المجرور قال تعالى : ﴿ وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾(٦) .

السادس : الظرف قال تعالى : ﴿ مَا عِنْدَكُم يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ ﴾ (٧) فيَنْفَدُ وبَاقٍ خبران لما ، والظرفان صلتان . واذا وقع الظرفُ والمجرور صلتينِ (٨) فيتعلَّقانِ بمحذوفٍ ، وتقدير المحذوف استقرَّ ، فإذا قلتَ : الذي في الدار زيدٌ ، فالتقدير : الذي استَقَرَّ في الدار زيدٌ ، وفي (استقرَّ) ضميرٌ هو الفاعل وهو عائدٌ على الذي ثم حُذِف (استقرَّ) وناب

---

(١) في الأصل « في الصلة » ولعل الوجه ما أثبت .
(٢) سورة القصص آية ٧٦ .
(٣) سورة الأنعام الآية الأولى .
(٤) سورة آل عمران آية ٧٥ .
(٥) سورة هود آية ١١١ بتخفيف ميم (لما) ، وهي قراءة ابن كثير ، ونافع ، والكسائي ، وأبي عمرو وعاصم في رواية أبي بكر / السبعة ص ٣٣٩ ، حجة القراءات ص ٣٥٠ .
(٦) سورة النحل آية ٥٣ .
(٧) سورة النحل آية ٩٦ .
وقد ذكر الغافقي في شرح الجمل ص ١٢ أنواع الصلة التي ذكرها ابن أبي الربيع بإجمال .
(٨) في الأصل : صلتان .

(في الدار) منابَه ، فصار ذلك الضمير في المجرور لنيابته مناب الفعل . ولا بُدَّ من تقدير الفعل هنا ، لأنَّ الصِّلةَ لا تكونُ إلَّا جملةً فلو قدَّرت المجرور : الذي مستقرٌ في الدار لاحتجت الى تقدير مبتدأ محذوف ، ومهما قَلَّ الحذف كان أولى . ولأَنَّ قولك : الذي قائم زيدٌ قبيح ومجيء الصِّلة ظرفاً أو مجروراً كثيرٌ .

وأَمَّا الفصلُ الثالثُ : فهو في الضمير العائد من الصِّلةِ إلى الموصول .

اعلم أَنَّ الضميرَ العائد من الصِّلة إلى الموصول يكونُ مرفوعاً ومنصوباً ومخفوضاً ، فإذا كان منصوباً فيجوز حذفُه بشرطين : أَحَدُهما : أَنْ يكونَ مُتَّصلاً. الثاني أَلَّا يوقع حذفُه لَبْساً. وذلك نحو قولك: الذي ضربتُه زيدٌ ويجوز أَنْ تقولَ : الذي ضربتُ زيدٌ . فإن قلت / الذي ما ضربتُ إلَّا إياهُ [٤٣] زيدٌ ، لم يجز حذفُه لانفصاله ، فإن قلت : الذي ضَرَبَهُ في داره زيدٌ لم يجز حذفُ هذا الضمير ، لأَنَّك لو قلت : الذي ضربتُ في داره زيدٌ ، لم يعلم أَنَّ زيداً هو المضروب ، وأنت تريد بيانَ أَنَّ المضروبَ زيدٌ ، وأَنَّه ضُرِب في داره . فإن كان مخفوضاً فتنظر فإن اجتمع فيه ثلاثةُ شروطٍ كنت بالخيار في الإظهار والحذف . والشروط الثلاثة :

أَنْ يكونَ الخافضُ حرفاً .

وأَنْ يكونَ الحرفُ قد تَقدَّم .

وأَنْ يكون متعلَّقُ الحرفين واحداً . ومثال ذلك : مررتُ بالذي مررتَ به ، ومشيتُ على الذي مشيتَ عليه ، ولك أَنْ تحذِفَ .

فإن نقص من هذه الشروط الثلاثة شرطٌ واحدٌ ، فلا بُدَّ من إظهار حرف الجر ، فإذا قلتَ : ضربتُ الذي ضربتَ أخاه لم يجـز الحذفُ ، لأَنَّ الخافضَ اسمٌ فان قلت : مررتُ على الذي مررتَ إليه لم يجز حذفُ الضمير ، لأَنَّ الحرفين قد اختلفا ، وكذلك لو قلتَ : ضربتُ الذي مررتَ به لم يجز حذفُ الضمير ، لأَنَّ الحرف لم يَتَقدَّم .

فان قلت : ائتمرتُ [١] بالذي أمرتَ به . لم يكن الحذف فصيحاً والاختيار الإظهارُ ، وإنْ حذفتَ ، جاز في غير الأعرف . وليس هذا الشرط في الالتزام بمنزلة الشرطين المتقدمين .

فإن كان الضمير مرفوعاً فهو ينقسم ثلاثةَ أقسام :

أحدها : أن يكونَ فاعلاً أو مفعولاً لم يُسَمَّ فاعلُه أو اسماً لكان .

الثاني : أنْ يكونَ مبتدأً .

الثالث : أنْ يكونَ غير ما ذكر .

فإن كانَ الضميرُ فاعلاً او مفعولاً لم يُسَمَّ فاعلُه ، أو اسم كان وأخواتها ، كان الضمير مستتراً في الإفراد ، ظاهراً [٢] في التثنية والجمع . فتقولُ : الذي قام زيدٌ ، واللَّذَانِ قاما الزيدانِ ، والذين قاموا الزيدونَ ، والتي قامت هند ، واللَّتانِ قامتا الهندانِ ، واللَّائي قُمْن الهنداتُ . وكذلك تقول : الذي ضُرِب زيدٌ واللذان ضُرِبا الزيدان ، والذين ضُربوا الزيدون . فإن كان مبتدأ فالاختيار الاظهار ويجوز الحذف ، وليس بالقوي[٣] . فَتَقَول : الذي قائمٌ زيدٌ ، والأصل : الذي هو قائمٌ ، حكى الخليلُ : « ما أنا بالَّذِي قائلٌ لك سُوْءَاً »[٤] وكان هذا أحسنُ ، لما في الكلام من الطول . قال سيبويه [٥] : وقُرِىءَ : ﴿تَمَاماً على الَّذِي أَحْسَنُ﴾ [٦] « التقدير : هو

---

(١) في الأصل : « أمرت » ، والوجه ما أثبتُّ .

(٢) في الأصل : « ظاهر » .

(٣) قال ابن عصفور في شرح الجمل ١/١٨٣ : « وان لم يكن في الصلة طول . . . لم يجز حذفُه إلَّا حيثُ سُمع » وقال المرادي في توضيح المقاصد ١/٢٤٦ : « ومذهب البصريين أنَّ ذلك لا يقاس عليه ، ولم يشترط الكوفيون طول الصلة بل أجازوا الحذف مطلقاً ، واتفقوا على عدم اشتراطه في أيّ » . وانظر المساعد ١/١٥٣ .

(٤) الكتاب ٢/١٠٨ .

(٥) الكتاب ٢/١٠٨ وفيه : « كما قرأ بعضُ الناس هذه الآية . . . » .

(٦) سورة الانعام آية ١٥٤ برفع « أحسنُ » وهي قراءة الحسن وابن يعمر ، وأبي عبد الرحمن السُلمى ، وأبي رُزين ، وابن أبي اسحاق / انظر زاد المسير ٣/١٥٤ ، البحر المحيط ٤/٢٥٥ .

أحسنُ ، ولم يُقرأ به في السَّبْع .

فإن كان الضميرُ المرفوعُ العائدُ من الصِّلةِ الى الموصول غيرَ ما ذكر ، فلا بُدَّ من إظهاره ، فتقول : الذي زيدٌ هو صاحبك، وكذلك تقول : الذي صاحبُك هو عمروٌ ، والذي هو قائماً عمرٌو ، ولا يجوز حذفُ هذا الضمير . وهذا كلُّه يجري في جميع الموصولات عدا (أيّاً) والألف واللام . فأمّا (أيّ) [1] فإنَّ الضميرَ العائدَ إذا كان منصوباً أو مجروراً ، فحكمُه على ما تقدَّم ، وكذلك إن كان مرفوعاً فحكمُه ما تقدَّمَ إلَّا أَنْ يكونَ مبتدأً فإنَّه يحسن في (أي) [حذفُ الضمير] [2] ويَقْبُح في غيرها ، فتقولُ : أمرر على أيِّهم هو أفضلُ ، وعلى أيِّهم أفضل ، كلاهما حسن إلَّا أنَّك اذا أظهرتَ الضمير لم يكن بُدٌّ من الإعراب . فإن حذفتَ الضمير جاز لك الإعراب ، والبناء ، فتقول : امرر على أيُّهم أفضل ، قال الله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيْعَةٍ أَيُّهُم أَشَدُّ ﴾ [3] .

فإن كانت (أيّ) غيرَ مضافة لم يجز فيها إلَّا الاعراب وسواء أتيتَ بالضمير أم حذفتَه فتقول: امْرُرْ على أيٍّ أفضلُ ، وعلى أيٍّ هو أفضلُ . ولا يجوز البناءُ . والحذفُ في أيٍّ مضافةً وغيرَ مضافة سواء .

وأمَّا الألفُ واللَّام فلا توصلان إلَّا باسم الفاعل واسم المفعول . ويكون الضميرُ مرفوعاً ، ومنصوباً ، ومخفوضاً ، فإذا كان مرفوعاً فيستَتِرُ في الأحوالِ كُلِّها فإن كان منصوباً أو مجروراً ، فيظهر ولا يجوزُ حذفُه ، فإن جاء محذوفاً في الشِّعر فللضَّرورة [4] ، أو في قليل كلامٍ .

---

(١) في الأصل : « أيا » .

(٢) تكملة يقتضيها السياق ، ويستأنس لها بقول المؤلف في إملائه ص ٣٣ : « وان كان مبتدأ قبح حذفه الا في أي » .

(٣) سورة مريم آية ٦٩ .

(٤) كما في قول الفرزدق :

الفصل الرابع : اعلم أنَّ (ما) تقع على ما لا يعقلُ قال :

٣١ ـ فتُوضِحَ فالمِقْراةُ لم يَعْفُ رسمُها لما نسجتها من جَنُوبٍ وشَمْأَلِ[1]

[٤٤] وتقع على جنس مَنْ يعقل . قال سبحانه / : ﴿ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى ﴾[2] . وتقع على صفة مَنْ يعقل . قال تعالى : ﴿ قَالَ فِرْعَونُ وَمَا رَبُّ العَالَمِين ﴾[3] . ولا تقع على الواحد ممن يعقل . على هذا أكثر البصريين . وذهب بعضُ الكوفيين الى أنَّها تقع عليه[4] ، ورأيتُ من يَحتَجُّ لذلك بما حُكِيَ وهو : « سُبْحَانَ ما سَخَّرَكُنَّ لنا »[5] فخاطب السحاب ، وأضاف سُبْحَان الى (ما) فما واقعة عليه سبحانه لأنَّه الذي سَخَّرها . وليس في هذا حُجَّةٌ لأنَّ (سبحان) هنا يمكن أنْ تكونَ اسماً علماً ، ومنعه من الصرف التعريف وزيادة الألف والنون بمنزلة عمران ، ويجعل بمنزلة قول الأعشى :

٣٢ ـ أَقُولُ لَمَّا جَاءَني فَخْرُهُ سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفَاخِرِ[6]

= أصبحتُ قد نزلت بحمزةَ حاجتي إنَّ المُنَوَّهَ باسمه الموثوقُ
اي : الموثوق به . انظر ديوانه ١/٣٤ ، ضرائر الشعر ص ١٧٥ ، خزانة الأدب ٢/٥٢١ .

(١) البيت لامرىء القيس من معلقته / انظر ديوانه ص ٨ ، شرح القصائد السبع ص ٢٠ ، شرح القصائد التسع ١/١٠٠ .

(٢) سورة النساء آية ٣ .

(٣) سورة الشعراء آية ٢٣ .

(٤) ينسب هذا الرأي الى جماعة من المفسرين والنحاة منهم : الحسن ، ومجاهد وأبو عبيدة ، وابن درستوية ، ومكي ، وابن خروف ، ولم اجد في المصادر التي اطلعت عليها من نسبه الى الكوفيين . وذكره المؤلف في إملائه ص ٣٥ ولم ينسبه / راجع المسألة في المقتضب ١/١٨٠ ، ٢/٥١ ، ٢٩٥ ، إصلاح الخلل ص ٦٤ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/١٧٣ ، تفسير القرطبي ٢٠/٧٤، شرح التسهيل ١/٢٤٤، البحر المحيط ٨/٤٧٨، توضيح المقاصد ١/١٢٩ ، همع الهوامع ١/٣١٥ .

(٥) قال ابن العريف في شرح الجمل ل ٢٠ : « وكان أبو زيد الأنصاري يحكى أنَّه سمع أعرابياً يقول : سُبْحَانَ ما سَخَّرَهُنَّ ، وهي لُغَةُ بني أسد » وانظر المقتضب ٢/٢٩٥ ، شرح المفصل ٤/٥ ـ ٦ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/١٧٣ ، شرح التسهيل ١/٢٤٤ .

(٦) ديوانه ص ١٤٣ ، الكتاب ١/٣٢٤ ، شرح ابياته لابن السيرافي ١/١٥٧ مجاز القرآن =

فسُبْحَان هنا اسمُ علمٍ للبَراءة بمنزلة بَرَّةَ اسمُ علم للبُرور . قال الشاعر :

٣٣ ـ * فَحَمَلْتُ بَرَّةَ واحْتَمَلْتَ فَجَارِ * (١)

وتكون (ما) مع الفعل بتأويل المصدر ، والمصدر في موضع الظرف بمنزلة (قُدوم) ، في قولهم أتيتُه قُدومَ الحاجِّ أي : أتيتُ زمانَ قدومِ الحاجِّ . ويكون الضميرُ مضمراً في سُبْحَان عائداً عليه سبحانَه ، والضمير يعودُ على ما دَلَّ عليه الكلام ، وهذا بمنزلة قوله سبحانه : ﴿ حَتَّى تَوَارَتْ بِالحِجَابِ ﴾(٢) فالضميرُ في (توارت) يعود على الشَّمس ، وأُضْمِرَ لدَلالة الكلام عليه ، ويَتَبَيَّنُ هذا مكمَّلاً في باب الإضمار .

واما قولُه سبحانَه : ﴿ لَا أَعْبُدُ ما تَعْبُدُونَ ﴾ (٣) ، وقوله تعالى : ﴿ وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاها ﴾ (٤) فما هنا ، وفي ما أشبهها حرفٌ ، وهي مع الفعل الذي بعدها في تأويل المصدر . والتقدير : والسَّمَاءِ وبِنَائِها ، وكذلك التقدير : لا أَعْبُدُ عِبَادَتكم (٥) .

وأمَّا قولُه سبحانَه : ﴿ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم ﴾ (٦) فالمرادُ الجنس ،

ـ ٣٦/١ ، المقتضب ٢١٨/٣ ، مجالس ثعلب ٢١٦/١ ، الخصائص ١٩٧/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٧٤/١ ، همع الهوامع ١١٥/٣ .

(١) الشاهد للنابغة وصدره : * انا اقتسمنا خُطَّتَيْنَا بيننا *

انظر ديوانه ص ٥٥ ، الكتاب ٢٧٤/٣ ، شرح ابياته لابن السيرافي ٢١٦/٢ ، مجالس ثعلب ٤٦٤/٢ ، الجمل ص ٢٣٤ ، شرح ابياته لابن سيده ل ٢٩ ، الحلل ص ٣٠٧ ، الفصول والجمل ص ٢٠٤، الخصائص ١٩٨/٢، ٢٦١/٣، ٢٦٥، أمالي ابن الشجري ١١٣/٢ ، المرتجل ص ٩٧ ، شرح المفصل ٣٨/١ ، ٥٣/٤ ، خزانة الأدب ٦٥/٣ .

(٢) سورة ص آية ٣٢ .

(٣) سورة الكافرون آية ٢ .

(٤) سورة الشمس آية ٥ .

(٥) انظر البيان في غريب إعراب القران ٥١٦/٢ ، ٥٤٢ ، تفسير القرطبي ٧٤/٢٠ ، ٢٢٨ ، البحر المحيط ٤٧٨/٨ ، ٥٢٢ .

(٦) سورة النساء آية ٣ .

وليس المرادُ واحداً . ويظهر لي من قول سيبويه أنَّها تقعُ على الواحد ممن يعقل ، لأنَّه قال : « إلاَّ أنَّ (ما) مُبْهَمَةٌ تقع على كلِّ شيء »[1] هكذا قال في باب « عِدَّةِ ما يكونُ عليه الكَلِمُ » وهذا لا يَبْعُدُ ، لأنَّ العربَ توقع الصفة موقع الموصوف ، ولا يَبْعُدَ أنْ توقَعَ (ما) موقع (مَنْ) .

وأما (مَنْ) فتقع على مَنْ يعقل . فإن قلتَ : فقد قال سبحانه : ﴿ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِه ﴾[2] والذي يمشي على بَطْنِه ليس بعاقل ، وكذلك الذي يمشي على أربع .

الجواب : أنَّ هذا من تغليب مَنْ يعقل على مَنْ لا يعقل ، وذلك أنه قال تعالى :﴿ وَاللَّـهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ ، فَمِنْهُم مَنْ يَمْشِي ﴾[3] ، فهذا يجمع مَنْ يعقل ، ومن لا يعقل ، ثم نوّع سبحانَه الدَوَابَّ ، فأتى به على طريقةٍ واحدة فَغلَّب من يعقل على من لا يعقل فقال : ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ ومِنْهَم مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَينِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ ﴾[4] .

وأمَّا (الذي) فتقع على مَنْ يعقل ، وما لا يعقل ، بشرط أنْ يكونَ مذكَّراً ، مفرداً . و (التي) تقع على مؤنَّثةٍ مفردةٍ .

وأمَّا (أيّ) فتقع على مَنْ يعقل وما لا يعقل ، مفرداً ومثّنى ومجموعاً ، مذكَّراً ومؤنثاً ، وكذلك الألفُ واللاَّمُ .

و (أيّ) اذا وقعت على المؤنث جاز أنْ تُلْحِقَ التَّاء ، فتقول : أَيَّتُهُنَّ وأَيُّهُـنَّ .

الفصل الخامس : في بيان الحروف الموصولة ، وهي أرْبعة : أنْ ، وأنَّ مفتوحةٌ مشدَّدَةٌ ، وكَيْ ، وما .

---

(١) الكتـاب ٤/٢٢٨ .

(٢) سورة النور آية ٤٥ .

(٣) و(٤) سورة النور آية ٤٥ .

فأمَّا (أنْ) فتوصل بالفعل الماضي والمضارع ، وتُخَلِّصُه للاستقبال ، فتقول : يعجبني أنْ قام زيدٌ ، ويعجبني أنْ يقومَ زيدٌ .

وأمَّا (أنَّ) المفتوحةُ المشدَّدَةُ فتوصل بـالجملة الاسميّة ، وتَنْصِبُ الاسمَ ، وترفع الخبـر ، فتقول : يعجبني أنَّ زيـداً جالسٌ ، وأنَّ عمـراً شاخِص ، وسيأتي الكلامُ فيها في باب الفرق بين إنَّ وأنَّ [1] .

وأمَّا (كَيْ) فلا توصل إلاَّ بالفعل المضارع ، وتُخَلِّصُه للاستقبال ، فتقول : جئتُك كي تُكْرِمَني [2] . قال اللهُ سبحانَه : ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾ [3] وقد تقدَّمَ الكلام في أنَّ (كَيْ) توجد على قسمين : ناصبة وجارّة [4] . وأمَّا (ما) فتوصل بالفعـل الماضي ، نحـو قولـه سبحانـه : ﴿ والسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا ﴾ [5] ، وتوصل بالفعل المضارع ، ويكون معناه الحال ، قال تعالى : ﴿ لَا أَعْبُدُ ما تَعْبُدُون ﴾ [6] وتوصل بالجملة الاسميَّة ، وذلك قليلٌ [7] . قال :

٣٤ ـ أَعَـلاقةً أُمَّ الـوُلَيِّدِ بعـد مـا أَفْنَانُ رأسِك كالثَّغامِ المُخْلَسِ [8]

---

(١) انظر ما سيأتي ص ٨٢٨ فما بعدها .

(٢) في الأصل : « جئت لتكرمني » ، والصواب ما أثبت ، فالكلام عن (كي) .

(٣) سورة الحديد آية ٢٣ .

(٤) انظر ما تقدم ص ٢٣١ .

(٥) سورة الشمس آية ٥ .

(٦) سورة الكافرون آية ٢ .

(٧) هذا مذهبُ طائفة من النحاة منهم الأعلم / انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/١٨١ ، شرح التسهيل ١/٢٥٥ .

(٨) للمرار بن سعيد الفقعسي الأسدي (شاعرٌ أمويٌ ، وأدرك الدولة العباسية ، وكان مفرط القصر ضئيلاً ، وكان يهاجي المُسَاور بن هند / ترجمة في الشعر والشعراء ٢/٧٠٣ ، معجم الشعراء ص ٣٣٧ ، اللآلىء ١/٢٣١ ، خزانة الأدب ٢/١٩٦) .

انظر البيت في شعره (شعراء أمويون / القسم الثاني ص ٤٦١) . الكتاب ١/١١٦ ، ٢/١٣٩ ، المقتضب ٢/٥٣ ، الأصول ٢/٢٦٨ ، معاني الحروف ص ١٥٦ ، الأزهية ص ٨٨ ، أمالي ابن الشجري ٢/٢٤٢ ، شرح المفصل ٨/١٣١ ، التوطئة ص ٢٥٣ ، المقرب =

[٤٥] / والفرق بين الحروف الموصولة والأسماء الموصولة ، أنَّ الأسماءَ الموصولة لا بدَّ في صلاتها من ضمير يعود اليها ، لأنَّ الضمائرَ أسماءٌ ونائبةٌ منابَها، وكأنَّكَ إذا ذكرتَها قد ذكرتَ ما تعود عليه. والحرفُ لا يدخل عليه ما يدخل على الضمير لأنَّ عواملَ الأسماء لا تدخل على الحروف ، ولا تعمل فيها .

فهذه جملٌ صالحةٌ من الموصولات والصِّلة. وسيعود الكلام فيها عند ذكر الإخبار عن الأسماء بالذي أو بالألف واللَّام إن شاء الله .

قوله : (ونظير (ما) مِنَ الأسماء النواقص مَنْ والذي) [١] .

استغنى بالذي عن تثنيتها وجمعها ، وعما هو في معناها ، وعما هو في معنى جمعها . فالذي هو في معناها (ذُوْ) في لغة طي ، وقال :

٣٥ ـ قُوْلَا لِهَذا المَرءْ ذُو جاءَ طالِباً هَلُمَّ فإنَّ المَشْرَفِيَّ الفَرَائِضُ [٢]

المعنى : الذي جاء طالباً .

و (ذا) إذا وقعت بعد (ما ومن) الاستفهاميتين نحو : ماذا فعلت ؟ ، على مَنْ قال في الجواب : خيرٌ بالرفع ، ونحو : مَنْ ذا يقول هذا ؟ ، والذي هو في معنى جمعها الأُلَى [٣] . قال :

= ١٢٩/١ ، رصف المباني ص ٣١٤ ، مغنى اللبيب ص ٤٠٩ ، شرح شواهده ٧٢٢/٢ ، همع الهوامع ١٩٤/٣ ، خزانة الأدب ٤٩٣/٤ .

(١) الجمل ص ٢٥ .

(٢) لقَوَّال الطائي / شاعر اسلامي أدرك الدولة العباسية / ترجمته في الخزانة ٢٩٦/٢ والبيت أول ثلاثة أبيات قالها في ساعٍ جاء يطلب إبل الصدقة / أوردها أبو تمام في الحماسة ص ١٨٠ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٦٤٠/٢ ، والشاهد في الانصاف ٣٨٣/١ ، شرح الألفية للشاطبي ١/ ل ١٠٥ ، خزانة الأدب ٢٩٥/٢ ، ٥١٤ .

(٣) في الأصل : « الأولى » وهكذا جاء رسمها في ثلاثة مواضع بعد ، وما أثبته من إملاء المؤلف على الجمل ص ٣٤ ، وهو أولى . قال ابن هشام في شرح اللمحة البدرية ٣١٩/١ : « وتكتب بغير واو » .

٣٦ - * رأيتُ بني عمي الأُلَى يخذلونني * [١]

قوله : (والَّتي) [٢] .

استغنى بالتي عن تثنيتها وجمعها ، وتثنيتها اللتانِ في الرفع ، وبالياء في النصب والخفض ، وليس بتثنية ، وانَّما هو على طريق التثنية . والكلام هنا كالكلام في اللَّذَيْنِ[٣] ، وجمعها : اللاَّئي ، والـلاَّءِ ، واللاَّتي ، والـلاَّتِ ، واللَّوَاتِي واللَّوَاتِ ، وتُبْدَلُ الهمزة فيقال : اللاَّي ، وعما هو في معناها ، وعما هو في معنى جمعها ، والذي هو في معناها (ذُوْ) في لغة طَيء - أيضاً - قال :

٣٧ - * وبِئْري ذُو حَفَرْتُ وذُو طَوَيْتُ * [٤]

المعنى : وبئري التي حفرتُ والتي طويتُ ، لأنَّ البئر مؤنثة ، والذي هو في معنى جمعها الأُلى قال :

٣٨ - * تَبُذُّ الأُلَى يَأْتِينَها من وَرائها * [٥]

المعنى : تَبُذُّ اللاَّئي يأتينها من ورائها .

---

(١) نسبه المؤلف في املائه ص ٣٤ الى بعض بني فَقْعَس وتمامه :

* على حَدَثَانِ الدَّهر اذ يَتَقَلَّبُ *

وانظر الحماسة ص ٦٧ ، شرحها للمرزوقي ١/٢١٣ ، التوطئة ص ١٦٠ ، شرح اللمحة البدريه ١/٣١٦ ، المساعد ١/١٤١ ، التصريح ١/١٣٦ ، همع الهوامع ١/٢٨٦ ، خزانة الأدب ١/٤٤٩ .

(٢) الجمل ص ٢٥ .

(٣) انظر ما تقدَّم ص ٢٨١ .

(٤) البيت لسنان بن الفحل الطائي (شاعر اموي / خزانة الأدب ٢/٥١٣ وصدره :

* فإن الماء ماء ابي وجدي *

انظر شرح الحماسة للمرزوقي ٢/٥٩١ ، المحاجاة بالمسائل النحوية ص ١٦٨ ، امالي ابن الشجري ٢/٣٠٦ ، الانصاف ١/٣٨٤ ، شرح المفصل ٣/١٤٧ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/١٧٧ ، شرح التسهيل ١/١٢٢ ، توضيح المقاصد ١/٢٢٨ ، شرح الالفية للشاطبي ١/ ل ١٠٥ همع الهوامع ١/٢٨٩ ، التصريح ١/١٣٧ ، خزانة الأدب ٢/٥١١ .

(٥) نسبه المؤلف في املائه ص ٣٤ الى زهير وهو في ديوانه ص ٢١٩ وتمامه :

* وان تتقدمها السوابق تصطد *

قوله : (فأمَّا (ما) فانها تقع على ما لا يعقل) [١] .

قد تقدَّم الكلام في هذا ، وأَنَّ ظاهر كلام سيبويه أَنَّها تقع على مَنْ يعقل [٢] .

قوله : (وتقريبُ هذا الباب أَنْ تَرُدَّ الفعلَ الى نفسك ، فإن ظهر اسمُك فيه بالياء والنون ، فغيرُك منصوبٌ ، لأَنَّهما ضميرُ المفعول به كقولك : أعجبني وأسْخطني وأرْضاني وَسَرَّني ، وإنْ ظهر اسمُك فيه بالتَّاء فَغَيْرك فيه مرفوعٌ لأَنَّهما ضميرُ الفاعل نحو قولك : كَرِهْتُ ، وأحْبَبتُ واشْتَهَيْتُ) [٣] .

اعترض الناس هذا بأَنْ قالوا : الذي أَعْلَمُ به أَنَّ اسميَ بالياء والنون ، هو الذي أَعْلَمُ به أَنَّ غيريَ منصوبٌ ، وكذلك الذي أَعْلَمُ به أَنَّ اسميَ بالتَّاء ، هو الذي اعلم به أَنَّ غيريَ مرفوعٌ وهما الفاعليةُ والمفعوليَّةُ . أَلَا ترى أَنَّك لا تقول : ضربني زيدٌ حتَّى تعلمَ أَنَّك مفعولٌ ، وزيدٌ فاعلٌ ، فإنْ كنتَ فاعلاً وزيدٌ مفعولٌ ، قلتَ : ضربتُ زيداً ، فكوني فاعلاً أو مفعولاً أَعلَمَ أَنَّ اسميَ النونُ والياءُ ، وأَنَّ اسميَ التَّاءُ ، وبهذين أَعْلَمُ أَنّ غيري منصوبٌ ومرفوعٌ ، فليس أَحَدُهما تقريباً للآخر ، لأَنَّ أَمْرَهُما سواء .

وهذا الذي قالَهُ صحيحٌ ، والعُذْر لأَبي القاسم أَنَّ موضعَ النون والياء موقع التاء [. . .] [٤] ، وموقعَ النون والياء أثقلُ في اللسان من رَفْع [٥] ما قياسُه أَنْ يكونَ منصوباً ، ونَصْب ما قياسُه أَنْ يكونَ مرفوعاً ، أَلَا ترى أَنَّك إذا قلتَ : الفرسُ كَرِهَ زيداً ، رفعتَ الفرسَ ، ونصبتَ زيداً ، فلا تَجِدُ ثِقَلَهُ

---

(١) الجمل ص ٢٥ .

(٢) انظر ما تقدَّم ص ٢٨٨ .

(٣) انظر الجمل ص ٢٥ وفيه « فان ظهر اسمك فيه بالنون والياء فغيرك فيه مرفوع . . وان ظهر بالتاء فغيرك فيه منصوب » . وفي الخطيتين كما ذكر ابن ابي الربيع وكلاهما مُتَّجه .

(٤) بياض في الأصل بمقدار كلمة .

(٥) في الأصل : « موقع » .

ثَقَلَ . الفرسُ كَرِهَني ، وكذلك : الفرسُ أعجب زيداً [1] لا تَجِدُهُ كثِقَلِ : الفَرَسَ أَعْجَبْتُ ، ومع هذا فالذي يُعْلَمُ به الرفعُ والنصبُ في الأسماء الظاهرةُ به يَعْلَمُ أَنَّ اسمَكَ فيه بالنون والياء ، وأنَّ اسمَك فيه بالتاء . هذا لا شَكَّ فيه .

قوله : (ما دعا زيداً الى الخروج) [2]

اعلم أَنَّ (مـا) فاعلةٌ في المعنى ، لكنَّهـا تقدمت لتَضَمُّنِهـا أداةَ الاستفهام والفاعلُ اذا تقدَّم صار مبتدأً ، وصار الفاعلُ ضميراً مستتراً في الفعل .

قوله : (وتقول : ما كَرِهَ أخوك من الخروج) [3] .

(ما) واقعةٌ هنا على ما هو مفعولٌ في المعنى ، والمفعولُ اذا تقدَّم يبقى مفعولاً ، لأنَّ المفعول يتقدَّم على حَسَبِ ما أعلمتُك [4] .

*　　*　　*

(١) في الأصل : « زيد » .
(٢) و (٣) الجمل ص ٢٥ .
(٤) انظر ما تقدم ص ٢٧٢ .

باب ما يتبع الاسم في إعرابه

/ (وهي أَرْبَعَةُ أشياء)[1] . [٤٦]

التوابع خمسة ، الأربعةُ التي ذكر ، وعطفُ البيان ، وإنّما لم يذكره هنا[2] ، لأنَّ عطفَ البيان جاء على غير القياس ، لأنَّه جامدٌ ، فقياسُه أنْ يليَ العوامل ولا يكون تابعاً ، ومتى جِيء به لبيان الأَوَّل قُدِّرَ تَكْرَارُ العامل ، ليكونَ والياً للعوامل . فَجَعْلُ الجامدِ تابعاً لما قبله تبعيَّة النَعْت والتوكيد ، على غير تقدير تكرار العامل ، خروجٌ عن القياس ، وَوَضْعُ الجامد في غير موضعه، فلا يقال ما وُجِدَ عند مَنْدُوحَةٌ، وقد وُجِدتْ عنه مَنْدُوحةٌ في جميع أبواب العربية إلّا في بابين أَحَدُهُما: اسمُ الفاعل . الثاني النداء . فأَمَّا اسم الفاعلِ فنحو قولهِ[3]

٣٩ ـ أنا ابنُ التارِكِ البكْريِّ بِشْرٍ عليه الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوْعاً[4]

---

(١) الجمل ص ٢٦ .

(٢) قال ابنُ السيد في إصلاح الخلل ص ٦٧ عقب ايراد قول الزجاجي في الجمل ص ٢٦ في باب ما يتبع الاسم في اعرابه « هو أربعة أشياء : النعت والعطف والتوكيد والبدل » .
قال المفسر : هذا كلام مختل ، لأنَّه جعل التوابع أربعة وهي خمسة ، وأسقط عطف البيان الذي هو خامسها « فكأن المؤلف يرد اعتراض ابن السيد بما ذكر . وانظر شرح الجمل لابن الفخار ص ٣٧ . فقد اعتذر عن الزجاجي بنحو ما ذكر المؤلف .

(٣) في الأصل « قولك » .

(٤) البيت للمَرَّار الأسدي / انظر شعره (ضمن القسم الثاني من : شعراء أمويون ص ٤٦٥ « الكتاب ١٨٢/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١٠٦/١ الأصول ١٦٠/١ ، الافصاح للفارقي =

بخفض بِشْرٍ ، فلا يصحُّ أَنْ يُقالَ فيه : إنّه بَدَلٌ ، لأنَّ البدلَ على تقدير تكرار العامل ، ولو قَدَّرْتَ هنا تكرار العامل لصرت كأنَّك قلتَ : مررتُ بالرجلِ التاركِ بِشرٍ ، وهذا لا يجوز ، لأنَّ اسمَ الفاعل بالألف واللّام لا يضاف إلاَّ إلى ما فيه ألفٌ ولامٌ ، على حَسَبِ ما يَتَبَيَّنُ في باب اسم الفاعل [1] .

وأمَّا النداء فنحو قولك : يا أخانا زيداً ، بالنصب والتنوين ، ولو كان بَدَلاً لقال : يا أخانا زيدُ بالبناء على الضم ، لأنَّ البدلَ في تقدير تكرار العامل ، وأنتَ لا تقولُ : يا زيداً [2- ولو جعله بَدَلاً لقال : يا أخانا زيد -2] . وسيَتَبَيَّنُ هذا في باب النداء إن شاء الله .

على أنَّ بابَ النداء يَحْتَمِلُ أنْ يُقالَ فيه : منصوبٌ باضمارِ فعلٍ . وفي باب من أبواب النداء ذكر أبو القاسم عَطْفَ البيان [3] ، فهناك أَتَكَلَّمُ فيه ، على حَسَبِ ما يظهر بحول الله .

وهذه التوابع كلُّها تكونُ في الأسماء على حَسَبِ ما ذَكَر ، ومنها ما يُوْجَد في الفعل ، ولا يُوْجَد شيءٌ منها في الحروف ، إلَّا أنَّ بعضَ الحروف يُوْجَدُ فيها التوكيد اللفظي نحو : نَعَمْ نَعَمْ ، ؛ وبَلَى بَلَى ، ولا لا ، وسيأتي في باب التوكيد لم جرى التوكيدُ اللفظي في هذه الحروف ؟ [1] .

* * *

= ص ١٦١ ، شرح المفصل ٧٢/٣ ، ٧٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٩٦/١ ، المقرب ٢٤٨/١ ، توضيح المقاصد ١٨٨/٣ ، همع الهوامع ١٩٤/٥ ، التصريح ١٣٣/٢ ، خزانة الادب ١٩٣/٢ ، ٣٦٤ .

(١) انظر ما سيأتي ص ١٠٠١ ـ ١٠٠٢ .

(٢) هكذا في الأصل ، وهو تكرار لقوله « ولو كان بدلاً . . . . الضم » فلعله مُقْحَمٌ .

(٣) انظر الجمل ص ١٦٩ .

(٤) انظر ما سيأتي ص ٣٦٢ .

باب النعت

النعتُ : هو الاسم الجاري على ما قبله ، لإفادة وصفٍ فيه ، أو فيما هو من سَبَبِه . والأوصافُ أربعةٌ :

أحدها : الحِلَى : وهي الصفات الظاهرة ، نحو : الكَحَل والزَرَق وما أشبهها .

الثاني : الصفاتُ الباطنة ، وتُسَمَّى الغرائز ، نحو : الشَّجاعة والجُبْن ، وما أشبههل من الصفات الباطنة .

الثالث : النَّسَبُ نحو : تميميٌّ ، وقُرشِيٌّ ، وقُرْطُبِيٌّ ، وما أشبه ذلك .

الرابع : الأفعال نحو : الماشي والراكب .

فقد تحصَّل مما ذكرتُه أنَّ الصفاتِ على قسمينِ : صفاتٌ حقيقية ، وصفات سَبَبِيَّة . فالصفةُ السببيةُ يلزم فيها اثنانِ من خمسة : واحد من الرفع والنصب والخفض ، وثانٍ من التنكير والتعريف . والصفة الحقيقية يلزم فيها أربعةٌ من عشرة : الاثنانِ المشترطانِ في الصِّفة السَبَبِيَّةِ ، واثنان من خمسةٍ أُخَرَ ، وهي : الافراد والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث .

والنعتُ جِيءَ به لتخصيص النكرة ، أو لزوالِ اشتراكٍ عارضٍ في معرفة ، أو للمدح ، أو الذَّمِّ ، أو التَّرَحُّم [1] .

ويجيءُ ، النعتُ توكيداً ، ومثالهُ قولهُ سبحانَه : ﴿ لا تَتَّخِذُوا إلـٰهَيْنِ

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/١٩٣ ، شرح الجمل لابن الفخار ص ٣٨ .

اثْنَيْنِ ﴾[1] فاثنانِ نَعْتٌ لإلاهينِ[2]، والمرادُ بذلك التوكيد .

قولُه: (فَأَمَّا النَعْتُ فتابعٌ للمنعوت في رفعه ونصبه وخفضه وتعريفه وتنكيره)[3].

يريد أَنَّ هذه الخمسةَ المذكورةَ لا بُدَّ أَنْ توجدَ في كل صفةٍ ، ولا تخلو صفةٌ منها ، وفي ذلك تنبيهٌ على أَنَّ هناك صفاتٍ غيرَها تُوجد ولا تَلْزَم ، ولذلك جاء بأَمَّا ، كما تقول : أَمَّا زيد فقائمٌ ، أي لا يخلو زيدٌ من القيام .

وجاء بعضُ المتأخرين، وَرَدَّ على أَبي القاسم بأَنْ قال : النعتُ الحقيقيُّ يشترطُ فيه هذه الخمسةُ وخمسةٌ أخرى على ما ذكرتُه، فكان ينبغي أَنْ يذكرَها على حَسَبِ ما تَقَدَّم[4] .

قلتُ : إنَّما يذكرُ ما يلزم في كلِّ نَعْتٍ ، وأَمَّا ما يَنْفَرِدُ به نَعْتٌ دون نعت ، فلا يجب ذلك ؛ لأَنَّه لم يستحقّه النعتُ من حيثُ / هو تابع ، وإنَّما استحقَّه بأمرٍ خارجٍ عن التَّبَعيَّةِ ، ولو استحقَّه من جهة التَبعيَّة لوجب أَنْ يكونَ في كلِّ نَعْتٍ. فَتَفَطَّنْ لهذا، فإنَّه صحيحٌ، فإذا قلت: مررتُ برجلينِ عاقلينِ، فلم يلزم في العاقلينِ أَنْ يكونَ مُثَنَّى مذكَّراً لأَنَّه نعْتٌ لمذكَّر مثّنى، إذْ لو كان ذلك كذلك لَلَزِمَ في النعت السَبَبِيِّ، كما لَزِمَ الإعرابُ والتعريفُ أو التنكيرُ[3]. [47]

فإن قلتَ : وَلِمَ وُصِفَ الاسمُ بصفةِ ما هو من سَبَبِه؟ .

قلتُ : العربُ تُجْرِي السببيَّ مُجْرى الضميرِ في أبوابٍ ، منها هذا الباب ، يجري عندهم : مررتُ برجلٍ عاقلٍ أبوه مَجْرَى : مررتُ برجلٍ عاقلٍ ، أَلَا ترى أَنَّك تخبر عن الاسم بما يكونُ من سَبَبِه ، فتقول : كان زيدٌ

---

(١) سورة النحل آية ٥١ .

(٢) في الأصل : « للاهين » .

(٣) الجمل ص ٢٦ .

(٤) انظر اصلاح الخلل ص ٧٦ .

(٥) انظر المصدر نفسه ص ٧٧، شرح الجمل لابن الفخار ص ٣٨.

عالماً أبوه ، وألَا ترى أَنَّ السَبَبِيَّ والضميرَ في باب الاشتغال يجريان مَجْرىً واحداً ، فتقول : زيدٌ ضربتُه ، كما تقول : زيدٌ ضربتُ أخاه ، وكان ذلك لأَنَّ العربَ تقول : أكرمتُ زيداً ، وزيداً لم تكرمْهُ نفسَه ، وإنَّما أكرمتَ أخاه أو أحداً بِسَبَبِه ، فلمَّا كان ذلك عندهم يكثُر جري السَبَبِيُّ عندهم في أبوابٍ مَجْرَى الضمير .

مسألةٌ : قد تصِفُ العربُ بالجامد ، إذَا كان الجامدُ موصوفاً بالمُشْتَقِّ فتقول : مررتُ برجلٍ رجلٍ صالحٍ ، فلك أَنْ تجعلَ رجلاً صالحاً نعتاً لرجلٍ ، ويُسَمَّى هذا النعتُ المُوَطَّأ أي قد وَطَّأَ له أَنْ يَجْرِيَ نعتاً ما وُصِفَ به . والأحسنُ في مثل هذا أَنْ يُعْرَبَ بَدَلاً بمنزلة قولِه سبحانَه : ﴿لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ . نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ (1) .

فهذا لا يَصِحُّ فيه [إلاَّ] (2) البَدَلِيَّةُ ، لأَنَّ الأولَ معرفـةٌ ، والثاني نكرةٌ ، ولا توصفُ المعرفةُ بالنَّكرة ، على حَسَبِ ما يَتَبَيَّنُ (3) .

فإنْ قُلْتَ : فما الذي دلَّكم على أَنَّ العربَ تجعل مثلَ هذا وصفاً مع احتماله أَنْ يكونَ بَدَلاً؟ .

قُلْتُ (4) : جَعْلُه حالاً ، ألَا ترى أنَّهم يقولون : جاءني زيد رَجُلاً صَالِحاً ، ومررت بزيدٍ رجلاً صالحاً ، فلمَّا صَحَّ عندهم أَنْ يكونَ حالاً من المعرفةِ جاز أَنْ يكونَ نعتاً للنكرةِ . وسيأتي الكلامُ في هذا ، في باب البدل عند ذكره (5) :

٤٠ ـ * وكنتُ كذي رجلينِ رجلٍ صحيحةٍ * (6)

---

(1) سورة العلق آية ١٥ ، ١٦ .

(2) تكملة بها يلتئم الكلام .

(3) انظر ما سيأتي ص ٣٠٠.

(4) في الأصل : « فقد » تحريف .

(5) انظر ما سيأتي ص ٣٩٨ .

(6) البيت لكُثَيِّر عَزَّة كما سيذكر المؤلف بعد ، وتمامه:

قـوله: (واعلم أَنَّ النكـرةَ تُنْعَتْ بالنكـرةِ، كما أَنَّ المعـرفةَ تُنْعَتْ بالمعرفةِ ، ولا تدخـل إحداهمـا على الأخرى)[1] . اعلم أَنَّ الـنعـتَ والمنعوت كالشيء الواحد ، والشيءُ الواحدُ لا يكون معرفةً نكرةً ، لما بينهما من التَّضَادّ لأَنَّ النكـرة لشياعها [كالجَمْع][2] ، والمعرفةُ لاختصاصها كالواحد ، فكما لا يمكن أَنْ يكونَ الواحد جمعاً ، والجمعُ واحداً لا يمكن أَنْ تكونَ المعرفةُ نكرةً ، فإذا لم يكن ذلك في الشيء الواحد ، تَعَذَّرَ فيما هما كالشيء الواحد على حَسَبِ ما ذكرتُه .

والدليل على أَنَّ النَعْتَ والمنعوت كالشيء الواحد ، أَنَّك إذا قلتَ : مررت بزيدٍ الأَكْحلِ ، فيتَنَزَّلُ زيد الأَكْحَل عند مَنْ لا يعرف الشخص بزيدٍ وَحْدَهُ، منزلةَ زيدٍ عند مَنْ يعرفه بذلك فصار زيدٌ الأَكْحَلُ كلُّه على هذا بمنزلة زيدٍ وحدَه عند مَنْ يعرفه به[3] .

قوله : (فأَمَّا النكرةُ فكلُّ اسمٍ شائع في جنسه لا يُخَصُّ به واحدٌ دون آخر)[4] .

اعلم أَنَّ النكرةَ كُلُّ اسم يقتضي الاشتراكُ بوَضْعه نحو : رجلٍ ، فإِنَّه لم يوضع ليقعَ على واحدٍ بعينه ، وإِنَّما وضعَ أَنْ يقعَ على كلِّ واحدٍ ممَّن هو

= * ورجلٍ رمى فيها الزمانُ فَشُلَّتِ *

الجمل ص ٣٦ ، شرح أبياته لابن سيده ل ١١١ ، الحلل ص ٣٦ ، الفصول والجمل ص ٧٠ ، والبيت في ديوانه ص ٩٩ ، الكتاب ٤٣٣/١ ، شرح أبياته لابن السيراقي ٥٤٢/١ ، المقتضب ٢٩٠/٤ ، الافصاح للفارقي ص ٢٣٢ ، ٢٨٢ ، نتائج الفكر ص ٣١٥ ، الفصول ص ٢٣٩ ، شرح المفصل ٦٨/٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٦/١ ، مغنى اللبيب ص ٦١٤ ، خزانة الأدب ٢٨٦/٢ .

(١) الجمل ص ٢٦ .

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٣) انظر شرح الجمل لابن بزيزة ٥٩/١ ، شرح الجمل لابن الفخار ص ٣٩ ـ ٤٠

(٤) الجمل ص ٢٦ .

على هذه الحقيقة ، وقد يَطْرَأُ على النكرة اختصاص عارض كما طَرَأ على الشمس والقمر ، لأَنَّ شَمْسَاً إنَّما وُضِعَتْ على كلٍّ ما كان على هذا الشكل ، لكنَّه اختصَّ بهذا الموجود من حيثُ لم يوجْد مثلُها ، وكذلك قمر ، ولو كان شمس أو قمر قد وضعا لهذين الموجودين باختصاص من غير نظر لشياع لم يَصِحَّ دخولُ الألف واللاَّم عليهما ، كما لا يدخلان على الأسماء الأعلام [١] .

قوله : (والمعرفة خمسة أشياء) [٢] .

تَقَدَّم أَنَّ الاسم المعرفة هو : الاسم الذي يقتضي بوضعه الخصوص ، وقد يَطْرَأُ على المعرفة اشتراكٌ عارضٌ ، ألا ترى أَنَّ زيداً لم يوضع ليفصل شخصاً من شخص ، وإنَّما وضع لواحدٍ مُعَيَّن ، لم يُوْضَع ليقع على ذلك الشخص وكلٍّ من شابهه ، إنَّما وُضِع ليقع عليه بعينه ، إلاَّ أَنَّه قد يُسَمِّي آخَرُ وَلَدَهُ زيداً ، ويقصِدُ ما قصده من الاختصاص ، فيقع لذلك اشتراكٌ ، فالاختصاص في النكرة عارضٌ / والاشتراك في المعرفة عارضٌ . [٤٨]

قولُه : (منها الأسماء الأعلام) [٣] .

اعلم أَنَّ الأسماءَ الأعلامَ على ضربين :

---

(١) قال ابن الفخار في شرح الجمل ص ٤٠ معقباً على قول الزجاجي : « فأما النكرة فكل اسم شائع » : « ظاهر هذا الرسم أن الاسم لا يحكم عليه بالتنكير الا بشرط أن يكون فيه شائعاً ، فيلزمه لذلك القول شمس وقمر ، وهما نكرتان بدليل دخول الألف واللام عليهما في نحو قوله تعالى : ﴿ الشمس والقمر بحسبان ﴾ فكان للأستاذ رحمه الله في توجيه ذلك عبارتان : احداهما أن يكون المعنى : النكرة : كل اسم شائع في جنسه وضعاً ، وشمس وقمر وضعهما وضع النكرات بدليل جريان أحكام النكرات عليهما . فيكون على هذا رسمه صحيحاً بهذا الاعتبار والعبارة الثانية : أن الاختصاص في النكرة نظير الاشتراك وكلاهما عارض ، والعارض لا يُعْتَدُّ به ، فلهذا لم يعْتَدّ أبو القاسم بالتنبيه على اختصاصهما لهذا المعنى ، والله أعلم » .

وهذا مجمل كلام المؤلف في شرح قول الزجاجي السابق ، وقوله : « والمعرفة خمسة أشياء » فلعل ابن الفخار يريد بالأستاذ ابن أبي الربيع مصنف هذا الكتاب .

(٢) الجمل ص ٢٧ .

(٣) المصدر نفسه .

الأول : علميَّة الشَّخْص .

الثاني : عَلَمِيَّةُ الجنس .

فَعَلَمِيَّـةُ الشَّخص تكون فيما يعني الواضعُ معرفَة آحاده ، فتكون فيمن يعقل ، وتكون في المخالط مما لا يعقل نحو : داحِس ، اسمُ فـرسٍ معروفٌ ، وكذلك لاحِق [1] وأَعْوَجُ [2] الى غير ذلك من الأَسماء الأَعلامِ الموضوعةِ للخيل ، لتفصِلَ فرساً من فرس ، وكذلك الجَدِيلُ [3] وشَدْقَم [4] اسمان لفحلين من الإبل نجيبان ، لأَنَّ الإبلَ أَيْضاً كانت مخالِطةً للعرب ، وكانوا ممن يعنيه معرفةُ آحاد الابل ، كما كانوا يعنيهم معرفةُ آحاد الخيل . وكذلك أسماء البُلْدَانِ نحو : مَكَّةَ ، وخُرَاسان ، وغيـر ذلـك من أسماء البُلْدَانِ ، لأَنَّ البُلْدَانَ مما يعني الناسَ معرفةُ آحاده .

وَعَلَمِيَّة الجنس تكون فيما لا يعنيك معرفةُ آحاده ، وهو غير المخالِط نحو : الأُسد ، والذئاب ، والوحوش والحشرات ، فالذي يعنيك في هذه الأشياء وما أشبهها معرفةُ حقائقها ، فوضعوا لكلٍّ حقيقة اسماً ، ليفصلوا بين الحقائق في الذِّهْن ، فقالوا لحقيقة الأَسد التي تبقى في ذهن من عاين الأسد : أسامة، وكذلك أَوْس وُضِع علماً لحقيقة الذِئاب التي تبقى في ذهْنِ من عايَنَ الذئاب [5]، وكذلك ابن قِتْرَةَ اسمُ علمٍ لضَرْبٍ من الحَيَّات [6]. وتوجد مفرداتٍ ومضافاتٍ، كما توجد الأسماء التي هي أعلامٌ للآحاد،

---

(١) من خيول غَنيّ / انظر أنساب الخيل لابن الكلبي ص ٢٢ .

(٢) في الأصل « أعرج » تحريف ، وعن « أعوج » يقول ابن الكلبـي رواية عن ابن عباس رضي الله عنهما في أنساب الخيل ص ٢١ : « أعوج كان سيد الخيل المشهورة ، وأنه كان لملك من ملوك كندة ، فغزا بني سليم يوم علاف ، فهزموه وأخذوا أعوج . فكان أوله لبني هلال » وانظر ص ١٦ من المصدر نفسه .

(٣) في اللسان (جدل) : « وجديل : فحل لمهرة بن حيدان »

(٤) فحل كان للنعمان بن المنذر / اللسان « شدقم »

(٥) انظر التاج (أوس) ٤٢٤/١٥ .

(٦) الكتاب ٩٥/٢ ، التاج (قتر) ٣٦٥/١٣ .

وَوُضِعَت لِتَفْصِلَ شخصاً من شخص. وسيعود الكلام في هذا في باب المعرفة والمنكرة فإنَّ أَبَا القاسم تعرَّض للكلام فيها هناك[1].

قوله : (والمُضْمَر) [2] .

اعلم أَنَّ الاسم لا يُضْمَرُ إلاَّ بعد أَنْ يُعْرَفَ ، ويكون معك ما يفسِّره ، ويدل على الذي تريده به .

والمضمر على ثلاثة أقسام : متكلِّمٌ ومخاطب وغائب . فضمائر المتكلم تُفَسِّرُها المشاهدةُ ، وكذلك ضمائرُ الخطاب .

وضمائر الغيبة تُوْجَدُ على خمسة أقسام :

أحدها : أَنْ يُفَسِّرَها ما قبلها ، وذلك نحو : زيدٌ ضربتُهُ .

الثاني : أَنْ يُضْمَرَ على شريطة التفسير ، وهذا يكون في أبواب أربعة :

أحدُها : ضميرُ الأَمر والشأن .

الثاني : الضميرُ في باب نِعْمَ وبِئْسَ .

الثالث : الضمير في رُبَّهُ رَجُلاً .

الرابع : في باب الإعمال إذَا أعملتَ الثاني ، والأوّل يَطْلُبُ عُمْدَةً ، نحو : ضربني وضربتُ زيداً ، وسيأتي الكلامُ في هذا في أبوابه .

وهذا خارجٌ عن القياس ، فلا يُقَاس على هذه الأَبواب الأَربعةِ غيرُها .

الثالث : أَنْ يعودَ على ما يتضمنه اللفظ المتقدم ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ ﴾ [3] .

فالهاءُ عائدةٌ على الشُّكْر ، ولم يتقدَّم ذِكْرُ الشكر ، وإنَّما تقدَّم ما

---

(١) الجمل ص ١٩٢ .

(٢) المصدر نفسه ص ٢٧ .

(٣) سورة الزمر آية ٧ .

يقتضيه ، لأنَّ الفعلَ يقتضي الحَدَثَ . فتشكروا يقتضي الشُّكْرَ .

الرابع : أنْ يعودَ على ما يقتضيه سياقُ الكلام (١) .

الخامس : أنْ يُضْمَرَ الاسم لأنَّه يُعْلَمُ أنْ ليس يَصِحُّ في الموضع غيرُه، وذلك نحو قوله سبحانه : ﴿ حَتَّى تَوَارَتْ بِالحِجَابِ ﴾ (٢) فالضمير في (تَوَارَتْ) يعود على الشَّمس ، وإنْ لم يَجْرِ لها ذِكْرٌ لَكِنْ يُعْلَمُ أنَّه لا يَصِحُّ في الموضع غيرُها ، وكذلك قوله سبحانه : ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾ (٣) فالهاء ضميرُ الدنيا ، ولم يَجْرِ لها ذِكْرٌ قبل ذلك (٤) ، لكن يُعْلَمُ أنَّه لا يَصِحُّ في الموضع غيرها . فعلى هذه الخمسة يأتي ضمير الغائب .

ثم إنَّ الضمائرَ من جهة أخرى تُوْجَد على ثلاثةِ أقسامٍ : ضمائرُ مرفوعةٌ وضمائرُ منصوبةٌ ، وضمائرُ مخفوضةٌ .

فالضمائرُ المرفوعةُ : متَّصِلَةٌ ومنفصلة ، فالمنفصل اثنا عشر ضميراً .

أنا : للمتكلِّم مذكراً كان أو مؤنثاً .

نَحْنُ : للمتكلِّم ومعه غيرُه ، واحداً كان أو أكثر ، مذكراً كان أو مؤنثاً .

أنْتَ : للمخاطب المذكر .

أنْتُمَا : للمخاطبين مذكرين كانا أو مؤنثين .

أنْتُم : للجميع المذكر المخاطب .

أنتِ : للواحدة المخاطبة .

أنْتُنَّ : لجماعة النسوة إذَا كُنَّ مخاطبات .

---

(١) لم يمثل لهذا القسم ، ومثاله قوله تعالى : ﴿ فإنْ كُنَّ نساءً فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك ، وإن كانت واحدةً فلها النصف ولأبويه لكل واحدٍ منهما السدس مما ترك ﴾ أي الميت . سورة النساء آية ١١ .

(٢) سورة ص آية ٣٢ .

(٣) سورة الرحمن آية ٢٦ .

(٤) في الأصل : « ولم يجر لها ذكر قبل ذكر » .

هو : للواحد المذكر الغائب .

هي : للواحدة المؤنثة [1] .

هما : للاثنين الغائبين مذكرين كانا أو مؤنثين .

هم : للجمع المذكر الغائب .

هن : للجمع المؤنث اذا كُنَّ غائبات .

والمتصلة عند أبي الحسن اثنا عشر :

ضربتُ ، ضربنا ، فَتُ نظير أَنَا / ، و (نا) نظير نحن [٤٩]

ضربتَ : نظير أَنتَ .

ضربتُما : نظير أنتُما .

ضربتُم : نظير أَنتُم .

ضربتُنَّ : نظير أَنتُنَّ .

ضَرَبَ : نظير هو .

ضربَا : نظير هما .

ضَرَبُوا : نظير هُم .

ضَرَبْنَ : نظير هُنَّ .

وزاد سيبويه الياء من تفعلِيْنَ ، وهي عند أَبي الحسن علامةٌ للتأنيث ، بمنزلة التاء في قامتْ [2] ، ويَبْطُل هذا بأَنَّك تقول : الهندان قامتا ، تسقط التاء مع ضمير التثنية ، لأَنَّ التاء دليلةٌ على تأنيث الضمير ، فكما يحتاج الى معرفة تأنيث المفرد ، يحتاج الى تأنيث التثنية ، ولا تقول : أنتما تضربيان فتثبت الياء مع ظهور التثنية ، ولا شك أَنَّه يحتاج الى معرفة تأنيث ضمير التثنية ، كما يحتاج الى معرفة تأنيث المفرد ، ومع ذلك فإنَّ الياء لم تثبت علامة للتأنيث ، فضمائر الرفع المتصلة عند سيبويه ثلاثة عشراً ضميراً ،

---

(١) يريد المؤنثة الغائبة .

(٢) انظر ما تقدم ص ٢٠٦ .

فتأتي على هذا ضمائر الرفع خمسة وعشرين ضميراً .

والضمائر المنصوبة متصلة ومنفصلة ، فالمنفصلة اثنا عشر :

إيَّاي : وهي نظير أنا .

وإيَّانا : وهي نظير نحن .

وإيَّاكَ : وهي نظير أنتَ .

وإيَّاكِ : وهي نظير أنتِ .

وإيَّاكما : نظير أنتُما .

وإيَّاكم : نظير أنتُم .

إيَّاكنَّ : نظير أنتُنَّ .

[إيَّاه : نظير هو] [1] .

إيَّاهما : نظير هما .

إيَّاهم : نظير هم .

وإيَّاها : نظير هي .

وإيَّاهُنَّ : نظير هن .

وذهب سيبويهِ وأكثرُ البصريين الى أنَّ الضميرَ هنا (إيَّا) ، وما زاد على الضمير فهو حَرْفٌ يَدُلُّ على الإفراد والتثنية والجمع ، وعلى الخطاب ، وعلى المتكلِّم ، وعلى الغيبة [2] ، وكذلك مذهبهم في أَنْتَ وأَنْتِ ، وأَنْتُما وأَنْتُم وأَنْتُنَّ ، الضميرُ عندهم إنَّما هو (أَنْ) ، وما لَحِقَه حَرْفٌ لبيان الإفراد والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث [3] . وكذلك الكاف في ذلك خطابٌ .

---

(١) سقط ما بين الحاصرتين من الأصل .

(٢) ذهب الكوفيون وابن كيسان الى أنَّ « إيَّا » عِمَادٌ ، والضمير هو : الكاف والهاء والياء من « إيَّاك » وإيَّاه ، وإيَّاي وفروعها . انظر المسألة في الكتاب ٣٥٥/٢ ، سر صناعة الاعراب ٣١١/١ فما بعدها ، شرح المقدمة المحسبة ١٥٢/١ ، الانصاف ٦٩٥/٢ ، شرح المفصل ٩٨/٣ ، شرح الكافية ١٢/٢ ، همع الهوامع ٢١٢/١ .

(٣) انظر الكتاب ٣٣٢/٣ ، الانصاف ٧٠١/٢ ، ٧٠٢ ، شرح المفصل ٩٥/٣ ، شرح الكافية =

والمتصلة اثنا عشر :

ضَرَبَنِي : والضمير إنَّما هو الياء ، والنون وقاية لحقت لَتَقِيَ الفعل عن الكسر، كما لحقت النون في مِنِّي وعَنِّي لتقي الحرف عن الكسر، وتُبْقِيه على السكون ، وهذا نظير ضربتُ في المرفوع .

وَضَرَبَنَا نظير ضَرَبْنا ، ولا فرق فيهما بين المرفوع والمنصوب إلاَّ سكون آخر الفعل .

وضَرَبَك نظير ضَرَبْتُ

وضربكُما نظير ضَرَبْتُما .

وضَرَبَكُم نظير ضَرَبْتُم .

وضَرَبكِ نظير ضَرَبْتِ .

وَضَرَبُكنَّ نظير ضَرَبْتُنَّ .

وضربَهُ .

[وضربهما [1]

وضربهم] .

وضَرَبَها .

وضَرَبهُنَّ ، على حَسَبِ ما تقدَّم .

والمخفوضةُ اثنا عشر ، ولا تكون إلاَّ متَّصِلَة وهي : لي ، ولَنَا ، ولَكَ ، ولَكِ ، ولَكُمـا ، ولَكُم ، ولَكُنَّ ، ولَهُ ، ولَهَـا ، ولَهُمَا ، ولَهُـم ، ولَهُنَّ .

فقد تحصَّل مما ذكرتُه أنَّ الضمائرَ المتَّفَق عليها ستون ضمـيراً ، وزاد سيبويه الياء من تفعلين فهي عنده أحد وستون ضميراً ، والمذكر والمؤنث

= ١٠/٢ ، ارتشاف الضرب ص ٣٠٩ ، الجنى الداني ص ٥٨ ، همع الهوامع ٢٠٧/١ ، التصريح ١٠٣/١ .

(١) سقط ما بين الحاصرتين من الأصل .

فيها[1] يتفقانِ في التثنية على حَسَبِ ما أعلمتُكَ .

قوله : (والمُبْهَمُ)[2] .

اعلم أنَّ المبهماتِ هي : الأسماءُ التي يُشار بها ، وسمِّيتْ مبهمةً لوقوعها على كلِّ شيء ، إلَّا أنَّها معارفُ لحضور ما تقع عليه ، والإشارة اليه ، وهي على ثلاثة أقسام :

القسم الأول : ما يُشار به للقريب ، وتلك خمسة (ذا) للمذكر (ذان) للمذكَّرَيْنِ (أُلى) للجمع مذكراً كان أو مؤنثاً ، (ذي) و (تي) ، للمؤنثة ، (تان) للمؤنثَتَيْنِ ، ومن العرب مَنْ يقول : (تـا) للواحدة ، وعليـه جاءت التثنية ، ومن العرب مَنْ [يُبْدِلُ][3] من الياء هاء في الوقف فيقول : (ذي) في الوصل و (ذهْ) في الوقف ، ومن العرب مَنْ يقول : (ذه) في الوصل والوقف ، وهذا من باب اجراء الوصل مجرى الوقف كما قالوا : أفعى ، وأَفْعَـو في الوصل[4] ، لانهم يبدلونها في الوقف ، ومن العرب من يقول: (ذِيْهِ) في الوصل فيجريه مُجْرَى (إِيهِ)[5] فإذَا وقف قال: (ذِهْ) كما يقول : بِهْ .

القسم الثاني : ما يشار به للوَسَطِ ، وذلك خمسةٌ : (ذاكَ) للمذكر ، (ذانك) للمذكَّرْينِ ، (أُولاءِ) للجمع مذكَّراً كان أو مؤنثاً ، ومن العرب مَنْ يقول : (أُلاكَ) . (تِيك) للواحدة المؤنثة ، (تانِك) . للاثنتين .

القسم الثالث: ما يُشَارُ به للبعيد. (ذَلِكَ) للواحد المذكر، (ذَانِّك)

---

(١) في الأصل : فيهما

(٢) الجمل ص ٢٧ .

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٤) انظر الكتاب ١٢٧/٤ ، وفي اللسان « فعا » : « وفي حديث ابن عباس رضي الله عنهما أنه سئل عن قتل المحرم الحيات فقال : لا بأس بقتله الأَفْعَـو ، ولا بأس بقتل الحدو ، فقلب الألف فيهما واواً في لغته ، أراد الأفعى ، وهي لغة أهل الحجاز . . . . » وفي الأصل : « وأفعوا » بزيادة ألف بعد الواو .

(٥) في الأصل: مجرى به.

بتشديد النون للمذكرين . قرأ ابنُ كثير وأبو عمرو ﴿ فَذَانِّكَ بُرْهَانَانِ ﴾ [1]
(أُولائِكَ) للجمع مذكراً كان أو مؤنثاً ، ومن العرب مَنْ يقول : أُلالِكَ [2]
وتلك : للواحدة المؤنثة ، تَانِّك بتشديد النون للمؤنثتين . قال الكسائي :
مَنْ قال : أولاك فواحدهم ذاك ، ومَنْ قال : أُلَالِك فواحدهم ذلك [3]، ولا
اعلمُ فيما ذكرتُه / خلافاً إلَّا أَنَّ العرب قد تَتَّسع فتضع الشيء موضع الشيء [٥٠]
فتقول : ذلك للقريب ، والأصلُ ما ذكرتُه . وتَقْرِنُ العربُ بما هو اشارةٌ
للقريب : (ها) التي هي للتنبيه مع الاشارة الى الوسط ، وأَكْثَرُ ما يوجد مع
المؤنث لما ذكرته قال :

٤١ - وليس لعيشنـــا هـــذا مَهَـــاةٌ وليستْ دارُنـــا هـــاتـــا [4] بـــدَارِ [5]

---

(١) سورة القصص آية ٣٢ بكسر النون مشددة من « ذانك » وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو كما ذكر المؤلف / انظر السبعة ص ٤٩٣ ، حجة القراءات ص ٥٤٤ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٣٨١/١ .

(٢) انظر اللسان حرف الألف اللينة « ألا » .

(٣) المصدر السابق
ولقد لخص الغافقي شرحه للجمل ص ١٧ ، وابن الفخار في شرحه ص ٤١ - ٤٢ ما ذكره المؤلف ثم قال ابن الفخار : « هذا الترتيب كله على طريقه علماء سبتة ، ومن الناس من أنكر المرتبة الوسطى ، وكا شيخنا أبو عبدالله بن عبد المنعم شديد الانكار لذلك التقسيم وقائلاً بالثاني . . » .

(٤) في الأصل : « الدنيا » وهي رواية أخرى ذكرها الأزهري في التهذيب ٣٨٥/٥ ، وابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ٢٧١/٢ ، لكن قول المؤلف « وتقرن العرب » بما هو اشارة الى القريب « ها » التي هي للتنبيه . . . ، واكثر ما يوجد مع المؤنث « يدل على أنه أورد البيت شاهداً على اقتران « ها » التنبيه باسم الاشارة « تا » وبهذه الرواية جاء البيت في الكتاب وغيره ، أمَّا على الرواية التي ذكرها الأزهري وابن السيرافي ، وجاءت في الأصل فلا شاهد في البيت .

(٥) البيت لعمران بن حطّان السَّدُوسي ، شاعر أُموي من الخوارج / انظر الشاهد في شعر الخوارج ص ١٨ ، الكتاب ٤٨٨/٣ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٢٧١/٢ ، المقتضب ٢٨٧/٢ ، ٢٧٧/٤ ، شرح المفصل ١٣٦/٣ ، اللسان « مهه » وروايته كرواية التهذيب ، مغنى اللبيب ص ٨١٨ شرح شواهده ٩٢٦/٢ ، خزانة الأدب ٤٤٠/٢ .

وأَمَّا قوله تعالى : ﴿ هَا أَنْتُمْ أُولاءِ ﴾[1] فَيَحْتَمِلُ أَنْ يكونَ الأَصل : أَنْتُم هؤلاءِ ، فاعْتُنِيَ بحرف التنبيه فَقُدِّم ، وأَنْ تكونَ (ها) التنبيه ، ولا تكون المقرونة بالإشارة كما تقول : ها زيدٌ قائمٌ ، ويكون هذا بمنزلة قوله سبحانه : ﴿ هَا أَنْتُمْ هَؤُلاءِ ﴾[2] والله أعلم .

قوله : (وما عرف بالألف واللام)[3] .

اعلم أَنَّ الألفَ واللَّام توجد للعهد في شخصٍ بعينه نحو : الرجل الذي جاءني أمسِ ، وتكون للعهد في الحقيقة فتقول : الرجلُ خيرٌ من المرأة ، لا تريد بذلك رجلاً بعينه ، بل تريدُ الحقيقـة التي في الذهن الصالحة لكلِّ شخص ، ممَّن هو على هذه الحقيقة ، وأَمَّا قولُهم : النجم للثُّرَيَّا فهو من القسم الأول إلاَّ أَنَّه غَلَبَ على الثُّرَيَّا بعُرْف الإستعمال ، كما غَلَبَ ابنُ مسعود وابن عبَّاس وابن عُمَرَ على العبادلة ، وكذلك ابن الصَّعِق غلب على يزيد[4] ، وهذا كلُّه راجع لعرف الاستعمال ، وأَمَّا الدَّبَرَانُ[5] والثُّرَيَّا فهما بمنزله الشَّمس والقمر ، وضعت لتقعَ عليهما وعلى كلِّ ما هو من جنسهما إلاَّ أَنَّهما لما اتَّحَدَا ، ولم يوجد من ذلك الجنس إلاَّ واحدٌ بعينه ، وقع عليه وتَعَيَّن .

وأَمَّا قولُهم : العَبَّاس في اسم الرجل فلم يريدوا التسمية بمنزلة زيد وعمرو ، وإنَّما أَرادوا المتَّصف بالعُبُوسة حتى شُهِرَ بها ، وغَلَبَ عليه لذلك

---

(١) سورة آل عمران آية ١١٩ ، وانظر توجيه الآية في معاني القرآن ١/٢٣١ ، ٢٣٢ ، اعراب القرآن للنحاس ١/٣٦٠ .

(٢) سورة آل عمران آية ٦٦ .

(٣) الجمل ص ٢٧ .

(٤) الصَّعِق هو : عمرو بن خويلد الكلابي سُمِّيَ الصَّعِق لأَنَّه اصابته صاعقة في الجاهلية انظر الاشتقاق ص ٢٩٧ ، معجم الشعراء ص ٦١ اللسان والتاج « صعق » خزانة الأدب ١/٢٠٦ .

(٥) في التاج ١١/٢٦٣ « دبر » والدبران محركة ، نجم بين الثريا والجوزاء ويقال له التابع والتوبيع ، وهو (منزل للقمر ، سمي دبرانا لأنه يدبر الثريا . وانظر اللسان «دبر» .

هذا الاسم . وهذا منهم على جهة التفاؤل ، وعلى هذا يحمل كل ما يأتي من هذا النوع ، فإنْ جاء شَيءٌ لم يُعْرَفْ معناه فإنَّما ذلك لأمر عَرَفَهُ غيرك أو شيء عَرَفَهُ المُسَمِّي الأول ، ثم رُفِضَ استعماله .

وأمَّا الألف واللاَّم في (الذي) وما جرى مجراها من الأسماء الموصولة فهي زائدة ، لأنَّ التعريف إنَّما هو بالصلة بمنزلة تعريف (مَنْ) و (ما) وغيرهما من الأسماء الموصولة ، وكأنَّها زيدت لتوكيد التعريف وأمَّا مجيء الألف واللاَّم بمنزلة (الذي) فشيء لا يعرف إلاّ في الشعر قليلاً نحو قوله :

* ما أنت [1] بالحكم الترضى حكومته * [٧]

قوله : (وما أُضِيفَ الى واحد من هذه المعارف تَعَرَّفَ به) [2] .

اعلم أنَّ ما أُضِيفَ الى المعرفة فإنَّه في خمسة أبواب يُوجَدُ نكرةً غير معرفة :

أحدها : باب (رُبَّ) نحو قولهم : رُبَّ رجلٍ وأخيه [3] ، وهذا لا يكون إلاَّ نكرةً ، لأنَّ (رُبَّ) لا تخفض إلاَّ النكرات .

الثاني : في كُلّ نحو قولهم : كُلُّ شاةٍ وسَخْلَتِها بدرهم [4] ، وهذه توجد على وجهين : إنْ رفعتَ (وسَخْلَتُها) كان معرفةً، وإنْ خفضتَ (وسَخْلَتِها) كان نكرةً ، لأنَّ (كُلاًّ) هنا لا تَخْفِضُ إلاَّ النكرات .

الثالث : باب (لا) نحو قولهم : لا رجلَ وأخاه [5] ، وهذا لا يكون إلاَّ نكرةً لأنَّ (لا) لا تنصب إلاَّ النكرات .

---

(١) في الأصل « ما أنا » والصواب ما أثبته / انظر ما تقدم ص ١٧٨ .

(٢) الجمل ص ٢٧ .

(٣) الكتاب ٢/٥٤ .

(٤) المصدر نفسه ٢/٨٢ ، ٣٠٠ .

(٥) في المصدر نفسه ٢/٣٠٠ ـ ٣٠١ « . . فأما من قال : كل شاة وسخلتها بدرهم فإنَّه ينبغي له أنْ يقولَ : لا رجل لك وأخاه . . »

الرابع : (أيّ) في قولهم :

٤٢ - * أيُّ فَـتـى هَيْـجَـاءَ أنـتَ وجَـارِهَـا * [١]

وهذا أيضاً لا يكون إلاَّ نكرة ، لأنَّ (أيًّا) هنا لا تَخْفِضُ إلاَّ النكرات .

الخامس : قولهم : هذه ناقةٌ وفصيلُها راتعانِ [٢] ، من رفع الراتعين جعل فصيلَها نكرةً ، لأنَّ المعرفةُ لا تُوْصَفُ بالنكرة ، ومن جعل الفصيل هنا معرفة - وهو الأكثر - قال : هذه نـاقة وفصيلُهـا راتعين بالنصب [٣] على الحال ، والتقدير في هذا كلِّه الانفصال : والتقدير : كُلَّ شاةٍ وسَخْلَةٍ لها ، ورُبَّ رجلٍ وأخٍ له، وأيُّ فتى هَيْجَاء أنت وجارٍ لها، ولا رجلَ وأخاً له. وما عدا هذه الأبواب الخمسة فإنَّ المضاف الى المعرفة لا يكون إلاَّ معرفةً إلاَّ أربعةً[٤]: أحدُها: اسمُ الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال، الثاني: أفْعَلُ من نحو قولهم : مررت برجلٍ أفضلِ الناس ، الثالث : الصِّفةُ المُشبَّهةُ باسم الفاعل ، والرابع : مثلُك وشِبْهُك ، وما جرى مَجْرَاها ، ولك في مثل هذا أنْ تقصدَ [٥] التعريف فتتعرف إلاَّ الصفة المشبهة باسم الفاعل ، فإنَّها لا تتعرف بالإضافة أبداً ، وأما قولهم : دار الآخرةِ ، ومسجد الجامعِ فالإضافة فيه مُعَرِّفة وإنْ لم يكن القصد بالاضافة إلاَّ التخفيف و / سَنُبَيِّنُ هذا كله في أبوابه [٥١] بعلله [٦] .

قوله : (وتقول : جاءني زيدٌ الراكبُ ، ولو قلت : جاءني زيدٌ راكبُ

---

(١) تمامه كما في الكتاب ٢/٥٥ .

* اذا ما رجالٌ بالرجال استقلَّتِ *

وانظر المصدر نفسه ٢/١٨٧ ، الأصول ٢/٣٩ ، المحاجاة بالمسائل النحوية ص ٩٥ الرد على النحاة ص ١٠٩ ، شرح عمدة الحافظ ص ٤٤٨ ، ص ٦٦٦ ،مغنى اللبيب ص ٩٠٨ .

(٢) ، (٣) الكتاب ٢/٨٢ .

(٤) في الأصل : « الأربعة » .

(٥) في الأصل : « تفصل » بالفاء واللام تحريف .

(٦) انظر ما سيأتي ص ١٠٤٠ فما بعدها.

على أنْ تجعلَ راكباً نعتاً لزيد لم يجز) [1] .

قد تقدَّم أنَّ المعرفة لا تنعت إلَّا بالمعرفة ، وراكبٌ نكرةٌ ، فلا يجري صِفَةً على المعرفة .

قوله : (ولكن إنْ جعلتَه بدلاً جاز) [2] .

في البدل قبح ، لأنَّه على تقدير حذف الموصوف وإقامة الصفة مُقَامه ، لأنَّ البدل على تقدير تكرار العامل والمشتَقّ لا يلي العوامل ، فلا بُدَّ أنْ يكونَ الأصل : جاءني زيدٌ رجلٌ راكبٌ ويكون من قبيل قوله تعالى : ﴿ لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾ [3] وهذا ذكره سيبويه فإنَّه قال : تقول : هذا زيدٌ مُنْطَلِقٌ فيجوز لك في منطلق ثلاثة أوجه : أحدها : أنْ يكونَ خبراً عن هذا ، الثاني أنْ يكونَ خبرَ مبتدأ محذوف .

الثالث : أنْ يكونَ بَدَلاً من زيد ، هذا معنى كلامه [4] ، وإنْ اختلَفَ لفظُه .

قوله : (وإنْ جعلتَه حالا فَنَصَبْتَه كان أجودَ) [5] لأَنَّك إنْ نصبتَه على الحال لم يلقَكَ فيه شيءٌ ، وإنْ جعلتَه بَدَلاً كان فيه ما ذكرتُه مِن إقامة الصفة مُقَامَ الموصوف ، على ما بَيَّنْتُه .

قوله : (وإذَا تَقَدَّم نَعْتُ النكرة عليها نُصِبَ على الحال) [6] .

اعترض الناسُ هذا الكلام ، فقالوا : النَعْتُ لا يتقدَّمُ على المنعوت ، وإذَا قلتَ : هذا مُقْبِلاً رجلٌ لم يَتَقَدَّم من قولك : هذا رجلٌ مُقْبِلٌ ، إنَّما تَقَدَّمَ من النصب على الحال ، لأنَّ النعتَ لا يكون إلَّا تابعاً .

---

(١) الجمل ص ٢٧ .

(٢) المصدر نفسه ص ٢٧ وفيه «إذا جعلته» .

(٣) سورة العلق آية ١٥ - ١٦ .

(٤) انظر الكتاب ٢/٨٣ - ٨٦ ، وانظر شرح الجمل لابن العريف ل ٢١ .

(٥) الجمل ص ٢٧ وفيه « فنصبه » ، وفي الخطيتين « فنصبته » كما هنا .

(٦) المصدر نفسه ص ٢٧ .

قلت : إنَّما أراد إذَا تَقَدَّم ما يجوز أَنْ يكونَ نعتاً للنكرة ، فانه يُنْصَبُ على الحال ، فَتَسامَحَ في العبارة ، فسماه نعتاً لجوازه أَنْ يكونَ نعتاً مع التأخير ، وهذا النوع موجود في كلامه كثيراً ، وسأنبه عليه في مواضعه إنْ شاء الله .

وهذا الكلام يحتاج الى بَسْط ، وذلك أَنْ تقولَ : النكرة لا تخلو أَنْ تكونَ مخفوضةً ، أو مرفوعةً ، أو منصوبةً ، فإنْ كانت النكرةُ مخفوضةً ، فلا يجوزُ ذلك عند البصريين ، فلا تقول : مررتُ ضاحكةً بامرأةٍ ، وإنْ كنتَ تقول : مررت بامرأةٍ ضاحكةٍ ، كما لا تقول : مررتُ ضاحكةً بهندٍ ، وإنَّما تقول : مررت بهندٍ ضاحكةً ونَصَّ على هذا سيبويه [1] ، وخالف في هذا الكوفيون ، ولم يسمعوه وإنَّما أجازوه بالقياس [2] ، وسيأتي الكلامُ في تعليلِ هذا في باب الحال مستوفىً [3] . فإنْ كانتِ النكرةُ مرفوعةً أو منصوبةً ، فيجوز أَنْ تَتَقَدَّمَ إنْ كان معك ما يَصِحُّ أَنْ يعملَ في الحال، والذي يعمل في الحال بإتفاق : الفعلُ ، ومعنى الفعل ، فمثالُ الفعل : جاءني اليوم رجلٌ عاقلٌ، فيجوز أن تقول: جاءني اليوم عاقلًا رجلٌ، وكذلك جاءني اليوم ضاحكاً رجلٌ، ومثال معنى الفعل: هذا رجلٌ ضاحكٌ، فيجوز أنْ تقولَ: هذا ضاحكاً لأنَّ في (هذا) معنى التنبيه وكذلك: في الدار ضاحكاً رجلٌ، وأنشد سيبويه :

---

(١) انظر الكتاب ٢/١٢٤

(٢) ممن ذهب الى هذا أبو الحسن بن كيسان وأبو علي الفارسي وابن برهان وابن مالك واحتجوا بشواهد متعددة منها قوله تعالى : ﴿ وما أرسلناك إلَّا كافَّة للناس بشيراً ونذيراً ﴾ سورة سبأ آية ٢٨ ـ ومنها قول الشاعر :

فــإن تَــكُ أذوادٌ أُصِبْــنَ ونســوةٌ ... فلن تــذهبــوا فَــرْغــاً بــقتــل حِبــال

انظر شرح اللمع لابن برهان ص ١٢٣ ـ ١٢٤ ، أمالي ابن الشجري ٢/٢٨٠ ، شرح عمدة الحافظ ص ٤٢٦ ، فما بعدها ، شرح الكافية ١/٢٠٧ ، توضيح المقاصد ٢/١٤٨ ، شرح ابن عقيل ٢/٢٦٤ ، التصريح ١/٣٧٩ ، همع الهوامع ٤/٢٦ .

(٣) انظر ما سيأتي ص ٥٢٩ .

٤٣ ـ * لِمَـيَّـةَ مُوْحِشـاً طَـلَـلُ * [١]

ومن أبيات الحماسة :

٤٤ ـ * وفـي الأرضِ مَـبْـثُـوثـاً شُـجَاعٌ وعَـقْـرَبُ * [٢]

واختلف النحويون في الابتداء ، فمنهم من ذهب الى أنّه يجوز أنْ يعملَ [٣] في الحال ، وهو ظاهرُ كلام أبي القاسم في النصف الثاني [٤] ، ويظهر من كلام سيبويه بعض ظهور ، وأكثر النحويين على منعه ، فعلى هذا يكون الخلاف في قولك : زيدٌ راكباً صاحبُك ، فأكثر الناس لا يجيزه إلاَّ على تقدير : إذَا كان ، ولا يجوز على غير ذلك . وسيأتي الكلام في هذا في باب الحال [٥] .

قوله : (وإذَا تَكَرَّرتِ النعوتُ فإنْ شِئْتَ اتبعتها الأول) [٦] .

اعلم أَنَّ الإتباع والقطع يكون مع تَكَرُّرِ النعوت ، ومع عدم تَكَرُّرِها ،

---

(١) البيت لكُثَيِّر كما في ديوانه ص ٥٠٦ ، وتمامه :

* يلوح كأنّه خلل *

وانظر الكتاب ٢/١٢٣ ، معاني القرآن ١/١٦٧ ، مجالس العلماء ص ١٧٤ ، الخصائص ٢/٤٩٢ ، شرح المقدمة المحسبة ٢/٣٢٣ ، أمالي ابن الشجري ١/٢٦ ، أسرار العربية ص ١٤٧ ، المرتجل ص ١٦٦ ، شرح المفصل ٢/٥٠ ، تبيين المشكل ص ٢٤ ، مغني اللبيب ص ١١٨ ، ٥٧١ ، ٨٦٥، شرح شواهده ١/٢٤٩، خزانة الأدب ١/٥٣٣ .

(٢) لبعض بني فقعس ، وصدره :

* وهلاَّ أعَدُّوني لمثلي تفاقدوا *

انظر الحماسة ص ٦٨ ، وشرحها للمرزوقي ١/٢١٤ ، وفيهما « مبثوث » بالرفع ، ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

(٣) في الأصل « يقال » تحريف .

(٤) في الأصل : « وهو ظاهر كلام سيبويه في النصف الثاني » ولعل الصواب ما أثبت بدليل قوله بعد « ويظهر من كلام سيبويه . . » وقوله فيما سيأتي ص ٥٢٧ ، الثاني الابتداء ، فيظهر من قول أبي القاسم في باب الموصولات أن الابتداء يعمل في الحال.

(٥) انظر ما سيأتي ص ٥٣١.

(٦) الجمل ص ٢٧ .

وسأُبينُ بَعْدُ إنْ شاءَ الله ، لِمَ قال أبو القاسم : (وإذَا تكررتِ النُعوتُ) فيجوز أَنْ تقولَ : مررتُ بزيدٍ العاقلِ ، وتنصبُه باضمار فعل ، وترفعُه باضمار المبتدأ ، وإنَّما تفعل هذا إذا كان زيدٌ معلوماً ، ولم تأتِ بالنعت لِتُزيلَ اشتراك الاسم ، ولو جئتَ بالنعت للبيان لم يجز إلَّا الإتباع ، ولم يَجُزِ القطعُ ، وإنَّما يجوز القطعُ إذَا كان الاسم معلوماً ، وجئتَ بالصفة للمدح أو الذَّمِّ أو التَّرحُّم . فإنْ قلتَ : مررتُ بزيدٍ ، وأنت تظن أَنَّه معلومٌ عند مخاطَبِك مَنْ تعني ، ثم تَبَيَّنَ لك أَنَّه قد أَشْكَل عليه مَنْ تَعْنِي ، فيجوز أَنْ تنصبَ باضمار فعل ويجوز أَنْ ترفعَ / باضمار المتبدأ فتقول : الخياطُ بالرفع [٥٢] والنصب ، ويجوز لك إظهارُ الفعل وحذفُه ، وكذلك إظهارُ المبتدأ وحذفه فتقول : أَعْني الخياطَ إنْ نصبتَ ، أو : هو الخياطُ إنْ رفعتَ [١] . وأَمَّا إذَا كانت الصفة المَأْتِيّ بها للمدح أَوْ التَرَحُّم ، ثم قَطَعْتَ فَنَصبْتَ باضمار فعل ، أو رَفَعْتَ باضمار المبتدأ ، فلا يجوز اظهارُ الفعل ، ولا اظهار المبتدأ ، ويجوز أَنْ تُتْبِعَ ثم تقطعَ فتقول: مررت بأخوتكَ الظُّرفاءِ الكرامُ العقلاءَ، ويجوز أَنْ تنصبَ الثاني باضمار فعلٍ ، وترفعَ الأول باضمار المبتدأ ، والعكس فتقول : مررتُ باخوتك الظرفاءِ الكرامُ العقلاءَ ، تنصِب الكرامَ وترفع العقلاءَ ، واختلف النحويون في الإتباع بعد القَطْع فمنهم مَنْ أجازه وقال : ليس فيه إلَّا الفصل بين الصفة والموصوف ، وهذا جائز ، ومنهم مَنْ منعه وقال : الأَصلُ في صفة المدح والذَّمِّ والتَرَحُّم القَطْعُ ، لأَنَّ المقصود

---

(١) قال المرادي في توضيح المقاصد ١٥٤/٣ « وان كان لتخصيص ، وليس أحد الثلاثة نحو : مررت بزيد الخياط » جاز قطعه الى الرفع على اضمار « هو » والى النصب على اضمار « أعني » . . . وما ذكرته من جواز قطع نعت التخصيص على الوجه المذكور نص عليه ابن أبي الربيع ، وقال ابن الفخار في شرح الجمل ص ٤٤ في معرض حديثه عن « مررت بزيد الخياط : « وأكثر الناس على لزوم الاتباع فيه . . . . . . وذهب الاستاذ أبو الحسين ، ومن لقيناه من أشياخ سبتة الى جواز الأمرين على وجهين مختلفين . . . » ثم أجمل ما ذكره المؤلف هنا .

الاخبار بحاله وصفته بعدما تم الاخبار عنه بفعله ، ألا ترى أنَّك إذَا قلتَ : مررتُ بزيدٍ العاقلُ ، وأنتَ قد جئتَ بالعاقل للمدح فقد حصل اخبارك بالمرور ، ثم جئتَ بعد ذلك بكلام تَقْصِدُ به غيرَ الكلام الأول ، وهو المدح والتعظيم ، إلَّا أنَّ العربَ أجرتْهُ فعلاً ، لأنَّه يُفْهَم منه في الأول صفةٌ ، فجرى لذلك مَجْرى ما جِيَء به للبيان من الصفات ، فإذا قطعوا وجاءوا على القياس ، فيكون رجوعُهم بعد ذلك الى النعت نقضاً للغرض ، ويجري هذا مَجْرى العودة على المعنى بعد اللَّفظ، والعودة على اللَّفظ بعد المعنى، والعودةُ إلى المعنى بعد اللَّفظ صحيحةٌ لا خلافَ فيها، العودة إلى اللفظ بعد المعنى خروجٌ عن القياس ونَقْضٌ للغرض ، وقد اختلف الناس في هذا أيضاً، كما اختلفوا في الفصل الأول، والأقوى ألَّا يُتْبَعَ بعد اللفْظ، وألَّا يعادَ على اللفظ بعد العودة على المعنى [1] . وكان الاستاذ أبو علي يُنْشِدُ في هذا الموضع .

٤٥ ـ إذا انصرفت نفسي عن الشيءِ لم تكد إليـه بوجـهٍ آخـرَ الـدّهـر تُقْبِـلُ [2]

وهذا الذي يظهر من كلام أبي القاسم، لأنَّه قال في قول خرنق [3] .

٤٦ ـ الـنـازليـن بكـلِّ مـعتـركٍ والـطَّيـبـون مـعـاقـدَ الأُزْرِ [4]

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٠٧/١ ، غاية الأمل ١/ ص ٦٤ .

(٢) البيت من حماسية لمعن بن أوس المُزَني ـ صحابي ، شاعر مجيد من المخضرمين مدح جماعة من الصحابة رضوان الله عليهم . كان معاوية رضي الله عنه يُثني على شعره / ترجمته في : معجم الشعراء ص ٣٢٢ ، اللآلىء ٧٣٣/٢ الاصابة ٤٩٩/٣ « ترجمة رقم ٨٤٥١ » ، خزانة الأدب ٢٥٨/٣ ـ ديوانه ص ٩٤ ، الحماسة ص ٣٢٧ ، شرحها للمرزوقي ١١٣١/٣ .

(٣) في الأصل : « خرنيق » .

(٤) البيت لخرنق بنت هفان بن بدر ـ أخت طرفة بن العبد لأمه ـ انظر ديوانها ص ٢٩ ، الكتاب ٢٠٢/١ ، ٥٧/٢ ـ ٥٨ ، ٦٤ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١٦/٢ ، معاني القرآن ١٠٥/١ ، الأصول ٤٠/٢ ، الجمل ص ٢٨ ، شرح أبياته لابن سيده ل ١١١ ، الحلل ص ١٥ ، الفصول والجمل ص ١١ ، ٢٩ ، ٦٦ ، اعراب القرآن للنحاس ٢٣١/١ ، المحتسب ١٩٨/٢ ، أمالي ابن الشجري ٣٤٥/١ ، الانصاف ٤٦٨/٢ ، ٧٤٣ ، نتائج الفكر ص ٢٤٥ ـ ٢٤٨ ، همع الهوامع ص ١٨٣/٥ ، التصريح ١١٦/٢ ، خزانة الأدب ٣٠١/٢ .

التقدير : « وهم الطَّيبون » ، ولم يجعل : والطَّيبون ـ وان كان مرفوعاً ـ معطوفاً على الذين ، لأنه لو فعل ذلك لكان إتباعاً بعد القطع .

قوله : (وان شئت عطفت بعض النعوت على بعض)[1] .

اعلم أنَّ النعوت يعطف بعضها على بعض بجميع حروف العطف ، عدا (حَتَّى) فإنَّ العطفَ في النعوت يَبْعُد فيها ، مع أنَّ العطفَ بحَتَّى قليلٌ ، فتقول : مررت بزيدٍ العاقلِ والكريم والصالحِ ، وتقول في الفاء : مررت بزيدٍ الغازي فالغانمِ فالآيبِ، لإنَّ الإياب بعد الغنيمة. قال:

٤٧ ـ يا لَهْفَ زَيَّابَةَ للحارِثِ الصابحِ فالغانِمِ فالآيِبِ»[2].

وتقول : مررت بزيدٍ الغانمِ ثمَّ الآيب ، إنْ جعلتَ بينهما مُهْلةً ، وتقول : مررت بزيدٍ إمَّا العاقلِ وإمَّا الجبانِ ، وكذلك تقول : أَمَرَرْتَ بزيدٍ العاقلِ أم الجبانِ ؟ ذكر هذا كلَّه سيبويه[3] وغيره والقياس يقتضيه ، ويجوز لك في العطف بالواو أَنْ تقطعَ ، فتقول : مررت بزيدٍ العاقلِ والشجاعَ والكريمُ . تنصب الشُّجاع باضمار أَعْنِي وترفع الكريم باضمار هو ، ولا يظهر على حَسَبِ ما ذكرتُه . ورأيتُ بعضَ[4] مَنْ يتعرَّض لهذه الصَّنعة يقول : لا يصح أنْ يقدّرَ هنا : أعني ، وإنَّما يقدر : أَمدح العاقل ، وحُذِفَ أمدح ، وهذا ليس بشيء ، لأَنَّ الفعلَ لا يُحْذَفُ حتى يكونَ معك ما يطلبه ، ويدلُّ عليه ، ولا بُدَّ من هذين الشرطين في كلِّ محذوفٍ ، والدليلُ إنَّما يكون قبل الحذف ، ولا يكون المُفَسِّر بعدُ إلاَّ مسموعاً لا يقاس كباب الاشتغال ويجري

---

(١) الجمل ص ٢٨ .

(٢) البيت أول ثلاثة أبيات لابن زيابة / انظر الحماسة ص ٥٠ ، شرحها للمرزوقي ١٤٧/١ ، أمالي ابن الشجري ٢١٠/٢ ، مغنى اللبيب ص ٢١٦ ، همع الهوامع ١٨٤/٥ ، خزانة الأدب ٣٣١/٢ ، ٣٩٧/٤ .

(٣) انظر الكتاب ٤٢٩/١ .

(٤) في الأصل : بعد»

هذا مَجْرى الإضمار ، لا يُضْمَر الاسم حتى يكونَ قبله ما يفسِّره ، ولا يضمر على شريطة التفسير ، إلَّا في أبوابٍ مسموعةٍ تُحْفَظُ ولا يُقَاس عليها ، وليس معك هنا ما يدلُّ على (أمدح) فتحذفه ، وإنَّما يدلك على أَنَّك مادح ذكرك الصفةَ بعد ذلك ، وكذلك إذَا قلتَ : مررت بزيدٍ الجبانُ ، لا تقدر / الفعل [٥٣] أذمُّ ، لأنَّ الذَّمَّ إنَّما فُهِم من قولك : الجبان ، والحذف قبل ذكر الجبانِ . ثم بعد ذكرك الصفة يعلم أَنَّه مادح ، أَو ذَام ، قال سيبويه : وليس كلُّ صفة يُمدح بها ، ولا كلُّ صفة يُذَمُّ بها ، لا تقول : مررت بزيد النجارُ ، فتنصبه بإضمار فعل، ولا ترفعه بإضمار المبتدأ على طريقة المدح، لأَنَّ العربَ [لا] [١] تَمْدَحُ بهذا . صفاتُ المدح عندهم معلومةٌ مثل : الغانم ، والشجاع [٢] .

وقال أيضاً : ليس في كل موضع يكون هذا القطع على المدح ، إنَّما يكون هذا حيثُ تُعلم الصفةُ مما ذكرته ، أو تكون معلومة قبل ذلك ، ثم تأتي بها على جهة المدح لمن يعلم هذا ، كما تعلمه أنت . هذا معنى كلامه [٣] وقد تذكر الشخصَ وتَصِفُه ، فَيُعْلَمُ مِنْ وصفك له التعظيمُ ، ثم تقطع بعد ذلك وإنْ كان قبل اخبارِك مجهولا عند مخاطَبِك ، ومن هنا قال أبو القاسم : « وإذَا تَكَرَّرتِ النعوت » عندما تَتَكَرَّرُ يُعلم من تعظيم الشخص ما لا يُعلم قبل ذلك ، فيجوز عند ذلك القطعُ . ثم أنشد لِخرْنِق بنت هَفَّان .

لَا يَبْعَدَنْ قومي الذين هُمُ ... سُمُّ العُداةِ وآفَةُ الجُزْرِ
النَّازلينَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ ... والطَّيِّبونَ مَعَاقِدَ الأُزْرِ [٤٥]

العداة : جمع عاد كما تقول : غازٍ وغُزَاة ، وفُعَلَةٌ بضم الفاء قياس في جمع فاعل المعتل العين نحو : عَافٍ وعُفَاةٍ ، وسُمٌّ بضم أوله ويفتح ،

---

(١) تكملة بها يستقيم الكلام .

(٢) انظر الكتاب ٢/٦٩ .

(٣) انظر المصدر نفسه ٢/٦٦ .

والمعنى أنَّهم سُمٌّ للأعداء ، يصفهم بالشجاعة . وقوله [١] : وآفَةُ الجُزْرِ « يصفهم [١] بالكرم ، والجُزْرِ جمع جزور ، والأصل : جُزُرٌ بضم الزاي ، ويجوز التسكين كما تقول في حُمُر : حُمْـر ، وفي عُنُق : عُنْق ، ولزِمَ التسكينُ هنا للوزنَ والقافية ، وكُلُّ ما أُعِدَّ من النُّوق والجمال للنَّحر مطلقاً فهو جَزُورٌ ، فإنْ أُعِدَّ ليكونَ هَدْياً أو أُضْحِيةً قيل له : بَدَنَةٌ ، ويقال في الشَّاة المُعَدَّةِ : جَزْرَة ، والجمع جُزُرٌ وجُزُرَاتٌ ، وقوله [١] ؛ « والطيبون مَعَاقِدَ الأزْرِ » يصفهم [١] بالعِفَّة كما قال عنترة :

٤٨ ـ وأغضُّ طَرْفِيَ ما بَدَتْ لي جَارَتي   حَتَّى يُـوَارِيَ جَـارَتي مَـأْوَاهَـا [٢]

ومعاقِد منصوبٌ على التشبيه ، ويجوز في غير هذا الموضع أَنْ يُقَالَ : الطَّيِّبو مَعَاقِدِ الأُزر على الإضافة، ويجوز: مَعَاقِدَ[٣] أزْراً كما تقول: مررت بالرجلِ الحسنِ وجهاً ، والأصل : الطيب مَعَاقِدَ أُزُرِهم ، فَنُقِلَ الضمير وَصُيِّـر فاعلاً ونُصِبَ على التشبيه بالمفعول به عـلى حَسَبِ مـا يتبين ذلك في بابه [٤] .

قوله : (واعلم أنَّه يجوز أَنْ تُنْعَتَ الأسماءُ كلُّها إلاَّ المضمر) [٥] .

اعلم أَنَّ الأسماءَ على أربعـة أقسام :

قسم لا يُنْعَتْ ولا يُنْعَتْ به ، وهو المضمر ، لا يُنْعَتُ به ؛ لأنَّه لا يَدُلُّ على وصفٍ وقد تَقَدَّم أَنَّ حَدَّ النعت هو : الاسم الجاري على ما قبله لإفادة وصفٍ فيه ، ولا يُنْعَتُ هو لأمرين :

---

(١) كان حقُّه أن يقولَ : قولها ، تصفهم كما قال في إملائه ص ٣٩ ، فالبيتان كما ذكر لخرنق بنت هفان .

(٢) ديوانه ص ٣٠٨ .

(٣) في الأصل : « أزر »

(٤) انظر ما سيأتي ص ١٠٨٠ فما بعدها.

(٥) الجمل ص ٢٩ .

أحدهما : أنَّ النَعْتَ والمنعوت كالشيء الواحد ، والشيء الواحد لا يكون ظاهراً ومضمراً ، لأنَّ المضمرَ وَضْعُه مخالفٌ لوَضْع الظاهر ، المضمر إنَّما يذكر حيثُ يُعْلَم على مَنْ يعود ، ويكون معه ما يُفَسِّرُهُ ، والظاهرُ إنَّما وُضِع لبيان ما لا دَليلَ للمخاطب على مُسَمَّاه إلَّا به ، وسأزيد هذا بياناً في باب النداء بحول اللّـهِ.

الثاني : ما ذكره أبو القاسم : أنَّ « الاسم لا يُضْمَر إلَّا بعد أنْ يُعْرَفَ »[1] فقد استغنى عن النعت ، وبهذا عَلَّلَهُ سيبويه[2] .

فإنْ قلتَ : إنَّما يجب هذا مع[3] نَعْتِ البيان ، وقد تَقَدَّم أنْ النعتَ يكون للمدح ، ويكون للذَّمِّ ، ويكون للتَّرَحُّم ، ويكون للتوكيد .

قلتُ : الأصل في النعت أنْ يكونَ للبيان ، وأمَّا نعت المدح وغيره مما ذكر، فليس بالأصل، لأنَّ المقصود قد تَمَّ بذكر الأول، على حَسَبِ ما تقدم، فَلَمَّا امتنع الأَصل امتنع ما جاء بالاتِّساع، وعلى التشبيه به. وبهذا كان الأُستاذُ أبو علي يَنْفَصِلُ عن هذا الاعتراض، وهو حَسَنٌ[3].

الثاني : يُنْعَتُ ولا يُنْعَتُ به ، وهو : الاسمُ العَلَمُ فتقول : مررتُ بزيدٍ العاقلِ ، ولا يجوز أنْ تَنْعَتَ بزيد ، ولا بما أشبهه ، لأَنَّ الأسماء الأَعْلَامَ

---

(١) الجمل ص ٢٩ .

(٢) الكتاب ٢/٨٨ .

(٣) في الأصل : « منع » .

(٤) أجمل الاعتراض والجواب عنه ابنُ الفخار في شرح الجمل ص ٦٥ ، وقال ابنُ بزيزة في غاية الأمل ١/٦٤ عن الضمير : « . . . واختلفوا هل ينعت على معنى المدح والذم أم لا فمنعه بعض المتأخرين، وأجازه بعضهم ولم أر سيبويه نص عليه ، وظاهر تعليله يقضي بجواز نعته للمدح أو للذم ، واحتجاج ما نعيه بأنه اذا امتنع فيه نعت البيان الذي هو الأصل تبعه نعت المدح الذي هو الفرع ، باطل من وجهين ، الاول أنا لا ندعي واحداً منهما اصلا سلمناه (كذا) لكن وجدنا الفروع تستعمل حيث لا تستعمل الأصول ، وهو كثير جداً » وانظر همع الهوامع ١٧٦/٥ .

ليس فيها دَلالةٌ على الوصف ، لأَنَّها إنَّما وُضِعَتْ لتعيين ما وُضِعَت عليه ، من غير نظرٍ الى صفة من صفاته ، وتعيينه في جمع أحواله .

الثالث : ما يُنْعَتُ ويُنْعَتُ به ، فإذَا نُعِتَ لم يُفْصَل بينَه وبين نَعْتِه ، وإذَا نُعِتَ به فصل بينه وبين منعوته ، وذلك الأَسماء المبهمة ، فتقول : مررتُ بهذا الرجل / وجاءني هذا الرجلُ، ورأيتُ هذا الرجلَ، [٥٤] ولا يجوز أَنْ يُفْصَلَ بين هذا والرجل بفاصل، لأَنَّهُ معه كالشيء الواحد ، وإنَّما صار معه كالشيء الواحد لأنَّ جميع النعوت إنَّما جِيء بها لبيان وصف الأول بعد ما تَبيَّنَ جنسُه ، أَلَا ترى أَنَّك إذَا قلتَ : جاءني زيدٌ ، فقد تَبَيَّنَ جنسُه ، وإنَّما وقع الإشكال في الوصف فقلت : زيدٌ العاقلُ ، وانفصل بذلك مِنْ غيره ، وهكذا جميع الصفات ، إلَّا المبهم ، فإِنَّ أَوْل ما يِنْبَهِمُ فيه الجنس ، وجاء (الرجل) وما أَشبهه مما يدل على الجنس لبيان ذلك منه فصار عند ذلك بمنزلة (زيد) إذَا جئتَ به . ثم إنْ وقع انْبِهَامٌ بعد ذلك أزيلَ بما يدل على الصِّفة ، وجرى مَجْرى زيد ، فتقول : جاءني هذا الرجلُ العاقلُ، فصار لهذا المبهم مع صفته كالشيء الواحد .

فَإنْ قلتَ : هذا صحيح إذَا وُصِفَ بالجنس ، فإنْ كان الجنس معلوماً وَوُصِفَ بما يدلُّ على الصِّفة نحو : جاءني هذا العاقلُ ، فيجب أَنْ يفصِلَ بين الاسم ونعته .

قُلْتُ : إذَا وُصِفَ المبهم بالمشتَقِّ فإنَّما هو مِن إقامة الصفة مُقام الموصوف ، فإذَا قُلَتَ : جاءني هذا العاقلُ ، فالأصل أَنْ تقولَ : جاءني هذا الرجلُ العاقلُ ، ثم حُذِفَ الموصوف ، وأُقيمت الصِّفة مُقامَه ، لأَنَّ المشتقاتِ إنَّما وُضِعَت أَنْ تكونَ جاريةً على الأسماء الجوامد الدَّالَّة على الجنس ، ونَصَّ أَبو علي في الايضاح [١] وغيره على هذا [٢] ، وهو صحيحٌ إذَا تأملتَه ،

(١) الايضاح ١/٢٧٩ .
(٢) انظر الكتاب ٢/٢٧ شرح المفصل ٣/٥٧ .

فيجب لما ذكرته أنْ يجريَ المشتق إذَا جرى على المبهم صفةً مجرى الجامد ، لأنَّه قام مقامه ، فالقياس أنْ يبقى عليه حكمه ، ويَتَنَزَّلَ منزلَته فلا يُفْصَل بين المبهم ونعته كائناً ما كان .

مسألة : إذَا قلتَ : جاءني هذان الطويلُ ، والقصيرُ ، فلا يجوز ، لأنَّ القصير نعتٌ لأحد المبهمين فيجب ألَّا يُفْصَلَ بينه وبين المبهم ، وأَنْتَ قد فصلتَ بينهما بالطويل ، وإنَّما يقال في مثل هذا : جاءني هذا الطويلُ وهذا القصيرُ ، ولا أعلمُ في هذا خلافاً بين البصريين . وكذلك لا تقول : مررتُ بهذين الطويلِ والقصير[1] . فإنْ جرى المبهم صفةً على ما قبله نحو : جاءني زيد هذا فالقياس أنْ يفصلَ بينهما[2] كما يفصل بين الأسماء كلِّها وصفاتها قال الله تعالى : ﴿ فَابْعَثُوا أَحَدَكُم بِوَرِقِكُم هَذِه ﴾[3] فهذه نعتٌ لِوَرِقِكُمُ ، ويجوز أنْ يفصلَ ، كما يفصل بين الأسماء كلِّها ونعوتها قال سبحانه : ﴿ قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيّاً فاطِرِ السَّمَـوَاتِ ﴾[4] . ولا أعلمُ في هذا الذي ذكرتُه خلافاً .

الرابع : ما يُنْعَتُ ويُنْعَتُ به، ويُفْصَلُ بينه وبين منعوته ، ويُفْصَل بينه وبين نَعْتِه ، وذلك ما عدا ما ذكرتُه من الأسماء ، وهي الأسماءُ المعرَّفةُ بالألف واللام ، وبالإضافة ، والأسماءُ النكرات ، فتقول : جاءني الرجلُ العاقلُ ، وجاءني صاحبُ عمرٍو العاقلُ ، وجاءني عمرٌو صاحبُ زيـدٍ ، وكذلك ما أشبهه ، ويجوز الفصل بين الأسماء ونعوتها ، وإنْ كان الأحسن ،

---

(١) انظر الكتاب ٢/٨ ، الأصول ٢/٣٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/٢١٢ ـ ٢١٣ .

(٢) ذكر سيبويه في الكتاب ٢/٦ ، والمبرد في المقتضب ٤/٢٨١ ، وابن السراج في الأصول ٢/٣١ ، والفارسي في الايضاح ١/٢٧٩ ، أن العلم يوصف بالاسماء المبهمة ـ اسماء الاشارة ـ نحو : مررت بزيد هذا ، وبعمرو ذاك ، ولم يذكروا ان القياس الفصل بين اسم الإشارة وبين منعوته .

(٣) سورة الكهف آية ١٩ .

(٤) سورة الأنعام آية ١٤ .

والأصل ألَّا يفصلَ .

قوله: (لو قلت: ضَرَبْتُهُ الكريمَ أو مررتُ به العاقلِ على النعت لم يجز)[1] .

قال: (على النعت) لأَنَّه يجوز على البَدَلَ، ويجوز أَنْ يُنْصَبَ بإضمار فعل ويجوز أَنْ يُرْفَعَ بإضمار المبتدأ، على حَسَبِ ما تقدَّم .

قوله : (وإِذَا اختلف اعرابُ الأَسماء المنعوتة أو العوامل فيها لم يُجْمعْ بين نعوتها)[2] .

اعلم أَنَّ الاسميـن إذَا كان نعتُهما واحداً ، فلا يجوز أَنْ يُجْمَعَ بينهما إلَّا بشروطٍ أَرْبعة .

أحدهـا : أن يتفقا في الاعراب ، فإن كان أحدهما مرفوعاً ، والآخر منصوباً فلا يجمع بين نعتيهما - وإن كان العامل واحداً - فتقول: ضرب زيدٌ العاقلُ زيداً العاقلَ ، ولا يجوز أن تقول : ضرب زيدٌ عمراً العاقلان ، لأَنّك إن رفعتَ نعتّ المنصوب بالمرفوع ، وإن نصبت نعتّ المرفوع بالمنصوب ، لأَنَّه نعتٌ للاسمين ، ولأَنّ الاسم الواحد لا يكون فاعلاً مفعولاً . ونعت الفاعل يتنزّل منزلة الفاعل ، ألا ترى أنك اذا قلت : قام زيدٌ العاقلُ ، فالعاقل هو القائم ، لأَنَّه زيد .

الثاني : أن يتفقا في العامل ، فتقول : قام زيدٌ العاقلُ وهذا محمّدٌ العاقلُ ، ولا / يجوز قام زيد وهذا محمد العاقلان، لأن العامل في النعت هو [٥٥] العامل في المنعوت ، ولا يعمل عاملان في اسم واحد . فان قلت : قام زيد وقعد عمرو العاقلان فالظاهر من كلام سيبويه أنّه جائز[3] .

وإنَّما جاز هذا لأَنَّ الفعلين في معنى فعل واحد ، وكأَنَّك قلتَ :

---

(١) الجمل ص ٢٩ .

(٢) المصدر نفسه ص ٣٠ وفيه « أو العامل فيها » ومثله في « ج » وفي « س » كما هنا .

(٣) في الأصل : « غير جائز » باقحام « غير » ، وانظر الكتاب ٢ / ٦٠ .

اختلف زيد وعمرو العاقلان، وتضادَّ الرجلان، فيظهر أنَّ العاملين إذا كانا فعلين فيجوز الجمع، لأنَّك تقدر فيهما أنْ تَرُدَّهما إلى فعل واحد.

الثالث : أنْ يتفقا في تعريف أو تنكير ، فإنْ كان أحدهما معرفة والآخر نكرة فلا يجوز الجمع بين نَعْتَيْهما ، لأنَّك إنْ فعلتَ ذلك وجعلتَه نكرة ، نَعَتَّ المعرفة بالنكرة ، فإنْ جئتَ به معرفة نَعَتَّ النكرة بالمعرفة ، لأنَّهما نَعْتُ لهما، ولا تُنْعَتُ النكرة إلاَّ بنكرة، والمعرفة لا تُنْعَتُ إلاَّ بالمعرفة، لا تدخل إحداهما على الآخرى .

الرابع : أنْ [لا يكونَ](1) أحدهما مظهراً والآخر غير مظهر ، وكذلك المبهم وغير المبهم ، لا يجوز أنْ تقولَ جاءني هذا وزيدٌ الرجلانِ العاقلانِ (2) .

مسألة: هذه شاةٌ وسَخْلَتُها راتعين فَتُنْصَبُ على الحال، ولا يجوز الرفع على أنْ يكونَ نعتاً للشاةِ والسَّخْلَةِ، لأن الشاة نكرةٌ ، والسَّخْلَةُ معرفةٌ . فإنْ جعلتَ السَّخْلَةَ نكرةً ـ وتكون الاضافة هنا بمنزلة الإضافة في قولك : كُلُّ شَاةٍ وسَخْلَتِها بدرهم ، على مَنْ خفض السَّخْلَة ـ جاز الرفع في الراتِعَيْنِ ، لأنَّ التقدير : هذه شاةٌ وسَخْلَةٌ لها راتعان ، وأنتَ لو قلتَ، هذا لم يكن فيها نَعْتُ المعرفة بالنكرة (3) .

قوله : (ولكن تنصبه باضمار أعني ، أو ترفعه باضمار المبتدأ) (4) .
هذا جارٍ في كلِّ نَعْتٍ كما ذكرته ، إلاَّ أنَّ صفات المدح لا يجوز فيها

---

(1) تكملة يتم بها الكلام .

(2) قال ابن الفخار في شرح الجمل ص ٤٧ ، « وأما اشتراط الا يكون احد الموصوفين اسم اشارة ، فلما يلزم على الجمع بين النعتين من الفصل بين اسم الاشارة ونعته بخلاف غيره ، لأن اسم الاشارة لما أحدث في نعته تعريف الحضور فنزل منزلة حرف التعريف فلم يجز الفصل بينهما كما لم يجز بين حرف التعريف والمعرفة » .

(3) انظر الكتاب ٨٢/٢ .

(4) الجمل ص ٣٠ وفيه : « تنصبهما . . . أو ترفعهما » .

شروط تفريق النعت

والله المستعان ١٢/١٢/١٤٢٢هـ

اظهار الفعل ولا اظهار المبتدإ وقد تَقَدَّم هذا كلُّه .

واعلم أَنَّك إذَا اجتمعت لك هذه الشروطُ الأربعة ، فأنت بالخيار إنْ شِئْتَ جمعت النَّعْتَ ، وإنْ شِئْتَ فَرَّقْتَه ، ومتى نقص من هذه الشروط شرطٌ واحد فَرَّقْتَ النعت ولا بُدَّ ، فإنْ جمعتَ فلا بُدَّ من جَمْعِ النَّعتين ، فتقول : جاءني الزيدان العاقلان ، فإنْ جمعت الاسمين واختلف النَّعْتُ فقلتَ : مررتُ برجلينِ مسلمٍ وكافرٍ ، جاز لك في مسلم وكافر وجهان : أحدهما : الرفع . الثاني : الخفض . فإنْ رفعتَ كان خبر مبتدأ محذوفٍ أو مبتدأ والخبر محذوفٌ ، والتقدير : منهما مسلمٌ ومنهما كافر أو : أحدُهما مسلم والآخر كافر ، فإنْ خفضت كان تابعاً لما قبله [١] ، ولا يجوز لك القطعُ في قولك : مررت برجلين مسلمين ، لأنَّ مسلمين قد تَهَيَّأ للجريان على رجلين فيكره القطع بخلاف : مررت برجلين مسلمٍ وكافرٍ ، لأنَّ مسلماً مفرد ، ورجلان تثنية فلم يَتَهَيَّأ للجريان للمخالفة التي ذكرتها .

فإنْ قلتَ : فإذَا كان الأمر كذلك فكيف صح أَنْ يجريَ صفة على التثنية ، والصِّفة حقيقية ؟

قلتُ : ليس أَحدهما هو الصفة ، وإنَّما الصفة مجموع الاسمين ، فمسلمٌ وكافرٌ هما الجاريان صفة على رجلين ، ولأجل هذا كان القطع هنا قوياً ، وكذلك تقول في المعرفة : مررت بالزيدينِ راكباً وماشياً ، ويجوز القطع فتقول : راكبٌ وماشٍ ، على تقدير : أَحدُهما ماشٍ والآخرُ راكبٌ ، ولو قلتَ : مررتُ بالزيدينِ ماشيين لم يكن القطع لما ذكرته من التَّهَيُّوءِ ، والله أعلم .

مسألة : تقول : ما يصلُح بالرجل خير منك أَنْ يفعلَ هذا [٢] ، وخير

---

(١) انظر الكتاب ٤٣١/١ .

(٢) انظر المصدر نفسه ١٣/٢ فالمثال من أمثلته وفيه : « ما يحسن »

نكرة ، والرجل معرفة ، وقد تَقَدَّم أَنَّ النكرة لا تُنْعَتُ إلَّا بالنكرة ، والمعرفة بالمعرفة .

قلتُ : لَمَّا لَمْ يمكن تعريفُ خيرٍ ، وكان الرجلُ وإنْ كان معرفةً تَقَعُ في موضعه النكرةُ هنا على معنى واحد فتقول : ما يصلح برجلٍ خَيْرٍ منك ، فجرى (خيرُ) صفةً على ما يصلُحُ أَنْ يقعَ في الموضع لتوهمه ، على حَسَبِ ما ذكرتُه . ولهذا في كلام العرب نظائرُ كثيرةٌ قال :

٤٩ ـ * إنَّ الحَوادِثَ أَوْدَى بِـهَـا * (١)

لأَنَّ الحَدَثَانَ يُرادِفُ الحوادِث ، وإذَا نُطِق بالحوادث ، فكأنَّه نطق بالآخر ، وعكس هذا قوله :

٥٠ ـ * أَلَمَّتْ بِنَا الحَدَثَانُ * . . . . * (٢)

على تقدير الحوادث ، وأَشَدُّ من هذا قول زُهير :

٥١ ـ بَدَا لِيَ أَنِّي لستُ مُدْرِكَ ما مضى ولا سَابقٍ شيئاً إذَا كان جائيا (٣)

(١) الشاهد للأعشى وروايته في ديوانه ص ١٧١ .

فـإن تَـعْـهَـديـنـي ولـي لِـمَّـةٌ فـإنَّ الـحـوادث ألـوى بـهـا

وانظره في الكتاب ٤٦/٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٤٧٧/١ ، معاني القرآن ١٢٨/١ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٢٤ ، ١٢٥ ، مشكل اعراب القرآن ١٨/٢ ، الافصاح للفارقي ص ٩٩ ، اصلاح الخلل ص ٣٩٨ ، أمالي ابن الشجري ١٠٥/١ ، ٣٤٥/٢ ، نتائج الفكر ص ١٦٨ ، الانصاف ٧٦٤/٢ ، شرح المفصل ٩٥/٥ ، ٦/٩ ، ٤١ ، شرح الجمل لابن بزيزة ١/ ص ٤٦ ، المغنى لابن فلاح ل ٣٦ ، رصف المباني ص ١٠٣ ، ٣١٦ ، التصريح ٢٧٨/١ خزانة الأدب ٥٧٨/٤ .

(٢) البيت بتمامه

وحَـمَّـالُ الـمئـيـنَ إذَا أَلـمَّـت بـنـا الـحَـدَثَـانُ والأَنِـفُ الـنَّـصُـورُ

انظر معاني القرآن ١٢٩/١ ، مجالس ثعلب ٤٨٩/٢ ، المذكر والمؤنث ص ٣٩٩ ، اصلاح الخلل ص ٣٩٩ أمالي ابن الشجري ١٠٦/١ ، الانصاف ٧٦٦/١ .

(٣) ديوانه ص ٢٨٧ ، الكتاب ١٦٥/١ ، ٣٠٦ ، ١٥٥/٢ ، ٢٩/٣ ، ٥١ ، ١٦٠/٤ ، وشرح أبياته لابن السيرافي ٧٢/١، الجمل ص ٩٦، شرح أبياته لابن سيده ل ٧، الحلل ص ١١٠، =

[٥٦] / فيمَنْ رواه بالخفض فهو معطوفٌ على تَوَهُّم الباء ، والباءُ هنا زائدة وإِذَا وُجِدَتْ فكأَنَّها لم توجد ، ومن هذا أيضاً قولُهم :

٥٢ ـ * . . . . . . ما هذه الصَّوْتُ * [١]

لأَنَّ الصَّوْتَ : الصَّيْحَةُ . وهذا الذي ذكرتُه معنى قول الخليل رحمه الله [٢] .

= الفصول والجمل ص١٠٦، الخصائص ٣٥٣/٢، ٤٢٤، الإنصاف ١٩١/١، ٣٩٥، ٥٦٥/٢، شرح المفصل ٥٢/٢، ضرائر الشعر ص ٢٨٠، مغنى اللبيب ص ١٣١، ٦٠٠، ٦١٩، ٧١٥، شرح شواهده ٢٨٢/١، همع الهوامع ٢٧٨/٥. ورواية الديوان: «ولا سابقي شيء» بإضافة سابق إلى ياء المتكلم وبرفع شيء، ويروى: «ولا سابقاً شيئاً» بنصبهما، ولا شاهد فيه على هاتين الروايتين:

(١) هذا جزءٌ من قول رويشد بن كثير الطائي :
يـا أَيُّـهـا الـرَّاكبُ المُـزْجِي مَـطِيَّتَـهُ سَائِل بني أَسَدٍ ما هـذه الصَّـوْتُ ؟
انظر شرح الحماسة للمرزوقي ٦٦/١ ، سر صناعة الاعراب ١٣/١ ، الخصائص ٤١٦/٢ ، الانصاف ٧٧٣/٢ ، شرح المفصل ٩٥/٥ ، خزانة الأدب ١٦٧/٢ .

(٢) انظر الكتاب ١٢/٢ .

باب العطف

العطفُ يكون على وجهين : أَحدُهما : عطفُ المفردات . الثاني : عطفُ الجمل . الكلام هنا في عَطْفِ المفردات ، وأَمَّا عطفُ الجمل فسأذكره في الاشتغال [١] .

والعطف حَدُّه أَنْ تَقُولَ : تشريكُ الثاني مع الأول في عامله بحرفٍ من هذه الحروف [٢] ، وهي عَشَرَةٌ على حَسَبِ ما تذكر بعد إنْ شاء الله تعالى . فإِذَا قلتَ : قام زيدٌ وعمرٌو ، فالعامل في عمرو الفعل المتقدِّم ، وكذلك إذَا قلتَ : ضربتُ زيداً وعمراً فالناصب لعمرٍو الفعل المتقدِّم [٣] .

ومن الناس مَنْ ذَهَبَ الى أَنَّ حرفَ العطف نائبٌ مناب العلمل ، وأَنَّك إِذَا قلتَ قام زيدٌ وعمرٌو فكأَنَّك قلتَ : قام زيدٌ قام عمرٌو ، ثُمَّ حُذِفَ الفعلُ الثاني وأُنِيبَ منابَه حرفُ العطف [٤] ، وأَجراه مُجْرى ما حكاه سيبويه : أَمَّا

---

(١) انظر ما سيأتي ص ٦٤٤ .

(٢) أورد ابن الفخار في شرح الجمل ص ٤٧ حَدَّ العطف عند المؤلف وعند ابن عصفور ووازن بين عبارتيهما .

(٣) قال ابن لُبّ في تقييده ل ٣٤ : « المسألة الثالثة في العامل في المعطوف عليه اذا كان مفرداً ، وفيه ثلاثة مذاهب : مذهب سيبويه أنه العامل في المعطوف عليه لكن بوساطة حرف العطف » ، وانظر الكتاب ٣٧٧/٢ شرح المفصل ٧٥/٣ .

(٤) نسبه ابن يعيش في شرح المفصل ٧٥/٣ الى أبي علي الفارسي ، وانظر نتائج الفكر ص ٢٤٩ تقييد ابن لب ل ٣٤ .

أنتَ منطلِقاً انطلقتُ معك (١)، والأصل : أنْ كنتَ منطلقاً انطلقتُ معك ، فحُذِفَ كان، وأُنيبَ منابَها الحرفُ، وهو (ما)، وظهر(٢) الضميـرُ؛ لأنَّ الضميرَ لا يتَّصِلُ إلاَّ بعامله .

ومنهم مَنْ قال : إنَّ الفعلَ محذوفٌ بعد حرف العطف ، وإنَّ الأصل : قام زيدٌ وقام عمرٌو ، فَحُذِفَ الفعل (٣)، وهذان المذهبانِ مُعْتَرَضانِ . أَمَّا الأول فَيَبْطُل من أربعة أوجهٍ .

أحدُها : أَنَّ الحرفَ لم يوجد نائباً منابَ الفعل المُتَصَرِّف الباقي على أصالته ، وأَمَّا : أَمَّا أنت منطلقاً ، فالحرف هنا نابَ منابَ كان ، وكان هنا ناقصة ، وهي ضعيفةٌ لِتَعَرِّيَها عن الدَلالةِ على الحَدَثِ . وأَنَّها لم يؤتَ بها إلَّا للدَّلالة على الزمان ، ألَا ترى أَنَّك إذَا قلتَ : زيدٌ منطلقٌ ثم قلت : كان زيدٌ منطلقاً لم يُسْتَفَد من كان إلَّا الزمان خاصَّة ، فعلمنا بذلك أَنَّها إنَّما سِيقت للزمان . وسيأتي الكلام عليها في بابها (٤) .

الثاني : أنَّك تقول : استوى (٥) زيدٌ وعمرٌو ، ولو قلتَ : استوى زيدٌ استوى عمرٌو ، لم يكن كلاماً .

الثالث : أَنَّك تقول : مررت برجلٍ قائمٍ زيدٌ وأخوه ، ولو قلتَ : مررت برجلٍ قائمٍ زيدٌ قائمٌ أخوه لم يَجُزْ لأَنَّك تنعت الرجل بما ليس من سببه ، وكذلك تقول : كان عمرٌو قائماً زيدٌ وأخوه ، ولو قلت : كان زيدٌ (٦) قائماً عمرو قائماً أخوه ، لم يكن جائزاً . لأنَّك أخبرتَ عن زيد ، بما ليس له ولا لسَبَبِه .

---

(١) انظر الكتاب ٢٩٣/١ ، ١٤٩/٣ ،
(٢) في الأصل : « فظهر » .
(٣) انظر نتائج الفكر ص ٢٤٩ .
(٤) انظر ما سيأتي ص ٦٤٤.
(٥) عدت الرطوبة على هذه الكلمة فأخفتها ، ونظرتُ في إثباتها الى ما بعدها .
(٦) في الأصل : « كان كان زيد .... » .

الرابع : أنَّك تقول : أزيداً لقيتَ عمراً وأباه ، وتنصب زيداً باضمار فعل يُفَسِّرهُ هذا الظاهرُ ، لأنَّه قد عَمِل فيما هو من سَبَبِه ، ولو قلتَ : أزيداً لقيتَ عمراً لقيت أباه ، لـم يَجُـز ، لأنَّ لقيت الأول ، عاملٌ في أجنبي فلا يصحُّ أنْ يُفَسِّرَ ، والدليلان الثالث [والرابع] [1] ذكرهما سيبويه [2] .

وأمَّا المذهب الثاني : وهو أنَّ الفعل مُقَدَّرٌ بعد حرف العطف ، فَيَبْطُل أيضاً من الأدِلَّة الثلاثة المذكورة الثاني والثالث والرابع . والذي عَوَّلَ عليه محققو هذه الصَّنعة : أنَّ العاملَ في المعطوف هو العاملُ في المعطوف عليه لما ذكرتُه .

قوله : (وحروفُ العطفِ : الـواوُ والفاءُ وثُمَّ [وأم] [3] وأوْ وإمَّـا مكسورةً مكررةً) [4] .

اعلم أنَّ (إمَّا) اختلف الناسُ فيها : فمنهم من ذَهَبَ الى أنَّها حرفُ عـطف [5]، وذهب أبـوعلي إلى أنَّهـا ليست بحـرف عـطفٍ، لأنَّـك إنْ جعلتَها حرفَ عطفٍ فكيف دخل عليها حرفُ العطف [6] ، ألَا ترى أنَّك تقول : قام إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرٌو ، ولا يجوز اسقاط الواو هنا ، وأمَّا (إمَّا) الأولى فاتفق النحويون على أنَّها ليست بحرف عطف ، لأنَّ زيداً فاعل بقام ، فكيف يكون معطوفاً عليه ، لأنَّ المسند والمسند إليه لا يَصِحُّ أنْ يكونَ

---

(١) بياض في الأصل بمقدار كلمة .

(٢) انظر الكتاب ١/١٠٧ ـ ١٠٨ .

(٣) تكملة من الجمل .

(٤) الجمل ص ٣٠ .

(٥) انظر الكتاب ١/٢٦٨ ، البديع ل ١١٧ ، شرح الجمل لابن الفخار ص ٤٨ .

(٦) الايضاح ١/٢٨٩ ، وما ذهب اليه هو مذهبُ جماعة من النحاة السابقين له منهم يونس وابن كيسان والزجاج وابن السراج ، وارتضاه ابن عصفور وابن مالك / انظر البديع ل ١١٧ ، شرح المفصل ٨/١٠٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٢٣ ، شرح عمدة الحافظ ص ٦٥٧ ، مغنى اللبيب ص ٨٤ ، الأشباه والنظائر ١/٣١٣ ـ ٣١٤ ، همع الهوامع ٥/٢٥٢ .

أحدُهما معطوفاً على الآخر ، على أَنَّه قد يكون المعطوفُ نائباً منابَ المسند نحو : كُلُّ رجل وضَيْعَتُه [1] ، وسيأتي بيان هذا .

قوله : (مكسورةً مُكَرَّرةً) [2] .

يريد أَنَّ (إِمَّا) لا تقع إلَّا مكررة فلا تقول : قام زيدٌ وامَّا عمرٌو ، وإِنَّما يقال : قام إِمَّا زيدٌ وإِمَّا عمرٌو ويقتضي هذا بظاهره أَنَّك لا تقول : قام / إِمَّا [٥٧] زيدٌ أو عمرٌو ، لأَنَّها لم تَتَكَرَّر ، وقد جاء مثلُ هذا قليلاً ، وقد حذفت إِمَّا الأولى في الشعر ، أنشد سيبويه :

٥٣ - سَقَتْـهُ الـرَّوَاعِـدُ مِنْ صَيِّفٍ　　وإِنْ مِنْ خَـرِيفٍ فَلَنْ يَعْـدَمَـا [3]

الأَصل : « سقته الرواعد إِمَّا من صَيِّفٍ وإِمَّـا من خريف » فحذف (إِمَّا) الأولى وأُزِيلَ تركيبُ الثانية [4] . وهذا كلُّه لا يكون إلَّا في الشعر ، وهذا يقتضي أَنَّ (إِمَّا) مركبة من (إِنْ) و (ما) .

قوله : (ولا بَلْ) [5] .

هذا تكرارٌ ، والعطف إِنَّما هو بِبَلْ و (لا) معها إِنْ كـانت بعـد النفي فهي توكيدٌ ، وإِنْ كانت بعد الواجب فهي نَفْي ، فإِذَا قلتَ : قام زيد لا بل

---

(١) انظر الكتاب ١/٢٩٩ ، ٣٩٣ ، وانظر ما سيأتي ص ٥٥٤ .

(٢) الجمل ص ٣٠ .

(٣) البيت للنِّمِر بن تَوْلَب العـكلي؛ فـارس جواد مخضـرم من المعمرين [ترجمته في الشعر والشعراء ١/٣١٥ ، والمعمرين ص ٧٩ ، خزانة الأدب ١/١٥٦ ، مقدمة شعره] شعره ص ١٠٤ ، الكتـاب ١/٢٦٧ ، ٣/١٤١ ، مجاز القـرآن ٢/٢٣١ ، الخصـائص ٢/٤٤١ ، المنصف ٣/١١٥ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٢٢ مختارات ابن الشجري ص ٦٩ ، شرح المفصل ٨/١٠٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٣٣ ، الجنى الداني ص ٢١٢ ، توضيح المقاصد ٣/٢٢١ ، مغنى اللبيب ص ٨٤ ، شرح شواهده ١/١٨٠ ، خزانة الأدب ٤/٤٣٤ .

(٤) قال ابن عصفور في شرح الجمل ١/٢٣٣ : « فحذف « اما » ثم حذف ما من الثانية ، لأن اما مركبة من ان وما ثم أدغمت النون من أن في الميم من ما » .

(٥) الجمل ص ٣٠.

عمرو ، فلا لنفي الأول ، وإنْ قلتَ : ما قام زيد لا بل عمرو ، فلا توكيد للنفي الأول ، وهذا هو الظاهر من كلام النحويين ، وفيها نظر يتبين بعد إنْ شاء الله .

قوله : (وحتَّى في بعض المواضع) [1] .

يريد أَنَّ العطفَ بحَتَّى قليلٌ ، وأَنَّ أكثرَ ما تستعمل حرفَ جر ، أَوْ حرفَ ابتداء ، وحكى سيبويه أَنَّها تُسْتَعْمَلُ حرفَ عطف [2] ، وتكون حرفَ عطف متى وقع بعدها اسمٌ مرفوعٌ أو منصوبٌ ، نحو : قام القوُم حتَّى زيدٌ . وضربتُ القومَ حتَّى عمراً .

والأكثر فيها أَنْ تَخْفِضَ بها فتقول : قام القومُ حتَّى زيدٍ ، فتكون حرف جر ، فإذَا قلتَ : مررت بالقومِ حتى زيدٍ ، أَمكن أَنْ تكونَ حرف جر ، وأمكن أَنْ تكونَ حرفَ عطفٍ ، والأَكثر في (حتّى) أَنْ تكونَ حرف جر ، فينبغي فيها هنا أَنْ تُؤْخَذَ على الأَكثر .

ولا تكونُ (حتَّى) عاطفةً حتَّى يكون ما بعدها جزءاً مما قبلها ، وسيعود الكلام فيها في باب مفرد بحول الله تعالى .

فصل : [قوله] [3] .

(اعلم أن هذه الحروفَ تَعْطِفُ ما بعدها على ما قبلها ، فَتُصَيِّره على مثل حاله من الإعراب ، فإنْ عطفتَ على مرفوع فارفع ، وعلى منصوبٍ فانصب ، وعلى مخفوضٍ فاخفض ، وعلى مجزومٍ فاجزم) [4] .

أعطى بهذا القول أَنَّ العطفَ يكونُ في الأفعال ، لأنَّ الجزمَ لا يكونُ

---

(١) الجمل ص ٣٠

(٢) الكتاب ٩٦/١ .

(٣) تكملة بمثلها يلتئم الكلام .

(٤) الجمل ص ٣٠ وفيه : « على مثل حاله في الاعراب » وجاء في « س » : « على مثال حاله من الاعراب » أما « ج » فجاء النص فيها كما هنا .

إلَّا في الأفعال قال الله تعالى : ﴿ يُضَاعَفْ لَهُ العَذَابُ يَوْمَ القِيَامَةِ ويَخْلُدْ فِيهِ مُهَاناً ﴾ [1] فَيَخْلُد مجزومٌ بالعطف على (يُضَاعَفْ) ، ومن رفع (يضاعفُ) رفع (ويَخْلُدُ) وقُرِئَ بهما [2] ، وقال تعالى : ﴿ لِيُوَفِّيَهُم أُجُورَهُمْ ويَزِيدَهُم ﴾ [3] فنصب (يزيدهم) بالعطف على (لِيُوَفِّيَهُم) ، والعطف يكون في الأفعال كما يكون في الأسماء .

قوله : (فأمَّا الواوُ فإنَّها تجمعُ بين الشيئين وليس فيها دليلٌ على الأول منهما) [4] .

الواوُ معناها الجمع، والشخصان إذا اجتمعا في الفعل، فلا يخلو ذلك من ثلاثةِ أوجهٍ :

أحدها : أنْ يكونَا معاً .

الثاني : أنْ يكونَ الأولُ قبلَ الثاني .

الثالث : أنْ يكونَ الثاني قبلَ الأول .

فمتى جاءت الواوُ فلا يُفْهم واحدٌ من هذه الثلاثة إلَّا بدليل يدلُّ من خارج ، قال تعالى : ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ الأَرْضُ زِلْزَالَها ، وأَخْرَجَتِ الأَرْضُ أَثْقَالَها ﴾ [5] فعلم أنَّ الإخراج بعد الزَلْزَلة ، ولم يُعْلَم ذلك من لفظ الواو . وكذلك قول حسَّان :

٥٤ - * هَجَوْتَ محمَّداً وأجبتُ عنه * [6] .

---

(١) سورة الفرقان آية ٦٩ .

(٢) قرأ بالرفع أبو بكر وابن عامر غير أنَّ ابن عامر يحذف الألف ويشدد العين وقرأ الباقون بالجزم غير أن ابن كثير يحذف الألف من يضاعف ويشدِّد العين/ انظر السبعة ص ٤٦٧، حجة القراءات ص ٥١٤، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/١٤٧.

(٣) سورة فاطر آية ٣٠ .

(٤) الجمل ص ٣١ .

(٥) سورة الزلزلة آية ١ ، آية ٢ .

(٦) تمامة * وعند الله في ذاك الجزاء * .

وروايته « فأجبت » بالفاء ، وكذا الرواية في الأغاني ٤/١٣٩ ، ومقاييس اللغة ٤/٢٧٣ ، وأمالي المرتضى ١/٦٣٢ ، واللآلي ١/٣٥٣ ، خزانة الأدب ٤/٤٤ « عن السيرة » ولا شاهد =

والإجابة ثانية عن الهَجْو، وهذا يعلم من غير الواو، وقال تعالى: ﴿ واسْجُدِي وارْكَعِي ﴾ [1] والركوع قبل السجود، وهذا كلُّه ليس معلوماً من الواو. وقال سبحانه: ﴿ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ والنُّورُ ﴾ [2] فهما في زمانٍ واحد، وليس أَحَدُهما قبلَ الآخر، والدليلُ على أَنَّ الواوَ لا تقتضي الترتيبَ قولُه سبحانه: ﴿ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُم رغَدَاً وآدْخُلُوا البَابَ سُجَّداً وقُولُوا حِطَّةٌ ﴾[3] وقال في موضع آخر: ﴿ وَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ وَقُولُوا حِطَّةٌ وآدْخُلوا البابَ سُجَّداً ﴾[4]. والقصة واحدةٌ، فَدَلَّ على أَنَّ الواوَ لا تقتضي الترتيبَ[5]، لأنَّ المعلومَ أَنَّ أحدَهما وَقَعَ، والدليلُ على أَنَّ الواوَ لا تقتضي الترتيب أَنَّه لما نزل ﴿ إِنَّ الصَّفَا والمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللهِ ﴾[6] قال الصحابةُ: بأَيِّهما نبدأ يا رسولَ الله؟.

قال: «ابدأوا بما بَدَأَ اللهُ به» [7]، فلو كانت الواوُ تقتضي الترتيبَ لم يسألوا عن ذلك، والدليل الأَول أَقوى.

فمَنْ ذهب الى أَنَّ الواوَ تقتضي الترتيب فهو خطأٌ بَيِّنٌ، ولا ينبغي أَنْ يُعْتَقَدَ أَنَّ الشافعيَّ أَخَذَ فرضَ ترتيبِ الوضوء من الواو، لما بَيَّنْتُهُ من أَنَّ الواوَ

= فيه على هذه الرواية. وجاء البيت في سيرة ابن هشام (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد) ٤/٤٥ «وأجبت» بالواو كما أورده المصنف، وكذا الرواية في الاقتضاب ص ٣٠١.

(١) سورة آل عمران آية ٤٣.

(٢) سورة الرعد آية ١٦.

(٣) سورة البقرة آية ٥٨.

(٤) سورة الاعراف آية ١٦١.

(٥) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ل ٢٥١.

(٦) سورة البقرة آية ١٥٨.

(٧) أخرجه الدارقطني في سننه «كتاب الحج / باب المواقيت» ٢/٢٥٤ عن جابر، وجاء في فيض القدير ١/٧٦ «ورواه عنه ايضا النسائي بإسناد صحيح... في حديث طويل، وكذا البيهقي، وصححه ابن حزم... ورواه مسلم بلفظ (أبدأ) بصيغة المضارع للمتكلم، وأحمد ومالك وابن الجارود، وأبو داود والترمذي وابن ماجه وابن حِبّان والنسائي أيضاً (بلفظ (نبدأ) بنون الجميع..).

لا تقتضي الترتيب ، وبيانُ مأخذه مذكورٌ في موضعه .

[٥٨] قوله : (والفاء معناها أَنَّ الثاني / بعد الأَول بلا مُهْـلة)[١].

اعلم أَنَّ الفاء لها ثلاثة معان: أَحَدُها: الجمعُ، والثاني: الترتيبُ، والثالث: الاتصال، فتقول: قام زيدٌ فعمرٌو، فتدلُّ الفاءُ على أَنَّ عمرا قام بعد زيدٍ متَّصلاً به.

ويرد على هذا ثلاثة [٢] اعتراضات ، بزوالها يصح ما ذكرته :

أحدها: قوله تعالى : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَـةٍ أَهْلَكْنَـاهَا فَجَاءَها بَأْسُنَا ﴾ [٣] وبلا شك أَنَّ مجيءَ البأس قبلَ الإهلاك .

الجواب : أَنَّ هذه الآية بمنزلة الآية التي في النحل وهي قولُه تعالى : ﴿ فَإذَا قَرَأْتَ القُرآن فَاْسْتَعِذْ بِاللهِ ﴾ [٤] [المعنى : فإذا أردتَ قراءةَ القرآن فاستعذ بالله] [٥] فكذلك هذه الآية ، المعنى : وكم من قرية أردنا اهلاكَها فجاءها بأسُنا ، وبلا شك أَنَّ مجيءَ البأس ثانٍ عن إرادة الإهلاك، وهذا النوعُ في كلام العرب كثير .

الثاني : أَنَّ سيبويهِ حكى : دخلتُ البصرةَ فالكوفَة [٦] . وبلا شك أَنَّ دخولَ الكوفة لا يكون إلَّا بعد أَيَّامٍ من دخول البصرة : لأَنَّ بينهما من المسافة ما لا يُمكن معه الاتصال .

---

(١) الجمل ص ٣١ .

(٢) في الأصل « ثلاث » .

(٣) سورة الأعراف آيـة ٤ .

(٤) سورة النحل آية ٩٨ ، وفي الأصل « واذا قرأت » .

(٥) تكملة بنحوها يتم الكلام .

(٦) لم أجد هذا في الكتاب (طبعة عبد السلام هارون) ، وفي شرحه للسيرافي ٢/ ل ١٥١ : ودخلت الكوفة فالبصرة ، فالثاني بعد الأول ، وهو متصل به وداخل في معناه. . . والبصرة داخلة في الدخول مثل الكوفة ومعنى ذلك أنه لم يقطع سيره الذي دخل به الكوفة حتى وصله بالسير الذي دخل به البصرة « وانظر الايضاح ٢٨٦/١ ، الجنى الداني ص ٦١ ـ ٦٢ .

الجـواب : أَنَّ المعنى . دخلتُ البصرةَ فخـرجتُ من فَـوْري الى الكوفة ، فلمَّا كان الخروج الى الكوفة سبباً في دخول البصرة [١] ، وكان الخروج متصلا بدخول البصرة أقيم المسببُ مُقام السَّبب ، والعرب تقيم السَّبَبَ مقام المسبِّب ، وتقيم المسببَ مُقَام السَّبَب . وهذا المعلوم من كلام العرب حكى سيبويه : أَعددتُ الخَشَبَةَ أَنْ يميلَ الحائط فَأَدْعَمَهُ [٢] . وبلا شك أَنَّه لم يُعِدّ الخَشَبَةَ ليميلَ الحائط ،إِنَّما أَعدها ليدعمَه إذَا مال ، فلما كان المَيْلُ سبباً في الدعم أقامه مُقامَه . وكذلك قوله سبحانه : ﴿ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى ﴾ [٣] والمعنى لِتُذَكِّرَ إحداهما الأخرى إِذَا ضَلَّت ، فلمَّا كان الضلال سَبَباً في التذكير أُقيم مُقَامَه .

الاعتراض الثالثُ : حكى سيبويه : مُطِرْنا مكان كذا فمكان كذا [٤] .
اعلم أنَّ هذا الكلام يقال وإنْ كان المطر نزل بهذه المواضع في وقت واحد ، وذلك إذا أراد المتكلم أَنْ يُخْبِرَ بجميع ما غيثَ من الأماكن فيخبر عن جهة ثُمَّ يقرو [٥] الأَماكنَ شيئاً بعد شيء حتَّى ينتهي الى آخِر ما أصابه المطرُ ، فدخلت الفاء لهذا القصد ومن هذا : بِعْتُه بدرهم فصاعدا ، لا تريد أَنْ تخبر بأنك بعته اولا بدرهم ، وانما أردت أن تخبر أن أقل ما وقع البيع به درهم . وقد تقول : جاءني زيد فعمرو ، وفعل هذا زيد فعمرو ، اذا كانت منزلة زيد أَفضل من منزلة عمرو .

قوله : (وثُمَّ مثل الفاء إلَّا أَنَّ فيها مهلة) [٦] .

---

(١) في الأصل « مكة » .
(٢) انظر الكتاب ٣/٥٣ وعبارته : « كما يقول الرجل : « أعددتُه أَنْ يميلَ الحائط فأدعمه » ، وانظر المقتضب ٣/٢١٥ .
(٣) سورة البقرة آية ٢٨٢ .
(٤) الكتاب ٤/٢١٧ وعبارته : « سقط المطر بمكان كذا وكذا ، فمكان كذا وكذا » .
(٥) يقرو : يتبع .
(٦) الجمل ص ٣١.

اعلم أَنَّ ثُمَّ وضعت للدلالة على ثلاثة أشياء : الجمع ، والترتيب ، والمهلة والتراخي ، فإذَا قلتَ : جاءني زيد ثم عمرو ، فزيد جاءك أولا ، وعمرو بعده وبينهما مهلة ، وتقول ساد زيد ثم أبوه ، ثم جده ، ومعلوم أَنَّ سيادة الجد كانت قبل سيادة الأب ، وسيادة الأب كانت قبل سيادة الابن ، فالمراد : ساد عندي : أي نظرتُ في زيدٍ فرأيتُه سَيِّداً ، ثم نظرتُ في أَبيه فرأيتُه كذلك ، ثم نظرتُ في الجَدِّ فرأيتُه كذلك ، وتقول : أكرمتُ زيداً ثُمَّ عمراً ولم تقل وعمراً ، لأَنَّ زيداً أَعلى منه في الشَّرَف ، وأرفعُ منزلةً ، فجئتَ بثُمَّ لذلك ، والاتِّساع في كلام العرب كثير ، فلا يحملك اتِّساعهم على أنْ تجعلَ للكلمة معنى لم توضع له كما يفعل ضعفاء هذه الصَّنعة .

قوله : (ولا لإخراج الثاني مما دخل فيه الأول) [1] .

اعلم أنَّ (لا) لا يعطف بها إلَّا بعد الإيجاب ، لأنَّها تنفي [عن] [2] الثاني ما وجب للأوَّل ، وفيها توكيد لا يجاب الأوَّل ، فتقول : قام زيد لا عمروٌ ، وكأنَّ قائلاً قال : قام عمروٌ ، فقلت : قام زيدٌ « لا عمرو » أي زيدٌ هو الذي قام لا تَظُنَّ غيرَه ، ففيها توكيدٌ لقيام الأول ، والدليل على أَنَّ (لا) تُسْتَعمل عاطفةً قولهم : مررتُ بزيدٍ لا عمرو ، وإنَّ (لا) النافيةَ لا تدخل على المبتدأ والخبر ، والمبتدأُ معرفةٌ حتَّى تُكَرَّرَ ، وكذلك لا تدخل على الفعل الماضي وليس فيها معنى الدعاء إلَّا مع التكرار فهذا هو الذي يمنع أنْ يقالَ في : قام زيدٌ لا عمروٌ : إنَّ عمراً مبتدأً والخبر محذوفٌ ، والتقدير : لا عمروٌ القائمُ ، لأنَّه لو كان كذلك لَلَزِم تكرار (لا) ، وكذلك أيضاً لا يمكنك أَنْ تقولَ في : رأيتُ زيداً لا عمراً إنَّ عمراً منصوبٌ / باضمار فعل ، وأنَّ [٥٩] التقدير : لا رأيتُ عمراً ، لأنَّ هذا ليس يُدَّعى ولم تُكَرَّر .

قال :

(١) الجمل ص ٣١.

(٢) تكملة بمثلها يلتئم الكلام .

٥٥ ـ * عُقابُ تَنُوفَى لا عُقَابُ القَواعلِ *[1]

فالثاني معطوفٌ على الأول . وقولُه :

٥٦ ـ * إنَّما يَجْزِي الفَتَى لَيْسَ الجَمَلْ *[2]

فذهب بعضُ الكوفيين الى أَنَّ (ليس) هنا حرفُ عطفٍ بمنزلة (لا)[3] ، وليس ذلك صحيحاً ، والتقدير : ليس الجازي الجملَ ، ففي ليس ضميرٌ هو اسمُها ، والجملُ خبرُها ، أو يكون الجملُ اسمَها ، والخبر محذوفٌ ، والتقدير : ليس الجملُ الجازي ، ولولا ما استَدْلَلْتُ به لم يُدَّعَ أَنَّها حرفُ عطف .

قوله : (وأَم للاستفهام)[4] .

يريد أَنَّ (أم) إنَّما جِيء بها للاستفهام ؛ فإنَّ الاستفهام بها يصير استفهاماً عن التعيين ، فإذَا قلتَ أَقام زيدٌ ؟ فهذا سؤال عن القيام أَوَقَعَ ؟ ، فإذَا جئتَ بأَم فقلتَ : أَم عمرو صار السؤال عن التعيين لا عن الوقوع ، فهذا معنى قوله : « جيء بها للاستفهام » والاختيار هنا أَنْ تقولَ : أزيدٌ قام أَمْ

---

(١) لامرىء القيس ، وصدره :

* كأَنَّ دِثاراً حلَّقت بلبونه *

ديوانه ص ٩٤ ، مجالس ثعلب ٣٩٨/٢ ، الخصائص ١٩١/٣ ، الصاحبي ص ٢٦٦ ، المستقصى ٢١/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٠/١ ، الممتع ١٠٤/١ ، الجنى الداني ص ٩٥ ، مغنى اللبيب ص ٣١٨ ، شرح شواهده ٤٤١/١ ، ٦١٦/٢ ، التصريح ١٥٠/٢ ، خزانة الأدب ٢٧١/٤ .

(٢) للبيد بن ربيعة رضي الله عنه وصدره كما في ديوانه ص ١٧٩ :

* واذا جُوْزِيتَ قَرْضاً فاجزِهِ *

وانظر الكتاب ٣٣/٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٤٠/٢ ، المقتضب ٤١٠/٤ ، مجالس ثعلب ٥١٥/٢ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٣٧٠/١ ، مجمع الامثال ٢٤/١ ، التصريح ١٣٥/٢ ، خزانة الأدب ٦٨/٤ ، ٤٧٧ .

(٣) انظر غاية الأمل ١/ ص ٦٧ ، ارتشاف الضرب ص ٩٨٦ ، الجنى الداني ص ٤٩٨ ، مغنى اللبيب ص ٢٩٥ ، همع الهوامع ٢٦٣/٥ .

(٤) الجمل ص ٣١ .

عمروٌ؟ ، وتأتي بالمعلوم وقوعه وسَطاً ، وتأتي [١] بأحد الاسمين أوَّلاً ، وبالثاني آخراً ، وتقول : أضَحِكَ زيدٌ أم بكى ؟ فتأتي بزيد وَسَطاً ، لأنَّه المعلوم أنَّ الفعلَ وقع منه ، لكنك لا تدري أي الفعلين وقع ؟ فتأتي بأحدِهما أوَّلا ، وبالثاني آخراً ، ويجوز أنْ تقولَ : أقام زيدٌ أم عمروٌ؟ ويجوز أنْ تُقدِّمَهما فتقول : أزيدٌ أمْ [٢] عمرو قام ؟ ولكنَّ الاختيارَ ما ذكرتُه .

قوله : (ولكِنْ للاستدراك بَعْدَ الجَحْد) [٣] .

اعلم أنَّ (لكِنْ) لا أعلمُ بين النحويين خلافاً في أنَّها للعطف ، وأنَّ معناها الاستدراك ، ورَدَّ ابن الطَّراوة هذا القول وقال : إنَّ (لكِنْ) ليست للاستدراك وإنَّما هي ضِدُّ (لا) توجب للثاني ما نُفِيَ عن الأوَّل [٤] ، فتقول : ما قام زيدٌ لكِنْ عمروٌ ، فالمعنى أنَّ عَمْراً هو الذي قام ، وكان الأستاذ أبو علي ينفصل عن هذا ، ويقول : إنَّ الكلام لا يقع إلَّا جواباً لمن قال : قام زيدٌ ، فتريد أنْ تُثْبتَ القيام ، وتَنْفِيَهُ عن زيد ، وتوجبَه لغيره .

فإذَا قلتَ : ما قام زيدٌ ، فقد جئت بأحد مطلوبَيْك ، وبَقِيَ الآخر فاستدركتَه فقلتَ : لكِنْ عمروٌ . فهذا معنى قولهم : لكِنْ للاستدراك بعد النفي ، وإذَا دخل عليها حرفُ العطف فهي مجرَّدَةٌ للاستدراك ، وإذَا لم يدخل عليها حرفُ العطف فهي للاستدراك وهي مع ذلك حرفُ عطف ، وسيتَكَرَّرُ الكلامُ فيها بَعْدُ [٥] .

قوله : (وبَلْ للاضراب عن الأول والإيجاب للثاني) [٦] .

---

(١) في الأصل « ويأتي » .

(٢) في الأصل : « أو » .

(٣) الجمل ص ٣١ .

(٤) انظر الافصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الايضاح ل ٢٦ ، الكافي ٢/ ص ٣١٠ .

(٥) انظر ما سيأتي ص ٧٦٢، ٧٦٦.

(٦) ليس في الجمل المطبوع ص ٣١ الا قوله : « وبل للاضراب » وجاء في « س » : للاضراب عن الأول » ، وأما (ج) فقد جاءت فيها العبارة كاملة كما أوردها المصنف .

أعلم أنَّ (بَلْ) تقع بَعْدَ النفي ، وتقع بعد الواجب ، فإذَا وقعتْ بعد الواجب فهي إضرابٌ عن الأوَّل ، وايجابٌ للثاني نحو : قام [1] زيدٌ بَلْ عمروٌ ، ويكون هذا على ثلاثةِ معانٍ :

أحدهما : أنْ يكونَ قولُك : قام زيدٌ على جِهَة الغَلَط فتقول : بَلْ عمروٌ ، لتُزيل ذلك الغَلَط .

الثاني : أنْ يكونَ قولُك : قام زيدٌ على جِهَة النسيان فأزلتَه بقولك : بَلْ عمروٌ .

الثالث : أنْ يبدوَ لك حين قلتَ : قام زيدٌ ، أنْ تخبرَ بقيام عمرو ، وتضرب عن الاخبار [بقيام زيد] [2] ، وإنْ كان حَقًّا ، ويكون في انتقالك عن الأَوَّل الى الثاني من المعنى ما لا يكون لو أخبرتَ بالثاني ، ولم تنتقل اليه من الأَوَّل : وهذه الثلاثة موجودةٌ في بدل الاضراب ، على حَسَبِ ما يَتَبيَّنُ في البَدَل [3] ، فإنْ وقعتْ بعد النَفْي ، فاختلف النحويون ، فمِنْهم من ذَهَب الى أنَّها اضرابٌ عن الأوَّل ، وايجابٌ للثاني بمنزلة (لكِنْ) وهو ظاهرُ كلام أبي القاسم ، لأَنَّه قال : (وبَلْ للاضراب عن الأَوَّل والايجاب للثاني بمنزلة (لَكِنْ) وهو ظاهرُ كلام أبي علي في الايضاح في باب (ما) [4] ، وعلى هذا أكثرُهم [5] .

ومنهم منْ ذهب الى أنَّها بعد النفي تكون على وجهين :
أحدُهما : ما ذكرتُه ، وهو أنْ توجبَ للثاني ما نُفِي عن الأَوَّل .

---

(١) في الأصل : « قام قام » .
(٢) تتمة بنحوها يستقيم الكلام .
(٣) انظر ما سيأتي ص ٣٩٢ ـ ٣٩٣.
(٤) الايضاح ١/١١٠ ـ ١١١ .
(٥) انظر الكتاب ١/٤٣٩ ، المقتضب ١/١٥٠ ، الأصول ٢/٥٧ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٣٩ ، الجنى الداني ص ٢٣٧ ، مغنى اللبيب ص ١٥٢ .

الثاني [1] : أَنْ تكونَ بَعْدَ النَفْي على حالها بعد الواجب ، فتقول : ما قام زيدٌ بل عمرو أي عمرو هو الذي ما قام وقولك أولاً : ما قام زيدٌ كان على جهة الغَلَط ثم أَزلتَه بقولك : بلْ عمروٌ ، على حَسَبِ ما ذكرتُه في الايجاب ، وعلى حسب هذا الخلافِ يكونُ الخلافُ في (لا) إذَا وقعتْ بعدها [2] (بَلْ) . فمَنْ قال : (بَلْ) بعد النفي لا تكون إلَّا للايجاب ، لزمه أَنْ يقولَ : إنَّ (لا) لا تكون إلَّا توكيداً للنفي الأوَّل . ومَنْ قال : إنَّها تكون بعد النفي على وجهين ، فلا معها تكون أيضاً على وجهين : تكون توكيداً وتكون نَفْياً / ، فتقول : ما قام زيدٌ لا بَلْ عمروٌ ، فيكون قولك (لا) نَفْياً للأوَّل ، ويكون قولُك : بَلْ عمروٌ ، أي بل عمروٌ هو الذي ما قام . [٦٠]

قوله : (وأَوْ وإما للشَّك) [3] .

قال أبو علي : «أَوْ وإمَّا لأحد الشيئين أَوْ الأَشياء » [4] ، وهذا القول أَبْعَدُ من الاعتراض ، فإنَّ (أَوْ) تأتي لغير الشَّكِّ ، وكذلك (إمَّا) قال تعالى : ﴿ وأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْف أَوْ يزِيدُوْنَ ﴾ [5] فالمعنى الإِبهام ، وهو سبحانه يعلم عَدَدهم ، ورأيتُ بعضَ النحويين يأخذُ هذه الآية على أَنَّ المعنى : هؤلاء ممن تقولون فيهم : مائةُ ألفٍ أو يزيدون لكثرتهم [6] ، فجرى هذا على كلام العرب ، وهذا بمنزلة قول أبي القاسم في التَّعجب ،

---

(١) نسبه ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٢٣٩ ، الى المبرِّد ، وكذلك المرادى في الجنى الداني ص ٢٣٦ ، وابن هشام في مغنى اللبيب ص ١٥٢ ، والسيوطي في همع الهوامع ٢٥٥/٥ ، وانظر الكافي ١/ ص ٢٤٥ ـ ٢٤٦ .

(٢) في الأصل : « بعد بل » ، والصواب ما أثبتُّ .

(٣) الجمل ص ٣١ ورسمت « اما » فيه بفتح الهمزة «أما» وهو خطأ.

(٤) الايضاح ٢٨٧/١ وعبارته : « ومنها او وهي لأحد الشيئين أو الاشياء وفي ص ٢٨٩ : « واما بمنزلتها » .

(٥) سورة الصافات آية ١٤٧ ، وفي الأصل : « فأرسلناه » .

(٦) انظر إعراب القرآن للنحّاس ٧٧٣/٢، مشكل إعراب القرآن ٢٤٣/٢، البيان في غريب إعراب القرآن ٣٠٨/٢.

في قوله تعالى : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وأَبْصِرْ ﴾ [1] : « أي هؤلاء ممن يجب أَنْ يقالَ فيهم هذا وأنْ يُتعَجَّبَ [2] منهم » .

والفرق بين أَوْ وإِمَّا يكون بثلاثة أشياء :

أحدها : أنَّ (إمَّا) تُكَرَّر ، و (أَوْ) لا يكون فيها تكرار .

الثاني : أنَّ (أَوْ) حرفُ عطفٍ ، و (إمَّا) ليست بحرفِ عطفٍ ، وإِنَّما هي ملازمةٌ لحرف العطف ، وقد مضى الاستدلال على ذلك قبل [3] .

الثالث : أَنَّ (إمَّا) مبنى الكلام فيها على المعنى الذي سِيقت لـه ، و(أَوْ) قد يكون الكلام فيها مبنياً على ذلك المعنى ، وقد يكون ذلك طارئاً بعد ما مضى الكلام على غيره[4]، فتقول : قام زيد أَوْ عمرو ، ومبنى الكلام على أحد الشيئين ، وقد تقول : قام زيدٌ على اليقين ، ثم يطرأ عليك الشَّكُ بعد ذلك فتقول : أَوْ عمروٌ ، ويسميه سيبويه إضراباً [5] ، لما فيه من الانتقال عن القَطْع الى التَّرَدُد . وهما فيما عدا هذه الأَوْجه الثلاثة سواءٌ . وإذَا قلتَ أَقام زيدٌ أَوْ عمروٌ؟ فالمعنى : أقام أَحَدُ هذين ؟ فالجواب أَنْ تقولَ : نَعَم أَوْلا ، فإنْ قلتَ : لا ، عُلِم أَنَّه لم يقم واحدٌ منهما ، وإنْ قلتَ : نَعَم ، عُلِم أَنَّه قام أَحَدُهما من غير تعيين ، وقد وضع أبو القاسم لهذا باباً في آخر الكتاب [6] .

وزاد بعضُ بعضُ الكوفيين في حروف العطف (إلَّا) فقال في قولهم : ما قام القوم إلَّا زيداً : إنَّ (إلَّا) حرفُ عطف ، وسيأتي الكلام في هذا في

---

(١) سورة مريم آية ٣٨ .

(٢) في الأصل : « وايتعجب » والتصويب من الجمل ص ١١٨ .

(٣) انظر ما تقدم ص ٣٣١.

(٤) انظر هذه الفروق بين (أو) و (اما) في التوطئة ص ١٨٨ .

(٥) الكتاب ١٨٨/٣ .

(٦) الجمل ص ٣٣٤ .

باب الاستثناء مكمَّلاً ، وقد مضى الكلام في (لَيْس)[١] .

وتقول : جاءني زيدٌ كَيْفَ عمروٌ ، تريد أَنَّ عمراً أولى بالمجيء ، فمِنَ الكوفيين مَنْ ذهب الى أَنَّ (كَيْفَ) حرفُ عطف[٢] وأَبْطَله سيبويه[٣] ، والدليلُ على بطلانه أَنَّها لم تأتِ في الجرِّ ، لا تقول : مررتُ بزيدٍ كيف عمروٍ ، ولا يَثْبُتُ من حروف العطف إلَّا التسعةُ التي ذكرتُها .

قوله : (واعلم أَنَّ الأَسماء كلها يُعْطَف عليها إلَّا المضمر المخفوض ، فإنَّه لا يعطف عليه إلَّا باعادة الخافض)[٤] .

لما أكمل كلامَه في عطف الظاهر على الظاهر، وأنَّه يشركه في الاعراب، أَخَذَ في بيان عطف الظاهر على المضمر: اعلم أَنَّ هذا البابَ ينقسم أَربعة أقسام.

أَحدُها : عطفُ الظاهر على الظاهر ، وقد مضى الكلامُ فيه .

الثاني : عطفُ المضمر على المضمر ، وهذا لا أعلمُ فيه خلافاً ، فإذَا كان الأول منصوباً جرى على حكم عطف الظاهر على الظاهر ، فإنْ كان الأَول مرفوعاً فلا يُعْطفُ المضمر عليه حتى يُؤَكَّدَ فتقول : قمتُ أنا وهو ، ويجوز العطف من غير توكيد إذَا وقع بينهما فَصْلٌ ، وأَمَّا العطفُ بغير توكيد ولا فَصْل فقبيحٌ ، والعَطْفُ بَعْد التوكيد أَحْسَنُ من العطف مع الفصل ، فإنْ كان الأَول مخفوضاً فلا يعطف إلَّا بإعادة الخافض نحو : مررتُ بك وبه ، ولا يجوزُ اسقاطُ حرف الجّر من الثاني ، لأَنَّ الضميرَ المخفوض لا يكون إلَّا متَّصلا ، فلا بد أَنْ تَأْتيَ بعامله حتَّى يَتَّصلَ به .

الثالث : عطفُ المضمر على الظاهر ، وهذا أيضاً لا أَعلمُ فيه خلافاً

(١) انظر ما تقدم ص ٣٣٩.

(٢) نقل هذا المذهب عن هشام الضرير الكوفي انظر ارتشاف الضَرَب ص ٩٨٨ ، همع الهوامع ٥/ ٢٦٥ وانظر شرح الجمل لابن بزيزة ١/ ص ٦٧ .

(٣) انظر الكتاب ١/ ٤٣٥، ٤٤١ .

(٤) الجمل ص ٣١ .

فإنْ كان الأول منصوباً فيجري على حَسَبِ عطف الظاهر على الظاهر ، فتقول : أكرمتُ زيداً وإيَّاك ، فإنْ كان مرفوعاً فيجرى مجرى عطف الظاهر على الظاهر ، فتقول : جاءني زيدٌ وهي ، فإنْ كان الأَوَّلُ مخفوضاً فلا بُدَّ من إعادة الخافض ، لما ذكرتُه من الاتصال فتقول : مررتُ بزيد وبك .

الرابع : عطفُ الظاهر على المضمر ، فإنْ كان الأَولُ منصوباً جرى على حكم عطف الظاهر على الظاهر ، على حَسَبِ ما تَقَدَّم ، فإنْ كان الأول مرفوعاً فالاختيار أَلَّا تَعْطِفَ حتى يُؤَكَّدَ أوْ يُفْصَلَ (١) فتقول : قمتُ أنا وزيدٌ ، وتقول أيضاً : قمتُ اليومَ وزيدٌ ، والعَطْفُ بعد التوكيد أَحْسَنُ من / العطف [٦١] بعد الفصل قال الله تعالى : ﴿ ما أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا ﴾ (٢) فَحَسُنَ لمكان الفصل ، وقد جاء في الشعر :

٥٧ ـ قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى كَنِعَاجِ المَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلَا (٣)

وهو قبيح .

فإنْ كان الأَولُ مخفوضاً فاختلف النحويون فيه ، فذهبَ البصريون الى أَنَّه لا يجوز إلَّا بإعادة الخافض ، وعلى هذا أبو القاسم ، ولا يجوز عند البصريين العطفُ بغير حرف جرٍّ ، إلَّا في الشِّعر ، وإذَا جاء في الشِّعر حُمِلَ على حذفِ حرف الجر ، وأجازه الكوفيون فأجازوا : مررتُ بِكَ وزيدٍ ، وجرى عندهم مَجْرَى : مررتُ بزيدٍ وعمروٍ ، (٤) واستدَلُّوا عليه بالقياس

---

(١) ذكر أبو البركات في الانصاف ٤٧٤/٢ فما بعدها أن العطف على الضمير المرفوع دون التوكيد أو الفصل في السَّعة ممتنع عند البصريين جائز عند الكوفيين .

(٢) سورة الأنعام آية ١٤٨ .

(٣) البيت لعمر بن أبي ربيعة / انظر ملحقات ديوانه ص ٤٩٠ ، الكتاب ٤٧٩/٢ ، شرح ابياته لابن السيرافي ١٠١/٢ ، الخصائص ٣٨٦/٢ ، الافصاح للفارقي ص ٣٤٦ ، الانصاف ٤٧٥/٢ ، ٤٧٧ شرح المفصل ٧٤/٣ ، ٧٦ ، شرح عمدة الحافظ ص ٦٥٨ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٢/١ ، ضرائر الشعر ص ١٨١ توضيح المقاصد ٢٣٠/٣ .

(٤) عَدَّ أبو البركات بن الانباري في الانصاف ٤٦٣/٢ فما بعدها ، وابن بزيزة في غاية الأمل ١/ ص ٧٥ ، وأبو حيان في ارتشاف الضرب ص ١٠٠٩ ، وصاحب ائتلاف النصرة في اختلاف =

والسماع ، أمَّا القياسُ فعلى عطف الظاهر على الظاهر ، وليس مثل عطف المضمر على الظاهر ، لأنَّك هنا ـ وإنْ لم تُكَرِّر ـ لَزِم مجيءُ الضمير المخفوض غيرَ مُتَّصِل ، وهذا لا يكون في المخفوض ، وأمَّا السَّماع فقولُه سُبْحانَه : ﴿ واتَّقُوا اللهَ الذي تَسَاءَلُونَ بِهِ والأَرْحَامِ ﴾ [1] قرأهُ حمزةُ بالخفض ، وهو معطوفٌ على الضمير ، وللبصريين أَنْ يقولوا : إنَّ الوقفَ على (بِهِ) ، والأرحامِ قَسَمٌ ، والتقدير : وحقِّ الأرحامِ إنَّ الله كان عليْكم رقيباً [2] ، وكذلك استدَلُّوا بقوله سبحانه ﴿ وَصَدٌّ عِنْ سَبِيلِ اللهِ وكُفْرٌ بِهِ والمَسْجِدِ

= نحاة الكوفة والبصرة ل ٢١ هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين كما ذكر المؤلف . غير أنَّ الاظهر أنَّ الفريقين يتفقان على قُبْح العطف على الضمير المجرور دون إعادة الخافض . قال سيبويه في كتابه ٢/٣٨٢ ـ ٣٨٣ : « وقد يجوز في الشعر أن تشرك بين الظاهر والمضمر على المرفوع والمجرور اذا اضطُرَّ الشاعر .

وجاز : قمت أنت وزيد ، ولم يجز مررت بك أنت وزيد ، لأنَّ الفعل يستغنى بالفاعل ، والمضاف لا يستغنى بالمضاف اليه ، لأنه بمنزلة التنوين .

وقد يجوز في الشعر قال :

آبَكَ أَيِّهْ بِيَ أَوْ مُصَدِّرِ   مِنْ حُمُرِ الجِلَّةِ جَأْبٍ حَشْوَرِ

وقال الآخر:

فاليومَ قَرَّبْتَ تَهْجُونا وتَشْتِمُنَا   فاذهبْ فَما بِكَ والأيامِ مِنْ عَجَبِ

وقال الفراء في معاني القرآن ١/٢٥٢ ـ ٢٥٣ عن خفض الأرحام : « وفيه قبحٌ ؛ لأَنَّ العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض ، وقد كنى عنه ، وقد قال الشاعر في جوازه .

نُعَلِّقُ في مثلِ السَّوَارِي سيوفَنا   ومسا بينها والكَعْبِ غَوْطٌ نَفَانِفُ

وانما يجوز هذا في الشعر لضيقه »

وقال ثعلب في مجالسه ١/٣٢٤ : « الكسائي لا ينسق على المضمر ، ولا يؤكده » هذا وقد أجاز جماعة من النحاة العطف على المضمر المجرور دون إعادة الخافض منهم يونس والأخفش وأبو علي الشلوبين وابن مالك وأبو حيان ، وهو الصواب ، انظر شواهد التوضيح ص ٥٥ ، شرح عمدة الحافظ ص ٦٥٩ ـ ٦٦٦ ، البحر المحيط ٢/١٤٧ ـ ١٤٨ ، ٣/١٥٩ ، همع الهوامع ٥/٢٦٨ ، الخلاف النحوي ص ٢٥٧ .

(١) سورة النساء الآية الأولى بخفض (الأرحام) في قراءة حمزة ، وقرأ الباقون بالفتح / انظر السبعة ص ٢٦٦ ، حجة القراءات ص ١٨٨ الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/٣٧٥ ـ ٣٧٦ .

(٢) انظر الانصاف ٢/٤٦٧ ، وورد هذا التوجيه أبو جعفر النحاس في اعراب القرآن ١/٣٩١ .

الحَرَامِ ﴾ [١] وهو معطوفٌ على (به) ، والبصريون يذهبون [الى أنّه معطوفٌ على سبيلِ الله] [٢] .

وأمَّا ما ذكروه من القياس فليس مثله ، فإنَّك إذَا قلتَ : مررتُ بزيدٍ وعمروٍ ، فالواوُ لا تقتضي الترتيبَ ، والمقدَّم كأنَّه مُؤَخَّرٌ ، والمؤخَّرُ كأنَّه مقدَّمٌ ، فكأنَّك قلتَ : مررتُ بعمروٍ وزيدٍ ، وأنتَ لو قلتَ هذا لكان صحيحاً ، وإذَا قُلْتَ : مررتُ بِكَ وزيدٍ ، فكأنَّك قلت : مررتُ بزيدٍ وبك ، فكما لا يكونَ الثاني هُنَا إلاَّ بحرفِ عطفٍ ، كذلك لا يكونُ الثاني هناك إلاَّ بحرف عطف ، ولمَّا امتنع هذا في الواو امتنع في باقي حروفِ العطف ، لأنَّ الواوَ هي أمكنُ في العطف .

وأمرٌ آخرُ أنَّك إذَا قلتَ: مررتُ بزيدٍ وعمروٍ، فلم يَتَنَزَّل الظاهرُ هنا مع الحرف منزلةَ الشيء الواحد، لأنَّه ظاهرٌ[٣] يأتي مرفوعاً ومنصوباً، وإذَا كان كذلك كان منفصلاً عن عامله ، وإذَا قلتَ : مررتُ بك فقد تنزَّل الباء هنا مع الكاف منزلة الشيء الواحد لأنَّه على حرفٍ واحدٍ ، وأنَّه ضميرٌ متّصلٌ لا يأتي إلاَّ متَّصلاً بعامله ، وبهذا الثاني ، علَّل سيبويه ، [٤] وكلاهما عندي صحيحٌ .

قوله : (وتقول في شيء من مسائل هذا الباب) [٥] .

قد تقدَّم من كلامي ما يبين هذه المسائل على حَسَبِ ما ذكرها .

قوله : (وتقول ما خرج محمدٌ لكِنْ عمروٌ ، ولو قلتَ : خرج محمدٌ لكِنْ عمروٌ لم يجز ، لأنَّ (لكِنْ) لا يُعْطَفُ بها إلاَّ بَعْد الجحد) [٦] .

---

(١) سورة البقرة آية ٢١٧ .

(٢) بياض في الأصل ، وما بين الحاصرتين تَتِمَّة بمثلها يلتئم الكلام .

(٣) في الأصل : « لأنّه ظاهر ظاهر » .

(٤) انظر الكتاب ٢/٣٨١ .

(٥،٦) الجمل ص ٣١ .

الجَحْدُ : هو النفي ، وإنَّما لم يجز : خرج محمدٌ لكِنْ عمروٌ ، لأنَّك لو قلتَ هذا لكنتَ نافياً عن عمروٍ الخروج بغير أداةِ نَفْي ، ولا يكون النفي إلَّا بأداةٍ ولا يجوز حذفُها إلَّا في القَسَم على حَسَبِ ما يَتَبَيَّنُ هناك ، وإذَا بدأت بالنفي أولا فقلت : ما خرج محمدٌ لكِنْ عمروٌ ، أوْجَبتَ الخروج لعمرو والإيجاب لا يُحْتاج لأداة يكونُ بها ذلك .

قوله : (فإنْ جئتَ بعدها بكلام قائمٍ بنفسِه جاز) (١) .

يريد إنْ جِئتَ بعدها بجملةٍ مستأنفةٍ ، وتكون فعليَّةً ، وتكون اسميَّة ، ولا بُدَّ أنْ تكونَ ضِدًّا للجملة التي قبلَها فتقول : ما خرج محمدٌ لكِنْ عمروٌ خرج ، وكذلك تقول : خرج محمدٌ لكِنْ عمروٌ لم يخرجْ ، وتقول : قام زيدٌ لكِنْ عمروٌ قعد ، وتقول : قعد زيد لكِنْ عمرو قام فما بعدها ضِدٌّ لما قبلها ، ويُسْتَحَبُّ في الجملة التي بعدها أنْ تكون مُشَاكِلَةً للجملة التي قبلها ، إن كانت الجملة التي قبلها فعلية ، فتكون الجملة التي بعدها فعلية ، هذا هو الاختيار ويجوز العكس .

واختلف الناسُ فيها ، إذَا وقع بعدها جملة ، فمنهم مَنْ ذهب الى أنَّها حرفُ عطف (٢)، فَمَنْ ذهب الى هذا ، فالأمر بَيِّنٌ في كون ما بعدها مناسباً لما قبلها ، لأنَّ عطفَ الجمل يُطْلَبُ فيه المُشَاكلةُ على حَسَبِ ما يَتَبَيَّنُ في باب الاشتغال (٣) ، ومَنْ جعلَها حرفَ ابتداءٍ ولم يجعلها حرفَ عطف فيَشْتَرط أيضاً فيما بعدها مشاكلةَ ما قبلها ، لأنَّها لا تكونُ في أول الكلام ، ولا بُدَّ أنْ يكونَ ما بعدها مردوداً على ما قبلها ، وقد صحَّ أنَّها حرفُ عطف في المفردات ،

---

(١) الجمل ص ٣١ .

(٢) ذكر المؤلف في املائه ص ٤٣ ، أن ظاهر كلام سيبويه أنَّ (لكِنْ) اذا وقعت بعدها الجملة عاطفة ، وأن ظاهر كلام الزجاجي أنها حرف ابتداء ثم قال : « والأمر في ذلك قريب لا ينبني عليه حكم في اللفظ لأنهم على أن ما بعدها يكون مشاكلاً لما قبلها » ، وانظر الجنى الداني ص ٥٩١ ، ومغنى اللبيب ص ٣٨٥ .

(٣) انظر ما سيأتي ص ٦٤٤ .

فَيُستَحَبُّ لهذا كلِّه أَنْ يكونَ ما بعدها على حَسَبِ ما قبلها، وإِذَا دخل عليها/ [٦٢] حرفُ عطف ، فلا خلاف أَنَّها لا تكون إلَّا مجردة للاستدراك وليست بحرف عطف كقوله سبحانه : ﴿ ولَكِنِ البِرُّ مَنْ آمَنَ باللهِ واليَومِ الآخِرِ ﴾ [(١)] وهو في القرآن كثير ، وإِنَّما الخلاف إِذَا لَمْ يدخل حرف عطف نحو قول زهير :

٥٨ - إِنَّ ابنَ وَرْقَاءَ لا تُخْشَى عَوَائِلُه لكِنْ وَقَائِعُهُ في الحـربِ تُنْتَظَرُ [(٢)]

وتُوْجَد (لكِنْ) بالواو وبغير واو ، وقع بعدها المفردُ أَوْ الجملةُ .

قوله : (وتقول : أَقَامَ زيدٌ أَمْ أَخوك) [(٣)] .

اعلم أَنَّ (أَمْ) تكون على وجهين :

أَحَدُهما المتَّصِلةُ، وهي التي تقـع بعد همـزة الاستفهام، ويصيـر الاستفهام بها استفهاماً عن التعيين بمنزلة: أَيّ، ومَتَـى، وأَيْنَ، وكَيْفَ، فإِذَا قلتَ: أَزيدٌ قام أَمْ عمروٌ؟ فالمعنى: أَيُّهما قام؟ .

وإذا قلتَ : أَفي الدار جلست أَمْ في السُّوق ؟ فالمعنى : أَيْنَ جلستَ من هـذين المكانين؟ وإِذَا قُلْتَ : أَيـومَ السَّبت جئتَ أَمْ يومَ الأحـد ؟ فالمعنى : متى جِئْتَ ؟ وإِذَا قُلْتَ : أَصحيحٌ زيد أَمْ مريضٌ ؟ فالمعنى : كَيْفَ زيدٌ ؟ وهذه هي العاطفة ، ويُسْتَحَبُّ أَنْ يكونَ المعلومُ متوسطاً ، على حَسَبِ ما تقدَّم فتقول أَزيدٌ قام أَمْ عمروٌ؟ ، لأَنَّ القيامَ معلومٌ ، وإِنَّما المجهولُ القائمُ منهما، ويجوز أَنْ تُقَدِّمَهما ويجوز أَنْ تُؤخِّرَهما على حَسَبِ ما تقـدَّم .

الثانية : المنقطعةُ ، وهي إِضرابٌ عن الأول ، واستفهامٌ عن الجملة

---

(١) سورة البقرة آية ١٧٧ . بتخفيف النون من « لكن » ورفع « البر » ، وهي قراءة نافع وابن عامر / انظر حُجَّة القراءات ص ١٢٣ ، زاد المسير ١٧٨/١ .

(٢) ديوانه ص ٣٠٦ ، الجنى الداني ص ٥٨٩ ، مغنى اللبيب ص ٣٨٥ ، شرح شواهده ٢٠٣/٢ ، همع الهوامع ٢٦٢/٥ ، التصريح ١٤٧/٢ .

(٣) في الجمل المطبوع : « وتقول : أقام زيدٌ أم عمرو . . . » وفي الخطتين كما هنا ، وفي الأصل « قام » بسقوط الهمزة .

الثانية ، فتقول قام زيدٌ ، ثُمَّ يتبيَّنُ لك بطلانُ ما أخبرتَ به ، فتضربُ عنه ، وتستفهمُ عما بعْدُ ، فتقول : أَمْ قعد عمروٌ ؟ فالمعنى : بَلْ أَقَعَدَ عمروٌ ؟ وهذه تقع بعد الخبر ، وبعد الاستفهام ، والمتَّصلة لا تقع إلاَّ بعد همزة الاستفهام ، وهذه المنقطعة تقـع بعدهـا جميعُ أدوات الاستفهـام ، عدا الهمزة ، لأنَّ الهمزةَ لا معنى لها إلاَّ الاستفهام ، وما عداها لها معانٍ غير الاستفهام ، فتأْتي بها لذلك ، وإنَّما لَمْ تَأْتِ الهمزة لأنَّ (أَمْ) يُفْهم ذلك منها فتقول : خرج زيدٌ أَمْ مَنْ خرج ؟ وكذلك تقول : أَمْ مَتَى قام زيدٌ ؟ وكذلك : أَمْ هَلْ قام عمروٌ ؟ قال الله سبحانه : ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُماتُ والنُّورُ ﴾ [1] وبهذا استدلَّ سيبويه على أَنَّ لها معنىً زائداً على الاستفهام ، وجعلها في الاستفهام بمنزلة (قَدْ) [2] والهمزة لا معنى لها إلاَّ الاستفهام والاستفهام يُفْهم من (أَمْ) فلا تحتاج الى استفهام آخر . ويرتبط [3] لك الفرق بينَهما بأَنْ تقولَ : (أَمْ) لا تخلو أَنْ تقع بعد الاستفهام أَوْ بعد الخبر ، فإنْ وقعت بعد الخبر فلا تكون إلاَّ منقطعةً فإنْ وقعتْ بعد الاستفهام فتنظر ، فإنْ كان بغير الهمزة فلا تكون إلاَّ منقطعةً [4] نحو : هَلْ جاء زيدٌ أَمْ جاء عمروٌ ؟ فهذه منقطعةٌ ، فإنْ وقَعَتْ بَعْدَ همزة الاستفهام فتنظـر الى ما بعد (أَمْ) فإنْ كان نَفْياً لما قبلها نحو : أَقام زيدُ أَمْ لَمْ يَقُمْ ؟ فلا تكون إلاَّ منقطعةً ، فإنْ لـم يكن كذلك ، فتنظر الى تَكَرُّرِ الخبر ، فإنْ تَكَرَّر فلا تكون إلاَّ منقطعةً نحو : أَعندك زيدٌ أَمْ عندك عمروٌ ؟ فالتقدير : بل أَعندك عمروٌ ؟ ولا تكون متَّصِلَةً ، لأَنَّ المتَّصلةَ في تقدير (أيّ) وما في معناها على حَسَبِ ما تقدّم ، وأنتَ لو قلتَ : أيُّهما عندك لـم تكرر عندك إلاَّ على جهة التوكيد.

---

(١) سورة الرعد آية ١٦

(٢) انظر الكتاب ٣/١٨٩ .

(٣) كذا في الأصل ، وهو يريد أَنَّ الفرق يتَّضِحُ بما ذكره

(٤) في الأصل : « فلا تكون الا منقطعة » بسقوط العين .

فإنْ لم يتكَرَّرْ ، فتنظر فإِنْ [1] كان على معنى الإِضراب عن الأَوَّل ، والاستفهام عن الثاني ، أوْ على معنى (أيّ)، فإِنْ كان على معنى الاضراب عن الأَوَّل والاستفهام عن الثاني فهي منقطعةٌ ، وإِنْ كان على معنى (أيّ) فهي المتَّصِلَةُ .

قوله : (فإِنْ قلتَ : قام زيد أَمْ أَخوك لم يجز) [2] .

يريد لم يجز في الكلام على أَنْ تكونَ عاطفةً ، وأَخذه بعضُ الناس على آطلاقه ، ولم يُقَيِّد بما قيدتُه ، فاعترضَ عليه بأَنَّ هذا الذي ذكره يجوز على أَنْ تكونَ منقطعةً [3] وتكون بمنزلة « إِنَّها لإِبلٌ أَمْ شاءٌ » [4] هذا الرجل رأى أشباحاً فوقع في نفسه أَنَّها إِبلٌ ، فأَخبر عن ذلك ، ثم تَبَيَّنَ له بعد ذلك أَنَّها ليست بإِبِلٍ وشك أَهِي شَاءٌ أَمْ غيرَ شاء ؟ فقال : أَمْ شاءٌ على معنى الإِضراب عن الأول لَمَّا تبين له ، ثم استفهم عن الشاء [5] .

ويجوز أَيضاً أَنْ تكونَ متصلةً ، وتكون على حذف الهمزة ، والتقدير ، أَقام زيدٌ أَمْ أخوك ؟

ويكون بمنزلة قوله :

٥٩ ـ فَواللهِ مَا أَدْرِي وإِنْ كُنْتُ دَارِياً بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجمرَ أَمْ بِثَمَانِ [6] ؟

---

(١) هكذا في الأصل : « فإن كان . . . أو على معنى » ، ووجه الكلام : « أكان . . . أم على معنى » .

(٢) الجمل ص ٣٢ .

(٣) في الأصل : « على أن تكون منقطة » بسقوط العين ، وانظر الاعتراض في إصلاح الخلل ص ٩٤ .

(٤) انظر الكتاب ٣/١٧٢ ، ١٧٤ ، الايضاح ١/٢٩١ .

(٥) انظر غاية الأمل ١/ ص ٧٢ .

(٦) البيت لعمر بن أبي ربيعة / انظر ديوانه ص ٢٥٨ ـ الكتاب ٣/١٧٥ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٢/١٥١ ، المقتضب ٣/٢٩٤ ، المحتسب ١/٥٠ ، الصاحبي ٢٩٧ ، أمالي ابن الشجري ١/٢٦٦ ، ٢/٣٣٥ ، شرح المفصل ١/١٥٤ ، شرح عمدة الحافظ ص ٦٢٠ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٣٨ ، البحر المحيط ١/١٤٣ ، مغني اللبيب ص ٢٠ ، همع الهوامع ٥/٢٤٠ ، خزانة الأدب ٤/٤٤٧ .

والتقدير : أَبِسَبْعٍ ؟ وهذا لا يكون إلَّا في الشِّعر .

وأمَّا حذفُ الهمزة وليس بعدها (أَمْ) فلا يوجد في الكلام .

قوله : (وما كان مِن الأَفعال لا يَسْتَغني بفاعلٍ واحد لم يجز العطف على فاعله إلَّا بالواو خاصّة) [١] .

[٦٣] يريد أَنَّ الفعلَ الذي لا يستغنى بفاعل واحد إذَا عطفتَ أَحَدَهما / على الآخر لم يكن العطف إلَّا بالواو ، لأَنَّ الواوَ هي التي تجمع ، وليس فيها دَلالةٌ على الترتيب ، ولا بُدَّ أَنْ يُؤْخَذَ هذا الكلام على ما ذكرتُه ، لأَنَّه يجوز أَنْ يقالَ : اختصم زيدٌ مع عمرو ، واشترك زيدٌ مع عمرو ، ولك أَنْ تقولَ : رأيتُ زيداً يختصم ولا تذكر مَنْ خاصم ، وكذلك تقول : قد اشترك اليوم زيدٌ ، ولا تدري مع مَنْ اشترك ، فكيف تذكره ، ثُمَّ إنَّ هذا الفعلَ يكون على حُكَم المتقدِّم ، فإنْ كان المتقدِّم مؤنثاً ، أَلْحَقْتَ الفِعْلَ عـلامةً ، فتقول : اختصمتْ هندٌ وزيدٌ ، واختصم زيدٌ وهندٌ ، ولا تغليب للمذكر ولا للمؤنث هنا [٢] ، وإنَّما الحكمُ للمتقدِّم ، قال الله تعالى : ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُماتُ والنُّورُ ﴾ [٣] قُرِىء بالتاء لتأنيث الظلمات ، ولم يغلِّب المذكـر لتأخيره .

فـإنْ قلتَ: فقـد قـرأَ حمـزةُ والكسائي وأبو بكر ﴿ أَمْ هَلْ يَسْتَوِي الظُّلُماتُ والنُّورُ ﴾ بالياء [٤] فهذا على تغليب المذكر ، ومَنْ قرأَ بالتاء فيكون على تغليب المتقدِّم .

قُلْتُ : ليس الأمر كذلك ، إنَّما الظلماتُ تأنيثُها غيرُ حقيقي ، فيجوز تَسْتَوِي ويَسْتَوِي كقوله سبحانه : ﴿ وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ ﴾ [٥] قُرِىء بالتاء ،

---

(١) الجمل ص ٣٢ .

(٢): في الأصل : « ولا تغليب المذكر للمؤنث » ولعل الصواب ما أثبت .

(٣) سورة الرعد آية ١٦ .

(٤) انظر حجة القراءات ص ٣٧٢ ـ ٣٧٣ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/ ١٩ .

(٥) سورة البقرة آية ٤٨ .

وبالياء [1] ، لأنَّ (شفاعةً) تأنيثُها غيرُ حقيقي ، وكذلك قولُه تعالى : ﴿ وأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ ﴾ [2] وفي موضع آخر ﴿ وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ ﴾ [3] فإذَا تحقَّق هذا فقوله ﴿ وَجُمِعَ الشَّمْسُ والقَمَرُ ﴾ [4] ليس على تغليب المذكر كما ذهب إليه ابنُ الطَّرَاوة وإنَّما جاء لأَنَّ تأنيثَ الشمس غيرُ حقيقي ، وعلى هذا أخذه أبو علي ، ورَدَّه عليه ابنُ الطَّرَاوة ، والأمر كما ذكرتُ لك [5] .

مسألة :

اختلف النحويون في العطف على عاملين ، فأجازة الأخفشُ ، ومنعه جمهور النحويين ، ونَصَّ عليه سيبويه [6] ، وأبو علي وغيرهما [7] ، ومثال ذلك أنْ تقولَ : ليس زيدٌ بقائم ولا خارجٍ عمروٌ ، فأجازه أبو الحسن [8] ، وجَعل خارجاً معطوفاً على قائم ، وشركت الواو بين خارجٍ وقائم في الباء وجعل عمراً معطوفاً على زيدٍ ، وشركتِ الواو أيضاً بينهما في (ليس) ، واستدل على ذلك بأدلَّة :

أَحَدُها : قولُه تعالى : ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ

---

(١) قرأ بالياء ابن عامر وحمزة والكسائي ونافع ، وقرأ بالتاء ابن كثير وأبو عمرو انظر / السبعة ص ١٥٥ ، حجة القراءات ص ٩٥ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/٢٣٨ .

(٢) سورة هود آية ٦٧ .

(٣) سورة هود آية ٩٤.

(٤) سورة القيامة آية ٩

(٥) انظر ما تقدم ص ٢٦٤.

(٦) انظر الكتاب ١/٦٤ - ٦٦ .

(٧) انظر المقتضب ٤/١٩٥ ، الأصول ٢/٧٠ فما بعدها ، شرح المفصل ٣/٢٧ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٥٦ ، ارتشاف الضرب ص ١٠١٠ ، مغنى اللبيب ص ٦٣٢ ، تقييد ابن لب ل ٣٥ - ٣٦ .

(٨) المصار السابقة ، وانظر شرح الجمل لابن الفخار ٥٥ - ٥٦ ، فقد بسط المسألة فذكر أدلة الأخفش - ما عدا الثالث ، والأجوبة عنها مقتفياً أثر ابن أبي الربيع .

مُبينٍ ﴾ [1] فقال إنَّ (في ضَلاَلٍ) معطوف على (على هُدًى) [2] فقد شَرَّكَتْ (أَوْ) بينهما في (إنَّ) واللام ، فكما شرَّك حرف العـطف بين الاسمين في كلمتين إحداهما عاملةٌ ، والأخرى غيرُ عاملة ، يجوز أَنْ يُشَرِّك في كلمتين كلتاهما عاملةٌ ، وكان الأُستاذ أَبو علي ينفصل عن هذا بانفصالاتٍ ثلاث :

أَحَدُها : أَنَّ الحرفين في الآية [3] لمعنىً واحدٍ ، لأَنَّ (إنَّ) إنَّما جيءَ بها لتأكيد الجملة ، وكذلك اللام إنَّما جيءَ بها لتوكيد الجملة أيضـاً ، فَلَمَّا [4] صار الحرفان لمعنى واحد فكأَنَّهما حرفٌ واحدٌ ، فكأَنَّ التشريكَ واقعٌ في حرف واحد ، لأَنَّ المرادَ بتشريك حروف العطف التشريكُ في المعنى ، والمعنى هنا واحدٌ . وهذا الانفصالُ حَسَنٌ في الموضع ، وهذا فرقٌ بَيِّنٌ .

الثاني : أَنَّ العربَ تقول : ليس زيد بقائمٍ ولا قاعداً ، فتعطف على الموضع ، وتشرِّك قاعداً مع قائم في (ليس) فإذَا جاز هذا جاز أنْ يعطفَ على خبر (إنَّ) من غيرِ نظرٍ الى اللاَّم كما لم يُنْظَر الى الباء في : ليس زيد بقائمٍ ولا قاعداً ، واللامُ نظيرةُ الباء ، لأَنَّ الباء لتوكيد النفي ، واللام لتوكيد الايجاب . وهذا أَيضاً انفصالٌ حَسَنٌ ، وتنظيرٌ صحيحٌ .

الثالث : أَنَّه يَبْعُد أَنْ يُشَرَّكَ في شيئين ليسا بعاملين ، ويمتنع التشريك في عاملين ، لأَنَّك إذَا قلتَ : ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٍ عمروٌ ، شَرَّكْتَ بالواو في عاملين ، فقد جعلتَ الواوَ كأَنَّها خفضت ورفعت ، من حيثُ وصلت الخافض والرافع ، ولا يوجد في أُصول العربية ، ما يرفع ويخفض ، فإذَا لم

---

(١) سورة سبأ آية ٢٤ .

(٢) في الأصل : « معطوف على هدى »

(٣) في الأصل : « في الآيتين » .

(٤) في الأصل : « فلو» ولا معنى له .

يكن ذلك في أُصول العوامل فكيف يكون فيما تنزَّلَ منزلَة العامل ، فتفطَّن لهذا كلِّه فإنَّه مَرْعِيٌّ في هذه الصَّنعة .

الدليل الثاني :

قوله تعالى : ﴿ واخْتِلَافِ اللَّيْلِ والنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللهُ مِن السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾[1] فالواوُ قد شَرَّكَتْ بين اختلافِ وخَلْقِ في[2] (في) ، وشَرَّكَتْ بين آياتٍ وآياتٍ في (إنَّ) في قراءة حمزة والكسائي ، لأَنَّهما يقرآنِ بالنصب[3] .

اعتلَّ سيبويه لهذا بأَنْ قال : إنَّ هذا على حذف حرف الجرِّ[4]، وكذلك قال في قول الشاعر :

٦٠ - أَكُلَّ آمْرِيءٍ تَحْسَبِينَ آمْرأً ونَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَاراً[5]

إنَّه على حذف كُلٍّ ، والتقدير وكُلَّ نارٍ . «تَوَقَّد بالليل» صفةٌ لنار. وكذلك قال في المثل: «ما كُلُّ سَوداءَ تَمْرَةً ولا بَيْضَاءَ شَحْمَةً»[6] والتقدير: ولا

(١) سورة الجاثية آية ٥ بنصب ﴿ آيات ﴾ وهي قراءة حمزة والكسائي كما سيأتي . وقبل الآية قوله تعالى : ﴿ إنَّ في السماوات والأرض لآيات للمؤمنين . . ﴾ .

(٢) في قوله تعالى : ﴿ وفي خَلْقِكم ومَا يَبُثُّ مَنْ دَابَّةٍ آياتٌ لقَوْمٍ يُوْقِنونَ ﴾ الجاثية آية ٤ .

(٣) وقرأ باقي السبعة بالرفع / انظر السبعة ص ٥٩٤ ، حجة القراءات ص ٦٥٨ الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/٢٦٧ .

(٤) ليس لهذه الآية ذكر في كتاب سيبويه المطبوع .

(٥) الكتاب ١/٦٦ ، والبيت لأبي داود الايادي جارية بين الحجاج بن حذاق / شاعر جاهلي / ترجمته في الشعر والشعراء ١/٢٤٣ ، اللآليء ٢/٨٧٩ ، خزانة الأدب ٤/١٩٠ ، انظر ديوانه (ضمن دراسات في الأدب العربي لغرنباوم « الترجمة العربية » ص ٣٥٣ ، الأصمعيات ص ١٩١ ، الأصول ٢/٧١ ، ٧٥ ، المحتسب ١/٢٨١ ، مشكل اعراب القرآن ٢/٢٩٤ ، أمالي ابن الشجري ١/٢٩٦ ، الانصاف ١/٥٧٣ ، شرح المفصل ٣/٢٦ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٧٩ ، ٥/١٤٤، ٨/٥٢ ، ٩/١٠٥ ، شرح عمدة الحافظ ص ٥٠٠ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٥٧ ، ضرائر الشعر ص ١٦٦ ، رصف المباني ص ٣٤٨ مغنى اللبيب ص ٣٨٢ ، شرح شواهده ٢/٧٠٠ ، الأشباه والنظائر ٤/٧٧ ، همع الهوامع ٤/٢٩١ ، خزانة الأدب ١/١٩١ ، ٣٩٤ .

(٦) الكتاب ١/٦٥، وانظر المثل في الفاخر ص ١٩٥ ، جمهرة الأمثال ٢/٢٨٧ ، المستقصى ٢/٣٢٨ .

[٦٤] كُلُّ ، فجعله على / حذف حرف الجر ، وجَعَلَ : « كُلَّ نار تَوَقَّدُ بالليل ، معطوفين على كلّ امريءٍ وآمْرأً[1] ، وشَرَّكَتِ الواو بينهما في (تَحْسَبِينَ) ، وجعل ذلك بمنزلة قوله : ظننت زيداً قائماً وعمراً شاخصاً ، وكان زيدٌ عَاقِلاً ومحمدٌ عالماً . وسأضع لهذا مسألة بَعْدَ هذه المسألة إنْ شاء الله تعالى .

وكذلك « ما كُلُّ سوداءَ تمرةً ، ولا كُلُّ بيضاءَ شَحْمَةً » وقع التَّشريكُ بين الأَسماء الأربعة في (ما) وَيَتَنَزَّلُ هذا منزلةَ : ما زيدٌ قائماً ، ولا عمروٌ خارجاً . وأَبو الحسن يذهب في هذه الأشياء كلِّها الى العطف على عاملين .

فإنْ قلتَ : حذفُ حرف الجر ، وابقاءُ عمله قليلٌ ، وهذا النوع أكثرُ في كلام العرب فيجب أَلَّا يُحْمَلَ على ما قَلَّ نظيرُه ، إذْ لو كان على ذلك لقَلَّ كما قَلَّ حذفُ حرف الجر وإبقاء عمله .

قلتُ : كَثُرَ في هذا النوع ، وقد بَيَّنَ سيبويه حين تكلَّم في هذه المسألة ، وتَأَوَّلَ هذه المواضع بهذه التأويلات التي ذكرتها ، والسبب الذي أوجب حذفَ حرف الجر هنا ـ وإنْ كان لا يَكْثُرُ في هذا الموضع ـ . أَنَّ[2] العرب يقولون : ما مِثْلُ زيدٍ ولا عمروٍ يقولان ذلك ، ثُمَّ إنَّهم يَفْصِلُونَ فيقولون : ما مثلُ زيدٍ يقول ذلك ولا عمروٍ ، يريدون : ولاِ مثلُ عمروٍ ، فحذف (مثل) من الثاني لدلالة الاول عليه ، ولأَنَّه في معنى الأول ، والأول لم يَتَكَرَّر فيه (مثل) فلم يتكرر هنا (مثل) ، ولَمَّا قالوه في المجتمع في المعنى قالوه في المفترق ، فقالوا : ما مثل زيدٍ يقول ذلك ، ولا عمرو يكره ذلك ، فجرى حذف حرف الجر هنا كثيراً لما ذكرتُه .

الدليل الثالث : قول الشاعر :

٦١ ـ فَلَيْسَ بِآتِيكَ مَنْهِيُّهَا وَلَا قَاصِرٍ عَنْكَ مَأْمُورُهَا[3]

---

(١) انظر الكتاب ١/٦٦ .

(٢) في الأصل : « وذلك أَنَّ » .

(٣) البيت للأعور الشني : / بشر بن منقذ ، شاعر اسلامي كان مع علي رضي الله عنه يوم =

بخفض قاصرٍ ، ولا يمكن أنْ يؤخذَ إلَّا على العطف على عاملين ، لأنَّك إنْ قَدَّرْتَ هنا حذفَ حرف الجر فلا يمكن لما فيه من نَقْض الغرض ، ألَا ترى أنَّ حرفَ الجر هنا إذَا جيء به إنَّما يكون توكيداً ، وما يؤتى به للتوكيد لا يمكن حذفُه ، لأنَّ فيه نَقْضَ الغرض ، ولا يمكن أنْ يكونَ (مَأْمُورها) فاعلاً بقاصر ، لأنَّه لا ضمير فيه يعود الى المنهيِّ ، لأنَّ المَنْهِيَّ مذكَّرٌ ، والهاء مِن مأمورها مؤنثة ، وإنَّما يعود على الأمور ،ولأنَّ المعنى يستحيل لو قَدَّرْتَ الضمير يعود على المَنْهِيّ ، لأنَّه يجيء المعنى : مأمور المنهى ، والمنهى غير المقدَّر ، والمأمور هو المقدر .

انفصل سيبويه عن هذا بأنْ قال : إنَّ المَنْهِيَّ وإنْ كان مذكَّراً فهو مضافٌ الى مؤنث هو بعضه ، فجاز لذلك تأنيثه كما جاز : ذهبتْ بعضُ أصابعِه [1] .

فإنْ قلتَ : فكيف جاءت الإضافة ؟

قلت : يمكن أنَّ يكونَ بمنزلة قوله تعالى : ﴿ عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا ﴾ [2] أيْ ضحى العشية ، لأنَّها مقابلتها ، وكذلك المَنْهِي [3] في [مقابلة] [4] المأمور ، ويمكن أنْ يكونَ على طريقة :

* إنَّ الحَوَادِثَ أوْدَى بِهَا * [٤٩]

= الجمل / ترجمته في الشعر والشعراء ٢ /٦٤٣ ، المؤتلف ص ٣٨ ، اللآلىء ٢ /٨٢٧ .
انظر الشاهد في الكتاب ١ /٦٤ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١ /٢٣٨ ، المقتضب ٤ /١٩٦ ، ٢٠٠ ، الأصول ٢ /٧٠ الافصاح للفارقي ص ٢١٥ ، البديع ل ١٢١ ، اثبات المحصل ٢٠ ، ٢١ ، مغنى اللبيب ص ٦٣٣ ، شرح شواهده ١ /٤٢٧ ، ٤٢٨ ، همع الهوامع ٢ /١٣٠ ، وقبل البيت قوله :
هـون عـليـك فـإنّ الأمـور بـكـف الإلـه مـقـاديـرُهـا

(١) الكتاب ١ /٦٤ ، وانظر شرح أبياته ١ /٢٤٠ ، الافصاح للفارقي ص ٢١٧ .
(٢) سورة النازعات الآية الأخيرة « ٤٦ » .
(٣) في « الاصل : « وكذلك المهني » تحريف .
(٤) تكملة يلتئم بها الكلام .

لأَنَّ الحوادث في معنى الحَدَثَان ، وكذلك قوله :

* فَلَيْسَ بآتيكَ مَنْهِيُّهَا *

في معنى : فليست الأُمورُ بآتيتك [١] ، إذَا نُهِيتْ ، ولو كان هذا لجاز أنْ يقالَ : ولا قاصرٍ عنك مأْمُورها ، فقال في البيت :

* وَلا قَاصِرٍ عَنْكَ مَأْمُورُها * [٦١]

لأَنَّه نطق قبله بما هو في معنى ما ذكرتُه .

ومما يؤكد عندك امتناعَ العطف على عاملين ، أَنَّ الواوَ مُوَصِّلة للفعل الى الاسم ، على حَسَبِ ما تقدَّم . ولم نجد قَطُّ حرفاً يُوْصِل فعلين ، فقد صَحَّ بما ذكرتَه أَنَّ العطف لا يجوز على عاملين ، ومما يَقَوِّى لك امتناعَه أَنَّهم كُلهم أَجمعوا على أَنَّه لا يجوز : إنَّ زيداً في الدار ، وعمراً السوقِ [٢] ، لأَنَّهم لو قالوا هذا لكُنْتَ كأَنَّك فصلتَ بين حرف [٣] الجر والمجرور ، لأنَّ حرفَ العطف تنزَّل منزلةَ ذلك فإذا تنزَّلَ حرفُ العطف منزلةَ الجار [٤] فسيتَنَزَّلُ منزلةَ الرافع والناصب ، ولا يوجد في أصول العوامل ما يرفع ويخفض على حَسَبِ ما ذكرتُه قبل .

مسألة :

تقول : قام زيدٌ يومَ الجمعةِ يومَ السَّبْتِ، فعمروٌ معطوفٌ على زيد ، ولما وصل القيام الى عمرو طَلَبَ زماناً يقعُ فيه ، فتعدَّى الى يوم

---

(١) في الأصل : فليست الامور بآتيك » .

(٢) في الأصل : « وعمرا في السوق » وهو خطأ ، اذ العطف على معمولي عامل واحد ، وهو مما اتفق على صحّته ، وما أثبته هو الصواب ، قال ابن الفخار في شرح الجمل ص ٥٥ : « اختلف الناس في تعدد المعطوف مع تعدد العامل ، وله صورتان : احداهما : متفق على امتناعها ، وصورتها ان زيداً في الدار وعمراً السوق ، لمكان الفصل بين المخفوض والعاطف » .

(٣) في الأصل : « حروف » .

(٤) في الأصل : « المجرور » .

السبت ، ولا أقول : إنَّ يومَ السبت معطوف على يوم الجمعة ، لأنَّ يومَ الجمعة تقييدٌ وظرفٌ لقيام زيد ، والمعطوفُ شريكُ المعطوف عليه فيجب من هذا أنْ يكونَ يومَ السبت ظرفاً لقيام زيد ، وليس كذلك ، وإنَّما هو ظرف لقيام عمرو ، فإذَا صَحَّ ما ذكرته فلا يجوز أنْ تقولَ : قام زيدٌ يوم الجمعة ويوم السَّبْتِ عمروٌ ، لأَنَّك لا تفصل بينَ حرفِ العطف والمعطوف بظرف ولا مجرور إلَّا في الشِّعر ، ويجري مَجْرَى الفصل بين المضاف والمضاف إليه .

وأنشد أبو علي على مجيئه/ في الشعر. [٦٥]

٦٢ - يَوْماً تَرَاهَا كَشِبْهِ أَرْدِيَةِ العَصْب وَيَوْماً أَدِيمَها نَغِلاَ (١)

فجعل أَديمَها معطوفاً على الهاء مِن (تراها) وفصلَ بين حرف العطف والمعطوف بالظرف لَمَّا اضْطُرَّ ، وقد أَخَذَ بعضُ الناس هذا البيت على اضمار فعل وقَدَّره : وترى يوماً أَديمَها نَغِلا (٢) ، فحذف (ترى) لدلالة الأوَّل عليه . . وكان الأستاذ أبو عَلِيّ يقول: لو جاز هذا هنا لجاز في كلٍّ معطوف أنْ يُدَّعَى فيه ذلك، ويقال في: رأيت زيداً وعمراً. التقدير: رأيت زيداً ورأيت عمراً، وبلا شكٍّ أَنَّ في هذا تَهَيُوءَ الفعل للعمل ، وقطعه عن العمل ، وهذا مما لا يجوز ، والفصلُ بين شيئين لا يجوز الفصلُ بينهما لضرورة الشَّعر كثيرٌ ، كالفصل بين المضاف والمضاف اليه. فإنْ قلتَ : ضرب زيدٌ عمراً ومحمدٌ خالداً ، فقولُك : ومحمدٌ معطوفٌ على زيد ، ولما وصل الفعل بالواو الى محمد طَلَبَ مُتَعَلَّقَهُ كما طَلَبَهُ الأَوَّل ، وهو ضَرَبَ زيدٌ ، وليس خالدٌ معطوفاً على عمرو ، لأَنَّه لو كان معطوفاً عليه للَزِم أَنْ يكونَ مضروباً لزيد كما كان عمرو ، والمعنى على غير ذلك ، فعلى

---

(١) البيت للأعشي / انظره في ديوانه ص ٢٣٣ ، الايضاح ١٤٨/١ ، ايضاح شواهد الايضاح ل ٢٧ ، المصباح ل ٤٤ ، الخصائص ٣٩٥/٢ ، ٣٩٦ مجمع الامثال ٢٣٩/٢ ، شرح عمدة الحافظ ٦٣٦ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٧/١ ، ضرائر الشعر ص ٢٠٦ .

(٢) انظر ضرائر الشعر ص ٢٠٦ .

هذا لا يجوز أنْ تقول : ضرب زيدٌ عمراً وخالداً محمدٌ ، وتفصل بين حرف العطف والمعطوف بغير الظرف والمجرور ، ولم يجز ذلك في الشِّعر فإنْ جاء فشيءٌ قليلٌ لا يُعَوَّلُ عليه ، ولا يُؤْخذ به ، وأَمَّا قول آمرىءِ القيس :

٦٣ - إنّي بِحَبْلِكِ وَاصِلٌ حَبْلِي وَبِرِيشِ نَبْلِكِ رَائِشٌ نَبْلِي [١]

فأَشْبَهُ مما ذكرتُه ، لأَنَّ بريش متعلِّقٌ برائش ، ولأَنَّ نظيرَه قد تقدَّم قَبْلُ ، فحَسُن لذلك التقديم ، وهو قوله [٢] : بحَبْلِكِ . وأَمَّا قولُهم : كان زيدٌ قائماً ، ومحمدٌ عالماً ، فليس من هذا ، لأَنَّ كان طالبةٌ بالجملة ، وهي من نواسخ الابتداء فعطفت على الجملة الأولى وهي : زيدٌ قائمٌ - قولك : محمدٌ عالـمٌ وصارت الواو قد شَرَّكت في كان بين الجملتين ، فكما أَنَّ كان رفعتِ المبتدأ الأول ونصبت الخبرَ ، رفعت أيضاً المبتدأ الثاني ونصبت الخبر ، وكذلك الكلام في ظننت زيداً قائماً ، ومحمداً عالماً ، وإنَّ زيداً قائمٌ ومحمداً خارجٌ ، إنَّما شَرَّكت الواوُ بين الجملتين في إنَّ ، فصارت لذلك إنَّ وأخواتها ، وظننتُ وأخواتها ، وكان وأخواتها ، داخلةً على جملتينِ فوجب أَنْ تعملَ فيهما عملَها في الجملة الواحدة ، كما أَنَّ الفعل إذَا عَمِل في الاسم ثُمَّ عُطِفَ عليه اسمٌ آخرُ عمـلَ في الاسمين بحرف العطف عمله في الاسم الواحد .

(١) ديوانه ص ٢٣٩ ، الكتاب ١/١٦٤ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١/٤٠٦ ، الجمل ص ٩٨ ، شرح أبياته لابن سيده ل ١١٧ ، الحلل ص ١١٢ ، الجمل ص ٢٦ ، ١٠٩ ، رصف المباني ص ٤٤٧ .

(٢) في الأصل « قولك » .

باب التوكيد

التوكيد : تمكينُ المعنى في نفس [1] السامع ، واثباتُ الحقيقة ، ورفعُ المجاز ، وهو يكون على وجهين : توكيدٌ لفظيٌّ ، وتوكيدٌ معنويٌ . فالتوكيد اللفظي يكون في الأَسماء والأَفعال ، ويكون في الجمل . ويكون في بعض الحروف . فتقول : جاءني زيدٌ زيدٌ ، وتقول : زيدٌ قام قام ، وتقول : قام زيدٌ قام زيدٌ . قال الله تعالى : ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ [2] فهيهاتَ الثانية توكيدٌ للأولى قال :

٦٤ ـ * فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ العقيقُ وأَهْلُه * [3]

فهيهاتَ الثانية توكيد للأَولى ، والعقيق فاعل بهيهات الثانية ، وفي الأولى ضميرٌ يفسِّره الثاني ، وهو من باب الإِعمال . ويمكنُ أَنْ يقالَ إِنَّ العقيقَ فاعلٌ بهيهات الأولى ، وهيهاتَ الثانيةُ لا تُحْتَاج الى فاعل ، لأَنَّها لم يُؤتَ بها إلاَّ لتأكيد الأوَّل واثباته فالأَوَّل هو المقصود ، فعليه يكون بناء الاسم

---

(١) في الأصل : « في النفس السامع » .

(٢) سورة المؤمنون آية ٣٦ .

(٣) البيت لجرير ، وروايته في ديوانه ٩٦٥/٢ بتمامه .

فأيهات آيهات العقيق ومن به   وأيهات وصل بالعقيق تواصله

وانظر الخصائص ٤٢/٣ ، الايضاح ١٦٥/١ ، الكافي ٢/ ص ٢٦٢ ، شرح المفصل ٣٥/٤ ، المقرب ١٣٤/١ ، شرح اللمحة البدرية ٣٣٩/١ ، همع الهوامع ١٤٥/٥ ، التصريح ٣١٨/١ ، ١٩٩/٢ .

لأنَّه المقصودُ والمتبوعُ . وتقول في الحروف : نَعَمْ نَعَمْ ، وبَلَى بَلَى [١] ، ولا يكون هذا في حروف الجر ، ولا في حروف العطف ، وإنَّما يكون في الحروف التي لها شَبَهٌ بالفعل أو بالاسم ألا تَرى أنَّ (بَلَى) قد أُمِيْلَتْ لشَبَهِها بالاسم ، من حيثُ الكلامُ يَسْتَقِلُّ بها ، وهي في تقدير محذوف ، كما كان زيدٌ كذلك إذَا قيل لك : مَنْ جاءك ؟ ، فتقول : زيدٌ ، وكذلك (يا) في النداء أُمِيلَتْ لأَنَّها نائبةٌ منابَ الفعلِ ، وعِوَضٌ [٢] منه ، فجرت مَجْرَى الفعل فأُمِيْلَتْ كما يُمَال الفعل ، وقد جاء في الشِّعر :

٦٥ ـ * وَلَا لِلَمَا بِهِمْ أَبداً دَوَاءُ * [٣]

فكرر حرف الجر ، ولهذا آدَّعَىَ سيبويه في الكافين [٤] في قول الشاعر .

٦٦ ـ * وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْثَفَيْنْ * [٥]

---

(١) عَرَّف الغافقي التوكيد في شرح الجمل ص ٢١ ، بتعريف شيخه ابن أبي الربيع ، ثم لخص كلامه عن التوكيد اللفظي .

(٢) في الأصل « وعوضاً منه » .

(٣) البيت لمسلم بن مَعْبَد الوالِبي الأسدي (شاعر أموي) من قصيدة أوردها ابن ميمون في منتهى الطلب ونشرت في مجلة المورد / المجلد الثامن / العدد الثالث ١٣٩٩ هـ بتحقيق د / حاتم صالح الضامن ، وروايته :

فلا والله لا يُلفى لما بي   وما بهم من البلوى شفاء

ولا شاهد فيه على هذه الرواية ، وقد أشار اليها السيوطي في شرح شواهد المغني ، والبغدادي في خزانة الأدب .

وانظر الشاهد في معاني القرآن ١/٦٨ ، الخصائص ٢/٢٨٢ ، المحتسب ٢/٢٥٦ ، سر صناعة الاعراب ١/٢٨٣ ، الصاحبي ص ٣٩ ، الانصاف ٢/٥٧١ ، شرح المفصل ٧/١٧ ، ٨/٤٣ ، ٩/١٥ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٦٣ . المقرب ١/٢٣٨ ، ضرائر الشعر ٦٩ ، ٣٠٣ ، رصف المباني ص ٢٠٢ ، ٢٤٨ ، ٢٥٥ ، مغنى اللبيب ص ٢٤٠ ، ٣٤٢ ، ٤٦٢ ، شرح شواهده ١/٥٠٥ ، همع الهوامع ٤/٣٩٦ ، ٥/٢١٠ ، ٣٤٨ ، خزانة الأدب ١/٣٦٤ .

(٤) في الأصل : « في احد الكافين » .

(٥) البيت لخِطام الريح . بشر بن نصر بن عياض المجاشعي / من بني الأبيض بن مجاشع بن دارم « ترجمته في المؤتلف ص ١١٢ ، خزانة الأدب ١/٣٦٩ قال البغدادي : « وهو من =

أنَّهما ليستا بحرفين (1) لأنَّك إنْ جعلتَهما حرفينِ / صار بمنزلة قول [66] الآخر :

* وَلَا لِلمَا بِهِمْ أَبَداً دَوَاءُ * [65]

ومثل هذا لا يُحْمَلُ عليه ما وُجِدَ عنه مندوحةٌ لشذوذه وقِلَّته ، وجَعْلُ الكاف اسماً قد كَثُرَ في الشِّعر ، قال :

67 ـ * وَرُحْنَا بِكَابْنِ المَاءِ يُجْنَبُ وسْطَنَا * (2)

وسيأتي الكلامُ في هذا في حروف الجرِّ بحول الله تعالى (3) .

الثاني : التوكيدُ المعنويُّ ، ويكون على وجهين : أَحَدُهما : لاثبات الحقيقة .

الثاني : للإحاطة ، ولهذا تَعَرَّضَ أبو القاسم .

قوله : (الأسماء التي يؤكد بها للواحد المذكر : كُلُّه ، ونفسهُ ، وعينُه ، وأَجْمَعُ ، وأَكْتَعُ ، وأَبْصَعُ) (4) .

= قصيدة لخطام المجاشعي ، وهي من بحر السريع ، رُبَّما حَسِبَ من لا يحسن العروض أنه من الرجز » . انظر الشاهد في الكتاب 1/32 ، 408 ، 4/279 ، شرح أبياته لابن السيرافي 1/138 ، المقتضب 2/95 ، 4/140 ، 350 ، مجالس العلماء ص 72 ، معاني الحروف ص 49 ، الخصائص 2/368 ، المنصف 1/192 ، 2/184 ، 3/82 ، سر صناعة الاعراب 1/282 ، المحتسب 1/186 ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص 145 الافصاح للفارقي ص 225 ، الفصول الخمسون ص 218 ، شرح المفصل 8/42 ، ضرائر الشعر ص 304 ، رصف المباني ص 197 ، 201 ، الجنى الداني ص 80 ، 81 ، 90 ، مغني اللبيب ص 239 ، شرح شواهده 1/504 ، شرح شواهد الشافية ص 59 .

(1) انظر الكتاب 1/408 .

(2) البيت لامرىء القيس ، وعجزه كما في ديوانه ص 176 .

* تَصُوَّبُ فيه العَيْنُ طوراً وتَرْتَقِي *

وانظر الشاهد في الاقتضاب ص 429 ، أمالي ابن الشجري 2/229 ، 286 ، شرح الجمل لابن عصفور 1/478 ، ضرائر الشعر ص 303 ، الفصول الخمسون ص 217 .

(3) انظر ما سيأتي ص 852.

(4) الجمل ص 33 ، وفي الأصل : «وأكتع أبصع» بسقوط الواو .

اعلم أَنَّ الواحد المذكر يُؤَكَّد بالنفس والعين ، وبكّل وأَجْمَع ، وتوابع أَجْمَع وهي : أَكْتَعُ وأَبْصَعُ ، وأَبْتَعُ وما هو في معنى كلّ نحو قولك : مررت بالقوم خَمْسَتِهم ، وأَرْبَعَتِهم ، ومن ذلك قولهم : ضُرِبَ زيدٌ البطنُ والظَّهْرُ ، إذَا أَردتَ معنى كُلِّه ، ولم تردِ البَدَلَ . وأمَّا التثنيةُ فتؤكَّد بثلاثة ألفاظ : النفسُ والعين ، وكلا [١] ، فتقول : مررت بالرجلين أنفسهما أعينِهما كِلَيْهما ، ولا يقال : أَجْمَعَانِ ولا أَكْتَعَانِ ، لأَنَّ العربَ لم تَقُلْه ، واستغنت عن ذلك بكليهما .

فإنْ قلتَ: أقوله بالقياس على أجْمَعِينَ، لأنَّ أَجْمَعَ قد جُمِعَ، وما يُجْمَعُ يُصحُّ تثنيته .

قلتُ: (أَجمع) معرفة لا يُنَكَّر أَبَدَاً، فلا تصحّ تثنيتها، ولا جمعها، وأَجمعونَ كان على طريقة الجمع، وليس بجمعٍ ، فجاء على غير قياس، وما يأتي على غير قياس وجاء على الشذوذ فلا يُحْمَلَ عليه، وتقفُ مع السَّماع فيما كان هكذا . وأَمر آخر أَنَّ العربَ إذَا آستغنوا عن شيء بغيره فلا سبيلَ لك أَنْ تستعملَ ما رَفَضُوه، أَلاَ ترى أَنَّهم آستغنوا عن وَذَرَ بتَرَكَ[٢]، فلا تقولُه؛ وإنْ كان القياسُ يقتضيه .

قوله : (وللاثنين كِلاَهُما وأَنْفُسُهما وأَعْيُنهُمَا) [٣] .

اعلم أَنَّ (كِلا) لا تستعمل إلاَّ مضافةً ، وتُضاف الى الظاهر والمضمر ، فإذَا أُضيفت الى الظاهر فلا تَنْقَلِبُ الألف ، وإذَا أُضيفت الى المضمر ففصحاءُ العرب يقلبون الأَلفَ في النصب تَشْبِيها بِلَدَى وفي الخفض تَشْبِيهاً بعَلَى ، وهي عند البصريين مفردةٌ في اللفظ تثنيةٌ في المعنى ، وقد مضى الكلام فيها مستوفي [٤] .

وأَمَّا أَنْفَسُهما فجاء الجمع في موضع التثنية كما قال سبحانه : ﴿ إنْ

---

(١) في الأصل : « وكل » .

(٢) انظر اصلاح الخلل ص ٩٥ ، التوطئة ص ١٨٩ .

(٣) الجمل ص ٣٣ .

(٤) انظر ما تقدم ص ٢٥١ .

تَتُوبَا إلى اللهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكَمَا ﴾ (١) وهذا هو الأفصح ، ومن العرب من يقول : قلباكما (٢) .

وسيأتي الكلام في هذا في آخر الكتاب إنْ شاء الله تعالى :

قوله : (وللجميع كُلُّهم وأَنْفُسُهم وأَعْيُنُهم) (٣) .

الجمعُ كالمفرد تستعمل فيه سبعةُ ألفاظ ، وتقدَّم أَنَّ أَجْمَعِينَ ليس بجمع لأَجْمَعَ ، لأَنَّ أَجمعَ لا يتنكَّرُ ، وما لا يتنكَّر لا يُثَنَّى ولا يُجْمَع ، و(كلّ) تستعمل على أربعةِ أوجه :

الأَول : أَنْ تكونَ مضافة الى المضمر ، فإذَا كانت كذلك كانت تابعةً أو مبتدأةً ولا تلي العوامل اللفظيَّة ، فتقول : جاءني القوم كلُّهم ، وكلُّهم جاءني ، ولك أَنْ تقولَ : جاءوني ، لأَنَّ كُلًّا مفردةٌ في اللفظ جمعٌ في المعنى ، وقد جاءت تلي العوامل ، وأكثر ما يكون ذلك في الشِّعر للضَّرُورة (٤) .

والثاني : أَنْ تكون مقطوعةً عن الإِضافة ، فإذَا كانت كذلك آستعملت

---

(١) سورة التحريم آية ٤ .

(٢) قال أبو حيان في البحر المحيط ٨/٢٩٠ - ٢٩١ « وأتى بالجمع في قوله قلوبكما ، وحَسَّن ذلك إضافته إلى مثنى وهو ضميراهما ، والجمع في مثل هذا أكثر استعمالاً من المثنى ، والتثنية دون الجمع كما قال الشاعر

فتخالسا نَفْسَيْهما بنوافذ كنوافذ العبط التي لا ترفع

وهذا كان القياس ، وذلك أن يعبر بالمثنى عن المثنى ، لكن كرهوا اجتماع تثنيتين فعدلوا الى الجمع ، لأن التثنية جمع في المعنى » . وانظر كلاماً جيداً في المسألة لابن الشجري في أماليه ١/١٢ .

(٣) الجمل ص ٣٣ ، وفيه « للجمع » ومثله في « ج » وليس في المطبوع « وأعينهم » وهي في الخطيتين .

(٤) كما في قول الشاعر :

يميد إذا مادَتْ عليه دِلَاؤُهم فيصدر عنه كُلُّها وهو ذابل

انظر مغنى اللبيب ص ٢٥٨ ، شرح شواهده ٥٢١/٢ ، همع الهوامع ٣٨٠/٤ .

مبتدأةً وواليـةً (١) للعوامل اللفظيَّة ، ولا تكون تابعةً قال الله تعالى : ﴿ وكُلاًّ وعَدَ اللهُ الحُسْنَى ﴾ (٢) وقرأ ابن عامر (وكُلٌّ) بالرفع (٣) .

الثالث : أنْ تضافَ الى الظاهر فهذه أيضاً تستعمل مبتدأةً ، وتلي العواملَ ، ولا تكون تابعةً ، ويجوز لك في هذه أنْ تَخْتَصِرَ فَتَحْذِفَ فَتَضَعَ المفردَ موضعَ الجمع والنكرة موضع المعرفة فتقول : كُلُّ رجلٍ فعل كذا ، ونظير هذا قولهم : زيدٌ أفضلُ الرجالِ فيضعونَ المفرد موضع الجمع ، والنكرة موضع المعرفة فتقول :زيدٌ أفضلُ رجلٍ .

الرابع : أنْ تكـونَ صفةً فتقـول : مررنـا (٤) برجـل كُلِّ رجـلٍ ، والمعنى : مررت برجلٍ كاملٍ ، وهذا كما تقول : مررت برَجـلٍ جِدِّ رَجلٍ ، وحَقِّ رجلٍ ، ومررتُ برَجلٍ حَسْبِكَ أي : مررتُ برجلٍ كاملٍ . وقبيحٌ أنْ تقولَ : مررت بكُلِّ رَجلٍ ، تريد : برجل كُلِّ رجل ، ويجوز أنْ تُعَرِّفَ ، فتقول : مررتُ بالرَجلِ كُلِّ الرجلِ .

قوله: (وللواحدة كُلُّها ونَفْسُها وعَيْنُها وجَمْعَاءُ كَتْعَاءُ بَصْعَاءُ)(٥).

[٦٧] / تستعمل أيضاً في الواحدة المؤنثة سبعةُ ألفاظ على حَسَب ما تقدَّم في الواحد المذكر، ليس أَجْمَعُ وجَمْعَاءُ بمنـزلة أَحْمَـر وحَمْرَاءَ وأَصْفَـرَ وصَفْرَاءَ، لأنَّ أَجْمَعَ اسمٌ وجمعاءُ كذلك، وأَفْعَلُ للمذكر، وفَعْلَاءُ للمؤنث إنَّما تكونان في الصِّفة.

فإنْ قلتَ : للزومها التبعيَّةَ على طريقة التوكيد أجري مُجْرى النعت ، فوضع أَفْعَلُ للمذكـر ، وفَعْلَاءُ ، للمؤنـث ، ليجـريَ على طريقـة أحمر وحمراء .

---

(١) في الأصل : « وموالية » .
(٢) سورة النساء آية ٩٥ .
(٣) ذكر هذه القراءة أبو حيان في البحر المحيط ٣/٣٣٣ ، ولم ينسبها .
(٤) هكذا في الأصل : « مررنا » والوجه : مررت لقوله بعد : والمعنى : مررت برجل . . » .
(٥) الجمل ص ٣٣ .

قلتُ : لو كان الأمر كما ذكرته لم يقل : أجمعون أبداً ، لأنَّ أحمرَ لا يقال منه أحمرونَ ، وأجْمَعُونَ وإنْ لم يكن جمعاً لأجمع ـ فكأنه جَمْعُه ، وإنَّما جاء أَجْمَعُ وجمعاءُ كما جاء سَلْمَان للمذكر وسَلْمَى للمؤنث . فكما لا يصح أنْ يقالَ : سَلْمَان وسَلْمَى بمنزلة سكرانَ وسَكْرَى ، وإنَّما كانت الموافقة بالاتفاق من غير قَصْدٍ[1] ، لا يصحُّ أنْ يقالَ : أجمعُ وجمعاءُ ، بمنزلة أَحْمَرَ وحمراءَ ، وإنَّما كان ذلك بالاتفاق ، وهذا الذي ذكرتُه هو الذي ذهب إليه أبو عَلِي واختاره[1] ، ومِن الناس من ذهب المذهبَ الأول . والاختيار ما ذكرتُه لما تقدَّم .

قوله : (وللاثنتين كِلْتَاهما وأَنفُسُهما وأَعينُهما)[2] .

التَّاء في كِلْتا بمنزلة التَّاء في بنت وأخت ، وليست للتأنيث ، لأنَّ تاءَ التأنيث لا يكون قبلها إلَّا فتحةٌ أو ألفٌ ، ولأنَّ العربَ لا تجمع بين تاء التأنيث وألف التأنيث[3] واللَّام من (كلا) ياء ، ونظير هذا ثنتان ، واللام ياء ، لأنَّه من ثَنَيْتُ ، والتاء فيها بمنزلة التاء في بِنْت .

فإنْ قلتَ : هذه التَّاء وإنْ لم تكن للتأنيث فقد جرت عند العرب مَجَرَى التأنيث ، ألَا ترى أنَّهم لا يقولون : بِنْتَةٌ ، ولا أُخْتَةٌ ، ولا بِنْتَاتٌ ، ولا أُخْتَاتٌ ، فكيف جمع بينها وبين ألف التأنيث ؟

قلتُ : قد جاء جُلَّيَاتٌ[4] والياءُ بَدَلٌ مِن ألف التأنيث فجمعوا بين الياء التي هي بَدَلٌ مِن ألف التأنيث ، وتاء التأنيث فأقربُ مِن هذا أنْ يقولُوا : كِلْتَا فيجمعوا بين ألف التأنيث والتاء ، لأنَّها ـ وإنْ كانت جاريةً مَجْرَى علامة التأنيث في بعض المواضع ـ ليست بعلامة للتأنيث . وقال يونس في النسب

---

(١) التكملة ل ٣١ ، وانظر اللسان « جمع » .

(٢) الجمل ص ٣٣ .

(٣) راجع المسألة في الكتاب ٣/٣٦٤، ٤/٣١٧، ليس في كلام العرب ص ١٤٢ ، سر صناعة الاعراب ١/١٦٨ .

(٤) في الأصل : « جليلات » ، ولعل الصواب ما أثبت .

إلى بِنْتٍ وأُخْتٍ: بِنْتِيٌّ وأُخْتِيٌّ(1)، لأنَّها ليست علامة للتأنيث، ولم يجرها في النسب مجرى تاء التأنيث، وإنْ كان قد جرت في الجمع بالألف والتاء مجرى تاء التأنيث، والخليلُ أجراها في النسب مُجْرَى علامة التأنيث، وآرتضاه سيبويه(2)، وهو الصحيح، وإنَّما ذكرتُ لك قول يونس لأُبَيِّنَ لك أنَّها ليست مُنَزَّلةً مَنْزِلَةَ علامة التأنيث في كلٍّ موضع.

والكلامُ في تثنية المؤنث كالكلام في تثنية المذكر، لا تستعمل إلاَّ ثلاثةَ ألفاظٍ، لا يقال: جَمْعَاوَانِ كَتْعَاوَانِ لما ذكرتُه في المذكر، لأَنَّ جمعاءَ معرفةٌ ملازمٌ التعريف على حَسَب ما أذكره، وما يلازمُ التعريف لا يصحُّ تثنيتُه، والكوفيون خالفوا في ذلك، فأَجازوا في المذكر: أَجْمَعانِ أَكْتَعَانِ أَبْصَعَانِ وفي المؤنث: جَمْعَاوانِ كَتْعَاوَانِ بَصْعَاوَانِ بَتْعَاوَانِ، واحتَجُّوا بالجمع (3)، والبصريون يذهبون الي ما ذكرتُه لك، وهو الصحيح.

قوله: (وللجمع: كُلُّهنَّ وأَنْفُسُهُنَّ وأَعْيُنُهُنَّ، وجُمَعُ كُتَعُ بُصَعُ)(4).

يستعمل أيضاً في جمع المؤنث سبعةُ ألفاظ، كما كان ذلك في جمع المذكر ذكر صاحب الكراسة أَنَّ جميعَ ما يستعمل للواحدة المؤنثة يُسْتَعمل في الجمع المؤنث فتقول: أكرمتُ الهنودَ كُلَّها (5)، وهذا الذي ذكره صحيحٌ، إلاَّ أَنَّ الاختيار أنْ يجريَ على الجمع الكثير ما جرى على الواحدة

---

(1) انظر الكتاب ٣/٣٦١، ٣٦٣، شرحه للسيرافي ٤/ ل ١٦١ - المفصل ص ٢١٠، شرحه ٦/٥ - ٦.

(2) قال سيبويه في كتابه ٣/٣٦٠: «واذا أضفتَ الى أُخْتٍ قلتَ: أَخَوِيٌّ، وهكذا ينبغي له أنْ يكونَ على القياس، وذا القياس قول الخليل وانظر، المفصل ص ٢١٠، شرحه ٦/٥ - ٦.

(3) انظر المسألة في اصلاح الخلل ص ٩٥ - ٩٦، شرح عمدة الحافظ ص ٥٦٠، شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٦٤، توضيح المقاصد ٣/١٧١، شرح اللمحة البدرية ٢/١٢٤، همع الهوامع ١/١٤٣.

(4) الجمل ص ٣٣.

(5) انظر الجزولية ل ١٥.

المؤنثة ، وأنْ يجريَ على الجمع القليل ما ذكره أبو القاسم ، والدليلُ على ذلك قولهُ تعالى : ﴿ إنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللهِ ﴾[1] الآية : فقال أوَّلا : (مِنْها) لأنَّ الهاءَ عائدةٌ على اثنى عَشَر ، وقال (فِيهنَّ) لأنَّ الضميرَ يعودُ على الأربعة ، والقليلُ عندهم مِن ثلاثةٍ إلى عَشَرة، والكثيرُ ما زاد على ذلك وسيعود الكلام في هذا مستوفىً إنْ شاء الله تعالى :

قوله : (وجُمَعَ) .

اعلم أنَّ (جُمَعَ) معدولٌ عن الجمع الذي كان ينبغي أنْ يكونَ لجمعاءَ ، لأنَّ فُعَلاً بضم الفاء وفتح العين لا يكونُ جمعاً لفَعْلاءَ ، وإنَّما يُجْمَعَ فَعْلَاءُ. على فُعْلٍ إنْ كانت صفةً نحو حمراءَ وحُمْر وصفراء وصُفْر ، وهذا مطَّرد لا ينكسر، فإنْ كان فَعْلاءُ اسماً نحو : صحراءَ جمع بالألف والتاء نحو : صحراوات ، وجمع [على][2] صَحَارى وصَحَارٍ . وجَمْعَاءُ وأخواتها أسماءٌ ، فهي مثل : صحراء فيجب أنْ تُجْمعَ على جَمْعَاوات أوْ عَلَى جَمَاعَى، أوْ جَمَاعٍ، لكِنَّ العربَ / لم تفعل ذلك، وعَدَلُوا عن هذا إلى [٦٨] جُمَعَ بفتح الميم، فيجب أنْ يُدَّعَى أنَّها ليست معدولة عن جَمْعَاوَات[3]، لأنَّ جمعاوات سالم، ولا يُعْدَلُ عن الجمع السالم، لأنَّه قُصِدَ فيه سلامةُ الواحد، فإذَا عدلت عنه إلى المُكَسَّر كان نَقْضَ الغرضِ ، فصحَّ أنَّها معدولةٌ عن جَمَاعَى كَصَحَارَى[4]، أوْ عن جَمَاعٍ

(١) سورة التوبة آية ٣٦ ، وتمام موضع الاستشهاد من الآية قوله جل شأنه ﴿ اْثْنَا عَشَرَ شَهْراً يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ والأرضَ مِنْها أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكَ الدِّينُ القَيِّمُ فَلاَ تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُم . . ﴾ .

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٣) ذهب الى أنها معدولةٌ عن جمعاوات ابن مالك وذكر أنَّه ظاهر قول سيبويه / شرح عمدة الحافظ ص ٨٦٨ ، همع الهوامع ١/ ٩٠ ، وانظر الكتاب ٣/ ٢٢٤ .

(٤) نسبه العبرتي في شرح اللمع ل ٥ الى أبي علي الفارسي ، وانظر شرح المقدمة المحسِبة ٢/ ٤٠٩ ، شرح الجمل لابن خروف ص ٢٥ ، اللسان « جمع » .

وذكر ابن مالك في شرح عمدة الحافظ ص ٨٦٨ أنَّ فُعَلَ لا يصحُّ أنْ يكونَ معدولاً عن فعالى ، لأن فعلاء لا تجمع على فَعَالَى إلاّ اذا لم يكن له مذكر على أفعل ، وكان اسماً محضاً ، وانظر همع الهوامع ١/ ٩٠ ـ ٩١ .

كصَحَارٍ[٤]، وذهب بعضُ النحويين إلى أنَّ جُمَعَ معدولةٌ عن جُمْع كحُمْرَ[٥]، وهؤلاءُ هم الذين ذهبوا إلى أنَّ أَجْمَعَ وَجَمْعَاءَ بنيا على طريقة أحمر وحمراء للزوم هذين الاسمين التبعيَّة، على جهة التوكيد، فصار لذلك بمنزلة أحمرَ وحمراءَ، وأصفرَ وصفراءَ، وهذا النوع يجمع على فُعْل، فيقال: حُمْر وصُفْر، فيلزم أنْ يقالَ : جُمْع بضم الجيم وسكون الميم لكنَّهم عدلوا الى جُمَعَ [٣]، وفي هذا ضعفٌ ، لأنَّه عدولٌ من الأخفِّ الى الأثقل مع ما ذكرتُه قبلُ مِن أنَّهم قالوا : أجمعونَ ، ولو كان جاء على طريقته لم يُقل فيه أجمعون ، كما لا يقال : أحمرونَ ، والكلام في كُتَع وبُصَعَ وبُتَعَ كالكلام في جُمَعَ .

قوله : (واعلم أنَّ هذه الأسماء تجري على ما قبلها في الاعراب كما يجري النعت) [٤] .

يريد جَرَيان هذه الأسماء على ما قبلها ليس كجريانِ البَدَل ، لأنَّ البدلَ على تقدير تكرار العامل ، والنَّعْتُ والتوكيد ليسا كذلك ، لأنَّ ما يجري نعتاً قياسُه ألَّا يلي العواملَ ، ومتى جاء والياً للعوامل جاء على غير قياسِه وكان مِنْ وَضْع شيء مكانَ شيء ، وأمَّا ما يجري توكيداً فلا يكون إلَّا تابعاً ، ولا يكون والياً للعوامل ، فلا يصحُّ تقدير تكرار العامل في النَّعْت ولا في التوكيد ، لأنَّ [٥] تقدير ذلك مُضَادٌّ للوضع ، وقد تقدم أنَّ نعتَ النكرةِ لا يكون إلَّا

---

(١) رجَّح ابن الفخار في شرح الجمل ص ٦٠ ما ارتضاه المؤلف من أنَّ جمع معدولة عن فعالى أو فعال ، وبه أخذ ابنُ لُبِّ في تقييده ل ٣٧ .

(٢) هذا هو مذهب الأخفش والسيرافي وابن عصفور / انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/ ل ٩٣، شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٧٣، شرح عمدة الحافظ ص ٨٦٨، توضيح المقاصد ٤/١٥٤ ، التصريح ٢/٢٢٢ ، همع الهوامع ١/٩٠ .

(٣) قال ابن عصفور في شرح الجمل ١/٢٧٣ : « وهذا عندي أولى ، لأنَّه قد ثبت العَدْل في كلامهم من فُعْل الساكن العين الى فُعَلَ ، قالوا : ثلاثُ دُرَعٍ ، وهو جمع درعاء وكان القياس : دُرْع ، ولم يثبت العدل عن فَعَالَى الى فُعَلَ في موضع من المواضع » .

(٤) الجمل ص٣٣، وفيه «كما يجري في النعت» وجاءت العبارة في الخطتين كما أوردها المصنف .

(٥) في الاصل : « ولأن » باقحام الواو .

hhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhh٣٧٠

نكرةً ، ونعتَ المعرفة لا يكون إلَّا معرفةً ؛ لأَنَّ النَّعْتَ والمنعوت كالشيء الواحد [١] ، والتوكيدُ والمؤكَّدُ في كونهما كالشيء الواحد آكدُ لأَنَّ التوكيدَ لا يفيد معنىً زائداً على إفادة الأول ، وإِنَّما يفيد تحقيقَ ما أفاده الأول ، والنعتُ يفيدُ أمراً زائداً على ما أفاده الأَوَّلُ ، فيجب على ما ذكرتُه أَلَّا تجريَ أسماء التوكيد إلَّا على المعارف لأَنَّها معارف .

قوله : (وأَمَّا كُلُّ وأَجْمَعُ فيؤكد بهما ما يتبَّعض ، ونفسه وعينه يؤكَّد بهما ما تَثْبُتُ حقيقتُه) [٢] قد تَقَدَّم أَنَّ التوكيدَ المعنويَّ على معنيين : يأتي لإثبات الحقيقة ، ويأتي للإحاطة [٣] ، فإثباتُ الحقيقة يكون بالنفس والعين ، والإحاطة تكون بكُلٍّ وأَجْمَعَ ، وتوابع أجمع وما هو [في] [٤] معنى أجمع ، وأَمَّا التوكيدُ اللفظيُّ فيأتي على وجهين : أَحَدُهما . إسماعُ المخاطب : وذلك أَنْ تقولَ : جاءني زيدٌ زيدٌ فتُكَرِّرُه إِذَا خِفْتَ أنْ يكونَ مخاطبُك لم يسمعْ كلامَك ، ولا يكونُ هذا في التوكيد المعنوي .

الثاني : أَنْ يكونَ لإثبات الحقيقة بمنزلةِ نفسهِ وعينهِ ، فإنْ قلتَ : جاءني بنو فلان فيكون ذلك على ثلاثة أوجه :

أَحدها : اسماع المخاطب إِذَا خفتَ أَنْ يكونَ لم يسمع كلامَك على حَسَبِ ما تقدَّم [٥] .

الثاني : إثباتُ الحقيقة كأَنَّك قلتَ : جاءني بنو فلان أَنفسُهم .

الثالث : الإحاطةُ ويكون على معنى : كلُّهم . وعلى هذين المثالين تقيس ما يأتيك مِن التوكيد اللفظي .

---

(١) انظر ما تقدم ص ٣٠٠ .
(٢) الجمل ص ٣٣
(٣) انظر ما تقدم ص ٣٦٣ .
(٤) تكملة يلتئم بها الكلام .
(٥) انظر ما تقدم ص ٣٦١ .

ورأيتُ بعضَ المتأخرين قد اعترض هذا القول فقال : لا يصحُّ ما قاله ، ألَا ترى أنَّك إذَا قلتَ : قام زيدٌ لم يصحَّ أنْ تقولَ : كُلُّه ، وزيدٌ بلا شَكٍّ يتَبّعض ؟

الجواب: أَنَّ مرادَه ما يتبعَّضُ بنسبة الفعل، فإذَا قلتَ: قام زيد فلا يَصِحُّ أنْ يتعلقَ القيام ببعض دون بعض ، فهذا لا يؤكد بكُلٍّ ولا أَجْمَعَ ، وإذَا قلتَ قام القوم فيمكن أنْ يَتَعَلَّقَ القيام ببعض القوم دون بعض فيجوز أنْ يؤكد بكُلٍّ وأَجْمَعَ فتقول : قام القوم كلُّهم أَجْمَعُونَ ، ويجوز على هذا أنْ تقولَ : رأيتُ زيداً كُلَّه . لأنَّك ترى منه بعضاً دون بعض ، ولا يجوز أنْ تَقُولَ : قرأ زيدٌ كُلُّه لأنَّه [لا] (١) يصحُّ أنْ يقرأ منه بعضٌ دون بعضٍ ، وتعتبر ذلك بالإستثناء فما يصحُّ فيه الإستثناء جاز أنْ يُؤَكَّدَ بكُلٍّ وأَجْمَعَ ، ومالا يصح فيه الاستثناء لم يُؤكَّد بكُلٍّ وأَجْمَعَ ، فيجوز أنْ تقولَ : رأيت هنداً إلَّا جسدَها ، فيجوز أنْ تقولَ : رأيت هنداً كُلَّها ، ولا يجوز أن تقولَ : قام زيدٌ إلَّا بعضَه ، فلا يجوز أنْ تقولَ : قام زيدٌ كلُّه . فاضبِط هذا الفصل بهذا النوع فإنَّه صحيحٌ . [٦٩]

قوله : (واعلم أنَّه يجوز أنْ تُؤكَّدَ الأسماء / كُلُّها ، إلَّا النكرات ، فإنَّها لا تؤكَّد) (٢) .

اعلم أنَّ المعارفَ كُلَّها تُؤكَّد ، ظاهرةً كانت أو مضمرةً ، فتقول : جاءني زيدٌ نفسُه وجاءني زيدٌ عينُه ، وجاءني القومُ أنفسُهم ، وجاءني القوم كُلُّهم ، وتقول : مررتُ بهم كُلِّهم ، ومررتُ بهم أنفسِهم ، ورأيتُهم كُلَّهم ، ورأيتُهم أنفَسهم .

فإنْ قلتَ : جاءوني أنفسُهم ، لم يَجُز ، حتى تُؤكِّدَ بالضمير المنفصل ، فتقول : جاءوني هم أنفسُهم ، وكذلك لا تقول : قُمْتُم أنفُسكم

(١) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٢) الجمل ص ٣٣ ، وفي نسخه الثلاث . « واعلم أنَّ الاسماءَ كلَّها تؤكد » .

حتَّى تقولَ : أنتم أَنفُسكم ، وكذلك القياس في أَعينِهم ، فإِنْ أَكَّدته بكُلٍّ وأَجْمَعَ ، جاز ، وإِنْ لم تأتِ بالضمير المنفصل [١] ، فتقـول : جاءوني كُلُّهم ، وجاءوني هم كُلُّهم ، وتقول : جاءوني أَجْمَعُونَ ، وجاءوني هم أَجْمَعُونَ ، وكذلك تقول : قُمْتُم كُلُّكم ، وقُمْتُم أنتم كُلُّكم ، وقُمتُم أَجمعون وقمتم أنتم أجمعون ، وإِنَّما فَرَّقتِ العرب في هذا بين النفس وأَجمعَ ، لأَنَّ النفسَ تلي العواملَ ، فتقول : خَرَجَتْ نفسُ زيدٍ ، ولا تلي أَجْمَعُ العواملَ ، لا تستعمل إلَّا تابعةً، والضمير المرفوع قد اتَّصَل بفعله حتى صار معه كالشيء الواحد ، فكَرِهوا أَنْ يأْتوا بالنفس بعده ، فيصير كأَنَّه الذي يلي العوامل ، فأَرادوا أَنْ يُفَرِّقُوا بين حالتيه ، فلزِم لذلك أَنْ يقولوا : قمتم أَنتم أنفسُكم ، لأَنَّهم لو قالوا : قُمْتُم أنفسُكم لصار كأَنَّه الذي ولي العوامل من حيثُ صار الفاعل مع فعله كالشيء الواحد ، وأَجْمَعُ لَمَّا كان لا يلي العواملَ ، لم يكن له إلَّا حالٌ واحدةٌ صار أمره معلوماً فلم يحافظ بلزوم التوكيد بالضمير المنفصل [ليبيَن] [٢] عن مخالفته الحالةَ الأُخرى كما فعل ذلك في النفس ، ثُمَّ أُجْرِي العينُ مُجْرى النفس ، وأُجري كلٌّ مُجْرى أَجْمَعَ ، لأَنَّ المعنى فيهما واحدٌ ، ولأَنَّ كُلًّا المضافة لا تستعمل في الأعرف إلَّا تابعةً على جهة التوكيد ، أو مبتدأةً ، والأول أَقوى ، وهذا التوكيد الذي ذكرتُه هو التوكيد المعنوي ، فأمَّا التوكيدُ اللفظي فهو في الظاهر بَيِّنٌ تقول : جاءني زيدٌ زيدٌ ، فإنْ أَكَّدْتَ المضمر هذا التوكيد لَزِم أَنْ تأْتيَ بالضمير المرفوع . منصوباً كان المؤكَّدُ أو مخفوضاً أو مرفوعاً ، فتقول : مررتُ بك أنتَ ، ومررتُ به هو ، وأَكرمتُك أنتَ ، وقمَت أنت ويجوز في : أنتَ مِن : قمتَ أنتَ ، أَنْ يكونَ بدلا ، ولا يجوز ذلك في : مررتُ بك أَنت ، ولا في : أكرمتُك أنت ، فإِنْ أردت البدل في هذين قلتَ : أكرمتُك إِيَّاكَ ، ومررتُ بك بك ، ويجوز هنا

(١) انظر الايضاح ١/٢٧٣ .
(٢) تكملة بنحوها يلتئم الكلام

أيضاً أَنْ يكونَ توكيداً ، وهذا مما استدل به النحويون على أَنَّ الضمير المرفوع هو الأصل في الضمائر ، فعلى هذا إِذَا قلتَ : كنتَ أَنْتَ القائمَ ، جاز لك في (أَنْتَ) ثلاثة أوجه :

أحدها : أنْ يكونَ توكيداً .
الثاني : أَنْ يكونَ بَدَلاً .
الثالث : أَنْ يكونَ فَصْلاً .

فإنْ قلتَ : إنْ كنتَ لأَنْتَ القائم ، لم يكن (أَنْتَ) هنا إلَّا فَصْلاً ، وبطل التوكيدُ والبَدَلُ ، إذ لو أردتَ التوكيد أو البَدَل لأدخلتَ اللام على الخبر .

فإنْ قلتَ : إنَّك أَنْتَ القائمُ جاز لك في (أَنْتَ) ثلاثة أوجه :
أحدها : التوكيدُ .
الثاني : الابتداء ، والقائم خبرُه ، والجملةُ خبرُ (إنَّ) .
الثالث : أَنْ تكونَ أنْتَ فَصْلاً ، والقائمُ خبرُ إنَّ ، وسيتكَّرَرُ الكلام في هذا في باب الفصل إنْ شاء الله .

هذا حكم المعرفة في التوكيد ظاهرةً كانت أَوْ مضمرةً ، فأَمَّا النكرة فلا تُؤكَّد بالنفس والعين ، ولا بُكُلٍّ وأَجْمَعَ ، ويجوز أنْ تؤكَّد التوكيد اللفظيَّ ، فتقول : جاءني اليوم رجلٌ رجلٌ ، ويكون تكرار الرجل اسماعاً للمخاطب كما تفعل ذلك في المعرفة ، لأنَّ الاحتياجَ في الموضعين واحدٌ ، وإنَّما لم يؤكد بالنفس والعين ، لأنَّهما معرفتان بالإضافة فلا يتبعان إلَّا المعارف ، كما أَنَّ الصفاتِ لا تجري إلَّا على الأسماء المعارف . فيلزم على هذا أَنْ لا يؤكد بكل إلَّا المعرفة ، لأنَّ كُلًّا ملازمةٌ للاضافة ، فهي معرفةٌ ، فلا تجري إلَّا على المعرفة ، لأنَّ التوكيدَ والمؤكد كالشيء الواحد على حسب ما تقدم في النعت. وقد تقدم الكلام في هذا. فإذَا تَبَيَّنَ أَنَّ (كُلًّا) لا تجري إلَّا

على المعرفة لتعريفه ، فيلزم عن هذا أنْ لا يُؤكَّدَ بأَجْمَعَ وتوابعه إلاَّ المعارف ، لأنَّ أَجْمَعَ معناه ومعنى كُلٍّ واحدٌ ، فإذا كان المعنى فيهما واحداً فيلزم أنْ يكونَ أَجْمَعُ معرفةً ، لأَنَّ كُلاًّ معرفة ، ولا يمكن في اللَّفظين الجاريين على طريقة واحدة أنْ يكونَ أحدُهما معرفةً والآخرُ نكرةً لما بين النكرة والمعرفة من المنافرة ، أَلَا ترى أَنَّ النكرةَ شائعةٌ ، ولشياعها كانت كالجمع ، والمعرفة مختصَّة بوضعها ، فلذلك يلزم أَنْ تكونَ كالمفرد ، فكما لا يكون / الشيءُ الواحد معرفةً نكرةً فلا يكون اللَّفظان الجاريان في الكلام [٧٠] مَجْرىً واحداً بأصل الوضع مختلفين في تعريف وتنكير.

واختلف النحويون في تعريف (أَجْمَعَ) :

فمنهم من ذهب الى أَنَّ تعريفَه بالاضافة ، وأَنَّه لزم القطع عن الاضافة ، إذْ كان القطع عن الإضافة جائزاً في (كُلٍّ) ، (وكُلٌّ) أقوى من (أَجْمَعَ) ، فلَزِمَ في (أَجْمَعَ) أَحَدُ الجائزين في كُلٍّ [١] . وهذا الذي ذهب إليه يبطل مِن وجهين أحدهما : أَنَّه لو كان كَكُلٍّ للزم أَنْ يُنَوَّنَ كما يُنَوَّنُ (كُلٌّ) .

فإنْ قلتَ : آجتمع التعريف ووزنُ الفعل .

قلت : لا يمنع التعريف الصَّرف ، إلَّا أَنْ يكونَ تعريف العلميَّة ، أَلَا ترى أَنَّ ما [لا] [٢] ينصرف إذَا أُضيف أو عُرِّف بالألف واللام آنصرف ، فكيف يكون تعريف الإضافة مانعاً من الصرف ، وهو إذا لَحِقَ ما لا ينصرف صار منصرفاً ؟ هذا بعيدٌ .

فإنْ قلتَ : الإضافة منويَّةٌ فكأَنَّها موجودة ، ولو كانت موجودةً لسقط التنوين فسقط لذلك .

---

(١) هذا ظاهر كلام سيبويه في الكتاب ٢٠٣/٣ ، واختاره ابن عصفور في شرح الجمل ٢٧٢/١ ، وينسب الى السهيلي وابن مالك / انظر ارتشاف الضرب ص ٩٧٢ ، همع الهوامع ٢٠٢/٥ .

(٢) تكملة بها يتم الكلام .

قلتُ : يبطل هذا بأمرين :

أحدهما : أن كُلًّا مُنَوَّنَةٌ ، والإضافة منويَّة فيها .

الثاني : أنَّه لو كان كذلك للَزِم أنْ يُخْفَضَ (أَجْمَعُ) بالكسرة ، لأنَّ كُلَّ مضافٍ منصرفاً كان قبل الإضافة أو غير منصرف يخفض بالكسرة .

الدليل الثاني : أنَّ (كُلًّا) إذَا قُطِعَتْ عن الإضافة لم تَجْرِ توكيداً ؛ لأنَّك إنْ أكَّدتَ بها النكرة فتكون قد أكَّدت النكرة بالمعرفة ، لأنَّها في تقدير الإضافة ، وإنْ أكَّدت بها المعرفة فلا يجوز أيضاً لما في ذلك من قُبْح اللفظ ، لأنَّها بلفظ النكرة ، ولذلك لم تُوصف (كُلٌّ) المقطوعة عن الاضافة بالمعرفة ولا بالنكرة ، فقالوا : مررت بكُلٍّ قائماً ، ولم يقولوا مررت بكُلٍّ القائمين ، ولا بكُلٍّ قائمين فلو كانت (أَجْمَعُ) مقطوعةً عن الإضافة لم تَجْرِ أيضاً توكيداً لما ذكرتُه في (كُلٍّ) ، والعرب قد أجرتها توكيداً للمعارف ، فقالوا : أكلت الرغيفَ أَجْمَعَ ، فقد تَبَيَّنَ أنَّ (أَجْمَعَ) ليس تعريفُه بالإضافة ، وأنَّه قُطِع عنها .

ومنهم من قال : تعريف (أَجْمَعَ) بالعلمية ، وعلميته علمية الجنس ، وهو اسم لجملة أجزاء ما يجري عليه كما كان أمسِ عند بني تميم في الرفع اسم علم لليوم الذي قبلَ يومِك مِن أيِّ يوم كنتَ ، والى هذا ذهب محققو هذه الصنعة [1] ، وهو الصحيحُ .

وإذَا تبين لك حال (أَجْمَعَ) تبين لك أيضاً أَكْتَعُ ، وأَبْصَعُ ، وأَبْتَعُ وأنَّ تعريفها ـ الثلاثة ـ بالعملية : عملية الجنس على حَسَبِ ما ذكرتُه في

---

(١) قال ابن خروف في شرح الجمل ل ١٤ « ويلزم من قول ابن بابشاذ أن تكون معدولة كسحر ليوم بعينه » ، وذكر أبو حيان في ارتشاف الضرب ص ٩٧٢ أنَّه مختار أبي سليمان السَّعدي ـ من أصحاب ابن الباذش ـ ومحمد بن مسعود الغزني صاحب كتاب البديع ، وقال السيوطي في همع الهوامع ٥/٢٠٣ « واختاره ابن الحاجب ، وصححه أبو حيان . . » وانظر توضيح المقاصد ٣/١٧٠ » .

(أَجْمَعَ) والذي ذكرتُه [١] هو مذهب البصريين ، وأَمَّا الكوفيون فذهبوا الى أنَّ النكرات تؤكد بكُلٍّ وأَجْمَعَ ، ولا تؤكد بالنفس والعين [٢] ، واستدَلُّوا بقول العرب : « قبضت درهماً كُلَّه ، وصمت شهراً كُلَّه » [٣] . هذا موجود في كلام العرب ، وفي الحديث ، ولا سبيل الى انكاره .

الجواب : أَنَّه قد ثَبَتَ بامتناع التوكيد بالنفس والعين ، امتناع التوكيد بكُلٍّ وأَجْمَعَ ، لأَنَّ المانعَ واحدٌ ، لأَنَّ كُلَّ واحدٍ منهما معرفةٌ ، فلا يجري توكيداً إلَّا على المعارف بمنزلة النعت ، وقد مضى الكلام في هذا بما يغني عن الإعادة [٤] ، وينفصل عن هذا بما انفصل الخليلُ عن قول العرب : « ما يصلُحُ بالرجل خيرٍ منك أَنْ يفعلَ هذا»[٥] وذلك أَنَّ هذا الموضعَ مما تترادفُ فيه المعرفةُ والنكرةُ على معنىً واحد ، فيقال : ما يصلُح برجلٍ خيرٍ منك ، على معنى : ما يصلُح بالرجلِ خيرٍ منك ، وكأَنَّه إذا نُطِق بالواحد نُطِقَ بالآخر ، فجرى (خيرٍ منك) صفةً على النكرة الصالحة مكان الرجل [٥] وكذلك هذا ، لأَنَّه لو قال : صمتُ الشَّهرَ كُلَّه أي : صمتُ هذه الحقيقةَ كُلَّها ، لكان المعنى معنى صُمتُ شَهْراً كُلَّه ، لأنه لا يريد شهراً بعينه وإنَّما يريد هذه الحقيقةَ ، وكذلك : قبضتُ درهماً كُلَّه ، لا يريد درهماً بعينه ، فعبر عنه بلفظ التنكير، وإنَّما يريد ما ينطلق عليه دِرْهَمٌ ، وهذا النوع كثيرٌ في كلام العرب ومنه :

---

(١) يريد ما ذكره ص ٣٧٤ من أنَّ النكرات لا تؤكد بالنفس والعين ، ولا بكل وأجمع .

(٢) راجع المسألة في الكتاب ٣٩٦/٢ ، الأصول ١٩/٢ ، الانصاف ٤٥١/٢ ، شرح المفصل ٤٤/٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ١٦٧/١ فما بعدها ، شرح عمدة الحافظ ص ٥٦٤ - ٥٦٥ ، ارتشاف الضرب ص ٩٧٣ ، توضيح المقاصد ١٧٠/٣ ، تقييد ابن لب ل ٣٧ ، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ل ٢١ ، التصريح ١٢٤/٢ ، همع الهوامع ٢٠٤/٥ .

(٣) قال ابن خروف في شرح الجمل ص ٢٥ :«والكوفيون يجيزون تأكيد مثل هذه النكرة فيقولون : قبضت درهماً كلّه ، وهو من كلام العرب » وانظر همع الهوامع ٢٠٥/٥ .

(٤) انظر ما تقدم ص ٣٧٤.

(٥) انظر الكتاب ١٣/٢ ، وانظر ما تَقَدَّم ص ١٨٦ .

فَــإِمَّــا تَــرَيــنْــي ولــي لِـمَّــةٌ فــإِنَّ الحـوادثَ أوْدَى بِهَــا [٤٩]

لأنَّ الحَدَثان يُرادف الحَوَادث على معنى واحد ، وكذلك قال :

وَحَــمَّــالُ الـمِئـيـنَ إِذَا أَلَــمَّــتْ بِنَا الحَدَثَانُ والآنِفُ النَّصُورُ [٥٠]

ومنه :

* مــا هــذه الـصــوت * [٥٢]

وَأَشَدُّ منه ما ذكره سيبويه :

بَدَا لي أَنِّي لستُ مُدْرِكَ ما مضى وَلَا سَابقٍ شَيْئاً إِذَا كَانَ جائياً [٥١]

[٧١] بالخفض لأَنَّه معطوف على تقدير / بمدركٍ ، والبـاء زائدة ، وإِذَا وجدت فكأَنَّها في نِيَّة الطَّرح ، فإِذَا كان هذا فيما هو في نِيَّة الطَّرح لو وجد ، فما ذكرتُه أقربُ ، والله اعلم .

قوله : (واعلم أَنَّ أَجْمَعَ وجَمْعَاءَ ، وأَكْتَـعَ وَكَتْعَاءَ لا تَنْصَـرِفُ)(١) و(في موضع الخفض مفتوحة) (٢) .

توكيدٌ ، لأَنَّ قولَه : « لا تنصرف » يقتضي ذلك ومَنَعَ (أَجْمَعَ) من الصرف (٣) ما مَنَعَ أَحمد : التعريفُ وَوَزْنُ الفعل ، وإِذَا سَميَّتَ بأَجْمَعَ رَجُلاً أو آمرأَةً لم ينصرف أَيضاً للوزن والتعريف ، فإِذا نَكَّرت انصرفت ، وليس مثل (أَحْمَرَ) إِذَا سَمَّيتَ به ، لأنَّ (أَحْمَرَ) إِذَا نُكِّر أَشبه أَصله ، و (أَجْمَعَ) إِذَا نُكِّر بعد التسمية لم يشبه أَصله ، لأَنَّه في أصله معرفةٌ .

فإِنْ قلتَ : إِذَا سُمِّي به آمرأَةٌ كان فيه ثلاثُ عِلَل : التعريفُ ، ووزنُ الفعل ، والتأنيث ، وإِذا سَمَّيت بأَجْمَعَ رجلاً أو آمرأَةً لم ينصرف أيضاً للوزن والتعريف ، فاذا نُكِّر بقي التأنيثُ ووزن الفعل .

قلتُ : وزن الفعل والتأنيث لا يمنعان الصرف ، وسيأتي بيانُ هذا

(١، ٢) الجمل ص ٣٤.

(٣) في الأصل : « من التعريف» .

مكمَّلاً في باب ما ينصرف وما لا ينصرف ، وقد بينتُ تعريفَ (أَجْمَعَ) وعلميتَه [١] ، وكذلك الكلام في : أَكْتَعَ وأَبْصَعَ ، وأَبْتَعَ .

وأمَّا جَمْعَاء فَمنه من الصرف أنَّ في آخره همزةَ التأنيث، وما في آخره ألفُ التأنيث مقصورةً كانت أو ممدودة من الأقسام الخمسة التي لا تنصرف أَبَداً ، وسيأتي هذا أيضاً مكمَّلاً في بابه .

وأمَّا (جُمَعُ) فمنعه من الصرف العَدْلُ والتعريف ، وقد بينتُ عدلَه ، وأنَّه معدول عن جَمَاعَى ، أَوْ عن جَمَاعٍ ، وليس معدولا عن جَمْعاوات ولا عن جمُعْ ، وذكرتُ ما قيل في ذلك [٢] .

فإنْ قلتَ : يقتضي هذا الكلام أنَّ (جُمَعَ) جَمْـعٌ ، والعلمية تُضَادُّ الجمع .

قلتُ : ليس هذا جمعاً حقيقةً وإنَّما جاء على طريقةِ الجمع ، أَلَا ترى أنَّ (جَمْعَاءَ) لا تتنكر ، وما لا يتنكر لا يُثَنَّى ولا يجمع ، وإنَّما هذا كرجل سمَّيتَه بجمع فتفطَّن لهذا فإنَّ به زوالَ إشكالِ هذا الموضع ، وكـذلك (أَجْمَعُونَ) ليس بجَمْعٍ ، وإنَّما جاء على طريقة الجمع ، وقد بينتُ هذا قَبْلُ [٣] ، وكذلك الكلام في : كَتْعَاءَ وكُتَعُ ، وبَصْعَاءَ وبُصَعَ وبَتْعَاءَ وبُتَعَ .

قوله : (واعلم أنَّ أَكْتَعِينَ تابع لأَجْمَعِينَ ، فلا يقع إلَّا بعده) [٤] .

اعلم أنَّه يجوز لك أنْ تأْتيَ بالنفس وحدَها ، وأَنْ تأْتيَ بالعين وحدَها ، ولك أنْ تأتيَ بهما ، فإنْ جئتَ بهما قدمتَ النفس على العين ، لأنَّ النَّفْسَ أَبْيَنُ في هذا المعنى ، وليس فيه اشتراكٌ بخلاف العين فإنَّه يقع على معانٍ ، فوجب لذلك تقديمُ النفس ، لأنَّه أَوضح فيما يُراد من التوكيد ، وكذلك

---

(١) انظر ما تقدم ص ٣٧٥ ـ ٣٧٦.
(٢) انظر ما تقدم ص ٣٦٩ .
(٣) انظر ما تقدم ص ٣٦٧ .
(٤) الجمل ص ٣٤.

(كُلٌّ) و (أَجْمَعُ) لك أَنْ تأتيَ بكلٍّ واحدٍ منهما ، فتقول : جاءني القوم كُلُّهم ، وتقول : جاءني القوم أَجْمَعُونَ ، ولك أَنْ تأتيَ بهما ، فإنْ جئْتَ بهما قدمت كُلًّا على أَجْمَعَ فتقول : جاءني القوم كُلُّهم أَجْمَعُونَ قال الله تعالى : ﴿ فَسَجَدَ المَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ [1] ولا تقول : جاءني القوم أَجْمَعُونَ كُلُّهم ، لأَنَّ كُلًّا أقوى مِن (أَجْمَعَ) وذلك أَنَّ (أَجْمَعَ) لا يستعمل إلَّا تابعاً و(كُلٌّ) تستعمل تابعةً ، وتستعمل مبتدأةً ، وتستعمل قليلًا تلي العواملَ ، وإنْ قُطِعتْ عن الإضافة وَلِيَتِ العواملَ كثيراً ، فكان تقديمُها أَولى من تقديم ما لا يُسْتعملُ إلَّا تابعاً ، وتأخيرِ ما هو أقوى منه في الكلام .

وأَمَّا (أَكْتَعُونَ) فلا يقع إلَّا بَعْدَ (أَجْمَعِينَ) في كلام العرب فلا تقول : جاءني القوم أكتعون ، وإنَّما تقول : جاءني القوم أَجْمَعُون أَكْتَعُونَ ، وقد جاء في الشِّعر كأَنَّه ضرورة :

٦٨ - يَالَيْتَني كُنْتُ صَبِيّاً مُرْضَعاً ... تَحْمِلُني الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا [2]

فان قلت : فأي ضَرورة حملتَه على هذا ؟ كان قادراً أن يقول : حولاً اجمعا .

قلت : إذا قلت حولاً أَجْمَعَ أكتعَ ففيه [3] من التوكيد ما ليس في قولك: حَوْلاً أجمعا، فأراد هذا الشاعر هذا القدر من التوكيد، فكان يجبُ

---

(١) سورة الحجر آية ٣٠ ، سورة ص آية ٧٣

(٢) ذكر ابن عبد ربه في العقد الفريد ٣/٤٦٠ أنَّ أعرابياً نظر الى امرأة حسناء تدعى ذلفاء ، ومعها صبي يبكي وكلما بكى قبلته فأنشد يقول : يا ليتني . . . وأورد بيتين آخرين هما :

إذا بكيت قبلتني أربعا ... فلا أزال الدهر أبكى أجمعاً

وانظر الاقتضاب ص ٤٣٣ ، الافصاح لابن الطراوة ل ٥ ، شرح الجمل لابن خروف ص ٢٥ ، ضرائر الشعر ص ٢٩٤ ، شرح عمدة الحافظ ص ٥٦٢ - ٥٦٣ - شرح الألفية لابن الناظم ص ١٩٨ ، توضيح المقاصد ٣/١٦٨ ، شرح ابن عقيل ٣/٢١٠ ، خزانة الأدب ٢/٣٥٧ .

(٣) في الأصل : « وفيه » والوجه ما أثبت .

عليه أَنْ يأتِيَ بأَجْمَعَ بعده (أَكْتَعُ) فلم يمكنه ذلك ، لمكان الوزن فحذف (أَجْمَعَ) وكأَنَّه موجودٌ ، فتبعه لذلك (أَكْتَعُ) .

فإِنْ قلتَ : ما يأتي للتوكيد لا يُحْذَف .

قلتُ : قد جاء ذلك قليلاً ، قال سيبويه في قول زُهير :

* بدا لي أَنِّي لستُ مُدْرِكَ ما مَضَى * [٥١]

جاء على تقدير : لست بمدرك [١] وبلا شك أَنَّ الباء زائدة لتوكيد النفي ، إلَّا أَنَّ هذا لا يقال ما وجد عنه مندوحة ، لأَنَّ التوكيدَ مبنيٌّ على الإطالة والإكثار ، والحذف يضادُّ هذا المقصد . فإِذَا صَحَّ / أَنَّ (أَكْتَع) لا [٧٢] يأتي إلَّا بعد (أَجْمَعَ) صح أَنَّـه تابعـه ، وأنَّ الأصل كـان : أَجْمَعُونَ [أَجْمَعُونَ] [٢] فَكُرِهَ تكرار اللفظ ، فأُبْدِل من الجيم الكافُ ، ومن الميم التَّاء، فقالوا: أَكْتَعُون كراهية لتكرار اللفظ كما قالوا: دهـديت، الأصل دَهْدَهْتُ [٣] ، فكرهوا تكرار اللفظ فأبدلوا ، وهذا في كلامهم متَّسِع ، إلَّا أَنَّ البَدَلَ يجيءُ هنا على غير ضَبْطٍ ، قالوا : حَسَنٌ بَسَنٌ [٤] ، الأصل : حَسَنٌ حَسَنٌ ، وكذلك قالوا : شَيْطَانٌ لَيْطَانٌ [٥] والأصل شَيْطَانٌ « شَيْطَانٌ » ثم أبدلوا ليزولَ تكرارُ اللَّفْظ ، واللام لا تبدل مِن الشين في غير الإتباع ، وكأَنَّهم فعلوا كذلك هنا ليصيرَ الثاني كأَنَّه موضوعٌ لهذا المعنى من غير تغيير ، لكنَّه على حَسَبِ ما ذكرتُ لك، ولولا ذلك لما لزم التَّبعيّة .

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢٩/٣ « لما كان الأول تستعمل فيه الباء ولا تغير المعنى ، وكانت مما يلزم الأول نووها في الحرف الآخر ، حتى كأَنَّهم قد تكلموا بها في الأول » .

(٢) سقطت « أجمعون » الثـانية من الأصل .

(٣) انظر اللسان « دهده » .

(٤) انظر شرح المفصل ٤٦/٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ٦٧/١ ، شرح الكافية للرضى ٣٣٣/١ .

(٥) قال أبو علي القالي في الأمالي ٢٠٩/٢ : « ويقولون : شيطانٌ لَيْطَانٌ فليطان مأْخوذٌ من قولهم : لاط حُبُّه بقلبي يلوط ويليط أي لَصِق » .

ولا يُدَّعى أَنَّ (أَكْتَعَ) مشتَقٌّ من تَكَتَّعَ الجلد : إذا تَقَبَّضَ ، لو كان كذلك لكان بمنزلة (أَجْمَعَ) من الجَمْعِ ، ولو كان كذلك لم يلزم أَحَدُهما أَنْ يكونَ تابعاً لصاحبه ، على هذا جماعةُ المحققين في هذه الصَّنعة [1].

ومن النحويين من ذهب الى أَنَّ أَكْتَعَ مشتَقٌّ من تَكَتَّع الجلد [2] : اذا تقبض [3] ، وما ذكرته قاطع به .

وكذلك (أَبْصَعُ) لا يقع إلاَّ بعد (أَكْتَعَ) ، فدل على أَنَّ الأصل : أَجْمَعُونَ أَكْتَعُونَ أَكْتَعُونَ ، فكَرِهُوا تكرار اللفظ ، فأبدلوا حرفاً مكانَ حرف ، وكانَ الإبدال على غير طريقة البَدَل ، لِيُشْعِرُوا بما ذكرتُ لك ، وليكونَ كأَنَّه لفظٌ مستأْنَفٌ لهذا المعنى .

وكذلك (أَبْتَعُونَ) هو تابعٌ لأَبْصَعِينَ ، فالأَصل أَنْ يقولوا : أَبْصَعُونَ أَبْصَعُونَ فكرهوا تكرار اللفْظ ، فأبدلوا على حَسَبِ ما ذكرتُ لك ، ولا يجب أَنْ يُتَكَلَّفَ لهذه الألفاظ إشتقاقٌ ، إذْ لو كانت مشتَقَّةً لكانت على طريقةٍ واحدةٍ ، ولم يلزم أَنْ يكونَ أَحَدهما ثانياً عن صاحبه ، وتابعاً له .

مسألةٌ :

إِذَا قلتَ : جاءني القوم كلُّهم أَجْمَعُونَ ، فأَجْمَعُونَ إِنَّما جاء على جهة

---

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٣/٤٠ « وأما أكتعون أبصعون ، كتعاء بصعاء ، كتع بُصَع فكلُّها توابع لأجمع لا تستعمل إلاَّ بعده ، ولا تستعمل منفردةً فهي شبيهة بقولهم : شيطانٌ ليطانٌ » . وقال في المصدر نفسه ٣/٤٦ وأمَّا ما بعد أجمع فتوابع لا تقع الا بعدها ، فأكتع تابع لأجمع يقع بعده كقولنا : حَسَنٌ بَسَنٌ ، وأبصع تابع لأكتع بعده » وانظر الأصول ٢/٢١ ، شرح الكافية للرضى ١/٢٣٣ .

(٢) واضح أن هذا تكرار لما سبق ، لكن قول المصنف : « وما ذكرته قاطع به » ويدل على أنَّه متنبه لهذا التكرار ، ومريدٌ له .

(٣) قال ابن بزيزة في غاية الأمل ١/ ص ٧٨ : « وأما أكتع فهو مشتقٌ من قولهم : تَكَتَّعَتِ الجلدةُ في النار اذا انضمت » ، وفي اللسان « كتع » وكتع . . . . . وقيل : كَتَع : تَقَبَّض وانضمَّ » وذكر كثير من العلماء أنَّه مأخوذٌ من قولهم أتى عليه حولٌ كتيعٌ أي تـام / انظر الصحاح واللسان والتاج « كتع » وشرح المفصل ٣/٤٠ ، شرح الكافية للرضى ١/٣٣٣ ، شرح اللمحة البدرية ٢/٢٢٩ .

التوكيد، على حَسَبِ ما جاء (كلُّهم) لا معنى لأَجْمَعِينَ غير ذلك [1]، وذهب المُبَـرِّدُ الى أَنَّ لأَجْمَعِينَ معنىً زائداً، وهـو إفادةُ الإجتمـاع في المجيء، فإذَا قلتَ: جاء القومُ كلُّهم، أفادَ الإحاطة، وزوالَ المجاز في تعلُّق الفعل ببعضهم، إِذْ قَدْ يجوز أَنْ تقولَ: جاءني القومُ، وعسى أَلَّا يكونَ أتاك منهم إلَّا خَمْسَةٌ كأَنَّك [2] لا تستكثر مَنْ جاءك، فإذَا قلتَ: كُلُّهم زال ذلك المجازُ، وأَفاد أَنَّ المجيءَ تعلَّقَ بالجميع، وقد يجيئونَ في وقتٍ واحدٍ، وقد يجيئون في أوقاتٍ مختلفةٍ، فإذَا قلتَ: أَجْمَعُـونَ أَفاد أَنَّ المجيءَ وقع من الجميع في وقتٍ واحدٍ، وكان الأُستاذ أَبو عَلِي يُبْطِلُ هذا بأَنْ يقولَ: لو كان ما ذكره صحيحاً لكان منصوباً على الحال كما تقول: جاءني القومُ كُلُّهم مُجْتَمِعينَ، وهذا الذي ذكره الأستاذ صحيحٌ [3].

قوله: (ولا يجوز عطفُ التوكيد بعضه على بعض) [4].

اعلم أَنَّ التوكيدَ على قسمين كما تَقَدَّم: أَحَدُهما: لإثبات الحقيقة، الثاني: للإحاطة [5]، فلا يجوز عطفُ ما جيء به لإثبات الحقيقة على ما جيءَ به للإحاطة، فلا يجوز أَنْ تقولَ: جاءني القوم أنفسُهم وكلُّهم ولا: جاءني القوم كلُّهم وأَنْفُسُهم لاختلافهما، ومن شرط المعطوف أَنْ يجريَ على حكم المعطوف عليه، والنفس والعين لإثبات الحقيقة، فيلزم إذا

---

(1) الى هذا ذهب الخليل وسيبويه / انظر الكتاب ٢٨٧/٢، اعرب القرآن للزجاج ٢٩/ ص ١٠٠، اعراب القرآن للنحاس ١٩٤/٢.

(2) انظر اعراب القرآن للزجاج ١٠٠/٢٩، اعراب القرآن للنحاس ١٩٤/٢، مشكل اعراب القرآن ٧/٢، وعزاه الرضى في شرح الكافية ٣٣٧/١ الى المبرد والزجاج، وفي اعراب القرآن للزجاج ١٠٠/٢٩ عقب ايراد مذهب المبرد: «وقول سيبويه أجود، لأن أجمعين معرفة فلا يكون حالا» وينسب هذا الرأي أيضاً الى الفراء كما في ارتشاف الضرب ص ٩٧٥ توضيح المقاصد ١٦٦/٣، همع الهوامع ٢٠٦/٥.

(3) ما نقله ابن الربيع عن شيخه أبي علي الشلوبين هو ما رَدَّ به الزَّجَّاجُ مذهب المبرِّد وسبق كلامه، ونقله عنه النحاس في اعراب القرآن ١٩٤/٢.

(4) الجمل ص ٣٤.

(5) انظر ما تقدم ص ٣٦٣. فما بعدها.

عُطِفَ عليه كلُّهم وأَجْمَعُونَ أَنْ يكونَ كلُّهم وأَجْمَعُونَ لإثبات الحقيقة، وهذا مخالفُ وضعَ الكلمةِ، وكذلك كلُّهم وأَجْمَعُونَ للإحاطة، فإذا عطفتَ عليهما أنفسَهم وأعينَهم لَزِمَ أَنْ يكونَ أنفُسُهُم وأعيُنُهُم للإحاطة، ولم يوضعا لذلك.

فإنْ قلتَ: أَعطفُ أَجْمَعينَ على كُلِّهم، وأَعينَهم على أَنفسِهم، لأَنَّ المعنى واحد[1].

قلتُ: هذا يبطل بوجوه:

أَحَدُها: عطفُ الشيء على نَفْسِه بغير شرطيه[2]، فيصير إذَا قلتَ: جاءني القوم كلُّهم وأَجْمَعُونَ كأَنَّك قلتَ: جاءني القوم كلُّهم وكلُّهم.

فإنْ قلتَ: العربُ تعطفُ الشيء على نَفْسِه إذا اختلفَ اللَّفظانِ، قالوا: مَيْناً وكَذِباً، وإنَّما الذي لا يجوز: عطفُ الشيء على نفسِه مع اتفاق اللَّفظين.

قلتُ: إنَّما يعطف الشيءُ على نفسه بشرطين:

أَحَدُهما: اختلافُ اللَّفظين.

الثاني: ألاَّ يقعا[3] في مساقٍ[4] يقتضي أَنْ يكونَ الأَوَّلُ هو الثاني، والثاني هو الأَوَّل نحو:

٦٩ - * .... كَـذِبـاً وَمَيْـنـاً *[5]

---

(١) أجاز ابنُ الطَّراوة عطف أَلفاظ التوكيد على بعضها / انظر ارتشاف الضرب ص ٩٧٤، همع الهوامع ٢٠٦/٥ ابن الطراوة النحوي ص ٣٠١، والمؤلف هنا يرد ما ذهب اليه ابن الطراوة.

(٢) سيذكر الشرطين قريباً.

(٣) كلمة غامضة في الأصل.

(٤) في الأصل: «مسافا»

(٥) هذا جزء من عجز بيت لعدى بن زيد العبادى، والبيت بتمامه:

فَقَدَّدتِ الأديمَ لراهشيه وألفى قولها كذباً وميناً

انظره في ديوانه ص ١٨٣، شرح القصائد السبع ص ٣٩٩، أمالي المرتضى ٢٥٨/٢، الافصاح للفارقي ص ١١٣، مغنى اللبيب ص ٤٦٧ شرح شواهده ٧٧٦/٢، همع الهوامع ٢٢٦/٥.

ونحو : يعجبني السيفُ [والحُسام] [1] ، فالحسامُ لفظُه مخالفٌ للفظ السيف ، والحسامُ فاعلُ يعجبني ، وكذلك السيفُ ، ولا يلزم إِذَا كان الاسمان / فاعلين لفعل واحدٍ أَنْ يكونَا دليلين على معنىً واحدٍ ، وأنتَ إِذَا [٧٣] قلتَ : جاءني القوم كلُّهم وأَجْمَعُونَ ، أَوْ قلتَ : جاءني القوم أَنفُسُهم وأَعْيُنُهم، فقد سقط من الشرطين شرطٌ واحدٌ، لأَنَّك إِذَا قلتَ: جاءني القوم كلُّهم وأَجْمَعُونَ، فكلُّهم إِنَّما جئتَ به للإحاطة، وهذا مقتضى[2] أَجْمَعُونَ فمساقُهما يقتضي أَنْ يكونا لمعنى واحد ، وهذا بلا شكٍّ أَشَدُّ مِن اتفاق اللَّفظين ، فإِذَا كان لا يعطفُ أَحَدُهما على الآخر مع اتفاق اللَّفظين فأَلَّا يعطفَ أَحدهما على الآخر مع اتفاق المساق واقتضائه أَنْ يكونا لمعنى واحدٍ أولى وأَحقُّ ، وهذا بَيِّنٌ .

الثاني : أَنَّك لو عطفتَ لم تعطف إِلَّا بالواو ، ولا يعطف بغيرها مِن حروف العطف ، لأَنَّه لا يمكن عطفُ الشيء على نفسه بغير الواو ، لما تَضَمَّنت حروف العطف من المعاني الزائدة على مقتضى الواو ، وكل ما يعطف بالواو ، فيجوز لك أَنْ تقدِّم أَحَدَهما على الآخر ، لأَنَّ الواوَ لا تقتضي الترتيب وإِنَّما تقتضي الجمعَ على حَسَبِ ما تقدَّم [3] ، فَلَوْ قلتَ : قام القوم كلُّهم وأَجْمَعُونَ ، لكان في تقدير : قام القوم أَجْمَعُونَ وكلُّهم ، وقد تقدَّم أَنَّ كلَّهم وأَجْمَعِينَ إِذَا آجتمعا قدم كُلٌّ على أَجْمَعَ وكذلك الكلام في : قام القومُ أَنفسُهم وأَعْيُنُهم.

الثالث: أَنَّ حروفَ العطف أصلُها أَنْ تنوبَ منابَ العوامل، فإِذَا قلتَ: قام زيدٌ وعمروٌ فقد نابت الواوُ منابَ الفعل حتَّى كأَنَّك قلتَ: قام زيدٌ ، قامَ عمروٌ فكَرِهوا لذلك ولايَةَ أَجْمَعِينَ حروفَ العطف ، وأَحسنُ الوجوه الثلاثة وأسدُّها في تعليل هذا الموضع التعليل الأَوَّل .

---

(١) تكملة يتم بها الكلام .

(٢) في الأصل : « يقتضي » ، ولعل الصواب ما أثبتُّ .

(٣) انظر ما تقدم ص ٣٣٤.

باب البَدَل

البَدَلُ : هو التابعُ على تقدير تكرار العامل ، والتوابع ، كلُّها ليس فيها تكرار العامل ، فإذا قلت : جاءني أخوك زيدٌ فهو على تقدير : جاءني أخوك جاءني زيدٌ [١] ، وانما احتيج لهذا ، لأنَّ زيداً اسمٌ جامدٌ ، وأصلُ الجامد أن يليَ العوامل ، وجعله تابعاً على غير قياس ، وأصل المشتق أنْ يكونَ تابعاً ، وألَّا يليَ العواملَ ، ومتى جاء والياً العوامل جـاء على غير قياس ، ومتى جاء الجامدُ تابعاً جاء على غيرِ قياس ويكونُ حينئذٍ عطفَ بيان ، وسأتكلَّم فيه في آخر هذا الباب .

وذهب المبرِّد الى أنَّه على تقدير طرح الأول وإحلالِ الثاني محلَّه ، فذهَب في قولك : جاءني أخوك زيد [الى] [٢] أنَّ زيداً جاء على تقدير طرح أخيك ، وإحلالِ زيدٍ محلَّه ، وكأنك قلتَ : جاءني زيدٌ [٣] ، وهذا عندهم يَبْطُل من وجهين :

---

(١) انظر شرح الجمل لابن الفخار ص ٦١ فقد تبع ابن أبي الربيع في تعريف البدل ومثل له بمثال قريب من مثاله ، كما ذكر رأي المبرد على النحو الذي ذكره ابن أبي الربيع .

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٣) سبق المؤلف الى فهم مذهب المبرد على هذا النحو ابن بابشاذ في شرح المقدمة المُحْسِبة ٢/٤٢٣، وحذا حذوهما أبو حيان في ارتشاف الضَرَب ص ٩٨٣ ، وابن الفخار في شرح الجمل ص ٦١ ، وقد صرح بذلك المبرد في المقتضب ٤/٢١١ فقال : « اعلم أن البدل في جميع أبواب العربية يحل محل المبدل منه، وذلك قولك: مررت برجل زيد، وبأخيك أبي =

أَحَدُهما : قولُه سبحانه : ﴿ قَالَ الْمَلَأُ الَّذِين اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُــوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُم ﴾ (١) فمَنْ آمن منهم : بــدلٌ من « الــذين اسْتُضْعِفُوا » فلو كان البدل على طرح الأول ، وإحلال الثاني محلَّه ، لم تُكَرَّر اللام وإنَّما هو على تقدير تكرار العامل ، فتارةً يظهر العاملُ ، وتَارةً يبقى محذوفاً ، واتَّفقوا على جواز اظهار العامل اذا كان حرفَ جرٍ ، واختلفوا في جواز إظهاره اذا كان رافعاً أو ناصباً ، فمنهم مَنْ قال : يظهر . ومنهم مَنْ قال : لا يظهر ، واستدلَّ من أجاز إظهارَه بقوله تعالى : ﴿ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ . اتَّبِعُوا مَن لا يَسْأَلُكُمْ أَجْراً ﴾ (٢) فلو لم يظهر « اتَّبِعُوا » لكــان « مَن لاّ يَسْأَلُكُم » بدلاً من المرسلين .

ومَنْ لم يجز إظهارَه (٣) قال : انَّما هذانِ كلامان كلُّ واحدٍ منهما يفيد الحضَّ على الاتِّباع كما تقول : اتبع أباك ، اتَّبِع أشفَقَ الناس عليك ، اتَّبِع من يَهُمُّه أَمْرُك ، فهذا انتقال من كلام إلى كلام (٤) لما في الثاني من حَضٍّ على الاتِّباع ولم يجيءْ هذا على طريقة البَدَل . قال سيبويه : « فإذا قلت :

= عبد الله فكأنك قلت: مررت بزيد، ومررت بأبي عبد الله وذكر نحوه في ٢٩٥/٤، ولكنه قال في ٣٩٩/٤: «ولو كان البدل يبطل المبدل منه لم يجز أن يقول: زيد مررت به أبي عبد الله، لأنك لو لم تعتد بالهاء فقلت: زيد مررت بأبي عبد الله ـ كان خلفاً، لأنك جعلت زيداً ابتداء، ولم ترد إليه شيئاً، فالمبدل منه مثبت في الكلام» وعلى هذا فهم ابن بزيزة مذهب المبرد فقال في غاية الأمل ١/ص ٨٤: «وقول النحويين: إنَّ الأول مطرح إيذان منهم باستقلاله بنفسه، ولم يقصدوا أن الأول مرفوض أصلاً، ولا يحمل ذلك على المبرد وغيره، لما يلزم عنه من الفساد البين إذ لو كان في نية الطرح لبطلت مسائل كثيرة من الصلات لما يلزم من حذف الضمير فيها. .» وما ذكره هو الصواب على أن يستثنى منه بدل الغلط الذي يحتمل أن يكون مقصود المبرد من كلامه الذي ذكرته في أول المسألة، وانظر حواشي المقتضب ٤/٤٠٠ .

(١) سورة الأعراف آية ٧٥ .

(٢) سورة يس آية : ٢٠ ، ٢١ .

(٣) في الأصل «إظهار» بسقوط الضمير.

(٤) ذكر المؤلف في الكافي ٢/ ص ٢٨٦ ، أنَّ شيخه أبا علي الشلوبين يرى ذلك ، وانظر ارتشاف الضرب ص ٩٧٧ ، شرح اللمحة البدرية ٢/٢٣٨ ـ ٢٣٩ .

مررتُ بأخيك زيد ، فكأنك لما قلت : مررت بأخيك قدرت قائلاً يقول لك : بمَنْ مررتَ ؟ فقلت : زيدٍ ، هذه طريقة البَدَل ، وعلى هذا التقدير [1] يأتي البَدَلُ . فان قلتَ : مررتُ بأخيك زيدٌ بالرفع ، فكأنَّه قال : مَنْ هذا الذي مررتَ به ؟ قال : زيدٌ أي هو زيدٌ » [2]

الثاني : قولُ العرب : « محمدٌ أكرمتُه أخاك » [3] فأخوك بدلٌ من الضمير المنصوب ، فلو كان البَدَلُ على طرح الأول لبَقِي المبتدأ بلا ضميرٍ يعودُ عليه من خبره ، وهو جملةٌ ، فقد صحَّ بما ذكرتُه أنَّ البَدَلَ على تقدير تكرار العامل [4] ، ويكونُ بالجامد إنْ كان بَدَلاً من جامد ، وإن كان بدلاً من مشتقٍّ كان مشتَقاً ، لأنَّه قد تُبْدَل الصِّفة من الصِّفة ، كما يُبْدَلُ الاسم من

(١) في الأصل : « وعلى هذا هذا »

(٢) قال سيبويه في الكتاب ١٦/٢ : « وأمَّا المعرفةُ التي تكون بدلا من المعرفة فهو كقولك : مررتُ بعبدالله زيدٍ ، إمَّا غلطتَ فتداركتَ ، وإمَّا بدا لك أنْ تضرب عن مرورك بالأول ، وتجعله للآخر . . . وقد يكون : مررتُ بعبدِالله أخوك كأنَّه قيل له : مَنْ هو؟ أو مَنْ عبدُ الله ، فقال : أخوك » .

(٣) قال المؤلف في الكافي ٢/ ص ٢٨٦ : « . . . ومما استدَلُّوا به لذلك قول العرب : زيدٌ ضربتُه أبا عبدالله ، ومحمد اكرمتُه أبا القاسم » ولم أجد ـ فيما اطلعتُ عليه من مصادر ـ من نقل أنّ هذه العبارة أو تلك من كلام العرب .

(٤) نسب ابنُ يعيش في شرح المفصل ٦٦/٣ ما ارتضاه المؤلف الى أبي الحسن الأخفش وأبي علي الفارسي والرُّماني وغيرهم . وقال ابن بزيزة في غاية الأمل ١/ ص ٨٤ : « وقد "مطرب كلام سيبويه وغيره فيه فنصَّ في ترجمة أبواب البدل على أنَّ العامل الأول قال : هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم ثُمَّ يبدل مكانَ ذلك الاسم اسم « آخر فيعمل فيه كما عمل في الأول ، فهذا نصٌّ منه في هذه الترجمة على أن العامل هو الأول ، وقال في آخر باب ما يكون أنت وأنا ونحن وهو وصفاً : فأَمَّا البدلُ فمنفرد فهذا نصٌّ يناقض الأول . . . . فالوجه الذي يدفع ما ظهر من التناقض في كلام سيبويه أن يحمل نسبة العمل الى الأول على وجه التجوز . . . » وانظر الكتاب ١/ ١٥٠ ، ٢/ ٣٣١ ، ٣٨٦ ، المفصل ص ١٢١ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٨٠ ، ارتشاف الضرب ص ٩٧٧ ، شرح اللمحة البدرية ٢٣٨/٢ ، الاشباه والنظائر ٩٧/٢ ، وقال المؤلف في الكافي ٢/ ص ٢٨٦ : « واذا حققت المذهبين رجعا الى أمر واحد وهو أنّ البدلَ والٍ بالحقيقة العامل ، وإدخاله في التابع إنَّما هو لمكان جرى الثاني على حكم إعراب الأول » .

[٧٤] الاسم ، ولا يُبْدَلُ المشتَقُّ من الجامد إلَّا على إقامة الصِّفة / مُقَامَ الموصوف على حَسَبِ ما تقدَّم في قولك : جاءني زيدٌ راكبٌ ، وقد مضى الكلام في هذا في باب النعت مكمَّلا [١] .

قوله : (البَدَلُ في كلام العرب على أربعة أَضْرُب : بدلُ الشيء من الشيء ، وهما لعين واحدة وبَدَلُ البعض من الكلّ) [٢]

ذكر بعد هذا الاعتذار عن دخول الألف واللام على بَعْضٍ وعلى كُلٍّ ، وهناك نتكلم فيه [٣] .

قوله : (ويُبْدَلُ المصدر من الاسم إذا كان المعنى مُشْتَمِلاً عليه) [٤] .

بَدَلُ الاشتمال يكون بالمصدر من الاسم ، وبالاسم من الاسم ، إلَّا أَنَّ الأكثَر أنْ يكونَ بالمصدر من الاسم ، فلذلك ذكره هنا ، وقد ذكر في باب (كان) أَنَّه يكون بالاسم من الاسم قال : « وكذلك إن كان الثاني مما يَشْتَمِلُ عليه المعنى جرى في البَدَلِ والقَطْعِ هذا المجرى » [٥] ثُمَّ أتى بمثالين : أَحَدُهما : كان زيدٌ مالُه كثيراً ، الثاني : كان عبدُ اللهِ عُذْرُه واضحاً . . والمالُ اسمٌ : فقد أعطي بهذا أَنَّ بَدَلَ الاشتمال يكون بالمصدر من الاسم ، وبالاسم من الاسم ولما ذكر أبو علي بَدَلَ الاشتمال أتى بقولِه سبحانَه : ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ . النَّارِ ذَاتِ الوَقُودِ ﴾ [٦] فقال في (النار) : إِنَّه بَدَلُ اشتمال [٧] ، والنار اسمٌ وليس بمصدر ، ولا أعلمُ خلافاً بين النحويين في أنَّ بَدَلَ الاشتمال يكون بالاسم من الاسم ، إلا أَنَّ الأكثـرَ أَنْ يكونَ

---

(١) انظر ما تقدم ص ٢٩٩ .

(٢) الجمل ص ٣٥ ، وفي نسخة الثلاث : « . . . يُبْدَلُ الشيءُ . . ويُبْدَل البعض . . » .

(٣) انظر ما سيأتي ص

(٤) الجمل ص ٣٥ .

(٥) المصدر نفسه ص ٥٦، وعنوان الباب فيه: «باب الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر» ويعني بالحروف هنا «كان وأخواتها» .

(٦) سورة البروج آية ٤ ، ٥ .

(٧) الايضاح ١/٢٨٤ .

بالمصدر من الاسم ، ولذلك قال أبو القاسم هنا : « ويُبْدَلُ المصدر من الاسم » [1] أو يريدُ البَدَلُ الذي يكون فيه المصدر من الاسم هو بَدَلُ الاشتمال ، لا يريد أنَّه لا يكون إلَّا كذلك [2] ، ومتى كان الثاني ليس الأَوَّلَ ، ولا بَعْضَه ، ولا جِيءَ على جهة الإضراب فهو بَدَلُ اشتمال .

واختلف النحويون في تسميته بَدَلَ اشتمال فمنهم مَنْ قال : سُمِّي بَدَلَ اشتمال ، لأنَّ المعنى عُلِّقَ بالأَوَّلِ ، وهو طالِبٌ في المعنى للثاني ، فهو مُشْتَمِلٌ على الثاني ، وهذا هو ظاهرُ كلام أبي القاسم ، ومنقول عن المُبَرِّد [3] ، وينكسر هذا عليهم ببَدَل البَعْض من الكُلّ ، لأَنَّ بَدَلَ البعض من الكلّ عُلِّقَ فيه الفعلُ وهو في المعنى طالِبٌ بالثاني ، ألا ترى أَنَّك اذا قلت : قُطِعَ زيدٌ يَدُهُ، فالقَطْعُ طالِبٌ باليد ، ومشْتَمِلٌ عليه ، فيلزمُ على هذا أَنْ يقالَ فيه : بَدَلُ اشتمال ولهم أَنْ يقولوا : خصُّوا هذا ببَدَلِ البَعْض من الكُلِّ ، وإن كان في الحقيقة من بَدَلِ الاشتمال [4] ، وكان الأستاذ أبو علي يستحسنُ هذا القول [5] .

---

(١) الجمل ص ٣٥ .

(٢) قال ابن بزيزة في غاية الأمل ١/ ص ٩٤ : « . . . وقيل : إنَّ بَدَلَ الاشتمال هو بَدَلُ المصدر من الاسم ، وهو ظاهرُ كلام أبي القاسم ، وعليه يدلُّ تمثيلُه في هذا الباب ، وقد نَقَضَه في باب كان حيث أنشد .

* فما كان قيسٌ هُلْكُه هُلْكَ واحدٍ *

وسيأتي . . . »

(٣) انظر المقتضب ٢٩٧/٤ ، وينسب هذا ايضاً الى جماعة من النحاة منهم السيرافي وابن جني وابن أبي العافية ، انظر ارتشاف الضَرَب ص ٩٨١ ، التصريح ١٥٨/٢ ، همع "هوامع ٢١٤/٥ .

(٤) قال ابن بابشاذ في شرح المقدمة المُحْسِبة ٤٢٨/١ « والفرق بين بَدَلِ البعض وبدل الاشتمال من وجهين : أَحَدُهما : أَنَّ بدلَ الاشتمال يكون بالمعاني ، وما يتنزَّل منزلةَ المعاني من نحو الحُسْن والعَقْل ، وما أشبه ذلك . وبدل البعض انما يكون جزءاً من المُبْدَل منه ، لا معنى له فيه . والفرق الآخر : أَنَّ بدلَ الاشتمال تذهب النفس الى معرفته وإن لم يذكر ، ألا ترى أنك لو قلت : أعجبني زيدٌ ، وسكتَّ لفهم منك أَنه إنما أعجبك معنى فيه ، لا من حيث هو لحمٌ ودَمٌ . ولا تقول ذلك وأنت تريدُ عضواً من أعضائه . . . . » .

(٥) شرح الجزولية ل ٢١٢ .

ومنهم مَنْ قال : سُمِّي بَدَلَ اشتمال ؛ لاشتمال الأَوَّلِ على الثاني ، أَلَا ترى أَنَّكَ إذا قلتَ: أعجبني زيدٌ حسنُه، فزيدٌ قد اشتمل على الحُسْن وغيرِه وكذلك إذا قلتَ: كثُر زيدٌ مالُه، فزيد يشتملُ على المال بالملك، وهذا ظاهرُ كلام أبي علي في الإيضاح، لأَنَّه قال في قوله سبحانَه: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ النَّارِ ذاتِ الوَقُودِ﴾[1] إن النار بَدَلُ اشتمال، لأن الأُخْدُودَ يَشْتَمِلُ عليها[2]. ومنهم مَنْ قال: سُمِّي بَدَلَ اشتمال؛ لاشتمال الثاني على الأول[3]، وهذا هو المناسبُ لقولهم: بَدَلُ البَعْضِ من الكُلِّ، إنَّما وقعتِ التسميةُ بحال الثاني.

ومنهم مَنْ قال : سُمِّي بَدَلَ اشتمال ، لأنَّ كُلَّ واحد من الاسمين مُشْتَمِلٌ على صاحبه .

وجاء ابن مَلْكُون فقال : « بَدَلُ الاشتمال مما لم يُفْصِح النحويونَ عنه كُلَّ الإفصاح ولا أَبَانُوه كُلَّ الإبانة ، وما ذكرتُه أولاً مُبَيِّنٌ لحقيقته ، وأَمَّا التسميةُ فلا مُشاحَّةَ فيها ، وكل ما ذكر في التسمية له وَجْهٌ »[4] .

ثم قال : (والبدلُ الرابع : بَدَلُ الغَلَط)[5] .

هذا البَدَلُ هو بَدَلُ الإضراب عن الأَوَّل ، فقد يكون مجيئُك بالأول

---

(١) سورة البروج آية ٤ ، ٥ .

(٢) الايضاح ١/٢٨٤ ، وما ذهب اليه هو مذهبُ شيخه أبي بكر بن السراج في الأصول ٢/٤٧ .

(٣) ينسب هذا المذهب الى الرُّمَّاني في أَحَدِ قوليه ، ويقال إنَّ الفارسي ذهب اليه في الحُجَّة / انظر التصريح ٢/١٥٧ ، همع الهوامع ٥/٢١٤ .

(٤) قال أبو عليٍ الشلوبين في شرح الجزولية ل ٢١٢ : « . . . أشار اليه شيخنا الأستاذ ابو اسحاق حيثُ قال : بدل الاشتمال ما لم يُفْصِح النحويون عنه كُلَّ الإفصاح ، ولا أوضحوا حقيقته كُلَّ الايضاح وليس كما قال ، بل قد أفصح السيرافي وأبو العباس عنه ، بما ذكرتُه إلاّ أنْ يريد: لم يفصح أكثر النحويين فهو كما قال وقال المؤلف في الكافي ٢/ ص٢٩٠ : «وقال أبو إسحاق بن مَلْكُون: بَدَلُ الاشتمال. . كل الإبانة. وسكت عن الكلام فيه. وأنا أذكر ما عندي في ذلك إن شاء الله: والذي يظهر لي ما قاله أبو علي أنه سُمِّيَ بَدَلَ الاشتمال لاشتمال الثاني على الأول، لأنه مضافُ إلى ضميره، وهو من سببه. . .».

(٥) الجمل ص ٣٥ .

على جهة الغَلَط ، وقد يكونُ مجيئُك بالأَوَّل على جهة النسيان ، وقد يكونُ مجيئُك بالأول صحيحاً ثم اضربتَ عنه ، وأخذتَ في الاخبار عن غيره لمعنىً لك في ذلك ، ويُسمَّى هذا النوع : بَدَلُ بَدَاء [١] وسأُبَيِّنُه مكمَّلا بعد [٢] ، فإذا صَحَّ أَنَّ البَدَلَ على أربعة أَضْرُب ولا يأتي خارجاً عن هذه الأربعة ، وهذا مما أجمع عليه النحويون فلا يجوز في قول امرىء القيس .

٧٠ ـ * كَـأَنِّـي غـداةَ البَـيْن يـوم تَحَمَّلُـوا * [٣]

أَنْ يكونَ (يومَ تَحَمَّلُوا) بدلاً من (غداةَ البَيْن) ، لأنَّ اليومَ أعمُّ من الغَداة ، فيأتي بدل الكُلِّ من البعض ، وهذا مما لم يَثْبُت [٤] ، وهكذا كان يأخذه الأستاذ أبو علي ، ويقول : إنَّ (يوم تَحَمَّلُوا) يتعلَّق بالبين ، لأَنَّ البينَ الفراقُ ، وغداة متعلِّقةٌ بما في (كأَنَّ) من التشبيه ، وكذلك « لدى سَمُراتِ الحَيِّ » يتعلَّق بما في (كأَنَّ) من التشبيه أيضاً .

قوله : (ولا يجرى مثلُه في القرآن)[٥] .

هذا بَيِّنٌ ، لأنَّ القرآن / كَلَامُ اللهِ القديم . [٧٥]

قوله : (ولا في كـلامٍ فصيح)[٦] . إذا غَلِطَ فليس ذلـك الكـلام

---

(١) انظر شرح الجمل لابن الفخار ص ٧٥ فقد تبع ابن ابي الربيع في أنَّ المراد : هو بدل الاضراب وأنَّه يشمل الغلط والنسيان والبَدَاء .

(٢) انظر ما سيأتي ص ٤٠٨ .

(٣) من معلقته، وتمامه:

* لدى سَمُرَاتِ الحيِّ ناقِفُ حَنْظَلِ *

ديوانه ص ٩ ، شرح القصائد السبع ص ٢٣ ، شرح القصائد التسع ١٠٢/١ وانظر الشاهد في مجالس ثعلب ٨٢/١ ، همع الهوامع ٢١٦/٥ .

(٤) قال السيوطي في همع الهوامع ٢١٦/٥ : «والمختار خلافاً للجمهور إثبات بدل الكل من البعض » لوروده في الفصيح نحو قوله تعالى : ﴿ يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ ولا يُظْلَمُونَ شيئاً ، جَنَّاتِ عَدْنٍ ﴾ مريم آية ٦٠ ، ٦١ فجنات أعربت بدلاً من الجنة ، وهو بدلَ كلٍّ من بعض . . . » وذكر أبو البركات بن الانباري في البيان في غريب اعراب القرآن ١٢٨/٢ أن « جنات » بدل من الجنة » « بدلَ الشيء من الشيء وهو نفسه ، لأن الألف واللام في الجنة للجنس » .

(٥ ، ٦) الجمل ص ٣٥.

بفَصِيح ، وبعيدٌ أنْ يريدَ أنَّ الفصيـحَ معصومٌ عن الغَلَط ، هذا لا يصحُّ أنْ يقوله أَحَدٌ ، ولا أنْ يريدَه .

قوله: (ويجوز بدل المعرفةِ من النكرة، والنكرةِ من المعرفة)(١).

يريد أنَّ البَدَلَ ليس مثلَ النَعْت ، فإنَّ المعرفةَ لا تُنْعَتُ إلَّا بالمعرفة ، والنكرة كذلك أيضاً لا تُنْعَتُ إلَّا بالنكرة ، على حَسَبِ ما تقدَّم (٢) ، لأنَّ النعتَ والمنعوت كالشيء الـواحد ، وليس البَـدَلُ والمُبْدَلُ منـه كالشيء الواحد ، لأنَّه في تقدير تكرار العامل ، فهما جملتانِ ، فيجوز أنْ تكونَ إحداهما معرفةً ، والأخرى نكرةً ، ولا بُدَّ في بدل البعض من الكلِّ ، وبدل الاشتمال أنْ يكونَ في الثاني ضميرٌ ، لكنَّه قد يجوز حذفُ ذلك الضمير للعلم به ، ويكون مراداً ، فتقول : أكلتُ الرغيفَ ثُلُثَاً ، تريد : ثُلُثَاً منه ، فحُذِفَ الضمير للعلم به ، ولا يجوز حَذْفُ الضمير من النَعْت ، وعلى هذا أَخَذَ أبو علي قَوْلَه سبحانه : ﴿ جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الأَبْوَابُ ﴾ (٣) جعل الأبوابَ بَدَلاً من الضمير الذي في (مُفَتَّحَةٍ) (٤) وسيأتي الكلام في هذا ، في باب الصفة المشبَّهة باسم الفاعل (٥) .

قولُه: (والظاهرُ من المضمرُ، والمضمرُ من الظاهر) (٦) .

يريد أنَّه ليس مثلَ النَعْتِ ، فإنَّ المضمرَ لا يُنْعَتُ ولا يُنْعَتُ به ، ويجوز أنْ يكونَ كلُّ واحدٍ منهما بَدَلاً من صاحبه ، على حَسَبِ ما ذكر ، إلا أنَّ بَدَلَ المضمر من المضمر في بدل البعض من الكلِّ ، وبدل الاشتمال لا يَرِدُ من كلام العرب ، لما فيه من التكلُّف والخروج عن الإبانة عن المطلوب ، فلا

---

(١) الجمل ص ٣٥.
(٢) انظر ما تقدم ص ٣٠٠.
(٣) سورة ص آية ٥٠.
(٤) الايضاح ١/١٥٤ .
(٥) انظر ما سيأتي ص ١٠٩٥ .
(٦) الجمل ص ٣٥.

يجوزُ أَنْ تقولَ : الرغيفُ ثُلُثُه أكلتُه إِيَّاهُ ، تُعيد الهاء من (أكلتُه) على الرغيف ، وتُعيد إِيَّاهُ على الثُلْثِ [1] وكذلك لا يكونُ فيه بدل المضمر من الظاهر ، لأنَّ الذي فيه في التَّكَلُّف أَشَدُّ مما ذكرتُه في المضمر من المضمر ، في بدل البعض من الكلِّ ، أَلَا ترى أنَّك لو رُمْتَ بَدَلَ المضمر من الظاهر في بدل البعض من الكلِّ لقلتَ: ثُلُثُ الـرغيفِ أَكَلْتُ الرغيف إِيَّـاه، وإِيَّاهُ عائدٌ على الثُلُثِ ، وكذلك هذا البُعْد يجري في بَدَلِ الاشتمال ، لكِنْ إذا نظرتَ الى المانعِ ، لم تجد الامتناعَ من جهة البَدَلِيَّةَ وإِنَّما وجدتَه من جهة أُخرى وهي التَّكَلُّفُ في الكلام وعدم الإِبانة .

وأَمَّا بَدَلُ المضمرِ من الظاهر في بَدَلِ الشيء من الشيء ، فنحو قولك : رأيتُ زياً إِيَّاهُ ، فإِيّاهُ بَدَلٌ من زيد ، وأُبْدِلَ منه على جهة التوكيد ، لانَّ البَدَلَ وإن كان أصلُه أن يكونَ للبيان فقد يأتي للتوكيد ، كما كان ذلك في النَعْت ، واذا حُقِّقَ أمرُ التوكيد رجع إلى البيان ، لأَنَّه لإِزالةِ المجاز المُتَوَهَّم ، فقد صار فيه اذ ذاك بيانُ المطلوب ، وزوالُ خاطرِ المخاطب أَنْ يجريَ الى المجاز . وأَمَّا بَدَلُ المضمر من المضمر في بَدَلِ الشيء من الشيء فنحو قولك : أكرمتُكَ إِيَّاكَ [2] ، وأكرمتُهُ إِيَّاهُ ، وليس هذا على طريق التوكيد ، لو أردتَ ذلك لقلتَ أكرمتُك أنت ، وأكرمتُه هو ، فلو قلتَ : (أنت) أمكن أَنْ يكونَ (أنت) بَدَلاً على جهة التوكيد ، وأَنْ يكونَ توكيداً على غير طريقة البَدَل .

وأَمَّا بَدَلُ الظاهر من المضمر المعاقِب ، في بَدَلِ الشيء من الشيء ،

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٨٨ .

(٢) ذكر ابن مالك في شرح عمدة الحافظ ص ٥٨٥ أَنَّ الضمير لا يقع بدلا ، وأنَّه في نحو : رأيتُك إياك توكيدٌ ، ثم قال : « وقد تكلَّف بعض المتأخرين فصوروا أمثلة تَتَضمَّن جعل الضمير بدلاً ، نحو : يَدُ زيدٍ قطعتها إيّاها . ويكفي في ردِّ هذا أَنَّ مثله لم تستعمله العربُ نثراً ولا نظماً وانظر التصريح ٢/١٠٩ .

فنحو قولك : زيدٌ أكرمتُهُ أبا عمرو ، فأبو عمرو بَدَلٌ من المضمر .

واختلف النحويون في مجيئِه في المضمر المخاطب : فمنهم مَنْ لم يُجز : أكرمتُكَ زيداً .

ومنهم من أجازه (1) ، واستدلَّ بقوله سبحانَه : ﴿ قُلْ لِمَن مَّا في السَّمٰوَاتِ والأرض ، قُلْ لِلَّهِ كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إلَى يَوْمِ القِيَامَةِ لا رَيْبَ فِيْهِ ، الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فَهُمْ لا يُؤْمِنُونَ ﴾ (2) ومنهم مَنْ لم يُجِزْه وقال في قوله سبحانه : ﴿ الذين خَسِرُوا أَنْفُسَهُم ﴾ ليس بَدَلاً من الكـاف والميم في (لَيَجْمَعَنَّكُم) ، وإنَّمـا هـو مبتدأٌ ، وخبـره (فَهُم لا يُؤْمِنُونَ) ودخلتِ الفاءُ لما في الكلام من الشَّرط ، وهذا هو الظاهر في الآية ، لأَنَّ الجمع عامٌ بالخلق كلِّهم ، وهذا هو الصحيحُ : لأَنَّ البَدَلَ على تقدير تكرار العامل ، فإذا قلتَ : أكرمتُكَ محمَّداً ، فكأنَّك قلت : أكرمتُ محمَّداً . هذا بَيِّنٌ ، ومما يدلُّ على صِحَّةِ ما ذكرتُه اتفاقُهم في امتناع بدل الظاهر من المضمر في بدل الشيء من الشيء ، وهما لعين واحدةٍ ، لا تقول : أكرمتُني محمَّداً إذا كان اسمُك محمَّداً ، لأَنَّك لا تقول : أكرمتَ محمَّداً ، وأنت تريد : أكرمتَني ، واذا نظرت إلى هذا كلِّه تبيَّن لك أَنَّ الامتناعَ ليس من جهة البدل ، إنَّما هو من جهةٍ أخرى وهي أَنَّك لا تَضَعُ الظاهرَ في موضع المضمر المخاطب / ولا في موضع المضمر المتكلِّم . [٧٦]

ثم جاء بقوله سبحانه : ﴿ اهْدِنا الصِّرَاطَ المُسْتَقِيمَ ، صِراطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِم ﴾ (4) هَدَىَ يتعدَّى الى مفعولين [والأصل في] (5) أَحدِهما أَنْ

---

(1) هذا مذهب الأخفش والكوفيين / انظر اعراب القرآن للنحاس / ١ /٥٣٨ ، شرح الجمل لابن عصفور ١ /٢٩٠ شرح الجمل لابن الفخار ص ٦٢ ، همع الهوامع ٥ /٢١٨ .

(2) سورة الانعام آية ١٢ .

(3) انظر اعراب القرآن للنحاس ١ /٥٣٨ ، مشكل اعراب القرآن ١ /٢٥٨

(4) سورة الفاتحة آية ٦ ، ٧ .

(5) تكملة بنحوها يلتئم الكلام .

يكونَ بحرف الجر فتقول : هديتُك الى الطريق ، وهديتُك للطريق [1] قال الله سبحانَه : ﴿ قُلِ اللهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ . أَفَمَنْ يَهْدِي الى الحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ ﴾ [2] وقال تعالى : ﴿ فاهْدُوهُمْ الى صِراطِ الجَحِيمْ) [3] . واذا لم يُذْكَر المفعول الأَوَّل لم يجز حذف حرف الجرّ ، فإن ذكرت المفعول الأوَّل ـ جاز لك أنْ تذكرَ حرفَ الجر ، وجاز أن تسقِطه فتقول : هديتُك الى الطريق ، وهديتُك الطريقَ [4] ولا تقول : هديتُ الطريقَ ، وتحذِفُ حرفَ الجرِّ ، وأنت لم تُعَدِّ الفعل إلى المفعول الأَوَّل ، وكأَنَّ الفعل لما نَصَبَ المفعول أَنِسَ بذلك فأُسْقِط حرفُ الجر من المفعول الثاني ، فوصل اليه ، ونظيرُ هذا قولُهم : وهبتُ لك ، ولا تقول : وهبتُكَ ، وأنت تريد : وهبتُ لك ، فإن قلتَ : وهبتُ لك الجُبّةَ [5] جاز أَنْ تقولَ : وهبتُك الجُبّةَ . حُكِي : «أَهَبْكَ نَبْلاً » [6] ،ومنهم مَنْ قال : لا تقول : وهبتُك ، وأنت تريد : وهبتُ لك سواءٌ أوصل إلى المفعول أو لم يصل ، وأخذ بظاهر كلام سيبويه لأَنّه قال : لا تقول : وهبتُك تريد ، وهبتُ لك ، والأظهر من كلام العرب ما ذكرتُه لك أَوّلا .

قوله : « وتقول : مررتُ بأخيك رجلٍ صالحٍ » [7] .

---

(١) في الأصل: هديتك الطريق «وما أثبتُّه يدل عليه قول المؤلف بعد: « وقد مضى الكلام في تهدى ، وأنّه يتعدى بإلى وباللام » . وقال المؤلف في تفسيره ص ١٣ : « وهدى فعل يتعدى الى واحد بنفسه والى الآخر بحرف ، وذلك الحرف يكون إلى ، وهو الاكثر ، ويكون باللام » .

(٢) سورة يونس آية ٣٥ .

(٣) سورة الصافات آية ٢٣ .

(٤) انظر مبحثاً جيداً في تعدي « هدى » بـ « الى » وباللام وبنفسها والمعاني التي يدل عليها ذلك في بدائع الفوائد ٢ / ٢٠ ـ ٢٢ .

(٥) في الأصل : « الجنّة » بنون واضحة في الموضعين ، ولعل الصواب : « الجبة » بباء موحّدة كما أثبتُّ .

(٦) في اللسان « وهب » وحكى السيرافي عن أبي عمرو أنّه سمع أعرابياً يقول لآخر : انطلق معي أَهَبْكَ نَبْلاً « وانظر التاج » « وهب » ٤/٣٦٤ .

(٧) الجمل ص ٣٥ .

اعلم أنَّ النكرةَ اذا كانت بدلاً ، بدل شيءٍ من شيءٍ ، فأكثر ما تكونُ موصوفةً ، على حَسَبِ ذكره ، وقد تكون غيرَ موصوفة ، فتقول[1] : مررت بأخيك رجلاً صالحاً ، كأنَّك قلتَ : مررتُ بأخيك صالحاً ، وذكرتَ رجلاً على جهة التوكيد ، وتُسَمَّى هذه الحال المُوطِئّةَ ، وُطِّىءَ لها بالوصف أنْ تكونَ حالاً ، ثم أتى[2] بقوله سبحانَه : ﴿ لَنَسْفَعاً بالناصِيَةِ ، نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾[3] فمعنى نَسْفَعُ : نَجُرُّ .

ثم أتى بالبيت على أنَّه مِنْ بَدَل الشيءِ من الشيء ، وهما نكرتان وهو قولُ كُثَيِّر عَزَّة :

* وكنتُ كَذِي رجلينِ رجلٌ صحيحةٌ * [٤٠]

يجوز لك في هذا البيت الرفع والخفض ، فإن خفضتَ جاز لك البدلُ والنَعْتُ، والبَدَلُ أحسنُ، والنَعْتُ جائزٌ على حَسَبِ ما تقدَّم في : مررت بأخيك رجلاً صالحاً ، ولا يجوز هنا النصبُ على الحال من رِجْلَينِ ، لأنَّ الحالَ لا بُدَّ أنْ يعملَ فيها فعل أو معنى فعل ، ولا يعملُ في الحال الاَّ العاملُ في صاحب الحال، على حَسَبِ ما يتبيَّنُ[4] بعدُ، وإذا رفعتَ كان «رجلٌ صحيحةٌ» خبرَ مبتدأ محذوفٍ تقديرُه : احداهما رجلٌ صحيحةٌ ، والأُخْرى « رِجْلٌ رمى فيها الزمانُ فَشَلَّتِ » ، وهذه الجملة التي هي « رمى فيها الزمان » في موضع الصِّفة ، ولا يجوز ذلك في قولك : مررتُ بزيدٍ رجلٍ صالحٍ ، وكذلك لا يجوز : مررتُ برجلٍ صالحٌ ، بالرفع على أنْ يكونَ خبراً لمبتدأ محذوف ، لأنَّ في ذلك التَّهَيُّوءَ والقطعَ ، واذا قلت : مررتُ برجلينِ : مسلمٌ وكافرٌ ،

---

(١) هكذا في الأصل : « غير موصوفة ، فتقول : . . . » ، وفي الكلام سقط بيِّن ، ولعل الكلام يلتئم بنحو قولك : « . . ، فإذا كانت موصوفة جاز أن تكون بدلاً ـ وهو أحسن ، ، وجاز أن تكون نعتاً ، وجاز أن تكون حالاً ، تقول: . . . » .

(٢) الجمل ص ٣٥ ـ ٣٦ .

(٣) سورة العلق آية ١٥ ، ١٦ .

(٤) انظر ما سيأتي ص

فمسلمٌ مفردٌ ، ورجلان مثنًى فلم يتهيأ لذلك للجريان على الصِّفةِ ، فجاز لذلك أنْ ترفع وتقطعَ ، وجاز فيه الصِّفةُ لعطف (وكافرٌ) عليه ، ويجوز أنْ يكونا بدلاً على تقدير : مررتُ برجلينِ : رجلٍ مسلمٍ ورجلٍ كافرٍ ، والنَعْتُ أحسنُ ، واذا قلتَ : مررتُ برجلينِ : رجلٍ مسلمٍ ورجلٍ كافرٍ جاز لك الرفع على القطع ، وجاز لك البَدَلُ ، وجاز لك النَعْتُ ، والبدلُ هنا أحسنُ لأنَّه ليس فيه اقامة الصفة مُقَام الموصوف .

فان قلت : مررتُ برجالٍ : مسلمٌ وكافرٌ لم يكن إلَّا الرفع ، ولا يجوز البَدَلُ ، لأنَّ الاثنين لا يكونان بدلاً من الجميع ، وأَمَّا قولُ النابغة :

٧١ ـ تَوَسَّمْتُ آياتٍ لها فَعَرَفْتُها لِستَّةِ أعوامٍ وذا العامُ سابِعُ
رَمَادٌ ككحُلِ العَيْنِ لأيْاً أُبِينُهُ وَنُؤْيٌ كَجِذْمِ الحَوْضِ أَثْلَمُ خاشعُ[1]

فمن الناس مَنْ ذهب إلى أنَّه لا يجوز في (رمادٍ) إلَّا الرفعُ، ولا يجوز النصبُ على البدل، لأنَّ آياتٍ جمعٌ، ورمادٌ ونؤيٌ اثنان[2] ، فيصير بمنزلة قولك : مررت برجال : مسلمٌ وكافرٌ ، ومنهم مَنْ أجاز البدلَ في البيت ، لأنَّ رماداً لم يرد به رماد واحد ، وكذلك نؤي لم يرد به واحد ، فصار آياتٍ لتعدُّدِ الآحاد ، وهذا بَيِّنٌ .

قوله: (وأما بدل المعرفة من النكرة فقولك: مررتُ برجُلٍ محمدٍ)[3].

يجوز في محمد الرفع والخفض، فإذا/، رفعتَ كان خبرَ مبتدأ [٧٧] محذوفٍ تقديرُه هو محمَّدٌ ، وكأنَّه جواب لمن قال : مَنْ هذا الرجل الذي مررتَ به ؟ قلتَ : محمَّدٌ أي هو محمَّدٌ ، فإن خفضتَ كان بدلاً وهو على

---

(١) ديوانه ص ٣٠ ، مجاز القرآن ٣٣/١ ، الفصول والجمل ص ٧١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢٩٢/١ والأول منها في الكتاب ٨٦/٤ ، شرح أبياته لأبن السيرافي ٤٤٧/١ ، المقتضب ٣٢٢/٤ .
(٢) انظر الجمل ص ٧١ .
(٣) المصدر نفسه ص ٣٧ .

تقدير : بمَنْ مررتَ ؟ فقلتَ : محمَّدٍ ، وعلى هذا التقدير يكون البدل ويكون الابتداء .

ثم أتى [1] بقوله سبحانَه : ﴿ وانَّكَ لتَهدِي الى صِرَاطٍ مُّستَقِيم ، صِرَاطِ اللهِ ﴾ [2] قد مضى الكلام في (تهدى) وأنَّه يَتَعَدَّى بإلى وباللام ، ويجوز حذفُهما اذا كان الفعلُ قد نَصَبَ المفعول الأوَّل [3] ، والصراطُ أصلُه السين وبه قرأ قُنْبُل ويعقوب [4] ، ومَنْ قرأ بالصاد فلمكان الطَّاء ، وكذلك كلُّ سين وقعت بعدها طاءٌ أو قافٌ أو صادٌ أو عينٌ فيجوز لك فيها في لسان العرب أن تُبْدَلَ صاداً [5] ، وليس ذلك على اللزوم، وسيأتي الكلام في هـذا في موضعه .

قولُه : (إنَّما قلنا البعض والكلّ مجازاً) [6] .

يريد أَنَّ البعضَ والكلَّ لا يستعملان إلَّا مضافين ، والإضافقة تكون ملفوظاً بها ، ومقدرةً ، فإذا كانت ملفوظاً بها جرت مبتدأةً وتوكيداً ، ويقلُّ فيها استعمالُها على غير هذين الوجهين ، واذا قُطِعتا عن الاضافة لم يستعملا

---

(١) انظر الجمل ص ٣٧.

(٢) سورة الشورى آية ٥٢ ، ٥٣ .

(٣) انظر ما تقدم ص ٣٩٦ ـ ٣٩٧.

(٤) انظر تفسير القرآن للمؤلف ص ١٤ ، وقال ابن مجاهد في السبعة ص ١٠٥ « . . . فقرأ ابن كثير « السراط » بالسين في كل القـرآن في رواية القوَّاس وعُبيد بن عَقيل ، عن شبل . وروى البَزِّي وعبد الوهاب بن فليح عن أصحابهما ، عن ابن كثير : بالصاد في كل القرآن ، وروى عبيد بن عقيل عن ابي عمرو أنه كان يقرأ (السراط) بالسين » وفي إعراب القرآن للنحـاس ١٢٣/١ : «وقرأ ابن عباس (السراط) بالسين» «وقُنْبُل الذي ذكره المؤلف هو محمد بن عبد الرحمن المخزومي بالولاء. . شيخ القرّاء بالحجاز، ولد سنة خمسة وتسعين ومائة/ أخذ القراءة عرضاً عن أحمد بن محمد بن عون النبال، وهو الذي خَلَفَه في القيام بها بمكة، وروى القراءة عن البَزِّي. . . مات سنة إحدى وتسعين ومائتين عن ست وتسعين سنة» غاية النهاية ١٦٥/٢ ـ ١٦٦.

أما يعقوب فقد مضت ترجمته ص ٢٢٥ .

(٥) انظر اعراب القرآن للنحاس ١٢٣/١

(٦) الجمل ص ٣٧ ، وفيه : « قلت » .

تابعين ، واستُعْمِلتا مبتدأتين ، ووليتا العوامل ، تقول : مررت بِكُلٍّ قائماً ، فإذا صحَّ أنَّهما لا يستعملان إلاَّ مضافين لَزِم ألَّا يدخلَ عليهما الألفُ واللام ، لأنَّ العربَ لا تجمع بين الألفِ واللام والاضافة ، والاضافةُ في كلِّ الناس إضافةُ اللام ، لأنَّ معنى [كل][1] الناس : أجزاءُ الناس ، وأجزاءُ جمعُ جزءٍ ، واضافة الجزء إضافة اللام ، فاضافةُ الأجزاء كذلك ، لأنَّ الجمع جارٍ على حكم المفرد ، وما صحَّ في أجزاء يصِحُّ في كلٍّ لأنَّها في معناها ، وسيأتي الكلام في هذا في باب الاضافة .

ونُقِل عن أبي علي أنه أجاز الكل والبعض[2] ، لأنَّ بعضاً بمنزلة جُزْءٍ ، فكما يصِحُّ أن يقال : الجُزْء ، يصحُّ أنْ يقال : البعضُ . وكلٌّ بمنزلة جميع فكما يُقال: الجميعُ يقال: الكلُّ، وهذا الذي ذهب إليه طريقٌ قياسي وليس منقولاً عن العرب ، المنقول عن العرب أنَّ كلاًّ وبعضاً لا يستعملان إلاَّ مضافين . . وقد تفرِّق العرب بين الشيئين ، وانْ كانا بمعنىً واحدٍ ، وتستغني بأحدهما عن الآخر ، كما استغنت بتَرَكَ عن وَذَرَ[3] .

قوله : (فأمَّا بَدَلُ البعض من الكلِّ)[4] .

هذا يدلُّ على أنَّ استعمالَه لبعضٍ وكلٍّ بالألف واللام إنَّما هو على طريقةِ المسامحة ، ولاستعمال الجماعة له ، فجرى على ذلك وإنْ كان فسادُه من جهة كلام العرب، وقد فعل ذلك سيبويه قال: إنَّ سوى لا تستعمل إلاَّ ظرفاً ولا يدخل عليها حرفُ الجر إلاَّ في الشِّعر[5] ، ثم جاء في كلامه وقال : « هي في سوى اسم المظهر قليلٌ »[6] . فوضع سِوَى موضع غير ،

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام .
(٢) سبقه الى ذلك ابن درستويه / انظر التاج « بعض » ١٨/٢٤٣ .
(٣) انظر ص ٣٦٤.
(٤) الجمل ص ٤٧ .
(٥) انظر الكتاب ١/٣١ ، ٤٠٧ .
(٦) لم أجد هذا النص في كتاب سيبويه المطبوع .

فجرى في كلامه على ما وقع عليه الاستعمال ، ولم يجر على ما صَحَّ عنده من كلام العرب ، وإذا وجد هذا في كلام سيبويه فأَنْ يوجدَ في كلام غيره أيسرُ ؛ لأنَّ سيبويه لَحِق العرب ، فكلامُ جيله أقربُ لكلام العرب من غيره .

ثم إنَّ بَدَلَ البعض من الكلِّ لا يوجد إلاَّ فيما يجوز أن يُعَلَّقَ فيه الفعل بالكلِّ ، وأنت تريد البعض على جهة الاتساع ، فتقول : قُطِع زيدٌ يدُهُ ، ولا تقول : قُطِع زيدٌ رأسُه ، لأَنَّك لا تقول : قُطِع زيدٌ ، اذا قُطِع رأسُه ، وتقول : قُطِع زيدٌ ، إذا قُطِع يده ، فتفطَّن لهذا فإنَّه الذي به يرتبط بهذا .

وقد ذكر أبو علي في الايضاح في قوله سبحانَه : ﴿ مُفَتَّحَـةً لَّهُمُ الأَبوَابُ﴾[1] أنَّ الأبواب بَدَلٌ من الضمير الذي في مفَتَّحة، لأَنَّك تقول: فُتِحَتِ الجنان اذا فُتِحَت أَبوابُها وفي التنزيل : ﴿ وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَاباً ﴾ [2] .

ثم قال : (فقولُك : قبضتُ المالَ نِصْفَه) [3]

لا بُدَّ في بَدَلِ البعض من الكلِّ من ضميرٍ ، ويجوز أَنْ يُحْذَفَ ذلك الضمير ، فتقول : أكلتُ الرغيف ثلثاً ، وأكلتُ الرغيفَ ثلثين [4] . وعليه جاء قوله تعالى : ﴿ مُفَتَّحَةً لَّهُمُ الأَبْوَابُ ﴾ [5] أي الأبواب منها .

قوله : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ البَيْتِ مَن استَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾[6] .

هذه الآية للناس فيها ثلاثةُ مذاهب :

أَحَدُها : ما ذهب إليه أبو القاسم ، وهو مذهبُ سيبـويه ، وأكثـرُ

---

(١) سورة ص آية ٥٠ .

(٢) سورة النبأ آية ١٩ ، وانظر قول أبي علي الذي اورده المؤلف في الايضاح ١/١٥٤ .

(٣) الجمل ص ٣٧ .

(٤) في الأصل : « ثلثين منه » بزيادة « منه » والصواب حذفها لأن المؤلف مثل بهذه العبارة وبالتي قبلها على حذف الضمير من البدل .

(٥) سورة ص آية ٥٠ .

(٦) سورة آل عمران آية ٩٧ .

البصريين وهو أنَّ « مَنْ » بَدَلٌ من الناس بدلُ بعض من كلّ [1] ، والضميرُ محذوفٌ ، والتقديرُ : مَنْ استطاع إليه سبيلاً منهم ، و (لِلهِ) خبرُ (حِـجّ) و(على النَّاس) متعلِّق بالمجرور و (حِجّ) مصـدرٌ ، ويقال فيـه بالفتـح والكسر ، وقُرِىء بهما [2] ، والبيت مفعولٌ والمصدر مضافٌ الي المفعول / [٧٨] والفاعلُ محذوفٌ ، وقيل : مضمرٌ في (حِجّ) ، والأظهرُ أنَّ الفاعل يُحْذَفُ مع المصدر وإنْ كان لا يحذفُ مع الفعل ، لأنَّ الفعل يطلب الفاعل بِبِنْيَته ، فلا يجوزُ حذفُه لما في ذلك من نَقْض الغرض ، والمصدرُ طَلَبُه للفاعل كطَلَبِه للمفعول، فكما يجوزُ حذفُ المفعول، يجوزُ حذفُ الفاعلِ ، وإلى هذا كان الأستاذ أبو علي يذهب، وسيأتي الكلام في هذا في باب المصدر مكمَّلاً بحول الله، والتقدير: ولله على مَنْ استطاع من الناس حِجُّ البيتِ.

الثاني : ما ذهبَ اليه بعضُ الكوفيين أن « مَن استطاع اليه سبيلاً » فاعل بِحِجّ [3] ، والمصدرُ أُضيف الى المفعول بحضرةِ الفاعل فهو بمنزلة البيت الذي أنشده أبو علي » [4] .

٧٢ ـ * أمِنْ رَسْمِ دارٍ مَرْبَعٌ ومَصِيفُ * [5]

---

(١) الجمل ص ٣٧ ، الكتاب ١٥٢/١ ، المقتضب ، ١٦٥/١ ، ٢٩٦/٤ ، الاصول : ٤٧/٢ ، اعراب القرآن للنحاس ٣٥٣/١ ، البحر المحيط ١١/٣ .

(٢) قرأ بالفتح حمزة والكسائي وحفص عن عاصم وأبو جعفر وخلف وقرأ الباقون بالكسر / انظر السبعة ص ٢١٤ ، حُجَّة القراءات ص ١٧٠ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٣٥٣/١ ، النشر ٢٤١/٢ .

(٣) نسبه المؤلف في الكافي ٢/ ص ٢٩٤ الى الفرّاء، ولم أجده في معاني القرآن المطبوع ، ونسبه أبو حيان في البحر المحيط ١١/٣ الى بعض البصريين وذكر ابن هشام في مغنى اللبيب ص ٩٦٤ أنه قول ابن السيد ، وانظر نتائج الفكر ص ٣٠٩ ـ ٣١١ ، بدائع الفوائد ٤٢/٢ فما بعدها .

(٤) الايضاح ١٥٨/١ .

(٥) تمامه :

* بعينيك من ماء الشؤون وكيف *

والبيت مطلع قصيدة للحطيئة يمدح بها سعيد بن العاص والى الكوفة لعثمان بن عفان رضي الله عنه / انظر ديوانه ص ٢٥٣ ، إيضاح شواهد الايضاح ل ٢٩ ، المصباح ل ٤٧ ، =

فمربَعٌ فاعل ، والدارُ مفعولٌ ، والرسمُ مصدرٌ مضافٌ الى المفعول ، وعَضَده بأَنْ قال : إنَّ (مَنْ استطاع إليه سبيلا) فاعلٌ بِحِجّ في المعنى ، فان لم يرفعه به فيكون حِجٌّ مَهَيَّأً للعمل لكونه بعده ، مقطوعاً عن العمل بجعله بدلاً ، وكان الأستاذ أبو علي يدفع هذا القول بأمرين : أحدهما راجعٌ الى المعنى ، والآخَرُ راجعٌ إلى اللفظ . فأَمَّا الذي يرجِعُ الى المعنى فهو أَنَّك إن جعلَت « مَنْ استطاع » فاعلاً بحِجّ ، فيكون المعنى : ولله على الناس أَنْ يَحُجَّ البيتَ المستطيعُ ، فيلزم عن هذا أَنْ يكونَ الناسُ مطلوبين بأَنْ يُحِجُّوا المستطيعَ منهم ، ولم يتقرَّر هذا في الشَّريعة ، لأنَّ كلَّ انسان مطلوبٌ بنفسه ، ولا يُطْلَبُ أحد بأَنَّ يُحِجَّ غيرَه . هذا بَيِّنٌ . وأمَّا التي ترجِعُ الى اللفظ فاضافةُ المصدر الى المفعول بحضرة الفاعل لم يجىء في فصيح الكلام ، وأكثرُ ما جاء ذلك في الشِّعر [1] .

وقوله : إنَّ (حِجاً) مهيَّأٌ للعمـل فليس ببَيِّن ، لأنَّ الإضافَـة الى المفعول تمنع العمل في الفاعل في الأعرف ، فليس هنا لهذا تَهَيُّـؤٌ وقطعٌ .

الثالث : ما ذهب اليه الكسائيُّ وهو أَنَّ (مَنْ) شرطٌ ، والجوابُ محذوفٌ والتقدير : من استطاع اليه سبيلاً فليَحُجَّ [2] ، وفي هذا بُعْد ؛ لحذف جواب الشَّرط ، ولجعل ما ظاهره كلامٌ واحـدٌ كلامين ، فـأقربُ المذاهب الثلاثة ما ذكرته أوَّلاً ، وهو أَنْ يكونَ (من استطاع إليه سبيلاً) بَدَلاً من الناس ، وجاء هذا البَدَلُ على جهة التوكيد ، لأنَّه قد جاء ﴿ لا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْساً إلا وُسْعَهَا ﴾ [3] وقال تعالى : ﴿ وما جَعَلَ عَلَيْكُم في الـدِّينِ من

= والافصاح لإبن الطراوة ل ١٤ ، أمالي ابن الشجري ١/٣٥١ ، المغني لابن فلاح ١/ ل ١١٨ ، شرح المفصل ٦/٦٢ ، الكافي ٢/ ص ٢٩٤ ، خزانة الأدب ٣/٤٣٦ .

(١) انظر ما نقله المؤلف عن شيخه أبي علي الشلوبين في نتائج الفكر للسهيلي ـ شيخ الشلوبيـن ص ٣١٠ ، وآنظر البحر المحيط ٣/١١

(٢) انظر إعراب القرآن للنحاس ١/٣٥٣ ـ ٣٥٤ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٨٥ ، الكافي ٢/ ص ٢٩٤ ، البحر المحيط ٣/١١ .

(٣) سورة البقرة آية ٢٨٦ .

حَرَجٍ ﴾ [١] ، وعلى هذا التوكيد أخذه سيبويه [٢] .

قوله : (وأمَّا بَدَلُ المصدر من الاسم) [٣] .

هذا هو بَدَلُ الاشتمال ، وقد تقدَّمَ أنَّه يكون بالاسم من الاسم ، وبالمصدر من الاسم ، وأنَّ أبا القاسم ذكر هذا في باب كان [٤] ، وإنَّما قال هنا هذا لأحَدِ أمرينِ : أحدهما : أنَّه سمَّاه بما يكون فيه أكثر ، وبَدَلُ الاشتمال أكثرُ ما يكون بالمصدر من الاسم .

الثاني : أنْ يريدَ البدل الذي يوجد فيه المصدر من الاسم فإنَّه لا يُوْجَدُ بَدَلُ المصدر من الاسم في بَدَل الشيء من الشيء ، وهما لعينٍ واحدةٍ ، ولا في بدل البعض من الكلّ ، وإنَّما يُوْجِد في هذا البَدَلِ خاصَّةً ، وهو بَدَلُ الاشتمال ويشتَرَطُ هنا ما اشتُرِطَ في بدل البعض من الكلّ ، وهو أن يُعَلَّق الفعل بالأوَّل ، وأنت تريد الثاني ، نحو قولك : أعجبني زيدٌ عِلْمُهُ ، لأنَّكَ [لا] [٥] تقول : أعجبني زيدٌ اذا أعجبك أبوه ، ويتكَرَّر الكلام في هذا النوع في باب كان [٦] .

قوله : (أعجبني الجاريةُ حُسْنُها) [٧] .

يوجد هذا الموضع : أعجَبني الجاريةُ حُسْنُها بغير تاء ، ويوجد في بعض الكتب : أعجبتني الجاريةُ حَسْنُها بالتَّاء ويجوز الوجهان ، لأنَّ الفاعلَ في اللَّفظ الجارية ، وتأنيثها حقيقي ، فيلزم عن هذا لزوم العلامة ، والفاعل في الحقيقة الحسن ، والحسن مذكَّر ، واذا كانوا يقولون : اجتمعت أهلُ

(١) سورة الحج آية ٧٨ .
(٢) انظر الكتاب ١٥٢/١ .
(٣) الجمل ص ٣٧ .
(٤) انظر ما تقدم ص ٣٩٠ .
(٥) تكملة لازمة .
(٦) انظر ما سيأتي ص ٦٩٦ - ٦٩٧ .
(٧) الجمل ص ٣٧ - ٣٨ ، وفي الخطيتين : « أعجبتني الجارية حسنها » وقد أشار المصنف الى الروايتين بَعْدُ .

اليمامة [1] ، ويلحقونَ الفعلَ عـلامةَ التـأنيث مراعـاةً لقولهم : اجتمعتِ اليمامةُ ، وهذا اذا قيل إنَّما على جهة المسامحة فما ظنك بأعجبتني الجاريةُ حُسْنُها ، لأَنَّ الأصلَ : أعجبني حسنُ الجارية .

ثم أتى بقوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْشَّهْرِ الحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ [2] . القتالُ بَدَلٌ من الشهر بدل اشتمال.

وقولُه : (لأَنَّ سؤالَهم عن الشَّهر إنما كان من أَجْلِ القتال فيه) [3] .

يظهر منه أَنَّ بدلَ الاشتمال إنما سُمِّيَ بذلك ، لأَنَّ الفعلَ طالبٌ بالثاني ، وقد مضى الكلام في هذا [4] والتقدير : يسألونك عن قتالٍ في الشهر الحرام ، وعلى هذا أخذ أبو علي قوله تعالى : ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الأَخْدُودِ / النَّارِ ذات الوَقُودِ ﴾ [5] جعل النَّارَ بَدَلَ اشتمال من الأُخْدُود [6] ، [٧٩] وذهب غيرُه الى أَنَّ النَّارَ بَدَلٌ من الأُخْدُود بَدَلُ شيءٍ من شيء [7] ، ويكون على حذفِ مضاف من الأول ، أو من الثاني ، والتقدير : قُتِل أصحابُ الأُخْدُودِ ، أخدودِ النَّار ذات الوقود ، أو قُتِل أصحابُ ذاتِ الأُخُدودِ النَّارِ ، وقد يكونُ على أَنْ جَعَل الأُخْدُود ناراً على جهة الاتّسَاع ، لأنَّ الأَخْدُودَ قد أُحْمِيَ حتى صار ناراً » [8] .

وكان الاستاذ أبو علي يذهب الى قول الفارسي في الآية ، ويقول :

---

(١) انظر الكتاب ١/٥٣ .

(٢) سورة البقرة آية ٢١٧ ، واستشهد الزجاجي بالآية الكريمة في الجمل ص ٣٨ .

(٣) الجمل ص ٣٨ .

(٤) انظر ما تقدم ص

(٥) سورة البروج آية ٤ ، ٥.

(٦) الايضاح ١/٢٨٤.

(٧) ذهب الى ذلك الفراء وابن الطراوة / أنظر معاني القرآن ٣/٢٥٣ ، الافصاح لابن الطراوة ل ٢٦ .

(٨) أنظر الكافي ٢/ ص ٢٩٢ - ٢٩٣.

انما قِيلَ : ﴿ قُتِلَ أَصحابُ الأُخْدُودِ ﴾ وجيء بما يكون دعاءً في كلام العرب ، لمكان النَّارِ الموقودة فيه ، فالتأويل : قُتِل أصحابُ نارِ الأُخْدُودِ ، ولم يُؤْتَ بـ (قُتِلَ أصحابُ الأُخْدُود) لحفر الأخاديد ، بل لإحراق المؤمنين في نارها [1] والوجوه كُلُّها عندي مُمْكِنَةٌ في الآية .

ثم أتى بقول الشاعر :

* لقد كان في حولٍ ثَوَاء ثويتُه * [2] البيت [١٨]

الثَّـواءُ : الإقامـةُ ، وَثَوْيتُـه : أقمته ، والمعنى : لقـد كـان تَقَضِّي اللُّبانات ـ وهي الحاجات ـ في إقامةِ حَوْلٍ . هذا بَدَلُ اشتمال ، ويروى تَقَضِّي بفتح التَّاء وكسر الضاد ، ومَنْ روى هذا خفض اللبانات ، ونصب « ويسأمَ » ، ويكون « تَقَضِّى » اسم كان ، وفي حولٍ هو الخبر ، ويَسْأَمَ منصوب بإضمار أَنْ ، والتقدير : وأَنْ يَسْأَمَ وأَنْ مع الفعل بتأويل المصدر ، وهو معطوفٌ على تَقَضٍّ ، وتَقَضٍّ مصدرٌ ، ومتى كان أَنْ والفعل معطوفاً على مصدر قبله ظاهرٍ ، جاز لك حذف أَنْ وإظهارُها ، وكذلك اذا كانت أَنْ والفعل معطَوفةً على اسم قبلها ، ولم يكن مصدراً إلَّا أنَّ أكثرَ ما يكون هذا الحَذْفُ اذا كانا معطوفين على مصدر قبله ، وقد مضى الكلام في هذا [3] ، وسيأتي إن شاء الله تعالى [4] .

ويروى « تُقْضَى » بضم التاء ، وفتح الضاد [5] ، فمن روى هذا رَفَع اللُّبانات ويسأمُ ويكون تُقْضَى فعلا مبيناً للمفعول، ولُبانات مفعولُ لم يسمَّ

---

(١) المصدر نفسه ٢/ ص ٢٩٣ .

(٢) الجمل ص ٣٨ .

(٣) انظر ص ٢٣٣ ـ ٢٣٤ .

(٤) يريد في باب « أن الخفيفة الناصبة للفعل » وهو في الاجزاء المفقودة من البسيط .

(٥) انظر شرح ما يقع فيه التصحيف ص ٢٩٤ ، وشرح أبيات الجمل لابن سيده ص ١١٣ ، شرح الجمل لابن خروف ص ٢٧ ، شرح أبيات مغنى اللبيب ٩٣/٧ .

فاعله ، ويسأمُ معطوف على تُقْضَى ، والجملة خبر كان ، وفي كان ضمير الأمر والشأن ، والبيت للأعشى وقبله :

٧٣ ـ هُريرةَ وَدِّعها وإن لامَ لائمُ   غَداةَ غَدٍ أم أنت للبَيْنِ واجِمُ[1]

قولُه : (وأَمَّا بَدَلُ الغَلَط)[2] .

اعلم أَنَّ هذا الباب هو بدل الاضراب ، ويكون على ثلاثة أوجه :

الأول : الغَلَطُ .

الثاني : النسيان .

الثالث : أن يكونَ بدل بَدَاء ، وذلك أَنْ تذكرَ الأول ، ثم يبدو لك أَنْ تنتقل[3] إلى غيره فَتُبْدِلُ منه. ومثال ذلك أَنْ تقولَ: جاءني الوزيرُ الأميرُ، وهما قد جاءاك فأخبرت أولاً بمجيء الوزير ثم انتقلت إلى الاخبار عن الأمير، لأنَّ ذلك أقوى فيما تريده، وكذلك شَتَمَني الخيَّاطُ الفَرَّانُ ، تنتقل عن إخبارك بشتم الخياط الى أن تخبر بشتم الفَرَّان ، لأنَّه أبلغ فيما تريده من الإهانة ، ويكون من النفي والايجاب ، وقد مضى مثاله في الايجاب ، ومثاله في النفي أنْ تقولَ : ما مررتُ بزيدٍ عمروٍ ، أردت أن تنفي المرور عن عمرو فغلطت فنفيته عن زيد ، ثم قلت : عمرو أي : ما مررت بعمرو ، وقد يكون قولك : ما مررتُ بزيد على جهة النسيان ، ثم تذكّرت ، وتبين لك أن ذلك النفي انما وقع بنَفْيِ مرورك بعمرو ، وقد يكون على أَنْ يبدو لك على حسب ما تقدَّم في الايجاب . فإذا وقع بَدَلُ

---

(١) انظر ديوانه ص ٧٧ .

(٢) الجمل ص ٣٩ .

(٣) في الأصل : « وذلك أن تحذف الأول ثم يبدو لك أو تنتقل الى غيره » وما أثبتُّه هو الذي يتجه مع ما ذكره المؤلف بعد ، وقوله في الكافي ٢/ ص ٢٩٥ ، « . . . والثالث أن يكون الأول والثاني قد جاءاك فتخبره بالأول ثم يبدو لك أن تخبره بالثاني فتضرب عن الأول » .

وقد بيّن ابن بزيزة معنى البَدَاء فقال في غاية الأمل ١/ ص ٨٥ : « ومعنى البَدَاء : الاخبار بالثاني بعد قصد الاخبار بالأول » .

الاضراب في الايجاب فأنت بالخيار أَنْ تأتيَ به على طريقة البَدَل ، وأَنْ تأتيَ به على طريقةِ العَطْف ، فتدخل (بل) فتقول : مررتُ بزيدٍ بَلْ عمروٍ ، فإن وقع في النفي فيظهر من كلام أبي علي أَنَّك لا تأتي به إلَّا على طريقة البَدَلِ ، ولا تأتي ببَلْ ، فتقول : ما مررتُ بزيدٍ بل عمروٍ ، على معنى : ما مررتُ بعمرو ، وانَّما يقال : ما مررتُ بزيدٍ بل عمرو على معنى : مررت بعمرو ، ومن الناس من قال في : ما مررت بزيد بل عمرو : إنّه يكون على وجهين :

احدهما : الذي وقع عليه الاتفاق ، وهو ان يوجب للثاني ما نفي عن الأول بمنزلة لكن .

الثاني : ان يكون مجيئه على جهة الاضراب عن الاول ، وجعل النفي للثاني ، ويكون مجيئه بعد النفي على حدِّ مجيئه بعد الايجاب [1] ، والذي يظهرُ لي في هذه المسألة ما يظهرُ من كلام أبي علي ، وذكر هذه المسألة في باب (ما) [2] ، لأنَّ الاقدام على انشاءٍ كلام بالقياس ـ ولم يَثْبُتْ عند العرب بالسماع ـ لا يُقْدَمُ عليه ، ولعلَّ العربَ رفضتُه ، واستغنت عن ذلك بالبَدَل ، لما في ذلك من الابهام كما استغنت / بتَرَك عن وَذَرَ ، وان كان قياساً وليس في الايجاب ابهامٌ . [٨٠]

(١) ينسب هذا إلى المبرد/ انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٣٩ ، وانظر ص ٣٤١ ـ ٣٤٢ .
(٢) قال أبو علي في الإيضاح ١/ ١١٠ : «وممّا يَجْري مَجْرى نقض النفي : ما زيد قائماً بل قاعد» .

باب أقسام الأفعال في التعدي

اعلم انَّ كلَّ فعل لا بُدَّ له من اسم يُسْنَدُ إليه ، وللإسناد اليه ، والاخبار عنه اشتُقَّ من الحَدَث ، أَلَا ترى أَنَّ ضَرَبَ انَّما قُصِدَ به الإخبارُ عن موقع الضرب ، والاعلامُ به ، ولم يقصد بَضَرَبَ أَنْ يكونَ اسماً للحدث ، وانَّما وُضِعَ اسما[1] للحدث الضَّرْبُ وكذلك القيامُ والقعودُ وُضِعا للدَلَالة على الحَدَث ، فإذا أَرَادُوا الاخبار عن مُحْدِثِها في الزمان الماضي قالوا : قام وقعد ، فإن أرادوا الاخبار عن مُحْدِثِها في الحال قالوا : - يقوم ويقعد ، فإذا صحَّ أَنَّ كلَّ فعل لا بُدَّ له من فاعل فاعلم أَنَّ الأفعالَ بعد ذاك على قسمين :

منها ما يطلب بعد فاعله محلاًّ يقع به .

ومنها ما لا يطلب بعد فاعله محلاًّ يقع به .

فما لا يطلب بعد فاعله محلاًّ فهو غيرُ مُتَعدٍّ ، وما يطلب بعد فاعله محلاًّ هو المُتَعَدِّي ، فعلى حَسَبِ طَلَبِه يكونُ تعديه . فالتعدِّي على هذا مجاوَزَةُ الفعلِ فاعلَه الى مفعولٍ به ، والتَّعدِّي عند العرب : المجاوزةُ مطلقاً ، وفي الاصطلاح : مجاوزةُ الفعلِ فاعلَه الى مفعولٍ به .

قوله : (فعل لَا يَتَعَدَّى)[2] .

---

(١) في الأصل : اسمٌ .

(٢) الجمل ص ٣٩ .

انَّما وَضَعَ الباب لبيان أقسام الأفعال بالنسبة الى التَّعَدِّي ، لكنَّه قَسَّم الافعال على قسمين :

أَحَدُهما : ما لا يَتَعَدَّى ، وليس هذا الباب موضوعاً له .

الثاني : ما يَتَعَدَّى ، ولبيان أقسام هذا النوع وُضِعَ البابُ ، ونظيرُ هذا ما فعله أبو علي في الإيضاح ، فإنَّه قال : « باب من اعراب الفعل »[1] ، ثم قال : الأفعال على ضربين : مَبْنِيٌّ ومعرب[2] ، فلم يضع الباب لبيان المبنى . قد كان بيّنه قَبْلُ[3] ، وانَّما وضعه لبيان بعض أحكام الفعل ، لكنَّه قَسَّم الأفعال لِيَسْتَخْرِجَ منها ما يتكلَّمُ فيه[4] ، وكذلك أبو القاسم إنَّما وضع البابَ لذكر أقسام التَّعَدِّي ، ثم أخذ في تقسيم الأفعال ليستخرجَ ما وَضَعَ له البابَ ، وهذا مَنْزَعٌ صحيح ، وهو في استعمالِهم كثيرٌ ، وإنَّما احتجتُ الى هذا لأنَّ من النحويين مَنْ رَدَّ على أبي القاسم ، وقال : بَوَّبَ على بيان أقسام الأفعال في التَّعَدِّي ، وذكر من أقسامه ما لَا يَتَعَدَّى[5] ، حتَّى احتاج بعضُ الناس الى أنْ ينفصل عن هذا فقدَّر باب أقسام الأفعال في التَّعَدِّي وغير التَّعَدِّي ، وحذف (غير التَّعَدِّي)[6] وجعل هذا مثلَ قوله

---

(١) عنوان الباب في الايضاح المطبوع ١/٢٣ / باب اعراب الأفعال / وعنوانه في شرح الإيضاح للعكبري ل ٢٥ ، والكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح للمؤلف ١/ ص ٧٠ كما هنا .

(٢) الايضاح ١/٢٣ وفيه (. . معرب ومبني) .

(٣) المصدر نفسه ١/١٥ .

(٤) قال ابو علي في الإيضاح في الباب الذي يشير اليه المؤلف (والمبني من الأفعال على ضربين : مبني عل الفتح . . ومبني على السكون) .

(٥) أنظر تبيين المشكل ص ٣٤، غاية الأمل ١/ ص ٩٨ .

(٦) قال ابن خروف في شرح الجمل ص ٢٨ : زاد بعضهم في الترجمة : وغير المتعدي ، وليس في أصل الكتاب ، وانما زاد لما بدأ الكلام بغير التعدي ، وانَّما بدأ بغير المتعدي ليبني عليه الاقسام المتعدية ، وانظر غاية الأمل ١/ ص ٩٨ ، شرح الجمل لابن الفخار ص ٦٥ - ٦٦ .

تعالى : ﴿ وجَعَلَ لكُمْ سَرَابِيل تَقِيكُمُ الحَرَّ ﴾ [١] المعنى : والبَرْدَ [٢] ، وحُذِفَ للعلم به .

ومنهم مَنْ انفصل بأنْ قال : الأفعالُ كلُّها متعدِيَةٌ الى المصدر والزمان والمكان والحال ، فهذه الترجمة تحتوي على بابين : أَحَدُهما : هذا الباب ، والآخر : البابُ الذي بعد هذا ، وأراد بقوله : فِعْلٌ لَا يَتَعَدَّى أي لا يَتَعَدَّى الى مفعول به ، وأراد بقوله : « بابُ أقسام الافعال في التَّعَدِّي » : التَّعَدِّي إلى مفعول به ، أو غيرِ مفعول به [٣] واذا تَبيَّنَ لك ما ذكرته أَوَّلا زال عنك الاعتراضُ ، ولم تحتج الى هذين التقديرين البعيدين على أنَّهما مما يجوز أنْ يُنْفَصَلَ بهما عن هذا الموضع ، لو لم يَتَوجَّه ما ذكرتُه أوَّلا ، فإنَّه توجيهٌ قريبٌ ، فلا يُعْدَلُ عنه .

قولُه : (نحو قام وقعد وانطلق وظَرُف) [٤] .

اعلم أَنَّ هذا الذي لا يَتَعَدَّى ينقسم ثلاثةَ أقسام :

أحدهما : أَنْ تكونَ بِنْيَتُه توجد للمتَعَدِّي ، ومثال ذلك : قام وقعد ، أَلَا ترى أَنَّ قَعَدَ على وزن قَتَلَ ، وقتل يَتَعَدَّى ، وكذلك قَامَ على وزن نَالَ وطَالَ وهما متعديان .

الثاني : أَنْ يكونَ بناؤُه مخصوصاً بما لا يَتَعَدَّى ، وذلك : انطلق ، وظَرُفَ واْحَمارَّ ، فإنَّ (انطلق) على وزن انفعل ، وهذا البناء لا يكونُ أبداً إلَّا لغير المتَعدِّي ، لأنَّه مطاوِعُ فَعَلْتُه ، تقول : كَسَرْتُه فـانْكَسَرَ وفَتَحْتُـه فانْفَتَحَ ، وكأنَّ (انطلق) جاء على طَلَقْتُه ، وان لم يُنطق به ، كما جاء

---

(١) سورة النحل آية ٨١ .

(٢) انظر زاد المسير ٤/٤٧٨ ، البحر المحيط ٥/٥٢٤ ، مغنى اللبيب ص ٣٥ ، ٨٢٠ ، ٨٥٣ .

(٣) نسب ابن بزيزة في غاية الأمل ١/ ص ٩٨ هذا إلى ابن بابشاذ ، ولم أجده في النسخة التي اطلعت عليها من شرح الجمل لابن بابشاذ .

(٤) الجمل ص ٣٩ .

مَذَاكِيرُ على مفرد لم يُنْطَق به (١) ، وأمثالُ هذا كثيرٌ .

وأمَّا (ظَرُفَ) فإنَّه وأمثالَه لا يكونُ إلَّا لغير المتعدِّي، لأنَّ فَعُلَ إنَّما وُضِع للغرائز والطبائع نحو: شَرُفَ وعَظُمَ ونَبُلَ وما أشبه ذلك، وأمَّا (احمَرَّ) فهو محذوف من (احمارّ)، ولا يكونان أبداً إلَّا في الألوان ، نحو : اخضَرَّ ، واصفَرَّ ، فهو من الأفعال التي لا تَتَعدَّى الفاعل ، قال أبو علي : وقد جاء افعالَّ في غير الألوان قليلاً ، قالوا : اقطَارَّ النَبْتُ (٢) وقد جاء افعَلَّ في / غير الألوان أيضاً ، قال الله [٨١] سبحانه : ﴿ جِدَاراً يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَّ ﴾ (٣) ، أمَّا (اقطَارَّ النَبْتُ) (٤) فمعناه يَبِسَ (٥) ، وإذا يَبِس فلا شكَّ قد اصفرَّ ، وتغيَّر لونُه ، فجاء افْعَالَّ لمكان ذلك ، وأمَّا قوله سبحانه : ﴿ جداراً يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَّ ﴾ فيمكن أنْ يكون كما قال أبو علي ويكون جاء على : افْعَلَّ ، وإن لم يكن لوناً على جهة الاتساع ، ووَضْعِ الأَبْنِية بعضَها مكانَ بعضٍ ، ويمكن أنْ يكونَ وزنه انفَعَلَ (٦) ، ويكون من (٧) القَضِيض ، لأنَّ الحائط إذا انهدم صار قَضيضاً ، والقَضِيضُ (٨) : الحجارةُ ، وهو على قول أبي علي افْعَلَّ من النَّقْض ، فمعناه عنده : انتقَضَ (٩) ، وما ذهب إليه أبو علي أقرب في الاشتقاق ، وقُرْبُ

---

(١) انظر الكتاب ٢٣/٤ ، المقتضب ٨٢/٣ .

(٢ ، ٣) في الاصل (البيت) تصحيف .

(٤) سورة الكهف آية ٧٧ ، وما نقله المصنف عن أبي علي الفارسي هو معنى كلامه في التكملة ل ٦٣ .

(٥) قال سيبويه في الكتاب ٧٦/٤ : واقْطَارَّ النَبْتُ اذا ولّى وأخذ يجف « وانظر اللسان » « قطر » والتاج ٤٤٧/١٣ « قطر »

(٦) في الأصل : « افعل » والتصويب من الكافي ٤/ ص ٨٨ .

(٧) في الأصل : « ما »

(٨) في التهذيب ٢٥٢/٨ : « القَضُّ : الحصى ، القضيض : ما تكسَّر منه وانظر اللسان « قضض » .

(٩) في الأصل : « انقض » ، والتصويب مستمد من قول المؤلف في الكافي ٤/ ص ٨٨ : « . . . والمعنى : انتقض » .

الاشتقاق مرعيٌّ يحافظ عليه ، وكلاهما قول :

الثالث : أنْ يكونَ بناؤه يُوْجد على وجهين هو على أحدهما يَتَعَدَّى ، وعلى الاخر لا يَتَعَدَّى ، وذلك نحو : تفاعَل ، فإن تفاعَل يوجد على معنى فَعَلَ ، ويوجد على معنى فَعَلَ أَحَدُهما بالآخر ما فَعَلَ الآخرُ به .

فإذا كان على معنى فَعَلَ وُجِد متعدياً ، قال امرؤُ القيس :

* تجاوَزْتُ أَحْراساً وأهوالَ معْشَرٍ * [1]

المعنى : جُزْتُ ، وخَلَّفْتُ :

واذا كان على المعنى الثاني كان أيضاً على وجهين :

أَحَدُهما : أنْ يكونَ من فِعْلٍ يَتَعَدَّى الى اثنين نحو : تَعَاطَينا الدراهمَ .

فالمعنى : أعطيتُه وأعطاني فما كان هكذا تَعَدَّى .

الثاني : أنْ يكونَ من فعل يَتَعَدَّى الى واحد نحو تضاربْنا ، فهو من ضَرَبَ ، فهذا النوع لا يَتَعَدَّى ابداً ومثله تقاتَلْنَا ، وتشاتَمْنَا ، لأَنَّ معنى تقاتَلْنَا : قَتَلْتُه وقَتَلَنِي ، وكذلك تشاتَمْنَا معناه : شَتَمْتُه وشَتَمَنِي ، ولذلك قال أبو القاسم : « نحو تَضَارَبَ [2] ، وقد نبَّه على الأقسام الثلاثة بالمُثُل على حَسَبِ ما تجدها في الكتاب .

قوله : (وفعل يَتَعَدَّى الى مفعول واحد نحو : ضَرَبَ زيدٌ عمراً)[3] .

---

(١) الشاهد في ديوانه ص ١٣ . وتمامه:

* عليّ حراصاً لو يُشِرُّون مقتَلي *

انظر شرح القصائد السبع ص ٤٩ شرح القصائد التسع ١/١٣٠ ، التصحيف والتحريف ص ٢٢١ ، اصلاح الخلل ص ١٠٢ الاقتضاب ص ١٩٦ ، مغنى اللبيب ص ٣٥٠ ، ٦٧٧ ، شرح ابياته ٥/٦٣ ، خزانة الأدب ٤/٤٩٦ و (يشرون) في الشاهد بالشين المعجمة ، وهي رواية الاصمعي ، ومعناها يظهرون ، وروى بالسين المهملة أنظر / التصحيف والتحريف ص ٢٢١ .

(٢ ، ٣) الجمل ص ٣٩ .

اعلم أنَّ الفعل الذي يَتَعَدَّى إلى واحد هو : كلُّ ما يطلب بعد فاعله محلاًّ ولا يُعْقَل دونه ، وذلك نحو ضَرَبَ ، فإنَّه لا يعقل إلَّا بمضروب ، وكذلك شَتَمَ وقَتَلَ لا يعقلان إلَّا بمفعول ، وهو ينقسم على ثلاثة أقسام :

أَحَدُهـا : أَنْ يكونَ الأصل أَنْ لا يَتَعَدَّى ثم نُقِل بالهمزة أو التضعيف وذلك نحو : خَرَجَ زيدٌ « وأَخْرَجْتُه وقَعَدَ وأَقْعَدْتُه ، وأَمَّا التضعيفُ فنحو : فَرِحَ زيد وفَرَّحْتُهُ.

ومن الناس مَنْ ذهب الى أن التَعَدَّي بالتضعيف وبالهمزة قياسٌ . ومنهم من ذهب الى أنَّه يُحفظ ولا يُقاس عليه [1] .

وسيبويه وأبو علي وأكثرُ النحويين يذهبون الى أَنَّ النقلَ بـالهمزة قـياسٌ ، والنقـل بالتضعيف سماعٌ « يُحْفظ ولا يُقْاس » عليه ، لأنَّ النقل بالهمزة كَثُر وفشا ، وليس كذلك النقل بالتضعيف ، وما كَثُر وفشا ينبغي أَنْ يُـدعى أنَّه قياسٌ ، فيقال منه ما قالته العرب وما لم تُقلْه قياساً على ما قالته [2] ، ومن ذلك عند سيبويه وأبي علي : دخلتُ وأدخلتـه [3] . وأَمَّا قولهم : دخلتُ الدار ، فالأصلُ عندهم : دخلتُ في الدار ، واستدلَّ أبو علي على ذلك بالنظير وهو : غُرْتُ ، وبالنقيض هو : خَرَجْتُ ، وبالأحكام ، فإنَّ دخل نُقِل بالهمزة وبالباء ، وهذان لا يكونان في الأكثر إلاّ فيما لا يَتَعَدَّى وبالمصدر ، لأَنَّ مصدَر دَخَلَ دُخُول [4] ، وفُعُول إنَّما كثُر في غير المتعدِّي ، ولم يكثر في المتعدِّي . الأكثر في المتعدي فَعْلٌ ، نحو : ضَرْب وقَتْل وشَتْم .

---

(١) انظر ارتشاف الضرب ص ١٠٥٦ .

(٢) انظر الكتاب ٤/٥٥ ، الايضاح ١/٧٠ ، ارتشاف الضرب ص ١٠٥٥ ـ ١٠٥٦ ، مغنى اللبيب ص ٦٧٨ ـ ٦٨٠ ، همع الهوامع ٥/١٤ .

(٣) انظر الكتاب ٤/٥٥ ، الايضاح ١/١٧١ .

(٤) الايضاح ١/١٧١ ، وانظر الأصول ١/٢٠٣ ـ ٢٠٤ .

وليس عند المُبِّرد النقلُ إلاَّ بهذين الشيئين : الهمزةُ والتضعيفُ ، وزاد جمهورُ النحويين النَّقْلَ [1] بالباء فقالوا : ذهبتُ بزيدٍ على معنى أذهبتُه ، وقال المُبَرِّد : لا تقول ذهبتُ به إلاَّ وأنت قد ذهبتَ معه ولا يقال : ذهبتُ بزيدٍ على معنى : أذهبتُه [2] . وهذا الذي ذهب إليه لم يُساعد عليه ، فإنَّ لسانَ العرب مخالفٌ له ، حكى ابنُ قُتَيْبَة : تكلَّم فلانٌ فما سَقَطَ بحرفٍ [3] فبلا شكٍّ أنَّ المعنى : فما أَسْقَطَ حرفاً وقال الله تعالى : ﴿ ولو شَاءَ اللهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِم وأَبْصَارِهِم ﴾ [4] .

المعنى بلا شكٍّ : أَذْهَبَ سمعَهم وأبصارَهم . وقال تعالى : ﴿ ما إنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بالعُصْبَةِ ﴾ [5] المعنى : لَتُنِيءُ العُصْبَةَ أي : تجعلها تَنْهَض بِثِقَلٍ ، فيقال على هذا : نُؤْتُ به وأَنَأْتُه على معنى واحد ، لأنَّ المفاتيح [6] لا تنهض بالعُصْبَة ، العُصْبة هي التي تَنْهَضُ بالمفاتح / والمفاتح تُثْقِلُها ، [٨٢] وقال امرؤُ القيس :

---

(١) انظر عن التعدية بحرف الجر / الإيضاح ١/٧٠ ، الكافي ١/ ص ١٩٩ المغني لابن فلاح ١/ ل ١٢٢ ، الجنى الداني ص ٣٨، همع الهوامع ١٦/٥ ، وقال أبو حيان في التذييل والتكميل (ك) ٢/ ل ١٦٥ : « واعلم انّ ابن أبي الربيع ذكر أنَّ النقل يكون بثلاثة أشياء وهي : الهمزة والتضعيف وحرف الجر ، كما تقول : ذهبتُ بزيد وأذهبتُه والذي قال صحيح ، ولكنّ النقل بالحرف لا يذكر في هذا الباب لأنَّه معقود لما هو منصوب من المفعولين ، وما دخل عليه حرف الجر مجرور فوجب ذكره في المجرورات» .

(٢) قال المؤلف في تفسيره ص ٧٣ : ولا أعلم بين النحويين خلافاً في أنَّ الباء تكون على معنى الهمزة الا المبرد قال : بين الهمزة والباء هنا فرق ، وذلك أنك اذا قلت: أذهبت زيداً المعنى جعلته يذهب ، وان كنت غير ذاهب معه ، واذا قلت: ذهبت بزيد فلا تقوله حتى تذهب معه ، وتبعه على ذلك الزمخشري ، واعتل محمد بن يزيد لما سِيق حُجّةً عليه أنّه على القلب ، وهذا اعتلال بعيد ، لأن القلب قليل ، وهذا كثيراً « وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٩٣/١ ، الجنى الداني ص ٣٨ ، همع الهوامع ١٦/٥ » .

(٣) أدب الكاتب ص ٤٧١ .

(٤) سورة البقرة آية ٢٠ .

(٥) سورة القصص آية ٧٦ .

(٦) هكذا في الأصل « المفاتيح » باثبات الياء ، وهو صحيح .

٧٥ ـ كُميتٍ يَزِلُّ اللِّبْدُ عن حالِ مَتْنِهِ [كما زَلَّتِ الصَّفواءُ بالمُتَنَزِّلِ](١)

المعنى بلا شكٍّ كما أَزَلَّتِ الصَّفْواءُ المُتَنَزِّلَ ، لأنَّ الصَّفواءَ لا تَزِلُّ بل تُزِلُّ المُتَنَزِّلَ ، أي تجعلُه يَزِلُّ ، وأنشد أبو علي :

٧٦ ـ دِيارُ التي كانت ونحن على مِنىً تَحُلُّ بنا لولا نَجاءُ الركائبِ (٢)

المعنى بلا شكٍّ تجعلنا نَحُلُّ . وعمل ابن قتيبة في هذا باباً (٣) .

وذكر ذلك ثَعْلَب في الفصيح فقال : « دخلتُ به الدار وأدخلتُه (٤) والكوفيون والبصريون اجتمعوا على ما ذكرتُه ، وهو أَنَّ العربَ تقول : قمتُ به ، على معنى أقمتُه ، وقعدتُ به على معنى أقعدتُه . فإذا ثبت هذا فاعلم أَنَّ النحويين اختلفوا في القياس ، فمنهم من قال : لا يقال منه إلَّا ما قالته العرب ومنهم من جعل ذلك قياساً ، وأكثرُ النحويين على القياس (٥) .

وليس عند البصريين نَقْلٌ بغير هذه الثلاثة ، وزاد الكوفيون وجهين ، فجاء النقل عندهم بخمسة أوجه : الثلاثة التي ذكر البصريون، وتغييرُ الحركة ، نحو : شَتِرَتْ عينُه (٦) وشَتَرها اللهُ ، والاسقاط قالوا : أَكَبَّ (٧) زيد

---

(١) سقط الشطر الثاني من الأصل ، وهو محل الشاهد ، انظر البيت في ديوان امرىء القيس ص ٢٠ ، شرح القصائد السبع ص ٨٤ ، شرح القصائد التسع ١/١٦٨ .

(٢) الايضاح ١/١٦٩ ، والشاهد لقيس بن الخطيم (شاعر جاهلي من فرسان الأوس ، أدرك الاسلام ولم يسلم ، قتل قبل الهجرة بيسير ترجمته في معجم الشعراء ص ١٩٦ ، الأغاني ٣/١ فما بعدها ، مقدمة ديوانه تحقيق الدكتور ناصر الدين الاسد) .
انظر الشاهد في ديوانه ص ٣٤ ، الكامل ٢/٢٥٩ ، الاضداد لابي الطيب ص ٢٠٥ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٩٤ .

(٣) أنظر أدب الكاتب ص ٤٧١ « باب فَعَلْتُ وأَفْعَلْتُ باتفاق المعنى ـ واختلافهما في التعدِّي » .

(٤) أنظر التلويح شرح الفصيح ص ٢٧ .

(٥) انظر الإيضاح ١/٧٠، المغنى لابن فلاح ١/ ل ١٢٢، الجنى الداني ص ٣٨، همع الهوامع ٥/١٤ .

(٦) قال ثابت في خلق الإنسان ص ١١٨ : «شَتِرَتْ العينُ تَشْتَرُ شَتْراً إذا انشقَّ جفنها» وانظر اللسان شتر ، والتاج ١٢/١٣٢ « شتر » .

(٧) في الأصل : « كَبَّ » .

على وجهه ، فإذا أرادوا التعديةَ قالوا : كَبَّ زيدٌ عمراً على وجهه قال الله تعالى : ﴿ فَكُبَّتْ وُجُوْهُهُم في النَّارِ ﴾ (١) ، وقال سبحانه في موضع آخر : ﴿ أَفَمَنْ يَمْشِي مُكِباً على وَجْهِهِ ﴾ (٢) وهذا عند البصريين انما جاء بالاتفاق انما معنى شَتَرها الله خلق فيها الشَّتْرَ ، ليس الأصل : شَتِرَتْ العينُ فلما أرادوا ـ النقل قالوا : شَتَرَها ، لو أرادوا ذلك لقالوا : أَشْتَرَهـا الله (٣) ، [ومثله] (٤) : أَنْزَفَتِ العينُ ، ونَزَفْتُها ، ليس على النقل .

وقالوا : رجع زيدٌ ورجعتُه ، وشحا فوه وشحا فاه، وفَغَر فاه وفَغَر فوه (٥) وهذه كلُّها لم يُقْصَد فيها عند البصريين النقلُ ، ولو أرادوا النقل لقالوا : أرجعتُه. وبلا شكٍّ أَنَّ هذه قليلةٌ ، فلا يُبْنَى عليها قانونٌ ، ولا يُحكم بها ، اذ يمكن أَنْ يكونَ قد وقع هذا بحكم الاتساع .

الثاني : أَنْ يكونَ أصلُه بحرف الجر ، فأُسْقِطَ حرفُ الجرّ ، فانتصبَ الاسمُ ، وسبب ذلك أَنَّك اذا قلتَ : ذهبتُ إلى الشام ، أو دخلتُ في الدار، أو مررتُ بزيدٍ أو غير ذلك ممـا يطلب أَنْ يصـلَ بحرف جـرٍّ، فالفعل يطلبُهُ بالنصب، لأنه طالِبٌ له على أَنَّه فضلَةٌ، وكلُّ فضلةٍ عند العرب منصوبةٌ ، وحرفُ الاضافة طالبٌ بالخفض ، وبلا شكٍّ أَنَّه لا يمكن ظهورُ النصب والخفض في كلمةٍ واحدةٍ ؛ لما في ذلك من التَّضادِّ ، فلا بُدَّ من

---

(١) النمل آية ٩٠ .

(٢) الملك آية ٢٢ .

(٣) أنظر الكتاب ٤/٥٧ .

(٤) تكملة بمثلها يلتئم الكلام .

(٥) ذكر المؤلف في الكافي ١/ ص ٢٠٠ ـ ٢٠١ أن أوجه النقل عنـد الكوفيين ستة ، الخمسة التي ذكرها هنا والسادس هو : « النقل بتغيير في التقدير نحو : شحا فوه وشحا فاه ، وفَغَر فوه وفَغَر فاه. . . فمعنى شحا فوه: انفتح ، ومعنى شحا فاه : فتح، وكذلك فَغَر فوه وفَغَر فاه. . فاللفظ واحد ، والتقدير مختلف » وانظر شرح الجمل لابن الفخار ص ٦٦ فقد لخص ما ذكره ابن أبي الربيع ثم قال عن الأوجه الثلاثة التي زادها الكوفيون في تعدية الفعل اللازم : وهذا عند البصريين على أَنَّها لغات أصول في أنفسها ، ليس واحد منها أصلاً لصاحبه ، وهذا ظاهرٌ ، والله أعلم » .

ظهور عمل أحدهما وتعليق الآخر ، والحروف [١] لا تعلَّقُ، والأفعال جاء فيها التعليقُ ، قالوا : عَلِمتُ زيداً قائماً، فاذا أدخلوا اللامَ قالوا : عَلِمتُ لزيدٌ قائمٌ ، فمنعتِ اللامُ الفعلَ من العمل وصار عاملاً في الموضع ، فوجب لما ذكرتُه أنْ يظهرَ عَمَلُ الحرف. ولا يظهرُ عَمَلُ الفعل، فإذا زال الحرفُ وحُذِفَ اتساعاً ظهر عَمَلُ الفعل، لأنَّ مانعَهُ قد زال، وهو حرفُ الجرِّ، وطَلَبُه بالخفض، وأنْ يظهَرَ عملُه ولا يُعَلَّق، وقد جاء قليلاً حَذْفُ حرفِ الجرِّ، وكأنَّه موجودٌ، حُكِي عن رُؤْبَة أَنَّه قيل له:

كيف أصبحتَ ؟ فقال : خيرٍ عافاك الله [٢] ، أراد : بخيرٍ ، فحذَفَ حرفَ الجرّ ونواهُ وكأنَّه موجود ، ولو كان موجوداً لم يمكن ظهورُ نصب الفعل ، فكذلك اذا حُذِفَ ونُويَ

الثالث: أَنْ يكونَ يَنْصِبُ المفعولَ بطَلَبِه، لا بزيادةٍ ولا نُقْصانٍ، وذلك نحو: ضَرَبَ وقَتَلَ.

قوله : (وفعل يَتَعَدَّى إلى مفعولين ، وإنْ شئتَ اقتصرت على أحدهما دون الآخر) [٣]

الاقتصارُ [٤] عندهم: الحذفُ بغيرِ دليلٍ، والاختصارُ ـ بالخاء ـ الحذفُ بدليلٍ ، فيجوز في هذا الباب الاقتصارُ والاختصارُ ، والباب الذي بعد هذا [٥] يجوزُ فيه الاختصارُ ، ولا يجوزُ الاقتصارُ ، وإنَّما تعدَّى

---

(١) في الأصل : (لحروف) . ولعلَّ الصواب ما أثبتُّ .

(٢) انظر الكامل ٩٢/٢ ، الخصائص ٢٨٥/١ ، ١٥٠/٣ ، سر صناعة الاعراب ١٤٩/١ شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٤/١ ، ٤٨٣ ، ضرائر الشعر ص ١٤٥ .

(٣) انظر الجمل ص ٣٩ ، وفي الأصل : « ولا يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر ، والتصحيح من الجمل ، ويدل عليه قول المؤلف : « فيجوز في هذا الباب الاقتصار ـ يريد باب أعطى ـ ، أما قول الزجاجي : « وفعل يتعدى إلى مفعولين ، ولا يجوز الاقتصار على أحدهما » فسيورده المؤلف بعد ويشرحه / أنظر ما سيأتي ص

(٤) نقل هذه الفقرة ابن الفخار في شرح الجمل ص ٦٧ .

(٥) يريد باب (ظن وأخواتها) وسيأتي بعد .

هذا الفعل الى مفعولين ، لأنَّه يطلُبُ بعد فاعله محلَّيْن ، فيجب أَنْ يَتَعَدَّى الى المحلين وينصبَهما ، ويجوز أَنْ تذكُرَهُما ويجوز أَنْ تحذِفَهُمَا ، ويجوزُ أَنْ تحذفَ أَحَدَهما ، وقد يكونُ حذفُ أحدهما لجهل المتكلِّم بـه ، أو طلباً للإبهـام ، وأمَّا إذا كان الحذفُ لعلم المتكلِّم به فيكون اختصاراً ، ألَا ترى أنَّه يجوز أنْ تقولَ : أعطيتُ اليوم درهماً ، ولا تذكر مَنْ أعطيتَه ، وقد يكونُ ذلك لجهلِك به وقد يكونُ على جهة الإبهام على المخاطب .

وقد يكونُ لعلم المخاطب به ، ويجوز أَنْ تقولَ : أعطيتُ اليومَ زيداً ، ولا تذكر ما أعطيت ويكون ذلك أيضاً لأَحَد الوجوه الثلاثة .

ومتى كان المفعولُ الأول غيرَ الثاني ، والثـاني غيرَ الأول فيجـوز الاقتصارُ ، ومتى / كان المفعول الأول هو الثاني ، والثاني هو الأول فلا [٨٣] يجوز الاقتصارُ ، ثم إنَّ هذا الباب ينقسم ثلاثـةَ أقسام :

أحدهـا : أنْ يكونَ الأصلُ أنْ يَتَعَدَّى إلى واحد ، فَنُقِل بالهمزة أو بالتضعيف فَتَعَدَّى إلى اثنين، فمثال النقل بالهمزة: ضَرَبَ الفَحْلُ الناقةَ، ثم تقول: أَضْرَبْتُ الفحلَ الناقةَ. ومثال التضعيف قوله سبحانه: ﴿ ولَقَّاهُم نَضْرَةَ وسُرُوْرَاً ﴾[١] والأصل: لَقُوا نَضْرَةَ وسروراً، ولَقَّاهم اللهُ نَضْرَةً وسروراً.

ومذهب سيبويه في المتعدِّي أَنَّ نقلَه بالهمزة أو التضعيف على غير قياس ، لا يقالُ منه إلاَّ ما قالته العربُ ، قال رحمه الله : « وليس كلُّ فعل كأَوْلِني ، لا تقول : آخذِني درهماً »[٢] يريد أَنَّ الأصل وَلِيَ زيدٌ البَلَدَ ، فَنْقِل بالهمزةَ فقيل : أَوْلِني ، فلا يقال بالقياس عليه آخِذْنِي ، وهو مذهب

(١) سورة الانسان آية ١١ .

(٢) الكتاب ١/٢٥٢ وعبارته : « واعلم أَنَّك لا تقول دوني ، كما قلت : عَلَيَّ ، لأَنَّه ليس كلُّ فعل يجيء بمنزلة أَوْلِنى قد تَعْدّى إلى مفعولين ، فانَّما عَلَيَّ بمنزلة أولنى ودونك بمنزلة خُذْ . لا تقول : آخِذْني درهماً ، ولا خذني درهماً .

أبي علي [1] ، وأكثرِ النحويين . ومنهم مَنْ ذهب الى أَنَّ النقلَ في المتَعَدِّي [2] الى واحدٍ أيضاً قياسٌ . والمعوَّلُ عليه ، والأصح من المذهب أَنَّ النقلَ بالتضعيف سماعٌ في المتعدِّي وفي غير المتعدِّي .

وأَمَّا النقلُ بالهمزة فسماعٌ في المتعدِّي ، وقياسٌ في غير المتعدي وهذا المذهبُ هو ظاهرُ كلام سيبويه وأبي علي [3] .

الثاني : أَنْ يكون أصلُه أنْ يَتَعَدَّى إلى واحد بنفسه ، وإلى آخرَ بحرف الجَرِّ ، ثم أُسْقط حرفُ الجَرِّ ، فوصل الفعلُ على حَسَبِ ما أعلمتك قَبْلُ [4] ، لأنَّ طَلَبَ الفعلِ للفضلة بالنَّصبِ ، ومنع من ظهور النصب دخولُ حرفِ الجرِّ وعدم تعليقه ، فلما سَقَطَ حرفُ الجر ظهرَ عملُ الفعل ، ومن هذا قولُهم : سَمَّيتُ ولدي زيداً ، الأصلُ : سَمَيَّتُ ولدي بزيد ، فأُسْقِطَ حرفُ الجر فانتصب الاسم ، والدليلُ على أَنَّ الأصلَ حرفُ الجر أَنَّ معنى سَمَّيتُ ولدي بزيد : عَرَّفْتُ ولدي بزيد ، ولا يُقال عَرَّفْتُ ولدي زيداً على هذا المعنى ، إنَّما يقال هذا بحرف الجَرِّ ، فدلَّ هذا على أَنَّ الأصلَ في :

(١) كذا قال المؤلف لكنّ أبا علي قال في الايضاح١/٧١ : « . . فإن (كان) الفعل يتعدى إلى مفعول فنقل بالهمزة أو بحرف الجر أو بالتضعيف لعين الفعل تَعَدَّى إلى مفعولين ، وذلك نحو : أضربْتُ زيداً عمراً » . وهو يدل على أن تعدية المتعدي إلى واحد بالهمزة إلى اثنين قياس عند أبي علي ولذا قال ابن الطراوة في الافصاح ل ٩ : « أجاز في هذا الباب : أَضْرَبْتُ زيداً عمراً ، ويقاس عليه : أقبلت خالداً بكراً . . . ونحوه مما لم يرد به نظم ولا نثر ، ولا التبس به فكر إلا حملا على ما ليس من بابه» .

(٢) في الأصل : « المعنى » تحريف .

(٣) قال المؤلف في الكافي ١/ ص ١٩٩ : « قال سيبويه رحمه الله : ألا ترى أنه ليس كل فعل كأولنى ، وذكر فيما لا يتعدى أن النقل قياس ، فالهمزة فيه كثير ، فحصل من هذين الموضعين أن مذهبه ـ والله أعلم ـ أنه قياس في غير المتعدي ، سماعٌ في المتعدي وهو ظاهر كلام أبي علي حين تكلم في : دخلت الدار وأن الأصل فيه حرف الجر وعلى هذا المذهب أكثر النحويين وهو الصواب » ونقل كلامه هذا تلميذه أبو حيان في التذييل والتكميل « ك » ٢/ ل ١٦٥ ، وانظر الكتاب ١/٢٥٢ ، ٤/٥٥ ، وانظر ما سبق ص عن قياس تعدية المتعدي إلى واحد بالهمزة إلى اثنين عند أبي علي الفارسي .

(٤) أنظر ما تقدم ص

سَميَّتُ ولدي زيداً : سميَّتُ ولدي بزيد [1]، لأَنَّ الأصلَ في الأفعال اذا كانت بمعنى واحد أَنْ تَتَعَدَّى تعدياً واحداً . ويقال : عَرَّفتُ ولدي زيـداً أي جعلتُ ولدي يعرفُ زيداً ، ولا يجوز أَنْ تقولَ وأنت تريد هذا المعنى : عَرَّفْتُ ولدي بزيد ، كما لا يجوز في : عَرَّفْتُ ولدي بزيد أي جعلته يُعْرَفُ به أن يقال : عَرَّفْتُ ولدي زيداً وتسقـط الباء ، ولا أذكر فيما ذكرته خلافاً ، ومن هذا قولهم: اخترتُ الرجـالَ زَيداً، [الأصـل: اخترت من الـرجال زيداً][2]، والدليلُ على أنَّه الأصلَ كثرتُه، فإنَّ ما كَثُر في كلام العرب وفشا ينبغي أَلَّا[3] يُدَعَّى أَنَّه ثانٍ، أنشد سيبويه:

٧٧ ـ * مِنا الذي اختِيْرَ الرجالَ سَمَاحةً * [4]

أراد : منا الذي اختير مِن الرجال ، واستدلَّ أبو القاسم على أَنَّ العربَ تقول : اخترتُ الرجالَ زيداً بقوله تعالى : ﴿ واختَارَ مُوسَى قَوْمَه سَبعِينَ رَجَلاً ﴾ [5] . « فقال » تأويله : من قومه [6] ، وهذا الذي ذكره هو البَيِّنُ في الآية، وإذا صحَّ أنَّ العربَ تقول اخترتُ الرجال عمراً بما أنشده سيبويه، فينبغي أَلَّا يُعْدَلَ عنه في الآية لأنَّه الظاهر ولو لم يثبت في كلام العرب لم تكن الآية دليلة عليه ، لأنَّها مُحتِملةُ التأويل ، وكلُّ ما يَحْتَمِلُ التأويلَ فلا

---

(١) أنظر الكتاب ١/٣٨، ٣٩.
(٢) تكملة يلتئم بها الكلام .
(٣) في الأصل : « أن يُدَّعى » .
(٤) البيت مطلع قصيدة للفرزدق ، وتمامه كما في ديوانه ١/٤١٨ :
* وجوداً إذا هَبَّ الرياحُ الزعازِعُ *

والشاهد في الكتاب ١/٣٩ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١/٤٢٤ ، الكامل ١/٣٣ ، المقتضب ٤/٣٣٠ ، مجالس العلماء ص ١٩٣ ، اعـراب القـرآن للنحـاس ١/٦٤٢ ، الافصاح للفارقي ص ٢٨٧، أمالي ابن الشجري ١/١٨٦، ٣٦٤، نتائج الفكر ص ٣٣١، شرح المفصل ٨/٥٠ ، ٥١ ، همع الهـوامـع ٢/٢٦٤ ، خزانة الأدب ٣/٦٧٢ .
(٥) سورة الأعراف آية ١٥٥ .
(٦) الجمل ص ٤٠ ، وانظر مجاز القرآن ١/٢٢٩ ، إعراب القرآن للنحاس ١/٦٤٢ .

يَثْبُتُ به قاعدةٌ ، ورأيتُ بعضَ المتأخرين يقول : يمكن أَنْ يكـونَ (سبعينَ رجلاً) بدلاً من (قومه) ، وجعلهم قومَه وإن كان قومُه أكثرَ من ذلك ، لأنَّهم عمدةُ قومه [1] ، والبَيِّن في الآية ما أخذها عليه أبو القاسم ، وهو الصوابُ لما ذكرتُه .

قوله : (فلما أُسْقِطَ الخافض تَعَدَّى الفعل فنصب) [2] .

يشير الى ما بسطتُه قَبْلُ من أَنَّ الفعلَ طالبٌ للاسم بالنصب ، والحرفَ طالبُ الاسمَ بالخفض فلم يكن بُدٌّ من إعمال أَحَدِهما في اللفظ ، وتعليق الآخر ، فوجب أَنْ يظهرَ عملُ الحرف لأَنَّ الحرفَ لا يُعَلَّق ، فلما أُسْقِطَ الخافضُ زال الذي منع من ظهور عمل الفعل [3] ، ومن هذا قولهم : استغفرتُ اللهَ الذنبَ ، الأصل : استغفرتُ الله من الذَّنْبِ ، فلما أُسْقِطَ حرفُ الجر اتساعاً انتصب الاسمُ كما أعلمتُك ، واستدلُّوا على أَنَّ الأصل هنا حرف الجر بأنَّه الأكثَر في كلام الفصحاء وعامَّة العرب قال سيبويه : « وليست : استَغْفُر اللهِ ذنباً بأكثر في كلامهم جميعاً إنما يتكلَّم بها بعضُهم » [4] يريد لم يكثر إلاَّ في كلام بعض العرب والذي كَثُر في كلام عامَّتهم وفصحائهم حرفُ الجرَّ ، والذي ذكرتُه هو مذهب سيبويه ، ولا أعلمُ فيه للناس خلافاً إلاَّ / ابن [٨٤] الطراوة [فإنَّه][5] خَطَّأَ هذا القول، فقال: استغفرتُ الله الذنبَ بغير حرف جرٍّ، وإنَّما دخل حرف الجر بالتضمين، لأَنَّ (استغفرتُ الله) في معنى: تُبْتُ، فكما يقال: تُبْتُ إلى الله من الذنب قيل: استغفرتُ اللهَ مِن الذَّنبِ،

---

(١) ذكر هذا المذهب ابن خروف في شرح الجمل ص ٣٠ ، وابن بزيزة في غاية الأمل ١/ ص ١٠٣ ولم ينسباه .
(٢) الجمل ص ٤٠ .
(٣) أنظر ما تقدم ص ٤١٩ ـ ٤٢٠ .
(٤) الكتاب ١/٣٨ وفيه « وليست استغفر الله ذنباً ، وأمرتك الخير أكثر . . . » .
(٥) تكملة بنحوها يلتئم الكلام .

واستدلَّ[1] على هذا بأَنَّ استَفْعَل إذا كانت بمعنى طلب الفعل، وكان هذا الفعل يَتَعَدَّى إلى مفعولين فإنّ الفاعل في استفعل يرجع مفعولاً، ويرجع المفعولُ الأَوَّلُ فاعلاً، ويبقى الثاني منصوباً على حاله، أَلَا ترى أَنَّك تقول: سقاني زيدٌ الماءَ، ثم تقول استسقيت زيداً الماءَ، وكذلك تقول: أطعمني زيدٌ الخُبْزَ فإذا قلت: استَفْعلتُ قلتَ: استطعمتُ زيداً الخُبْزَ.

فانظر إلى الفاعل في أَطْعَم وسَقَى تجدْهُ قد صار مفعولاً في استفعل منهما، وصار المفعول الأَوَّلُ فاعلاً في استفعـل، وبَقِـيَ الثاني منصوباً على حالِه، وهكذا تجد هذا النوع كُلَّه وأنت تقول غَفَرَ اللَّهُ لي الذنبَ، ثُمَّ تَقول: استغفرتُ اللَّهَ الذنبَ، فيجب عن هذا الذي ذكرتُه أَنْ يبقى الذنبُ منصوباً مع استغفر كما كان مع غَفَر[2]، وهذا الذي ذكره[3] يُخَيِّلُ ولا يَثْبُتُ عن البصريين. حكى سيبويه أَنَّ استفعل تكون على معانٍ، فمن جملتِها طَلَبُ الفعل، قال: ومن ذلك: استفهمتُ عن المسألة[4] وبلا شكٍّ إنَّ معنى اسْتَفَهْمتُ: طلبت أَنْ يُفْهِمنى، وأنت تقول: فَهَّمْتُك المسألةَ، فانظر إلى المسألة مع فهَّم مَنصوبةً، ومع استَفْهَمَ مخفوضةً بعن[5]، قد انكسر الأصل الذي ادّعى. قد يكون كما ذكر، وقد يكون على غير ما ذكر، ولو كان هذا مطَّرِداً لذكره النحويون، وجعلوه قانوناً يُعَوَّلُ عليه ولم نر أحداً ذكره فدلَّ على

(١) في الأصل: « استدلوا ».
(٢) تبع السهيلي شيخه ابن الطراوة في ذلك وتبعهما أبو حيان وابن هشام أنظر / شرح كتاب سيبويه للصفار ١/ ص ٤٩ ـ ٥٠، نتائج الفكر ص ٣٣٣، التذليل والتكميل « ك » ٢/ ل ١٥٦، مغنى اللبيب ص ٦٧٩ وأنظر بدائع الفوائد ٥٨/٢، ابن الطراوة النحوي ص ٢٧٨.
(٣) في الأصل: « ذكرته ».
(٤) قال سيبويه في الكتاب ٧٠/٤: ومثل ذلك: استَفْهَمْتُ واستَخْبَرْتُ، أي طلبت إليه أن يخبرني.
(٥) ذكر أبو حيان في التذيل والتكميل « ك » ٢/ ل ١٥٧ أَنَّ « استفهم » من نحو: استفهمتُ زيداً عن المسألة ضُمِّن معنى سأل فكأنّه قال: «سألت عن المسألة» وأتى باستفهم للدلالة على أنه سوال مستفهم.

أنَّ الأمرَ الذي ذكره ليس بالمُلْزِم . فإذا ثَبَتَ ما ذكره النحويون وبَطَل ما ادعَّاه انبغى أن يُدَّعى . فيما كَثُرَ وفشا عند عامَّة العرب وفصحائها أنَّه الأصل ، وما كَثُرَ عند بعضهم لا يُدَّعى أَصْلاً ، ومن ذلك : أمرتُ زيداً بالخير ، هذا هو الأصلُ ، ومن العرب مَنْ يُسْقِطُ الباء فيقول : أمرتُ زيداً الخيرَ اتساعاً ، والدليلُ على أَنَّ الأصلَ حرفُ الجرِّ الاطِّرادُ والكثرةُ ، تقول : أمرتُ زيداً بالخير وأمرتُ زيداً بعمرو ، وتسقط حرفَ الجر من الأَوَّل ، ولا تُسْقِطُه من الثاني ، فاطِّراد حرف الجر وعدم اطِّراد النصب دليلٌ على أصالة حرف الجرِّ ، وأنشد أبو القاسم :

٧٨ ـ أَمَرْتُكَ الخَيْرَ فافْعَلَ ما أُمِرَتَ به   فقد تَركْتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبٍ [١]

جمع في البيت بين الأصل والفرع فقال : « أَمَرْتُكَ الخيرَ » فأسقط حرفَ الجرّ ، ثم قال : « فافعل ما أُمْرِتَ به » فاثبت حرف الجر ، والنَشَبُ : المالُ من رَبْعٍ وعَقَار ، وقال تعالى : ﴿ افْعَلَ ما تُؤْمَر ﴾ [٢] فهذا مما أُسْقِطَ منه حرفُ الجر ، والاصل : افعل ما تُؤْمَرُه ، وحُذِفَ الضميرُ من الصِّلة ، ولو كان الأصل : افعل ما تؤمر به ، لم يحذف الضمير ، لأنَّ الضمير المجرور اذا وقع في الصِّلة فلا يُحْذَفُ الَّا بشروط ثلاثة :

---

(١) الجمل ص ٤٠ ، وقد اختلف في قائله فذكر الأسود الغندجاني في فرحة الأديب ، أنه لأعشى طرود أياس بن موسى شاعر اسلامي ـ من قصيدة مطلعها .

يـا دار أسمـاءَ بين السفـح والـرَّحَب   أَقْـوَتْ وعفَّى عليهـا ذاهبُ الحِقَب

ونسب في كتاب سيبويه إلى عمرو بن معدي كرب، ونُسب في مصادر أخر إلى العبـاس بن مرداس، وخفاف بن نُدْبَة، وزرعَه بن السائب/انظر الكتاب ٣٧/١، شرح أبياته لابن السيرافي ٢٥٠/١ ، فرحة الأديب ص ٦٢ ، المقتضب ٣٥/٢ ، ٨٣ ، ٣٢٠ الجمل ص ٤٠ ، شرحه لابن خروف ص ٢٩، غاية الأمل ١/ص ١٠٣، شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٥/١، شرح أبيات الجمل لابن سيده ل ١١٢ ، الحلل ص ٣٤ ، الفصول والجمل ص ٧٥ ، المحتسب ٥١/١ ، ٢٧٢ ، الافصاح للفارقي ص ١٢٧ ، ٢٧٠ ، أمالي ابن الشجري ٣٦٥/١ ، ٢٤٠/٢، شرح المفصل ٤٤/٢، ٥٠/٨، مغني اللبيب ص ٤١٥، ٧٣٦، شرح شواهده ٧٢٧/٢ ـ ٧٢٨ ، شرح أبياته ٢٩٩/٥ ، همع الهوامع ١٨/٥ ، خزانة الأدب ١٦٤/١ .

(٢) سورة الصافات آية ١٠٢ .

أَحَدُهَا : أَنْ يكونَ الخافضُ حرفاً .

الثاني : أَنْ يكونَ الخافضُ قد تَقَدَّم .

الثالث : أَنْ يكونَ الفعلُ المُعَدَّى بالحرفين سواء ، نحو : أَمَرْتُ بالذي أَمَرْتَ به ، يجوز أن تقولَ : امرتُ بالذي أَمَرْتَ ، وكذلك : مَشَيْتُ على الذي مَشَيْتَ . فانظر إلى الشروط الثلاثة تجدها موجودةً في هذين المثاليين ، وليس هنا من الشروط الثلاثة في الآية غيرُ شرطٍ واحدٍ وهو أَنَّ الخافضَ حرفٌ ، ويجوز أَنْ تجعل (ما)[1] هنا حرفاً ، وتكون مع الفعل بتأويل المصدر ، فعلى هذا لا تحتاجُ إلى ضمير يعود من الصِّلة ، لأَنَّ الضمائرَ لا تعود إلى الحروف ومن هذا قوله سبحانه: ﴿ فاصْدَعْ بما تُؤْمَر ﴾[2] الأصلُ:

فاصدع بما تؤمره، والهاء عائدة على (ما)، و(ما) هنا بمنزلة الذي موصولةٌ ، والضمير اذا كان منصوباً جاز حذفه إذا كان متّصلا ، ولم يُوْقِع حذفُه لَبْساً، وقد اجتمع الشرطان هنا، ولا ينبغي أَنْ يُدَّعَى أَنَّ الأصلَ: فاصدع بما تؤمر به[3]، ثُمَّ حُذِفَ الضميرُ العائدُ من الصِّلة إلى الموصول وهو مجرورٌ؛ لأنَّ الفعلينِ مختلفان، على أنَّ الحَذْفَ هنا أقربُ من الحذفِ في الآية الأولى، لأنَّه لم ينقص من الشروط الثلاثة في قوله ﴿ بما تُؤْمَر ﴾ إلَّا شرطٌ واحدٌ، وإشتراطه ليس بالقَويِّ على حَسَبِ ما/ أعلمتُك. [٨٥]
فقد تحصَّل بما ذكرتُه أَنَّ الذي يُستدلُّ به على أَنَّ الأصل حرفُ الجر في هذا الباب ثلاثةُ أشياء.

أَحَدُها : الكثرةُ عند جمهور العرب أو عند فصحائهم وأكثرهم .

الثاني : الاطِّرادُ .

---

(١) يريد في «افعل ما تؤمر».

(٢) سورة الحجر آية ٩٤ .

(٣) نقله أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن ٢/٢٠٤ عن الكسائي .

الثـالث : النـظيـر ، نحـو : سَمَّيتُ ولـدي زيـداً ، على حَسَبِ ما أعلمتُك (١) .

الثالث : أنْ يَتَعَدَّى إلى اثنين بنفسهِ لا بزيادة ولا نقصان ، وذلك نحو كسا زيد عمراً ثوباً ، فكسا يَتَعَدَّى إلى اثنين بطلبه : المكسوّ والكُسْوة ، وذهب الكوفيون إلى أنَّ (كسا) منقول بالتغيير ، وأَنَّ الأصل : كَسِيَ زيدُ « الثوبَ أي لَبِسَه ، قال :

٧٩ ـ وأَنْ يَعْرَيْنَ ان كَسِـيَ الجواري   وتَنْبُـو العين عن كَرَمٍ عِجـافِ (٢)

ثم غير كَسِيَ إلى فَعَل بفتح العين فقالوا : كَسَا (٣) ، ونظيرُ هذا من غير المَتَعَدِّي شَتِرتَ عينه وشَتَرَها الله فصار على هذا (كسا) بمنزلة أَلْبَسَ ، تقول: لَبِسَ زيـدُ الثوب، ، وأَلْبَستُ زيداً ثوباً ، وقد مضى الكلام معهم في النقل بالتغيير (٤) ، ولا أعلمُ خلافاً بين النحويين أنَّ ما يَتَعَدَّى إلى مفعولين لا يُنْقَل بالهمزة ولا بالتضعيف فَيَتَعَدَّى إلى ثلاثة مفعولين فلا تقول : أكسيتُ زيداً عمراً ثوباً أي : جعلت زيداً يكسو عمراً ثوباً ، وامتناع هذا على ما ذهب إليه الكوفيون بَيِّن ، لأنَّه منقول بالتغيير وما هو منقول لا ينقل مرةً ثانية .

وأَمَّا على مذهبِ البصريين فيمكن أن يُعَلَّل بأَنْ يقالَ : كسا ، وإن لم

---

(١) أنظر ما تقدم ص ٤٢٢ .

(٢) الشاهد من أبيات أوردها المبرد في الكامل ١٦٧/٣ لأبي خالد القناني ـ من الخوارج القَعَدية أجاب بها قَطَرِيّ بن الفجاءة الذي كتب اليه يستحثه على الخروج للقتال ، وأول الأبيات .
لـقـد زاد الـحـيـاة الـيّ حُـبـاً   بـنـاتـي إنَّـهـن مـن الـضـعـافِ
وينسب الشاهد أيضاً إلى عيسى بن فاتك ، وسعيد بن مسموج ، ومرداس بن أدَيَّة / أنظر الوحشيات ص ٩٠ ، اصلاح المنطق ص ٦٠ ، شرح أبياته لابن السيرافي ل ٥٧ ، معجم الشعراء ص ٩٦ ، التهذيب ٢٣٥/١٠ ، الخصائص ٢٩٢/٢ ، ٣٤٢ ، المنصف ١١٥/٢ ، أمالي ابن الشجري ٢٣٣/١ ، ضرائر الشعر ص ٩٠ الكافي ١٦/٢ ، اللسان «عجـف ، كرم ، كسا» .

(٣) أنظر الكافي ٢/ ص ١٦ ، مغنى اللبيب ص ٦٨٣ .

(٤) أنظر ما تقدم ص ٤١٨ .

يكن منقولاً من كَسِي ، فهو بلا شكٍّ بمنزلة أَلْبَسَ من لَبِسَ ، فكما لا يصح نقل أَلْبَسَ لا يصح نقل كسا ، وهذا اذا تأملته صحيحٌ .

قوله : (تقول : أَضْرَبْتُ الفحلَ ، وتحذِفُ الناقةَ ، وتقول : أضربتُ الناقةَ ، وتحذِفُ الفحلَ لأنَّ كلَّ واحد منهما فضلةٌ لم يُبْنَ أَضْرَبَ [له] ، وكلُّ ما هو فضلةٌ يجوزُ حذفُه)[1] .

ويدلُّك على صِحَّة جواز الحذفِ أنَّك تدري[2] أنَّ زيداً أضـرب الفحلَ ، ولا تدري أيَّ ناقةٍ أضربها ، وقد تدري الناقةَ ولا تدري أي فحلٍ نَزَا عليها ، فتخبر بما عندك ، ولا أعلم في هذا خلافاً بين النحويين الَّا السُّهيليّ رحمه الله ، فإنَّه قال : « يجوزُ حذفُ الثاني وابقاءُ الأول ، ولا يجوز حذف المفعول الأول وإبقاء الثاني ، لأنَّه كان قبل النقل فاعلاً فلا يجوز حذفُه مراعاةً للأصل » . وهذا القول يَبْطُلُ من جهة القياس والسماع .

أمَّا القياس فقد ذكرتُه ، وهو أنَّ (أَضْرَبَ) لا يطلب ببِنْيته الفحلَ ولا الناقةَ ، وما لا يطلبه الفعل ببِنْيَته فيجوز[3] حذفُه . وأمَّا السماع فقوله سبحانه وتعالى :

﴿ يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ أنْ تَضِلُّوا ﴾[4] المعنى : يُبَيِّنُ الله لكم الآياتِ أنْ تضِلوا ، والأصل بانت الآيةُ ، وبيَّنَها الله ، فالآية فاعلة ببانت[5] ، وهي مفعولةٌ ببَيَّنَها اللهُ ، وقد حذفتِ الآيةُ في قوله : ﴿ يُبَيِّنُ اللهُ لكم أنْ تَضِلُّوا ﴾ وهي فاعلةٌ في الأصل ، وقال تعالى ﴿ وايتاء ذي القُرْبى ﴾[6] .

---

(١) هذا النص ليس موجوداً في كتاب الجمل المطبوع ، ولا فيما وقفت عليه من نسخه الخطية ، وما بين المعقوفتين تكملة يلتئم بنحوها الكلام .

(٢) في الأصل : « لا تدري » .

(٣) هكذا في الأصل باثبات الفاء في الخبر ـ وسيأتي له نظائر ـ والصواب الحذف كما سيذكر المؤلف في باب الابتداء ص ٤٤٩ .

(٤) سورة النساء آية ١٧٦ .

(٥) في الأصل : « بينت » . ولعل الصواب ما أثبت .

(٦) سورة النحل آية ٩٠ .

الايتاءُ مصدرُ آتيتُ ، والأصل : أتى المالُ زيداً ، فحُذِفَ المالُ مع الايتاء وإن كان فاعلاً في الأصل [1] .

والشبهةُ التي أوقعت السهيلي في هذا قولُ سيبويه : هذا باب ما يَتَعَدَّى إلى مفعولين ، وإن شئتَ اقتصرت على الأول دون الثاني ، وإن شئت تَعَدَّى إلى الثاني كما تَعَدَّى إلى الأول [2] فلم يذكر الاقتصارَ على الثاني . وحُذَّاق هذه الصنعة جعلوا هذا الكلام دليلاً على ما قال ، وأخذوا قولَه : « وان شئتَ تَعَدَّى إلى الثاني كما تَعَدَّى إلى الأول « أي مقتصراً عليه » [3] ، وهذا الذي ينبغي أنْ يعوَّلَ عليه ، ولا يُؤخذ كلامُ سيبويه على غيره ، لأنَّه إن أُخِذ على ذلك لم يكن في قوله : « وإن شئتَ تَعَدَّى إلى الثاني كما تَعَدَّى إلى الأول» فـائدةٌ لأنَّه قد أعطى أنَّه يَتَعَدَّى إلى مفعولين بقوله : « هذا باب ما يتعدى إلى مفعولين » .

ثم قال : « والتقديمُ والتأخيرُ في هذا كُلِّه جائزٌ » [4] .

أعلم أنَّ الفعل إذا كان متصرفاً في نفسه ، فيجب أنْ يتصرَّفَ في معموله بالتقديم والتأخير فتقول : كسوتُ زيداً ثوباً ، وزيداً كسوتُ ثوباً ، وثوباً كسوتُ زيداً وزيداً ثَوباً كسوتُ ، لا أعلمُ في هذا كلِّه خلافاً ، وأنَّه لا يزال المفعولان منصوبين تقدما أو تأخَّرا ، لأنَّ الفعلَ طالبٌ لهما ، ولطَلَبِ الفعل لهما جيء بهما ، والأصل فيهما التأخير ، وإنَّما تقدما على جهة الاتساع .

قوله : (وفعلٌ يَتَعَدَّى إلى مفعولين ولا يجوزُ الاقتصارُ . .) [5] .

---

(١) انظر شرح كتاب سيبويه للصغار / ص ٤٩ .

(٢) الكتاب ٣٧/١ وعبارته « هذا باب الفاعل الذي يَتَعَدَّاه فعلُه إلى مفعولين فإن شئتَ اقتصرتَ على المفعول الأول . . .

(٣) ممن أخذه على ذلك الصفار في شرح الكتاب ٤٩/١ .

(٤) الجمل ص ٤٠ ،

(٥) المصدر نفسه ص ٤٠ وتمام عبارته : ولا يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر .

قد تقدَّم أَنَّ الاقتصارَ هو الحَذْفُ بغير دليل ، وأَنَّ الاختصارَ هو : الحَـذْفُ بدليل / وأَنَّ العربَ تحذف هنا على جهة الاختصار ، ولا تحذف [٨٦] على جهة الاقتصار[١] ، وإنَّما كان ذلك لأَنَّها من نواسخ الابتداء ، تدخل على المبتدأ والخبر .

تنصبُ الخبرَ إذا كان مفرداً على حَسَبِ ما يَتَبَيَّن ، فكما لا يجوز حَذْفُ المبتدأ وابقاءُ الخبر إلاَّ على جهة الاختصار ودَلاَلَةِ الكلام عليه ، لا يجوز هنا إلاَّ الحَذْفُ على جهة الاختصار . فإن قلتَ : فإذا كانت هذه الأفعالُ داخلةً على المبتدأ والخبر فكان يجب أَلاَّ تُؤَثِّرَ ، أَلَا ترى أَنَّك تقول : سمعتُ من عمروٍ زيدٌ عالمٌ ، أي سمعتُ منه هذا الكلامَ ، فلا تؤثِّر (سمعت) في المبتدأ والخبر ، لأَنَّ العواملَ لا تُؤَثِّرُ في الجمل ، وكذلك : تقولُ زيدٌ منطلقٌ ؟ ولا تؤثر [تقول][٢] لأَنَّ العواملَ لا تؤثر في الجمل .

قلتُ : ليس ظننتُ وأخواتها مثل سمعتُ وقلتُ ، لأَنَّك إذا قلتَ : زيدٌ عالمٌ ، فأنت لم تسمع إلاَّ : زيدٌ عالمٌ كُلَّـه ، وكذلك قال زيدٌ : أخوك منطلقٌ ، فقولُه (أخوك منطلقٌ) ، وطَلَبُه للاسمين طَلَبٌ واحدٌ ، وليس كذلك ظننتُ وأخواتها إنَّما هي طالبةٌ بالخبر ، وللخبر سِيْقَت ، أَلَا ترى أَنَّك إذا قلتَ : ظننتُ زيداً منطلقاً ، فظننتُ إنَّما جِيءَ بها لتُبيِّنَ أَنَّ إخبارَك بالقيام على جهة الظَنِّ ، وكذلك إذا قلتَ : علمتُ زيداً جالساً إنَّما جئتَ بعلمت لما اسْتُفِيدَ من جالس ، وجئتَ بما[٣] يَـدَلُّ ليُعْلَمَ مَنْ[٤] المسند إليـه جالس ، فعلمت طالبةٌ للخبر من جهة وَضْعِها وطالِبَةٌ بالمبتدأ من جهة أَنَّ

---

(١) أنظر ما تقدم ص ٤٢٠ .

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٣) في الأصل : « وجئت ما » .

(٤) هكذا في الأصل ، والعبارة مضطربة ، والمراد أنَّ (علمت) جيء بها لمعنى يَخُصُّ الخبر ، والخبر يستلزم مُخْبَراً عنه .

النُّطْقَ [1] بهما لا بُدَّ له منه ، فصارت لذلك طالِبَةً بالمبتدأ والخبر من جهتين مختلفتين ، فأشبهت لذلك أعطيتُ وأخواتها لأنَّها تطلُبُ المفعولين من جهتين ، ألَّا ترى أنَّك إذا قلتَ : كَسَا زيدٌ عمراً ثوباً ، فكسا طالِبَةٌ للمَكْسُوِّ والكُسْوَةِ من جهتين مختلفتين فعملت : ظننتُ وأَخَواتُها لذلك في المبتدأ والخبر ، ونصبتْهُما كما نصبت أعطَيْتُ المفعولين .

وكذلك كان وأخواتها إنَّما عَمِلَتْ في المبتدأ والخبر لطَلَبِها بالخبر والمبتدأ من جهتين على حَسَبِ ما يَتَبيَّنُ في باب كان [2] ، وكذلك (إنَّ) [كما] [3] يَتَبيَّنُ من أحكامِها في بابها » [4] .

ونواسخُ الابتداء ثلاثةٌ :

ظننتُ وأخواتُها ، وما أُجرى مُجْراها .

الثاني : كان وأخواتُها ، وما أُجرى مُجْراها .

الثالث : إنَّ وأخواتها ، وما أُجرى مُجْراها .

والكلام في هذا الموضع في ظننت وأخواتِها ، وسيتَبَيَّنُ ما أجرى مُجْراها بَعْدُ . واعترض بعضُ المتأخرين على أبي القاسم بأنَّه ذكر ظَنَنْتُ في هذا الباب ، وكان يجب عليه أن [5] يَذْكُرَ في هذا الباب أيضاً كان وأخواتها ويقول : وفعل يَتَعَدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ ، وإن شئتَ حذْفتَه واقتصرتَ على الفاعل ، وفعل يَتَعَدَّى إلى مفعول واحد ، ولا يجوز حَذْفُه والاقتصارُ على الفاعل ، والذي يَتَعَدَّى إلى واحدٍ ويجوز حذفُه والاقتصارُ على الفاعل : ضَرَبَ زيدٌ عمراً ، وما يَتَعَدَّى إلى واحد ولا يجوزُ فيه الاقتصارُ على الفاعل :

---

(١) في الأصل « أن ينطق » .

(٢) أنظر ما سيأتي ص ٦٦٢ .

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٤) أنظر ما سيأتي ص ٧٦٩ .

(٥) في الأصل « أن » مكررة .

كان زيدٌ قـائماً ، ونِسْبَةُ كان إلى ضرب كَنِسْبَةِ ظننتُ إلى أَعْطَيْتُ ، فكان يجبُ عليه أَنْ يذكرَهما في هذا الباب ، أَوْ يتركَهما في هذا الباب ، لأنَّ هذا النَّصْبَ ليس على قياس إنما هو على الاتساع والتشبيه .

الجواب : أنَّ هذا البابَ انَّما وضعَه لكلِّ فعلٍ رَفَعَ الفاعل حقيقةً ثُمَّ طَلَبَ بعد فاعله ما ينصِبُه ويَتَعَدَّى إليه حقيقةً أو اتساعاً ، وأمَّا (كان) فليس رفعُها للفاعل حقيقةً ، وإنَّمـا رفعتِ المبتدأ لشَبَهِه بالفاعل ، ونصبتِ الخبر لشبهه بالمفعول ، على حَسَبِ ما يأتي بَعْدُ فليس (كان) داخلةً تحت ما يريد ذكره في هذا الباب .

قوله : (وذلك نحو : ظَنَنْتُ وعَلِمْتُ ، وحَسِبْتُ ، وخِلْتُ ، وزَعَمْتُ ، وَرأَيْتُ وأُنْبِئْتُ) [1] .

لا يرتبط بعدد ، وإنَّما يرتبطُ بأَنْ تقولَ : كلُّ فعلٍ أَخَذَ فاعلَه ، وطلب بعد فاعلِه مسنداً ومسنداً إليه ، أَلَا ترى أَنَّ أبا علي لما ذكرها لم يذكر منها (سَمِعْتُ) ولا (خِلْتُ) [2] ، ثُمَّ جاء فـي باب المفعـول به فـذكر أنَّ (سَمِعْتُ) إذا لم تدخل على ما لم يسمع كانت من أخوات (ظَنَنْتُ) [3] فتقول : سمعتُ زيداً قائماً ، وسمعت زيداً متكلماً ، لأَنَّك إذا أسقطت (سمعت) / بَقِيَ : زيد متكلِّم ، وزيد قائم [4] ، وهذان مسنَدٌ ومسنَدٌ إليه ، [٨٧] وكذلك قال في باب المبتدأ : إنَّ (جَعَلَ) على ثلاثة أقسام :

أحدها : أن تكونَ بمنزلة سَمَّيْتُ ، فإذا كانت كذلك كانت من باب ظَنَنتُ [5] ، فقلت : جعلتُ ولدي زيداً ، قال الله سبحانه ﴿ وجَعَلُوا المَلَائِكَة

---

(١) الجمل ص ٤١ وليس فيه « حسبت » وهي موجودة في الخطيتين ، وفي ثلاث النسخ : « ونبئتُ ، وأنبئت » .
(٢) انظر الايضاح ١/١٣٣ .
(٣) المصدر نفسه ١/١٧٠ .
(٤) في الأصل : « قارىء » وهو خطأ .
(٥) أنظر الايضاح ١/٣٢ .

الذين هُمْ عِبادُ الرحمن إناثاً ﴾ [1] . وكذلك (اتَّخَذْتُ) تكون من باب ظَنَنْتُ قال تعالى : ﴿ واتَّخَذَ اللهُ إبراهيمَ خَلِيلاً ﴾ [2]. وتقول: اتَّخَذْتُ زيداً صاحباً، لأنَّك لو أسقطتَ (اتَّخَذْتُ) لبقي مسنداً ومسنداً إليه، وكذلك (عَدَّ)، تقول: عَدَدتُ الكَرَمَ أعظمَ الصِّفات، قال:

٨٠ ـ * تَعُتدونَ عَقْرَ النِيْبِ أفضلَ مجدِكـم * [3]

وكذلك (ضرب) [تقول] [4] : ضربت الذَّهبَ سواراً ، ومن هذا قولُه سبحانَه ﴿ إنَّ اللهَ لا يَسْتَحي أَنْ يَضْرِبَ مثَلاً ما بَعُوضَةً ﴾ [5] فهذه كلُّها من باب ظَنَنْتُ ، لأَنَّك إذا أَسْقَطْتَ الفعلَ والفاعلَ بقي مسنداً ومسنداً إليه ، فتأَمَّل هذا فإنَّه صحيحٌ .

قوله (وما تَصَرَّفَ منهـا)[6] .

يريد : الفعلَ المضارع ، وصيغة الأمر ، والمصادر ، وأسماء الفاعلين تَجْري مَجْرى الفعل ، فتقول : هذا ظَانٌّ زيداً شاخصاً ، إذا أردتَ بظَّانٍ معنى الحال والاستقبال ، وإذا أَرْدَتَ الماضي فمن الناس مَنْ قال : يجوز أَنْ تقولَ هذا ظانٌّ زيداً شاخِصاً أمسِ ، ومن الناس مَنْ منعه ، لأَنَّ اسمَ الفاعل بمعنى الماضي لا يَعْمَلُ ، وسيأتي الكلام في هذا في باب اسم الفاعل

---

(١) سورة الزخرف آية ١٩ .
(٢) سورة النساء آية ١٢٥ .
(٣) تمامة * بنى ضَوْطَرى هَلَّا الكَميَّ المَقَّنعا *
وهو لجرير / ديوانه ٩٠٧/٢ ، الجمل ص ٢٤٥ ، شرحه لابن عصفور ٣٠٢/١ ، شرح أبياته لابن سيده ل ١٣٣ ، الحلل ص ٣٢٨ ، الفصول والجمل ص ٢١١ الايضاح ٢٩/١ ، أمالي ابن الشجري ٢٧٩/١ ، ٣٣٤ ، شرح المفصل ٣٨/٢ ، ١٠٢ ، ١٤٤/٨ ، ١٤٥ ، مغني اللبيب ص ٣٦١، وشرح شواهده ٦٦٩/٢، همع الهوامع ٢١١/٢، خزانة الأدب ٤٦١/١، ويروى: «لولا الكمى».
(٤) تكملة يلتئم بها الكلام .
(٥) سورة البقرة آية ٢٦ .
(٦) الجمل ص ٤١ .

مستوفى [1] . وكذلك تقول : ظَنَّاً زيداً شاخِصاً ، إذا أردتَ معنى الأمر ، فالمصدرُ يَعْمَلُ كما يعمل الفعلُ ، وكذلك تقول : أظَنّاً زيداً شاخِصاً ؟ على معنى : أتَظُنُّ زيداً شاخصاً ؟ وتقول : هذا مَظْنونٌ شاخصاً كما تقول : زيدٌ ظُنَّ شاخصاً .

فصلٌ :

ثم قال : (اعلم أنَّ هذه الأفعالَ إذا ابتدأتَ بها نَصَبَتْ مفعولين ، ولـم يَجُزِ الاقتصارُ على أحَدِهما دونَ الآخر)[2] .

إعلم أنَّ هذه الأفعالَ إذا كانت مقدَّمةً ، ولم تتوسَّط فإنَّها تعملُ ولا يجوزُ الإلغاءُ فتقول : ظَنَنْتُ زيداً شاخصاً ، ولا يجوزُ : ظَنَنْتُ زيدٌ شاخصٌ إلَّا أنْ يقعَ بين الفعل والمبتدأ والخبر ما يمنع العملَ ، وذلك لامُ الابتداء نحو : «ظَنَنْتُ لزَيدٌ شاخِصٌ » ، وتقول : «ظَنَنْتُ ما زيدٌ قائمٌ» لأنَّ (مـا) من حروف الصدور ، وحروفُ الصدور لا يعملُ ما قبلها فيما بعدها فيريد بقوله : (نَصَبَتْ مفعولين) ما لم يقع بينَهُما ما يمنعُ العملَ، ومتى جاء: ظَنَنْتُ زيدٌ شاخصٌ في شعر فيكون على أحدِ أمرينِ :

أَحَدُهما : حَذْفُ ضمير الأمر والشأن ، كما قال :

٨١ ـ * إنَّ مَنْ يدخلُ الكنيسةَ يوماً * [3] .

---

(١) أنظر ما سيأتي ص ١٠١١ فمـا بعـدهـا.

(٢) الجمل ص ٤٢ .

(٣) تمامة * يلق فيها جآذراً وظِباءً *

وقد نسبه كثير من العلماء الى الأخطل ، وقال ابن هشام اللخمي في الفصول والجمل : « ولم أجده في ديوان شعره » وعقب البغدادي في شرح أبيات مغنى اللبيب على ذلك بقوله : « وأنا أيضاً فتشت ديوان الأخطل من رواية السكري فلم أجده فيه ، والشعر أيضاً ليس من نمط شعره وقد طبع ديوان الاخطل بشرح السكري وليس فيه البيت / انظر الشاهد في الجمل ص ٢٢١ شرحه لابن عصفور ٤٤٢/١، شرح أبيـاته لابن سيده ل ١٣٤ ، الحلل ص ٢٨٧ ، الفصول والجمل ص ١٩٣ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٨١ ، أمالي ابـن الشجـري

الأصل : إنَّهُ من يدخلُ الكنيسةَ فحُذِفَ الضمير للضرورة ، وكذلك قوله :

٨٢ ـ * إنَّ مَنْ لام في بَنِى بنت حسَّانَ أَلُمْهُ * [1]

فيكونُ التقديرُ : ظَنَنْتُه زيدٌ شاخصٌ ثم حُذِفَ الضميرُ ، ولا يكونُ هذا إلاَّ في الشِّعر ، أو في قليلٍ من الكلام [2] .

وسيأتي الكلام في ضمير الأمر والشأن وحذفه من (كان) بما يحضر لي فيه [3] .

الثاني : أَنْ يكونَ على حذف لام الابتداء فيكون التقدير : ظَنَنْتُ لزيدٌ شاخصٌ » ثم حُذِفَتِ اللامُ ، وهي مُرادَةٌ ، فلم يعمل الفعل كما يَعْمَلُ الفعلُ لو ظهر اللام ، ونظير هذا قول زهير :

بَدَا لـيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جَائِياً [٥١]

فعَطَفَ سابقاً على تقدير : لستُ بمدركٍ ، وهذا كلُّه لا يكون إلاَّ في الشِّعر، وقد تَقَدَّمَ وجهُ عملِها [4] ، وإن كانت داخلةً على الجملة ، والعوامل لا تُؤَثِّر في الجمل .

= ١/٢٩٥، إيضاح شواهد الإيضاح ل ٢٢، المقرّب ١/١٠٩، ٢٧٧، ضرائر الشعر ص ١٧٨، مغني اللبيب ٥٦، ٧٦٧، شرح شواهده ١/١٢٢، ٢/٩١٨، شرح أبياته ١/١٨٥، خزانة الأدب ١/٢١٩، ٢/٤٦٣، ٤/١٢، ٣٨٠.

(١) البيت للأعشى وتمامه : * وأعصِهِ في الخطوب *

انظر ديوانه ص ٣٣٥ ، وروايته * من يَلُمْنِي على بني ابنة حسَّان . . *

ولا شاهد فيه على هذه الرواية وانظر الكتاب ٣/٧٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٢/٨٦ ، الايضاح ١/١٢٢ ، إيضاح شواهد الايضاح ل ٢٢ ، المصباح ل ٣٦ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٨٠ ، أمالي ابن الشجري ١/٢٩٥ ، الانصاف ١/١٨٠ ، الفصول والجمل ص ١٩٣ ، شرح المفصل ٣/١١٥ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٢٧ ، ٤٤٢ ضرائر الشعر ص ١٧٨، مغني اللبيب ص ٧٨٩، شرح شواهده٢/٩٢٤، خزانة الأدب ٢/٤٦٣ .

(٢) أنظر ضرائر الشعر ص ١٧٩ .

(٣) أنظر ما سيأتي ص ٧٤٤ فما بعدها .

(٤) انظر ما تقدم ص ٤٣١ ـ ٤٣٢ .

قوله : (فإن تَوَسَّطَتْ أو تأَخَّرَتْ جاز إلغاؤُها وإعمالُها) [1] .

اعلم أَنَّ هذه الأفعالَ تأتي مقدَّمةً على المبتدأ أو الخبر ، وقد مضى الكلام في هذا الفصل ، وتأتي متوسِّطةً ، وتأتي متأخِّرةً ، فإذا توسَّطت كانت على ثلاثةِ أقسام : أَحَدُها : أَنْ تأتيَ لها بمَصْدَر ، فتقول : زيداً ظَنَنْتُ ظَناً منطلقاً ، فهذا النوع لا تكونُ فيه (ظَنَنْتُ) إلَّا مُعْمَلةً ، ولا يجوز أَنْ تُلغى فتقول : زيدٌ ظَنَنْتُ ظناً منطلقٌ؛ لأنَّ العربَ جعلتِ المصدرَ هنا نائباً منابَ الفعل ومعاقِباً له ، فتقول : زيدٌ ظننتُ منطلقٌ ، وزيدٌ ظناً منطلقٌ ولا يُجْمَعُ بينهما .

الثاني : أن تأتيَ بضمير المصدر ، والاشارةِ إلى المصدر ، فتقول : زيد ظَنَنتُ ذاك منطلقٌ ، فهذا يجوزُ [فيه] [2] الإعمالُ والالغاءُ ، إلَّا أنَّ الإلغـاءَ ضعيفٌ ، لأنَّ الضميرَ والاشارةَ راجعان إلى المصدر ، والمصدر هنا يعاقِبُ / الفعل فكأنَّك جمعتَ بين المتعاقبين ، وهو جائزٌ ، لأنَّ ضميرَ المصدر ، والاشارة إلى المصدر لا يعاقبان الفعل [3] . [٨٨]

الثالث : أَنْ تأتيَ بالفعل عارياً من المصدر وضميرِه والإشارة إليه ، فهذا يجوزُ فيه الإعمالُ والإلغاءُ بوجهين مختلفين .

فإن بنيتَ الكلام على الفعل لكنَّك أَخَّرْتَ الفعلَ على جهة الاتساع أَعْمَلْتَ ونَصَبْتْ المبتدأ والخبرَ ، فقلتَ : زيداً ظَنَنْتُ منطلقاً ، الأصل : ظَنَنْتُ زيداً منطلقاً ، ثُمَّ أَخَّرتَ (ظَنَنْتُ) كما تفعل ذلك في : زيداً أعطيتُ درهماً . وإنْ بنيتَ الكلام على الابتداء ، ثم طَرَأَ لك الإخبارُ عن مُسْنَدِ إخبارِك [4] فهذا لا يكون إلَّا مُلغى ، لأنَّ الابتداءَ قد عَمِل في المبتدأ ، وإذا

---

(١) الجمل ص ٤٢ وفيه (وإذا . .)
(٢) تكملة يتم بها الكلام .
(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٣١٦/١ .
(٤) في الأصل : « عن مسند إخبار » ، ولعل الصواب ما أثبت .

بنيتَ المبتدأ لم يكن له بُدٌّ من الخبر ، فيجب على هذا أنْ تكونَ (ظَنَنْتُ) ملغاةً ، والأحسنُ فيها حينئذٍ أنْ تكونَ متأخِّرةً ، وتأتي للمبتدأ بخبره ، لأنَّ الكلام عليه بُنِيَ ، والإخبار بالظَنِّ طَرَأ بعدما مضى الكلام على الابتداء .

مسألة :

متى تَظُنُّ زيداً منطلقاً ؟ إنْ جعلتَ الاستفهامَ عن الانطلاق ، فتكونُ (متى) مُتَعَلِّقةً بمنطلق ، وتَقَدُّمُ المعمول يُؤْذِن بتَقُدمُّ العامل ، فصارت (تَظُنُّ) كأنَّها توسَّطت بين المبتدأ والخبر فيجوز لك الالغاءُ والإعمالُ ، والإعمالُ هنا أحسنُ من الإعمال فيما تَقدَّمَ ، فإن جعلت الاستفهام عن الظَنِّ فلا بُدَّ من الإعمالِ ، لأنَّ (متى) حينئذٍ مُتَعَلِّقَة بالظَنِّ ، فهي من جملته ، وما حمل على [1] الظَنُّ متقدِّم ، وعليه مَبْنَى الكلام .

فإن قلت : هل تَظُنُّ زيداً منطلقاً ، فإن جعلت الاستفهام عن الظَنِّ فلا بُدَّ من الاعمال ، لما ذكرتُه من أنَّ الكلامَ مَبْنِيٌّ عليه ، فإن جعلتَ الاستفهامَ عن الانطلاق وكأنك قلت : هل [2] زيد منطلق فيما تظن ؟ جاز الالغاء على ضعف ، والالغاء هنا أضعف من الالغاء في مسألة : متى تظن زيداً منطلقاً إذا جعلت (متى) متعلقة ـ بمنطلق . فتفطَّن لهذا كلِّه. فإنَّه يدخل تحتَ قوله: (وإذا توسَّطَتْ أو تأخَّرت كانت أيض على ثلاثة أَوْجهٍ) فإن جئتَ لها بالمصدر لم يكن بُدٌّ من الإعمال ، ولا يجوز الإلغاءُ ، لأنَّ المصدَر قد جعلتْهُ العربُ معاقباً للفعل عند الإلغاء ، فتقول : زيدٌ منطلقٌ ظَنّاً ، ولا يجوز : ظننت ظَنًاً على حَسَبِ ما تقدَّم في التوسيط [3] ، فإن جئتَ بضمير المصدر أو بالاشارة إليه جاز الإلغاءُ على

(١) في الأصل : « عليه » .
(٢) في الأصل : ها زَيْدٌ » .
(٣) أنظر ما تَقَدَّم ص٤٣٧ .

ضَعْفٍ ، والوجهُ الإعمال ، لما ذكرته من انَّهما راجعان للمعاقَب ، ولمَّا لم تكن المعاقبة وقعت بين ضمير المصدر ولا بين الإشارة إلى المصدر والفعل ، جاز الإلغاءُ .

فإنْ لم تجيء للفعل بمصدرٍ ، ولا بضميره ، ولا بالإشارة اليه جاز الإلغاءُ والإعمالُ على المأْخَذين المذكورين ، إلَّا أَنَّك إذا قصدتَ أولاً الابتداءَ ، وطَرأَ عليك الظَّنُّ بعد ذلك فالاختيارُ أَنْ تأتيَ بظَنَنْتُ متأخِّرةً ، ومتى قصدتَ الاخبار عن ظَنِّك ، وجئتَ بالمسند والمسند إليه لبيان متعلَّق الظَّنِّ كان التقديمُ أولى .

فقد تحصَّل مما ذكرتُه أَنَّ الإلغاءَ مع التأخير أحسنُ ، والإعمالُ مع التوسيط أحسنُ، وإذا تَبَيَّنَ ما ذكرتُه علمتَ أنَّك إذا جئتَ بلام الابتداء لم يكن بُدٌّ من الإلغاء ، فتقول : لَزيدٌ منطلقٌ ظَنَنْتُ ، ولا يجوز لَزَيداً منطلقاً ظَنَنْتُ. ولا: لزيداً ظَنَنْتُ منطلقاً، لأنَّ ظَنَنْتُ إذا عَمِلتَ مؤخَّرةً فإنَّما عملت بنيَّة التقديم، وأنت لا تقول: ظَنَنْتُ لزيداً منطلقاً لما ذكرته من أنَّ لام الابتداء تمنع أَنْ يعملَ ما قبلها فيما بعدها.

فإذا امتنع الأصلُ فما جاء ثانياً بالاتساع أولى بالامتناع .

فإن قلتَ : انَّما منع (ظَنَنْتُ لَزيداً) عَمَلُ[1] ما قبل اللام فيما بعدها ، وأنت إذا قلتَ : لزيداً ظَنَنْتُ منطلقاً قد زال ذلك .

قلتُ : هذا مُؤَخَّرٌ في نِيَّةِ التقديم ، والتأخير انَّما جاء على جهة الاتساع ، فإذا امتنع : ظَنَنْتُ لزَيداً منطلقاً ، لم يكن مَعَنا أَصْلٌ يجيءُ عليه هذا الفرع ، وهو : لَزيداً ظَنَنْتُ منطلقاً . ولا أعلمُ في هذا خلافاً .

وتقول : زيدٌ ظننتُه منطلقاً ، إذا أدخلتَ [ظننتُ][2] على (هو) من

---

(١) هكذا في الأصل . والمراد أن (ظننت) في المثال لا تعمل في « زيد » ، لأن اللام المقترنة به حرف صدر .

(٢) تكملة يتم بها الكلام .

قولك : زيدٌ هو منطلقٌ ، لأنَّ (هو) مبتدأٌ ، ومنطلقٌ خبره ، فدخلت (ظَنَنْتُ) على الجملة ، ونَصَبَتِ المبتدأ والخبرَ ، وصارت في موضع خبرِ الأول كما كان (هو منطلقٌ) في موضع خبرِ المبتدأ ، ومتى جعلتَ الضميرَ في : زيدٌ ظننتُهُ منطلقاً عائداً على زيد / لم يكن بُدٌّ من نصب منطلقٍ ، ومنْ [٨٩] قال : زيدٌ ضربتُ ، وحَذَفَ الضميرَ ، وهو مُرادٌ ، قال : زيدٌ ظننتُ منطلقاً ، يريد ظَنَنْتُه ، وهـذا لا يكونُ إلاَّ في الشِّعر ، وفي قليلٍ من الكلام [١] .

فإن قلتَ : قد تَقَرَّر من كلام النحويين أنَّه لا يجوزُ : ضربتُ زيدٌ [٢] ، على تقدير : ضربتُه زيدٌ [٣] ، لما في ذلك تَهْيِيءِ العامل للعمل وقَطْعِه ، وأنت إذا قلتَ : زيدٌ ظَنَنْتُ منطلقٌ ، فهو بمنزلة : ضربتُ زيدٌ ، قلت : (ضَرَبْتُ) طالبةٌ في المعنى بزيد لا غير ، فإذا وقع زيدٌ بعده ، ولم يَشْتَغِل بضميره ، فقد تَهَيَّأَ للعمل فيه ، وأنت إذا قلتَ : زيدٌ ظننتُ منطلقٌ ، فليست (ظَنَنْتُ) طالبةً بالمفرد ، وانَّما هي طالبةٌ بالجملة ، ولا يصحُّ لها عملٌ في زيد ؛ لأنَّها طالبةٌ بالجُمَلِ لا بالمفردات ، وزيدٌ « لا تعمل فيها » [٤] ، لأنَّها جاءت بعد ما عَمِلَ الابتداء في المبتدأ ، وها هنا لا يجوزُ فيها الاقتصارُ على أَحَد المفعولين ، وأنت إذا أعملتَها في منطلقٍ ، ولم تعملها في زيد ، ولا في ضميره ، فقد اقتصرتَ على أَحَدِ المفعولين .

ويجوز : زيداً ظَنَنْتُه منطلقاً ، على الاشتغال ، والأصل : ظَنَنْتُ زيداً منطلقاً ، فحذف (ظَنَنْتُ) وبقي (زيداً) فجاء بعده ظَنَنْتُه يُفَسِّر ذلك الفعل ، فقلتَ : ظننتُه منطلقاً .

---

(١) أنظر ضرائر الشعر ص ١٧٦ .

(٢) ، (٣) في الأصل « زيداً بالنصب في الموضعين ، وليس فيه على هذا تهييء وقطع ، فالصواب ما ذكرته .

(٤) هكذا في الأصل : « وزيد لا تعمل فيها » ، والعبارة مضطربة ، والمراد : وزيدٌ لم تعمل فيه (ظننتُ) . . .

فإن قلتَ: فَظَنَنْتُ المحذوفةُ قد عَمِلت في زيد ، ولم تَعْمَل في خبره لا ظاهراً ولا مضمراً ، فقد اقْتُصِر فيها على أَحَدِ المفعولين .

قلتُ : هذا الظاهر قد قام مَقَامَ ذلك المحذوف ، وصار نائباً منابَه ، وكأنَّك إذا نطقتَ به قد نطقتَ بالمحذوف ، فما عَمِل فيه الظاهِـرُ كأَنَّ المحذوفَ عَمِلَ فيه .

فالفعل المحذوف بالحقيقة قد عَمِل فيه ، أَلَا ترى سيبويه قد أَنْشَدَ :

٨٣ ـ * أَيْنَمَا الريحُ تُمَيِّلْها تَمِلْ * [١]

فالريحُ بلا شكٍّ فاعلةٌ بفعلٍ مضمر ، وهو الشَّرطُ ، و (تَمِل) هو جوابُ الشرط ، لكنْ لما كان هذا الظاهرُ ، وهو (تُمَيِّلْها) دالًا عليه نائباً منابَه، وصرتَ[٢] إذا نطقتَ به فكأَنَّك نطقتَ بالمحذوف، فصار لذلك محذوفاً، وعَمِلَت (أَيْنَ) فيه كما كانت تعمل في المحذوف لو ظهر . واحتَجْتُ الى بَسْط الكلام في هذه المسألة ، لأَنِّي رأيتُ من يَدَّعي إقراءَ هذه الصَّنْعَة يُغْرِب بهذه المسألة ، ويقول : إنَّ النحويين يقولون : لا يجوزُ : ضربتُ زيدٌ ، لما في ذلك من التَهْيِيء والقَطْع ، وذَهِلوا عن : زيدٌ ظَنَنْتُ منطلقٌ ، وكان ينبغي لهم أن يقولوا : لا يجوز ذلك إلَّا في باب ظَنَنْتُ . وإذا فهمتَ ما أوردتُه

---

(١) الكتاب ١١٣/٣ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١٩٦/٢ . وصدر الشاهد:
* صَعْدَةٌ نابتةٌ في حائرٍ *

وهو لكعب بن جُعيل التغلبي (شاعر اسلامي . شهد مع معاوية رضي الله عنه صفين وكان شاعر معاوية وأهل الشام يمدحهم ويرد عنهم . وهو أقدم من الاخطل والقطامي ، وقد لحقاه وكانا معه/ترجمته في الشعر والشعراء ٦٥٣/٢، معجم الشعراء ص ٢٣٣، خزانة الأدب ٤٥٨/١) .

ويروى لحُسام بن ضرار الكلبي ، وانظره في معاني القرآن ٢٩٧/١ ، المقتضب ٧٣/٢ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١١٣ ، أمالي ابن الشجري ٣٣٢/١ ، الانصاف ٦١٨/٢ ، شرح المفصل ١٠/٩ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣٧٠/١ ، ضرائر الشعر ص ٢٠٧ ، همع الهوامع ٣٢٥/٤ ، خزانة الأدب ٤٥٧/١ ، ٦٤٠/٣ ، ٦٤٢ .

(٢) في الأصل / (وضرب) تصحيف .

علمتَ أنَّه بعيدٌ عن المسألة ، وعن مقاصِد كلام النحويين ، والله يعيذُنا . ولا يجعلنا ممن يتبجَّحُ بالردِّ على الأئمة لنَقْصِ فَهْمِه ، وعدم إدراكه .

قوله : (والظَّنُّ مُلْغىً) [1] .

الإِلغاءُ عندهم : ما لا تأثيرَ له في اللفْظ ، ومعناه محافظٌ عليه . ويطلقون الزيادة على ما بَطَلَ معناه ، وصار دخولُه كخروجه ، وقد توضع الزيادة موضع الإلغاء ، على جهة الاتساع ، فعلى هذا الاتساع ينبغي أَنْ يقال [في] [2] : جئت بلا زادٍ : إنَّ (لا) ملغاةٌ ، ولا يقالُ فيها زائدةٌ ، لأَنَّ معناها من النفي باقٍ . ويقال في (ما) في قول الشاعر :

٨٤ - * فَلأْياً بلأْيٍ ما حَمَلْنا ولِيدَنا * [3]

إنَّهـا زائدةٌ ، لأَنَّـك لو أسقـطتَها لم يَخْتَـلَّ المعنى ، والقصد بـزيـادتهـا التوكيد وكذلك (ما) في قوله تعالى : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِيثَاقَهُم ﴾ [4] وكذلك (لا) في قوله سبحانه : ﴿ ما مَنَعَكَ ألاَّ تَسْجُدَ ﴾ [5] المعنى بلا شكٍّ : ما منعك أنْ تَسْجُدَ ، وانَّما جِيء بلا توكيداً لنفي سجوده ، وعلى هذا أَخَذَ سيبويه قولَه سبحانَ : ﴿ لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الكِتَابِ ﴾ [6] المعنى : لأَنْ يَعْلَمَ أهل الكتاب [7] .

ونقل عن أبي علي أنَّه أخذ على هذا قوله سبحانه : ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُم

---

(١) الجمل ص ٤٢ .

(٢) تكملة بمثلها يتسق الكلام .

(٣) في الأصل : « والدينا » باقحام ألف بعد الواو ، والشاهد لزُهير وتمامة :

* على ظهر محبوك ظِماءٍ مفاصِلُه *

أنظر ديوانه ص ١٣٣، الكتاب ٣٧١/١، شرح أبياته للنحاس ص ١٥٩، أساس البلاغة (لأي) ، اللسان (لأي) .

(٤) سورة النساء آية ١٥٥ .

(٥) سورة الاعراف آية ١٢ .

(٦) سورة الحديد آية ٢٩ .

(٧) الكتاب ٣٩٠/١ ، ٢٢٢/٤ .

أَنَّها إذَا جَاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ ﴾ [1] وقال التقدير : وما يشعركم أَنَّها إذا جاءت يؤمنون [2] ، وأخذها الخليل على أَنَّ (أَنَّ) هنا بمعنى لَعَلَّ ، والتقـدير : لعَلَّها إذا جاءتْ لا يُؤْمِنُون [3] ، وقد ثَبَتَ من كلام العرب : إيتِ السّوْقَ أَنَّك تشتري سويقاً [4] أي : لعلَّك تَشْتَري سويقاً ، وهذا المأخذُ أظهر في الآية .

قوله : ﴿ وآعلم أَنَّه يَقَعُ مَوْقِعَ المفعولِ الثاني من هذه الأفعال الفعلُ الماضي والمستقبلُ ، والجُمَل ، وحروفُ الخفض ﴾ [5] .

قد تقدَّم أنَّ هذه الأفعالَ تدخل على المبتدأ والخبر ، وأَنَّها من نواسخ الابتداء ، فيجب أَنْ يكونَ المفعولُ الأَوَّلُ لها كُلَّ ما يَصِحُّ أن يكونَ مبتدأً ويكون مفعولُها الثاني كلَّ ما يَصِحُّ أن يكونَ خبراً والمبتدأُ يُخْبَرُ عنه بالمفرد والجملة / ، والظرف ، والمجرور ، فالمفعول الثاني في هذا الباب يكونُ [٩٠] مفرداً وجملةً ، وظرفاً ، ومجروراً ، وجميع ما يُشْتَرَطُ في الخبر يُشْتَرطُ في هذا المفعول الثاني ، إنْ كان جملةً ، أو ظرفاً ، أو مجروراً ، أو مفرداً مُشْتَقاً فلا بُدَّ فيه من ضميرٍ يعود إلى المفعول الأول ، وكما أَنَّ المبتدأ لا يعملُ في الخبر حتَّى يكونَ مفرداً ، فلا تعملُ هذه الأفعال في المفعول الثاني حتَّى يكونَ مفرداً .

وهذا معنى قوله : (ولا تؤثِّرُ فيها هذه [6] الأفعالُ) [7] مُرادُه : إذا كانت الجملةُ خبراً فلا تنصبُها ، ولا تُؤَثِّرُ فيها ، كما أَنَّ المبتدأَ لا يرفعُ الخبرَ

(١) سورة الانعام آية ١٠٩ .
(٢) ما نُقِل عن أبي علي سبقه إليه الفراء في معاني القرآن ١/ ٣٥٠ ، ونقله النحاس في إعراب القرآن ١/ ٥٧٤ عن الكسائي ، وأنظر مجاز القرآن ١/ ٢٠٤ .
(٣) انظر الكتاب ٣/ ١٢٣ .
(٤) في الكتاب ٣/ ١٢٣ : « هي بمنزلة قوله العرب : ائتِ السُّوقَ أَنَّك تشتري لنا شيئاً وأنظر مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٨٣ والبحر المحيط ٤/ ٢٠٢ ، الجنى الداني ص ٤١٧ .
(٥) الجمل ص ٤٢ .
(٦) في الأصل : « هذا » والتصحيح من الجمل .
(٧) الجمل ص ٤٢ .

إذا لم يكن مفرداً ، والظرفُ والمجرورُ إذا وقعا خبرينِ للمبتدأ فيتعلَّقان بمحذوفٍ ، لا يجوزُ أَنْ يَظْهَر ذلك [١] ، فيلزم عن هذا إذا وقع الظرفُ والمجرور في موضع المفعولين ، فلا بُدَّ أَنْ يَتَعَلَّقَا بمحذوف ، فتفطَّن لهذا كُلِّه ، فإنَّهُ صحيحٌ .

قوله : (واعلم أَنَّك إذا أردتَ بظَنَنْتُ معنى اتَّهَمْتُ تَعَدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ) [٢] هذا أيضاً بَيِّنٌ ، لأَنَّ التَعَدِّيَ راجعٌ إلى المعنى ، فإذا كان الفعلُ في معنى الفعل فيلزم أَنْ يَتَعَدَّى تعديَهُ . هذا هو القياسُ .

فإذا كانت ظَنَنْتُ بمعنى اتَّهَمْتُ ، واتهمتُ تَتَعدَّى إلى واحد [فإنَّ ظَنَنْتُ تَتَعَدَّى إلى واحد] [٣] ، فتقول : ظننتُ زيداً ، كما تقول : اتَّهَمْتُ زيداً ، ثم أتى بقوله سبحانَه : ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الغَيْبِ بِظَنِين ﴾ [٤] . قرأه الشَّيْخانِ والكسائيُّ (بظنين) بالظَّاء، وقرأهُ الباقون بالضاد[٧] . فمَنْ قرأَهُ بالظَّاءِ المُشَالة ففَعِيلٌ فيه بمعنى مفعول ، والتقدير : وما هو على الغيب بمُتَّهَم ، والمفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله مُضْمَرٌ في ظنينٍ ، لأَنَّ ظَنِيناً بمعنى مَظْنُونٍ ، بمنزلة قَتِيلٍ بمعنى مقتول ، والباء زائدةٌ ، وظَنِينٌ خبر (ما) ، ولا يتعلَّق هذا المجرورُ بمحذوفٍ ، لأَنَّ الباءَ زائدةٌ للتوكيد ، والتقدير : وما هو على الغيب ظَنِيناً . وإنَّما يتعلَّق المجرور بمحذوف إذا وقع خبراً إذا كان حرفُ الجَرِّ غير زائد [٦] ، نحو قولك : ما زيدٌ بِسَبْتَةَ ، فالمجرور هنا يتعلق بمحذوف لا

---

(١) « ذلك » هكذا في الأصل .

(٢) الجمل ص ٤٢ .

(٣) تكملة بنحوها يلتئم الكلام .

(٤) سورة التكوير آية ٢٤ .

(٥) أراد بالشيخين ابن كثير وأبا عمرو ، وانظر القراءتين في السبعة ص ٦٧٣ حجة القراءات ص ٧٥٢ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/٣٦٤ .

(٦) في الأصل « زائدةٌ » .

يظهر ، أَلَا ترى أَنَّك إذا قلتَ : ما زيدٌ سَبْتَةَ ، لم يكن كلاماً ، وقوله سبحانه : ﴿ على الغَيْب﴾ متعلِّقٌ بظنين والتقدير : ما هو مُتَّهماً على الغيب ، لأَنَّه معروفٌ عندهم بالصِّدق والأمانة ، ولا يتهمونه فيما يدَّعِي[2] ويقول ، وإنَّما يتركون اتِّباعه عِناداً وطُغْيـانـاً . (ما) هنا حجازيَّةٌ ، ولو كانت في غير القرآن لأمكَن أن تكونَ تميميةً، على خلاف ما يتبيَّنُ في بابها. وإنَّما ادَّعيَ هنا أنَّها حجازيةُ ، لأَنَّ (ما) التميميّة لم تقع في القرآن ، ووُجِدتْ (مـا) الحجازيَّةُ في القرآن في مواضع ، على حَسَبِ ما يَتَبَيَّنُ ذلك في باب (ما) .

ومَنْ قَرَأ بالضّاد فَفَعِيلٌ بمعنى فاعِل ، وهو من ضَنِنْتُ أَضَنُّ ضَنّاً وضَنَانَةً إذا بَخِلتَ والفاعلُ مضمرٌ ، والتقديرُ : وما هو على الغيب بَخِيلاً ، كما تقول : فلانٌ يَبْخَلُ على هذا العلم ، أي لا يُعَلِّمه أَحَداً وإنما تعدَّى بَخِل بعلى لأَنَّه إذا بَخِل بالشيء فكأَنَّه جَلَسَ عليه وغطَّاه، والمعنى: ما هو صلى الله عليه ببخيلٍ بما يأتيه من الوحي فلا يُعلِمُهُ أَحَداً إلا بحُلْوَان[1] كما تفعله الكُهَّان ، والكلام في (ما) ، وفي تَعلُّقِ (على الغيب) وفي أَنَّ الباء زائدة فيما تقدَّمَ .

قوله : (إذا أردتَ برَأَيْتُ رُؤْيَة العين تَعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ)[3] .

اعلم أنَّ رَأَيْتُ تكونُ بمعنى : أَبْصَرْتُ ، فإذا كانت كذلك لَزِمَ أن تَتَعَدى تَعَـدِّيَ أبصرتُ ، وأبصرتُ تَصِلُ بنفسها ، فرأيتُ يجب أَنْ تكون كذلك ، فتقول : رَأَيْتُ زيداً ، كما تقول : أَبْصَرْتُ زيداً ، وإذا جاء المنصوب بعد (رَأَيْتُ) هذه فإن كان نكرةً كان منصوباً على الحال ، فتقول : رَأَيْتُ زيداً ضاحكاً ، أي : أَبْصَرْتُه في حالةِ الضَحِك . فإن كان معرفةً ، ولم يأتِ على جهة البَدَلِ من الأَوَّلِ كانت (رَأَيْتُ) مُضَمَّنَةً معنى عَلِمتُ ، فتعدَّت إلى

---

(١) المراد : في نظرهم .

(٢) في اللسان «حلا»: «قال الأصمعي : الحلوان: ما يعطاه الكاهن ويجعل له على كهانته».

(٣) الجمل ص ٤٣ .

مفعولين ، كما تَتَعَدَّى علمت ، لأَنَّ من أَبْصَرَ شيئاً فقد عَلِمَه ، أَلَا ترى أَنَّ العربَ تقول : أنظر أيَّ بَرْقٍ (١) ها هنا ؟ ، فانظر معلَّقَةٌ ، وانَّما وقع التعليق في هذه الأفعال ، ومتى وُجِد في غيرها فَبِتَضمُّنِها ، وذلك بأَنْ تكونَ سَبَباً ، أَلَا ترى أنّ الإبصار سَبَبٌ في العِلْم ، وكذلك تقول : اسأل أَيُّهم زيدٌ ؟ لأَنَّ السؤال سَبَبٌ في العلم ، والتقدير : اعلم أَيُّهم زيد بالسؤال . وكذلك : سمعتُ زيداً قارِئاً ، المعنى : عَلِمْتُ زيداً قارئاً بسمعي فقد / تَحصَّل مما [٩١] ذكرته أَنَّ التعليقَ إنّما يكونُ في هذه الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر ، وفي أسبابها ، ولا يكونُ عند سيبويه في غير هذين (٢) ، وزاد الكوفيون في مُسَبَّباتِها (٣) وأخذوا عليه قولَه سبحانَه : ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ على الرحمن عِتِيّاً ﴾ (٤) وسيبويه ذهب إلى أَنَّ (أَيُّهم) مَبْنِيَّةٌ هنا (٥) ، وسيأتي الكلامُ في هذا بعد (٦) ، ومنه ما قد مضى (٧) .

وتكونُ بمعنى (عَلِمْتُ) يقول الأعمى / رَأَيْتُ زيداً عالماً ، أي عَلِمْتُ زيداً عالماً ، فإذا كانت كذلك دَخَلَتْ على المبتدأ والخبر فَنَصَبَتْ المبتدأ

---

(١) في الأصل : « قِرْنٍ » ، وفي شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٢٠، وزعم المازني أنَّه يجوز أن تعلق رأيت بمعنى أبصرت ، وإن لم تكن من أفعال القلوب فتكون بمنزلة سل ، لأنَّها سبب من أسباب العلم ، واستدلَّ بقول العرب : أَمَا ترى أيّ برقٍ ها هنا ؟ » ، وانظر الكتاب ١/٢٣٦ .

(٢) انظر الكتاب ١/٢٣٧ .

(٣) في الأصل : « مسبناتها » .

(٤) سورة مريم آية ٦٩ ، وما عزاه المؤلف إلى الكوفيين، وسبقه أبو البركات ابن الأنباري في الانصاف ٢/٧١٢ من تعليق « تنزع » عن العمل في، « أيّهم » هو مذهب يونس بن حبيب البصري ، وبعض الكوفيين حكاه عنهم أبو بكر بن شقير فيما نقل عنه أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن / انظر الكتاب ٢/٤٠٠ ، اعراب القرآن للنحاس ٢/٣٢٣ ، مشكل اعراب القرآن ٢/٦٢، البيان في غريب إعراب القرآن ٢/١٣٢، شرح المفصل ٣/١٤٦، مغني اللبيب ص ١٠٨ ، توضيح المقاصد ١/٢٤٤ ـ ٢٤٥، تقييد ابن لب ل ٥٠.

(٥) الكتاب ٢/٤٠٠ .

(٦) انظر ما سيأتي ص ٤٤٨ .

(٧) انظر ما تقدم ص ٢٨٥ .

والخبرَ ؛ لشَبَهِها بباب أعْطَيتُ على حَسَبِ ما ذكرتُه ، فقوله ﷺ : « رَأيْتُ اكثرَ أهْلها النِّسَاءَ [1] يمكن أنْ تكونَ بمعنى عَلِمْتُ ، ويمكن أنْ تكونَ بمعنى أبْصَرْتُ وضُمِّنَت معنى عَلِمْتُ ، لأنَّ من أبصر شيئاً فقد عَلِمَه .

قوله : (وكذلكَ إذا أردتَ بعلمتُ ، معنى عَرَفْتُ) [2] .

اعلم انَّك تقول : علمتُ زيداً على معنى عَرَفْتُه ، وأنت إذا قلتَ : عَلِمْتُ زيداً قارئاً ، فلم تُرِد أن تقولَ : عَرَفْتُه بعد أنْ كنتَ جَهلْتَه ، وإنَّما العلم تَعَلُّقٌ بالنسبة ، وهي التي كان مخاطَبُك يَجْهَلُها ، وأمَّا زيدٌ فمعروفٌ كان عندك قبلَ ذلك ، فإذا قلتَ : عَلِمتُ زيداً ، أي كنتُ أجْهَلُه فالآنَ عرفْتُه فهي بلا شكٍّ طالبةٌ للمفرد ، فيجب أنْ تَتَعَدَّى إلى واحدٍ كما تَتَعَدَّى عَرَفْتُ إليه ، لما ذكرتُه أولاً من أنَّ الأفعالَ إذا كانت بمعنى واحد فيجب في القياس أنْ تَتَعَدَّى تَعَدِّياً واحداً . ثم أتى بقوله سبحانَه : ﴿ وآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُم ﴾ [3] [المعنى] [4] بلا شكٍّ : لا تَعْرِفُونَهم ، ولذلك اقتصر على المفعول ، لأنَّه هو المطلوبُ ، فصار بمنزلةِ قولِكَ : أكرمْتُ عمراً .

ثُمَّ قال : (تَأْوِيلُه لا تعرِفُونَهم) [5] ولم يقل : اللهُ يَعْرِفُهم [6] ، لأنَّه لا يجوز عليه سبحانَه إلَّا ما أطلقه على نفسه ، أو أطلقه عليه نبيُّهُ ﷺ ، أو أجمعَتْ عليه الأُمَّةُ وعلى هذا أكثرُ العلماء ، ومن الناس مَنْ قال : ما صَحَّ معناه صَحَّ اطلاقُه فأجاز أنْ يقالَ : اللهَ يَعْرِفُ كما يقال : اللهُ يَعْلَمُ ، والأولُ

---

(١) روى الإمام أحمد في مسنده ٢/٦٦ - ٦٧ مسند عبدالله بن عمر رضي الله عنهما « يا معشر النساء تصدقن واكثرن ، فإني رأيتكُنَّ أكثرَ أهلِ النار ! لكثرة اللَّعن وكفر العشير . . » .

(٢) الجمل ص ٤٣ .

(٣) سورة الأنفال آية ٦٠ .

(٤) تكملة بها يلتئم الكلام .

(٥) الجمل ص ٤٣ .

(٦) هذه العبارة التي ذكر المؤلف أن الزَّجَّاجِيَّ لم يقلها موجودة في كتاب الجمل المطبوع ص ٤٣ وليست موجودة في الخطيتين .

هو الذي ينبغي أَنْ يُعَوَّلَ عليه ، فإنه الأَحْوَطُ في الدين [1] .

ويجوز أَنْ تُعَلَّقَ (عرفتُ) بأَنْ تُضَمَّنَ معنى (عَلِمْتُ) ذكر سيبويه : قد عرفتُ أَبُو مَنْ زيد [2] ، فَعَلَّقَ (عَرَفْتُ) ، ولم يُعَلِّقْها حتَّى ضَمَّنَها معنى (عَلِمْتُ) على حَسَبِ ما تَقَدَّم ، فإن قدمتَ زيداً جاز أَنْ تقولَ : عَرَفْتُ زيدٌ أَبُو من هو ، ترفعُ (زيداً) ، لأَنَّه في معنى : عرفتُ أَبُو مَنْ زيدٌ ؟ وهو الأصلُ ، وانَّما قُدِّم زيدٌ على جهة التوكيد بأنَ يأْتيَ بالاسم مظهراً ومضمراً ، فجرى في تقديمِهِ على حاله في تأخيره ، فلم يعمل فيه الفعلُ ، قال كُثَيِّر :

٨٥ ـ لعمريَ ما أَدْري غريمٌ لَوَيْتِهِ أَيَشْتَـدُّ إنْ قاضـاكِ ام يَتَضَـرَّعُ [3]

ويجوز أَنْ يَنْصِبَ « زيداً » بعرفت لأَنَّ الاستفهامَ لم يَحُلْ بينَها وبين الاسم ، وعلى هذا الطريقةِ تقولُ :

أنظر إلى زيدٍ أَبُو مَنْ هُوَ ، ومَنْ قال : عَرَفْتُ زيدٌ أبو من هُوَ ، ورفع [4] زيداً ، لأَنَّه في تقدير: عرفتُ أَبُو مَنْ زيدٌ، قال هنا: أنظر زيدٌ [5] أبـو مَنْ هو؟ لأنـه في تقديـر: أنظر أَبُـو مَنْ زيدٌ، قـال اللَّهُ سبحانَـه: ﴿ وانظُرْ إلى العِظَامِ كَيْفَ نُنْشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوها لَحْمَاً ﴾ [6] فهذا على مَنْ

---

(١) راجع المسألة في نتائج الفكر ص ٣٣٨ ، بدائع الفوائد ٦٢/٢ .

(٢) الكتاب ٢٣٨/١ وفيه : « لم يجز إلا الرفع ، لأنك بدأت بما لا يكون إلا استفهاماً وابتدأته ثم بنيت عليه . . . » . وفي الأصل : (زيداً) بالنصب ، وهو مخالف لما سبق له . وقد ذكر ابن عصفور في شرح الجمل ٣٢٠/١ أَنَّ زيداً في المثال المذكور يجوز نصبه مراعاةً للَّفظ ، ويجوز رفعه مراعاةً للمعنى إذ أنَّه مستفهمٌ عنه في المعنى فعُلِّقَ عنه الفعل .

(٣) ديوانه ص ٤٠٥ ، وفيه (لاقاك أم يتضرع) وفي الاصل : « ناصته » . . ولا وجه له ، وما أثبته هو الرواية التي سيورد المصنف البيت بها بعد ص ٦٢٤ ، وهي رواية ابن لب في تقييده ل ٤٨ ، والسيوطي في همع الهوامع ٢٣٧/٢ . ومما ينبغي ذكره هنا أنّ الدكتور / محمد البنا قال عن البيت ـ في كتابه ابن كيسان النحوي ص ٢٠٢ ـ إنه (فيما يبدو بيت مصنوع) . والصواب أنَّه لكثير كما ذكر المصنف رحمه الله .

(٤) في الأصل « رفع » .

(٥) في الأصل : زيداً وما بعده يقتضي أَنْ يكونَ مرفوعاً .

(٦) سورة البقرة آية ٢٥٩ .

قال : عَرَفْتُ زيداً أَبُو مَنْ هو ، وانظر إلى زيدٍ أَبُو مَنْ هو ، وكذلك تقول : سَلْ عن زيدٍ أَبُو مَنْ هو ؟ واسأل زيد أبو من هو [(١)] ، فتَفَطَّن لهذا كُلِّه واضْبِطْهُ ، وقِس عليه نظائرَهُ ، تُصب إن شاء الله .

قوله : (وفعل يَتَعَدَّى إلى ثلاثةِ مَفْعُولين) [(٢)] .

رأيتُ بعضَ المتأخرين أَبْطَلَ هذا اللفْظَ ، وقال : إنَّ العددَ لا يُضافُ إلى الصِّفةِ ، وإنّما يُضَافُ العدد إلى الأسماء ، وإضافةُ العَدَدِ إلى الصفات [(٣)] شيءٌ لا يُقَاسُ عِليه ، لأَنَّه جاء على غير قياس . والمفعولُ صفةٌ ، فقولُه : ثلاثة مفعولين خَطَأٌ ، إنَّما كان ينبغي أَنْ يُقالَ : ثلاثةُ اسماءِ مفعولين .

الجواب : هذا الذي أنكره قد وَرَدَ من كلام سيبويه رحمه الله : هذا بابُ الفاعل الذي يَتعدَّاه فعله إلى ثلاثة مفعولين [(٤)] ، والذي ينبغي أَنْ يُقالَ : إنَّ المفعول قد جرى مَجْرَى الأسماءِ ، فإذا كان كذلك فَتَصِحُّ إضافةُ أسماء الأعداد إليه ، كما يُضَافُ إلى الأسماء ، ألاَ ترى أنَّك تقول : ثلاثةُ أصحابٍ وإنْ كان صاحبُ صفةً في الأصل ، لكنه استُعْمِلَ استعمالَ الأسماءِ فجرى مَجراها في كلِّ شيء .

وهذه الأفعالُ سبعةٌ : أَعْلَمَ ، وأَرَى ، وأَنْبَأَ ، ونَبَّأَ ، وأَخْبَرَ ، وخَبَّرَ ، وحَدَّثَ . ومن الناس /من قاس عليها فقال : كلُّ فعل يَتَعَدَّى إلى مفعولَيْن ، [٩٢] ولا يجوزُ الاقتصارُ على أَحَدِهما دونَ الآخر يجوز أَنْ تُدْخِلَ عليه الهمزةَ ،

---

(١) « زيد » جاء في الأصل منصوباً ، وفي الكتاب ١/٢٣٧ - ٢٣٨ : .. وذلك قولك : اذهب فانظر زيد أَبُو مَنْ هو ، ولا تقول : نَظَرْتُ زيداً . واذهب فَسَلْ زيد أَبُو مَنْ هو ، وانَّما المعنى اذهب فَسَلْ عن زيد ، ولو قلتَ : اسأل زيداً على هذا الحدِّ لم يجز » .

(٢) الجمل ص ٤٣ .

(٣) في الأصل : « الأسماء » .

(٤) الكتاب ١/٤١ .

فيصيرَ يَتَعَدَّى إلى ثلاثةِ مفعولين ، فتقول : أَظْنَنْتُ زيداً عمراً شاخصاً[1]، وأَبْطَلَ هذا المازنيُّ ، وقال : إنَّ النقلَ لا يكونُ في هذا إلَّا بالسَّماع[2] ، والمسموعُ من هذا سبعةُ الأفعالِ المذكورة . فأمَّا (أَعْلَمَ) فإنَّ النَّقْلَ فيه بَيِّنٌ ، تقولُ : أَعْلَمْتُ زيداً عمراً قائماً ، والأصل : عَلِمَ زيـدٌ عمراً قائماً ، ثم أَدْخَلْتَ الهمزةَ على حَسَبِ دخول الهمزة في : أَخْرَجَ ، وأَدْخَلَ أي جعلته يدخل ويخرج ، فوجب لهذا أَنْ يصيرَ الفاعلُ مع عَلِمَ مفعولاً مع أَعْلَمَ كما صار الفاعلُ مع خَرَجَ ودَخَلَ مفعولاً مع أخرج وأدخل . واختلف الناسُ في الاقتصار على المفعول الأَوَّل في هذا الباب أو على الثاني والثالث ، فأَكْثَرُ النحويين أجاز ذلك فأجازوا : أَعْلَمْتُ زيداً اليومَ أي جعلتُه يعلم ، وإنْ لم تذكر ما أَعلمتَه ، وتقول : أَعْلَمْتُ الفرسَ حصاناً ، ولا تذكر من أعلمته واستدل هذا المجيز بأن الرجل قد يعلم أنه أعلم الفرس حصاناً ، ولا يذكر من أعلمه ذلك فيخبِر على حَسَبِ عِلمِه وما في نفسه ، وكذلك قد يُعْلِمُ أنّه أَعْلَمَ اليوم زيداً ، ولا يدري ما الذي أَعْلَمَ فلا يذكرهُ لجَهْلِهِ ، وهذا بيِّنٌ[3] . ومن النَّاس مَنْ منع ذلك فقال : لا يجوزُ الاقتصارُ على واحدٍ دونَ الثلاثة[4] والذي يظهرُ لي أَنَّه يجوزُ الاقتصارُ على الأَوَّل ، وعلى الثاني والثالث دون

---

(١) هذا هو مذهب الأخفش كما في شرح المفصل ٦٦/٧ ، غاية الأمل ١١١/١ المغني لابن فلاح ١/ ل ١٢٤ ، همع الهوامع ٢٥٢/٢ .

(٢) انظر الايضاح ١٧٦ .

(٣) إلى هذا ذهب كثير من النحاة كابن كيسان وابن السَّرَّاج وخطَّاب ، وابن مالك ، ونسبه السيوطي أيضاً إلى المبرِّد ، وفي المقتضب ١٢٢/٣: (ولا يجوز الاقتصار على بعض مفعولاتها دون بعض ، لأنَّ المعنى يبطل العبارة عنه ، لأنَّ المفعولين مبتدأ وخبر ، والمفعول الأول كان فاعلا ، فألزمه ذلك الفعل غيرُه) ، وانظر البديع ل ١٤١ ، تقييد ابن لب ل ٤٦ ، همع الهوامع ٢٥٠/٢ .

(٤) هذا هو الظاهر من كلام سيبويه ، وإليه ذهب المبرِّد ، وابن بابشاذ ، وابن خروف ، وابن عصفور / الكتاب ٤١/١ ، المقتضب ١٢٢/٢ ، شرح المقدمة المُحْسِبة ٢٦٤/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣١٣/١ ، همع الهوامع ٢٥٠/٢ ، وانظر البديع ل ١٤١ ، شرح المفصل ٦٨/٧ ، تقييد ابن لب ل ٤٦ .

الأَوَّل لما ذكرته [1] ، ولا يجوزُ الاقتصارُ على الثاني دون الثالث ، ولا على الثالث دون الثاني ، لأَنَّهما في الأصل مبتدأٌ وخبرٌ ، فكما لا يجوزُ الاقتصارُ على المبتدأ دون الخبر ، ولا على الخبرِ دونَ المبتدأ لا يجوزُ هنا ذِكْرُ الثاني دون الثالث ، ولا ذِكْرُ الثالث دون الثاني ، ويجري الثاني والثالث هنا مَجْرَى الأَوَّل والثاني في الفصل المتقدِّم .

وأَمَّا (أَرَى) فهي بمنزلة (أَعْلَمَ) ، تقول : رأى زيدٌ عمراً شاخِصاً ، ثُمَّ تنقُلُهُ بالهمزة ، فتقول : أَرَيْتُ زيداً عمراً شاخصاً ، أي جعلتُه يرى عمراً شاخصاً أي يَعْلَمُه ، والأصلُ : أَرْأَيْتُ ثم سُهِّلَتِ الهمزةُ ، وكلُّ همزة قبلَها ساكنٌ صحيحٌ فقياسُ تسهيلها أَنْ تلقيَ حركتَها على الساكنِ قبلَها بَعْدَ أَنْ تحذِفَها فتقول : الدِّفُ في (الدِّفْءِ) [2] ، فصار أَرَيْتُ ، وكذلك يرى أَصْلُها يَرْأَ ، فحُذِفَتْ الهمزةُ فصارت حركتُها على الساكن قبلَها ، وتقول في الأمر من رَأَيْتُ : (رَ) ، والأصل : (ارْأَ) فحذُفِتِ الهمزةُ ، وصارت حركتُها على الساكن قبلَها ، وزالت ألفُ الوصل لتَحَرُّكِ ما اجتُلِبَتْ له كما قال : سَلْ في اسْأَلْ ، وتقول في الأمر من أَرَيْتُ : أَرِ ، والأصلُ : أَرْءِ ، فحُذِفَتِ الهمزةُ وصارت حركتُها على الراء ولم تُزَلِ الهمزةُ الأُولى لأَنَّها همزةُ قطعٍ ، لأَنَّه أَمْرٌ من الرُباعي فهي بمنزلة أَكْرِمْ وأَعْطَى وما أشبه ذلك . والكلامُ هنا في الاقتصار على الأَوَّل دون الثاني والثالث ، وعلى الثاني والثالث دون الأَوَّل على حَسَبِ ما تَقَدَّمَ في أَعْلَم .

وأَمَّا (أَنْبَأَ) فللنحويين فيه طريقتان :

إحداهما : أنَّ الأَصْلَ : أَنْبَأْتُ عمراً عن زيدٍ بالقيام ، فالأصلُ فيها أَنْ تَتَعَدَّى إلى مفعولَيْن كلاهما بحرف جَرٍّ ، ولما كان الإِنباءُ والاخبارُ إعلاماً ضُمِّنَ أَنْبَأْتُ معنى أَعْلَمْتُ ، فَتَعَدَّى تعدِّيَه ، فقالوا : أَنْبَأْتُ زيداً عمراً

---

(1) هذا هو مذهب ابن كيسان وابن السراج ومن معهما وقد تقدم .

(2) انظر معاني القرآن ٢/٩٦ ، التهذيب « دفأ » ١٤/١٩٤ .

شاخصاً . فليس على هذا القول بمنقول ، لكنَّه مُضَمَّنٌ ما نُقِلَ بالهمزة ، فجرى لذلك مَجْراه ، وصار كأنَّه منقولٌ .

الثانيةُ : أنَّ أُنَبَأَ منقولٌ من نَبَأَ بمعنى عَلِم ، وإن كان لم يُنْطَق به كما يقال : مَذَاكير[1] جمعُ مفردٍ لم يُنْطَق به ، وكما يقال في : حُرَّة حائر وحرائر[2] : إنَّ حرائرَ جمعٌ لمفردٍ لم يُنْطَق به ، وكما قيل : في لَيْلَةٍ وليالٍ : إنَّ لياليَ جمعٌ لمفرد لم يُنطَق به ، وكأنَّه لو نُطِق به لقيـل لَيْلَاةٌ[1] ، وكما قالوا في ما أَحْسَنَ زيداً : إنَّه في تقدير : شيءٌ أَحْسَنَ زيداً الذي يراد به التَّعَجُب ، وإن لم يُنْطَق به ، وهذا كثيرٌ في هذه الصَّنْعة أكثر من أَنْ يُحصى ، ولا بُدَّ أَنْ يقالَ في (أَنْبَأَ) واحدٌ من الوجهين المذكورين ، لأَنَّ الثانيَ والثالث مبتدأٌ وخبرٌ ، فهما بمنزلة الأَوَّل والثاني في الفصل المتقدِّم ، فلا بُدَّ أَنْ يقال في هذا . إنَّه منقول من ذلك على ـ حَسَبِ ما بيَّنتُه.

وكذلك الكلامُ في (أَخْبَرَ) و (خَبَّر) من قولك : أَخْبَرْتُ زيداً عمراً منطلقاً ، لا بُدَّ أَنْ يُقالَ أَحَدُ الطريقتين المذكورتين ، إمَّا أَنْ يقالَ : الأصلُ : أَخْبَرْتُ زيداً عن عمرو بالانطلاق ، ولما كان المُخْبِرُ مُعْلِماً تضمَّن معنى أَعْلَمتُ فَتَعَدَّى تعدِّيَه ، وجرى مَجْراه ، وإمَّا أَنْ يقال : إنَّ (أخبر) و (خبَّر) منقولانِ من خَبَرَ بمعنى عَلِم .

وكذلك الكلام في (حدَّث) ، إمَّا أَنْ يقالَ : إنَّ الأصلَ : حدَّثْتُ زيداً عن عمرو بالانطلاق ثم ضُمِّن ، على حَسَبِ ما تقدَّم ، وإمَّا أَنْ يُقالَ : نُقِل من شيء لم يستعمل وكأنّه استُغْنِيَ عنه بعَلِم .

وتقول : أَنْبَأْتُ زيداً بالخبر ، وأَنْبَأْتُ زيداً الخبرَ ، تريد بـالخبر ، ويكون على حَذْفِ حرفِ الجرِّ ، قـال تعالى : ﴿ مَنْ أَنْبَـأَكَ هَذَا ﴾[1]

(١) انظر اللسان : « ذكر » و «حر » و « ليل » ، وانظر الكتاب ٢/٢٨٢ ، المقتضب ٣/٨٢ ، الخصائص ١/٢٦٧ ، شرح المفصل ٢/١٠٦ .

(٢) سورة التحريم آية ٣ .

التأويل ـ واللهُ أعلم ـ مَنْ أَنْبَأَكَ بهذا ، ثم حُذِفَ حرفُ الجرِّ ، وأجاز سيبويه أنْ تقولَ : أُنْبِئْتُ زيداً ، تريد عن زيدٍ[1] ، فحُذِفَ حرفُ الجَرِّ ووصل الفعلُ . وأمَّا قولُ الشاعر :

٨٦ ـ نُبِئْتُ عبدَ اللهِ بالجَوِّ أَصْبَحتْ كِـراماً مَـوَالِيها لَئِيمـاً صميمُهـا[2]

فَيَحْتَمِلُ وجهين :

أَحَدُهما : أن تكونَ (عبدَالله) مفعولا نُبئْتُ ، وقوله : (أُصْبَحَتْ كراماً مواليها) في موضع المفعول الثالث ، ويكونُ بمنزلة قولك : أَعْلَمْتُ زيداً عمراً قام أخوه ، لأَنَّ المفعـولَ الثالث يكون جُملةً ، لأَنَّه في الأَصل خبرٌ للمبتدأ ، كما يكونُ المفعولُ الثاني فيما يَتَعَدَّى إلى مفعولين ولا يجوز الاقتصارُ على أَحَدِهما دونَ الآخر جملةً ، و (عَبْدَالله) اسمٌ لقبيلةٍ[3] ، ولم يلحظِ الحيَّ ، ولذلك قال : (مواليها) ويكون اسمُ (أَصْبَحَـتْ مضمـراً ، و (كراماً) خبرٌ لها .

الثاني : أَنْ يكونَ (عَبْدَالله) على إسقاط حـرفِ الجَرِّ ، ويكـونُ التقديرُ : نُبِئْتُ عن عبدِالله ، وتكونُ الجملةُ من قوله : (أَصْبَحَتْ كراماً مواليها) تفسيراً للمُخْبَرِ به عن عَبْدِ الله ، ويكون هذا بمنزلة قوله تعالى : ﴿ وَعَدَ اللهُ الذين آمَنُوا وعملوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وأَجْرٌ عَظِيم ﴾[4] فقولُه تعالى : ﴿ لهم مَغْفِرةٌ وأَجْرٌ عظِيمٌ ﴾ مفسِّرةٌ للموعود وهذا من فصيح كلام العرب ، وعلى هذا الوجه أَخَذَ سيبويه هذا البيت[5] ، وعلى الأول أَخَذَه

---

(١) الكتاب ١/٣٨ .

(٢) ينسب الشاهد للفرزدق ، وليس في ديوانه المطبوع ، انظره في الكتاب ١/٣٩ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١/٤٢٦ ، الافصاح للفارقي ص ٢٨٧ التصريح ١/٢٩٣ ، المقاصد النحوية ٢/٥٢٢ .

(٣) من تميم ، هم بنو عَبْدِ الله بن دارم بن مالك بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم / أنظر جمهرة أنساب العرب ص ٢٢٩ .

(٤) سورة المائدة آية ٩ ، وقد سقط من الأصل قوله تعالى : (وعملوا الصالحات)

(٥) الكتاب ١/٣٩ .

المَبِّرِدُ [1] ، وكلاهما عندي صحيحٌ .

مسألة :

قد تقدم أنَّه يجوز في باب ظننت وأخواتها الإلغاء مع التوسط والتأخير وأنَّ ذلك يكون على مَأْخذين ، على حَسَبِ ما تقدَّم [2] . وأَمَّا (أَعْلَمْتُ) فلا يكونُ فيها إلغاءٌ لأمرين :

أَحَدُهما : أَنَّ الالغاءَ في ذلك الباب لم يكن إلاَّ بأَنْ لا يُبْنَى الكلامُ عليها ، ويكونُ الكلامُ مبنياً على الابتداء ، ثم يَطْرَأُ الإخبارُ عما بُنِيَ عليه من ظَنٍّ وعِلْمٍ وهذا لا يُتَصَّورُ هنا . لا بُدَّ أَنْ يكونَ مَبْنَى الكلامِ عليها ، فتقول : أعلمتُ زيداً عمراً شاخصاً ، ولا يجوز : عمرو شاخصٌ أعلمتُ زيداً ، على جهة الإلغاء ، ويجوز على أَنَّ الخبرَ أَوَّلاً بأنَّ زيداً شاخصٌ ثُمَّ تأتي بخبر ثانٍ ، وهو أَنَّك قد أَعْلَمْتَ عمراً أَن زيداً [3] شاخصٌ ، فتحذِفُ الثانيَ والثالثَ للعِلْمِ ، ولم تأتِ هنا بأَعْلَمْتُ لتُبَيِّن مُسْنَدَ إخبارك أَنَّه عن عِلْم ، وإنَّما يكون الالغاءُ على هذه الجهة . ومن لا يجيز الاقتصارُ على الأَوَّلِ دون الثاني والثالث لا يجيزُ هذه المسألة ، فَتَفَطَّن لما ذكرتُه فإنَّه صحيحٌ .

ويظهر المنعُ في التوسيط ، أَلَا ترى أَنَّك لا تقول : زيدٌ أَعْلَمْتُ عمراً شاخصٌ ، فإذا لم يكن الإلغاءُ في التوسيط فلا يكونُ في التأخير .

الثاني : أَنَّك قد أَعْمَلْتَ الفعلَ في المفعول الأَوَّلِ ، فيبعُد إلغاؤُه ، لأَنَّه قد أَنِسَ بالعمل ، وإنَّما يكون الإلغاءُ فيما لم يَنْصِبْ ، لأَنَّه إذا أَنِسَ

---

(١) ذكر الشيخ عبد الخالق عظيمة في حواشي المقتضب ٤/٣٣٨ أَنَّ المُبَرِّد انتقد قول سيبويه : « كما تقول : نبئت زيداً يقول ذاك ، أي عن زيد فقال : « وليس كذلك ، لأَنَّ نَبَّأْتُ زيداً معناه : أعلمتُ زيداً ، ونُبِّئْتُ زيداً أُعْلِمْتُ زيداً ، وإن قال قائلٌ : نُبِّئْتُ عن زيد قائماً وضعه موضع حُدِّثْتُ فمبني على ضربين لا يحمل الكلام إلا على وجهه » . ثم أورد الشيخ غضيمة رَدَّ ابنِ ولَّادٍ في كتابه الانتصار ـ انتقادَ المبرِّد سيبويه » .

(٢) انظر ما تقدم ص ٤٣٧ .

(٣) كذا في الأصل ، ووجه الكلام : « بأن عمراً . . . أعلمت زيداً أن عمراً . . » .

بالعمل ضَعُفَ الالغاءُ ، والطريقة الأولى أقوى (١) .

مسألة :

اختلف النحويون في التعليق عن الثاني والثالث ، فمنهم مَنْ منع ذلك ، وقال : لا يجوزُ التعليقُ ، لأنَّه لما عَمِلَ في الأوَّل أَنِسَ بالعمل ، فَضَعُفَ التعليقُ ، فتقول : أَعْلَمْتُ زيداً عمراً شاخصاً ، ولا يجوز : أَعْلَمْتُ زيداً لعمروٌ شاخصٌ . ومنهم مَنْ أجاز ذلك وأستدَلَّ (٢) بقوله سبحانَه : ﴿ هل نَدُلُّكُمْ عَلى رَجُلٍ يُنَبِّئُكمْ ﴾ (٣) الآية ، ومَنْ منع التعليقَ لم يجعل (يُنَبِّئُكم) هنا التي تَتَعَدَّى إلى ثلاثة مَفْعُولين (٤) ، وجعل الآية بمنزلة قوله تعالى : ﴿ وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ آمنُوا وعَمِلُوا الصَّالِحاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾ (٥) وقد تقدَّم الكلام في ذلك (٦) وبمنزلة قوله :

* نُبِئْتُ عبدَ الله بالجو أَصْبَحَتْ * [٨٦]

على مَنْ أخذه على إسقاط حرف الجَرِّ .

والظاهر من كلام سيبويه أَنَّ التعليقَ يكونُ في هذه الأفعال (٧) ، وأَكْثَرُ

---

(١) راجع المسألة في غاية الأمل ١٠٦/١ ، شرح الجمل لابن الفخار ص ٦٩ .

(٢) بعد قوله : (ذلك) جاء في الأصل : « وقال : لا يجوز التعليق ، لأنَّه لما عمل في الأول أنِس بالعمل » والعبارة مقحمة .

(٣) سورة سبأ آية ٧ ، وتمام الآية ﴿ إذا مُزِّقْتُم كُلَّ مُمَزَّقٍ إنَّكمْ لَفي خَلْقٍ جَديد ﴾ وقد حملها على التعليق سيبويه في الكتاب ١٤٨/٣ ، ووجه الدَلالة من الآية كما ذكر ابن الفخار في شرح الجمل ص ٦٩ أَنَّ « (إنَّ) إنما كُسِرت في الآية لكونِ اللام التي في خبرها مقدَّرة قبلها ، وإذا كانت مقدرةً قبلها كان الفعلُ معلَّقاً عما سدَّ مسدَّ المفعول الثاني والثالث ، ولولا ذلك لكانت مفتوحةً وانظر تقييد ابن لُبّ ل ٥٠ .

(٤) قال في الكافي ٢/ ص ٢٣ : « ويقولون في الآية : ﴿ إن ينبئكم ﴾ « هنا ليست المتعدية إلى ثلاثة مفعولين ، وإنما هي المتعدية إلى واحد بنفسها وإلى آخر بحرف الجر نحو : نبأتك بكذا ونبأتك عن كذا فيكون المجرور قد حذف وجِيء بالجملة مفسِّرة لذلك » .

(٥) سورة المائدة آية ٩ .

(٦) انظر ما تقدَّم ص ٤٥٣ .

(٧) أنظر الكتاب ١٤٨/٣ ، وقد أجاز التعليق ابنُ مالك وأبو حيان وعَدَدٌ من شُرَّاح الألفيَّة عند =

[٩٤] النحويين أنَّها لا تُعَلَّقُ ، وإلى هذا كان الأستاذُ أبو علي / يـذهب [١] ، والأمر عندي قريب في التعليق والأَحْوَطُ ألَّا يقعَ التعليق إلَّا بالسماع [٢] .

قوله : (وفعلٌ لا يَتَعَدَّى إلَّا بحرفِ خفضٍ) [٣] .

حروفُ الخَفْضِ هي : حروف الصِّفات ، وكذا سمَّاها الكوفيون [٤] ، وإنما سَمَّوها بذلك لأَنَّك إذا قلتَ : دخلتُ في الدار ، فالدخول قد تَعَدَّى إلى الدار على معنى الوعاء ، لأَنَّ الدارَ مُحْتَوِيةٌ عليه ، والدخول طالبٌ له بحقيقته لأنَّ الدخول لا يُعْقَلُ إلَّا بمدخول فيه ، كما أَنَّ الضرب لا يُعْقَلُ إلَّا بمضروب ، قيـل فيه : مفعولٌ به ، لكنْ وصل إليه بحرف الجر ، لأَنَّ الفعلَ يكْتَسِبُ منه وصفاً وهو أنه مُوْعِبٌ [٥] له ، وكذلك إذا قلتَ : خرجتُ من الدار إلى المسجد ، فالخروج طـالبٌ للدار والمسجد طَلَبَيْن مختلفين ، يطلُبُ الدار بأَنَّه مبدؤُه ويطلب المسجد بأَنَّه منتهاه ، فاحتيج إلى الحرفين لِيَدُلَّا على هذينِ المعنَيَيْنِ في الدار والمسجد ، وهكذا تَجِد جميعَ الحروف الجارَّة إذا تتبعتَها ونظرتَ إلى معانيها تجدُها دالَّةً على أوصافِ الفعل . فكلُّ فعلٍ طالبٌ محلاً لا يُعْقَلُ دونه ولا يُعْقَلُ منفصِلاً عنه ، وهو مع ذلك يكْتَسِي

= كلامهم على قول ابن مالك :

ومـا لـمفعـولـي علـمت مـطلقـاً لـلثـاني والثـالث أيضـاً حقِّقـا

انظر منهج السالك ص ٩٩ - ١٠٠ ، توضيح المقاصد ١/٣٩٥ ، شرح ابن عقيل ٢/٦٥ ، التصريح ١/٢٦٦ ، وانظر البحر المحيط ٧/٢٥٩ ، همع الهوامع ٢/٢٤٩ .

(١) انظر التوطئة ص ١٩٥ .

(٢) ذكر المؤلف في الكافي ٢/ ص ٢٤ أَنَّ الذين لا يرون الاقتصارَ على المفعول الأول هم الذين لا يجيزون التعليق ثُـمَّ قال : « وأَمَّا من يرى الاقتصارَ على المفعول الأول فبلا شك أَنَّ التعليقَ أيسرُ من ذلك وقد تقدَّم أَنَّ الاقتصارَ هو الأقيس ، فينبغي أنَ يكون التعليقُ هو الذي يُعَوَّلُ عليه » ، ومن هنا يتضح أن ما نقله السيوطي في همع الهوامع ٢/٢٤٨ أنَّ ابن أبي الربيع يمنع الالغاء والتعليق في هذا الباب غيرُ دقيق .

(٣) الجمل ص ٤٣ .

(٤) انظر شرح المفصل ٧/٨ ، التصريح ٢/٢ ، همع الهوامع ٤/١٥٣ .

(٥) في الأصل : « وموعباً » .

منه وصفاً فلا يصل إليه إلاَّ بحرف ، وما طلبه ولم يَكْتَس منه وصفاً تَعَدَّى إليه بنفسه ، نحو : الضَرْب والقَتْل . وستتبيَّنُ أقسامُ هذا كلِّه في باب حروف الجر [1] .

فإذا صحَّ ما ذكرتُه وتبيَّنَ علمتَ أنَّك إذا قلتَ : خرجتُ من الدَّار أنَّ الفعلَ طَالِبٌ للدار ، وأنَّ الحرفَ المضيفَ الدَّالَّ على الوصف طالبٌ أيضاً للدار ، الفعلُ يطلُبُه بالنَّصب ، لأنَّه فضلةٌ ، والحرفُ يطلبه بالخفض ، لأنَّه أضاف الأوَّل إلى الثاني ، فاجتمع على اسمٍ [2] طالبانِ بالعمل ، فلم يمكن ظهورُ العملين ، لأنَّه لا يمكن أن يُنْصَبَ الاسم ويُخْفَضَ في حالٍ واحدةٍ ، فلم يَكُن بُدٌّ من إعمال أحد العاملين وتعليق الآخر ، فكان ظهورُ عملِ الحرف أولى من ظهور عمل الفعل لأمرين :

أَحَدُهما : أنَّ الحرفَ أقربُ .

الثاني : أنَّ الفعلَ قد صَحَّ تعليقُه بما ذكرتُه في فصل ما يَتَعَدَّى إلى مفعولين ، ولا يجوز الاقتصارُ على أحدهما دون الآخر ، ولم يَصِحَّ تعليقُ الحرف إلاَّ فيما ذكرتُه ، مما لم يُحْفَظ له نظيرٌ ، وهو قول الشاعر :

* ولا لِلْمَابِهِمْ أَبَــداً دواءُ * [٧٥]

وقد صَحَّ تعليقُ الاسم ، وإن كان قليلاً ، حكى سيبويه : قَطَعَ اللهُ يَدَ ورِجْلَ مَنْ قالها [3] وأنشد :

---

(١) انظر ما سيأتي ص ٨٣٨ ـ ٨٣٩.

(٢) في الأصل : « اسمين » .

(٣) لم أجد هذا في الكتاب المطبوع ، والمشهور أنَّ الذي حكى ذلك هو الفراء ففي معاني القرآن ٣٢٢/٢ « وسمعت أبا ثروان العكلي يقول : قَطَعَ اللهُ الغَدَاةَ يَدَ ورِجْلَ مَنْ قاله » ونقل ما حكاه الفراء أبو بكر بن الانباري في المذكر والمؤنث ص ٥٩٨ ، وابن جنى في الخصائص ٤٠٧/٢ ، وسر صناعة الاعراب ٢٩٨/١ ، وابن عصفور في ضرائر الشعر ص ١٩٤ ـ ١٩٥ ، وابن مالك في شرح عمدة الحافظ ص ٥٠٤ ، وقد وردت العبارة كما رواها المؤلف في توضيح المقاصد ٢٨٣/٢ ، وشرح ابن عقيل ٦٥/٢ ، همع الهوامع ٥٨/٣ .

٨٧ـ يا مَنْ رأى عارِضاً أُسَرُّ بـه   بين ذِراعَيْ وجَبْهَـةِ الأَسَـدِ [١] .

فلا بُدَّ أَنْ يكونَ الأسدُ مخفوضاً بأَحَد الاسمين ، والآخر معلَّقٌ ، لما ذكرتُه من أنَّه لا يَصِحُّ أَنْ يعملَ عاملان في معمول واحد . فقد صحَّ أنَّ الأفعال تُعلَّق ، وأَنَّ الأَسماءَ يكون فيها التعليقُ قليلاً ، وفي ضرورة الشِّعر ، وأَنَّ الحرفَ لا يكون فيه ذلك فيجب عن هذا أَنْ يقالَ في قول العرب :

لا أَبَا لزيدٍ [٢] : إنَّ زيداً مخفوضٌ بحرف الجرِّ الزائـد ، والاسمُ معلَّقٌ ، ولا يقال إنَّه مخفوض بالاسم المضاف إليه [٣] ، والحرف معلَّقٌ ، لأَنَّ الحروف لا تُعَلَّقُ ، والأسماءُ قد صحَّ فيها ذلك ، وهذا الذي ذكرتُه هو مذهبُ ابن جنى وحُذَّاقِ هذه الصَّنْعة [٤] .

فإن قلتَ : الحرفُ زائـدٌ ، والاسمُ ليس بزائد ، فالاسم أقوَى من الحرف ، فيجب أَنْ يُنْسَبَ إليه العملُ .

قلتُ : الحرفُ يعمل وإن كان زائداً كعَمَلِه غيرَ زائدٍ ، وليس أحدهما بأقوى من الآخر في العمل ، فالزيادةُ وعدمُ الزيادةِ ليس لها تأثيرٌ في هذا الموضع .

---

(١) البيت للفرزدق كما في الكتاب ١/١٨٠ ، ديوان الفرزدق (شرح الصاوي) ص ٢١٥ نقلا عن الكتاب ، وأنظر معاني القرآن ٢/٣٢٢ ، المقتضب ٤/٢٢٩ ، المذكر والمؤنث لابن الانباري ص ٥٩٧ ، الخصائص ٢/٤٠٧ ، سر صناعة الاعراب ١/٢٩٧ الحلل ص ٢١٣ ، شرح المفصل ٣/٢١ ، ضرائر الشعر ص ١٩٤ ، شرح عمدة الحافظ ص ٥٠٢ ، رصف المباني ص ٣٤١ ، توضيح المقاصد ٢/٢٨٢ ، مغنى اللبيب ص ٤٩٨ ، ٨٠٩ ، شرح شواهده ٢/٧٩٩ ، خزانة الأدب ١/٣٦٩ ، ٢/٢٤٦ .

(٢) من ذلك قول جرير :

يـا تـيم تـيم عَـدِيٍّ لا أبـا لـكُمُ   لا يُـوقِعَـنَّـكُمُ فـي سَـوْءَةٍ عُـمَـرُ

انظره في ديوانـه ١/٢١٢ ، الكتاب ١/٥٣ ، ٢/٢٠٥ ، شـرح أبياتـه لابن السيرافي ١/١٤٢ ، المقتضب ٤/٢٢٩ ، الجمل ص ١٧٠ ، أمالي ابـن الشجري ٢/٨٣ .

(٣) هذا مذهب سيبويه في الكتاب ٢/٢٧٧ .

(٤) انظر الخصائص ٣/١٠٦ ، الجنى الداني ص ١٠٨ ، مغنى اللبيب ص ٢٨٦ .

وقد يكونُ الفعلُ يَطْلُبُ شيئينِ من جهة المعنى يَكْتَسِي من أَحَدِهما وصفاً ولا يكتسي من الآخر ، فَيَتَعَدَّى إلى مفعولين أحدهما بنفسه ، والآخر بحرف الجرِّ من ذلك : ضربتُ زيداً بالسَّوْط ، وقتلتُ زيداً على الحائط ، وهذا كثيرٌ ، ومن هذا: رَكِبْتُ الفرسَ إلى أبيك [1] ، فَرَكِبْتُ يَطْلُبُ الفرسَ بنفسِه ، ولا يَصِلُ إلى الأَب إلاَّ بحرف جر .

فيجب أَنْ يُنْصَبَ الفرسُ ، ويُخْفَضَ الأَب [2] بحرف الجرِّ ، فَيَصِحُّ أَنْ يقالَ على هذا : إنَّ (رَكِبَ) يَتَعَدَّى بنفسه ، ويصحُّ فيه أيضاً أَنْ يقالَ : إنَّه يَتَعَدَّى بحرف الجرِّ ، لأَنَّه يَنْصِبُ الفرسَ ، ولا يصل إلى الأَب إلاَّ بحرف الجرِّ ، فعلى هذا قولُ أبي القاسم رحمه الله : رَكِبْتُ إلى أبيك [3] صحيحٌ ، وإنْ كان يَصِلُ إلى الفرسِ بنفسه ، ورأيتُ بعضَ مَنْ لم يضْبِط هذا الفصلَ يقولُ: إنَّما هو (رَكَنْتُ) بالنون ، وليس بالباء [4] ، لأَنَّ (ركبت) يَتَعَدَّى بنفسه ، فيقال له : لا يصِلُ إلى الأب إلاَّ بحرف الجر ، فهو من هذا الفصل / إذا تَعَدَّى إلى الأب ، وإلى كل مَنْ يُرْكَبُ إليه ، وهو يَتَعَدَّى بنفسه إذا تَعَدَّى إلى الفرس وإلى كلِّ مركوب . وهذا الذي ذكرتُه صحيحٌ [5] . [٩٥]

قوله : (وفعل يَتَعَدَّى بحرف جَرٍّ وبغير حرف جَرٍّ) [6] .

---

(١) في الأصل: «إلى زيد»، وما أثبتُّهُ يُقَرِّبه قولُه بعد «ولا يصل إلى الأب إلا بحرف. . .».
(٢) في الأصل: «السوط» لكن قوله : فيجب أن يُنْصَبَ الفرس يقتضي أن يكون المخفوض هو الأب .
(٣) الجمل ص ٤٣ .
(٤) اصلاح الخلل ص ١٠٣ ـ ١٠٤ .
(٥) نقل المؤلف في إملائه ص ٥٣ هذا التوجيه لكلام الزجاجي عن شيخه أبي علي الشلوبين ، وفي شرح الجمل لابن الفخار ص ٦٠٩ : وقال أبو علي الشلوبين : الذي ثبت في جميع النسخ : ركبت بالباء وإنما أراد أبو القاسم أن هذا الفعل لا يتعدى إلى المذكور بعده في هذا المثال إلا بحرف خفض ، وهذا هو الصواب أن شاء الله ، وأنظر شرح الجمل لابن الضائع ٢/ ل ٥ .
(٦) الجمل ٤٣ .

هذا الفصل يوجد على ثلاثة أقسام [1] :

أحدها : أنْ يكونا أصلين واختلف تعديه لِلَحْظَيْنْ مختلفين ، ومن ذلك (جاء) تقول : جئتُك ، وجئتُ إليك ، فَمَنْ قال : جئتُك ، لَحَظَ قصدتك ، ومَنْ قال : جئتْ إليك لَحَظَ : وَصَلْتُ إليك ، أو مشيتُ إليك ، فإنَّ (قَصَد) تصل بنفسها ، و (وَصَل) تَصِل بحرف الجر .

الثاني : أنْ يكونَ الأصلُ حرفَ الجرِّ ثُمَّ أسقِطَ حرفُ الجر ، فظهر عَمَلُ الفعل ، لأنه طالبٌ الاسمَ بالنصب ، ومنع من ظهور النصب عَمَلُ [الحرف] [2] وعدم تعليقه ، على حَسَب ما ذكرتُه [3] ، فإذا زال الحرفُ زال المانع فظهرَ النصبُ ، ومن ذلك شَكَرْتُ لِزيدٍ ، وشَكَرْتُ زيداً قال تعالى : ﴿أنِ اشْكُرْ لي وَلِوَالِدَيْكَ﴾ [4] ولو تَعَدَّى بنفسه لكان : اشكُرْني ووالديك . وقال تعالى : ﴿واشْكُرُوا لَهُ﴾ [5] ، ولا يُوْجَد شَكَرَ في كلام العرب يَتَعَدَّى إلاَّ بحرف جر في الأكثر ، وجاء قليلاً يَتَعدَّى بنفسه ، فيجب [6] فيما كَثُر واطَّرَدَ أَنْ يُدَّعَى فيه أَنَّه أَصلٌ ، وما قلَّ ولم يَطَّرِد أنْ يُدَّعَى فيه أنَّه فرعٌ ، وكذلك نَصَحْتُ لك ونَصَحْتُك ، الأكثر فيه نَصَحْتُ لك ، قال تعالى ﴿وأَنْصَحُ لَكُمْ﴾ [7] ، ونَصَحْتُك قليلٌ [8] ، فيجب أَنْ يُدَّعى أَنَّ القليلَ فَرْعٌ عن الأكثر ، ومن ذلك : دخلتُ الدَّارَ ، ذهب سيبويه وأبو علي

---

(١) انظر القسمين الأول والثاني في شرح الجمل لابن الفخار ص ٦٩ .
(٢) تكملة يتم بها الكلام .
(٣) انظر ما تقدم ص ٤٥٧ ـ ٤٥٨ .
(٤) سورة لقمان آية ١٤ .
(٥) سورة العنكبوت آية ١٧ .
(٦) في الأصل : « ما » .
(٧) سورة الاعراف آية ٦٢ .
(٨) ذهب ابن درستوية إلى أَنَّ نصح مما يتعدى إلى مفعولين إلى احدهما بنفسه وإلى الآخر بحرف الجر / أنظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣١ .

ومَنْ تَبِعَهما ، إلى أَنَّ الأَصْلَ حرفُ الجرِّ [1] وأَنَّ الأَصْلَ : دخلتُ في الدار ، ثم أُسْقِط حرفُ الجرِّ ، فانتصب الاسمُ ، لما ذكرتُه من زوالِ مانعِ ظهورِ النصب .

وذهب الجَرْمي إلى أَنَّ : دخلتُ الدَّارَ ، ودخلتُ في الدَّارِ أصلانِ وأَنَّ (دخلتُ) بمنزلة (جاء) تَتَعَدَّى [2] تارةً بنفسها ، وتارةً بحرفِ الجرِّ ، وليس أَحَدُهما بأصلٍ للآخر [3] . ورَدَّ أبو علي على هذا القول واستدلَّ على أَنَّ الاصلَ حرفُ الجر بخمسةِ أَدِلَّة [4] :

أَحَدهـا : أنَّ (دخلتُ) بمعنى (غُرْتُ) ، و (غار) لا يَتَعَدَّى إلَّا بحرف الجرِّ ، فيجب لما هو بمعناها ألَّا يَتَعَدَّى إلَّا بذلك الحرفِ . وهذا هو الأكثرُ ، وهو الأصلُ ، ولا يُعْدَلُ عنه إلَّا بأَنْ تَجِدَ العربَ قد خالفت ذلك فَتَحْفَظَهُ وتَنْظُرَ وجهَهُ ، وتقولَ : لُحِظَ في هذا غيرُ ما لُحِظَ في الأكثرِ ، وإن كان المعنى واحداً ، فالتأويلُ مختلفٌ .

الثاني : أنَّ (دَخَلَ) ضِدُّ (خَرَجَ) والشيءُ يجب أَنْ يجريَ على قياس ضِدِّهِ ، وخرج لَا يَتَعَدَّى إلَّا بحرف جرٍّ ، فيجب لدخل أَلَّا يَتَعَدَّى إلَّا بحرف جر ، لأنَّ الضِدَّ والمِثْلَ سواءٌ في هذا النوع .

الثالث : أن فَعَلَ إذا كان متعدياً [5] ، فالأكثرُ في مصدره أَنْ يكونَ

---

(١) انظر الكتاب ١/٣٥ ، الايضاح ١/١٧١ ، وأنظر أيضاً الأصول ١/٢٠٤ ، شرح المقدمة المُحْسِبة ٢/٣٠٧ .

(٢) في الأصل : « يتعدى » .

(٣) ينسب ما ذهب إليه الجرمي إلى أبي الحسن الأخفش، وبه أخذ المبرِّد / وعزاه ابن بزيزة في غاية الأمل ١/ ص ١١٦ إلى الجرمي وابن السراج أنظر المقتضب ٤/٦ « الحاشية » ، ٣٣٧ ، أمالي ابن الشجري ١/٣٦٨ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٢٨ ، شرح الكافية للرضى ١/١٨٦، شرح ألفية ابن معطي للرعيني ل ١٩ ومما يحسن ذكره هنا أنَّ ابن السراج رجَّح في الأصول ١/٢٠٤ ما ذهب إليه سيبويه ومن تبعه من أن دَخَلَ غير متعدٍ .

(٤) انظر الايضاح ١/١٧١ ففيه الأَدِلَّةُ الخمسة مختصرةً ، وانظر الكافي ٢/ ص ١٤ .

(٥) هكذا في الأصل « متعدياً » وهو خطأ ، والصواب : « إذا كان غير متعد » ، وربما كان في =

على فُعُول نحو: خُروج وغُرور، ودَخَل: وجدنا مصدَرَهُ على فُعُول، قالوا: دَخَلْتُ دُخُولا، فإن جعلتَ الأصلَ: دخلتُ في الدَّار فيكونُ غيرَ متعدٍ من قولك: دَخَلْتُ الدَّار، وجاء المصدر على الأكثر والأغلب، وإذا جعلنا دخل من قولك: دخلتُ الدارَ ليس أصله: دخلتُ في الدار فيكون متعدِّياً، ويكونُ مصدَرُه على فُعُولٍ على غير قياس، ومهما قدرنا على البقاء على الأصْلِ والأكثر فلا ينبغي أنْ يُخْرَجَ عنه إلى الشاذِّ المُنْكَسِر.

فإن قلتَ: إسقاطُ حرف الجِّر أيضاً خارجٌ عن القياس.

قلتُ: إسقاطُ حرفِ الجرِّ ـ وإن كان قليلاً ـ أكثرُ في مجيء غيرِ المُتَعَدِّي على فُعُول، وإذا تعارض الضعيفانِ حُمِلَ على أحْسَنِهما وأَقَلِّهما ضَعْفاً.

الرابع: أنَّ فَعَلَ إذا كان غيرَ متعدٍ، فالنقل فيه بالهمزةِ مَقِيسٌ، وإذا كان متعدِّياً فالنقلُ فيه بالهمزة غيرُ مَقَيْس، وإنَّما يُرْجَعُ فيه إلى السَّماع، لكثرةِ النَّقْل في غير المتعدِّي وقِلَّته في المتعدِّي.

وقد سُمِع: أدخلتُه الدَّارَ، فإن جعلتَ: دَخَلْتُ على إسقاط حرف الجرِّ كان غيرَ متعدٍ، وكان النَّقْلُ فيه قياساً، وجارياً على الأكثر، وإنْ جعلتَ: دَخَلْتُ الدَّارَ أصلاً كان نقله بالهمزةِ على غيرِ قياسٍ، وجاء على الأقلِّ، وإذا دار الشيءُ بينَ القياس والسَّماع فحَمْلُه على القياس أولى.

الخامس: النَّقْلُ بالباء إنَّما سُمِع في غيرِ المتعَدِّي، ولم يُسْمَع في المُتَعَدِّي إلَّا فيما لا بالَ له، وقد سُمِع هنا: دخلتُ بزيدٍ على معنى أدْخَلتُه، فينبغي أنْ يُدَّعى في: دَخَلْتُ الدَّار، أنَّه على اسقاطِ حرفِ الجرِّ، ليكونَ غيرَ متعدٍ فيكونُ نقلُه بالباء على القياس وجاء على الأكثر. فقد [٩٦] تَحصَّل بما ذكرتُه أنَّ / الخمسة ترجع إلى ثلاثة:

= الكلام سقطاً ويكون الكلام هكذا «إذا كان متعدياً، فالاكثر في مصدره أن يكون على فعل نحو قَتْل وضَرْب، وإذا لم يكن متعدياً . . ».

أَحَدُها : النَّظِيرُ .

الثاني : النَّقِيضُ.

الثالث : الحُكْمُ .

ومما يُسْتَدَلُّ به في هذا النوع أيضاً الاطِّرادُ ، فإذا وجدتَ حرفَ الجرِّ مطَّرِداً ووجدتَ الاسقاطَ غيرَ مطَّرِد ، فيجبُ أَنْ تَحْكُمَ على المطَّرِد بأنَّه الأصلُ ، وعلى المُنْكَسِر غير المطَّرد أنَّه ثانٍ .

الثالث : أَنْ يكونَ الأصلُ أَنْ يَصِلَ بنفسه ، ويكونُ حرفُ الجرِّ زائداً ، وذلك قولهم : قرأتُ السُّورَةَ، وقرأتُ بالسورة [١] . الأصْلُ : قرأتُ السُّورةَ ثم زِيْدَ حرفُ الجرِّ ، والباءُ تُزَادُ في المفعول قال اللهُ سبحانَه :﴿ أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللهَ يَرَى ﴾ [٢] وقال تعالى في موضع آخرَ : ﴿ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللهَ هُوَ الحَقُّ المُبِيْنُ ﴾ [٣] .

والدليلُ على أَنَّ الأصلَ في قرأتُ بالسُّورة : قَرَأْتُ السُّورَةَ أَنَّ (قَرَأْتُ) بمعنى (تَلَوْتُ) ، و (تَلَوْتُ) تَتَعَدَّى [٤] بنفسها ، فينبغي أَنْ تَدَّعِيَ في (قرأتُ) أنَّها مُتَعَدِّيَةٌ بنفسها ، ما وُجِد لذلك سبيلٌ ، وقد وجَدْنا ، فإنا ادَّعينا الزيادةَ في الباء ، والباءُ قد صحَّت زيادَتُها في الفاعلِ ، قال الله تعالى : ﴿ وَكَفَى بِاللهِ شَهِيْداً ﴾ [٥] الباءُ زائدةٌ للتوكيد . وكذلك التَّعجب نحو : أحسنْ بزيدٍ ، الباءُ زائدةٌ ، وهي لازمةٌ ، وسيأتي بيانُ هذا في باب التَّعجب .

---

(١) قال أبو علي الفارسي في الايضاح ١/١٧١ : « وقد تزاد في الأفعال المتعدية حروف الجر ، وذلك قولك : قرأت بالسُّوْرَة ، وقرأت السُّورة » ومما جاء من ذلك قول الشاعر :

هن الحرائر لا رَبَّاتِ أحمرةٍ سُودُ المحاجر لا يقرأن بالسُّور

مجالس ثعلب ١/٣٠١ ، مغنى اللبيب ص ١٤٧ ، ٨٨٥ ، خزانة الأدب ٣/٦٦٧ .

(٢) سورة العلق آية ١٤ .

(٣) سورة النور آية ٢٥ .

(٤) في الأصل : « يتعدى » .

(٥) سورة النساء آية ٧٩ .

وقالوا : ليس زيدٌ بقائم [1] ، الباءُ زائدةٌ بلا خلافٍ ، لأَنَّ الأصلَ : ليس زيد قائماً ، وخبرُ ليس مُشَبَّهٌ بالمفعول ، فلو كانت لا تُزاد في المفعول لم تُزد فيما انتصب على التشبيهِ به . وكذلك قالوا : ما زيدٌ بقائمٍ ، والأَصْلُ : ما زيدٌ قائماً [2] ، وخبرُ (ما) مُشَبَّهٌ بما شُبِّه بالمفعول ، وقد زيدتِ الباءُ في المبتدأ لأَنَّه مُشَبَّهٌ بالفاعل ، فزِيْدَت فيه كما زيدت في الفاعل ، قالوا : بَحَسْبِكَ زيدٌ [3] والأَصْلُ : حَسْبك زيدٌ « وزِيدَتْ في الخبر ، لأَنَّه مُشَبَّهٌ بالفاعل أيضاً . وهذا كلُّه منه ما قد مضى ومنه ما سيأتي [4] .

وكذلك أيضاً : عَلِمْتُ بأَنَّ زيداً قائمٌ ، الأَصلُ فيه : عَلِمْتُ أَنَّ زيداً قائمٌ ؛ لأَنَّ عَلِمْتُ هنا بمعنى عَرَفْتُ وعَرَفْتُ لا تَتَعَدَّى إلَّا بنفسها فعَلِمْتُ كذلك ، وهذا كلُّه راجعٌ إلى السَّماع ، لا يقال منه إلَّا ما قالته العربُ .

فليس كلُّ فعل يصل بحرف الجر يجوز لك أَنْ تُسْقِطَ منه حرفَ الجرِّ وكذلك ليس كلُّ ما يصلُ بنفسه لك أنْ تزيدَ فيه حرف الجرِّ وكذلك كلُّ ما يَتَعَدَّى تارةً بنفسه ، وتارةً بحرفِ الجرِّ وليس أَحَدُهما أصلاً لـلآخر ليس بقياس .

فهذه الأقسامُ الثلاثةُ يُوْقَفُ فيها حيثُ وقفتِ العربُ ، ولا تَتَعَدَّى ، ولذلك قال أبو القاسم : (وإنَّما هذا في أفعالٍ مسموعة تُحْفَظُ ولا يقاس عليها) [5] . ثم أَتى بقوله تعالى : ﴿ وإذا كَالُوهُم أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾ [6] أَخَذَ أبو القاسم هذه الآية على أَنَّ (هُم) مفعولةٌ بكال ، والتقديرُ : وإذا كالوا أو وزنوا ، وتقول : كِلْتُك وكِلْتُ لك على معنى أعطيتُك ، فمن قال : كِلْتُك

---

(١) (٢) (٣) انظر الجنى الداني ص ٥٣ ـ ٥٤ ، مغنى اللبيب ص ١٤٨ ـ ١٤٩ .

(٤) انظر ما سيأتي ص ٤٥٢ .

(٥) الجمل ص ٤٤ .

(٦) سورة المطفِّفين آية ٣ ، وانظر توجيه الآية في تأويل مشكل القرآن ص٢٢٨ ، إعراب القرآن للنحاس ٣/٦٤٩ ، مشكل إعراب القرآن ٢/٤٦٣ .

لَحَظَ معنى أعطيتُك[1] ومن قال : كلت لك لحظ معنى حُطْتُ الشَّيءَ لك ، فهما أصلان ، ولا يُدَّعَى أنَّ الأَصلَ حرفُ الجرِّ ؛ لأن تَعَدِّيَ الفعلِ بنفسه ووصوله بغير حرف جرٍ أكثرُ ، ولأنَّه أظهر .

ولا يُدَّعَى انَّ اللام زائدةٌ ، لأنَّ زيادةَ اللام في المفعول لم تَثْبُت ، وذهب المُبَرِّدُ إلى زيادتِها ، واستدلَّ على ذلك بقوله سبحانَه : ﴿ قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ ﴾[2] تأويله : رَدِفَكُم[3] ، ويُمكنُ[4] أَنْ تكونَ هذه الآية على التضمين ، كأنَّه ضُمِّنَ معنى خَلَص لكم . ولا يَثْبُتُ بمُحْتَمِلٍ قاعدةٌ . والتضمينُ كثيرٌ في كلام العرب ، وفي القرآنِ ، قال الله تعالى : ﴿ ونَصَرْنَاهُ مِنَ القَوْمِ الَّذِيـنَ كَذَّبُوا ﴾[5] فهذا والله أعلم . على تضمين خَلَّصْنَاهُ من القوم ، لأنَّ (نَصَرْنَا) انَّما تَتَعَدَّى بعلى ، وكذلك قولُه تعالى : ﴿ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا ﴾[6] ضُمِّنَ معنى كأَنَّك سائلٌ عنها ، لأنَّ الحَفِـيَّ بها سائلٌ عنها ، وإذا تَتَبَّعْتَ كلامَ العرب وجدتَ هذا كثيراً .

ومن الناس مَنْ أَخَذَ الآيةَ على أَنَّ (هُم) توكيدٌ للضمير ، وهو ضميرٌ منفصلٌ كما تقول : الزيدون ضربوا هم[6] . والظاهرُ ما ذهب إليه أبو القاسم لأَنَّ قبَله : ﴿ إذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوفُونَ ، وإذَا كَالُوهُم ﴾[7] فالضميرُ عائدٌ على النَّاسِ ، والآخِرُ قول «ليس بالبعيد، وإن كان الآخَرُ»[7] أظهرَ منه[9].

---

(١) ذكر السهيلي في نتائج الفكر ص ٣٥٣ ، وتبعه ابن القيم في بدائع الفوائد ٢/٧٤ أنَّ في حذف اللام تضمين الفعل المبايعة والمعارضة .

(٢) سورة النحل آية ٧٢ .

(٣) المقتضب ٢/٣٦ ، وانظر البيان في غريب اعراب القرآن ٢/٢٢٧ .

(٤) سورة الأنبياء آية ٧٧ .

(٥) سورة الاعراف آية ١٨٧ .

(٦) انظر مشكل إعراب القرآن ٢/٤٦٣ ، البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٥٠٠ .

(٧) سورة المطففين آية ٢ ، ٣ .

(٨) هكذا في الأصل . والأظهر أن يقولَ : « الأول » .

(٩) مما يرجحه انَّ « هم » لو كانت ضميراً مرفوعاً مؤكداً للواو لكتبت « كالوا » بألف بعد واو الجماعة / انظر مشكل اعراب القرآن ٢/٤٦٣ .

باب ما تتعدى إليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية

اعلم أنَّ المنصوبَ على قسمين : منصوبٌ عن تمام الاسم . ومنصوبٌ عن تمام الكلامِ والمنصوبُ عن تمام الاسم : ما انتصب بَعْدَ الأعداد والمقادير ، وما / جرى مَجْراها وذلك ، نحو قولك : لي مِثْلُك عالِماً ، [٩٧]

والمنصوبُ عن تمام الكلام مفعولٌ ومشبَّهٌ بالمفعول ، فالمفعولات خمسٌ :

المفعول به ، وهو الذي ذكره في الباب المتَقدِّم ، وهو الذي تَخْتَلِفُ الأفعالُ بالنسبةِ إليه على حَسَبِ ما تَبيَّن .

والمفعول المطلق : وهو المصدرُ الذي اشْتُقَّ منه الفعلُ ، إذا تَعَدَّى إليه فعله نحو : ضربتُ زيداً ضَرْباً ، وجميع الأفعال تَتَعَدَّى إلى المفعول المطلق لأنَّ كلَّ فعل لا بُدَّ أَنْ يكونَ مشْتَقّاً من حَدَث .

الثالث : المفعولُ فيه : وهو ظَرْفُ الزمان ، وظَرْفُ المكان . وجميعُ الأفعال تَتَعَدَّى اليهما ، لأنَّ كلَّ فعلٍ لا بُدَّ أَنْ يقعَ في زمان ، ولا بُدَّ من مكان يحتوي على الفعل ، على حَسَبِ ما يَتَبَيَّنُ[١] .

الرابع : المفعول معه ، وليستِ الأفعالُ كُلُّها تَتَعَدَّى إلى المفعول معه .

---

(١) انظر ما سيأتي ص ٤٧٧ فما بعدها .

وذلك استوى الماءُ والخشبةَ[1] . واختلفَ الناسُ في المفعول معه ، فمنهم : مَنْ ذَهَبَ إلى أنَّه قياسٌ ، ومنهم مَنْ ذَهَبَ إلى أنّه سماعٌ ، فيُتَوَقَّفُ فيه على ما سُمِع من العرب[2] ولا يَتعَدَّى إلى غيره بالقياس على ما سُمِع من العرب ولم يذكره[3] أبو القاسم هنا وذكره في النصف الثاني[4] ، لأنَّ الأفعالَ لا تلزم أن تَتَعَدَّى إليه وقد يكونُ مذهبُه أنَّه يُحفظُ ولا يُقَاسُ عليه .

الخامس : المفعولُ من أجْله : وهو عِلَّةُ الفعل ، وله شروطٌ على حَسَبِ ما يَتَبَيَّن ، ولم يذكره أبو القاسم هنا ، لأنَّه ليس كلُّ ما هو عِلّةُ الفعل يكونَ منصوباً ، وكُلُّ ما هو علَّة الفعل يُسْتَعْمَل بحرف الجر .

فحرفُ الجر هو الأَصْلُ في المفعول من أجْله ، فلذلك لم يذكره هنا ، وقد ذكره في النصف الثاني[5] وهناك يتبيَّن مُسْتَوْفىً .

والذي ينتصِبُ على التشبيه بالمفعول فيه الحالُ ، والـذي يَنْتَصِبُ علـى التشبيه بالمفعول معه الاستثناءُ ، والذي يَنْتَصِبُ على التشبيه بالمفعول به خَبَرُ كان ، وخَبَرُ ما ، واسمُ إنَّ ، ومفعولي ظننتُ، وقد تقدَّم الكلام فيهما[6]، واسم لا فيمن شبَّهَهَـا بإنَّ، وهـو الأكثرُ، وخبـرُ لا فيمن شَبَّهَهَـا بليس والتمييزُ الذي يُعمل فيه الفعلُ ، وهو تمييزُ الفاعل على حَسَبِ ما يَتَبَيَّنُ بَعْدُ فالذي ذكره في هذا الباب : المفعول المطلق ، والمفعول فيه ، وما شُبِّه بالمفعول فيه ، وهو الحال ، لأنَّ كلَّ فعل يَتَعَدَّى اليها ، وإنَّما[7] لم يذكر

---

(١) انظر الجمل ٣٠٦ ، الايضاح ١/١٩٣ .

(٢) قال الفارسي في الايضاح ١/١٩٥ : « قال أبو الحسن : قومٌ من النحويين يقيسون هذا في كل شيء ، وقوم يقصرونه على ما سمع منه » وقوّى هذا القول الثاني » وانظر الكافي ٢/ ص ٥٨ - ٥٩ .

(٣) في الأصل كُرِّرت العبارة (ولا يَتَعَدَّى - ما سمع) .

(٤) الجمل ص ٣٠٦ .

(٥) المصدر نفسه ص ٣٠٩

(٦) انظر ما تقدم ص ٤٣٢ .

(٧) في الأصل : « وإن لم »

غيرهما من المفعولات ، ولا ما شُبِّه بالمفعول به ، ولا ما شُبِّه بالمفعول معه ، لأنها لا يَتَعَدَّى اليها كلُّ فعل .

قوله : (اعلم أن كل فعل مُتَعَدِّياً كان أو غَيرَ مُتَعَدٍ فإنَّه يَتَعَدَّى إلى أربعة اشياء ، وهي المصدر والظرف من الزمان ، والظرف من المكان ، والحال)[1] .

لم يقل إنه لا يَتَعَدَّى إلى غيرها ، فيُعْتَرَضُ عليه بالمفعول معه وغيره مما ذكرتُه وقد بيّنتُ لِمَ خَصَّ هذه الأربعةَ بالذكر ؛ لأنَّ كلَّ فعلٍ لا بُدَّ أن يَتَعَدَّى إليها بنفسه ، وما عداها قد يَتَعَدَّى اليها وقد لا يَتَعَدَّى .

قوله : (فأَمَّا المصدرُ فهو اسمُ الفعل)[2] .

يريد الاسمَ المأخوذ منه الفعل ، كما تقول : ترابُ الآنية ، وذهبُ السِّوار ، وفِضَّةُ الخلخال ، وقد تَقَدَّمَ هذا في أول الكتاب مستوفىً[3] .

قولُه : (والفعلُ مشتَقٌّ منه)[4] .

توكيدٌ وبيانٌ . اعلم أنّ الفعلَ إنما يَتَعدَّى إلى المصدر ، لدَلالته عليه بحروفِه ، فالقياسُ ألَّا يَتَعَدَّى إلَّا الى المُبْهم ، وذلك نحو : قام قياماً ، وقَعَد قُعوداً ، لأنَّه الذي يقتضيه ، ويدلُّ عليه بحروفه لكنَّ العربَ اتَّسَعَت ، فعدَّتْه إلى ما كان مُخْتَصاً منه ، لاندراج المختَصِّ تحتَ المُبْهم ، فتقول : ضربتُ ضرباً شديداً ، وضربتُ ضَرْبَتَيْنِ ، ولأنَّك اذا قلتَ : ضربتُ ضَرْباً ، فلا بُدَّ أَنْ يكونَ هذا الضَرْبُ على صفة ، فبتقدير أَنْ يكونَ شديداً فقد تَعَدَّى الى الشديد حين قلتَ : ضربتُ ضَرْباً ، فلما تَعَدَّى إليه على هذا الوجه تَعَدَّى

---

(١) الجمل ص ٤٤

(٢) الجمل ص ٤٤ .

(٣) انظر ما تقدم ص ١٦٨ .

(٤) الجمل ص ٤٤ .

إليه مُبَيَّناً ، ـتُ ضَرْباً فمعلومٌ أَنَّ الواقعَ من
الضَرْب له فكأنك حين قلت : ضربتُ ضرباً
قلتَ : ضـ لاثَ ضَرْبات .

ولـ لذي على صفةٍ قالوا : رجعتُ
القَهْقَرى ـود الذي على صفة كذا .

[٩٨] وق ـم وُضِعَ موضعَ المصدر / ومن
هذا قولُه ' تأويلُه : ضِراراً قليلا ولا كثيرا ،

فـ على أربعِ أقسام :

أ

قسمين : أَحَـدُهمـا : المختصُّ
بالنوع ، النوع قولُك : ضربتُ زيداً ضرباً
شديدا . ومثال ضَرْبَتَيْنِ .

الثالث : ما كان نوعاً منه ، وذلـك نحو : رَجَـعَ القَهْقَرى، وقعـد القُرْفُصاءَ .

الرابع : أَنْ يكونَ اسماً وُضِعَ موضِع المصدر ، نحو قوله : ﴿ لَنْ يَضُرَّ اللهَ شَيْئـاً ﴾ ، ومن هذا النـوع : مررتُ بـزيدٍ وَحْدَهُ ، ومررتُ بـالقوم خمستَهم ، ومررتُ بالقومِ ثلاثَتَهم ، فهذه وما أَشْبَهَهَا إنَّما وقعت موقعَ المصادر .

---

(١) انظر الكتاب ٣٥/١ ، الايضاح ١٦٨/١ ، الكافي ٢/ ص ٥ .
(٢) انظر همع الهوامع ١٠٣/٣ .
(٣) سورة آل عمران آية ١٤٤ ، وترك المصنف الفاء من قوله جل شأنه: (فلن يضرَّ) ومثل هذا يرد عند الأقدمين كما ذكر الأستاذ / عبد السلام هارون في تحقيق النصوص ونشرها ص ٥١ ـ ص ٥٢ .

وكذلك : مررت بهم طُرّاً ، إلاَّ أَنَّ هذه أسماءٌ وُضِعَت موضِعَ المصادر الموضوعةِ موضعَ الأحوال .

وهذه المصادرُ بالنسبة إلى الفعل العامل فيها على ثلاثةِ أقسام :

أَحَدُها : أنْ يكونَ الفعلُ ظاهراً ، وذلك نحو ضربتُ ضَرْباً .

الثاني : أنْ يكونَ المصدرُ قد نابَ منابَ الفعلِ العاملِ فيه ، وذلك نحو : ضَرْباً زيداً .

تريد : اضرِبْ زيداً ، ونحو قولك : « زيدٌ منطلقٌ ظَنّاً ، ولا يظهرُ الفعلُ ، ومنه ما يجوزُ إظهارُه ، وذلك نحو قوله : أتيتُه رَكْضاً ، ويجوز : أتيتُهُ أركضُ رَكْضاً .

الثالث : أنْ يكونَ الفعل محذوفاً دَلَّ عليه ما تقدَّمَ من الكلام ، وذلك نحو قوله سبحانه : ﴿ صُنْعَ اللهِ ﴾[1] ؛ لأَنَّ قبله : ﴿ وَتَرَى الجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ ﴾[1] فهذا يدلُّ على الصُنْع العجيب ، فَأَكَّدَهُ بقوله سبحانه : ﴿ صُنْعَ اللهِ ﴾ وهذا النوع كثيرٌ في القرآن .

قولُه : (وهو منصوبٌ أبداً اذا أطلقتَ الفعلَ عليه في موضعه)[2].

يَحْتَمِلُ هذا اللفظ عندي وجهين :

أَحَدُهما : أنْ يريدَ إذا جَئتَ به بشروطه ، وهو أنْ تأتيَ به بعد فعلِه المأخوذِ منه ، نحو : ضربتُ ضَرْباً ، وقمتُ قِياماً ، فان جئتَ بـه بعد غيرِ فعله المأخوذ منه ، كان بمنزلة الأسماء ، فَيُرْفَع إن كان فاعلاً ، ويُنْصَبُ إن كان مفعولاً ، ويُخْفَضُ إن دَخَلَ عليه حرفُ جرٍّ ، نحو قولك : أعجبني جلوسُك ، فيرتفع الجلوس هنا بأعجبني ، كما يرتفع به ما ليس مصدراً ،

---

(١) سورة النمل آيـة ٨٨.

(٢) الجمل ص ٤٤ .

نحو قولك : أعجبني زيدٌ ، فالجلوسُ هنا وإن كان مصدراً ، أُسْنِد الفعل إليه كما يُسْنَدُ إلى غير المصدر ، وكذلك تقول : كَرِهْتُ جلوسَك ، كما تقول كرهتُ زيداً .

وتقول : عجبتُ من جلوسِك كما تقول : عجبتُ من زيدٍ ، فهذا معنى قوله : (فإن نَقَلْتَه عنه كان كسائر الأسماء)[1] أي لم تأتِ به بعد فعلِه ، ويريد بقوله : (عنه) أي من الموضع الذي يكون فيه مفعولاً مطلقاً .

الثاني : أنْ يريدَ بقوله : « إذا أطلقتَ الفعلَ عليه « أنَّك إذا قلتَ : الضَّرْب ، فيدلُّ على هذا الحَدَثِ المخصوص ، للدَلالة عليه وإبانته . وُضِعَ كما وُضِعَ رجل على الذكر من الإنس ، وإذا قلت : ضربتُ ضَرْباً ، فلم يفهم من ضَرْب ، وإن كان منصوباً بالفعل ، شيءٌ زائدٌ على ما يدلُّ عليه الفعلُ ، بخلاف قولك : أعجبني الضَّرْبُ ، فالضرب هنا يفهم منه أنَّه الذي أوقع الإعجاب ، وكذلك : كَرِهتُ جلوسَك . كما يُفْهَمُ من قولك : ضربتُ رجلاً أنَّ الرجلَ هنا وَقَعَ به الضَّرْبُ ، وكلاهما عندي يصلُح أنْ يريدَه أبو القاسم .

قوله : (والمصدر مُوَحَّدٌ أبداً)[2]

اعْلَمْ أنَّ المصدَرَ اسمُ جنس ، وأسماءُ الأجناس تَقَعُ على القليلِ والكثيرِ بلفظ واحد ، لها وُضِعت ، وإنَّما يُثَنَّى ويُجْمَع ما يقع بوضعه للواحد ، فإذا أردتَ اثنين من ذلك الواحد كان القياسُ أنْ تُكَرِّرَهُ وتأتيَ بحرف العطف ، لكنَّ العربَ اختصرتْ وقالت : رجلان ، على حَسَبِ ما تَبَيَّنَ في باب التثنية والجمع[3] .

واختلف النَّحويون في تثنيةِ اسم الجنس ، إذا اختلفَتْ أنْواعُهُ فَمِنْهم

---

(١) الجمل ص ٤٤ .

(٢) المصدر نفسه ص ٤٥

(٣) انظر ما تقدم ص ٢٤٥ .

مَنْ ذهب إلى أنَّه لا يُثَنَّى ولا يُجْمَع إلاَّ بالسَّماع وهو ظاهرُ كلام سيبويه ، لأَنَّه قال في باب جمع الجمع : « وليس كلُّ جمعٍ يُجْمَعُ ، كما أنَّه ليس كلُّ مصدر كالحُلوم والأشغال[1] وأبو عليّ أتى بهذا اللفظ[2] .

وَمِنْهم مَنْ قال : يُثَنَّى ويُجْمَعُ[3] ، فيقال تَمْرانِ وعَسَلاَنِ ، إذا أراد نوعين من التَّمر ومن العَسَلِ وكما يقالُ : جِمَالانِ إذا أرادَ قطيعينِ ، وإبِلاَنِ إذا أراد قطيعين ، وإن كان الجمعُ لا يُثَنَّى ، فإنَّما يريد سيبويه : ليس كلُّ جمع يُجْمَع ارادةً للتكثير ، كما أنَّه ليس كلُّ مصدرٍ يُجْمَع إرادةً للتكثير فتقول : لفلان حُلُوم ، على معنى تكثير الفعل . قال :

٨٨ ـ هَلْ من حُلُومٍ لأقوامٍ فتُنْذِرَهم ما جَرَّبَ النَّاسُ من عَضِّي وتَضْرِيسي[4]

[٩٩] / وظاهرُ كلام أبي القاسم أنَّه يُثَنَّى ويُجْمَعُ إذا اختلفت أنواعه . وكان الأستاذ أبو علي يذهب إلى أنَّه لا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ إلاّ بالسَّماع[5] لأنَّه كما لا يُثَنَّى ولا يُجْمَع إذا تعدَّدَتْ آحادُه ، فلا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ إذا تعددت أنواعه ، لأنَّ اسمَ الجنس يقعُ على النوع الواحد وعلى النوعين وعلى أكثرَ من ذلك ، كما يقعُ على الواحد والاثنين والجميع . وهذا الذي ذَهَبَ إليه الأستاذُ أبو علي ظاهرٌ ، والله أعلم ، وهو الأحْوَطُ في الصَّنْعَة ، وألاّ يُقَوَّلَ العربيُّ شيئاً لم يقله ، ويدَّعى أنَّه من كلامه .

قوله : (إلاَّ أَنْ تدخلَ عليه الهاءُ)[6] .

---

(١) الكتاب ٣/٦١٩ وعبارته : « واعلم أنه ليس كل جمع كما أنه ليس كل مصدر يجمع كالأشغال والعقول والحلوم والالباب » .

(٢) انظر التكملة ل ٥٠ .

(٣) نسبه السيوطي في همع الهوامع ٦/١٢٣ الى المُبَرِّد والرُّمَّاني .

(٤) البيت لجرير ديوانه ١/١٢٨ ، اللسان « حلم » وانظره في التكملة لأبي على الفارسي ل ٥٠ ، المقتصد ١/٥٨٣ ، المصباح ٢/ ل٦٩

(٥) انظر التصريح ١/٣٢٩ .

(٦) الجمل ص ٤٥ .

يريد تاءَ التأنيث التي تنقلب هاءً في الوقف . وليس في كلام العرب ما آخره تاءٌ ، فإذا وقفتَ عليها انقلبت هاءً ، إلاَّ التَّاء التي تَلْحَقُ الأسماءَ ، وليس بجمع مؤنث سالمٍ ، ومذهب البصريين أنَّها تاءٌ وأُبْدِلَتْ في الوقف هاءًا ، وذهب الكوفيون إلى أنَّها هاء غُيِّرت في الوصل[1] ، واستدلَّ البصريون على صِحَّة ما ذهبوا إليه بأدلَّةٍ ثلاثة :

أَحَدُها : أنَّا وجدنا العربَ تُؤَنِّثُ بالتَّاء ، ولم نجدها تؤنث بالهاءِ فقالوا : قامت هندٌ ، وذهبت فاطمةُ ، وأمَّا قولُهم : هذه ، فالهاء بَدَلٌ من الياء ، والأصلُ هذِي ثم أُبْدِلَ من الياء هاءً .

الثَّاني : أنَّا وجدنا الوقفَ يُغَيِّر ، ولم نجدِ الوصلَ يُغَيِّرُ ، قالوا : أفعى فإذا وقفوا قالوا : أفْعو وأفْعَى[2] .

الثَّالث : أنَّا وجدنا من العرب مَنْ يُبْقيها في الوقف تاءً . وقد نَزَلَ بذلك القرآنُ ، ولا خلافَ أنَّها تاءٌ في لُغةِ هؤلاء ، ولم نجد أحداً من العرب يجعلها هاءً في الوصل ، فهذه الأَدِلَّةُ الثلاثة تدلُّ على أنَّها تاءٌ وغُيِّرت في الوصل . وسيأتي الكلامُ في هذا في موضعه .

قولُهُ : (فَيَصِيْرُ مَحْدُوْداً) .

يُرِيدُ أنَّ الضربَ يقع على القليلِ والكثيرِ من جنسِه ، فإذا قالوا : ضَرْبَةٌ اختَصَّ بالواحدة من الضَّرْب وصار محدوداً ، أي ممنوعاً أنْ يقعَ على أكثرَ من الواحدة .

قوله : (فيضارعُ المفعولَ به)[3]

---

(١) مغنى اللبيب ص ٤٥٥ ، وانظر الكتاب ١/١٦٦ ، شرح المفصل ٩/٨١، رصف المباني ص ٤٠٤ .

(٢) انظر ما تقدم ص ٣٠٨.

(٣) الجمل ص ٤٥ .

يريد أنَّ الفعلَ إنَّما اشتُقَّ من المصدر الدَّالِّ على القليل والكثير ، وهو اسمُ الجنس ، فقياسُه أنْ يَتَعدَّى إليه ولا يَتَعدَّى إلى المختَصِّ ، لكـنْ تَعدَّى إلى المختصِّ لما ذكرتُه من اندراج الخاصِّ تحتَ العام ، فصار لذلك كأنَّه تَعَدَّى إلى المفعول به إذ تَعَدَّى إلى ما لا يقتضيه بلفظِه ، والمفعولُ به ينصبه الفعل ولا يقتضيه بلفظِه ، فنقول : إنَّ المصدرَ إذا دخلتْه التَّاءُ يجب أنْ يُثَنَّى ويُجْمَعُ لأمرين :

أَحَدُهما : دَلالته على الواحِدِ ، فَصَارَ لذلك كرجُلٍ وفَرَسٍ وتَمْرَةٍ فكما يُثَنَّى هذا كله يُثَنَّى المصدرُ المحدودُ . الآخَرُ : أنَّه إذا لحقَتْهُ التَّاء صار شبيهاً بالمفعول به ، والمفعولُ به يُثَنَّى ويُجْمَعُ نحو : ضربتُ رجلين . والعِلَّة الأولى أقوى وهي كونُه محدوداً وهو الذي قدَّمَهُ[1] أبو القاسم .

قوله : أوْ تَخْتَلِفُ أَنواعُه)[2] .

قد تَقَدَّمَ أنَّ المصدر إذا اختلفت أنواعه ، فقد اختلف النَّحويون في تثنيته وجمعه : فَمِنْهم مَنْ ذهب إلى أنَّه يُثَنَّى ويُجْمَع قياساً ، ومنهم مَنْ ذهب إلى أنَّه يُثَنَّى ويُجْمَع سماعاً[3] ، وسيعود الكلام في هذا في الجمع .

وقوله : (نحو الحُلُوم والأشْغَال)[4] .

يريد بالحلوم : العُقُول وقد تَقَدَّم

* هَلْ من حُلُوم . . . * [٨٨]

وأَمَّا الأَشْغَالُ ففيه إشكالٌ ، وذلك أنَّك إذا قلتَ : لي أَشْغَالٌ ، إنَّما معناه : لي أَشياءُ تَشْغَلُني ، فليس الأَشْغَالُ هنا بمصدرٍ وإنَّما هي جَمْعُ شُغْلٍ

---

(١) في الاصل : « قدمها » .
(٢) الجمل ص ٤٥ .
(٣) انظر ما تقدم ص ٤٧٣ .
(٤) الجمل ص ٤٥ .

والشُغْلُ هنا يراد به الشَاغِل[1] بمنزلة عَدْل ورِضا ، إلَّا أنَّ المصادِرَ إذا وُصِفَ بها فالقياسُ فيها ألاَّ تُثَنَّى ولا تُجْمَعُ ، فتقول : هما عَدْلٌ ، وهم عَدْلٌ ، وهما رِضا وهم رِضا ، فيقول إنَّ المصدرَ لا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ وإنْ وُصِفَ به ، إلَّا أنْ تختَلِفَ أنواعُهُ موصوفاً به ، وعلى أصله يُثَنَّى ويُجْمَع ، وظاهرُ كلامِهِ أنَّه قياسٌ ، وقد ذكرتُ أنَّ في ذلك خلافاً ، وقال ثعلب في باب ما جاء وصفاً من المصادر ، تقول : هو خَصْم ، وهم خَصْم[2] ، وإنْ شئتَ ثَنَّيتَ وجمعتَ ، فظاهرُ كلامِهِ كظاهرِ كلام أبي القاسم .

قوله : (واعلم أنَّه يجوزُ تقديمُ المصدرِ وتأخيرُه وتوسيطُه)[3]

يقول : إنَّ الفعلَ إذا كان مُتَصرِّفاً في نفسه ، تَصَرَّفَ في معموله ، وكلُّ فِعْلٍ نصب مصدراً فهو مُتَصرِّفٌ في نفسه ، لأنَّ غير المتصرِّف من الأفعال لا يُسْتَعْمَلُ منه إلّا لفظٌ واحدٌ ، وهي عسى ونِعْمَ وبِئْسَ وفعلُ التَّعجب ، وهذه كلُّها ليس لها مصادر ، وما عداها مُتَصرِّفٌ . فكلُّ فِعْلٍ له مصدرٌ فهو مُتَصرِّفٌ ، فيلزم عن هذا أنَّ كلَّ فِعْلٍ نصب مصدراً / على أنَّه مفعولٌ مطلقٌ [١٠٠] مُتَصَرِّفٌ في نفسه فيتصرَّفُ في معمولاته بالتَّقديم والتأخير ما لم يطرأ ما يمنع عن ذلك نحو قولك : ما ضربتُ زيداً إلَّا ضَرْباً شديداً ، فهذا لا يجوزُ فيه التقديمُ لمكان إلَّا ، وهذا بمنزلة قولك : ما ضربتُ إلَّا زيداً ، فإذا صَحَّ لك في الفعل أنَّ ما يتصرَّفُ من الأفعال في نفسه يتصرَّفُ في معموله بالتَّقديم والتَّأخير ، وما لا يتصرَّفُ في نفسه لا يتصرَّفُ في معموله تَبَيَّنَ لك أنَّ ما يعمل عملَ الفعل يُشْتَرطُ أيضاً في تصرُّفه في معمولاته بالتَّقديم والتَّأخير أنْ يكون مُتَصَرِّفاً في نفسه ، فإنَّ وأخواتها لا تَتَصرَّفُ في معمولاتها، لأنَّها غيرُ

---

(١) انظر نتائج الفكر ص ٣٦٢ .
(٢) انظر التلويح شرح الفصيح ص ٤١ .
(٣) الجمل ص ٤٥ .

مُتَصَرِّفةٍ في نَفْسِهَا ، وكَانَ وأخواتها تَتصرَّفُ في معمولاتِهَا لأنَّها تَتَصَرَّفُ في نفسها وسَيتبيَّنُ هذا بَعْدُ .

قولُه : (وأمَّا الظروفُ من الزمان)[1] .

اعلم أنَّ الفعل طالبٌ الزمانَ بحرف الجرِّ ، فإذا قلتَ : جلستُ يَوْمَ الخميس ، فيومُ الخميس وِعاءٌ للجلوس ، لأنَّه وقع فيه ، وهو عليه محتوٍ كاحتواء الوِعاء على الموْعَى ، لكنَّ العربَ أَسْقَطت حرفَ الجرّ منه إذا كان ظاهراً ، فإن كان مضمراً اسْتُعْمِل بحرف الجرِّ على الأصل ، لأنَّ المضمر قد يَرُدُّ الشيءَ إلى أصله ، وهذا من تلك المواضع وإنَّما اسقطتِ العربُ من الظرف حرفَ الجرِّ ، وكان ذلك قياساً مستمراً فيه ، لأَنَّ الفعلَ يطلبُ الزمانَ ببِنْيته ، كما يطلُبُ الحَدَثَ بحروفه وهو يَتَعَدَّى إلى المصدر بنفسه وينصِبُه ، فأرادوا أَنْ يكونَ تَعَدِّي الفعل إلى الزمان كَتَعدِّي الفعل إلى المصدر لاشتراكهما في اقتضاءِ الفعل لهما ، فنَصَبَ الزمانَ ، فقالوا : جلستُ يَوْمَ الخميس ، والأصلُ : جلستُ في يَوْمِ الخميس ، ولم يفعلوا هذا إلَّا في المظهر لما ذكرته لك ، وإذا قلتَ : جلستُ في يوم الخميس فليس بظرف لأنَّه جارٍ على حدِّ مجيء (بزيد) في قولك : مررتُ بزيدٍ ، نحو قولك : مشيتُ إلى عمروٍ وجئتُ من عمروٍ ، وذلك أنَّ الفعلَ يطلُبُ كلَّ واحدٍ بحرفٍ ، ولا يصلُ إليه بنفسه فهو في موضع نصبٍ ، مَنَعَ من ظهورِ النصب ظهورُ عَمَلِ حرفِ الجرِّ . وإذا قلتَ : جلستُ يَوْمَ الخميس فليس بمنزلة قولك : ذهبتُ الشامَ ، ولا بمنزلة قوْل الشاعر :

٨٩ ـ * آليتَ حَبَّ العراقِ الدهرَ أَطْعَمُه * [2]

---

(١) الجمل ص ٤٥ .

(٢) البيت للمتلمس (جرير بن عبد المسيح الضبعي / شاعر جاهلي ، وهو خال الاعشى) . وتمامه :

* والحبُّ يأكله في القرية السوس *

عَلَى مَذْهَب سِيبويه ، لأَنَّ ذهبتُ الشامَ أصلُه : أتيتُ إلى الشام ، وآليتَ حَبَّ العراق أصلُه : آليتَ على حبِّ العراق[1] فأسقطوا حرفَ الجرِّ اتساعاً فظهر عملُ نصب الفعل الذي كان أزاله عملُ الحرف .

وإنَّما نُصِبَ يومَ الخميس في قولك : جلستُ يَوْمَ الخميس ، لأَنَّه شُبِّهَ بالمصدر ، فأُسْقِط حرف الجرِّ فوصل إليه كوصوله إلى المصدر على أنَّه مقتضٍ له ، فينصبُه كما يُنْصَبُ المصدر المُقْتَضَى للفعل : فتفَطَّن لهذا فإنَّه الأصلُ الذي يرجعُ إليه نَصْبُ الظرف .

ولمَّا كان هذا النصبُ مخالفاً لنصبِ جميع ما أُسْقِطَ منه حرفُ الجر خالفوا بين إسقاط حرفِ الجرِّ وإثباته هنا في بعض الكلـم، ليدلُّوا على ذلك فقالوا : جلستُ في وَسَطِ الدَّار فإذا أسقطوا حرف الجرِّ قالوا : جلستُ وَسْطَ الدار[2] ، فسكَّنُوا السِّين ، ليصيرَ كأنَّه نوعٌ آخر ، ولا يفعلونَ ذلك بما أسْقِطَ منه حرفُ الجرِّ غير هذا .

فظرفُ الزمان : هو اسمُ الزمان المنصوبُ المُقدَّر بفي ، ثم إنَّ العربَ قد تنصِبُ الظرفَ نَصْبَ المفعول به ، فَتُشَبِّهُ جلستُ يومَ الجمعة بقولك : ضربتُ زيداً لأن زيداً اسمٌ منصوبٌ جاء بعد تمام الكلام ، يطلبُهُ الفعلُ بحرف ، ألَا ترى أنَّ المعنى : أوقعتُ الضربَ بزيد وأنَّ زيداً ليس مفعولَك ، وإنَّما وقع فعلك به ، وقولك جلستُ يَوْمَ الخميس ، يومُ الخميس اسمٌ منصوبٌ جاء بعد تمام الكلام ، والفعلُ يطلبُهُ من جهة المعنى بحرف الجرِّ والتقديـرُ : أوقعتُ

= انظر البيت في ديوانه ص ٩٥ ، الكتاب ٣٨/١ ، الافصاح للفارقي ، ص ٢٤٣ ، أمالي ابن الشجري ٣٦٥/١ ، البيان في غريب اعراب القرآن ١٦١/١ ، ٣٥٦ ، الجنى الداني ص ٤٧٣ ، مغنى اللبيب ص ١٣٤ ، ٣٢٣ ، ٧٦٩ ، ٧٨٤ ، شرح شواهده ٢٩٤/١ ، التصريح ٣١٢/١ .

(١) الكتاب ٣٨/١ .

(٢) انـظر المصـدر نفسـه ٤١١/١، المقتضب ٣٤١/٤ - ٣٤٢، همـع الهـوامـع ١٥٧/٣، وفي اللسان «وسط»: «. . وكل موضع صلح فيه بين فهو وسط وإن لم يصلح فيه بين فهو وسط بالتحريك . . ».

جلوسي في يوم الخميس ، وقد كان نصبه بالتشبيه بالمصدر من الجِهَةِ التي ذكرتُها ، وهذا تشبيهٌ بالمفعول به ، فتارةً تنصِبُ العرب يومَ الخميس قولك : جلستُ يومَ الخميس على التشبيه بالمَصْدَرِ ، وتارةً تنصِبُه على التشبيه بالمفعول به ، فإذا نُصِبَ على التشبيه بالمصدر ، وبالحَمْل سُمِّيَ ظرفاً ، وإذا نُصِبَ على التشبيه بالمفعول به ، لم يُسَمَّ ظرفاً وسُمِّي مفعولاً به . فإنْ قُلْتَ : فمن أَيْنَ فُهِمَ أَنَّ العربَ تَنْصِبُ يَوْمَ الخميس / على [١٠١] وجهين : قُلتُ : فُهِمَ ذلك من ثلاثة مواضع :

أَحَدُها : الاضمار ، فإذا أُضْمِر يوم الخميس من قولك : جلستُ يَوْمَ الخميس ، وهو منصوبٌ على الظرف عاد إليه حرفُ الجرِّ ، فقلتَ : يَوْمَ الخميس جلستُ فيه ، وإذا أضمر وهو منصوبٌ على أَنَّه مفعولٌ به قُلتَ : يومُ الخميسِ جلستُه ، أَنشَدَ سيبويه :

٩٠ ـ * ويَوْماً شَهِدْنَاهُ سُلَيْماً وعامراً *(١) .

وهذا عندهم قليلٌ ، والأكثرُ : شهدنا فيه ويقولهما مَنْ يقول : جلستُ يَوْمَ الخميس وَيَنْصِبُ يَوْمَ الخميس ، فَعُلِمَ بهذا أنَّ النَّصبَ على وجهين ، إذ لو كان على وجهٍ واحدٍ لكان مَنْ يقول : جلستُ يَوْمَ الخميسِ لا يقول إلاَّ : يومُ الخميس جلستُه .

الثاني : أنَّ العربَ تقول : هذا ضاربٌ يومَ الخميس بتنوين ضاربٍ ، ونصب يوم الخميس وسُمع من العرب : هذا ضاربُ يومِ الخميس ، بالإضافة ، أنشد سيبويه :

٩١ ـ * طَبَّاخِ سَاعَاتِ الكَرَى زاد الكسِلْ *(١)

---

(١) الشاهد لرجل من بني عامر ، وتمامه :

* قليل سوى الطعن النِّهالُ نوافلُه *

أنظر الكتاب ١٧٨/١ ، المقتضب ١٠٥/٣ ، أمالي ابن الشجري ٦/١ شرح المفصل ٤٥/٢ ، ٤٦ ، المقرب ١٤٧/١ ، توضيح المقاصد ٤٨/٢ ، مغنى اللبيب ص ٦٥٤ .

(٢) الشاهد لجبار بن جزء بن ضرار ابن أخي الشماخ من أرجوزة مطلعها:

بنصب زاد وإضافة طَبَّاخ إلى ساعات ، والإضافةُ لا تَصِحُّ إلَّا بَعْدَ التَّشبيه بالمفعول به ، لأنَّ الظَّرفَ في تقدير حرف الجرِّ ، ونيتُه تمنع من الإضافة[1] على حَسَب ما يمنع[2] من الإضافة ملفوظاً به .

الثالث : أنَّ العرب تقول : جُلِسَ[3] يومُ الجمعة ، برفع يوم ، وهذا البناء لم تَبْنِهِ العرب إلَّا للمفعول به . فلو[4] لم تَنْصِب يومَ الجمعة على التشبيه بالمفعول به على جهة الاتساع ما بُنِيَ الفعلُ له ، ولا ارتفع به .

فهذه أدِلَّة ثلاثةٌ[5] فتفطَّنْ لها ، ولا أعلم خِلافاً عند النَّحويين في الاستدلال بها على صِحَّة أنَّ النَّصْبَ على وجهين على حَسَبِ ما أعلمتُكَ .

وكما نُصِبَ الظرفُ نَصْبَ المفعول به على جهة الاتِّساع، نُصِبَ المصدرُ أيضاً نَصْبَ المفعولِ به على جهة الاتساع، ولولا ذلك لم يُبْنَ الفعلُ له ، وهم قد قالوا : ضُرِب ضَرْبٌ شديدٌ ، وَسِيرَ سَيْرٌ كَثيرٌ ، وسَيَتَبيَّنُ هذا مكمَّلاً في باب ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ[6] .

= قالت سليمى لست بالحادي المدل

انظر الأرجوزة في ديوان الشماخ ص ٣٨٩، والشاهد في حواشي ص ٣٠٩، وانظر الكتاب ١/١٧٧ ، معاني القرآن ٢/٢٨٠ ، مجالس ثعلب ١/١٢٦ ، أمالي ابن الشجري ٢/٢٥٠ ، شرح المفصل ٢/٤٦ ، خزانة الادب ٣/٤٧٤ .

(١) انظر الايضاح ١/١٨٤ ، وقال الرعيني في شرح ألفية ابن معطى ٢/ ل ٧ : « وفي هذا الدليل وإن كان لأبي على الفارسيّ نظر ، لأنَّا وجدنا حرف الجر المقدر لا يمنع من الاضافة في كل إضافة سوى باب الحسن الوجه ألا ترى أنَّ قولك: غلام زيد على تقدير اللام، وثوب خز على تقدير من ، ولم يمنع ذلك من الإضافة ، ولا سيما على مذهب من يقول : إنَّ خفض المضاف إليه بالحرف المقدر » .

(٢) في الاصل : « تمنع » بالمثناة الفوقية قبل الميم .

(٣) في الاصل : « جلست » .

(٤) في الاصل : « فلم » .

(٥) شرح المفصل ٢/٤٥ .
وانظر شرح الفية ابن معطى للرعيني ٢/ ل ٧ ،

(٦) انظر ما سيأتي ص ٩٦٠ ـ ٩٦١.

قوله: (وذاتَ مـرَّة)[1].

أعلم أنَّ ذاتَ مَرَّة وذا صباح وذا مساء ، فإنَّها لا تَتَصرَّفُ عند جمهور العرب ، لا تقول : إنَّ ذا صباح مشيتُ فيه ، وكذلك ذاتُ مَرَّة إلَّا خَثْعما ، فإنَّهم يُصَرِّفون ذاتَ مَرَّة وذا صباح . قال رجلٌ منهم :

٩٢ ـ * عَزَمْتُ على إقامةِ ذي صَباحٍ *[2]

بخـلاف ذات اليمين وذات الشِّمال فـإنّهما يَتَصـرَّفان . وإنَّمـا لم يَتَصرَّفا[3] لأنَّك إذا قلتَ : مشيتُ ذا صباح ، فالمعنى بلا شكٍّ : مشيتُ صباحاً ، والكوفيون الذين يذهبون إلى زيادة الأسماء يقولون هُنَا : إنَّ (ذا) زائدة ، وكـذلك يقولون في (ذات) وأمَّا البصريون فَيَتَأوَّلون (ذا صباح) على أنَّ صباحاً هُنَا بمنزلةِ ضِياء ، وكأنَّ المعنى : وَقْتٌ ذو ضِياء ، وكيفما أُخِذَ الأمرُ ففيه خروجٌ عن الأصل ، وعدول باللَّفْظَةِ عن طريقتها ، فلم تَتَصرَّفا لذلك ، والزيادةُ شيءٌ لا ينبغي أنْ يُؤْخَذَ بها في الأسماء ، وإنَّما الزيادةُ في الحروفِ ، وفيها تَثْبُتُ ، فلا ينبغي أنْ تَتَعَدَّى إلى الأسماء والأفعال، لأنَّ الحرفَ أَضْعَفُ الكَلِم ، فلا يجب كلُّ ما كان في الأضعفِ أنْ يُفْعَلَ في الأقوى بالقياس عليه .

---

(١) الجمل ص ٤٥ .

(٢) تمامه :

* لأمر ما يُسوَّد من يسود *

وهو لأنس بن مدرك . ويقال : مدركة ـ الخثعمي (شاعر سيد فارس ، وهو قاتل السليك السعدي الفارس العداء المشهور وادرك أنس الإسلام فأسلم وأقام بالكوفة . وانضم إلى علي بن أبي طالب ، فقتل في احدى المعارك / ترجمته في : المعمرين ص ٤٢ ، الشعر والشعراء ١/٣٧٥ ، الاصابة ١/٧٣ « ترجمة رقم ٢٨٠ » ، خزانة الادب ١/٤٧٧ ـ ٤٧٨ .) انظره في الكتاب ١/٢٢٧ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١/٣٨٨ ، فرحة الاديب ص ٩١ ـ ٩٢ ، مجاز القرآن ٢/٢٠١ ، المقتضب ٤/٣٤٥، الخصائص ٣/٣٢ ، اصلاح الخلـل ص ٣٥٠ ، أمالي ابن الشجري ١/١٨٦ ، شرح المفصل ٣/١٢ ، المقرب ١/١٥٠ ، الجنى الدانـي ص ٣٣٤ ، همع الهوامع ٣/١٤٣ ، خزانة الادب ١/٤٧٦ .

(٣) يريد ذات مَرَّة وذا صباح.

والأصل في الظروفِ أنْ تكونَ مُتَصَرِّفةً تُوجَد فاعلةً ومفعولةً على حَسَبِ ما تُوْجَد عليه الأسماءُ كلُّها وعَدَمُ التَّصرُّفِ فيها خروجٌ عن القياس ، فيجب في الظرْفِ الَّذي لا يتصرَّف أَنْ يُسألَ عن العِلَّةِ التي منعت تَصَرُّفه . وكان أبو اسحاق بن مَلْكُون[1] يقول : [الأَصلُ][2] في الظّرف عدم التَّصرُّف ، ومتى وُجِدَ الظَّرْفُ مُتصرِّفاً ، فيجب أنْ يُسْأَلَ عن العِلَّة التي أوجبتْ تَصَرُّفَه ، وكان الأستاذ أبو علي يخالفه في ذلك ، والذي ذَهَبَ إليه الأستاذُ أبو عليٍّ هو القياسُ[3] ، لما ذكرتُه من أنَّ الظروفَ أسماءٌ فالقياسُ أنْ تَأتِيَ على حَدِّ الأسماء ، تُرْفَعُ وتُنْصَبُ وتُخْفَضُ ولا تَخْتَصُّ بعاملٍ دون عاملٍ ، وعَدَمُ التَّصَرُّفِ إنَّما وُجِدَ في ثلاثة أبواب : في الظروف والمصادر والنداء ، ولم يُوْجَد عَدَمُ التَّصَرُّف في غير هذه الثلاثة إلاَّ قليلاً ، وسأُنَبِّهُ على ذلك القليل في موضعه .

قوله : (أَمْسِ)[4]

سيأتي الكلامُ في (أَمْسِ) وأَنَّ العربَ إذا استعملَتْهُ بالأَلف واللاَّم أو مُضافاً، أعْرَبَتْهُ ، فإنْ كان معرفةً بغير ألفٍ ولامٍ أوْ إضافةٍ ، فأهلُ الحجاز يبنونَه على الكسرِ ، وبنو تميم ينظرونَ : فإن كان موضعَ نصبٍ أو خفض بغير مُذْ ومُنْذُ بنوها على الكسر ، ولَحَظُوا ما لحظ أهلُ الحجاز في تَضَمُّنِها الألف واللاَّم ، وإنْ كانت في موضع رفعٍ أوْ خَفْضٍ بعد[5] مُذْ أو مُنْذُ ، أجروها

(١) إبراهيم بن محمد بن منذر بن سعيد بن ملكون الحضرمي الاشبيلي / أخذ عن أبي الحسن شريح وأخذ عنه ابن خروف والشلوبين - شيخ ابن أبي الربيع - من مؤلفاته / ايضاح المنهج في الجمع بين التنبيه والمبهج ، ونكت على تبصره الصميري توفي سنة أربع وثمانين وخمسمائة / ترجمته في بغية الوعاة ١/ ٤٣١ .

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٣) ذكر المؤلف مذهب ابن ملكون ومذهب الأستاذ أبي علي الشلوبين في الكافي ٢/ ص ٣٣ - ٣٤ .

(٤) الجمل ص ٤٥ .

(٥) في الأصل « بغير » تحريف .

مُجْرَى اسمٍ لا ينصرِفُ ، على هذا جاء قول الشاعر :

/ ٩٣ ـ لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَباً مُذْ أَمْسَا *[١] [١٠٢]

هذا الذي ذكرتُه هو مذهبُ سيبويه ، وهو مسطورٌ في كتابه[٢] . وسأتكلَّم على التعليل في موضعه .

قوله : (وبُعَيْداتِ بَيْنٍ)[٣]

يقال : لقيتُ زيداً بُعَيْدَاتِ بَيْنٍ ، أيْ لقيتُه وفارقتُه [ولقيته][٤] ، وكان بين اللقاءين فراقٌ يسيرٌ ، والبَيْنُ : الفِراق ، وهذا التصغير بمعنى التَّقريب[٥] ، وكذلك تصغير الظروف ، وأمَّا جمعه بالألف والتَّاء فعلى غيرِ قياسٍ ، كما قالوا حَمَّامات وسُرادِقَات ، وإن كان الحَمَّام مذكَّراً ، وسيأتي الكلامُ على أمثال هذا في بابِ الجَمْعِ .

قوله : (وغدٍ)[٦] .

اعلم أنَّ غداً أصله أنْ يقعَ على اليَوْمِ الذي بعد يومِكَ، مُتَّصِلاً به، وهو ضِدُّ أمْسِ مبنيَّةً على حَسَبِ ما ذكرتُه، و(غَدٌ)[٧] معرفة . ويُتَّسَعُ في

(١) بعده : * عجائز مثل السَّعالى حمسا *
وهو من رجز لمجهول ونقل البغدادي في خزانة الأدب ٣/٢٢٢ عن ابن المستوفى الاربلي قوله : « ووجدت هذه الأبيات الثمانية في كتاب نحو قديم للعجاج أبي رؤبة ، وأراه بعيداً من نمطه ، وليس موجوداً في ديوان العجاج المطبوع . وانظره في الكتاب ٣/٢٨٥ ، نوادر أبي زيد ص ٥٧ ، الجمل ص ٢٩١ ، شرحه ابن الضائع ٢/ل ١٩٥ ، شرح ابياته لابن سيدة ل ١٤٢ ، الحلل ص ٣٥١ ، الفصول والجمل ص ٢٢٠ ، الافصاح للفارقي ص ٢٣٧ ، أمالي ابن الشجري ٢/٥٦٠ ، شرح المفصل ٤/١٠٦ ، ١٠٧ ، المساعد ١/٥٢٠ ، التصريح ٢/٢٢٦ ، همع الهوامع ٣/١٨٩ .

(٢) الكتاب ٣/٢٨٣ ـ ٢٨٥ .

(٣) الجمل ص ٤٥ .

(٤) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٥) انظر شرح ألفية ابن معطي للرعيني ٢/ ل ١٥ ، همع الهوامع ٣/١٤٠ .

(٦) الجمل ص ٤٥ .

(٧) في الأصل : « عن » تصحيف .

(غَدٍ) على حَسَبِ ما اتُّسِعَ في (أَمْسِ)، فيقال لكلِّ ما لم يقع، وإن كان يقعُ في يومك[1]، قال زهير:

وأعْلَمُ عِلْمَ اليَــوْمِ والأَمْسِ قَبْلَهُ ولكنَّني عَنْ عِلْمِ مَا في غَدٍ عَمِ

[١٣]

واللَّامُ محذوفةٌ وهي واوٌ ووزنه فَعْلٌ، بسكون العين، والدليلُ على ذلك قول الشاعر:

٩٤ـ وَمَا النَّاسُ إلَّا كالدِّيارِ وأَهْلُهَا بِهَـا يَوْمَ حَلُّوهـا وغَدْواً بـلاقِـعُ[2]

ولو لم يكن معنا مـا يَدُلَّ على أنَّ الـلَّامَ واوٌ، لوجبَ أنْ يُحْكَمَ على اللَّام بأنَّها واوٌ، لأنَّ اللَّامَ محذوفةٌ، وأكثرُ ما وُجِدَ الحذفُ فيما لامه واوٌ، نحو: أخٌ وأَبٌ وحَمُ وهَنٌ[3]، وقد جاء فيما لامه ياءٌ نحو: يَدٌ ودَمٌ، لكنَّ الأكثرَ ما ذكرتُه ولو لم يكن مَعَنا ما يدلُّ على أنَّ العين ساكنةٌ لانبغـى[4] أن يُحْكَمَ بذلك، لأنَّ الحركة لا تُدَّعَى إلَّا بدليلٍ، والأصلُ في الحـرف السكون.

ثم قال: ﴿ إذا جئتَ به ظَرْفاً في موضِعِه بشروطِهِ ﴾[5]

أي إذا جئتَ به على شروط الظَّرفيةِ، وهو[6]: أَنْ يكونَ الاسم ظَاهراً مَنْصوباً على تقدير حرفِ الجرِّ.

قوله: ﴿ واعلم أنَّ سحر[7] إذا أردتَه ليومٍ بعينه لم تصرِفْهُ، فقلتَ:

---

(١) جاء في الأصل بعد «يومك»: «على حَسَبِ ما اتسع في أَمْسِ» وهو تكرار.

(٢) البيت للبيد بن ربيعة رضي الله عنه. انظر ديوانه ص ١٦٩، الكتاب ٣/٣٥٨، التقفية ص ٦٧٨، المنصف ١/٦٤، ٢/١٤٩، أمالي ابن الشجري ٢٠ / ٣٥، شرح المفصل ٦/٤، خزانة الأدب ٣/٣٤٨، وانظر في التهذيب ٨/١٧٠، اللسان «غدو».

(٣) انظر ما تقدم ص ١٩٤ فما بعدها.

(٤) في الأصل: «لا ينبغي».

(٥) الجمل ص ٤٦، وليس في أي من نسخه الثلاث كلمة «بشروطه».

(٦) كذا في الأصل: «وهو» والوجه: «وهي».

(٧) في الجمل المطبوع: «سحرا» وكذا في «س» وجاءت «سحر» في «ج» غير منوّنة كما أوردها المصنّف

خرجتُ يَوْمَ الجمعة سَحَرَ ، غير مُنَوَّنٍ ، وقَدِمَ أخوك يومَ الجمعة سَحَرَ . فإنْ نَكَّرتَه ولم تُرِدْهُ من يوم بعينه صرفتَه كقولك : خرجتُ سحراً ، ولقيتُ عبد الله سحراً ، قال الله تعالى : ﴿ إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُم بِسَحَرٍ ﴾[1] ، وكذلك غُدْوَةٌ وبُكْرَةٌ إنْ أردتَهما من يومٍ بعينه لم تصرفهما ، وإن نكَّرتَهما صرفتهما)[2] .

اعلم أنَّ « سحَرَ » و« غُدْوَةَ » و « عَشِيَّة » إذا كُنَّ نكراتٍ أو معرَّفاتٍ بالألف واللَّام أو مضافاتٍ ، فهي مُتَصَرِّفاتٌ منصرفاتٌ ، ومعنى التَّصَرُّف : أنْ تُسْتَعْمَلَ ظروفاً وغيرَ ظروف ، فتقولَ : جئتُك في السَّحَرِ ، وأعجبني السَّحَرُ الذي رأيتكُ فيه، وكذلك تقول: أعجبتني العَشِيَّةُ التي رأيتُك فيها وتقول: سَحَرُنا مُباركٌ .

فإنْ كان سحرٌ ليوم بعينه ، وليس فيه ألفٌ ولامٌ ، فهو غيرُ مُتَصَرِّفٍ ولا منصرف ، منعه من الانصراف : العدلُ والتَّعريفُ ، عُدِل عن طريقةِ قياسِ تعريفِهِ ، وهي الألفُ واللَّام أو الإضافة إلى أنْ جُعِلَ عَلَماً لهذا الوقت المخصوص ، كما جُعِلَ أُسَامةُ عَلَماً لهذا السَّبُعِ المخصوص[3]. ومنعه من التَّصَرُّف العَدْلُ[4] لأنَّ أصل الظروف أنْ تكونَ مُتصرِّفة لأنَّها أسماءٌ ، فحكمُها أنْ تجريَ على حكم الأسماءِ ، تُرْفَعُ وتُنْصَبُ وتُخْفَضُ ، ومَتَى وجـدتَ

---

(١) سورة القمر آية ٣٤ .

(٢) الجمل ص ٤٦ .

(٣) الذي هو الأسد .

(٤) هذا هو مذهب الجمهور ، وذهب السهيلي والشلوبين الصغير إلى أنه معرب مصروف ومنع تنوينه عند السهيلي أنَّه معرف بنية الألف واللَّام أو الاضافة ، وعند الشلوبين أنَّه على نية الألف واللاَّم ، وذهب ابن الطراوة وصدر الافاضل الخوارزمي إلى أنَّه مبني وعلة بنائه عند ابن الطراوة اضطرابه وكونه لا يقع في كل موضع على صورة واحدة وعند الخوارزمي تضمنه معنى الألف واللاَّم كما بني أمس لتضمنه ذلك / انـظر الكتاب ٢٨٣/٣ ـ ٢٨٤ ، المقتضب ٣٧٨/٣ ، أمالي ابن الشجري ٢٥٠/٢ ، نتائج الفكر ص ٣٧٥ ، التخمير ٥٩/١ ، شرح المفصل ٤١/٢ ، شرح الكافية للرضى ١٨٨/١ ، توضيح المقاصد ١٥٧/٤ ، شرح ألفية ابن معطي للرعيني ل ١٣ ، التصريح ٢٢٣/٢ ـ ٢٢٤ ، همع الهوامع ٨٧/١ ، وانظر ابن الطراوة النحوي ص ٣١٥ .

الظروفَ غيرَ متصرِّفة علمتَ أنَّها خارجةٌ على أصلها . فسبيلُك أنْ تَسْألَ عن العِلَّةِ التي أخرجتها .

وأمَّا (غُدْوَةٌ) فإذا كَانَتْ لِيَوْمٍ بعينه فهي مُتَصَرِّفةٌ غيرُ منصرفةٍ ، ومنعها من الانصراف التَّعريفُ والتَّأنيثُ بمنزلة أُسَامَة ، ولم تكن معدولةً عن الألف واللَّام ، ولا عن الإضافة ، بل جُعِلَت علماً ، وليس تعريف العلمية كائناً عن تعريف الألف واللَّام ، ولا عن تعريف الإضافة ، بل كلُّ واحدٍ منهما أصلٌ بنفسه بخلاف (سحر) وعَلَمُ ذلك أنَّ العربَ فَرَّقَتْ بَيْنَهُما بالتَصَرُّفِ وعَدَمِ التَّصرُّف .

و(بُكْرَةٌ) حُكْمُهَا كَحُكْمِ غُدْوَة[1] .

وأمَّا (عَشِيَّةٌ) إذا كَانَتْ ليوم بعينه فإنَّها تَنْصَرِفُ : يدخلُها التَّنوينُ ، وتُخْفَضُ بالكسرة[2] ، ولا تَتَصرَّفُ ، أي لا تُسْتَعْمَلُ إلَّا ظرفاً ، ومَنَعَها من التَّصرُّفِ أنَّها جِيءَ بها على غير أُصلها ، وذلك أنَّكَ أردتَ عشيةً بعينها يعرِفُها مخاطَبُك ويعيِّنُها ، فقياسُها أنْ تكونَ بالألف واللَّام أوْ بالإضافة ، لكنَّه أطلق لفظَ النكرة ، وهو يريد مُعَيَّناً ، ويُوجَدُ هذا في كلام العرب ، أَلَا ترى أنَّهم قالوا : رأيتُه عامَ أَوَّلَ ، فتأويله أَوَّلُ من عامنا ، فهذا اللفظُ سائغٌ لكلِّ عامٍ قَبْلَ[3] عامِنا ، لكنّ العربَ أَرادتْ به العامَ المتَّصِلَ بعامنا ، فأَتَتْ باللَّفظ / الذي يقتضى العموم والشياع ، وهي تريد عاماً مُعَيَّناً ، وهو المتَّصِل بعامنا فلما جاءت (عَشِيَّةٌ) على غير وضعها مُنِعَتْ التَّصَرُّفَ ، وانصرفت لأنَّه لا مانعَ لها من ذلك . [١٠٣]

(١) انظر الكتاب ٢٩٣/٣ ، المقتضب ٣٥٤/٤ ، نتائج الفكر ص ٣٨٠ .

(٢) انظر الكتاب ٢٩٤/٣ ، نتائج الفكر ص ٣٧٨ ، وحكى سيبويه عن بعض العرب منع صرفها .

(٣) في الاصل : « بعد » .

وجميعُ الظروف عَدَا سَحَرْ وغُدْوة وبُكرة تجري مَجْرى عَشِيَّة ، فتقول أتيتُه يومَ الجمعة صباحاً ومساءً وبكراً ، منصرفاً وتُنَوَّنُ ، ولا تُسْتَعْمَلُ إلاَّ ظروفاً .

قوله (وكذلك غُدْوة وبُكْرة)[1]

يريد أنَّها بمنزِلة (سحر) في عدم الانصراف خاصّةً ، لأنَّه الذي ذكر في سَحَرَ وتعرَّض إليه ، ومانعُ الانصراف مُختلِف على حَسَب ما بيَّنتُ لك، فيمنعه في سَحَرَ العَـدْلُ والتَّعْرِيفُ ، ويمنعـه في غُدْوة وبُكـرة التَّعريفُ والتَّأنيثُ .

وظروفُ الزمانِ معربةٌ ومَبْنيَّةٌ ، فالمبنيُّ منها ما أَشْبَهَ الحرفَ نحو (إذ) فإنَّها مفتقرةٌ في أدائها ما وُضِعَت له إلى غَيْرِها ، وكذلك (إذا) مَبْنِيَّةٌ . و(متى) و (أَيَّـانَ) بُنِيَتَا لتَضَمُّنهما الحـرفَ ، لأنَّهمـا يُسْتَعمـلانِ شَـرْطـاً واستفهاماً ، فإذا كانتا للاستفهام فقد تَضَمَّنتَا ألفَ الاستفهام وإذا كانَتَا للشَّرطِ فقد تَضَمَّنَتَا (إنْ) .

فقد تحصَّل مما ذكرتُه أنَّ ظروفَ الزمان على قسمين : معرَبةٌ ومبنيَّةٌ ، والمعربةُ على قسمين : مُتَصرِّفٌ وغيرُ متصرِّف ، وكلُّ واحدٍ من هذين على قسمين :

أحدُهما : أنْ يكون مُنْصَرِفاً يدخله التَّنوينُ ويُخْفَضُ بالكسرة.

الثاني : أنْ يكونَ غيرَ منصرف ، لا يدخله التنوينُ ، ويخفض بالفتحة وقد بيَّنْتُ هذا كلَّه بعِلَلِه . وسيأتي إضافتها في باب حروف الخفض[2] .

---

(١) الجمل ص ٤٦ .

(٢) انظر ما سيأتي ص ٨٧٥ فما بعدها .

نتائج الفكر ص ٢٨٢ - ٢٨٥

[مسألة][1] إعلم أَنَّ ظرفَ[2] الزمان لا تقتضي أَنْ يكونَ العملُ فيه كُلِّه ، وهذا مبنيٌّ على [أَنَّ][3] ما يكونُ وِعاءً قد يكون العمل فيه كُلِّه ، وقد يكون في بعضه أَلا ترى أَنَّكَ إذا قلتَ : جلستُ مع زيدٍ يوم الجمعة فَيُقال هذا وأنت قد جلستَ معه اليومَ كلَّه أَوْ بعضَه ، فإذا قلتَ ذلك وأَنت قد جلستَ في بعض يوم الجمعة ، فيكون بمنزلة قولك : لقيتُ زيداً يَـوْمَ الجمعة ، أَلَا ترى أنَّ اللِّقاءَ لا يمكنُ في اليومِ كلِّه ، وإنَّما يكونُ اللِّقاءُ في بعضه ، وإنْ قلتَه وأَنْتَ قد جلستَ معه في اليوم كلِّه ، فيكون بمنزلة قولك : صُمْتُ يَوْمَ الجمعة ، أَلَا ترى أَنَّ الصِّيام لا يكونُ إلَّا في اليوم كلِّه ، وهذا بمنزلة قولك : جعلتُ المَتَاعَ في الوعاء ، هذا يَصِحُّ والمَتَاعُ قد ملأَ الوِعاءَ ، وتقوله والمَتَاعُ لم يملأ الوِعاءَ ، فليس من شرط الظرف أَلَّا يملأ ما هو ظَرْفٌ له وهذا بيِّنٌ .

وإنَّما احتجت إلى هذا ، لأَنَّ ابنَ الطَّراوة ذهب في قولِ العرب : صُمْتُ يَوْمَ الجمعة ، إلى أَنَّ يَوْمَ الجمعة مفعولٌ به ، وليس بظرف ، وإنَّما يكونُ ظَرْفاً إذا لم يملأ[4] ، وما ذكرتُه مُبَيِّنٌ فسادَ قوله . فإذا صَحَّ هذا فقد تَطْرَأُ طوارىء تخرجه عن هذا الاحتمال ، وتُبَيِّنُ أَنَّ العملَ وقع في الظرف كلِّه .

أَحَدُها : أَنْ يكونَ جواباً لِكَمْ ، فإذا قِيلَ : كَمْ سِرْتَ ؟ فقلتَ شهرَ رمضان ، فالسير فيه كلِّه ، ولا يصحُّ أَنْ يكونَ في بعضه لأَنَّكَ لو قلتَ هذا

---

(١) تكملة بنحوها يلتئم الكلام استأنست فيها بما جرت عليه عادة المؤلف من افراد مباحث للقضايا التي يرى أنها لا بُدَّ أن توضح في الباب ولا يمكن ادراجها في شرح نص الزجاجي يعنون لها بمسألة أو فصل . انظر ما تقدَّم ص ٣١٦ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ .

(٢) في الأصل : « ظروف »

(٣) تكملة يتم بها الكلام .

(٤) انظر رأي ابن الطراوة هذا في الكافي للمؤلف ٢/ ص ٣٦ وعزاه الرعيني في شرح الفية ابن معطي ٢/ ل ١٢ ، والسيوطي في همع الهوامع ١٤٨/٣ الى الكوفيين .

والعملُ قد وَقَعَ في بعضِهِ لم يكن جواباً لما سَألَ عنه ، لأَنَّه سُؤالٌ عن عَدَدِ الأَيَّام التي وقع فيها السيرُ ، فلا يكونُ جواباً إلاّ بأَنْ تريدَ أنَّ السير وقع في الشهرِ كُلِّه .

الثاني : أنْ يكونَ عدداً وذلك قولك : سرتُ الثلاثينَ يوماً فلا تقول سرتُ الثلاثينَ يوماً ، والسير قد وقع في بعضِها ، قال سيبويه : وَيَجْرِي هَذَا المَجْرى أسماءُ الشهور ، فإذا قلتَ : سرتُ رمضانَ فلا تقوله حَتَّى يكونَ السيرُ قد وقع في رمضان كلِّه ، وإن لم يكنْ جَواباً لكَمْ ، وكذلك إذا قلتَ : سِرْتُ شعبَانَ، وما أَشْبَهَ ذلك[١] ومن هذا ما جاء في الحديث: «مَنْ قَامَ رمضانَ إيماناً واحتساباً غَفَرَ اللَّهُ له ما تقدَّم من ذنبِهِ[٢]». فالمعنى قامه كلَّه، وعلى هذا حملَه السَّلَفُ رضوانُ الله عليهم .

وذهب غيرُه إلى أنَّكَ إذا قُلْتَ : سِرْتُ رمضانَ [كان][٣] بمنزلةِ قولك : سِرْتُ شهرَ رمضان ، تقوله وأَنْتَ قد سِرْتَ في الشَّهر كلِّه أَوْ سِرْتَ في بعضِه[٤] وسيبويه رحمه الله فَرَّقَ بينهما فقال : إذا قُلْتَ : سِرْتُ شهرَ رمضانَ احتمل أَنْ يكونَ السيرُ وقع في كلِّه أَوْ وَقَعَ في بعضِهِ[٥] ، فإذا سُمِع من العرب : سِرْتُ رمضانَ ، عُلِمَ أنَّ السَّيرَ وَقَعَ في كلِّه وأَنَّ رمضَانَ وأسماءَ الشُّهور جَرَتْ عند العربِ مَجْرى الثلاثينَ يوماً بخلافِ شهر رمضان ، وهذا

---

(١) عبارة سيبويه في الكتاب ٢١٦/١ - ٢١٧ ، « وممَّا لا يكون العملُ فيه من الظروف إلاّ مُتَّصِلاً في الظَّرف كلّه قولك : سير عليه الليلَ والنهارَ ، والدَّهرَ والأَبدَ . . . ومما أُجري مجرى الأبد ، والدَّهر واللَّيل والنهار : المحرَّمُ وصَفَرٌ و(جُمادى) وسائرُ أسماء الشُّهور إلى ذي الحِجَّة لأَنَّهم جعلوهنّ جملةً واحدة لعِدّة أيام كأَنَّهم قالوا : سيرَ عليه الثلاثون يوماً » .

(٢) رواه البخاري في صحيحه ٢٥١/٢ « كتاب التراويح » وانظر فيض القدير ١٩١/٦ .

(٣) تكملة بنحوها يلتئم الكلام .

(٤) نسبه في همع الهوامع ١٤٦/٣ الى الزجاج .

(٥) عبارة سيبويه في الكتاب ٢١٦/١ - ٢١٧ « فمن ذلك قولك : متى يُسارُ عليه ؟ وهو يجعله ظرفـا فيقول : اليوم أَوْ غداً أو بعد غدٍ أَوْ يوم الجمعة فيكون ظرفاً على أنَّه كان السير في ساعة دون سائر ساعات اليوم . . ويكون أيضاً على أنَّه يكون السير في اليوم كله . . . ولو قلت : شهرُ رمضان أو شهر ذي الحِجَّة لكان بمنزلة يوم الجمعة . . . » وانظر نتائج الفكر ص ٣٨٣ - ٣٨٥ .

بلا شكٍّ إنَّما أُخِذَ عن العرب وليس مأخوذاً بالقياس ولا بالنظر ، قال الله تعالى : ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ القُرْآنُ ﴾(١) ، وقال تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ في لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ ﴾(٢) ، وقال تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ في لَيْلَةِ القَدْرِ ﴾(٣) فيتحصَّل من هذه الآي أنَّ الليلةَ المباركةَ التي يُفْرَقُ فيها كُلُّ أَمْرٍ حَكيمٍ(٤) هي لَيْلَةُ القَدْرِ ، وأَنَّ / القرآنَ أُنْزِلَ فيها ، ولم ينزل في الشَّهر كُلِّه . [١٠٤]

الثَّالثُ : الظُّروفُ(٥) الواقعةُ على الدَّهْرِ كُلِّهِ نحو : الأَبَد ، والدَّهْرِ وما أَشْبَهَ ذلك ، فإذا قُلْتَ : سِرْتُ الدَّهْرَ ، لا تقوله حَتَّى تَجْعَلَ سيرَكَ كأنَّه وَقَعَ في الدَّهْرِ كُلِّه ، على جهة الاتِّساع والادعاءِ(٦) ، وكذلك إذا قُلْتَ : : سِرْتُ اللَّيلَ والنَّهارَ ، لا تقول هذا حتَّى يُسْتَكْثَرَ ما وقع منك فيصير كأنَّه وقع في الدَّهْرِ كُلِّه(٧) ، كما تقول : جاءني أَهْلُ الدُّنيا ، وعسى أَلَّا يكونَ أتاك منهم إلَّا عشرة ، فاستكثرتَهم حَتَّى صَارَ عندك كأَنَّكَ أَهْلُ الدُّنْيَا أتَوْكَ .

الرَّابعُ : ما يَرْجِعُ إلى الفعل نحو : صُمْتُ يَوْمَ الجمعة ، فالعملُ في اليوم كُلِّه ، لانَّ الامساكَ في بعض اليوم لا يُقَالُ فيه صَوْمٌ ، أَلَا ترى أنَّ الإنسانَ لا يمكن أَنْ يكونَ يومه كلَّه آكلاً .

فهذه أربعةُ مواضع يكونُ العملُ فيها في الظَّرف كلِّه .

وأَمَّا الذي يكونُ العملُ في بعضه ، فنوعٌ واحدٌ وهو مَا يرجع إلى الفعلِ نحو : لقيتُ زيداً يومَ الجمعة ، لأنَّ اللِّقاءَ لا يمكنُ أنْ يكونَ في اليوم كلِّه .

---

(١) سورة البقرة آية ١٨٥ .

(٢) سورة الدخان آية ٣ .

(٣) سورة القدر الآية الاولى .

(٤) من الآيتين الكريمتين الثالثة والرابعة من سورة الدخان .

(٥) في الأصل : « أن الظروف » باقحام « أن » .

(٦) في الأصل : « الاعياء »

(٧) انظر الكتاب ٢١٦/١ - ٢١٧ .

ومتى عَرِيَ ظَرفُ الزَّمانِ عن هذه المواضع الخمسة ، فينبغي الاحتمال الذي تَقدَّمَ ، وهو أَنْ يكونَ العملُ في الظَرف كلِّه أو يكونَ العملُ في بعضِ الظَّرفِ ، على حَسَبِ ما ذكرتُ .

قوله : (سؤالٌ عن العدد)[1] فإذا قُلْتَ : كَمْ سِرْتَ ؟ فلا تقوله حَتَّى تكونَ عالِماً بوقوعِ السَّيرِ ، وجهلتَ العددَ الذي سِرْتُ فيه ، فلا بُدَّ للجواب أنَّ يتضمَّنَ عدداً ، وقد يكون معه تعيينٌ ، فيجوز إذا قِيلَ لَكَ : كَمْ سِرْتَ ؟ أنْ تقولَ : ثلاثينَ يوماً ، ويجوز أَنْ تقولَ : الثلاثين يوماً المعلومة ، بخلاف متى ، فإنَّ (مَتَى) إنَّما هي طالبةٌ بتعيين الزمان ، فيجبُ أنْ يكونَ جوابُها بما يقتضي التَّعيُّنُ ، فإذا قِيلَ لَكَ[2] : مَتَى سِرْتَ ؟ فلا تقوله حَتَّى تعلَمَ أنَّ السَّيرَ قد وقع وتجهل الزمان الذي وقع فيه ، فتسأل عن تعيينهِ ، فتقول[2] ، مَتَى سِرْتَ ؟ فإنْ قُلْتَ لَهُ : حيناً أو وقتاً لم تَزِدْ على ما عنده ، لأنَّ ذَلِكَ كان عندَه معلوماً ، فإنْ قُلْتَ : يومَ الجمعة أَو شهرَ رمضانَ أَوْ الصَّيْفَ أَوْ الشتاءَ أو صباحاً أَوْ مساءً زدته على ما كان عنده وأعلمتَه بما لم يكنْ عِنْدَهُ ، فقد تحصَّلَ مما ذكرتُه أنَّ الصَّيْفَ والشتاءَ وما أشبهها يَكُنَّ جواباً لكَمْ ولمَتَى[3] لأَنَّهُنَّ واقعاتٌ على وَقْتٍ مُعيَّنٍ معلومِ العددِ ، وكُلُّ معيّنٍ معدودٌ ، وليس كلُّ معدودٍ مُعيّناً . هذا بَيِّنٌ لا خفاءَ به .

قوله : (وأمَّا الظَّرفُ من المكان)[4]

اعلم أنَّ ظَرفَ المكان على ثلاث أقسام : [5]

---

(١) ليس هذا النَّصُّ موجوداً في الجمل بنسخه الثلاث ، لذا لا أدري على وجه التحديد أين ينتهي غير أني أظن أن كلام ابن أبي الربيع يبدأ بعد العبارة الموضوعة بين الحاصرتين .

(٢) هكذا في الأصل .

(٣) انظر الكتاب ٢١٧/١ - ٢١٩ .

(٤) الجمل ص ٤٦ .

(٥) انظر هذه الأقسام ملخصة مع فصل المعدودات عن المبهمات في شرح الجمل للغافقي ص ٢٩ - ٣٠ .

أَحَدُها : المُبْهَماتُ والمُقَدَّرَات[1] فهذان النَّوعانِ ينصبهما كُلُّ فِعْلٍ فتقول : جلستُ خَلْفَكَ ومشيتُ أَمَامَكَ وجلستُ يمينَك ، فهذا هو المُبْهَم ، لأَنَّه صالحٌ أنْ يقعَ على كلِّ مكان أَلَا ترى أَنَّ كُلَّ مكان يصلُح أنْ يُقَالَ فيه : خَلْف بِنِسْبةٍ وكذلك كلُّ مكان يصلُحُ أَنْ يقعَ عليه أمامٌ بِنِسْبةٍ وإنَّما يقعُ الاختصاص فيها بالاضافة أوْ بالألف واللَّام ، وهذا عارضٌ لا يُعْتَدُّ به وإنَّما يُعْتَدُّ بما يُفْهَمُ من اللَّفْظِ من أصلِ وضعه قبلَ طروءِ الطوارىءِ عليه .

وتقولُ : مشيتُ مِيْلاً ، وسِرْتُ فَرْسخاً وبَريداً وما أَشْبَهَ ذلك ، وهذا هو المُقَدَّر أَلَا ترى أنَّ [المِيـلَ][2] كلُّ مكان فيه عَشْرُ غِلاء ، والغَلْوَةُ : رَمْيَةُ السَّهْمِ والفَرْسَخُ : ثلاثةُ أَمْيَالٍ ، والبَرِيدُ : أَرْبَعةُ فَرَاسِخ[3] ، فهذان النَّوعان ينصِبُهما كلُّ فِعْلٍ .

الثاني : المشتقاتُ : فهذا النَّوع يَنْصِبُهُ فعلٌ دونَ فِعْـلٍ : تنصِبُها أَفْعَالُها المأخوذةُ من أَلْفَاظِهَا وذلك نحو : مَقْعَد ومَجْلِس وما أشبههما ، فتقول : جلستُ مَجْلِساً حَسَناً وفي مَجْلِسٍ حَسَنٍ ، وكذلك : قعدتُ مَقْعَداً صَالِحاً وفي مَقْعَدٍ صَالِحٍ ، وتقول : اجلسْ مَجْلِساً حَسَناً ، وزيدُ يجلِسُ مَجْلِساً صَالِحاً ولا يجوزُ أنْ تقولَ : ضُرِبْتُ مَجْلِساً سيِّئاً ، وتقول : ضُرِبْتُ في مَجْلِس سَيىءٍ.

الثَّالثُ : ما عَدَا ما ذكرتُه من أسماءِ الأَمكنة نحو : الدَّار والحانُوت والمَسْجِد ، وما أَشْبَهَ ذَلِكَ فهذا النَّوعُ لا يَتَعَدَّى الفعلُ إليه إلَّا بحرف الجرِّ ، ولا يجوزُ اسقاطُ الحرفِ إلَّا قليلاً ومَتَى جَاءَ فَيُحْفَظُ ولا يُقَاسُ عَلَيْه .

وهذه الأَقسامُ الثَّلاثةُ التي ذكرتُ أَنَّها تُوْجَدُ منصوبةً لا بُدَّ أَنْ تكونَ

---

(١) في الأصل : المعدودات

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٣) انظر همع الهوامع ٣/١٥٠ .

ظاهرةً ، وأمَّا إنْ كَانَتْ مضمرةً فلا بُدَّ من حرف الجرِّ ، كما كان ذلك في ظَرْفِ الزمان ، إلَّا أنْ يُنْصَبَ على التَّشبيه بالمفعول به ، فيجوز أنْ تُضْمِرَ ويكونَ الضَّميرُ منصوباً كما كان ذلك في ظرفِ الزَّمانِ ، فظرفُ المكان هو اسمُ المكان المنصوب المقدَّر بفي ، وكان الأَصلُ أَنْ يكونَ بحرف الجرِّ / [١٠٥] لأَنَّ الفعلَ يطلُبُه بحرف الجرِّ فيجبُ أَنْ يَصِلَ إليه بالحرف الذي يطلُبُهُ [به][١] لكنَّ العَرَبَ شَبَّهتْ ظَرْفَ المكان بظرف الزَّمانِ فأسقطت حرفَ الجرِّ ولما كان نَصْبُ ظرفِ المكان بالحَمْلِ على ظرفِ الزَّمان ، وظرف الزَّمان إنَّما انتصبَ بالتَّشبيه بالمصدر ـ كان نصبُ المكان في الرتبةِ الثَّالثةِ[٢] ، وكُلُّ ما هو في الدَّرجةِ الثَّالثة فلا تجده إلَّا مخصوصاً . ألَا ترى أنَّ (ما) مشبَّهةً بلَيْسَ ، ولَيْسَ مشبَّهةٌ بالفعلِ المتعدِّي ، وكان عمل (ما) مقيَّداً على حَسَبِ ما يتبيَّنُ في باب ما[٣] .

وكذلك (القـولُ) عند فصحـاءِ العَرَبِ[٤] لا يعمـلُ إلَّا أَنْ يكونَ بشروط : أَنْ يكونَ فِعْلاً مُضارِعاً، وأَنْ يكونَ بتاء الخطاب وأن تتقدَّمَهُ أداةُ الاستفهام ، وألَّا يُفْصَلَ بين الهمزة والفعل بفاصلٍ أجنبي ، عدا الظَّرْفِ والمجرور لأنَّ القَوْلَ إنَّما عَمِلَ بالحَمْلِ على الظَّنِّ ، والظَّنُّ عَمِلَ بالحَمْلِ على باب أعطيتُ ، فَصَارَ القولُ في الدَّرجة الثَّالثة فكان عملُه مقيَّداً بالشَّروطِ الأَربعة .

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٢) انظر المقتضب ٤/٣٣٦ .

(٣) باب « ما » في الأجزاء المفقودة من البسيط ، وانظره في الشرح المختصر ص ١٤٤ .

(٤) إلَّا بني سُليم فهم يجرون القوى مجرى الظَّنِّ مطلقاً / انظر الكتاب ١/١٢٤ ، شرح الألفية عند قول ابن مالك في باب « ظنَّ وأخواتها » .

واجـرى الـقـول كـظن مـطلقـا عنـد سليم نحـو : قـل ذا مشفقـا »

وانظر أيضا التسهيل ص ٧٣ ، المساعد ١/٣٧٥ ، همع الهوامع ٢ /٢٤٥ .

وكذلك التَّاءُ في القسم هِيَ بَدَلٌ من الواو ، والواوُ بَدَلٌ من الباء ، فكانت لذلك مختصَّةً باسم الله تعالى .

قال أبو علي : ومن هذا (أَسْنَتُوا) التَّاء بَدَلٌ من الهاء ، والهاءُ بَدَلٌ من الواو[1] فاختصَّت لذلك بالعام الجَدْب . ونظائرُ هذا الّذِي ذكرتُه في الصَّنعة كثيرٌ ، وسأُنَبِّه على هذا في مواضِعِه .

وأمرٌ آخر : أَنَّ ظرفَ الزَّمان مشبَّهٌ بالمصدر ، لأنَّ الزَّمان مُضِيُّ اللَّيلِ والنَّهار . قال امرؤ القيس :

٩٥ ـ * أَلا إنَّما الدَّهرُ ليالٍ وأَعْصُر *[2]

والمُضـيُّ مَصْدَرٌ . قال أَبو القاسم في آخر هذا الباب : « من أجل أَنَّ الزَّمانَ حركةُ الفلك ، والفعلُ حركاتُ الفاعلين »[3] .

وظروفُ المكان أشخاصٌ ، وينفصلُ بعضُها من بعضٍ بجُثَثٍ وخِلَق ، أَلَا ترى أنَّ الجبَالَ مخالفةٌ للأودية وبعضها مُخالِفٌ لبعض كما أنَّ الأَشخاصَ كذلك . والفعل إذا تَعَدَّى إلى (المفعول)[4] بحرف الجرِّ ، فإسقاطُ حرفِ الجرِّ شاذٌّ لا يُقَاسُ عليه ، ولا يُتَعَدَّى ، فيجبُ لهذا أنْ يكونَ ظَرْفُ المكان كذلك ، لكنَّ العَرَبَ اتَّسَعَتْ في بعضِ الأَمكنة فأسقطت منه حَرفَ الجرِّ ، فسبيلُنا أَنْ نَقِفَ حيثُ وقفوا . وثبتَ الإِسقاط في المُبْهَمِ والمقدَّر والمشتَقِّ بالشرط المذكور ، فلا يُتَعَدَّى ولا يُقاسُ عليه .

فإنْ قُلْتَ : ولم خصَّتِ العربُ هذه الأنواعَ من ظروف المكان بالتشبيه بظرفِ الزَّمانِ فأسقطتْ منها حروفَ الجرِّ ؟

---

(١) في الايضاح ١/٢٥٥ . « . . . كما لم تستعمل التاء في أسنتوا إلَّا في خلاف الخصب » .
(٢) تمامه : * وليس على شيء قويم بمستمر *
ديوانه ص ١٠٩
(٣) الجمل ص ٤٧ .
(٤) في الأصل : « الفعل » .

قُلْتُ : إنَّ الأَصلَ في المصدر كان أَلَّا يُنْصَبَ منه إلَّا المُبْهَم ، وما يقتضيه الفعلُ بحروفه فكان القياسُ أَلَّا يُنْصَبَ (ضَرَبَ) إلَّا الضَّرْبَ من غير تقييدٍ بصفةٍ ولا عَدَدٍ ، لكنَّ العَرَبَ اتَّسَعَتْ وتَعَـدَّتْ إلى ما يطلبُهُ ، وإلى ما يحتوى عليه ما يطلبُهُ ، وقد مضى الكلامُ في هذا[1] . ثم شبَّهت العَرَبُ ظَرْفَ الزَّمان بالمصدر لقوَّةِ الشَّبَه بينهما في الحقيقةِ ، واقتضاءِ الفعل ،على حَسَبِ ما تَقَدَّم ، فَتَعَدَّى أيضاً إلى المُبْهَم الذي يطلبه بِبِنْيَتِهِ وإلى ما يحتوي عليه بطلبه . فلمَّا جئنا إلى ظرف المكان وأردنا أنْ نشبِّهَهُ بظرف الزمان ، لم يطلُبِ الفعلُ منه إلَّا ما يطلُبُهُ وهو المُبْهَـمُ أوْ المشتَقُّ . ولـم[2] يُتَّسَع فيه أكثَرَ من هذا .

فإنْ قُلْتَ : فكيف تَعَدَّى إلى المقدَّر وهو أيضاً لا يطلُبُه ؟

قُلْتُ : عُلِّلَ هذا بأمرين :

أَحَدُهما : أنَّ المقدَّر وإنْ كان فيه بعضُ تخصيص فلا يخلو عن إبهامٍ أَلَا ترى أنَّ كلَّ مكانٍ لا بُدَّ أنْ يكونَ مِيْلاً أوْ جُزءاً منه ، ولَيْسَ كلُّ مكانٍ يكونُ داراً ولا جُزءاً من دار ، ولا الحانُوتُ ، ولا أشبهَهما فجرى لذلك مَجْرى المُبْهَم وهذا هو الظاهر من كلام أبي عليٍّ[3] .

الثاني : أنَّ المقدَّر من المكان له شَبَهٌ بالمقدَّر من الزَّمان ، أَلَا ترى أنَّ اليَوْمَ : من طلوعِ الشمس إلى غُروبها . والجمعة : سبعةُ أَيَّام . والشَّهر أَرْبَعُ جُمَعٍ ، والعَام اثنا عشر شهراً . والغَلْوَةُ رَميةُ السَّهْمِ . وعَشْرُ غِلاء هو : المِيْلُ ، وثلاثة أميال هو : الفَرْسَخ . وأَرْبَعَةُ فَراسِخُ : هُوَ البَريد ، فصارتْ لذلك المقدَّرات من المكان كالمقدَّرات من الزَّمان . والفعل يَتَعدَّى إلى مقدَّرات الزَّمان فيَتَعَدَّى إلى مقدَّراتِ المكانِ ، وهذا المأخذ الثَّانِي يَظْهَرُ من كلامِ

---

(١) انظر ما تقدم ص ٤٦٩ .

(٢) في الأصل : «وما لم» .

(٣) انظر شرح ألفية ابن معطي للرعيني ٢/ ل ٢١ ، همع الهوامع ٣/١٥٠ .

سيبويه[1] وكِلاهُمَا عِنْدي حَسَنٌ .

قَوْلُهُ : (وأمَّا الظَّرْفُ من المكان فنحو عِنْدَكَ)[2] .

[١٠٦] اعلم أنَّ (عندك) لا تَتَصَرَّفُ : لا تستعمل إلَّا منصوبةً / على الظَّرْفِ أوْ مخفوضةً بِمِنْ فتقول : «جئتُ من عِنْدِكَ» ولا تستعمل إلَّا مضافةً، وخَفْضُها بمن تَصَرُّفٌ وذَهَبَ بَعْضُ النَّاسِ إلى أنَّ الخفضَ بمن ليس تَصَرُّفاً، وادَّعى أنَّ كلَّ ظرفٍ مُتَصرِّفاً كان أوْ غيرَ مُتَصرِّفٍ ، يُخْفَضُ بِمِنْ ، وليس الأمر عند سيبويه كذلك ، ألَا تَراهُ قد قال في سِوى وسَوَاء : لا يتصرَّفان إلا في الشِّعر واستدلَّ على تصرُّفِ سَوَاء في الشِّعر بقوله :

٩٦ ـ * إذا جَلَسُوا مِنَّا ولا من سِوَائِنا *[3]

فجعل خفضَ (سَوَاء) بمن تَصَرُّفاً[4] ، فإنَّ ذلك لا يكونُ إلَّا في الشِّعر ، فلو كان عنده كلُّ ظرف يُخْفَضُ بمن لم يجعل ذلك مخصوصاً بالشِّعر .

وتقول : هذا الشيء عندي ، وإنْ لم يكنْ بحضرتِك ، لكنَّه بحيثُ تحكمه وإذا أرسلتَ وراءَه أتاك وهذا على حكم الاتِّساع.

و(لَدَى) بمنزلة (عند) فتقول : هذا الشيء لَدَى زيدٍ، أيْ عِنْدَ زَيْدٍ ، ولا تقول : أخذتُ هذا من لَدَى زيدٍ ، كما تقولُ : أخذتُ هذا من عند زيدٍ فهذا يُقَوِّي قولَ سيبويه : أنَّ الخفضَ بِمِنْ تَصَرُّفٌ ولا يلزمُ إذا فعلَتْهُ العربُ

(١) الكتاب ٣٦/١ .
(٢) الجمل ص ٤٦ .
(٣) صدره * ولا ينطق الفحشاء من كان منهم *
وهو للمَرَّار بن سلامة العِجْلي (مخضرم له شعر في يوم ذي قار ـ ترجمته في معجم الشعراء ص ٣٣٩ المؤتلف والمختلف ص ١٧٦ ، الاصابة (ترجمة ٨٣٨١) تاج العروس (س) ١١٢/١٤ ، وانظر الشاهد في الكتاب ٣١/١ ، ٤٠٨ شرح أبياته لابن السيرافي ٤٢٤/١ ، المقتضب ٣٥٠/٤ ، الانصاف ٢٩٤/١ ، ضرائر الشعر ص ٢٩٢ شرح الألفية لابن الناظم ص ١٢٢ ، شرح ابن عقيل ٢٣٧/٢ ، المقاصد النحوية ١٢٦/٣ .
(٤) في الأصل : « تصرف » ووجهه النصب . وانظر الكتاب ٤٠٧/١ ـ ٤٠٨ .

في ظرف أنْ تفعلَه في آخر ، لكنَّ العَرَبَ أدخلت (مِنْ) على كثيرٍ من الظروف التي لا تَتَصرَّفُ ومع ذلك لا يُقَاسُ عليه .

وتُقْلَبُ[1] أَلِفُها ياءً عند دخولها على المضمر ، لِقِلَّةِ تَمَكُنِها ولزومِها موضعاً واحداً ، فصارتْ لذلك كالحرف فقالوا : لديك كما قالوا : إليك .

ومِن العَرَبِ مَنْ يقولُ : إلاك ولداك ، ويجريهما مع المضمر مُجْراهما مع الظاهر[2] .

فإنْ قلتَ : بأيِّ شيءٍ يُحْكَم على لدى ، أبالبِناء أمْ بالإعراب ؟

قلتُ : يمكن عندي أنْ يقالَ : إنَّها لمَّا أَشْبَهَتْ الحرف في قِلَّةِ تَمَكُّنِها وقُلِبَتْ أَلِفُها كما قُلِبَتْ ألفُ (إلى) أُجريتْ مُجْراها كما قال سيبويه في : ﴿ قَافَ والقُرآنِ ﴾[3] فيمن قَرَأها . بفتح الفاء[4] : يمكن أنْ تكونَ بُنِيَتْ على الفتح لِقِلَّةِ تَمَكُّنِها ، ويمكن أنْ تكونَ منصوبةً بإضمار فِعْلٍ ولم تنصرف للتَّعريف والتَّأنيث[5] .

ـــ وأمَّا (لدى) فهي مبنيَّةٌ على السكون ، وهي بمنزلة (عِنْدَ) إلاَّ أنَّ (عند) تقولها فيما كان بحضرتك وفيما لم يكن بحضرتك على حَسَبِ ما أعلمتُك ، و(لَدَى) لا تَقَعُ إلاَّ على ما كان بحضرتك[6] فهي أَشَدُّ من « عِنْدَ » وأَقَلُّ تصرُّفاً فَبُنِيَتْ لذلك[7] وهذا النوع ليس مما تُبْنَى له الأسماءُ ،

---

(١) في الأصل : « ولا » باقحام « لا » .

(٢) انظر الكتاب ٣/٤١٣ .

(٣) سورة ق الآية الأولى .

(٤) قال أبو حيان في البحر المحيط ٨/١٢٠ قرأ الجمهور (قاف) بسكون الفاء وعيسى بفتحها . وانظر المحتسب ٢/٢٨١ .

(٥) الكتاب ٣/٢٥٨ .

(٦) شرح المفصل ٤/١٠٠ .

(٧) ذكر ابن يعيش في شرح المفصل ٤/١٠ «أنَّ الذي أوجب بناء (لدى)، فرط إبهامها وأن « عند » كان حقها البناء مثل لدن ولدى لكن العرب توسعوا فيها فأوقعوها على ما بحضرتك وما يبعد » .

وإنَّما الذَّي يلزم أنْ يُبْنَى له الاسمُ أَنْ يَتَضَمَّنَ الحرف أوْ يشبهَهُ وإنَّما هذا بمنزلة الإضافة إلى الحرف نحو قوله تعالى: ﴿لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُم تَنْطِقُون﴾(١) قرِئَ برفعِ (مِثْلُ) على أنَّه صفةٌ لحَقّ وأُعْرِبَ على الأصل، وقُرِئَ بالنَّصبِ(٢) على أنَّه مبنيٌ لإضافته إلى (أنَّ) وكذلك ظرف الزمان إذا أُضيفَ إلى الفعلِ الماضي نحو قولِ النابغةِ :

* على حِيْنَ عَاتَبْتُ المشيبَ على الصِّبا *[١]

فمن العرب مَنْ أَنْشَدَهُ بفتح النُّونِ وبناهُ لإضافته إلى المَبْنـــي، وَمِنَ العَرَبِ من لا يَبْنِي ولا يُراعى ذَلِكَ .

واختلفَ النَّحويون في بناء ظَرْفِ الزَّمانِ إذا أُضيفَ إلى غيرِ الفعل الماضي، نحو قوله سبحانه: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾(٣) فمنهم مَنْ قَالَ إنَّها تُبْنَى ومنهم مَنْ قال : إنَّها لا تُبْنَى(٤) ، لأنَّها لم تُضَف في اللَّفْظِ إلى مَبْنِيٍّ والذي أقول به أنَّها لا تُبْنَى إذا لم تدخلْ على الفعلِ الماضي ، إلاَّ بالسَّماع ، ولا تُبْنَى بالقياسِ على بنائها إذا أُضيفتْ إلى الفعل الماضي ، فإنَّ الشيء الشاذَّ لا يُقَاسُ عليه ، ولأنَّ القياسَ لا يَصِحُّ وبين الفرع والأصل فارقٌ يُمكنُ أنْ يُرَاعى ، أَلَا ترى أنَّه يمكنُ أنْ تكونَ العَرَبُ راعت لفظَ

---

(١) سورة الذاريات آية ٢٣ .

(٢) الرفع قراءة أبي بكر بن عياش عن عاصم ، وحمزة والكسائي .
والنصب قراءة ابن كثير ونافع وابي عمرو وابن عامر وحفص عن عاصم / السبعة ص ٦٠٩
وانظر ما سبق ص ١٦١.

(٣) سورة المائدة آية ١١٩ .

(٤) أجاز البناء الكوفيون والفارسي وابن مالك ومنعه البصريون / انظر معاني القرآن ١/٣٢٦-٣٢٧ ، إعراب القرآن للنَّحاس ١/٥٣٣ ، مشكل إعراب القرآن ١/٢٥٥ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/٣١١ ، البحر المحيط ٤/٦٣ شرح ابن عقيل ٣/٥٩ ، التصريح ٢/٤٢ .

الإضافةِ ، ومُراعاةُ الألفاظ في هذه الصَّنْعَة كثيرةٌ . فإن قُلْتَ : فقد قُرِىءَ بنصبِ يوم[1] .

قُلْتُ : الظَّاهرُ أنَّ المعنى : هذا اليومُ يومَ يَنْفَعُ ، وبُنِيتْ لإضافتها إلى الفعل ، ويمكن أَنْ يُتَأَوَّلَ على أنَّ (يومَ) ظرفٌ ، والمعنى : هذا الجزاءُ يومَ ينفعُ الصادقينَ صِدْقَهم .

و (لَدُنْ) تُسْتَعْمَلُ مضافةً لا غير ، وتضافُ إلى الظَّاهر والمُضْمَرِ ، فإذا أُضِيفتْ إلى الظَّاهِر اسْتُعْمِلَتْ استعمالينِ : على الأصل ، وعلى اسقاطِ النُّون على جهة التخفيف فنقولُ : من لَدُن زيدٍ ، ومن لَدُ زيدٍ ، قال الله تعالى : ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾[2] وأَنْشَدَ سيبويه :

٩٧ ـ * من لَدُ شَوْلاً فالى إتلائِها *[3]

التقدير : من لَدُن كانت شَوْلاً ، وإذا أُضيفتْ إلى المُضْمَرِ يجوزُ حذفُ النون وهذا ممَّا يَرُدُّ فيه المضمرُ الشيءَ إلى الأصلِ ، فتقول : جئتُ مِنْ لَدُنْكَ .

فإنْ قُلْتَ: فقد قال الله تعالى: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْراً﴾[4] قرأه نافعُ بضمِّ الدَّالِ وتخفيف النُّون ، وقرأه الباقونَ بالضَّمِّ وتشديد النُّون وقرأه أبو بكر[5] (من لَدْنِي) بإسكان/الدَّال وإشمامها إلى الضَمِّ وتخفيفِ النُّون. [١٠٧]

---

(١) هي قراءة نافع / السبعة ص ٢٥٠ ، حُجَّة القراءات ص ٢٤٢ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/٤٢٣ .

(٢) سورة النمل آية ٦ .

(٣) لم أقف على نسبته / وانظره في الكتاب ١/٢٦٤ ، الشيرازيات ل ٤٠ .
أمالي ابن الشجري ١/٢٢٢ ، شرح المفصل ٤/١٠١ ، ٨/٣٥ ، مغنى اللبيب ص ٥٥١ ، شرح شواهده ٢/٨٣٦ ، التصريح ١/١٩٤ ، همع الهوامع ٢/١٠٥ ، خزانة الأدب ٢/٨٤ .

(٤) سورة الكهف آية ٧٦ .

(٥) هذه القراءة لعاصم رواها خلف عن يحيى بن آدم عن أبي بكر ـ شعبة ابن عياش ـ عن عاصم ونقل غير خلف عن يحيى عن أبي بكر « لَدْنى » بسكون الدال مع فتح اللام / انظر القراءات الثلاث في / السبعة ص ٣٩٦ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/٦٩ .

قُلْتُ : مَنْ قرأ بإسكان الدَّالِ وإشمامِها الضمَّ ، فوجهه أنَّ الأَصلَ (من لَدُنى) وكُسِرتْ كما كُسِرتْ الدَّالُ من قَدِي ، لأنَّ الأَصلَ قَدْ بسكون الدَّالِ بمعنى حَسْب فلمَّا أُضِيفَ إلى ياء المتكلِّم كُسِرتْ الدَّالُ . وسُكِّنتْ الدَّالُ من (لَدْنى) كما سُكِّنَتِ الهاءُ من (لَهْو) لأنَّه على شَكْل عَضُدٌ وعَجُز ، وهذا يُسَكَّنُ بالقياس ، ثُمَّ أُشِمَّتِ (الدَّالُ الضَّمَّ إعلاماً بالأَصلِ كما جاء ذلك في قوله سبحانَه : ﴿ لا تَأْمَنَّا ﴾[1] الأصل : « لا تأمننا » وكما جاء (قِيل) و(غِيضَ)[2] في قراءة هشام والكسائِيّ . ومَنْ قرأ بالتخفيف وضَمِّ الدَّال فعلى الأصلِ وكُسِرتِ النُّونُ لياء المتكلِّم ومَنْ قرأ بالتشديد فعلى إلحاق نونِ الوقاية كما لَحِقَتْ منِّي وعَنِّي ، وقالوا قَدْنى . قال:

٩٨ ـ * قَدْنيَ مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي *[3]

وهذه[4] هي (لَدُن) في كلام العرب ، على ما أخبرتُك ، إلَّا أنْ تدخلَ على (غدوة) فإنَّ من العَربِ مَنْ يجريها مُجْرَى اسم الفاعل المُنَوَّن وينصِبُ غدوةً فيقول : من لَدُن غدوةً ، بنصب غدوة وتنوينها[5] ، وصرفوا

---

(١) سورة يوسف آية ١١ .

(٢) في قوله جَلَّ شأنه: ﴿ وقِيْلَ يَا أرضُ ابلَعِي ماءَكِ ويا سماء أَقْلِعِي وغِيضَ الماءُ ﴾ سورة هود آية ٤٤.

(٣) ينسب الشاهد إلى أبي نُخَيلة والى حميد الأرقط وإلى أبي بَحْدله انظره في الكتاب ٢/٣٧١ ، والنوادر ص ٢٠٥ ، اصلاح المنطق ص ٣٤٢ ، ٤٠١ ، شرح أبياته ل ٤٢٣ ، أبيات الشعر ل ٤٣ ، المحتسب ٢/٢٢٣ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٤١ ، حجة القراءات ص ٤٢٥ ، ٦١١ ، ٦٢٥ ، أمالي ابن الشجري ١/١٤ ، ٢/١٤٢ ، الانصاف ١/١٣١ ، شرح المفصل ٣/١٢٤ ، ٧/١٤٣ ، ضرائر الشعر ص ١١٣ ، مغنى اللبيب ص ٢٢٦ ، شرح شواهده ١/٤٨٧ ، التصريح ١/١١٢ ، همع الهوامع ١/٢٢٣ ـ خزانة الادب ٢/٤٤٩ ، وبعده :

* ليس الامام بالشحيح الملحد *

(٤) في الأصل : « هذا »

(٥) انظر الكتاب ١/٥١ ، الشيرازيات ل ٢٠ ، أمالي ابن الشجري ٢/٢٥٣ .

غدوةً وإنْ كان فيها التَّعريفُ والتَّأنيث ، للإشعار بإجراء (لَدُن) مُجْرى اسم الفاعلِ المُنَوَّن ولو قالوا : من لَدُنْ غدوةَ ولا يصرفون (غدوة) لم يكن معهم مَا يَدُلُّ على قصدهم ، فشذُّوا ليُعْلِموا بما قصدوا ، ونظيرُ هذا قُدَيْدِيمةٌ وَوُرَيِّئةٌ[1] ! فإنهم لمَّا صَغَّرُوا رَدُّوا الهاء ، وأجروا هذا مُجْرى[2] الثُّلاثي ، لأنَّهم لو لم يفعلوا ذلك لم يكن عندَهم ما يَدُلُّ على أنَّهم قصدوا في هذينِ الظرفين أنْ يضعوهما على التَّأنيث لأنَّهما غير متصرِّفين، والظروفُ عندهم على التذكير ، فشَذُّوا في التَّصغير ليُعْلِمُوا بشذوذِهم في وضع الكَلِمَتَيْنِ على التَّأنيث ، فكذلك : لَدُنْ غُدْوَةً ، شذُّوا في صرف ما فيه التعريف والتأنيث ، ليُعْلِموا بشذوذِهم في نصب غُدْوَةٍ بلَدُن ، وإنْ كان من الأسماء التي لا تَعْمَلُ . ويُقالُ : لَدَنْ غُدْوَةً ، بفتح الدَّالِ وسكون النُّون وكأنَّهم سكَّنوا الدَّالَ كما سكَّنوا عَضْداً فالتقى ساكنان فحُرِّكتِ الدَّالُ لالتقاءِ السَّاكنين ، فَصَارَ بمنزلةِ اضْربَنْ[3] ، فانتصبَ بعده غدوةٌ . وهذا كلُّه على غيرِ قياسٍ ، وتشبيهٌ بعيدٌ ، ولمَّا كان على غيرِ قياسٍ وقصدوه شَذُّوا في غدوة ، بالانصراف ليعلموا به .

قوله : (وأَمَامَكَ)[4] .

اِعْلَمْ أنَّ (أمَامَكَ) و(خَلْفَكَ) عند سيبويه متصرِّفانِ : يُرْفَعَانِ ويُخْفَضَانِ بِمِنْ وبغير مِنْ ، وعلى مذهب [سيبويه][5] أكثرُ النَّحويين[6] .

---

(١) في الأصل : « قديمه ووريه » والصواب ما أثبته قال سيبويه في الكتاب ٢٦٧/٣ ، « اعلم انك إذا سميت كلمة بخلف أو فوق أو تحت لم تصرفها لأنها مذكرات ، الا ترى أنك تقول : تحيت ذاك وخليف ذاك ، ودوين ذاك ، ولو كن مؤنثات لدخلت فيهن الهاء كما دخلت في قديديمة ووريئة » .

(٢) في الأصل : « المجرى الثلاثي » .

(٣) انظر الشيرازيات ل ١٩ .

(٤) الجمل ص ٤٦ .

(٥) تكملة بها يلتئم الكلام .

(٦) انظر الكتاب ٤٠٧/١ ، الايضاح ١٨٧/١ امالي ابن الشجري ٢٥٢/٢ ، المفصل ٤٤/٢ ، همع الهوامع ٩٩/٣ .

وذَهَبَ الجرميُّ إلى أنَّهما غير متصرِّفين لا يُسْتَعْمَلانِ إلاَّ منصوبين على الظَّرْفِ أوْ مخفوضين[1] . استدلَّ سيبويه بقول لَبيد بن ربيعة :

٩٩ ـ فغدتْ كِلا الفَرْجَين تَحْسَب أنَّه مـولى المخافـةِ خلفُها وأمَـامُهَا[2]

والفَرْجَ : مَوْضِعُ المخافةِ ، وهو الثَّغْرُ قاله يعقوبُ في الاصلاح[3] ، وهي مولى المخافة أي : الموضع الذي يلي الخوفَ ، وخلفُها وأمامُها بَدَلاَنِ من مولى المخافة . وكلا مبتدأٌ خبرُهُ (تحسب أنَّه مولى المخافةِ) والجملة في موضع الحال أي بكرت وهي خائفةٌ من الصيَّاد من خلفِها وأمامِها[4] . وذهب الجَرْميُّ إلى أنَّ هذا ضرورةٌ . والذي يظهر لي أنَّ سيبويه لم يَحْمِلْه على القول بتَصَرُّفِهما هذا البيتُ وحدَهُ ، لأنَّه قال في سواء : لا تَتصرَّفُ ، ولم يجعل وجودَه متصرِّفاً في قول الشاعر :

١٠٠ ـ * وما قصدت من أَهْلِها لسِوائِكا *[5]

---

(١) انظر ارتشاف الضرب ص ٦٩١ ، همع الهوامع ١٩٩/٣ .
وقال الرعيني في شرح ألفية ابن معطي ٢/ل ٢٢ : «ونقل الشيخ أبو حيَّان عن الجرميّ أنَّ الجهات الست لا تتصرف ولا تستعمل إلاَّ ظرفا ، وقال ابن الخشاب في كتابه الكبير المُسمى باللامع في شرح اللمع لابن جني لما ذكر هذه الظروف . وأبو عمر ـ يعنى الجرمي ـ يرى الرفع في مثل هذه قياساً مطرداً ، وأبو عثمان ـ يعني المازنيُّ ـ يعده ضرورة في الشعر والجمهور مع أبي عمر . . انتهى . فنقل ابن الخشاب ينافي نقل الشيخ أبي حيَّان . ولعل أبا عمْر كان له في المسألة قولان » . وقد نَسَبَ مذهب الجرمي إلى المازني ـ كما صنع ابن الخشاب ـ ابنُ فلاح في المغنى ١/ ل ١٥٦ .

(٢) الكتاب ٤٠٧/١ ، والبيت من معلقة لبيد / انظره في ديوانه ص ٣١١ ، شرح القصائد السبع الطوال ص ٥٦٥ ، شرح القصائد التسع ٤٠٨/١ ، اصلاح المنطق ص ٧٧ ، الايضاح ص ١٨٧ ، الكافي ٢/ ص ٥٠ ، ايضاح شواهد الايضاح ل ٤٢ ، الافصاح للفارقي ص ٣٣٥ ، أمالي ابن الشجري ١١٠/١ ، ٢٥٢/٢ ، شرح المفصل ٤٤/٢ ، ١٢٩ ، غاية الامل ١١٥/١ شرح الفية ابن معطي للرعيني ٢/ل ٢٢ ، همع الهوامع ١٠٩٩/٣ .

(٣) اصلاح المنطق ص ٧٧ .

(٤) انظر هذا التوجيه في ايضاح شواهد الايضاح ل ٤٢ ، الكافي ٢/ص ٥٠ .

(٥) الشاهد للأعشى : وصدره .

*تجانف عن جو اليمامة ناقتي *

دليلاً على تَصَرُّفِهَا، وقال: إنَّ هذا من ضرورة الشِّعْر[1]، فإمَّا أنْ يكونَ قَدْ سمعهما مُتصرِّفين في الكلام ، وإمَّا أنْ يكونَ قد انضمَّ إلى هذا السَّماع - وإن كان قليلاً - القياسُ على يَمين وشِمال، ولا خلافَ في يمين وشمال أنَّهما تَتَصرَّفانِ قال تعالى: ﴿عَنِ اليَمينِ وعَنِ الشِّمالِ عِزِينَ﴾[2]، ولا فرقَ بين اليَمِينِ والشِّمال والخلف والأمام؛ لأنَّهنَّ مقولاتٌ بِنِسَبٍ واحدةٍ من جهاتٍ مختلفةٍ.

ولا أَعْلَمُ خلافاً في (تحتَ) و (فوقَ) أنَّهما غيرُ مَتصرِّفين، وأنَّهما لا يُسْتَعمَلانِ إلاَّ ظرفين منصوبين أوْ مخفوضين بِمِنْ.

ونظيرُ ما ذكرتُهُ من أنَّ الشيءَ إذا ورد قليلاً والسَّماع يعضُدُه أنَّه عندهم: يقاسُ عليه، قولُهم في النَّسب إلى فَعُوْلَة: فَعَلِيٌّ، وإنْ كان لم يُسْمَعْ منه إلاَّ شَنَئِيٌّ[3]، لأنَّه قد صحَّ في فَعِيلة أنَّ العَرَبَ تَنْسِبُ إليها: فَعَلِيٌّ ولا فرقَ بين فَعُولَةَ وفَعِيْلة إلاَّ بالياء والواو، وهو فارقٌ غيرُ مُعْتَبرٍ، أَلَا تَرى أنَّ

= انظر ديوانه ص ٨٩ ، الكتاب ٣٢/١ ، ٤٠٨ ، شرح أبياته لابن السِّيرافي ١٣٧/١ ، المقتضب ٣٤٩/٤ ، التصحيف والتحريف ص ٢٩٨ ، الصاحبي ص ٢٣٠ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٧٨ ، أمالي بن الشجري ٢٣٥/١ ٤٥/٢ ، ١١٩ ، ١٢٤ ، ٢٥٣ ، الانصاف ٢٩٥/١ ، شرح المفصل ٤٤/٢ ، ٨٤ ، ضرائر الشعر ص ٢٩٢ ، همع الهوامع ١٦٢/٣ ، الاشباه والنظائر ١٠٩/٣ ، ١١٢، خزانة الأدب ٥٩/٣ .

(١) الكتاب ٣٢/١ ، ٤٠٧

(٢) سورة المعارج آية ٣٧ .

(٣) نسبة إلى أَزْدِ شَنُوءه، والأزد ثلاثة أقسام: أزد السَّراة، وأزد عُمَان، وأَزْدُ شَنُوءه. وما ذكره المؤلف في النَّسب إلى فَعُوْلَة على فَعَلِيٌّ هو مذهب سيبويه وأكثر النُّحاة وذهب الأخفش والجَرْميّ والمُبَرِّد إلى النَّسب إليها على لفظها فتقول: حَلُوبي ورَكُوبي في النَّسب إلى حَلُوبة ورَكُوبة . وذهب ابن الطَراوة إلى النَّسب إليها بحذف الواو وابقاء الضمة على حالها لأنَّها كضمة عَضُد، فكما لا تحذف هذه لا تحذف تلك فتقول في النَّسب إلى شنوءة شَنُئِي بفتح الشين وضمِّ النون. انظر الكتب ٣٣٩/٣. الخصائص ١١٥/١، شرح المفصل ١٤٦/٥ - ١٤٧ ، شرح عمدة الحافظ ص ٨٩١ ، ارتشاف الضرَب ص ٢٤٥ ، توضيح المقاصد ١٣٨/٥ ، همع الهوامع ١٦٢/٦ ، وانظر ابن الطراوة النحوي ص ٣٢٢ - ٣٢٤ .

الياءَ والواوَ يترادفان في الرِّدْفِ، فيأتي المُرُور مع العِير، وإذا تَتَبَّعْتَ هذا النَّوع في الصَّنْعَـةِ وجدتَه كثيراً.

[١٠٨] فقد صَحَّ بما ذكرتُهُ/أنَّ التَّحتَ والفوقَ لا يتصـرَّفان، وأنَّ اليمينَ والشِّمالَ يتصرَّفان، وسيبويه وجُمْهُورُ النَّحويين يجرون الخَلْفَ والأمام مُجْرى اليمين والشِّمال، إلاَّ الجَرْميُّ فإنَّه أجراهما مُجْرَى الفوق والتحت.

وقالوا: منازِلُهم يميناً وشمالاً، فهذا ظَرْفٌ، والتقديرُ: منازلُهم في اليمينِ والشِّمالِ، قال:

١٠١ ـ * وكان الكَأْسُ مَجْرَاهَا اليَمِينا *[١]

والأحسنُ أنْ يُجْعَلَ المَجْرى مبتدأً ويُجْعَلَ اليمينُ ظَرْفاً، وهو خَبَرُ المجرى[٢]، والجملةُ خبرُ كان، ويكون الظَّرْفُ يتعلَّقُ بمحذوفٍ. ويجوزُ أنْ يُجْعَلَ المجرى بَدَلاً ويكونُ من بَدَلِ الاشتمالِ ،والتقديرُ: وكـان مَجْرى الكَأْسِ اليمينا فإذا قَدَّرْتَ هذا تَصوَّر لَكَ في اليمينِ أنْ يكونَ ظَرْفاً وهو الأحْسَنُ ويتعلَّقُ بمحذوفٍ لأنَّه خبرُ كان ويجوزُ أنْ تَجْعَلَ اليَمينَ اسماً ومَتى كَان الخَبَرُ مُفرداً، فلا بُدَّ أنْ يكونَ المبتدأ في المعنى أوْ مُنَزَّلاً منزلتَهُ، ولَيْسَ اليمينُ هو المَجْرى حقيقةً، فلا بُدَّ أنْ يكونَ هذا على [أَحَدِ][٣] وجهين:

---

(١) لعمرو بن كلثوم التغلبي من معلقته وصدره:

* صددت الكاس عنا أم عمرو *

ولم يورده أبو بكر بن الانباري في معلقة عمرو في شرح القصائد السبع، ولا ابن كيسان في شرح معلقة عمرو. ويروى البيت لعمرو بن عدي ابن أخت جَذِيمة الأبرش.

انظر الشاهد في الكتاب ٢٢٢/١، ٤٠٥، الايضاح ١٨٧/١، ايضاح شواهد الايضاح ل ٤٣، شرح القصائد التسع ٦١٨/٢، الافصاح للفارقي ص ٢٨٦، شرح المعلقات السبع للزوزني ص ٢٣٩، همع الهوامع ١٥٦/٣.

(٢) اكثر ما ذكره المؤلف في الكلام على (يمين وشمال) وفي توجيه الشاهد:

* وكان الكـأس مجراها اليمينا *

مأخوذ من كلام أبي عليٍّ الفارسي في الايضاح ١٨٨/١. وانظر الكافي ٢/ ص ٥١ـ ٥٢.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

أحدهما: أنْ تَجْعَلَ المَجْرى اليمينَ اتِّساعاً، كما قالوا: نهارُه صائِمٌ وليلُه قائمٌ، وحكى يعقوبُ: ما أَثْبَتَ غَدَرَهُ أيْ ما أَثبَتَه في الغَدرِ، والغَدَرُ: الأرْضُ المتعادية واللَّخاقِيقُ[1]. فَنَسَبَ الثباتَ للغَدَرِ وهو في المعنى للرَّجُل.

الثَّاني: أنْ يكونَ على حذفِ مضافٍ، التقدير: «وكان مَجْرى الكَأْسِ مَجْرى اليمينِ، ونظيرُه[2] ما حكاه سيبويه: كان السَّمْنُ مَنَوَيْنِ بدِرْهَمٍ[3]، بنصب مَنَوَيْنِ، والتقديرُ، كان مَنَوا السَّمْـنِ مَنَوَيْنِ بِدِرْهَمٍ، وحُذِفَ المضافُ وأُقِيمَ المضافُ إليه مُقَامَهُ.

قوله: (ووراءَك)[4].

اعْلَمْ أنَّ (وراءَ) و(قُدَّام) لا يستعملان إلاَّ ظَرْفَيْنِ أوْ مخفوضين بِمِن.

قال: (وأسفل مِنْكَ)[5].

قال الله تعالى: ﴿والرَّكْبُ أسْفَلَ مِنْكُمْ﴾[6] فأسْفَلُ ظَرْفٌ، وهو خبرُ الرَّكْبِ. والتقدير: والرَّكْبُ في مكـان أسْفَلَ من مكـانكم، ثُمَّ حُذِفَ

---

(١) في اصلاح المنطق ص ٣٨٠: «ويقال: ما أَثْبَتَ غَدَرَهُ أي ما أثْبَتَـهُ عند الغَدَر، والغَدَر: الجِحَرَةُ واللَّخاقيق من الأرض المتعادية، يقال ذلك للفرس وللرَّجُل إذا كان لسانه يثبت في موضع الزَّلَل والخصومة» وجاءت «غدر» في الاصل بعين مهملة فذال معجمة في أربعة المواضع كما جاءت «اللخاقيق» في الأصل غير معجمة وما أثبته عن اصلاح المنطق، والتاج «غدر» ٢١٠/١٣. وفي اللسان «عدا»: «ومكان متعاد: بعضه مرتفع وبعضه متطامن، ليس بمستو» واللخاقيق: الشقوق في الأرض / اللسان «لخق» عن الأصمعي.

(٢) في الأصل: (ونظير).

(٣) في الكتاب ٣٩٣/١: «وأمَّا قول النَّاس: كان البُرُّ قفيزين، وكان السَّمْنُ مَنَوَيْنِ وإنَّما استغنوا ها هنا عن ذكر الدِرْهَم لما في صدورهم من علمه».

(٤) الجمل ص ٤٦.

(٥) الجمل ص ٤٦

(٦) سورة الانفال آية ٤٢.

الموصوفُ وأُقِيمَتِ الصِّفةُ مُقَامَهُ ، وحُذِفَ المضافُ وأُقِيمَ المضافُ إليه مُقَامَهُ . والأَصْلُ في (أَسْفَلَ مِنْكُمْ) أنْ يكونَ صفةً ، ومثلُ ذلك ما أَنْشَدَهُ أبو عليٍّ :

١٠٢ ـ * أو هُزِلَت في جَدْبِ عَامٍ أَوَّلَا *[١]

المعنى : أوّل من عَامِنَا ، فأَوَّلُ صفةٌ لِعَامٍ ، ويَحْتَمِلُ أنْ يكونَ ظَرْفاً ، كأنَّه قال : في جَدْبِ عامٍ قبلَ عَامِنَا وهذا الذي يُسْتَعْمَلُ ظرفاً هو الذي يُبْنَى في قولهم : ابدأ بهذا أَوَّلُ[٢] ، كما تقول : ابدأ بهذا قَبْلُ . ويُسْتَعْمَلُ (أَوَّلُ) بمنزلة قديم . فتقول : ما تركتُ له أَوَّلاً ولا آخِراً[٣] أيّ : قديماً ولا حَدِيثاً ، وهذه كلُّها من قسم المُبْهَمات .

قوله : (نحو مِيْلٍ وفَرْسَخٍ وبَرِيدٍ)[٤]

هذا هو المقدَّر ، وينصِبُهُ كلُّ فعل ، على حَسَبِ ما ذكرتُه ، وقد بيَّنْتُ ذلك بِعِلَلِه[٥] .

قوله : (ومَجْلِسٍ ومكانٍ ومَقْعَدٍ)[٦] .

أَمَّا (مَجْلِسٌ) فهو من الظَّرْفِ المشتَقِّ ، فلا يَتَعَدَّى إليه إلَّا الفعلُ المأخوذُ من مصدره ، وذلك : جَلَسَ ويَجْلِسُ واجْلِسْ ، وما أَشْبَهَها .

---

(١) الشيرازيات ل ٨ ، وقبله :

* يا ليتها كانت لأهلي إبلا *

انظر الكتاب ٢٨٩/٣ ، شرح المفصل ٣٤/٦ ، ٩٧ ـ ٩٨ ، اللسان « وأل » وفي الأصل «حزب» مكان «جدب» تصحيف.

(٢) انظر الكتاب ٢٨٧/٣ ـ ٢٨٨ ، والشيرازات ل٥ .

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٢٨٨/٣ « وذلك قول العرب : ما تركت له أوّلاً ولا آخِراً»، و«انظر الشيرازيات ل ٥ ، ٨» .

(٤) الجمل ص ٤٦ .

(٥) انظر ما تَقَدَّم ص ٤٩٢، ٤٩٥ .

(٦) في الجمل المطبوع ص ٤٦ « مكان » قبل « مجلس » وفي الخطيتين كما هنا .

وأمَّا (مكان) فهو مشتَقٌّ من الكون ، فيَتعدَّى إليه كان ويكون ، كما تَعَدَّى إلى مَجْلِس جَلَسَ ويَجْلِسُ وما أَشبَهَهما ، ولما كانتِ الأفعالُ كلُّها تَنْحَلُّ إلى كان، تَعَدَّت جميع الأفعال إلى المكان، ألَا ترى أَنَّكَ إذا قُلْتَ: جَلَسَ ، فهو في معنى : كان منه جلوسٌ . وكذلك قَعَدَ زَيْدٌ ، هو في معنى كان منه قُعُودٌ وإنْ شِئْتَ قُلْتَ : إنَّما تَعَدَّى جَلَس إلى مَجْلِس، لأنَّه يقتضيه وكُلُّ فِعْلٍ يقتضي المكان فيجبُ أن يَتعدَّى إليه . والكلام في مَقْعَد وما أشبهه كالكلام في مَجْلِس .

قوله : (إذا جعلتَهُ ظَرْفاً في موضعِهِ انْتَصَبَ)[1]

يريدُ في موضعه بشروطِهِ وقد بينَّتُ الشُّروط .[2]

قوله : (فإنْ نَقَلْتَه عن[3] موضِعِهِ)[4]

أيْ نقلتَهُ عن المَوْضِعِ الَّذي ينْتَصِبُ فيه على الظَّرْفِ ، كان كَسَائِرِ الأسماء .

قوله : (واعلم أنَّ أقوى تَعَدِّى الأَفعالِ إلى المصدر)[5] .

يريد أنَّ الفِعْلَ يَنْصِبُ المصدرَ ، وظَرْفَ الزَّمان وظَرْفَ المكان ، ونصبُهُ للمصدرِ أقوى من نَصْبِهِ للظرفين ، وقد بينَّتُ ذَلِكَ[6] لأنَّ الفِعْلَ إنَّما نَصَبَ ظَرْفَ الزَّمان بالحمل على المصدر، وكان الأصل أنْ يَتَعَدَّى إليه بحرف الجرِّ، وأَمَّا ظَرْفُ المكان فانتصبَ بالحمْلِ على ظَرْفِ الزَّمان ، وكانَ الأصلُ أنْ يَصِلَ الفِعْلُ إليه بحرف الجرِّ .

---

(١) الجمل ص ٤٦ .
(٢) انظر ما تقدم ص ٤٩٢.
(٣) في الأصل « من »
(٤) الجمل ص ٤٦ .
(٥) الجمل ص ٤٦ .
(٦) انظر ما تقدم ص ٤٩٣.

ولأجْلِ هذا نَصَبَ الفِعْلُ المصدَرَ ظاهراً ومضمراً ، ونَصَبَ ظَرْفَ الزَّمانِ بشرط أَنْ يكونَ ظاهراً ، ونَصَبَ ظَرْفَ المكان بشرط أَنْ يكونَ ظاهراً ، ويكونَ مع ذلك مُبْهماً أَوْ مقدَّراً ، وأمَّا المشتَقُّ فينصبُهُ فِعْلُهُ على حَسَب ما ذكرتُه .

قوله : (لأنَّه اسمُه)(١) .

[١٠٩] يُريدُ بقولِه (اسمه) الاسمَ الذي / أُخِذَ منه وهو معنى قوله : « ومشتَقٌّ منه »(٢) وأَرَاد رحمه الله أَنَّ الفِعْلَ يقتضيه ولا يطلُبُ أَنْ يَصِلَ إليه بحرفٍ ، فقد لَزِمَ عن هذا أَنْ يَتَعَدَّى إليه بنفسِهِ ، وليس ظَرْفُ الزَّمان كذلك الفعلُ يطلبُهُ بحرف الجرِّ ، وإنما أُسْقِطَ حرفُ الجرِّ ووصَلَ الفعلُ لشَبَهه بالمصدر في ذاته ، ولاقتضاء الفِعْلِ له بِبِنْيَتِهِ على حَسَبِ ما بَيَّنْتُهُ . ولا يَقْوى المشبَّهُ قُوَّةَ ما شُبِّهَ بِهِ .

قَوْلُهُ : (ثُمَّ إلى الظَّرْفِ من الزَّمان لأَنَّ الفِعْلَ إنَّما اختلفتْ أَبْنِيَتُهُ للزَّمان ، وهو مضارعٌ له من أَجْلِ أَنَّ الزَّمان حركة الفلك والفعل حركة الفاعلين(٣) .

قوله : (لأنَّ الفِعْلَ إنَّما اختلفتْ أبنيتُهُ للزَّمانِ) .

يريد أنَّ الفِعْلَ يقتضي الحَدَثَ بحروفه ، ويقتضي الزَّمانَ بَبِنْيَتِهِ ، فكلاهما مقتضىً لِلْفِعْلِ . فهذا أَحَدُ الوجهين اللَّذين ذكرتُ أنَّه بهما استحقَّ الزَّمان أَنْ يجريَ مَجْرَى المصدرِ .

قوله : (وهو مُضَارعٌ من أَجْلِ أَنَّ الزَّمانَ حركةُ الفلك) .

---

(١) في الجمل المطبوع ص ٤٧ « كأنه وفي الخطيتين « لأنه » كما هنا .
(٢) الجمل ص ٤٦ .
(٣) المصدر نفسه ص ٤٦ .

قال سيبويه : الزَّمان : مُضِيُّ اللَّيل والنَّهارِ . وقال امرؤ القيس)

* ألا إنَّما الدَّهْرُ ليالٍ وأَعْصُرُ * [٩٥]

وهذا كلُّه متقارِبٌ لأنَّ مُضِيَّ اللَّيلِ والنَّهار إنَّما كان من حركةِ الشَّمس وطلوعها ، وغروبها ، والمُضِيُّ والطُّلوعُ والغروب والحركةُ كلُّها أحداثٌ ، فهي من جنسِ المصادر، فقد تَبيَّنَ لَكَ أَنَّ الزَّمَانَ يُشْبِهُ المصادِرَ من وجهين، على حَسَبِ ما ذكرتُه ، وقد بينَّتُ ذَلِكَ قَبْلُ[١] . والمكان ليس فيه واحدٌ من هذين الوجهين ، ليس المكان مقتضىً للفِعْلِ وإنَّما ملازِمٌ [له][٢] ، والأَمكنة خِلَقٌ وجُثَثٌ ينفصِلُ بَعْضُها عن بعضٍ ، كما انفصلتِ الأشخاص بعضُها عن بَعْضٍ على حَسَبِ ما ذكرتُهُ قَبْلُ[٣] ، فإذا كان الفِعْلُ يطلب الأشخاص بحرف الجرِّ لم يَصِلِ[٤] إلَّا به ولم يَجُزْ اسقاطُهُ إلَّا بالسَّماع ، فكذلك المكان يطلبُهُ الفِعْلُ بحرف الجرِّ ، فالقيـاسُ أَلَّا يَصِلَ إليـه إلَّا بِهِ ، فيجبُ أنْ يُخْفَضَ ، لكن لما أَشْبَهَ ظَرْفَ الزَّمان أُسْقِطَ حرفُ الجرِّ من الظاهر ، بشرط أنْ يكونَ مُبْهماً أوْ مقدَّراً أوْ مُشْتَقّاً بشروطه على حَسَبِ ما بَيَّنْتُهُ ، بما لا يُحتاجُ معه إلى إعادةٍ[٥] .

قولُه : (ثُمَّ إلى الحالِ)[٦] .

اعْلَمْ أنَّ الحالَ إنَّما انتصَبَتْ على التَّشبيه بالمعفول فيه ، لأنَّها لم تُوْضَع دَالَّةً - بَحَقِّ الأصل - على ما يطلبُهُ الفعلُ ، ولكنَّها مُتَضمِّنةٌ ذلك ، لهذا صَحَّ أنْ يُقالَ : إنَّما تَنْصَبُ على التَّشبيه بالمفعول ، وأمَّا ما يطلبُهُ الفعل نفسُهُ

---

(١) انظر ما تقدم ص ٤٧٧ .

(٢) تكملة يلتئم بها المعنى .

(٣) انظر ما تقدم ص ٤٩٤ .

(٤) في الأصل : « لم تصل » والمراد : لم يصل إليها إلَّا بحرف الجرِّ .

(٥) انظر ما تقدم ص ٤٩٢ .

(٦) الجمل ص ٤٧ .

وجيء به لبيان ما يطلبُه الفعل بغيرِ بِنْيَتِهِ فهو مفعولٌ . وانتصبَ لأنَّه فَضْلَةٌ وجاء بعد تمام الكلام .

وتختلف المفعولات بِحَسَبِ الحروف التي يَصِلُ بها الفِعْلُ إليها ، وما لا يَصِلُ الفعل إليه بحرف هو مفعولٌ مطلَقٌ ، فإذا قُلْتَ : ضربتُ وعمراً زيداً يومَ الخميس أمامَك تقويماً له ، فهذه كُلُّها مطلوبةٌ للفعل ، لأنَّ الضربَ يطلب شخصاً وقع به وزماناً وقع فيه ، ومكاناً وقع فيه ، وشيئاً وقع الفعل بسببه ولأجْلِهِ ، والضَّرْبُ[1] لا يطلُبُهُ بحرف ، وتعتبر ذلك بأنْ تقولَ : أوقعتُ مع عمروٍ الضَّرْبَ بزيدٍ في يومِ الخميس لأَجْلِ التَّقويم ، والدليلُ على أنَّ الحالَ لا يطلُبها الفِعْلُ أنَّك إذا قُلْتَ : قَام زيدٌ ضاحِكاً ، فضاحكاً إنَّما هو زيدٌ ، فحقُّه ألاَّ يَأْتِيَ إلاَّ بياناً لزيدٍ عند انبهامِهِ ، للاشتراك العَارِضِ أوْ للتوكيد فَحَقُّهُ أنْ يَجْرِيَ عليه نَعْتاً أوْ بَدَلاً . تَعذَّر النَّعْتُ هنا ، لأنَّ النَّعْتَ والمنعوتَ كالشيءِ الواحدِ ، والنَّعْتُ من اسم المنعوتِ[2] ، وتَعذَّر البَدَلُ ، لأنَّ البَدَلَ على تقدير تكرارِ العَامِلِ وهذه الأسماءُ المشتقات لم تُوْضَع إلاَّ أنْ تكونَ تابعةً وولايتها للعوامل إجراءٌ لها على وجهٍ [لَيْس][3] لها ، واستعمالٌ لها على غير وضعها ، فلما تَعَذَّر الوجهان ، نصبوا ضاحكاً بلَحْظٍ أُبيِّنُه إنْ شاء الله . وذلك أنَّك حين قُلْتَ : قَام زيدٌ فقد طلب القيامُ حالةً وقع فيها ، كما يطلُبُ زماناً يقع فيه ، ومكاناً يقع فيه . ولو جئتَ له بمطلوبِهِ لقُلْتَ : قام زيدٌ في حالة الضَحِكِ ، ولو[4] أمكَنَك أنْ تَجْعَلَ ضاحكاً تابعاً لزيدٍ على جهة

---

(١) في الأصل : « والظرف » تصحيف .

(٢) هكذا في الأصل ولم يتضح لي وجهه والذي يحسن أنْ يقال هنا ما قاله الرعيني في شرح ألفية ابن معطي ٢/ل ٣٢ : «وأهل الكوفة يسمّونه قطعاً ، لأنَّ الأصل أن يكون نعتاً إلاَّ أنَّه لما كان ما قبله معرفة، وهو نكرة قطع عن التبعية إلى النصب» وانظر الفروق بين الحال والنعت في المغني لابن فلاح ١/ل ١٦٠ ، الأشباه والنظائر ٢/٢٠١ ، ٢٢٧ .

(٣) تكملة بمثلها يلتئم الكلام .

(٤) في الأصل: (ألا ولو بإقحام (لا) قبل «لو») .

النَّعتِ أوْ على جهة البَدَلِ ولم يَتَعذَّر من الوجهين المذكورين لفُهِمَ منه ما يُفْهَمُ من قولك : في حالة الضحِك : أَلَا تَرى أنَّكَ لو قُلْتَ : قام زيدٌ رجلٌ ضاحِكٌ ، لعُلِمَ أَنَّ القيامَ الذي صدر من زيدٍ كان في حالة الضَحِكِ . فلمَّا كَانَ (ضاحِكٌ) يُفْهَمُ منه ما يُفْهَمُ من قولك : في حالة الضَحِكِ ، وتَعذَّر جريانُهُ تابعاً على حَسَبِ ما ذكرتُه نصبوه ، وكان منصوباً / على التَّشبيه [١١٠] بالمفعول فيه . ولا أعلم خلافاً بين النَّحويين في أنَّ الحالَ منتصِبَةٌ على التَّشبيه بالمفعول فيه(١) ووجه الشَّبَهِ ما ذكرتُهُ ، وكان الأُستاذ أبو علي يقول : أشبهتِ الحالُ الزَّمانَ من وجهين :

أحدهما : أنَّ كُلَّ واحدٍ منهما يَتقدَّرُ بفي ، فتقول : قَامَ زيدٌ في يومِ الخميس ، وقام زيدٌ في حالة الضَحِكِ .

الثاني : أنَّ الحَالَ ترادِفُ ظَرْفَ الزَّمانِ ، على معنىً واحدٍ ، فتقولُ : قَامَ زيدٌ ضَاحكاً، وقام زيدٌ إذا كان ضاحكاً(٢)، وتشبه ظرف المكان من وجهٍ واحدٍ وهو أنَّها تَتقدَّر بفي، وهذا راجعٌ إلى ما ذكرتُهُ وبسطتُهُ.

وممَّا يدلُّكَ على أنَّ النَّصبَ في مثل قولك : قَامَ زيدٌ ضَاحِكاً إنَّما هو للتشبيه ـ ولما تعذَّر ما كان الأصلُ أنْ يجيءَ عليه ـ ، أَنَّكَ تقولُ : قَامَ رجلٌ ضَاحِكٌ ، ولا يكون النَّصبُ هنا إلاّ ضعيفاً لأنَّ الجريان الذي هو أصلُ

---

(١) إلى هذا ذهب سيبويه والمبرد وأبو عليّ الفارسي ، وذهب ابن السراج وابن بابشاذ وابن الأثير إلى أنَّه انتصب على التشبيه بالمفعول به . قال السيوطي في الهمع : « وهو الأرجح » ونقل الرعيني أنَّ مذهب الزجاجي أنه انتصب نصب المفعول به / انظر الكتاب ٤٤/١ ، المقتضب ١٦٦/٤ ، الايضاح ص ١٩٩ ، الاصول ٨/٤ ، شرح ألفية ابن معطي للرعيني ٢/ ل ٦٤ .

(٢) ذكر المؤلف هذين الوجهين الذين نقلهما عن شيخه أبي علي الشلوبين في الكافي ٢/ ص ٦٤ ولم يعزهما وانظر شرح الفيه ابن معطي للرعيني ٢/ ل ٣٣ .

لضاحِك مُتأبٍّ هنا لأنَّ ضاحكاً نكرةٌ ورجلٌ كذلك ، فإن قدمتَ ضَاحِكاً تَعذَّر النَّعْتُ فكان النَّصْبُ على الحَالِ . فإذا نظرتَ إلى نصب ضَاحِك على الحال لا تجده إلاَّ في الموضع الذي يَتَعذَّرُ أنْ يكونَ فيه تابعاً ، لأنَّ وضعَه يقتضي أَنْ يكونَ تابعاً للأوَّل ؛ ولذلك اشتُقَّ من الحَدَثِ لوصفك الاسم به ، فإذا تَعَذَّرَ ذلك بوجه ما ، رجعوا إلى النَّصْبِ ووقع التَّشبيه بالظَّرف على حَسَبِ ما ذَكرتُهُ .

ولمَّا كانتِ الحالُ إنَّما انتصبت على التشبيه بالمفعول فيه ، والمفعولُ فيه يَعْمَل فيه الفعل ومعنى الفعل - عَمِل في الحال الفعل ومعنى الفعل إلاَّ أنَّ المُشَبَّه لا يقوى قوَّةَ المُشَبَّه به، فالظَّرفُ يعمل فيه[1] المعنى مقدَّماً ومؤخراً، والحالُ لا يعمل فيها المعنى إلاَّ مقدَّماً ، ولا يعمل فيها مؤخراً ؛ لما ذكرتُه من أنَّ نَصْبَ الحال على التَّشبيه بالظَّرف ولا يقوى المُشَبَّه قُوَّةَ المشَبَّه به ، وأرادوا أنْ يفرِّقوا بَيْنَ الحال والظَّرْفِ في هذا.

فإنْ قُلْتَ : فَلِمَ عَمِل المعنى في الحال مقدَّماً ، ولم يعمل فيه مؤخراً عند إرادةِ الفرق ، وهلا عُكِسَ الأمر وجُعِلَ المعنى عاملاً في الحال مؤخَّراً ولا يعمل مقدَّماً ويكون ذلك فرقاً بَيْنَ المشَبَّه والمشَبَّه به ؟ .

قُلْتُ : العَامِلُ إذا تقدَّم أقوى من العامِلِ إذا تأخَّرَ ويتبيَّنُ ذَلِكَ بأمرين :

أحدهما : أنَّك تَقُولُ : أكرمتُ زَيْداً ، ولا تَقُولُ : أكرمتُ لزيدٍ ، فإنْ قدَّمتَ زيداً على أكرمتُ ، جاز أنْ تَقُولَ ، لزيدٍ أكرمتُ . قال الله تعالى : ﴿ إنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤيَا تَعْبُرُونَ ﴾[2] ، وكذلك تقول : لزيدٍ ضربتُ وضربتُ زيداً، ولا يجوزُ ضربتُ لزيدٍ، وهذا مُطَّرِدٌ، فدلَّ على أنَّ الفِعْلَ إذا تَأخَّر ضَعُفَ في عَمَلِهِ ولذلك وصل بحرف الجرِّ ، فإذا كان الفِعْلُ نَفْسُه يَضْعُفُ ، فكيف لا يَضْعُفُ المعنى ؟

---

(١) كلمة غامضة في الأصل وبما أثبتت يلتئم الكلام .

(٢) سورة يوسف آية ٤٣ .

الثاني : أنَّكَ تَقُولُ : زيدٌ ضربتُهُ وتحذِفُ الضميرَ فتقول : زيدٌ ضربتُ في الشِّعر أوْ في قليلٍ من الكلام[1] ، وتقول : ضربتُهُ زيدٌ ولا يجوزُ : ضربتُ زيدٌ كما جاز : زيدٌ ضربتُ على تقدير: زيدٌ ضربتُهُ ، وإنَّما كان ذلك لأنَّ العَامِلَ إذا تقدَّم قَوِيَ عملُه فكرِهُوا قطعَهُ عن العمل لغير اشتغال بالضمير في اللَّفْظِ وإذا تَأَخَّر الفِعْلُ ضَعُفَ عن العمل ، فجاز أنْ يُقْطَعَ عن المعمول المُتَقدِّم لاشتغاله بالضمير لفظاً أوْ تقديراً .

فقد تحصَّل ممَّا بَيَّنْتُهُ أنَّ الفعلَ ـ وهو الأصلُ في العمل ـ يَضعُفُ عن معموله مع التّأخير ، فما أَصله ألَّا يكونَ عاملاً ـ وهو المعنى ـ أولى بذلك ، فلمَّا أرادوا التفرِقَةَ بين الحَالِ والظَّرفِ لما ذكرتُهُ من أنَّ المشَبَّهَ لا يقوى قُوَّةَ ما شُبِّهَ به جعلوا المعنى عاملاً في الظَّرْفِ مقدَّماً ومؤخَّراً وجعلوا المعنى عاملاً في الحالِ مقدَّماً لا مُؤخراً ، وذَكَر هذا أبو عليٍّ في الايضاح[2] وهو صحيحٌ .

فقد تَحصَّل ممَّا ذكرتُهُ أَنَّ أقوى تَعَدِّي الأفعال [تعـديها][3] إلى المصدر ثُمَّ إلى الزَّمانِ ثُمّ إلى المكان ثُمَّ إلى الحالِ .

قوله : (وأمَّا الحَالُ فهو كُلُّ اسم نَكِرةٍ جَاءَ بَعْدَ معرفةٍ)[4]

اعلم أنَّ الحَالَ تنقسمُ إلى قمسن : حالٌ مُؤكِّدةٌ وحالٌ مُبيِّنَةٌ . فأتكلَّم أوَّلاً على الحَالِ المُبيِّنة ويشترطُ فيها خمسةُ شروط :

أحدها : أنْ تكونَ نَكِرةً

الثَّاني : أنْ تَكُونَ بَعْدَ تَمامِ الكَلَامِ .

الثَّالثُ : أنْ تكونَ منصوبةً . وهذه الشروط الثَّلاثةُ لازمةٌ لا بُدَّ منها .

---

(١) انظر ما سيأتي ص ٥٣٢ ـ ٥٣٣ .

(٢) انظر الايضاح ١/١٩٩ ـ ٢٠٠ .

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٤) الجمل ص ٤٧

الرَّابع : أنْ تكونَ من معرفةٍ .

الخامس : أنْ تكونَ مُشتَقَّةً . وهذان(1) الشَّرطان على الاختيار ، وقد تكونُ الحالُ من النَكِرةَ تقول : هذا / رجلٌ ضاحكاً . وقد تكونُ الحالُ جامدةً لأنَّها خبرٌ في الأصل ، والخبر يكون جامداً ومشتَقّاً . [111]

ومن الناس من زاد في هذه الحال أنْ تكونَ مُنْتَقِلَةً(2) ويظهرُ لي أنّ هذا ليس بلازمٍ ، ألَا ترى أنَّه قد جاء : خلق اللهُ الزرافة يَدَيْهَا أطولَ من رجلَيْهَا(3) ، حكاه سيبويه بنصب (يـديها) على أنَّـه بَدَلُ بعضٍ من كـلٍّ و (أطوَل) حال .

وجاء بعضُ المتأخرين واعترض قول النحويين : الحالُ لا تكون إلَّا بعد تمام الكلام ، وقال : هذا ليس بلازمٍ ، قد تكون بَعْدَ تمامِ الكلام وقد تكون يَتِمُّ الكلامُ بها(4) ، واستدلَّ بقول عَـدِيّ :

103 ـ * إنَّما الميْتُ مَنْ يعيش كئيباً *(5)

وقال : أَلَا ترى أنَّ كئيباً حالٌ من الضمير الذي في يعيش ، ولو أسقطتَ كَئِيباً لم يكن كلاماً ولا تمَّ الكلامُ إلَّا به ، ألَا ترى أنَّك لو قلت : إنَّما الميْت من يعيش لكان خُلْفاً(6) ، وكان الأستاذ أبو عليٍّ يَنْفَصِلُ عن هذا

---

(1) في الاصل : « وهذا » .

(2) من هؤلاء ابن بابشاذ وابن السيد / انظر شرح المقدمة المحسبة 2/312 ، اصلاح الخلل ص 106 ، 108 ـ 109 وقال ابن خروف في شرح الجمل ص 34 « وشرط المتأخرون فيها الاشتقاق والانتقال وذلك فاسد . . . »

(3) الكتاب 1/155 شرح الجمل لابن عصفور 1/ 337، شرح عمدة الحافظ ص 443 .

(4) قال ابن خروف في شرح الجمل ص 35 : « وقد تأتي والكلام لم يتم » .

(5) تمامه : * كاسفا باله قليل الرجاء *

والبيت لعدي بن الرعلا الغسّاني ـ شاعر جاهلي ـ من أبيات في الأصمعيات ص 152 معجم الشعراء ص 86 وانظر الشاهد في التوطئة ص 200 ، شرح الجمل لابن عصفور 1/ 339 ، مغنى اللبيب ص 601 ، شرح شواهده 1/405 ، 2/858 ، شرح ألفية ابن معطي للرعيني 2/ل 47 ، خـزانـة الأدب 4/187 .

(6) ذكر هذا الرأي ابن عصفور في شرح الجمل 1/339 ولم ينسبه .

بأنْ يقولَ : هذا عـارِضٌ هنا بوقوعه صِلَةً لمن. لو جئتَ به غيرَ صِلةٍ فقلت : يعيش زيدٌ كئيباً لكان كئيباً قد جاء بَعْدَ تمام الكلام[1] وإذا أخذتَ من هذا الكلام « يعيش كئيباً» لم تكن فيه فائدة لأنَّه وقَعَ صِلَةً لِمَنْ ، فالجملةُ مع (مَنْ) بمنزلة اسم واحدٍ لا يستَقِلُّ به كلامٌ . والدليل على أنَّ الحالَ لا تكون إلَّا بعد تمام الكلامِ ولا يتمُّ الكلام بها أنَّك لا تقول : إنَّ غداً أخاك راحِلًا ، لأنَّك لو قلتَ : إنَّ غداً أخاك ، لم يكن كلاماً . ولو كانتِ الحالُ يتمُّ بها الكلامُ لجازت هذه المسألةُ . وهذا الذي انفصل به كافٍ في الموضع .

والتحقيق في هذا أنْ يُقَالَ : معنى قول النحويين : إنَّ الحالَ لا تكونُ إلَّا بعدَ تمام الكلام أي : لا تجيء إلَّا بعد مجيء ما يطلُبُه الفعلُ ، ألَا ترى أنَّك إذا قلتَ : قام فهو يطلُبُ فاعلًا فإذا قلتَ : زيدٌ ، فقد جئتَ له بمطلوبه فلا يمكن أنْ يصِلَ إلى اسم آخر يقع على ما يقع عليه زيد إلَّا[2] على جهة التَّبعِيَّة فإن قلتَ : الراكب ، كان تابعاً لزيد نعتاً له ، فإن قلتَ : راكبٌ ، لم يمكن أنْ يكونَ تابعاً على جهة النَّعْتِ ولا على جهة البَدَل ، لما ذكرتُه ، فانتصبَ على الحال ، فلو لم تجيء بزيد وجئتَ براكب بعد قام ، لكان فاعلًا ، وكذلك لو قلتَ : مررتُ بهندٍ ضَاحِكةً ، فقد جاء (ضاحكة) بعد وصول الفعلِ للمرور به فلو لم تجيء بهذا لقلتَ : مررتُ بضاحكةٍ ، وتَحُلُّ ضاحكةٌ محلَّ هند ، فهذا معنى ، « تَأتي الحالُ بعد تمام الكلام » أي بعد تمام ما يطلُبُه ، ولو لم تجيء بالاسم الذي هو حالٌ منه لحلَّ [بدَلًا] [3]

---

(١) قال أبو علي الشلوبين في التوطئة ص ٢٠٠ (وقد تكون بعد كلام في حكم التام إن لم تكنه لأن الأصـلَ فيه ان يكون بعد كلام تام نحو : ضربي زيدا قائما لأنَّ أصله : ضربي زيدا إذا كان قائماً ونحو :

إنَّما الميت مَنْ يعيش كئيباً

لأنَّ الأصل : يعيش زيد كئيباً ثم دخل عليه ما جعله ناقصاً) وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٣٩ .

(٢) في الأصل : « لا »

(٣) تكملة بمثلها يلتئم الكلام .

منه، ووَصَلَ الفِعْلُ إليه وصولَه إلى الاسم، وأنت إذا قلت: «مَنْ يعيشُ كئيباً» ففي يعيشُ ضميرٌ يعودُ إلى (مَنْ) وكئيبٌ واقعٌ على ما وقع عليه الضمير، ولو أمكَنَ إسقاطُ الضمير، لكان كئيباً فاعلاً بيعيش، لكنَّه لا يمكن هنا إسقاطُه لأنَّ الموصولَ طالبٌ له، ولا يَسْتَغني عنه لأنَّ الذي يطلُبُه بالصِّلَة، وبالصِّلة يقعُ التعريفُ للموصول، وإذا نظرتَ كلامَ سيبويه في باب الحال وفهمته[1]، بَدَا لَكَ ما ذكرتُه.

وأمَّا الشَّرطُ الثاني: وهو أنَّ الحال لا تكونُ إلَّا نكِرَةً فرأيتُ مَنْ يعترضُه ويقول: إنَّ الحالَ قد تكونُ معرفةً[2]، واستدلَّ بقولهم: أرْسَلَها العِرَاكَ[3] وطلبتُه جَهْدِي.

وانفصل بعضُ الناس عن هذا بأنْ قال: الألفُ واللَّامُ زائدةٌ كزيادتِها في الَّذي والتي، نظيرُ هذا ما[4] حكى سيبويه عن الخليل في قولِ العرب: ما يصلُح بالرَّجُلِ مِثْلك أنْ يفعلَ هذا، وما يصلُح بالرَّجُلِ خيرٍ منك أنْ يفعلَ هذا[5]، فقال: إنَّ الألفَ واللَّامَ هنا زائدةٌ، لأنَّ النكرةَ لا تجري صفةً إلَّا

---

(١) الكتاب ١/٤٤.

(٢) ذكر ابن خروف في شرح الجمل ص ٣٤ أنَّ الحال جاءت معرفة «في كثير من الكلام وليس ذلك بالقياس عند الجميع» وقال ابن بزيزة في غاية الأمل ١/ ص ١١٧ - ١١٨ «أمَّا التنكير فليس بشرط وقد جاء عنهم: طلبته جهدك وطاقتك ورجع عوده على بدئه وكلمته فاه إلى في وهذه كلها معارف».

(٣) عبارة سيبويه والمبرد: «وذلك قولك: أرسلها العراك» وقد جاءت العبارة في قول لبيد:

فأرسلها العراك ولم يذدها ... ولم يشفق على نغص الدخال

انظر ديوانه ص ٨٦، الكتاب ١/٣٨٢ وشرح أبياته لابن السيرافي ١/٢٠، المقتضب ٣/٢٧٣، الافصاح للفارقي ص ٣١٢ اصلاح الخلل ص ١٠٦، أمالي ابن الشجري ٢/٢٨٤، الانصاف ٢/٨٢٢، شرح المفصل ٢/٦٢، ٤/٥٥.

(٤) في الأصل «بما»

(٥) في الكتاب ٢/١٣: «ومن الصفة قولك: ما يحسن بالرَّجُل مثلك أنْ يفعلَ ذاك وما يحسن بالرَّجل خير منك أنْ يفعلَ ذاك. وزعم الخليل - رحمه الله - أنَّه إنَّما جرَّ هذا على نِيَّةِ الألف واللام..

على النَّكِرَة ، فتأويلُه : ما يصلح برجل خيرٍ منك أنْ يفعلَ هذا ، وهذانِ القولانِ فاسدانِ .

أمَّا مَنْ ذهب إلى زيادة الألفِ واللَّام واستدلَّ بقولهم : أرْسَلَها العِرَاكَ ، وما يصلُح بالرَّجُلِ خيرٍ منك أنْ يفعلَ هذا ، فغالِطٌ لأنَّ الزيادةَ لا تُدَّعى إلاّ بدليل لا يَحْتَمِلُ التَّأويلَ ، وقد مضى الكلام في « ما يصلُح بالرَّجُل خيرٍ منك أنْ يفعلَ هذا[1] » وقلتُ : إنَّ هذا بمنزلة قولهم :[2]

* إنَّ الحوادثَ أَوْدَى بِهَا * [٤٩]

لأنَّ الحوادثَ والحَدَثان يترادفان على معنىً واحدٍ، وإذا نطقوا بالواحد فكأنَّهم نطقوا بالآخر ، فجرى الكلام على ما / يصلُح في [١١٢] الموضِع ، وكذلك قول الشاعر :

* ألمَّتْ بنا الحَدَثَانُ * [٥٠]

لأنَّ الحَدَثَانَ يرادِفُ الحوادثَ ، ونظائرُ ما ذكرتُه كثيرةٌ ، فكذلك : ما يصلُح بالرَّجُل خيرٍ منك أنْ يفعلَ هذا ، جرى على ما يصلُح في الموضع ، ألَا ترى أنَّكَ لو قُلْتَ : ما يُصلُح برجلٍ خيرٍ منك أن يفعلَ هذا ، لكان المعنى : ما يصلُح بالرَّجل الذي هو خيرٌ منك ، وإذا احتمل فلا سبيل الى دعوى الزيادة .

وأمَّا قولُهم : « أرسلها العِراكَ » :

فذهب سيبويه الى أنَّ هذا مصدرٌ لفعل محذوفٍ تقديرُه : أرسلها تعتَرِكُ العِرَاك ، والفعل هو الحال ، كما تقول : جاء زيدٌ يضحك[3] . ولا أعلم

(١) المصدر السابق.

(٢) هكذا في الاصل والوجه « قوله » أو : «قول الشاعر».

(٣) الكتاب ٢٣١/١ ، وانظر المقتضب ٢٣٧/٣ ، الايضاح ٢٠٠/١ ، أمالي ابن الشجري ١٥٤/١ ، ٢٨٤/٢ ، المرتجل ص ١٦٣ ، شرح المفصل ٦٢/٢ - ٦٣ ، شرح الجمل لابن =

خلافاً بين النحويين المتقدمين في هذا ، وكذلك الكلام في : طلبته جَهْدِي ، جَهْدِي مصدرٌ لفعل محذوفٍ[1] ، وذلك الفعلُ هو الحال . والأكثر في هذا أن يكونَ نكرةً نحو قولهم : قتلتُه صِبْرا[2] ، واختلف سيبويه والمبرِّد في القياس في النكرة ، فذهب سيبويه إلى أنَّه مسموعٌ لا يقال منه إلّا ما قالته العرب[3] ، ولا أعلم خلافاً في المعرف بالألف واللَّام أو بالإضافة أنَّه سماعٌ .

وقد وُضِعَتْ أسماءٌ موضعَ هذه المصادرِ الموضوعةِ موضعَ الأفعال التي هي أحوالٌ ، وتُوجد نكرةً ومعرفةً بالألف واللّام ، ومعرفةً بالإضافة ولا خلافَ أنَّ هذا مسمُوعٌ وليس بقياس ، فمثال النَّكرة : مررتُ بهم طُرًّا ، ومررتُ بهم قَاطِبَةً[4] ومثال المعرف بالألف واللَّام قولهم : مررتُ بهم الجَمَّاءَ الغَفِيرَ[5] ومثال المعرَّف بالإضافة قولهم: مررتُ بزيدٍ وَحْدَهُ[6]، ومررتُ بهم خَمْسَتَهُم[7] وسيأتي الكلام في هذا كله في باب (وَحْدَه) مكمّلاً .

فقد تحصَّل مما ذكرته أنَّه لا ينبغي أنْ يُدَّعى أنَّ الألفَ واللَّامَ في

= عصفور ٣٣٦/١ ، شرح الكافية للرضى ٢٠١/١ ـ ٢٠٢ ، توضيح المقاصد ١٤٢/٢ ، خزانة الأدب ٥٢٤/١ ، وانظر ابن الطراوة النحوي ص ٢٨٠ ـ ٢٨٢ .

(١) قال ابن بزيزة في غاية الأمل ص ١١٨ : « طلبته جهدك، وطاقتك، ورجع عوده على بدئه ، وكلمتُه فاه الى فيّ ، وهذه كلها معارف ، والخلاف فيها بين المبرد وسيبويه معلوم : هل هي بنفسها أحوال أو هي منصوبة على أنها مصادر لأفعال تلك الأفعال هي الأحوال » .

(٢) انظر الكتاب ٣٧٠/١ .

(٣) الكتاب ٣٧٠/١ ، وذهب المبرّد إلى أن وقوع المصدر النكرة حالا اذا كان نوعا من فعله قياس / انظر المقتضب ٢٣٤/٣ ، ٢٦٩ ، ٥٩٩/٤ ، شرح المفصل ٥٠/٢ ، وانظر همع الهوامع ١٥/٤ .

(٤) الكتاب ٣٧٦/١ .

(٥) المصدر نفسه ٣٧٥/١ .

(٦) المصدر نفسه ٣٧٧/١ وانظر المقتضب ٢٣٩/٣ ، شرح المفصل ٦٣/٢ ولتقي الدين السبكي رسالة سماها « الرِفْدَه في معنى وَحْدَه» فارجع اليها في الاشباه والنظائر للسيوطي ١١٠/٤ ـ ١١٤ .

(٧) نصبها على الحال لغة للحجازيين وبنو تميم يتبعونها ما قبلها / انظر الكتاب ٣٧٣/١ ـ ٣٧٤ .

قولهم : أرسَلَها العِراك أنَّها زائدةٌ ، وكذلك الألفُ واللاَّمُ في قولهم : ما يصلُح بالرَّجُلِ خيرٍ منك أنْ يفعلَ هذا ، لا ينبغي أنْ يُدَّعى أنَّها زائدةٌ ، لأنَّه قد وُجِدَ مَنْدُوحَةٌ عن القول بالزيادة بما ذكرتُه .

وإنَّما صحَّت الزيادةُ في الذي والتي ، لأنَّ الموصولَ يتعرَّفُ بالصِّلة ، والدليل على ذلك تعرف (مَنْ) و (ما) بها ولا يصحُّ أنْ يتعرَّف الاسم من جهتين فلا بُدَّ من دعوى زيادة الألفِ واللاَّم فيهما ، وفي نظائِرهما ، على حَسَب ما ذكرتُه ، وإذا صحَّ ما ذكرته في «أَرْسَلَها العِرَاكَ» بَطَلَ قولُ من ادَّعى أنَّ الحالَ تَأتِي معرفةً ، وصحَّ أنَّ الحلَ لا تكونُ إلاَّ نكرةً . وأمَّا النصب فقد بيَّنْتُ وجهَه وأنَّه على التشبيه بالمفعول فيه لأنَّ الفعلَ لا يطلُبُه لأنَّه أَخَذَ مطلوبَه .

وأمَّا كونُ الحالِ لا تكونُ من نكرة في الأصل ، فَبَيِّنٌ لأنَّها لم تُنْصَبْ على الحال بعد المعرفة إلاّ عند تعذُّرِ جريانِ النَّكرةِ وصفاً على المعرفة ، ولا يتعذَّر ذلك بعد النَّكرةِ . أَلاَ ترى أنَّك إذا قُلْتَ : مررتُ برَجُلٍ ضاحكٍ ، كان حَسَناً وفُهِمَ منه أنَّ المرور وقع منك بالرَّجل في حال ضَحِكه ، فلا فائدة في تَكَلُّف النَّصْبِ على الحال ، والنَّصبُ على الحال إنَّما هو على التشبيه بالمفعول فيه ، لكنَّه جاء من النَّكرة قليلاً كأنَّه لما جاء من المعرفة أَنِسُوا به ، فوقع حالاً من النَّكرة .

وإذا تبيَّنَ لك هذا تَبَيَّنَ مما ذكره سيبويه في مثل قولك : فيها رجلٌ قائماً[1] ، قال : إنَّه حالٌ من النَّكرة وجعلَه جاء على القليل ، وهو الحال من النَّكرة .

وَرَدَّ بعضُ النَّاسِ هذا بأَنَّ قال : إنَّما هو حالٌ من الضمير الذي في (فيها) لأنَّه خبرٌ لرجلٍ فيلزمُ أنْ يكونَ فيه ضميرٌ والضميرُ معرفةٌ ، فالحالُ

---

(١) في الكتاب ١١٢/٢ : « وقد يجوز على هذا : فيها رجل قائماً وهو قول الخليل رحمه الله » . وقوله « قال » : هكذا في الأصل ، والعبارة مضطربة .

هنا من المعرفة . وإنَّما يلزم أنْ هذا حالاً من النكرةِ على مذهبِ أبي الحسن ، لأنَّه جَعَلَ رَجُلاً فاعلاً بفيها . وكذلك كلُّ مجرورٍ وقع بعده اسمٌ مرفوعٌ ، واستقلَّ بالاسم مع المجرور كلامٌ ، وسواء دخل عليه ألفُ الاستفهام أمْ لم يدخل[1] .

الجوابُ : أنَّ هذا الذي ذَهَبَ إليه سيبويه صحيحٌ ، لأنَّ الاسم إنَّما انتصَبَ بعد المعرفة على الحال ، عند تَعذُّر جَرَيَانِهِ صِفَةً ، على حَسَبِ ما ذكرتُه ، وأنْتَ إذا قُلْتَ : فيها رجلٌ قائمٌ ، فلا يتعذَّرُ أنْ يكونَ قائمٌ صفةً لرجلٍ ، ويُعْطِي من المعنى ما يُعْطِي إذا نصبتَهُ على الحال فمجيئُهُ في هذا الموضع على الحال مع قُدْرَتِكَ على جعله صفةً كمجيئِه حالاً من / النَّكرة [١١٣] وإنْ كان سيبويه قد جعله حالاً من الضميرِ الذي في المجرورِ ، فَتَدَبَّرْهُ فإنَّه صحيحٌ .

وأمَّا الاشتقاقُ فالأكثرُ في الحال أنْ تكونَ كذلك ، لأنَّها صفةٌ في الأسم ، ولم تُنْصَبْ إلَّا على تعذُّر الجَرَيانِ على الأوَّلِ صفةً ، ولأنَّها إنَّما انتصبت لأنَّك إذا قُلْتَ : جَاءَ زيدٌ ضَاحِكاً فهي في تقدير : جاء زيدٌ في حالة الضَحِكِ فأشبهت بذلك ظرفَ الزَّمان لأنَّك إذا قُلْتَ : جاء زيدٌ يومَ الجمعة فهو في تقدير : جاء زَيدٌ في يومِ الجمعة، وهذا كلُّه ممَّا يطلُبُ بالاشتقاق لكنَّها بنَظَرٍ آخر فيها معنى الخبر ، ألا ترى أنَّك إذا قُلْتَ : جاء زيدٌ ضَاحِكاً ففي ضِمْنِ هذا الأخبارُ عن زيدٍ بالضَحِك في حالةِ المجيء، والخبرُ يكونُ[2] بالمشتقِّ ، ويكونُ[2] بالجَامِدِ ، فكانتِ الحالُ بالجامدِ بهذه المُلاحَظة ، ومع

---

(١) ذكر أبو البركات بن الأنباري في الأنصاف ٥١/١ أنَّ هذه المسألة خلافية فالبصريون لا يرون أنَّ الاسم المرفوع بعد الظرف والجار والمجرور مرفوع بهما والكوفيون والأخفش في أحد قوليه والمبرِّد يرون ذلك ولم أجد نسبته الى المبرِّد في غير الانصاف . وانظر نتائج الفكر ص ٤٢٣ ، شرح المفصل ٥٧/٢ شرح الكافية للرضي (ط . ليبيا) ٢٤٨/١ ، مغنى اللبيب ص ٥٧٩ ، همع الهوامع ١٣٢/٥ .

(٢) في الأصل : « تكون » .

هذا فلا تكونُ بالجَامِدِ إلَّا وفيه معنى الاشتقاق لما ذكرتُه .

قَوْلَهُ : (ولا تكون الحالُ إلَّا نَكِرةً ، ولا تكون إلَّا بعد تمام الكلام)[1]

لمَّا ذكر الحال وشروطَهَا أخذ يُبَيِّنُ الشَّروط المُشْتَرَطة في الحال اللَّازمة ، فذكر ثلاثةً فدلَّ أنَّ ما عداها إنَّما يُشْتَرَطُ في الأكثر ، وقد ذكرتُ هذا كلَّه .

وأمَّا الحالُ المُؤَكدةُ فتكونُ على وجهين :

أَحَدُهما : أنْ يكونَ مقتضاها مفهوماً من الكلام الأوَّل .

الثاني : ألَا يكونَ مقتضاها مفهوماً من الكلام المتقدِّم .

فمثال الأوَّل : أنا عنترةُ[2] شُجاعاً ، وما أشبه ذلك . ومثال الثاني : ما أنْشَدَهُ سيبويه :

١٠٤ - * أنَا ابنُ دَارَةَ معروفاً بها نَسَبِي *[3]

فلا يلزمُ من كونِهِ ابنُ دَارَةَ أنْ يكونَ معروفاً بها ، قد يكون الإنسان من قبيلةٍ ولا يكونُ معروفاً بها نسبُهُ ولا يدريه كلُّ أَحَد .

فإنْ قُلْتَ : فبأَيِّ وَجْهٍ يُقَالُ : إنَّها مُؤَكِّدَةٌ ؟

---

(١) الجمل ص ٤٧ .

(٢) في الأصل : « عنتر » .

(٣) تمامه : * وهل بدارةَ يا للناس من عَار *

وهو لسالم بن مسافع الغطفاني من بني عبد الله بن غطفان شاعر مخضرم هَجّاء خبيث اللسان وبسببه قتل وأمه من بني أسد اسمها سيقاء ولُقّبت بدارة لجمالها تشبيهاً لها بدارة القمر وقيل : إنَّ داره لقب لجده . والأوَّل أشهر (انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٤٠٨/١ ، أسماء المغتالين (ضمن نوادر المخطوطات ١٥٦/٢، الإصابة (ترجمة ٣٦٥٧)، خزانة الأدب ٢٩١/١ - ٢٩٤). وانظر الشاهد في الكتاب ٧٩/٢، شرح أبياته لابن السيرافي ٥٤٧/١، فرحة الأديب ص ١٨٨ ، الخصائص ٢٦٨/٢ ، ٦٠/٣ ، أمالي ابن الشجري ٢٨٥/٢، شرح المفصل ٦٤/٢، توضيح المقاصد ١٦٢/٢، شرح ابن عقيل ٢٧٥/٢، خزانة الأدب ٥٥٧/١.

فنقول[1] : لما قال : أَنَا ابنُ دارةَ ، أراد أنْ يُخْبرَ بنسبه فقوله : (معروفاً بَهَا نَسَبِى) يُؤَكِّد ذلك ، فهو من هذا الوجه مُؤَكِّدٌ ، ومن وَجْهٍ آخر مُبيِّنٌ .

وهذه الحال المؤكِّدة أكثرُ ما جاءت بعد الجملةِ الاسميّة ، واختلف النحويون في مجيئِها بعد الجملة الفعلية ، فذهب الزمخشريُّ في المفصل إلى أنَّها لا تكونُ إلاَّ بعد الجملة الاسميّة ولا تكونُ بعدَ الجملة الفعلية[2] ، وأكثر النَّحويين على أنَّها تكونُ بعد الجملةِ الفعليّة ، والأغلبُ فيها أنْ تكونَ بعد الجملةِ الاسمِيَّة ، وعلى هذا أخذوا قولَ امرىء القيس :

١٠٥ - * وعالَيْنَ قِنْوَاناً من البُسْرِ أَحمرا * [3]

فقالوا: إنَّ أَحَمْـرَ حالٌ من البُسْـر، وهي حالٌ مُؤَكِّـدةٌ، وليس في هذا نَصٌّ على ما قالوه ، إنَّما يمكنْ أنْ يكونَ أحْمَرُ في مكان حُمْر ، والتَّقدِير : وعالينَ قِنْوَاناً من البُسْر حُمْراً ، فوضعَ المفرد موضعَ الجميع ، ويكون بمنزلة ما أنشده أبو عليٍّ :

١٠٦ - يُبَيِّنُهم ذو اللُّبِّ حَيْنَ يراهمُ[4] بسِيماهُمْ بُيضاً لِحاهُم وأَصْلَعا[5]

---

(١) في الأصل : « فتقول » بالتاء .

(٢) في المفصل ص ٦٣ : « فصل : والحال المؤكَّدةُ هي التي تجيءُ على أثر جملة عقدها من اسمين لا عملَ لهما لتوكيد خبرها وتقرير مؤدَّاه ونفي الشك عنه » . وليس فيه تصريح بأنَّ الحال المؤكدة لا تأتي بعد الجملة الفعلية وكما فهم المؤلف من كلام الزمخشري أنَّ الحال المُؤَكِّدة لا تكون بعد الجملة الفعلية فهم ابن فلاح فقال في المغنى ١/ ل ١٦٢ : «وتأتي بعد الجملة الفعلية كالاسمية خلافا لصاحب المفصل » .

(٣) ديوانه ص ٥٧ ، وصدره :

* سوامِقُ جَبَّارٍ أثيث فروعُه *

وانظره في إصلاح الخلل ص ١١١ .

(٤) جاءت بعض كلمات صدر البيت غامضة في الأصل وأثبت ما تراه من التكملة ٢ /ل ٢٢ ، الكافي للمؤلف ٣/ ص ٧٣ .

(٥) أنشده في التكملة ل ٢٢ ، والشاهد للأسود بن يعفر النهشلي (أعشى نهشل شاعر جاهلي ترجمته في الشعر والشعراء ٢٦١/١ ، شـرح شواهـد المغنى ١٣٨/١ ، خزانـة الأدب =

أراد: وصُلْعاً، وقد جَاءَ وضعُ المفرد موضعَ الجمع في الصِّفاتِ والأسماءِ ، فمثاله في الصِّفاتِ ما ذكرتُه ، ومثاله في الأسماء:

١٠٧ - [كأن] (١) نُسُوعَ رَحْلي حين ضَمَّتْ حَوالبَ غُرَّزاً ومِعىً (٢) جِياعاً (٣)

أراد : وأمعاءً جياعاً (٤) ، وأنشد سيبويه :

١٠٨ - * كُلوا في بعضِ بَطْنِكُمُ تَعِفُّوا * (٥) .

أراد : في بعضِ بطونكم . وقال علقمة :

١٠٩ - * . . . وأَمَّا جِلْدُهَا فَصَلِيبُ * (٦)

= ١/١٩٥) وانظر الشاهد في ديوانه ص ٤٧، نوادر أبي زيد ص ١٦٢، المنصف ٤٤/٣، المحتسب ١٨٤/١ ، ايضاح شواهد الايضاح ل ٩٩ ، ضرائر الشعر ص ٢٥١ ، ويروى وأصلُعا » بضم اللام على الجمع ولا شاهد فيه على هذه الرواية على ما أورده الفارسي ، وتبعه المؤلف من أجله .

(١) سقطت (كأن) من الاصل .

(٢) في الأصل : « ومعا » وفي المنقوص والممدود للفَرَّاء ص ٣٣ : « والمعى والوحي مقصوران يكتبان بالياء » .

(٣) البيت للقطامي (عُمير بن شُييم التغلبي / شاعر أموي / ترجمته في الشعر والشعراء ٧٢٧/٢ ، معجم الشعراء ص ٧٣ ، خزانة الأدب ٣٩١/١) انظر البيت في ديوانه ص ٤١ ، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٣٠١ ، التكملة ل ٢٢ ، المصباح ١/ل ١٤٨ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٧/١ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٧٧ ، رسائل أبي العلاء ص ٨٦ ، ضرائر الشعر ص ٢٥٢ ، قال ابن السيرافي : « والحوالب : عروق الضرع ، والغُرَّز : جمع غارز : وهي التي لا لبن لها » .

(٤) في الأصل : « ومعا جياعا » وهو خطأ . فالبيت استشهد به الفارسي وتبعه المؤلف على وضع المفرد موضع الجمع .

(٥) لم أقف له على نسبته وتمامه : * فإنَّ زمانكم زمن خميص *
انظر / الكتاب ٢١٠/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٣٧٤/١ ، معاني القرآن ٣٠٧/١ ، ١٠٢/٢ ، المقتضب ١٧٠/٢ ، المحتسب ٨٧/٢ ، أمالي ابن الشجري ٣١١/١ ، ٢٥/٢ ، ٣٨، شرح المفصل ٨/٥، ٢١/٦ ، ٢٢ ، ضرائر الشعر ص ٢٥٢ ، خزانة الادب ٣٧٩/٣ .
الشاهد بتمامه:

(٦) بها جِيَفُ الحسرى فأمَّا عِظَامُها فبيضٌ وأمَّا جِلْدُها فَصَلِيبُ
انظر ديوانه ص ٤٠ ، الكتاب ٢٠٩/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١٣٤/١ ، المفضليات

أراد: وأمَّا جُلودُها. ومن وَضْعِ المفرد موضعَ الجمعِ قولهم: ثلاثمائة، وسيعود الكلام في هذا في باب العَدَد ـ ويظهر من قول امرىء القيس:

* وعالين قِنْواناً من البُسْر أحمراً * [١٢٥]

أنَّ البُسْـر يكـون أحْمَـرَ، وقـال القُتَبيُّ[١] «البَلَحُ ثم السِّيابُ، ثم الجَدَال إذا اخضَّر واستدار قبل أن يشتَدَّ، ثم البُسْر إذا عَظُمَ، ثم الزهو إذا احمرَّ، فيظهر من قوله أنَّ البُسْرَ لا يكونُ أحمر، وإنَّما يكون إذا احْمَرَّ زَهْواً.

والقياس يقتضي أنَّ الحالَ المُؤَكِّدةَ تكون بَعْدَ الجملةِ الفعليَّة، وبَعْدَ الجملة الاسمية، ألَا ترى أنَّها إذا كانت حالاً بعد الجملة الاسميَّةِ، فلا بُدَّ من فعلٍ يعملُ في الحال، بطَلَبٍ[٢] لا تقع في الحال نفسَه، هذا بَيِّنٌ.

ونظيرُ ما قلته من أنَّ الحالَ المُؤَكِّدةَ تكونَ على وجهين قولُهم: له عَليَّ ألفُ دِرْهَمٍ عُرْفاً[٣]، وقولهم: له عَليَّ ألفُ دِرْهَمٍ حَقّاً[٤]، فَعُرفاً مصدرٌ مؤَكِّدٌ لقوله: له عَليَّ ألفُ دِرْهَمٍ، وهو مفهومٌ من مقتضى الجملة،

= ص ٣٩٤، المقتضب ٢/١٧٠، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٧٦، الافصاح للفارقي ص ٣٧٢، الاقتضاب ص ١٢١، ضرائر الشعر ص ٢٥٢، الكافي ٢/ ص ٧٣، خزانة الادب ٣/٣٧٩.

(١) هو ابن قتيبة. ويقال فيه: القُتَبي والقتبي، وكلامه هذا في أدب الكاتب ص ١٠٥.

(٢) «بطلب» ليست معجمة في الأصل. والعبارة كلها مضطربة.

(٣) الكتاب ١/٣٨٠.

(٤) في الكتاب ١/٣٧٨ «وذلك قولك هذا عبدالله حقا» وفي المقتضب ٣/٢٦٦ «هذا زيد حقا» وانظر المغني لابن فلاح ١/ل ١١٥، وشروح الألفية عند قول ابن مالك ـ في باب المفعول المطلق:

ومنه ما يدعونه مؤكِّدا ... لنفسه، أو غيره فالمبتدا
نحو «لَهُ عليَّ ألفٌ عُرْفاً» ... والثان كـ «ابني أنت حقًّا صِرْفا»

كمنهج السالك ص ١٤١ وشرح ابن عقيل ٢/١٨١ ـ ١٨٢، التصريح ١/٣٣٣.

وحقّاً مصدرٌ مُؤَكِّد لقوله له عَليَّ ألفُ دِرْهَمٍ ، وإن لم يكن مفهوماً من مقتضي الكلام الأوَّل ، وقيل فيه : مُؤَكِّد ، لأنَّك حين قُلْتَ : له عَليَّ ألفُ دِرْهَمٍ قصدت إثباتَ هذا الخبر ، وقولك : حَقّاً ، إثباتُ المخبر ، فهو من هذه الجهة [1] مُؤَكِّد ، وهو من جهة أخرى [2] مُبَيِّنٌ أنَّ إخبارَك كان على وَجْهِ التحقيق ، ولم [3] يكن على جهة الظَّنِّ ، وجعل / سيبويه قولَ العربِ: لَهُ عَليَّ ألفُ دِرْهَمٍ حَقّاً مُؤَكِّداً ، ولَهُ عَليَّ ألفُ دِرْهَمٍ عُرْفاً مُؤَكِّداً أيضاً [4] ، وجعلهما بابين لما ذكرتُه [5] . [١١٤]

قوله : (ولا بُدَّ من عاملٍ يعملُ فيها) [6]

اتَّفقَ النَّاسُ على أنَّ العاملَ في الحالِ يكون على وجهين :

أحدهما : أنْ يكونَ فِعْلاً .

الثاني : أنْ يكونَ فيه معنى الفعل بوضعِه نحو : هذا ، وما جرى مَجْراه من أسماء الإشارة فإنَّ فيها معنى الفعل ، وهو التنبيهُ ، فإذا قُلْتَ : هذا زيدٌ ضَاحِكاً ، فالمعنى : تَنَبَّه إليه ضَاحِكاً ، وكذلك المجرور نحو : في الدَّارِ ، وفي المسجدِ يفهم منه الاستقرار .

---

(١) في الاصل : « الجملة » .

(٢) في الأصل : « الجملة الأولى » ولا معنى له ، وما أثبته نظرت فيه إلى قول المؤلف في قول الشاعر ـ ص ٥٢٢.

* أنا ابنُ دَارَة معروفاً بِهَا نَسِبي *

لما قال : أنا ابنُ دارة أراد أن يخبر بنسبه فقوله : « معروفاً بها نَسَبِي » ، يؤكد ذلك فهو من هذا الوجه مؤكد ومن وجه آخر مُبَيِّن » وقوله هنا : « نظير ما قلته من أن المؤكِّدة على وجهين قولهم . . »

(٣) في الاصل : « وان لم » باقحام «ان».

(٤) في الاصل : « مؤكد » .

(٥) اولهما : « باب ما ينتصب من المصادر توكيدا لما قبله » الكتاب ١/٣٧٨ ، وثانيهما « باب ما يكون المصدر فيه توكيدا لنفسه » نفسه ١/٣٨٠ .

(٦) الجمل ص ٤٧ .

فإذا كان العاملُ فيها فِعْلاً جَازَ لَكَ فيها تَقْدِيمُ الحالِ[1] على العامل لقُوَّته وتَصَرُّفه في نفسه، فتقول: جاءني زيدٌ ضَاحِكاً، وضَاحِكاً جاءني زيدٌ، وإذا كان العاملُ فيها معنى فِعْلٍ لم يجز تقديمها عليه، فتقول: هذا زيدٌ ضَاحِكاً، وهذا ضَاحِكاً زيدٌ، ولا تقول: ضَاحِكاً هذا زيدٌ، لأنَّ المشبَّه لا يقوى قُوَّةَ ما شُبِّهَ به حَسَبَ ما ذكرتُه قَبْلُ[2]. وتقول: زيدٌ في الدَّار اليومَ، وزيدٌ اليومَ في الدَّار، والعاملُ في اليومِ ما [في][3] الدَّار من الاستقرار، وجاز تقديمُه عليه وهو معنًى، لأنَّه ظَرْفٌ والعربُ تَتَّسعُ في الظروف والمجروراتِ ما لا تَتَّسعُ في غيرها، وإذا قُلْتَ: زيدٌ في الدَّار جالساً، انتصب (جالساً)، بقولك: (في الدَّار) بما فيه من معنى الاستقرار ولنيابته منابَ مُسْتقِرٌّ، وكائنٌ، فلو قدَّمتَ (جالساً) على (في الدار) لم يَجُز، لأنَّ الحالَ لا يتقدَّم على العاملِ وهو معنى، وهذا يدلُّ على أنَّه لا حُكْمَ لمُتسقرٍّ المحذوفِ، وأنَّ (في الدار) نابَ مَنَابَهُ وتولَّى عملَه، وصار فيه ضميرُهُ، وصار كأنَّه لم يكن، إذ لو كان عندهم كالموجود لكان عاملاً في الحال وفي المجرور مَعاً، بمنزلةِ قولك: زيدٌ جالسٌ اليوم متربِّعاً، ولو كان كذا لجاز أنْ تقولَ: زيدٌ جالساً في الدار، كما تقول: زيدٌ جالسٌ مُتَرَبِّعاً اليومَ، وهذا لا تقولُه العربُ، لما ذكرتُه من أنَّ العاملَ المعنويَ لا يعمل في الحال مُتأَخِّراً[4].

واختلفوا في وجهين آخرين:

---

(١) في الاصل: «العامل» وهو خطأ.

(٢) انظر ما تقدم ص ٥١٢.

(٣) تكملة بها يتم الكلام.

(٤) انظر الكتاب ٢/١٢٤ وذهب الفراء والأخفش وابن مالك إلى جواز ذلك / انظر معاني القرآن ٢/٤٢٥، شرح الجمل لابن عصفور ١/١/٣٣٥، التسهيل ص ١١١، شرح عمدة الحافظ ص ٤٣٦ - ٤٣٧، التصريح ١/٣٨٥، وانظر همع الهوامع ٤/٣٢ - ٣٣.

أحدهما : أنْ تكونَ الكلمةُ فيها معنى الفعل بغير الوضع الأصلي بأن[1] كان ذلك بأمرٍ عَرَض ، ومثال ذلك : مروري بزيدٍ حَسَنٌ وهو بعمرٍو قبيحٌ، فهذه المسألة اختلف النَّاسُ في جوازِها ، فذهب أبو عليٍّ في الايضاح إلى مَنْعِها[2] ، لأنَّ (هو) ضميرُ غائبٍ ، يعود على مذكور قبله لفظاً أو نِيَّةً ، أوْ على ما دلَّ عليه سياقُ الكلامِ على حَسَبِ ما تَبَيَّنَ في باب الضمائر[3] ، فقد يكون فيه معنى الفعل ، وقد لا يكونُ يعود عليه ، فليس للفعل فيه معنى بوضعه . وإن كان هنا فيه معنى الفعل لأنَّ التقديرَ : مروري بزيدٍ حَسَنٌ ، ومروري بعمرٍو قبيحٌ ، فهذا لا يُعَوَّلُ عليه ، لأنَّه عارضٌ ، وإنَّما يُعَوَّلُ على ما تقتضيه الكلمة بَوَضْعِها ، وكان الأستاذ أبو عليٍّ يرتضي هذا القول ، ويحكى عن أبي عليٍ أنَّه أَجازَ المسألةَ في غيرِ الايضاح[4] ، واستدلَّ بقول زُهير :

١١٠ ـ ومَا الحَرْبُ إلَّا ما علمتُم وذُقْتُمُ   وما هُوَ عَنْها بالحَدِيْثِ المُرَجَّمِ[5]

ولهذا النَّوع كان الأستاذ أبو عليّ يذهبُ في تأويله ، وهو عندي تأويلٌ صحيحٌ ، ولا تَثْبُتُ القواعدُ بمُحْتَمِل ، وإنَّما تَثْبُتُ بالنَّصِّ الذي لا يَحْتَمِلُ ولاَ يُوجد له تأويلٌ .

الثاني : الابتداءُ ، فيظهر من قولِ أبي القاسم في باب الموصولات أنَّ الابتداءَ يعمل في الحال ، لأنَّه قال في مسألة : الذي قَصَدَهُ أخوكَ راكباً يومَ الجمعة زيدٌ[6] فإنْ جعلته حالاً من (الذي) لم يَجُزْ أنْ توقِعَه إلَّا بعد تمام

---

(١) في الأصل : « بل » .

(٢) الايضاح ١/٢٠٠ .

(٣) باب الضمائر في الأجزاء المفقودة من البسيط.

(٤) انظر الكافي ٢/ص ٥٦ ، تقييد ابن لب ل ٦٩ .

(٥) ديوانه ص ١٨ ، شرح القصائد السبع ص ٢٦٧ ، شرح القصائد التسع ١/ ٣٢٨ ، الكافي ٢/ ص ٦٩ ، همع الهوامع ٥/٦٦ .

(٦) الجمل ص ٣٤٠ .

الصِّلَة[١]، فيظهر منه أنَّه يجيزُ أنْ يعملَ في الحال الابتداءُ، لأن العاملَ في الحال العاملُ في صاحب الحال، ويظهرُ ذلك من كلام سيبويه[٢]، وأكثر النَّاس على منعه[٣]، لأنَّ الحال إنَّما انتصب على التَّشبيه بالظَّرف، والظَّرفُ لا يعملُ فيه إلَّا الفعلُ، ومعنى الفعل ولا يعملُ فيه الابتداءُ، فيجبُ لما شُبِّهَ به أَلَّا يعملَ فيها إلَّا الفعلُ ومعنى الفعل ولا يعمل فيها الابتداء فإنَّ الحالَ ليست بأقوى[٤] من الظَّرف، لأنَّ الحالَ لم تنتصب ولا عَمِلَ فيها المعنى إلَّا بالحمل على الظَّرف ولشَبَهِها به، ولا يَعْمَلُ فيها المعنى مؤخَّراً ويعملُ في الظَّرف مؤخَّراً، فكيف يعملُ في الحَال ما لا يَعْمَلُ في الظَّرف؟ هذا بعيدٌ، وهذا هو الذي يظهر لي: أن الحالَ لا يعملُ فيها الابتداء وليس كلام سيبويه بنصٍّ لا يَحْتَمِلُ التَّأويلَ / والكلامُ فيه في موضعه وسأتكلم على كلام أبي القاسم في الصِّلات. [١١٥]

فقد تحصَّل مما ذكرته أنَّ العاملَ في الحال لا يكونُ أكثرَ من هذه الأربعة اتُّفق على اثنين، واختُلِف في اثنين، على حَسَبِ ما بينته. والله الموفق.

قوله:[٥] تُقَدِّمُ الحالَ على صَاحِبِها إذا كان مرفوعاً أو منصوباً،

---

(١) في الجمل ص ٣٤١: «وتجعل راكباً حالاً من الأخ، وإنْ شئت من الكاف في قولك (أخوك) على أنها أُخُوَّة الصداقة لا النَّسب، وإنْ شئت من الهاء، فإن جعلته من الذي...»

(٢) ذكر سيبويه في الكتاب ٧٨/٢ أن اسم الإشارة يعمل في الحال ثم قال: «وأمَّا هو فعلامة مضمر، وهو مبتدأ وحال ما بعده كحاله بعد هذا، وأجاز النصب والرفع في نحو: فيها عبد الله قائما ثم قال ٩٠/٢ «فإذا نصبت القائم ففيها قد حالت بين المبتدأ والقائم، فعَمِل المبتدأ حين لم يكن القائم مبنياً عليه عمل: هذا زيدٌ قائماً..»

(٣) انظر المقتضب ٢٧٤/٣، ٣٠٨/٤، الأصول ٢٦٥/١، شرح ألفية ابن معطى للرعيني ل ٥٥، تقييد ابن لب ل ٦٩.

(٤) في الأصل: «بأضعف» وهو خطأ.

(٥) هكذا في الأصل «قوله» وليس ما بعده في شيء من نسخ الجمل التي اطَّلعت عليها، ولا وجدته في شيء من شروح الجمل ـ التي وقفت عليها ـ والكلام باسلوب ابن أبي الربيع اشبه والى طريقته اقرب. فلعل الكلام خطأ من الناسخ صوابه «فصل» أو «مسألة» فقد درج ابن =

فتقول : هذا زيدٌ ضَاحِكاً ، وهذا ضَاحِكاً زيدٌ ، وقام زيدٌ ضَاحِكاً ، وضَاحِكاً قام زيدٌ ، وضربتُ ضَاحِكاً زيداً ، فإنْ كان صَاحِبُ الحالِ مجروراً فاختلف النَّحويون في تقديمها عليه ، فذهب سيبويه إلى منعها ، ولا أعلم من البصريين خلافاً في منعه[1] ، وذُكِرَ عن بعض الكوفيين إجازتُه ، فأجازوا : مررت ضاحكةً بهندٍ[2] . ومنع البصريون ذلك لأنَّهم لم يسمعوه ولأنَّ العاملَ في الحال هو العاملُ في صَاحِب الحال ، ولم يعمل الفعلُ في صاحب الحال إلاَّ بواسطة الباء فكأنَّ لحرف الجرّ حظّاً من العمل في الحال ، والحالُ لا تَتَقدَّمُ على المعنى فكيف تَتقدَّمُ على الحرف . وأَمرٌ آخرُ : أَنَّك إذا قُلْتَ : مررتُ بهندٍ ضَاحِكةً فالباء تعطى معنى الالصاق ، فكأَنَّك قلت : التصق مروري بهندٍ في هذه الحال ، ولو قلتَ هذا لكان العامل التصق والالتصاقُ إنَّما هو مفهومٌ من الباء ، فَجَرَى لذلك مَجْرى العامل المعنويّ ، والحالُ لا تَتَقدَّمُ على المعنوي ، وتقول : بهندٍ ضَاحِكةً مررتُ ، ولا يجوزُ : ضَاحِكةً مررتُ بهندٍ ، فهكذا يَجْري هذا عند البصريين وهو الذي يَعَوَّلُ عليه ، وأَنْشَدَ أبو عليٍّ :

١١١ ـ رَأى[3] رَجُلاً منهم أَسِيفاً كأَنَّما يَضُمَّ إلى كَشْحَيْـهِ كَفَّا مُخَضَّباً[4]

= أبي الربيع على افراد مباحث يكمل فيها الكلام على القضايا التي لم يعرض لها الزَّجاجي او يتناولها بإسهاب ويعنون لها بفصل أو مسألة/ انظر على سبيل المثال صفحات ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٤، ٢٩٩، ٣٥٣.

(١) انظر الكتاب ٢/١٢٤ ، المقتضب ٤/١٧١ ، ٣٠٢ ، الاصول ١/٢٦٠ ، أمالي ابن الشجري ٢/٢٨٠ ـ ٢٨١ .

(٢) وأجازه ابن كيسان وأبو علي الفارسي في تذكرتـه وابن برهان وابن مالك واستشهدوا بعدد من الشواهد . انظر امالي ابن الشجري ٢/٢٨٠ ، غاية الأمل ١/ ص ١٨ ، شرح عمدة الحافظ ص ٤٢٦ ـ ٤٢٩ ، المغنى لابن فلاح ١/ل ١٦٣ ـ ١٦٤ ، شرح ابن عقيل ٢/٢٦٤ ، التصريح ١/٣٧٩ ، همع الهوامع ٤/٢٦ ، وانظر ما تقدم ص ٣١٤.

(٣) في الأصل : « رأيت » وبذا ينكسر الوزن وما أثبته هو رواية الفارسي في التكملة ـ وعنه نقل المؤلف ـ وابن الطراوة في الافصاح ، والقيسي وابن يسعون في شرحيهما أبيات الايضاح ، ورواية البيت في ديوان الأعشى : « أرى رجلاً منكم »

(٤) التكملة ل ٣٧ ، ايضاح شواهد الايضاح ل ١٤٦ ، المصباح ٢/ل ٤٩ ، والبيت للأعشى . =

وقال: يجوز أنْ يكونَ «مخضَّباً» صفةً لرجلٍ ويقال: رجلٌ مخضَّب كما قال:

١١٢ - سقى العَلَمُ الفَرْدُ الذي بِجنُوبِهِ غـزالانِ مكحولانِ مُخْتَضِبَـانِ[1]

ويجوز أنْ يكونَ حالاً من الضمير الذي في (يَضُمَّ)، ويجوز أنْ يكونَ حالاً من الهاءِ في كَشْحَيْهِ[2]، وهذه الوجوهُ كلُّها صحيحةٌ لا اعتراضَ فيها إلاَّ قولَه: حالاً من الهاء[3]، فإنَّ الهاءَ مخفوضةٌ بالكَشْحِ، والعاملُ في الحالِ هُوَ العاملُ في صَاحِبِ الحالِ، ولَيْسَ في الكَشْحِ معنى الفعل[4]، ولا بُدَّ للحالِ من فِعْلٍ أوْ معنى فعل على حَسَبِ ما تَقدَّمَ.

والجواب: أنَّه جَعَلَ مخضبا حالاً من الهاء، فهو في تقدير: يضم إليه لأنَّه إذا ضَمَّ إلى كشحه فقد ضمَّه إليه، ويكون بمنزلةِ:

* إنَّ الحوادثَ أُوْدَى بهَا * [٤٩]

و: * أَلَمَّتْ بنا الحَدَثَانُ * [٥٠]

لأنَّ الحوادثَ والحَدَثَانِ يترادفانِ على المعنى الواحد، وكأنَّك إذا نطقتَ بأحدِهما نطقتَ بالآخر. وهذا النَّوعُ في كلام العرب مَرْعِيٌّ ومعمولٌ عليه. ومن النَّحويين من قَوَّاه ومنهم من ضعَّفه، ولم يقل به ما وَجَدَ عنه مَنْدُوحَةً، ويظهر أنَّ مذهبَ سيبويه هذا الثَّاني[5]، ويظهرُ من قول أبي عليٍّ

= انظر ديوانه ص ١١٥، المذكر والمؤنث للفراء ص ١٧ والمذكر والمؤنث لابن الانباري ص ٢٧٩ - ٢٨٢، مجالس ثعلب ٣٨/١، والافصاح لابن الطراوة ل ٣٤، أمالي ابن الشجري ١٥٨/١، ٢٢٧، الانصاف ٧٧٦/٢.

(١) القافية ليست واضحة في الأصل. والبيت في التكملة ل ٣٧ منسوب للأعشى وليس في ديوانه المطبوع، وانظره في ايضاح شواهد الايضاح ل ١٤٧، أمالي ابن الشجري ١٦٠/١.

(٢) التكملة ل ٣٧، أمالي ابن الشجري ١٦٠/١، شرح ألفية ابن معطي للرعيني ٢/ل ٣٩.

(٣) في الأصل «التاء».

(٤) انظر الافصاح لابن الطراوة ل ٣٤.

(٥) في الكتاب ٤٥/٢ - ٤٦: «وقد يجوز في الشعر: موعظة جاءنا، كأنه اكتفى بذكر الموعظة =

المذهبُ الأوَّلُ[1]. وكيفما كان الأمرُ فالاعتراض على أبي عليّ ساقطٌ. فيلزم عن هذا الذي ذكرتُه ألَّا يجوزَ : قام غلامُ هندٍ ضاحكةً وأنت تريد : قام الغلام في حال أنَّ سيدتَه ضاحكةٌ، وإنَّما يقال هنا: قام غلامُ هندٍ، وهندٌ ضاحكةٌ ، لما ذكرتُه من أنَّ العاملَ في الحال هو العاملُ في صاحب الحال ، ولا يصحُّ للغلام أنْ يَعْمَلَ ، لأنَّه ليس بفعل ، ولا فيه معنى الفعل .

فإنْ قُلْتَ : جاءتني صاحبَتُك لاعباً ، جاز على وَجْهٍ ، وهو أنْ تريدَ : جاءتني التي تُصاحِبُك في حين أنَّك لاعبٌ ، ولا تصاحبُك في غير ذلك الحال . وهكذا تأخذ جميع ما يأتي من هذا النوع ، لا بُدَّ فيه من أَحَدِ التأويلين المذكورين .

ومن النَّاس من أجَازَ الحالَ من المضاف إليه مُطْلَقاً[2] ، وليس بالقويِّ وما ذكرتُه هو المُعَوَّلُ عليه .

قوله : (كقولك : هَذَا محمدٌ راكباً)[3] .

ذكر سيبويه هذه المسألةَ وأجاز في (راكبٍ) الرفعَ والنصبَ[4] ، فإذا نصبتَ فيكون على الحال ، على حَسَبِ ما ذهب إليه أبو القاسم ، وذلك أنَّ رجلًا أنكر على محمَّدٍ[5] أنْ يركبَ ، فبينما هو منكرٌ رأيتَ محمَّداً راكباً ، فقلتَ له : هذا محمَّدٌ راكباً ، أي : انظر إليه راكباً ، فحاله تَرُدُّ قولَك ،

= عن التاء . وقال الشاعر (وهو) الأعشى :

« فاما ترى لمتى بدلت فان الحوادث اودى بها »

(1) التكملة ل ٣٤ ، وانظر ايضاح شواهد الايضاح ل ١٠٧ .

(2) من هؤلاء أبو علي الفارسي في الشيزاريات وعزاه السيوطي الى بعض البصريين وصاحب البسيط . انظر الشيرازيات ل ٧٤ ، امالي ابن الشجري ١/١٦٧ ، ٢/٣٢٧ ، همع الهوامع ٤/٢٣ .

(3) الجمل ص ٤٧ - ٤٨ .

(4) في الكتاب ٢/٨٣ : « هذا باب ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة وذلك قولك : هذا عبد الله منطلق ، حدثنا بذلك يونس وأبو الخطاب عمن يوثق به من العرب » .

(5) في الأصل : « علي ابي محمد » باقحام « ابي » .

فالمقصودُ الاخبارُ بالركوب ، وإنَّما جعلتَ محمّداً خبراً عن هذا ، وجئتَ براكب حالاً لتحيلَه على نظره ، وكذلك تقول : هذا زيدٌ ضَاحِكاً ، تقوله لمن ينكرُ الضَحِكَ على زيدٍ ، على حَسَبِ ما تَقَدَّمَ ، وإذا رفعتَ راكباً جاز لك في المسألةِ أربعةُ أوجهٍ :

أَحَدُها : أنْ يكونَ محمّدٌ تابعاً لهذا ، ويكونُ ذلك على وجهين : على البَدَلِ وعلى عَطْفِ البيان .

[١١٦] الثاني : أنْ يكونَ راكب[١] خبراً/ ثانياً، كما تقول: هذا حلوٌ حامضٌ، لا تريدُ أنْ تنقضَ الحَلاوةَ[٢] لكنَّك تريدُ أنَّ هذا حلوٌ في وقتٍ ، حامِضٌ في وقتٍ آخر ، وكما تقول : هذا حلوٌ مُرٌّ أي حلوٌ للأوِدَّاء ، ومُرٌّ على الأعْداء كما قال :

١١٣ ـ * وله طَعْمَانِ أَرْيٌ وشَرْيٌ * [٣]

ويكون في كلِّ واحدٍ منهما ضميرٌ يَعُودُ إلى المبتدأ فإنْ اردتَ أنْ تنقضَ الحَلَاوةَ[٤] فالخبرُ مجموعُ الاسمين ، لأنَّك لا تريدُ أنْ تخبرَ عنه بالحَلاوة. ولا بالحُموضة، وإنَّما أردتَ أنْ تُخْبِرَ بأنَّ طعْمَهُ بينَ الحَلاوة والحُموضةِ ، ويكون الضميرُ العائدُ إلى المبتدأ حينئذٍ في مجموع الاسمين ، ومعنى هذا [أنَّه][٥] في الاسم المقدَّر في موضع الاسمين المعطي معنى

---

(١) في الأصل : « راكبا » .

(٢) في الأصل : « الحموضة » والوجه ما أثبتُّ .

(٣) تمامه : * وكلا الطعمين قد ذاق كلّ *

وهو من قصيدة تنسب الى ابن اخت تأبّطَ شرّاً ، وإلى تأبَّطَ شرّاً ، وقيل : هي لخلف الأحمر/ انظر حواشي الحماسة (تحقيق الدكتور/ عبد الله عسيلان ١/ ٤٠٠ ،والبيت في الحماسة برواية الجواليقي ص ٢٣٣ ، شرحها للمرزوقي ٢/ ٨٣٢ ، الحيوان ٣/ ٦٩ ، والأرْيُ : العسل .

والشَّرْي : الحنظل .

(٤) في الاصل : « الحموضة » .

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام .

مجموعها ، ويَتَبيَّنُ هذا مكمَّلاً في باب الابتداء[1] .

الثالث : أنْ يكون « راكباً » خبرَ مبتدأ محذوفٍ ، التَّقديرُ : هذا محمَّدٌ هو راكبٌ فحذفتَ [هو][2] لدَلالة الكلام عليه كما قال :

١١٤ ـ * وقائلهِ خَوْلانُ فانكح فتاتَهم *[3]

أيْ هذه خولانُ ، ويجوزُ إظهارُ المبتدأ . وسيتَّبينُ المواضع التي لا يجوزُ إظهارُ المبتدأ فيها[4] .

الرَّابعُ : أنْ يكونَ الرجلُ بَدَلاً من محمَّد ، تقديرُه : هذا محمّدٌ رجلٌ راكبٌ، فَحَذَفَ الموصوفَ وأقام الصِّفةَ مُقَامَهُ[5] على حَسَبِ ما تَقَدَّم في باب النَّعْتِ في مسألة : جاءني زيدٌ راكبٌ[6] .

فإنْ قُلْتَ : هذا الرجلُ راكبٌ ، فإنْ جعلتَ الرَّجلَ نعتاً لهذا ، فليس لك في (راكبٍ) إلاَّ الرفعُ كأنّك قُلْتَ: هو راكبٌ، فإنْ جعلتَ الألفَ واللاَّمَ للعهد في رَجُلٍ بينَك وبينَ مخاطِبَك فيه عهدٌ فلا يكون الرَّجل نَعْتاً لهذا؛ لأنَّ الأسماءَ المبهمةَ لا تُنْعَتُ إلاَّ بأسماء الأجناس وأنْتَ هنا إنَّما تريدُ شخصاً بعينه ، وإنَّما يكونُ خبراً لهذا ويكون بمنزلة قولك : هذا محمدٌ ، كأنَّك قلتَ

---

(١) انظر ما سيأتي ص ٥٦٢ .

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٣) تمامه : * وأكْرُومَةُ الحَيَّين خِلْوٌ كَماهِيَا *

والبيت من شواهد سيبويه ولم أقـف له على نسبة / انظر الكتاب ١/١٣٩ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١/٤١٣ ، الايضاح ١/٥٣ ، ايضاح شواهد الايضاح ل ١٢ ، المصباح ١/ ل ١٦ ، الأزهية ص ٢٥٢ ، شرح المفصل ١/١٠٠ ، ٨/٩٥ ، رصف المباني ص ٣٨٦ ، البحر المحيط ٣/٤٧٧ ، الجني الداني ص ٧١ ، مغنى اللبيب ص ٢١٩ ، ص ٦٢٨ ، شرح شواهده ١/٤٦٨ ٢/٨٧٣ ، التصريح ١/٢٩٩ ، همع الهوامع ٢/٥٩ ، خزانة الادب ١/٢١٨ ، ٣/٣٩٥ ، ٤/٤٢١ ، ٢٥٢ .

(٤) انظر ما سيأتي ص ٥٩١ .

(٥) انظر الوجهين الثاني والثالث في الكتاب ٢/٨٣ .

(٦) انظر ما تقدم ص ٣١٢ـ٣١٣.

هذا هو الرجل الذي رأينا أمْسِ ، فإذا كان كذلك جاز لك في (راكبٍ) الرَفْعُ والنصبُ ، النصبُ على الحالِ ، وكأنَّه جوابٌ لِمَنْ قال : ذلك الرجل الذي رأينا أمْسِ لا يركبُ ، وأنكرَ ذلك فبينما هو يُنْكِرُ رأيتَهُ راكباً فقلتَ له : هذا الرجلُ راكباً ، المعنى : انظر إلى الرَّجل راكباً كما قلتَ : هذا محمّدٌ راكباً ، على معنى انظر إلى الرَّجل راكباً ، فإنْ رفعتَ جَازَ لك فيه أربعةُ[1] الأوجه المذكورة في مسألة : هذا محمّدٌ راكباً. على حَسَبِ ما ذكرتُ لَكَ يَجْرِي كلُّ ما يَأتِي لَكَ من هذه المسائل .

---

(١) في الأصل : « خمسة » ، ولم يذكر إلا أربعة أوجه .

بـاب الابتـداء

الابتداءُ : تعريةُ الاسم من العوامل اللَّفظيَّة ، والإِسنادُ إليه[1] . ومجيئُه لِيُسْنَدَ إليه هو الذي أوجبَ رفعَه ، وهو العاملُ ، والتعرِيَةُ شرطٌ في العمل ، لأنَّ التعريةَ عَدَمٌ ، والعَدَمُ لا يُؤَثِّرُ ولا يُوجِبُ شيئاً .

والإِسنادُ هو : الضَمُّ على جهةِ الإِفادة ، والإِسنادُ في اللُّغة : الإِضافةُ ووضعهما النَّحويون على معنيين ، فالإِسنادُ على جهة الإِفادة ، والإِضافةُ على جهة التخصيص والتعريف .

قوله : (واعلم أنَّ الاسمَ المبتدأ مرفوعٌ)[2]

يشترطُ في الاسم المبتدأ شرطان :[3]

أَحَدُهما : الإِفرادُ ، فلا يكون المبتدأُ جُملةً ، ويريد النَّحويونَ بالمفرد هنا ما ليس بِجُمْلَةٍ ، فيطلقونَ على التثنية في هذا الباب مفرداً ، وكذلك الجمع ، وعلى المضاف . ومتى أطلقوا المفرد في باب المبتدأ ، فإنَّما يريدون به ما ليس بِجُمْلَةٍ . ومتى أطلقوا المفردَ في باب النداء ، فإنَّما يريدونَ به ما ليسَ بِمُضافٍ ولا مُشَبَّهٍ بالمضاف ، ومتى أطلقوا المفردَ في باب

---

(١) انظر هذا التعريف بلفظه في شرح الجمل للغافقي تلميذ المؤلف ص ٣٠ .

(٢) الجمل ص ٤٨ .

(٣) اقتفى ابن لب في تقييده ل ٧١ ـ٧٢ أثـر المصنف في ذكر هذين الشرطين والكلام على الشرط الأول ، وبعض مواضع من الشرط الثاني .

الاعراب فإنّما يريدون ما ليس بتثنية ولا جمع . ومتى وَجَدْتَ الجُمْلَةَ وُضِعَتْ موضع ما أصله أنْ يكونَ مبتدأً فإنّما يكونُ ذلك على القلب وبعدما صُيِّر المُخْبَرُ [عنه][1] خبراً، والخَبَرُ مُخْبَراً عنه، ومن ذلك: سواءٌ عليَّ أَقُمْتَ أَمْ قعدتَ[2] ، المعنى بلا شكٍّ : سواءٌ عليَّ قيامُكَ وقعودُكَ ، وأنْتَ لو قلتَ هذا لكان سواءٌ خبراً مقدَّماً ، والقيامُ والقعودُ مبتدأ ، لأنَّ المقصودَ الاخبارُ عن القيام والقعود بالاستواء ، ويجوز على قياس ما حكاه سيبويه : إنَّ خيراً منك زيدٌ[3] أنْ تجعلَ (سواءٌ عليَّ) مبتدأً ويكون (قيامُك وقعودُك) خبراً ، وتكونُ قد أخبرتَ عن النكرة بالمعرفة ،(*) ، لأنَّ النكرةَ فيها تخصيصٌ بعَلَيَّ كما كان في (خيرٍ منك) تخصيص بمنك ، إلاَّ أنَّ الأظهرَ ما ذكرتُه أولاً ، لأنَّه أصلُ الإخبار ، وهو المقصود هنا في هذا الموضع / لكنَّ العربَ لم تجعل : أَقُمْتَ أم قعدتَ ، في موضع قيامِك وقعودِك وهما مبتدأٌ ، وإنَّما جعلتْهُما مكانَها على تقدير الخبر ، على جهة الاتِّساع ، لأنَّ الجُمَلَ تقعُ مواقعَ الاخبار على حَسَبِ ما أُبيِّنُهُ ولا تقعُ الجُمَلُ مواقعَ المبتدأ[4] . [١١٧]

وذهب الزمخشريُّ في التفسير إلى أنَّ : سواءٌ عَلَيَّ خبرٌ مقدَّمٌ ، و(أَقُمْتَ أم قعدتَ) في موضع المبتدأ[5] ، ذكر ذلك في قوله تعالى : ﴿سَوَاءٌ عَليهم أَنْذَرْتَهُم أمْ لَمْ تُنْذِرْهُم﴾[6] وليس الأمرُ على ما ذكر؛ لما

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٢) عقد السهيلي فصلاً لهذه المسألة في كتابه نتائج الفكر ص ٤٢٨ فما بعدها .

(٣) في الكتاب ١٤٢/٢ : « وتقول : ان قريباً منك زيد ، والوجه إذا اردت هذا أن تقول إنَّ زيداً قريبٌ منك أو بعيدٌ منك » .

(٤) انظر الكلام على هذا بما يقرب مما ذكره المؤلف في شرح الجمل لابن الفخار ص ٨١ .

(٥) الكشاف ١٥١/١ ، وانظر المفصل ص ٢٤ ـ ٢٥ ، شرحه ٩٣/١ ، التصريح ١٥٥/١ .

(٦) سورة البقرة آية ٦ (وأنذرتهم) بهمزة واحدة ، وهي قراءة ذكرها المصنف في تفسيره ص ٣٧ ، قال : « وقرىء (أنذرتهم) على حذف همزة الاستفهام استغنوا عنها بأم ، لأنَّ (أم) طالبة بالاستفهام وهذا لا يكاد يعرف . ولم يجىء في السبع » ونسبها ابن عطية في المحرر الوجيز ١٥٢/١ ـ ١٥٣ الى الزهري وابن محيصن .

(*) في الأصل : عن المعرفة بالنكرة ، والصواب ما أثبت .

ذكرتُه من أَنَّ المبتدأَ لا يكونُ جُملةً وإنَّما يكونُ مفرداً .

الثاني : أنْ يكونَ معرفةً، ولا يكونُ المبتدأُ نكرةً إلَّا في عشرةِ مواضع :

أَحَدُها : أنْ تكونَ النَّكِرةُ فيها اختصاصٌ نحو قوله : إنَّ خيراً منك زيدٌ ، وعلى هذا جاء :

١١٥ ـ * ولا يَكُ مَوْقِفٌ منكِ الوَدَاعَا *[١]

لأنَّ موقفاً منك، فيه اختصاصٌ[٢]، وكذلك تقول: إنَّ مثلَك زيدٌ، لأنَّ مثلَك فيه اختصاصٌ بالاضافة ، وإنْ لم تكن للتعريف . وعليه جاء : سواءٌ عَليَّ أَقُمْتَ أَمْ قعدتَ .

الثاني : أنْ تكونَ النكرةُ موصوفةً ، فتقول : رجلٌ من بني تميم عاقلٌ ، لأنَّ النَّكرة إذا وُصِفَتْ اختصَّتْ ، فصار ذلك فيها بمنزلة الاختصاص بالاضافة وبما تتعلَّقُ به ، على حَسَبِ ما ذكرتُه.

الثالث : أنْ تكونَ النَّكرةُ فيها تنويعٌ كقوله :

١١٦ ـ فيَــوْمٌ علينـا ويــومٌ لنـا ويــومٌ نُسَــاءُ ويــومٌ نُسَــرُّ[٣]

(١) صدره : * قِفِي قَبْلَ التفرقِ يا ضُبَاعا *
وهو مطلع قصيدة للقطامي مدح بها زُفَر بن الحارث الكلابي ، وكان أطلقه من أسر بني أسد وكساه وحمله وأعطاه مائة ناقة ـ أنظر ديوانه ص ٣٧ ، المقتضب ٤/٩٤ ، الأصول ١/٩٤ ، الجمل ص ٥٩ ، غاية الأمل ١/ ص ١٣٧ ، شرح أبيات الجمل لابن سيده ل ١١٣ ، الحلل ص ٥١ ، الفصول والجمل ص ٨٣ ، الايضاح ١/٩٩ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٤٤٤، الإفصاح للفارقي ص ٦٣، شرح المفصل ٧/٩١، ضرائر الشعر ص ٩٦، مغني اللبيب ص ٥٩١، شرح شواهده ٢/٨٤٩، همع الهوامع ٢/٩٦، خزانة الأدب، ١/٣٩١، ٤/٦٤. قال ابن السيد في الحلل ص ٥٢ «وقد روى: ولا يك موقفي» بالإضافة وهذا لا نظر فيه».

(٢) انظر هذا الوجه في توجيه الشاهد في الحلل ص ٥١ ، وبه أخذ ابن عقيل في المساعد ١/٢٦٣ ، وأكثر العلماء على أنَّ الشاعر أخبر بالمعرفة عن النكرة ضرورة / انظر المقتضب ٤/٩٤ ، الأصول ١/٩٤ ، الايضاح ١/٩٩ ، الافصاح للفارقي ص ٦٣ ، ضرائر الشعر ص ٩٦ ، خزانة الأدب ٤/٦٤ .

(٣) البيت للنمر بن تولب العكلي / انظر شعره ص ٥٧ ، الكتاب ١/٨٦ ، ما يجوز للشاعر في

وحكى سيبويه : شَهْرٌ ثَرَى ، وشَهْرٌ تَرَى ، وشَهْرٌ مَرْعَى[1] ، ومن هذا قول امرىء القيْس :

١١٧ ـ إذا ما بَكَى مِنْ خَلْفِهَا انحرفتْ لَهُ
بشِقٍّ وشِقٌّ عندنا لم يُحَوَّلِ[2]

فإنَّ : « عندنا » خبرٌ لِشقٍّ ولا يجوز أنْ يكونَ صِفَةً لِشقٌّ ، ويكون (لم يحول) خبراً عن شِقٍّ ، لأنَّ الخبرَ لا بُدَّ أنْ يفيدَ غيرَ ما أفاده المبتدأ بنفسه وتابعه ، لأنَّ الخبرَ لا يكونُ مُؤَكِّداً ، لأنَّه لو كان كذلك لجاز أنْ يُحْذَفَ، لأنَّ التوكيدَ يُسْتَغنى عنه ، فيجوزُ حذفُه[3] على حَسَبِ ما تَبَيَّنَ .

الرابع : أنْ تكونَ النَّكرةُ فيها معنى الدُّعاء ، وذلك قولهم : سلامٌ عليكم [ومن هذا قولُ الشاعر :

١١٨ ـ * فَتُرْبٌ لأفْواهِ الوُشَاةِ وجَنْدَلُ *[4]

المعنى معنى الدعاء][5].

الضرورة ص ٦٧ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٤٥ ، المقاصد النحوية ١/٥٦٥ ، همع الهوامع ٢/٣٠ ، ٤/٨٦ .

(١) الكتاب ١/٨٦ ، وجاء في كتاب النبات للأصمعي ص ٣٠ : « وحدثني الثقة عن رؤبة بن العجاج أنَّه قال : شهر ثرى ، وشهر ترى ، وشهر مرعى وشهرٌ استوى « وذلك أنَّ المطرَ إذا وقع الأول منه فبلّ الأرض تمكث الأرض تراباً رطباً فهو قوله « ثرى » ثم تنبت فيرى النبات ، فهو قوله « ترى » ثم يكون في الشهر الثالث » مرعى « . . . » .

(٢) يروى الشطر الثاني * بشق وتحتي شقها لم يحول *
ولا شاهد فيه على هذه الرواية . وما أثبته المؤلف هو رواية الأصمعي وأبي عبيدة / انظر ديوان امرىء القيس ص ١٢ ، شرح القصائد التسع ١/١٢٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٤٢ ، تقييد ابن لب ل ٧٢ .

(٣) قال ابن عصفور في شرح الجمل ١/٣٤٢ : « إنَّ ذلك لا يجوز لأنَّ الخبرَ ينبغي أن يعطي ما لا يعطيه المبتدأ ، وأنت اذا جعلت « وشِقٌّ عندنا » مبتدأ كان معنى « لم يحول » مفهوماً منه . ألا ترى أنَّ معنى عندنا ومعنى لم يحول واحد » .

(٤) صدره : * لقد ألب الواشون ألبا لبينهم *
ولم أقف له على نسبه وهو في الكتاب ١/٣١٥ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١/٣٨٣ ، المقتضب ٣/٢٢٢ ، الحجة لابن خالويه ص ٣٢٢ ، شرح المفصل ١/١٢٢ ، همع الهوامع ٤/١٣٠ .

(٥) جاء ما بين المعقوفتين بعد الوجه الخامس ، وهو من أوهام الناسخ .

الخامس : أنْ يكونَ في الكلام معنى الأمر نحو قوله : ﴿ والَّذِيـنَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُم وَيَذَرُوْنَ أَزْوَاجاً وَصِيَّةٌ لأَزْوَاجِهِم﴾[1] . المعنى معنى الأمر[2]

السادس : أنْ يكونَ فيه معنى العموم ، نحو قولك : كُلُّ رجلٍ له دِرْهَمٌ « وتمرةٌ خيرٌ من جَرَادةٍ »[3] .

السابع : أنْ يكونَ فيه معنى الحصر ، وذلك نحو قولهم : شَرٌّ أهرَّ ذا ناب[4]، المعنى : ما أهرَّ ذا ناب إلَّا شرٌّ ، وكذلك حكى سيبويه : شيءٌ مَّا جاء بك[5] ، أيْ ما جاء بك إلَّا شيءٌ ، وهذا هو الأصل ثم قُدِّم الفاعلُ وصُيِّر مبتدأً على هذا المعنى ، وإنْ كان في ذلك اختصارٌ ، فإنْ قُلْتَ : زيدٌ جاءك ، فيَحتَمِلُ وجهين :

أَحَدُهما : أنْ يكونَ المرادُ الاخبارَ عن زيد بالمجيء خاصّة .

الثاني : أنْ يكونَ المرادُ ما جاءك إلَّا زَيدٌ ثُمَّ قُدِّمَ زيدٌ ، على المعنى الذي قُدِّم عليه شيء : على معنى الحصر ، ويَجْرَى هذا في الفَضَلاتِ فتقول : زيداً ضربتُ ، وأنت تريدُ : ما ضربتُ إلَّا زيداً ، وعلى هذا قولك : إيَّاكِ أَعْنِي واسمعي يا جَاره[6]، المعنى: ما أعني إلَّا إيَّاكِ، وعلى هذا أَخَذَ

---

(1) سورة البقرة آية ٢٤٠ برفع (وصية) ، وهي قراءة ابن كثير ، ونافع ، وعاصم في رواية أبي بكر ، والكسائي ، ورواية حفص عن عاصم بالنصب ، وبه قرأ ابن عامر ، وأبو عمرو ، وحمزة / انظر السبعة ص ١٨٤ ، حجة القراءات ص ١٣٨ ، الكشف عن وجوه القراءات ١/ ٢٩٩ .

(2) قال النحاس في اعراب القرآن ١/ ٢٧٤ : « فتقديره : الذين يتوفون منكم عليهم وصية » .

(3) من أثر لعمربن الخطاب رضي الله عنه كما جاء في الموطأ- بشرح السيوطي « تنوير الجوالك » - « كتاب الحج» ١/ ٣٦٥ ، وانظر نتائج الفكر ص ٤٠٩ ، شرح الالفية لابن الناظم ص ٤٥ .

(4) هذا مثل من أمثال العرب / انظر مجمع الامثال ١/ ٣٧٠ ، المستقصى ٢/ ١٣٠ .

(5) الكتاب ١/ ٣٢٩ .

(6) هذا مثل من أمثال العرب / انظر كتاب الأمثال لابي عبيد ص ٦٥ ، الفاخر ص ١٥٢ ، مجمع الأمثال ١/ ٤٩ ، المستقصى ١/ ٤٥٠ .

الزمخشريُّ قولَه تعالى: ﴿إنّه هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ﴾[1] المعنى: ما يُبْدِئُ ويعيد إلاَّ هو، فلا يكونُ الابتداء نَصّاً على هذا المعنى إلاَّ في النَّكرة، على حَسَبِ ما تَقَدَّم.

الثامن: أنْ يكونَ الخبرُ ظرفاً أوْ مجروراً ويكونَ مُتَقدِّماً عليه، وذلك قولُك: في الدار رجلٌ، وعندي غُلامٌ، ولزيدٍ مالٌ، ولا يجوز: رجلٌ عندي، وغلامٌ في الدَّار، إلاَّ في الشِّعر، قال سيبويه: وقد جاء في قليلٍ من الكلام، وحكى: أمْتٌ في الحَجَرِ لا فيك[2]، وقال المُبَرِّدُ: ليس هذا بشاذٍّ، لأنَّ فيه معنى الدُّعاء[3]، وجعله من قبيل:

* فَتُرْبٌ لأفْواهِ الوُشَاةِ وجَنْدَلُ * [١١٨]

وسيبويه أعرفُ بهذا، لأنَّه باشر العربَ، وسمع المتكلِّم بهذا، وعَلِم ما أراده. وكأنَّ قائلاً قال: والله أعلم - فِيَّ أَمْتٌ؟ فقال له قائلٌ: أمْتٌ في الحجر لا فيك، أي ليس فيه غلط، والغِلَظُ في الحَجَر[4]، وقال امرىء القيس:

١١٩ - مُرَسَّعَةٌ بَيْنَ أرْساغِهِ به عَسَمٌ يبتغي أَرْنَبا[5]

القياس: بَيْن أرْساغه مُرَسَّعَةٌ، فابتداء بالنَّكرة وليس من تلك المواضع العشرة.

التاسع: أنْ يكونَ المبتدأُ صفةً قد تَقَدَّمَها أداةُ الاستفهام نحو: أقائمٌ

(١) سورة البروج آية ١٣ .

(٢) في الكتاب ١/٣٢٩ : « وقد ابتدىء في الكلام على غير هذا المعنى - الحصر - وعلى غير ما فيه معنى المنصوب ، وليس بالاصل ، قالوا في مثل : أمت في الحجر لافيك » والمثل في المستقصى ١/٣٦٠ ، وانظر نتائج الفكر ص ٤١٠ » .

(٣) انظر شرح السيرافي ٢/ ل ٩٣ ، الخصائص ١/٣١٨ .

(٤) انظر ترجيح رأي سيبويه بعبارة قريبة مما هنا في تقييد ابن لب ل ٧٢ .

(٥) ديوانه ص ١٣٨ ، ويروى لامرىء القيس بن مالك الحميري / وانظر الشاهد في شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٤٢، شرح ابن عقيل ١/٢٢٢ ، المقاصد النحوية ١/٥٤٦ .
المرسَّعَة : التميمية ، عَسَمُ : يُبْس في الرُّسْغ .

زيدٌ؟ وأحسَنٌ أخوك؟ وسيأتي/الكلامُ في هذا بَعْدُ[1] إنْ شاء الله تعالى. [١١٨]

العاشر: أنْ يتقدَّم الصِّفة (ما) النافية نحو: ما قائمٌ أخوك، وسيأتي الكلام في هذا مكمَّلاً[2] بحول الله تعالى.

قوله: (وخبرُه إذا كان اسماً واحداً مثلُه، فهو مرفوعٌ أبداً)[3].

قَيَّدَ الخَبَرَ لأنَّه يكونُ مفرداً وجُملةً، فإذا كان مفرداً مرفوعاً، يريدُ: إنْ كان مُعْرَباً ولم يكن فيه ما يُوجِبُ البناءَ، وكذلك المبتدأ يكونُ مرفوعاً ما لم يكن فيه ما يُوْجِبُ البناءَ، وأمَّا الخبر إذا كان جُملة فلا يحتاج فيه إلى هذا، لأنَّ الجُمَلَ ليست محلاً للإعراب، وإنَّما محلُّ الإعراب المفرداتُ.

واختلف النَّاسُ في رفعِ المبتدأ، وفي رفع الخبر إذا كان مفرداً:

فمنهم مَنْ ذهب إلى أنَّ رَفْعَهما بحقِّ الأصل، فهو[4] لأنَّهما عُمْدَتَانِ، والعربُ فَرَّقَتْ بَيْنَ العُمَدِ والفَضَلاتِ فجعلتِ الرفع للعُمَدِ والنصب للفَضَلاتِ، وهذا ظاهرُ كلام أبي عليٍّ[5].

---

(١) انظر ما سيأتي ص ٤٥٧ .

(٢) انظر ما سيأتي ص ، وانظر مسوغات أخرى للابتداء بالنكرة في شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٠/١ ، ولابن الفخار ص ٧٩ ، شرح ابن عقيل ٢١٦/١ - ٢٢٧ ، همع الهوامع ٢٩/٢ - ٣٠ .

(٣) الجمل ص ٤٨ .

(٤) في الأصل : «نحو» .

(٥) تقدم ص ٢٥٩ قول المؤلف : «ويظهر من أبي علي أنَّ الرفعَ في الفاعل كالرفع في المبتدأ» وكأنه يعني قول أبي علي في الايضاح ٢٩/١ : «الابتداء وصف في الاسم المبتدأ يرتفع به . وصفة الاسم المبتدأ أن يكونَ مُعرىً من العوامل الظاهرة ومسنداً إليه شيءٌ» وقوله ص ٦٣ : «إعراب الفاعل رفع وصفته أن يسند إليه الفعل مقدماً عليه..» وهذا يعني أن المبتدأ والفاعل كلاهما أصل عند أبي علي وينسب هذا المذهب إلى الأخفش وابن السراج واختاره ابن بابشاذ والرضى والسيوطي وعزاه ابن يعيش إلى سيبويه وابن السراج انظر شرح المقدمة المحسبة ٢٨٦/٢ ، شرح المفصل ٧٣/١ ، شرح الرضى على الكافية ٦٧/١ ، همع الهوامع ٣/٢ ، ومما يحسن ذكره هنا انَّ ابن السِّيد ذكر في اصلاح الخلل ص ١١٨ أنَّ ظاهرَ مذهب ابن السراج في الأصول أنَّ المبتدأ أصلٌ والفاعل فرع عنه لأنَّه بدأ بباب المبتدأ والخبر ثم أتى بباب الفاعل وكذلك فعل الفارسي في الايضاح .

ومنهم مَنْ ذهبَ إلى أنَّ العربَ جعلتْ الرفعَ والنَّصبَ، ليُفَرِّق بها بينَ الفاعلِ والمفعول به، ثُمَّ ارتفع المبتدأُ بالحَمْل على الفاعل، لشَبَهه به، مِنْ حيثُ إنَّ كلَّ واحدٍ منهما يطلُبُ ما يُسْنَد إليه[1]، فإذا قُلْتَ: قام زيدٌ، فزيدٌ مسندٌ إليه الفعل لا يَسْتَغْنِي عنه، وكذلك المبتدأ مسندٌ إليه الخبرُ لا يَسْتَغْنِي عنه، ولا يَسْتَقِلُّ الكلامُ دُونَه.

ورُفِع الخبر لشَبَهِه بالفاعل أيضاً، لأنَّ الفاعلَ مبنيٌّ على ما قبله، فالرفع للمبتدأ والخَبَرِ على هذا القول سرى لهما من الشَّبَه بالفاعل، وليس الرفعُ لهما، وهو ظاهرُ كلامِ أبي القاسم.

ومنهم مَنْ زاد في هذا فقال: أصل الاعرابِ إنَّما دخل في باب التَّعجب لمكان الاضطرار إليه، ألا ترى أنَّك تقول: ما أحْسَنَ زيداً، على التَّعجب، وتقول: ما أَحْسَنَ زيدٌ، على طريقة النَفْي، والمعنى أَنَّه لم يُحْسِن في فعله. وتقول: ما أَحْسَنُ زيدٍ؟ على طريقة الاستفهام. والمعنى: أيُّ شيءٍ منه أَحْسَنُ؟ فانظر إلى الألفاظ الثلاثة تجدها بمعانٍ مختلفة، ولا فارقَ من وجهة اللَّفظ، فجُعِلَ تَغَيُّر آخر الاسم فارقاً، فرُفِعَ الفاعلُ ونُصِبَ المفعولُ، وخُفِضَ المضافُ إليه، فَلَزِمَ عن هذا نَصْبُ ما هو تعجبٌ، ورَفْعُ ما هو نفيٌ، وخفض ما هو مضافٌ. ثم أجرى كلَّ مفعولٍ مُجْرى: ما أحْسَنَ زيداً، إذا أردتَ التَّعجبَ وأُجْرِيَ كلُّ فاعلٍ مُجْرَى: ما أحْسَنَ زيدٌ إذا أردتَ النفي، وأُجْري كلُّ مضاف مُجْرَى: ما أحْسَنُ زيدٍ؟ إذا أردتَ الاستفهام. ثم أُجْرِي كلُّ عُمْدةٍ مُجْرَى الفاعل. وأُجْرِي كلُّ فَضْلَةٍ مُجْرى المفعول، لتَجْرِيَ الأسماءُ كلُّها مَجْرى واحداً. وكلاهما عندي مذهبٌ.

---

(١) يعزى هذا المذهب إلى الخليل واختاره جماعة من النحاة منهم الزمخشري وابن يعيش وذكر أنه « الذي عليه حُذَاق أصحابنا » انظر المفصل ص ٢٤ ، شرحه لابن يعيش ٧٣/١ ، شرح الرضى على الكافية ٦٧/١ ، همع الهوامع ٣/٢ وقال ابن هشام في شرح اللمحة البدرية ٣٣٦/١ : « وبالجملة فهذا الخلاف طويل الذيل عديم الفائدة » وهو نحو ما نقل السيوطي في الهمع عن أبي حيان .

قوله: (والابتداءُ معنى رفعِهِ)[1].

قد تقدَّم أنَّ الابتداءَ تَعْرِيةُ الاسم من العوامل اللَّفظيةِ، والإِسنادُ إليه وأعني بالتَعَرِّي: من نواسخ الابتداء. وهي كان وأخواتها، وما جرى مجراها: وهي (ما) عند أهل الحجاز و(لا) في قول الشاعر:

١٢٠ ـ مَنْ صَدَّ عن نيرانها فأنَا ابنُ قيسٍ لا بَرَاحُ[2]

و(لاتَ) نحو قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[3] في مذهب سيبويه[4]. وسيأتي بيانُ هذا كلِّه في مواضعه مكمّلاً، وإنَّ وأخواتها وما جرى مَجْراها. وقد تقدَّم أنَّ التَّعرِّي شرطٌ في العمل، وأنَّ الإسناد هو العاملُ، لكنْ عند مجموعِ الوصفين يكونُ العملُ، فمن أجل هذا قال: «والابتداء معنى رفعه» وكلُّ ما يرفع من الأسماء إنَّما يُرْفَعُ بأوصافٍ تكون فيه، إلَّا أنَّ تلك الأوصافَ تَحْدُثُ بِكَلِمٍ تكونُ الأوصافُ موجودةً بوجودها ومعدومةً بِعَدِمِها فنُسِبَ العملُ لتلك الكلم. والابتداء وَصْفٌ في الاسم المبتدأ، لم يَحْدُثْ بوجود كَلِمةٍ فيُنْسَبَ العملُ إليها، فلذلك قالوا في الابتداء معنى معنويٌّ ولا يكونُ الرفعُ في شيءٍ إلَّا بعاملٍ لفظيٍّ إلَّا هذا

---

(١) الجمل ص ٤٨ .

(٢) البيت من حماسية لسعد بن مالك بن ضُبَيْعة ـ جد طرفة بن العبد ـ من سادات بكر وفرسانهم، قتل في حرب البسوس / انظر ترجمته في الأغاني ٤٦/٥ ، المؤتلف والمختلف ص ١٣٥ ، خزانة الأدب ٢٢٦/١ .

وانظر الشاهد في الكتاب ٥٨/١، ٢٩٦/٢ ، ٣٠٤ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٨/٢ ، المقتضب ٣٦٠/٤ ، الجمل ص ٢٤٢ ، شرح أبياته لابن سيده ل ١٣٨ ، الحلل ص ٣٢٥ ، الفصول والجمل ص ٢٠٩ ، معاني الحروف للرماني ص ٨٣ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٥٠٦/٢ ، أمالي ابن الشجري ٢٨٢/١ ، ٣٢٣ ، ٢٢٤/٢ ، الانصاف ٣٦٧/١ ، الفصول الخمسون ص ٢٠٩ ، شرح المفصل ١٠٨/١ ، رصف المباني ص ٢٦٦ ، مغنى اللبيب ص ٣١٥ ، ٨٢٥ ، شرح شواهده ٥٨٣/٢ ، همع الهوامع ١١٩/٢ ، الأشباه والنظائر ١٩٤/٤ ، التصريح ١٩٩/١ ، خزانة الادب ٢٢٣/١ .

(٣) سورة ص آية ٣ .

(٤) الكتاب ٥٧/١ ـ ٥٨ .

الرفع[1] الحادث عن الابتداء فإنَّه موجود بوجود الابتداء، وهو معنى لم يوضع له لفظٌ يدلُّ عليه .

ورأيتُ بعضَ مَنْ يدَّعي معرفةَ هذه الصَّنْعَة ، يقول : إنَّ (هو) التي هي ضميرُ الأمر والشأن هو اللَّفظُ الدالُّ على الابتداء .

وهذا القول غَلَطٌ ، إذ لو كان كذلك لما صَحَّ أنْ يَعْمَلَ فيه عاملٌ ، لأَنَّه حرفٌ على قوله ، وليس باسم ، وقد سمعناهم يقولون : إنَّه زيدٌ قائمٌ . قال سبحانه : ﴿ إنَّه مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِماً ﴾[2] وسيأتي الكلام في ضمير الأمر والشأن وفي الضمير الذي يقع فَصْلاً بَعْدُ[3] .

وقوله : (وهو مضارعته للفاعل)[4]

[١١٩] لا يرجع / الضمير إلى الابتداء ، لأنَّ الابتداء ليس المضارعةَ ، إنَّمَا الابتداءُ ما ذكرتُه من التَّعري والإسناد ، وإنَّما الضميرُ يعودُ إلى الذي أوْجَبَ أنْ يكونَ الابتداءُ رافعاً ، ولم يكن ناصباً ، فهي عِلَّةُ العِلَّة ، كأنَّه لما قال : « والابتداءُ معنى رفعِه » قدَّر قائلاً يقول : ولم كان الابتداءُ رافعاً ؟ و[ما][5] هو الذي أُوْجَبَ له ذلك ؟ قال : الذي أوجب ذلك مضارعتُه ، أيْ مضارعةُ المبتدأ للفاعل .

قوله : (وذلك أَنَّ المبتدأ لا بُدَّ له من خبرٍ)[6].

قد ذكرتُ أنَّ المبتدأَ أَشْبَه الفاعلَ ، من جهة أنَّ كلَّ واحدٍ منهما مسندٌ إليه ، وذكرتُ أنَّ الخبر أَشْبَهَ الفاعلَ من جهة أنَّ كلَّ واحدٍ منهما عُمْدَةٌ مُبنيَّةٌ على ما قبلها .

(١) في الأصل: الرافع.
(٢) سورة طه آية ٧٤ .
(٣) أنظر ما سيأتي ص ٧٤٤ فما بعدها.
(٤) الجمل ص ٤٨ .
(٥) تكملة يتم بها الكلام .
(٦) الجمل ص ٤٨ .

وفي قوله : (وكذلك الفعلُ والفاعلُ لا يستغني أحَدُهما عن الآخر)[1] .

تنبيه على أنَّه يمكن أنْ يُقالَ : الرفعُ في المبتدأ والخبر بعلَّة واحدةٍ ، وهي[2] أنْ يُقالَ : إنَّ المُبتدأ عُمْدَةٌ والخبرُ عَمْدَةٌ ، والفاعلُ عُمْدَةٌ فيجب أنْ يُرْفعَ المبتدأ والخبر كما رُفِع الفاعلُ لاشتراكهما في أنَّ كُلَّ واحدٍ من الثلاثة عُمْدَة .

قوله : (والسِّعْرُ رَخِيصٌ)[3] .

يظهر من هذا أن السِّعْرَ يقعُ على المسعَّر ، لأنَّ الطعامَ هو الذي يوصف بالرُّخْصِ والغَلاء ، والرُّخْصُ ضِدُّ الغَلاء ، وبلا شكٍّ أنَّ الغَلاء لا يكون إلَّا في الطعام والرُّخص كذلك .

قوله : (والبَرْدُ شَدِيدٌ)[4] .

قالوا : في الفعل : اشتدَّ يشتدُّ ، وقالوا : مشتدٌّ ، وهو اسمُ الفاعل الجاري على اشتَدَّ، وقالوا : شَدِيد ، فهذا ليس بجارٍ على اشتَدَّ ، فإنَّما قياسُه أنْ يكونَ لفَعُل ولم يستعمل ، فيمكن أن يُقالَ هنا أنَّه جارٍ على شيء لم يستعمل ، كما جاء (مذاكير) على واحد لم يُسْتَعمل ، وَيُمكنُ أنْ يقالَ : إنَّ اشتَدَّ أُجْرِيَ مُجْرى شَدَّ، فقالوا فيه: شَدِيد، ولأجل هذا قالوا: ما أَشَدَّه في التَّعجب وهو من اشتَدَّ ، وهو فعلٌ زائدٌ على ثلاثة أحرف . وسأزيد هذا بياناً وايضاحاً في باب التَّعجب إنْ شاء الله تعالى .

قوله : (واعلم أنَّ المبتدأ يُخْبَرُ عَنْهُ بأَحَدِ أربعة أشياء)[5] .

---

(١) الجمل ص ٤٨ .
(٢) في الأصل : « وهو » .
(٣) و (٤) ليس هذا النص في الجمل المطبوع ، وهو في الخطيتين .
(٥) الجمل ص ٤٨ .

رأيتُ بعضَ مَنْ تكلّم على هذا الموضع يقول : إنّما كان ينبغي أنْ يقولَ : إنَّ المبتدأ يُخْبَرُ عنه بأحدِ ثلاثة أشياء : مفردٌ وجُملةٌ ومجرور ، والمفرد ينقسم ثلاثة اقسام :

أحدها : أنْ يكونَ هو الأوّلُ ، ويكونُ مع ذلك جامداً ، وذلك نحو قولك : أخوك زيدٌ .

الثاني : أنْ يكونَ هو الأوَّلُ ، ويكونُ ذلك مشتقًّا نحو : زيدٌ قائمٌ .

الثالث : أنْ يكونَ منَّزلاً منزلة الأَوَّل ، وذلك نحو قولك : زيدٌ زهيرٌ شعراً ، وعبدُ الله حاتمٌ جُوداً ، وما أشبه ذلك .

والجملةُ تنقسم ثلاثة أقسام :

ـ جملةٌ مركَّبةٌ من جملتين وتلك الشَّرطُ والجزاء والقسم .

الثانية : أنْ تكونَ مركَّبةً من مُفْردينِ مبتدأ وخبر .

الثالثة : أنْ تكونَ مركَّبةً من فعلٍ وفاعلٍ .

أَمَّا المجرورُ فينقسم إلى ثلاث أقسام : ظَرف زمان وظرفُ مكان ، ومجرور ، وإنَّما جعلت الظرف من قبيل المجرور ، لأنَّه في تقدير حرف الجرِّ ، أَلَا ترى أنَّ الأصلَ في قولك : زيدٌ أمامَك ، زيدٌ في أمامك ، والقتالُ يومَ الجمعة ، الأصْلُ : القتالُ في يومِ الجمعة، فهي على هذا التفصيل تسعة ، وعلى الاختصار ثلاثة ، فقوله : « بأحد أربعة أشياء ليس بحَسَنٍ[1] .

الجَوَابُ : أنَّه أراد التقريبَ ، فبيَّنَ هنا أنَّ الجُملةَ تكون اسميّةً وفعليَّةً ولم يَحْتَجْ إلى بيان أنَّ الجملةَ تكون مركَّبةً من جملتين ، لأنَّ الجُمْلَة المركَّبةَ من جملتين إنْ جئتَ بإحداهما لم تفدك ، والخبر إنَّما تقعُ الفائدةُ به ، ألاَ ترى أنَّك لو قُلْتَ : زيدٌ إنْ تكرمْه ، وتسكتَ لم يُفِدْكَ ذلك ، وكذلك لو

---

(١) أنظر اصلاح الخلل ص ١٢٤ ـ ١٢٥ .

قُلْتَ : زيدٌ لعَمْرُ اللهِ ، لم يُفْدِكَ ذلك ، فمعلومٌ أَنَّ جملةَ الشَّرطِ لا بُدَّ لها من جلمةٍ الجزاء في الافادة ، وسيُقَسِّم أبو القاسم الظَّرفَ إلى ظرف زمان وإلى ظَرْفِ مكان ، و[يذكر][1] أنَّ ظرفَ المكان يُخْبَر به عن الجُثَّة والمصدر ، وظرف الزَّمان لا يُخْبَر به إلاَّ عن الحَدَثِ خاصَّةً ، وقد بَيَّن أنَّ الظَّرفَ أصلُه أنْ يكونَ بحرف الجرِّ .

فَقَدْ تحصَّل ممَّا ذكرتُه أَنَّ ظرفَ الزَّمان وظَرْفَ المكان والمجرور قسمٌ واحدٌ ، فذكر الواحدِ منهُما واستغنى عن الباقِي ، وأمَّا تقسيم المفرد فسيذكرُ في آخر الباب أنَّ الخَبَر قد يُوْجَد غير الأوَّل ، اتِّساعاً نحو : زيدٌ زهيرٌ [شعراً][2] وهناك أتكلَّم فيه . وأمَّا كون الخبر مشتقاً وجامداً ، فقد أعطاه في مُثُلِه فتسعةُ الأقسام التي ذكرها / قد استفيدتْ من كلامه : فمنها ما هو [١٢٠] بالمثال ومنها ما هو بالنصِّ ، وفَعَلَ ذلك كلَّه بحسَبَ ما رآه تقريباً على المبتدىء وترك شرح ذلك وبسطه لشارح الكتاب. ومع هذا ما ذكرتُه أوّلاً هو البيِّن والمعوَّلُ عليه .

ورَأيتُ مَنْ يُخَطِّىء قولَ النَّحويين : خبرُ المبتدأ يكونُ على ثلاثة أقسام ، ويقول : إنَّما ينبغي أنْ يقولوا : خبرُ المبتدأ على قسمين : أحدهما مفردٌ ، والآخر جُمْلةٌ ، فإنَّ الظَّرف إذا وقع خبراً للمبتدأ فلا بُدَّ أنْ يتعلَّق بمحذوف ، فإذا قُلْتَ : زيدٌ أمامَك فلا بُدَّ أنْ يكونَ التَّقدير : زيدٌ استقرَّ أَمَامَك فالظَّرفُ من قبيل الجُمل ، لأنَّه نائبٌ منابَ الجُمَل ، وإنْ كان التَّقدير : مستقِرّاً أمامَك كان من قبيلِ المفردِ، وقد جعلَهُ أبو عليٍّ من قبيل الجُمل ، كأنَّه قدَّره نائباً منابَ استقرَّ[3] ، وقدَّره في باب النفي بلا بمستَقِرٍّ[4] .

---

(١) تكملة يمثلها يلتئم الكلام .

(٢) تكملة يلتئم بنحوها الكلام .

(٣) الايضاح ١/٤٣ ، ٤٧ .

(٤) في الايضاح ١/٢٤٧ : « وتقول : لا مرور بزيد ولا نزول على عمرو ، وان جعلت على والباء متعلقين بمحذوف كأنك قلت : لا مرور ثابت بزيد ولا نزول واقع على عمرو » .

الجواب : أنَّ الذي يقدَّر ليتعلَّق به الظَّرف إذا وَقَعَ خبراً لم يظهرْ قط ، فإذا قُلْتَ : زيدٌ أمامَك لم يَسْتَفد مخاطبُك المعنى إلّا من الاسم المبتدأ والظَّرف ، وأمَّا استقرَّ أو مستقرّ فلم يُنْطَق به ، ولا سمعه المخاطب ، وانَّما استفاد الخبر مما ذكرتُه ، فصار لذلك كأنَّه قسمٌ على حِدَةٍ ، ليس من قَبيل : زيدٌ قائمٌ ، ولا من قبيل : قام زيدٌ ، والظَّرفُ والمجرور أيضاً إذا وقعا صلتين أو صفتين يتعلَّقان بمحذوفٍ ، نحو قولك : الذي عندك زيدٌ ، التَّقدير : الذي استقرَّ عندك . . . ، ولا يجوز أنْ يَتقدَّر هنا مستقرٌّ ، لأنَّ الصِّلة لا تكون إلاَّ جُمْلَةً ومستقرٌ ليس بجملةٍ .

فإنْ قُلْتَ : أجعلُه خبرَ مبتدأ محذوف تقديره : الذي هو مستقرٌّ ثم حُذِفَ (هو) كما حذف فيما حكى سيبويه عن الخليل : ما أنا بالذي قائلٌ لك سُوءاً[1] .

قُلْتُ : هذا ضعيفٌ : حذف الضمير من الصِّلة والضمير المبتدأ ، وهذا لا يكون في شيءٍ من الموصولات ـ إلاَّ في أيْ ـ إلاَّ قليلاً ، و (الذي عندك زيدٌ) كثير في القرآن الكريم وفي كلام العرب . قال الله تعالى : ﴿ وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾[2] .

وكذلك إذا وقع الظَّرْفُ والمجرور صفتين، فيتعلَّقان بمحذوفٍ، تُقَدِّره[3] بمستقرّ أو باستقرَّ ، لأنَّ النَّكرات تُوْصَفُ بالمفردات وبالفعل الماضي فتقول : مررتُ برجل من بني تميم ، تقدِّر المتعلِّق به ، (من بني تميم) باستقرَّ إنْ شئتَ أو بمستقرٍّ ، لأنَّك تقول : مررتُ برجلٍ قائمٍ ، ومررتُ برجلٍ قام ، لأنَّ الحالَ إذا كانت بالفعل الماضي قياسُها أنْ تكونَ بقد ، وقد تُحْذَف[4] .

---

(١) الكتاب ٢/١٠٨ .

(٢) سورة النحل آية ٥٣ .

(٣) في الأصل : « تقديره » .

(٤) أجاز الكوفيون والأخفش وقوع الفعل الماضي حالاً غير مقترن بقد لا ظاهرة ولا مقدرة ووافقهم =

وإذا وقعا خبرينِ لكان كذلك أيضاً ينبغي أنْ يُقدَّرا بمستقرٍّ[1] ، لأنَّ الماضيَ لا يكون خبراً لكان إلاّ بقد ، وأمَّا إنْ وقعا مفعولينِ لظننتُ ، أوْ خبرينِ لما ، أوْ خبرينِ لإنَّ فتقدِّرهما بمستقرٍّ أو استقرَّ على حَسَبِ ما تقدِّرهما إذا وقعا خبرينِ للمبتدأ .

فقد تحصَّل ممَّا ذكرتُه أنَّ الظرفَ والمجرورَ إذا وقعا خبرينِ للمبتدأ وخبرينِ لما ، أو خبرين لأنَّ ، أو خبرين للا ، أو صفتينِ ، أوْ حالينِ أوْ صلتين ، فإنَّهما يتعلَّقان بمحذوف لكنَّ تقديرَه : استقرَّ في الصِّلة ، ومستقرٌّ في الصِّفة[2] ، وإذا كانا خبرينِ لكان . فتقدِّرهما بمستقرٍّ أوْ استقرَّ فيما عدا ما ذكرتُه .

فإنْ قُلْتَ : فقد قال الله تعالى : ﴿ فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ ﴾[3] فتراه قد ظهر[4] .

الجواب : أنَّ « مستقِرّاً » هنا بمنزلة جالس فالتَّأويلُ : فلما رآه جالساً عنده ، ألَا ترى أنَّه لو حُذِفَ (مستقّراً) هنا وقيل : فلما رآه عندَه ، لم يُفِد ذلك ، لأنَّك تقول : زيدٌ عندي ، وإنْ لم يكن مَعَك بالحَضْرةِ ، لكنَّه بحيثُ لو أرسلتَ إليه لجاءك ، وإنَّما الذي يُحْذَفُ ويَلْزَمُ حذفُه ما يكون ظهورُه وحذفُه سواء ، فتفطَّن لهذا فإنَّه صحيحٌ ، وبه كان الأستاذُ أبو عليٍّ يَنْفَصِلُ .

= ابن مالك وأبو حيان . انظر الانصاف ١/٢٥٢ ، شرح المفصل ٢/٦٧ ، شرح عمدة الحافظ ص ٤٥٠ - ٤٥١ ، البحر المحيط ٧/٤٩٣ ، همع الهوامع ٤/٤٩ - ٥٠ . وقوله : « لأن الحال » هكذا في الأصل ، وكأن في الكلام سقطاً . ولعله يلتئم بمثل : « وكذلك اذا وقع الظرف والمجـرور حالين . . » .

(١) في الأصل : « مستقر » .

(٢) كذا في الأصل ، وقد ذكر في الصفحة السابقة أنهما يقدران في الصفة بمستقرّ أو باستقرَّ .

(٣) سورة النمل آية ٤٠ .

(٤) ذكر هذا أبو الحسن بن خروف في شرح الجمل ص ٣٨ وابن بزيزة في غاية الأمل ١/ ص ١٢١ . قال ابن خروف : « . . ولا فائدة للخلاف في هذا - متعلق الظرف امفرد أم جملة ؟ - لأنَّ العرب تظهر ذلك على وجه التأكيد فتقول زيد استقر في الدار وثبت فيها ومستقر وثابت ومنه قوله تعالى : ﴿ فلمَّا رآه مستقراً عنده ﴾ ولو قال : ثاوٍ عنده لكان المعنى واحداً .

ثُمَّ مَثَّل فقال : (كقولك : زيدٌ قائمٌ)(١)

هذا مشتقٌّ ، وهو اسمُ فاعلٍ لا بُدَّ فيه من ضميرِ الصِّلة ، وكذلك الخبرُ إذا كان مشتقّاً فلا بُدَّ فيه من ضميرٍ ، وذلك الضميرُ لا يظهرُ إنْ جرى على مَنْ هو له ، فيستَتِرُ وإن كان متكلماً أو مخاطباً أو غائباً ، مفرداً كان أوْ مثنًّى أوْ مجموعاً ، مذكَّراً كان أو مؤنثاً وفي كلّ حال . فإنْ جرى على غير مَنْ هو له بَرَزَ الضميرُ مطلقاً .

[١٢١] ولا يجري على غيرِ مَنْ هو له من الصِّفات إلَّا اسمُ الفاعل واسمُ / المفعول وأمثلةُ المبالغة ، إذا كانت بمعنى الحال أوْ الاستقبال ، فإنْ كانت بمعنى الماضي فلا تجرى أسماءً على [غير](٢) مَنْ هي له ، وكذلك الصفة المُشَبَّهَة باسمِ الفاعلِ لا يكونُ الضمير [فيها](٣) إلَّا مستتراً لا يظهرُ على كلِّ حال .

وقوله : (الله رَبُنا)(٤)

الرَبُّ : المُصْلِحُ ، يقال : رَبَّه يَرُبُّه ، إذا اصلح حالَه أو أمرَه ، وَوَزْنُه فَعِلٌ بكسر العين ، ولا يكونُ فَعْلٌ بإسكان العين ، لأنَّه قد جُمِع أرباباً في التنزيل(٥) ، وقال النابغة :

١٢١ ـ * لبعضِ أَرْبَابِهَا حانِيَّةٌ حُومُ *(٦)

ولو كان فعلاً بإسكان العين وفتح الفاء لجمُع على أَفْعُلُ كما قالوا :

---

(١) الجمل ص ٤٨ .
(٢ ، ٣) تكملة يلتئم بها الكلام .
(٤) الجمل ص ٤٨ .
(٥) كما في قوله تعالى في سورة آل عمران آية ٦٤ : ﴿ ولا يَتَّخِذُ بَعْضُنَا بَعْضاً أَرْبَاباً من دونِ الله ﴾ انظر السورة نفسها آية ٨٠ والتوبة آية ٣١ .
(٦) الشاهد لعلقمة الفحل ـ لا للنابغة ـ وصدره:
* كأس عزيز من الأعناب عتَّقها *
ديوانه ص ٦٨ ، شرح المفصل ١٥٢/٥ ، و (حوم) في الأصل (حرم) بالراء .

كَفٌّ وأَكُفٌّ ، ولا يكون فَعَلاً بفتح العين ، لأنّه لو كان كذلك لم يُدْغَم ، لأنَّ فَعَلاً بفتح الفاء والعين لا يُدْغَم ، قالوا : طَلَلٌ وَشَرَرٌ، فَصَحَّ من هذا أنَّه فَعِل بكسر العين . ويقال : رَابٌّ ورَبٌّ كما يقال : بارٌّ وبَرٌّ ، وبرٌّ فَعِلٌ بكسر العين . وينبغي في ربّ أنَّه قد تَجَرَّد من الضمير لأنَّه قد جرى مجرى الجامد ، وَوَلِيَ العواملَ، ونظير ذلك صاحب ، ألَا ترى أنَّ ما جرى مجرى المشتقّ من الجامد يتحمل الضمير . قالوا : مررتُ بقومٍ عَرَبٍ أجْمعون[1] ، ففي (عَرَبٍ) ضميرٌ ، ولولا ذلك ما ارتفع أجمعون ، وكذلك قالوا : مررتُ بِقَاعٍ عَرْفَجٍ كُلُّه[2] ، والعَرْفَج : نباتٌ يَنْبُتُ في الأماكن الصُّلبة الخشنة ، فهو جامدٌ لكنَّه تَحَمَّل الضميرَ ، لأنَّ هذا الجامد[3] قد جرى مجرى المشتقِّ ولُحِظَ فيه الاشتقاق فتحمَّل لذلك الضمير .

فقد تَحَصَّلَ ممَّا ذكرتُه أنَّ الأخبارَ إذا كانت مفردةً فإنما تُوْجَدُ على أربعةِ أقسام :

أَحَدُها : جَامِدٌ لم يجرِ مَجْرى المشتقِّ .

الثاني : مُشْتَقٌّ جرى مَجْرى الجامد في (4-[وِلَاية العامل نحو صاحب، فهذان لا يتحَمَّلانِ ضميراً]-4).

الثالث : المشتقُّ الذي لم يَجْرِ مَجْرى الجامد.

الرابع : الجامدُ الذي جَرَى مَجْرى المشتقِّ . فهذان يَتَحمَّلان **الضمير]-4)** على حَسَبِ ما ذكرتُه.

---

(1) انظر الإيضاح ١/٣٧، وفي الكتاب ٢/٣١: كما تقول: مررتُ بقومٍ عَرَبٍ أجمعون، فارتفع أجمعون على مضمر في عرب بالنيّة».

(2) انظر الإيضاح ١/٣٨.

(3) في الأصل: الضمير.

(٤ ـ ٤) جاء ما بين الرقمين في الأصل هكذا : « . . . فهذان يتحملان ضميراً . الثالث : المشتق الذي لم يجر مجرى الجامد . الرابع : المشتق الذي جرى مجرى الجامد في ولاية العامل نحو صاحب فهذان لا يتحملان ضميراً » . وفي هذا من الخطأ والاضطراب ما هو بيّن . فقد =

وأمَّا قولُه : (ومُحَمَّدٌ نَبِيُّنا)[1]

فيقال : نَبِيءٌ بالهـمز وبغير همزٍ . فإذا كان بالهمز فهو من أَنْبأَ عن الله ، إذا أخبر عنه فهو بمعنى مُنْبِيء بمنزلة سميع ، في قول ابن مَعْدِي كَرِب :

١٢٢ ـ * أمِن ريحانةَ الدَّاعي السَّميعُ *[2]

المعنى : أمِنَ ريحانةَ الدَّاعي المُسْمِع ، وكذلك : عذاب أليم[3] ، بمعنى مُؤْلم ، وجاء هذا في ألفاظ مسموعةٍ تُحْفَظُ ولا يُقاسُ عليها ، وإنَّما يكونُ فَعِيْلاً كثيراً في الثُّلاثيِّ العَدَد نحو عليم ، مبالغة في عالم ، ورحيم كذلك .

ومَنْ قال : النبيُّ بلا همز ، فهو مُخَفَّفٌ من النبيء بالهمز ، لأنَّ الهمزةَ إذا وقعَتْ بعد ياءٍ زائدةٍ للمدِّ فإنَّها تُقْلَبُ ياءً لا يجوزُ غيرُ ذلك . ويتبيَّنُ هذا في باب تخفيف الهمزة .

وذكر بعضُ الكوفيين أنَّه يُمكنُ أنْ يكونَ من النَّبْوَةِ ، وهو الارتفاع[4] ،

= ذكر قبل أن رَبّاً ـ وهو مشتق ـ قد تجرد من الضمير ، لجريانه مجرى الجامد فكيف يقول هنا عنه وعن الجامد « فهذان يتحملان ضميراً » .

كما أن القسم الرابع : « المشتق الذي جرى مجرى الجامد » هو القسم الثاني لم يزد عليه إلا قوله : « في ولاية العامل نحو : صاحب » لذا نقلت العبارة الى القسم الثاني . كما أن قوله : « فهذان لا يتحملان ضميراً » ليس صحيحاً لأن المشتق الذي لم يجر مجرى الجامد لا خلاف في تحمله الضمير . ما أظن هذا إلا من أخطاء النساخ . لذا اضطررت الى تصحيح النص مستعيناً بما ذكره المؤلف قبل هذا التقسيم .

(١) الجمل ص ٤٨ .

(٢) تمامة : * يؤرقني وأصحابي هجوعُ * .

والبيت مطلع أصمعية لعمرو بن معدي كرب الزبيدي / انظر ديوانه ص ١٢٦ ، الأصمعيات ص ١٩٨ ، الكامل ٢٠١/١ ، شرح القصائد السبع الطوال ص ٣٨٦ ، التقفية ص ٥٤٤ ، أمالي ابن الشجري ٦٤/١ ، ١٠٦/٢ ، خزانة الأدب ٤٦٠/٣ .

(٣) جاء هذا في آيات كثيرة منها قوله تعالى : ﴿ في قُلُوبهم مَرَضٌ فزادهم الله مَرَضاً ولهم عذابٌ أليمٌ بما كانوا يَكْذِبُون ﴾ سورة البقرة آية ١٠ .

(٤) انظر اصلاح المنطق ص ١٥٨ .

لأنَّ النبيَّ قد رفعه الله على الخلق . وهذا القولُ صحيحٌ من جهة الاشتقاق والمعنى ، إلَّا أنا سمعناهم يقولون : تَنَبَّأَ مُسَيلَمةُ الكذَّابُ[1] بالهمزة ولو كان من النُّبْوَة لقالوا : تنبى بالياء ، وقالوا : مُسَيْلَمةُ نُبَيِّءُ سَوْءٍ[2] ، ولو كان من النُّبْوَة لقالوا : نُبَيُّ سَوْء ، بياء مشدَّدةٍ ، وتحذف الثالثة ، ويتبيَّنُ هذا في باب التصغير . فقد صَحَّ ممَّا ذكرتُه أنَّ النَّبِيَّ بغير همز مخَفَّفٌ من النبيء بالهمز .

مسألة :

الخبرُ أصلُه أنْ يكونَ مفرداً، لأنَّه أُسْنِدَ إلى المبتدأ، وَقِياسُ المُسْنَدِ والمسند إليه ألاّ يفيدا إلاَّ باجتماعهما، زيدٌ قائمٌ، فلو جئتَ بزيدٍ وَحْدَه لم يكن كلاماً ، وكذلك لو جئتَ بقائمٍ وَحْدَه ، لم يكن كلاماً وإذا قُلْتَ زيدٌ قام أبوهُ ، وزيدٌ ضربتُه ، فأنْتَ لو جئتَ بقام أبوهُ وَحْدَه لكان كلاماً ، لأنَّ فيه المسند والمسندَ إليه .

فإنْ قُلْتَ : لا يُعْلَمُ على مَنْ يَعُودُ الضمَّيرُ .

قُلْتُ : لا يكونُ الإضمار إلاَّ بعدَ تقدُّم الذكرِ ، والمعرفة بِمَنْ يعودُ عليه ولا يلزم من هذا أنْ يكونَ الذي يعود عليه مبتدأً .

وقد يوضع موضعَ الضمير الظاهرُ فيقال : زيدٌ قام زيدٌ . قال الله تعالى : ﴿ الحَاقَّةُ ما الحَاقَّةُ ﴾[3] ، ولو جئتَ : بـ(زيد قام) وَحْدَهُ لكان كلاماً مفيداً . فقد علمتَ ممَّا ذكرتُه أنَّ الخَبَرَ إذا كان جُملةً لم[4] يجيء على الأصل ويكون ذلك على وجهين :

أَحَدُهما : أنْ تكونَ الجُملةُ وُضِعَت موضعَ المفردِ ، ومثالُ ذلك : زيدٌ

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٣/ ٤٦٠ : « وليس من العرب أحدٌ الا وهو يقول : تنبأ مسيلمة ، وإنما هو من أنبأت » .

(٢) الكتاب ٣/ ٤٦٠ .

(٣) سورة الحاقة الآيتان الاوليان .

(٤) في الأصل : « فلم » .

ضَرَبْته ، فضَرَبْتُهُ في موضِع مضروبٍ . وكان الأصلُ : زيدٌ مضروبٌ لي ، فَوُضِعَ هذا موضعه لما في ذلك من التوكيد ، ووجهُ التوكيد أنَّ زيداً ذكرتَه ظاهراً ومُضمراً، فهو آكد / من أنْ تقولَ : ضربتُ زيداً أو : زيدٌ مضروبٌ [١٢٢] لي . ومثال ذلك : عمرٌ أكرمتُهُ ، ومحمَّدٌ عَظَّمْتُهُ ، وما أشبه ذلك .

الثاني : أنْ يكونَ قد أُجْرِي مُجْرَى ما وقع في الخبر ، وذلك قولك : زيدٌ هل ضربتَهُ ومحمّدٌ أكْرِمْهُ ، وذلك أنَّ الأصلَ : أكرِمْ مُحَمَّداً ، وهل ضربتَ زيداً ، فلمَّا أردتَ الاعتناء بزيدٍ والتأكيد قَدَّمْتَه وشغلتَ الفعل بالضمير ، فصار : زيدٌ هل ضربته ، ومحمَّدٌ أكْرِمْهُ [مِثْل][1] : زيدٌ ضربتُه في أنَّ كلَّ واحدٍ منهما فيه اسمٌ مقدَّم جاء بعده[2] جملةٌ انتظم مع الجملة كلامٌ مؤكَّدٌ . وقد كان زيدٌ في قولك : زيدٌ ضربتُه مرفوعاً بالابتداء لأنَّه اسم قد تَعَرّى من العوامل اللفظيّة ، وبعده جملةٌ وقعت موقعَ المسند إليه[3] ـ على حَسَبِ ما أعلمتُكَ ـ فارتفع زيدٌ من قولك: زيدٌ هل ضربتَه، ولذلك كان الرفعُ في قولك : زيدٌ أكْرِمْهُ أضعفُ من النَّصب . وسيتبيَّنُ هذا كلُّه في الباب الذي بعد هذا[4] ، وسيتبيّنُ ضميرُ الأمرِ والشَّأنِ في باب كان[5] .

مسألةٌ :

قَالُوا : كلُّ رجلٍ وضَيْعَتُهُ ، وزيدٌ وشَأْنُهُ[6] ، فالمعطوفُ سَدَّ مَسدَّ الخبر ، وكان التَّقديرُ : كلُّ رجلٍ مع ضَيْعَتِهِ وضيعتُه معه[7] ، فَحُذِفَ من

(١) تكملة بمثلها يلتئم الكلام .
(٢) في الأصل : « بعد » .
(٣) هكذا في الأصل ، والمراد : « موقع المسند الى زيد ، وهو الخبر » .
(٤) يريد باب الاشتغال / انظر ما سيأتي ص ٥٠٢ .
(٥) انظر ما سيأتي ص ٧٤٤ فما بعدها.
(٦) في الكتاب ١/٢٩٩ : « وذلك قولك : أنت وشأنك وكلُّ رجل وضيعَتُه » وانظر المصدر نفسه ١/٣٠٥ ، الايضاح ١/٣٥ ، شرح ابن عقيل ١/٢٥٣ ، همع الهوامع ٢/٤٣ .
(٧) ذكر تقدير ابن أبي الربيع هذا تلميذ ، أبو حيَّان في الجزء الثاني من كتابه التذييل والتكميل (تحقيق السيد تقي السيد) ١/٤٦ ـ ٤٨ ثم قال : « وما قدره الجمهور (كل رجل وضيعته =

الأوَّلِ ما أُثْبِتَ نظيرُه في الثاني، وحُذِفَ من الثاني ما أُثْبِتَ نظيرُه من الأوَّلِ .
ونظيرُ هذا قولُ الشاعر :

١٢٣ - وإنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ فَتْرَةٌ   كما انْتَفَضَ العُصْفُورُ بلَّلَهُ القَطْرُ[١]

المعنى بلا شكٍّ : وإنِّي لتعروني لذكراك فَتْرةٌ وانتفاضٌ كفَتْرَةِ العُصفُور وانتفاضه اذا بلَّلَهُ القَطْرُ ، فحُـذِفَ من الأوّل (وانتفاضٌ) لدَلالة (كما انتفض العصفور) عليه وحُذِفَ من الثاني (كفَتْرَةِ العصفور) لدلالة الأوَّل عليه . وهذا من بَدِيع كلام العرب .

وينظر إلى قولهم : كلُّ رجلٍ وَضَيْعَتُهُ قولهم : أنْتَ أعْلَمُ وأَخوكَ[٢] المعنى : أنْتَ أَعْلَمُ بـأخيك ، وأَخـوك أعْلَمُ بك ، فَحُـذِفَ من الأوّلِ (بأخيك) لدَلالة (وأخوك) عليه . وحُذِفَ من الثاني (أعلَمُ بك) لدَلالة الأوّل عليه . ويظهرُ من كلام سيبويه أنه أخذ على هذا قوله تعالى : ﴿ وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً ﴾[٣] المعنى : مَثَلُكَ يا محمَّد ومَثَلُ الذين كفـروا في دُعائـك إليهم[٤] كَمَثِلِ النـاعق بالغنم[٥] ، فالذين كفروا مُشَبَّهونَ بالغنم ، فحذف من الأوّل ما أثبت نظيرُه

= مقترنان) أولى مما قدره الأستاذ أبو الحسين إذ قدَّروا المحذوف خبراً وجعلوا الكلام جملة واحدة ، وجعل الكلام جملتين » وانظر تقييد ابن لب ل ٨٤ - ٨٥ .

(١) الشاهد لابي صخر الهذلي (عبد الله بن سلم السهمي الهذلي / شاعر اسلامي أموي / ترجمته في الأغاني (طبعة دار الكتب) ٢٤/١١٠ ، خزانة الأدب (تحقيق عبد السلام هارون) ٢/٢٦١) . وهو في شرح أشعار الهذليين ٢/٩٥٧ وروايته :

إذا ذكـرت يـرتـاح قلبي لـذكـرهـا   كمـا انـتـفض العـصفـور بـلله القـطر

وانظره في الأمالي ١/١٤٩ ، الانصاف ١/٢٥٣ ، شرح المفصل ٢/٦٧ ، المقرب ١/١٦٢ ، رصف المباني ٤١٩ ، المساعد ١/٤٨٦ ، خزانة الأدب ١/٥٥٢ .

(٢) في الكتاب ١/٣٠٠ : « ومثله : أنت أعلم ومالُك ، فإنَّما أردتَ : أنت أعلم مع مالك » وانظر المصدر نفسه ١/٣٠٥ .

(٣) سورة البقرة آية ١٧١ .

(٤) هكذا في الأصل : « اليهم » ولعل الأولى « اياهم » .

(٥) أنظر الكتاب ١/٢١٢ .

hhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhh٥٥٥

في الثاني ، وحذف من الثاني ما أثبت مقابلُه في الأوّل ، وأخذ الآيةَ أبو عليّ على حذف مضاف، التقدير: مَثَلُ داعي الذين كفروا، أو يقدر الحذف من الثاني ، ويكون التقديرُ : مَثَلُ الذين [كفروا][1] كَمَثلِ المنعوقِ به أو ما أشبه ذلك .

وكلاهما عندي حَسَنٌ[2] ، لأنَّ حذفَ المضاف ثابتٌ من كلام العرب ، وما ذكرتُه من الحذف لدَلالةِ مقابلِه عليه ثابتٌ أيضاً ، فالأصلان ثابتان من كلام العرب ، فاحمِلْ الآية على ما شئتَ من الأصلين ، والمعنى واحد .

مسألةٌ :

تقول : ضَرْبي زيداً قائماً ، وأكْثَرُ شُرْبي السويقَ مَلْتُوتاً[3] ، وتقول أكْثَرُ شُرْبي السويقَ إذا كان مَلْتُوتاً ، وهذا هو الأصل[4]، وإذا قُلْتَ الأصل جاز لك في ملتوتٍ وجهان :

الحال من الضمير الذي في كان وتكون (كان) تامَّةً .

الثاني : أنْ يكونَ خبراً لكان وتكون (كان) ناقصةً إلاَّ أنَّك لا تَحْذِفُ (إذا كان) فتقول : أكْثَرُ شُرْبي السويقَ مَلْتُوتاً إلاَّ إذا كانت (كان) تامّةً ، ويكون (مَلْتُوتاً) حالاً . ومتى كانت (كان) ناقصةً فلا تحذفُها العربُ ، ويلزمها الاظهارُ ، فتقول : أكْثَرُ شُرْبي السويقَ إذا كان مَلْتَوتاً ، والدليلُ على ذلك أَنَّ العربَ تقول : ضَرْبي زيداً إذا كان صاحبَك ، ولا تقول : ضَرْبي زيداً صاحِبَك ولو كانت تحذِفُ. والخبرُ نكرةٌ لكانت تحذِفُ والخبر معرفةٌ ، فالتزامُ الحذف مع التنكير دليلٌ على أَنَّ الحذفَ لا يكون إلاَّ إذا كانت تامَّةً ،

---

(١) تكملة يتم بها الكلام .

(٢) تكلم ابن لب في تقييده ل ٨٠ عن الآية الكريمة وذكر مأخذ سيبويه ومأخذ أبي علي الفارسي على نحو ما فعل المؤلف .

(٣) انظر الايضاح ١/٣٤ ، وانظر الكتاب ١/٤١٩ ، شرح المفصل ١/٩٥ .

(٤) انظر شرح عمدة الحافظ ص ٥٢٩ ، توضيح المقاصد ١/٢٩١ .

ويكون النائبُ منابَها حالاً ، فإذاً صَحَّ أنَّ العربَ : لا تقول : ضَرْبِي زيداً قائماً إلاَّ إذا كان قائماً حالٌ ، ولا تقوله : وقائمٌ خبرٌ[١] .

واعلم أنَّ الحالَ مُشَبَّهةٌ بالظرف والظرف يقوم مُقَامَ الخبر ، فأجرتِ العربُ الحالَ ذلك المَجْرى فأنابتُه منابَ الخبر ، ولما كان خبرُ (كان) مُشَبَّهاً بالمفعول به ، قد ناب مَنَاب خبر المبتدأ[٢] لم يُنَيبُوا قائماً وهو خبر كان مَنَابَ خبر المبتدأ الذي هو (ضَرْبِي) وهذا تَعْلِيلٌ بعد ثبوته من كلام العرب بما ذكرتُـه .

مسألة :

إذا كان الخبرُ شرطاً وجزاءً ، وقسماً وجواباً فلا بُدَّ من ضميرٍ به يقع الرَّبطُ بين المبتدأ وخبرِه ، وذلك الضميرُ تارةً يكون في الجملة الأولى وتارةً يكون في الجملة الثانية ، فتقول :/ زيدٌ إنْ تُكْرِمْهُ يُكْرِمْكَ عمروٌ ، وتقول : [١٢٣] زيدٌ إنْ تُكْرِم عمراً يُكْرِمْكَ هو ، وإذا كان الضميرُ في الجملتين فالرَّبطُ وقع بأحدهما والآخرُ جاء لمقتضى الكلام ، ويكونُ ذلك بمنزلةِ الجملة الواحدة إذا كان فيها ضميران أوْ أكثر ، نحو قولك : أخوك أكْرَمْتُهُ في داره ، وزيدٌ ضربْتُهُ بسيفه ، فلم يأتِ الضميران لربط الخبر بالمبتدأ ، لو جئتَ بأحدهما لكان خبراً عن زيدٍ ، وإنَّما جئتَ بالضميرين لمكان المعنى ، ويجرى مَجْرى

---

(١) انظر شرح الرضى على الكافية (ط . ليبيا) ١/٢٨١ .

(٢) هكذا في الأصل « قد ناب مناب خبر المبتدأ » والعبارة قلقة في مكانها لا تتفق مع السياق الذي وردت فيه وربما كانت العبارة مقحمةً على الأصل ، ومما يقرب ذلك قول ابن الفخار (وقد ترسم خطى المؤلف في إيضاح قولهم « ضربي زيدا قائماً ») في شرح الجمل ص ٧٣ : « فإن قيل : فهلا أضمروا الناقصة أيضاً ، وجعلوا خبرها يسد مسد خبر المبتدأ وكان يكون أنسب لاشتراكهما في الاسميّة ، وأيضاً فإنّ خبرَ كان خبر عن المبتدأ أصلا ومعنى قلنا : هو وإن كان كذلك فإنه خارج بالتشبيه الى باب المفعولات ، وحق المفعول ألا يسد مسد عمدة ، لانتفاء النسبة ، فإن قيل : أليست الحال من قبيل الفضلات ، فكيف جاز فيها ما امتنع فيما هي من قبيله فالجواب : أنه كان كذلك فانّها مشبّهة بالظرف الذي اطّرد فيه أنْ يَسُدَّ مسدَّ الخبر . . . » وانظر تقييد ابن لب ل ٨٥ .

الشَّرط والجزاء الجملتانِ إذا عَطَفْتَ إحداهما على الأخرى بالفاء السببيَّة ، وقد وقعتا في موضع الخبر للمبتدأ ، نحو قولـك : عمرٌ يـطيرُ الـذبابُ فيغضبُ ، فالضميرُ العائد على المبتدأ هو المستتر في (يغضب) وتقول : زيدٌ أتيتُه فغَضِبَ عمروٌ ، فالضميرُ الذي في (أتيتُه) به وقع الرَّبْطُ ، وتقول : زيدٌ أتيتُه فأكْرَمَني ، الرَّبط وقع بأحد الضميرين والآخر جاء لمقتضى الكلام ، لأنَّ المعنى معنى الشَّرط والجزاء ، ألَا ترى أنّك إذا قُلْتَ : زيدٌ يطيرُ الذبابُ فيغضبُ ، فهو في معنى : زيدٌ إنْ يَطِر الذُّبابُ يغضبْ ، فلما اكْتُفيَ في هاتين الجملتين بضمير واحد لتنزُّلهما منزلة الجملة الواحدة اكْتُفِي [به][1] فيما هو في معناها قال زُهير :

١٢٤ ـ * إنَّ الخَلِيطَ أجَدَّ البَيْنَ فانْفَرَقا *[2]

فقال : أَجَدَّ البَيْنَ على معنى : جَدَّ البين ، ومن هذا ، « إنَّ عذابك بالكافرين ملحِقٌ »[3] بكسر الحاء بمعنى لاحق ، لأنَّهم يقولون : أَلْحَق ولَحِق في معنى واحد ، ويقال أيضاً : جَدَّ الشيءُ وأجدَّه زيدٌ ، ويكون هذا في لَحِق وأَلْحَقَ فتقول : لَحِقَ زيدٌ وألحقْتُهُ فإذا صَحَّ أنَّ أجَدَّ يستعمل على وجهين في كلام العرب فَيُتَصَوَّر في البيت أنْ يكونَ (أُجَدَّ) فيه على معنى جَدَّ ويكونُ الضميرُ العائدُ على الخليط مستتراً في (انفرَقَا) ، ويكونُ بمنزلة المثال ، زيدٌ يَطِيرُ الذبابُ فيغضبُ ، لأنَّ المعنى : إنَّ الخَلِيطَ لما جَدَّ البيْن انفرقا . فيه معنى الشَّرطِ والجزاءِ وَيُتَصَوَّرُ أيضاً أنْ يكونَ (أُجَدَّ) في البيت على أنَّ الأصلَ جَدَّ ، وعُدِّيَ بالهمزة فيكونُ بمنزلة : خَرَجَ وأُخْرَجَ ، وتَنْصِبُ

---

(١) تكملة بمثلها يلتئم الكلام .

(٢) تمامة : * وعُلِّق القلب من أسماء ما عَلِقا *

والبيت مطلع قصيدة يمدح بها هرم بن سنان / انظر ديوانه ص ٣٣ .

(٣) جاء في التهذيب ٥٨/٤ : « أبو عبيد عن الكسائي : لحقته وألحقته بمعنى واحد قال : ومنه ما جاء في دعاء الوتر « إنَّ عذابَك بالكفار مُلْحِق » بمعنى لاحق ومنهم من يقول : «إنَّ عذابك بالكفار مُلْحَق » وانظر النهاية في غريب الحديث ٢٣٨/٤ .

البينَ ، ويكون في (أَجَدَّ) ضميرٌ يعودُ إلى الخَلِيْطِ، وكذلك (انفرقا) فيه ضميرٌ، ويكونُ بمنزلة : زيدٌ أتيتُه فأكْرَمَنِي .

ويعني النَّحويونَ هنا بالشَّرط كلَّ ما اقتضى السببَ ، فمن ذلك : لَمَّا ، ولو ، ولولا وغيرها[1] مما فيه معنى السَّبب ، فنقول : زيدٌ لَمَّا أتاني عمروٌ أكْرَمْتُهُ ، فالضميرُ في الجملة الثانية . وتقول : زيدٌ لَمَّا أتاني أكْرمتُ عمراً، وتقول: زيدٌ لَمَّا أتاني أكْرَمْتُهُ، وكذلك تقول: زيدٌ لو أتاني لأكْرمتُ عمراً ، وزيدٌ لو أتاني عمروٌ لأكْرَمْتُهُ وكذلك تقول : زيدٌ لولا أخوه لأكْرَمْتُ عمراً ، وزيدٌ لولا عمروٌ لأكْرَمْتُهُ .

فإنْ أخبرتَ عن المبتدأ بجملتين عطفتَ إحداهما على الأُخرى بغير الفاء أوْ بالفاءِ على غير معنى السَّبَبِ ، فإنْ كانت الأُولى خاليةً من الضمير ، والثانيةُ بضمير ، فلا تجوز المسألة باتفاق ، فلا تقول : زيدٌ أتانِي عمروٌ وأكْرَمتُهُ ، لأنَّ قولَكَ : (أتَانِي عمرو) لا معنى له ، فإنْ كان الضميرُ في الجملة الأولى ، والثَّانيةُ خاليةُ من الضمير ففي هذا وقع الخلافُ : فمن النَّاس مَنْ مَنَعَ ذَلِكَ ، فقال : لا تقولُ : زيدٌ أَتَاني وأكْرمْتُ عمراً إلاَّ أنْ يكونَ (أكْرمْتُ عمراً) معطوفاً على (زيدٌ أتَانِي) - ويكونُ فيه ضَعْفٌ - لا على (أتاني) لأنَّ (أتاني) خبرٌ عن زيد ، فيجبُ أنْ يكونَ ما عُطِفَ عليه وهو : (أكْرَمْتُ عمراً) خبراً عن زيدٍ أيضاً ، فيحْتَاجُ إلى ضمير . لأنَّهما خبران . وهذا مذهبُ السِّيرافي[2] . والظَّاهرُ من كلام سيبويه أنَّ هذه المسألة تجوزُ على وجهين : على أنْ تَعْطِفَ على الكُبْرى وأنْ تَعْطِفَ على الصُغْرى[3] وهي[4] (أتاني) ، وإلى الجواز ذهب أبو عليٍّ[5] ، واستدلَّ على

(١) في الأصل : « وغيرهما » .

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ل ١٩٨ - ١٩٩ ونقله عن الزيادي ، وعزاه ابن جنى في المحتسب ٣٠٢/٢ إلى الأخفش.

(٣) الكتاب ٩١/١ .

(٤) في الأصل : « وهو » .

(٥) ذكر ابن عصفور في شرح الجمل ٣٦٧/١ - ٣٦٨ مذهبَ السيرافي ومذهب الفارسيّ ، وقال =

الجوازِ بقوله تعالى: ﴿ والنَّجْمُ والشَّجَرُ يَسْجُدَانِ. والسَّماءَ رَفَعَها ﴾[1] اتَّفق القُرَّاءُ كُلُّهم على نَصْبِ (والسَّماء)[2] ، وهذا لأنَّ الجُملةَ معطوفةٌ على (يَسْجُدانِ) والمختارُ في مثل هذا إذا عطفت على جملة فعليَّة أنْ يكونَ فيه النَّصْبُ ، ولو كانت الجملة معطوفةً على قوله تعالى : ﴿ وَالنَّجْمُ والشَّجَرُ يَسْجُدان ﴾ لكان الرفع هو الفصيح والنَّصبُ ضعيف .

ثم قال أبو عليٍّ : وجاز أنْ يُقالَ : زيدٌ أتَاني وأكْرَمْتُ عمراً ، وإن كان (أكْرَمْتُ عمراً) ليس خبراً عن زيدٍ لأنَّه لم يُظهَرْ فيه عَمَلٌ ، فجاز أنْ تَعْطِفَ عليه على أخْذه منقطعاً عن الخبريَّةِ ، كأنَّك قُلْتَ :/ أتَانِي زيدٌ وأكْرَمْتُ [١٢٤] عمراً ، وهذا مَأْخَذٌ حَسَنٌ ، وإذا جاز :[3] :

* إنَّ الحَوادِثَ أوْدَى بهَا * [٥٠]

على تَوهُّمِ : إنَّ الحَدَثَان ، وكذلك :

* أَلَمَّتْ بِنَا الحَدَثانُ * [٤٩]

وجاز على تَوَهُّمِ : أَلَمَّتْ بِنَا الحَوادِثُ. وهذا كثيرٌ، وسيأتي منه نظائرُ جَمَّةٌ في أبوابِ عِدَّة .

فإنْ كان الضميرُ في الجملتين فلا خلافَ في الجواز ، فتقول : زيدٌ أَتَانِي وأكْرَمْتُهُ لأنَّك جئتَ بخبرين ، وجئتَ بضميرين رابطين. فهذا لا إشكالَ في جوازه ، ولا خلافَ يُتَصَوَّرُ فيه .

= عن مذهب الفارسي : « وهو أسدُّ المذاهب في هذه المسألة وهو الذي يعضده كلام العرب » .

(١) سورة الرحمن آية ٦ ، ٧ .

(٢) ذكر أبو حيَّان في البحر المحيط ١٨٦/٨ أنَّ النَّصبَ قراءةُ الجمهور وأنَّ الرفع قراءة ابي السمال . (وهي من الشواذ) .

(٣) **هكذا في الأصل ولا يظهر جواب (إذا) في الكلام الآتي. وإنْ كان مراده في التنظير واضحاً .**

مسألةٌ :

تَبَيَّنَ أَنَّ الجُمَلَةَ إذا كانت خبراً لا بُدَّ فيها من ضميرٍ يعودُ إلى المبتدأ ، وقد تَضعُ العربُ موضعَ الضمير اسمَ الإشارة ، قال تعالى : ﴿ إِنَّ السَّمْعَ وَالبَصَرَ وَالفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً ﴾ [1] فالذي وقع بـه الرَّبط (أُولئِكَ) وهي في موضع الضمير ، وفي كان ضميرٌ يعود إلى المُكَلَّف التقدير : إنَّ السَّمعَ والبَصَرَ والفُؤَادَ كلُّها [2] كان عنـه مسؤولاً ، وفي (مسؤول) ضميرٌ ، وهو المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعلُه ، و (عَنْهُ) في موضع نَصْبٍ ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ (عَنْهُ) في موضع رفعٍ ، لأنَّ ما يسند إليه الفعل لا يجوزُ تقديمُهُ عليه ، فلا تقول : بزيدٍ مُرَّ ، تريد : مُرَّ بزيدٍ ، وإذا قُلْتَ : زيدٌ ضُرِبَ ، فليس زيدٌ هو الذي أُسْنِدَ إليه الفعلُ ، إنَّما هو مبتدأ ، والذي أُسْنِدَ إليه الفعلُ ضميرٌ مستتر يظهر في التثنية والجمع ، فتقول : الزيدان ضَرَبَا ، والزيدون ضَرَبُوا . وهذا ممَّا غَلِطَ فيه الزَّمخشريُّ فجعل (عنه) في هذه الآية مفعولاً لم يُسَمَّ فاعلُه لـ (مسؤولاً) [3] ، ولا أَعْلَمُ أحداً قاله ولا أجازه [4] .

وقد تَضَعُ العربُ مكان الضمير تكرار الأوَّل بلفظه وأكثر ما يكون ذلك عند التعظيم قال تعالى : ﴿ الحَاقَّةُ مَا الحَاقَّةُ ﴾ [5] فالحَاقَّةُ مبتدأٌ ، و (ما) مبتدأٌ ثانٍ ، والحَاقَّةُ خبر المبتدأ الثاني . والجُملةُ خبرُ الأوَّل ، والاسم الظَّاهِرُ حلَّ مَحَلَّ الضمير ، وفُعِلَ ذلك للتَّعظيم والتَّهويل ، وكذلك قولُه تعالى :

---

(١) سورة الاسراء آية ٣٦ .

(٢) في الأصل : « كل أولئك » .

(٣) الكشاف ٢ / ٤٤٩ .

(٤) اقتفى ابن لب في تقييده ل ٧٦ اثر المصنف ثم قال : « وقد نسب أبو عليّ الفارسيّ في بعض تواليفه جواز تقدم المجرور في هذا ونحوه إلى سيبويه ، وإلى أبي اسحاق الزَّجاج ، فزعم أنَّ مذهبهما كما ذهب إليه الزمخشري .

(٥) سورة الحاقة آية ١ ، ٢ .

﴿ القَارِعَةُ مَا القَارِعَةُ ﴾ [1] ، وأنشد سيبويه :

١٢٥ ـ لا أرى المَوْتَ يَسْبِقُ المَوْتَ شيءٌ   نَغَّصَ المَوْتُ ذا الغِنى والفَقِيرا[2]

فكرَّر الموتَ في مواضع البيت تهويلاً وتعظيماً للموت. وقال تعالى: ﴿ فَارْجِعِ البَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ ﴾ [3] الآية فكرَّر تعالى البَصَرَ تعظيماً لخلق السماوات . وقد يكون التّكرار على جِهَةِ الاستطابة للشيء ، كما قال قيس بن عاصم المِنْقَري :

١٢٦ ـ * أَيَا ابْنَةَ عبد الله وابنةَ مالكٍ * [4]

ويكون التّكرار إذا كانت الجُملُ مستقلَّةً بنفسها ، فتقول : ما زيدٌ ذاهبٌ ولا عمروٌ خارجٌ ، لما كانت جملة مستَقِلَّةً بنفسها أرادوا ألَّا تكونَ إحداها مفتقرةٌ للأخرى في تفسير الضمير فتقول : أكرَمْتُ زيداً وأعْطَيْتُ زيداً، ألَا ترى أنَّك لو قُلْتَ: وأعطيتُه لكانت الثانيةُ مفتقرة إلى الأولى، لأنَّ الضميرَ لا يعلم إلَّا بمن يعود عليه ، والذي يعود عليه في الجُمْلَةِ الأُولى .

وقد تَضَعُ العَربُ أيضاً موضعَ الضمير اسمَ الجنس ، ومن هذا قولهم : زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجلُ ، فالرَّجُل قد سَدَّ مَسدَّ الضمير ، وسيتبيَّنُ هذا مكمَّلاً في باب نِعْمَ وبِئْسَ ، وعلى هذا أخذ أبو عليّ قولَه :

---

(١) سورة القارعة آية ١ ، ٢ .

(٢) البيت لعدي بن زيد العبادي وينسب لابنه سواد أوْ سَوَاده ولأمية بن أبي الصَّلت / انظر ديوان عدي بن زيد ص ٦٥، الخصائص ٣/٥٣، أمالي ابن الشجري ١/٢٤٣، ٢٨٨، مغني اللبيب ص ٦٥٠، شرح شواهده ٢/٨٧٦.

(٣) سورة الملك آية ٣ ، ويتم الاستشهاد بالآية التي تليها ، وهي قوله جل شأنه : ﴿ ثم ارجع البصر كرتين ينقلب اليك البصر خاسئاً وهو حسير ﴾ ، ويبدو أن هذا هو أسلوب المؤلف : الاكتفاء بجزء من الشاهد / أنظر مثلاً ما سيأتي في آية ٤ من سورة الطلاق ، وآية ٤٥ ـ ٤٦ من سورة يوسف .

(٤) تمامة : * ويا ابنةَ ذي البُرْدَيْنِ والفَرَسِ الوَرْدِ *

انظر الحماسة ٢/٣١٦ ، الكامل ٢/١٧٩ ، وينسب الى حاتم الطائي ، وهو في صلة ديوانه ص ٣١٢ ، ورجّح محققه ـ تبعاً للشيخ أحمد شاكر ـ نسبتها إلى قيس بن عاصم .

١٢٧ ـ * فأمَّا الصُّدُورُ لا صُدورَ لجَعْفَرٍ * (١)

جعل الصُّدُورَ الأولى خَاصَّةً، وجَعَلَ الصُّدُورَ الثَّانية عامَّةً، وكأنَّ المعنى : فأمَّا الصُّدَورُ التي ادعيتُم لأنفسكم فلا صدورَ لكم أيّ : ليست لكم هي ولا غيرُها ، وكذلك قولُ الآخر :

١٢٨ ـ * فأمَّا القِتَالَ لا قتالَ لَدَيْكُم *(٢)

المعنى: فأمَّا القتالُ الذي ادعيْتُم لأنفسكم فلا قتالَ لكم، أي ليس لكم هو ولا غيرهُ . فهذه ثلاثة أشياء وُضِعَتْ موضعَ الضمير الرَّابط بالمتبدأ ، لا أعلمُ خلافاً بَيْنَ النَّحويين فِيهَا .

ونُقِلَ عن أبي الحسن رابعٌ ، وهو : أنْ يَتَكَرَّرَ الأَوَّلُ بمعناه (٣) ، فتقول زيدٌ جاءني الرَّجلُ الصالحُ ، وأنْتَ تريدُ بالرَّجلِ الصالحِ زيداً ، واستدلَّ بقول الشاعر :

١٢٩ ـ إذا المَرْءُ لم يَغْشَ الكَرِيْهَة أَوْشَكَتْ
حِبَالُ الهُوَيْنَى بالفَتَى أَنْ تَقَطَّعَا (٤)

---

(١) تمامه : * ولكنَّ أعجازاً شديداً ضريرُها *
والبيت في الايضاح ٨٦/١ ، وهو لرجل من الضِّباب كما نقل ابن يسعون عن الهجري ، وذكر القيسي أنه ينسب إلى توبة بن الحُمَيِّر / انظر إيضاح شواهد الايضاح ل ١٩ ، المصباح ١/ ل ٣٠ ، شرح المفصل ١٣٤/٧ ، خزانة الأدب ٥٧/١ .

(٢) تمامة : * ولكن سيراً في عِراض المواكب *
الايضاح ٨٦/١ ، إيضاح شواهد الايضاح ل ٢٠ ، المصباح ١/ ل ٣٢ والبيت للحارث بن خالد المخزومي كما في شعره ص ٤٥ ، وذكر القيسي أنه للوليد بن نهيك وأنه ينسب للكُمَيت بن زيد الأسدي / انظر المقتضب ٦٩/٢ ، المنصف ١١٨/٣ ، أمالي ابن الشجري ٢٨٥/١ ، ٢٩٠ ، ٣٤٨/٢ شرح المفصل ١٣٤/٧ ، ١٢/٩ ، توضيح المقاصد ٢٧٥/١ ، مغنى اللبيب ص ٨٠ ، شرح شواهده ١٧٧/١ ، المساعد ٢٤٣/١ ، التصريح ٢٦٢/٢ ، همع الهوامع ٣٥٦/٤ ، خزانة الأدب ٢١٧/١ .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٥/١ ، وقد ذكر ابن لب في تقييده ل ٧٦ ـ ٧٧ هذه المواضع الاربعة على نحو يقرب مما هنا وكذلك ذكرها ابن الفخار في شرح الجمل ص ٨١ ، وأنظر روابط الجملة بما هي خبر عنه في المغنى ص ٦٤٧ .

(٤) الشاهد من مفضلية للكَلْحَبة اليربوعي (من فرسان تميم في الجاهلية ، واسمه : هبيرة بن =

فَـذَكـر أوّلاً (المـرءَ) وذكـر آخـراً (الفتى)، وكـان الأستـاذُ أبـو عليّ ينفصِلُ عن هذا فيقول : ليس جوابُ الشَّرطِ كخبر المبتدأ ، لأنَّ خبرَ المبتدأ إذا كان جُمْلةً فلا بُدَّ فيها من ضميرٍ ، وإنْ لم تأتِ بضميرٍ فلا يَصِحُّ أنْ يكونَ خبراً ، وجواب الشَّرطِ يَصِحُّ أنْ يكونَ جَوَاباً وإنْ لم يكن فيه ضميرٌ يعودُ إلى الاسم الذي في الجملة الأولى ، فتقول : إنْ قَامَ زيدٌ قَامَ عمروٌ ، وإذا قَام زيدٌ خَرَجَ خالدٌ ، فالضميرُ في الجواب / لا تطلبه الجُملةُ لكونها جواباً ، [١٢٥] والضميرُ في الخبر يطلبُه كونُه خبـراً ، فلا يَصِـحُّ القِيَاسُ مـع اختلاف الوضعين [١] ، وهذا عندي ممكنٌ أنْ تراعيَهُ العربُ وتُفَرِّقَ بين الموضعين ، فتجعلَ مكانَ الضمير في الجواب تكرارَ الأول بمعناه ، ولا تفعل ذلك في الخبر .

ويمكنُ عندي انفصالٌ آخرُ ، وهو أنْ يُقَالَ : إنَّه على حذف الضمير ، لأنَّ المرء إنَّما يُرَادُ به النَّاسُ كُلُّهم، والفتى إنَّما يُرَادُ به مَنْ عَظُمَ [من] [٢] النَّاسِ ، ألاَ تَرَى أنَّه قال :

١٣٠ ـ إذا القومُ قالوا: مَنْ فتىً؟ خِلتُ أنَّني عنيتُ فلم أكسـل ولم أتَـبَلَّدِ [٣]

وقال :

= عبد مناف ، والكلحبة لقبه ومعناه : «صوتُ النار» وذهب الاسود الغندجاني في فُرحة الأديب ص ١١٩ الى أنه ابن الكلحبة والكلحبة أمه وهي امرأة من جرم . والأول أشهر . انظر ترجمته في القاب الشعر (ضمن نوادر المخطوطات) ٣٠٦/٧ ، والمؤتلف (ترجمة ٥٨٧) ص ١٧٣ ، لسان العرب (صرف) ، خزانة الأدب ١٨٩/١، انظر الشاهد في المفضليات ص ٣٢ ، النوادر ص ١٥٣ ، الخصائص ٥٣/٣ ، خزانة الأدب ١٨٦/١ ، وفي الأصل : « يخش » تصحيف .

(١) أنظر انفصال أبي علي الشلوبين هذا في تقييد ابن لب ل ٧٧ .

(٢) تكملة بمثلها يلتئم الكلام .

(٣) لطرفة بن العبد من معلقته / أنظر ديوانه ص ٢٧ . شرح القصائد السبع الطوال ص ١٨٣ ، شرح القصائد التسع ٢٥٣/١ ، وفي الأصل « قلت » مكان « خلت » ولم اقف عليها رواية .

١٣١ ـ إذا النَّاسُ قالوا مَنْ فَتًى لعظيمةٍ فمـا كلُّهم يدعي ولكنَّـه الفتى (١)

فهذا الاسم قد جرى فيه عرفٌ خصَّصهُ بالعظماء فكأنَّه قال في البيت: إذا النَّاسُ لم يَغْشَوا (٢) الكريهةَ أوشَكَتْ حِبَالُ الهُوَيْنى بالعظيم منهم أنْ تَقَطَّعَا ، فوضع مكان النَّاس المرءَ ، ووضع مكانَ العظيم الفتى ، وحَذَفَ (منهم) .

ويجوز حذفُ الضمير من الخبر بشرطيه حَسَبَ ما أُبَيِّنُهُ .

مسألةٌ :

الضميرُ العائدُ من الخبر إلى المبتدأ يجوزُ حذفُه بشرطين (٣) :

أحدهما : أَنْ يكونَ في الكلام ما يدلُّ عليه ، أَوْ قرينةُ حالٍ ، فإنْ لم يكنْ معنا ما يدلُّ عليه فلا يجوز حذفُهُ . وهذا بلا شكٍّ بَيِّنٌ لأنَّ العَرَبَ لا تَحْذِفُ الشيءَ حَتَّى يكونَ معها ما يدلُّ عليه .

الثاني : ألَّا يكونَ في الكلام ما يصحُّ أنْ يعملَ في المبتدأ نحو : زَيْدٌ ضربتُ ، فإنّ (ضربتُ) يصحُّ أن يعملَ في زيدٍ ، لأنَّه لم يشتغل عنه بضميره ، ولا بغير ضميره في اللَّفظ ، وقد جاء هذا في الشِّعر ، وفي قليلٍ من الكلام : أَنْشَدَ سيبويه :

١٣٢ ـ قَدْ أَصْبَحتْ أُمُّ الخِيَارِ تَدَّعِي عَـلَيَّ ذَنْبـاً كُـلُّه لم أَصْـنَـعِ (٤)

---

(١) لم أقف عليه في موضع آخر .

(٢) في الأصل : « يخشوا » وهو تحريف .

(٣) في الأصل : « بشرطيه » .

(٤) الشاهد من أرجوزة لأبي النجم العجلي / ديوانه ص ١٣٢/ وانظر الكتاب ١/٨٥، ١٢٧، ١٣٧ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١/١٤ ، معاني القرآن ١/١٤٠ ، ٢٤٢ ، **مجاز القرآن** ٢/٨٤ ، الخصائص ١/٢٩٢ ، ٣/٦١ ، المحتسب ١/٢١١ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٦٦ ، ضرائر الشعر ص ١٧٦ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٥٠ ، أمالي ابن الشجري ١/٨ ، ٩٣ ، ٣٢٦ ، مغنى اللبيب ص ٢٦٥ ، ٦٤٧ ، ٧٩٦ ، ٨٢٩ ، شرح شواهده =

يـريد : لـم أصنعـه ، وقالـوا : شَهْرٌ ثَـرَى ، وشَهْرٌ تَـرَى ، وشَهْـرٌ مَرْعَى [1] . المعنى : ترى فيه ، ويجري هذا مَجْرى : زيدٌ إنْ تضربْـهُ أضْرِبْهُ ، فيقبُحُ حذفُ هذا الضمير وإنْ كان الفعلُ لا يصِحُّ أنُ يعملَ في الاسم ، لأنَّك لو لم تَأْتِ بالشَّرط لكان الحذفُ قبيحاً ، فدخل حرف [2] الشَّرط وبقي القُبْحُ ، كأنَّهم راعوا الأصلَ ، وكان الحذفُ في هذا أقربَ من الحذف في الأوَّل ، فإذا اجتمع الشَّرطان جَازَ حَذْفُ الضميرِ .

ويَدُلُّكَ على صحَّة جواز حذف الضمير الرَّابطِ الخبـرَ بالمبتدأ أنَّ الخبرَ يجوزُ حذفُه وإنْ كان جُمْلَةً ، فتقول : زيدٌ ضَرَبْتُهُ وعمروٌ ، تريدُ : وعمروٌ ضَرَبْتُهُ . ولا شكَّ أنَّك إذا حذفتَ الضميرَ في الجملة فإذا كان الخبر كلُّه يُحْذَفُ للدَلالة عليه فَحَذْفُ شيءٍ منه للدَلالة عليه أيسرُ ، قال اللهُ تعالى : ﴿ واللَّائي يَئِسْنَ مِنَ المَحِيْضِ مِنْ نَسـائِكُم ﴾ [3] الآيـة . ثُمَّ قَـالَ تعـالى : ﴿ والـلَّائِي لَمْ يَحِضْنَ ﴾ [3] [أي] [4] فَعِدَّتُهنَّ ثَلاَثَةُ أَشْهُرٍ . فحذف هذا الثاني للدَلالة عليه .

فإنْ قُلْتَ : فكيف جازَ حَذْفُ الخبرِ وهو جُمْلةٌ ، وحذفُ جُمْلةٍ كثيرٌ ؟

الجوابُ : عن هذا من وجهين :

أَحَدُهما : أنْ يُقَالَ : إنَّ الجُمْلةَ إذا دلَّ عليها الدليلُ يجوزُ حذفُ كلِّ واحدٍ منهما ، لأنَّ كلامَ العرب مبنيٌّ على الاختصار ، والكلام إنَّما يُرَادُ للابانة والافصاح عن المعنى، فإذا كان المعنى مستدلًّا عليه من قُوَّةِ الكلامِ ، فلا يُحتاجُ إلى الجُملةِ الدالَّةِ . وإذا نظرتَ إلى هذا وجدتَهُ في القرآن وفي كلام

= ٥٤٤/٢ ، همع الهوامع ١٦/٢ ، خزانة الأدب ١٧٣/١ .

(١) الكتاب ٨٦/١ ، أمالي ابن الشجري ٣٢٦/١ ، وسبق في ص ٥٣٨ .

(٢) في الأصل : « فدخل حذف حرف الشَّرط» بإقحام «حذف».

(٣) سورة الطَّلاق آية ٤ وتتمة موضع الشاهد من الآية قوله تعالى : ﴿ فعدتهن ثلاثة أشهر واللَّائي لم يحضن ﴾ .

(٤) تكملة بها يلتئم الكلام .

العرب كثيراً قال الله تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ ﴾ (١) الآية، إلى قوله تعالى : ﴿ أيَّها الصِّدِّيقُ ﴾ (١) فبلا شكَّ أنَّ بين هاتين الجملتين جملةً محذوفةً حُذِفَتْ للاختصار ، لأنَّ ما بعده وما قبله من الكلام يقتضيه وهو : فأرسلوه فقال : يُوسفُ ، وكذلك قولُه تعالى : ﴿ وإذا استَسْقَى مُوْسَى لِقَومِهِ ﴾ (٢) الآية ، فالمعنى فَضَرَبَ فانْفَجَرتْ وكذلك قولُه تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضاً أوْ عَلَى سَفَرٍ ﴾ (٣) الآية . المعنى : فأفطر . وقال الشاعر :

١٣٣ ـ * إذا ما الماءُ خالطَها سَخِينَا * (٤)

المعنى بلا شكٍّ : فشَرِبْناها (٥) . وهذا في كلام العرب كثيرٌ ، العربُ تَحْذِفُ الجُمْلَةَ إذا كان في الكلام ما يدلُّ عليها ، فخبرُ المبتدأ يجوزُ حذفُهُ ، وإنْ كان جُمْلَةً ، إذا كَانَ في الكَلَامِ ما يدلُّ عَلَيْهِ .

الثَّاني : أنَّ الجُمْلَةَ إذا كانت خبراً فهي واقعةٌ مَوْقِعَ المُفْرِدِ ، فكما يجوز حَذْفُ المُفردَ إذا دلَّ عليه [دليل يجوز] (٦) حذفُ الجُملة لذلك

---

(١) سورة يوسف آية ٤٥ ـ ٤٦ ، وتمام موضع الشاهد قوله تعالى : ﴿ أنا أُنَبِّئُكم بتأويله فأرسلون . يوسف أيَّها الصديق ﴾ .

(٢) سورة البقرة آية ٦٠ ، وتتمة موضع الشاهد من الآية قوله تعالى : ﴿ فقلنا اضربْ بعَصَاك الحجَر فانفجرت ﴾ .

(٣) سورة البقرة آية ١٨٤ وتمام موضع الشاهد منها : ﴿ فعِدَّةٌ من أيَّامٍ أُخرَ ﴾ وفي الأصل : « ومن » ومثل هذه الآية في موطن الاستشهاد الآية ١٨٥ من السورة نفسها وانظر الاستشهاد بالآيات (٦٠ ، ١٨٤ ، ١٨٥ من سورة البقرة) والشاهد الآتي رقم (١٣٣) في الخصائص ١٧٤/٣ .

(٤) الشاهد لعمرو بن كلثوم التغلبي من معلقته وصدره:

* مشعشعة كأن الحص فيها *

انظر شرح القصائد السبع الطوال ص ٣٧٢ ، شرح القصائد التسع ٧٣٣/٢ ، الخصائص ٢٨٩/١ ، ١٧٤/٣ .

(٥) إلى هذا ذهب ابن جنى في الخصائص ٢٨٩/١ ، ونقله ابن الانباري عن أبي عمرو ثم قال : « وقال غيره اذا الماء خالطها سخيناً ، معناه انها تمزج بالماء الحار» شرح القصائد السبع الطوال ص ٣٧٢ .

(٦) تكملة يلتئم بها الكلام .

أيضاً . وقد تَقَدَّم أنَّ الجُمْلةَ إذا وقعتْ خبراً للمبتدأ فهي في موضِع المُفْرَدِ واستدللتُ على ذلك بما يغني عن الإعادة [1] .

[١٢٦] فإذا صَحَّ أنَّ الضميرَ العائدَ / عن الخبر إلى المبتدأ يجوزُ حَذْفُهُ بشرطين فتقول : قولُهم : السَّمنُ مَنوانِ بِدِرْهَمٍ [2] يجوزُ فيه وَجْهَانِ :

أَحَدُهما : أنْ يَكُوْنَ (منوان) مبتدأً، و(بِدِرْهَمٍ) خبرٌ عن منوين، والجُمْلَةُ خبرٌ عن السَّمن، والضميرُ العائِدُ محذوفٌ تقديرُه : السَّمْنُ مَنوانِ مِنْهُ بِدِرْهَمٍ ، و(منه) في موضع الصِّفة وَحُذِفَ لوجود الشرطين .

الثَّاني : أنْ يَكونَ (مَنوانِ) خبراً عن السَّمن ، و(بِدِرْهَمٍ) في موضع الصِّفةِ ويكونُ على حذفِ مُضَاف ويكونُ التَّقديرُ : منوا السَّمن منوانِ بدِرْهَم ، كما تقول : الرَّجُلانِ رجلانِ صالحانِ ، ويجوزُ أنْ تُقَدِّرَ حذفَ المضاف من الثَّاني ويكون التّقديرُ : السَّمنُ ذو منوين بِدرْهَمٍ .

والدليلُ على أنَّه يجوز أنْ تَجْعَلَ المنوين خبراً عن السَّمن ، ويكونُ من قبيل الاخبار بالمفردات أنَّ سيبويه حكى عن بعضِ العربِ : كَانَ [السَّمنُ] [3] منوين بِدِرْهَمٍ [4]، وكان لا تُؤثِّرُ في الجُمْلَةِ، على حَسَبِ ما يتبيَّن في بابِ كَانَ . وعلى هذا يجري هذا النَّوعُ كلُّه نحو قولك : البُرُّ قفيزانِ بِدِرْهَمٍ ، يجوزُ لَكَ في قفيزينِ وَجْهَانِ على حَسَبِ ما ألقاه [5] .

وأَمَّا قولُه تعالى : ﴿ ولَمَنْ صَبَرَ وغَفَرَ إنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُور ﴾ [6]

---

(١) انظر ما تقدم ص .

(٢) انظر الأصول ١/٧٧ ، ٢/٣١٦ ، الايضاح ١/٤٤ ، شرح المفصل ١/٩١ ، شرح عمدة الحافظ ١٦٦ ، ٤٥٨ ، شرح ابن عقيل ١/٢٠٣ ، التصريح ١/١٦٩ وقد اقتفى ابن لب في تقييده ل ٨٠ أثر ابن الربيع في توجيه هذا القول .

(٣) تكملة من الكتاب ١/٣٩٣ .

(٤) في الكتاب ١/٣٩٣ : «وأمَّا قول الناس: كان البر قفيزان وكان السمن منوين فانما استغنوا ها هنا عن ذكر الدرهم لما في صدورهم من علمه . . » وقد تبع ابن لُبّ في تقييده ل ٨٠ المؤلف في ذكر « بدرهم » فيما حكاه سيبويه .

(٥) هكذا في الأصل : « القاه » ولعلها تحريف « أبناه » .

(٦) سورة الشورى آية ٤٣ .

فمَنْ مبتدأٌ وصبر وغفر صلتان لمَنْ واللام الداخلة على (مَنْ) لام الابتداء . وقولُه تعالى : ﴿ إنَّ ذلك لَمِنْ عَزْمِ الأمور ﴾ خبرٌ لمَنْ ، وذلك إشارةٌ لما تقدَّمَ من الغفران ، والضميرُ الرابط محذوفٌ ، والتقديرُ : إنَّ المذكور من الصبر [منه] [١] من عزم الأمور ، وحُذِفُ الضميرُ لوجود الشرطين ، وعلى هذا أخذ أبو علي هذه الآية [٢] ،وهو أحسنُ ما تُؤْخَذُ عليه هذه الآيةُ . ويجوز أنْ يكونَ (ذلك) إشارةً الى (مَنْ) فوقع به الرَّبْطُ [٣] ، ويكون بمنزلة الآية التي في سُبْحانَ ، وهو قولُه تعالى : « إنَّ السَّمْعَ والبَصَرَ والفُؤَادَ ﴾ [٤] ويكون التقدير : إنَّ الصابرَ والغافرَ من عَزْم الأمور ، وجُعِل الصابرُ والغافرُ من عزم الأمور على جهة الاتساع ويكون بمنزلة قوله : ﴿ خُلِقَ الإنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ ﴾ [٥] جُعِل كأنَّه مخلوق من العَجَلة لكثرة العَجَلة منه .

وأمَّا قولُه تعالى : ﴿ إنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللهِ الصُّمُّ البُكْمُ ﴾ [٦] فَيَحتَمِلُ عندي وجهين :

أَحَدُهما : أنْ تكونَ (أفعل) التي للتفضيل ، وتكونُ بمنزلة ما حكاه سيبويه : إنَّ خيراً منك زيدٌ [٧] ، فأخبرَ بالمعرفة عن النكرة ، لأنَّ في النكرة تخصيصاً وأفعُل التي للتفضيل إضافتُها تكونَ غيرَ محضةٍ ألا تَرى أَنَّك تقول : مررتُ بأفضلِ الناسِ . وقد تضاف على جهة التعريف .

الثاني : أنْ تكونَ (شَرٌّ) هنا بمنزلة: في فلان شَرٌّ، وتكون

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٢) الايضاح ١/٤٥ .

(٣) انظر الوجهين في البحر المحيط ٧/٥٢٤ .

(٤) سورة الاسراء آية ٣٦ وقد أوردها المؤلف شاهداً على وضع الاشارة موضع الضمير الذي يربط جملة الخبر بالمبتدأ وتتمه موضع الشاهد منها قوله جل شأنه « كل أولئك كان عنه مسؤولاً » وانظر ما تقدم ص ٥٦١ .

(٥) سورة الأنبياء آية ٣٧ .

(٦) سورة الأنفال آية ٢٢ .

(٧) في الكتاب ٢/١٤٢ « وتقول : إنَّ قريباً منك زيدٌ ، والوجه إذا أردت هذا أن تقول : إنَّ زيداً قريبٌ منك أو بعيد منك ، لأنَّه اجتمع معرفة ونكرة » وانظر ما تقدم ص ٥٣٦ .

لغير التفضيل، ويكون المعنى: شَرُّ الدوابِّ الصُّمُّ، ويكون بمنزلة: ﴿خُلِقَ الانْسَانُ من عَجَلٍ﴾ (١) على جهة الاتساع، وهو كثيرٌ في كلام العرب، وهذا الوجه الثاني أقربُ من جهة اللَّفظ، والأَوّلُ أقربُ من جهة المعنى.

فهذان وجهان جائزان في قوله تعالى: ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وغَفَرَ إنَّ ذلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُور﴾ (٢)، وزاد الخِدَبُّ (٣) وجهاً ثالثاً، فقال: (ذلك) موضوع موضعَ صبرِه وغفرانِه، فكأَنَّ الأصلَ: إنَّ صبرَه وغفرانَه فعلُه ثم وضعت (ذلك) موضعَ فعلِهِ فلا يُحْتَاج الى ضمير محذوف. وهذا القولُ ليس بمحقَّقٍ لأَنَّ (ذلك) إشارةٌ فلا بُدَّ أَنْ تكونَ الاشارةُ الى الفعل، وإذا كان كذلك فلا بُدَّ من تقديرِ ضميرٍ محذوفٍ على حَسَبِ ما ذهب إليه أبو علي.

ويلزم الخِدَبَّ أَنْ يقولَ في قولِ سبحانَه: ﴿والَّذِين يتوَفَّونَ مِنْكُم﴾ (٤) الآية إنَّ الضميرَ الذي في (يَتَرَبَّصْنَ) وُضِعَ موضعَ أزواجهم، فأغنى ذلك عن الضمير العائد الى المبتدأ كما قاله في ﴿إنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمورِ﴾. وهذا قولٌ بعيدٌ، لأَنَّ الضميرَ لا بُدَ أَنْ يعودَ إلى مذكور، وهو هنا عائدٌ الى الأزواج، وهذا ليس فيه ضميرٌ يقع به الرَّبْطُ.

واختلف الناسُ في هذه الآية: فمنهم مَنْ جعلَها على حَذْف مضافٍ تقديرُه: وأزواجُ الذين يتوفون (٥). ومنهم مَنْ جعلَ (الذين يتوفون) مبتدأً

(١) سورة الأنبياء آية ٣٧.

(٢) سورة الشورى آية ٤٣.

(٣) بكسر الخاء وفتح الدال وتشديد الباء ومعنى الخِدَبّ: الرجل الطويل، وهو أبو بكر محمد بن احمد بن طاهر / اشبيلي سَكن فاس أخذ كتاب سيبويه عن أبي القاسم بن الرماك، وأخذ عن ابن الآخضر، له طرر على الكتاب بسطها تلميذه ابن خروف وعَوَّل عليها في شرحه. وله طرر على الايضاح وتعاليق على الأصول لابن السراج ومعاني القرآن للفراء. توفي في حدود الثمانين وخمسمائة ببجاية / انظر ترجمته في الذيل والتكملة ٦٤٨/٢/٥، بغية الوعاة ٢٨/١، وقد ذكر ابن أبي الربيع رأي ابن طاهر هذا في الكافي ١/ ص ١٢٨.

(٤) سورة البقرة آية ٢٣٤ وتتمة موضع الاستشهاد منها قوله عز وجل: ﴿ويَـذَرُونَ أزواجاً يتربصنَّ﴾.

(٥) ذكر النحاس في إعراب القرآن ٢٦٩/١، ومكّي في مشكل إعراب القرآن ٩٩/١، =

والخبرُ محذوفٌ ، والتقديرُ : ومما يُبَيِّنُ لكم حكُم الذين يتوفون منكم [1] ، ويكون (يَتَرَبَّصْنَ) كلاماً مستأنفاً جيء به لبيان حكم أزواجهم، ويكون بمنزلة قوله تعالى : ﴿ وعَدَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مغفِرَةٌ وأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾ [2] فقولُه تعالى : ﴿ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وأجرٌ عظَيمٌ ﴾ بيانٌ للموعود / [١٢٧] ويكونُ هذا على الطريقة التي أَخَذَ عليها سيبويه قوله تعالى : ﴿ الزَّانِيَةُ والزَّانِي ﴾ [3] جعل (الزَّانِية والزَّاني) مبتدأً ، والخبرُ محذوفٌ ، والتقديرُ : ومما فُرِضَ عليكم حكمُ الزانية والزاني [4] ، ويكون قولُه تعالى : ﴿فاجلِدُوا﴾ [5] جملةً ثانيةً [6]، والفاء ربطت بين الجُمَلتين بمنزلة الفاء في قوله :

* وقائلةٍ خَوْلانُ فانكح فتاتَهم * [٥١]

التقدير : هذه خولان فانكح فتاتَهم ، وقوله (كما هي) [7] ها هنا بمنزلة الذي ، والتقدير : كالذي هي كائنة، وسيعود الكلام في هذا في باب الخفض [8] ،وكذلك قولُه تعالى : ﴿ والسَّارِقُ والسَّارِقَةُ فاقْطَعُوا أَيْدِيَهُما ﴾ [9]

= وأبو البركات الأنباري في البيان في غريب إعراب القرآن ١/١٦١ هذا الرأي ولم ينسبوه.

(١) ذكر مكي في مشكل اعراب القرآن ١/٩٩ أن هذا قياس قول سيبويه ، وانظر البيان ١/١٦٠ .

(٢) سورة المائدة آية ٩ .

(٣) سورة النور آية ٢ .

(٤) في الكتاب ١/١٤٣ : « كأنَّه . . . قال : في الفرائض الزَّانية والزَّاني أو الزَّانية والزَّاني في الفرائض » وهذا أدقّ مما ذكره المؤلف . وإن كان تقدير معنى لا تقدير اعراب .

(٥) سورة النور آية ٢ .

(٦) الكتاب ١/١٤٣ .

(٧) يريد ما جاء في تتمة الشاهد السابق (٥١) من قول الشاعر :

* وأُكْرومَة الحَيَّين خِلْوٌ كما هيا *

وفي خزانة الأدب ١/٢١٨ « وقوله : كما هيا صفة لخلو وفيه فعل محذوف ، أي : كما كانت خِلْواً . . ويجوز أن يكون هي مبتدأ وخبره محذوف . وما موصولةٌ أي كالحالة التي هي عليها فيما عهدته . . »

(٨) انظر ما سيأتي ص ٨٥٠ ـ ٨٥١.

(٩) سورة المائدة آية ٣٨ .

السَّارِق مبتدأٌ والخبرُ محذوفٌ، التقديرُ : مما يُبيِّنُ لكم حكم السَّارق والسَّارقة فاقطعوا أيديهما . والمراد أيْمَـانهما وهي في قراءة ابن مسعود [1] . وعلى هذا أيضاً أَخَذَ سيبويه قولَه تعالى : ﴿ مَثَلُ الجَنَّةِ الَّتي وُعِدَ المُتَّقُونَ فيها أَنْهارٌ ﴾ [2] الآية . وفي موضع آخر ﴿ تَجْرِي من تَحْتِها ﴾ [3] التأويل : مما يُقَصُّ عليكم مثلُ الجَنَّة وجيء بها لما بعده [4] . ثم قال تعالى : ﴿ فيْها أَنْهَارٌ مِنْ مَّاءٍ غَيْرِ آسِنٍ ﴾ [5] .

وقد أُخِذت هاتان الآيتان على غير هذا : فمنهم من قال (مَثَل) زائدة والتقدير : الجنَّة التي وُعِدَ المتقون فيها أنهارٌ ، فيكون (فيها) خبراً [6] عن الجنَّة و (أنهارٌ) فاعل بالمجرور لأنَّه قد اعتمد ، ويجوز أنْ يكونَ (فيها) خبراً مقدماً ، و (أنهارٌ) مبتدأٌ . والجملةُ خبرٌ عن الجنَّة ، وهذه الطريقـة تجري على مذهب الكوفيين ، لأنَّهم يرون زيادةَ الأسماء، وأمَّا البصريون فلا تكونُ الزيادةُ عندهم إلاَّ في الحروف ، ولا تُزَادُ عنـدهم الأسماءُ ، ولا الأفعالُ .

ومنهم مَنْ جعل (مَثَل) مبتدأ و(فيها أنهارٌ) خبرٌ عنه على حَسَبِ ما تقدَّم، وأعاد الضمير مؤنثاً لأنَّ مَثَلَ الجّنة جَنَّةٌ ، فهو مؤَنَّثٌ في المعنى ، وفي هذا عندي بُعْدٌ .

ومنهم مَنْ قال : إنَّ العَربَ تقول : مثلك يفعل كذا ، تريد : أنت تفعل كذا، وهذا اذا حقَّقْتَه راجعٌ الى الزيادة، وقد تقدَّم الكلامُ في زيادة الأسماء

(١) في معاني القرآن ٣٠٦/١ « وفي قراءة عبد الله : والسارقون والسارقات ، فاقطعوا ايمانهما » .
(٢) سورة محمد آية ١٥ .
(٣) سورة الرعد آية ٣٥ .
(٤) الكتاب ١٤٣/١ .
(٥) الوجهان التاليان يفهمان من كلام الفراء على آية الرعد رقم ٣٥/ انظر معاني القرآن ٦٥/٢ ، اعراب القرآن للنحاس ١٧٣/٢ ، مشكل اعراب القرآن ٢٤٤/١ ، وفي ٣٠٧/٢ منه حكى مكي القول بزيادة (مثل) في الآية ١٥ من سورة محمد ولم ينسبه .
(٦) في الأصل : « خبر » .

وأنَّها لم تَثْبُتْ . وسأتكلم في زيادة الأسماء في باب حروف الخفض [١] .

مسألة :

الفاء تدخلُ في خبر المبتدأ إذا كان المبتدأُ موصولاً أو نكرةً موصوفةً بشروط :

أمَّا المبتدأُ إذا كان موصولاً فلا تدخل الفاء في الخبر إلَّا بشروطٍ أربعةٍ شرطان في الصِّلة ، وشرطان في الموصول . فأمَّا الشـرطانِ اللَّذانِ في الصِّلة : فأَنْ تكون الصِّلة سَبَباً في الخبر ، وأنْ تكونَ جملةً فعلِيَّةً أو ظرفاً أو مجروراً .

وأمَّا الشرطانِ في الموصول : فألَّا يكونَ الموصولُ الألفَ واللام [٢] ، وخالف في هذا المُبَرِّدُ فأجاز دخول الفاء في خبر الموصول ، وان كان الألفَ واللَّامَ ، وقال في قوله تعالى : ﴿ والسَّارِقُ والسَّارِقةُ فاقْطَعُوا ﴾ [٣] (اقطعوا) هو خبرُ المبتدأ ودخلت الفاء في الخبر لأنَّ (السَّارقَ) فيه معنى الشَّرط ، والمعنى : مَنْ سرق فاقطعْ يدَه [٤] .

ولا يـدخل على المـوصول عـاملٌ عـدا (إنَّ) [٥] ، فإنَّ دخـولَها كخروجها ، لإنَّها لم تغيِّرْ مِنْ المعنى شيئاً ، إنَّما دخلت للتوكيد . وخالف

---

(١) انظر ما سيأتي ص ٨٥١.

(٢) قال ابن لب في تقييده ل ٨٥ ـ ٠٨٦ «وهل يشترط في المبتدأ الموصول أن يكون ما عدا الألـف والـلام أم لا ؟ خلاف ، اشترطه بعض النحويين واليه ذهب ابن أبي الربيع فلم يجز دخول الفاء في خبر المبتدأ الداخلة عليه الألف واللام بمعنى الذي أو التي وزعم أنَّه مذهب سيبويه» .

(٣) سورة المائدة آيـة ٣٨.

(٤) ما ذهب اليه المبرد في توجيه الآية ذهب اليه قبله الفراء في معاني القرآن ٣٠٦/١ وانظر اعراب القرآن للنحاس ٤٩٦/١ ، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ل ٥ ، شرح الكافية للرضى ٤٧٣/١ .

(٥) هذا هو الشرط الثاني .

في هذا الأخفش ، وقال : إنَّ الفاءَ لا تدخل في خبر (إنَّ) وإنْ كان في الصِّفة معنى الشَّرط (١) . احْتُجَّ عليه بقولِه سبحانَه : ﴿ إِنَّ الَّـذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمنين والمُؤْمِناتِ ﴾ (٢) الآية . قال : إنَّ الفاء زائدةٌ ، ومذهبُه أنَّ الفاء تُزَادُ في الخبر (٣) ، وأكثر النحويين منعوا ذلك ، وقالوا : إنَّ الزيادةَ في الحروف خروجٌ عن القياس فلا تُدَّعى إلاَّ بدليل لا يَحْتَمِلُ التأويلَ .

وإذا وجدتَ هذه الشروط فأنْتَ بالخيار ، إنْ شئتَ أدخلتَ الفاءَ ، وإنْ شئتَ لم تدخل ، وإذا نَقَصَ من هذه الشروط شرطٌ واحدٌ فلا تدخلُ الفاء ، إنَّما لم تدخل الفاء ، إذا كانت الصِّلةُ ليست سَبَباً في الخبر لأَنَّ المبتدأ لا تدخل الفاء في خبره ، لا تقول : زيدٌ فقائمٌ ، تريد: زيدٌ قائمٌ . وإنَّما يجوزُ هذا على أنْ يكونَ التقديرُ : هذا زيدٌ فهو قائمٌ ، فزيدٌ خَبرُ مبتدأٍ ، وكذلك أيضاً (قائم) خبرُ مبتدأ محذوفٍ ، وعلى هذا جاء قول الشاعر :

* وقـائـلةٍ خَـولانُ فـانكـح فـتاتَـهم * [٥١]

التقدير : هذه خولانُ فانكح فتاتَهم ، وكذلك جاء : زيدٌ فاضربْه إنما هو على تقدير : هذا زيدٌ فاضربه فيكون (فاضربه) جملة أخرى . وعلى هذا أخذ سيبويه قولَه تعالى / ﴿ الزَّانِيةُ والزَّانِي ﴾ (٤) الآية . وقد مضى الكلام في هذا (٥) . وذهب أبو الحسن إلى زيادة الفاء . ولم يأتِ بدليـل ـ فيما أعلم ـ إلاَّ مُحتَمِلاً للتأويل ، فلا تَثْبُتُ فيه قاعدة، وإنَّما لم تدخل الفاء [والصلة جملة اسميّة] (٦) ، لأَنَّ الفاء لا تدخل إلا بمـلاحظة الشَّـرط [١٢٨]

---

(١) شرح المفصل ١٠١/١ .

(٢) سورة البروج آية ١٠ وتتمة موضع الاستشهاد منها قولُه جلَّ شأنَّه : ﴿ ثُمَّ لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ﴾ .

(٣) شرح المفصل ١٠١/١ .

(٤) سورة النور آية ٢ .

(٥) أنظر ما تقدم ص ٥٧١.

(٦) تكملة يتم بها الكلام .

والجزاء . فَتَنَزَّلَ عندهم الاسمُ الموصول بمنزلة اسم الشَّرط ، وتَنزَّلَتْ عندهم الصِّلةُ منزلَة جملةِ الشَّرط ، وتَنزَّلَ الخبرُ منزلةَ الجواب . والشَّرطُ لا يكون إلَّا جملةً فعليَّةً ، ولا يكون جملةً اسميَّةً ، ولا جملةً مركَّبَةً من شرط وجزاء ، ولا جملةً مركَّبةً من قَسَمٍ وجواب ، فلم تدخل الفاءُ في الخبر حتَّى تكونَ الصِّلةُ جملةً فعليَّةً وإنَّما دخلتِ الفاءُ في الخبر ، والصِّلةُ ظرفٌ أو مجرور ، لأنَّ الظرفَ والمجرورَ إذا وقعا صلتين فلا بُدَّ أنْ يتَعلقا بمحذوف وذلك المحذوف : الفعلُ ، فإذا قلتَ : الذي في الدار ، التقدير : الذي استقرَّ في الدار، ولو نطقتَ بهذا لكانت الجملةُ فعليَّةً فتَنَزَّلَ (في الدار) من [1] قولك : الذي في الدار ، منزلةَ الفعلِ لأَنَّه نائبُ منابَه ، فجرى مجراه .

فان قلتَ : فيلزم عما ذكرتموه صِحَّةُ قولِ المُبَرِّد في قوله تعالى : ﴿ والسَّارِقُ والسَّارِقةُ فاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ [2] : إنَّ الفاء دخلت في الخبر لأنَّ (السَّارِقَ) في معنى : الذي سَرَق .

قلتُ : ليس مثْلَه ، لأنَّ (في الدار) مجرورٌ يطلب عاملاً فيه، وكذلك (عندك) منصوب على الظرف، والنصب يطلب ناصِباً ، فظهورُ عمل الفعل يتَنَزَّلُ منزلةَ ظهوره و (السَّارِق) مرفوعٌ بالابتداء ، والابتداءُ يختَصُّ بالاسم ، فليس للفعل ظهورٌ لأَنَّه لا عملَ له ظاهرٌ ولا هو موجود ، وانَّما هذا الكلام يصلُح مكانَه الفعلُ والفاعلُ ، فلا يلزم إذا نَزَّلَتِ العرب (الذي في الدار) منزلَة (الذي استقرَّ في الدار) لو نُطِق به أن تُنَزَّلَ (السَّارق) منزلة (الذي سرق) لأنَّ (استقرَّ) وإن حُذِفَ فقد بَقِيَ عمله و (الذي سَرَقَ) لم يبقَ للفعل عَمَلٌ حين قال : السَّارق ، والأصل ألَّا تدخل الفاء في الخبر حتى تكونَ الصِّلةُ مما يجوزُ أَنْ يكونَ شرطاً ، وهذا فرقٌ ظاهرٌ ، ولو كان قول أبي العباس قوياً لكان الاختيارُ في الآية النصبَ كما يُخْتَارُ النصبُ في قولك :

---

(١) في الأصل منزلة . وفي الكلمة أثر إصلاح كأن الناسخ أراد أن يغيرها الى (من) .

(٢) سورة المائدة آية ٣٨ .

زيداً فاقتلْه ، لأنَّ الأمْرَ طالبٌ بالفعل على حَسَبِ ما يتبيَّنُ في باب الاشتغال (١) ، والآي (٢) كلُّها من هذا النوع إنَّما جاءت بالرفع فدلَّ على صِحَّة مذهب سيبويه :

وإنَّما لم ندخل الفاء في الخبر إذا دخل على الموصول عاملٌ لأنَّ الفاءَ لم تدخل في الخبر إلَّا بما ذكرتُه من ملاحظة الشَّرط وتنزُّل الموصول منزلَة اسم الشرط ، واسم الشَّرط لا يعمل فيه ما قبله إلَّا الابتداء وحرف الجرّ ، فيلزم عن هذا ألّا يجوزَ أنْ تقولَ : إنَّ (٣) الذي يأتيني فله درهم ، لأنَّ (إنَّ) لا تعمل في اسماء الشَّرط ، وادُّعيَ (٤) أن الفاء هنا زائدة ، وإذا بطلت زيادة الفاء في الخبر بما ذكرتُه دلَّ على صِحَّة ما ذهب اليه سيبويه ، وهو أنَّ [إنّ](٥) دخولَها كخروجها لأنَّها لم تُحْدِثْ معنى زائداً وكأنَّك اذا قلتَ : إنَّ الذي يأتيني ، قد قلتَ : الذي يأتيني فدخلت الفاء مع (إنَّ) كما دخلت مع عدمها ، ونظيرُ هذا العطفُ على الموضع في قولك : إنَّ زيداً قائمٌ لا عمروٌ . وسيأتي الكلام في هذا مستوعباً في باب (إنَّ) (٦) . فقد تبيَّن لك مما ذكرتُه أنَّ الموصولَ إذا وقع مبتدأً لا تدخل الفاء في خبره إلَّا بأربعةِ شروط ، وبينتُ عِلَلَ ذلك بما أمكنني .

وأمَّا النكرةُ الموصوفة وهي (كُلُّ) في نحو قولك : كُلُّ رجلٍ يأتيني ، فإذا وقعت مبتدأةً دخلت الفاءُ في الخبر بشروط ثلاثة :

أَحَدُها : أنْ تكونَ الصِّفةُ سَبَباً .

الثاني : أنْ تكونَ جملةً فعليّةً أو ظرفاً أو مجروراً .

---

(١) أنظر ما سيأتي ص ٦٣٣ - ٦٣٤.

(٢) في الأصل : « الافي » « تحريف » .

(٣) في الأصل : لعل ، تحريف .

(٤) المدعي هو الأخفش كما سبق في ص ٥٧٤ .

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٦) انظر ما سيأتي ص ٧٩٣ فما بعدها.

الثالث : ألَّا يدخلَ عليها عاملٌ ، ما عدا (إنَّ) على حَسَبِ ما تقدَّم في الموصول، وما عُلِّلَ به الموصول تعلل به النكرة الموصوفة . وهذا بَيِّنٌ ، وإذا وجدتَ الشروطَ الثلاثة فأنت في ادخال الفاء بالخيار ، ومتى نقص شرطٌ منها فلا تدخل الفاء على حَسَبِ ما تقدم في الصِّلة.

قوله : (واعلم أنَّه يجوزُ تقديمُ خبر المبتدأ عليه ، إلّا إذا كان فعلاً) (١) .

الكلامُ هنا في ثلاثة فصول :

الأول : في تقديم خبر المبتدأ عليه / [١٢٩]

اعلم أنَّ خبرَ المبتدأ يجوزُ تقديمُه على المبتدأ بالسَّماع وبالقياس ، أَمَّا السماع فحكى سيبويه : مشنوءٌ من يَشْنَؤُك (٢) ، وحكى : تميميٌّ أَنَا (٣) . فأنا مبتدأٌ والخبر (تميميٌّ) وهو خبرٌ مقدَّمٌ ، والتقديرُ : أنا تميميٌّ ، وكذلك : (مَنْ يَشْنَؤُك) مبتدأ والخبر (مشنوءٌ) والتقدير : مَنْ يَشْنَؤُك مشنوءٌ أي : من يبغضك مبغضٌ . والمَشْنُوءُ: المُبْغَضُ وإن كان جميلاً . والمُشْنَأُ : الدَّمِيم (٤) وإن كان محبَّباً .

ولا أعلم خلافاً في أنَّ (مَشْنُوءاً) خبرٌ مقدَّمٌ إلَّا ما ذكر عن أبي الحسن : فإنَّه أجاز أَنْ يكون (مشنوءٌ) مبتدأً ، و (مَنْ يَشْنَؤكُ) مفعولُ لم يسمَّ فاعلُه، وكذلك أجاز في : تميميٌ أنا أَنْ يكونَ (أنا) فاعلاً بـ « تميميٌّ » وسدَّ مسدَّ الخبر وهذا مبنيٌّ على عمل الصِّفة وان لم تعتمد ، فذهب سيبويه

---

(١) الجمل ص ٤٩ .

(٢) الكتاب ١٢٧/٢ .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) في اصلاح المنطق ص ٢٨٤ : « وتقول : هذا رجل مَشْنُوء إذا كان مبغضاً وإن كان جميلاً . وهذا رجل مُشْنَأ ، إذا كان قبيح المنظر » وانظر التهذيب ٤٢٢/١١ ، التاج ٢٨٦/١ « شنأ » وفي الأصل : الذميم بذال معجمة .

وجمهورُ النحويين الى منع ذلك[١] ، وأجاز ذلك الأخفشُ[٢] . وسيأتي الكلام في هذا بَعْدُ[٣] فيصِحُّ ما ذهب إليه الخليلُ في الاستدلال على جواز تقديم الخبر على المبتدأ بما حكاه وهو: منشوءٌ من يشنَؤُك، «وتميميٌّ أنا»[٤].

واستدلَّ أبو علي على جواز تقديم الخبر على المبتدأ بقول الشَّمَّاخ:

١٣٤ - كلا يَوْمَيْ طُوالةَ وصلُ أَرْوَى
ظَنُونٌ آن مطَّرَح الظَّنُونِ[٥]

ووجه الدليل من البيت أنّ (كِلا) ظرف ، والناصب له (ظَنُون) - والظَّنُون الذي لا خبرَ فيه . قال زُهير :

١٣٥ - * وقد يأتيك بالخبر الظَّنُونُ *[٦]

---

(١) لم أجد في الكتاب المطبوع نصاً على منعه لكنَّ الأمثلةَ التي أوردها سيبويه اعتمدت الصفات العاملة عَمَل أفعالها على نفي أو استفهام أو جرت نعوتاً لما قبلها أو أحوالاً منه ، أو أخباراً عنه/ انظر الكتاب ٢٢/١ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١٧٤ - ١٧٥ ، ١٩٥ ، ١٨/٢ وانظر ما سيأتي ص ٥٨٢ - ٥٨٣ .

(٢) أنظر شرح المفصل ٧٩/٦ ، شرح الجمل لابن عصفور ٥٥٣/١ ، البحر المحيط ٣٩٦/٨ ، توضيح المقاصد ٢٧١/١ ، شرح اللمحة البدرية ٦٣/٢ ونسبه ابن عقيل في شرح الالفية ١٩٢/١ وخالد الأزهري في التصريح ١٥٧/١ والسيوطي في الهمع ٦/٢ ، ٨١/٥ الى الكوفيين والأخفش .

(٣) أنظر ما سيأتي ص ٩٩٩.

(٤) في الكتاب ١٢٧/٢ : « وزعم الخليل رحمه الله أنَّه يستقبح أن يقول : قائم زيد ، وذاك إذا لم تجعل قائماً مقدماً مبنياً على المبتدأ كما تؤخر وتقدم فتقول : ضَرَبَ زيداً عمرو وعمرو على ضرب مرتفع . وكان الحدُّ أن يكون مقدماً ويكون زيد مؤخراً . وكذلك هذا الحدُّ فيه ان يكون الابتداء (فيه) مقدماً وهذا عربيٌّ جيد وذلك قولك : تميميٌّ أنا ، ومشنوءٌ من يَشْنَؤُك » .

(٥) الايضاح ٥٢/١ ، والبيت في ديوان الشماخ ص ٣١٩ ، الاضداد لابن الانباري ص ٢٠٦ ، الامالي ٣٠/٢ ، المحتسب ٣٢١/١ ، شرح المقدمة المحسبة ٤١١/٢ ، الانصاف ٦٧/١ ، شرح المفصل ١٠١/٣ .

(٦) صدره * ألا أبلغ لديك بني تميم *
والبيت مطلع قصيدة في ديوانه ص ١٨٤ وانظره في الاضداد لابن الانباري ، ص ١٩ .

وهو خبر عن (وصل أروى) ولا يتقدم المعمول إلَّا حيثُ يتقدَّمُ العاملُ ، فتقدُّم (كلا) على (وصل) دليلٌ على جواز تقدُّم (ظنون) عليه . وبهذا النوع استدلَّ على تقدم خبر ليس على ليس [1] : استدَّل عليه بقوله تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيْهُم لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُم ﴾ [2] ، فـ (يومَ يـأتِيْهِم) ظرفٌ ، والعامل فيه (مصروفٌ) ، والتأويل : ليس العذاب مصروفاً عنهم يوم القيامة. فقدَّم (يوم يأتيهم) على (ليس) والمعمول لا يتقدَّم إلَّا حيثُ يتقدَّمُ العاملُ ، فتقدُّمُ (يوم) على (ليس) يَدُلُّ على جواز تَقَدُّم (مصروف) عليه . وسيأتي الكلام في تقديم خبر ليس عليها في باب كان [3] .

فإن قلتَ : العربُ قد تَتَّسِعُ في الظرف والمجرورات فتقدِّمُها حيثُ لا تقدِّمُ عواملَها ألا تَرَى أنَّه يجوز : إنَّ بك زيداً مأخوذٌ ، ولا يجـوز إنَّ مأخوذ [4] بك زيداً ، وإنَّما هذا صحيحٌ في غير الظرف والمجرورات .

قلت : الأصل في العمل كلِّه ألَّا يتقدَّمَ العاملُ، والظرفُ والمجرور وغيرهما في هذا سواء، والدليل على ذلك أنك لا تقول : اليوم إنَّ زيداً شاخصٌ ، وتقدِّم الظرف المتعلق بخبر إنَّ ، ولا تقول : بك إنَّ زيداً مأخوذٌ ، ولا يلزم من اتساع العرب في الظرف والمجرور في موضعٍ مّا أن تتسّعَ في كلِّ موضع ، فإنَّ الاتساعَ شيءٌ جرى على غير قياس فسبيلُك أنْ تقصِرَه على الموضع الذي صحَّ فيه ، ولا تَتَعَدَّاه ويبقى ما عداه على الأصل والقياس ، وهو أنَّ المعمولَ لا يتقدَّم إلَّا حيثُ يَتَقدَّم العاملُ ظرفاً كان أو غير ظرف ، وهذا النوع كان الأستاذُ أبو علي يأخذ في الانفصال عن هذا الاعتراض ، وهو عندي حَسَنٌ .

---

(١) قال في الكافي في الافصاح عن مسائل كتاب الايضاح ١ ص ١٤٧ « وبهذا النحو استدل ابو علي في غير هذا الكتاب على جواز تقدم خبر ليس عليها » .

(٢) سورة هود آية ٨ .

(٣) أنظر ما سيأتي ص ٦٧٦ .

(٤) في الأصل : « مأخوذاً » بالنصب .

فإن قلتَ : قد تقرر من كلام النحويين قاعدةٌ متفقٌ عليها، وهو أَنَّ العاملَ اذا كان متصرِّفاً في نفسه تصرَّفَ في معموله ، وإذا كانَ العاملُ غيرَ متصرِّف في نفسه لم يتصرَّف في معموله . والعاملُ في الخبر المبتدأ ، والمبتدأ ليس بمتصَرِّف ، وإنما التَّصَرُّفُ في الأفعال وما جرى مَجْرى الأفعال ، فيلزم ألَّا يتصرفَ في معموله ، وعلى هذه الشُّبَه اعتمد ابنُ الطَّراوة في أَنَّ [1] خبرَ المبتدأ لا يتقدَّم عليه [2] .

قلتُ : للنحويين عن هذا انفصالان :

أَحَدُهما : أَنَّ العاملَ بحقِّ الأصل شيئان : الفعلُ والمبتدأُ ، وكلُّ ما يعمل من الأسماء غير المبتدأ فإنَّما يعملُ بالحَمْلِ على الفعل والإجراء مُجراه والفعل إذا لم يكن مُتَصَرِّفاً فليس بفعل حقيقيٍّ وإنَّما هو بمنزلةِ الحروف ، ويدلُّك على ذلك أنَّ الأفعالَ التي لا تَتَصَرَّفُ أربعة : نِعْمَ ، وبِئْسَ ، وفعل التعجب ، وعسى . فأمَّا (نِعْم) و (بِئْس) فليس فيهما دَلالةٌ على زمان ولا حَدَثٍ وإنَّما جيء بهما تعظيماً أو تحقيراً للاسم الذي بعدهما ، وليست الأفعالُ / مأخوذَة من المصادر لذلك . هذا إنَّما هو للحروف وهو الدَلالة على معنى في الغير . [١٣٠]

وأمَّا فعلُ التعجب فقد أجرتْه العربُ مُجْرَى الاسم في تصغيره وتصحيحه وليس فيه دَلالة على الزمان الماضي، وكذلك (عسى) إذا قلتَ: عسى زيدٌ أنْ يقومَ فليس فيه أيضاً دَلالة على الزَّمان إنَّما هي دَلالة على أنَّك راجٍ ، ألَا ترى أنَّها بمنزلة (لعلَّ) في المعنى ولا يُفْهَم منها إلَّا ما يُفهم من

---

(١) في الأصل : «وأنَّ» ولعل الصواب ما أثبت .

(٢) قال السيوطي في همع الهوامع : ٣٨/٢ : «وذهب ابن الطراوة إلى جواز : زيد أخوك ، دون : قائم زيد بناء على مذهب له غريب خارج عن قوانين العربية وقد أشرت اليه في كتاب : (الاقتراح في اصول النحو) » وانظر منهج السالك ص ٤٥ ، الاقتراح ص ٤٦ - ٤٧ ، ابن الطراوة النحوي ص ١٢٥ - ١٢٩ .

(لعلَّ) ولا خلافَ في (لعلَّ) أنَّها حرف. قال سيبويه: «عسى ولعلَّ: طمعٌ واشفاقٌ»[1]، فانظر إليه كيف سوىّ بينهما.

وأمَّا (ليس) فالأمرُ فيها بَيِّنٌ ؛ لأَنَّ معناها معنى (ما) النافية .

فإذاً تبيَّنَ لك أنَّ الافعالَ أصلُها أَنْ تكونَ مُتَصَرِّفةً ، ومتى وَجَدْتَ فعلاً غير متصرِّف فإنما هو على غير قياس، وتسميتُه فعلاَ مسامحةٌ ، لأَنَّه جرى مَجَرى الفعل في لَحاق الضمائر وعلامة التأنيث . وسيعود الكلامُ في الأفعال التي لا تَتَصَرَّفُ بَعْدُ.

فأقول : إنَّ الفعلَ الاصليَّ يتقدَّم معمولُه عليه ، والفعلَ الذي أُطْلِق عليه هذا الاسم بحكم المسامحة لا يتقدَّمُ معمولُه عليه؛ لِيُفَرَّقَ بين الفعل الأصليِّ والفعل غير الأصليِّ ، ثم ما أُعمِلَ عملَ الفعل يجري على هذا ، فما كان مُتَصَرِّفاً في نفسه تصرَّف في معموله بالتقديم والتأخير وما كان غيرَ متصرِّف في نفسه لم يتصرَّف في معموله؛ ليجريَ الفعلُ على حكم الأصل ، فالنحويون لم يقولوا هذا إلاَّ في الأفعالِ وما أُعْمِل عملَ الأفعالِ ؛ لما ذكرتُ لـك ،وأَمَّا المبتدأُ فعمله بحقِّ الأصل ، وليس عملُه بالحمل على الفعل فينظر في تقدُّم معموله عليه الى تصرُّفه وعدم تَصَرُّفه . وهذا الانفصالِ مذكور عن الرُّمَانيّ[2] وهو حَسَن .

الثاني : أَنَّ الأفعالَ تختَلِفُ عليها الأزمنةُ وجعلتِ العربُ دليلاً على ذلك الأبنية ، والأسماء تختلف عليها المعاني وجعلتِ العربُ دليلاً على ذلك

---

(١) في الكتاب ٤/٢٣٣ : « ولعل وعسى : طمع واشفاق » .

(٢) علي بن عيسى الرماني ـ نسبة إلى قصر الرمان بنواحي واسط ـ أحد نحاة القرن الرابع المشاهير أخذ عن الزجاج وأبي بكر بن دريد وأبي بكر بن السراج . وله مؤلفات كثيرة منها : معاني الحروف ، النكت في اعجاز القرآن ، شرح كتاب سيبويه ، توفي سنة ٣٨٤ هـ .
انظر ترجمته في : إنباه الرواة ٣/٢٩٤ ، بغية الوعاة ٢/١٨٠ ، الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه للدكتور مازن مبارك .

الإعراب . فاختلافُ الأزمنة في الأفعال نظيرُ اختلاف المعاني من الفاعلية والمفعولية والإضافة على الأسماء . فيلزم عن هذا أنَّ كل اسم متصرِّف ـ وهو الذي يوجد فاعلاً ومفعولاً ومضافاً ـ هو بمنزلة الفعل الذي يدلُّ على الأزمنةِ والأفعال الدَّالةُ على الأزمنة تتقدّم معمولاتُها عليها ، ما لم يمنع من ذلك مانعٌ فيلزم في الأسماء المُتَصَرِّفة أنْ يتقدَّم معمولُها عليها ، فتقول على هذا : قائمٌ زيدٌ ، والأصل : زيدٌ قائمٌ ؛ لأنَّ زيداً ، وإن لم يختلف بناؤُه للدَلالة على الزمان فيوجد فاعلاً ومفعولاً ومضافاً وهذا في الاسم هو نظير ذلك في الفعل ، فكما أنَّ الفعلَ الذي يدلُّ على الأزمنة يتقدّم معمولُه [1] عليه ، كذلك الأسماء التي تتصرف يتقدَّم معمولها عليها . ويظهر لي هذا الانفصال من صاحب الكُرَّاسة [2] فقد تحصَّل مما ذكرتُه أنَّ خبرَ المبتدأ يتقدم على المبتدأ بالقياس والسماع .

الفصل الثاني : ما يجوز من الأخبار أنْ يَتَقَدَّمَ ويبقى خبراً .

فأقول : اعلم أنَّ الخبرَ اذا كان جملةً اسميّة أو فعلّية ، وفاعلُ ذلك الفعل غير ضمير الأول فإنه يَتقدَّمُ على المبتدأ ويبقى المبتدأُ مبتدأً ، والخبرُ خبراً ، فتقول : زيدٌ ضربتُه ، وضربتُه زيدٌ ، وعمروٌ أبوه قائمٌ ، وأبوه قائِمٌ عمروٌ .

فإن كان الخبرُ جملةً فعليّةً فاعلُ ذلك الفعل ضميرٌ يعودُ الى المبتدأ، فهذا اذا تقدَّمَ بَطَلَ الابتداءُ وصار فاعلاً بالفعل ؛ لأنَّ العاملَ الظاهر أقوى من العامل المعنويِّ وذلك نحو : زيدٌ قام ، فـ «قام» خَبَرٌ عن زيد، فإن قدَّمتَ (قام) فقلتَ : قام زيدٌ صار (زيدٌ) فاعلاً بالفعل ولم يَجُز أنْ يبقى مبتدأً لما في ذلك من تهيئَة العامل للعمل وقطعه عنه، ولأنَّ الشَّرط في عمل الاسناد أنْ يكون مفرداً عن العوامل اللفظيّة ـ واللَّهُ أعلم ـ . ومثال ذلك : زيدٌ ضَرَبَ

---

(١) في الأصل : « يتقدم معمولها عليه » .

(٢) لم أجَد هذا في النسخة التي اطلعت عليها من المقدمة الجزولية .

عمراً ومحمدٌ جلس في الدار ، وما أشبه ذلك، إنْ قدمتَ الفعلَ في هذا كلِّه بطل الابتداءُ وصار المبتدأ فاعلاً بالفعل ؛ لما ذكرته : وهو أنَّ العاملَ اللَّفظيَّ أقوى من العامل المعنويّ.

فإن كان الخبرُ / صفةً تُثَنَّى وتُجْمع وتُذَكَّـر وتُؤَنَّث ، نحو : قائم [١٣١] وقاعد وحَسَن وما أشبه ذلك ـ ولم تعتمد على ما قبلها ـ والاعتماد : أنْ تَتَقَدَّم عليها أداةُ الاستفهام أو (ما) النافية، أو تجري صفةً على ما قبلها ، أو حالاً أو خبراً ـ فللنحويين في النوع كلِّه مذهبان : أمَّا سيبويه فيذهب إلى أنَّه يبقى خبراً ، ولا يجوز فيه غيرُ ذلك ، وعلى مذهبه جمهورُ النحويين (١) وذهب أبو الحسن الأخفش الى أنَّه يجوز فيه وجهان :

أَحَدُهما : ما ذهب اليه سيبويه .

الثاني : أنْ يكونَ صفةً مبتدأةً (٢) ، وما بعدها مرفوعٌ بها يسدُّ مسدَّ الخبر ، ومثال ذلك : زيدٌ قائمٌ ومحمد جالسٌ ، وعبدالله حَسَنٌ . فإذا قدمْتَ الخبرَ في هذا كلِّه فقلت : قائمٌ زيدٌ، وجالسٌ، محمدٌ، وحَسَنٌ عبدُاللَّهِ ، فسيبويه يذهب إلى أنَّه خبرٌ مقدّمٌ ، ويُثَنَّى ويجمع في تقديمه كما يُثَنَّى ويُجمع في تأخيره ، فتقول في التثنية : قائمان الزيدان ، وجالسان البكرانِ ، وضاحكان العَمْرانِ ، وقائمونَ الزيدونَ ، وجالسونَ العَمْرونَ ؛ لأنَّ حالَه عندَه مَقَدَّماً كحاله مؤخَّراً ، وأبو الحسن يجيز فيه وجهين :

أَحَدُهما : هذا الذي ذهب اليه سيبويه :

الثاني : أنْ يكونَ (قائمٌ) مبتدأً ، و (زيدٌ) فاعلٌ به يَسُدُّ مسدَّ الخبر ، ويظهر الفرق بينهما في التثنية والجمع ، فتقول في تثنية المسألة على

---

(١) انظر الكتاب ١٢٧/٢ ، المقتضب ١٢٧/٤ ، الايضاح ١٤١/١ ، شرح المقدمة المحسبة ٣٨٩/٢ ، المفصل ص ٢٢٩ ، شرح المفصل ٧٩/٦ ، شرح الجمل لابن عصفور ٥٥٢/١ ، التصريح ٦٦/٢ ، همع الهوامع ٧٩/٥ .

(٢) انظر مذهب الأخفش في شرح المفصل ٧٩/٦ ، شرح ابن عقيل ١٩٢/١ ـ ١٩٤ ـ التصريح ١٥٨/١ .

الوجه الأول : قائمان الزيدان ، وقائمون الزيدون ، لأنَّه مع تقديمه على حاله مع تأخيره ، وأنت لو قلتَ زيدٌ قائمٌ ثم ثَنيَّته لَقلتَ : الزيـدانِ قائمانِ فيلزمك أنْ يكونَ ذَلِكَ مع التقديم ، وتقول في تثنية المسألة على الوجه الثاني : قَائِمٌ الزيدان ، وفي الجمع : قائمٌ الزيدون ؛ لأنَّه قد جرى مَجْرى الفعل اذا رفع الظاهر فلا يُثَنَّى ولا يُجْمَع ، وكذلك ما جرى مجراه[1] ، لا يُثَنى ولا يُجمع فمن قال : « أكلوني البراغيث »[2] و

* يَعْصِرَنَ السليــطَ أقـاربُـه * [٢٩]

لزم أن يقولَ في التثنية والجمع: قائمانِ الـزيدان، وقـائمونَ الـزيدونَ، على أنَّ الزيدين فاعلٌ .

ونَصَّ على هذا الوجه [الذي][3] ذكرته أبو علي[4] ، ونبَّه عليه أبو القاسم بَعْدَ[5] . وسأُبيِّن ذلك .

فإن كان الخبرُ صفةً تُثَنَّى وتُجمع ، واعتمدتْ على همزة الاستفهام . أو (ما) النافية ، أو جرى صفةً أو حالا أو خبراً كان لك فيه وجهانِ باتفاق ، وذلك نحو : أقائِمٌ زيدٌ ؟ وأحَسَنٌ أخوك ؟ :

أحدهما : أنْ تجعلَه خبراً مقدَّماً .

الثاني : أن تجعلَ قائماً مبتدأ ، وزيدٌ فاعلٌ يَسُدّ مَسَدَّ الخبر ، ولا يُثَنَّى ولا يجمع في الاختيار ، فتقول : أَقَائمٌ الزيدانِ وأَقَائِمٌ الزيدونَ . وعلى من قال : « أكلوني البراغيث » يُثَنَّى ويُجْمَع . وإنْ جعلته خبراً مقدَّماً ثَنَّيْتَ

---

(١) في الأصل: « ألاّ يثنى » باقحام الهمزة .

(٢) أنظر ما تقدم ص ٢٦٩ .

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام وهي مأخوذة من كلام المؤلف في الكافي ١/ ص ٣٠٥ .

(٤) في الكافي ١/ ص ٣٠٥ : « ونصّ على هذا الذي ذكرته أبو علي في التذكرة ، وابن أبي العافية وغيرهما » .

(٥) الجمل ص ٤٩ ـ ٥٠ .

وجَمعتَ، وهذا الفصل لا أعرفُ فيه خلافاً بين النحويين .

فإن كان الخبرُ ظرفاً أو مجروراً وتقدَّم، فإن لم يعتمد ـ على حَسَبِ ما ذكرتُه ـ فلا يجوز فيه عند سيبويه إلَّا أنْ يكونَ خبراً نحو : في الدار زيدٌ ، وعندك عمرو ، وأجاز الأخفش وجهين [١] :

أحدهما : ما ذكره سيبويه .

الثاني : أَنَّ زيداً من قولك : في الدار زيدٌ فاعلٌ [٢] بـ « في الدار » ، كذلك عمرو من قولك : عندك عمرو ، أجاز فيه أنْ يكونَ فاعلاً بالظَّرف وأنْ يــكونَ مبتدأً . فإن كان الظرفُ والمجرور معتمِداً نحو : أفي الدار زيدٌ ؟ ، وأعندَكَ عمروٌ ؟ فاتفَّق سيبويه والأخفش على جواز الوجهين . ومن الناس مَنْ قال في الظرف والمجرور : ليسا بمنزلة الصِّفة التي تُثَنَّى وتُجْمع الصفة أقوى منهما فيجب أَلَّا يعملَ الظرف والمجرور وإن اعتمدا، بخلاف الصِّفة .

فإن كانت الصِّفة لا تُثَنَّى ولا تُجمع نحو قولك : زيدٌ مثلك ، وعمرو خيرٌ منك، فهذه إذا تقدَّمت يبقى خبراً . وإن كان قبلَها همزةُ الاستفهام وغيرها مما يقع به الاعتماد فتقول : أمثلُك زيد ، وأَخيرٌ منك عمرو ، وكذلك : صُفَّةُ هذا السرج خَزٌّ [٣] ، وأَخَزٌّ صُفَّةُ هذا السرج ؟ وعَدْلٌ زيدٌ، ورضىً عمروٌ وهذا كلُّه حكمه مقدَّماً كحكمه مؤخرّاً ؛ لأنَّ هذه الصفات لا ترفع الظاهر وان اعتمدت، وسيأتي هذا كلُّه في باب الصِّفات إن شاء الله [٤] .

فقد تحصَّل مما ذكرتُه أَنَّ المبتدأ إذا تقدَّم خبرُه عليه على خمسة أوجه :

---

(١) انظر ما تقدم ص ٥٨٣ .

(٢) في الأصل : « فاعلا » .

(٣) من امثلة سيبويه ٢/٢٣ : « مررت بسرج خَزٍّ صُفَّتُه ، والصُفَّةُ : ما يوضع على الرجل يوطأ به / اللسان « صفف » .

(٤) أنظر ما سيأتي ص ١٠٧٠ .

[١٣٢] أَحَدُهـا : / أَنْ يتقدَّم ويبقى خبراً، وذلك إذا كان جملةً من مبتدأ وخبر ومن فعلٍ ، وفاعل ذلك الفعل ليس ضمير المبتدأ نحو : ضربتُه زيدٌ وأبوه قائمٌ عمروٌ ، وإذا كان جامداً لا يُثَنَّى ولا يُجْمَع نحو قولك : زيدٌ رجلٌ عَدْلٌ ، وكذلك زيدٌ رجلٌ صالحٌ ورجلٌ صالحٌ زيدٌ ، ومثال المشتَقّ : مثلُك زيدٌ ،وكذلك : مررت برجلٍ أبو عَشَرةٍ أبوه . وما أشبه ذلك .

الثاني : أَنْ يَتقَّدَمَ ويَبْطُلَ الابتداء ، وذلك اذا كان الخبر فعلاً فاعلُه ضميرُ الأول ، نحو : زيدٌ قام وعمروٌ خَرَجَ .

الثالث : أَنْ يَتَقَّدَمَ ويبقى خبراً عند الأكثر . وذلك إذا كان الخبرُ صفةً تُثَنَّى وتُجْمَع ولم تعتمد نحو قولك : ضاربٌ زيدٌ ، وحَسَنٌ عمروٌ ، وما أشبه ذلك وقد تقدَّمَ مَنْ يخالف في ذلك (١) ، وكذلك الظرف والمجرور إذا لم يعتمدا .

الرابع : أَنْ يكون لك فيه وجهان ، وذلك المُشْتَقُّ الذي يُثَنَّى ويُجْمَع وقد اعتمد نحو : أضاربٌ زيدٌ ؟ وأحَسَنٌ عمرو ؟ ويجوز لك أَنْ تجعلَ ضارباً خبراً مقدماً وتُثَنَّى ـ عند ذلك ـ ضارباً وتجمعه ، ويجوز أَنْ تجعل ضارباً مبتدأ ، وما بعده فاعل به . ويَسُدُّ مسدَّ الخبر ، ولا يُثَنَّى ولا يُجْمَع إلَّا على مَنْ قال : « أكلوني البراغيث » .

الخامس : الظرف والمجرور إذا اعتمدا نحو : أفي الدارِ زيـدٌ ، وأعندك عمروٌ ؟ فالأكثر يجيزون أَنْ يكونَ زيدٌ مبتدأ ، و (في الدار) خَبرٌ مقدَّمٌ ، وأَنْ يكونَ زيدٌ فاعلا بالظَّرف وبالمجرور على حَسَبِ ما ذكرتُه (٢) .

الفصل الثالث : في لزوم تقديم الخبر ولزوم تأخيره وجواز الوجهين فيه : فاعلم أَنَّ الخبَر يلزم التقديمَ في أربعة مواضع(٣) :

---

(١) أنظر ما تقدم ص ٥٧٧ .

(٢) أنظر ما تقدم ص ٥٨٥ .

(٣) أنظر مواضع تقديم الخبر وجوباً في شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٥٣ ، التصريح ١/١٧٤ ـ ١٧٦ ، همع الهوامع ٢/٣٤ وغيرها .

أحـدها : أنْ يكونَ الخبر قد ضُمِّنَ حرفاً من حروف الصَّدْرِ [1]، نحو قولك : أينَ زيدٌ ؟ وكيفَ عمروٌ ؟ ومتى القيامُ ؟ فكيف ومتى وأين أخبارٌ مقـدَّمةٌ وما بعدها مرفـوعٌ بالابتـداء ، ولا يجوز تـأخيرهـا لما فيهـا من الاستفهام ، والاستفهام يطلب بصَدْر الكلام .

فإن قلتَ : الخبرُ أصْلُه التأخير ، لأنَّ المبتدأ عاملٌ فيه ، وَحَقُّ العامل أنْ يكونَ مُقدَّماً والمعمولُ مُؤَخَّراً ومتى وُجِدَ مُقَدَّماً فهو مقدَّم من تأخير ، وهذا لا يمكن فيه ذلك ، لأنَّه لا يمكن تأخيرُه .

[قلتُ] [2] : إذا قلتَ : أينَ زيدٌ ؟ فالأصل : أزيدٌ في الدار أَمْ في السُّوق أَمْ في الحانوت ؟ ثم جعلوا مكان هذا كُلِّه (أيْنَ) فقالوا : أيْنَ زيدٌ ؟ فأينَ ناثبةٌ منابَ الظرف وهمزة الاستفهام و (أَمْ) فكانت خبراً بما فيها من نيابتها منابَ الظَّرف ، ولزمت التقديم بما فيها من نيابتها منابَ الاستفهام ، وكانت سُؤَالاً عن التعيين لنيابتها مناب (أَمْ) ، وكذلك : متى القيامُ ؟ الأصلُ : القيامُ يومُ السَّبت أَمْ يومُ الأحد أَمْ يومُ الاثنين . . ؟ فلما أرادوا الاختصار قدَّموا الخبرَ فقالوا : أيومُ السبت أَمْ يومُ الأحد أَمْ يومُ الاثنين القيامُ ؟ ثم أنابوا (متى) منابَ هذا كلِّه فكانت خبراً لنيابتها منابَ الظرف ولزمتِ التقديمَ بما فيها من نيابتها منابَ الهمزة ، وكانت سؤالاً عن التعيين بما فيها من النيابة مناب (أَمْ) وكذلك الكلام في : كيفَ أخوكَ ؟ ومَنْ أخوكَ ؟ وما فرسُكَ ؟ وما أشبه ذلك .

الثاني : أن يكونَ المبتدأ نكِرَةً ، والخبرُ ظرفٌ أو مجرور ، نحو : في الدار رجلٌ ، فهذا يَلْزَمُ التقديم ولا يجوز تأخيرُه فتقول : رجلٌ في الدار ، لأنَّه لا يبتدأ بالنكرة . وإنَّما جاز الابتداء هنا بالنكرة لأَنَّ المقصودَ الاخبارُ عن

---

(1) في الأصل : « المصدر » .
(2) تكملة يتم بها الكلام .

الدار بأنها مَسْكُونَةٌ ، [و] [1] ليست النكرة المقصودة بالاخبار ، وكان الأصل أن تقول : الدار معمورةٌ برجلٍ ، ثم أرادوا الاختصار فقالوا : في الدارِ رجلٌ ، وألزموا الدارَ التقديمَ ، لأنَّها المخبرُ عنها بالحقيقة ، فتفطَّن لهذا كلِّه فإنَّه صحيحٌ ، وكذلك : عندك جاريةٌ وما اشبه ذلك .

الثالث : أنْ يكونَ في الخبر ضميرٌ يعود على المبتدأ نحو : على التَمْرَةِ مِثْلُها زُبْداً [2] ، لا يجوز : مثلُها زُبْداً على التمرة ؛ لأنَّ الضميرَ لا يتقدَّم لفظاً ومرتبة إلاَّ في أبواب أربعةٍ ليس هذا منها ، وسَنُبَيِّنُ المواضع في باب ما يجوز تقديمه من المضمر على الظاهر وما لا يجوز .

الرابع : أنْ يكونَ مقروناً بإلاَّ ، أو ما كان في معنى ذلك ، مثال ذلك : ما فارسٌ إلاَّ زيدٌ ، وما في الدار إلاّ عمرو ، ولا يجوز في مثل هذا المبتدأ إلاّ التأخيرُ ، لأنَّ المعنى في قولك : ما فارسٌ إلاَّ زيدٌ، أنَّ زيداً استَّحَقَّ الفروسية ، ولم يتَّصف بها أحدٌ على شروطها غيره ، ويمكن أنْ يكونَ زيدٌ متَّصِفاً بغير الفروسية ، ليس في اللفظ دليلٌ على نفي ذلك ولا على إثباتِه ، فلو قدَّمتَ المبتدأ هنا فقلت : ما زيدٌ إلاّ فارسٌ ، فالمعنى : ليس لزيد صفة يتَّصِفُ بها إلاّ الفروسية ، ولم يتعرَّض اللَّفظ لاتصاف غيره . وما كان بمنزلة هذا قولهم: إنَّما فارسٌ زيدٌ، فمعناه معنى: ما فارسٌ إلاّ زيدٌ [3] ، فلا يجوز تقديمُ المبتدأ هنا، لأنَّك لو قدمتَ فقلتَ: إنَّما زيدٌ فارسٌ ، فيكون المعنى : ما زيدٌ إلاّ فارسٌ. فهذه أربعةُ أوجهٍ يلزم فيها الخبرُ التقديمَ.

وأمَّا المواضِعُ التي يلزم فيها الخبرُ التأخيرَ ففي أربعة أوجهٍ [4] .

أَحَدُها : أنْ يكونَ المبتدأ قد تضمَّن حرفاً من حروف الصدور وذلك

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٢) انظر الجمل ص ٢٤٥ ، شرح عمدة الحافظ ص ١٧٢ ، شرح ابن عقيل ٢٤١/١ .

(٣) في الأصل : « ما زيدٌ إلاّ فارس » .

(٤) انظر مواضع تأخير الخبر وجوباً في شرح الجمل لابن عصفور ٣٥٣/١ ، شرح ابن عقيل ٢٣٢/١ - ٢٣٨ ، التصريح ١٧٠/١ - ١٧٣ ، همع الهوامع ٣٢/٢ - ٣٤ .

نحو : مَنْ قائمٌ ؟ وأيُّهم جالسٌ ؟ فلا يجوز في هذا المبتدأ التأخيرُ . لا بُدَّ من تقديمه لما تَضمَّنه من حروف الاستفهام ، وهي الهمزة والأصل في قولك : مَنْ جالسٌ ؟ أعمروٌ أم زيدٌ أم خالدٌ جالسٌ ؟ فأرادوا الاختصار فوضعوا مكان هذا كلِّه (مَنْ) و (أيَّهم) ، فقالوا : أيُّهم جالسٌ ؟ فأيُّهُم بما فيها من النيابة منابَ المبتدأ كانت مبتدأً ، وبما فيها من النيابة منابَ الهمزة كانت استفهاماً ، وبما فيها من النيابةِ منابَ (أمْ) كانت سؤالاً عن التعيين ، وكذلك المبتـدأ اذا تَضَمَّنَ الشرط يلزم التقـديم فتقول : أيُّهم يكْـرِمْك [أكرمْهُ] [١] ، فأيُّهم مبتدأ، وخبره (يكرمْك) ـ و (أكرمْهُ) جواب الشَّرط ـ ولا يجوزُ أَنْ يكون (أكرمْهُ) هو الخبر لأَنَّ الشَّرط والجزاء لا بُدَّ أَنْ يكونا جملتين وإذا جعلت (أكرِمْهُ) خبراً عن المبتدأ صـار الجواب مـع الشَّرط جملةً واحدةً . وسيتبين هذا مكملاً في باب الجزاء ، ولزم (أيُّهم) التقديمَ لتَضَمُّنِه حرف الشَّرط ، وحرفُ الشرط له صَدْرُ الكلام ، وكان الأصلُ : إنْ يكْرِمْني زيدٌ أو عمرو أو خالد أُكْرِمْه ، فلمَّا أرادوا الاختصار قَدَّموا هذا كلِّه ثم جعلوا مكان هذا كلِّه (أيَّهم) على حَسَبِ ما تقدَّمَ في الاستفهام .

فإن قلتَ : إذا تَقَدَّمتِ الأسماء جاز [في] [٢] : إنْ زيدٌ يكرمني أَنْ يكونَ زيدٌ فاعلاً باضمار فعل لمكان إنْ ، لأنَّها طالبةٌ بالفعل ، وإذا جعلت (أيّاً) مكان الحرف والاسم صار المفهوم منه الشَّرط يلي [٣] الفعل فلم يُحْتَج الى تقدير الفعل كما احتيج في (إنْ) إذا ظهرت وقُدِّم الاسم ، ولم يُجْعل مكانهما شيءٌ ، نحو قوله : ﴿ وإنْ أَحَدٌ من المُشركينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ [٤] فأَحَدٌ ليس بمُصَدَّر ، وانما هو محمول على فعل مقدَّر ، لأنَّ قبله الحرفَ الطالبَ بالفعل ، فكأنَّ الفعل مقدَّمٌ ، فلم يتعرَّ من العوامل اللفظيَّة . فتفطَّن

(١) تكملة يتم بها الكلام .
(٢): مكان « في » كلمة غامضة في الأصل .
(٣) يريد : يقرب من الفعل .
(٤) سورة التوبة آية ٦ .

لهذا فإنَّه دقيقٌ في الموضع ، ومن أسرار هذه الصَّنْعَة ، ولا أعلم خلافاً فيما ذكرتُه حتَّى إنَّك إذا قلتَ : أيُّهم تكْرِمْه أُكرِمْهُ ، فالاختيار في (أيِّهم) أنْ يكونَ مبتدأً ويجري مَجْرَى : زيدٌ أكرَمْتَهُ ، ألَا ترى أنَّك لو رُمْتَ أن تُقَدِّر لأَيِّهم من قولك : أيُّهم يُكْرِمْني أُكْرِمْهُ فعلاً يعمل في (أيِّهم) لم تجد بُدّاً من أنْ يقع بعد (أيِّهم) ، فيكونُ التقديرُ : أيّهم يكرمني أكرمه [1] ، وهذا تقديرٌ خُلْفٌ ، لأنَّ تقديرَ الفعل إنَّما يكون في مثل قوله سبحانه : ﴿ وإنْ أَحَدٌ من المُشْرِكيْنَ اسْتَجَارَكَ ﴾ [2] فتكون (إنْ) : الشّرطية واليةً الفعلَ ، وإذا قلتَ : أيُّهم يكرمني أكرمه ، فالكلمة التي يُفْهَم منها الشرط واليةٌ الفعلَ . وهذا بيِّنٌ .

الثاني : إذا كان الخبر مقروناً بإلّا أو كان بمعنى ذلك . فمثال المقرون بإلَّا قولهم: ما زيدٌ إلا فارسٌ. ولا يجوز في هذا التقديم، لأنَّك لو قلت: لو فارسٌ إلَّا زيدٌ لكان معنى آخر، وقد تقدَّم بيانُ هذا بما يغني عن الإعادة[3]. وأمَّا الذي هو بمعنى هذا فقولُهم: إنَّما زيدٌ فارسٌ، لو قلتَ: إنَّما فارسٌ زيدٌ لاختلف المعنى/لأنَّ قولَك: إنَّما زيدٌ فارسٌ بمنزلة قولك: ما زيدٌ إلا [١٣٤] فارسٌ، وقولُك إنما فارسٌ زيدٌ[4] بمنزلة: ما فارسٌ إلا زيدٌ، وقد تقدَّمَ الكلامُ في هذا.

الثالث : التشبيه نحو قولك : زيدٌ زهيرٌ ، وعمروٌ حاتمٌ ، فلا يجوزُ التقديمُ ، لأنَّك لو قلتَ : زهيرٌ زيدٌ أو حاتمٌ عمروٌ لصار حاتم مشبّهاً [5] بعمرو ، وأنت إنما تريد تشبيه عمرو بحاتم ، وكذلك زهيرٌ زيدٌ ، ينقلب التشبيه وسيأتي الكلامُ في هذا في آخر البـاب.

---

(١) هكذا في الأصل ، ويستقيم الكلام لو قيل : « أيهم يكرم يكرمني أكرمه » .
(٢) سورة التوبة آية ٦ .
(٣) أنظر ما تقدم ص ٥٨٨ .
(٤) في الأصل : « إنما زيد فارس » .
(٥) في الأصل : « مشبَّهٌ » .

الرابع : المبتدأ إذا تقدَّم للحَصْر، نحو قولك : شيءٌ مّا جاء بك [1] ، المعنى : ما جاء بك إلّا شيءٌ وكذلك : شَرٌّ أهرَّ ذا ناب [2]، المعنى : ما أهرَّ ذا ناب إلَّا شَرٌّ، فلا يجوز لهذا المبتدأ أَنْ يتأخَّرَ إلا على رَدِّ (ما) [3] و (إلَّا) وإن قلتَ : أهرَّ ذا ناب شرٌّ لم يكن فيه حَصْرٌ ، وقد تَقَدَّم الكلام في : زيد قام وعمروٌ خرج ، أَنَّ الفعل إذا تقدم هنا بَطَل الابتداءُ، لأَنَّ العاملَ اللفظيَّ أقوى من العامل المعنوي [4] .

فإذا عَرِيَ المبتدأ والخبر مما يلزمُهما التقديمَ والتأخيرَ فأنت بالخيار إن شئتَ قَدَّمتَ الخبرَ ، وإنَ شئـتَ أَخَّرْتَه ، والتأخيرُ أحسنُ ، لأَنَّه معمول للمبتدأ وحقُّ العامل أَنْ يكونَ مقدَّماً على العمل .

[مسألة] [5] :

اعلم أَنَّ الخبرَ يلزم الحذفَ في ثلاثة مواضع :

أَحَدُها : الخبرُ الواقع بعد (لولا) نحو قولك : لولا زيدٌ لأكرمتُك، فزيدٌ مبتدأ ، والخبر محذوف ، والتَزمتِ العربُ حذفَه ، وقولك : (لأَكرمتُك) جوابٌ للولا ، لأنَّها حرفٌ يدلُّ على امتناع الشيء لوجود غيره، ويدلُّك على أنَّ (لأكرمُتك) ليس خبراً عن زيد عُرُوُّ الجملة عن ضمير يعود إلى زيد، لأنَّ الخبرَ إذا كان جملةً فلا بُدَّ فيها من ضمير أو ما يقوم مقامَ الضمير - وقد تقدَّم ما يقوم مقام الضمير [6] - إلَّا أنْ تكونَ الجملةُ هي المعنى [7] ، أو تكونَ

---

(١) و (٢) المثالان من أمثلة سيبويه ، والثاني منهما من أمثال العرب / وقد تقدم توجيههما وتخريجهما أنظرُ ص ٥٣٩.

(٣) في الأصل : « الأعلى رد وما » باقحام الواو .

(٤) انظر ما تقدم ص ٥٤٣ .

(٥) تكملة مكانها فراغ في الأصل وأثبتها تمشياً مع ما درج عليه المؤلف من إفراد مباحث للمسائل التي لم يتكلم فيها الزجاجي عنوانها مسألة أو فصل .

(٦) أنظر ما تقدم ص ٥٦١ .

(٧) أي هي المبتدأ في المعنى . وفي الأصل :«إلّا أنْ تكون الجملة هي المعنى أو تكون الجملة هي المعنى » تكرار .

الجملةُ قد وُضِعَت موضع ما هو مبتدأ في الأصل نحو : سواء عليَّ أَقُمْتَ أَمْ قعدتَ . وليس هنا شيء من هذين فلا يصحُّ أنْ يكونَ (لأكرمتُك) خبراً عن زيد [١] ، فإذا بطل هذا لم يكن بُدٌّ من جعل الخبر محذوفاً ، أو جعل زيدٍ فاعلاً بفعل محذوف ، وإلى هذا ذهب الكوفيون ، قالوا : إنَّ الأصلَ : لو زال زيدٌ لأكرمتُك ثم حذفوا (زال) وجعلوا مكان زال (لا) [٢] فقالوا : لولا زيدٌ لأكرمتُك . ويبطل هذا بأمرين : [٣]

أحدهما : أن الحرف لم نجده موضوعاً موضع الفعل القوي الدال على الحدث والزمان الباقي على أصله ، وانما جاء الحرف موضوعاً موضع الفعل الناقص ، والفعل الخارج عن أصله، فمثالُ الأول قول العرب : أَمَّا أنت منطلقاً انطلقتُ معك [٤] ، التقدير : أَنْ كنتَ منطلقاً انطلقتُ معك . فحُذِفَت (كان) وانفصل الضميرُ لزوال ما اتصل به ثم وضع مكان الفعل (ما) إلَّا أنَّ (كان) هنا ناقصةٌ جيء بها للدَلالة [على الزمان] [٥] خاصَّة؛ فهي لذلك فعلٌ ضعيفٌ ، ولا تؤكَّدُ بالمصدر لما ذكرتُه . وسيأتي بيانُ هذا مكمَّلا في باب كان [٦] .

ومثال الثاني : يا عبدَ الله ، فيا موضوعةٌ موضعَ (أُنادي) و (أُريد) إلّا أَنَّ هذا الفعل ليس باقياً على أصله ، لأنك لا تريد الاخبار ، وانَّما يقالُ هذا

---

(١) الى هذا ذهب ابن الطراوة / أنظر الجنى الداني ص ٦٠١ ، مغنى اللبيب ص ٣٦٠ ، ٦٥٣ ، ابن الطراوة النحوي ص ٢٥٩ .

(٢) كما نسب المؤلف هذا الرأي الى الكوفيين نسبه ابن عبد النور المالقي في رصف المباني ص ٢٩٤ ونقله عنه المرادي في الجنى الداني ص ٦٠٢ ونسبه الرضى في شرح الكافية ١/٢٧٤ وأبو حيان في منهج السالك ص ٤٩ الى الكسائي وذهب الفراء في معاني القرآن ١/٤٠٤ الى أنّه مرفوع بلولا ، ونسب الانباري في الإنصاف ١/٧٠ وابن يعيش في شرح المفصل ١/٩٦ مذهب الفراء الى جمهور الكوفيين .

(٣) نقل هذين عن المؤلف ابنُ لُبّ في تقييده ل ٨٤ .

(٤) انظر الكتاب ١/٢٩٣ ، ٣/١٤٩ ، ٣٣٢ .

(٥) تكملة يتم بها الكلام .

(٦) أنظر ما سيأتي ص ٦٦٣ .

على وجه الانشاء ، والأصلُ في مثل هذا أَنْ يقالَ إذا كنت مخبراً عن نداء قد وقع ، وهذا[1] لو لم تأت به لم يكن ثَمَّ نداءٌ . وسيأتي بيان هذا مكمَّلا في باب النداء ، ومع هذا فوَضْعُ الحرف موضعَ الفعل الناقص أو الخارج عن أصله ليس بالكثير فيجب على هذا ألَّا [2] يُقالَ في : لولا زيدٌ : إنَّ الأصلَ : لو زال زيدٌ ثم حُذِفَ الفعلُ وجُعِلت (لا) مكانَه، لما في ذلك من القولِ بما لا نظيرَ له ، على حَسَبِ ما أعلمتُك ، فإذا بطل أَنْ يكونَ زيدٌ فاعلاً بفعل محذوف ، وأَنْ يكونَ مبتدأ والخبرُ (لأكرمتُك) صَحَّ ما ذكر البصريون وهو أنَّ زيداً مبتدأٌ ، والخبرُ محذُوفٌ ثم إنَّهم اتفقوا على فصل ، واختلفوا في آخر :

فأَمَّا الفصلُ الذي اتَّفقوا فيه فهو أنَّ الخبرَ إذا كان مفهوماً من جملة (لولا) فلا يجوز اظهارُه ولا بُدَّ من حذفه، وذلك نحو : لولا زيدٌ لأكرمتُك ، المعنى :لولا زيدٌ حاضرٌ أو موجودٌ ، أو ما أشبه / ذلك ، مما هو مفهومٌ من [١٣٥] جملة (لولا) لأنَّ (لولا) : تَدُلُّ على امتناع الشيء . لوجود غيره .

فإن قلت : ومن شرطِ الخبر أَنْ يفيدَ ، وأنت لو قلت : زيدٌ موجودٌ لم تكن فيه فائدةٌ لأنَّ ذلك معلومٌ .

قلت : الشَّرطُ لا يطلُبُ فائدته [3] من الجواب ، إنَّما يطلُبُ في جملة الشرط أَنْ يكونَ فيها مسندٌ ومسندٌ اليه ، وأَنْ يكونَ ما بعدها معلَّقاً بها ، وأَمَّا الفائدةُ فلا تحصل إلاَّ بوجود الجملتين :

وأَمَّا الذي اختلفوا فيه فهو أَنَّ خبرَ المبتدأ الواقع بعد (لولا) يلزم أَنْ يكونَ ما ذكرتُه أو لا يلزم ، فمنهم مَنْ قال : يجوزُ غيرُ ذلك فأجاز أَنْ يقولَ : لولا زيدٌ جالسٌ لأكرمُتك ، ولولا عمروٌ ذاهبٌ لأتيتُ إليك[4] . ومنهم مَنْ

---

(١) يريد : « يا » .

(٢) في الأصل : أن يقال : « والصواب ما أثبته بدليل قوله قبلُ : « ويبطل بأمرين » وقوله بعد « لما في ذلك من القول بما لا نظير له » .

(٣) في الأصل : « لا يطلب فائدته إلا من . . » باقحام « إلاَّ » .

(٤) هذا مذهب الرُّماني وابن الشَّجري والشلوبين وابن مالك / انظر أمالي ابن الشجري =

قال : لا تقول العربُ هذا ، وانَّما تقول العربُ في مثل هذا : لولا جُلوسُ زيد ، ولولا ذهابُ عمرو ، وإلى هذا ذهب أكثرُ النحويين [1] وأمَّا الذين أجازوا : لولا زيد ذاهب فاحتجوا بقول عَلْقمة :

١٣٦ - فواللهِ لولا فارسُ الجَوْنِ منهم   لآبُوا خَزَايا والإيابُ حَبيبُ [2]

فقالوا : (منهم) هو الخبرُ ، وقد ظهر ، لأنَّك لو حذفته لم يُفْهم من الكلام . وهذا ليس بدليل لأنَّه يَحْتَمِل التأويلَ ، أَلَا ترى أَنَّ (منهم) يَحْتَمِل أَنْ يكونَ مُتَعَلِّقاً بما في (فارس) من معنى الفعل ، والتقدير : فوالله لولا هذا العظيم منهم ، والشيء إذا احتمل فلا يُبْنى عليه قاعدةٌ .

واحتجُّوا أيضاً بقوله ﷺ : « لولا قومُك حديثٌ عهدُهم [3] بكفرٍ لأقمتُ البيتَ على قواعد إبراهيم [4] . والكلامُ في هذا الحديث من وجهين :

أَحَدُهما : أَنَّ الروايةَ الصحيحةَ في الحديث : « لولا حِدْثَانُ قَوْمِكِ بالكفر » كذا رواه مالك في موطأه [5] . وهذه الروايةُ لم أرها في

= ٢١١/٢ ، شواهد التوضيح ص ٦٥ ، توضيح المقاصد ٢٨٨/١ - ٢٨٩ ، الجنى الداني ص ٦٠٠ ، مغنى اللبيب ص ٣٦٠ وانظر ابن الطراوة النحوي ص ٢٥٩ .

(١) الجنى الداني ص ٥٩٩ ، توضيح المقاصد ٢٨٩/١ ، مغنى اللبيب ص ٣٥٩ التصريح ١٧٩/١ ، همع الهوامع ٤٠/٢ .

(٢) البيت من بائيته المشهورة والتي مطلعها :

طَحَا بِكَ قلبٌ في الحِسَانِ طَرُوبُ   بُعَيْدَ الشَّبَابِ عَصْرَ حَانَ مَشِيبُ

انظره في ديوانه ص ٤٣ ، المفضليات ص ٣٩٤ ، اللالىء ٤٣٣/١ ، تقييد ابن لب ل ٨٣ ، وقد ذكر تأويل ابن أبي الربيع له .

(٣) في الأصل : « عهد » والصواب ما أثبته بدليل قوله بعد : « ويجوز أن يكون حديث عهدهم بكفر » .

(٤) أخرج البخاري في صحيحه «كتاب العلم - باب من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر فهم بعض الناس عنه » ٤٠/١ - ٤١ عن الأسود قال : قال لي ابن الزبير : كانت عائشة تسر اليك كثيراً فما حدثتك في الكعبة ؟ قلت : قالت لي : قال النبي ﷺ : يا عائشة لولا قومك حديث عهدهم قال ابن الزبير : بكفر لنقضت الكعبة فجعلت لها بابين . . » .

(٥) الموطأ بشرح السيوطي « تنوير الحوالك » ٣٣٢/١ » كتاب الحج باب ما جاء في بناء الكعبة . وانظر صحيح البخاري / كتاب الحج ١٥٦/٢ وللحديث فيه روايتان أخريان : احداهما : =

الصحاح [1] ، فَيَبْعُد [2] الأخذُ بها .

الثاني : أنَّه يُمْكِنُ أنَ يكونَ (حديثُ عهدُهم بكفر) جملةً اعتراضيةً ، والأصل : لولا قومُك لأقمت البيتَ على قواعد ابراهيم ، ثم قَدَّر ما يقول له : وما شأن قومي ؟ فقال ﷺ : « حديثٌ عهدُهم بكفر » ويكون (حديثٌ) ، خبراً مقدَّماً ، و (عهدُهم) مبتدأ [3] ، و (بكفر) متعلِّقٌ بحديث ، ويكون هذا بمنزلة قوله سبحانه : ﴿ وعَدَ اللَّهُ الَّذينَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصَّالِحاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وأجرٌ عَظِيمٌ ﴾ [4] ، قولُه سبحانَه : ﴿ لَهُمْ مَّغْفِرَةٌ وأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾ جملةٌ مفسِّرة للموعود، وإذا نظرتَ كلامَ العرب وجدتَ فيه هذا كثيراً .

فقد صحَّ مما ذكرتُه أَنَّ خبر (لولا) لا يجوزُ اظهارُه .

ثم إنَّ (لولا) متى وقع بعدها الظاهرُ فلا يكون إلا مرفوعاً ، ويكونُ اعرابُه على حَسَبِ ما أعلمتُك ، فإن كان مضمراً ، فيكونُ مخفوضاً ومرفوعاً ، والرفُع أكثرُ ، والخفض قليلٌ ، فإذا كان مرفوعاً فيكون مبتدأً ، والخبرُ محذوفٌ ، على حَسَبِ ما تَقَدَّم في الظاهر ، قال اللَّهُ تعالى : ﴿ لَوْلَا أَنْتُم لَكُنَّا مُؤْمِنِين ﴾ [5] فإذا كان مخفوضاً فتكون (لولا) حرفَ جرٍّ ، ويكون لها مع المضمر حالٌ ليس مع الظاهر ، قال :

١٣٧ ـ وكَمْ مَوْطِنٍ لولايَ طِحْتَ [6] كماهَوَى بأَجْرَامِه من قُلَّةِ النِّيق مُنْهَوِي [7]

= « لولا حداثة . . » والثانية : « لولا قومك حديث عهد » على الاضافة .

(١) تقدَّمَ أنَّ هذه الرواية جاءت في كتاب العلم من صحيح البخاري .

(٢) كلمة غامضة في الأصل وقد اجتهدت في قراءتها كما ترى .

(٣) أنظر تأويل ابن أبي الربيع لهذه الرواية في / توضيح المقاصد ١/٢٨٩ ـ ٢٩٠ ، تقييد ابن لُبّ ل ٨٣ .

(٤) سورة المائدة آية ٩ .

(٥) سورة سبأ آية ٣١ .

(٦) في الأصل : طاحت ، والصواب ما أثبتُّ فالشاعر يخاطب ابن عمه .

(٧) في الأصل : « فهو » ، والبيت من قصيدة ليزيد بن الحكم الثقفي « شاعر أموي سَيِّد من أهل

وسيأتي الكلام في (لولا) بَعْدُ ، لأَنَّ أبا القاسم وضع للو ولولا باباً ، فلا بُدَّ من تكرار الكلام فيها هناك ، فَثَمَّ استدراكُ ما فات من الكلام فيها ، وهناك يتبيَّنُ أيضاً أَنَّ لها استعمالا آخر ، وهو التحضيضُ ، فتكونُ طالبةً بالجملة الفعلية ويكون الفعلُ ظاهراً ومحذوفاً ، على حَسَبِ ما يتبيَّنُ .

الثاني : القَسَمُ نحو : عَمْرُك لأَفْعَلَنَّ ، وكذلك : أَيْمُنُ اللَّهِ لأَفْعَلَنَّ ويَمْينُ اللَّهِ لأَفْعَلَنَّ ، الخبر في هذا كلِّه محذوفٌ لا يظهر ، والتقدير : لَعَمْرُكَ [1] قسمي ، قال الله تعالى : ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهم لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [2] ، وسيأتي الكلامُ في هذا كلِّه في باب القَسَمَ .

الثالث : قولهم : كلُّ رَجُلٍ وضَيْعَتُه ، الخبرُ هنا محذوفٌ ، التقدير : كلُّ رجل مع ضيعتِهِ وضيعتُه معه ، وحُذِفَ من الأول ما دلَّ الثاني عليه ، وحُذِفَ من الثاني ما دلَّ الأَوَّلُ عليه ، وقد مضى الكلام في هذا [3] ، وأنَّ المعطوف ناب منابَ الخبر .

فهذه ثلاثة مواضع يلزم فيها حذفُ الخبر .

فإذا تبيَّن لك أَنَّ الخبرَ يأتي في كلام العرب ملتَزمُ الحذف فأعلم أَنَّ المبتدأ أيضاً كذلك يأتي محذوفاً لا يجوزُ اظهارُه ، وذلك في خمسة مواضع [4] :

= الطائف ـ ترجمته في الأغاني ٢٨٦/١٢ ، شرح الحماسة للمرزوقي ١١٩٠/٣ ، يزيد بن الحكم الثقفي حياته وشعره / نوري القيسي ـ مجلة المجمع اللغوي العراقي / المجلد الحادي والثلاثون ١٩٢/١ » .

انظر / يزيد بن الحكم : حياته وشعره ص ٢٢٥ ، الكتاب ٣٧٤/٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٢٠٢/٢ ، معاني القرآن ٨٥/٢ ، الأمالي ٦٨/١ ، الخصائص ٢٥٩/٢ ، المنصف ٧٢/١ ، أمالي ابن الشجري ١٧٧/١ ، الانصاف ٦٩١/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٧٣/١ ، الجنى الداني ص ٦٠٣ ، شرح ابن عقيل ٩/٣ . قال ابن السيرافي في شرح ابيات سيبويه ٢٠٣/٢ « والنيق الجبل الشامخ وقلته : أعلاه ، والمنهوي : الساقط » .

(١) هكذا في الأصل باللام ، ولم ترد في المثال السابق والأمر فيها هيِّن .

(٢) سورة الحجر آية ٧٢ .

(٣) انظر ما تقدم ص ٥٥٤ .

(٤) أنظر مواضع حذف المبتدأ وجوباً في شرح ابن عقيل ٢٥٢/١ ، همع الهوامع ٣٩/٢ .

أَحَدُها : في صفة المدح والذَّمِّ والتَّرَحُم إذا قطعت ورفعت ، نحو قولك : مررت بإخوتكَ الظرفاءُ الكرماءُ العقلاءُ ، يجوزُ في هذا الرفعُ والنصبُ / ، فإذا رفعتَ فهو مرفوع بإضمار مبتدأ تقديرُه : هم الظرفاءُ الكرامُ [١٣٦] العقلاءُ ولا يجوز إظهار المبتدأ ، كما لا يجوزُ اظهارُ الفعلِ الناصب إذا نصبتَ ، وقد تقدَّم الكلام في هذا في باب النعت (١) .

الثاني : في البشاشة والتَّطَلُق عند اللقاء ، قال :

١٣٨ ـ * أَلَا مرحَبٌ واديك غيرُ مُضَيَّقِ * (٢) .

فمرحبٌ خبرُ مبتدأ محذوفٍ تقديرُه : أَمْرى مرحبٌ بك .

الثالث : في الأمر نحو قول الشاعر :

١٣٩ ـ يشكو إليَّ جملي طولَ السُّرى   صبرٌ جميلٌ فكلانا مبتلى (٣)

يمكن أَنْ يكونَ (صبرٌ جميلٌ) مبتدأً ، والخبرُ محذوفٌ ، والتقديرُ :

---

(١) انظر ما تقدم ص ١٧٣ .

(٢) صدره * ولما رآني مقبلاً قال : مرحباً * وهو لأبي الأسود الدؤلي / ديوانه ص ١٠٩ ، الكتاب ١/٢٩٦ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١/١٠١ ، مجاز القرآن ٢/١٨٦ .

(٣) الرجز في الكتاب ١/٣٢١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١/٣١٧ ، ونسبه للملبد بن حرمله الشيباني . وقال الأسود الغندجاني في فرحة الاديب ص ١٧٩ ـ ١٨٠ « ليس بيت الكتاب للملبد بن حرملة الشيباني إنّما سئل أبو عبيدة عن قائله فقال : هو لبعض السواقين فأنشد :

يشكو اليَّ جملي طولَ السُّرى
يا جملي ليس اليَّ المشتكى
صبرٌ جميلٌ فكلانا مبتلى
الدرهمان كلفاني ما ترى

قال س ـ الأسود الغندجاني : ـ حفظي «صبراً جُمَيْلِي».
وأما أبيات الملبد فليس فيه (صبر جميل) وهي :
يشكو اليّ فرسي وقع القنا
اصبر جَميْلُ فكلانا مبتلى

وانظر الشاهد في أسرار البلاغة ١/٤٦٣ ، وجاء في معاني القرآن ٢/١٥٣ ، ١٥٦ « صَبْراً جميلاً » ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

صبرٌ جميلٌ أمثل وأولى ، ويمكن أَنْ يكونَ (صبرٌ جميلٌ) خبرَ مبتدأ محذوفٍ تقديرُه : الذي يليق بك صبرٌ جميلٌ، وكذلك قولُه سبحانَه : ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾[1] يُمْكَن أن يكونَ (صَبْرٌ جميلٌ) مبتدأ، والخبرُ محذوفٌ تقديرُه : صبرٌ جميلٌ أولى بي، ويمكن أَنْ يكونَ خبرَ مبتدأ محذوف ، التقديرُ : الذي يليقُ بي صبرٌ جميلٌ ، وإذا جعلته مبتدأ[2] ، والخبرُ محذوفٌ كان من القسم الأول ، وتصير على هذا الأقسام التي حُذِفَ فيها الخبرُ أربعةٌ[3] :

الرابع : أَنْ يذكرَ الشاعرُ رسوماً وأطلالاً ثم يأخُذُ في تفسيرها فقد يرجع على أَنْ يكونَ خبرَ مبتدأ ، والتزمتِ العربُ في مثل هذا حذفَ المتبدأ[4] ، ومن هذا قول امرىء القيس :

١٤٠ ـ * لِمَنِ الدِّيارُ غَشِيتُها بسُحامِ *[5]

ثم قال بعد :

١٤١ ـ * ديارٌ لِهندٍ والرَّبَابِ وفَرْتَنَى *[6]

التقدير : هي ديارٌ ، فديارٌ خبرُ ابتداءٍ محذوف ، وهذا المبتدأ لا يظهر أبداً ، وأنشد سيبويه :

---

(١) سورة يوسف آية ١٨ .

(٢) في الأصل : « خبر مبتدأ » .

(٣) في الأصل : « خمسة » ، وهو خطأ .

(٤) في الأصل : (حذف الخبر) وهو سهو .

(٥) تمامة : * فعمايتين فَهَضْبِ ذي أَقْدام *

والبيت مطلع قصيدة في ديوانه ص ١١٤ يجيب فيها سبيع بن عوف بن مالك حنظلة على أبياته عرَّض فيها به ـ وقد سأله ـ وكان بينهما قرابة فلم يعطه .

(٦) تمامة : * ولمِيْسَ قَبْلَ حَوادِث الأيام *

ديوانه ص ١١٤ ، و « ديار » هَكذا في الأصل ، وقد بنى عليها المؤلف تقديره فقال : « التقدير : هي ديار ، فديار » وهو خطأ في الرواية ، اذ به يخرج الشطر من بحر الكامل الذي هو بحر القصيدة الى الطويل ، وصواب الرواية كما في الديوان : « دار » .

١٤٢ ـ اعتادَ قَلْبَكَ من سَلْمَى عَوائِدُه وهـاج أَهـواءَكَ المكنـونَـةَ الـطَلَلُ
رَبْعٌ قَوَاءٌ أَذَاعَ المُعْصِراتُ به وكلُّ حَيْرانَ سـارٍ ماؤُه خَضِـلُ (١)

الخامس : ألفاظٌ جرت في كلام العرب على إضمار مبتدأ لا يظهر ، وجرت كالمَثَل لا يقاسُ عليها ، ولا تتغيَّرُ لأَنَّ الأَمثالَ لا تُغَيَّرُ كثيراً . منها ما حكاه [سيبويه] (٢) : مَنْ أَنْتَ زيدٌ (٣) ، يقالُ هذا بالرفع ، ويقالُ : بالنصب من أنت زيداً (٤) ، والنصبُ أحسنُ ، فالنصب على إضمار فعلٍ لا يظهر تقديرُه : من أنت ذاكراً زيداً أو مُعَرِّفاً زيداً (٥) ، والرفعُ على إضمار مبتدأ لا يجوزُ إظهـارُه، تقديره : من أنت ذِكْرُكَ زيدٌ ، ومن النـاس مَنْ قـدَّره : مذكورُك زيد ، ولم يقدِّره سيبويه إلاّ ذِكْرُكَ زيدٌ (٦) ، لأَنَّ الرفعَ قليلٌ ، فوجب أَنْ تقدِّره تقديراً يقتضي العِلَّة، فلذلك قدَّره بالمصدر ، لأَنَّ قولَكَ : ذكرُكَ زيدٌ فيه اتساعٌ : لأنَّ الذكرَ ليس زيد ، فقلَّ الرفعُ لذلك (٧) ، ولو كان هذا عند العرب : مذكورُكَ زيدٌ لكانَ كثيراً ولم يكن لقَلَّتِه وجه . ومن هذا

(١) الكتاب ٢٨١/١ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٣٩١/٢ ، الخصائص ٢٦٧/٣ ، مغنى اللبيب ص ٧٨٤ ، شرح شواهده ٩٢٤/٢ ، شرح أبياته للبغدادي ٢٦٦/٧ وفيه ٢٦٧/٧ « قال ابن خلف : الشعر لعمر ابن ابي ربيعة » ولم أجد البيتين في ديوانه المطبوع ولا في ملحقاته . والقواء: الخالي، والحيران : السحاب الذي كأنه متحيِّر لثقله وكثرة مائه . الخضل : الذي يبل ويندى / عن شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣٩٢/١ .
(٢) تكملة يقتضيها السياق .
(٣) الكتاب ٣٢١/١ .
(٤) و(٥) المصدر نفسه ٢٩٢/١ وفي شرح المفصل ٢٨/٢ « وأصله أَنَّ رجلًا غير معروف بفضل تسمى بزيد ، وكان زيد مشهوراً بالفضل والشجاعة ، فلما تسمى الرجل المجهول باسم ذي الفضل دُفعَ عن ذلك فقيل له : من أنت زيداً ! على جهة الانكار ، وكأنه قال : من أنت تذكر زيداً ، أو ذاكراً زيداً » .
(٦) الكتاب ٢٩٢/١ .
(٧) في شرح المفصل ٢٨/٢ « والنصب اجود ، لأنَّه أقلُ إضماراً وتَجَوُّزاً، لأَنَّك تضمر فعلًا لا غير ، وفي الرفع تضمر مبتدأ وتحذف مضافاً وقدم أن (ذكرك زيد) على تقدير : ذكرك ذكر زيد .

أيضاً قولهم : لا سواءٌ[1] ، التقدير : لا هما سواءٌ ، وهذا مبتدأ لا يظهر ولذلك لم تُكَرَّر (لا) لأَنَّ (لا) إذا دخلت على المبتدأ وهو معرفةٌ فلا بُدَّ من تكرارها ، إلّا في ضرورة الشعر ، كما أنشد سيبويه :

١٤٣ ـ بكَتْ جَزَعاً واسترجعتْ ثم آذَنَتْ ركائبُها أنْ لا إلينا رُجُوعُها[2]

وإنَّما لم تكرّر (لا سواء) ، لأَنَّ سواءً فيه ضميرٌ ، ولم يُحْمَل (سواءٌ) على مبتدأ ظاهر ، فكأنَّه لم يُبْنَ على مبتدأ ، وكأنَّه جيء به أوَّلاً ، فصار لهذين الأمرين بمنزلة (لا يستويان) وهذا صحيحٌ إذا تأملتَه .

قوله : (وقد أجاز غيره وجهاً آخر)[3] .

الأخفشُ يجيزُ في كلِّ صفة تُثَنَّى وتُجْمَع ، وفي الظَّرف ، وفي المجرور اعتمدت أو لم تعتمد أنْ ترفعَ الظاهر ، وسيبويه لا يجيزُ إعمالَها إلّا أنْ تعتمد ، وقد بَيَّنْتُ هذا كُلَّه بما يغني عن الإعادة[4] .

قوله : (واعلم أنَّ الظروفَ من الزمان لا تكونُ أخباراً عن الجُثَث ، ولكن تكونُ أخباراً عن المصادر)[5] .

اعلم أنَّ ظروفَ المكان تكون أخباراً عن الجُثَث وعن المصادر ، فتقول : زيدٌ عندَك ، والقتالُ عندك ، وكذلك ما أشبهه ، وأَمَّا ظرفُ الزمان فيكون خبراً عن الحَدَث ، ولا يكون خبراً عن الجُثَث ، فتقول : القيامُ يومُ

---

(١) الكتاب ٣٠٢/٢ وفي شرحه للسيرافي ٣/ ل ٩٧ : « إنَّما يتكلم به عند ادعاء مدع لاثنين جرى ذكرهما أنَّ أحدَهما مثل الآخر ، فيقول المنكر ـ لمن قال ـ لا سواء أي هما لا سواء . . . واستجازوا حذف المبتدأ لانهم جعلوا (لا) كافية من المبتدأ لكثرة الكلام عند رد بعضهم على بعض ادعاء التساوي بين الشيئين » .

(٢) الكتاب ٢٩٨/٢ ، ولم أقف له على نسبة وانظره في المقتضب ٣٦١/٤ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٣٦ أمالي ابن الشجري ٢٢٥/٢ ، شرح المفصل ١١٢/٢ همع الهوامع ٢٠٧/٢ ، خزانة الادب ٨٨/٢ .

(٣) الجمل ص ٥٠ .

(٤) انظر ما تقدم ٥٧٨ ، ٥٨٣ ، ٥٨٥ .

(٥) الجمل ص ٥٠

الجمعة ، ولا تقول : زيدٌ يومُ الجمعة ، ولا أعلم في ذلك خلافاً بين النحويين إلَّا ابن الطَّراوة ، فإنَّه ادَّعى أنَّ (١) / ظروفَ الزمان تكون أخباراً [١٣٧] عن الجُثَث إذا أفادت ، وإذا لم تُفِدْ لم تَكُنْ أخباراً ، ولا فرقَ في هذا بين ظروف الزمان وظروف المكان ، وظروفُ المكان إذا أفادت كانت أخباراً ، وإذا لم تُفِد لم تكن أخباراً (٢) . ثم أَتى على صِحَّة قوله ـ في زعمه ـ بأربعة مواضع :

أَحَدُها : قولُ العرب : الهلالُ الليلةَ (٣) ، قال : إنَّ الهلالَ جُثَّةٌ وقد أُخبر عنه بالليلة ، وهي ظرفُ زمان ، لأَنَّ ذلك أفاد .

الثاني : أَنَّ العربَ تقول لمن سألها : في أيِّ شهرٍ نحن ؟ نحنُ في شهر صفر ، ونحن في شهر ربيع وكذلك تقول : نحنُ في يوم الخميس ، لمن سألها في أيِّ يوم نحن ؟ (٤) وهذا ـ بلا شكٍّ ـ كلامٌ صحيحٌ ، لأَنَّ الفائدةَ قد وقعت . فالضابِطُ إنَّما هو حصولُ الفائدة ، فكل ما كانت فيه الفائدةُ صَحَّ به الاخبار .

الثالث : ما أنشده سيبويه :

١٤٤ ـ * أَكُلَّ عامٍ نَعَمٌ تحوونَه * (٥)

---

(١) تكرر قوله : «فإن ادعى أن» في الأصل .

(٢) انظر الكافي ١/ص ١٣٥ ، الأشباه والنظائر ٥٦/٣ ، التصريح ١٦٨/١ ، وابن الطراوة النحوي ص ٢٥٦ .

(٣) كذا في شرح الحماسة للمرزوقي ٩٨٢/٢ ، توضيح المقاصد ٢٨١/١ ، وجاء في الايضاح ٤٩/١ ، شرح الكافية للرضى ٢٤٨/١ ، شرح ابن عقيل ٢١٨/١ ، التصريح ١٦٧/١ ، همع الهوامع ٢٣/٢ : «الليلةَ الهلالُ» .

(٤) انظر شرح ابن عقيل ٢١٤/١ ، التصريح ١٦٧/١ ، همع الهوامع ٢٣/٢ .

(٥) في الأصل « تجدونه » والتصحيح من الكتاب ١٢٩/١ ، والشاهد نسبه ابن السيرافي لقيس بن حصين بن يزيد الحارثي وبعده :

* يُلقِحُهُ قوم وتنتجونه *

انظر : مجاز القرآن ٣٦٢/١ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١١٩/١ الانصاف =

فكلُّ عامٍ ظرفٌ ، هو خبرٌ عن نَعَم ، و (نَعَمٌ) جُثَّةٌ ، وعلى هذا تقولُ : كُلَّ يوم لك رجلٌ مقتولٌ ، ورجل جثة ، وهذا مما لا يُنْكَرُ من كلام العرب .

الرابع : العربُ تقول : زيد حين التحى ، وفي الفصيح : وغُلامٌ حين بَقَل وَجْهُه [(١)] ، ومن أبيات الحَمَاسة :

١٤٥ ـ * كغُصْن الأراك وجهه حين بَقَّلا * [(٢)]

فهذه أربعةُ مواضعَ جاء فيها الإخبار عن الجُثَّة [بظرف الزمان] [(٣)] ، وجاز ذلك لما وقعتِ الفائدةُ بالاخبار به .

وكما جاءت ظروفُ الزمان في هذه المواضع أخباراً عن الجثث وأفادت جاءت ظروف المكان أخباراً عن الجثث ولم تفد ، أى ترى أنك لو قلت : زيدٌ مكاناً لم يكن كلاماً ، لأَنَّ هذا معلومٌ ، فلا فائدةَ في الإخبار به، لأَنَّ زيداً لا يخلو عن مكان . فالرابط لهذا كلِّه الفائدةُ بالاخبار ، فمتى وقعت الفائدةُ جاز الإخبارُ، كان الظَّرفُ ظرفَ زمان أو ظرفَ مكان ، ومتى لم تقع الفائدةُ لم يكن خبراً .

= ٦٢/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٨/١ ، شرح الكافية للرضى ٢٤٩/١ ، خزانة الادب ١٩٦/١ .

(١) انظر التلويح شرح الفصيح ص ٧٢ ، واصلاح المنطق ص ١٨٣ ، وفي النهاية في غريب الحديث ١٤٧/١ ، وفي حديث أبي بكر والنسابه فقام اليه غلام من بني شيبان حين بقل وجهه أي أول ما نبتت لحيته وانظر اللسان « بقل » .

(٢) صدره : * أقول وفي الأكفان أبيضُ ماجدٌ *

وهو لرُقَيْبَة الجَرْمي الطائي وروايته في الحماسة برواية الجواليقي ص ٢٨٠ وشرح الحماسة للمرزوقي ٢/ ٩٨٢ « حين وسَّما » فقافيته ميمية وبها سيورده المؤلف بعد ص ٦٠٤.

وقال المرزوقي في شرح الحماسة ٢ /٩٨٢ : « ويقال : لون الغلام ، وطر ، ووسَّم وبَقَل بالتخفيف في معنى واحد وأجاز أبو حاتم بَقَّل بالتشديد ورواه الاصمعي ولم يجزه غيره » وانظر البيت في اللسان « وشم » .

(٣) تكملة بمثلها يلتئم الكلام .

الجواب : أمَّا قولُ العرب : الهلالُ الليلةَ ، فقد انفصل عنه أبو علي وقال : إنَّه على حذف مضاف تقديره : حدوثُ الهلال الليلةَ ، كما يجوز لك أَنْ تقولَ: الهلالُ اللَيلةُ برفع الليلة، والتقديرُ: ليلةُ الهلال الليلةُ[1]، وهذا الذي ذهب إليه أبو علي صحيح ، لأنَّ المقصودَ الإخبارُ عن ظهوره لنا . وأمَّا قول العرب : نحن في شهر رمضان، فأنت أعلم - بالضرورة - أَنَّ[2] السائل عن هذا لم يجهل وجودنا في هذا الشهر ، وإنَّما المرادُ السؤالُ عن تعيين هذا الشهر الذي نحن فيه ، قياسُه أَنْ يقولَ : أيُّ شهرٍ شَهْرُنا فنقول له أنت : شهرُنا شهرُ رمضان ، هذا هو البيِّنُ ، وعلى هذا كان ينبغي أَنْ يجريَ لكنَّ العربَ عدلت إلى هذا ، على جهة الاتساع ، فقالت : نحنُ في شهر رمضان . وهكذا كان الأستاذ أبو علي ينفصِلُ عن هذا ، ويقول : هذا كلامٌ مُخْرَجٌ عن حَدِّه فلا ينبغي أن يُعْتَرِضَ بهذا لأنَّه في الحقيقة من قبيل الإخبار بالمفرد عن المفرد ، لأَنَّ الأصلَ أنْ يقولَ : شهرُنا شهر رمضان فعُدِلَ إلى هذا إتساعاً .

وأَمَّا ما أنشده سيبويه :

* أَكُلَّ عامٍ نَعَمٌ تحوونَه *[3] [١٤٤]

فإنَّما جازَ لمكان الصِّفة وكذلك إذاقلتَ : كُلَّ يوم لك رجلٌ مقتولٌ ، إنَّما المعنى : كلَّ يومٍ لك قَتْلُ رجل ، وكذلك المعنى في البيت : أكلَّ يوم أخذُ نَعَمٍ لكم . هذا بلا شكٍّ هو المعنى . والقصدُ الإخبار عن الأَخْذ ، وهو حَدَثٌ . فقد أخبرت عن الحَدَث بالزمان ، ثم عُدِل إلى هذا على جهة الاتساع ، وليس الاتساع في كلام العرب بالذي ينقض المعنى ويُغَيِّرُهُ . وهذا كما تقول : صِيدَ عليه يومان[4] ، إنما ارتفع على أَنَّه مفعولٌ به ، على جهة

(١) أنظر الايضاح ١/٤٩ .
(٢) في الأصل : « لأنَّ » .
(٣) في الأصل : « تجدونه » وانظر ما تقدم ص
(٤) أنظر الكتاب ٣/٤٧٨ .

الاتساع ، ولم يخرجه ذلك على أَنْ يكونا ظرفين في المعنى ، وأَنَّ الصيدَ وقع فيهما لا بهما .

وأَمَّا قول الشاعر :

أقُولُ وفي الأَكْفَانِ أَرْوَعُ مـاجـدٌ كغُصْنِ الأرَاكَ وَجْهُهُ حينَ وشَّمَا [1]

(١٤٥)

فأَمَّا الكوفيونَ فيذهبون إلى أنَّ (حين) زائدةٌ؛ لأَنَّ المعنى : وَجْهُه وشَّماً ، وكذلك : غلامٌ حينَ بَقَل وجهُه ، المعنى : بَقَل وجهُه، فحين زائدة عندهم ، وأمَّا البصريونَ فيذهبون إلى أنَّ المعنى : وجهُه، وشَّم ، لكن إذا كان المعنى كذلك فبلا شكٍّ / أَنَّ كلَّ فعل لا بُدَّ له من زمانٍ ، فأُخْبِرَ عنه [١٣٨] بالزمان المضاف إلى الحَدَث الذي المقصودُ الاخبار به عنه، فتقول على هذا : زيدٌ حين تعلَّم القرآن ، والمقصود : زيد تعلَّم العلم [2] ، لكنْ لما كانَ كلُّ حَدَثٍ يَتَّصِفُ به الشَّخص أو يوقِعُه الشخص لا يخلو عن زمان؛ أُخْبِرَ عنه بذلك الزمان مضافاً إلى ذلك الحَدَث على جهة الاتساع والمراد الإخبار عن الشخص بالحَدَث .

فإذا حقَّقْتَ هذه الأربعة المواضع وجدتَها إنما جـاءت على جهة الاتساع، وإذا رجعتَ إلى قصد الإخبار بالمراد ، وجدتَه على خلاف الظاهر ، وأَنَّه من باب الإخبار بالمفرد عن المفرد ، وذلك: نحن في شهر رمضان ، الأصل : شهرُنا شهرُ رمضان أو من باب الإخبار عن الحَدَث بالزمان وذلك : الهلالُ الليلة التقدير : حدوثُ الهلال الليلة ، وكذلك :

* أكلَّ عام نَعَمٌ تحوونَه * [١٤٤]

المعنى : أكلُّ عامٍ حَيٌّ نَعَم لكم . أو من باب الإخبار عن الجُثَثِ

---

(١) كذا في الأصل بالشين المعجمة وبها ورد في اللسان « وشم » ثم قال ابن منظور : يروى : وشَّم ووَسَّم ، فوشم : بدا ورقه ، ووسَّم حَسُن » وقد سبق قريباً : (بقَّلا) .

(٢) هكذا في الأصل والذي سبق : « القرآن » .

بالحَدَث، نحو: زيد حين التحى، المعنى، زيد التحى. وقد أجاز النحويونَ هذا كلَّه وبيَّنُوه وقسَّموا الأخبار على قسمين: مفردٌ، وجملةٌ، وقسَّموا الجُمَل، وقد دخلت هذه الأربعةُ تحتَ ما بيَّنُوه وضبطوه إذا رجعتَ إلى ما قصدوا الإخبار به وعنه، وزُلْت عن الاتساع.

وأمَّا الإخبار بظَرْفِ الزمان عن الجُثَّة بالقَصْدِ، من غير أنْ يكونَ الكلامُ أُحِيلَ عن طريقته فشيءٌ لم يعقل وجودُه لأنَّه لا فائدةَ فيه، لو قلت: زيدٌ يومَ الخميس، أو عمروٌ يومَ الجمعة، لكان خُلْفاً، وليس كذلك ظرفُ المكان، ألاَ تَرى أنَّك إذا قلت: زيدٌ عندك، فلا قَصد لك إلا الإخبار باستقراره في هذا المكان، وليس المقصودُ غير ما ظهرَ من اللَّفظ، بخلاف المواضع الأربعة، فهذا بَيِّنٌ.

قوله: (ومن الابتداء قولُك: زيدٌ الأسدُ شِدَّةً) (١)

فقد تقدَّمَ أن الخبرَ يكونُ مفرداً أو جملةً. وإذا كان مفرداً فإنَّه يكونُ مشتقاً وإذا كان مشتقاً فلا بُدَّ أنْ يتحَمَّلَ ضميراً، وإذا كان جامداً فيكون الأول أو منزَّلاً منزلتَه، وتكلمنا في جميع فصول الخبر، وبقي فصلان:

أَحَدُهما: الكلامُ في الضمير الذي في الصِّفة: اعلم أنَّ الصِّفة إذا جرت على مَنْ هي له. فيستتر الضميرُ ولا يظهر مفرداً كان أو مثنى أو مجموعاً، مذكراً كان أو مؤنثاً، مخاطباً كان أو متكلماً أو غائباً، فتقول: أنا ضاربٌ، وهو ضاربٌ، وهي ضاربةٌ، الضميرُ في هذا كُلِّه مستترٌ، وأمَّا التَّاءُ في (ضاربةٌ) من قولك: هندٌ ضاربةٌ، فلحقت لتأنيث الضمير المستتر، وهذه التَّاءُ بمنزلة التَّاءِ في: ضَرَبَتْ من قولك: هندٌ ضَرَبَتْ لحقت لتَدُلَّ على أنَّ الضميرَ مؤنَّثٌ، ويدلُّك على أنَّ لَحَاقَها في اسم الفاعل كلَحاقِها في الفعل أنَّها تجري على حكمِها فحيثُ يَحَسُنُ لَحاقُها في الفعل يحسُن في الصفة،

(١) الجمل ص ٥٠.

وحيثُ يَقْبُح اسقاطها في الفعل يقبح اسقاطها في الصِّفة، فتقول : الشمسُ طلعتْ ، ويقبُح إسقاطها هنا ، وتقول : الشمسُ طالعةٌ ويقبح اسقاطها ، فلا تقول : الشمسُ طالعٌ ، ولا يكونُ: الشمسُ طالعٌ ، والشمس طلعَ إلاَّ في الشعر(١) ، وتقول : مررت برجُلٍ حَسُنَتْ أفعالُه وحَسُنَ أفعالُه ، وتقول : مررت برجل حَسَنَةٍ أفعالُه ، وحَسَنٍ أفعالُه ، ولا تجد هذا ينكسر أبداً . وأمَّا قولُهم : امرأة حائضٌ ، فليس بجار على حاضت ، وكذلك قوله : امرأة مُرْضعٌ ، ليس بجارٍ على أرضعت ، ولو أرادوا الجاري لقالوا : مُرْضِعَةٌ وحَائِضَةٌ ، وكذلك : امرأة حامِلٌ ، لو أرادوا الجاري لقالوا : حامِلَةٌ، وسيأتي الكلام في هذا ، وفي أقسامِ لَحاقِ التَّاء ، وأنَّها تُوجَدُ على سبعة أقسام في باب التذكير والتأنيث .

وتقول : الزيدانِ ضَارِبَانِ ، والزيدونَ ضارِبُونَ ، الفاعلُ مستترٌ ، والألفُ والواوُ ليسا بضميرين يدلُّ على ذلك انقلابُهما ياءً مع العوامل ، والألف والواو إذا كانا ضميرين فلا ينقلبان نحو : يضربان ويضربون / فقد [١٣٩] ثَبَتَ مما ذكرتُه أنَّ الضميرَ في الصِّفة الجاريةِ على مَنْ هي له لا يظهرُ أبداً ولا يكون إلاَّ مستتراً ، فإن جرت على غير مَنْ هي له بَرَزَ ضميرُها مطلقاً ، ولا يجوز استتارُه(٢) ، ولم يجيء مستتراً إلاَّ في الشِّعر . قال الاعشى :

١٤٦ ـ فقلتُ لـه : هـذه هَـاتِهـا فجـاءَ بـأَدْمَـاءَ مقتـادهـا(٣)

فمقتادٌ صفةٌ لأدماءَ ، والأَدْمَاءُ : الناقةُ . والمقتادُ : صاحبها . فكان القياسُ أنْ يقولَ : مقتادها هو ، إلاَّ أنَّ الشاعر اضطَرَّ فتركه مضمراً كما كان في الفعل . والروايةُ المشهورة في البيتِ :

---

(١) أنظر ما تقدم ص ٢٦٥ .

(٢) هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى جواز ذلك / أنظر أمالي ابن الشجري ١/٣١٦ ، الانصاف ١/٥٧ .

(٣) هذه رواية الفراء في معاني القرآن ٢/٣٤٧ ، ورواية الديوان هي التي وسمها المؤلف بالمشهورة بعد . انظر ديوان الأعشي ص ٦٩ ، أدب الكاتب ص ٥٢ .

* بأَدْماء في حَبْلِ مقتادِها * [١٤٦]

وإنَّما يظهرُ المضمرُ في الصِّفة إذا جرتَ على غير مَنْ هي له، وبسط هذا أَنْ تقول: إنَّ الفعل إذا تحمَّل الضمير فحكمُ الضمير فيه على حالة واحدة. جرى على مَنْ هو له أو على غير من هو له [١].

والضميرُ في الفعل على حَسَب ما أذكرُه: اعلم أَنَّ الفعلَ إذا كان ماضياً فإنَّ الضميرَ يظهرُ في كُلِّ حال، إلاَّ أَنْ يكونَ مضمراً غائباً مذكراً أو مؤنثاً، فإن كان متكلماً أو مخاطباً فلا بُدَّ من ظهوره. وكذلك إذا كان مثنىً أو مجموعاً، فتقول: ضربتُ وضربْنَا وضربْتِ وضربْتُما وضربْتُم وضربتُنَّ، والزيدانِ ضَرَبا والزيدونَ ضربَوا، والهندان ضَرَبَتَا، والهنداتُ ضَرَبْنَ، ولا يستتر إلَّا أنْ يكونَ مفرداً غائباً، مذكراً كان أو مؤنثاً ـ كما أعلمتُك ـ فتقول: زيدٌ ضرب، وهندٌ ضربَتْ، فإن كان مضارعاً فلا يخلو الضميرُ أَنْ يكونَ متكلماً أو مخاطباً، أو غائباً، فإن كان متكلِّماً استتر في الافراد وغير الافراد، فتقولُ: أَضْرِبُ، ونَضْرِبُ النون للجمع والهمزة للمفرد وبهذا وقع الفرق بين المفرد وغيره. فإن كان مخاطباً استتر إن كان مفرداً مذكراً وظهر فيما عدا ذلك، فتقولُ: أنت تَضْرِبُ فيستترُ لأَنَّ الضميرَ مفردٌ مذكرٌ، فإن ثَنَّيْتَ أو جمعتَ أو كان مؤنثاً ظهر [٢] فتقول: أنْتِ تضرِبِيْنَ يا هندُ، وهذا على مذهب سيبويه [٣]، وهو الصحيحُ؛ لقوله في التثنية: أَنْتُمَا يا هندانِ تَضْرِبَانِ، وتقول في الجمع: أَنْتُنَّ يا هنداتُ تَضْرِبْنَ، وتقول: أَنْتُما يا زيدانِ تَضْرِبانِ، وأَنْتُم يا زيدُونَ تَضْرِبُونَ، فتجدُ الضميرَ ظاهراً في الفعل المضارع، إذا كان مخاطباً، إلاَّ أَنْ يكونَ مفرداً مذكراً ـ كما أعلمتُك ـ، فإن

---

(١) في الأصل: «بل على من هوله أو على غير من هوله» وما أثبته يعضده قولُ المصنف بعد «فهكذا الضمير في الفعل جرى الفعل على من هو له أو على غير من هو له».

(٢) في الأصل: «استتر» وهو سهو.

(٣) الكتاب ٢/٣٥٠.

كان غائباً فإنه يستتر في الإفراد ، ويظهر في التثنية والجمع ، فتقول : زيد يَضْرِبُ وهَنْدُ تَضْربُ ، فيستتر في المذكر والمؤنث ، لأَنَّ الفرق وقع بين المذكر والمؤنث بالتاء . وتقول في التثنية : الزيدانِ يَضْرِبَانِ ، والهندانِ تَضْرِبَانِ [١] ، وتقول في الجمع : الزيدونَ يضربونَ ، والهندات يضربنَ بالياء ؛ لأن التاء إنما كانت في مثل قولك : هند تضرب ، والهندانِ تَضْرِبَانِ [١] للفرق بين المذكر والمؤنث ، وقد وقع الفرق هنا بأَنَّ ضميرَ المذكر الواوُ وضمير المؤنث النونُ ، ورجعوا إلى الأصل ، وهو الياء للغائب ، فهكذا الضميرُ في الفعل ، جرى الفعل على مَنْ هو له أو على غير مَنْ هو له ، فمثاله إذا جرى على من هو له قولك: زيدٌ قام، ومثاله إذا جرى على غير من هو له قولك: هندٌ زيدٌ ضَرَبَتْهُ، فضرَبتْهُ خبر عن زيدٍ، والضاربةُ هندٌ، والفاعلُ مستترٌ كما هو مستترٌ في قولك : زيدٌ ضربَ عمراً ، وعلى هذا تقيس كل ما جاءك من هذا النوع .

فإذا جرتِ الصِّفةُ على مَنْ هي له • واستتر[٢] في كلِّ حالٍ ، فقد استتر في مواضعَ ظهرت فيها في الفعل ، فأظهروا الضميرَ في الصِّفة إذا جرت على غير من هي له في كلِّ حالٍ ، ليظهرَ في مواضعَ استتر[٢] في الفعل ، فيكونُ ذلك كالعِوَض .

الفصلُ الثاني : في الخبر إذا كان مفرداً جامداً ، فإنَّه يكون هو الأولَ حقيقةً ، ويكون الأولَ اتساعاً ، فمثال الأول حقيقةً قولهم : أخوك زيدٌ ، ومثالُه : اتساعاً قوله تعالى : ﴿ وأَزْوَاجُهُ أُمَّهـاتُهُمْ ﴾[٣] فالمعنى : مِثْـلُ

---

(١) في الأصل : « يضربان » .

(٢) في الأصل : « استترت » في ثلاثة المواضع ، و « لتظهر » بالتاء ، وهو خطأ بدليل قول المصنف السابق (ص ٤٧٧) : « اعلم أن الصفة اذا جرت على من هي له فيستتر الضمير مفرداً كان أو مثنى أو مجموعاً ، مذكراً كان أو مؤنثاً ، مخاطباً كان أو متكلماً أو غائباً . . » وقوله (ص ٤٧٨) : « وانما يظهر المضمر من الصفة إذا جرت على غير من هي له » .

(٣) سورة الاحزاب آية ٦ .

أمهاتهم في التحريم ، فلمّا تَنَزَّلْنَ منزلَة الأُمَّهات في ذلك [صِرْن][1] كأَنَّهُن أُمَّهاتٌ ، والدليلُ على ذلك قولُه سبحانَه : ﴿ إنْ أُمَّهاتُهُمْ إلاّ اللاّئِي وَلَدْنَهُمْ ﴾[2] فنفى سبحانه أنْ تكونَ الأمُ غيرَ الوالدة ، وتقول : أبو يوسف أبو حنيفة / [3] أي تَنَزَّلَ منزلتَه وسدَّ مسدَّه . قال النابغة : [١٤٠]

١٤٧ ـ عُلِينَ بِكِدْيَونٍ وأُشْعِرنَ كَرَّةً فهنَّ إضاءٌ صافياتُ الغَلائلِ [4]

يروى هذا البيت : فَهُنَّ وِضَاءٌ ، مِن الوَضَاءَة وهي النظافةُ ، ووضاء جمع وَضِيء كما تقول: كَرِيمٌ وكِرام وظَرِيفٌ وظِرَافٌ، فهو من قبيل الإخبار بالمفرد وهو مشتَقٌّ، ويروى: فهن أَضَاءٌ[5]، بفتح الهمزة جمع أَضَاةٍ، والأَضَاةُ: الغدير: والعربُ تُشَبِّه الدروعَ بالغُدُر، قال أوس[6]:

.... [7]

وهذا كثيرٌ في أشعار العرب وغيرهم، فعلى هذا يكون الأصل : فهن

---

(١) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٢) سورة المجادلة آية ٢ .

(٣) انظر هذا المثال وتوجيهه في الايضاح ٤٩/١ . وعليه جُلُّ اعتماد المؤلف في هذا الفصل .

(٤) بهذه الرواية أورده أبو علي الفارسي في الايضاح ٤٩/١ . وانظر ايضاح شواهد الايضاح ل ٨٠ ، المصباح ١/ ل ١١ ، المعرَّب للجواليقي ص ٣٣٣ ، أمالي ابن الشجري ١٥٧/١ ، شرح المفصل ٢٢/٥ ، خزانة الأدب ٥١٢/١ ، اللسان « اضا » .
ورواية الديوان ص ١٤٧ « وضاء » بالواو وبها جاء البيت في التقفية ص ٤١٩ ، التهذيب ٤٤٢/٩ ، ١٢١/١٠ ، اللسان « كرر » و « كدن » .
و « علين » في الأصل : « غلبن » بغين معجمة بعدها موحدة تحتية والتصحيح من المصادر السابقة .

(٥) لم أقف على هذه الرواية فيما اطلعت عليه من مصادر .

(٦) : أوس بن حجر التميمي شاعر جاهلي مشهور .

(٧) سقط قول أوس من الأصل ولعله يريد قوله يصف درعاً :

وأَمْلَسَ صُوْلِياً كَنِهْيِ قَرَارَةٍ أحسَّ بقاعٍ نَفْحَ ريحٍ فأَجْفَلا

ديوانه ص ٨٤ ، والنهي : الغدير .

او قوله ص ٨٦ :

وبَيْضَاءَ زغفٍ نَثْلَةٍ سُلَمِيَّةٍ لها رَفْرَفٌ فوق الأنامل مُرسَلُ
وأَشْبرنَيه الهالِكِيُّ كأنه غَديرٌ جرتْ في متنِه الريحُ سلسلُ

مِثْلُ الغُدُر . والكِدْيَونُ : عَكَرُ الزيت ، والكَرَّة : البَعَرُ ، والغلائلُ : مسامير الدروع ، وهذه الروايةُ أحسنُ من الأولى ؛ لأنَّ قولَه : [1] صافياتُ الغلائل يعطي الصفاء والبريق، فيكون قوله : وضاء ، لا فائدةَ فيه إلّا التوكيد وإذا رُوِي : أَضَاء بفتح الهمزة فيكون قد أعطى معنى زائداً ، وهو التشبيه بالغدر .

ومن روى : إضاءً بكسر الهمزة احتمل وجهين :

أَحَدُهما : أَنَ تكونَ الهمزةُ بدلاً من الواو ، فتكون مثل وِشَاح وإشاح، ووِعاء وإِعاء ، فيكون مثل الرواية الأولى وهي : وِضاء من الوضاءَة وهي النظافة، والكلام فيه هنا كالكلام فيه هناك .

الثاني : أَنْ يكونَ إضاء جمع أَضَاةٍ على وزن فَعَلَةٌ ويكون بمنزلة أَكَمَة وإكَام . والعرب تقول في الغدير : أَضَاةٌ وأَضَا ، بالمد والقصر [2] ، فيكون قد شبَّه الدروع بالغُدُر ويكون الكلام على حَسَبِ ما تقدَّم في الرواية الثانية ، وعلى هذا الوجه حمله أبو علي [3] ، وهو عندي أحسن ، لأمور ثلاثة :

أَحَدُها : أَنَّ قلبَ الواو همزةً إذا كانت أولاً مكسورة اختلف النحويون فيه . فمنهم مَنْ ذهب إلى أنَّه سماع يُحْفَظُ ولا يُقاس عليه، ومنهم مَنْ ذهب إلى أَنَّه قياسٌ . والذي ذهب إلى أنَّه سماع الجَرميُّ ، لأنَّه لم يبلغ كثرته عنده أَنْ يكون مما يُقال منه ما لم تَقُلِ العربُ بالقياس على ما قالته، وأجراه مُجْرى قلب الواو المفتوحة همزةً نحو : وَحَدٌ وأَحَدٌ ، امرأةٌ وَنَاةٌ وأَنَاةٌ ، وهذا متفقٌ على أَنَّه محفوظٌ لا يقال منه إلَّا ما قالته العربُ [4] . وذهب المازنيُّ إلى أنَّ

---

(١) في الأصل : « قولَكَ » .

(٢) المشهور القصر وذكر سيبويه في الكتاب ٦١٢/٣ وقال أبو سعيد السيرافي في شرحه ٥/ ل ٣٠٥ : « وقوله : أَضاءَةٌ وأضاءٌ لا أعلم أحداً ذكر أضاءة بالمد غيره وكلٌ يقول : أضاة وأضا مثل : حصاة وحصى وذكره هو أيضاً مقصوراً فيما تقدم ومدُّه نادر» . وانظر الكتاب ٥٨٣/٣ ، المنقوص والممدود ص ٢٦ ، التهذيب ٩٧/١٢-٩٨ ، ايضاح شواهد الايضاح ل ١٠ ، اللسان « أضا » .

(٣) الايضاح ٤٩/١ .

(٤) انظر المنصف ٢٣١/١ .

قلبَ الواو همـزةً إذا كانت مكسورة قياسٌ [١]، وأجرى الواو المكسورة مُجْرى الواو المضمومة نحو : (أُقِّتَـتْ) [٢] ، وهذا مما لا خلافَ في أنَّه من فصيح كلام العرب ، فهو أولى بلا شكٍّ .

الثاني : أنَّك إذا جعلتَ الهمزةَ بدلاً من الواو ، فأنت قد تركت الظاهر وقدَّرت ما لم يُنْطَق به، وإذا جعلتَ الهمزَة أصليةً ، فأنت قد بقيتَ مع الظاهر وبلا شكٍّ أنَّ البقاءَ مع الظاهر أولى .

الثالث : أنَّك إذا جعلت الهمزةَ بدلاً من الواو ، فهو عندك من الوَضَاءةِ والنظافة ، فلم تَزِد على ما أعطاه (صافيات الغلائل) شيئاً ، لأَنَّ قوله : « صافياتُ الغلائل » النهاية في النظافة ؛ لأن تلك المسامير آخر ما يزول عنها الصدأُ من الدُّروع ، وإذا جعلتَه جمع أَضَاة مثل أَكَمةٍ وإكَام فيكون له معنى زائدٌ ، وهو التشبيه . ومهما قُدِّر في البيت أَلَّا يكونَ فيه حَشْوٌ فهو أولى .

فهذه ثلاثةُ أوجه تَحْسُنُ في إِضاء بالكسر ، أن لا تكون الهمزة بدلاً من واو، وأن تكونَ يُراد بها الغُدُر .

قوله : (والتقدير : زيدٌ مثلُ الأَسَدِ شدَّة) [٣] .

يحتمل هذا عندي وجهين :

أحدهما : وهو الظاهر أنَّه حَمَله على حذف مضاف وأجراه مُجْرَى قوله سبحانه : ﴿ واسْأَلِ القَرْيَة ﴾ [٤] المعنى : واسأل أَهل القريـة ، فَحَذَف المضافَ وأقام المضاف اليه مقامه .

الثاني : أَنْ يكونَ قولُه : والتقدير ، أي : وتقديرُ الحقيقة في مثل هذا أَنْ تقولَ : زيدٌ مثلُ الأسد ، ويكون قولُه : (زيـد الأَسَدُ شِدَّةً) على غير

---

(١) المصدر نفسه ١ / ٢٢٩ .
(٢) في قوله تعالى : ﴿ وإذا الرسل أُقِّتَتْ ﴾ سورة المرسلات آية ١١ .
(٣) ليس هذا في الجمل المطبوع ، وجاء في الخطِّيتين كما أورده المصنف هنا .
(٤) سورة يوسف آية ٨٢ .

طريقة (زيدٌ مثل الأسد) لأنَّ هذا تشبيهٌ صريح ، وإذا قلت : زيد الأسد، فهو استعارة ، واتساع كأنَّه هو ؛ لكثرة شَبَهِهِ به .

[١٤١] وقوله : (شِدَّةً) يحتمل عندي وجهين : /

أحدهما : أن يكونَ بمنزلة شِدَّة من قولك : زَيْدٌ عَلِيَ الناس شِدَّةً ، ويكون تمييزاً ، ويكون من باب : زيد أحسنُ الناسِ وجهاً ، والأصل : وجه زيد أحسن الوجوه، وبذلك يكون التقدير هنا : شِدَّةُ زيدٍ مِثْلُ شدَّةِ الأسد .

الثاني : أَنْ يكونَ بمنزلة : أنت الرجل علماً ، ومذهب سيبويه في هذا أَنْ يكونَ حالاً [١] ، أي أنت الذي عَظُمْتَ في هذا الحال ، وسيأتي الكلامُ في هذا في باب التمييز مستوعباً .

وقوله : (علمي بزيد ذا مال) [٢] .

الأصل : علمي بزيد إذا كان ذا مال أو إذ كان ذا مال ، وحُذِفَ للعلم به . وقد تقدَّم الكلامُ في هذا بما يغني عن الاعادة[٣] . فإن أردت أَنْ تُدْخِلَ كان ، قلت : كان علمي بزيدٍ ذا مال، ويكون التقدير : علمي بزيد إذ كان ذا مال ثم حُذِف (إذ كان) للعلم به وسدَّ (ذا مال) مسدَّهُ ، فإن كان الأصلُ : علمي بزيد إذا كان ذا مال ، وأردتَ أَنْ تُدخِلَ كان فتقول : يكون علمي بزيد ذا مال ، على تقدير : يكون علمي بزيد إذا كان ذا مال، ويجوز أن تقدم (علمي) على (كان) وترفعه بالابتداء ، وتجعل في كان ضميراً فتقول : علمي بزيدٍ كان ذا مال ، ومتى قلتَ هذا أظهرتَ الخبر ، ولم تُنِبْ الحالَ منابَه، فتقول: علمي بزيد كان ذا مال؛ لأنَّك إن قلتَ: علمي بزيد كان ذا مال، وتحذف (إذ كان) فيكون ذلك نَقْضاً للغرض لأنك إنما حذفت (إذ كان)

---

(١) الكتاب ١/٣٨٨ .
(٢) هذا النص ليس في الجمل المطبوع ولا في الخطيتين .
(٣) انظر ص ٥٥٦.

طلباً للاختصار وللعلم به ، فدخول (كان) نقضٌ [١] للغرض ، وكذلك لا يجوز أن تجعلَ (كان) هنا زائدة ، لأن كان الزائدةَ إنَّما تدخل للدَلالة على الزمان الماضي ، وأنت قد حذفت (إذ كان) وهما دالَّان على الزمان الماضي للعلم به وطَلب الاختصار ، فهذا نَقْضُ الغرض . ولا يجوز أنْ يكونَ (ذا مال) خبراً عن كان ، ويكون في كان ضمير يعود إلى زيد ، فلو كان ذلك [٢] بَقِيَ المبتدأ بلا ضمير يعود عليه من الخبر وهو جملة ، وهذه المسألة منعها أبو علي في الإيضاح ، وأجازها غيره ، والذي يظهر لي ما قاله أبو علي [٣] . وقد بينت ذلك بما أمكنني .

---

(١) في الأصل : نقضاً .
(٢) تكملة بمثلها يلتئم بها الكلام .
(٣) الايضاح ١/ ٥٠ وانظر الكافي ١/ ص ١٣٩ - ١٤٠ .

دار الغرب الإسلامي
بيروت - لبنان
لصاحبها: الحبيب اللمسي
شارع الصوراتي (المعماري) - الحمراء - بناية الأسود
تلفون: 340131 - 340132 - ص . ب . 5787 - 113 بيروت - لبنان
DAR AL-GHARB AL-ISLAMI - B.P.:113-5787 - Beyrouth - Liban

جواد

الرقم 1986/11/2000/93

التنضيد: كومبيوتايب للصف الطباعي الالكتروني

الطباعة:  مؤسسة جواد للطباعة والتصوير - بيروت - لبنان

hhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhh٦١٤

باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره

هذه الترجمة ردَّها كثيرٌ من النحويين فقالوا : لا يشتغل الفعلُ بالضمير حتّى يرتفعَ المفعول بالابتداء ، وما دام معمولاً للفعل ، فلا سبيلَ لوصول الفعل إلى الضمير ، فإذا قلتَ : زيدٌ ضربتُه ، وجئتَ بالضمير فلم تأتِ به حتّى جعلتَ زيداً مبتدأ ، وأزلتَه عن أنْ يكون معمولاً للفعل .

وكذلك اعترضوا على قوله : (إذا اشتغل الفعل عن المفعول بضميره ارتفع بالابتداء) [1] بنحوٍ مما ذكرتُه . وهذا الذي ذكروه صحيح . والعذر لأبي القاسم أنَّه أراد : باب اشتغال الفعلِ عما يصِحُّ أنْ يكونَ مفعولاً به ويكون بمنزلة قوله : « وإذا تقدَّم نعتُ النكرة عليها نُصِبَ على الحال » [2] أي تقدَّم ما يصِحُّ أنْ يكونَ نعتاً ، وأمَّا النعتُ فلا يمكن تقديمُه ، وهو نَعْتٌ ، ويُوجَد هذا النوع من العبارة لأبي القاسم كثيراً ، وسأُنبِّه عليها في مواضعها .

قوله : (ارتفع بالابتداء ، وصار الفعلُ خَبَرَهُ) [3] .

يريد : في موضع خبره ، وقد تقدَّم أنَّ أصلَ الخبر أنْ يكونَ مفرداً ، ومتى جاءت الجملة خبراً فلا بُدَّ أنْ تكونَ في موضع الخبر ، أو مشبَّهةً بما وُضِعَ موضع الخبر ، وتكون هي المبتدأ في المعنى وبَيَّنْتُ ذلك كلَّه

---

(١) الجمل ص ٥١ .

(٢) المصدر نفسه ص ٢٧ .

(٣) المصدر نفسه ص ٥١ .

واستدللتُ على صحته بما ظهر لي (١) .

قوله : (وقد يجوز نصبُه) (٢) .

اعلم أنَّ نصبَ هذا الاسم باضمار فعل يُفَسِّرهُ ما بعده خارجٌ عن القياس؛ لأنَّه لا يحذف الشيء حتى يَتَقدَّمَ من اللَّفظ، أو من قرائن الحال ما يَدُلُّ على الفعل، وأمَّا أنْ يُحْذَفَ الفعلُ على شريطة التفسير فخارجٌ عن القياس ، وشبَّهَهُ سيبويه بالإضمار على شريطة التفسير (٣) ، نحو : نِعْمَ رجلاً زيدٌ ، وبِئْسَ رجلاً عمروٌ ، ونحو : رُبَّهُ رجلاً ، فكما أنَّ الاضمارَ على شريطة التفسير لا يقال إلاّ بالسَّماع ، ولا يُقْدَم عليه بالقياس، لأنَّه خارجٌ عن طريقة الاضمار ، فلَزِمَ أنْ يكونَ الحذفُ على / شريطة التفسير ، يُحْفَظ ولا [١٤٢] يقاسُ عليه ، فيجب عما ذكرتُه أن تَضْبِطَ الموضع الذي ورد فيه : فاعلم أنَّه جاء بسبعة شروط (٤) :

أَحَدُها : أنْ يكونَ مساوياً للضمير أو السَّبب ، فإن كان الضميرُ أو السببُ منصوباً كان الاسم كذلك ، وإن كان الضميرُ (٥) مرفوعاً كان الاسم كذلك ، فإنْ كان مخفوضاً فتنظر إلى موضِعِه ، فإن كان موضِعُه نَصْباً(٦) فينصبُ الاسم وإن كان موضِعُه رفعاً(٦) فيرفعُ الاسم .

فإن قلتَ : ولم لا يكون الاسمُ مساوياً لضميره أو سببه في الخفض ؟

قلتُ : لو أتوا به مخفوضاً لم يخلُ أنْ يأتوا به بحرف الجر ، أو يحذفوا حرف الجر ، فإن حذفوا حرفَ الجرِّ فقالوا : زيدٍ مررتُ به ، دخلوا في باب

---

(١) أنظر ما تقدم ص ٥٥٣ ـ ٥٥٤ .

(٢) الجمل ص ٥١ .

(٣) الكتاب ٨١/١ .

(٤) في الأصل : « تسعة » بمثناة فوقية فسين والشروط التي ذكرها المصنف سبعة فقط . وسيأتي ص قوله : « وبينت أنَّها سبعة » وانظر الشروط مجملة في شرح الجمل لابن الفخار ص ٨٥ .

(٥) في الأصل : « الاسم » والصواب ما أثبت .

(٦) في الأصل « نصب . . . . رفع » وهو خطأ .

ضعيف ، وهو حذفُ حرفِ الجرِّ ، وابقاءُ عمله ، والأكثر في حرف الجر إذا حُذِفَ ألّا يَبْقى عمله ، فإن أبقوا حرف الجر فقالوا : بزيدٍ مررتُ به ، فليس الكلام مقتضياً للفعل؛لأنَّه يمكن أنْ يكونَ (بزيد) مُتَعَلِّقاً بـ (مررتُ) ويكون (به) بدلاً من (بزيد) ويكون التقدير : مررتُ بزيدٍ به ، وهو من بدل المضمر من الظاهر، كما تقول : ضربتُ زيداً إيَّاه .

ولا يجوز حذف شيء من الكلام إلَّا بثلاثةِ شروط :

احدها : أنْ يكونَ في الكلام ما يقتضيه .

الثاني : أنْ يكونَ في الكلام ما يدلُّ عليه .

الثالث : أنْ يكونَ إذا ظهر لم يُخِلَّ بالمعنى .

فإذا تقرَّرَ ما ذكرتُه فقد تبين لك أنَّه لا يجوز أنْ تقول : إنْ زيدٌ ضربتُه ويكون على تقدير : إنْ ضُرِبَ زيدٌ ضربتُه، لأنَّ ضميرَه منصوبٌ فلا يكون هو إلّا كذلك .

الثاني : أن تكون جهةُ النصب واحدةً ، فلا يجوز أنْ تقولَ : زيداً جلستُ عنده لأنَّ زيداً مفعولٌ به و (عندَهُ) منصوب على أنَّه مفعولٌ فيه ، ولا يجوز نصبُه على الاتساع؛ لأنَّه من الظروف التي لا تَتَصَّرف فإن قلتَ : اليومَ مشيتُ فيه ، فيجوز ؛ لأنَّه يجوز لك أنْ تنصِبَ اليوم على المفعول به على الاتساع .

ومن الناس مَنْ أجاز : زيداً جلست عنده . ولم يشترط هذا الشَّرط . والذي يظهر لي أنَّ (زيداً جلستُ عنده) لا يقال بالقياس على قولكِ : زيداً ضربتُ أخَاهُ ؛ لأنَّ هذا الباب خارجٌ عن القياس ؛ فلا يقاس عليه إلّا ما هو مثله من كلِّ جهة، ولا يتعدى ما سمع من ذلكْ ، وعلى هذا لا يجوز أنْ تقول : زيداً ضربْتُ [ضَرْبَهُ] [1] بالنصب لأنّك لو نصبت لكان التقدير :

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام .

شابهت [1] زيداً ضربْتُ ضربَه، ولو قلت هذا لكان نصبُ زيد مخالفاً لنصبِ سَبَبِه .

الثالث : ألاَّ يحولَ بين الاسم والفعل بحرف صدر، نحو حروف الاستفهام وحروف الشرط فإذا قلتَ زيدٌ أضربتَه ؟ أو أزيدٌ هلا ضربْتَه [2] ؟ أو : عمرو متى ضربته ؟ ومحمدٌ كيف ضربْتَه ؟ فلا يجوزُ في الاسم المتقدِّم في هذه المسائل كُلِّها إلاَّ الرفعُ ، ولا يجوزُ النصبُ باضمار فعل، لأنَّه لا يَصِحُّ أَنْ يُفَسِّر في هذا الباب إلاَّ ما يصِحُّ أَنْ يعملَ وهذه الحروف لا يَصِحُّ أَنْ يَعْمَلَ ما بعدها فيما قبلها ، وكذلك لا يعمل ما قبلَها فيما بعدها ، فلا يصِحُّ أَنْ يُفَسِّر ، لأنَّ المفسِّر في هذا الباب نزَّلته العرب منزلَة العامل. وكذلك لا يجوزُ أَنْ تقولَ : زيداً ما ضربتُه لأنَّ (ما) من حروف الصدور لا يعمل ما بعدها فيما قبلها [3] فلا يَصِحُّ أَنْ يُفَسِّر فإن قلتَ : زيداً لا أضربُه ، جاز لأنَّ (لا) ليست من حروف الصدور ، تقول : زيداً لا أضربُ، وإنَّما جاز ذلك في (لا) ؛ لأنَّ قولك (لا أضربُ زيداً) جوابٌ [4] لمن قال : اضربْ زيداً غداً فكما يَتَقَدَّمُ المعمول على العامل في الإيجاب يتقدم في النفي ، فإن قلتَ : واللهِ لا أَضْربُ زيداً ،لم يجز لزيد هنا أَنْ يَتَقَدَّمَ على (لا)؛ لأنَّها جواب القسم لأنَّ الموجب (واللهِ لأَضْرِبَنَّ زيداً) فكما لا يتقدَّم المعمولُ هنا لا يتقدم هناك . ويجوز أَنْ تقولَ : زيداً لَنْ أضربَهُ ، لأنَّ (لَنْ أَضْرِبَ) جوابٌ لمن قال : (سأَضْرِبُ زيداً) أو (سوفَ اضربُ زيداً)، فكما يجوز : زيداً سأضرِبُ ، يجوز / : زيداً لَنْ أَضربَ ، وكذلك : زيداً لم أَضرِبْهُ؛ لأنَّه يجوز أَنْ تقولَ : زيداً لم أَضْرِبْ ، لأَنَّه جواب لِمَنْ قال : زيداً ضربتَ، وكذلك [١٤٣]

(١) في الأصل : « شاتمت » تصحيف فتحريف .

(٢) في الأصل : «أزيداً هلا ضربته » وما أثبته نظرت فيه إلى قول المؤلف بعد : « فلا يجوز في الاسم المتقدم في هذه المسائل كلها الا الرفع » .

(٣) في الأصل : « ما قبلها فيما بعدها » ، والصواب ما أثبت .

(٤) في الأصل : « جواباً » .

تقول : زيداً لمَّا أضربْهُ ، لأنَّ (لمَّا) ليست من حروف الصدور ، لأنَّها جواب لمن قال : قد ضربتَ زيداً . فاضبط هذا كلَّه تعرف به حروف الصدور من غير حروف الصدور وعليه مبنى هذا الباب .

الرابع : ألاَّ يعملَ هذا المحذوف إلاّ في واحد ، نحو قولك : زيداً أعطيتُه درهماً ، وكذلك تقول : زيداً ظننتُهُ شاخصاً ، فزيدٌ منصوبٌ بفعل تقديره : ظننتُ زيداً .

فإن قلتَ : فكيفِ يجوز الاقتصار على أحد المفعولين في ظننت ؟

قلتُ : ليس هنا اقتصار ، لأنَّ (ظَنَنْتُ) الظاهرةَ مفسِّرةٌ لذلك المحذوف ومتى ظهر المحذوف زال هذا الظاهر ، فصارت هذه الظاهرةُ كأنَّها المحذوفةُ . فما ينصبُه الظاهرُ فكأنَّ المحذوف نَصَبَهُ وتعدّى إليه ، لأنَّه مفسِّرٌ ونائبُ منابَه ولا يجوز أَنْ تقول : زيداً درهماً أعطيتُهُ إيَّاهُ ، ويكون التقدير : أعطيتُ زيداً درهماً لما ذكرتُه من أنَّ هذا المحذوفَ لا يعمل إلاّ في واحد ، وكذلك لا يجوز أَنْ تقولَ : أزيدٌ [1] عَمْراً يضربْهُ على أن يكون زيدٌ مرفوعاً بفعلٍ ذلك الفعل ساقط على عمرو ، ويكون التقدير : أيضربُ زيدٌ عَمْراً ؟ لما ذكرتُه من أنَّ المحذوف لا يعمل في اسمين ، وأجازه أبو الحسن الأخفش على هذا . وما ذكرتُه أَوَّلاً يُبيِّن أَنَّ هذا البابَ جاء على غير قياس ، فلا يتعدَّى المسموع [2] منه .

وهذه المسألة اختلف النحويون فيها على ثلاثة أقوال :

* فذهب أبو الحسن الأخفش إلى ما ذكرتُه ، من أنَّ المحذوفَ يعمل في المرفوع والمنصوب [3] .

---

(١) في الأصل : « ان زيداً » .

(٢) في الأصل : « المقطوع » تحريف .

(٣) قال الأخفش ـ فيما وجد له : الاستاذ عبد السلام هارون من شروح على حواشي بعض نسخ الكتاب وأثبتها في طبعته ١٠٤/١ : « أنت عبدالله ضربته النصب أجود ، لأن أنت ينبغي أن =

* وذهب سيبويه إلى أَنَّ هذه المسألة تجوز [١] على أَنْ يكونَ عمروٌ منصوباً باضمار فعل يفسره الفعل الذي بعده، ويكون ذلك الفعل المحذوف مفسِّراً [٢] للفعل الرافع لزيدٍ حتَّى يكونَ كُلٌّ واحد من الفعلين قد عَمِل في معمول واحد .

فان قَلتَ : كيف يفسِّر المحذوفُ محذوفاً ؟

قلتُ : كما يعود الضميرُ على ضمير فيفسِّره؛ لأَنَّه قد يفسَّر . ومثال ذلك : الزيدان كانا أبواهما قائمانِ، فأبواهما مبتدأ ، وقائمانِ خبرٌ عن أبويهما، والجملةُ خبرٌ عن كان ، واسم كان الضمير الذي في كان . ولا بُدَّ في خبر كان إذا كان جملةً من ضمير يعود إلى اسم كان فالضمير الذي أُضيف اليه الأبوان عائدٌ على الضمير الذي في كان ، وصَحَّ ذلك لأَنَّ الضميرَ الذي في كان قد عاد الى الزيدين . واستبان بذلك حتى صار كأَنَّه لم يُضْمَر وكأنك جئتَ بالظاهر؛ فصَحَّ لذلك أَنْ يعودَ عليه المضمرُ ويُفَسِّرَهُ . وكذلك إذا قلتَ : أزيد [٣] عمراً يضربُه ونصبتَ عَمْراً ولو قلت هذا لكـان (يضرب) مفسراً للفعل الرافع لزيد [٤] وسيبويه يستحِبُّ الرفع بالابتداء [من عمرو] [٥] ؛ لأَنَّه لم يدخل عليه ما يُحَسِّن نصبَه؛ لأَنَّه قد حيل بينه وبين همزة الاستفهام الطالبة بالفعل ، وأبو الحسن يستحِبُّ في عمرو النصب ؛ لأَنَّه عنده منصوب بالفعل الرافع لزيد .

= ترتفع بفعلٍ مضمر إذا كان له فعل في آخر الكلام ، وينبغي أن يكون الفعل الذي يرتفع به أنت ساقطاً على عبدالله » .

(١) في الأصل « يجوز » بالمثناة التحتية .

(٢) لم أجد في الكتاب نصاً في هذا ، وفي هوامشه ١/١٠٥ : « أبو الحسن : . . . . . . وقد قال قوم : لا نقول في زيد إلا الرفع وإن نصبنا الأخ ، لأن الذي يقع على الأخ مضمر ، فيكون تفسيراً لمضمر يقع على زيد . . . » .

(٣) في الأصل : « أزيداً » .

(٤) انظر حواشي الكتاب ١/١٠٥ .

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام ، وانظر الكتاب ١/١٠٥ .

القول الثالث : أنَّ عمراً منصوب بفعل محذوف ، وزيدٌ مرفوع أيضاً بفعل محذوف ، و (يضربه) الظاهرُ مفسِّرٌ للفعلين من غير أنْ يكونَ الفعلُ الظاهر مفسراً للفعل الناصب لعمرو . والفعل الناصب لعمرو مفسر للفعل الرافع بل فسَّرَ الفعلين من غير تدريج . وهذا القول فيه بُعْدُ الفصلِ ، على حَسَبِ ما أُبَيِّنُـهُ.

الشرط الخامس : أنْ يكونَ الفعلُ الظاهر المفسِّر يلي الاسمَ المنصوبَ باضمار فعل، وذلك نحو قولك : أزيداً تضربُه ؟ فإن قلتَ : أزيدٌ [1] أنت تضربُه ؟ كان زَيدٌ مرفوعاً ، وأَمَّا قولهم : أزيداً أنت ضارِبُه ، فليس من هذا ، لأنَّ ضارباً لا يَصِحُّ أَنْ يكونَ مُفَسِّراً للفعل الناصب لزيد إلَّا بـإسنـاده لـ (أنت)، وليس كذلك الفعل، أَلَا ترى أنَّك لو قلتَ : أزيدٌ ضاربه لم يكن كلاماً . ولو قلتَ : أزيداً تضربه لكان كلاماً مستقلاً ، فيلزم عن هذا الذي ذكرتُه أَنَّك إذا قلتَ : أزيداً اليوم تضربُه، أنْ يكونَ / اليومَ متعلقاً [2] بالفعل [١٤٤] الظاهر ، ولا يتعلّق بالمحذوف .

فان قلْتَ : فكيف جاز هذا وقد فصلت ؟

قلتُ : الفصلُ بالظرف لا يعتَدُّ بـه؛ لاتساع العرب في الظروف والمجرورات ، وكذلك إذا قلتَ: اليومَ زيداً تضربُه . فاليوم ظـرف متعـلِّق بـ (تضربه) ؛ ولا يتعلق بالمحذوف لما ذكرتُه .

فإن قلتَ : فهل يجوز أنْ يتعلَّقَ اليوم بمحذوف ، على مذهب أبي الحسن الذي يجيز أنْ يعملَ هذا المحذوف في معمولين [3] .

قلتُ : يظهر لي الفرق بين الموضعين : الذي أجازه أبو الحسن ،

---

(١) في الأصل : « أزيداً » بالنصب .

(٢) في الأصل : « متعلق » .

(٣) انظر ما سبق نقله في كلام الأخفش عن حواشي الكتاب ١٠٤/١ .

وهذا الموضع ، وهو أنَّ الفعل الظاهر لم يُشْغَلْ عن الظرف بضميره.ولا بسببه فينقطِع عن عمله فيه ، فَيُحْتَاجُ إلى أن يقدَّرَ له عامل ، وهذا الباب إنما بُني على أَنْ ينقَطِعَ الفعل عن العملِ [1] في الاسم الظاهر فيُضْطَرَّ إلى تقدير ما يعملُ في الاسم . ويكون هذا الظاهر الواقع على ضميره وعلى سببه مُفَسِّراً لذلك المقدَّر ،ولو جاز هذا لجاز أَنْ يقالَ في مثل (زيداً ضربتُ) : منصوبٌ بإضمار فعل يُفَسِّره هذا الظاهر وهذا مما لا يصِحُّ أَنْ يقولَه أَحدٌ .

الشرط السادس : ألَّا يدخلَ على الاسم ما يطلُب بالجملة الاسمية ، ولا يَصِحُّ أنْ (تقَعَ) [2] بعده جملةٌ فعليةٌ نحو قولك : بينما أنا أمشي فإذا زيدٌ يضربُه عمروٌ ، فلا يجوز في هذا إلّا الرفع ، ولا يجوز النصب ويحمل على فعل مقدَّر يُفَسِّره هذا الظاهر ، لأنَّ (إذا) التي للمفاجأة لا يقعُ بعدها إلّا الجملة الاسمية، وتقول [3] : أَمَّا زيدٌ فاضربْهُ وترفعُ زيداً وتنصبُه لأنَّ (أَمّا) يكون جزاؤ ها بالاسمية والفعلية . فمثال الاسمية : أمَّا زيدٌ فقائمٌ التقدير : مهما يكن من شيءٍ فزيدٌ قائمٌ [4] ، وتقول : أمَّا زيداً فاضرِبْ ، والتقدير : « مهما يكن من شيءٍ فاضربْ زيداً ، ثم حُذِفَتْ (مهما يكنْ من شَيءٍ) فجُعل مكانها (أمَّا) فصار : أمَّا فاضرب زيداً ، وأَمَّا فزيدٌ قائمٌ ، فكرِهُوا هذا اللفظ لولاية الفاء الحرفَ الذي يدلُّ على الشَّرط ؛ لأنَّ هذه [5] الفاءَ طالبةٌ بالجواب ، وحرفُ الشرط طالبٌ أَلَّا يقعَ بعده ما يُتَلَقّى به الشرط فقدَّموا شيئاً من الجملة ليكون اصلاحاً للَّفظ . فقالوا : أَمَّا زيدٌ فقائمٌ ، وأمّا زيداً فاضرِبْ ، وكذلك تقول : أمَّا بزيدٍ فامْرُر ، فزيدٌ متعلق بـ (امرر) والتقدير : مهما يكن من شيء فامرر بزيدٍ، ثم جعلوا مكان : مهما يكن من شيء (أَمّا)

---

(١) في الأصل : « الفعل » ولا وجه له .

(٢) تكملة بمثلها يلتئم الكلام .

(٣) في الأصل : « فتقول » ولعل الصواب ما أثبته .

(٤) انظر الكتاب ٢٣٥/٤ ، المقتضب ٢٧/٣ ، همع الهوامع ٣٥٥/٤ .

(٥) في الأصل : هـذا.

فصارت الفاء واليةً حرفَ الشرط، فقَبُح اللفظ فقُدِّم شيء من الجواب ، ليزول القبح .

واختلف النحويون إذا كان معنا ما يَمْنَعُ من التقديم غيرَ الفاء ، فالظاهر من كلام النحويين أنَّ ذلك لا يجوز ، فلا تقول : أمَّا زيدٌ فإنّي ضاربٌ ؛ لأنَّ (إنَّ) تمنع ما بعدها أنْ يعملَ فيما قبلها، وإنَّما يتقدَّم على الفاء ما لا مانعَ له من التقديم إلَّا الفاء فيتقدَّم إصلاحاً ـ وهذا هو الظاهر من كلام سيبويه ، لأنَّه استدلَّ بقول العرب : أَمَّا العَسَلَ فأَنَا شرَّابٌ [1] ، على جواز تقديم (معمول) [2] أمثلة المبالغة عليها ـ وربطوا هذا بأن قالوا : لا يتقدم على الفاء إلَّا ما يصِحُّ أنْ يقع بعد الفاء والياً لها، إذا لم تجعل (أمّا) مكان (مهما يكن من شيء) وأظهرت الأصل .

ومن الناس من أجاز هذا [3] ، وقال : إنّه لما وقع الاتساع بتقديم ما قياسه ألَّا يتقدم لم ينظر إلى كثرة المواقع وقلتها ، والقياس عندي النظر إلى كثرة المواقع ، ولأنَّ التقديم لإصلاح الفاء فلا يَصِحُّ حكمُ غيرها في حقِّها ، والعرب تجعل (أمَّا) مكان ما ذكرته من حروف الشرط وجملتِه مطلقاً ، فإنْ حذفُوا حرفَ الشَّرط والشَّرطَ ، لم يجعلوا مكانَهما شيئاً ، فلا بُدَّ أيضاً أنْ يقدِّمُوا شيئاً من جُمْلَةِ الجَوَابِ على الفاء إصلاحاً للّفظ ، فتقول : زيداً فاضِربْ ، والتقدير : مهما يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فاضربْ زيداً، فحذَفُوا (مهما يكنْ مِنْ شيءٍ) اكتفاءً عن ذلك بتبيينة الحالِ ، فَبَقي : فاضربْ زيداً، فَقَبُحَ اللَّفظُ لوجودِ الفاء أولاً وهي / طالبةٌ أنْ تكونَ ثانياً؛ لأنَّها رابطةُ الجزاءَ بالشرط ؛ [١٤٥]

---

(١) الكتاب ١/١١١ .

(٢) تكملة بمثلهـا يلتئم الكلام .

(٣) إلى هذا ذهب المبرِّد وابن درستويه واختاره ابن مالك ونقل السيوطي عن ابن ولاد والزجاج أنَّ المبرد رجع عنه الى القول بمذهب سيبويه والجمهور ، وذهب الفراء إلى أنّ كل ناسخ يعمل ما بعده فيما قبله مع « أما » انظر / أمالي ابن الشجري ٢/٣٤٩ ، مغنى اللبيب ص ٨٣ ، همع الهوامع ٤/٣٥٨ ـ ٣٥٩ ، حواشي المقتضب ٣/٢٨ .

فقدموا شيئاً من جملتها عليها إصلاحاً للَّفظ ، فقالوا : زيداً فاضرِبْ، والدليل على أنَّ زيداً من قولك : زيداً فاضْرِبْ يجوز أنْ يكونَ منصوباً بـ (اضرب) ويكون على ما ذكرتُهُ من الحَذْف والاختصار وتَقَدُّم شيءٍ من الكلام إصلاحاً للَّفظـ قولُهم : وبزيدٍ فامرر، فلا بُدَّ أنْ تقولَ في (بزيد) : إنَّه متَعَلِّـقٌ بـ (امرُر) ، والتقدير : مهما يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فـامرُرْ بـزيد ، وأمَّـا : زيداً فاضرِبْ ، فقد يَحْتَمِلُ وجهين :

أَحَدُهما : ما صَحَّ في قولك : بزيدٍ فامْرُرْ.

الثاني : أنْ يكونَ زيدٌ منصوباً بإضمار فعل تقديرُهُ : الزَمْ زيداً فاضرب، وقدَّره سيبويه فقال : عليكَ زيداً فاضْربْ [1] وهذا التقدير راجـعٌ إلى المعنى والذي يجب أنْ يقالَ : الزْم زيداً ؛ لأَنَّ الفعلَ يُحْذَفُ ويَعْمَلُ محذوفاً وليس كذلك اسم الفعل .

وحذفُ (مهما يكنْ من شيءٍ) وألَّا يُجْعَلَ مكانَه (أمَّا) إنَّما يكون بشرطين :

أحدهما : أنْ يكونَ الكلام اقتضاءً .

الثاني : أنْ تكونَ الجملةُ اسميةً، فلا تقول : زيدٌ فقائمٌ ويكون على تقدير : مهما يكنْ من شيءٍ فزيدٌ قائمٌ ، وكذلك لا تقول : زيدٌ فضَرَبْتُ على تقدير : مهما يكنْ من شيءٍ فضَرَبْتُ زيداً ولا بُدَّ هنا من جعل (أمَّا) مكان هذه الجملة الشرطية . هذا مذهب البصريين [2] ولا أعلم لغيرهم في ذلك خلافاً ، ويظهر من بعض الكوفيين إجازة هذا كلِّه ، وحملوا [عليه] [3] قوله

---

(١) في الكتاب ١٣٨/١ : « فإذا قلت : زيد فاضربه، لم يستقم أن تحمله على الابتداء الا ترى انك لو قلت : زيدٌ فمنطلق لم يستقم فهو دليل على أنه لا يجوز أن يكون مبتدأ فإن شئت نصبته على شيء هذا تفسيره كما كان ذلك في الاستفهام وإن شئت على عليك كأنك قلت : عليك زيداً فاقتلْه » .

(٢) الكتاب ٢٣٥/٤ ، المقتضب ٧/٣ .

(٣) تكملة بمثلها يلتئم الكلام .

تعالى: ﴿والسَّارِقُ والسَّارِقَةُ فاقْطَعُوا أَيْدِيَهُما﴾[1] وقد مضى الكلام في هذه الآية وفي أمثالها بما يغني عن الإعادة[2] إن شاء الله.

مسألة:

أمَّا اليومَ فإنّي ضاربٌ، صحيح من كلام العرب، واختلف النحويون في تَعَلُّق هذا الظرف:

فمنهم مَن ذهب إلى أنَّه متعلِّق بضارب، وتقدم إصلاحاً للَّفظ وليس هذا بشيء، على حَسَبِ ما ذكرته.

ومنهم من ذهب إلى أنَّه متعلِّق بما في (أمَّا) من معنى الفعل[3]؛ لأن معنى (أمّا) : مهما يكن من شيء وهذا هو الصحيح لما ذكرتُه.

الشرط السابع: أَلَّا يكونَ المفسِّرُ إلَّا فعلاً، أو ما جرى مجرى الفعل فلا تقول: أزيداً أنت أميرٌ عليه، لأنَّ (أميراً) إنَّما يعمل بما فيه من معنى الفعل، ومعنى الفعل لا يعمل في المفعول الصحيح فلا يفسِّر ما يعمل فيه ولا يفسِّر إلَّا ما يَصِحُّ أَنْ يعمَل. وأمرٌ آخرُ: أنَّ المعنى لا يُفسِّرُ الأَمْثِلةَ، والمعنى يَضْعُفُ إذا حُذِفَ.

ومع هذا كلِّه: هذا الباب جاء على غير قياس. فيجب أن يوقف على ما سُمِع منه ولا يتعدَّى. وكذلك لا يجوز أَنْ تقول: اليومَ أنت أميرٌ فيه، بالنصب[4]، ولا بُدَّ من الرفع وإن كان اليومُ منصوباً على الظرف، لأنَّ المعنى يَضْعُفُ إذا حُذِف مع أنَّه يمكن أَنْ يكونَ [ضمير][5] اليومِ ظرفاً يتعلَّق بأمير، ويكون (فيه) بدلاً منه، فلا يحتاج إلى تكلُّف الإضمار على شريطة التفسير مع خروج هذا الباب عن القياس.

---

(١) سورة المائدة آية ٣٨ .

(٢) انظر ص ٤٤٧ .

(٣) انظر الكتاب ١٣٧/٣ .

(٤) انظر المصدر نفسه ١١٧/١ .

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام .

مسألة :

أَمَّا زيداً (١) فسقياً له ، ذهب سيبويه في هذه المسألة إلى أنَّ زيداً منصوب بإضمار فعل (٢) وأنَّ (له) متعلّق بمحذوف ، تقديرُه : له أدعو . فاعُترِضَ فقيل : إذا جَعَلَ (له) متعلِّقاً بمحذوف فما الذي يمنع من عمل سَقْيٍ في زيد فقد تكلَّف الإضمار في هذا الباب الخارج عن القياس مع قدرته على أَنْ ينصبَ زيداً بسَقْيٍ ، فانفصل الناس عن هذا بوجهين :

أحدهما : أنَّ (سَقْياً) مصدرٌ ، والمصدر لا يعمل فيما قبله ، وهذا الانفصال لا يصحُّ ، أَلَا ترى أنَّه لا يفسِّر في هذا الباب إلا ما يصحُّ أَنْ يعملَ ، فلولا أنَّ سَقْياً يجوز أَنْ يعمَل في زيدٍ مع تَقَدُّمِهِ عليه ما جاز أَنْ يفسِّرَ ، فقول هذا المنفصل ، لا يَصحُّ أَنْ يعملَ المصدر فيما قبله ويفسِّر تناقضٌ ، وانَّما المصدر الذي لا يَصحُّ أَنْ يعمَلَ ، المصدرُ النائب مناب أَنْ والفعل ، وأمَّا المصدر النائب مناب الفعل فيعمل فيما قبله كما يعمل فيما بعده . فتقول : ضَرْباً زيداً ، و : زيداً ضَرْباً ، لأنَّه ناب مناب (اضربْ) فكما تقول : اضرِبْ زيداً و : زيداً اضرِبْ ، يجوز ضَرْباً زيداً و : زيداً ضرباً .

فإن قلتَ : اسم الفعل قد ناب مناب الفعل ولا يعمل فيما قبله ، ألا ترى أنَّك تقول : عليك / زيداً ، ولا تقول : زيداً عليك و (عليك) نائبُ [١٤٦] منابَ (الزم) ؛ ولذلك عَمِلَ ويجوز أَنْ تقول : الزمْ زيداً ، و : زيداً الزم ، فلَا يلْزَمُ إذا ناب الشيءُ منابَ الفعل أَنْ يقوى قوةَ الفعل .

قلتُ : اسمُ الفعل غير مُتْصَرِّفٍ، فَلا يَتصرَّفُ في معموله بالتقديم ،لأنَّه لا يتصرفُ في المعمول بذلك إلّا ما يَتصرَّفُ في نفسِهِ، والمصدَرُ هو أصلُ التَصرُّفِ ، ومنه تُشتقُ الأفعالُ وغَيرُها ، فلا يَجْري مجرى اسم الفعل ،

(١) في الأصل : « زيد » .

(٢) الكتاب ١/١٤٢ .

ألا ترىٰ أنَّ أسم الفاعل عَمِل بالحَمْلِ على الفعل ، ومَعْمولِهِ يتقدمُ عليه ، لأنه مُتَصَرِّفٌ في نفسه فَيَتَصَرَّفُ في معمولِهِ، وبلا شك أنَّ المصدرَ أقوىٰ من اسم الفاعلِ ، لأنَّ المصدَرَ يعملُ بمعنىٰ الماضي ، والحال والاستقبال واسم الفاعل لا يعملُ إلّا إذا كان بمعنى الماضي ، فقد صَحَّ أنّ هذا الانفصال ليسَ بشيءٍ .

الانفصالُ الثاني : أَنّ (سَقْياً) من قولِكَ : سَقْياً له ، نائبُ منابَ الفعلِ المتعدي للمفعول فـ (سَقْياً) نائبُ مناب (سقاهُ اللهُ) ، فلما أُنيبت (سقي) مناب (سَقاه اللهُ) انْبَهَمَ المفعول فَفُسِّر بقولك (له) فوجب أنْ يتعلقَ بمحذوف تقديره : له أدعو ، والدليلُ على ذلك أنَّهُ لو كان (سَقْيٌ) نائباً عن الفعل ، مجرداً عن المفعول لقلتُ : زيداً سقيه ، ولم تحتج إلى لزومِ حرفِ الجر ، كما تقولُ : ضرباً زَيْداً ، وسَقْياً عَمْراً أي : إسق عمراً ، فالتزام العرب حرف الجر هنا دليلٌ على صحةِ ما ذكرتُهُ.

فإذا تبين لك أنَّ (سَقْياً) من قولكَ : سَقْياً له نائب مناب (سَقاهُ اللهُ) فقد صار (أمّا زيداً فَسقْياً له) بمنزلةِ : أمّا زيداً فَسقاهُ اللهُ ، ولو قلتَ هذا لم يجز أن يكون زيدٌ منصوباً بالفعل ، لأنَّ الفِعلَ قد وصل إلى الضمير فلا يصلُ إلى غيره . وبهذا كان الأستاذ أبو علي ينفصلُ عن هذا المَوضع ، وسمعتُ الأستاذ أبا الحسن الدبّاج [1] ينفصلُ به أيضاً ، وهو عندي صحيح ، وليس في هذا الموضع انفصال غيره ، واللهُ أعلم .

وإذ أَكملْتُ الشروطَ المشترطة في هذا الباب ـ وبَيَّنْتُ أنها سبعةٌ ـ فنرجع إلى كلام أبي القاسم وتفسير.

قوله : (وإنْ اشتغلَ الفعلُ عنه بضميره تنصبُهُ بفعلٍ مضمرٍ يدلُ عليه

---

(١) مضت ترجمته في المقدمة ص ٣٢.

هذا الظاهر ، فتقولُ : زيداً ضربتُهُ ، والتقديرُ : ضربت زيداً ضربتُهُ ولكنه فعلٌ لا يظهر) [١] .

هكذا قال النحويون كلهُمْ ، وزاد [٢] ابنُ الطراوة على النحويين ، وقال : أخطأوا ؛ لأنّ كلَ محذوفٍ يُدَّعى فلا بُدَّ فيه من ثلاثةِ شروط :

أَحَدُها : أنْ يكونَ معنا ما يطلُبه ، وإنْ لم يكن مَعَنا ما يطلبُهُ من جهةِ اللفظِ ، ولا من جهةِ المعنى فيكونُ قد تكلفَ الاضمار وادعاه بغيرِ دليل .

الثاني : أنْ يكون مَعَنا ما يُفسِّرُهُ ، فإنَّ حذفَ الشيء ـ وليس له مُفَسِّرٌ ـ إخْلال بالكلام .

الثالث : أنْ يكونَ إذا ظَهَرَ لَمْ يُخِلَّ بالمعنى ، فإنَّهُ إذا أَخلَّ بالمعنى المقصود من الكلامِ كان تقديرُهُ فساداً . وهذه الثلاثةُ لا يمكنُ لأحدٍ أنْ ينكرها ، وقد عُدِمَ منها هنا أمران :

أحدهما : أنْ يكون مَعَنا ما يفسره ، لأنَّ المُفَسَّر من شَرْطه أن يكون موجوداً قبل المحذوف .

الثاني : أنك إذا قلت : زيداً ضربتُهُ ، فـ (ضَربُتُه) هنا مفيدة ، وإذا قلت : [ضَرَبْتُ] [٣] زيداً ضربتُهُ ، فـ (ضربتُهُ) هنا مؤكدةٌ ، فما قدر قد أخل بهذا الظاهر ، فلا يَصحُّ تقديره [٤].

---

(١) الجمل ص ٥١ ، وليس فيه قوله : « بضميره » ، وجاءت العبارة في (ج) كما أوردها المصنف هنا .

(٢) قوله : « زاد » هو هكذا في الأصل ، ولعله تحريف صوابه « رد » بدال مشددة بعد الراء المهملة .

(٣) تكملة بها يتم الكلام.

(٤) إذا قلت : « زيداً ضربته » فهو عند ابن الطراوة منصوب بعامل معنوي هو القصد ، قال تلميذه السهيلي في نتائج الفكر ص ٧١ « ومما انتصب ، لأنه مقصود إليه بالذكر : « زيداً ضربته » ، في قول النحويين ، وهو مذهب شيخنا أبي الحسين » ، وانظر شرح كتاب سيبويه للصفار ١/ ل ١١٤ وارتشاف الضرب ص ٤٩٨ .

الجواب : أمّا قولُهُ : إنّ المفسَّرَ من شرطه أن يكون موجوداً قبل الحذف ، فكلام صحيح ، إلاّ أنهُ جاء هنا على حدِ الاضمارِ قبلَ الذكرِ ، فقولُكَ : زيداً ضربتُهُ ، جاءَ على غيرِ قياسٍ حذفِ الفعل الناصبِ لزيدٍ ، على شريطة التفسير ، وكما قالوا : رُبَّهُ رجلًا ، وكما جاء ضمير الأمر والشأن . هذا كُلُّهُ خارجٌ عن القياسِ ، لكن العربَ فعلتْهُ في هذا الموضع فيحفظُ ولا يتعدى .

فإن قلتَ : فما الذي حَملكم على أن تكلفتم الحذف على شريطة التفسير ، وهَلّا قُلْتُمْ : إنّ زيداً من قولك : زيداً ضربتُهُ ، منصوبٌ باضمارِ الضمير، أو قلتُمْ: إنَّهُ منصوبٌ بالمعنى، أو يقال(١): إنه منصوب بهذا الظاهر.

قلت : أمّا النصبُ بالمعنى فلا يصحُّ ، لأنَّ المعنى لا يعملُ إلاّ في الظرفِ والمجرور ، وأمّا المفعول الصحيح / فلا يعمل المعنى فيه، وأمّا أنْ [١٤٧] يقال : إنّ زيداً منصوبٌ بهذا الفعل الظاهر ، مع تعديه إلى مضمره فشيء لا نظير له ، لأنّ الفعل إذا طلب معنى ، فلا يُعطىٰ منه إلاّ لفظٌ واحدٌ ، ولا يعطىٰ منه لفظانِ إلاّ على طريقة التبعية ، فنحن هنا بين ثلاثة أمور :

أحدها : أنْ نقول : المفعولُ الصحيحُ يعملُ فيه المعنى ، وهذا لا نظير له .

الثاني : أنْ نقول : إنّ زيداً انتصبَ بـ (ضربتُ) مع وصوله إلى ضميره ، وهذا أيضاً لا نظير له (٢) .

الثالث : أنْ نقول : إنّ زيداً انتصبَ بإضمار فعلٍ يُفسِّرُهُ هذا الظاهرُ، ونجعلُه (٣) بمنزلة ما أضمر على شريطة التفسير ، وإنْ كان جاء قليلًا ، وعلى

---

(١) في الأصل : « ولا يقال » ، والصواب ما أثبت ، بدليل قوله بعد : « وأما أن يقال : إن زيداً منصوب بهذا الفعل الظاهر مع تعديه إلى مضمره فشيء لا نظير له » .

(٢) هذا مذهب الكوفيين / انظر الانصاف ٨٢/١ ، شرح المفصل ٣٠/٢ .

(٣) في الأصل : « يجعله » بالياء التحتية .

غير قياس ، فهذا بلا شَك أولى ؛ لأن الحمل على ما له نظيرٌ ـ وإنْ قَلَّ وخرج عن القياس ـ أولى من قولٍ لا نظير له ، فهذا الذي حمل النحويينَ على أنْ قالوا : إنّ (زَيداً) من قولك : زيداً ضربتُهُ منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ يفسِّرهُ ما بعده .

فأمَّـا قولُهُ : إنَّ هذا المحذوفَ إذا ذُكِر أَخّلَّ بهذا الظاهر فكلام من لم يضبط قولهم ؛ لأنهم قالوا : إنّ زيداً من قولك : زيداً ضربتُهُ منصوبٌ على شريطةِ التفسيرِ، ونَزَّلُه سيبويه ـ رحمه الله ـ منزلَةَ : نِعْمَ رَجُلاً زيدٌ [1] ، وبلا شَكَّ أنكَ إذا أظهرتَ الضمير الذي في (نِعْمَ) وقلتَ : نعم الرجلُ ، زال هذا التفسير ، لأنه لم يؤت به إلاّ عند الإضمار ، فإذا ظهر تَبيَّن ، فلا يُحتاج إلى التفسير ، وكذلك زيداً ضربتُهُ ، الأصل : ضربتُ زيداً ، فلما أضمروا وقالوا : زيداً انْبَهم ، ولم يُعلم فَفُسِّر بقولكَ : ضربتُهُ ، فيلزم عما ذكرتُهُ أنهم إذا أظهروا الفعل زال التفسير ، لأنهم لا يحتاجون إليه . فلا يصح أن يقالَ : ضربتُ زيداً ضربتُهُ ، وإنّما قالوه تقريباً ، ومرادُهُم ما ذكره ، فليس في إظهارِ ذلك الفعل إخلالٌ ، على حَسَبِ ما بَيَّنْتُهُ .

قولُه : (والرفعُ أجود) [2] .

اعلم أنّ الرفعَ أجودُ في هذا الباب ، لأنّ النصبَ فيه إضمار على شريطةِ التفسيرِ ، وليسَ في الرفعِ بالابتداءِ الاّ جعل الجملة مكان الخبر ، وهذا بلا شَكٍّ أيسرُ ، لأنَّ الرفع يتفاضلُ ، فالرفعُ في قولك : زيدٌ مررت بأخيه ، أحسنُ من (الرفع في) [3] قولك : زيدٌ مررتُ به ، و : زيدٌ [4] ضربتُ أخاهُ ، والرفعُ في هذين أحسن من الرفع في قولك : زيدٌ ضربتُهُ ،

---

(١) الكتاب ٢/١٧٧ .
(٢) الجمل ص ٥١ .
(٣) تكملة بمثلها يلتئم الكلام .
(٤) في الأصل : « زيداً » والوجه ما أثبته .

وإنّما كان كذلك ؛ لأن النصب في : زيداً مررت بأخيه ، أضعف من النصب في قولك : زيداً مررت به ، وفي قولكَ : زيداً ضربتُ أخاهُ ، والنصب في هذين أضعفُ من النصب في قولك : زيداً ضربتُه ، لأن التفسير في : زيداً ضربته من اللفظ ، والتفسير في : زيداً مررت به ، و : زيداً ضربت أخاه ، من المعنى ، لأنك تقدرُ : لقيتُ زيداً مَرَرت به ، وأهنت زيداً ضربت أخاه ، وإذا قوي التفسير قَوِيَ النصبُ ، وأمّا إذا قلتَ : زيداً مررتُ بأخيهِ ، فالتقديرُ هنا بعيدٌ وهو أنْ تقولَ : لابَسْـتُ زيـداً مررتُ بأخيهِ ، وهذا تقديرٌ بعيدٌ ، فالنصب بلا شَكَّ بعيدٌ . ومهما ضَعُفَ النصبُ قَوِيَ الرفعُ ؛ لأنه ليس هنا إلاّ النصب والرفع ، فإذا ضَعُفَ أحدُهُما قَوِيَ الآخر .

قوله : (إلاّ في الاستفهام والأمر والنَهي والجَحْدِ والعَرْضِ والجزاء فإنّهُ يختار فيه النصب) [1] .

إعلم أنّ الاستفهام على ثلاثةِ أقسامٍ :

أحدها : أنْ يكونَ الاستفهامُ وقع بالاسم الـذي اشتغلَ الفعـلُ عنه بضميره ، نحو : أيُّهم ضربتَهُ ؟ ومَنْ ضربتَهُ ؟ وما ركبتَهُ ؟ ، فهذا يجوز فيه الرفع والنصب ، والرفعُ أحسن ، لأنك إذا رفعتَ أو نصبت [2] فقد وَلِيَ حرفُ الاستفهام الفعل ، فليس مَعَنا [3] ما يحملُنا على تكلف الإضمار والحذف

الثاني : أنْ يكونَ الاستفهام بالهمزة ، فإنْ كان الاسم قبل الهمزة ، فلا يكونُ فيه إلاّ الرفعُ بالابتداء ، ولا يجوز النصبُ بإضمارِ فِعْلٍ يُفَسِّرُهُ هذا الظاهر ، لما ذكرته قبل ، وهو أنه لا يفسر إلاّ ما يَصح أن يعمل ، وما بعد الاستفهام لا يعمل فيما قبله . فإنْ كان الاسم بعد الهمـزة جاز الـرفعُ

---

(١) الجمل ص ٥١ وفيه : « فإنه يختار فيها » وكذا في (س) .

(٢) في الأصل « ونصبت » ، باسقاط الهمزة .

(٣) في الأصل « بمعنى » باقحام الباء .

والنصب، والنصب أحسن فتقولُ: أزيدٌ ضربتَه،وأزيداً ضربتَهُ، وإنَّما كان النصبُ أحسن ، لأنّ الاستفهامَ مُشَّبهٌ بحروف الشرط وحروف الشرط لا يقعُ بعدها إلاّ الفِعْلُ ، ووجه الشبه أنها حروف تحدث قبل الجمل ،؟ فتَغَيُّرُ معانيها ـ قد يصيرُ معنى الاستفهام إلى الشرطِ / ـ ويجزم جوابها ، فتقولُ ـ أزيدٌ عندك آتِك؟ وأَتَكْرِمُ زيداً أكرِمْه. [١٤٨]

فإنْ قلتَ : أَزيدٌ قامَ ؟ فيجوزُ أنْ يكون زيدٌ مرفوعاً بالابتداء ويجوز أنْ يكون مرفوعاً باضمارِ فعلٍ ، والرفعُ باضمارِ فعلٍ أحسنُ لما ذكرته .

وتقولُ : أزيدٌ كان جالساً ؟ . فيجوزُ في زيدٍ وجهان :

أحدُهما : الرفعُ بالابتداء .

الثاني : أنْ يكونَ مرفوعاً بإِضمــار كان ، التقـدير : أَكـانَ [١] زيدٌ جالساً ؟ وهذا أحسنُ ؛ لأَنَّ الاستفهام بالفعل أولى .

الثالث : أنْ يكونَ الاستفهامُ بغير[٢] الهمـزة ، وعلى غير الـوجه الأول ، نحو : زيدٌ هل ضربتَهُ ؟ ، وعَمرو متى أكرمتَهُ ؟ ، فهذا تَجيءُ فيهِ بالاسم قبل أداةِ الاستفهام ، ويكون مرفوعاً بالابتداء ، لا يجوزُ غيرهُ ، لِما ذكرتُهُ من أَنَّ (ما بَعْدَ) [٣] الاستفهامِ لا يعملُ فيما قبله ، ومتى تأخَرَ الاسمُ عن أداةِ الاستفهامِ ، فلا بد من مجيئِه بعد الفعل ، فتقولُ : هل ضربتَ زيداً ؟ ولا يجوز : هل زيداً ضربتَ ؟ ، لأنَّ حروف الاستفهـامِ طالبـةٌ بالفعل ، فإذا لم يجز : هل زيداً ضربتَ ؟ ، ويلي الاسمُ الاستفهام لم يَجز : هل زيداً ضربتَهُ ؟ وهذا كله في الكلام ، وأمّا في الشعر فيجوزُ ما

---

(١) في الأصل : « كان » بسقوط همزة الاستفهام .
(٢) في الأصل : « بعد » تحريف .
(٣) تكملة بها يتم الكلام وهي مأخوذة مما سبق .

ذكرتُهُ للضَرورة . وكذلك جميعُ أدواتِ الاستفهامِ ما عدا الهمزة ، فتقولُ : أيـنَ ضـربـتَ زيـداً؟ ومـتـى ضـربـتَ عـمـراً؟ ولا يـجـوزُ: أينَ زيداً ضربتَ ؟ ولا : متى عَمراً أكرمتَ ؟ فإذا لم يجز هذا فلا يجوز : متى زيداً ضربتَه ؟ ، ولا : أينَ عَمْراً أكرمته ؟ إلاّ في ضرورة الشعر [1] ، ولا يجوز الرفع بالابتداء في الضرورة إلاّ أنْ يكون الخبر غير فعل ، نحو : متى زَيدٌ قائمٌ ؟ ، وأينَ عمَرو جالس ؟ ، وهل محمدٌ ضاحكٌ ؟ فهذا يجوزُ في الكلام وغيره ، وإنّما جاز في الهمزة : أزيداً ضربتَ ؟ وأزيداً ضربتَهُ ؟ وأزيدٌ ضربتَهُ ؟ بالرفع على الابتداء ، ولم يَجزْ ذلك كُلُّه في غيرها ، لأنَّ الهمزةَ أُمُّ البابِ فاتُّسعَ فيها ما لم يُتَّسَع في غيرها ، كما جاز في (إنْ) الشرطية ما لا يجوز في غيرها من أدواتِ الشرطِ ، لأنها أُمُّ البابِ، فاتُّسِعَ فيها ما لم يُتَّسع في غيرها . وسأذكُرُ ما جاز في (إنْ) مما لم يجز في غيرها .

قَوْلُه : (والأمرُ والنَهْي) [2] .

اعلم أَنَّ كلَّ ما يجوزُ من الأحكام في النَهْي والأمر يجري في الدعاء ، والطلب كُلِّه ـ والأمرُ والنَهْيُ يُختارُ فِيهما النصب بإضمار فعل ، ويجوز الرفع على الابتداء ، وإنَّما حَسُنَ النصبُ بإضمار فِعْلٍ ، لأنَّ الابتداء يضعفُ فيها لما ذكرته من أَنَّ الخبر أصلُهُ أنْ يكون مفرداً ، وإذا كان جملة ، فالجملة موضوعة موضع المفرد ، وأنت إذا قلت : زَيدٌ اضربُهُ ، أو عَمرو لا تُكرِمْه ، فليست هذه الجملة موضوعةً مَوضِع المفرد ، وإنَّما هي شبيهةٌ بما وضِع مَوضع المفرد : لأنك إذا قلتَ : زيدٌ ضربتُهُ ، فأنت قد أخبرتَ عن ضربِ زيدٍ مؤكداً ، وكذلك إذا قلتَ : زيداً اضرِبْه ، فقد أمرت بضربِ زيـد

(١) نقل عن الكسائي اجازته وقوع المبتدأ بعد أدوات الاستفهام غير الهمزة / انظر ارتشاف الضرب ص ١١٠٠ ، التصريح ١/٢٩٧ ـ ٢٩٨ .
(٢) الجمل ص ٥١ .

مؤكداً ، فلما ضَعُفَ الابتداء لما ذكرتُهُ ، قوِيَ النصبُ باضمار فعل ؛ لأنه ليسَ معنا حالةٌ ثالثةٌ مع شَغْل الفعل بالضمير ، وليس في الأمر تقسيمٌ ، بل كل جملة فيها اقتضاءٌ يُخْتار فيها النصب ، إلّا المُبَرِّد فَإنَّه قال : هذا الذي قلتموه صحيح ، إلّا إذا كان الاسم معرفاً بالألف واللام ، على طريقة الجنس ، نحو قوله سبحانه : ﴿ والسارقُ والسارقةُ فاقطعوا أيْديَهُما ﴾ [1] فإن الرفعَ في هذا النوع أحسنُ .

وهذا الذي ذهب إليه المُبِّرِدُ يَرُدُّهُ السماع والقياس ؛ لأنّ الذي حَسنَ النصب في مثل قولك : زيداً اضرِبْهُ ، موجودٌ في قولك : السارقُ اقطَعْ يَدَهُ ، والقاتِلُ أقْتُلْهُ ، فإن استدلَ في تفرقَتِهِ بالسماع ، واستدلَ بقوله تعالى : ﴿والسارقُ والسارقَةُ فاقطعوا أيديَهُما﴾[2] فقد مضى الكلامُ في تأويل هذه الآيةِ وما أشبهها[3]، وهو أن السارق مبتدأ والخبر محذوف تقديره: ومما يُقص عليكم حكمُ السارق، وكذلك قُدِّر[4] في قولِهِ تعالى: ﴿الزانيةُ والزاني فاجلدوا كُلَّ واحدٍ مِنْهُما مائةَ جَلْدةٍ﴾[5] ولا يُرَدَّ القياسُ الصحيح بسماعٍ يقبل التأويل.

قوله : (والجَحْد) [6] .

[١٤٩] الجَحْد هو النفي ، وله / أدواتٌ : لَمْ ، ولَمّا ، ولَنْ ، فيكونُ الاسمُ قبلَها ، ولا يكونُ بعدها فتقولُ : زيداً لم أضْربه ، وعَمرو لمّا أكرِمْهُ ، وخالدٌ لن أشْتِمَهُ ، فالرفعُ والنصبُ جائزانِ ، والرفعُ أحسن ؛ لما ذكرته من أنَّ هذه

---

(١) سورة المائدة آية ٣٨ .

(٢) سورة المائدة آية ٣٨ .

(٣) انظر ص ٤٤٧ .

(٤) في الأصل : « وكذلك قوله قدر في قوله » بإقحام كلمة « قوله » قبل « قدر » .

(٥) سورة النور آية ٢ .

(٦) الجمل ص ٥١ .

الثلاثةَ ليست من حروف الصدورِ ، وقد ذكرت عِلَّةَ ذلك .

ولا يجوزُ أن تقولَ : لَمْ زيداً أضْرِبْهُ، ولا : لَنْ زيداً أضْرِ
لمَّا زيداً أَضْرِبْهُ ؛ لأنَّ هذه الحروف من الحروف الطالبةِ بالأفعال غَيرُها إلاّ أنْ يُضطر الشاعرُ ، وأمّا الرفعُ على الابتداءِ فلا يكونُ في شِعْرٍ ولا غيره .

وأمّا (ما) فيكون الاسم قبلها ، ويكونُ بعدها ، فإذا كان الاسم قَبلَها فيكونُ مرفوعاً بالابتداءِ ، ولا يجوزُ النصبُ بإضمارِ فعلٍ ؛ لأنها حرفُ صدر، فلا يَعْمَلُ ما بعدَها فيما قَبْلَها، فلا يُفسِّر ما بعدها لعامل[1] يعمل فيما قبلها - وإذا كان بعدها فيجوزُ الرفعُ والنصبُ الرفعُ على الابتداء ، والنصبُ على إضمارِ فِعلٍ ، فتقول : ما زيدٌ أضرِبْهُ ، ما زيداً أَضْرِبْهُ ، واختلفوا في الأحسن ، فمنهم من قال : النصبُ أحسن ، ومنهم مَن قال : هما سواء ، وهو الظاهرُ من كلام سيبويه[2] ، وهو عندي أحسن ؛ لأنَّ (ما) النافية تقعُ بعدها الجملةُ الاسمية والجملة الفعليةَ ، والاختيارُ الفعليةَ ، والاختيار راجعٌ إلى شبه لفظي ، فهو أمرٌ قريبٌ ، وفي النصب تكلفُ الإضمار ، فصار الرفعُ يفضلُ من جهة ، والنصب يفضل من جهةٍ أخرى ، والجملتانِ متقاربتان ، والشَبَهُ الذي استحسن بـه النصب: أنَّ (ما) النـافية حـرف دخلت على الجملة ، فغيـرت معناهـا، فأشبهتْ لـذلك حـروف الاستفهام ، وحـروفُ الاستفهام يستحسن فيها وِلايةُ الفعل. فاستُحسن ذلك فيها، وما ذكرتُهُ في (ما) يجري في (إنْ) النافية .

وأمّا (لا) النافية فتنقسم قسمين : أحدُهُما : أنْ تكون جَواباً لمن

---

(١) قوله : « يفسر . . . لعامل » هكذا في الأصل بتعدية « يفسر » بالحرف ، والمعروف أنه يتعدى بنفسه .

(٢) في الكتـاب ١ / ١٤٥ - ١٤٦ « وذلك قولك : ما زيداً ضربته ولا زيداً قتلته . . . . وإن شئت رفعت ، والرفع فيه أقوى . . » .

قال : واللّهِ لأضربنَّ ، فتقول : واللّهِ لا أضرِبُ ، فهذه يكون الاسمُ قبلها ، ولا يكونُ الاسم بعدها ، فإذا كان الاسم قبلها فلا يكون فيها إلّا الرفع بالابتداء ، لأنها حرفُ صدْرٍ ، فكانت كذلك ، لأنها جواب لما هو حرف صدر ، فتقول : زيدٌ لم أضرِبْهُ ، ولا يجوز النصب لما ذكرته ، من أنّهُ لا يُفسِّر إلّا ما يصح أن يعمل .

وإذا كان الاسم بعدها فيجوز الرفع والنصب ، والخلافُ هنا كالخلاف في الاسمِ الواقع بعد (ما) النافية ، وظاهرُ كلام سيبويهِ أنهما سواء [1] وقد بينت صحة ذلك .

الثاني : أنْ يكون جواباً لقولك : يقومُ زيدٌ غَداً ، فهذه يكون الاسم قبلها وبعدها ، فإذا كان الاسمُ قبلها جاز الرفع والنصبُ ، والرفعُ أحسن ، وإنّما جاز النصب في هذه ، لأنها ليست هنا حرف صدر بخلاف (ما) .

قوله : (والعَرْض)[2] .

إعلم أَنَّ العَرْضَ والتَحضيضَ حروفُهُما واحدةٌ ، واحكامُهُما واحدةٌ ، ولا فرقَ بينَهما إلّا في المعنى ، فالعَرْضُ ، المقصودُ منه : العَرْضُ على مُخاطبكَ لِيَنظر فيه ، والتحضيضُ ، المقصودُ منه : حَمْلُ المخاطب على ذلك ، لأنَّه عندك الذي ينبغي أنْ يفعل .

وحروف التحضيض : هَلّا ، وَلَولا ، ولَوْما ، وألا ، ومن العرب من يُشدد (أَلَّا) ، ومن العرب من يخفف (هَلَا) ، والأكثر في كلام العرب تشديد (هَلّا) وتخفيف (أَلَا) ، ولعل العكس لم يُسمع إلّا في الشعر[3] ،

---

(١) المرجع السابق.

(٢) الجمل ص ٥١ .

(٣) يضبط كثير من المحققين « ألا » بالتشديد ، ويعضد ضبطهم ما جاء في كافية ابن الحاجب بشرح الرضى ٣٨٧/٢ « وتُسْتَعمل في ذلك ألا المخففة أيضاً » وهذا يعني أن التشديد هو الأصل وذكر ابن يعيش في شرح المفصل ١٤٤/٨ أن « ألا » مركبة من « أن » و « لا » =

ويكون ذلك على جهة الضرورة ، ولأجل هذا قال : « والعرض » ، ولم يذكر التحضيض .

فإذا صح ما ذكرتُهُ ، فاعلم أنَّ الاسم يقع قبلَ هذه الحروف ، ويقع بعدها ، فإذا كان قبلها فلا يكونُ فيه إلّا الرفع بالابتداء ، فتقول : زيدٌ هَلَّا ضربتَهُ ، وعَمرو لولا أكرمتهُ، ومحمد أَلَا عظمتَهُ ، بالرفع ، ولا يجوز النصبُ بإضمارِ فعل ، لأنّ هذه الحروف حروف صدر ، وحروف الصدور لا يَعمل ما قبلها فيما بَعْدها ، فإذا لم يعمل فلا يُفَسِّر . ورأيتُ بعضَ المتأخرين أجاز ذلك [1] ، وهو وهم ، والصوابُ ما أعلمتُكَ . وإذا كان بعدها فلا يكونُ فيه إلّا النصبُ ، ومتى جيءَ بالاسم مرفوعاً فيكونُ مرفوعاً بإضمار فِعلٍ ، ولا يكونُ مرفوعاً بالابتداء ، لأنَّ الابتداء لا يصح مع تقدم الفعل على الاسم وطلبِهِ إياهُ نحو : قامَ زيدٌ / فإذا لم يجز ذلك ، لم يصح الابتداءُ مع حروف [١٥٠] التحضيض ؛ لأنها طالبة بالأفعال ، فإذا تقدمت على الاسم فكأنّ الفعلَ متقدمٌ[2] عليه، فإذا قُلتَ: هَلّا زيدٌ قام، فكأنّكَ قلت: هَلّا قامَ زيدٌ ، ولو قلت هذا لم يكن زيد إلّا فاعلا بالفعل ، فكذلك إذا قلتَ : هَلّا

= فالتشديد إذا هو الوجه . هذا وقد عقد المالقي في رصف المباني ص ٧٨ مبحثاً لـ « ألا » المفتوحة المخففة وذكر من مواضعها أن تكون للعرض ، وعقد مبحثاً آخر ص ٨٤ « ألا » المفتوحة المشددة ، وكذا صنع المرادي في الجنى الداني ص ٣٨٢ ، ٥٠٩ ، وابن هشام في مغني اللبيب ص ٩٧ ، ١٠٢ ، ولم يربط أحد بين المخففة والمشددة ، والنفس إلى ما ذهب إليه ابن أبي الربيع أميل لما يلي :

أ ـ ذهب ابن مالك إلى أن « ألا » مركبة من « لا » النافية والهمزة ويعضد هذا أن ابن الخبار نقل أن من الناس من عد العرض استفهاماً ، أنظر الجنى الداني ص ٣٨٢ .

ب ـ لم أجد ـ فيما اطلعت عليه ـ شاهداً على استعمال « ألا » المشددة للعرض والتحضيض ، أما « ألا » المخففة فقد جاءت للعرض والتحضيض في القرآن الكريم ، والشعر الفصيح / انظر مغنى اللبيب ص ٩٧ .

(١) لعله يريد الجزولي فقد عزا إليه إجازة ذلك أبو حيان في منهج السالك ص ١٢٠ ، وابن الفخار في شرح الجمل ص ٨٧ ، ونسبه الزنجاني في الكافي ٢/٤٥٤ الى الصنيمري .

(٢) في الأصل « متقدماً » .

زيدٌ قام ، فليس زيد إلّا فاعلاً به أو بما يتنزلُ منزلتَهُ ، فَيتعذَّرُ أنْ يكونَ فاعلاً به ، لأنَّ الفاعل لا يتقدم ومتى تقدم زال عن أنْ يكونَ فاعِلا به ، فصار فاعلا بمحذوفٍ دَلَّ عليه هذا الظاهر . ومن الناس من أجازَ أنْ يكون فـاعلاً مقدماً[1] . وليس بشيء ، لأنَّ تقدُّمَ الفاعِلِ على الفعل لم يثبت ، وإضمار الفعـل لدلالةِ ما بعده عليه قد تقرر في هذا الباب ، وهو من كلام العرب .

فإنْ (قُلْتَ) [2] : تَقرر من كلام النحويين أنَّه لا يُفَسِّر في هذا الباب إلّا ما يصح أنْ يَعْمَل ، فإذا قلت : هَلّا زيدٌ قام ، فلا يصح لـ (قامَ) أنْ يعمل في زيد ، فلا يصح أنْ يُفَسِّرَ ، ولهذا امتنع أنْ يقالَ :زيداً هلّا ضربتَهُ ، وامتنع : زيداً ما ضربتَهُ ، وزيداً أضْرَبْتَهُ ؟ لأنّ هذه حروف صدور ، فلا يَعمل ما قبلها فيما بعدها ، فلا يُفَسِّر .

قلتُ: إذا تقدم على الاسم الحرفُ الطالبُ بالفعل، أو الذي هو بالفعل أولى، فكأنَّ الفعل متقدمٌ، ولو تقدم لعمِل. فهذا وإنْ لم يصح أنْ يعملَ، لأنّ الفعل والفاعل قد تنزلا مَنْزِلَةَ الشيءِ الواحدِ؛ لأنّه طالب به ببِنْيَتِه ـ على حَسَب ما تقدَّم في باب الفاعل[4] ـ، فقد تنزلَ منزلة العامل؛ فصحَ

---

(١) قال الأبدي في شرح الجزولية ١/ ص ٢٥٢ « فقال شيخنا أبو الحسن الدَّباج رحمه الله ، ولا يبعد عندي أن يقال : أن هذا الفعل يصح له العمل في الأول مقدماً عليه ، وذلك مع أداة تطلب بالفعل وذلك أن العامل متصرف في نفسه فكذلك يتصرف في معموله إلا أن يمنع من ذلك مانع ، وذلك المانع في الفاعل هو أنه يلتبس بالمبتدأ في قولك : قام زيد ، وزيد قائم ، فإذا جاء حرف لا يليه الفعل لفظاً أو تقديراً أزال ذلك اللبس فصح أن يكون فاعلاً مقدماً إن قدرت الفعل فارغاً من الضمير ، وفاعلاً بإضمار فعل إنْ قدّرتَ الفعل مشغولاً بضمير ، وهذا الذي قاله الأستاذ إنما هو بناء منه على أن الفاعل لا يقدم لأجل اللبس بالمبتدأ ، فعلى هذا متى زال ذلك اللبس ينبغي أن يقدم ، ونحن نجد اللبس يزول والفاعل مع ذلك لا يتقدم نحو : مررت برجل راكب أبوه ، فلو قلت : مررت برجل أبوه راكب لم يلبس ومع ذلك فهو لا يتقدم ، فما ذلك إلا لأن الفاعل قد تنزل من الفعل كجزء (منه) ».

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٣) في الأصل : « هلا زيداً » ، والصواب ما أثبت .

(٤) أنظر ما تقدم ص ٢٧٢ .

لذلك أن يُفَسِّر، فعلى هذا إذا قلت: زيدٌ قام، لا يصحّ أَنْ يكون زيد فاعلاً بفعل مضمر، يدل عليه هذا الظاهر؛ لأنَّ (قام) هنا لا يصحّ أن يعمل، ولم يتنزل منزلة ما يعمل؛ لأنّه لم يتقدم على الاسم حرفٌ لا يصحُ معناه إلاّ في الفعل، ولا تقدم حرف هو بالفعل يطلب.

ومما يجري مجرى هذا كُلُّ ما يُطلبُ بالفعل ، نحو الأمر ، نحو : زيدٌ لِيَقُمْ ، وأنت انظُرْ ، والأمر طالبٌ بالفعل ، والابتداء يَضْعُف لِما ذكرتُهُ من أنَّ أصلَ الخبرِ أنْ يكونَ مفرداً ، فإذا كان جملةً فلا بد أنْ يكون في موضع المفرد ، وإذا جاءتْ الجملَةُ غير موضوعةٍ موضعَ المفردِ فهي قد أُجْرِيتْ مجرى ما وضع موضع المفرد ، ومثل هذا يَضْعُفُ ، وإذا ضعفَ قَوِيَ النصبُ باضمارِ فعلٍ ، وسأذكر الكلام في هذا بأبين مما قلته.

قوله : (والجزاء) [٢] .

إعلم أنَّ الجزاء ينقسمُ ثلاثة أقسامٍ :

أحدُها : أَنْ يكونَ الاسم الذي يجازي به هو الذي اشتغل الفعل بضميره أو بسببه ، فهذا يختار فيه الرفع ، ويجوز مع ذلك النصبُ ، ومثالُ ذلك : أيَّهم تُكْرِمْهُ أَكْرِمْهُ ، يجوز في (أَيَّهم) الرفع على الابتداء ،ويكون الخبر فعل الشرط ، ويجوزُ النصب باضمارِ فعل يُفَسِّرُهُ فعل الشرط ، ولا يفسره فعل الجزاء ؛ لأنَّ فعل الجزاء لا يعمل في اسم الشرط ، وما لا يَعمل لا يصح أنْ يُفَسِّر ، وفعل الشرط يصح أن يعمل في الشرط ، فيصح أن يُفَسِّر ، وسيأتي الكلام في باب الجزاء : أَنَّ اسم الشرط إذا كان مبتدأ ففعلُ الشرط هو الخبر ، ولا يصحُ أنْ يكون خَبراً الجزاء ، ولا مجموع الجملتين ، وإنَّما كان المختار في مثل قولهم : أَيُّهُمْ تُكْرِمه أكْرِمْهُ الرفع ، لأنك رفعتَ أو نصبتَ فالكلمةُ التي يفهم منها الشرط والية الفِعلَ ؛ فلا فائدةَ في تَكَلُّفِ

---

(١) الجمل ص ٥١

الاضمار ، ويكون تَكَلُّف الإضمار هنا كَتَكَلُّفة في مثل قولك : زيداً [1] ضربتُهُ ، ومن ينصب هنا ينصب في مثل قولك : أيُّهم تُكْرِمْهُ أُكْرِمْهُ ، وكذلك إذا قلتَ : أيَّهُم يُكْرِمْ أخاهُ أُكْرِمْهُ ، فالنصب هنا أضعفُ من النصب هناك ، لما ذكرته في قولك : زيداً ضربت أخاهُ وكذلك : أيهم تَمرُر به أَمْرر به ، وأبعد من هذا كُلِّه : أيَّهم يَمْرُرْ بأخيه أَمْرُرْ به[2] ، وهذا كُلُّه يجري على حَسَبِ ما تقدَّم في : زيداً ضربتُ أخاه ، وزيداً سررت به وزيداً مررتُ بأخيه[3] . فإذا تقرّر ما ذكرتُهُ تبيَّن لك أنكَ إذا قلتَ : من يَضْرِبْ أَضربْهُ ، وما تركبْهُ أركبْهُ فالمختار في (مَنْ) أنْ يكون في موضع رَفعٍ ، وأنَّ النصب جائز ، لأنكَ رفعت أو نصبت ، الحرف الذي يُفهم منه الجزاء قد أوليته الفعل .

القسم الثاني : (إنْ) : اعلَمْ أنّ الاسم يكونُ قبلها ويكونُ بعدها ، فإذا كان قبلها / فلا يجوز فيه إلاّ الرفع ، ولا يجوز النصبُ ، لأنك إذا [١٥١] نصبتَ نصبتَ باضمار فعل يُفَسِّره الفعل الذي بَعْد (إنْ) ، و (إنْ) من حروف الصدور ، فلا يَصح لما بعدها أنْ يعمل فيما قبلها ، فإذا لم يصح أنْ يعملَ فلا يصح أنْ يُفَسِّر ما يعمل ، على حَسَبِ ما قررته في غير موضع .

فإن كان الاسم [بَعْدَها][4] فلا يكونُ إلاّ منصوباً ، وإنْ جاء مرفوعاً فيكون مرفوعاً بإضمار فعل . ويكونُ مرفوعاً إذا كان الضميرُ أو السبب مرفوعاً ، ويكونُ منصوباً إذا كان الضمير أو السبب منصوباً فتقولُ : إنْ زيدٌ قامَ قام عَمرو ، فزيدٌ مرفوع بفعل مضمر يُفَسِّرُ هذا الظاهر ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ مرفوعاً بالابتداء ، لأن (إنْ) طالبة بالفعل ، فإذا وجدت قبل الاسم فكأنّ الفِعل قد وُجد قبل الاسم ، ولو قلتَ : إنْ قامَ زيدٌ ، لم يصح أنْ يكون

---

(١) في الأصل : « زيد » بالرفع .
(٢) في الأصل : « أيهم يمرر به » ، والصواب ما أثبت .
(٣) انظر ما تقدم ص ٦٣٠.
(٤) تكملة يلتئم بمثلها الكلام .

الاسم مرفوعاً بالابتداء ؛ لأنّ [العـامل] [١] اللفظي أقوى من الابتداء ، وكذلك إذا قلتَ : إنْ زيدُ قام ، فتنزَّل منزلةَ ما تقدَّم فيه الفعلُ ، وعمل فيه ، وهذا على حَسَبِ ما تقدَّم في العَرْض [٢] ، قال اللّهُ تعالى : ﴿ وإنْ أحدٌ من المشركينَ استجارك فأَجْرِهُ حتى يَسمَع كلامَ اللّهِ ﴾ [٣] فأحَدٌ فاعل بفعلٍ مُضمرٍ ، تقديره : وإنْ استجارك أحدٌ ، ولا يكون مرفوعـاً بالابتـداء لما ذكرتُهُ ، ولا يكونُ فاعلاً مقدماً ، لأنّ الفاعل لا يتقدم ، وقد تقدم هذا بما يُغني عن الإعادة[٤].

ولا يكونُ هذا حتى يكونَ الفعل ماضياً ، ولا يجوزُ أنْ تقول : إنْ زيدٌ يُكْرِمْكَ أُكْرِمْهُ، لأنّ الحرف لَمَا ظهر عمله في الفعل قَوِيَ طلبه ، فَلَزِمَ ولايَتُهُ ، ولا يَجُوزُ مثل هذا إلّا في الشعر[٥] .

القسم الثالث : ما عدا ما ذكرتُهُ من حروفِ الجزاء.

إعلم أنّ الاسم يقَعُ قبلها ، ولا يقع بعدها والياً لها ، إلّا في الشعر ، كان الفعل ماضياً أو غير ماض.

فإذا كان الاسم قَبلَها فلا بد من رفعه بالابتداء ، نحو : زيدٌ متى تُكرمه أُكْرِمْهُ ، وعَمرو أينَ تضربْهُ أَضرِبْهُ ، ومحمدٌ كيفما تُكْرِمْهُ أُكْرِمْـهُ ؛ ولا يجوز في هذا كُلِّهِ النصبُ بإضمار فعلٍ ، لِما ذكرتُهُ من أنه لا يُفَسِّر إلّا ما يصح أنْ يعملَ ، ولا يجوزُ أنْ تقول : متى زيداً أكرمتَهُ أُكْرِمْهُ وأين عمراً ضربتَهُ ضربْتُهُ ؛ إلّا في الشعر ، بخلاف (إنْ) تقولَ: إنْ زيداً أكرمتَهُ، أكرمتُهُ ، لأنَّ (إنْ) هي أمُ البابِ ، وكُلُّ شرطٍ إليها ينحل ، أَلَا ترى أَنَكَ إذا قلتَ : متى

(١) تكملة يتم بها الكلام .

(٢) أنظر ما تقدم ص ٦٣٦ ـ ٦٣٧.

(٣) سورة التوبة آية ٦

(٤) أنظر ما تقدم ص ٢٦١، ٢٧٢ ـ ٢٧٣.

(٥) ذكر ابن الشجري في أماليه ١/٣٣٢ أنه يجوز على ضعف ، وعده ابن عصفور من الضرائر / أنظر ضرائر الشعر ص ٢٠٨ .

تُكْرِمُ زيداً أَكْرِمْهُ ، فالمعنى : إنْ تُكْرِمْ زيداً يومَ الخميسِ أو يومَ الجمعةِ أَكْرِمْهُ ، فوضعتَ مكان هذا كله (متى) و (أَينَ) ، وليس لها معنى في الشرط إلاّ الدلالة على أنّ الفعلَ الذي بعدَها شرط ، وما عدا (إنْ) من كَلِم الشرط تجد لها مفهوماً زائداً على الشرط ، فـ (متى) : يُفهمُ منها الشرطُ والزمانُ ، و (أَيْنَ) : يفهم منها الشرط والمكان ، و (من) يُفهم منها : الشرط ومن يعقل و (ما) يفهم منها الشرط وما لا يعقل ، وكذلك جميع كلم الشرط عدا (إنْ) يُفهم منها : إذا جئت بها الشرط و (معنى) [1] زائدٌ [2] ، فعلمنا بذلك أَنَّ (إنْ) هي الأصل في باب الشرط ، لأنها لا معنى لها إلاّ ذلك ؛ فاتُّسِعَ فيها لذلك ، وَوَليها الاسم ، ولم يلِ غيرها ، ولم يكن ذلك في (إنْ) إلاّ إذا كان الفعل ماضياً ، على حَسَبِ ما ذكرتُهُ ، وقد جاء في الشعر : متى زيداً أكْرمتَهُ أكرمتُهُ ، بل أشَدُّ من هذا وهو أن تقولَ : متى زيدٌ يُكْرِمْكَ أكْرِمْهُ قال :

* أينما الريح تُمَيِّلْهَا تَمِلِ * [٨٣]

فالريح فاعلٌ بفِعْلٍ مضمر يُفَسِّرُهُ «تُمَيِّلْها»، وانجزمَ، لأنه ناب مناب فعل الشرط ، وأنشد سيبويه :

١٤٨ - ومتى واغِلٌ يَنُبْهُم يُحَيُّوه وتُعطف عليه كأسُ الساقي [3]

التقدير : متى ينبهم واغل .

فقد تَحَصل مما ذكرتُهُ أنَّ من هذه الحروف ما يكون الأحسن معه النصب ، وأنّ منها ما يلزم معه النصب ، وأنّ منها ما يستوي فيه الرفع

---

(١) تكملة بمثلها يلتئم الكلام .

(٢) في الأصل : « زائداً » بالنصب .

(٣) الكتاب ١١٣/٣ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٨٨/٢ ، والبيت لعدي بن زيد العبادي في ملحقات ديوانه ص ١٥٦ ، وانظره في المقتضب ٧٤/٢ إعراب القرآن للنحاس ٤٥٧/١ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١١٣ الإنصاف ٦١٧/٢ ، شرح المفصل ١٠/٩ ، همع الهوامع ٣٢٥/٤ خزانة الأدب ٤٥٦/١ ، ٦٣٩/٣ .

والنصب ـ فقولُهُ : (يختارُ فيه النصبُ)[1] يشمل هذا كله ، إلّا أنّ بعضها يُختار فيه النصب ويجوز فيه الرفع ، وبعضها يختار فيه النصب ولا يجوز غيره ، وقيل هذا : مختار ، لأنه صالح في أنْ يَقَعَ على ما أَلْزَمَتْهُ العرب ؛ لأنهم لو لم يختاروه / ما لزموه ؛ فلكثرة اختيارهم لزموه ، ورأيت الأستاذ أبا [١٥٢] علي يأخذ (يَختار) هنا على هذه الأوجه الثلاثة ، وينفصل به عَمَّن اعترضَ هذا الموضع ، وهو عندي صحيحٌ .

ويقع في بعض النسخ : « والتمني »[2] وليس التمني عند البصريين ممّا يحسن [معه][3] النصب ، لكنه نُقِل عن الكوفيين أَنهم استحسنوا النصب في مثل قولك : ليتَكَ زيداً يُكْرِمُكَ، والمختار عند سيبويه ، وجميع البصريين الرفع في زيدٍ ، ويجوزُ النصب ، ويتَنَزلُ هذا عندهم منزلة قولك : زيداً أَكْرِمْهُ ، ولا حكم للتمني المتقدم عليه . وهو الذي يقوى عندي .

قوله : (وإنْ كان في صدرِ كلامِكَ فِعْلٌ فعطفت عليه فعلاً آخر كان النصبُ الوَجْهَ)[4] .

اعلم أَنّ الذي يجعلُ النصب مختاراً ثلاث :

* تقدم حرف طالب بالفعل لزوماً أو[5] اختياراً ، وقد مضى ذكر هذا الفصل مستوعباً .

الثاني : دخولُ مَعْنى في الجملة ، يطلب ذلك المعنى بالنصب ، وذلك : الأمرُ والنهي . وقد مضى أيضاً ذكر هذا الفصل .

الثالث : المشاكَلَةُ ، وهي تكونُ على ثلاثةِ أقسام :

---

(١) الجمل ص ٥١ .
(٢) ليس هذا في الجمل المطبوع ولا في الخطيتين .
(٣) تكملة يلتئم بها الكلام .
(٤) في الجمل المطبوع ص ٥٢ « أوجه » ، وجاءت العبارة في الخطيتين كما أوردها المصنف .
(٥) في الأصل : و « اختياراً » .

أحدها : العطفُ ، وهو الذي ذكر أبو القاسم رحمه الله . إعلم أنك إذا قلت : زيداً ضربتُهُ ، أو محمدٌ أكرمتُهُ أو ما اشبههما ، فالرفعُ هو المختار ، ما لم يدخل على الجملةِ حرف عطفٍ ، فإنْ دخل عليها حرف العطف فتنظر الى الذي وقع عليه العطفُ ، فإن كان جملة فعليةً ، فالمختار النصبُ للمشاكَلَةِ، فتقولُ: قامَ زيدٌ ومحمداً أكرمتُهُ ومررتُ بعمرٍو وزيداً ضربتُهُ، المختار في محمد وزيدٍ النصبُ؛ لأنك إذا نصبتَ فتكونُ الجملةُ فعليةً ، وتكون قد عَطفت فِعلية على فعليةٍ ، وهذا هو المختارُ في عطف الجمل ، وإذا رفعتَ فالجملةُ اسميةٌ ، فتكونُ قد عَطفتَ اسميةً على فعليةٍ ، وهذا عندهم يَضْعُفُ ، وإنْ كان جائزاً ؛ لأنهما جُملتان . ومنع ابن الطراوة أن تُعطف الاسميةُ على الفعلية [1] ، والفعليةُ على الاسمية ، لا يَعطف بعضها على بعض [عنده] [2] الا بشرطين :

أحدهما : المساواةُ في المعنى .

الثاني : المساواةُ في النَظْمِ ، ومن الناس من أنكر الشرطين ، وأكثر الناس على إنكار لزوم الشرطِ الواحد ، وهو المساواة في النَظْم ، والتزموا ألّا تعطف الجملة على الجملة حتى يتساويا في المعنى ، فلا يعطفُ الخبر على الاستفهام ، والاستخبارُ على الاقتضاءِ إلّا أنْ ترجِعَ كلُ واحدةٍ منهما إلى صاحِبَتِها فتقول : إيتِ زيداً ، وهل يَمتَنِع من ذلك إلّا من ساء رأيه [3] ؟ استفهام ، وهو في المعنى حاملٌ له على إتيانِ زيدٍ ، فقد صار في المعنى بمنزلة : إيتِ زيداً ، وهذا المذهب الثالث هو الذي يظهر لي ؛ لأن الجملتين إذا تنافرتا في المعنى ، فلا يبقى ما يقع فيه الاشتراكُ ، فلا يصحُ العطف .

وأمّا المساواة في النظم فأمرٌ لفظيٌ لا يُبالى به ، ويجري عندي مجرى

---

(١) انظر شرح الجمل لابن الفخار ص ٨٨ ، تقييد ابن لب ل ١١٥ .

(٢) تكملة يلتئم بمثلها الكلام .

(٣) جاءت العبارة في الأصل « . . . إلا لمن شار أن » ولعل الصواب ما أثبته .

العطف على الموضع وترك اللفظ ، وذلك نحو : ليسَ زيدٌ بقائمٍ ولا قاعِداً ، المختار الخفضُ ، لكِن جاز النصبُ ؛ لأنَّ الموضِعَ موضع نصبٍ ، ولو قلت : ليس زيدٌ قائماً ، لم ينقلب المعنى ، وقد أنشد سيبويه بيت زهير :

بدا لي أني لَسْتُ مدرِكَ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كانَ جائياً [1] [٥١]

يخفض (سابقٍ)، لأنه لو قال: لستُ بمدرك، لكان صحيحاً فعطفَ على توهم ذلك ، وكذلك لو قال في (قام زيدٌ): زيدٌ قام ، لم ينقلب المعنى ، فيجوزُ على هذا أنْ تقول : قامَ زيدٌ ومحمداً أكرمتُهُ ، وكذلك كُلُّ جملةٍ فعليةٍ لك أنْ تردها اسميةً ، وبالعكس ، ألا ترى أنك إذا قال : زيد أخوكَ ، هو في معنى : ناسبَك زيدٌ ، فلسان العرب لا يمنع هذا ، وإذا تتبعتَ هذا النوع وجدتَ له نظائر .

وأنا آتي بما استدَلَّ به من أجاز عطفَ الاسميةِ على الفعلية وعَطْفَ الفعليةِ على الاسميةِ ، وأُعقبُه بما انفصل به من منع ، ليتبين ما يثبت من ذلك وما لا يثبت ، فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ وإذا فعلوا فاحشةً قالوا وجدنا عليها آباءنا واللَّهُ / أمرنا بها ﴾ [2] فبلا شك أَنَّ هذه الجملة وهي قولُه : [١٥٣] ﴿ والله أمرنا بها ﴾ معطوفة على ﴿ وجدنا عليها آباءَنا ﴾ والثانية اسمية ، والأولى فعلية . انفصل من منع بأن قال : (اللَّهُ) فاعل بفعلٍ مضمر ، لأنَّ حرف العطف إذا عَطَفَ على الجملة الفعلية صار يقتضي الفعل ، وتَنزلَ في ذلك منزلة الحروف الطالبةِ بالفعلِ ، فتنزلَ هذا منزلةَ قولِه سبحانه : ﴿ وإِنْ أحدٌ من المشركين استجارَكَ ﴾ [3] فكما يقال : (أحدٌ) فاعل بفعل مضمر ، يقال في قولِه تعالى : ﴿ واللَّهُ أَمَرنا بها ﴾ فاعل بفعل مضمر ، وهو عندي

---

(١) الشاهد في الكتاب ٣٠٦/١ منسوب إلى صرمة الانصاري ، وفي ٢٩/٣ ، ١٠٠ إلى زهير ورواه سيبويه «ولا سابقاً » بالنصب مع نسبته إلى زهير في المصدر نفسه ١٦٥/١ ، ٥١/٣ ، ١٦٠/٤ .

(٢) سورة الأعراف آية ٢٨ .

(٣) سورة التوبة آية ٦ .

انفصال حسن ، ولا تثبت بمثل هذا قاعدةٌ . وكذلك الاستدلالُ بقوله سبحانه: ﴿ آلم . غلبتْ الرومُ . في أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سَيَغْلِبون ﴾ (١) والاعتراض والانفصال يجريان على حَسَب ما في قوله تعالى : ﴿ وجدنا عليها آباءنا واللّهُ أمرنا بها ﴾ (٤) ، وكذلك بيت الأفوه الأودى (٣) :

١٤٩ - تخلى الجماجمَ والأكفَ سيوفنا
ورماحُنا بالطَّعْنِ تنتظم الكلى (٤)

فرماحنا فاعل بفعل مضمرٍ تقديره : وتنتظمُ رماحُنا ، على حَسَب ما تقدَّم ومما استدَلُّوا به قولُه تعالى : ﴿ خَتَم الله على قلوبِهِمْ وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوة ﴾ (٥) ، فقوله سبحانه : ﴿ وعلى أبصارهم غشاوة ﴾ جملة اسمية ، وهي معطوفة على قوله تعالى : ﴿ خَتَم اللهُ على قلوبِهم وعلى سمعِهم ﴾ وهذه فعلية . انفصل من منع ذلك ، فقال (غشاوة) : فاعل بقوله تعالى : ﴿ وعلى أَبْصارِهِمْ ﴾ .

فإن قلت : المجرورُ والظرفُ والصفةُ لا يعملْنَ إلاّ أن يعتمِدْنَ أو يتقدم عليهنَّ حرفٌ طالب بالفعل وهذا هو الظاهر من كلام سيبويه .

قلتُ : الواوُ العاطفة على الجملة الفعلية طالبة بالفعل ، وتنزل منزلة

---

(١) سورة الروم آيات : ١ ، ٢ ، ٣ .
(٢) سورة الأعراف آية ٢٨ .
(٣) صلاءة بن عمر بن مالك الأودي / نسبة إلى أود بن الصعب بن سعد العشيرة ، من مذحج / لُقِّبَ الأفوهَ لغِلظ شفتيه وبروز أسنانه وهو شاعر جاهلي قديم / ترجمته في الشعر والشعراء ١/٢٢٩ والأغاني ١٢/١٦٩ ، جمع له عبد العزيز الميني ديواناً صغيراً نشره ضمن الطرائف الأدبية ، وليس فيه البيت الذي أورده المؤلف .
(٥) انظر البيت في تقييد ابن لب ل ١١٥ .
(٦) سورة البقرة آية ٧ .

حرف الاستفهام وحرف الشرط ، فكما أنك إذا قلت (أ)[1] في الدار زيدٌ ؟ ، فزيد فاعل بـ (في الدار) . من أجل حرف الاستفهام الطالب (بالفعل[2] ، تكون (غشاوة) فاعلة بقوله تعالى : ﴿ وعلى أَبْصَارهم ﴾ ؛ لأن الواو طالبة بالفعل كطلب الهمزة .

فإن قلت : لم لا يكون الوقف عند قوله : ﴿ خَتَمَ اللَّهُ على قلوبِهم ﴾[3] ، ويكون : ﴿ وعلىٰ سَمْعِهم وعلى أبصارهم غشاوة ﴾ كلاماً آخر ، وتكون الغشاوةُ على السمع ؟

قلت : يمنَعُ ذلك قوله سبحانه في سورة الجاثية : ﴿ أفرأيتَ من اتَّخَذَ إلـٰهه هواه وأضَلَّهُ اللَّهُ على علمٍ ، وخَتَم على سمعهِ وقلبِهِ وجعل على بصرهِ غِشاوة ﴾[4] ، وهذا الانفصال أيضاً عندي حسن . ولا تثبت[5] قاعدة بما يحتمل مثل هذا التأويل .

ومما استدلوا به قوله تعالى : ﴿ إنَّ الذين كفروا بآيتنا سوف نُصْليهم ناراً كلما نَضِجَتْ جُلُودُهُم ﴾ إلى قوله : ﴿ إنّ اللَّهَ كان عَزيزاً حكيماً . والذين آمنوا وعَمِلوا الصالحاتِ ﴾[6] ووجه الاستدلال من هاتين[7] الآيَتَين: أنّ ابن الطراوة منع أنْ يقالَ : زيدٌ سَيَضربُ ، على الابتداء[8] ، ومنع عطف

---

(١) في الأصل : « في الدار زيد » بسقوط أداة الاستهفام .

(٢) تكملة بمثلها يلتئم الكلام .

(٣) قال أبو بكر بن الأنباري في إيضاح الوقف والابتداء ١/٤٩٤ ـ ٤٩٥ « والوقف على » (ختم الله) قبيح ، لأن (على) صلة (ختم) ، والوقف على (قلوبهم) حسن وليس بتام ، لأن قوله (على سمعهم) نسق على قوله : (وعلى قلوبهم) / وانظر القطع والائتناف ص ١١٦ .

(٤) سورة الجاثية آية ٢٣ .

(٥) في الأصل : « يثبت » بالمثناة التحتية .

(٦) سورة النساء آية ٥٦ ، ٥٧ ، وبعد قوله جل شأنه ﴿ نضجت جلودهم ﴾ قوله : ﴿ بدلناهم جلوداً غيرها ليذوقوا العذاب . . ﴾ .

(٧) في الأصل : « هذه » . ولا يجوز مثل هذا الا في ضرورة الشعر .

(٨) انظر نتائج الفكر ص ١٢١ ـ ١٢٢ ، شرح كتاب سيبويه للصفار ١/ ل ١١٦ ، البحر المحيط ٢٠٧/٦ ، وانظر ابن الطراوة النحوي ص ٢٧٤ .

الجملةِ على الجملةِ حتى يتفقا في النظمِ ، فهو في هاتين الآيتين إنْ قال : إنَّ قولَهُ سبحانه : ﴿ والذين آمنوا وعملوا الصالحات سَيُدْخِلُهم جناتٍ تجري من تحتها الأنهار ﴾ (١) متبدأٌ وخبرٌ ، فقد نقضَ أصلَهُ في منعه (زيدٌ سَيَضْرِبُ) على الابتداء وإنْ قالَ : إنّه فاعل بفعل ، وهو معطوف على : ﴿ إنَّ الذين كفروا بآياتنا ﴾ فقد نقضَ أصلَهُ في عطف الفِعْليةِ على الاسميةِ .

انفصلوا عن هذا بأنْ قالوا : هذهِ الجملةُ الثانيةُ فعليةٌ ، وهي معطوفةٌ على قوله تعالى : ﴿ سَيُدخِلُهم ﴾ ويكونُ هذا بمنزلةِ قولِكَ : زيدٌ ضربْتُهُ ، ومحمداً أكرمته ، يجوزُ أنْ تعطفَ على الجملةِ الصُغْرى وهي (ضربْتُهُ) ، ولا يشترطُ فيها ضَميرٌ ، وسيتبيَّنُ هذا بَعدُ ، وهذا الانفصال أيضاً عندي حَسَنٌ ، ولا تَثْبُتُ قاعدةٌ بما يَحتَمِل .

استدلوا أيضاً بقوله تعالى : ﴿ في قلوبِهِمْ مرضٌ فزادهُمْ اللَّهُ مرضاً ولَهُمْ عذابٌ أليم ﴾ (٢) فهذه اسميّةٌ معطوفةٌ على فعليةٍ .

انفصلوا عن هذا بأنَّ (عَذابٌ) فاعلٌ بقوله تعالى : ﴿ وَلَهُم ﴾ فهي على هذا فعليةٌ معطوفةٌ على فعليةٍ ، وهذا على مذهب أبي الحسن بَيِّنٌ ؛ لأنَّه لا يشترطُ في إعمالِ المجرور والظرفِ أنْ يعتمِدَ (٣) ، ولا أنْ يتقدَّمَ عليهما ما يُقَوي جانبَ الفعلِ ، وأمَّا على مذهبِ سيبويهِ فَتَقَدُّمُ الجملةِ الفعلية (٤) يجري مَجرى تقدم الحرفِ المقوي جانبَ الفعلِ ؛ لأنَّ المختارَ إذا تقدمتْ الجملةُ الفعليةُ أنْ يعطفَ عليها مثلها في النَظْمِ / ، وهذا [١٥٤] الانفصالُ جارٍ على طريقَةِ الصَنْعةِ ، فلا تَثْبُتُ بما يحتمل مثل هذا قاعدةٌ .

---

(١) سورة النساء آية ٥٧ ، و « سيدخلهم » بمثناة تحتية ، وهي قراءة ابن وثاب والنخعي كما ذكر ابن عطية في المحرر الوجيز « (طبعة المغرب) » ٤/١٥٥ .
(٢) سورة البقرة آية ١٠ ، وسقط قوله جل شأنه : ﴿ ولهم عذاب أليم ﴾ من الأصل .
(٣) انظر ما مضى ص ٥٨٥.
(٤) في الأصل : « الاسمية » ، والصواب ما أثبته .

وممّا استدلوا به قوله تعالى : ﴿ فمنهم مَنْ آمن بَه ومنهُمْ مَنْ صَدَّ عَنْهُ وكَفى بجهنَّمَ سَعيراً ﴾ [1] ، والذي يظهر لي ما ذكَرتُهُ ، وهو أَنَّ عطفَ الجملِ لا يشترطُ فيها [2] الاتفاق في النَظم ، وقد بينتُ وجه ذلك ، وإذا تتبعت كلام العرب وجدتَ أمثالَهُ ، وإنْ كان الاحتمالُ يتطرقُ إلى الأكثر ، فلا يتطرقُ إلى الجميعِ . لا فائدةَ في تأويلِ ما يقتضيهِ القياسُ ولسانُ العربِ ، وله نظائرُ في اللسان .

ثم إذا تبيَّنَ لك أنَّ المُختار المشاكَلَةُ ، فاعلم أنكَ إذا عطفتَ على الجملةِ الفعليةِ فالمختارُ النصبُ ، وإنْ عطفتَ على الجملةِ الاسميةِ ، والخبر مفرد أو ظرفٌ أو مجرورٌ ،فيزيدُ الرفعُ بالابتداءِ قوةً ، فإنْ كانَ الخبرُ جملةً فعليةً كان لك لَحْظَانِ : إنْ عطفتَ على الجملةِ الكبرى كان المختارُ الرفعَ ، وإنْ عطفتَ على الجملةِ الصُغْرىٰ كان المختارُ النصبَ ، ومثالُ ذلك : زيدٌ ضربتُهُ ومحمداً أَكرمتُهُ ، فإنْ عطفتَ (محمداً أَكرمتُهُ) على (زيدٌ ضربتُهُ) كانَ المختارُ الرفعَ بالابتداءِ ، وإنْ عطفتَ على (أَكرمتُهُ) كان المختارُ النصبَ ، ويجوزُ أَنْ تعطفَ على الصُغرى ، كان في الجملةِ المعطوفة ضميرٌ أو لم يكن ، فتقولُ : زيدٌ أكرمتُهُ ومحمداً عَظَّمْتُهُ، وتعطِفُ على (أكرمتُهُ) . ومن النّاس من مَنَعَ ذلكَ ، وقالَ : لا يجوزُ أَنْ تَعْطفَ (محمداً عظمتُهُ) على (أكرمتُهُ) ، لأنّ المعطوفَ شريكُ المعطوف عليه ، والأُولىٰ خبرٌ عن المبتدأ ، فيلزمُ أنْ تكونَ الثانيةُ خبراً عنهُ ، ولا بدَّ في الجملةِ إذا وقعتْ خبراً من ضميرٍ يعودُ إلى المبتدأ [3] ، وظاهرُ كلامِ سيبويه ما ذكرته أولاً [4] ، واليه ذهبَ أبو علي ، واستَدَل على ذلك بقوله تعالى :

---

(١) سورة النساء آية ٥٥ .

(٢) هكذا في الاصل « عطف الجمل لا يشترط فيها » فهو جار على منوال قولهم « قطعت بعض أصابعه» .

(٣) ذهب إلى هذا الأخفشي والسيرافي / المحتسب ٢ /٣٠٢، شرح الحمل لابن عصفور ١ /٣٦٧، شرح الجزولية للأبذي ١/ ص ٢٥٥ .

(٤) الكتاب ١ /٩١ .

﴿ والنجمُ والشَجَرُ يسجدان ، والسماءَ رفعها ﴾ [1] فهذه الجملةُ معطوفةٌ على (يَسْجدانِ)، ولذلكَ التزمَ القراءُ فيها النصبَ ولم يقرأها أحد بالرفعِ [2]، وجازَ هذا، لأنَّ المبتدأَ لم يظهرْ لَهُ عملٌ في الخبر، فَصِرْتَ إذا قلتَ: زيدٌ أكْرمتُهُ كأنّكَ قُلْتَ: أكرمتُ زيداً، وهذا الذي ذهبَ إليهِ أبو علي، وهو ظاهرُ كلامِ سيبويه، ويظهر لي.

الثاني : الجوابُ ، فإذا قيلَ لكَ : أيَّهُمْ ضَربْتَ ، بنصب (أيَّهُمْ) قلتَ في الجواب : زيداً ضربتُهُ ، ليكونَ الجوابُ على حدِ السؤال ، وجرىٰ هذا في الجمل مجرى المفرد ، ألا ترى أنَّهُ لو قيلَ لك : مَنْ أخوكَ ؟ لقلتَ : زيدٌ ، بالرفع ، ولو قيل لك : من ضربْتَ ؟ لقلتَ : زيداً بالنصب ، وكذلكَ لو قُلتُ لك : كيف ذلك الرجل ؟ قلتَ : صالحٌ ، بالرفع ؛ لأنَّ (كيفَ) في موضع رفعٍ ، ولو كانت (كيفَ) في موضع نصب ، لكانَ المختارُ النصبَ ، لو قيلَ لكَ : كيفَ رأيتَ ذلك الرجل ؟ لكان المختارُ أنْ تقولَ : صالحاً ، وقد نَصَ علىٰ هذا أبو القاسم ، في باب المخاطبةِ [3]، فلو قيل لك : أيُّهُم ضربتَهُ ؟ ، بالرفع ، لكان المختارُ أنْ تقولَ : زيدٌ ضربتُهُ ، بالرفع ؛ لأنَّ جملةَ السؤالِ اسميةٌ ، فيُستَحبُّ في الجوابِ أنْ تكون اسميةً ، ولا يَستَحْسِنُ سيبويهِ غيرَ ذلكَ [4] ؛ وأبو الحسن يَسْتَحْسِنُ هنا الرفعَ والنصبَ ، ويكونُ ذلكَ على قَصْدَين ـ على حَسَبِ ما تقدَمَ فيْ العطفِ ـ فتقولُ : زيداً ضربتُهُ ، وتَنْظُرُ إلى الجملةِ الصُغْرى ، وتقولُ : إنَّ الهاء عائدةٌ على (أيِّهِمْ) المتضمنَةِ للاستفهامِ ، وأكثرُ النّاسِ على ما ذهب إليه سيبويهِ ؛ لأنَّ الجوابَ

---

(١) سورة الرحمن آية ٦ ، ٧ .

(٢) نقل ابن جنى في المحتسب ٢/٣٠٢ أن أبا السمال قرأها بالرفع وقراءته من الشواذ ، وانظر البحر المحيط ٨/١٨٩ .

(٣) الجمل ص ٢٦٦ .

(٤) الكتاب ١/٩٣ .

إنَّما هو لجملةِ الاستفهام ، والاستفهامُ أنَّما فُهم من (أيِّهم) ، فلا يمكنُ أنْ توجَدَ الجملة مُجرَّدةً عن (أيِّهم) ، وليسَ كذلك إذا قلتَ : زيدٌ ضَربتُهُ ، فإنّ (ضَرَبْتُهُ) جملةٌ خبريةٌ ، أَلَا ترىٰ أنكَ لو قلتَ : ضربتُهُ ، وتكونُ الهاءُ عائدةً على (أيِّهم) قَدْ ذُكِر لكانَ مفيداً ، بخلافِ (ضربتَهُ) من قولك : أيُّهم ضربتَهُ ؟ ، لا يمكن أنْ تأخذَ (ضَربتَهُ) منقطعةً عن (أيِّهم) ، فيفهم منها استفهاماً أبداً . فَتَفَطَّنْ بهذا ، فإنَّه فاصلٌ في الموضع . فإنْ قلتَ : أيَّهُمْ ضربتَهُ ؟ بالنصب كان الجوابُ : زيداً ضربْتُهُ في الاختيار . فإنْ قُلتَ : مَنْ ضَربْتَ ؟ فالمختارُ أَنْ تقولَ : زَيداً ، وإنْ قُلْتَ : مَنْ ضربتَهُ ؟ فالمختارُ أنْ تقولَ : زيدٌ ضَربْتُهُ ، فإنْ جعلتَ (مَنْ) منصوبةً بإضمار فعلٍ كان المختارُ : زيداً ضربتُهُ ، بالنصب ، وكذلك : ما رَكِبْتَ ؟ وما رَكِبتَهُ ؟ يَجريانِ على ما تقرر في : مَنْ ضربْتَ ؟ ومن ضربتَهُ ؟ .

الثالثُ : التفصيلُ ، مثالُ ذلكَ أَنْ تقولَ : لا أدري أيُّهم ضَربْتَهُ أزيدٌ / أم عَمرو ؟ ، فإنْ رفعتَ (أيَّهم) كان المختارُ في زيدٍ وعَمرو الرفعَ ، [١٥٥] فإنْ نصبتَ (أيَّهُمْ) ، فقلتَ : لا أدري أيَّهَمْ ضربتَهُ أزيداً أم عمراً ؟ ، كانَ المختارُ النصبَ ، قالَ الشاعرُ :

١٥٠ ـ ألَا تسألانِ المرءَ ماذا يُحاولُ أَنَحْبٌ فَيُقْضى أَمْ ضلالٌ وباطلٌ [1]

فـ (ما) مِنْ قوله[2]: ماذا يحاول؟ مرفوعةٌ بالابتداء، و(ذا) خَبرٌ

---

(١) الشاهد مطلع قصيدة للبيد بن ربيعة العامري ـ رضي الله عنه ـ ديوانه ص ٢٥٤ ، وانظر الكتاب ٤١٧/٢ ، شرح أبياته لابن السيرافي ٤١/٢ ، معاني القرآن ١٣٩/١ ، مجالس ثعلب ٤٦٢/٢ ، الجمل ص ٣٣١ ، شرح أبياته لابن سيده ل ١٤٦ ، الفصول والجمل ص ٢٣٥ مكرر ، الأزهية ص ٢١٦ ، أمالي ابن الشجري ١٧١/٢ ، ٣٠٥ ، شرح المفصل ١٤٩/٣ ، ٢٣/٤ ، رصف المباني ص ١٨٨ ، الجنى الداني ص ٢٣٩ ، مُغني اللبيب ص ٢٩٥ ، شرح شواهده ١٥٠/١ ، ٧١١/٢ ، خزانة الأدب ٣٣٩/١ ، ٥٥٦/٢ ، والنحب : النذر.

(٢) في الأصل : « قولك » .

و(يحاولُ) صِلَةٌ لـ (ذا) ، والتقديرُ : ما الذي يحاولُهُ ؟ ، ولَو كانت (ماذا) كُلُّها منصوبةً بـ (يحاولُ) لقالَ : أَنَحْباً فيقضى أمْ ضَلالاً ؛ لأنَّ التفسيرَ ينبغي أنْ يرجع إلى حد المُفَسَّر ، وقد ذكر أبو القاسم هذا في بابِ ماذا [1] :

قوله : (وإنَّما اختيرَ ذلك ، لاعتدالِ الكلام) [2]

يريدُ بقوله : « لاعتدال الكلامْ » ما ذكرتُهُ مِنْ أَنّ العطفَ في الجملِ يُسْتَحَسَنُ فيه المشاكَلَةُ على حَسَبِ ما ذكرتُهُ .

ومما يجري مجرى العطف « حتى » إذا كانتْ حرفَ ابتداءٍ .

اعلم أنَّ (حتى) ـ وإنْ كانت حرف ابتداءٍ ـ فلا بُدَّ أنْ يكونَ ما بعدها مردوداً على ما قبلَها ، فيُستَحسَنُ لذلك مشاكلَةُ ما بَعْدها ما قبلَها .

فإذا قلتَ : ضربْتُ القومَ حتى زيداً ضربتُهُ ، فيجوزُ في زيدٍ الرفعُ والنصبُ ، ليكُونَ الذي بعدَها مشاكِلاً ما قبلَها ، فتقولُ : ضربتُ القومَ حتى زيدٌ ضربتُهُ ، ويجوزُ أنْ يكونَ زيداً منصوباً بالعطفِ على القوم ، وهذا أضعَفُ من الرفعِ ، لأنَّ العطفَ يجيءُ قليلاً . والخفضُ على أنْ يكونَ حرفَ جرٍ أيسرُ منه النصبُ على العطفِ .

فقد تحصلَ ممّا ذكرتُهُ أنَّ النصبَ باضمارِ فعلٍ أحسَنُ الوجوهِ الأربعةِ .

الثاني : الرفعُ بالابتداءِ ، وتكونُ الجُملةُ التي بعدها خبراً لها .

الثالثُ : الخفضُ ، وتكونُ الجملةُ التي بعدَ الاسم مؤكِّدةً ، وإنّما كانَ الرفعُ أحسنَ من الخفضِ ؛ لأنَّ جَعْلَ الجُملةِ مفيدةً أَوْلىٰ من جَعْلِها مؤكِدَةً .

الرابعُ : النصبُ على العطفِ ، وتكونُ الجملةُ مؤكِدَةً ، وهذهِ المسألَةُ

---

(١) الجمل ص ٣٣١ ، ٣٣٢ .
(٢) في الأصل : « لاعتلال اللام » هنا ، وفي الشرح الآتي ، والتصويب من الجمل ص ٥٢ .

ذكرها أبو القاسم في بابِ حتى [1] . وكذلك (لكِنْ) يُستحبُ أنْ يكونَ ما بعدها ـ وإنْ كانتْ حرفَ ابتداءٍ ـ مناسِباً لِما قبلَها . وكذلكَ (بَلْ) إذا وقعَ بعدَها جُملةٌ ، المختارُ فيما بَعْدَها مناسبَةُ ما قبلها ، ويجوزُ أنْ تكونَ ما بعدَها اسميةٌ وما قبلها فعليةً ، كما كان ذلكَ في الواوِ وغيرِها منْ حروفِ العطفِ .

مسألة :

قال الله تعالى : ﴿ سواءٌ عليكمْ أدعوتُموهُم أَم أنتم صامتون ﴾ [2] ذهبَ ابن جنى إلى أنَّ ﴿ أمْ أنتُمْ صامتون ﴾ في (مكان) [3] صَمتُّمْ ، وجعلَهُ من جَعْلِ الجُمل بعضَها مكانَ بعضٍ .

فإذا ثبتَ هذا بما لا مَدْفَعَ فيه ، تبيَّن لكَ صحةُ ما ذكرتُهُ ، من أنَّ الجُملةَ الاسميةَ تُعطفَ على الفعلية ، والفعليةَ على الاسميةِ ، ويكونُ ذلكَ من وَضْعِ الجُملِ بعضِها مكانَ بعضٍ ، ويبْطُلُ به قولُ من قالَ : المشاكَلَةُ في عطفِ الجُمَل في النَظْمِ لازمةٌ ، وإذا جاء :

١٥١ ـ ونُبئتُ ليلى أرسلتْ بشفاعةٍ ألَيَّ فهَلاَّ نفسُ ليلى شَفِيعُها [4]

(وهَلاّ)، من الحروف الطالبةِ بالفعلِ ، على حَسَبِ ما تَقَدم،

---

(١) الجمل ص ٧٩ ـ ٨٠ .

(٢) سورة الأعراف آية ١٩٣ ، وفي الأصل : « عليهم » تحريف .

(٣) تكملة بمثلها يلتئم الكلام .

(٤) الشاهد أول بيتين أنشدهما أبو تمام في الحماسة ص ٣٦٦ « برواية الجواليقي » ولم يعزهما وبعده :

أأكرم من ليلى عليَّ فتبتغي به الجاه أم كنت امرءاً لا أطيعها

وانظر شرح الحماسة للمرزوقي ١٢٢/٣ .

ويعزى الشاهد لمجنون بني عامر وهو في ديوانه ص ١٩٥ ، ولابن الدمينة وهو في ديوانه أيضاً ص ٢٠٦ ولابراهيم بن العباس الصولي ، وهو في ملحقات ديوانه (ضمن الطرائف الأدبية ص ١٨٥) وللصمة القشيري / انظر وفيات الأعيان ٤٧/١ ، رصف المباني ص ٤٠٨ ، الجنى الداني ص ٥٠٩ ، ٦١٣ ، مُغني اللبيب ص ١٠٣ ، ٣٥٤ ، ٤٠٤ ، ٧٥٩ ، شرح شواهده ٢٢١/١ ، شرح أبياته ١١٩/٢ ، خزانة الأدب ٤٦٣/١ ، ٥٩٧/٣ ، ٤٩٨/٤ ، ٥٢٤ .

فعطفُ الاسميةِ على الفعليةِ، والفعليةِ على الاسميةِ أيسرُ، وبلا شك أن قوله: (فَهلاَّ نفسُ ليلىٰ شفيعُها) من وضعِ الجملةِ الاسميةِ مكانَ الفعليةِ، ثم أتى بقول الشاعر:

١٥٢ ـ أصبحتُ لا أحملُ السلاح ولا أملِكُ رأسَ البعيرِ إنْ نَفَرا
والذئبَ أخشاهُ إنْ مررْتُ بهِ وَحْدي، وأخْشَىٰ الرياحَ والمطرا[1]

أعلم أَنَّ قولَهُ (والذئبَ أَخشاهُ) يَحتَمِلُ أنْ يكونَ معطوفاً على قوله : (لا أحمِلُ السلاحَ) ، ويكونَ خبراً عن أصبحتُ ، كأَنَّهُ قالَ : أَصبَحْتُ الذِئبَ أَخشاهُ ، والضميرُ العائدُ على اسم أَصبحتُ هو المستَتِرُ في (أخشاه)، وكذلكَ (لا أحملُ) الضمير المستتر في (أَحمِلُ) هو العائدُ على اسم أصبحتُ ؛ لأنَّ (أَصْبَحْتُ) داخلةٌ على المبتدأ والخبر، ولا بُدَّ للخبرِ إذا كانَ جملةً من ضَميرٍ، على حَسَبِ ما تَقَدَّم واشترطتُهُ. ولا يعودُ على المتكلِم إلاَّ ضميرُ متكَلِم ، وكذلكَ المخاطَبُ لا يعودُ عليه إلاّ مُخاطبٌ ، وكذلكَ الغائبُ لا يعودُ عليه إلاّ غائبٌ . والاسمُ الظاهرُ يجري مجرىٰ الضميرِ الغائبِ .

فإن قُلتَ : قد تقدمَ أَنَّهُ يجوزُ أَنْ تقولَ : زيدٌ أكرمتُهُ ، ومحمداً عظمتُهُ ويكونُ النصبُ مُختاراً إنْ عَطَفْتَ على الجملةِ الصُغْرىٰ ، وليسَ في المعطوفِ / ضميرٌ يعودُ إلى المبتدأ ، فهل يجوزُ ذلك في (أصبحت) ؟ ، [١٥٦] فتقولُ : أصبحتُ لا أحملُ السلاحَ وزيدٌ يَقْدِرُ على حَمْلِهِ ، ويكونُ (زيد يَقْدِرُ) معطوفاً على (لا أحملُ) ، كما كان (محمدٌ عَظَّمتُهُ) معطوفاً على

(١) البيتان للربيع بن ضبع الفزاري (جاهلي عمر طويلاً ترجمته في المعمرين ص ٨ ، أمالي المرتضى ١/٢٥٣ ـ ٢٥٦ ، خزانة الأدب ٣/٣٠٨ ـ ٣٠٩ / أنظر البيتين في الكتاب ١/٨٩ ـ ٩٠ ، النوادر ص ١٥٩ ، الجمل ص ٥٢ ، شرح أبياته لابن سيده ل ١١٢ ، الحلل ص ٣٧ ، الفصول والجمل ص ٧٦ ، إعراب القرآن للنحاس ١/٤٧٣ ، ٦٠٨ ، المحتسب ٢/٩٩ ، أمالي المرتضى ١/٢٥٥ ـ ٢٥٦ ، المستقصى ٢/١٩٢ .

(أَكْرمتُهُ) من: زيدٍ أكرمتُهُ، وليسَ فيها ضميرٌ يعودُ على زيدٍ؟

قلتُ: يظهرُ لي أَنَّ ذلكَ لا يجوزُ؛ لأنَّ (أصبحتُ) دخلتْ لمعنىً في الخبرِ، فلا يمكنُ أنْ توجَدَ الجُملةُ التي هي خبرٌ عن (أَصبحْتُ) مقطوعةً عن (أصْبَحتُ)، كما كان ذلك مُمْكِناً في قولك: (زيدٌ عَظَّمْتُهُ) أَلا ترى أنك إذا قلت: عظمته زيداً، كانَ المعنى معنى: زيد عظمتُهُ، وإذا قلتَ: [لا][1] أَحمِلُ السلاحَ، فليس المعنى بمعنى: أَصبحتُ لا أحمِلُ السلاحَ، لأنّ هذا له معنى زائدٌ على ذلكَ، فتنزّلَ هذا منزلةَ قولِكَ: أَنا ضاربٌ عمراً ومحمداً أكرمتُهُ، لا يجوز أَنْ تعطفَ (محمداً أكرمتُهُ)[2] على (ضاربٌ عَمراً) حتى يكونَ في الجملةِ ضميرٌ يعود إلى (أنا) لأَنَّ ضارباً قد ظَهَر فيهِ الرفعُ ، ولا يكونُ كلاماً إلّا بما قبلَهُ ، فلا بُدَّ من ضميرٍ يعودُ إلى (أنا) كما كان في المسألةِ التي ذكرتُ . إذا عَطَفْتَ على ضاربٍ ، فلا يَجوزُ أنْ تقولَ : أنا ضاربٌ عَمراً ومحمدٌ يُكرِمُهُ خالدٌ ، ويكونُ (محمدٌ يكرِمُهُ خالِدٌ) معطوفاً على ضاربٍ، ولا أعلمُ في هذا خِلافاً، وهو الذي يقتضيه كلام سيبويه[3].

وإذا تَقَرَّرَ هذا في (أَصبَحْتُ) فكذلكَ أخواتُها ، لا تقولُ : كنت أجلِسُ وعمراً أكرمَهُ خالدٌ ، على أنْ يكونَ (عَمراً أكرمَهُ خالدٌ) معطوفاً على (أجلِسُ)؛ لأنكَ إنْ أخذْتَ (أجلسُ) مقطوعاً عن (كُنْتَ) زالَ المعنى ، فَتَفَطَّنْ لهذا فإنَّهُ صحيحٌ .

الثاني : أنْ يكونَ معطوفاً على (أصبحتُ لا أحملُ السلاحَ) واختير النصب ، لأَنَّ (أصبحَ) فِعلٌ تَتَّصِلُ به الضمائرُ كما تَتَّصِلُ بالأفعالِ التّامّةِ ، وتلحقُها علامةُ التأنيثِ لتأنيثِ مرفوعِها ، كما كان ذلكَ في سائرِ الأفعالِ ،

---

(١) تكملة بها يتم الكلام وهي في نص الشاهد السابق .
(٢) في الأصل « أكرمه » بسقوط التاء .
(٣) الكتاب ١/ ٩٣ .

وتتصرفُ ثم إنَّها عَمِلتْ الرفعَ والنصبَ كما عَمِلتها التّامّةُ ، نحو : ضَرَبَ وَقَتَل فَكما أنّكَ إذا عطفت على (ضربَ زيدٌ عمَراً) فالمختارُ النصبُ ، يكونُ المختارُ النصبَ إذا عطفتَ على جملةِ (أصبحَ) ، وكذلكَ سائرُ أخواتِها ، فتقولُ : كنت جالِساً ومحمداً يُكرمُهُ عَمرو ، والمختارُ النَصبُ إذا قصدتَ العطفَ ، وأشدُّ من هذا أنكَ تقول : ليس زيدٌ قائماً ، وعمراً[1] أُكْرِمُهُ ، المختارُ النصب ، لأنّ (لَيس) قد جرت مجرى الفعلِ في لَحاق الضمائرِ ، ولحاق علامة التأنيث ، لتأنيثِ ما ارتفع بها ، ورفعت ونصبت[2] ، ونقصها التصرف . فإذا كان المختار النصبَ في الجملةِ المعطوفةِ على جملةِ (ليس)، فأَنْ يُختارَ النصبَ بالعطفِ على جملةِ أصبحتُ وكنتُ ، وما جرى مجراهُما أولى ، لأنّ هذه تزيد على (ليس) بالتصرفِ ، وسيبويه نصَ على اختيارِ النصبِ في هذا[3] .

وأُجرى قوله : سبحانه[4] قائماً وعَمراً ضربتُهُ ، مُجرى: أكرمتُ محمداً وخالد أعطيتُهُ ، وأمّا إنْ قلت : إنّ زيداً قائمٌ ، ومحمداً أكرمتُهُ ، فالمختار الرفعُ ، لأن (إنَّ) كلمةٌ داخلة على المبتدأ والخبر ، فكأنك إذا قلتَ: إنَّ زيداً قائمٌ قلت: زيدٌ قائمٌ، وليست (إنَّ) بمنزلةِ كان؛ لأن (إنَّ) لا تتصرف ولا تلحقها ضمائر الرفعِ ، ولا علامةُ التأنيثِ، فلم تلحق بالأفعالِ إلاّ بالعمل خاصة ، وهذا القدر ضعيف . ونصَ أيضاً سيبويه على هذا .

ويظهر من سيبويه أَنَّ قوله : «والذئبَ أخشاهُ»، معطوف على جملة (أصبحتُ لا أَحْمِلُ السلاح)[5]، ولم يجعلها معطوفة على (لا أَحْمِلُ)،

(١) في الأصل : « عمرو » بالرفع .
(٢) في الأصل : « ونصب » .
(٣) الكتاب ١/٨٩ .
(٤) هكذا في الأصل ، ولم أتبين وجهه .
(٥) المصدر نفسه ١/٩٥ .

وهذا في كلامه ظاهر[1]، وقد يجري كلامه على أنَّ البيتَ يجوز فيه الوجهان، على حَسَبِ ما ذكرتُهُ، وكان الأستاذ أبو علي يرجح ما ظهر من كلام سيبويه: وهو أنَّ (الذئبَ أخشاه) معطوف على (أصبحتُ)، وليس معطوفاً على (لا أحْمِلُ)، لأنك إنْ جعلتها معطوفةً على (لا أحمل) كان في البيت تضمينٌ، لأنهُ يكونُ خبراً لـ (أصبحتُ)، وإذا عطفت على (أصبحتُ) لم يكن في البيت تضمين، وهذا فيه عندي بعضُ ترجيح، وإنْ كان التضمين المَعِيبُ غير هذا، إنّما يعاب التضمين إذا كان البيت لا يُفْهِمُ معناه إلّا الثاني نحو قول النابغة:

١٥٣ ـ * وهمْ أصحابُ يومِ عُكاظَ إنّي *

[١٥٧] / وصدر البيت الثاني:

* شَهِدْتُ لهم مواطنَ صادقاتٍ * [2]

ونحو قول عنترة:

١٥٤ ـ فيها الكُماةُ بنو الكُماةِ كأنَّهمْ والخيلُ تَعثُرُ في الوغى بقَنَاها

شُهبٌ بأيدي القابسين إذا بدت بأكُفهمْ بَهَرَ الظلامَ سَناها[3]

وأمّا إذا كان البيتُ الأولُ مستقِلَّ المعنى، وكان الثاني يحتاجُ في معناهُ إلى الأولِ، فهو كثيرٌ في أشعارِ العربِ، لكن استقلال كل بيت بمعناه، وعدم احتياجهِ إلى غيرِه أولى حتى يصيرَ كل بيتٍ كأنّه وحدَهُ

---

(١) الكتاب ١/٨٩ ـ ٩٠.

(٢) ديوانه ص ١٢٧ ـ ١٢٨، والبيتان بتمامهما:

وهم وردوا الجفار على تميم وهم أصحاب يوم عكاظ إني

شهدت لهم مواطن صادقات أتيتهم بود الصدر مني

وانظر / القوافي للأخفش ص ٦٦ ـ ٦٧، الموشح ص ٤٩، الكافي في العروض والقوافي للتبريزي (مجلة معهد المخطوطات / م ١٢ / جـ ١) ص ١٦٦، القوافي للتنوخي ص ٧٣.

(٣) ديوانه ص ٣٠٤، وفي الأصل « بقثاها » بثاء مثلثة.

قصيدةٌ ، وهذا بلا شكٍ أولى ، إلاّ أنّه يَعِزُّ وجوده ، والقبيحُ من التضمين ما ذكرتُهُ .

وإذا عطفتَ (والذئبَ أخشاه) على (لا أحْمِلُ السلاحَ) فليس من القبيح ، لأن الأول غير مفتقر في فهم معناه إلى الثاني ، وهو ممّا كثر ، لكنَ عطفَ (والذئبَ أخشاهُ) على (أصبحتُ) أحسنُ ليكون كلُ بيتٍ مستقلاً بمعناه ، وهذا المأخذُ كان الأستاذ أبو علي يأخذُ .

ثم أتى بقوله سبحانه : ﴿ يُدخلُ من يشاء في رحمتِهِ ، والظالمينَ أعد لهم عذاباً أليماً ﴾ [1] .

[الظالمينَ] [2] منصوب باضمار فعل ؛ لأنّ ضميره مجرور في موضع نصب ، وهو (لَهُم) ، ويُقَدَّرُ الفعل من المعنى ، التقديرُ : ويعذِبُ الظالمين أعدَّ لهم عذاباً أليماً [3] ، ولولا العطفُ على قوله تعالى : ﴿ يُدخلُ من يشاءُ في رحمتِهِ ﴾ لكان المختارُ الرفعَ ؛ لأنَّ تقدير الفعل ليس من اللفظ على حَسَب ما أخبرتُكُ ، وقد تقدم أنَّ الرفعَ فيما يُقَدرُ الفعل فيه من المعنى أقوى مما يُقَدرُ فيه الفعل من اللفظ ، فقولُك : زيدٌ مررتُ به ، الرفع فيه أقوى من الرفع في قولك : زيدٌ ضربتُهُ .

ومن هذا أيضاً قوله تعالى : ﴿ فريقاً هدىٰ وفريقاً حَقَّ عليهمُ الضلَالَةُ ﴾ [4] ، قال سيبويه : (فريقاً) منصوب بإضمار فعل تقديره ، وأضَلَّ فريقاً [5] ، وهذا يُقدرُ من المعنى ، وحسُنَ النَصبُ : لعطفِ هذه الجملة على الجملة الفعليةِ ، و (عليهم) في موضع نصبٍ . وقالَ الفراء :

---

(١) الآية الأخيرة من سورة الانسان ، وأتى بها الزجاجي في الجمل ص ٥٣ .

(٢) تكملة يتم بها الكلام .

(٣) انظر الجمل ص ٥٣ .

(٤) سورة الأعراف آية ٣٠ .

(٥) انظر الكتاب ١/٨٩ .

(فريقاً) منصوب على الحال [1] ، وما ذكره سيبويه أولى ؛ لأن تكثيرَ الجملِ في موضعِ التعظيم أولى .

مسألة :

إذا كا معك في الجملةِ سببان : أحدُهُما مرفوع ، والآخر منصوب ، فأنت بالخيار إنْ شئت رفعتَ الاسم ، وإنْ شئت نصبتَهُ ، فتقول : أَزيدٌ ضربَ أخوهُ غلامَهُ؟ ، وإنْ شئتَ : أزيداً ضربَ أخوه غلامَهُ ؟ ، ولا تبالي بالمتقدم ، لأنَّ المتقدم والمتأخر في هذا سواء [2] ، فإذا صحت الشرُوط المذكورةُ في أولِ الباب ، فإنْ كان في الجملة سبب وضمير منفصل ، فالحكم أيضاً على حَسَبِ ما تقدّم : يجوز أن ترفع الاسم ، ويجوز أن تنصبه .

فتقول : أزيداً لم يضرب أخاه إلا هو؟ ، برفع (زَيدٍ) ونصبِهِ ، وكـذلك إذا قلت : أزيداً لم يضرب أخُوهُ إلاّ إياه ، يكون في (زيدٍ) الرفع والنصب ؛ لأن الضمير المنفصل يجري مجرى الظاهر السببي . فإنْ كان في الجملة ضمير متصل وسبب فتحمل الاسم الأول على حسب الضمير ، ولا تحملُهُ على حسب السببيّ .

فتقولُ : أزيداً لم يضربْهُ إلاّ أخُوه ؟ بنصب (زيدٍ) ، ولا يجوز رفعُهُ؛ لأنك إنْ رفعته ، فكأنه مرتفعٌ بالفعلِ الذي بعده ، لأنه مفسِّر للفعل الرافع له ، والمفسِّر يتنزلُ منزلَة المُفَسَّر ، وإنْ قلت : ألم يَضربْهُ إلاّ زيدٌ ؟ لم يَجُزْ ، لأنه يأتي فعلُ الظاهرِ يتعدى إلى مُضْمَرِهِ ، وليس منفصلاً ، وهذا لا

---

(١) في معاني القرآن ٣٧٦/١ : « ونصب الفريق بتعودون ، وهي في قراءة أبي : تعودون فريقين : فريقاً هدى وفريقاً حق عليهم الضلالة . ولو كانا رفعاً كان صواباً . . . . وقد يكون الفريق نصباً بوقوع (هدى) عليه ، يكون الثاني منصوباً بما وقع على عائد ذكره من الفعل » وأنظر إعراب القرآن للنحـاس ٦٠٨/١ ، مشكل إعراب القرآن ٣١١/١ .

(٢) انظر الكتاب ١٠٣/١ ، الرد على النحاة ص ٩٩ .

يجوز إلاّ في بابِ ظننت ، فيجوز في باب ظننت أنْ تقولَ : إنّ زيداً لم يَظُنُّه منطلقاً إلاّ أخوه ، برفع (زيدٍ) ونصبه ، لأنه يجوز أنْ تقول : ظَنَّهُ زيدٌ منطلقـاً ، إذا ظنَ نفسَهُ .

فإنْ قلت : أزيدٌ لم يضرِبْ إلاّ أخاهُ ، فلا يجوز في (زيدٍ) إلاّ الرفعُ ، ولا يجوزُ أنْ تَنْصِبَهُ ؛ لأنكَ إنْ نصبتهُ فيصيرُ كأنَّه منصوبٌ بالفعلِ الذي بعدَهُ ، لأنهُ مُفَسِّرٌ على حَسَبِ ما ذكرته قبل .

ولو قلتَ : زيداً ضربَ ، تريدُ : ضَرَبَ زيدٌ نفسَهُ ، لم يَجُزْ ، وكذلك لا يجوزُ هذا في بابٍ من أبوابِ العربية ، لا تقولُ : زيداً ظَنَّ منطلقاً ، فتُعدى فعل المضمرِ إلى ظاهرٍ ، لا يجوز في باب من أبوابِ العربية .

[١٥٨] فإنْ كان في الجملةِ ضَميرانِ مُتَصلانِ / حملتَ الاسم على أيهما شئت ، ولا يكونُ هذا إلاّ في باب ظَنَنْتُ ، فتقولُ : أنت حَسِبتَكَ منطلقـاً ، وإياكَ حسبتَ منطلقاً ، يجوز أنْ تأتي بالضمير المنفصل منصوباً ومرفوعاً ، ولا يجوز في غير بابِ ظننتُ[١] ، لا تقولُ : ضربتُني ولا أكرمتَكَ ، وإنّما تقول العرب هنا : أكرمتَ نفسَكَ ، وضربتُ نَفْسي ، وإنّما جاز هذا في باب ظننتُ ، لأنك تقول : ظَنَنْتُني منطَلِقاً ، و (ظننت) لم يؤتَ بها إلاّ للخبر ، ونصبها للأول على جهة التشبيه بالمفعول الأول في باب أعطيت ـ على حَسَبِ ما تقدم[٢] ـ فاضبط هذا كله ، ولا أعلم فيه خلافاً .

---

(١) في الأصل « ولا يجوز غير هذا في باب ظننت » ، وهو خطأ .
(٢) انظر ما تقدم ص ٤٣٢ .

باب الحروف التي ترفعُ الاسمَ وتنصِبُ الخبر

ليست بحروف وإنَّما هي أفعالٌ ، وإنَّما سماها حروفاً [1] لأحد أمرين :

أحدُهُما : أنْ يريدَ بالحروف الكَلِمْ ، فكأنَّهُ قال : بابُ الكلم التي ترفعُ الاسم وتنصبُ الخبرَ ، ويُعبِّرُ النحويون عن الكلمة بالحرفِ ، ويوجدُ هذا في كلام سيبويه [2] ، ويوجد في كلام أبي القاسم أيضاً، ألا ترى أنَّهُ قال : « باب حروف الخفض » ثم قال : « الذي يكون به الخفض ثلاثة أشياء » [3] ، فمعنى : بابُ حروف الخفض : باب الكَلِمْ التي يكون بها الخفض [4] .

الثاني : أنْ يكونَ سماها حروفاً لضَعْفِها من أمرين :

أَحدُهُما : أَنَّ كل فعل يستقل بمرفوعه ، وأنت بالخيار في منصوبه ، فتقول : ضربَ زيدٌ عَمراً ، فأنت بالخيار في عَمرو ، إنْ شئت جئت به ،

---

(١) انظر الجمل ص ٥٣ ، وقد لخص ابن الفخار في شرح الجمل ص ٩١ توجيه المؤلف لعبارة الزجاجي في سطرين ونصف .

(٢) انظر الكتاب ١/ ٥١ .

(٣) الجمل ص ٧٢ وتتمة عبارته : « حروف ، وظروف ، وأسماء ليست بحروف ولا ظروف » .

(٤) قال ابن السيد في إصلاح الخلل ص ١٣٨ : « وإنما جاز أن تسمى الأصول الثلاثة التي يدور عليها الكلام حروفاً ، لأنها لما كانت محيطة بالكلام صارت كالحدود له ، والشيء إنما يتحدد بجهاته التي هي حروفه ، فصح بما ذكرناه أن تسمية أبي القاسم لهذه العوامل حروفاً ليس بمستحيل في القياس ، وانظر الكافي شرح الهادي للزنجاني ١/ ٢٣٣ .

وإنْ شئت لم تأت به ، ولا يجوز أنْ تقول : كانَ زيدٌ ، وتسكتَ ، لا بد أنْ تقول : كانَ زيدٌ منطلقاً ، وتأتي بخبره ، وإنّما كان ذلك في (كان) وأخواتِها ، لأنَّها قد تدخل على المبتدأ والخبر ، ترفع المبتدأ تشبيها بالفاعل ، وتنصب الخبرَ تشبيهاً بالمفعولِ ، فكما لا يجوز أنْ تأتي بالمبتدأ دون الخبر ، ولا بالخبر دون المبتدأ لا تأتي باسم (كان) دون خبرها ، ولا بخبرها دون اسمها .

فإنْ قلتَ : فإذا صح أَنَّ (كان) واخواتها إنّما دخلت على الجملةِ الاسمية ، فلم أثرت فيها ؟ والعوامل لا تؤثر في الجملِ ، ألا ترى أنك تقول : وقعَ في سمعي : زيدٌ قائمٌ ، فـ (زيدٌ قائم) هو الفاعل لـ (وَقَع) .

وكذلك تقول : استَقرَّ في سمعي : زيدٌ عالمٌ ، وعلى هذا يجري هذا النوع كله .

قلتُ : (كان) تَتَنزَّل من المبتدأ والخبر منزلَة (ظننتُ) من المبتدأ والخبر ، وذلك أنَّ (كان) إنّما جاءت لتدُلَّ على أنَّ الخبرَ مقيَّدٌ بالزمان الماضي ـ كما[1] أَنَّك إذا قلتَ: ظننتُ زيداً مُنطلِقاً، فإنّما جئتَ بـ (ظننتُ) لتدل على أن الخبر مظنونٌ ، وإنّما جئت بالمبتدأ ليعلم ما المسند إليه الخبر ، فصارت (كان) لذلكَ طالبةً بالمبتدأ من وجهين ، فأشبهت الفعلَ المتعدي الذي يطلب فاعلاً ومفعولاً ، لأنك إذا قلت : ضربَ زيدٌ عمراً ، فـ (ضربَ) طالبةُ لزيدٍ بأنّهُ موقعه ، وطالبةٌ لعَمرو من جهة أنّ الضربَ وقع به ، وإذا قلتَ : كان زيدٌ منطلقاً ، فـ (كان) طالبةٌ بالخبر ، لأنَّ دلالتها على الزمان إنّما كانت فيه ، وطالبةٌ للمبتدأ بأنَّ المسند إليه مطلوبُهُ ، وأنّهُ مفتقر إليه ، فرفعت أحدهُما[2] تشبيهاً بالفاعل ، ونصبت الآخر تشبيهاً بالمفعولِ ، فكان رفعُ المبتدأ أولى من جهتين :

---

(١) في الأصل : كأنك . وبنحو ما أثبت يستقيم الكلام .

(٢) في الأصل : «إحداهما» تحريف .

أحدُهُما : (١) أَنَّ مرتبةَ [المبتدأ] (٢) الأولى ، ومرتبة الفاعـل هي الأولى أيضاً .

الثاني : أنّ المبتدأ هو المسندُ إليه الخبر ، والفاعل هو المسند إليه الفعل ، وإذا قلتَ : وقعَ في سمعي : زيدٌ يقرأُ فـ (وَقَعَ) طالبةٌ بمجموع الاسمينِ طلباً واحداً ، وتنزل هذا منزلة : سمعتُ : زيدٌ قائمٌ ، فـ (سمعتُ) طالبةٌ بالجملةِ طلباً واحداً ، وظننت ليست كذلك إنّما تطلب الخبر ، لأنّ معناها إنّما يوجد (٣) في الخبرِ ، لأنه المظنون ، وتطلب المبتدأ ليعلم من المسند إليه المظنون ، فـ (ظننتُ) طالبةٌ بالمبتدأ والخبر من جهتين ـ على حَسَبِ ما تقدم في كان وأخواتِها (٤) ، فتنزل (وَقَع في سمعي زيدٌ قائمٌ) / [١٥٩] من (كان زيدٌ قائماً) منزلةَ (سمعتُ : زيدٌ قائمٌ) من (ظننتُ زيداً قائماً) ، فكما فرقوا بين ظننتُ وسمعتُ، فأعملوا ظننتُ في المبتدأ والخبر ـ ولم يُعملوا سمعتُ إذا كانت على الوجه الذي ذكرتُهُ ـ وأمّا قولك : سمعتُ زيداً قائماً ، فهي في هذه الحالة من أخوات (ظننتُ) ، فعَمِلتْ كما عملت (ظَننتُ) ـ فرقوا بين (كانَ زيدٌ قائماً) و (وقعَ في سمعي : زيدٌ قائمٌ) ، فأعملوا (كان) وما جرى مجراها ، إذا كانت على الوجه الذي ذكرتُهُ ، فاضبطْ هذا فإنّه الذي يضبط لك عمل الأفعال الداخلة على الجملِ وعدم عَمِلها .

الضَعْفُ الثاني : أنَّ جميع الأفعال تؤكد بالمصدر ، ويتبيّن مصدرها ، فتقولُ : ضربَ زيدٌ عمراً ضرباً ، إذا أردت أن تؤكد المصدر ، وتقول : ضرب زيدٌ عمراً ضرباً شديداً، إذا أردتَ بيانَ النوع، وضربتينِ إذا أردتَ بيان

---

(١) كذا في الأصل ، والوجه «إحداهما».
(٢) تكملة يلتئم بها الكلام .
(٣) كلمة ليست واضحة في الأصل ، وما أثبت اجتهادي في قراءتها .
(٤) انظر ما تقدم ص ٦٦٢.

العدد ، وهكذا جميعُ الأفعالِ ، ولا يجوزُ لك ذلك في (كان) الناقصة وأخواتِها ، لا تقولُ : كان زيدٌ قائماً كوناً ، ولا كانَ زيدٌ قائماً كونتين ، وكذلك جميعُ أخواتها ، ولا أعلم في هذا خلافاً .

فَعُلم بما ذكرتُهُ أنّ هذه الأفعال لم يؤت بها للدلالة على المصدر كما أتي بالأفعال التامة ، لأنه لو أُتي بها لذلك ، لجاز أن تؤكد وأنْ تُبَيِّن نوعَهُ وعدده [1] ، كما كان ذلك في الأفعال التامة ، وإنّما جيء بها للدلالةِ على الزمان ، ولذلك قال النحويون : جُرِدَتْ (كان) عن الحدث ، أي : لم يؤت بها للدلالة على الحدث ، وإنَّما جيء بها للدلالة على الزمان ، وإنْ كان الحدث مفهوماً من لفظها ، فلم يقصد حين جيء بها الدلالة عليه .

ومن الناس من تَعذَّر عليه فَهْمُ هذا الذي ذكرتُهُ ، فقال : إنّ النحويين يقولون : جردت (كان) عن الحَدَث ، وهذا لا يمكن ، لأن حروفها لا يفارقها الدَّلالة على الحدث ، فكيف تُجرَّدَ عما يقتضيه لفظها بالضرورة [2] ، هذا مستحيل .

يقال له : لم يؤتَ بها للدلالةِ على ما تقتضيه حروفها من الكون والوجود ، وإنّما جيء بها لما تقتضيه بِنْيَتُها من الدلالة على الزمانِ ، ولو لم يكن كذلك لجاز للمصدر أن يؤكد وأن يبيّن [3] ، وهذا بَيِّنٌ واضح في (كان) .

ويُقَوِّي أنّ (كان) إنّما جيء بها للدَّلالة على الزمان ، ولم يؤت بها

---

(١) في الأصل « وعدد » .

(٢) قال ابن خروف في شرح الجمل ص ٤٤ : « وليست (كان) و (يكون) لمجرد الزمان بدليل قولهم: زيد كان أخاك، وكذلك كون أخاك، جنس لا دلالة فيه على الزمان أيضاً ، وتقع للدوام بلفظ الماضي » / وانظر التوطئة ص ٢١٠ ، همع الهوامع ٢/ ٧٤ .

(٣) هكذا في الأصل ، والعبارة غير مبينة ، والمراد : جاز أن يأتي منها مصدر مؤكد لها أو مبيِّن للنوع .

للدلالة على الحدث أنك إذا أسقطتها لم يسقط بسقوطها إلّا الدلالة على الزمان ، ألا ترى أنك إذا قلت : كان زيدٌ قائماً ، فيُفهم أنّ زيداً وجِدَ منه قيام في الزمان الماضي ، فلما أنْ أسقطتَ (كان) فقلت : زيدٌ قائمٌ ، فهم منه وجود القيام من زيد ، ونقص الزمان ، فعلم أنّ (كان) إنّما جيء بها لذلك ، إذ كان الموجود مفهوماً قبل دخولها ، ولـم يُستَفد [1] الوجود من دخولها، إنَّما المستفادُ من دخولها الزمان، فللدلالـة عليه سيقت، لأنـه يوجد بـدخولهـا، ويعدم بعَـدَمها، وليس كـذلك إذا قلت: ضَـرَبَ زيدٌ عَمراً، يُفهم[2] وجود الضرب في الزمان الماضي من [إلا][3] (ضرب)، فعلمنا أنّ (ضَرَب) إنّما جيء به لِيَدُلَّ على ذلك ، وكذلك جميع الأفعال إذا سقطت سقط بسقوطها الدلالة على تلك الأشياء ، فعلمنا بذلك أنها إنّما جيء بها للدلالة على تلك الأشياء ، فَتَفَهَّم هذا واضبطه ، فإنّه دليل على صحة قول النحويين : إنْ (كان) جردت عن الحدث ، أي لم يؤت بها ليستفاد ذلك منها .

فإنْ قلت : هذا الذي ذكرتموه صحيح في (كان) لا اشكال فيه وأمّا (أصبح، وأمسى، وظل، وبات[4] فليس كذلك، لأنهنّ يفهم منهن زيادة على الزمان، فلم يَتَجردن للدلالة على الزمان.

قلت : اعلم أنك إذا قلت : ضَـرَب زيدٌ عمراً ، فـ (ضرَبَ) يُفهم منه الضرب ، ووجود الضرب ، والزمان الماضي ، وأنَّما جيء به لِيُسنَد إلى موقعه ، ولا بد في كل فعل من هذه الأربعة ، ألا ترى أنك إذا قلت : قامَ زيدٌ ، يُفهم منه القيامُ ، ووجوده ، والزمان الماضي ، وأنه إنّما جِيءَ به ليخبر به عن موقعهِ ، وكذلكَ قَعَد، وإذا اعتبرتَ جميعَ الأفعال التامة وجدت ذلك

(١) في الأصل : « يستبعد » تحريف . تحريف .
(٢) في الأصل : « لم يفهم » باقحام « لم » .
(٣) تكملة يلتئم بها الكلام .
(٤) في الأصل : « وبات وصار » باقحام (صار) معهن .

لازماً فيها، وأنت إذا قلت: أصبحَ زيدٌ عالماً، فأصبح لم يفهم منه إلاّ الزمان الماضي والصباحُ، لم يفهم منه حدث ولا وجود وإنّما ذلك من الجملة / التي بعدها، وهو قولك (زيد عالم)، [١٦٠] يفهم من هذا وجود العلم من زيدٍ، فإذا أدخلتَ (أصبح) فُهِم منها أنّ مقتضى الجملة فيما مضى من الزمان في الصباح ، وكذلك إذا قلت : أمسىٰ زيدٌ عالماً ، لم يفهم من (أمسى) العلم ووجوده وإنَّما فُهِم منها الزمان الماضي والمساء ، على حَسَبِ ما تقدم في (أصبح) وإذا قلت : أمسى زيدٌ ، أو قلت : أصبحَ زيدٌ ، فُهِم منه الحدث ووجوده ، والزمان الماضي والصباح والمساء ، وأنَّما جيء بهما ليسندا [١] إلى الفاعل ، فهما في هذه الحالة دالتان على الوجوه الأربعة المفهومَةِ من جميعِ الأفعالِ . فإذا دخلتا على الجملة ، فهما مجردتان عن الحَدثِ ووجودِهِ ، ومجردتان للزمان الماضي والصباح والمساء ، والدليلُ على ذلك أنّه لا يَسقُطُ لسقوطها إلاّ ذلك . ويُعَبِّرُ النحويون عن هذا بأنْ يقولوا : استُغني عن دلالتها على الحدث بالخبر[٢] ، وأنّ الخبر قام مقام دلالتها على المصدر . وإذا حُقِقَ ما أرادوه رجع إلى ما ذكرتُهُ من أنهما لم يؤت بهما للدلالة على الحدث .

وأما قولك : ظَلَّ زيدٌ ضاحكاً ، فـ (ظَلَّ) يدل على أنّ مقتضى الجملة وقع بالنهار ، بخلاف : بات زيدٌ ضاحكاً [فهي][٣] ، تدل على أن مقتضى الجملة وقع بالليل فيما مضى من الزمان ، ولم يُفهم منها غير ذلك ، وإذا قلتَ : ظل زيد ، بمعنى : أقام ، فـ (ظَلَّ) هنا يفهم منها الاقامةُ ووجودها، والزمان الماضي، وإنَّما جيء بها لتُسنَد[٤] إلى الفاعل. وإذا قلت: باتَ زيدٌ، فمعناه نامَ، ونامَ هي التي يُفهم منها هذه

(١) في الأصل : « . . . إنما جيء بهما لسند إلى الفاعل » .
(٢) انظر شرح المفصل ٧/٩٠ ، الكافي شرح الهادي ١/٢٣٣ .
(٣) تكملة يلتئم بها الكلام .
(٤) في الأصل : « ليسند » بالمثناة التحتية .

الأربعةُ ، على حَسَبِ ما تقرر في جميع الأفعال ، فحين قيل : ظَلَّ زيدٌ ضاحكاً ، جيء بها لما إذا سقطت لم يسقط بسقوطها غيرُهُ ، وإذا قلتَ : زيدٌ ضاحكٌ ، فيُفهم من هذا أنّ الضحك موجود من زيدٍ ، وإذا قلتَ : ظَلَّ زيدٌ ضاحكاً دَلَّ على أَنَّ الضحك موجود بالنهارِ فيما مضى ، فعلى المُضي والنهار دلت (ظَلَّ) خاصةً ، وكذلك إذا قلتَ : زيدٌ ضاحكٌ فُهِمَ من الجملة وجود الضحك .

فإذا أدخلت (بات) فقلتَ : باتَ زيدٌ ضاحكاً ، فُهم منها ذلك وزيادة وهو الزمان الماضي والليل ، فللذي زادَ بدخولها جيءَ بها ، وهذا بيِّنٌ .

وأمّا : صارَ زيدٌ عالماً ، فوجود العلم من زيدٍ كان مفهوماً قبل دخولها ، وإنّما فُهم من دخولها أنّ ذلك في الزمانِ الماضي ، ولم يكن لازماً ذلك له . فلذلك دخلت ، وللدلالةِ عليه وُجِدَتْ .

وإذا قلت : صارَ القومُ إلى فعلِ الخير ، فـ (صارَ) هنا دالة على الحدث ووجوده والزمان الماضي ، وأنها سيقت لتُسنَد إلى الفاعل ، وليست هذه الأربعة موجودة في (صارَ) الناقصةَ ، لأنّ وجود العلم مفهوم من الجملة قبل دخولها ، وإنَّما الذي فهم أنّ مُضَمَّنَ الجملةِ في الزمان الماضي من غير لزوم ، ألا ترى أنك لو قلت : زيدٌ عالمٌ ، لاحتمل ذلك أنْ يكونَ العلم ماضياً ، وأنْ يكونَ غير ماض ، وبتقدير أنْ يكون ذلك الوصفُ له ملازماً ، لم يكن قبل ذلك على خلافهِ ، ويمكن أنْ يكون ذلك الوصفُ غيرَ لازم له ، وكان على خلافه ، فإذا دَخَلَتْ (صار) زال ذلك الاحتمالُ كله ، وتحقق أنّ العلم فيما مضى من الزمان ، وأنّ ذلك الوصف لم يكن لازماً .

فقد تحقق مما ذكرتُهُ أنّ هذه الأفعال لم تأت على حَسَبِ ما وُضِعَت الأفعال ، ولا يفهم منها ما يفهم من الأفعال التامة ، من الوجوه الأربعةِ ، وأنّ

الجمل قبل دخولها كانت يفهم منها وجود الحدث. وأنَّ ما فهم منها هي الزمان الماضي ، والصباح ، والمساء ، والليل والنهار ، واللزوم وعدم اللزوم . والذي يُفهم منه اللزوم : ما زال ، وما انفكَ ، ومافتىءَ ، وما بَرِحَ ، ألا ترى أنك إذا قلت : ما زال زيدٌ عالماً ، فيفهم منه أنّ العلمَ استحقَّهُ زيدٌ من الوقت الذي يمكنه ذلك ، ويُفهم من : صار زيدٌ عالماً ضد ذلك ، وكلاهما مُستفادٌ من الجملة المفهوم منها وجود/الحَدَث قبل دخولها، ويَدُلك [١٦١] على صحة ما ذكرته أنك لا تجد واحداً من هذه الأفعال أكد بالمصدر ولا بيّن به نوعهُ وعددُه.

قولُهُ : (وصارَ) [١] .

لم يذكر ما هو بمعنى صار ، والذي بمعناه : غدا ، وآض ، وراح ، وعاد ، قال الله تعالى : ﴿ حتى عاد كالعُرجُونِ القديمِ ﴾ [٢] ، وقال طَرفَة :

١٥٥ ـ لـه شَرْبتـانِ بالنهـار وأربـعٌ   من الليلِ حتى آض سُخْداً مورَّما[٣]

فهذِهِ الأربعةُ مطردة، وجاءت (جاءَ) بمعنى (صارَ) في موضع واحد حكى سيبويه : ما جاءت حاجتَك [٤] ، المعنى : ما صارَت حاجتَك ، واسم جاءت مضمر يعود إلى (ما) ، وحاجتُك خبر جاءت ، وعاد الضمير مؤنثاً ، لأنّ (ما) هي الحاجةُ في المعنى ، ولو عادَ الضميرُ على لفظ (ما) لكان : ما جاء حاجتَكَ ، إلاّ أنّ هذا جرى كالمثل ، فلا يغير عن حاله ، وينطق به

---

(١) الجمل ص ٥٣ .

(٢) سورة يس آية ٣٩ .

(٣) في الأصل : « سجدا » بالجاء المهلمة ، والتصحيح من ديوان طرفة ص ٩٩ والكافي ١/ ٢٢٩ ، والبيت من مقطوعة يهجو فيها عبد عمرو بن بشر ، وقبله :

تـظل نـساء الحي يعكفـن حـولـه   يَقُلْنَ عـسيـب مـن سـرارة ملهـما

قال الأعلم في شرح الشاهد (الديوان ص ١٠٠) ، « وقوله : « حتى آض سخداً » يقول : شرب حتى انتفخ وصار مثل السخد وهو ماء الرحم الذي يخرج مع الولد . شبه جسده في نعمته وترجرجه به والورم : من الورم ، أي كثر لحمه حتى كأنه ورم » .

(٤) الكتاب ١/ ٥٠ ، ٥١ ، ٢/ ١٧٩ ، ٣/ ٢٤٨ ، وفي همع الهوامع ٢/ ٥٧٠ قيل: «أول مَن قالها الخوارج لابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ حين أرسله علي ـ رضي الله إليهم».

على ما ورد . وحكى : ما جاءت حاجتُك [1] على أن تكون الحاجة اسمَ جاءت . و (ما) من موضع نصب ، وهي خبر جاءت ، وهذا كما تقول : من كانَ أخوك ، ومن كان أخاكَ ، فإذا نصبت أخاك كانت [من] [2] في موضع رفع بالابتداء ، فإذا رفعتَ أخاك كانت في موضع نصب ، ولا أعلم خلافاً أنّ (جاء) لم تُسْتَعمل بمعنى (صارَ) إلاّ في هذا الموضع وحده .

و (قَعَدَ) استُعمِلتْ بمعنى (صارَ) ، حكى سيبويه : شَحَذَ شفرَتَهُ حتى قَعَدتْ كأنّها حَرْبة [3] ، ولم يحكِ سيبويه قَعَد بمعنى صار ، إلاّ في هذا الموضع خاصة . ورأيتُ الزمخشري قد طَرَدَ ذلك فقال في قوله سبحانه : ﴿ فَتَقْعُدَ ملوماً محسوراً ﴾ [4] المعنى : فتصير [5] ، وجعل ملوماً خبر (تَقْعُد) كما كانت (كأنّها حربة) في موضع خبر (قَعَدتْ) ، ولم أر ذلك لغيره ، والذي يَظهر لي أنّ العرب لم تستعمل قعد بمعنى صارَ إلاّ في هذا الموضع خاصة ، كما لم تستعمل جاءَ بمعنى صار إلاّ فيما ذكرته خاصة [6] . ويكونُ قوله تعالى ﴿ فَتَقْعُدَ ﴾ من القعُود ، والمعنى : ولا تبسطها كل البسط فتقعد أي : لا تقدر على التصرف كما تقول : قد قَعَد فلانٌ ، إذا عجز عن التصرف لضَعْفٍ لحقه أو قلةِ مالٍ ، ويكونُ (مَلُوماً) حالاً من الضمير الذي في (تقعد) [7] ، ولا يبعد عندي ما قاله . وزاد بعض

---

(١) في الكتاب ١/٥١ : « وزعم يونس أنه سمع رؤبة يقول : ما جاءت حاجتك ، فيرفع » .

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٣) لم أجد هذا في كتاب سيبويه المطبوع ، وفي التاج ٩/٥٨ « قعد » : (و) عن ابن الاعرابي : « حدد شفرته حتى قعدت كأنها حربة» ، أي (صارت) ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٨٦ .

(٤) سورة الإسراء آية ٢٩ ، وفي الأصل : « محصوراً » بالصاد .

(٥) الكشاف ٢/٤٤٧ .

(٦) قال ابن خروف في شرح الجمل ص ٤٤ . . « ولا يتعديان هذا الموضع » وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٨٣ .

(٧) اقتفى ابن لب في تقييده ل ١٢٥ أثر المؤلف في الكلام على جاء وقعد وحكاية مذهب الزمخشري والرد عليه .

المتأخرين (آلَ) [1] ، تستعمل بمعنى صار .

تقول : آلَ زيدٌ عالماً ، بمعنى صار ، وينبغي أنْ يُربط هذا الباب فإذا قلت : جعل زيدٌ يقرأ ، فهو من هذا الباب ، لأن (جَعَلَ) دلت على أن القراءة أخذ فيها ، ولذلك دخلتْ ، فينبغي أن يقال في زيد : إنه اسم جَعَل ، ويقرأ ، في موضع خبر لها ، لأن الأصلَ : زيد يقرأ ، فزيدٌ مبتدأ ، ويقرأ خبرٌ عن زيد ، وكذلكَ : طفق زيد يقرأ . قال الله تعالى : ﴿ وطَفِقَا يَخْصِفَانِ عليهما من وَرَقِ الجَنَّةِ ﴾ [2] يقال : خَصَفْتُ النَّعْلَ [3] .

وكذلك كاد زيد يقرأ ، والأصل مبتدأٌ وخبر ، ودخلتْ (كاد) لمعنًى في الخبر . والدليل على أنَّ (يقرأ) من قولك : كاد زيدٌ يقرأ ، خبر عن (كاد) : قولُ [4] الله تعالى : ﴿ وإنْ كادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا ﴾ [5] ، وفي موضع آخر ﴿ وإن كادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ ﴾ [6] فهذا بمنزلةِ قوله تعالى : ﴿ وإنْ كانُوا لَيَقُولُونَ ﴾ [7] ، لأن (إنْ) هذه هي المخفَّفَةُ من الثقيلة ، و (إنْ) إذا خففْت فلا تدخلُ إلا على المبتدأ والخبر ، ولا تدخلُ على الخبر إلا أن يكون الفعلُ من نواسخ الابتداء ، فلولا أنَّ كاد وأخواتها من نواسخ الابتداء ما دخلت عليها (إنْ) المخففةُ من الثقيلة .

فإن قلتَ : فلم لم يذكر النحويون في هذا الباب : كاد وكَرَبَ وجَعَلَ وما في معناهما ؟

قلتُ : لأن هذه وإن دخلتْ على المبتدأ والخبر ، لا بد أن يكون

---

(١) شرح الجزولية للأبذي ٢٥٨/١ ، وانظر التسهيل ص ٥٣ ـ ٥٤ .
(٢) سورة الأعراف آية ٢٢ .
(٣) أي خرزتها . .
(٤) في الأصل : « قال الله » .
(٥) سورة الإسراء آية ٧٣ .
(٦) سورة الإسراء آية ٧٦ .
(٧) سورة الصافات آية ١٦٧ ، وفي الاصل : « كادوا » بالدال .

الخبرُ فعلاً مضارعاً بخلاف كان وأخواتها ، فإن الخبر يكون مفرداً وجملة وظرفاً ومجروراً ، على حَسَبِ ما يتبيَّنُ .

وكذلك (عسى) إذا استُعملتْ بغير (أَنْ) هي من نواسخ الابتداء نحو قول الشاعر :

١٥٦ ـ عسى الكَرْبُ الذي أمسيتُ فيه   يكون وراءه فرجٌ قريبُ[١]

وسيعودُ الكلامُ في : عسى ـ وكاد ، وجَعَلَ ، وما جرى مجراهُن في باب أفعال المقاربة [٢] ، وهناك يُستوعَب الكلام فيها .

قوله : (وما زال ، وما انفك ، وما فتىء ، وما برح) [٣] .

هذه الأربعة بمعنى واحد ، و (ما) فيها للنفي ، ولما دخلَ النفيُ على زال وما في معنى زال ، صار مقتضاهن الايجاب ، فإذا قلت : ما زال زيدٌ عالماً ، فالمعنى : استقر له العلمُ حين أمكن أنْ / يتصل به وكذلك : ما انفك زيدٌ عالماً ، وما برح زيدٌ عالماً ، وما فتىء زيدٌ عالماً . [١٦٢]

ولا تستعمل هذه الأربعة إلّا بحرف النفي ، ويكون حرف النفي (ما) و(لا) و(لم) و(لمّا) و(إن) فتقول: لا يزال زيدٌ عالماً، قال اللَّهُ تعالى: ﴿ تاللَّهِ تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾[١] المعنى: تالله لا تفتوء تذكر يُوسُفَ، فحذفت (لا)،

---

(١) الشاهد لهدبة بن الخشرم العُذري . (شاعر إسلامي فصيح كان راوية الحطيئة قتل شاباً لقتله زيادة بن زيد العذري / أنظر ترجمته في مقدمة شعره جمع وتحقيق الدكتور يحيى الجبوري / شعره ص ٥٤ ، الكتاب ١٥٩/٣ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١٤٣/٢ ، الجمل ص ٢٠٩ ، شرح أبياته لابن سيده ل ١٣٣ ، الجلل ص ٢٧١ ، الفصول والجمل ص ١٨٤ ، الايضاح ٨٠/١ ، الواضح ص ١٢٥ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٠٣ ، شرح المقدمة المحسبة ٣٥٣/٢ ، شرح المفصل ١١٧/٧ ، ١٢١ ، التوطئة ص ٢٧١ ، ضرائر الشعر ص ١٥٣ ، شرح عمدة الحافظ ص ٨١٦ ، مغنى اللبيب ص ٢٠٣ ، ٧٥٤ ، شرح شواهده ٤٤٣/١ ، التصريح ٢٠٦/١ ، خزانة الأدب ٨١/٤ .

(٢) في الأصل : « الأفعال المقاربة » وما أثبته عنوان الباب في الجمل ص ٢٠٩ .

(٣) الجمل ص ٥٣ .

لأنَّ (لا) في القسم تحذف، قال الشاعرُ

١٥٧ ـ * تاللهِ يبقى على الأيام ذو حَيَدٍ * (٢)

وتقول : لا زال زيدٌ عالماً ، إذا أردت معنى الدعاء .

وتقول : لن يزالَ زيدٌ عالماً ، ولم يزل زيدٌ عالماً ، ولما يَزَلْ .

فاستعمالها بجميع ما ذكرتُه من حروف النفي جائزٌ ، وأما (ما دام) ، فـ (ما) هنا مصدرية ، ولا تُستعمل وحدَها ، لا بد أن تُقرنَ بغيرها فتقول : لا أكلمك ما دام زيدٌ جالساً ، فـ (ما) مع الفعلِ في تأويلِ المصدر ، والمصدرُ في موضعِ الظرف ، والتقديرُ : لا أكلمك مدة دوامِ زيدٍ جالساً كما تقولُ : لا أكلمُك ما طلعتِ الشمسُ ، المعنى : مدة طلوعِ الشمس .

فقد تحصل مما ذكرتُهُ أن جميع ما اشتُهر من هذه الأفعال الداخلةِ على المبتدأ والخبر ، ترفعُ المبتدأ وتنصبُ الخبر ، ويكون الخبر مفرداً وغيرَ مفردٍ ، تسعةَ عشرَ ، وهي : كان وأمسى وأصبحَ وأضحى ، وظل وبات

---

(١) سورة يوسف آية ٨٥ .

(٢) تمامة * بمشمخر به الظيان والآس *

واختلف في قائله ، فنسب إلى ابي ذؤيب ، ومالك بن خالد الخناعي ، وأمية بن أبي عائذ ، ونقل ابن السيد أن أبا عمرو يرويه للفضل بن عتبة بن أبي لهب . ورواية السكري في شرح أشعار الهذليين ـ في شعر أبي ذؤيب ، وفي شعر مالك بن خالد الخناعي /

* يامي لا يعجز الأيام ذو حَيَدٍ *

ولا شاهد فيه على هذه الرواية . وفي شعر أبي ذؤيب (شرح أشعار الهذليين ١/٥٦ .

تالله يبقى على الأيام مبتقل جون السراه رباع سنه غرد

انظر الكتاب ٣/٤٩٧، المقتضب ٢/٣٢٣، شرح أشعار الهذليين ص ٢٢٦، ٤٣٩ ، الجمل ص ٨٤ ، شرح أبياته لابن سيده ل ٦٦ ، الحلل ص ٩٦ ، الفصول والجمل ص ١٠٠ ، أمالي ابن الشجري ١/٣٦٩ ، شرح المفصل ٩/٩٨ ، التوطئة ص ٢٣٨ ، رصف المباني ص ١١٨ ، ١٧١ ، ٢٢١ ، الجنى الداني ص ٩٨ ، مغنى اللبيب ص ٢٨٣ ، همع الهوامع ٤/٢٠١ ، ٢٣٦ ، خزانة الأدب ٤/٢٣١ ، والحيد : الروغان والفرار ، ويعني بذي حَيَد : الوَعْل .

وصار وغدا وراح وآض وعاد ، وجاء ، في قولهم : ما جاءت حاجتك ، وقعد في مثل قولهم : « شَحَذَ شفرته حتى قعدت كأنَّها حربة ، وليس وما زال وما انفك ، وما بَرِح ، وما فَتِىء وما دام .

قوله : (ويجوز تقديمُ أخبارِ هذه الحروفِ عليها وتوسيطها) [(١)] .

اعلم أن الخبر في جميعها يجوز أن يتوسط ما لم يمنعْ مانعٌ ، فتقول : كان عالماً زيدٌ ، وصار عالماً زيدٌ ، وليس عالماً زيدٌ ، ولم يخالفْ المبرِّدُ في تقدم خبرِ (ليسَ) على اسمها .

فإن قلتَ : ما كان زيدٌ إلا عالماً ، لم يجُزْ لعالم هنا أن يتوسط لأنك ان وسطتَ فقلتَ : ما كان إلا عالماً زيدٌ ، كان معنىً آخر ، ألا ترى أنك إذا قلتَ : ما كان زيد إلا عالماً ، فالمعنى : ليس لزيدٍ إلا العلمُ ، ليس له غيرُه من صفاتِ الكمال ، وكأن هذا جوابٌ لمن يقولُ : كان زيدٌ عالماً وكريماً وشجاعاً ، فقلت : ما كان زيدٌ إلا عالماً ، أي : ليس له من الصفات كلِّها غيرُ العلم ، ولم يتعرضْ لاتصافِ غيرِه بالعلم . ذلك مسكوتٌ عنه .

فإنْ قلتَ : ما كان عالماً إلاّ زيدٌ ، فالمعنى : لم يتصفْ أحدٌ بالعلم إلا زيدٌ ، وكأنه جوابٌ لمن يقول : كان في زمانِنا علماء ، منهم زيدٌ وعمروٌ وخالد ، فتقول : له : ما كان عالماً إلاّ زيد ، ما يُنسبُ من العلم لغيرِ زيدٍ باطلٌ ، ولم يتعرض لاتصاف زيدٍ بغير العلم ، ذلك مسكوتٌ عنه . فقد تبين لك اختلاف المعنيَيْن بتقديم الخبر وتأخيره ، فلا يمكن اذا أردت المعنى الأولَ إلاّ أنَ تؤخر الخبر ، وإذا أردتَ المعنى الثاني إلاّ أن تقدمَ الخبر .

وأمّا تقديم الخبر عليها فجائز فيها كلِّها أيضاً [مـا][(٢)] لم يَعرِضْ فيها

---

(١) في الجمل المطبـوع ص ٥٤ : « . . توسـطها » ومثله في (ج ، وجـاء في (س) : « توسيطها » كما هنا . وفي الأصل : « وتقديم خبر » بالافراد ، وما أثبته سيأتي في كلام المصنف إذ سيعيد هذه الفقرة من كلام الزجاجي .

(٢) تكملة يلتئم بمثلها الكلام .

عارضٌ إلّا (ما دام) ، و (ليس) عند المبرِّد ، وأمّا المتقدمون من النحويين فأجازوا أنْ يُقالَ : عالماً ليس زيد ، وأجرْوها مجرى أخواتها . وأُبيِّن بعد ما استدل به المبرِّد ، وما استدل به المتقدمون وأرجح بما يظهر لي .

وأَمَّا (ما زال ، وما انفك ، وما فَتِيء ، وما بَرِحَ) فتقدم أخبارها عليها إذا لم تقترن بـ (ما) ، واقترنت بما ليس حرف صدر من حروف النفي ، ألا ترى أنك تقول : عالماً لا يَزالُ زيدٌ ، وإنْ كانت (لا) جواباً للقسم لم يجز أنْ يتقدَم الخبر ، لا تقول : واللّهِ عالماً لا يزالُ زيدٌ ، وتقولُ : لن يزال زيدٌ عالماً ، وعالماً لن يزالَ زيدٌ ، وكذلك تقول : عالماً لم يزلْ زيدٌ ، لأَنَّ (لَنْ) و (لَمْ) ليسا من حروف الصدور ، فالمانعُ لَيس أنفس هذه الأفعال ، إنّما المانع من جهة حرف النفي المقرون بها ، وهي في هذا وغيرها سواء ، ألا ترى أنّ (كان) إذا اقترن بها (ما) النافية و (لا) التي تكون جواباً للقسم أو التي للأمر / فلا يتقدم خبرُها عليها . [١٦٣]

فإنْ قلت : لا يكونُ زيدٌ عالماً ، وليس بجواب للقسم ، وإنْ قلتَ : لم يكنْ زيدٌ عالماً ، ثم أَردتَ أنْ تُقدم الخبر كانَ ذلك جائزاً ، فتقول : عالماً لا يكونُ زيدٌ ، وعالماً لم يكنْ زيدٌ .

فقد تَحَصَلَّ مما ذكرتُه أنّ أخبار زالَ وانفك وفَتِيء وبَرِح تتقدم عليها ما لم يكن هناك مانع ، كما كانت أخبار كان وأمسى وأصبح وأضحى وظلَّ وباتَ تتقدم عليها ما لم يمنع مانع ، ولا أعلمُ فيما ذكرتُهُ خِلافاً . إلّا ابن كيسان أجاز (في) [١] : ما زال ، وما انفك ، وما فتيء ، وما بَرِحَ أنْ تتقدم أَخبارُها عليها ، وإنْ كانت مقرونةً بـ (ما) [٢] وجعل (ما) هنا ليست من

(١) تكملة بها يلتئم الكلام .

(٢) ما ذهب إليه ابن كيسان هو مذهب الكوفيين ، وذهب البصريون والفراء إلى المنع / انظر إصلاح الخلل ص ١٣٩ ، الإنصاف ١/١٥٤ شرح المفصل ١١٣/٧ ، التوطئة ص ٢١٤ ، شرح الكافية ٢٩٧/٢ ، همع الهوامع ٨٩/٤ ، ابن كيسان النحوي (للدكتور محمد البنا) ص ١٨١ - ١٨٣ .

حروف الصدور ، وتَنَزلَ عنده : ما زالَ زيدٌ عالماً منزلةَ : لَزِمَ زيدٌ العلم ، واستدل بأن (إلاّ) لم تدخل على أَخْبارِها كما دخلت على أخبار غيرها مما تقدم ذكرها إذا قُرن بـ (إلاّ) ، ألا ترى أنك تقول : ما كان زيد إلاّ عالماً ، وتقول : ما أصبح زيد إلاّ شاخصاً ، وممّا استدل به أيضاً : أنك تفصل بين (ما) وكان ، وبين (ما) وأصبحَ ، فتقولُ : ما عالماً كان زيدٌ ، وما عالماً أصبح عمرو ، ولا تفصل بين (ما) وزالَ ، فلا تقولُ : ما زَالَ زيدٌ ، فذلك [1] يَدلُ على أنّ هذِه الأربعة صارت مع حروفِ النفي الداخلةِ عليها كالشيء الواحد .

الجواب : أنك إذا قلتَ : ما كانَ زيدٌ إلاّ عالماً ، فقد نفيت عنه جميع الصفات إلاّ العلم ، وهذا ممكن ، ولو قلتَ : ما زال زيدٌ إلاّ عالماً ، على هذا النحو ، لكنت قد أوجبت له جميع الصفات إلاّ العلم ، كأنك قلت: ما زال متصفاً بكل صفة إلاّ بالعلم ، وهذا بعيد أنْ يوجَدَ وأمر آخر أنّ (زال) لا تَنصب الخبر إلاّ أن يكون منفياً ، وكان تنصب الخبر منفياً وموجباً ، فإذا قلت : ما زال [2] زيد إلا عالماً ، فإنَّما يكون النصب على تقدير : إنّما زالَ زيدٌ عالماً ، وهذا لا يصح لخلوها عن حرف النفي .

وأمَّا قوله : إنك لا تقولُ : ما عالماً زال زيد ، وتقول : ما عالماً كان زيد ، فهذا أيضاً لا يوجبُ تقدم خبر (ما زالَ) على (ما زال) ، لأنها لم تَزُل عن النفي ، وإذا كانَت للنفي فهي حرف صَدْرٍ ، وكأنها فارقت (ما كان) وغيرها ، لأنها لَمّا كانت لا تستعمل إلاّ بحرف النفي ، كَرِهوا الفصل بينَ حرف النفي وبينها .

فقد تحصل مما ذكرته أنّ الصحيح ما ذهب إليه جمهور النحويين ، وهو أنّ خبر (ما زال) لا يتقدم عليها إذا كان حرف النفي حرف صدر ، فإن

---

(١) في الأصل : « فلذلك » بلام مقحمة .
(٢) في الأصل : « ما كان » ، والوجه ما أثبت .

كان غير حرف صدر جاز أنْ يَتَقَدَمَ الخبر عليها ، فعلى هذا لا يَصح أنْ يُعترض على أبي القاسم في قوله : « ويجوزُ تقديمُ أخبار هذه الحروف عليها وتوسيطُها لأنها متصرفةٌ »[(1)] بـ (ما زال) ، و (ما انفك) ، و (ما فتىء) ، و (ما بَرِحَ) ، لأنّ المانع ليس من جهة الفعلِ ، وإنّما المانع من جهةِ الحرفِ ، وهذا الحرفُ ليس بلازم لها ، قد صارت هذه الأربعة بمنزلة غيرها : أنّ أخبارها تتقدَمُ ما لم يمنع مانع ، وإنّما يصح الاعتراض عليه بقولهم (ما دام) ، فإنّ خَبَر هذه لا يتقدمُ عليها لأنك إذا قلت : لا أكلمُكَ ما دام زيدٌ جالساً ، فـ (ما) مع الفعل في تأويل المصدر ، فـ (ما) على هذا موصولة ، وكل ما كان من الصلة لا يتقدم على الموصول ، والعذر له أنّ (ما دام) توجد في بعض النسخ[(2)] ، وأكثر النسخ على إسقاطها ، فلعل أبا القاسم لم يذكرها ، وأعادَ قولَهُ : (ويجوز تقديم أخبار هذه الحروف عليها) إلى ما ذكره ، وقد يريد أنّ المانع أيضاً هنا ليس من جهة الفعل ، إنّما هو من جهة جعلها صلة لما ، ويكون قوله : « ويجوز تقديم أخبار هذه الحروف عليها وتوسيطها، لأنها متصرفة» يريدُ: يجوز في القياس ما لم يكن هناك مانع، ومن الموانع ما لا يلزم.

وأمّا (ليس) فاتفق النحويون على تقديم أخبارها على أسمائها ، ما لم يمنع من ذلك مانع . وأمّا تقديم أخبارَها عليها فالنحويون المتقدمونَ أجازوا ذلك[(3)] ، واستدل أبو علي لصحةِ قولهِم بقوله تعالى : ﴿ أَلا يومَ يَأْتِيهِمْ

(1) الجمل ص ٥٤ .

(2) ليست « ما دام » موجودة في نسخ الجمل التي اطلعت عليها .

(3) ذكر الفارسي في الايضاح ١/١٠١ أنه قول المتقدمين من البصريين ، وقال ابن أبي الربيع في الكافي ١/٢٣٣ : « يريد بقوله : المتقدمين سيبويه وأبا عمرو ، وغيرهم ، ولا أعرف من خالف في تقدم خبر ليس عليها إلا المبرد» وقد سبقه إلى عزو الإجازة إلى سيبويه ابن السيد في إصلاح الخلل ص ١٤٠ غير أن عبارته تدل على أن سيبويه لم ينص على ذلك صراحة قال: «والظاهر أن مذهب سيبويه في (ليس) أنه يجوز تقديم خبرها عليها، وقال أبو البركات الأنباري في الإنصاف ١/١٦٠ ـ وقد ذكر أن مذهب البصريين الجواز. «وزعم بعضهم أنه مذهب =

لَيسَ مصروفاً عَنْهم ﴾ (١) ، فإنّ (يومَ يَأْتِيهم) ، ظرف متعلق بمصروف، ولا يجوز تقديم المعمول إلّا حيث يجوز تقديم العامل ، فتقدم معمول (مصروف) يؤذن بجواز تقدم مصروف على ليس (٢) وبنحو من هذا استدل أبو علي أيضاً على جواز تقديم / خبر المبتدأ على المبتدأ ، قال : « الدليل [١٦٤] على جواز تقديم خبر المبتدأ قول الشماخ » (٣) :

كلا يَومَيْ طُوالةَ وَصلُ أروىٰ ظَنونٌ أنَ مُطَّرَحُ الظَنونِ [١٣٤]

فـ (وَصْلُ) مبتدأ، وخبره (ظَنُون)، و (كلا) متعلق بظَنُون، فلولا أنّ (ظَنونا) يجوزُ تقديمه على (وَصلٍ) ما جازَ تقدمُ معموله عليه ، ورأيت نحواً من هذا الاستدلال لابن جنى (٤) وهو استدلال صحيح ، إلّا أنه قد جاء في الظروف والمجرورات في بعض المواضع أن تتقدم حيث لا يجوز لعاملها أنْ يتقدم ، قالوا : إنّ في الدار زيداً جالسٌ ، و (في الدارِ) متعلق بجالس ، وتقدم على اسم (إنّ) ، وإنّ كان عاملها ، وهو جالس لا يتقدم على الاسم ، ونحو من هذا قولهم : إنّ بكَ زيداً مأخوذٌ ، وكذلك : إنّ غداً أخاكَ راحلٌ ، وهو اتساعٌ من العرب في الظروف والمجرورات .

(فإنْ) (٥) قلتَ : فلا يقوم بالآية دليل على صحة تَقَدُّم خبر ليس على

= سيبويه، وليس بصحيح، والصحيح أنه ليس في (ذلك نصٌ. وقد وافق البصريين على جواز تقدم خبر ليس عليها الفراء، واختاره الفارسي في الإيضاح وابن برهان وابن عصفور وغيرهم. وذهب الكوفيون والمبرد، وابن السراج، والفارسي في الحلبيات إلى المنع، واختاره أبو البركات الأنباري، والزنجاني، وابن مالك / انظر ـ إضافة إلى المصادر السابقة ـ الأصول/٢/١٠٢، الخصائص ١/١٨٨، التوطئة ص ٢١٤، الكافي في شرح الهادي ١/٢٣٦ ـ ٢٣٧، شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٨٨ ـ ٣٨٩، التسهيل ص ٥٤، وشرح اللمحة البدرية ٢/١٠، همع الهوامع ٢/٨٨.

(١) سورة هود آية ٨ .

(٢) أنظر ما تقدم ص ٥٧٩.

(٣) عبارة الايضاح ١/٥٢ : « ويدل على جواز تقديمه قول الشماخ »

(٤) المحتسب ١/٣٢١ .

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام .

ليس ، لأنّ (يَومَ يأتيهم) ظرف ، وقد يتسع في الظروف والمجرور ، ما لا يتسع في غيرهما ، فلعل هذا من الاتساع .

قلتُ : القياسُ البقاء مع الأصل ، ولا يُدَّعىٰ الاتساع إلّا بدليل ، ولا دليلَ قام هنا ، وإنّما جاء الدليل في تقدم خبَر إنّ على اسمها إذا كان ظرفاً أو مجروراً ، ألا ترى أنك لا تقولُ : في الدار إنّ زيداً جالسٌ ، ولا غداً إنَّ أخاكَ راحلٌ، بالقياس على : إنَّ غداً أخاكَ راحلٌ، لأن هذا[1] خروجٌ عن طريقةِ كلام العرب فلا يُتَعدى فيه السماع ، ويبقى غيرُ هذا الموضعِ على الأصلِ : وهو أنّ المعمول لا يتقدَّمِ إلّا إلى الموضع الذي يجوز عامله أنْ يقَع فيه .

وممّا استُدِلَّ به أيضاً على جواز تقدم خبر ليس على ليس أنّ الخَبَرَ تَقَدم على الاسم فقالوا : ليس قائماً زيدٌ ، فبالوجه الذي تقدم على الاسم يتقدمُ الخبر عليها . وهو أنَّ ليس ـ وإنْ كانت غير متصرفةٍ في نفسِها ـ (لها)[2] بعضُ التصرف ، وذلك أنك تنفي بها الماضي والحال والمستقبل فتقولُ : ليس زيدٌ قائماً أمسِ ، وليسَ زيدٌ قائماً الآن ، وليس زيدٌ قائماً غداً ، ولو تصرفت في نفسها لم يكن ذلك لاختلافِ الأزمنة ، لكنّ العرب استغنت عن ذلك بتقييد الخبر بالزمان ، فصارت بذلك كأنّها متصرفة ، فجاز لذلك تَقَدُمُ الخبر على الاسم ، فبذلك أيضاً يجوز تقدم الخبر عليها[3] . ولا يقدر أبو العباس أن ينكر تقدم الخبر على الاسم ، لأنّ ذلك مسموعٌ عن العرب باتفاق .

فقد صح مما ذكرتُهُ أنّ هذه الأفعال كلها يجوز أنْ تتقدم أخبارها على أسمائِها وعليها بالنظرِ اليها ، فإنْ كان امتناع في بعضها فبأمر خارج عنها ،

---

(١) في الأصل : « غـدا » تحريف .
(٢) تكملة يلتئم بنحوها الكلام .
(٣) أنظر تقييد ابن لب ل ١٣٩ فتأثره بكلام المصنف بيِّن .

وقد يكون ذلك الأمر لازماً ، وقد يكون غير لازم ، على حَسَب ما ذكرته .

ثم إنّ الخبر يوجد على سبعةِ أقسام :

خبرٌ يلزم التأخيرَ .

وخبر يَلزم التوسيطَ .

وخبرٌ يَلْزَم التقديمَ .

وخبرٌ يلزمُ ألّا يتأخرَ .

وخبر يلزم ألّا يتقدمَ .

وخبرٌ يلزَم ألّا يتوسطَ .

وخبرٌ يتقدم ويتأخر ويتوسط .

فأمَّا الذي يلزمُ التأخيرَ فقولُك : ما كان زيدٌ إلّا عالماً ، وما جرى مجراه . والذي يلزم التوسيط : ما كان إلّا عالماً زيدٌ ، وما جرى مجراه .

والذي يلزم التقديم : أيَّهُمْ كان زيدٌ ، وما جرى مجراه .

والذي يلزم ألّا يتقدم : هل كان زيدٌ عالماً ، يجوز أنْ تقولَ : هل كان عالماً زيدٌ ، ولا يجوز أنْ تقول : هل عالماً كان زيدٌ : لأنّ (هل) إذا دخلت على الجملة الفعليةِ فلا يليها إلّا الفعل ، ولا يجوزُ أنْ يليها اسم [(١)] هو معمول فعلِها ، وقد تقدم ذلك في باب الاشتغال[(٢)] ، ولا تقول : عالماً هل كانَ زيدٌ ؟ لأنَّ الاستفهامَ لا يتقدَّمُ عليه ما كان في خبره .

والذي يلزم ألّا يتأخر قولُهُم : كان علىٰ التمرةِ مثلها زُبْداً ، وعلى التمرةِ كان مثلها زبداً ، ولا يجوز أنْ تقول : كان مثلُها زبداً على التمرةِ ، لأنك إنْ قلتَ ذلك : كان الضميرُ متقدماً لفظاً / ومرتَبَةً ، وذلك لا يجوز إلّا في أبواب أربعة ليس هذا منها ، والأبواب الأربعة ضمير الأمر والشأن ، والضمير الذي في نِعْم وبئس ، والضمير في نحو قولهم : رُبَّـهُ رجلاً ، [١٦٥]

(١) في الأصل : « أن يلي اسما » ، ولعل الصواب ما أثبته .

(٢) انظر ما تقدم ص ٦٣٢ .

والضمير الذي في باب الإعمال ، إذا أعملت الثاني ، والأول يطلب عمدة ، نحو قولك ، ضربني وضربتُ زيداً ، وسيأتي بيان هذا في بابه مكملاً .

والذي يلزم ألاّ يتوسط قولهم : كنتُ قائماً ، وقائماً كنتُ ، ولا يجوز التوسيط ، لأنَّ الضمير المتصل إذا قُدِرَ عليه فلا يؤتى بالمنفصل ، ولو وَسَّطْتَ الخبرَ لزال الاتصال للضمير ، ولَزِمك أنْ تأتي بالضمير منفصلاً وأنت تقدر على الاتصال .

فهذه ستةُ أقسام وجدت لموانع خارجةٍ عن الفعلِ ، فإذا لم تقترن بالفعل ما يَلْزَمُهُ ما ذكرتُهُ : من تَقَدُّم وتأخرٍ وتَوَسُّطٍ، فتقول : كان زيدٌ قائماً ، وكان قائماً زيدٌ ، وقائماً كان زيدٌ ، وهذا على حَسَبِ ما تقدم في المفعول مع الفاعل ، وقد مضى ذلك في باب الفاعل والمفعول به [1] .

قوله : (لأنها متصرفة) [2] .

هذا يدلك على أن (ليس) عنده كأنها مُتَصَرِّفة ، لأنّ خبرها يتقيد بالأزمنةِ ، فأغنى ذلك عن اختلافِ أبنيتها لاختلافِ الأزمنة .

ثُمَّ أتى بقوله تعالى : ﴿ وكان حقاً علينا نصرُ المؤمنينَ ﴾ [3] جعل « حقاً » خبر كان ، و (علينا) متعلقٌ بحقِ ، و (نَصْرُ المؤمنينَ) اسم كان ، وهذا هو الظاهر في الآيـة، ومن الناس من أخذ الآية على غير هذا ، فقال : (علينا) خبرُ كان ، و (نَصْرُ المؤمنين) اسم كان [4] ويكون التأويل : ويكونُ علينا نصر المؤمنين حقّاً ، ويكون (حقّاً) منصوباً [5] باضمار فعلٍ لا يظهر ، ويجوز في هذا المصدر أنْ يتوسّطَ ، فتقول : زيدٌ حقاً منطلقٌ ، وزيدٌ

---

(١) انظر ما تقدم ص ٢٧٦ ، ٢٧٧ .
(٢) الجمل ص ٥٤ .
(٣) سورة الروم آية ٤٧ ، وأتى بها الزجاجي في الجمل ص ٥٤ .
(٤) انظر البحر المحيط ١٧٨/٧ .
(٥) في الأصل : « منصوب » .

حقاً عالمٌ ، فتوسط (حقاً) هنا ، وهذا الوجه فيه بُعْدٌ من وَجهين :

أحدُهُما : أنك إذا قلت : كانَ عليَّ نَصْرُكَ ، ولم تأتِ بحقّ ، فالمعنى بلا شكٍّ : كان حقّاً عليَّ نَصْرُكَ ، فإذا جاء (حقّاً) هنا ، فكيف يجوز أنْ تقطعَه عن المجرور الذي يطلبه ، وهذا بلا شكٍّ تهيئَةٌ للعامل للعمل وقطعه عن العمل .

الثاني : أَنَّك لا تقول : حقّاً زيدٌ منطلقٌ ، وإنَّما يوجد هذا المصدر مؤخّراً وموسّطاً ، ولا يوجدُ مُقدَّماً .

فإن قلتَ : فقد تقدمت كان .

قلتُ : كان إنما تدخل على المبتدأ والخبر ، وأنتَ لو قُلتَ : حقّاً علينا نَصرُ المؤمنينَ ، لم يَجُز ، كما لا يجوزُ : حقاً زيدٌ منطلقٌ ، فإذا لم يجز هذا قبل دخول (كان) فلا يجوز بعد دخولها .

وقد يقال : ـ على ضَعْفٍ ـ : لدخول (كان) أثرٌ ، وذلك أَنَّك إذا جئتَ بها أولا ، وفي نيتِكَ أَنْ تُخْبِرَ عن النصر بأَنَّهُ عليك ، فلا بُدَّ أنْ يكونَ الاسمُ النصرَ ، والخبرُ (عَلَيَّ) ، ويكون هنا إذا جاء بعدها (كان) على حَسَبه إذا توسَّط بين المبتدأ والخبر ، فهذا وإنْ كان ممكناً فيه بُعْدٌ. فقد تَحصَّل أنَّ الآية إنَّما ينبغي أنْ تؤخذَ على ما ذهب إليه أبو القاسم للأمرين المذكورين .

قوله : (واعلم أنّ كلَ شيءٍ كان خبراً للمبتدأ فإنّه يكونُ خبرَ هذه الحروف : مِنْ فعلٍ وما اتَّصل به وظرفٍ وجُملةٍ)[1] .

اعترضَ بعضُ النحويين هذا بأنَّ المبتدأ يُخبر عنه بالاستفهام وبالأمر ولا يكون الاستفهام خبراً لهذه الحروفِ، وكذلك الأمر[2]، لا يجوز أنْ تقولَ: كان

(١) الجمل ص ٥٤ .

(٢) انظر اصلاح الخلل ص ١٤٥ .

زيدٌ هل ضربتَهُ ؟ وكان عَمرو اضربْهُ ، لأنّ هذه الأفعال لا معنى لها في الجملة الخبرية : وهي الجملة التي تَحتَملُ الصدقَ والكَذِبَ .

الجواب : قد قَيَّدَ هذا بقوله : « مِنْ فِعْلٍ وما اتَّصل به وظرفٍ وجملة يريد أنّ المبتدأ أخبر عنه بالجملة ، وهذه الأفعال يخبر عنها بالجملة . المبتدأ يخبر عنه بالظرف والمجرور ، وهذه الأفعال يخبرُ عنها بالظرفِ والمجرور ، ولا يلزمُ عن هذا القول : أنَّ كل جُملةٍ يَصِحُ أنْ تقع خبراً للمبتدأ تقع خبراً لهذه الأفعال ، وهذا كما تقول : أكلتُ مما أكلْتَ منه ، أي : كُل جنسٍ أكلت منه أكلت أنا منه ، وبهذا النحو كان الأستاذ أبو علي ينفصل عن هذا ، مع أنّ خبر كان إذا كان الفعل الماضي يكون مقترناً بـ (قد) فتقول: كان / زيدٌ قد ضَرَبَ ، وقد تحذف (قد) ، فتقول : كانَ زيدٌ ضَرَبَ ، إلّا أنّ الأكثر أن تستعمل الفعل الماضي بـ (قد) [1] ، وإنما كان ذلك ، لأن (قد تقرب من الحال ، فكأنك قلت : كان زيد يقوم ، وأمّا إذا قلت : كان زيدٌ قامَ ، وليس على تقدير (قد) فلا معنى لـ (كان) ، لأنّ (كان) يُفْهَمُ منها الزمان الماضي . [١٦٦]

وإذا كان خبر هذه الأفعال الظرف والمجرور ، فلا بُدَّ أنْ يتعلقا بمحذُوفٍ كما أنَّ المبتدأ إذا أُخبر عنه بالظرف والمجرور فلا بد أنْ يتعلَّقا بمحذوف ، وذلك المحذوف لا يظهر ، فتقول : كان زيدٌ في الدارِ ، وكان محمدٌ عندَك التقدير : كانَ زيدٌ ثابتاً عندك أو مستقراً عندك ، وكذلك : كان زيدٌ في الدار ، ولا يجوز أنْ يتعلق المجرور أو الظرف بـ (كان) ، لأنّ (كان) إنّما دخلت على المبتدأ والخبر ، وأنت لو قلت : زيدٌ في الدار ، لم يكن بُدٌ من تقدير متعلق للمجرور محذوف فإذا دخلت كان فيبقى المجرور على حاله ، ولا يختلف إلاّ في الموضع ، فإنّ مَوْضِعَهُ رفعٌ قبلَ دخول (كان) ، وموضعه نصبٌ بَعْدَ دخول (كان) ، وإذا تبيَّن أن هذه

(١) انظر المسألة بتفصيل في شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٨٠ ـ ٣٨٢ .

الأفعال إنّما تدخل على المبتدأ والخبر ، فيصير المبتدأ مرفوعاً ، ويصيرُ الخبر منصوباً بها ، فجميع ما تقدم أنه يشترط في خبر المبتدأ يُشتَرط في خبر كان ، وقد تقدم أنَّ خبر المبتدأ إذا كان جملة فلا بد فيها من ضمير يعود إلى المبتدأ ، أو ما يقومُ مقام الضمير ، فكذلك خبر كان إذا كانَ جملة فلا بد فيها من ضمير يعود إلى اسمها ، أو ما يقوم مقامه .

وقد تقدم أَنَّ خبر المبتدأ إذا كان مفرداً مشتقاً فلا بد فيه من ضمير يعود إلى المبتدأ ، فكذلك إذا كان خبرُ كان مُفْرداً مشتقاً ، فلا بد فيه من ضمير يعود إلى اسمها، وتقول: في الدار رجلٌ، ولا يجوز أن تقولَ: رجلٌ في الدار، لأنه لا يبتدأ بالنكرة، فكذلك لا يجوز أن يقال: كان رجلٌ في الدار ، وإنّما تقول هنا : كان في الدارِ رجلٌ ، وتقول : رجلٌ عاقل من بني فلان ، فتقول : كانَ رجلٌ عاقل من بني فلان ، فجميع ما تقدم في المبتدأ والخبر يمشي في هذا الباب .

قوله : (ولا تُؤثرُ هذِه الحروفُ في الجُمَلِ)[1] .

اعلم أنّ هذه الحروف إنّما يظهر نصبها في الخبر إذا كان مفرداً ، فإنْ كان خبرها جُملة أو ظرفاً أو مجروراً فلا تؤثر فيه ، ألا ترى أَنَّ المبتدأ لا يؤثر في الخبر إلّا إذا كان مفرداً ، فإنْ كان شيئاً مما ذكرته فيبقى على حاله ، لكن يقال : موضعه نصب ، ومعنى هذا أنك لو وضعت موضعه مفرداً كان منصوباً ، فكذلك يقال في هذه الأشياء إذا وقعت أخباراً لهذه الحروف فإنها في موضع نصب ، ومعنى هذا أنك لو وضعت مكانها مفرداً يظهر فيه الإعراب ، لكان منصوباً . والظرف والمجرور إذا وقعا خَبَرين لـ (كان) فلا بد أَنْ يتعلقا بمحذوف ، على حسب ما تقدم ، وذلك المحذوف لا يظهرُ ، ويجوز أن تقديره بـ (مُستَقَرّ) ويجوز أنْ تُقدره بـ (استَقَرَّ) ، فإذا قدرته بـ (مُستَقِرٍّ) كان الظرف والمجرور قد نابا مناب المفرد ، فيصيرُ من قسم

(١) الجمل ص ٥٥ .

المفردات ، وإذا قُدِّرَ (استقرّ) كانا نائبين مناب الجملة ، فدخل في قسم الجمل ، وقد جعلهما أبو علي في باب خبر المبتدأ من قسم الجمل [1] ، لأنهما يصلح أنْ يُقدرا بالفعل ، وقدرهما في باب النفي بلا بـ (مُستَقِرّ) ، فهما على هذا من قبيل المفرد [2] . وعلى هذهِ الطريقة يكونان إذا وقعا خَبرين لـ (كان) ، وخَبرين لـ (إنَّ) ، ومفعولين لـ (ظَنَنْتُ) وخبـريـن لـ (ما)، يجوز أن يقدرا في هذه المواضع كلها بـ (استَقَرَّ) وبـ (مُسْتَقِرّ) فإذا قدراً بـ (مُستَقِرّ) كانا من قَبيل المفرد ، وإذا قدرا بـ (استَقَرّ) كانا من قَبيل الجمل ، وأمّا إذا وقع الظرف والمجرور صلتين للموصول ، فلا بد أنْ يُقدرا بالفعل ، ولا يُقدرا بـ (مُستَقِرٍ) ، وذلك نحو قولك : الذي في الدارِ زيدٌ ، والذي عِنْدَك عمرو ، لا يقـدران نائبين إلاّ مناب الفعل ، ولا يقدران نائبين مناب (مُستَقِرّ) ، لأنك إذا قلت : الذي قائمٌ في الدار ، كان قبيحاً ، ولم يجز ذلك إلاّ في الشعر ، أو في قليل من الكلام، ولا فرق بَيْنَ : الذي مُستَقِرٌّ في الدار ، والذي قائم في الدار ، فلو قدر : الذي في الدار ، والذي / [١٦٧] عندك بـ (مُستَقِرّ) ، لكانا قبيحين ، وكلام العرب عليهما ، قال الله تعالى : ﴿ وما بكم مِنْ نعمةٍ فَمِنَ الله ﴾ [3] ، (بكم) صلة (ما) ، وقال الله تعالى : ﴿ ما عندكم يَنْفَدُ وما عِنْدَ اللهِ باقٍ ﴾ [4] ، وهذا النحو كثير في القرآن ، وفي كلام العرب ، فدل على أنهما في هذا الموضع ليسا نائبين مناب (مُستَقِرٍ)، وإذا لم ينوبا مناب (مُستَقِرّ) صح أنهما نائبان مناب (استقرّ ، والذي قامَ زيدٌ كثيرٌ في كلام العرب ، وجاء في القرآن كثيراً ، قالَ اللَّهُ تعالى : ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ [5] .

(١) الايضاح ١/٤٣ ـ ٤٧ .
(٢) الإيضاح ١/٢٤٧، وانظر ما تقدم ص ٥٤٧ .
(٣) سورة النحل آية ٥٣ .
(٤) سورة النحل آية ٩٦ .
(٥) سورة المائدة آية ٩ .

ويجب أن يُدَّعىٰ أن الضمير الذي كان في (استقر) وهو العائد إلى الموصول ، صار في الظرف والمجرور ، لنيابتهما منابه ، ولا أعلم فيما ذكرته خلافاً لأحد من النحويين ، وحكى الخليل : ما أنا بالذي قائل لكَ سوءاً [١] وكان هذا أقل قُبحاً ، لِما في الكلام من الطول .

قوله : (وإذا وَقَعَ بَعْدَ هذه الحروف حرفُ خفضٍ ، كان ما بعد المخفوضِ مرفوعاً اسماً لها ، وكان المخفوض خبراً لها) [٢] .

يريدُ أنّ كان إذا وقع بعدها مجرورٌ واسمٌ ، وجاء من مجموع الثلاثة كلام ، فينبغي أنْ يكون الاسم مرفوعاً ، ولا يكون منصوباً على أنّهُ خبرُ كان ، ويكون المجرور في موضع اسم لها ، لأن المجرور لا يكون مبتدأ إلّا أنْ يكون حرفُ الجرِ زائداً ، نحو : بِحَسْبِكَ زيدٌ ، الأصل : حَسْبُكَ زيدٌ ، وتقول : ما في الدارِ من أحدٍ ، الأصل : ما في الدارِ أحدٌ ، و (من) زائدة ، وإنّما لم يكن المجرور مبتدأ ، وحرف الجر غير زائد ، لأنه يطلب متعلقاً ، وحرف الجر يطلب فعلاً يوصله الى الاسم ، فلم يَتَعرَّ عن العوامِل ، ومن شَرْطِ المبتدأ أنْ يكون مُعَرى عن العوامل . وإذا كان حرف الجر زائداً فلا يَطْلب متعلقاً ، فلذلك جاز أنْ يكون المجرورُ مبتدأ إذا كان حرف الجر زائداً . قال الله تعالى : ﴿ ما لكم من إلَـهٍ غيره ﴾ [٣] ، فـ (من إلَهٍ) في موضع مبتدأ ، و (لكم) في موضع خبر له ، والتقدير : ما لكُمْ إلَـهٌ ، و(غيره) يقرأ بالرفع والجر[٤]، فمن قرأ بالجر فهو نعت على اللفظ ، ومن قرأه بالرفع فهو نعت على الموضع .

وأما الظرف فلا يجوز أن يكون في موضع المبتدأ، لأن الظرف لا بدّ له

(١) الكتاب ١٠٨/٢ ، وانظر ما تقدم ص ٥٤٨ .

(٢) الجمل ص ٥٥ .

(٣) سورة الأعراف آية ٥٩ .

(٤) الجر قراءة الكسائي ، والرفع قراءة سائر السبعة / انظر السبعة ص ٢٨٤ ، حجة القراءات ص ٢٨٦ .

من فعل ، أو معنى فِعل يتعلق به ، ويعمل فيه ، ولا يكونُ المبتدأ إلّا معرى عن العوامل اللفظية ، وإذا لم يصح الظرفُ والمجرور أنْ يكونا في موضع المبتدأ ، فلا يصح أنْ يكونا في موضع اسم كان ، ويكونان في موضع الخبر ، ولا أعلم في هذا خلافاً بين جمهورِ النحويين .

قوله : (فإنْ جئتَ بَعْدَ المرفوعِ بخبرٍ نصبتَهُ ، وكان الخافضُ صلةً له)[1] .

اعلم أنك إذا جئتَ بعد المرفوعِ باسم فتنظر إلى المجرور ، فإنْ كان المجرور غير تام ، فلا يجوز في ذلك الاسم إلّا أنْ يكون خبراً ، وذلك نحو قولك : كانَ اليومَ زيدٌ منطلقاً ، ولا يجوز في (منطلقٍ) أنْ يكونَ حالاً ، وإنّما يكونُ خبراً لـ (كان)، والظرف متعلقٌ بـ (منطلقٍ)، والتقدير: كان زيدٌ منطلقاً[2] اليومَ ، ثُمَّ قُدِمَ الظرفُ ، وقيل : كان اليومَ زيدٌ منطلقاً ، وجاز ذلك ، وإنْ كنت قد أوليت كان ما ليس باسم لها ولا خبر ، لأنه ظرف .

وكذلك لو كان مجروراً نحو قولِكَ : كان بك زيد مأخوذاً ، فلا يجوز أن يكون (مأخوذاً) إلّا خبراً ، ولا يجوز أنْ يكونَ حالاً ، وإنّما لم يجز أن يكون حالاً في هاتين[3] المسألتين ، لأنَّ الحال لا يكون إلّا بعد تمام الكلام ، والاستغناء عنها ، وأنت لو قلت : كان اليومَ زيدٌ ، لم يتم الكلام ، لأن ظرف الزمان لا يكون خبراً عن الجُثَّة ، حسب ما تقدم[4]، وكذلك لو قلت : كانَ بك زيدٌ ، وأنتَ تريدُ هذا المعنى ، لم يتم الكلام ، ولم يكن بُدٌ من الإتيان بـ (مأخوذٍ). وتقول : كان بك زيدٌ ، على معنى الاعتضاد ، فيكون (بك) على هذا الوجه تاماً ، وكذلك لو قلت : كان اليك زيدٌ ذاهباً ،

---

(١) الجمل ص ٥٥ .

(٢) في الأصل « منطلق » .

(٣) في الأصل : « هذه » ، وقد مضى نظيره ص ٦٤٧ ـ ٦٤٨.

(٤) انظر ما تقدم ص ٦٠٠ فما بعدها.

فلا يجوز أن يكون (ذاهباً) إلّا خبراً عن كان ، و (اليك) يتعلق به ، ولا يجوز النصب على الحال ، لأنك لو قلت : كان اليك زيد ، وأنت تريد هذا المعنى لم يكن كلاماً . فتدبر هذا فإنّهُ صَحيح .

والاختيار في الظرف والمجرور إذا لم يكونا تامين أنْ يكونا مؤخرين عن الخبر ، ويجوزُ أنْ يكونا مقدمين على الخبر ، ومقدمين على الاسم ، وكلما تأخرا كان أحسن ، ليأتيا بعد مُتَعَلَّقِهما ، وهما له صلتان .

فإنْ كان الظرفُ تاماً كان لك في الاسم ثلاثةُ أوجه : اثنان لا خلاف فيهما، والثالث اختلف / فيه . فأما الوجهان اللذان لا خلاف فيهما : فأَنْ [١٦٨] تجعل الظرفَ خبراً لكان ، ويكون تقديرُ المنصوبِ حالاً، والعامل في الحال الظرف ، لنيابتِهِ مناب مُستَقِر ، وأنْ تجعل الاسم المنصوب خبراً لكان ، ويكون الظرف من صلته ، ومثال ذلك أنْ تقولَ : كانَ عندكَ زيدٌ منطلقاً ، يجوز لك في (منطلق) وجهان :

أحدُهُما : أنْ يكونَ حالاً ، و (عندك) الخبر ، والتقدير : كان زيدٌ مستقِرّاً عندك ، فحذف (مُسْتَقِرّ) وأقيم (عندك) مقامه، فصار فيه الضمير الذي كان في (مُستَقِرّ) ، وعمل في (مُنْطَلِقٍ) ، ولا يجوز أن يتقدم (منطلقٌ) عليه ، لأنّ الحال إذا عمل فيها المعنى ، فلا تكون إلّا مؤخرة ، ولا يجوز تقديمها ، ويحافظ في الحال على أمرين : أَحدُهُما : ألَّا تَتَقدم على عاملها إذا كان معنى ، ولم يكن فعلاً وما قَوي عمله كاسم الفاعل ، وما هو مثله .

الثاني : ألّا تتقدم على صاحبها إذا كان مجروراً ، وقد تقدم بيانُ هذا [١] ، والاختيار في (عِنْدَكَ) إذا كان خبراً أن يكون مقدماً ، ويجوز تأخيره عن الاسم جوازاً حسناً ، فتقول : كان زيد عندك منطلقاً ، وهو

(١) أنظر ما تقدم ص ٥٢٩ .

الأصل ، لأن أصل الخبر أن يكون مؤخراً ، لكن الأكثر أن يكون مقدماً ، على حَسَبِ ما أعلمتُكَ . وهذا هو الظاهر من كلام سيبويه [١] ،ومن النحويين من ذهب إلى أنَّ الأحسن أنْ يكون مؤخراً عن تقديم المبتدأ ، لأن المبتدأ أصله أن يكون مقدماً ، والخبر مؤخر عنه . وكلاهما مذهب ، والأول عليه كلام أكثر العرب .

وأمَّا تأخيرُهُ عن منطلق ، فلا يجوز لما ذكرته من أنّ الحال إذا عمل فيها المعنى فلا تتقدم عليه ، فإنْ جعلت منطلقاً هو الخبر ، وجعلت الظرف متعلقاً به كان الاختيار أن يكون الظرف مؤخراً ، فالأحسن أن تقول : كان زيدٌ منطلقاً عندك ، ويجوز أن تقول : كان زيدٌ عندك منطلقاً ، ويجوز : كان عندك زيدٌ منطلقاً ، وهذا اتساع ، لأنَّ (كان) لا يليها إلاّ اسمها أوخبرها، ولا يأتي بعدها معمولُ خَبَرِها، ألا ترى أنك لا تقول: كان طعامك زيدٌ آكلاً، لولايةِ كانَ ما ليس باسم لها ولا خبر، وللفصل بين كان واسمها بأجنبي منهما، على حَسَبِ ما يتبيَّن.

وكيفما كان الأمر ، فأنت إذا قلتَ : كان عندك زيدٌ منطلقاً كان قياسُهُ ألا يجوز ، لأنك أوليتَ كان ما ليس باسم لها ولا خبر ، ولأنك فصلت بـ (عندك) بأجنبيين [٢] منها ، لكن العرب أجازت هذا لاتساعها في الظرف .

وجميع ما تقدم في الظرف يجري في المجرور ، فإذا قلت : كان في الدارِ زيدٌ جالساً ، جاز لك في (جالسٌ) وجهان باتفاق :

أحدُهُما : أن يكونَ المجرور خبراً ، و (جالسٌ) حال ، والعامل فيه المجرور لنيابته مناب مُستَقِر ، وهو الأحسن .

---

(١) الكتاب ١/٥٦ .

(٢) هكذا في الأصل ، والعبارة مضطربة كما ترى ، والمراد أنك فصلت وهو (عندك) بين كان وبين اسمها وخبرها ، وهو أجنبي عنهما .

الثاني : أنْ يكون المجرور متعلقاً بجالسٍ ، و (جالسٌ) خبراً [1] .

والوجه الثالث الذي وقع فيه الخلاف : أنْ تجعل الظرف أو المجرور خبراً ، وتجعل الاسم المنصوب خبراً ثانياً . واختلف النحويون في ذلك ، فمنهم من أجازه ، ومنهم من منعَهُ ، وأجازه ابن جنى وأخذ عليه قوله تعالى : ﴿ كونُوا قِردةً خاسئين ﴾ [2] قال : (قِردةً) خبر كان ، و (خاسئينَ) كذلك خبر آخر ، وأنا أذكر توجيه ما ذهب إليه كل واحد منهما [3] .

فالذي أجَازَ أنْ يكونَ لـ (كان) خبران قال : إنَّ (كان) تدخل على المبتدأ والخبر ، فكما يكون للمبتدأ خبرانِ يكون لـ (كان) خبران .

ومن مَنعَ قال : إنّ خبرَ كان مشبَّه بالمفعول ، وأنت إذا قلت : كان زيدٌ منطلقاً ، فإنّما شُبِّه بقولك : ضربَ زيدٌ عَمراً ، فكما لا يكون للفعل إلّا مفعولٌ واحدٌ ، لا يكون لـ (كان) وأخواتِها إلّا خبرٌ واحد ، وإنّما لـم يجـز لـ (ضَرَب)[4] أنْ يكون له إلّا مفعول واحد ، لأن الفعل اذا طلب معنى لم يُعط منه إلا لفظ واحد ، ولا يُعطى منه لفظان ، إلّا على جهة التبعية ، فتقول : ضربَ زيدُ عَمراً وخالداً ، ولا يجوز أنْ تقول : ضرب زيدُ عمراً خالداً إلّا في الشعر ، وإذا جاء في الشعر كان على حذف حرف العطف . فإذا تبيَّن ما ذكرته في ضَرَبَكَ فيجب أنْ يكون فيما شُبِّهَ به ، فتقول : كان زيدٌ منطلقاً ، ولا يجوز أنْ تأتيَ بخبرٍ آخر إلّا أنْ يكونَ بدلا أو معطوفاً ، فتقول : كان زيدُ منطلقاً وضاحكاً ، ومتى جاء بغير حرف عطف ، فهو على

---

(١) في الأصل : « أن يكون الخبر متعلقاً بجالس » ، والصواب ما أثبته بدليل قول المصنف «وجميع ما تقدم في الظرف يجري في المجرور » والذي تقدم في الظرف قوله : « فأما الوجهان اللذان لا خلاف فيهما : فأن تجعل الظرف خبراً لكان ، ويكون تقدير المنصوب حالاً . . . . وأن تجعل الاسم المنصوب خبراً لكان ، ويكون الظرف من صلته » .

(٢) سورة البقرة آية ٦٥ .

(٣) الخصائص ٢/١٥٨ .

(٤) في الأصل : « لضارب » .

[١٦٩] تقديره ، كما كان ذلك في ضربَ ، ولا يَبْعُد أن يكون حذف حرف العطف / في كان وأخواتها ، أقوى من حذف حرف العطف في ضرب ، لأنّ الاتساع في كان إنّما كان لأصل الشَبَه بـ (ضرب) ، ولا يقوى المشبه قوة المشبه به ، ولأنّ كان داخلةٌ على المبتدأ والخبر ، والمبتدأ يكون له خبران . ومثال البَدَلِ أنْ تقول : كان زيد خارجاً مسروراً ، فسرور بدل من خارج ، لأنّ المعنى واحد ، ويمكن أنْ يكون على هذا قوله تعالى : ﴿ كونوا قِردةً خاسئينَ ﴾ [١] ، والذي يقوى عندي أنّ كان لا يكون لها خبران ، ومتى جاء لها خبران ، فيقدر حذف حرف العطف ، كما يقدر في (ضرب) [٢] ، وحذف حرف العطف لا يكون في المفردات إلّا في الشعر ، ويكونُ في الجمل . قال :

١٥٨ ـ كيف أصبحتَ كيف أمسيتَ مما ... يَغْرِس الوُدَّ في فؤادِ الكريمِ [٣]

وعلى هذا قول الشماخ :

١٥٩ ـ وتشكو بعين ما أكل ركابُها ... وقيل المنادي أصبَحَ القوم أَدْلِجي [٤]

---

(١) البقرة آية ٦٥ ، وفي الأصل : « قرة » .

(٢) لخص ابن الفخار في شرح الجمل ص ٩٣ الأوجة الثلاثة التي ذكرها ثم قال : بعد أن ذكر مذهب ابن جنى : « ومنع ذلك الأستاذ أبو الحسين ، لأن كان مشبهة بنحو ضرب ، ولا ينصب مفعولين إلا بالتشريك ، فالمشبه لا يقوى ألا (كذا) ينصب خبرين الا بالتشريك ، ولا يكون المشبَّه أقوى من المشبّه به أبداً ، وتعلق ابن جنى بأن كان دخلت على مبتدأ له خبران في معنى خبر واحد ، فوجب أن تعمل فيما دخلت عليه ، وهو قول جيد ، وإلا فيلزم أَلَّا تدخل على نحو قولهم : هذا حلو حامض ، ولا يمنع ذلك أحد ، فإذا جوزنا دخولها عليه ، فإما أن تعمل فيهما معاً فيتعين مذهب ابن جني ، وإمَّا أن تعمل في أحدهما دون الآخر وهو باطل قطعاً ، فتأمل ذلك » وانظر إصلاح الخلل ص ١٤٩ ، فقد نسب ما ذهب إليه المصنف إلى ابن درستويه وجماعة ، وذكر حجة المانع والمجيز .

(٣) لم أقف له على نسبة ، وانظره في الخصائص ١/٢٩٠ ، ٢/٢٨٠ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٢٩ ، أمالي السهيلي ص ١٠٢ ، ضرائر الشعر ص ١٦١ ، البحر المحيط ٢/٣٨٥ ، همع الهوامع ٥/٢٧٤ .

(٤) ديوانه ص ٧٧ ، التهذيب ٤/٢٦٨ ، وأورد محقق الديوان ص ١٠٠ عدداً من المصادر التي ورد فيها البيت فراجعه .

المعنى: أصبحَ القومُ وأدلْجي، لأنّ الادلاجَ السيـرُ في أول الليل فكيف يَصحْ أنْ يقال : أصبحتم أدلجـوا ، وإنّما يقـال : أصبحتُمْ أوِّبُوا التأويبُ : سيرُ النَّهارِ كله[1].

وقوله : (فإنْ جئت بَعْدَ المرفوع بخبرٍ نصبتَهُ ، وكان الخافض صلةً له)[2] يظهر منه أنّ النصبَ في قولك : كانَ في الدار زيدٌ جالساً ، على الخبر أحسن ، وليس الأمر كذلك ، لأنك إذا جعلته خبراً فقد أوليتَ كان ما ليس باسم لها ولا خبر ، وهذا ،وإنْ جازَ لأنَّ العرب اتسعت في الظروف ما لم تتسع في غيرها ، (لكن)[3] ، أنْ يَليها اسمها وخبرها أولى ؛ لأنَّ الاتساع خروج عن القياس ومهما قُدِرَ على ألّا يدخُلَ فيه فهو أولى ، ولأنك قدمت المعمولَ على العاملِ ، واتيان العامل قبل المعمول[4] بلا شك أولى ، ما لم يكن هناك مُوجبٌ للتقديم من اعتناءٍ وغير ذلك .

فهذان أمران يقويان[5] أنْ يكون (في الدار) هـو الخبر ويكـون (جالس) حالاً ، والعامل ما [في][6] (في الدار) من الاستقرار ، ولعل أبا القاسم أخذ هذا الوجه ، لأنه المطرد في كل ظرف وفي كل مجرور ، لأنّ جعل المجرور خبراً إنّما يكون إذا كان المجرور تاماً ، وإذا لم يكن تاماً فليس فيه إلّا الوجه الذي ذكر ، وهو أن تجعله من صلةِ الخبر ، ويكونُ قد قُدِّمَ على جهة الاتساع ، وقد بيَّنْتُ ذلك كله مكملاً .

---

(١) في التهذيب ١٥/٦٠٨ ، : « والتأويب في كلام العرب : مسير النهار كله إلى الليل » وانظر اللسان « أوب » ، التاج « أوب » ٢/٣٧ .
(٢) الجمل ص ٥٥ .
(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام .
(٤) في الأصل : « واتيان المعمول قبل العامل » .
(٥) في الأصل : يقوي بالافراد .
(٦) تكملة يتم بها الكلام .

قوله : (كانَ زيدٌ أبوهُ منطلقٌ) [1] .

إعلم أنّ الأب هنا لا يجوز إلّا أنْ يكون مبتدأ ، وما بعده خبره ، والجملة خبر كان ، ولا يجوزُ غير ذلك ، لأنّ الأب لا يَصِحُ أنْ يكون بدلاً من زيد إلّا أنْ تجعله بدل نسيان ، فيكون في منطلق النصبُ لا غير ، كما تقول : كان زيدٌ عمرو منطلقاً ، وكان محمدٌ خالدٌ ضاحكاً ، أردتَ أنْ تقول : كان خالدٌ ضاحكاً فنسيت ، فقلت : كان محمدٌ ، ثم أبدلت خالداً منه ، وهذا كما تقول : مررت برجل حمار ، أردت أن تقول : مررت بحمارٍ فغَلِطتَ ، فقلتَ : مررتُ برجلٍ ، ثمّ أبدلتَ الحمار منه ، وكذلك إذا قلت : كانَ زيدٌ ، على جهة النسيان ، فلما قطعت بزيدٍ تذكرت أنّ المنطلق أبوه ، فجئتَ به لزوال ذلك ، فليس لك في منطلق على هذا الوجه إلّا النصب .

وكذلك : كانَ زيدٌ أخوهُ ضاحكاً ، تنصبُ الضاحكَ إذا جئتَ به على جهة النسيان ، فإن لم تأتِ به على جهة النسيان ، فليس لك في الأخ إلّا الرفعَ بالابتداء ، ويكون ما بعده خبره ، وتكون الجملةُ خبراً لكان ، فتقول : كان زيدٌ منطلق أبوه ، وأمّا إذا قلت : كان زيدٌ منطلقاً أبـوه ، ونصبت منطلقاً ، فليس التقديمُ من تأخيرٍ ، وإنّما يكون ذلك إذا أخبرت عن زيد بانطلاق أبيه ، ويكون (أبوه) على هذا مرفوعاً بأَنّهُ فاعلُ بـ (منطلق) ، ويلزم عن هذا ألّا يُثنى ولا يجمع ، لأنه يتنزل منزلة الفعل ، والفعل إذا رَفع الظاهِرَ فإنّه يبقى على حالةٍ واحدةٍ فتقولُ : قامَ الزيدانِ ، وقامَ الزيدونَ في الاختيار ، ويجوزُ : قاما الزيدان، وقاموا الزيدونَ وعلى هذا جاء :

* يَعْصِرْنَ [2] السَليطَ أقارِبُهُ * [٢٩]

وقولُهُم : أَكلوني البراغيث . وهذا بلا شـك لم يقله النحويون إلّا

---

(١) الجمل ص ٥٥ .

(٢) في الأصل : «ويعصرن» باقحام الواو .

بالسماع من العرب ، وليس بمثال وَضَعُوهُ ، إذ لو كان / كذلك لوضعوه على [١٧٠]
القياس ، فقالوا : أكلتني البراغيث ، لأنّ الواو لا تكون إلّا للمذكر العاقل ،
والبراغيث ليست كذلك .

فإن قلت : يكون بمنزلة قوله تعالى : ﴿ ادخُلُوا مساكِنَكُمْ ﴾ (١) ،
والواو ضمير النمل ، والنمل لا تعقل .

قلت : إنّما جاء (ادخلوا) لأنه سبحانه وصفها بصفة من يعقل لأن
الكلام لا يكون إلّا من عاقل ، وليس الأكلُ كذلك ، يكون من عاقل وغير
عاقل .

وعلى هذا يجوز أن تُثَنِّيَ منطلقاً وتجمعه ، فتقول : كانَ الزيدان
مُنطَلقينِ أبواهُما ، وكان الزيدونَ مُنطَلِقينَ آباؤهم ، وهي لغةٌ قليلة . فقول أبي
القاسم : (فإنْ قدَّمْتَ الخَبَر) (٢) يريد ما يصلح أن يكون خبراً إنْ أخرته
ـ وكثيراً ما يفعل هذا ، وقد مضى منه بعض ، ومنه ما سيأتي ـ فلو قلت : كان
زيد أبوه حسن ، ثم قدمت حسنا على الأب جاز لك فيه وجهان كما كان لك
وجهان في قولك : كان زيدٌ منطلقٌ أبوه :

* الرفعُ : على أنّهُ خبرٌ مقدمٌ ، ويُثنى ويُجمع ، فتقول : كان الزيدانِ
أبواهما حَسَنانِ ، وكان الزيدون آباؤهم حسانٌ ، وكان الزيدون آباؤهم
حسان (٣) .

* والنصب على ما ذكرتُهُ ، فتقولُ : كان زيدٌ حسناً أبوه ، ولا يثنى ولا
يجمع جمعَ السلامة في الاختيار ، وأمّا جمعُ التكسير فيجوز ، وهو أحسنُ من
الافراد ، فتقول : كان الزيدونَ حساناً آباؤهم ، ولا يكون ذلك في منطلقٌ ،

---

(١) سورة النحل آية ١٨ .
(٢) الجمل ص ٥٥ .
(٣) هكذا في الأصل ، ووجه الكلام أن يقول : «كان الزيدان حسنان أبواهما : . . حسنون آباؤهم . . . حسان آباؤهم» .

لا يجمع جمع التكسير ، وكذلك تقول : كان الزيدون حُمراً ثيابهم ، وإنّما الذي لا يحسن أنْ يجمع بالواو والنون أو بالألف والتاء ، فلا يَحسُنُ أنْ تقول : كان الزيدونَ كريماتٍ جداتُهم ، ولا تقولُ هذا إلّا على من قال : (أكلوني البراغيث) ، وسيعود الكلام في هذا في باب الصفات .

والاختيار إذا تَقَدَّم (حسنٌ ومنطلقٌ) وما جرى مجراهما أنْ ينصبن على أنهنَّ أخبارٌ لكان ، لأن العامل المتقدم أقوى من العامل المتأخر ، ولأن الصفة إذا اعتمدَتْ وجاء بعدها ما تطلبه من جهة المعنى أو تعمل [1] فيه ، فالاختيار أنْ تعملَ فيه ولا تقطع عنه ، ومنطلقٌ (وَحَسَنٌ) [2] وما جرى مجراهما طالبان الأب وما أشبَهَهُ من جهة المعنى ، فيجب أنْ يعملا فيه ولا يكونُ بدلاً [3] ، [ومثل] [4] هذا قوله سبحانه : ﴿ فإنَّهُ آثمٌ قلبُهُ ﴾ [5] .

الاختيار أنْ يكون (آثم)خبراً لأنَّ ، و (قلبُهُ) فاعلٌ به ، ويجوز أن يكونَ (آثمٌ) خبراً مقدماً ، (قلبُهُ) مبتدأ ، والجملة خبر إنَّ .

ولا يجوز في قولك : كانَ زيدٌ منطلقٌ أبوهُ ، أنْ يكونَ (منطلقٌ) خبراً والأب فاعل به وسد مسد الخبر ، والجملة خبر كان على مـذهب أبي الحسن ، لأنَّ أبا الحسن لا أذكُرُه أجازَ هذا النوع ، إلّا إذا قلتَ : منطلقٌ زيد [6] ، وأمّا إذا تقدمت (كان) فلا يُجيز ذلك ، لأن (كان) عامل لفظي ، والابتداء عامل معنوي ، والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي .

ويجوزُ في قولك : كان زيد منطلقٌ أبوهُ ، وجهٌ آخر ، وهو أنْ تجعلَ

---

(١) في الأصل : « يطلبه . . . يعمل فيه » بالياء المثناة التحتية فيهما .

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٣) في الأصل : « أن يعملا فيهما بدلاً » ولعـل الصواب ما أثبته استئناساً بما تقدم ص ٦٩٠ .

(٤) تكملة بمثلها يلتئم الكلام .

(٥) سورة البقرة آية ٨٣ .

(٦) انظر ص ٥٧٨ .

في كان ضمير الأمر والشأن ، فإذا فعلت ذلك توجه لك فيما بعد (كان) وجهان :

أحدهما : أنْ يكونَ (زيد) مبتدأ ، و (منطلق) خبر عنه ، و (أبوه) رفع به ، ولا يثنى (منطلق) على هذا ، ولا يُجمع في الأعراف ويجوز على لغةِ (أكلوني البراغيث) .

الثاني : أنْ يكون (زيدٌ) مبتدأ ، و (منطلقٌ) خبر مقدم ، و (أبـوه) مبتدأ ، والجملة خبر عن زيد ، والضميرُ العائدُ عليه المضاف إليه الأب وفي (منـطلق) ضمير يعـود إلى الأب ، والجملة خبر كـان ، وتثنى وتجمع (منطلقاً) على هذا ، لأنه لم يَرفع الظاهرُ ، ويجوزُ أنْ تقولَ : كانت زيدٌ منطلقٌ أبوه [1] ، وتجعل في كانت ضمير القصة ، وليس ذلك بالأكثر ، والأكثر أنْ تأتي بضمير الأمر والشأنِ مع المُذَّكَر ، وتأتي بضمير القصة مع المؤنث . وقد جاء مخالفاً ، وليس بالكثير ، قالوا : إنّه أَمَةُ اللَّهِ ذاهبةٌ [2] ، وقرأ ابن عامر : ﴿ أو لم تكنْ لَهُم آيةٌ أنْ يَعْلَمَهُ ﴾ [3] ففي (تكن) ، ضمير القصة ، و (أنْ يَعْلَمَهُ) مذكر . وسيأتي الكلام في ضمير الأمر والشأن في آخر هذا الباب مستوفى [4] .

قولُهُ : (وإذا جِئْتَ بعد اسم كان باسمٍ ، وهو بعضُ الأول ، كان لك فيه وجهان : إنْ شئت أبدلته ونصبت الخبر ، وإنْ شئت رفعته بالابتداء ، وجعلت ما بعده خبره) [5] .

---

(١) في الأصل : زيداً منطلقاً أبوه . والصـواب ما أثبت .

(٢) أنظر الكتاب ١٤٧/١ .

(٣) سورة الشعراء آية ١٩٧ ، بالتاء المثناة الفوقية في (تكن) ، ورفع (آية) ، وقراءة سائر السبعة بالياء المثناة التحتية ، ونصب (آية) / انظر السبعة ص ٢٧٣ ، حجة القراءات ص ٥٢١ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ١٥٢/٢ .

(٤) أنظر ص ٧٤٤ فما بعدها.

(٥) الجمل ص ٥٤ ، وفيه (هو بعض) من غير واو ، وكذا في الخطيتين .

[١٧١] اعلم أنك إذا جئت بعد اسم كان باسم ، وليس / خبراً لها ، فإنه يكون على ثلاثة أوجه :

أحدهـا : أنْ يكون بدل شيءٍ من شيءٍ ، وهما لعينٍ واحدةٍ ، أو يكونَ بدل إضرابٍ ، فإنْ كان واحداً منهما لم يجز لك في الثالث إلّا النصب ، وذلك نحو قولك : كانَ زيدٌ أخوكَ ذاهباً ، إذا كانَ الأخ هو زيدٌ ، فإنْ كان الأخُ غير زيد، كان بدل إضراب، ويكون على جهة النسيان، ويكون على جهة الغلط، ولا يجوز الرفع في ذاهب، لأنه لا رافع له إلّا أنْ تجعل في كان ضمير الأمر والشأن، فترفع الذاهب فتقول: كان زيدٌ أخوكَ كما تقول: كانَ زيدٌ ذاهبٌ. قال:

١٦٠ ـ إذا متُّ كان النّاسُ صِنفان شامتٌ
وآخرُ مُثْنٍ بالـذي كنتُ أصنَعُ[١]

وسيأتي الكلام في هذا كلِهِ في آخرِ الباب مستوفى [٢] .

الثاني : أنْ يكون بدل بعض من كل ، أو بدل اشتمال ، فيجوزُ في الثالث من هذين القسمين الرفعُ والنصبُ ، والرفع أحسن ، فإن رفعت كان

---

(١) البيت للعجير السلولي (عمير بن عبدالله ، والعجير لقبه / شاعر مقـل من شعراء الدولة الاموية ، جمع شعره الاستاذ محمد نائيف الدليمي ، ونشره في العدد الأول من المجلد الثامن من مجلة المورد العراقية / انظر ترجمته في معجم الشعراء ص ٥٣ ، الأغـاني ٥٨/١٣ ، خزانة الأدب ٢٩٨/٢ ، مقدمة شعره في العدد المشار إليه آنفاً من مجلة المورد ص ٢٠٧) .

انظر البيت في / شعره ـ المورد ١/٨/ ص ٢٢٥ ، الكتاب ٧١/١ شرح أبياته لابن السيرافي ١٤٤/١ ، فرحة الأديب ص ١١٨ ، النوادر ص ١٥٦ ، الجمل ص ٦٣ ، شـرح أبياته لابن سيده ل ١١٤ ، الحلل ص ٦٤ ، الفصول والجمل ص ٨٨ ، شرح المقدمة المحسبة ٣٥٤/٢ ، الافصاح للفـارقي ص ٦٣ ، ٢٨١ ، ٣٢٤ ، أمالي ابن الشجـري ٣٣٩/٢ ، شـرح المفصل ٥٧٧/١ ، ١١٦/٣ ، ١٠٠/٧ ، همـع الهـوامـع ٢٣٥/١ ، ٦٤/٢ .

(٢) أنظر ص ٧٤٤ فما بعدها .

الثاني مبتدأ ، وما بعده خبره ، والجملةُ خبرُ كان ، وإنْ نصبت كان الثاني بدل اشتمال أو بدل بعض من كل ، وكان الثالث خبر كان ، فمثال بدل البعض من الكل قولك : كانَ زيدٌ وجُهُهُ حَسَنٌ ، ومثال الاشتمال قولك : كان زيدٌ مالُهُ كثيرٌ إنْ جعلتَ الوجْهَ والمال بدلين نصبتَ حسناً ، وإن جعلتهما مبتدأين رفعتَ حَسَناً ، وإنّما كان الرفعُ على الابتداء في الوجهِ والمالِ ؛ لأنك إذا جعلتَهُما بدلين كانا على تقدير تكرار العامل ، وإذا جعلتهما مبتدأين فليسا على تقدير وحذفٍ ، والكلام بلا تقدير أولى من كلام بمحذوف وتقدير ، وهذا كُلُّهُ ما لم تجعل في كان ضمير الأمر والشأن ، فإنْ جعلت في كان ضمير الأمر والشأن لم يكن في (حسن) ولا (كثير) إلّا الرفعُ ، جعلتَ الوجْهَ والمالَ بدلين أو مبتدأين ، على حَسَبِ ما تقدَّم في الأول .

وقوله : (وكذلكَ إنْ كان الثاني ممّا يشتَمِلُ عليه المعنى جرى في البدل والقطع هذا المجرى)[1] .

ثم ذكر « كان زيدٌ مالُهُ كثيرٌ »[2] دليل على أنّ الاشتمال عنده لا يشترط فيه أنْ يكون بالمصدر من الاسم ، بل يكون بالاسم من الاسم وبالمصدر من الاسم . ولا أعلمُ في هذا خلافاً ، وقد (مضى)[3] الكلام في بدل الاشتمال[4] .

الثالث : أنْ يكونَ ما لا يَصِحُ فيه بدلٌ من الأبدال الأربعة ، فهذا لا يصح فيه إلّا الرفعُ بالابتداء ، وإذا كان مرفوعاً بالابتداء ، فلا بد فيما بعده أنْ يكون مرفوعاً على أنّهُ خبر المبتدأ ، والجملة خبر كان ، ومثال ذلك : كان

---

(١) الجمل ص ٥٦ .
(٢) المصدر نفسه ص ٥٦ .
(٣) تكملة بمثلها يلتئم الكلام .
(٤) انظر ما تقدم ص ٣٩٠ .

زيدٌ أبوه منطلقٌ ، لا يجوز في منطلق إلاّ الرفع ، وقد مضى الكلامُ في هذا [(١)] .

فإنْ قلتَ : وَلِمَ لا يكون (أبوه) بدلاً من زيدٍ بدل اشتمال ، ويكون بمنزلة: كان زيدٌ مالُهُ كثيراً.

قُلْتُ : بدل الاشتمال وبدل البعض من الكل لا يصح في كل شيء ، ألا ترى أنك تقول : قُطِعَ زيدٌ يَدُهُ ، لأنك تقولُ : قُطِعَ زيدٌ ، وأنتَ تُريدُ يَدَهُ ، ولا يجوز أنْ تقولَ : قَطَع زيدٌ رأسُهُ ، لأنك لا تقولُ : قُطِعَ زيدٌ وَتسْكُت إذا قُطِعَ رأسُهُ ، وإنّما يقالُ في هذا : قُتِلَ زيدٌ ، وتقولُ : فُتِحت الدارُ أَبوابُها ، لأنك تقول : فُتِحَتِ الدَّارُ ، إذا فُتِحت أبوابُها قال الله تعالى : ﴿ وفُتِحت السماءُ فكانتْ أبواباً ﴾ [(٢)] . وكذلك تقول : كَثُرَ زَيدٌ ، إذا كَثُرَ مالُهُ ،ولا تقول : انطلق زيد إذا انطلق أبوهُ ، فاضبط هذا وتَفَطَّن له فإنّه الذي يُعتَبَرُ به ما يصِحُّ فيه بدل البعض من الكل ، وما يصح فيه بدل الاشتمال ، وما لا يصح ، ألا ترى أنّ اليدَ والرأس عضوان من الشخص ، وقد تبين لك الفرق بينهما . وترجع في صحة هذا الى ما ذكرتُهُ وقررته .

ثم أتى بقول الشاعر :

١٦١ ـ فما كانَ قيسٌ هُلْكُهُ هُلْكَ واحدٍ ولكنَّه بُنْيانُ قومٍ تَهَدَّما [(٣)]

(هُلْكُهُ) يجوز فيه أنْ يكونَ بدلَ اشتمال ، فيجوز لك في هلك [(٤)]

---

(١) انظر ما تقدم ص ٦٩٢.

(٢) سورة النبأ آية ١٩.

(٣) الجمل ص ٥٦ ، والبيت لعبدة بن الطبيب السعدي التميمي ـ والطبيب لقب أبيه ، واسمه يزيد ـ (شاعر مخضرم مقل مجيد . أسود من لصوص الرباب أدرك الاسلام فأسلم ، وشارك في فتوحات فارس) انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٧٣١/٢ ، الأغاني ٢٤/٢١ ـ ٢٨ ، اللآلىء ٦٩/١) وهو من قصيدة رثى بها قيس بن عاصم المنقري (رضي الله عنه) / انظره في الكتاب ١٥٦/١ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٧٩٢/٢ ، شرح أبيات الجمل لابن سيده ل ١١٢ ، الحلل ص ٤٣ ، الفصول والجمل ص ٧٨ ، شرح المفصل ٦٥/٣ ، ٥٥/٨ .

(٤) في الأصل : فيه ، والصواب ما أثبت .

وجهان : [الرفعُ والنصبُ] [١] ، والرفـع بالابتداء أحسنُ لما ذكرتُه .

وقوله : (تهدما) فعلٌ ماضٍ في موضع الصفة للبنيـانِ.

قوله : (فإذا تقدمَ اسمُ كانَ عليها رُفِعَ بالابتداءِ ، وصارتْ (كان) خَبَره ، وآسْتَتَرَ اِسمُها فيها) [٢] .

قد تَقَدَّم أنَّ كانَ تَدْخُلُ على المبتدأ والخبر : تَرْفع المُبْتَدأ تشبيهاً بالفاعل ، وتَنْصِبُ الخبرَ تَشْبيهاً بالمَفْعَولِ ، وقَدْ تَقَدَّمَ أن الفاعِلَ إذا تَقَدَّم ارتَفَعَ بالابتداءِ ، فاسْمُ كانَ إذا تَقَدَّمَ ارتَفَعَ بالابتداءِ ، وفي هذه العبارة مسامحةٌ ، ومعناه على حَسَبِ ما / ذكرتُ لك . وهذه العبارةُ لأبي القاسم [١٧٢] وتوجدُ في كلامِه كثيراً ، وهي نحوُ قوله : « وإذا تقدمَ نعتُ النكرة عليها نُصبَ على الحالِ » [٣] وقدْ مَضىٰ أن هذه مسامحَةً [٤] ، ونحو قوله أيضاً : « إذا اشتغل الفعل عن المفعول بضميره ارتفعَ بالابتداءِ » [٥] يُريدُ : ما يَصِحُ أن يكونَ مَفْعُولاً لولا الضمير وكذلك قولُه في بابِ الجزاءِ : « وإذا دخَلَ علىٰ الاسمِ الذي يجازىٰ بهِ عاملٌ غيرَ الابتداءِ والفعل المجازىٰ بهِ بطل الجزاءُ وارتفعَ الفعِلُ المجازىٰ بهِ » [٦] . لا يَصِحُ أن يتقدَمهُ عامِلٌ لفظي غيرُ حروفِ الجزاءِ ، وإنما يُريدُ : إذا دَخَلَ علىٰ الاسمِ الذي يَصِحُ أن يجازىٰ بهِ ، فاضْبطَهْا ، فإن من النحويينَ من لَمْ يَتَفَطن لهذهِ العبارةِ وَرَدّ على أبي القاسم ولا شَكَ أنها عبارةٌ صحيحة ، لكن فيها مسامَحة .

قوله : (واستَتَر اسمُها فيها) .

---

(١) تكملة بها يتم الكلام .

(٢) في الجمل المطبوع ص ٥٧ « واستقر اسمها » وكذا في (س) ، وجاءت العبارة في (ج) . كما أوردها المصنف .

(٣) الجمل ص ٢٧ .

(٤) انظر ص ٣١٤.

(٥) الجمل ص ٥١ .

(٦) المصدر نفسه ص ٢٥١ .

هذا علىٰ حَسَبِ ما تَقَدمَ في الفاعل ، فيَجِبُ أن يَظْهَرُ في التثنيةِ والجمع كما يَظْهرُ في التثنيةِ والجمع في الفاعلِ ، فتقول: الزَّيْدَانِ كانا قائِمَين، والزيدُون كانوا قائِمينَ، كما تقول: الزيدان ذَهبا والزيدُون ذهبُوا، فإذا قلتَ: زيد كانَ أبوهُ منطلقٌ، فيجوزُ لك فيه وجهانِ:

أحدهما: أن تنصبَ منطلقاً، ولا تجعلُ في كان ضميراً، ويكونُ الأبُ اسم كانَ، والجملة خَبَرُ كانَ، والضميرُ العائِدُ علىٰ زيدٍ الهاءُ المضاف[1] إليها الأبُ.

الثاني : أن ترفعَ المنطلِقَ ، فإذا رفعتَ المنطلِقَ ، توجَهَ لكَ في (كان) ثلاثةُ أوجه :

أحدها : ألّا تجعل في كان ضميراً ، وتكون (كان) ملغاةً كما تقولُ : زيدٌ كان منطلقٌ قالَ :

١٦٢ ـ * إنّ الرَّزيةَ كان يومُ ذؤابِ * [2]

فـ (يومُ ذؤاب) خبرُ إنَّ ، وكان ملغاةٌ ـ على حَسَبِ ما تقدم في ظَنَنْتَ ـ[3] وسيأتي الكلام في كان الملغاة وأنّها لا ترفَعُ ولا تنصِبُ[4] . الثاني : أنْ تَجعلَ في كان ضميراً يعودُ إلى زيدٍ ، والتقدير : زيدٌ كان هو أبوهُ

---

(١) في الأصل : «المضافة».

(٢) صدره ـ كما سيذكر المؤلف بعد ـ :

* ولقد علمت على التجلد والأسى *

وهو لربيعة بن عبيد الأسدي ـ شاعر جاهلي ـ من قصيدة يرثي فيها ابنه ذؤاباً منها أبيات في الحماسة برواية الجواليقي ص ٢٣٦ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٢ /٨٤٣ ، شرحها للتبريزي ٢ /٣٢٢ ، وليس فيها الشاهد ، وهو مع أبيات من القصيدة ذاتها في الأمالي ٢ /٧٣ .

(٣) انظر ما تقدم ص ٤٣٧ ـ ٤٣٨ .

(٤) انظر ما سيأتي ص ٧٣٨ .

منطلقٌ ، ويكونُ الضميرُ من قولك (أبوه) عائداً على الضمير الذي في كان ، لأنّ الجملةَ من (أبوهُ منطلقٌ) خبرُ كان ، ولا بد في الخبر إذا كان جُملةً من ضمير يعود إلى اسم كان ، ويكون الضمير العائد على زيدٍ هو المسْتَتِرْ في كان ، لأنّ كان واسمها وخبرها في موضع خَبرِ زيد .

الثالث : أنْ تجعل في كان ضميرَ الأَمرِ والشأن ، وتكونُ الجملةُ من قولك (أبوهُ منطلقٌ) خبراً لكان ، والجُملةُ من كان واسمها وخبرها خبرُ عن زيدٍ ، ويكون الضميرُ العائدُ إلى زيد الضمير المضاف إليه الأبُ ، لأنَّ ضميرَ الأمرِ والشأنِ لا يعودُ إليه من خبره ضميرٌ على حَسَبِ ما يتبيَّن في آخر هذا الباب [1] . ويتبيّنُ لك الفَرْقُ في هاتينِ المسألتينِ في التثنيةِ والجمع ، فتقولُ في تثنيةِ (زيدٌ كان أبوهُ منطلقٌ) وفي كان ضمير يعود إلى زيدٍ : الزيدان كانا أبواهما منطلقانِ، وفي الجَمع: الزيدون كانوا آباؤهم منطلقونَ، وتقولُ في تثنيةِ هذه المسألةِ، وفيها الأمر والشأن: الزيدانِ كان أبواهما منطلقانِ، وفي الجميع: الزيدونَ كان آباؤهم منطلقونَ، لأنّ ضميرَ الأمر والشأنِ لا يُثنى ولا يُجْمَع ، وكذلك تقول في تثنيةِ هذه المسألة وجمعها إذا جعلتَ كان زائدةً ، لأنّ (كان) الزائدةَ ليس فيها ضميرٌ فتُثنى وتجمع ، وقد ذكرتُ هذا كله ، وفي الخبر : « كل مولودٍ يُولدُ على الفِطرةِ حتى يكونَ أبواه هما اللذانِ يهودانهِ أو ينصرانه أو يمجسانه » [2] . يجوز لك نصب

---

(١) انظر ما سيأتي ص ٧٥٠ فما بعدها.

(٢) هذا من حديث شريف رواه البخاري في صحيحه ٩٧/٢ « كتاب الجنائز / باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه » بلفظ : « ما من مولود يولد إلا على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه » ، وكذا في ٢/٦ « كتاب التفسير ـ سورة الروم » ، ٢١١/٧ « كتاب القدر / باب الله أعلم بما كانوا عاملين ، وهذه الرواية هي المشهورة في الحديث ، ولا شاهد فيه عليها. ورواه الإمام أحمد في مسنده (٣٤٦/٢ «مسند أبي هريرة» ما من مولود يولد إلا يولد على الفطرة حتى يكون أبواه اللذان يهودانه . . . » وانظر المصدر نفسه ٣١٥/٢ ، صحيح مسلم بشرح النووي ٢٠٩/١٦ ـ ٢١٠ « باب معنى كل مولود يولد على الفطرة » . وانظر أيضاً الكتاب ٢٩٣/٢ ، الإيضاح ١٠١/١ ، التبصرة للصيمري ٥١٤/١ .

اللذينِ ، ورفع اللذينِ ، فإنْ نصبتَ اللذين كان (أبواه) اسـم يكـون ، و(اللذان) خبر ليكون ، و(هما) فصل مثل قوله تعالى : ﴿ ولكنْ كانوا هُمُ الظالمين ﴾ [1] .

وسيأتي الكلام في الفصلِ في بابه مستوفى . فإنْ رفعتَ (اللَّذَين) جازَ لك ثلاثةُ أوجه :

أحدُها : ألا تجعلَ في (يكونُ) ضميراً يعودُ إلى المبتدأ وهو « كل مولودٍ يولَد » .

(الثاني : أن تجعل في (يكون) ضميراً) [2] .

الثالث : أن تجعل في (يكون) ضمير الأمر والشأن .

فإن لم تجعل في (يكون) ضميراً جعلت (أبواه) اسمَ كان و (هما) مبتدأ ، واللذين خبرها ، والجملةُ خبر يكون ، والضميرُ العائد إلى الأبوين هو (هما) ، ويكونُ بمنزلةِ قراءةِ من قرأ : ﴿ ولكن كانوا هم الظالمون ﴾ [3] فـ (هم) مبتدأ ، و (الظالمون) خبرٌ ، والجملةُ خبر كان و (هم) هو الضميرُ العائدُ إلى اسم كان ، فإن جعلتَ في كان ضميراً [4] يعودُ / إلى كلِّ مولود [5] توجه لك في (هما) وجهان . أحدهما : أن يكون فصلاً ، واللذانِ خبرُ (أبواه) ، و (أبواه) مبتـدأ والجملةُ خبرُ يكون ، ويكونُ الضمير من (أبواه) عائداً على اسم يكون ، وهو ضمير (كلُّ مولودٍ) ، وأُضمر مفرداً مراعاةً للفظ ، ولو عاد على المعنى ، لكان جمعاً . ونظيرُ هذا قولُه تعالى : [١٧٣]

---

(١) سورة الزخرف آية ٨٦ .

(٢) ما بين الحاصرتين سقط من المتن وعلقه الناسخ في الحاشية .

(٣) في معاني القرآن للفراء ٣/٣٧ «ومن جعلها اسماً رفع ، وهي في قراءة عبدالله (ولكن كانوا هم الظالمون)» وفي الأصل «الظالمين» .

(٤) تكررت كلمة « ضمير » في الأصل .

(٥) في الأصل : « الى زيد » والصواب ما أثبت .

﴿ انْ كلُّ مَنْ في السمٰواتِ والأرضِ إلا آتي الرحمنَ عبدا ﴾ [1] ، لأن لفظ (كلٌّ) مفردٌ وقال تعالى : ﴿ وكلٌّ أَتَوه داخِرين ﴾ [2] فعاد الضمير على معنى كل . الثاني : أن يكون (أبواه) مبتدأ ، و (هما) مبتدأٌ ثانٍ ، واللذان خبر (هما) ، والجملة خبرُ (أبواه) ، و(أبواه) وخبرُه خبرُ يكون ويكون الضميرُ العائدُ على أبويه هو (هما) ، والضميرُ العائد إلى اسم يكون هو المضاف إليه الأبوان ، وإن جعلت في يكون ضمير الأمر والشأن توجه لـك أيضاً في (هما) وجهانِ : الابتداءُ والفصلُ ، على حَسَبِ ما تقدَّم . وخبرُ (كل مولود) ، على الفطرة ، و (يولد) صفةٌ مؤكدةٌ كما قال تعالى : ﴿ وما مِنْ دابّةٍ في الأرضِ ، ولا طائرٌ يطيرُ بجناحيه الا أممٌ أمثالُكم ﴾ [3] ، ويكون (على الفطرة) متعلقٌ بمحذوف تقديرُه ، كلُّ مولود كائنٌ على الفطرةِ أو ثابتٌ ، أو ما أشبه ذلك ، ولا ينبغي أن تجعلَ (يولد) هو الخبرَ ، ويكون (على الفطرة) متعلقاً بـ (يولد) ، لأنك إن فعلتَ ذلك بقيتْ (حتى) لا متعلَّق لها إلا أن تقدر : ويبقى على الفطرة حتى يكون أبواه ، وهذا تكلف ، والصفةُ مؤكِّدةً كثيرةٌ في القرآنِ وفي كلام العرب .

وأتى أبو علي بقول حبيب : [4]

١٦٣ ـ مَنْ كان مَرْعى عزمِهِ وهمومِهِ   روضُ الأماني لم يزل مهـزولاً [5]

---

(١) سورة مريم آية ٩٣ .

(٢) سورة النحل آية ٨٧ .

(٣) سورة الأنعام آية ٣٨ .

(٤) هو أبو تمام : حبيب بن أوس الطائي الشاعر العباسي المشهور .

(٥) الإيضاح ص ١٠٢ ، ايضاح شواهد الايضاح ل ٢١ ، المصباح ١/ ل ٣٥ ، والبيت في ديوان أبي تمام بشرح التبريزي ٦٧/٣ . وقد أخذ على أبي علي الفارسي استشهاده ببيت أبي تمام ، واعتذر عنه باعتذارات منها ما ذكره المؤلف في الكافي ١/ ص ٢٣٦ ، من أنه أتى به « لأن النحويين لهم أن يضعوا أمثلة من عندهم لبيان ما تقرر عندهم من قوانين ، فرأى أن يأتي بهذا البيت عوضاً عن مثال من عنده استحساناً لمعناه ولفظه ، وكأنه قال : لو قلت من كان همه بطنه لم يزل ممقوتاً ، لجاز ذلك في (بطنه) الرفع والنصب » ومنها أن « عضد الدولة =

فاعلم أنه يجوز نصبُ (روضُ الأماني) ورفعُه ، فإذا نصبتَ (روض الأماني) فهو خبر كان ، و (مرعى عزمه) اسمُ كان ، والجملةُ خبر (من) ، والضمير العائد على (من) الهاء من قوله (مرعى عزمه) و (من) شرط ، وإذا كان الشرط مبتدأ فلا يكون خبرُه إلا جملةَ الشرط ، ولاحظَّ للمبتدأ في ذلك .

ويبطلُ قولُ من ذهب إلى أن خبرَ (من) قوله : لم يزل مهزولاً .

وكذلك يبطل قول من قال : إنَّ خبرَ (من) الشرطُ والجزاء ، ولا يصح من هذه الأقوال الثلاثة الا القولُ الأولُ ، لأمرين :

أحدهُما : لزومُ الضمير في الجملة الأولى .

والثاني : أن الشرطَ والجزاء لا يكونانِ إلا جملتين ، وسيأتي بيانُ هذا مكملاً في باب الشرط والجزاء .

فإن رفعتَ (روضَ الأماني) توجه لك أمران :

أحدُهما : أن يكون (روضُ) اسمَ كان ، و (مرعى) خبرٌ مقدم ، والجملةُ خبرُ (من) ، والضميرُ ما ذكرته قبل ، على حَسَب ما بيَّنتُه .

الثاني : أن يكون في كان ضميرٌ يعودُ إلى (مَنْ) وهو اسم كان ، و(مرعى عزمه) مبتدأ ، و (روضُ) خبر أو بالعكس ، والجملة خبر لكان ، والجملة من كان واسمِها وخبرِها خبر لـ (مَنْ) ويكون الضمير من قولهِ (مرعى عزمه) عائداً على الضمير الذي في كان على حَسَبِ ما بيّنتُه فيما تقدّم .

وتقولُ : مَنْ كان أخاك ؟ ومَنْ كان أخوك [1] ؟ ، فإذا قلتَ : من كان

= كان يحب هذا البيت وينشده كثيراً ، فلهذا استشهد به وفيات الأعيان ٢ /٨١ ، وانظر ايضاح شواهد الايضاح ل ٢١ ، حواشي الايضاح ١ /١٠٣ .

(١) انظر الكتاب ١ /٥٠ ، الإيضاح ١ /١٠٣ .

أخاك ؟ جعلتَ في كان ضميراً [1] يعودُ إلى (مَنْ) . وإذا قلتَ : من كان أخوك ؟ جعلت (مَنْ) خبراً مقدماً ، وعلى حسب هذا تُوجِّهُ كلَّ ما يأتي من هذا النوع ، ولو جعلت مكان (مَنْ) (أياً) ظهر الاعراب وتبين لك الفرق ، فتقول : أيُّهم كان أخاك ، وأيُّهم كان أخوك .

وسيأتي الكلام في إعرابِ (أي) ، وأن القياسَ كان البناءَ ، بعدُ .

قولُه : (اعلم أنه لا يلي كان وأخواتِها ما انتصبَ بغيرِها) [2] .

اعلم أنَّ كان يأتي بعدها اسمُها ، ويأتي بعدَها خبرُها ، ويأتي بعدَها معمولُ خبرها إذا كان ظرفاً أو مجروراً ، فتقولُ : كان زيدٌ منطلقاً اليوم، فهذا قد وليها اسمُها، وتقول: كان منطلقاً اليومَ زيدٌ، فهذا وليها خبرُها. وتقول: كان اليومَ زيدٌ منطلقاً، فهذا قد وليَ كان فيه معمولُ خبرِها ، وكان ذلك ، لأن العربَ اتسعتْ في الظرفِ والمجرورِ ما لم تتسعْ في غيره ، وقد مضى من كلام أبي القاسمِ ما يقتضي جوازَ هذهِ المسائِلِ الثلاثِ [3] ، ولا خلاف في ذلك بين النحويين ، فإن أوليتَ كان وأخواتِها معمولَ خبرِها ، وليس بظرفٍ ولا مجرورٍ ، فهذه تنقسم قسمين :

أحدُهما : أن تُوقِع بعدَ المعمولِ الاسمَ ، وذلك أن تقول : كانَ طعامَك زيدٌ [4]/آكلا، فهذه المسألة لا تجوز باتفاقٍ من النحويين [5]، إلا [١٧٤] أنهم اختلفوا في التعليلِ ، فقال أبو علي : لأنك أوقعتَ (طعامَك) بين أجنبيين، لأنك أوقعته بينَ (كانَ) و(زيدِ)، وليس معمولاً لواحدٍ منهما [6].

---

(١) في الأصل : « ضمير » .
(٢) الجمل ص ٥٧ .
(٣) أنظر ما تقدم ص ٦٨٨.
(٤) تكرر « زيد » في الأصل .
(٥) يريد نحاة البصرة أمّا الكوفيون فأجازوا ذلك / انظر الكتاب ١/ ٧٠ ـ ٧١ ، المقتضب ٤/ ١٠٦ ـ ١٠٧ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٩٣ ، شرح الكافية ، للرضى ٢/ ٣٩٩ ، التصريح ١/ ١٨٩ .
(٦) الايضاح ١/ ١٠٧ .

وقال سيبويه : لأنك أوليتَ (كان) ما ليس باسمٍ لها ولا خبرٍ [١] .

فإن جئت بعد المعمولِ بالخبرِ ، وجئت بعد ذلك بالاسم ، فقلتَ : كان طعامكَ آكلاً زيدٌ ، توجه لك الخلاف في المسألةِ ، فمن علل امتناع تلك بأنك أوقعت الطعامَ بين أجنبيين أجازَ هذه المسألةَ ، لأن الطعامَ ليس أجنبياً من آكل [٢] ، ومن علّل امتناع تلك بأنك أوليتَ (كان) ما ليسَ باسمٍ لها ولا خبر ، منع هذه ، لأنك أوليت ـ هنا ـ (كان). ما ليس باسمٍ لها ولا خبرٍ ، وهذه المسألةُ الخلافُ فيها مشهورٌ ، وقد ذكره [٣] ابن السِّيد في الحُلَلَ [٤] . فمن منع : كان طعامَك آكلاً زيدٌ ، راعى شَبَهَ (كان) بالفعلِ المتعدي إلى المفعولِ ، وأنت لا تقول : ضربَ الفرسَ راكبةً زيدٌ ، وأنت تريدُ : ضرب راكبةَ الفرس ، فتقول : ضرب زيد راكبةَ الفرس ، أي امرأة راكبةً الفرسَ ، ومن أجازها راعى الأصل ، فإنَّ (كان) إنّما تدخل على المبتدأ والخبر ، وأنت تقول : طعامَكَ آكلٌ زيدٌ ، بلا خلاف ، فَتدخُلُ كان على هذا ، فتقول : كان طعامَكَ آكلاً زيدُ ، ويلزم الذي يقول بهذا أنْ يجيز: كان طعامَك زيدٌ آكلاً، لأنك تقول: طعامَك زيدُ آكلٌ[٥]، فالأحسنُ في هذا المنع، وألّا يلي (كان) ما ليس باسمٍ لها ولا خبرٍ، إلّا أنْ يكون ظرفاً أو مجروراً، لاتساع العرب فيهما. وأما قول الشاعر.

---

(١) انظر الكتاب ١/٧٠ .

(٢) الايضاح ١/١٠٧ .

(٣) في الأصل : « ذكر » .

(٤) لأبي محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي كتابان أحدهما : « اصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل » .

الثاني : « الحلل في شرح أبيات الجمل » .

وقد طبعا ، وقد سمي أولهما في بعض المصادر بالحلل أيضاً وجاء اسمه على الصفحة الأولى من نسخة مكتبة الأوقاف العامة ببغداد هكذا : « الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل » وبهذه التسمية حققه ونشره الأستاذ سعيد عبد الكريم سعودي في بغداد ، وما عزاه المؤلف إلى ابن السيد من ذكر الخلاف في المسألة موجود ص ١٧٣ من تلك الطبعة .

(٥) في الأصل : « آكلا » بالنصب ولا وجه له .

١٦٤ ـ * بمـا كـان إيـاهُمْ عـطـيةُ عَـوَّدا * [1]

وهو يريد : بما كان عطيةَ عودَهُم ، ثم قَدَّم المفعول ، وانفصل الضمير ، فولى (كان) للضرورة ، والضرائرُ لا ينبغي أنْ يُعَولَ عليها ، ولا يقال بها إلّا بالسماع ، وتُقْصَر حيثُ سمعتْ ، وتحفظُ للنظير ، وأمّا قولُ الشاعر :

١٦٥ ـ فأصبحوا والنوىٰ عالي مُعَرَّسِهم
وليسَ كُـلَّ النوى يُلْقي المسـاكينُ [2]

فليس هذا على أنّ المساكين اسم ليس[3]، و [كلَّ][4] النوى مفعولُ بـ(يُلْقي) لأمرين : أحدُهما : أنْ (يُلْقيَ) مهيأ للعمل في المساكين ، فلا يجوز أنْ يقطع عنه ، ويؤثر فيه غيره ، ولأنك لا تقول : المساكينُ يُلْقِي ، إنّما يقال : المساكينُ يُلْقونَ ، فلو كان على ذلك لكان يُلْقونَ ، على أنّهُ لو كان يُلْقَونَ لانبغـى أنْ تجعل من لغة (أكلوني البراغيث) ، و :

* يَعْصِرْنَ السليطَ أقـارِبُـهُ *[٢٩]

ولا تجعلُ على أنكَ أوليتَ (كان) ما ليس باسم لها ولا خبر ، لعدم

---

(١) عجز بيت للفرزدق ، صدره في (ديوانه) ١/ ١٨١ .
* قنافذ درامون خلف جحـاشهم *
ويروى الصـدر في كثير من المصادر :
* قنـافذ هدَّاجون حول بيوتهم *
والشاهد في المقتضب ٤/١٠١ ، اصلاح الخلل ص ١٥٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٩٣ ، المغنى ص ٧٩٥ ، شرح ابن عقيل ١/١٢٢ ، التصريح ١/ ١٩٠ ، همع الهوامع ٢/ ٩٢ ، خزانة الأدب ٤/ ٥٧ .

(٢) البيت لحميد الأرقط شاعر إسلامي مجيد ، (وهو أحد بخلاء العرب الأربعة) ، ترجمته في معجم الأدباء ١١/ ١٣ ـ ١٥ ، وانظر الشاهد في الكتاب ١/ ٧٠ ـ ١٤٧ ، شرح أبياته لابن السيرافي ١/ ١٧٥ ، فرحة الأديب ص ٤٣ ، المقتضب ٤/ ١٠٠ ، اصلاح الخلل ص ١٥٢ ، أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٠٣ ، خزانة الأدب ٤/ ٥٨ .

(٣) في الأصل : اسم كان .

(٤) تكملة يتضح بها المراد.

وورود هذا إلّا فيما لا اعتدادَ به من الشعر . على حَسَبِ ما ذكرتُهُ من قوله [1] :

* بـمـا كانَ إياهُـمْ عطيةُ عَـوَّدا * [١٦٤]

والذي ينبغي أنْ يُقالَ في هذا البيت ، أنَّ (ليس) فيها ضميرُ الأمر والشأن ، وهو اسمها ، فقد تنزلَ هذا في الحقيقةِ منزلَة قولك : زيدٌ كان أبوهُ منطلقٌ ، وفي (كان) ضمير يعود إلى زيدٍ هو اسم كانَ ، فلم يلها هنا إلاّ اسمها . ويجوز في (ليس) هنا أنْ تكون قد أجريت مجرى (ما) [2] ، وهو على حَسَبِ ما حكاه سيبويه : (ليس الطيبُ إلاّ المِسْكُ) [3] فـ (ليس) هنا أجريـتْ مجرى (ما) [4] ، لأنَّ العربي الذي حكى عنه أنَّهُ يقول : ما كان الطيبُ إلاّ المِسكَ ينصب المِسكَ على أنَّهُ خبر [5] .

ويمكن وجه ثالث : أنْ يكون (المساكينُ) فاعلاً بـ (يلقى) ، ويكون في (ليس) ضمير المساكين ، ويكون من باب إعمالِ الثاني ، وكان القياس أنْ يقالَ : لَيْسوا ، لكنه جاء مفرداً كما جاء في قـول الفرزدق :

١٦٦ ـ وهلْ يَرجِعُ التَسليمَ أويكشفُ العمى ثلاثُ الأثافي والرسومُ البـلاقعُ [6]

---

(١) في الأصل : « قولهم » .

(٢) في الأصل : مجراها تحريف .

(٣) الكتاب ١٤٧/١ ، وانظر مجالس العلماء ص ١ ـ ٤ .

(٤) في الأصل مجراها تحريف .

(٥) ضبط المسك من (ما كان الطيب إلا المسك) في الكتاب تحقيق عبد السلام هارون ١٤٧/١ بالرفع ، والصواب النصب ، كما قال المؤلف ، ومن قبله السيرافي : إذ قال في شرح الكتاب ٢/ ل ٨ : قال : إلا أن بعضهم قال : ليس الطيب إلا المسك وما كان الطيب إلا المسك ، وكان هذا عنده أقوى من الحجة الأولى ، وذلك أن الذين رفعوا المسك في (ليس) هم الذين نصبوه في (كان) . . . . . ولو جعل في (كان) ضمير الأمر والشأن لرفع المسك أيضاً » ، وانظر غاية الأمل ١/ ص ١٣٩ .

(٦) الشاهد لذي الرمة في ديوانه ص ٤٢٢ ، المقتضب ١٧٦/٢ ، ١٤٤/٤ ، اصلاح المنطق ص

ولم يقل : يرجعون ، وكذلك قول علقمة :

١٦٧ ـ تَعفَّقَ بالأرطى لها وأرادهـا رجالٌ فبذَّتْ نُبلهم وكلَيب [1]

ولم يقلْ : تَعففوا ، وهذا جائزٌ ، وإنْ كان الأولُ أحسن ، لأنك إذا أعملتَ الثاني ، والأول يطلب عُمدةً ، فلا بد من الإضمار في الأول ، ويجوز أن يظهر في التثنية والجمع ، وهو الأحسن ، ويجوز ألَّا يظهر تشبيها بـ (نِعْم) و (بِئْسَ) ، وسيأتي الكلام في هذا مكملاً في باب الإعمال فهذه ثلاثة أوجه أحسنُها أنْ تجعلَ في ليس ضمير الأمر والشأن .

الثاني : أن تكون (ليسَ) أُجريت مجرى (ما) .

الثالث : أنْ يكون على إعمال الثاني .

قال ابن السِّيد في قـول أبي القاسم : (واعلم أنـه لا يلي كان وأخواتِها / ما انتصبَ بغيرها) [2] : « هذه عبارة فاسدة توجبُ ألّا يجوز : [١٧٥] طعامَكَ كانَ زيدٌ آكلًا ، وألّا يجوز : كان طعامَكَ آكلًا زيدٌ ، وألّا يجوزَ : كان طعامَكَ زيدٌ آكلٌ » [3] .

الجواب: إنّ هذه العبارة قد وُجِد نحوها لسيبويه قال: «لا يجوز أنْ تقول : ما زيداً عبد الله ضارباً ، وما زيداً أنا قاتِلًا ، لأنه لا يستقيم كما لم يستقم في كان وليس أنْ تُقدم ما يعمل فيه الآخر [4] ، ولا خلاف في

= ٣٠٣ ، شرح ابياته لابن سيده ل ١٢٢ ، الحلل ص ١٧٠ ، الفصول والجمل ص ١٣١ ، شرح المفصل ١٢٢/٢ ، المساعد ٣٩٢/١ ، والشطر الثاني في همع الهوامع ٣١٤/٥ . ولم أجد البيت في ديوان الفرزدق المطبوع ، ولا وجدت أحداً نسبه إليه كما فعل المؤلف .

(١) ديوانه ص ٣٨ ، المفضليات ص ٣٩٣ ، المقرب ٢٥١/١ ، الرد على النحاة ص ٨٧ ، وانظر الديوان ص ١٤٢ ، ففيه مصادر أخرى ، تعفق: استتر ، بذت : سبقت ، الأرطى : شجر .

(٢) الجمل ص ٥٧ .

(٣) اصلاح الخلل ص ١٥١ ، وفي الأصل « آكلا » بالنصب في الأمثلة الثلاثة ، وأثبتُ (آكل) « بالرفع في المثال اعتماداً على نص ابن السيد ، وعلى ما سيذكره المصنف في رد اعتراضه بعد .

(٤) الكتاب ٧١/١ .

جوازه ، وكذلك إذا قلتَ : كان طعامَك آكلاً زَيدٌ ، فالذي ينفصل به عن سيبويه ، ينفصل به عن أبي القاسم ، بل الانفصال عن أبي القاسم أقرب .

أمّا اعتراضه بقول العرب : طعامَكَ كان زيدٌ آكلاً ، فليس بشيء ، لأنّ اصطلاحهم بأنك لا تُولي كان ما ليس باسم لها ولا خبر إنّما هو إذا جئت بالمعمول بعد كان ، وأمّا إذا جئت بالمعمول قبل كان فعبارتهم في ذلك إنّما هو : تقدم المعمول على كان .

وأما اعتراضه بقول العرب : كان طعامك زيدٌ آكلٌ ، فليس بشيء ، لأنّ الذي ولي كان اسمها ، لأنَّ اسمَها ضميرُ الأمر والشأن ، وهو في النية ، ويجري في هذا مجرى : زيدٌ كان طعامَكَ أبوه آكلٌ ، في أنّ في كان ضميراً [1] يعودُ إلى زيدٍ يظهر في التثنية والجمع ، فلم يل (آكل) كان حقيقة .

وأمّا اعتراضُهُ بـ (كان طعامَك آكلاً زيدٌ)، فهذه المسألة هي التي وقع فيها النزاع ، والنحويون فيها يختلفون ، فمنهم من منع ومنهم من أجاز على حسب ما قررتُهُ ، والذي يظهر منها ، وأنّ ما جاء من ذلك في الشعر فيقصر في موضعه ، ولا يُتعدى ـ ويُضبط ليكون نظيراً لما يرد .

قولُهُ : (وكذلك لَو قلتَ : كانت زيداً تأخُذُ الحُمّى لم يَجز) [2] .

هذه المسألة تجوز على أنْ تجعل في كانت ضميرَ القصة ، ويكون بمنزلة قوله سبحانه : ﴿ فإنّها لا تَعْمَىٰ الأبصارُ ﴾ [3] وتكون [4] (الحُمَّىٰ) فاعلةٌ بـ (تأخذُ) ، و (زيداً) مفعول بـ (تأخُذُ) ، والجُملة من الفعل والفاعل خبر كانت ، وفي (كانت) ضمير القصة ، ويجوز أيضاً على أنْ

---

(١) في الأصل : « ضمير » .

(٢) الجمل ص ٥٧ .

(٣) سورة الحج آية ٤٦ .

(٤) في الأصل : « يكون الحمى » بالمثناة التحتية .

يكون [١] في كانت ضمير الحُمَّىٰ ، ويكون من باب الاعمال ، والأول أحسن . وإنّما الذي لا يجوز : أنْ تجعل الحُمَّىٰ اسم كانت ، وزيداً مفعولاً بـ (تأخذ) خبر ، لأنك أوليتَ كان ما ليس باسم لها ولا خبر . فهذا نص منه على أنَّهُ لا يجوزُ : كان طعامَكَ آكلاً زيدٌ على حَسَبِ ما ذكرتُهُ .

قوله : (وإذا اجتمع في باب كان نكرةٌ ومعرفةٌ ، فالاسم المعرفة والنكرة الخبر) [٢] .

اعلم أنّ المرفوع بكان هو في الأصل مبتدأٌ ، والمنصوبَ بكان هو في الأصل الخبر للمبتدأ ، وإذا اجتمع لك في باب المبتدأ والخبر معرفة ونكرة ، فالذي تجعله المبتدأ المعرفة ، وتجعل النكرة الخبر ، لأنّ الخبـر محل الفائدة ، فيجب أنْ يكون المنكُورَ عند المخاطب ، وأمّا المُخبرُ عنه فالمراد منه تعيين المقصود بالاخبار عنه ، فيجب أنْ يكون معروفاً عند المخاطب ، فتقول : زيدٌ قائمٌ ، وقائمٌ زيدٌ ، فبلا شَّكٍ أنَّ (قائماً) هو محلُ الفائدة ، وليس (زيدٌ) هو محلُ الفائدةِ ، لأنّ زيداً يعرفُهُ مخاطَبُكَ ، كما تعرفه أنت ، وإنّما المستفادُ من القيام هو الذي تعرفه أنت ، ولا يعرفهُ مُخاطَبُكَ ، وكذلك إذا قلتَ : زيدٌ خير من عمرو ، وخير من عمرو زيد ، فالمقصود : الإخبار عن زيدٍ بأنّهُ أفضل من عمرو ، وزيد معلوم عند مخاطبك ، كما هو معلوم عندك . فإن جُعل (خيرٌ من عَمرو) المبتدأ ، وتجعل زيداً خبراً ، فهو من قَبيل الاتساع ، ولا [٣] تفعلُ ذلكَ العربُ بالنكرة التي فيها اختصاص نحو قائمٌ زيدٌ ، إلاّ في الشعر ، وقد تَكون الضرورة راجعةً إلى القوافي وراجعة إلى الوزن ، فأمّا ما يرجع إلى القافية فيكون في الأسماء كلها إلاّ الاسماءَ المنقوصةَ والمقصورةَ ، وأمّا ما يرجعُ إلى الوزن فلا يكون إلاّ في الأسماء

---

(١) في الأصل : « على أن تكون في كانت ضمير » ، بالمثناة الفوقية في « تكون » .

(٢) الجمل ص ٥٧ .

(٣) في الأصل « قد تفعل » .

المنقوصة ، وهو كل اسم آخره ياء قبلها كسرة نحو : القاضي والغازي ، وما أشْبه ذلك كُلِهِ ، ويتبيَّن بعد .

فتقول : كانَ زيدٌ قائماً ، وتقول : كانَ قائماً زيدٌ ، ولا يجوز : كان قائمٌ زيداً ، إلّا في الضرورة عند القافية ، وكذلك لا تقولُ : كانَ زيداً[1] قاضٍ إلّا في الضرورة للقافية والوزن .

ومما يجري مجرى هذا قولُهُم : قائماً كانَ زيدٌ ، وأشاخصاً كان عَمرو؟ فتنصبُ شاخصاً، وترفَعُ عَمراً، ولا يجوزُ الرفع في شاخصٍ ، والنصب في عمرو / ، لأنك إنْ قلتَ : أشاخصٌ كان عَمرا ، فلا يخـلو أن تجعل [١٧٦] شاخصاً اسماً لكان مقدرة بعد الهمزة ، لأنّ الهمزةَ طالبةٌ بالفعل ، وكأنكَ قُلتَ : أكان شاخص عمراً كما تقول : أزيدٌ ضَرَب عَمراً والتقدير : أَضَرَبَ زيدٌ عَمراً ، أو تجعلُ شاخصاً مبتدأً ، واسم كان مضمر فيها يعود على شاخصٍ وعَمرو خبـرُ كان . فإنْ جعلتَ شاخصاً اسم كان وكان محذوفةٌ ، والتقدير : أكان شاخصٌ عَمراً ، فقد أخبرت بالمعرفة عن النكرة ، وهذا لا يكون إلّا في ضرورة الشعر ، فإنْ جعلت شاخصاً مبتدأ ، وجعلتَ عَمراً خبراً عن كان ، فكذلك أيضاً لا يجوز إلّا في الشعر ، لأنك إنّما تستفهم عن شُخُوصِ عَمرو ، كما أنك إذا قلت : شاخصٌ كان عمرو ، فإنّما تريد أنْ تخبر عن شُخُوص عمرو ، فَحقُّ الكلام أنْ يكون شاخص منصوباً خبر كان ، وعمرو مرفوعاً اسم كان في الاستخْبارِ والخبَر ، ولا يجوز هذا كلُّهُ إلّا في الشعر للضرورة . على حَسَبِ ما أعلمتك ـ أنشد سيبويه :

١٦٨ ـ أسكرانُ كان ابن المراغةِ إذْ هجا

تميماً بجوفِ الشام أم مُتساكِـرُ[2]

---

(١) في الأصل : كان زيدٌ .

(٢) البيت للفرزدق كما في الكتاب ٨٩/١ وعنه أثبته عبد الله الصاوي في ملحقات ديوان الفرزدق ص ٤٨١ ، وانظر البيت أيضاً في المقتضب ٩٣/٤ ، الخصائص ٣٧٥/٢ ، شرح الجمل

أنشده برفع سَكران ومتساكرٍ ، وابنِ المراغَةِ منصوبٌ ، والمطلوبُ ـ بلا شَكٍّ ـ الاستخبار عن ابن المراغة أسكرانٌ كان أم مُتساكرٌ ؟ ، فليس المطلوبُ الإعلامَ بابن المراغة ، إنّما المطلوبُ الإعلامُ بحالِ ابن المراغة ، فكان القياسُ أنْ يقول : أسكرانَ كان ابنُ المراغةِ أم متساكراً ، وكذلك أنشد على هذا :

١٦٩ ـ فإنَّكَ لا تُبالي بعـد حَوْلٍ أظبيٌ كانَ أُمُّكَ أمْ حِمارُ[1]

وهذا كله من باب الإخبار بالمعرفة عن النكرة ، وهو لا يجوز إلّا في الشعر . ووجه ما جاء من ذلك في الشعر أنّ اسم كان مُشبَّه بالفاعل ، والخبر مُشَبَّه بالمفعول ، والعربُ ترفعُ المفعول وتنصب الفاعل في ضَرورة الشعر إذا فُهم المعنى ، ففعلوا ذلك باسم كان وخبرها ، فقالوا : كان قائمٌ زيداً ، لأنَّ المخاطَبَ يعلمُ بالضَرورة أنَّ زيداً هو المُخبَر عنه وهو الذي يَستَحقُ أنْ يُرفَعَ (قائمٌ) به ، و (قائمٌ)[2] به وقعت الفائدة ، وهو الذي يستحِقُ أنْ يُنصب ، فجرى ذلك مجرى : خَرَق الثوب المسمارَ ، فكما جاز مثل هذا في ضرورة الشِّعر ، لأنّ المخاطب يعلم أنّ المسمار هو الفاعل ضرورة ، والثوب مفعول ضرورة ، جاز أن ترفَعَ النَكرةَ ، وتنصب المعرفة في الضرورة ، ويكون هذا من باب القلب كما جاء : أُدخلتُ القُلُنْسُوَةَ في رأسي[3] ، وأنشد سيبويه :

= لابن عصفور ٤٠٤/١ مغني اللبيب ص ٦٣٧ ، شرح أبياته ٦٩/٧ ، همع الهوامع ٢٣٣/١ ، خزانة الأدب ٦٥/٤ .

(١) الكتاب ٤٨/١ ، والبيت فيه منسوب إلى خداش بن زهير ، والراجح نسبته إلى ثروان بن فزارة العامري (شاعر مخضرم وفد على رسول الله ﷺ فأسلم، ترجمته في الإصابة ١٩٩/١ ، خزانة الأدب ٢٣١/٣ ، كما ذكر ابن السيرافي في شرح أبيات الكتاب ٢٢٧/١ ، والأسود الغندجاني في فرحة الأديب ص ٥٣ ، البغدادي في خزانة الأدب ٢٣٠/٣ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٢٤٣/٧ نقلاً في الكتابين عن كتاب « مختار أشعار القبائل لأبي تمام » ، وانظر الشاهد أيضاً في المقتضب ٩٤/٤ ، الافصاح للفارقي ص ٣٣٣ ، شرح المفصل ٩٤/١٠ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٠٥/١ ، مغنى اللبيب ص ٧٦٨ ، شرح شواهده ٩١٨/٢ .

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٣) في الكتاب ١٨١/١ : « . . . كما قال : أدخلت في رأسي القلنسوة ، (والجيد أدخلت في القلنسوة رأسي » .

١٧٠ ـ * تَرى الثَّوْرَ فيها مُدْخِلَ الظِلِّ رَأْسَهُ *[٣]

أراد : مُدْخِلَ رأسِهِ الظل .

قوله : (وإذا اجتمعت معرفتان جعلت أيُّهما شئت الاسم ، والآخر الخبر)[٢] .

(أيُّهما) هنا بمنزلة الذي موصولة ، والتقدير : جعلتَ الذي شئت والضمير العائِدِ على أيِّهما محذوفٌ ، والتقديرُ : جعلتَ أيَّهُما شِئْتَهُ . وهذا الفصلُ ينقسمُ عندي قسمين :

أَحَدُهما : أنْ تكونَ المعرفتانِ لا يختلف المعنى[٣] ، تَجْعلُ أيَّهما شئت مبتدأ والآخرَ خبراً ، وذلك نحو قولِكَ : كان زيدٌ القائمَ ، وكان القائمُ زيداً ، وكذلك كان زيدٌ هذا ، وكان زيداً هذا ، أيَّهما جعلتَ الاسم ورفعتَ لا يختلِفُ المعنى ، إلاّ أنَّ المختار أنْ تجعل الأعرف الاسم ومن النحويين من لم يشترط هذا ، ومن هذا قوله تعالى : ﴿ فما كانَ جوابَ قومِهِ إلاّ أنْ قالوا ﴾[٤] فـ (أنْ قالوا) في موضع (قولُهم) ، وهو اسم كان ، ويجوز في العربية أنْ ترفعَ الجوابَ ويكونُ اسمَ كان ويكون الخبر (أنْ قالـوا) ، والمعنى واحد . وقال تعالى : ﴿ ثُمَّ لَمْ تكنْ فِتْنَتُهُم إلاّ أنْ قالوا ﴾[٥] قرىء برفع (فِتْنَتُهُم) ونَصْبها[٦] ، فَمَنْ رفعها جعلها اسماً لتكون ، والخبر (أنْ

---

(١) الكتاب ١/١٨١ وتمامه:

* وسائره باد إلى الشمس أجمع *

ولم أقف للبيت على نسبة ، وانظره في تأويل مشكل القرآن ص ١٤٨ أمالي المرتضى ١/٢١٦ ، درة الغواص ص ٥ .

(٢) الجمل ص ٥٨ .

(٣) هكذا في الأصل : « المعنى » ، والمراد : معناهما والألف واللام تعاقبان الإضافة عند الكوفيين ، فلعل هذا أخذا به .

(٤) سورة العنكبوت آية ٢٤ ، ٢٩ .

(٥) سورة الأنعام آية ٢٣ .

(٦) الرفع قراءة ابن كثير وابن عامر وحفص عن عاصم ، والنصب قراءة نافع وأبي عمرو ورواية =

قالوا) ، ومن نصب جعل (أنْ قالوا) اسماً لتكن .

والأكثر في هذا ، وفيما أشبَهُ أنْ تجعل (أنْ) والفعل هو الاسم لأنّ (أنْ قالوا) معرفةٌ لا يُنعَتُ ، فصارت بذلك شبيهةً بالمضمرات ، والمضمرات أعرفَ المعارف فجعلُها اسماءً أحسنُ من جعلها أخباراً ، وكذلك ما أشبهها ، فيلزمُ عن هذا التعليل أنْ تكونَ إقامةُ الأعرف في هذا الفصل الذي ذكرتُه أولى / بأنْ يجعل اسماً لكان . [١٧٧]

الثاني : أنْ يكونَ المعنى يختلفُ ، فلستَ في هذا النوع بالخيار ، لأنَّ المعنى يتغيَّرُ ، ومثال ذلك : زيدٌ صاحبي ، وصاحبي زيدٌ ، فإنّكَ إذا قُلتَ : زيدٌ صاحبي ، فإنّه لا يقتضي بالظهور أنَّهُ لا صاحبَ لك إلاّ زيد ، لأن اللفظ ليس فيه تعرض لنفي الصحبة عن غير زيدٍ . فإنْ قلت : صاحبي زيدٌ ، فالظاهر من هذا اللفظ أنّهُ لا صاحبَ لك إلاّ زيد ، لأنك إذا قلت : صاحبي زيد ، وجعلت صاحبي مبتدأ وزيداً خبراً ، فالمقصود الاخبار بتعيين صاحبك ، كأنَّ قائلاً قال لك : أَعلمُ أنّ لك صاحباً خاصاً بك ، فعيِّنهُ لي ، فقلتَ : صاحبي زيدٌ ، وعلى هذا تجعلُ (صاحبي) مبتدأ . وأمّا إنْ قلتَ : زيدٌ صاحبي فالقصد الاخبار عن زيد باتصافه بهذا الوصف ، وليسَ فيه تعرضٌ لغيرِه أنَّهُ لا يتصف به ، ومن هذا قوله ﷺ : (تَحريمُ الصلاةِ التكبير ، وتحليلها التسليم)[1] فأخذ مالك والشافعي رحمهما اللّهُ من هذا الحديث أنّه لا تحريم للصلاة غير التكبير، وكذلك لا تحليلَ للصلاة إلاّ

= أبي بكر عن عاصم / أنظر السبعة ص ٢٥٤ ـ ٢٥٥ ، حجة القراءات ص ٢٤٣ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/٤٢٦ .

(١) رواه الامام أحمد في مسنده ١/١٢٣ « مسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه » بلفظ : « مفتاح الصلاة الظهور ، وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم » ، وأنظر المصدر نفسه ١/١٢٩ ، سنن أبي داود ١/١٥ « كتاب الطهارة ـ باب فرض الوضوء » ، مسند الترمذي ١/٨ ـ ٩ « باب الطهارة ـ باب ما جاء أنّ مفتاح الصلاة الطهور » سنن ابن ماجه ١/١٥ « كتاب الطهارة وسننها ـ باب مفتاح الصلاة الطهور » .

التسليم ، فجعلا التكبيرُ فرضاً به يدخلُ في الصلاة ، وجعلا السلامَ [فرضاً] (١) به يُخرج عن الصلاة .

ومنهم من جَعَلَ المعنى واحداً ، وأنك إذا قُلتَ : صاحبي زيدٌ ، فمعناه معنى : زيدٌ صاحبي ، ولم يجعل قوله ﷺ « تحريمُ الصلاة التكبير، وتحليلُها التسليم » يقتضي (٢) أنّ الصلاة لا يدخل فيها إلاّ بالتكبير ، ولا يخرج منها إلاّ بالسلام ، وينقل عن أبي حنيفة رحمه الله أن السلام ليس من فروض الصلاة ، والأول عندي هو الأظهر . وكذلك اختلفوا في قول كُثَيِّر :

١٧١ - * . . . شَرُّ النســاءِ البَـحاتـر * (٣)

البحاتِرُ : القِصارُ ، فمنهم من قال : اللفظ يقتضي بظهوره أنّ هذا الوصفَ مقصورٌ على البحاتِر ، ومنهم من قال : المعنى واحد (٤) ، وإنّما يقتضي أنّ البحاتر بهذا الوصف (٥) والقول الأول عندي أظهر على حَسَب ما بينته .

وكذلك إذا قلت : عَزْلَتُه عقُوبَتُهُ ، وعُقوبَتُه عَزْلَتُهُ إختَلف النحويون في

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٢) في الأصل : « بمقتضى » .

(٣) الشاهد بتمامه :

عينت قصيرات الحجال ولم أرد قصار الخطى ، شر النسا البحاتر

ديوانه ص ٣٦٩ ، وتخريج البيت ص ٣٧٠ منه ، وانظر المسائل والأجوبة ص ٨٨ ، همع الهوامع ٢/٣٣ .

(٤) ممّن اختلف في بيت كثير جماعة من نحاة سرقسطة فذهب بعضهم إلى أن (البحاتر) مبتدأ و(شر النساء) خبر، وأجاز بعضهم أن يكون (شر النسا) مبتدأ، و(البحاتر) خبره، حكى ذلك عنهم أبو بكر بن الصائغ في مجلس جمعه مع أبي محمد بن السيد البطليوسي، وذكر ابن الصائغ أنه أنكر القول الثاني فخالفه ابن السيد في إنكاره فتنازعا في ذلك ثم افترقا فدون ابن السيد هده المنازعة واحتج لمذهبه في إحدى مسائله في كتابه الموسوم بـ(المسائل والأجوبة) ص٨٨، وانظر غاية الأمل ١/١٢٣، الأشباه والنظائر ٣/١١٥، فما بعدها.

(٥) جاء قوله : « وإنما يقتضي أن البحاتر بهذا الوصف » بعد قوله : « مقصور على البحاتر » .

هذا ، فمنهم قال : المعنى واحد ، ومنهم من قال : المعنى مختلف ، فإذا قلت : عَزْلَتُهُ عقُوبتُهُ فاللفظ يقتضي أنَّهُ عاقَبَهُ ولم يعزِله كأنّ قائلاً قال له : اعزْلهُ عن هذه الولاية ، لهذه الخيانة ، فقال : لا أعزِله ، عَزْلَتُهُ عُقوبتُهُ ، أي : أُعاقِبُه ولا أعزِلْهُ ، فتقومُ له العقوبة مَقام العَزْلة .

وإذا قلت : عُقُوبَتُهُ عَزْلَتُهُ ، فاللفظ يقتضي بظهوره أنه عَزَلهُ ولم يعاقِبْهُ وكأنّهُ جواب لمن قال : عاقِبْهُ على هذه الخيانةِ ، فقالَ : لا أعاقِبْه بل أعزِلْهُ ، فعقوبتُهُ عَزْلَتُهُ ، أي : الذي يقوم له مقام العقوبة العَزْلة وهذا القول الثاني وهو الذي يظهر لي ، لكن بالظهور لا أنّه [1] نَصٌّ على المعنى [2] .

فإذا تحصل ما ذكرته فنرجع إلى قول أبي القاسم . فقوله « وإذا اجتمع لك معرفتان جعلتَ أيَّهما شئت الاسم ، والآخرَ الخبر » [3] .

يمكن أنْ يريد أَحَد القسمين ، وهو القسم الذي ذكرتُهُ أولاً ، ويكون لفظهُ مطلقاً ، وهو مقيَّدٌ بالمثال؛ لأن المُثُلَ التي [4] ذكر هي من القسم الأول : الذي المعنى فيها واحد .

ويمكن أنْ يكون مذهبه أنّ المعنى واحد .

ويمكن أنْ يريد بقوله : « جعلت أيهما شئت الاسم والآخر الخبر » . بعد المحافظة على المعنى ، أي : لا مانع من اللفظ من جعل أَحَدهما

---

(١) في الأصل : « لأنه » بسقوط همزة (أن) .

(٢) ذهب ابن الطراوة إلى أنه إذا اجتمع في باب كان معرفتان فالمراد إثباته يجعل خبراً ، والذي لا يراد إثباته يجعل اسما ، فإذا قلت : كانت عقوبتك عزلتك كان معزولاً لا معاقباً ، وإذا أردت أنه كان معاقباً قلت : كانت عزلتك عقوبتك . انظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٩٩/١ ـ شرح كتاب سيبويه للصفار ١/ ص ٩٨ شرح الجزولية للأبذي ١/ ص ٢٦٤ ، ارتشاف الضرب ص ٥٥٣ ، همع الهوامع ٩٤/٢ ، حاشية يسن على التصريح ١٧٢/١ ، وانظر ابن الطراوة النحوي ص ٢٥٢ .

(٣) الجمل ص ٥٨ .

(٤) في الأصل : « الذي » .

الاسمَ ، والآخرَ الخبرَ ، لكنّ ذلك مربوط بالمعنى ، على حَسَبِ ما تقدم .

ثم قال : (ورُبما جاء في الشعر الاسمُ نكرةً ، والخبرُ معرفةً)(١) .

قد ذكرتَ أنّ هذا يمكن أنْ يكونَ من باب القلب ، وأنّ اعرابَ الاسمِ جُعل في الخبر ، واعرابُ الخَبَرِ جُعِل في الاسم . وأنّ هذا بمنزلة ما تقدَم في نصبِ الفاعل ، ورفع المفعول للضرورة إذا اضطَر الشاعر ، وأنّ هذا بمنزلةِ : أدخلت القلنسوة في رأسي (٢) ، وعلى القلب أخذ المُبَرِّدُ قوله تعالى : ﴿ ما إنْ مَفاتِحَهُ لتنوءُ بالعُصْبَةِ ﴾ (٣) ، لأنّ العُصْبَة هي التي تنوء بالمفاتيح ، والنَوء : النهوض بالثقل . وجمهور النحويين يذهبون إلى أنّ الباء على معنى الهمزة ، وأنّ المعنى أنّ المفاتيحَ تنيء العصبة ، أي تجعلها تنهضُ بثقلٍ ، وجاء هذا كما جاء : تكلم فلان فما سقط بحرف ، وما أسقط حرفاً (٤) . وهذا هو الأظهر . ثم أتى بقول حسان / . [١٧٨]

١٧٢ ـ كأنَّ سبيئةً من ذاتِ عِـرْقٍ   يكونُ مِزاجَها عسلٌ وماءُ(٥) .

الشاهد في قوله : « يكونُ مزاجَهَا عسلَ وماء » ، أنّه نصب مزاجها وجعلها خبراً لـ (يكون) ، وهو معرفةٌ ، لاضافتهِ إلى الضمير ، وعسل نكرة ، وكذلك ماء ، وفعل ذلك للضرورة للقافية ، لأنّ القوافي مرفوعة ، ولم يثبت الاقواء ـ على قُبْحه إلاّ بينَ المرفوع والمخفوضِ ـ نحو قول النابغة :

---

(١) الجمل ص ٥٨ .

(٢) انظر ص ٧١٣ .

(٣) سورة القصص، آية : ٧٦ .

(٤) انظر ما مضى ص ٤١٧ .

(٥) ديوانه ص ٧١، الكتاب ١/٤٩، شرح أبياته لابن السيرافي ١/٥٠، معاني القرآن ٣/٢١٥، المقتضب ٤/٩٢، الأصول ١/٩٤، الجمل ص ٥٨، شرح أبياته لابن سيده ل ١١٣، الحلل ص ٤٦، الفصول والجمل ص ٨٣، المحتسب ١/٢٧٩، الإفصاح للفارقي ص ٦٣، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٦٨، شرح المفصل ٧/٩٣، ضرائر الشعر ص ٢٩٦، مغني اللبيب ص ٥٩١، ٩١١، شرح شواهده ٢/٨٤٩، خزانة الأدب ٤/٤٠ .

ويروى «كأن سبيئة من بيت رأس»، وسيشرح المصنف على هذا قريباً .

١٧٣ ـ * وبذاك خَبَّرَنا الغُرابُ الأسودُ * (١)

والقوافي مخفوضةٌ ، وكذلكَ قولُ أمرىء القيس :

١٧٤ ـ * وكأنّما من عاقلٍ أرقامُ * (٢)

والقوافي مخفوضةً ، فلم يجىء إلا مجيئاً ضَعِيفاً كأنه لا يُعْرف ، فاحتاجَ إلى رفع ماء و (ماء) معطوفةٌ علىٰ عسلٍ ، ولا يعطف المرفوع على المنصوب ، فلم يجد بداً من رَفْعِ العَسلِ ، ونصبُ مِزاجها ، وهو من بابِ القلبِ ، نحو قولهم :

خرقَ الثوبُ المسمارَ ، ونحوَ قول الشاعر :

* أوبلغت ســوآتِـهـم هَـجَـرُ * [٢٧]

فَنَصَب السوآت ، ورفعَ هَجَر ، والسوآتُ هي التي تبلغُ هَجَر ، لكنَّه قَلبَ للضرورةِ وفهم المعنى .

ومنَ النَحويين من قالَ : ليسَ في البيتِ ضرورة ، ولو جاءَ مثلُ هذا في كلامٍ لم يكنْ قبيحاً ، لأن مرادَهُ بـ « (عسلٍ) نوعُ منه ، لا يريدُ عسلاً مخصوصاً ، فلا يُفَرِّق بين أن يقولَ هنا : عسلٌ أو يقولَ : العسلُ ، فكأنه قال : يكونَ مزاجَها العَسَلُ والماءُ (٣) ، فيجري هذا مجرىٰ ، ما يصلُحُ

(١) صدره كما في ديوان النابغة ص ٨٩:

* زعم الغراب بأن رحلتنا غداً *

والبيت من قصيدته الدالية التي مطلعها:

أمِـن آل مـيـة رائـح أو مـغـتـدي عــجــلان ذا زاد وغــيــر مــزود

وانظر البيت في الشعر والشعراء ١/١٦٤، الموضح ص ١١، ٤٥، ٤٦، القوافي للتنوخي ص ١٣٦.

(٢) صدره كما في ديوان امرىء القيس ص ١١٦:

* وكأنما بدر وصيل كتيفة *

وهو من قصيدة مطلعها:

لـمـن الـديـار غـشـيـتـهـا بسُـحام فـعَـمَـايـتـيـن فـهـضـب ذي أقـدام

وكُتيفة: موضع، وعاقل: جبل، وأرقام: متباعد.

(٣) انظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٥١.

بالرجلِ خَيْر منك أنَ يَفْعَل كذا » لما كانت المعرفة هنا تَرادفُ النكرة جاز أن تنطقَ بأحدهما ، وتجعلَ الكلامَ على الآخر ، وينظرُ إلى هذا :

* إن الحوادثَ أودىٰ بها * [٤٩]

فقال أودىٰ ، لأن الحوادثَ ترادفُ الحَدَثان ، ومثله :

* ألّمت بِنا الحَدَثانُ . . . * [٥٠]

فقال : ألّمتْ ، وإن كانَ الحدَثان مذكراً ، لأنه يرادفُ الحوادثَ ، وإذا تتبعتَ هذا في كلام العربِ وجدتَه كثيراً ، وليسَ من قليلِ كلام العربِ ، وإن كان غيره أكثرَ منه . وهذا التأويلُ عندي حسن ، ولا يكونُ من قبيلِ الضرورة .

والسبيئة : الخمرُ المشتراةُ ، تقول : سبأتَ الخمرَ إذا إشْتَرَيْتَها . وبيت راسٍ [١] : بيتُ الخمارِ . قال [٢] النابغة :

١٧٥ ـ نَمّينَ قِلالَهُ من بيتِ راسٍ   إلى لقْمانَ في سوقٍ مُقام

و (من بيتِ راسٍ) يمكنُ أنْ يكونَ في موضعِ الصفةِ للسبيئة ، وأن يكونَ متعلقاً بسبيئة ، وقولُه : (يكونُ مزاجَها عسلٌ وماءُ) في موضعِ الصفةِ وخبر كأن في بيت بَعْدَه [٣] ، ويسمىٰ التَضْمين ، وقد ذَكرتُ من ذلك في بابِ الاشتغال ، وبينتُ الحسنَ منه من القبيحِ [٤] .

---

(١) ليس لبيت راس ذكر في بيت حسان رضي الله عنه على الرواية التي سلفت، ويروى «كأن سبيئة من بيت راس».

(٢) في الأصل: «وقال» بواو مقحمة قبل (قال).

ديوانه ص ١٣١ وفيه: «وقوله «انمين قلالة» أي نقلته البخت من مكان إلى مكان. وبيت راس: موضع بالشام. ولقمان: رجل خمار».

(٣) هو قوله رضي الله عنه:

على أنيابها أو طعم غض   من التفاح هصره اجتناء

انظر ص ٧٢.

(٤) انظر ص ٦٥٧.

ثم أتى بقول القطامي :

قفي قبلَ التَّفرُّقِ يا ضباعا ولا يَكُ مَوْقِفٌ منكِ الوَداعا[1] [116]

رفعَ موقفاً منكِ ، ونصبَ الوداعَ ، والوداعَ معرفةٌ ، وموقفٌ نكرةٌ ، فكانَ القياسُ أن يقولَ : ولا يَكُ موقفاً منكِ الوداعُ ، لكنّه قلبَ لضرورةِ القافيةِ لأن القوافي منصوبةٌ [1] ، ولا يكونُ الاقواءُ بيْنَ المنصوبِ والمرفوعِ ، على حَسَبِ ما بَيّنتُ ، وأجروا هذا مجرىٰ الرِدْفِ إذا كانَ بالواو جازَ أن تَقَعَ اليَاءُ معهُ ، ولا يجوزُ أن تقع الألفُ في الموضوعين . وكذلك إذا كان الرِّدْفُ بالألف لا تقع الياء ولا الواو ، وإنما ذلك لما في الألف من طولِ المدِ ، والواو والياءِ يجريانِ في المدِ سواء ، فلما كان الحكمُ في الرِّدْفِ علىٰ حسب ما ذكرتُ لكَ ، والردفُ يلي الروي جَعَلوا حركة الروي كذلك : تَجْري الضمة مع الكسرةِ ، والكسرةُ مع الضمةِ ، ولا تجري الفتحةُ مع واحدٍ منهما .

ومن النحويين من ذهب إلىٰ أن هذا البيت ليسَ في القبحِ بعيداً [2] ، ويجوزُ أن يكونَ مثل هذا في الكلامِ . حكىٰ سيبويه: أن خيراً منك زيدٌ [3] ، بِنَصْبِ خير منكَ ، ورفع زيد ، وجازَ لما في (خير منك) من التخصيص ، بتعلق (منك) به ، و (موقفٌ [4] منك) بمنزلة (خيرٌ منك) ، لأن كل واحدٍ منهما قَدْ تَعلّق بما تعلق به صاحبُه ، وهذا عندي حسن أيضاً ، وهو تنظيرٌ صحيحٌ .

وقولهُ : (يا ضُباعاً) منادىٰ مَرّخم حذف منه التاء في التَّرْخيم ، فالأكثر

(1) الجمل ص ٥٩ .

(2) في الأصل: (مرفوعة).

(3) في الأصل: «بعداً».

(4) في الكتاب ١٤٢/٢، وتقول: إن قريباً منك زيداً، إذا جعلت قريباً منك موضعه، وإذا جعلت الأول هو الآخر قلت: «إن قريباً منك زيد».

(٥) في الأصل: و «موقفاً منك».

إذا وقفَ عليهِ أن تَقِفَ بهاء السَّكْتِ ، فتقولُ في : يا طَلْحُ إذا وقفت : يا طَلْحه ، وجرىٰ هذا عندهم مجرى : إرمه ، واغزه ، ذكر ذلك سيبويه [1] ، لكنّ / هذا الشاعر استغنىٰ بألف الوصلِ عن هاء السّكْتِ ، لأن المرادَ في هاء السكت بيان الحركة وهذا حاصلٌ في الألف ، وسيأتي بيان هذا مكملاً في باب الترخيم . [١٧٩]

وقوله : (ولا يك) أصله (ولا يكنْ) بسكون النونِ ، كلا تَقُلْ [2] ، ولا تَقُمْ ، والسكونُ علامة الجزمِ ، و (لا) نهيٌ ، لكنّ العربَ تحذف هذه النون ما بقيت على سكونها تخفيفاً ، وليس الحذفُ بلازمٍ ، فإن وليها ساكن من كلمةٍ أخرىٰ ، وجبَ التحريكُ لذلكَ ، فإذا تحركتْ قويتْ بالحركةِ فلم تحذفْ إلا في الشعرِ ، قال الله تعالى : ﴿ لَمْ يكنِ الذين كفروا ﴾ [3] وقال تعالى في الحذف ﴿ ولا تَكُ في ضَيْقٍ مِمّا يَمْكرُونَ ﴾ [4] .

وقوله : (ورُبَّما أُخْبِرَ بالنكرةِ عن النكرةِ إذا كانَ فيهِ فائدةٌ) [5] .

قد تَقَدَّمَ في بابِ الابتداءِ أنّ النكرة لا يبتدأُ بها إلا في مواضعَ معلومةٌ ـ وقد بينتها[6] ـ، وكان تَدْخُل علىٰ المبتدأ والخبرِ ، ترفعَ المبتدأ وتنصبُ الخبرَ ، فيجبُ ألا يكونَ اسمُها نكرةً إلا أنْ تقعَ في تلك المواضع ، فلا تقولُ : كان رجلٌ شاخصاً، ولا كان رجلٌ عالماً لأن ذلكَ ليسَ فيه فائدةٌ، وتقول: كان في الدارِ رَجَلٌ ، لأنك تقول : في الدارِ رَجُلٌ ، وتَقُول : كانَ رجلٌ من

---

(١) المصدر ٢/٢٤٢ .

(٢) في الأصل: «كما تقول».

(٣) سورة البينة/ الآيـة الأولى .

(٤) سورة النمل، آية: ٧٠ .

(٥) الجمل ص ٥٨ ، وفيه «على الفكرة إذا كان فيها»، وفي الخطيتين «عن النكرة إذا كان فيها» .

(٦) انظر ما تقدم ص ٥٣٧ فما بعدها.

بني فلانٍ عالماً ، لأنك تقول في الابتداء : رجلٌ من بني تميم عالمٌ ، لأن هذا مما يحتاجُ المخاطبُ أن يَعْلَمَهُ ، وتقعُ به فائدةٌ ، وتقولُ : ما كانَ أحدٌ مجترئاً عليكَ ، لأنك تقول : ما أحدٌ مجترىءٌ عليكَ ، وهكذا تَعْتَبِر هذا البابُ ، تعتبرهُ بالابتداءِ ، فما جازَ في الابتداءِ ، وصَحّ دُخولُ كان عليهِ جازَ في كانَ ، وما لم يَصِحَ في الابتداءِ لَمْ يَصِحَ في كانَ ، وما قَبُحَ في الابتداء قَبُح في كان .

قولُه : (وما كانَ فيها أحدٌ خيرٌ منك) [1] .

يجوزُ في هذهِ المسألةِ أن تَنْصِب (خيراً منك) ، ويجوزُ أن تَرفْعَ (خيراً منكَ) ، فإذا نصبتَ (خيراً مِنْكَ) تَوجّهَ لك في المسألةِ وجهانِ :

أحدُهما : أن يكونَ (خيراً منك) خبراً لكـانَ ، و (فيها) متعلقٌ بخيرٍ ، والتقدير : ما كان أحدٌ خيراً منك فيها ، أي : في هذهِ الخَصْلَة ، أو في هذه الدارِ ، أو في هذهِ البَلْدَة ، أو ما أشْبه ذلك ، كما تقول : ما كان أحدٌ أمامَك فيها ، وما كان أحدٌ متَقَدِّمَك فيها .

الثاني : أن تجعلَ (فيها) هو الخبر ، ويكون (خيراً منك) حالاً ، ويكون التقديرُ : ما كان في الدارِ أحدٌ خيراً منك ، أي في حال أنه خيرٌ منك ، وهذا ضعيف ؛ لأن الحالَ من النكرةِ ضعيفٌ .

فإن قلتَ : أجْعَل الحالَ من الضميرِ الذي في (فيها) ، لأن (فيها) خبرُ كانَ ، ومتىٰ كان الظرف أو المجرورُ خبراً لكان ، فلا بد من ضمير عائدٍ على المبتدأ ، ويكون الضميرُ مستتراً في الظرفِ أو المجرورِ .

قلت : إنما قَبُحت الحالُ من النكرةِ ، لأنك قـادرٌ على أن تأتي بالصفةِ ، فإذا قلت : جاءني رجل ضاحكـاً ، فأنت قـادر على أن تأتي بالصفة ، فأنت قادرٌ على أن تقول : جاءني رجلٌ ضاحكٌ ويعطي ذلك

(١) الجمل ص ٥٩، وفي نسخة الثلاث «أحداً» بالنصب.

المعنى ، فلا فائدةَ في نَصْب الصفةِ هنا على التشبيهِ بالظرف ، لأن نصب الحال ليس على القياس ، وقد ذكرتُ ذلك في باب ما يتعدى إليه الأفعال المتعدية ، وغير المتعدية [1] .

وأنت في قولك : ما كان فيها أحدٌ خيراً منك ، قادر على الصفةِ ، ويعطي من المعنى ما يُعطيه الحال ، فَتَكَلُفك الحال من الضمير المستتر في الظرفِ وفيه ما فيه من ترك البَيِّنِ، والدخول في المُشْتبه وما جاءَ على غير أصلِه ، بعيدٌ .

وكذلك إذا قلتَ : في الدار رجلٌ ضاحكٌ ، الصفة هنا حَسُنت ، فإن قلتَ : في الدارِ رجلٌ ضاحكاً ، كان قبيحاً ، وإن جعلته حالاً من الضمير الذي في المجرو؛ لأن الذي قَبَّحَ الحال من النكرة موجود هنا ، وإن كان حالاً من المعرفة ، فاضبط هذا ، فإن كلام سيبويه مبنى عليه ، ونصّ سيبويه على أنَّكَ إذا قلتَ : في الدارِ رَجُلٌ ضاحكاً ، كان ضعيفاً [2] ، لأنهُ حالٌ من النكرةِ ، فأعتَرضَ عليه الناسُ بأن قالوا : إذا قلتَ : في الدار رجلٌ ضاحكاً ، لا أجْعَلُه حالاً من رجلٍ ، وأجْعَله حالاً من الضمير الذي في المجرورِ، لأنه خَبَر ، فلا بد من ضميرِ حتى قال بعضهم : إن هذا من سيبويه هنا رجوعٌ لمذهب أبي الحسن ، لأنه قال : رجل من قولك : في الدارِ رجلٌ ، فاعِل ، فإذا كان فاعلاً فليس في المجرور ضميرٌ. وهذا كله عدمُ فَهْم منع الحالِ من النكرةِ ، فإذا فَهِمْت ما ذَكرتُه / تبينَ لكَ أنِ مذهبَ سيبويهِ في رجلٍ ، [١٨٠] من قولك : في الدار رجل ضاحكاً ، الابتداء ، وفي المجرور ضميرٌ ومع هذا كله الحال ضعيفةٌ ، إلا أن (خيراً منك) إذا جعلته خبراً ، والمجرور متعلّق بِه فكلما أخَّرْتَ المجرورَ كان أحسنَ ، لأنه فَضْلَةٌ ، ولم يبنَ عليه

(١) انظر ما تقدم ص.٥٠٩ ـ ٥١٠ .
(٢) في الكتاب ٢١١/٢ « . . وقد يجوز على هذا فيها رجل قائماً، وهو قول الخليل رحمه الله».

الكلام . وإذا جعلت (خيراً منك) [مرفوعاً][1] كان صفة لأحدٍ، و(فيها) خبر ، وكان لك أن تقدم (فيها) وأن توسِّطَها وأن تُؤَخِرَها ، لكن تقديمها أحسن ، وكان لك أيضاً أن تجعلَ في (كان) ضمير الأمرْ والشأنِ ، ويكون (خيرٌ منك) بالرفع خبراً عن أحدٍ ، و (فيها) مجرورٌ متعلقٌ بخير منك ، كما تقول : ما أحدٌ خيرٌ منكَ فيها ، أي ما أحد مُتَقدِّمك فيها ، ويكون (فيها) متعلقاً بخيرٍ منك .

ثم قال : (فأما قولك : ما كانُ مِثلَكَ أحدٌ)[2] .

اعلم أن أحداً اختلفَ النحويونَ فيه .

فمنهم من ذهبَ إلى أنه بمنزلةِ عَالَمٌ .

ومنهم من قالَ : هو بمنزلة إنْسَان ، وأنَّ العربَ تستعملُها بهذيْنِ المَوْضعينِ[3] ، فتقول : ما في الدارِ أحدٌ ، تريد بذلك : ما في الدار انسانٌ ، وهذا بلا شكٍ المراد ، لا تريد أن الدارَ ليسَ فيها جنٌ ولا انس ، وأما قوله تعالى : ﴿ أَيَحْسَبُ أن لم يَرَه أحدٌ ﴾[4] فالظاهر من أحدٍ هنا أن معناهُ : كلُّ من يرى[5] .

وتكون أحدٌ بمعنى واحدٍ مع غَيْرها ، فتقول : أَحَدَ عَشَر ، وأَحَدَ وعشْرونَ ، وتأتي وحْدَها كذلِك ، فإذا كانت بمعنى واحدِ استعملت في الواجب والنَّفْي ، وفي العام والخاصِ . وأما أحد إذا كانت بمعنى إنسان ،

---

(١) تكملة يتم بها الكلام.

(٢) الجمل ص ٥٩ ـ ٦٠.

(٣) قال ابن لب في تقييده لـ ١٣١ بعد أن ذكر أن أحداً عند بعض النحاة بمنزلة عاقل وعند بعضهم بمنزلة إنسان، قال ابن أبي الربيع وهذان الإطلاقان صحيحان، ويوجد أحد بمعنى إنسان، ويوجد أحد بمعنى عاقل.

(٤) سورة البلد، آية: ٧.

(٥) في الأصل: «ترى» بالمثناة الفوقية تصحيف.

أو بمعنى عالَم[1] ، فلا تَكُونُ إلا في النَّفْي العام ، نحو ما في الدارِ أحدٌ ، وما عِنْدَك أحدٌ ، ولا يقالُ : عِنْدَكَ أحدٌ ، إلاّ أن يُراد بأحدٍ معنى واحدٌ ، وعلى هذا جرى كلامُ سيبويه[2] ، ولا أعلم له مخالفاً إلاّ المبرد ، فإنَّه قال : أحدٌ إذا كانَ بمعنى إنسان لا يستعملُ إلا في العامِ ، ويستعملُ في الواجبِ وفي النفي ، فتقول : ما جاءني أحدٌ ، وتقول : كل أحدٌ يفعلُ هذا ، ولا يستعمل في النفي الخاص ، ولا في الواجبِ الخاصِ ، وهذا الذي ذكره أبو العباس لا أعلمُ له نظيراً . كلُ ما يستعملُ في الواجبِ العامِ يستعملُ في الواجبِ الخاص ، وما ذهب إليه سيبويه له نظائر ، قالوا : ما بها أرمٌ ، وما بها شَفَّرٌ[3] ، ولا يَقُولون : كلُّ شَفْرٍ يَقُول هذا ، ولا يقال : كل أرمٍ يقولُ هذا ، كما تقولُ : كل إنسانٍ يقولُ هذا ، ولما ذكَرْتُه نظائرُ كثيرةً ، فيجبُ عما ذكَرْتُه أن يقال : إنَّ أحداً الذي بمعنى إنسان ، إذا صح أنه لا يُستعملُ في الواجبِ الخاصِ ، فلا يُستعمل في الواجبِ العامِ ، ويتأول (كلّ أحدٍ) إذا جاءَ على أن المعنى كل واحدٍ . ومما استدلَ به قوله :

١٧٦ ـ وقَدْ ظَهَرْتَ فلا تَخْفَىٰ علىٰ أحدٍ   إلا علىٰ أَحدٍ لا يَعْرِفُ القمرا[4]

فقوله : (على أحدٍ) بلا شكٍ أنه واجبٌ ، وهو هنا بمعنى إنسانٍ ، وهذا كما تقول : لا تَخْفى على إنسانٍ إلا على إنسانٍ لا يعرفُ القَمَرا .

الجواب : ان هذا أتى بِحُكْم المُقَابَلَة ، وقد يأتي بالمقابَلَة ما قياسُهَ أن يأتي وَحْده ، ألا ترىٰ أنهم قالوا : آتيه بالغدايا والعشايا والغدايا جمع غداة ، وغداة لا يجمع غدايا ، وإنما قيل هنا : غدايا ليجري مَجْرى عشايا فيزْدَوجَ

---

(١) في الأصل: «سالم» ولعل الصواب ما أثبته؛ إذ سيأتي نظيره للمصنف بعد.

(٢) انظر الكتاب ١/٥٤ ـ ٥٥، ٢/٣١٨.

(٣) أي: ما بها أحد/ إصلاح المنطق ص ٣٩١، وانظر اللسان «أرم» و«شفر».

(٤) البيت لذي الرمة في ديوانه ص ٢٦٩، وانظره في التهذيب الأصول ١/٩٦، ٥/١٩٤، ٦/٢٨٦، شرح المفصل ١/١٢١، وصدره في همع الهوامع ٥/٣١٣.

الكلام ، وجمع عشية عشايا على القياس ، لأن عشية فعيلة ، وفعيلة تجمعُ علىٰ فعائل بهمزة، فالقياسُ عشائي، ومتى اعترضت في الجمع همزةً، وجاء بعدها ياءٌ فإن العربَ تقلبُ الكسرة فتحفة، فتقولَ: عشاءَي، لتحرّك الياء وقبلَها فتحة فتقلب ألِفاً ، فَتَصِير عشاءاً ، فجاءت الهمزة بين[1] الفين ، فصار ذلك بمنزلة التقاءِ هَمْزتين فقلبوا الهمزة ياءاً ، فقالوا : عشايا ، كما تقول : في بَرِيةٍ برايا ، ومطيّة مطايا . وهذا الذي ذكرته مطرد لا ينكسر ، وسيأتي بيانه مستوفي في باب التصريفِ . ومن هذا النوع قوله تعالى : ﴿ إِنَّما نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ . اللهُ يَسْتَهْزِىءُ بِهِم ﴾[2] ، وكذلك قوله : ﴿ وَيمكُرُون ويمكر اللَّهُ واللَّهُ خيرُ الماكرينَ ﴾[3] ، وهو كثيرٌ من كلامِ العرب .

والذي يثبت في خاطري ما ذهب إليه سيبويه أن أحداً إذا كان بمعنى إنسان أو بمعنى عالَم ، فلا يستعمل إلا في النفي العام ، بمنزلة شَفْرٍ وأَرِم ، وغيرهما مما لَزِم النفي العام ، وقد وَضَع لذلِكَ ابنُ السّكيت في الإصلاح بابا[4] .

وإذا كانَ أحدٌ بمعنىٰ واحدٍ ، استعمِلَ في العامِ والخاص ، وفي النفي وفي / الايجابِ وأما استعمالُ اللفظ في الايجابِ ، ولا يُستعمل في الواجبِ [١٨١] الخاصِ فلا أعلمُ له نظيراً . والله أعلم .

ثم قال[5] : (فإنه نفىٰ أن يكونَ علىٰ مِثلِه أحدٌ)[6] .

اعلم أنك إذا قلتَ : ما كان مِثْلَك أحدٌ ، بنصب (مِثْلَ) ، فهو من

---

(١) في الأصل بعد، تحريف.
(٢) سورة البقرة، آية: ١٤، ١٥.
(٣) سورة الأنفال، آية: ٣٠.
(٤) وسماه: (باب ما لا يتكلم فيه إلا بجحد)، إصلاح المنطق ص ٣٨٥ فما بعدها.
(٥) اللاّم مطموسة في الأصل.
(٦) الجمل ص ٦٠ وفيه: على مثل حاله، وكذا في ج، وجاءت العبارة في (س) كما أوردها المصنف.

تقديمِ الخبرِ ، والأصلُ : ما كان أحدٌ مثلَك ، والمعنى نفيُ المماثلة عن الناسِ كلِّهم ، والمرادُ أَنَّكَ تَفْضُل الخَلْقَ أجمَعينَ ، وقدَّمْتَ الخَبر ، لأن خَبَر كانَ يتَقدَّمَ على اسْمِها ، ما لَمْ يَمْنَعُ مِنْ ذلك مانِع ، ولا مانعَ هنا ، فإن قلت : ما كان مثلُكَ أحداً ، ورفعتَ (مثلَك) ، ونَصَبْتَ أحداً ، فيفسدُ من جهةِ المعنى ، لأنك أثبت له مماثلاً ، ثم نفيت عنه الأحدية ، وهذا محالٌ ، لأن مماثِل الإنسانَ إنسانٌ..

فإن قُلْتَ : ومِنْ أينَ يلزم إذا رَفَعْتَ (مِثْلَك) ، ونصبتَ أحداً أن تكونَ قد أثْبَتَّ له مماثلاً ، وإذا عَكَسْتَ لم تُثْبِتْ له مماثـلاً؟.

قلتُ : إنكَ إذا رفَعْتَ (مِثْلَكَ) فقد جَعَلْتَهُ مبتدأ لتُخْبر عنه ، ولا يُخْبر عن الاسم بنفي صفةٍ ولا باثباتِها حتى يكون موجوداً ، ألا ترى أنكَ إذا قلت : ما كان زيدٌ عالماً : فلا تَعْقِلُ هذا حتىٰ يكونَ زيدٌ موجوداً ولو كان زيدٌ معدوماً لم يصح أن ينفى عنه العلم ، لأنه لم يقبله فكيف ينفى ؟ وإنما ينفى ما يَتوهَمُ المخاطَبُ وجودَهُ ، ألا تَرى أنَّك لو قلتَ : ما كان هذا الحجرُ عاقلاً ، لكان خلفاً من الكلام ، لأنه لا يمكن اتصافه به فيخبر عنه بنفيه .

فإذا ثبتَ ما ذكرتُه فنرجع إلى المسألةِ . فإذا قلتَ : ما كان أحدٌ مثلَك ، برفع أحدٌ ، ونصب مثل ، فقد أثبتَّ الناسَ ، ونفيتَ عنهم كلِّهم المماثلةِ ، لأن ذَلك مما يُطْلَبُ معرفتُه ، وتَتَشَوَّقُ النفوس إلى معرفته .

فإذا قُلْتَ : ما كان مثْلُك أحداً برفع (مثلك) ونصبِ أحد، فقد أثْبَتَّ له مماثلاً في الوجودِ بقصدكَ الاخبارَ عنه ، ثم نفيتَ عن ذلك المماثل الأحديَة ، وهذا مُحال ، لأنه لا يماثِل الإنسانُ إلا إنساناً.

قال أبو القاسم : (الا أنْ يُرادَ بِهِ المَثَل على التعظيم لشأنه أو الوضع منه) [1] .

---

(١) الجمل ص ٦٠.

ينبني هذا الكلامُ منه على أن أحداً ـ هنا ـ واقع موقع إنسانٍ ، وبلا شك أنكَ إذا قلتَ : ما كان مثلُكَ إنساناً، وقلته على جهةِ الاتساعِ ، فإنه يكون على وجهين : على المدحِ وعلى الذمِّ.

فأما المدحُ فأن تقولَ : ﴿ما كانَ مثلُكَ إنساناً ، إنما أمثالُك الملائكةُ ، كما قال الله سبحانه : ﴿ما هذا بَشَراً إنْ هَذا إلا مَلَكٌ كَريمٌ﴾[1] ، وكما قال الشاعر :

١٧٧ ـ فَلَسْتَ لأنْسي ولـٰكِنْ لَمْلأكٍ   تَنَزَّلَ مِنْ جَوِ السماءِ يَصُوبُ[2]

وهذا بَيّن .

وأما الذَّمُّ : فأنْ تَقول : ما كانَ مثلُكَ انساناً ، وأنتَ تُريدُ : إنما أمثالُك الشَّياطِينُ ، وأمثالُك البهائمُ ، وأمثالُكَ الجمَاداتُ ـ على حَسَبِ ما تُريدُ ـ .

---

(١) سورة يوسف، آية: ٣١.

(٢) قال ابن هشام اللخمي في الفصول والجمل ص ١٩ : «ومنها بيت لعلقمة بن عبده. . . وهو علقمة الفحل من قصيدته التي يقول فيها:

وفي كل حي قد خبطت بنعمة   فحق لشأس من نداك ذنوب

وهو آخر القصيدة فيها حكى قطرب، وحكى أبو عبيد (كذا) أنه لرجل من عبد القيس من كلمة يمدح بها النعمان، وحكى السيرافي أنه لأبي وجزة السلمي المعروف بالسعدي من قصيدة يمدح بها عبدالله بن الزبير، وهو:

فلست لأنسي. . . .» البيت.

وأور د البغدادي كلام ابن هشام في شرح شواهد الشافية ص ٢٨٩ ، وعقب على نسبته إلى علقمة بقوله: «وقد بحثت (عنه فلم أجده فيها من رواية المفضل في المفضليات، وكذلك لم أره في ديوانه».

قلت: البيت ليس في أصل ديوان علقمة، وأورده محققاه في صلته ص ١١٨ ، وهو في المفضليات ص ٣٩٤، وقال محققاها: «وهذا البيت زيادة من المرزوقي ونسخة فينا، وهامش نسخة المتحف البريطاني، وهو ثابت في اللسان ٢/ ٢٢ مع ذكر خلاف في نسبته» وهذا يعني أن نسبة البيت متدافعة، غير أن الأرجح نسبته إلى علقمة كما ذكر ابن هشام، وقد نسبه إليه أيضاً أبو بكر بن الأنباري في المذكر والمؤنث ص ٢٦٠ ، وابن سيده في شرح أبيات الجمل ل ١١٣، وابن السيد في الحلل ص ٥، وانظر الشاهد في الكتاب ٤/ ٣٨٠، مجاز القرآن ١/ ٣٣، الجمل ص ٦٠، رسالة الملائكة ص ٦.

فهذا كُلُّه ذَمٌ ، فكذلك إذا قلتَ : ما كانَ مثلُكَ أحداً ، وأوقعتَ أحداً موقعَ إنسان ، فهو علىٰ المدحِ وعلى الذمِ ، حَسَبَ ما تقدم . وأما إن أوقعْتَ أحداً موقع عالَم ، فلا يقالُ هذا الكلامُ إلا على جهةِ الذمِ ، ولا يقال على جهةِ المدحِ ، ألا تَرىٰ أنك لو قلتَ : ما أمثالُك العُقلاءُ ، إنما أمثالُك البهائِمُ ، فلا يصِح أن يقال ألا علىٰ جهةِ الذمِ ، فكذلك ما هو مثلُه ، فتفطنْ لهذا فإنه صحيح ، وعلى هذا أخذ سيبويه : ما كان مثلك أحداً [1] ، أخذَه على الذم، ولم يأخُذْه على المدحِ ، فدل على أن أحداً عندَه واقعٌ موقع عالَم .

وجاء من تكلم في صنعة العربيةِ بغير طريقها ، وقال : إن السالبةَ الكليَّةَ تَنْعَكِسُ مِثْلَها ، وهذا أمرٌ معقولٌ لا شكَ فيه ، ألا ترى أنَّك إذا قلت لا واحدَ من البيضِ غُرابٌ ، فهذا بلا شكٍ يَنْعكسُ ، ويصحُ معناه ، لأنك لو قلت : لا واحدَ من الغربانِ أبيضُ ، لكانَ صحيحاً ، وكذلك جميعُ ما كان من الكلياتِ المنفياتِ ، تنعكس كليات منفيات ، فقول النحويين على هذا - أنه يصح أن يقال : ما كانَ أحدٌ مثْلَك ، ولا يصِحُ أن يُقال : ما كان مثلُك أحداً هو [3] خطأ وكلام لا يُعْقل .

الجواب : أن هذا المعترِضَ بما ذكرتُهُ ، لم يَفْهَـم كلامَ أهل الصنعةِ ولا كلام النحويينَ ، إنما تكلمَ أولائِك في الحقيقتينِ إذا نَفَيْتَ إحداهما على [3] الأخرى ، فقد نفيت الأخرى عنها على نحو مما ذكر ، وهذا أمر بينٌ لا شكَ فيه ، والنحويونَ إنما تكلموا في (مثْلِك) إذا كان صفةً ، فيجوز أن تنفي / الأحَدين ، فتقولُ : ما كانَ أحدٌ مثلَكَ ، وإن قدمت (مثلَكَ) على هذا المعنى ، لم يَزُلْ (مثلُك) عن أن يكونَ منصوباً وإذا جعلتَ (مثلَكَ) [١٨٢]

(١) الكتاب ص ١/٥٥.

(٢) في الأصل: «وهو» بواو مقحمة.

(٣) هكذا في الأصل، والوجه «عن» كما أتت بعد.

اسماً ، ونفيتَ عنه الأحديْن كان محالاً إلا على الاتساع ، على حَسَب ما تَقَدم ، وإن أنتَ أخرْت أحداً - على هذا المعنى - لم تُزَلِ الاحالةُ ، فتقولُ : ما كان أحداً مثْلُك ، فالاحالةُ ثابتةٌ هنا على حَسَبِ ما كانت في تقديم مثلُك - فمثلك إذا جعلته اسماً ، قد جاء على غير طريقتِه إذا كان خبراً ، وأنت إذا قلت : لا واحدَ من الإنسان حَجَرٌ، ولا واحدٌ من الحجر إنسانٌ . فمجيء الحجرِ والإنسانِ في التقديمِ والتأخير على طريقةٍ واحدةٍ ، وهذا بيِّنٌ لمنْ تأمله ، ولم تتخلط عليه العلومُ ، ثم أتىٰ بقول الشاعر :

فلستَ لإنسي ولكنْ لمَـلأكٍ تَنَزَّلَ من جو السماءِ يَصُوب [1] [١٧٨]

الملَكُ أصلُه مَلأكٌ بدليل هذا البيتِ ، والملائكةُ جَمْع ملأكٍ بمنزلةِ صَيْقَل وصَياقِل ، ودَخَلتِ التاءُ في ملائكةٍ ، كدخولِها في صياقلةٍ ، لتأنيثِ الكلمة وهذه التاء في هذا الجمْعُ على أربعةِ أوجهٍ :

أحدها : ما ذكَرْتُه .

الثاني : العُجْمَةُ ، نحو : جورَبٌ وجوارِبَةٌ [2] ، ومْوزَجٌ وموازِجَةٌ [3] .

الثالث : النسبُ ، نحو : المهالِبَةُ والمناذِرَةُ .

الرابعُ : أن تكونَ عِوَضاً ، وذلك نحو : الزنادِقَةُ ، والأصل : زَناديقُ ، فحذفت الياء ، وعوضَ عنها التاءُ . وهذا كله يأتي بيانُهُ .

والأصل في ملك : مألكٍ ، ثم قُدِّمَت العينُ على الفاء ، لأنه من الألوكِ ، وهي الرسالةُ ، ومن هذا قول النابغةِ :

---

(١) الجمل ص ٦٠، وفيه «ولكن ملاكاً».

(٢) في اللسان «جرب»: الجورب: لفافة الرجل معرب، وهو بالفارسية «كـورب»، والجمع «جواربه»وانظر المعرب ص ١٤٩ .

(٣) في المعرب ص ٣٥٩ «الموزج»: الخف فارسي معرب. وأصله «موزه»... ويجمع على «موازجة» بالهاء.

١٧٨ ـ * أَلِكْنِي إلىٰ النُّعْمانِ حيثُ لَقِيتَهُ * [١]

معناه : بلِّغ عني ، وأصله : أألكني ، ثم قُدِّمت اللامُ على الهمزةِ ، كما قدمت في الملك : أَلْئِكْني ، ثم سهلتْ الهمزةُ بالقاءِ حركتِها على اللام ، وحذفِها ، فصارَ أَلِكْني ، وهذا الذي ذكرتُه هو البيّن في المَلَكِ ، لأن الملائكة رسلُ الله بينَهُ وبين أنبيائِه .

ويمكن أن يكون فِعْلاً من المَلْك ، وهي [٢] الشّـدةُ [٣] ، والميمُ أصليةٌ ، وهي على القولِ الأولِ زائدةٌ [٤] . وقولُك : مألَكٌ بمَنْزِلة شَمْألٍ ، الهمزة زائدةٌ ، لأنه من الشِّمال ، وقالوا : شأْمَل [٥] ، إلا أن القَوْل الأول أحسنُ ، لأن زيادةَ الهمزةِ غير أول قليل ، فلا يَدْخُل في القليلِ ما وُجِدَ عنه مَنْدُوحةٌ ، ومعنى يَصُوبُ : يَنْزِلُ ، قال علقمة :

١٧٩ ـ * كأَنَّهم صابَتْ عَلَيْهِم سَحابَةٌ * [٦]

و (يصوب) في موضعِ الحالِ ، والجُمْلَةُ مِن (تَنَزَّلَ مِنْ جَوِ السماءِ يَصُوبُ) في موضعِ الصفة لملأك ، والعطف في قولِكَ (ولَكِنْ) بالواو ، ولكن ـ هنا ـ مجردَةٌ للاستدراكِ ، وقد مضىٰ الكلامُ في هذا في باب العطفِ بما يغني عن الاعادة [٧] .

---

(١) ديوانه ص ٧١ وتمامه:

* فأهدى له الله الغيوث البواكرا *

(٢) هكذا في الأصل، والوجه «وهو».

(٣) في اللسان/ ملك: «ملك العجين يملكه ملكاً قوي عليه، الجوهري: وملكت العجين أملكه ملكاً بالفتح: إذا شددت عجنه».

(٤) انظر الكتاب ٤/ ٣٧٩ ـ ٣٨٠، رسالة الملائكة، الحلل ص ٥٥، اللسان «ملك».

(٥) انظر اللسان «شمل».

(٦) تمامه:

* صواعقها لطيرهـن دبيب *

انظره في ديوانه ص ٥٦، وتخريجه ص ١٣٩، ١٤٤.

(٧) انظر ما تقدم ص٣٤٠، ٣٤٩.

قوله : (واعلم أن ما انْفَكَّ ، وما فَتِىءَ ، وما بَرِحَ ، وما زالَ لا تدخل على اخبارِها « إلا »)[1] .

لم يَذْكرْ ما دام ، لأن (ما) في (ما)[2] دام مصدرية في موضع الظّرف ، ولذلك يُحْتاجُ في كونها كلاماً إلى ما يَنْضَمُّ إليها ، فتقول : لا أكلمُك ما دامَ زيدٌ قائماً ، أيْ : لا أكلمُك دوام زيدٍ قائماً ، أي مـدةَ ذلـك ، و(ما) في هذه نافيةٌ ، ويجوزُ أن تَقَعَ إلا بعدَ كلِّ نفي إذا أردتَ أن توجبَ لما بعدَها الفِعْلَ وتنفيهِ عن غيرهِ ، فتقولُ : ما قامَ إلا زيدٌ ، فقد أوجبتَ لزيدٍ[3] القيامَ وحْدَهُ ، ونفيته عن غيره ـ قال الله تعالى : ﴿ ما تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِه إلا أسماءً سمَيْتُموها ﴾[4]، وتقولُ: لَنْ أَضْرِبَ إلا زيداً، ولـمْ أضرِبْ إلا عمراً، فقد أوجبت لعَمْرو الضربَ دونَ غيرِه، وكذلك إنْ زيدٌ[5] إلا قائمُك، في معنى: ما زَيّدٌ إلا قائِمٌ، قال الله تعالى: ﴿ إنْ الكافِرونُ إلاّ في غرورٍ ﴾[6]، وقال تعالى: ﴿ إنْ أنا إلا نَذِيرٌ مبين ﴾[7] وهو في القرآن كثير. وأكثر ما توجد (أن) نفيا مع (إلا) نحو ما ذكرتُهُ. ويأتي بغير (إلا)، قال سبحانه: ﴿ ولئن زالَتَا إن أمسكَهما من أحدٍ من بعدِهِ ﴾[8]، المعنى لا يَمْسكُهما أحدٌ من بَعْدِه.

فإذا تحصّل لك أنْ (إلا) تقعُ بعدَ كلِّ نفيٍ إذا أَرَدْتَ حَصْرَ الشيءِ على ما بَعْدها ، فَنَرْجع إلى كلامِ أبي القاسم .

اعلم أنْك إذا قُلْتَ : ما زالَ زيدٌ عالماً ، فأنت قد أدْخَلْتَ (ما) على

---

(١) الجمل ص ٦١.
(٢) تكلمة يتم بها الكلام.
(٣) في الأصل: لذلك، تحريف.
(٤) سورة يوسف، آية: ٤٠.
(٥) في الأصل: «إن زيداً».
(٦) سورة الملك، آية: ٢٠.
(٧) سورة الشعراء، آية: ١١٥.
(٨) سورة فاطر، آية: ٤١.

ما زال لنفي مقتضىٰ زال ، و (زال) معناها : زوالُ الشيءِ وعَدَمُه ، ولما نفي ذلك صار إيجاباً ، فصار معنى قولك : ما زالَ زيدٌ عالماً ، أي : زيدٌ عالم من حيث أمكن اتصافُه به ، وكذلك ، ما انفك ، وما فتيء ، وما برح فلما صار قولك : ما زالَ زيداً عالماً بمنزلة : ثَبتَ لزيدٍ العلم / واستقر له ، [١٨٣] و (إلا) لا تقعُ بعد الواجبِ إلا على طريقةِ الاستثناء، وإذا قلت : ما زالَ زيدٌ إلا عالماً، فليسَ قبلَ (إلا) ما يجوزُ أن يكون (عالم) استثناءً منه ، فلم يبقَ إلا أن تكونَ (إلا) ايجاباً ، وهذا لا يصح ، لأن ليسَ قبلَها نفي ، فلا يقالُ : ما زالَ زيد إلا عالماً ولا : ما انفك زيد إلا عالماً ، ولا : ما فتىءَ زيدٌ إلا ضاحكاً ، ولا : ما برحَ زيد إلا راكباً ، لأن هذهِ كلَّها معناها واحدٌ.

قوله : (وتدخلُ على سائر الحروفِ ، فَيَبْقىٰ الخبرُ منصـوباً على حاله [١] ، كقولك : ما كان زيدٌ عالماً ، إذا نفيتَ العلمَ عنه ، فإن أوجبتَ لهُ دونَ غيرهِ قلت : ما كانَ زيدٌ إلا عالماً)[٢] .

أخذ يبين مجيءَ الجمل بـ (إلا) و (ما) .

اعلم أنك تقولُ : كان زيدٌ عالماً ، فمعناه إيجابُ العلمِ له ، دون تعرض لغيرهِ . وإذا قُلْتَ : ما كانَ زيدٌ عالماً ، فقد نَفَيْتَ العلمَ عنهُ دونَ تعرض لغيره ، فإذا قلت : ما كان زيد إلا عالماً ، فقد أوجبتَ العلمَ له ، وتعرضْتَ لنفيه عن غيره ، وكذلك إذا قلتَ : ما أصبحَ عمروٌ شاخصاً ، وما أصبحَ عمرو إلا شاخصاً ، ولو قلت : ما زالَ زيدٌ إلا عالماً لكنْتَ قد نفيت عن زيدٍ زوال الصفاتِ كلِّها غيرَ العلمِ ، فقد أوجبتَ له الصفاتِ كلَّها إلا العلمَ ، فكأنك قلتَ : زيدٌ متصفٌ بجميع الصفاتِ إلا بالعلمِ ، وهذا لا يمكن ، لأن ما عدا صفةِ العلمِ من الصفاتِ يقعُ فيها التضادُ ، ألا ترىٰ أن

---

(١) في الأصل: «على أصلك» والتصحيح من الجمل بنسخه الثلاث.

(٢) الجمل ص ٦١ وفيه «على حاله منصوباً»، وجاءت العبارة في الخطيتين كما أوردها المصنف.

الشجاعةَ غيرُ العلمِ ، وكذلك الجبن غير العلم ، فإذا أثبت له الصفات كلها فقد أثبت له الشجاعة والجبن ، وكذلك الصفات كلها لا بد لها من أضدادٍ ، وهذا لا يمكنُ ، لأنه لا يَمْكِنُ اجتماعُ الضّدينِ في المَحل الواحدِ ، بخلاف النفي ، فإنك تنفي عن الشيء الواحد الصفاتِ وأضدادها ، ويصحّ ذلك ، ألا ترى : أنه يجوز أنْ يقالَ : زيدٌ لا شجاع ولا جبان ، ولا كريم ولا بخيل ، ولا يُتَصور أن يقال : زيدٌ شجاعٌ جبان في وقت واحد ، ولا كريم بخيل في وقتٍ واحدٍ ، هذا محالٌ ، وتنفي الصفتان عنه في وقت واحدٍ .

فإذا تبينَ لك هذا ، تبينَ لك أن (إلا) لا يَصِحُ أن تقع بعد هذه الأفعال ، ويمكن عندي أن يقال : امتناعُ دخولِ (إلا) بعد هذه الأفعال بعلةٍ أخرى ، وهي أنك إذا قلت : ما قامَ إلا زيدٌ ، فالمعنى بلا شك : إنما قامَ زيدٌ ، وكذلك إذا قلتَ : ما ضربتُ إلا زيداً ، فالمعنى إنما ضربْتُ زيداً وبهذه الملاحظة جاز أن يرتفعَ زيدٌ في قولك : ما قام إلا زيدٌ ، وينتصبُ عمرو بعدَ إلا بالفعلِ الذي قبلَها ، وإلا فكيف يعمل الفعل المسلط عليه النفي فيما بعد (إلا) وما بعدَ (إلا) موجَبٌ له الفِعْل ، وكذلك إذا قُلْتَ : ما كان زيدٌ إلا عالماً ، لأن لكانَ أن تَنْصِب عالماً ، لأن المعنى : إنما كان زيدٌ عالماً ، فلو قلتَ : ما زال زيدٌ إلا عالماً ، وما انفكَّ محمدٌ إلّا خارجاً ، وهذا ليس من كلامِ العربِ ، فما في تَأْويله لا يَصِحُّ أَنْ يكونَ من كلامِ العربِ .
وأَمَّا قولُ الشاعر :

١٨٠ ـ * حراجِيجُ ما تَنْفَكُ إلا مُناخَةً * (١)

---

(١) الشاهد لذي الرمة وتمامه:

* على الخسف أو نرمي بها بلد قفرا *

انظر/ ديوانه ص ٢٤٠ ، الكتاب ٤٨/٣ ، الموشح ص ٢٨٦ ، المحتسب ٣٢٩/١، الإفصاح للفارقي ص ٢١٩ ، أمالي ابن الشجري ١٢٤/٢، الإنصاف ١٥٦/١، شرح المفصل ١٠٦/٧، شرح الجمل لابن عصفور ٣٩٨/١، ضرائر الشعر ص ٧٥، مغنى اللبيب ص ١٠٢ ، همع الهوامع ٩٧/٢، ٢٧٤/٣ ، خزانة الأدب ٤٩/٤، وحراجيج : ضُمَّر.

فـ (إلا) هنا زائدة ، ألا ترى أنَّكَ إذا قُلْتَ : حراجيجُ ما تَنْفَك إلا مناخَةً ، فالمعنى معنى : ما تَنْفَكُ مُناخَةً ، وليس الكلامُ في (إلا) التي هي زائدة .

فإن قلت : فَتَقَعُ (إلاَّ) بعد (زال) وأخواتِها ، وتكون زائدةً .

قلت : ليستِ الزيادةُ في الحروفِ بقياسٍ ، وإنّما يقالُ منه ما قالتِ العربُ ولا أعرف هذا جاء إلا في هذا البيتِ .

قوله : (ولو قلت : ما انفك زيدٌ إلا عالماً ، وما زال عبدُ اللّهِ إلا شاخصاً كان خُلْفا من الكلام ، لأنك توجِبُ بقولك (ما انفكَّ) الخبرَ ، وتنفيه بـ (إلاّ) فتصيرُ نافياً موجِباً للخبرِ في حالةٍ واحدةٍ . وذلك محالٌ)[١] .

رأيت بعضَ المتأخرينَ قد رَدَّ هذا التعليلَ على أبي القاسم ، وقال : يَلْزمُه على هذا التعليل ألا يُقالَ : ما كان زيدٌ إلاَّ عالماً لأنَّك تنفي الخبر بما وتوجبه بإلاَّ، فتصير نافياً موجباً للخبر في حالةٍ واحدة، وذلك محالٌ، وهو قد أجازه قبلُ ، ويلزم على تعليله ألاَّ تقع (إلاَّ) بعد النفي ، وهذا في القرآن كثير ، وفي كلام العرب[٢] .

قلتُ: هذا الرَّدُ رَدُّ من لم يفهم كلامه، ولا قَرَأهُ على مَنْ يَشْرَحُهُ. يريد أبو القاسم أنَّ (ما زال)، و (ما انفكَّ)، و (ما فتىء) و (ما بَرِح) تدخل لإثبات الخبر، ألاَ ترى أنك إذا قلت : ما كان[٣] زيدٌ عالماً ، فالعِلْمُ منفيٌ ، وكذلك : ما[٤] أصبح عمروٌ شاخصاً ، الشخوصُ منفي عن عمرو ، فإذا تَحَصَّلَ أنَّ (إلاَّ) إنَّما تَدْخُلُ على شيءٍ كان قَبْلَ / دخولِها منفياً ، فقد صارت بذلك لا [١٨٤] تَدُلُّ على أنَّ (ما) قبلها ينفي ، ودخول النفي على (زال) يَقْتَضي أَنْ يكونَ

(١) الجمل ص ٦١.
(٢) أشار ابن الضائع في شرح الجمل ٢/ ل ١٢ إلى هذا الاعتراض.
(٣) في الأصل: ما زال، تحريف.
(٤) في الأصل: «أما» بإقحام الهمزة.

(ما زال) يوجبُ ، فيصير بدخول (إلاَّ) بعد (زال) ودخول (ما) على زال) نافياً مثبتاً للخبر في حالٍ واحدة ، وذلك محالٌ ، ألا تَرَى أنَّ دخولَ (ما) على زال) يقتضي أنْ يكونَ الخبرُ منفياً إذا تعرَّى عن كلِّ شيءٍ ، ودخول (إلا) بعد (ما زال) يَقْتَضِي أنْ يكونَ خبرُ (ما زال) منفياً إذا تعرَّى الخبرُ عن كلِّ شيءٍ ، فهذا تناقضٌ بيِّنٌ وتضادٌّ .

قوله : (واعلم أنَّ لكان أربعةَ مواضعَ) [1] .

تَعَرَّضَ أبو القاسم للكلام على كان خاصةً ، وبيانِ مواضعها ، وبعد كلامه أَبَيِّنُها كلَّها ، ومواضعَها .

قوله : (تكون ناقصة) [2] .

اعلم أنَّ (كان) الناقصة هي التي ذَكَر من أَوَّلِ الباب إلى هذا الموضع وهي التي تَدْخُلُ على المبتدأ والخبرِ ، ترفعُ المبتدأ وتنصبُ الخبرَ إن كان مفرداً ، وإنْ كان جملةً أو ظرفاً أو مجروراً بَقِينَ على أَحْوَالِهِنَّ ، وكُنَّ في موضع نصبٍ ، وانَّما سُمِّيَتْ ناقصةً ، لأنَّ الأفعالَ كلَّها تكتفي بما يَرْتَفِعُ بها ، وتكونُ في المنصوب بالخيار إلاَّ هذه الأفعالَ ، فإنَّها لا تكتفي بما ترفعُه ، ولا بُدَّ لها من المنصوبِ ، لأنها إنما تدخُلُ على المبتدأ والخبرِ ، فما يصلح أنْ يكونَ مبتدأً فهو المرفوعُ بها ، وما يصلُح أنْ يكونَ خبراً للمبتدأ ، فهو المنصوبُ بها ، فكما لا يجوزُ أنْ يُذْكَرَ المبتدأ دونَ الخبر ، ولا الخبرُ دونَ المبتدأ ، لا يجوزُ أنْ تَذْكُرَ اسمَ كان دونَ خبرِها ، ولا خبرَها دونَ اسمِها ، فصارت لذلك ناقصةً ، لأنَّها لا تكتفي بالمرفوع ، وتَفْتَقِرُ إلى المنصوبِ ، فقد نقصتْ عن درجات الأفعالِ .

ولا تعمل (كان) هذه إلاَّ في المبتدأ والخبر، لا يتعلَّقُ بها مجرورٌ ولا تَنْصِبُ حالاً ، لأنَّ خبرَها أغنى في ذلك عنها، ولأنَّ المعنى الذي سِيْقَتْ له (كان) لايَطْلُبُ بشيءٍ مما ذكرتُه، ولأنَّها إنّما تدخلُ بعد استقلال الجملةِ،

---

(١) ، (٢) الجمل ص ٦١.

لِتَدُلَّ على أنَّ مقتضاها فيما مضى، فالذي يتعلَّقُ بالمجرور والظروف قبلَ دخولِ كان يتعلَّقُ بعد دخولها وكذلك الذي كان ينصِبُ الحالَ قبلَ دخولِها ينصبُه بعدَ دخولِها لأنَّها إنّما تأتي بعد استقلالِ الجملةِ، وإنّما تأتي لمعنى، وهو الدَلالةُ على الزمانِ خاصةً.

قوله: (وتكونُ تَامَةً، تكتفي باسم واحدٍ لا خبرَ فيه، وتكونُ بمعنى الحُدوثِ والوُقوع)[1].

اعلم أَنَّ (كان) التامَّةَ هي دَالَّةٌ على الحدثِ والزمانِ بمنزلة سائر الأفعال، فلذلك كانت هذه التامَّةُ تكتفي بمرفوعِها، كما تكتفي الأفعالُ كلُّها، فتقولُ: كان الضَرْبُ، وكان القِتَالُ، أي وَقَعَ ووُجِدَ، وقد كان هذا الذي تَحْذَرُه[2]، أي وَقَعَ ووُجِدَ، فهي مُشْتَقَّةٌ من الكَوْنِ، لتدلَّ على ما وُجِد له ذلك في الزمانِ الماضي، وكذلك تقول: يكونُ لهذا المريضِ صِحَّةٌ، أي يَقَعُ له ذلك، وهذه تَتَعَلَّقُ بها المجرورات والظروفُ، وتنصِبُ الحالَ، لأنَّها فعلٌ، فتجري على جميعِ حكم الفعل كُلِّها، فتقول: كان القتالُ أمسِ، وتجعل أمسِ ظرفاً متعلِّقاً بكان، والمعنى: وَقَعَ القتالُ أمس، ويَبْعُدُ أَنْ تجعلها هنا ناقصة، لأنَّ كان الناقصة تدخل على الجملة، لتدلَّ على أنَّ مُضَمَّنَها فيما مضى، وأنتَ لو قلتَ: القتالُ أمسِ، لعُلِمَ من هذا المبتدأ والخبر وقوعُ القتالِ فيما مضى، فأيُّ فائدةٍ لدخول كان؟، فإنَّما تكون (كان) في أمثالِ هذا تامَّةً، ويكونُ الظرفُ متعَلِّقاً بها، كما يتعلَّق بسائر الأفعال، وكذلك لو قلتَ: يكونُ القتالُ غداً، فيكون هنا تامَّةٌ، لأنَّكَ إنْ جعلتها ناقصةً تكون قد جئتَ بها لغير معنى، ألَا ترى أنَّك لو قلتَ: القتالُ غداً، لكانَ يفهمُ منه الزمان المستقبل، فأيُّ فائدة لدخول كان الناقصة هنا؟، وإنَّما تكون (يكونُ) في هذا وفي أمثاله[3] تامَّةً.

---

(١) الجمل ص ٦١.

(٢) كلمة غامضة في الأصل.

(٣) في الأصل: «أمثالها».

ثم أتى بقوله تعالى : ﴿ وإنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إلى مَيْسَرةٍ ﴾ [١] كان هنا تـامَّةٌ ، لأنَّك إنْ جعلتَها ناقصةً بقيت بلا خبرٍ ، والتأويل : إنْ حَضَرَ ذُو عُسْرَةٍ ، والفاء جواب الشرط .

و (نَظِرَةٌ) يكونُ فيه عندي وجهانِ :

أحدهما : أَنْ يكونَ خبرَ مبتدأ محذوفٍ تقديرُه : فالحكم نَظِرَةٌ إلى مَيْسَرَةٍ ، فيكون (نَظِرَةٌ) على هذا خبرَ مبتدأ محذوفٍ (إلى مَيْسَرَةٍ) متعلِّق بنَظَرَةٍ .

الثاني : أَنْ تكونَ (نَظِرَةٌ) مبتدأً ، والخبرُ (إلى مَيْسَرَةٍ) ، ويتعلَّقُ بمحذوف ، وابتُدِيءَ بالنكرةِ ، لأنَّ فيها معنى الأَمْرِ ، والمعنى أَخِّروه إلى مَيْسَرَةٍ . وقرىء مَيْسَرَةِ ومَيْسُرَةٍ بفتحِ / (السِّينِ) [٢] وضمها [٣] ، وهما [١٨٥] لغتان .

ثم أتى بقولِ الشاعر - وهو الرُبَيْعُ بن ضَبُع الفَزَاري - :

١٨١ - إذا كـانَ الشِّتَاءُ فـأَدْفِئُـوني   فَإنَّ الشَّيْخَ يَهْدِمُهُ الشِّتَاءُ [٤]

كان هنا تامَّةٌ [٥] ، والمعنى إذا نزل الشتاء فأدفئوني ، ولا يُمْكِنُ أَنْ

---

(١) سورة البقرة، آية: ٢٨٠، وأتى بها الزجاجي في الجمل ص ٦٢، وفي الأصل: «فناظرة».
(٢) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.
(٣) الضم قراءة نافع والفتح قراءة سائر السبعة/ انظر السبعة ص ١٩٢ حُجّة القراءات ص ١٤٩، الكشف عن وجوه القراءات السبع/ ١/٣١٩ وفيه: «وهما لغتان إلا أن الفتح أكثر وأشهر. . . وبالفتح قرأ علي بن أبي طالب، وابن عمر، والأعرج، وأبو جعفر، وابن جُندُب، والحسن، وقتادة، وأبو رجاء، وبالضم قرأ مجاهد، وابـن محيصـن، وشيبة، وعطاء، وحميد، والحسن، وهي لغة هذيل».
(٤) الجمل ص٦٢، شرح أبياته لابن سيده ل ١١٤، الحلل ص ٤٠، ٥٧، الفصول والجمل ص ٨٦، وانظر الشاهد أيضاً في كتاب المعمرين ص ١٠، ذيل الأمالي ص ٢١٥، أمالي المرتضى ١/٢٥٥، الأزهية ص ١٩٤، اللآلىء ٢/٨٠٣، أسرار العربية ص ١٣٥، همع الهوامع ٢/٨٢، خزانة الأدب ٣/٣٠٦.
(٥) في الأصل: «ناقصة»، وهو خطأ.

[لا تكونَ][1] ناقصةً، لأنَّها [لا][2] خبرَ لها، والمعنى طالبٌ بأَنْ تكونَ تَامَّةً ، لأنَّ المعنى معنى نَزَلَ ، والفاء من قوله : فأدفئوني ، جـوابُ إذا ، و(إذا) تَتَعَلَّق بجوابها ، والجملةُ التي بعدَها في موضع خفضٍ بها ، والفاء من قوله : (فإنَّ الشَّيخَ) رابطةٌ .

وقوله : (وتكونُ زائدةً) [3] .

اعلم أنَّ الزائدةَ تقعُ بينَ المبتدأ والخبر ، وبعدَ المبتـدأ والخبر ، فتقول : زيدٌ كانَ قائمٌ ، وزيدٌ قائمٌ كان ، وهذا بمنزلة (ظننت) ومتى بُنِيَ الكلامُ عليها وجبَ أَنْ تعملَ ، كما أنَّ (ظننتُ) متى بُنِيَ الكلام عليها وجبَ أَنْ تعملَ ، فتَفَطَّنْ لهذا ، فلا يجوز أن تُلْغَى أَوَّلاً ، كما لا تُلْغى (ظننتُ) أَوَّلاً ، ومتى جاءتَ أَوَّلاً ولم تَعْمَلْ ، ففيها ضميرُ الأَمْرِ والشأنِ ، وذلك نحو ما أنشده أبو القاسم [4] بعد هذا :

* إذا مت كان الناس صنفان . . . * [١٦٠]

وأنشد أبو علي :

١٨٢ ـ ولا أنبأنَّ أنَّ وَجْهَكِ شـانَهُ خُمُوشٌ، وإن كانَ الحَميمُ حَمِيْمُ[5]

وليستْ (كان) هنا ملغاةً ، كما أَنّ (ظننتُ) لا تلغى أولاً . وادعى ابن الطَّراوة أنَّك إذا قلت : كان زيدٌ قائمٌ ، فكان هنا ملغاةٌ ، وحمله على هذا أنَّه لم يفهَم ضميرَ الأَمْرِ والشأن ، وسيأتي الكلام معه فيه [6] .

---

(١) ، (٢) تكملة بها يلتئم الكلام.

(٣) الجمل ص ٦٢.

(٤) الجمل ص ٦٣.

(٥) الشاهد لعبد قيس بن خفاف البرجمي ـ شاعر جاهلي. وأنشده أبو علي الفارسي في الإيضاح ١/١٠٥، وانظر إيضاح شواهد الإيضاح ل ٢٢، المصباح ١/ ل ٣٥، نوادر أبي زيد ص ١٥٦، أمالي ابن الشجري ٢/٣٣٨، وفي الأصل: «ولا نبأن».

(٦) انظر ص ٧٥٥.

ومن الزيادة بيت الحماسة [1] :

ولقد علمتُ على التَجَلُّدِ والأسى أنَّ الرزيةَ كان يومُ ذؤَابِ [١٦٢]

فـ (يومُ ذُؤَاب) خبرٌ لإنَّ ، وكانَ زائدةٌ ، والتقدير : إنَّ الرزيةَ يومُ ذُؤَاب ، وكان ملغاةٌ ، إذ لو كانت ناقصةً لانبغى أنْ يقولَ : إنَّ الرزيةَ كانتَ يوم ذُؤاب .

فإن قلت : على قوله :

* ولا أَرْضَ ابقلَ إبقالَها * [٢٨]

قلتُ : هذا شاذٌّ ، لا يقع إلَّا في الضرورة ، ولا يحمل على الشاذِّ المنْكَسِر ، ما وُجِدَ للحمل على القياس سبيلٌ .

ثم أتى على زيادة كان بقول الفرزدق:

١٨٣ ـ فكيف إذا مررتُ بدار قَوْمٍ وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ [2]

فجعل (لنا) صفةً لجيران ، و (كرامِ) صفةٌ أخرى ، وكان ملغاةٌ ، وردَّ المبرد هذا ، وقال : لا يَصِحُّ أنْ تكونَ هنا زائدة ، لأنَّ (كانوا) رفعتِ الضميرَ ، وكان الزائدةُ لا ترفعُ ولا تنصِبُ ، وسيبويه ذهب إلى زيادة (كانوا) [3] ، وجعل (لنا) صفة لجيران ، وجعله المبرد خبراً عن كانوا ، والتقدير ـ عنده ـ : كانوا لنا ، ثم قُدِّم الخبر [4] .

ومنع أبو علي في التذكرة أن يكون (لنا) ـ هنا ـ خبرَ (كانوا) [5] ،

(١) تقدم في الشاهد رقم (١٦٢) أن البيت لربيعة بن عبيد الأسدي ولم أجده في الحماسة برواية الجواليقي، ولا في شرحها للمرزوقي، ولا في شرحها للتبريزي.

(٢) الجمل ص ٦٢، شرح أبياته لابن سيده ل ١١٤، الحلل ص ٥٩، الفصول والجمل ص ٨٧، وانظر البيت في ديوان الفرزدق ص ٨٣٥، الكتاب ١٥٣/٢، مجاز القرآن ٧/٢، ١٤٠، المقتضب ١١٦/٤ الإفصاح للفارقي ص ٣٥٣، اللآلىء ٧٥٨/٢، إصلاح الخلل ص ١٥٦، شرح الجمل لابن عصفور ٤٠٩/١، التصريح ١٩٢/١، خزانة الأدب ٣٧/٤.

(٣) الكتاب ١٥٣/٢.

(٤) انظر المقتضب ١١٧/٤.

(٥) قال ابن السيد في إصلاح الخلل ص ١٥٨ : «وقال أبو علي الفارسي في التذكرة: كان في =

لأنَّ (لنا) وقعتْ في موضع الصِّفَةِ لجيرانِ ، وجيران طالبٌ بذلك فقد وقعَت موقعَها ، فلا سبيلَ إلى أَنْ تُقْطَعَ وتُجْعَلَ خبراً عَمَّا بعدها لما في ذلك من التهيئة والقلع .

وهذا الذي ذكره أَبْو علي قَوِيٌّ ، ألا ترى أنَّك لو أَخَّرْتَ هذا ، وقلتَ : كانوا لنا ، لكانت (لنا) طالبةً بجيران ، وإن لم تقدَّر ذلك لم يكن لـ (لنا) معنًى ، فإذا وَقَعَت بعد (جيران) فكيف تُقْطَعُ عنه ويُنْوَى بها غيرُ موضِعها ، وكذلك قال في قولك : زيدٌ في الدَّارِ أبوه ، (أبوه) فاعلٌ بقولك : في الدار ، لأنَّه قد وقع خبراً عن زيد ، وهو في موضعه ، فلا ينبغي أَنْ يُنوى به غيرُ موضِعه ، فإن فعلتَ ذلك كان تهيئةً وقطعاً ، وكذلك قال ابن أبي العافية[1] في قوله تعالى : ﴿ فإنَّه آثِمٌ قَلْبُهُ ﴾[2] قلبه فاعل بآثم ، ولا ينبغي أن يُدَّعي أَنَّ آثماً خبرٌ مقدَّمٌ ، و (قَلْبُ) مبتدأ ، لأنَّه قد تهيأ للعمل في (قلبه) بكونه وقعَ خبراً عن (إنَّه) ، فلا يقطع عن ذلك ، وعلى هذا مشى النحويون في هذا النوع كله، أنّ الشيء إذا وقع في موضعه، وما هو له أصْلٌ ، فلا ينبغي أنْ يُنوى به غيرُ موضعه ، إلَّا إذا كان اللفظُ يأبى ذلك . نحو : قولك : كان زيدٌ منطلقٌ أبوه ، فدلَّ أنَّه مقَدَّمٌ من تأخير ، فإذا تَبيَّن لك أنَّه لا ينبغي أَنْ يُدَّعى في (لنا) إلَّا أنَّه صفةٌ لجيران أو متعلِّقٌ به ، تبيَّنَ لك أنَّ كان ـ هنا ـ زائدةٌ .

= هذا البيت لغـو، لأن (لنا) قد جرى صفة على الموصوف الذي هو جيران، فلا يجوز أن يقدر فيه الانتزاع من موضعه. .».

(١) أبـو بكر محمـد بن عبد الـرحمن بن عبد العـزيز بن خليفـة بن أبي العـافيـة الأزدي (٥٠٧ ـ ٥٨٣ هـ) أصله من كتندة من عمل مرسية، وأقام بمالقة مدة ثم انتقل إلى غرناطة، وتوفي بها، أخذ عن أبي بكر بن العربي وأبي بكر بن مسعود الخشني، وأبي عبدالله حفيد مكي بن أبي طالب، وأبي الوليد الدباغ، وأخذ عنه ابنا حوط الله وأبو عمرو بن سالم وأبو القاسم الملاحي. قال ابن عبد الملك: «وكان راوية فقيهاً، متقدماً في علوم اللسان، بارعاً شاعراً مجيداً، كاتباً بليغاً، سري النفس» ترجمته في الذيل والتكملة ٣٤٩/٦، بغية الوعاة ١٥٤/١ .

(٢) سورة البقرة، آية: ٢٨٣ .

فإن قلت : فهذا الضمير الذي اتَّصل بها .

قلتُ : ذكر أبو علي أنَّه ليس مرتفعاً بكان ، وانَّما هو توكيد للضمير الذي في (لنا) إن جعلته صفة ، وللضمير الذي في (جيران) إن جعلت (لنا) متعلقاً بجيران ، ووقعت كان بين (لنا) والضمير المؤكد ، وكان الأصل : وجيرانٍ لنا هم ، ثم أدخلوا (كان) فصار : جيران لنا كان هم ، فاستقبحوا اللفظ ، وهو مجيء الضمير المنفصل للمنفرد[1] الغائب ، بعد كان ، غير متصل بها ، فوضعوا مكانَه الضميرَ المتَّصل ، فاتَّصل بكان ليزول قُبْحُ اللَّفظِ/ ، ولهذا نظائر كثيرةٌ، قالوا: بزيدٍ فامرر، والأصل: مهما يكنْ من شيءٍ فامرر بزيدٍ ، ثم حْذِفَ (مهما يكن من شيء) فَبَقِيَ (فامررْ بزيدٍ) ، وهذه الفاء جوابٌ للشَّرط ، والفاء التي هي جواب للشرط لا تقعُ في أوَّلِ الكلام ، فقدَّموا شيئاً من الجملة اصلاحاً للفظِ وكذلك قولهم : أما بزيد فامررْ، الأصل : مهما يكن من شيء فامررْ بزيدٍ ، فجعلوا مكان (مهما يكنْ من شيءٍ) أمَّا ، فَوَلِيَ الحرفُ الذي يُفْهَمُ منه الشرطُ الحرفَ الذي يرتبِطُ به الجزاءُ أو الشَّرطُ ، فقدَّموا من الجملة على الفاء ما يُفْصَلُ به بين حرفِ الشرط والفاءِ ، فقالوا : أمَّا بزيد فامرر ، والعربُ تفعل هذا في كل جملةٍ مربوطة بشرطٍ مقدَّرٍ ، فتقول : أمَّا زيدٌ فقائمٌ ، والتقدير ، مهما يكن من شيء فزيد قائمٌ ثم جعلوا مكان (مهما يكن من شيءٍ) أمّا ، فصار : أما فزيدٌ قائم[2] فكرهوا اللفظ لما ذكرته ، فقدَّموا زيداً فقالوا : أمَّا زيدٌ فقائمٌ ، ويقولون : أما قائمٌ فزيد ، ويقولون : أمَّا بك فزيدٌ مأخوذٌ ، والأصل مهما يكن من شيءٍ فزيدٌ مأخوذٌ بك ، فقدَّموا (بك) ، وإن كان معمولاً للخبر ، وفعلوا به ليزولَ قُبْحُ اللَّفظ .

[186]

(١) هكذا بالأصل «للمنفرد» واضحة تماماً، وليس يخفى أن الضمير هنا ضمير جمع.

(٢) في الأصل: «أما زيد فقائم» وما أثبته هو ما سبق أن ذكره المؤلف في باب الاشتغال ص ٤٩١، ص ٤٩٢.

وتقول : أمَّا بعدُ فإنَّ زيداً قد فعل هذا ، فبعدُ لا يجوز أَنْ يتعلَّقَ بما بعد الفاء ، لمكانِ إنَّ . ولا يجوز أَنْ يَتَقَدَّم على الفاء لإِصلاح اللفظ ؛ إلَّا ما يجوزُ أَنْ يقعَ بعد الفاء والياً لها مع إظهار الشَّرط هذا هو الأصحُّ في هذه المسألة ، وللنحويين فيها خلافٌ [1] .

من إصلاح اللفظ قولهم : أحسِن بزيدٍ ، والأصل : أحسَن زيدٌ ، ثم لمَّا أرادوا التعجبَ غيَّروا اللفظ إلى أفعل ، فصار : أحسِن زيدٌ ، فكرِهُوا اللفظَ فأدخلوا الباء ليزولَ ذلك القُبْحُ ، فصار : أحسِن بزيدٍ ، وسيأتي بيان هذا مستوعباً في باب التعجب .

وما يُفعل مما مَنَعَهُ القياسُ اصلاحاً للفظ ، كثيرٌ ، ومنه قولُهم : مررتُ بكلٍ قائماً ، الأصلُ : بكلِّهم ، ولا يجوزُ أَنْ يقالَ : مررت بكلٍ القائمينَ ، لأنَّ كلًّا ، وإن كانت معرفةً ، لأنَّها في تقدير الاضافة ، فلفظُها لفظُ التنكير ، فكرهوا قبح اللفظ ، ولم يقولوا : مررت بكلٍ قائمينَ لأنَّ النكرةَ لا تجري على المعرفةِ صفةً ، و (كلٌّ) معرفةٌ ، لأنَّها في تقدير : كلِّهم ، فاللفظُ مَنَعَ من أَنْ يقالَ : مررت بكلٍ القائمينَ ، والمعنى مَنَعَ من أَنْ يقولَ : مررت بكلٍ قائمينَ . فالمحافظة على زوال القُبْحِ في هذه الصنعةِ توجد كثيراً ، وسيأتي بيانها في موضعها .

قوله : (والوجه الرابع : أن يكون اسمها مستتراً فيها بمعنى الأمر والشأن ، وتقع بعدها جملة تفسر ذلك المضمر ، لأنه مضمر لا يظهر فلا بد مما يُفَسِّره) [2] .

اعلم أن كان إذا وقـع بعدها جملة من فعل وفاعل ، كان الفعل ماضياً أو مضارعاً ، ففي كان ضمير الأمر والشأن.

---

(١) انظر ما سبق ص ٦٢٣.

(٢) الجمل ص ٦٣، وفي الأصل: «معنى الأمر» بسقوط الباء.

فتقول : كان قام زيد ، وكان يقوم زيد ، وكذلك إذا وقع بعدها مبتدأ أو خبر ، ولم يؤثر فيهما (كان) نحو : كان زيد قائم ففيها أيضاً ضمير الأمر والشأن ، وكان الأصل في قولك : كان زيد قائم ، هو زيد قائم فلما دخلت كان على هذه الجملة ، فصار : كان هو زيد قائم ، وكان إذا دخلت على المبتدأ والخبر رفعت المبتدأ تشبيهاً بالفاعل ، فيجب أن يرتفع (هو) هنا بكان ، ارتفاع الفعل بالفعل ، فيجب لذلك أن يستتر ، لأنه مفرد غائب ، فيصير بمنزلة قولك : زيد كان قائماً ، الكلام قبل دخول كان : زيدٌ هو قائم ، فدخلت على (هو قائم) ، فارتفع (هو) بكان ، وزال عنه رفع الابتداء فاستتر لأنه مفرد غائب كما يستتر الفاعل إذا كان حقيقة ، نحو قولك : زيد قائم . وهذا بين ، فصار : كان زيد قائم ، وأنشد أبو علي :

* ولا أنبأن * [1] . . . . البيت [١٨٢]

وكذلك كان الأصل في (كان يقوم زيد) : هو يقوم زيد ، فدخلت (كان) على : هو يقوم زيد ، فارتفع هو بكان ، فوجب أن يستتر ، على حَسَبِ ما أعلمتك . وكما يكون هذا الضمير مذكراً [يكون مؤنثاً] [2] .

فتقولَ : كانت هندُ قائمةٌ ، وكانت تقوم هند ، الأصل : هي هند قائمة ، فدخلت كان ، فارتفعت (هي) المرتفعة ، بكان ، فوجب أن يستتر كما يستتر في قولك : هند كانت قائمة . قبل دخول (كانت) : هند هي قائمة .

والأكثر في هذا الضمير أن يأتي على ما ذكرته إذا كان المخبرُ [عنه] [3] مذكراً كان هو / مذكراً ، وإذا كان المخبر عنه مؤنثاً ، كان هو [١٨٧] مؤنثاً ، وقد يكون الأمر بالعكس ، فتقول : هو هند قائمة ، وهي زيد

---

(١) في الأصل: «ولا نبأن»، وقد مضى نظيره في البيت ذاته ص.
(٢) تكملة يلتئم بها الكلام.
(٣) تكملة يلتئم بها الكلام.

قائم[1] ، تريد : القصة زيد قائم ، أي : القصة التي يعول عليها زيد قائم ، والخبر الذي يعول عليه هند قائمة ، حكى سيبويه : إنَّه أمةُ الله ذاهبة[2] ، كان الأصل قبل دخول (ان) : [3] هو أمة الله ذاهبة : وقرأ ابن عامر: ﴿أَوَلَم تكن لهم آية أن يعلمه علماء بني اسرائيل﴾[4] فـ (أن يعلمه) مبتدأ ، و(آية) خبر عنه ، و (أن يعلمه) في تقدير : علم ، والعلم مذكر ، وأضمر القصة ، لكن الأكثر ما ذكرته من أن يضمر ضمير الخبر إذا كان المخبر عنه مذكراً . ويضمر ضمير القصة إذا كان المخبر عنه مؤنثاً ، قال تعالى : ﴿ قل هو الله أحد﴾[5] ، وقال تعالى في موضع آخر : ﴿ لكنا هو الله ربي ﴾[6] فهو ضمير الخبر ، والله مبتدأ ، وربي خبره ، والجملة خبر (هو) ، والجملة كلها خبر (أنا) ، والأصل : لكن أنا ، ثم حذفت الهمزة على غير قياس ، فالتقتِ النونان ، الأولى ساكنة فاندغمت في الثانية[7] ، لأنه لا فاصل بينهما بحركة ولا وقف . وذهب أبو اسحاق الزجاج إلى أن الأصل : لكن أنا ، ثم نقلت حركة الهمزة إلى النون الساكنة ، فصار : لكن نا بنونين : الأولى مفتوحة ، والثانية كذلك ، فأدغمت الأولى في الثانية[8] ، وفي هذا القول

---

(١) قال ابن عصفور في شرح الجمل ١/٤١١: «وزعم أهل الكوفة أن المخبر عنه إذا كان مذكراً فالضمير ضمير أمر وإن كان مؤنثاً فالضمير ضمير قصة، فتقول: كان زيد قائم، وكانت هند قائمة للمشاكلة، ولا يقال عندهم: كانت زيد قائم، ولا كان هند قائمة. وهذا الذي منعوه جائز في القياس، وقد ورد به السماع أيضاً . . . وانظر همع الهوامع ١/٣٣ـ ٣٤.

(٢) الكتاب ١/١٤٧.

(٣) تكملة بها يلتئم الكلام.

(٤) سورة الشعراء، آية: ١٩٧، بالتاء المثناة الفوقية، وهي قراءة ابن عامر كما ذكر المؤلف، وقراءة سائر السبعة بالياء المثناة التحتية ونصب (آية)/ انظر ما تقدم ص ٦٩٥، و(علماء/ سقطت من الأصل).

(٥) سورة الإخلاص الآية الأولى.

(٦) سورة الكهف، آية: ٣٨.

(٧) ذكر أبو حيان في البحر المحيط ٦/١٢٨ هذا القول الذي أخذ به المؤلف ولم ينسبه لكنه صدره بصيغة التمريض «قيل».

(٨) نسبه النحاس في إعراب القرآن ٢/٢٧٥ ـ ٢٧٦ إلى الكسائي والفراء والمازني، ونقل عن أبي =

بعد ، لأن نقل الحركة من الهمزة إلى الساكن قياس ، وكل ما يفعل على جهة القياس فكأنه موجود ، فلو كان هذا على نقل الحركة إلى الساكن وحذف الهمزة ، لكانت الهمزة ـ وإن كانت محذوفة ـ كأنها موجودة ، ولو كانت موجودة لم يصح إدغام ، فكذلك لا يصح إدغام إذا كانت محذوفة ، وهي في نية الوجود ، ألا ترى أن العرب تقول : هذا قاض ، وتحذف الياء ، لالتقاء الساكنين ؛ ويبقى الإعراب عليها ، لأنها ـ وإن زالت من اللفظ ـ كأنها موجودة ، ولو كانت موجودة لكان الاعراب فيها ، لأنها الطرف ، والإعراب لا يكون فيما قبل الاطراف إلا في الوقف ، نحو : النقر [٤] ، فكذلك إذا كانت في نية الوجود ، وقالوا : يدي ، ودمي ، ثم حذفت الياء على غير قياس فصار الاعراب في الدال من (يد) ، والميم من (دم) ، لأنهما صارا بحذف الياء منهما طرفين [١] .

وإذا تتبعت ما ذكرته في كلام العرب ، وجدته مرعياً كثيراً ، وقال تعالى : ﴿ انه من يأت ربه مجرماً ﴾ [٢] ، وقال تعالى : ﴿ فإنها لا تعمى الأبصار ﴾ [٣] . وهذا كلام العرب ، ولا يأتي خلافه إلا قليلاً ، على حَسَبِ ما أعلمتك .

ولقائل أن يقول في قوله سبحانه : ﴿ أَوَلَمْ تَكُن لهم آيَةٌ أَنْ يعلَمَهُ ﴾ [٤]

إسحاق الزجاج أن إثبات الألف في (لكنا هو الله) في الإدراج جيد، لأنه قد حذفت الألف من (أنا) فجاؤوا بها عوضاً وانظر معاني القرآن ٢/١٤٤، حجة القرآن ص ٤١٧ ـ ٤١٨ .

(١) عندما يحتاج إلى تحريك عين الكلمة فتنقل إليها حركة الإعراب، وينقل سكونها إلى لام الكلمة، انظر الخصائص ١/٢٨١، ٢/٢٥٤، ٣/٢٠٠ .

وقوله: «النقر» منتزع من قول الراجز:

* أنا ابن ماوية إذ جد النقر *

انظره في الكتاب ٤/١٧٣، الجمل ص ٣٠٠، الإنصاف ٢/٧٣٢.

(٢) في الأصل «طرفان».

(٣) سورة طه، آية: ٧٤.

(٤) سورة الحج، آية: ٤٦.

(٥) سورة الشعراء، آية: ١٩٧، في قراءة ابن عامر كما تقدم.

جاء مؤنثاً ـ وإن كان المخبر عنه العلم ، وهو مذكر ـ لأنه آية في المعنى ، والآية مؤنثة . ويجري هذا مجرى قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لم تكن فِتْنَتُهم إلَّا أن قالوا ﴾ [1] فيمن قرأه بالتاء ، ونَصَبَ (فِتْنَتَهم) [2] ، لأن قولهم هذا تشبيه في المعنى ، ويخرج عن هذا القليل ، وهذا عندي حسن .

وهذا الذي ذكرت في (كان) من ضمير الأمر والشأن يجري في أخواتها كلها ، فتقول : ليس زيد قائم ، الأصل : هو زيد قائم ، فلما دخلت ليس ، رفعت المبتدأ تشبيهاً بالفاعل ، فاستتر الضمير فيها ، لأنه مفرد غائب ، فصار : ليس زيد قائم ، وحكي سيبويه : ليس خلق الله مثله [3] ، في ليس ضمير الأمر والشأن ، والجملة من الفعل والفاعل خبر ليس ، وكذلك تقول : ليس يقوم زيد ، وأجاز سيبويه في : ليس خلق الله مثله ، وفي : ليس زيد قائم ، وجهاً [4] آخرَ ، وهو أَنْ يكونَ أجرى (ليس) مجرى (ما) [5] ، فلم تعمل شيئاً ، ودخلت على الفعل والفاعل كما تدخل (ما) ، وكما أجريت (ما) عند أهل الحجاز مجرى (ليس) ، فرفعت ونصبت ، إلا أن الأول أحسن ، وهو أن تجعل فيها ضمير الأمر والشأن ، لأنه الذي يقتضيه القياس والنظائر . وأما تشبيه (ليس) بما فبعيد ، لأن (ليس) قد أجريت مجرى الفعل في اللفظ ، فألحقت من الضمائر ما لا تلحق إلا الفعل ، وألحقت علامة التأنيث ، على حد ما ألحقت الفعل ، وإجراء الفعل مجرى الحرف بعيد ، لكن حمل سيبويه على إجازة ذلك ـ مع أن غيره أحسن منه ـ أنه سئل أعرابي : كيف تقول : ما كان الطيب إلا المسك، أو ما كان الطيب إلاّ المسك. فقال: أقول: ما كان الطيب

---

(١) سورة الأنعام، آية: ٢٣.

(٢) هي قراءة نافع، وأبي عمرو، ورواية أبي بكر عن عاصم كما تقدم ص ٧١٤.

(٣) الكتاب ١/٧٠.

(٤) في الأصل: «وجه».

(٥) الكتاب ١/١٤٧.

إلّا المسك، ثم سئل، كيف تقول: ليس الطيب إلّا المسك بالرفع أو بالنصب ، فقال : بالرفع ، فيظهر من هذا أنه لم يجعل في : ليس الطيب إلا المسك ضمير الأمر والشأن ، إذ لو كان مذهبه أن يجعل في (ليس) / ضمير [٨٨ الأمر والشأن لفعل ذلك في كان ، فنصبه في الواحد ، ورفعه في الآخر دليل على التفرقة في المأخذ[١]، ولا تفرقة إلا التشبيه بما، على حسب ما تقدم.

ومنهم من قال: لا يجوز في : ليس الطيب إلا المسك بالرفع ، إلا أن تكون (ليس) قد أجريت مجرى (ما)[٢] ، لأنها لو لم تجر مجرى (ما) وكان فيها ضمير الأمر والشأن ، لكان : الخبر الطيب إلا المسك ، و (إلا) لا تدخل بين أبعاض الخبر ، ألا ترى أنك لا تقول : ليس زيد أبوه إلا قائم ، وإنما يقال في مثل هذا : ليس زيد إلا أبوه قائم ، ولا يجوز على مذهبه أن يقال : ما كان الطيب إلا المسك ، برفع المسك ، لأن المسك خبر عن الطيب ، والجملة خبر كان ، فكيف يجب أن تدخل (إلا) على الجملة كلها .

انفصل ابن جنى عن هذا بأن قال : يجوز أن يقال : ما كان الطيب إلا المسك ، برفع المسك ، على أن يكون في (كان) ضمير الأمر والشأن ، وكذلك يجوز عنده : ليس الطيب إلا المسك ، برفع المسك ، وفي (ليس) ضمير الأمر والشأن ، ولا يلزم ما ذكره هذا المعترض ، لأن (إلا) أخرت من تقدم ، اصلاحاً للفظ ، وهذا بمنزلة قوله سبحانه : ﴿ إنْ نَظُنُّ إلاّ ظَنّاً وما نحن بمُستَيْقِنين ﴾[٣] الأصل: إنْ نحن إلاّ نظنُّ ظناً، فلما حذف (نحن) بقي: إن إلا نظن ظناً، فوليت (إلا) إن. ولا بدّ أن يفصل بينهما

---

(١) انظر ما سبق في الهامش رقم ٥ ص ٧٠٨.

(٢) انظر رصف المباني ص ٣٠٢، وانظر أوجهاً أخر في الجنى الداني ص ٤٩٦، مغنى اللبيب ص ٣٨٧، ٩١٧.

(٣) سورة الجاثية آية ٣٢.

بفاصل ، كقولك : ما في الدار إلا زيد ، فقدم نظن وأخرت إلا ، فصار : إن نظن إلا ظناً .

وهذا الذي ذكره ابن جنى حَسَنٌ في الانفصال ، إلاَّ أنَّه يظهر لي أن هذا الاعتراض لا يَرِدُ ، لأنك إذا قلت : هو زيد قائم ، فهو ضمير (زيد قائم) ويتضمنه ، و (زيد قائم) تفسير لما تضمنه (هو) كما أنك إذا قلت : نعم رجلاً زيد ، فرجل تفسير للضمير المستتر في (نعم) ، وكذلك قولهم : رُبَّهُ رجلاً .

فإذا تبين لك أن الجملة التي بعد ضمير الأمر والشأن تفسير للضمير ، ولما تضمنه ، علمت أنك إذا قلت : هو زيدٌ قائم ، فكأنك قلتَ : زيدٌ قائم ، كما أنك إذا قلت : نعم رجلاً ، كأنَّك قلت : نعم الرجل ، فكما يجوز أن يقال : ليس الطيبُ إلاّ المسكَ تنصْب المسك إذا لم تأت بضمير الأمر والشأن ، لأنَّك إذا قلت : ليس زيد قائمٌ ، فقد قلت : ليس قائماً ، فكل ما يجوز في : ليس زيد قائماً يجوز في : ليس زيد قائم ، لأن النفي في الموضعين متسلط على نفي القيام عن زيد .

وكذلك تقول : أصبح عمرو قائم ، وأمسى محمد شاخص ، فضمير الأمر والشأن جار فيها كلها ، لأنها كلها داخلة على المبتدأ والخبر ، وكذلك تقول : ما انفك زيد عالم ، والكلام في هذا كله على حَسَبِ ما تقدم في (كان) و (ليس)، فلا فائدة في الاعادة والتكرار .

وأما كونها تامات ، فأصبح توجد تامة . قال سيبويه : هي بمعنى استيقظ [1] ، وهذا اللفظ منه مسامحة ، وتعبير عن الشيء بما يلازمه . وإنما أصبح زيـد : دخل في الصباح ، والغالب أن من دخل في الصباح فقد

---

(١) في الكتاب ١/٤٦: «. . . وكما يكون أصبح وأمسى مرة بمنزلة كان، ومرة بمنزلة قولك: استيقظوا وناموا» .

استيقظ ، وكذلك قال : في (أمسى) : هي بمعنى نام [١] وإنما هي في الحقيقة بمعنى دخل في المساء ، لكن لما كان النوم غالباً مع الدخول في المساء قال : هي بمنزلة نام ، وكذلك أضحى هي بمعنى : دخل في الضحى . وأما ظل فتكون بمنزلة أقام ، تقول : ظللت كما تقول : أقمت . وتكون صار بمعنى انتقل ، قال امرؤ القيس :

١٨٤ ـ * وصرنا إلى الحسنى * [٢]

فمعنى (صرنا إلى الحسنى) انتقلنا ، وكذلك بات الرجل بمعنى نام .

وأما زال ، فيقال : زال الشيء يزول ، وهذه تامة . وأما الناقصة فهي زال يزال ، فيصير عندي في هذه الناقصة وجهان : أحدهما : أن تكون منقولة عن زال يزول ، وهذه تامة ، ولما نقلت غيرت وصيرت : زال يزال ، كما تقول: خاف يخاف، الأصل: خَوِف، فكذلك يقال: الأصل: زَوِل، فتحركت الواو وقبلها فتحة، انقلبت ألفاً.

الثاني : أن تكون مأخوذة من ﴿ زَيَّلْنَا بينهم ﴾ [٣] أي : فَرَّقنا ، وهذه من ذوات الياء . ووزن زَيّلنا • فَعّلنا ، ولا يمكن أن يقال : زَيّل : فَيْعَل . والأصل زَيْوَلَ ، اجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون ، فانقلبت الواو ياء (فأدغمت الياء في الياء) [٤] ، لأنها لو كانت فيعل بمنزلة بيطر [٥] لكان المصدر فيعلة ، نحو بيطرة ، وهم قد قالوا في المصدر : تزييلا ،

---

(١) في الكتاب ٤٦/١ : « . . . ، وكما يكون أصبح وأمسى مرة بمنزلة كان، ومرة بمنزلة قولك: استيقظوا وناموا».

(٢) هذا جزء من صدر بيت لامرىء القيس، والبيت بتمامه:

وصـرنـا إلى الحسنى ورق كـلامنـا ورضـت فـذلت صعبـة أي إذلال

ديوانه ص ٣٢.

(٣) من قوله تعالى: ﴿ ويوم نحشرهم جميعاً ثم نقول للذين أشركوا مكانكم أنتم وشركاؤكم فزيلنا بينهم وقال شركاؤهم ما كنتم إيانا تعبدون ﴾/ سورة يونس، آية: ٣٨.

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٥) عالج الدواب.

بمنزلة كرم تكريماً ، وعلم تعليماً . فصح بما ذكرته أن زيل من ذوات الياء ، فتكون ـ على هذا ـ زال الناقصة ، أصلها : زيل / بكسر الياء ، تحركت الياء [١٨٩] وقبلها فتحة انقلبت ألفاً ، ويزال على هذا أصلها : يَزْيَلُ ، وعلى القول الأول : يزول ، فانقلبت الياء أو الواو ألفاً بعد ما نقلت حركتها إلى ما قبلها ، كما قالوا : يهاب ويخاف . وإلى القول الثاني رأيت أبا علي ذهب . وكلاهما عندي مذهب .

وأما برح ، فيقال : بَرِح الخفاءُ ، إذا انكشف الأمر ، وذهب السر ، وقال القُتَيْبي : كان في البراحِ ، وهو المتسع من الأرض [١] ، فيرجع إلى انكشف، لأنَّه إذا صار في البَراح، ولا شيءَ يستره: انكشف وظهر للرائي إذ لا يستره شيء، وإذا قلت: ما برِح زيدٌ قائماً أي: لم يزل قائماً، أي: القيام له ظاهر بين لا خفاء فيه، فيمكن أن تكون منقولة مما ذكرته.

وكذلك انفك ،

وجميع ما يستعمل تاماً وناقصاً من هذه الأفعال : الأصل فيه أن يكون [٢] تاماً ، والناقصة منقولة منه ، وجردت إلى الزمان [٣] ، على حَسَبِ ما تقدم .

وأما لَيس فذهب أكثر النحويين إلى أنها حرف أجرى مجرى الفعل في لفظه [٤] ، فإذا قلت : ليس زيد قائماً فالمعنى بلا شك : ما زيد قائماً و(ما) حرف باتفاق ، فـ (ليس) كذلك إلا أن العرب أجرت لفظها مجرى الأفعال ، فقالت الزيدان ليسا قائمين ، والزيدون ليسوا قائمين ، وضمائر الرفع المتصلة الظاهرة لا تلحق إلا الأفعال ، ولا تلحق الحروف .

---

(١) انظر أدب الكاتب ص ٥٥.

(٢) في الأصل: «تكون» بالمثناة الفوقية.

(٣) هكذا في الأصل، والمعنى: جردت للدلالة على الزمان.

(٤) سبق هذا وتخريجه ص ١٦٣.

واختلفوا في لحاقها أسماء الأفعال ، فمنهم من قال : لا تلحقها ، ومنهم من قال : تلحق أسماء الأفعال قليلاً ، وسيأتي الكلام في هذا في أسماء الأفعال .

فقد صح مما ذكرته أن لفظها لم يبن على ما يقتضيه معناها . وقالوا : ليست هند قائمة ، وليست الشمس طالعة ، وليس الشمس طالعة ، لأن تأنيث الشمس غير حقيقي فهي في هذا بمنزلة : ضربت هند عمراً ، لأن لحاق التاء الكلمة ، لتأنيث ما تسند إليه الكلمة لا يكون إلا في الأفعال ، وفي الأسماء الجارية مجرى الأفعال ، ولا يكون ذلك في غير الأفعال . وجعلوا لفظها على ثلاثة أحرف .

ووزنها فَعِل بكسر العين، وأصلها: لَيِسَ، فكان القياس أن يقال: لاس، لكن لما كانت غير متصرفة، وكانت في معنى (ما) على طريقة الحروف ، خالفوا بلفظها لفظ الأفعال ، فسكَّنُوا الياء ولم يقلبوها ألفاً ، فصار (لَيْس) بمنزلة (ليت ، مع أنهم قد قالوا في عَلِم عَلْم . ويمكن أن يقال في (لات) من (لات مناص)[1]: الأصل: لَيْسَ، فتحركت الياء وقبلها فتحة فانقلبت ألفاً، فصار لاس ثم أبدلوا من السين التاء، كما قالوا في سدس: سُتٌّ، أبدلوا من السين الأخيرة تاء، ثم أدغموا التاء في الدال[2]، إلا أن هذا لم يعمل إلا مع الحين، ويكون اسمُها مضمراً فيها، وألزموا النصب ما بعدها كما ألزموا النصب بعد (ليس) في الاستثناء، نحو: قام القوم ليس زيداً، وسيأتي الكلام في (لات) بعد، وفي (ليس) في الاستثناء، فعلى هذا القول: لا يمكن أن تكون ليس منقولة من التامة، لأنها حرف في المعنى، فكيف يصحّ أن تكون فعلاً تاماً ثم تجرد عن الحدث.

---

(١) في نحو قوله جلّ شأنه: ﴿ ولات حين مناص ﴾ سورة ص، آية: ٣.

(٢) انظر رأي ابن أبي الربيع هذا في الجني الداني ص ٤٨٥، همع الهوامع ٢/١٨١.

ويظهر من كلام سيبويه في آخر الكتاب أَنَّ لَيْسَ أصلها : لَيِسَ وأَنَّها فعل ، ولما لم تَتَصَرَّف سكنت [1] ، فقد يمكن أن يكون مذهبه أن تكون (ليس) الناقصة منقولة من شيء لم ينطق به ، وكأن الأصل : ليس الشيء إذا انتفى ، ولم يستعمل ، ثم نقلت ، وجردت عن الدلالة على الوجود ، وعلى الزمان ، فصارت بذلك غير متصرفة ، فكرهوا أن يعلوها اعلال الأفعال المتصرفة ، فسكنوا وسطها ، فقالوا : ليس ، كما قالوا : ليت ، وهذا ممكن ، وكيفما كان الأمر فلم تستعمل (ليس) تامة .

وأما الزيادة فلا أعلمها جاءت إلا في (كان) ، وحكى الأخفش : ما أصبحَ أبردها ، وما أمسى أدفأها [2] . قال الجرمي : هذا خطأ . فإن صح ما ذكره الأخفش ، فأصبح - هنا - وأمسى زائدتان على مذهب أبي علي في كان في قولهم : ما كان أحسن زيداً . وأما على مذهب أبي القاسم في : [3] ما كان أحسن زيداً ، فأصبح أيضاً وأمسى ناقصتان ، وسيأتي الكلام في هذا في باب التعجب [4] .

---

(١) انظر الكتاب ٢/٤٠٠، ٤/١٠٩.

(٢) انظر شرح المفصل ٧/١٥١ - ١٥٢، ضرائر الشعر ص ٧٩، وفي شرح الجمل لابن عصفور ١/٤١٥، وزعم أهل الكوفة أن أمسى وأصبح تزادان ككان، وحكوا: «ما أصبح أبردها وأمسى أدفأها» وانظر المساعد ١/٢٦٨، همع الهوامع ٢/١٠٠، منهج الأخفش الأوسط ص ٢٥٢.

(٣) في الأصل: «فيما».

(٤) باب التعجب هو بداية السفر الثاني من كتاب البسيط، ولم أعثر منه إلا على السفر الأول، كما ذكرت سابقاً، وانظر ما أشار إليه المؤلف في إملائه ص ١٤٠ وفيه: «واختلف الناس في (كان) من قولهم: ما كان أحسن زيداً، فذهب أبو القاسم إلى أنها «قصة» وجعل اسمها مضمراً فيها، وجعل خبرها (أحسن) وذهب السيرافي إلى أن كان هنا تامة ويلزمه أن يجعل (أحسن زيداً) في موضع الحال، لأنه إن جعلها في موضع الخبر لكان الناقصة، فتكون الناقصة، لأن التامة لا خبر لها، وذهب أبو علي إلى أن كان هنا زائدة بمنزلة كان في قوله:

* إنّ الرزية كان يوم ذؤاب *

وكان الزائدة وجدت كثيراً، وهذا القول الثالث أقرب الأقوال لأنه ليس فيه فصل بين (ما) التي للتعجب والفعل الذي بنى عليه. . . وأما قول أبي القاسم ففيه أربعة أشياء: الفصل، =

وهذا الذي ذكرته من ضمير الأمر والشأن لا أعلم بين النحويين المتقدمين فيه خلافاً ، وجاء ابن الطراوة وقال : قولهم ضمير الأمر والشأن لا منقول ولا معقول ، وأما كونه غير معقول فلأمرين :

أحدهما : أنهم قالوا في قول العرب : هو زيد قائم : المعنى الخبر الواقع في الوجود : زيد قائم ، وبلا شك أن الواقع في الوجود ليس (زيد قائم) وإنما الواقع في الوجود : قيام زيد ، وقولك [1] ، زيد قائم ، إخبار عنه / .

[١٩٠]

الثاني : أن الجملة التي وقعت بعد الضمير هي مفسرة عندهم [للضمير] [2] ، وخبر عنه ، وذلك متناقض ، لأنها من حيث هي مفسرة فكأنك لم تأت إلا بواحد ، ألا ترى أنك إذا قلت : نعم رجلاً ، فكأنك قلت : نعم الرجل ، ومن شرط المبتدأ والخبر أن يكونا شيئين أسند أحدهما إلى الآخر ، يفيد الثاني من المعنى ما لم يفده الأول [3] .

الجواب : أما قوله : الخبر الواقع : قيام زيد ، فصحيح إلا أن الخبر الذي أراده النحويونَ ليس هذا ، انما مرادهم الخبر الذي ينبغي أن يعول

= وجعل (ما) التي للتعجب يخبر عنها بخبر الفعل الذي صيغ للتعجب وجعل أفعل التي للتعجب غير خبراً لما، وجعل الماضي خبراً لكان بغير (قد) لا ظاهرة ولا مضمرة، وأما قول السيرافي ففيه خمسة أشياء: الأربعة المذكورة، وكون الحال قد جاءت قبل تمام الكلام ونقل ابن يعيش في شرح المفصل ١٥٢/٧، وابن عصفور في شرح الجمل ٥٨٥/١ مذهب السيرافي على نحو يختلف عما تقدم، فذكرا أنهما عنده تامة وأن لها فاعلاً منوياً يقدر بالمصدر ولفظ (كان) يدل عليه. وما ذهب إليه الفارسي تبع فيه شيخه أبا بكر بن السراج/ انظر الأصول ١٢٤/١، وشرح المفصل ١٥٢/٧، همع الهوامع، وانظر مذهب الزجاجي في الجمل ص ١١٦ ـ ١١٧».

(١) تكررت (قولك) في الأصل.

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام مأخوذة من كلام المؤلف في الكافي ١/ ص ٢٣٩.

(٣) انظر الكافي ١/ ص ٢٣٩، وقد وضَّح مذهب ابن الطراوة، وذكر الردود عليه وردَّها أبو حيان في التذييل والتكميل ـ مخطوطة الأسكوريال ـ ١/ل ١٧٩ فما بعدها، وانظر همع الهوامع ٢٣٢/١ ـ ٢٣٣، ابن الطراوة النحوي ص ٢٦٢.

عليه ، ويتحدث به : زيد قائم ، فأوقعه في هذا الاشكال اشتراك اللفظ ، وذلك أن الخبر يطلق باطلاقيـن :

أحدهما : ما ذكره .

الثاني : ما ذكرته ، وهو المتعارف في الصنعة ، وبهذا كان الأستاذ أبو علي ينفصل عن هذا الاعتراض ، وهو صحيح .

وأما قوله : إنّ التفسير والاخبار يتضادان ، فيظهر لي فيه انفصالان أحدهما : أن الأصل : زيد قائم ، لكنهم أردوا تعظيم الخبر وتحقيقه فأخروه أولاً ، لأن الشيء إذا أرادوا تعظيمه أخروه ، وتارة يبهمونه ، وتارة يعرفونه ، والثلاثة ترجع إلى شيء واحد ـ فقالوا : هو ، و (هو) إضمار للخبر الذي يعظمونه ويريدون الاعلام بتحقيقه ، ثم فسروه : فقالوا : زيد قائم ، فصار : قولك : هو زيد قائم بمنزلة قولك : زيد ضربته ، لأن الأصل : ضربت زيداً ، وإنما قدمت زيداً ، وأخبرت عنه ، لتأتي به ظاهراً ومضمراً ، وفي ذلك من التأكيد ما ليس في قولك : ضربت زيداً ، وزيد من قولك : زيد ضربته مبتدأ ، وما بعده في موضع خبره ، وكان الأصل : زيد مضروب لي ، فجعل في مكان (مضروب) ضربته فلما صار : هو زيد قائم شبيهاً بالمبتدأ والخبر ، قالوا في الجملة خبراً أي هي مشبهة بالخبر . وهي في الحقيقة تفسير ، وكذلك : زيد هل ضربته ؟ وزيد اضربه ، لا يصح أن يقال : أن (هل ضربته ؟) مسند إلى المبتدأ حقيقة ؛ لأن أصل المسند والمسند إليه ألا يستغني أحدهما عن الآخر في إفادة المعنى ، و (هل ضربته ؟) مستقل بالإفادة دون زيد ، ولا يصح أن يقال : أنه في موضع المسند لأنك لا تقدر أن تأتي بمفرد مسند إلى المبتدأ يصح أن تكون هذه الجملة في موضعه فلا بد أن يقال : أن (زيد هل ضربته) جاءت على طريقة : زيد ضربته ، في أن الكلام فيه من التوكيد بالتكرار ما ليس في قولك : هل ضربت زيداً ، أو

ضربت زيداً . ومما يدل على أن (زيد هل ضربته ؟) [1] يكون مقدماً من تأخير طلباً للاعتناء والتوكيد قول العرب : ما أدري زيد أضربته ؟ ، ورفع زيد ، لأنه في المعنى مستفهم عنه ، فكأنك قلت : ما أدري أضربت زيداً ؟ ، قال كثير :

* لعمرك ما يدري غريم لويته * [٨٥]

وكذلك كان النصب في : زيد اضرِبْهُ ، أحسنَ ، وقد مضى الكلام في هذا في باب الاشتغال [2] .

الثاني : أن يقال : أنك إذا قلت : هو زيد قائم ، فـ (هو) ضمير صالح أن يكون ضمير مفرد ، وصالح أن يكون ضمير الخبر .

فإذا فسر بـ (زيد قائم) على أنه ضمير الخبر . فهو من هذه الجملة تفسير ، وهو من جهة تعيين الخبر خبر ، فيكون تفسيراً من جهة وخبراً من أخرى . ويظهر لي أن أبا علي انفصل بهذا الثاني في بعض كتبه ، وأظنها البغداديات [3] .

فقد صح مما ذكرته أنه معقول ، فلم يبق إلَّا أن يكونَ منقولاً . قال الله تعالى : ﴿ إنَّه مَنْ يأتِ رَبَّه مجرماً فإن له جهنمَ ﴾ [4] وقال تعالى : ﴿ فإنَّها لا تَعْمى الأبصار ﴾ [5] ، فهذان ضميران لا يعودان على شيء متقدم ، ولا على ما دل عليه الكلام ، ولا يصح أن يقال فيهما إلا أن الضمير من (إنَّه)

---

(١) في الأصل: «زيداً هل ضربته» بنصب زيد، والصواب رفعه فقد سبق قول المؤلف في باب الاشتغال: «. . نحو: زيد هل ضربته؟، وعمر من أكرمته؟ فهذا تجيء فيه بالاسم قبل أداة الاستفهام، ويكون مرفوعاً بالابتداء، ولا يجوز غيره».

(٢) انظر ما تقدم ص٦٣٣ ـ ٦٣٤.

(٣) في الكافي ٢٣٨/١ «وأظنها الحلبيات» وانظر الحلبيات ص ١٩٨ ـ ٢٠١.

(٤) سورة طه، آية: ٧٤.

(٥) سورة الحج، آية: ٤٦.

ضمير الخبر ، والضمير من (فإنها) ضمير القصة .

فإن قلت : جعل الهاء من (إنّه) ، ومن (إنّها) كافتين بمنزلة (ما) في : إنّما زيدٌ قائم ، وهذا مذهب ابن الطراوة [١] . قلت : هذا لا نظير له ، لأنَّ العرب لا تجعل الأسماء كافةً ، وإنما استقرَّ هذا للحروف ، نحو : إنَّما ، و (إنْ) مع (ما) في قوله :

١٨٥ ـ * ومــا إنْ طِبُّنا جُبْنٌ . . * [٢]

وما ذكرته من أن الشيء إذا عظم أُبْهِم وأضمر ، له نظائر ، وكذلك الضمير يفسره ما بعده قد جاء له نَظير ، نحو : رُبَّه رجلاً ، وإذا قدرنا على أن يبقى على ما له نظير من كلام العرب ، فهو أولى من أن يحدث في كلام [١٩١] العرب ما لم يثبت له نظير ، فإذا صح ما / ذكرته صح أن (هو) من قوله سبحانه : ﴿ قــل هو الله احد ﴾ [٣] ضمير الخبر ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ لكنا هو الله ربي ﴾ [٤] ، وكل ما جاء من هذا النوع فيحمل على هذا ،

---

(١) انظر التذييل والتكميل ـ مخطوطة الأسكوريال ـ ١/ ل ١٨٠ ، همع الهوامع ٢/٦٤ ـ ٦٥ ، ابن الطراوة النحوي ص ٢٦٢ .

(٢) الشاهد لفروة بن مسيك المرادي (صحابي من أشراف مراد وفد على رسول الله ﷺ عام الفتح وأسلم، واستعمله الرسول ﷺ على مراد وزبيد ومذجح كلها واستعمله عمر بن الخطاب رضي الله عنه أيضاً على صدقات مذجح وتوفي بالكوفة/ ترجمته في الإصابة (ترجمة ٦٩٨٣) ٣/٢٠٠ شرح شواهد المغني ١/٨٣، خزانة الأدب ٢/١٢٣).

وهو بتمامه:

ومــا إنْ طِــبُّنــا جُــبْــنٌ ولــكــن مــنــايــانــا ودولــة آخــريــنــا

انظره في سيرة ابن هشام ٢/٣٤٤، الكتاب ٣/١٥٣ ، ٤/٢٢١ وشرح أبياته لابن السيرافي ٢/١٠٦، فرحة الأديب ص ٢٠٢، المقتضب ١/١٩٠، ٢/٣٦١، الخصائص ٣/١٠٨، المنصف ٣/١٢٨ والمحتسب ١/٩٢، معاني الحروف ص ١٦٤، الأزهية ص ٤٠، رصف المباني ص ١١٠ ـ ٣١١، الجني الداني ص ٣٢٧، مغني اللبيب ص ٣٨، شرح شواهده ١/٨١، همع الهوامع ٢/١١١، خزانة الأدب ٢/١٢١.

(٣) سورة الإخلاص، الآية الأولى.

(٤) سورة الكهف، آية: ٣٨.

فقد صح ما ذكره النحويون من صحة ضمير الأمر والشأن ، ونصروه بما لا ينبغيَ أن يعتقَد خلافه .

وجاء ابن السيد - وغيره - واعترض كلام أبي القاسم فقال : جعله لكان أربعة أقسام خطأ ، إنما هي ثلاثة أقسام : ناقصة ، وتامة ، وزائدة ، فإن كان فيها ضمير الأمر والشأن فهي ناقصة ، واسمها مستتر فيها ، والجملة التي بعدها خبر لها ، فهي بلا شك ناقصة ، ففي تقسيمه فساد ، وهو المداخلة ، لأن الفساد اللاحق للتقسيم يكون من أربعة أوجه :

أحدها : الزيادة .

الثاني : النقصان .

الثالث : المداخلة ، وهو هذا الذي فعله أبو القاسم .

الرابع : المنافرة[1] .

الجواب : أنه لما قال : إن (كان) زائدة أخذ يبين أنها لا تكون ملغاة ، في أول الكلام قدر قائلاً يقول له : فما تصنع بقولهم : كان زيد قائم ، وكان يقوم زيد ، وليس خلق الله مثله ، وهذا كثير في كلام العرب ، فأخذ ينفصل عن هذا بأن (كان) هنا داخلة على ضمير الأمر والشأن ، واستتر على نحو ما ذكرته ، وليست (كان) هنا بملغاة . وابن الطراوة يذهب في أمثال هذا إلى الإلغاء[2] ، وما ذكرته من قوله تعالى : ﴿ فإنَّها لا تعمى الأبصار ﴾[3] ومن قوله تعالى : ﴿ إنَّه مَنْ يأتِ رَبَّه مجرماً ﴾[4] قاطع به .

---

(١) انظر اعتراض ابن السيد في إصلاح الخلل ص ٥٣ وفيه: «ورد عليه ابن بابشاذ في هذا الموضع بنحو ما ذكرنا»، وليس فيه بيان وجه فساد تقسيم الزجاجي، ولا ذكر أوجه فساد التقسيم الأربعة التي ذكرها المؤلف.

(٢) وسبقه إلى ذلك الكسائي/ انظر ارتشاف الضرب ص ٥٦١، منهج السالك ص ٥٩، همع الهوامع ٢/٥٦٥، ابن الطراوة النحوي ص ١٧١ .

(٣) سورة الحج، آية: ٤٦ .

(٤) سورة طه، آية: ٧٤ .

وقد ذكرتُ بطلانَ جَعْلِ الضمير ـ وهو اسم ـ كافّاً .

فإن قلت : فلم جعلها قسماً رابعاً ؟

قلت : إذا قلت : هو زيد قائم ، وأدخلت كان فهي داخلة للمعنى الذي تضمنه الضمير، وقولك: (زيد قائم) تفسيرٌ لذلك الضمير وإذا قلت : كان زيد قائماً ، فكان هنا دخلت لتدل على مُضِي [1] الزمان في قولك : زيد قائم ، وكان في قولك : كان زيد قائماً ، دخلت لتدل على معنى في الخبر ، وهو قائم ، وذكر زيد لأجل الخبر ، وإذا قلت : كان زيد قائم ، فقد دخلت (كان) لتدل على مضي المعنى الذي تضمنه الضمير ، وجيء بقولك : (زيد قائم) تفسيراً لذلك الضمير ، فقد اختلف مقصود (كان) في الموضعين ، فهي في الذي سماها ناقصة جيء بها للخبر ، وهي في الذي سماها الشأنية[2] دخلت للضمير تفسره، وهو الذي ارتفع بها، فلما اختلف المقصودان ـ على حَسَبِ ما ذكرته ـ جعلها قسمين ، فلذلك قال : هي على أربعة أقسام . ثم أتى بقول العجير السلولي :

إذا مت كان الناسُ صنفان شامتٌ وآخرُ مُثْنٍ بالذي كنت أصنع[3] [١٦٠]

يتصور عندي في (شامت) وجهان :

أحدهما : أن يكون خبر ابتداء مضمر تقديره : أحدهما شامت ، ويكون آخر مبتدأ ، ومثن خبر عن آخر ، والضمير العائد من الصلة إلى الموصول محذوف ، وتقديره : بالذي كنت أصنعه .

الثاني : أن يكون (شامت) وآخر مثن بدلاً من صنفين ، ويكون التقدير : صنف شامت ، ويكون بمنزلة قول كثير :

* وكنت كذي رجلين * [٤٠]

---

(١) في الأصل: معنى.

(٢) في الأصل: التامة.

(٣) الجمل ص ٦٣.

باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر

إعلم أَنَّ هذه الحروف حقيقة ، ولم يطلق عليها حروفاً بحكم الاتساع ، كما أطلق على كان وأخواتها حروفاً بحكم الاتساع ، إن أراد بالحروف الكلم على حَسَبِ ما تقدّم [1] ، لأَنَّ هذه الحروف ليس فيها من أحكام الأفعال شيء ، ألا ترى أنها لا تتصرَّف ، ولا يتصل بها علامةُ التأنيث على حَدِّ اتصالها بالأفعال ، ولا يتصل بها ضمائر الرفع .

فإن قلتَ : تتصل بها ضمائر النصب ، فتقول : إِنَّني كما تقول : ضَرَبَني . قلت : الضمير الياء ، والنون وقايةٌ ، والياء تَتَّصل بالأسماء ، قالوا : هذا الضاربي ، فالياء ضمير نصب ، وأمَّا لحوق نون الوقاية فقد تلحق غير الأفعال ، قالوا : مِنِّي وعَنِّي ، وقالوا : قَدْنِي وقَطْنِي ، قال :

* قَدْنِي من نَصْر الخُبَيْبَيْنِ قَدِي * [٩٨]

فألحقها ولم يلحقها . فمن ألحقها فإِنَّه أراد أن يجري في الكلام على حال واحدة ، ولا تزول عن السكون المتقرِّر لها في كلِّ أَحوالها .

ومَنْ لم يُلْحِقها رأى البناء في الأسماء مخالفاً لأصولها ، وانَّما يكون فيها لعارض ، والأكثر والأقيس إلحاق نون الوقاية . تبقى في هذا الموضع على حَسَبِ ما جرت في كلِّ موضع .

---

(١) انظر ما تقدم ص٦٦١.

وأما (منِّي) و (عنِّي) فالنون لازمةٌ لهما ، لأن السكون فيهما بحكم
[١٩٢] الأصل ، لأنَّهما حرفان ، والحروف لا تكون / إلاَّ مبنيةً . على أَنَّ قولَهم :
إنَّنِي وكأَنَّنِي ، ولَحاق هذه النون مع ضمير النصب تقريبٌ من الفعل ، لأنَّك
لا تجد الضمير المنصوب مع نون الوقاية إلاَّ مع الفعل ، ولو جاء في غير
الفعل فشاذ لا يُعَوَّلُ عليه .

قوله : (وهي : إنَّ ، وأَنَّ ، ولكنَّ ، وكَأَنَّ ، ولَيْتَ ، ولَعَلَّ) (١) .

أَمَّا (لكنّ) فأَصلها : لكنْ إنَّ ، ثم حُذِفَتِ الهمزةُ طلباً للتخفيف ،
وجُعِل الحرفان (٢) كحرف واحد ، فالتقت النونات ، فَحُذِفَتْ إحداهما ،
فصار لكن فعملت عمل (إنَّ) ، ولأجل ما ذكرته كان فيها ما في إنَّ ولكنْ
من الاستدراك والتوكيد ، وسيتكَرَّرُ الكلام في هذا بَعْدُ (٣) .

وأما (كَأَنَّ) فاختلف النحويون فيها :

فمنهم من ذهب إلى أَنَّ كاف التشبيه رُكِّبت مع (أَنَّ) المفتوحة ،
وحدث بالتركيب ما لم يكن ، وذلك أَنَّ [أنَّ] (٤) المفتوحة إذا دخلت على
الجملة ردتها في تأويل المفرد ، وكأنَّ ليست مع ما بعدها كالاسم المفرد ،
فإذا قلتَ : كأن زيداً أسدٌ ، ففي (كأنَّ) التشبيه والتوكيد ، حتى كأَنَّك
قلتَ : إنَّ زيداً كأَسدٍ (٥) ومنهم من قال : إن كاف التشبيه ركبت مع (إنَّ)
المكسورة ، ولما كانت كاف التشبيه في الأصل حرفَ جرٍ كَرِهوا دخولها على
(إنَّ) المكسورة ، لأَنَّ المكسورة لا يدخل عليها حروف الجر . إنما تدخل
على المفردات ، وليست (إنَّ) كذلك ، ففتحوا (إنَّ) لِيزولَ قُبْح اللفظ .
وكلاهما عندي مذهب ، وله نظير . وكان الأستاذ أبو علي يميل إلى القول

---

(١) الجمل ص ٦٤ .
(٢) في الأصل : «الحرفين» .
(٣) انظر ما سيأتي ص ٧٦٦ .
(٤) تكملة يلتئم بها الكلام مأخوذة من كلام المؤلف في الكافي ١/ ص ٢٥٧ .
(٥) انظر الكتاب ٣/١٦٤ .

الثاني ، ويراه أقرب من الأول ، لأن الحمل على اللفظ أولى من الحمل على الحكم .

وأمَّا (لعلَّ) فيقال فيها : لَعَلَّ ، وعَلَّ . قال الله تعالى : ﴿ لَّعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ ﴾ [1] . وقال العُدَيْل بن الفَرْخ العِجْلِي .

١٨٦ ـ * وعلَّ النوى في الدار يجمعُ بيننا * [2]

ويمكن أن يقال : أنَّ الأصْل (عَلَّ) ، ودخل عليها اللام ، ويمكن أن يقال : الأصل (لَعَلَّ) ، فأسقطت منها اللام ، واتُّسِع فيها بالإسقاط أو بالإثبات لما فيها من شبه الفعل ، على حَسَبِ ما أُبَيِّنُه بَعْدُ [3] .

ويقال : (أَنَّ) [4] بمعنى لعل ، قال الله تعالى : ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُم أَنَّها إذا جَاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ ﴾ [5] ، وعلى هذا أخذها الخليل ورضيَهُ سيبويه [6] .

(١) سورة غافر، آية: ٣٦.
(٢) تمامه كما ذكر المؤلف في الكافي ١/ ص ٢٥٥.

* وهل يُجْمع السيفان ويحك في غِمْد *

ولم أقف على البيت في مكان آخر، غير أنَّ في الحماسة ص ٢٠٦، وشرحها للمرزوقي ٢/٧٢٩ قصيدة للعديل بن الفرخ مطلعها:

ألا يا اسلمى ذات الدماليج والعقد ... وذات الثنايا الغُرِّ والفاحم الجَعْد

وعن شرح الحماسة للمرزوقي أثبتها الدكتور/ نوري القيسي في شعر العديل (ضمن كتابه/ شعراء أمويون ص ٢٩٥).

والشاهد من وقافية القصيدة المذكورة.

وممّا ينبغي ذكره هنا أن التبريزي نقل في شرح الحماسة ٢/٢٤٩ عن أبي رياش أن القصيدة لأبي الأخيل العجلي.

والعديل بن الفرخ العجلي/ شاعر أموي هجا الحجاج الثقفي وفرَّ إلى قيصر الروم فهدده الحجاج فأعاد العديل إليه، فاعتذر له فعفا عنه/ ترجمته في الشعر والشعراء ١/٤٢٠، خزانة الأدب ٢/٣٦٧ ـ ٣٦٨، مقدمة شعره المشار إليه آنفاً.

(٣) انظر ما سيأتي ص ٧٦٤.
(٤) في الأصل: «لأنَّ»، وسيأتي قوله بعد: «وتقول: لأنَّك قائمٌ، كما تقول: لعل زيداً قائم.
(٥) سورة الأنعام، آية: ١٠٩، بفتح همزة (إنَّ)، وهي قراءة نافع، وعاصم في رواية حفص، وحمزة، والكسائي، وابن عامر، وقرأ بالكسر ابن كثير وأبو عمرو/ انظر السبعة ص ٢٦٥، حجة القراءات ص ٢٦٥ ـ ٢٦٦، الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/٤٤٤.
(٦) الكتاب ٣/١٢٣.

وأجاز أبو علي فيها وجهاً آخر ، وهو أن تكون (لا) زائدة ، والمعنى : وما يشعركم أنَّها إذا جاءت يومنون ـ بعد ما سلَّم أن الوجه الأول هو البين . وفي زيادة (لا) هنا عندي نظر ، لأَنَّ الزيادة لا تُدَّعى إلّا بدليل ، ولم تثبت زيادة (لا) في الأكثر إلّا مع (أَنْ) نحو قوله تعالى : ﴿ لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الكِتابِ ﴾ [1] ونحو قوله تعالى : ﴿ ما مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾ [2] . وحكى سيبويه : إئتِ السَّوْقَ ، أَنَّك تشتري لنا شيئاً [3] ، والمعنى : لعلك تشتري سويقاً [4] .

وتقول : لأَنَّك قائم ، كما تقول : لعلَّ زيداً قائم . قال امرؤ القيس :

١٨٧ ـ عَوْجا على الطَّلَلِ القديم لأَنَّنا نبكي الديار كما بكى ابنُ حَرامِ [5]

المعنى : لعلنا ، فهذه الأربعة هي المشاهير ، وقد يقال : لعَنَّ ، وعَنَّ غير معجمة ، ولغَنَّ وغَنَّ بغين معجمة [6] ، وفي الأمالي :

١٨٨ ـ * لغَنَّا في الرِّهَان نُرْسِلُه * [7]

---

(١) سورة الحديد، آية: ٢٩ .

(٢) سورة الأعراف، آية: ١٢ .

(٣) الكتاب ٣/١٢٣ .

(٤) هكذا في الأصل «سويقا». والسويق: ما يُتَّخَذُ من الحنطة والشعير.

(٥) ديوانه ص ١١٤ ، وروايته «ابن خذام» بالخاء والذال المعجمتين، ويروى: «ابن حذام بمهملة فمعجمة، و«حمام» وفي التوطئة «حزام» ولم أقف على رواية «حرام» بحاء فراء مهملتين عند غير ابن أبي الربيع وانظر الشاهد في شرح المفصل ٨/٧٩، التوطئة ص ٢٢٠ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٤٦، رصف المباني ص ١٢٧ ، همع الهوامع ٢/١٥٤، المزهر ٢/٤٧٦، خزانة الأدب ٢/٢٣٤ .

(٦) ذكر أبو البركات الأنباري لغاتٍ أخر في الإنصاف ١/٢٢٤ ـ ٢٢٥، وانظر همع الهوامع ٢/١٥٣ ـ ١٥٤ .

(٧) في الأمالي المطبوع ٢/١٣٤ «قال: وقال عيسى بن عمر: سمعت أبا النجم يقول:

أَغْدُ لَعَلْنا في الرهان نُرْسِلُه

والبيت لأبي النجم العجلي من أرجوزة في العقد الفريد ١/١٧٢، وقبله:

ثم سمعنا برهان نأملُه

=

وتقول : إنَّني فتلحق نون الوقاية ، كما تقول : رَدَّني ، لأنَّها شبيهةٌ بالأفعال في معانيها وفي أواخرها ، على حَسَبِ ما يَتَبَيَّنُ [1] . ومن العرب من تحذف النون ، لاجتماع النونات ، فتقول : إنِّي وكذلك تقول : كَأَنَّنِي وكَأَنِّي ، ولكِنَّنِي ولكِنِّي ، وإذا كانوا يقولون : الزيدانِ يضربانني [2] ، ويحذفون النون لاجتماع النونين ، فأَنْ يكرهوا اجتماع ثلاث نونات أَولى .
وكذلك تقول : لعلي ولعلَّني ، فمن قال : لعلني فعلى الأصل : وهو الحاق نون الوقاية ومن يقل : لعلي بحذف النون ، فلأنَّ اللام قريبةٌ من النون في المخرج ، وهما من حروف الجهر ، وبين الشِّدَّة والرَّخَاوة ، وتدغم النون في اللام ، واللام في النون ، إلَّا أَنَّ ادغام اللام في النون ليس بالفصيح ؛ لِعِلَّةٍ أذكرها في الادغام .

وأَمَّا (ليت) ، فتقول : ليتني بإلحاق نون الوقاية ، ولا يجوز حذفها ، لأنَّ الذي أسقطها هناك ما ذكرتُه من اجتماع الأمثال ، واجتماع المتقاربات وليس هنا ذلك . وقد جاء في الشعر أنشد سيبويه :

١٨٩ ـ * كمُنَيةِ جابرٍ إذْ قال لَيْتِي أُصَادِفُهُ ويذهبُ بَعْضُ مالِي [3]

= قَيْدَ له من كل أفْقٍ جَحْفَلُه
فقلت للسائس: قُدْه أعْجِلُه

وروايته: «لَعَنَّا» وكذا في اللآلىء ١/٣٢٨، ٢/٧٥٨، شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٤٦، الممتع ١/١٣٤. ولا شاهد فيه على هذه الرواية على ما أورده المؤلف من أجله. وقد رواه (لَغَنَّا) بالغين المعجمة نقلاً عن الأمالي ابن عبد النور المالقي في رصف المباني ص ٣٧٦ كما جاء بهذه الرواية في التوطئة ص ٢٢٠، همع الهوامع ٢/١٥٤.

(١) انظر ما سيأتي ص ٦٣٧.

(٢) في الأصل: «يضربان».

(٣) الكتاب ٢/٣٧٠، والبيت لزيد الخير الطائي [زيد بن مهلهل الطائي] من فرسان طي المشاهير، كان يعرف في الجاهلية بزيد الخيل لأفراس كانت له، قَدِم على النبي ﷺ مع وفد طي سنة تسع للهجرة فأسلم وسمّاه النبي ﷺ زيد الخير، وتوفي في تلك السنة على الأرجح/ ترجمته في الشعر والشعراء ١/٢٩٢، اللآلىء ١/٦٠، الإصابة (ترجمة رقم ٢٩٤١)، خزانة الأدب ٢/٤٤٨. =

وكأنَّهم حملوها على أخواتها ، فأسقطوا النون كما أسقطوها من[1] أخواتها ، وإن كان علَّة الإسقاط في ليت معروفة .

قوله : (فأمَّا إنَّ وأنَّ فمجراها في التوكيد واحد)[2] .

لا فرقَ بين (إنَّ) المكسورة ، و(أنَّ) المفتوحة إلَّا أنَّ المفتوحة الهمزة الجملة معها في تقدير المصدر ، فتقول : أعجبني أنّ زيداً قائمٌ ، التقدير : أعجَبني قيامُ زيدٍ ، وكذلك : كرهتُ أنّ زيداً خارج ، التقدير : كرهت خروجَه[3] وسيأتي بيان هذا[4] .

[١٩٣] قوله : (/ ولكن للتوكيد أيضاً)[5] .

قد تقدم الكلام في (لكنَّ) ، وأنَّ الأصل : لكنْ أنَّ ، ثم حذفت الهمزة ، وحذفت إحدى النونين ، وصارا كحرف واحد يعطي الاستدراك والتوكيد . وكذلك (كأنَّ) قد تقدَّم أنَّها مركبة من الكاف وأنَّ ، وقد ذكرت ما فيها من الخلاف ، وأنَّ معناها : التشبيه والتوكيد وبيَّنتُ بما يغني عن الإعادة .

قوله : (ولعل : تَرَجٍّ وتوقُّع ، وليت تَمَنٍّ)[6] .

قال سيبويه : « عسى ولعل : طمع وإشفاق »[7] « فالطَّمع : هو

= وانظر البيت في النوادر ص ٦٨ ، المقتضب ١/٣٨٥ ، مجالس ثعلب ١/١٠٦ ، الموشح ص ١٥٤ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/٩٧ ، فرحة الأديب ص ١٠٥ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٤٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٣٥ ، ضرائر الشعر ص ١١٣ ، المقرب ١/١٠٨ ، خزانة الأدب ٢/٤٤٦ - ٤٤٧ .

(١) في الأصل : «في» .

(٢) في الجمل المطبوع ص ٦٤ «فمعناها واحد في التوكيد» وفي الخطيتين كما هاهنا .

(٣) في الأصل : «خروجك» والوجه ما أثبت .

(٤) انظر ما سيأتي ص ٨٢٢ .

(٥) الجمل ص ٦٤ .

(٦) المصدر نفسه .

(٧) في الكتاب ٢/٢٣٣ : «ولعلَّ وعسى طمع وإشفاق» .

الرَّجاء ، والإشفاق: هو التَّوَقُّع ، والرجاء [في المحبوبات ، والتوقع في] [1] المحذورات ، فتقول : لعلَّ اللَّهَ يغفر لي ، كما تقول : عسى اللَّهَ أَنْ يغفَر لي ، فهذا تَرَجٍّ ، وتقول : لعلّ زيداً يَشْتِمُني ، وعسى زيداً [2] أَنْ يَشْتِمَني على جهة التَّوَقُّع والاشفاق . والفرق بين التوقع والتَّمَنِّي : أَنَّ التمني يكون في الممكن وغير الممكن ، والرجاء لا يكون إلَّا في الممكن ، وقد يُشْرَبُ أحدهما الآخر ، قال صاحب الكراسة في قوله تعالى : ﴿ فَأَطَّلِعَ ﴾ [3] في قراءة عاصم بالنصب : إنَّ (لَعَلَّ) أُشْرِبَتْ معنى التَّمَنِّي ، ولذلك نصب (أَطَّلِع) بعد الفاء ، وكان الأستاذ أبو علي لا يحتاج في هذا الموضع إلى هذا ، لأنَّ النصب يكون بعد غير الواجب والرجاء غير واجب ، وسيأتي الكلام في هذا بعد في بابه . ولما كانت لعلَّ وعسى بمعنى واحد جاز أَنْ يُقالَ : لعلك أَنْ تَفْعَلَ ، كأَنَّه إذا نطق بلَعَلَّ نطق بعسى ، ولو نطق بعسى لقال : أَنْ أَفْعَلَ ، فقال ذلك مع لعل ، ونظير هذا :

* إن الحوادث أُودى بها * [٤٨]

لما كان الحوادثُ والحَدَثَان يترادفان على معنى واحد ، صار إذا نطق بالواحد كأَنَّه نطق بالآخر ، ولذلك قال أيضاً :

* أَلَمَّتْ بنا الحَدَثَانُ * [٤٩]

وإذا تتبعت هذا النوع في كلام العرب رأيته فاشياً متَّسِعاً ، وسأُنَبِّهُ عليه في مواضعه .

---

(١) تكملة بمثلها يلتئم الكلام، وهي مأخوذة من كلام المؤلف في الكافي ١/ ص ٢٥٥ .
(٢) في الأصل: «عسى زيد أَنْ».
(٣) من قوله جلّ شأنه: ﴿ لعلي أبلغ الأسباب. أسباب السموات فأَطَّلِعَ إلى إلّه موسى ﴾ سورة غافر، آية: ٣٧ بالنصب في (اطلع) وهي قراءة عاصم في رواية حفص، وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم بالرفع/ انظر السبعة ص ٥٧٠، حجة القراءات ص ٦٣١، الكشف عن وجوه القراءات ٢/٢٤٤ .

قوله : (هذه الحروف على اختلاف معانيها تنصب الاسم وترفع الخبر)[1] اعلم أنَّ هذه الحروف اختصَّت بالدخول على الجملة الاسمية ، ولا تدخل على الفعل والفاعل ، لأنَّها شبيهة بالأفعال الماضية في معانيها ، وفي العدد ، وفي الأواخر ، ألَا ترى أنَّك إذا قلتَ : إنَّ ، ففيها معنى : أكَّدَ ، وكذلك (لكنَّ) فيها معنى : استدْرَكَ ، وكذلك (كَأَنَّ) فيها معنى : شَبَّهَ ، و (ليت) فيها معنى : تَمَنَّى ، و (لَعَلَّ) فيها معنى : تَرَجَّى وتَوَقَّع . وأواخرها مفتوحة كأواخر الفعل الماضي ، وعددها كعدد الأفعال ؛ فلزمت لهذا الدخول على المبتدأ والخبر ، فلما اختصت بالدخول على الجملة الاسمية ، وجب لها بالاختصاص العمل ، لأنَّ الاختصاص في الحرف هو الذي يوجب له العمل ، ولا تَجِدُ حرفاً مختصاً غير عامل إلَّا قليلًا ، وكأنه خرج عن الأصل ، والقياس أو رُوْعِيَ فيه أَصْلُه ، نحو : (هَلَّا) وما أشبهها من حروف التحضيض ، فإنَّها مختصَّةٌ بالدخول على الجملة الفعليّة ، ولم تعمل ، وسبب ذلك أنَّها مركبةٌ من حرفين كلٌّ واحد منهما ليس له اختصاص ، ألَا ترى أنَّ (هَلَّا) مركبة من (هَلْ) و (لا) ، و (هَلْ) تدخل على الجملة الاسميّة ، وتدخل على الجملة الفعليّة ، وكذلك (لا) فلما ركبوها حدث بالتركيب معنى التحضيض ، فطلب بذلك الجملة الفعلية ، لأن التحضيض طالبٌ بالفعل ، فلما كانت (هَلَّا) مركبةً من حرفين غير مؤثرين لعدم اختصاصهما على حَسَبِ ما ذكرتُه لم تؤثر شيئاً[2]، وبقي الفعل بعدها مرفوعاً ، وكذلك (ألَا) و (لولا) ، و (لوما) ، ألَا ترى أنَّ (ألَا) مركبة من : الهمزة و (لا) ، وكلاهما غير مختص ، وأمَّا (لولا) و (لوما) فمركبتان من : لَوْ ولا ، ولَوْ وما ، و (لا) و (ما) لا تعملان ، لأنَّهما غير مُخْتَصَّين . وأمَّا (لو) فقد تقع بعدها الجملة الاسميَّة ، ألَا ترى أنَّك تقول لو

(١) الجمل ص ٦٤.

(٢) في الأصل: هذا، تحريف.

أنَّ زيداً قائم لقمتُ ، فتقع بعدها (أنَّ) وهي وما بعدها في موضع رفع بالابتداء ، ولذلك لم تعمل (لو) . وكذلك كل ما له اختصاص ، ولم يعمل إذا نظرت إليه وجدتَه على حَسَبِ ما ذكرتُ لك ، فإن جاء شيء لا يمكن فيه ما ذكرته فهو مما جاء على غير قياس .

فلما وجَبَ لها العمل في المبتدأ والخبر بالاختصاص رفعتْ ونصبت ، لأنَّ لها شَبَهاً بالفعل الماضي المتعدِّي من أربعة أوجه :

أحدها العدد ، وذلك أنَّ عدَّتها على ثلاثة أحرف وأكثر .

الثاني : أن أواخرها مفتوحة كأواخر الفعل الماضي .

الثالث : أنَّ معانيها كمعاني الأفعال الماضية المتعدية على حَسَبِ ما ذكرته .

الرابع : أنَّها بلزوم الدخول على المبتدأ والخبر صارت طالبة باسمين مفردين [1] ؛ لأنَّ المبتدأ لا يكون إلاَّ مفرداً ولا يكون جملة ، والخبر أصله أن يكون مفرداً / وإذا وجدتَ جملة ، فالجملة في موضع المفرد [١٩٤] فرفعت أحد الاسمين تشبيهاً بالفاعل ، ونصبت الآخر تشبيهاً بالمفعول ولَمَّا كانت كان وأخواتها ترفع الاسم وتنصب الخبر جعلوا هذه الحروف بعكس ذلك ، فرفعت الخبر تشبيهاً بالفاعل ، ونصبت المبتدأ تشبيهاً بالمفعول ، وشبهت بما قُدِّم فيه المفعول على الفاعل ، ولما كان تقديم المفعول ليس بأصْل ، وكانت هذه الحروف في العمل أضعف من كان وأخواتها شبهوا هذه الحروف بالفعل الذي يقدم فيه مفعوله على فاعله ، لِيُنَاسِبوا ، وشبهوا كان وأخواتها لقوتها في العمل بالفعل المتعدِّي من غير نظر إلى لزوم ، فصار خبر كان وأخواتها يتقدم ويتأخَّر كما كان الفاعل والمفعول كذلك .

---

(١) ذكر ابن الفخار في شرح الجمل ص ٩٧ هذه الأوجه الأربعة وزاد خامساً هو اتصال ضمائر النصب بها، وانظر الجمل ص ٦٥.

قوله : (ويتصل بها ضمائر النصب)[1] .

اعترض الناس هذا فقالوا : إنَّ هذه الحروف لم تتصل بها ضمائر النصب إلّا بعدما نصبت ، ألَا ترى أنَّها لو لم تَنْصِبِ المبتدأ ما اتَّصل بها ضمائر النصب ، لأنَّ ضمائر النصب لا تَتَّصِل إلَّا بعواملها ، فكيف يجعل سبباً للنصب ما لا يكون إلَّا بعد النصب[2]، ويظهر أنَّه إنما ذكر إتصال ضمائر النصب لتدُلَّ على قُوَّة العمل، وقُوَّة موجبه، ألَا ترى أنَّ كان تنصب ، وإذا كان ضميراً كان في الأكثر منفصلاً ، فتقول : كان زيدٌ إيَّاهُ ، ولا تقول : كانه زيد . قال سيبويه : إلا قليلاً وأنشد عليه :

١٩٠ ـ * فإنْ لا يَكُنْها أو تَكُنْهُ فإنَّه *[3]

وحكى : عليه رجلاً لَيْسَنِي[4] ، ولو أتى على القياس لقال : ليس إيايَّ ، فقالوا : إنَّ وأخواتها تنصب المبتدأ ، فإذا كان ضميراً لم يكن منفصلاً ، وكان متَّصلاً ، وذلك لقُوَّة العمل ، ولم يكن العمل إلَّا بقوة التشبيه ، فاتصال الضمائر ، وإن لم يكن من الشَبَه فهو دليل على قُوَّةِ الشَبَه ، وقد ذكرت وجوه الشبه .

قوله : (فلما ضارعت الأفعال هذه المضارعة عملت عملها)[5] .

---

(١) الجمل ص ٦٥، وفي ثلاث النسخ «ويتصل بها المضمر المنصوب».

(٢) عزاه ابن الفخار في شرح الجمل ص ٥٧ إلى السهيلي.

(٣) الكتاب ١/٤٦ وتمامه:

* أخوها غذته أُمُّه بلبانها *

والبيت لأبي الأسود الدؤلي/ انظر ديوانه ص ١٢٨ ، إصلاح المنطق ص ٢٩٧ ، المقتضب ٣/٩٨، إيضاح الوقف والابتداء ١/٣١٧، الأصول ١/١٠٤، الرد على النحاة ص ٩٢، الإنصاف ٢/٨٢٣، شرح المفصل ٣/١٠٧، شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٠٧، المقرب ١/٩٦ خزانة الأدب ٢/٤٢٦.

(٤) في الكتاب ٢/٣٥٩ «وبلغني عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون: عليه رجلاً لَيْسنى»، وانظر شرح المفصل ٣/١٠٧، شرح التسهيل ١/١٧١، شواهد التوضيح ص ٢٨.

(٥) الجمل ص ٦٥.

(هذه) مصدر لضارعت ، والفاعل مضمر في ضارعت ، والتقدير : فلما ضارعت الحروف الأفعال هذه المضارعة عملت عملها ، لأَنَّ الأسماء المبهمة إنَّما يظهر إعرابُها من تابعها ، فإن كان مصدراً أُعْرِبَتْ مصدراً ، وإن كان ظرفاً أُعْرِبت ظرفاً ، فتقول : ضربتُ هنداً هذا الضَرْبَ ، وضربتُ هذا اليومَ ، وضربتُ هذا المكانَ ، وضربت هذا الرَّجُلَ ، فالأول مصدرٌ ، والثاني ظرفُ زمانٍ ، والثالث : ظرفُ مكانٍ ، والرابع مفعول . قال الله تعالى : ﴿ إنَّما تَقْضِي هذِهِ الحياةَ الدُّنيا ﴾ [1] يمكن أَنْ تكون (هذه) ظرف زمان ، وتكون الحياة تابعة لهذه ، ويمكن أَن تكون (هذه) مفعولاً لتقضي ، والحياةُ ظرفَ زمانٍ ، والدنيا نعتُ الحياة على الوجهين .

قوله : (إلَّا أَنَّها غير متصرفة ، فلا يجوز تقديم أخبارها على أسمائها ولا عليها)[2] .

اعلم أَنَّ هذه الحروف لا تَتَقَدَّمُ أسماؤها عليها، لأمرين:

أحدهما : أنها حروف صدور ، والحروف الصدور لا يتقدم عليها ما كان في خبرها .

الثاني : أنها غير متصرفة في نفسها ، وكل ما يعمل عملَ الفعل ولا يتصرَّف في نفسه فلا يتصرَّف في معموله ، لأن الأفعال إذا كانت غير متصرِّفة فلا تتصرَّف في معمولها ، وإذا كانت متصرِّفَةً في نفسها تصرَّفت في معمولها .

وأَمَّا أَخبارها عليها ، فيمنع من تقديمها[3] ثلاثة أشياء الاثنان المذكوران ، والثالث أَن أخبارها شبيهة بالفاعل[4] ، والفاعل لا يتقدَّم على الفعل، فلذلك لا يجوز تقديم أخبارها عليها، وإن كانت ظروفاً أو مجرورة.

(١) سورة طه، آية: ٧٢.

(٢) الجمل ص ٦٥.

(٣) هكذا في الأصل، ووجه الكلام: «وأما أخبارها فيمنع من تقديمها عليها».

(٤) في الأصل: «بالفعل على».

وأما تقديم أخبارها على أسمائها فيمنعه شيء واحد ، وهو أنّها لا تَتَصَرَّف في نفسها ، فلا تَتَصَّرفُ في معمولاتها ، وتقديم أخبارها على أسمائها تَصَرُّفٌ في المعمولات ، فلما كان الموجب لمنع تقديم الخبر على الاسم فيها من جهة واحدة جاز ذلك إذا كان الخبر ظرفاً أو مجروراً ، فقالوا : إنَّ في الدار زيداً ، وإنَّ عندك عمراً . وأمَّا تقديم معمول الخبر على الخبر فجائز فيها كلها ، كان الخبر ظرفاً أو غير ظرف ، فتقول : إن زيداً طعامَك آكلٌ ، كما تقول : إنَّ زيداً اليومَ مأْخوذ ، وهذا مما لا خلاف فيه .

وأما تقديم معمول الخبر عليها فلا يجوز باتفاق ، لأنَّها حروف صدور ، ولأَنَّ المعمول لا يتقدَّم إلَّا حيث يجوز أَنْ يَتَقَدَّم العامل / فلا [١٩٥] تقول : اليومَ إنَّ زيداً جالسٌ .

وأَمَّا تَقْدِيم معمول الخبر على الاسم فلا يجوز إلَّا إذا كان ظرفاً أَو مجروراً ، فتقول : إنَّ اليومَ زيداً جالسٌ .

فهكذا أَحوال هذه الحروف بالنظر إلى معمولاتها .

قوله : (لا يجوز : إنَّ قائمٌ زيداً ولا زيداً إنَّ قائم) [١] .

رأيت من يعترض هذا الموضع : فيقول [٢] : إنَّما كان ينبغي أَنْ يقولَ : لا يجوز : إنَّ قائمٌ زيداً ، ولا : قائمٌ إنَّ زيداً ، لأَنَّ هذين مثالين لقوله : لا يجوز تقديم أخبارها على أسمائها ، ولا عليها ، ويكون قوله : قائمٌ إنَّ زيداً مثالاً لقوله : « ولا عليها » ، وأَمَّا زيداً إنَّ قائمٌ فمثال لامتناع تقديم الاسم عليها ، وهذا قانون لم يذكره . ويظهر لي أَنَّ مقصودَه أَنْ يقولَ : لا يجوز أنْ يَتَقَدَّمَ في (إنَّ) وأخواتها ما يجوز أَنْ يَتَقَدَّم في غيرها مما أُعْمِلَ عملَ الفعل ، وذلك أَنَّ (إنّ) وأَخواتها إذا دخلت على المبتدأ

---

(١) الجمل ص ٦٥.

(٢) في الأصل: «فتقول» بالمثناة الفوقية.

والخبر ، فنصبتِ [1] الاسمَ تشبيهاً بالمفعول ورفعت الخبر تشبيهاً بالفاعل ، كما كانت كان وأخواتها ترفع الاسم تشبيهاً بالفاعل وتنصب الخبر تشبيهاً بالمفعول ، فَتَقَدَّمَ في كان وأخواتها ما يتقدم في الفعل المُشَبَّه به ، والفعل المشبَّه به يتقدَّمُ فيه المفعول على الفاعل ، ويتقدَّمُ فيه المفعول على الفعل ، فقالوا : كان قائماً زيد ، وقائماً كان زيد ، فجرت هذه الأفعال مجرى الفعل المشبَّه هذا به .

وأَمَّا تقديم أَسمائها عليها فلا يجوز ، لأَنَّ الفاعـل لا يَتَقَدَّمُ على الفعل ، فما شُبِّه به أَوْلى أَلَّا يَتَقَدَّم على الفعل ، لأَنَّه لا يكون المشَبَّه أقوى من المشبَّه به ، فيجب على هذا أَنْ لو اتُّسِـعَ في إِنَّ وأخواتها أَنْ يُقَدَّمَ الاسم عليها ، فيقال : زيداً إِنَّ قائمٌ ، كما يقول في كان ، فلذا لم يجز أَنْ يُقَدَّمَ في (إِنَّ) ما قُدِّمَ نظيره في (كان) وهو المنصوب على التشبيه بالمفعول ، فكيف يقدم في (إِنَّ) ما لا يقدم نظيره في (كان) ، وهو المرفوع على التشبيه بالفاعل ، هذا بعيد ، فلما كان امتناع : زيداً إِنَّ قائمٌ يدلّ على امتناع : قائم إِنَّ زيداً ذكره ، وكان فيه بيان مثال القانون الذي ذكر ، وبيان قانون ثالث لم يذكره ، وإذا تأملتَه وجدتَه صحيحاً .

قـوله : (لأَنَّ كـان مَتَصَرِّفَـةٌ ، تقول : كـان يكـون ، فَهـو كـائن ومكون)[2] يريد أَنَّ (كان) متصرِّفة و (إِنَّ) ليست[3] متصرفة ، وهذا الذي ذكره أبو القاسم ذكره سيبويه قال: «وتقول: كائن ومكـون»[4] فاعتـرض عليه الناس، فقال: كيف يصحّ أَنْ يُقالَ «كائن» وكان الناقصة إنما جِيءَ بها للدلالة على الزمان، وكائن ليس فيه ذلك[5].

---

(١) هكذا في الأصل: «فنصبت» بالفاء، والوجه حذفها.

(٢) الجمل ص ٦٥ .

(٣) في الأصل: «ليس».

(٤) في الكتاب ١/٤٦ « . . . فهو كائن ومكون».

(٥) انظر إصلاح الخلل ص ١٦٠ .

الجواب: أَنَّ كائناً يتَنَزَّلُ منزلة يكون، ويكون تأتي على وجهين:

أحدهما: الاستقبال، فتقول: يكون زيدٌ قائماً، تريد بذلك الاستقبال ولو قلتَ: زيدٌ قائمٌ لم يكن في ذلك دلالة على الاستقبال، بل الظاهر الإخبار عن زيد بقيام في حال حاضرة.

الثاني: الحال المستمرة كما قال حسان:

* كأَنَّ سَبِيْئَةً مِن بَيْتِ رَأس يكونُ مزاجُها عسلٌ وماءُ [١٧٢]

وأَمَّا أَنْ تقول: يكون زيدٌ قائماً على حَدِّ قولك: زيدٌ قائمٌ فلا يثبت؛ لأَنَّه لا معنى ليكون على هذا، وهي إنَّما جِيءَ بها لِتَدُلَّ على معنى زائد على الجملة.

واعترضوا عليه في قوله: مكون[١]، بأن قالوا: إنَّ مكوناً اسم مفعول بمنزلة مضروب، ومضروب[٢] إنما يجري [على][٣] يُضْرَب، فإذا قلت: مررت برجل مَضْروب أَبُوه، فهو بمنزلة: يُضْرَب أَبوه، وكذلك: زيدٌ مَقْتُول أَخوه، فإذا لم يصح أَنْ يقال من كان: كِينَ، ولا يُكَانُ، فلا يصح أَنْ يقالَ: مكون.

قلت: انفصل الفراء عن هذا بأَنَّ كان تَتَصَرَّفُ، ويستعمل منها جميع ما يستعمل من الأفعال[٤]، فيلزم عن تصرُّفها أَنْ يقال: مَكُونٌ إنْ لم يمنع منه مانعٌ خارج عن التصرُّف، فقوة كان وأخواتها تقتضي أن يقالَ مَكُون، وإذا امتنع فإنَّما امتنع

---

(١) يريد اعترضوا على سيبويه في قوله «فهو كائن ومكون» كما تقول: «ضارب ومضروب» الكتاب ٤٦/١، وانظر إصلاح الخلل ص ١٦٠.

(٢) زيد على الكلمة في الأصل أحرف أغمضتها غير أن ثلاثة حروفها الأخيرة واضحة.

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٤) انظر إصلاح الخلل ص ١٦٢.

لأمر خارج عن التصرّف، وهذا انفصال حَسَنٌ عندي في الموضع وقريب. ومنهم من انفصل عن هذا الاعتراض بأن قال: كان الناقصة أصلها كان لتامَّة، وكان التامة تدل على حدث وزمان، فيجوز لكان التَّامَّةِ أَنْ تُبْنَى للمفعول [1]، فيصلح أن يُقال: كان القتالُ يوم الخميس، تريد بذلك: وُجِد القتالُ يوم الخميس، وتجعل يوم الخميس متعلقةً بكان، ولا تجعلها متعلقةً بمحذوف، وتجعل كان ناقصة، ولا بالقتال، فيجوز في هذا أَنْ تقولَ كِينَ يوم الخميس، كما تقول: مُرَّ بزيد، وإذا ثبت ما ذكرتُه فأقول: إنَّ كان جُرِّدت عن الحَدَث، لأَنَّه مفهوم من خبرها، وخبرها منصوب على التشبيه بالمفعول، فإن أردت أَنْ تَبْنِيَها [2] / للمفعول فيجب أَنْ تَحْذِفَ اسمها، [١٩٦] لأَنَّهُ شبيه بالفاعل، فإذا حذفتَ الفاعل وجب حذفُ الخبر: لأنَّه لا يمكن أَنْ يُؤْتى بالخبر بغير مُخْبَرٍ عنه [3]، فإذا حذف الخبر عاد إليها المصدر، فصارت تامّة، فجاز أَنْ تُبْنَى للمصدر، فيقال: كِين، وإذا جاز ذلك جاز أَنْ يقالَ: مكونٌ، وهذا الإجراء أيضاً ـ عندي صحيح، فكلاهما انفصال في الموضع، والله أعلم.

« واعلم أَنَّه إذا كان خبر هذه الحروف حرفَ خفض أو ظرفاً جاز تقديمه على الاسم » [4] ولا يجوز تقديمه عليها، فتقول: إنَّ أمامك زيداً، ولا تقول: أمامَك إنّ زيداً، وكذلك تقول: إنَّ في الدار عَمْراً، ولا يجوز: في الدارِ إنَّ عمراً، وكذلك يجوز أَنْ تُقَدِّمَ معمول الخبر على الاسم إذا كان

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) في الأصل «تثنيها» تحريف.

(٣) قال ابن الفخار في شرح الجمل ص ٩٧: «والمسألة فيها خلاف كثير، وأجود ما وجهت به ما قاله الأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع أنه إنما أراد بذلك الإعلام بتصرُّف الفعل، وأن مكوناً ليس امتناعه من جهة الفعل، وإنما امتناعه من جهة أخرى وهي ما يلزم عليه من حذف المبتدأ من غير دليل، وإبقاء الخبر على ما تقدم ذكره ولولا ذلك لجاز ذلك، والله أعلم».

(٤) هذه عبارة الجمل ص ٦٥.

حرفاً أو مجروراً فتقول : إنَّ اليوم بكراً شاخِصٌ ، وإنَّ بك زيداً مأخوذٌ ، ولا يجوز تقديمه على إنَّ ـ وإن كان ظرفاً أو مجروراً ـ وأَمَّا تقديمه على الخبر فيجوز ، وإن لم يكن ظرفاً ولا مجروراً ، فقد تحصَّل مما ذكرته أَنَّ معمول الخبر يكون على ثلاثة أوجه :

أحدها : تقديمه على الخبر ، فهذا جائزٌ في الظرف والمجرور في غيرهما .

الثاني : تقديمه على الاسم ، فهو جائزٌ إن كان ظرفاً أو مجروراً ، وكان القياس ألَّا يجوز ، لأَنَّ المعمولَ لا يَتَقَدَّمُ إلَّا حيث يَتَقَدَّمُ العامل ، لكنّ العرب اتسعت في الظرف والمجرور .

الثالث : تقديمه على (إنَّ) فهذا لا يجوز في الظرف ، ولا غيره ، لأن (إنَّ) حرفُ صدر ، ولأنَّ الاتِّساع لا يَتَعَدَّى ، وإنَّما يوقف فيه مع السَّماع ، ولأَنَّ خبر (إنَّ) مشَبَّهٌ بالفاعل ، والفاعل لا يَتَقَدَّمُ على الفعل ، وقد مضى الكلام في هذا كلِّه مستوعباً [١] .

قوله : (فإن أتَيْتَ بخبر مع الظَّرْفِ بعد الاسم ، وكان الظرف تامّاً ، كان لك في الخبر وجهان) [٢] .

يريد بقوله : تامّاً : أَنْ يَتِمَّ به الكلام مع الاسم ، أي يَصِحُّ أَنْ يكونَ خبراً ، فإذا كان كذلك جاز لك في الاسم وجهان :

الرفع على أَنَّهُ خبر (إنَّ) ، ويكون الظرف والمجرور من صلته .

والنصب على أن يكونَ حالا ، ويكون الخبر الظرف أَو المجرور، ويتعلَّق بمحذوف والعامل في الحال ما في الظرف من معنى الفعل ، ولا

---

(١) انظر ما تقدم ص ٧٧٣.

(٢) في الجمل المطبوع ص ٦٦: «فإن أتيت بالخبر مع الظرف بعد الاسم فكان. . .» وجاءت العبارة في الخطيتين كما أوردها المصنف.

يجوز للحال أن تَتَقَدَّمَ عليه ، لأنَّ الحال إذا عمل فيها معنى الفعل ، فلا تَتَقَدَّمُ عليه ، فتقول : إن عندك زيداً جالساً ، وإنَّ زيداً عندك جالساً ، ولا تقول : إن زيداً جالساً عندك . واختلف النحويون في الأَحْسن ، فيظهر من كلام سيبويه أَنَّ الاختيار أَنْ تجعلَ الظرف إذا تَقَدَّمَ خبراً [١] وتنصب الاسم على الحال ، ويظهر من كلام أَبي القاسم أَنَّ الاختيار أَنْ تجعلَ الاسم الخبر فترفعه ، وتجعل الظرف من صلته ، فتقول : إنَّ عندك زيداً جالسٌ ، ويكون تقديم عندك من تأخير ، والأصل : إنَّ زيداً جالس عندك .

قوله : (فإن كان الظرف غير تامٍّ لم يجز إلَّا الرفع) [٢] .

لأنَّ الحال لا تكون إلَّا بعد تمام الكلام ، وقد مضت شروط الحال اللازمة ، وشروطه [٣] المختارة بما يغني عن الإعادة [٤] .

قوله : (واعلم أَنَّ كلَّ شيء كان خبراً للمبتدأ فإنَّه يكون خبر هذه الحروف) [٥]

الاعتراض هنا كالاعتراض في باب كان، وهو: المبتدأ يخبر عنه بالجملة إذا كانت استفهاماً ، ونَهْيا ، و (إنَّ) لا يخبر عنها بالجملة حتى تكونَ خبريَّة فتقول : إنَّ زيداً قام أبوه ، وإنَّ عمراً يخرج أخوه ، وكذلك تقول : إنَّ زيداً أبوه قائمٌ ، لأَنَّك لو قلت : أبو زيدٌ قائمٌ لكانت خبراً ، ولا تقول : إنَّ زيداً اضْربْهُ ، ولا إنَّ زيداً هل ضربتَه ، فليس كل شيء يكون خبراً للمبتدأ يكون خبراً لهذه الحروف [٦] .

والجواب : هنا كالجواب في كان ـ وهو : أَنَّ أَبا القاسم قال بعد

---

(١) انظر الكتاب ٢ /١٣٢ .
(٢) الجمل ص ٦٦.
(٣) في الأصل «وشروط».
(٤) انظر ما تقدم ص ٥١٣ .
(٥) الجمل ص ٦٦.
(٦) انظر إصلاح الخلل ص ١٦٣ .

هذا : من فعل وما اتصل به من مبتدأ وظرف [1] . يريد بذلك الحقائق ، أي إنَّ المبتدأ يُخْبَر عنه بالجملة ، وهذه الحروفُ يُخْبَر عنها بالجمل ، والمبتدأ يُخْبر عنه بالظرف وبالمجرور ، وهذه الحروف يُخْبَر عنها بالظرف وبالمجرور ، ويُشْتَرط في الخبر إذا وقع خبراً لإنَّ ما يُشْترط في الخبر إذا كان خبراً للمبتدأ .

قوله : (واعلم أنه يدخل في خبر إنَّ من بين سائر أخواتها اللام) [2] .

اعلم أَنَّ الكلام في هذه اللام في ثلاثة فصول :

الأول : فيما تدخل فيه ، وهي تدخل على اسم (إنَّ) وعلى خبر (إنَّ) ، وعلى معمول خبر (إنَّ) فتدخل في الاسم بشرط واحد ، وهو : أَنْ يُفْصَلَ بين (إنَّ) والاسم بظرف أو مجرور / ولا أعلم خلافاً أنَّ الظرف [١٩٧] والمجرور إذا كانا خبرين ، وقُدِّما على الاسم ، فإنَّ اللام تدخل في الاسم ، فتقول : إنَّ في الدار لَزيداً ، وإنَّ عندك لعَمْرا ، قال الله تعالى : ﴿ وإنَّ للمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبَ ﴾ [3] وقال تعالى : ﴿ هَذَا وإنَّ لِلطَّاغِيْنَ لَشَرَّ مَآبٍ ﴾ [4] ، فإن كان الظرف والمجرور غير خبرين ، ويكونان متعلقين بالخبر ، نحو قولك إنَّ اليوم لبكراً شاخصٌ ، فيظهر من كلام أبي علي أنَّ اللام تدخل في الاسم هنا ، فإنَّه قال : « ويجوز دخول لام الابتداء على خبر إنَّ ، وعلى اسمها إذا فصل بينهما بظرف » [5] .

هذا الإطلاق يظهر منه جواز هذه المسألة ، وهي : إنَّ اليوم لبكراً

---

(١) الجمل ص ٦٦ .
(٢) المصدر نفسه ص ٦٧ .
(٣) سورة ص، آية : ٤٩ .
(٤) سورة ص، آية : ٥٥ ، وفي الأصل : «الظالمين» في موضع «للطاغين» .
(٥) الإيضاح ص ١١٧ وفيه «إذا فصل بينهما ظرف» .

شاخصٌ ، ويظهر لي شيء يمنعه من جهة القياس .

فإنَ قلتَ : الظرف هنا متقدِّم لفظاً ، وهو مؤخَّر في المرتبة .

قلتُ : كذلك الظرف إذا كان خبراً ، نحو قولك : إنَّ في الدار لزيداً ، مرتبته التأخير، وأما دخولها على خَبر (إنَّ) فيكون بشرطين :

أحدهما : أَنْ يُفْصَل بين (إنَّ) والخبر ، فإن كان الخبر ظرفاً أو مجروراً وتقدَّم على الاسم ، فلا يجوز دخول اللام على الخبر لاتصاله بإن .

الثاني : أَنْ يكونَ الخبر اسماً مفرداً أو فعلاً مضارعاً أو ظرفاً أو مجروراً ، فتقول إنَّ زيداً لقائمٌ ، وإنَّ عمراً ليقوم ، وإن زيداً لفي الدار ، وإنَّ محمداً لعندك فإن كان الخبر ماضياً ، فلا تدخل اللام عليه ، وتقول : إنَّ زيداً قامَ ، ولا يجوز : إنَّ زيداً لقام ، لأَنَّ هذه اللام طالبةٌ بالأسماء، لأَنَّها لام الابتداء ، وأصلها أَنْ تدخلَ على المبتدأ ، فلما تعذَّر دخولها على المبتدأ هنا ، لما أَذكره [1] بعد ، أدخلوها على الخبر إذا كان اسماً ، وإذا كان فعلاً مضارعاً لشَبَه هذا الفعل بالاسم من الوجهين المذكورين في باب الإعراب ، وهما العموم بأَصل الوضع ، والاختصاص بالحرف [2] ، ودخلت على الظرف والمجرور ، لأَنَّهما نائبان منابَ الأَسماء ، فإذا قلتَ : إن زيداً في الدار ، وإنَّ زيداً عندك ، فهما في تقدير : إن زيداً مُسْتَقِرٌّ عندك . ومستقرٌّ في الدار ، لكنّ العرب حذفت مستقراً ، وأنابت الظرف والمجرور منابَهُ ، ودخلت اللام عليهما كما كانت تدخل على مُسْتَقِرّ لو ظهر ، فإن كان الخبر شرطاً وجزاء فلا تدخل اللام ، لا تقول : إنْ زيداً لإنْ تُكْرِمْهُ نُكرِمْهُ ، وإنما يقال : إنَّ زيداً إنْ تُكْرِمْهُ يُكْرِمْكَ ، وكذلك إن كان الخبر قسماً وجواباً ، وذلك نحو قولك : إنَّ زيداً ـ والله لأُكْرِمَنَّهُ ، لا تقول إنَّ زيداً لَوَاللَّهِ

---

(١) انظر ما سيأتي ص٧٨١.

(٢) انظر ما تقدم ص٢٢٧ .

لأُكْرِمَنَّهُ ، وتقول : إن زيداً لأبُوه قائمٌ ، فليست هذه اللام مؤخرة عن المبتدأ ، لمكان (إنَّ) كما كانت في قولك : إنَّ زيداً لقائمٌ ، ألَا ترى أنَّهُ يجوز أَنْ تقول : زيدٌ لأبوهُ قائمٌ . ولا تقول : زيدٌ لقائمٌ[1] .

وتدخل اللام على معمول الخبر بشرطين أيضاً :

أحدهما : ألَّا يَليَ المعمول (إنَّ) .

الثاني : (أَنْ يكونَ المعمول مقدَّماً على الخبر ، فتقول : إنَّ زيداً لطعامكَ آكلٌ ، ويجوز : أَنَّ زيداً طعامَك لأكِلٌ ، قال الله تعالى : ﴿ أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ ﴾[2] إلى قوله : ﴿ إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ ﴾[3] ولا يجوز : إن زيداً آكلٌ لطَعَامَك ، لأن هذه اللام أصلها أَنْ تَدْخُلَ على العُمَد ، ولا تدخل على الفضلات ، وعلى ما هو مستغنىً عنه ، وأَمَّا قولهم : إنَّ زيداً لطَعَامَكَ آكِلٌ ، فالأَصْل : إن زيداً لآكلٌ طعامَك ، فَقُدِّمَ الطعامُ على آكلٍ فوليت اللامُ الطعامَ في اللَّفظ، وهي في الحقيقة داخلةٌ على الخبر ، لأَنَّ الطعام في نِيَّةِ التأخير ، ومن قال : إنَّ زيداً طَعَامَكَ لآكِلٌ قدَّم المعمول على اللام ، فإن قلتَ : اللامُ حرف صَدْرٍ ، وحروف الصدور ، لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، فكيف عَمِل آكِلٌ في الطعام مع تَقَدُّمِه على اللام ، ووقوعِ اللام بينهما ، قلتُ : ليس هذا موضع اللام ، وإنما موضع اللام أَنْ تكون مُتَقَدِّمةً ، ووجودها هنا عارضٌ ، ولموجب يزول بزواله ، فكأنها غير موجودة ، ولو امتنع أَنْ يعملَ آكِلٌ ـ هنا ـ في الطَّعام ، لوقوع اللام بينهما لمُنِعت (إنَّ) من العمل في الاسم والخبر ، أَلَا ترى أَنَّك تقول : إنَّ في الدار لَزيداً ، وإِنَّ زيداً لآكِلٌ ، و (إنَّ) بلا شَكٍّ عاملةٌ في زيد

---

(١) في الأصل : «لقام».

(٢) سورة العاديات، آية : ٩ .

(٣) سورة العاديات، آية : ١١ .

النصب ، واللاَّمُ بينهما ، وكذلك (إنَّ) عملت الرفع في آكِل ، واللامُ بينهما ، فكما لم تمنع اللام عمل (إنَّ) المُتَقَدِّمَةِ [1] عليها في الاسم المتأخر عنها لم تمنع عمل الخبر فيما قبلها ، لأن هذا الموضع ليس موضعها . فتأمله فإنه صحيح .

الفصل الثاني : اعلم أَنَّ هذه اللاَّم لا تدخل إلاّ مع (إنَّ) المكسورة، ولا تدخل مع (أَنَّ) المفتوحة، ولا مع لكنَّ، ولا مع كَأَنَّ، ولا ليت، ولا لَعَلَّ، وقد حكيت مع لكنَّ، في الشعر، وأنا أذكر وجه ذلك [2]. ولما امتنعت من الدخول على / [١٩٨] الحروف كلها إلاَّ (إنَّ) المكسورة فاعلم أَنَّ هذه اللام هي لام الابتداء، وهي طالبة بجملة اسميَّة صالحة أَنْ تكونَ جواباً للقسم، فدخلت اللاَّم معها وهي تطلب بَصَدْرِ الكلام، فقياسُها أَنْ تكونَ أوَّلاً، وكذلك (إنَّ) طالبةٌ أيضاً بَصَدْرِ الكلام، إلاّ أَنَّ تَقَدُّمَ اللام أولى من تقدم (إنَّ)، لأَنَّ (إنَّ) عاملةٌ. فإن أوقعت اللاَّم بعدها وجب أَنْ تَمْنَعَ اللاَّمُ (إنَّ) العمل، ولوجب لها التعليق، والحروف لا يكون فيها تعليق، فلذلك وجب أَنْ تكونَ اللاَّمُ أَوَّلاً، وتكون (إنَّ) بعدها، فالقياس أَنْ تقولَ: لإنَّ زيداً قائمٌ، ودخلت اللام على (إنَّ) وهي لا تدخل إلاَّ على المبتدأ، لأنَّ (إنَّ) من نواسخ الابتداء، فكما تدخل على الاسم المرتفع بالابتداء، دخلت على الاسم المقرون بناسخ الابتداء فقالوا: لَإنَّ زيداً قائم، كأنهم قالوا: لزيدٌ قائمٌ، فاسْتَقْبَحُوا الجمع بين حرفين مؤكدين، فأخروا اللاَّم، ولم يؤخروا (إنَّ) لأَنَّها عاملةٌ، فلو أَخَّروها لقدَّموا معمولَها عليها، وهي غيرُ مُتَصَرِّفة في نفسها، وما لا يتصرَّفُ في نفسه لا يتصرَّفُ في معموله، فوجب أَنْ يقولوا: إنَّ زيداً لقائم، وكذلك: إن في الدار لزيداً، الأَصل: لَإنَّ في الدار زيداً، واستقبحوا الجمع بين حرفين مؤكدين، على حَسَبِ ما ذكرتُه

---

(١) في الأصل: «المفتوحة» تحريف.

(٢) انظر ما سيأتي ص ٧٨٤.

فأخروا اللام إلى الاسم، فقالوا: إنَّ في الدار لزيداً.

فإن قلتَ: جاز أنْ يقالَ: لإنَّ زيداً قائم. ثم تؤخر اللام لما ذكرته، لأنك تقول: لزيدٌ قائم، وأمَّا: إنَّ في الدار لَزيداً فكان ينبغي ألَّا يجوز؛ لأنك لا تقول: لقائمٌ زيدٌ، وهذه اللام لا تدخل على الخبر أبداً، إلَّا مع (إنَّ) للعِلَّة التي ذكرتها.

قلتُ: الأصل في (إنَّ) أنْ تدخلَ على المبتدأ، ولا يُفْصَل بينَها وبينَهُ بفاصل، لكنَّ العرب اتَّسعت في الظرف والمجرور، ففصلت بهما، فكأنَّهما مؤخران، وكأنَّك إذا قلتَ: إنَّ في الدار زيداً قلت: إنَّ زيداً في الدار، فدخلت اللام، ثم أخَّروها لَمَّا استقبحوا الجمع بين حرفين مؤكدين.

فإن قلتَ: قد تضمَّن ما ذكرتُه أنَّ هذه اللام لا تدخل على الخبر، وإنما تدخل على المبتدأ، ومتى دخلت على المبتدأ لزم الخبر التأخير، فتقول: لزيدٌ قائمٌ، ولا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ، لأنك إن قدَّمته لزمك أن تقول: لقائمٌ زيدٌ، وهذه اللَّامُ لا تدخل على الخبر، فإن قدَّمته على اللَّام لم يجز أيضاً، لأنَّ اللامَ حرْفُ صَدْرٍ، وحروف الصدور لا يَتَقَدَّمُ عليها ما كان في خبرها، والعرب قد قالت: لَحَقٌّ أنَّك تقول[1]: كذا ذكره سيبويه، وبلا شك أنَّها هنا دخلت على الخبر، لأنَّ حقّاً نكرة، (وأنَّك تقول) معرفةٌ، ولا يخبر بالمعرفة عن النكرة وإنما كان (أنَّك تقول) معرفة، لأنَّه في تقدير: قولك.

قلتُ: يظهر لي أنَّ العرب إنَّما أدخلت اللَّام على حَقٍّ على تقدير: الحَقُّ أنَّك تقول؛ لأنك إذا قلت: لحق أنَّك تقول، فالمعنى واحد، فصرت

---

(١) في الكتاب ١٥٧/٣ «وسمعنا فصحاء العرب يقولون: لَحَقٌّ أنَّه ذاهبٌ فيضيفون».

إذا نطقت بالواحد كأنك نطقت بالآخر، ويجري هذا مجرى قوله:

* أَلَمَّتْ بنا الحَدَثَانُ * [٥٠]

لأَنَّ الحدَثَان والحوادِث يترادفان على المعنى الواحد، فكأَنَّه قال: أَلَمَّتْ بنا الحوادث، وبمنزلة قول العرب: ما يصلُح بالرَّجُلِ خيرٍ منك أَنْ يفعل هذا[1]، لأنَّك لو قلت ما يصلُح بَرَجُلٍ خيرٍ منك لكان المعنى واحداً، وكذلك قول العرب: هو أَحْسَنُ الفتيان وأَجْمَلُهُ[2]، قال أبو علي: إنما قال: وأجمله؛ لأنَّ هذا الكلام في معنى: هو أحسن فتى وأجمله، وذهب سيبويه إلى أنَّ هذا في تقدير: وأجمل من ذكره[3]، وأما ما حُكِيَ: «نعم النِّساء المهاجرات: أحناه على ولد»[4] فلا يمكن أَنْ يؤخذَ إلَّا على ما ذهب إليه سيبويه: وهو: أحنى من ذكر، وأمَّا قول الشاعر:

* سائل بَني أَسَدٍ ما هذه الصَوْتُ * [٥٢]

فهو بلا شَكٍّ محمول على الضجَّة كأنه قال: ما هذه الضَّجة؟. فإذا تَبَيَّنَ لك، ما ذكرتُه تَبَيَّنَ لك أَنَّ هذه اللام لا تدخل إلَّا مع (إنَّ)، ولا تدخل مع: كَأَنَّ ولا ليت، ولا لَعَلَّ، لأَنَّ هذه الحروف نقلت الخبر[5] إلى غير

---

(١) في الكتاب ١٣/٢، «ومن الصِّفة قولك: ما يحسن بالرجل مثلك أن يفعل ذاك، وما يحسن بالرجل خير منك أنْ يفعل ذاك» وانظر ما تقدم ص ٥١٦.

(٢) انظر الكتاب ٨٠/١.

(٣) في الكتاب ٨٠/١ «. . فجائز وهو قبيح، أن تجعل اللفظ كالواحد كما تقول: هو أحسنُ الفتيان وأجملهُ. . . ولا بُدَّ من هذا، لأنَّه لا يخلو الفعل من مضمر أو مظهر مرفوع من الأسماء، كأنك قلتَ إذا مثَّلته: ضربني مَنْ ثَمَّ وضربت قومك. وتَرْكُ ذلك أجود وأحسن، للتبيان الذي [يجيء] بعده، فأضمر (مَنْ) لذلك. . .».

(٤) جاء مثل هذا في حديث شريف رواه البخاري في صحيحه ـ كتاب النفقات/ باب حفظ المرأة زوجها في ذات يده ـ ١٩٣/٦ عن أبي هريرة رضي الله عنه، ولفظه: «خير نساء ركبن الإبل نساء قريش ـ وقال الآخر: صالح نساء قريش: أحناه على ولد في صغره، وأرعاه على زوج في ذات يده» وانظر مسند الإمام أحمد ٣٣٣/٤ «مسند أبي هريرة».

(٥) في الأصل: «عن غير الخير» والوجه ما أثبت، بقوله: «أمَّا كأنَّ فنقلته إلى . . .» وقوله بعد =

الخبر، أمَّا (كأنَّ) فنقلته إلى التشبيه، و(لَيْتَ) نقلته إلى التَّمَنِّي، و(لَعَلَّ) نقلته إلى التَّرَجِّي أو التوقع، وهذه اللام لا تدخلها إلَّا على الخبر، فلا تدخل على هذه الجمل، ولأنَّ هذه الجمل لا تكون للقسم، وهذه اللام إنما تدخل على الجملة الصالحة أنْ تكونَ جواباً للقسم، وأمَّا: لكنَّ زيداً قائم، فلا تدخل اللام مع/ لكنَّ، لأنَّك لا تقول: والله لكنَّ زيداً قائم، لأنَّ (لكنَّ) [١٩٩] مردودة على كلام متقدّم، فهي بعض الكلام، والقسم إنما يدخل على الجملة كلها المخبر بها.

فإن قلتَ: قد تَقَدَّمَ أنَّ (لكنَّ) أصلها لكنْ إنَّ، ثم حذفت الهمزة وحذفت إحدى النونات، وأنت لو قلت: لكنْ إنَّ زيداً قائمٌ، لجاز أنْ تُدْخِلَ اللّام فتقول: لكن إنَّ زيداً لقائمٌ، فكان يجب عن هذا أن يجوز: «لكنّ زيداً لقائمٌ».

قلتُ: قد تقدَّمَ أنَّ اللاَّمَ الداخلة في الخبر أصلها أنْ تَقَعَ قبل (إنَّ)، وأُخِّرت استقباحاً للجمع بين حرفين مؤكدين، و(إنَّ) قد تركبت مع (لكن) حتى صارت معها كالشيء الواحد، فلا يصحُّ وقوع اللاَّم بينهما، فإذا لم يصح وقوع اللّام بينهما لم يصح أن تَدْخُلَ اللاَّمُ في الخبر، لأنَّها وإن كانت في الخبر، فهي في الحقيقة قبل (إنَّ) فتأمَّل ما ذكرته، فإنَّه صحيح، وقد جاء في الشعر:

١٩١ ـ * ولكنَّني من حبها لعميد *(١)

= ـ ص ٥٦٣ ـ «... ليت تحدث في الجملة التمني، وتقلب الجملة عن الخبر إلى غير الخبر».

(١) صدره:

* يلومونني في حب ليلى عواذلي *

قائله مجهول، وهو في معاني القرآن ١/٤٦٥، الإنصاف ١/٢٠٩، شرح المفصل ٨/٦٢، ٦٤. شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٣٠، شرح الألفية لابن الناظم ص ٦٦، مغني اللبيب ص ٣٠٧، ٣٨٥، شرح ابن عقيل ١/٣٦٣، همع الهوامع ٢/١٧٦، خزانة الأدب ٤/٤٣٤.

وهو نحو: من قول العرب: في خمسة عشر إذا أرادوا تعريفه: الخمسة العشر[1]، فأدخلوا الألف واللام على الثاني، وإن كان قد صار كاسم واحد مراعاة للأصل، لأنَّ الأصل، خمسة وعشرة، ولو نطقوا بهما هكذا، وأرادوا التعريف لم يجدوا بدّاً من إدخال الألف واللام على الاسمين، كما قالوا الخمسة والعشرون[2] حين أرادوا التعريف، فكذلك هذا، ومما يقوي عندي أنَّ هذه اللام أصلها أن تقع قبل (إن) قول الشاعر:

١٩٣ ـ * لهنك مِنْ بَرْقٍ عليَّ كَرِيمُ *[3]

أراد: لإِنَّكَ مِنْ بَرْق عليَّ كريم، ثم أَبْدَل الهمزة هاءً كما قالوا: هراق في أراق، والعرب تبدل الهمزة من الهاء لخفائها، وتبدل الهاء من الهمزة لِثقَلِها مع تقارب مخرجيهما، وسيأتي بيان هذا مكمَّلاً في موضعه. وأَمَّا (أَنَّ) المفتوحة فلا تدخل معها اللاَّم، لأَنَّ المفتوحة إنَّما تقع[4] في مواقع المفردات والجمل المشبَّهةِ بالمفردات، فمثال المفردات قولك: أعجبني أَنَّك جالسٌ، وعجبتُ من أَنَّك قائمٌ، التقدير بلا شَكٍّ عجبت من قيامك، لأَنَّ حروف الجر لا تدخل إلاَّ على المفردات، ومثال وقوعها موقع ما أُجري مجرى المفرد قولهم: ظننت أَنَّ زيداً قائم، لو أسقطت (أَنَّ) هنا لقلت: ظننت زيداً قائماً بنصب زيدٍ وقائمٍ، وإن كانا في الأصل مبتدأ وخبراً، لأَنَّهما شُبِّها بالمفعولين في أعطيت، فشبِّه: ظننتُ زيداً قائماً بقولهم: أعطيتُ زيداً

---

(١) انظر الجمل ص ١٤٣.

(٢) في الأصل: والعشرين.

(٣) صدره: * أَلاَ ياسَنَا بَرْق على قُلَل الحِمَى *

وهو لأعرابي يتشوَّق إلى دياره.

انظر مجالس ثعلب ٩٣/١، الأمالي ٢٢٠/١، الخصائص ٣١٥/١، ١٩٥/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٣/١، مغني اللبيب ص ٣٠٤، شرح شواهده ٦٠٢/٢، همع الهوامع ١٧٩/٢، خزانة الأدب ٣٣٩/٤.

(٤) في الأصل: «تقدم» تحريف.

درهماً، فإذا صح أَنَّ (أَنَّ) المفتوحة لا تقع إلاَّ في مواقع المفردات أو ما جرى مجرى المفردات، تبين لك أَنَّ لام الابتداء تُضَادُّ (أَنَّ) لأَنَّ لام الابتداء طالبة بالجمل، وإذا دخلت[1] على الجملة علَّقت ما قبلها فلم يعمل فيما بعدها على التشبيه بأعطيتُ، و(أَنَّ) طالبة بعمل ما قبلها في موضعها، فقد تناقضا، ألَا ترى أَنَّك إذا قلت: ظننتُ أَنَّ زيداً قائم، بفتح (أَنَّ)، فإذا أُدخلت اللام قلت: ظننتَ إنَّ زيداً لقائم، وسيعود الكلام في هذا في الباب الذي بَعْدُ.

الفصل الثالث: في المعنى الذي دخلت له اللاَّم.

اعلم أَنَّك إذا قلتَ: زيدٌ قائم، فإن لتأكيدِ الجملة الواجبة، وتكون جواباً للقسم تقول والله إنَّ زيداً قائمٌ، فإذا أَرَدْتَ النفي قلتَ: ما زيدٌ قائمٌ في لُغَةِ بني تميم، وما زيد قائماً في لغة أهل الحجاز[2]. والدليل على ذلك أَنَّك تقول في القسم: واللَّهِ ما زيد قائمٌ وقائماً على اللغتين، فما زيدٌ قائمٌ في النفي في مقابلة: إنَّ زيداً قائماً في الإيجاب، فإذا أَرادوا زيادة التوكيد في: ما زيدٌ قائماً أُدخلوا الباء، فقالوا: ما زيدٌ بقائمٍ وقد كان: إن زيداً قائمٌ في مقابلة: ما زيدٌ قائمٌ، فأدخلوا في الإيجاب حرفاً ليقابلوا به النفي، فقالوا: إنَّ زيداً لقائمٌ، كما قالوا: ما زيدٌ بقائم، وهذا الذي ذكرتُه يقتضيه كلامُ سيبويه، وهو صحيح إذا تأملته. فقد تحصَّل مما ذكرته أَنَّ اللام لتوكيد الإيجاب كما كانت الباء لتوكيد النفي، إذ قولك: ما زيدٌ قائم نفيٌ مؤكَّد؛ لما ذكرته من أَنَّه يقابل الواجب المؤكَّد، وهو: إنَّ زيداً قائمٌ، فإنَّ لتأكيد الجملة، واللام لزيادة تأكيد الجملة. قال أبو علي: «وإنَّما فُصِلَ بينهما كراهية اجتماع حرفين

---

(١) في الأصل: «تلعلت».

(٢) انظر الكتاب ٢/١٣٩.

متفقين في المعنى»[1]، فظاهر هذا الكلام أَنَّ اللاَّم، وإِنَّ دخلتا[2] لتأكيد الجملة على حَسَبِ ما بَيَّنْته، وقال أبو القاسم: إِنَّ دخلت لتأكيد الجملة، واللاَّم دخلت لتأكيد الخبر[3]. وهذا منه مسامحة، لأنه رأى اللام في الخبر، وأَمَّا إذا حُقِّق الأَمر فكلاهما دخل لتأكيد الخبر على حَسَبِ ما تقدَّم.

ومن معانيها: التخليص/ للحال، وسواء دخلت على الفعل المضارع [٢٠٠] أَمْ على اسم الفاعل وأمثلة المبالغة، تقول: إِنَّ زيداً يقوم، فيكون محتملاً للحال والاستقبال، فإذا أدخلت اللاَّم فقلت: إِنَّ زيداً لَيَقومُ تَخَلَّصَ للحال. قال سيبويه ـ في الأكثر ـ: وقد تقول العرب إِنَّ زيداً ليقوم، وهي تريد الاستقبال. قال الله تعالى: ﴿ وإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهم ﴾[4]. وقال أبو علي: إن هذا لما كان مقطوعاً به جرى مجرى الماضي، فحُكِيَ، وهذا عنده بمنزلة قوله تعالى: ﴿ رُبَما يَوَدُّ الذين كَفَرُوا ﴾[5] وهذا الذي ذهب إليه أَبو علي حَسَنٌ، ويبقى مع الأكثر.

وكذلك أيضاً تقول: إِنَّ زيداً قائمٌ، وإن زيداً مضروبٌ، فيكون محتملاً للحال والاستقبال، وإن كان في الحال أَظْهر، فإن أَدْخلت اللاَّمَ، فقلت: إِنَّ زيداً لقائمٌ، وإِنَّ زيداً لمضروبٌ تخلّص للحال، فهذه اللام إذا دخلت على الفعل المضارع وعلى اسم الفاعل أو ما جرى مجراه كان فيها معنيان، الزيادة في التوكيد، والتخليص للحال.

وأما: إِنَّ زيدٌ لَحَسَنٌ، فليس للاَّم هنا إلا معنى واحدٌ، وهو التوكيد لأَنَّه

---

(١) الإيضاح ١/١١٩.
(٢) في الأصل: دخلت.
(٣) الجمل ص ٦٧.
(٤) سورة النحل، آية: ١٢٤، وانظر الكتاب ٣/١٠٩.
(٥) سورة الحجر، آية: ٢.

للحال دخلت اللَّام أم لم تدخل، وكذلك إنَّ زيداً في الدار، وإنَّ زيداً لفي الدار، وإنَّ محمداً عندك، وإنَّه لعندك، لا معنى لها هنا إلَّا المبالغة في التوكيد، بخلاف ما ذكرته قبل.

وتقول: إنَّ زيداً ليقومن، فتكون اللَّامُ جوابَ قسم محذوف تقديره: إنَّ زيداً والله ليقومن، وألزمتِ النونُ في القسم، ليفرق بين اللامين، لأنَّ لام الابتداء تخلِّصُ للحال، على حَسَبِ ما تقدَّم، والتي هي جواب القسم تدخل على المستقبل، فلو لم تدخل النون الشديدة فقلت: إن زيداً ليقوم لالتبس الحال بالمستقبل، فإذا أدخلت السين أو سوف، فقلت: إن زيداً ليقوم أو لسوف يقوم لم تحتج إلى النون الشديدة، لأنَّ هذه لا تكون لام الابتداء، فلا يحتاج إلى النون للتفرقة، وتقول: إنَّ زيداً ـ والله ـ لقد قام، ويجوز حذف قدْ مِنَ القسم، فتقول: إنَّ زيداً والله لقام، وحكى سيبويه: واللَّهِ لَكَذَبَ[1]، وقال امرؤ القيس:

١٩٣ ـ * حلفت لها بالله حَلْفَةَ فاجرٍ لَنَامُوا *[2]

أرادَ: لقد ناموا، وقال النابغة:

١٩٤ ـ * لكَلَّفْتَني ذنبَ امرىءٍ وتركتَه *[3]

---

(١) الكتاب ٣/١٠٥.

(٢) الشاهد من لاميته التي مطلعها.

ألا عم صباحاً أيها الطلل البالي   وهل يَعِمَنْ من كان في العُصُر الخالي

وهو بتمامه:

حلفتُ لها بالله حلفةَ فاجرٍ   لَنَاموا فما إنْ من حديثٍ ولا صالِ

ديوانه ص ٣٢، الأزهية ص ٤١، إصلاح الخلل ص ١٦٧، شرح المفصل ٩/٢٠، ٩٧، شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٢٧، المقرب ١/٢٠٥، رصف المباني ص ١١٠، مغنى اللبيب ص ٢٢٩، ٨٣٤، شرح أبياته ٤/١٠٢، همع الهوامع ٢/١١٥، ٤/٢٤٨، خزانة الأدب ٤/٢٢١.

(٣) تمامه * كذى العُرِّ يُكوى غيره وهو راتِعُ *

ديوانه ص ٣٧، شرح أبيات مغنى اللبيب ١/٩٩.

وحذف (قد) هنا كثير، وسيأتي بيان هذا مستقصىً في باب القسم[1]، ويجوز حذف القسم إذا كان معناها يقتضيه، فيجوز على هذا أَنْ تقولَ: إنَّ زيداً لقد قام، وإنَّ زيداً لقام، فتكون هذه اللام لام القسم، ولا تكون لام الابتداء. فإن قلتَ: وبِمَ يُسْتَدَلُّ على أَنَّ هذه اللَّام لام القسم، وليست لام الابتداء؟ قلتُ: يستدل على ذلك بأمرين:

أحدهما: أن العربَ تقول: إنَّ زيداً في الدار لَيَضْرِبُ عمراً، ويتعلق (في الدار) بيضرب، ولا تقول: إن زيداً لَضَرَبَ، فدلَّك هذا على اختلاف اللَّامين، وأَنَّ هذه اللام الداخلة على الماضي جواب قسم محذوف، فهي حرفُ صَدْر، وحروف الصدور لا يعمل ما قبلها فيما بعدها، ولا ما بعدها فيما قبلها.

الثاني: أَنَّ لام الابتداء مختصَّةٌ بالأسماء، لأَنَّها لا تكون داخلةً إلَّا على المبتدأ فأُخِّرت هنا، لأنهم استقبحوا الجمع بين حرفين مؤكدين، على حَسَبِ ما تقدَّم[2] فيجب أن يؤخَّر إلى الخبر إذا كان اسماً أو مُشْبِهاً للاسم، والفعل الماضي ليس بينه وبين الاسم مشابهةٌ، أَلَا ترى أَنَّه لم يُعْرَب كما أُعْرِبَ الفعل المضارع، فمتى قدرنا على أَلَّا نَدَّعِيَ في اللام الداخلة على الماضي[3] أَنَّها لامُ الابتداء، فهذا القياس، ولا يزال عن القياس إلَّا بسماع لا يحتمل التأويل، فتفطَّن لما ذكرته، فإنَّه صحيح.

ثم قال: (وقال بعضهم: إنَّما هذا الكلام يقع جواباً بعد النفي)[4].

وذكر سيبويه هذه الأجوبةَ فقال: إنك إذا قلتَ: ما زيدٌ قائماً، فجوابه: إنَّ زيداً قائم، وإذا قلت: قام زيدٌ فجوابه: لم يقم زيدٌ، وإذا قلتَ: لقد قام

---

(١) انظر ما سيأتي ص ٩١٤.

(٢) انظر ما تقدم ص٧٨٦ ـ ٧٨٧.

(٣) في الأصل: «اللام»، وهو خطأ:

(٤) في الجمل المطبوع ص ٦٧، إن هذا. . «وفي الخطيتين كما هنا».

زيدٌ، فجوابه: لَمَّا يقم زيدٌ، وإذا قلت: سوف يقوم زيدٌ، فجوابه في النفي: لَنْ يقومَ زيدٌ، وإذا قلت: يقوم زيدٌ غداً، فجوابه: لا يقوم زيدٌ غداً، وإذا قلت: والله لَيَقُومَنَّ زيدٌ، فجوابه: والله لا يقومُ زيدٌ[1].

وإذا فهمتَ ما ذكرتُه علمتَ لم افترقت حروف النفي، فإنَّ فيها ما هو حرف صَدْرٍ/ فما حرف صَدْر، لأن مقابلها من الواجب حرف صَدْر، لأن مقابل: ما زيدٌ قائمٌ قولهم: إنَّ زيداً قائمٌ، و(إنَّ) من حروف الصَدْرِ، فلزم أَنْ تكونَ (ما) كذلك، وكذلك (لا) النافية في مثل قولهم: واللَّهِ لا يقوم زيد، لأَنَّ مقابل هذا: واللَّهِ ليقومن زيدٌ، وهذه اللام التي يُتَلَقَّى بها القسم حَرْفُ صَدْر، فلزم ذلك في مقابلها من النفي، وإذا قلت: لا يقوم زيد غداً، من غير أَنْ يكونَ جواب قسم، فليست (لا) فيه من حروف الصدور: لأَنَّ مقابل هذه من الواجب: يقومُ زيدٌ غداً، وليس فيه حرف صَدْر، وكذلك (لم) و(لَمَّا) ليستا بحرفي صَدْرٍ يجوز أَنْ يَعْمَلَ ما بعدهما فيما قبلهما، تقول: زيداً لَمْ أَضْرِبْ، وعمراً لَمَّا أَضْرِبْ، لأَنَّ مقابل هذين: قام زيدٌ، وقد قام زيدٌ، و(قد) ليست حرف صدر، تقول: زيدٌ قد ضربت، وكذلك: لَنْ أَقومَ حرف نفي، وليست حرف صدر، لأَنَّ مقابلها من الواجب: سوف يقوم، وسأقوم، والسين وسوف ليسا بَحرْفَيْ[2] صَدْرٍ، أَلَا ترى أنك تقول: زيداً سأضربُ وعمراً سوف أَضْرِبُ، فاضبط هذا كلَّه، فبه يَتَبَيَّنُ لك الذي فَرَّق بين حروف النفي حتى كان بعضها حرف صدر، وبعضها غير حرف صدر، وإلَّا فكلُّهـا حروف نفي.

وأَمَّا (إنِ) النافية فتجري مجرى (ما) النافية، وليست (ليس) بحرف صدر، لأنها في مقابلة: زيدٌ قائم، فتقول: ليس زيدٌ قائماً، وليست بمنزلة (ما)، والدليل على ذلك أَنك تقول: واللَّهِ ما زيدٌ قائم، ولا تقول: والله ليس زيدٌ

(١) الكتاب ٣/١١٧.

(٢) في الأصل: «بحرف صدر».

قائماً. والدليل على أنَّ (ليس) ليست حرف صدر قوله تعالى: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ ﴾[1]، و(يوم) ظرْف متعلِّق بمصروف، ولو كانت حرف صدر لم يعمل ما بعدها فيما قبلها، أَلَا ترى أَنَّك لا تقول: اليوم إِنَّ زيداً قائمٌ، لأَنَّ (إنَّ) حَرْفُ صَدْرٍ، وتقول: إِنَّ اليومَ زيداً جالسٌ، وتُقَدِّم المعمول حيث لا يَتَقَدَّمُ عامله، لأَنَّ الظرف والمجرور يُتَّسَعُ فيها هنا.

[قوله][2]: (وإنما لم تدخلِ اللاَّمُ على أَخبار سائر هذه الحروف، لانقطاعها مما قبلها، وتَضَمُّنِها المعاني التي ذكرناها)[3] بَيِّنٌ.

يريد أَنَّ (ليت) تحدث في الجملة التَّمَنِّي، وتقلب الجملة عن الخبر إلى غير الخبر، و(كَأَنَّ) تقلب الخبر إلى التشبيه، و(لَعَلَّ) تقلبها إلى التَّرَجِّي والتَّوقُّع على حَسَبِ ما ذكرتُه[4] ولام الابتداء لا تدخل إلَّا على جملة خبريَّة، فقد تضادَّت هي وهذه الحروف وهذا بَيِّنٌ.

وأَمَّا قوله: «لانقطاعها مما قبلها» فمُشْكِل، ولعله يريد أنّ الجملة قبل دخول هذه الحروف كانت من قبيل الأخبار، فلما دخلت هذه الحروف صارت من قبيل غير الخبر، فهذا هو الانقطاع.

وقوله: (إلَّا أَنَّها مُتَضَمِّنَةٌ معنى الاستدراك)[5] يريد أَنَّ جملة (لكنَّ) لا بُدَّ أَنْ تكون مردودة على كلام قبلها، ولا يصحُّ أَنْ تكون أَولَ الكلام، فلا يصحّ أَنْ تكون جواباً للقسم. في العطف:

فصل: (وتقول إن زيداً قائم وعمرو وعمراً)[6].

(١) سورة هود، آية: ٨.

(٢) تكملة بنحوها يلتئم الكلام.

(٣) الجمل ص ٦٧.

(٤) انظر ما تقدم ص ٧٦٧.

(٥) الجمل ص ٦٧.

(٦) في الجمل المطبوع ص ٦٨: «وعمراً وعمرو بالنصب والرفع» وفي الخطيتين كما هنا، وبعده «بالرفع والنصب».

يريد: إذا أردتَ أنْ تُدْخِلَ عمراً فيما دخل فيه زيدٌ، فيجوز لك وجهان: الرفع والنصب، فالنصبُ يكون من وَجْهٍ واحد، وهو العطف على زيد، ويكون الخبر محذوفاً، والتقدير: إنَّ زيداً قائمٌ وعمراً قائمٌ، فحذفتَ قائماً لدلالة الأَوَّلِ عليه، ويكون هذا بمنزلة: كان زيدٌ قائماً ومحمدٌ عالماً، عطفت الجملة من قولك: محمدٌ عالمٌ، على قولك: زيدٌ قائم، واشتركا في (كان)، فعملت في الثانية عملها في الجملة الأولى، وكذلك: إنَّ زيداً قائمٌ، (ومحمداً)[1] قاعد، شَرَّكْتَ الجملة من قولك: محمد قاعد مع الجملة التي هي: زيدٌ قائم في (إنَّ)، فَعَمِلَتْ (إنَّ) في الثانية عملها في الأولى، فرفعت الاسمَ ونصبت الخبرَ، وكذلك: ظننتُ زيداً قائماً ومحمداً عالماً، شَرَّكْتَ الجملة الثانية مع الجملة الأولى في (ظننتُ)، فعملت في الثانية عملها في الأولى وعلى حَسَبِ ما ذكرتُ لك يكون الكلام في نواسخ الابتداء.

فإن قلت: ضرب زيدٌ عمراً، ومحمدٌ خالداً، فليس الاسمان معطوفين على الاسمين المتقدمين، ولا يجوز أنْ يقال: إنَّ محمداً معطوف على زيد، وخالد معطوف على عمرو، لأَنَّ عمراً وقع به الفعل الذي صدر من زيد، وخالد وقع به الفعل الذي صدر من محمد، فقد اختلفا.

وإنَّما يجب أنْ يقال: إنَّ محمداً معطوف على زيد، فاشتركا في الفعل فصارت كأنك قلت: ضرب محمدٌ فطلب الضرب اسماً وقع به، فوصل إليه ونصبه، وكذلك تقول في قولك: ضرب زيدٌ اليوم ومحمدٌ أَمْسِ لا يجوز أنْ يقال: إنَّ أَمسِ معطوف على اليوم، لأنَّ اليوم جيءَ به لبيان زمان ضرب زيد، وأمسِ / جيء به لبيان [زمان][2] ضرب محمد، فقد اختلفا، فلا يصح العطف، وإنما الفاعل معطوف على الفاعل، فوجب عن ذلك صدور [٢٠٢]

(١) في الأصل «ومحمد».
(٢) تكملة يلتئم بها الكلام.

فعلين[1] من شخصين، وكذلك تقول في المكان، وكذلك يجب أنْ يقال فيما يَتَعَدَّى إلى مفعولين وليس من نواسخ الابتداء نحو قولهم: أَعْطَيْتُ زيداً درهماً ومحمداً ديناراً.

وأمَّا الرفع فيكون من ثلاثة أوجه: اثنان اتفق النحويون عليهما، وواحد اختلفوا فيه. فالاثنان اللذان اتفقوا عليهما:

أنْ يكونَ معطوفاً على الضمير المرفوع المستتر في الخبر، وهذا يَضْعُفُ حتى يؤكَّدَ، فتقول: إنَّ زيداً قائمٌ هو وعمرو.

وأنْ يكونَ مبتدأً، والخبر محذوفٌ، التقدير: إن زيداً قائم وعمرو قائمٌ وحُذِفَ قائم الثاني لدلالة الأول عليه ويجري هذا مجرى قولك: زيد قائم وعمرو قائم، لك أن تحذفَ قائماً الثاني لدلالة الأول عليه.

وأمَّا الوجه الثالث: وهو الذي وقع فيه الخلاف فأن يكون (وعمرو) معطوفاً على زيد على الموضع: فمن الناس من ذهب إلى منعه، وهو الذي ارتضاه ابن أبي العافية رحمه الله[2]، فإنَّه قال: العطف على الموضع لا يكون إلّا بشرطين:

أحدهما: أنْ يكونَ الطالبُ بالموضع ظاهراً.

الثاني: أنْ يكونَ مما يجوز أنْ يظهر، فتقول: ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعداً، يجوز النصب باتفاق بالعطف على (بقائم)، لأنّ الشرطين موجودان، لأنَّ (ليس) طالبةٌ بالنصب، ويجوز أنْ يظهر، فتقول: ليس زيد قائماً. وكذلك يجوز أنْ تقولَ: ما زيد بقائم ولا قاعداً، يجوز النصب بالعطف على

---

(١) «فعلين» ليست واضحة في المصورة.

(٢) ذكر ابن الفخار في شرح الجمل ص ٩٩ العطف على الموضع ثم قال: «وينبغي أنْ يحقق النظر في هذا الموضع فإن بعض أشياخنا السبتيين، وهو أبو عبدالله بن عبد المنعم رحمة الله عليه يسلك مسلك أبي عبدالله ابن أبي العافية في إنكار العطف على الموضع في هذا الباب وأمثاله. . .».

الموضع، لأنَّ الشرطين موجودان، وكذلك يجوز أَنْ تقول: شكرتُ لزيدٍ وعمراً، لأَنَّ (شكرتُ) طالبةٌ بالنصبِ ويجوز إسقاط اللام فتقول: شكرت زيداً، وكذلك: نصحتُ لزيد؛ لأنك تقول: نصحت زيداً، وكذلك جميع ما كان من هذا القبيل. فإن قلت: مررت بزيد وعَمْراً، فلا يكون عمرو إلاَّ منصوباً بإضمار فعل تقديره: ولقيتُ عمراً، ولا يكون معطوفاً على (بزَيْد) على الموضع، لأنَّه لا يجوز أَنْ يَظْهَر، لا تقول: مررت زيداً، وكذلك ما يَتَعَدَّى بحرف جر ولا يجوز إسقاطه.

لا يجوز العطف فيه على الموضع، لأنَّ الموضع مما لا يجوز أَنْ يظهرَ. فإن كان الفعل يَتَعَدَّى بحرف، ويجوز إسقاط ذلك الحرف، فهو من القسم الأول، وقد ذكرت منه مُثُلاً، وكذلك لا يجوز عنده: هذا ضاربُ زيدٍ غداً وعمراً بالنصب، ويكون معطوفاً على زيد على الموضع، لأَنَّ الأَصْلَ: هذا ضاربٌ زيداً، لأَنَّ الطالب بالنصب (ضاربٌ) المنوَّن، وأَمَّا (ضاربُ) وإذا أُسْقِطَ تنوينُه، فلا يمكن نَصْبُه فالطالب بالموضع قد زال، وإنَّما يجوز هذا على إضمار فعل تقديره: ويضربُ عمراً، ومن هذا إن زيداً قائم وعمرو لا يجوز العطف على الموضع، لأَنَّ الطالب بالرفع الابتداء، وقد نُسِخَ بإنَّ، لأَنَّها وأخواتها من نواسخ الابتداء.

وكان ابن أبي العافية يذهب إلى أنَّ هذا مذهب سيبويه، ويَسْتَدِلُّ بأَنَّه قال في باب اسم الفاعل: (تقول: هذا ضاربُ زيدٍ غداً وعمراً) إنَّ عمراً منصوب بإضمار فعل، ولم يقل معطوفاً على موضع زيد[1]، لأَنَّ الأَصْلَ: هذا ضاربٌ زيداً غداً، وأضيف طلباً للتخفيف، وكذلك قال في المصدر، نحو: أعجبني ضَرْبُ زيدٍ وعمروٌ[2]: إنّه مرفوع بإضمار فعل، ولم يجعله معطوفاً على الموضع، أَلا ترى أَنَّ زيداً فاعل، فهو في موضع رفع، إلاَّ أَنَّ

(١) انظر الكتاب ١/١٦٩.
(٢) لم أجد هذا في الكتاب المطبوع.

الرفع قد زال، وطالبه كذلك قد زال لأنَّ الطالب بالرفع المصدر المنون.

وهذا الذي ذكره عن سيبويه فيه ظهور لما ذهب إليه، ويُحْتَمل أَنْ يكونَ سيبويه في هذين الموضعين، وما أشبههما يجيز وجهين:

أحدهما: الحملُ على الموضع.

والثاني: الحذف، إلَّا أَنَّ الحذف عنده أمكن من كلام العرب، ألا ترى أَنَّه قال: «اعلم أَنَّهم مما يحذفون»[1]، فما هنا مصدرية، والتقدير إنَّهم من الحذف، وحمله على هذا كثرة الحذف منهم، وهذا بمنزلة قوله تعالى: ﴿ خُلِقَ الإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ ﴾[2]، لكثرة العَجَلِ منه، وعدم انفكاكه عنه، فكأنَّه مخلوقٌ منه، وهذا في كلام العرب كثير، فلما كان الحذف عنده أمكن من الحمل على الموضع حمل عليه ما جاء في اسم الفاعل/ وما جاء في المصدر. [٢٠٣]

وفي هذا تنبيه على أَنَّ العالم لا يَتَّخذ مذهباً إلا ما ترجَّح لديه، ويترك الوجه [المرجوح][3]، وإن احتَمل أَنْ يُحْملَ الكلام عليه، لأنَّ الآخر أقوى منه. وقد نص ابن جني على هذا[4]، ولا أعلم خلافاً في أَنَّ المرجوح متروكٌ، وإن قيل به في موضع آخر.

ومنهم من ذهب إلى أَنَّ العطفَ يجوز، وإنْ كان الطالب به قد زال على تقدير تَوَجُّهه، فتقول: هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً غدا بالنصب، يعطفه على توهم: هذا ضاربٌ زيداً وعمراً، وكذلك: إنَّ زيداً قائمٌ وعمر ويجوز العطف على تَوَهُّم: زيدٌ قائم وعمرو، وإذا كانوا يقولون:

(١) الكتاب ١/٢٤، وانظر المصدر نفسه ٣/١٥٦، وفهارسه للشيخ عضيمة ـ عليه سحائب الرحمة ـ ص ١٥.
(٢) سورة الأنبياء، آية: ٣٧.
(٣) تكملة يلتئم بها الكلام.
(٤) انظر الخصائص ٢/٤٩١.

* إنَّ الحوادثَ أُودى بها * [٤٩]

على تَوَهُّم: الحدثان أودى بها، فكيف هذا؟ وكذلك:

* أَلَمَّتْ بِنَا الحَدَثَانُ * [٥٠]

على تَوَهُّم: الحوادث، لأَنَّهما يترادفان، وإنما كان: هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً أولى بالعطف على الموضع، وتوهُّم: هذا ضاربٌ زيداً، لأَنَّه الأصل، والإضافة ثانية طلباً للتخفيف، والمعنى على الانفصال، وعدم الإضافة، لأنَّ الإضافة إلى المعرفة لم توضع إلاَّ للتعريف، واسم الفاعل هذا الذي يعطف فيه على الموضع لا تكون الإضافة فيه مُعَرِّفَةً، فإذا كان المعنى طالباً بالانفصال فكأَنَّه موجود، وليس كذلك:

* إنَّ الحوادثَ أودى بِها * [٤٩]

ولا:

* أَلَمَّت بِنَا الحَدَثَانُ * [٥٠]

لأَنَّ كلَّ واحد منهما أصلٌ، وليس أحدهما أصلاً لصاحبه، فَتَوَهُّمُ أحدهما عند النطق بالآخر أَبْعَدُ من توهُّم النصب في: هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً؛ لأنَّ النصب هنا يطلب به المعنى، وأَشَدُّ من هذا قول زهير:

* بدا لي أَنِّي لستُ مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً * [٥١]

رواه سيبويه بالخفض، والنَّصبُ لا يكْسِر الشِّعر، فليس الخفض للضرورة، فدلّ على أنه جاء في الكلام، وإنَّما كان هذا أبعد من قولهم:

* أَلَمَّت بِنَا الحَدَثانُ * [٥٠]

لأَنَّ العطف والخفض على تَوَهُّم الباء، والباء زائدةٌ، فهي إذاً وجدت كأنَّها معدومة، فكيف يعطف على تَوَهُّم وجودها، فإذا كانت العرب تفعل هذا في مثل هذا فإن تفعله في:

* أَلَمَّتْ بِنَا الحَدَثانُ * [٥٠]

أيسر، وإذا جاء:

* أَلَمَّتْ بنا الحَدَثانُ * [٥٠]

بمراعاة الحوادثِ، وليس الحوادث أصلاً للحدثان، فوجوده في مثل: هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً قريبٌ وقَويٌّ، وحكى سيبويه: اجتمعت أهل اليمامة[١]، فألحقوا التاء في اجْتَمَعَتْ، وإن كان الفعل مسنداً إلى أَهْلِ وهو مذكَّر، لأَنَّهم يقولون: اجتمعتِ اليمامةُ، وبلا شَكٍّ أَنَّ توَهُّمَ مثلِ هذا أَبْعَدُ من أَنْ يُتَوَهَّمَ فِي (هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً) هذا ضاربٌ زيداً وعمراً، وفي (إِنَّ زيداً قائمٌ): زيدٌ قائمٌ، لأَنَّ (إِنَّ) لم تُحْدِثْ في المعنى شيئاً بل أَكَّدَتْهُ، فكأَنَّها معدومة، وقد قُرِىءَ ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُم إِلاَّ أَنْ قالُوا ﴾[٢] بنصب فتنتَهم، وتأنيث (لم تكن)، لأَنَّ القول فتنة في المعنى، وكذلك قُرِىءَ في غير السبع ﴿ تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَة ﴾[٣] وقال تعالى: ﴿ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِها ﴾[٤] والمَثَلُ مُذَكَّرٌ، لأَنَّ أَمثالَ الحسناتِ حسناتٌ.

وهذا النوع كثير، فلا يراعى ما ذكره، وإِنَّما يراعى أَنْ يكونَ مما يجوز أَنْ يظهر. وهذا المذهب عندي أقوى من الأول، وهو مذهب أبي علي وكلام سيبويه يقتضيه في مواضع عدة من الكتاب[٥]. وأما ما ذهب إليه سيبويه في اسم الفاعل، وفي باب المصدر فقد مضى الكلام فيه[٦].

المذهب الثالث: أَنَّ العطف على الموضع يجوز، وإن كان لا يظهر،

---

(١) الكتاب ١/٥٣.

(٢) سورة الأنعام، آية: ٢٣ بنصب (فتنتهم)، وهي قراءة نافع وأبي عمرو وعاصم في رواية أبي بكر، وقرأ بالنصب أيضاً حمزة والكسائي و«يكن» في قراءتهما بالياء. وقرأ بالرفع ابن كثير وابن عامر وحفص عن عاصم/ السبعة ص ٢٥٤ ـ ٢٥٥، حجة القراءات ص ٢٤٣، الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/٤٢٦.

(٣) سورة يوسف، آية: ١٠، بالتاء المثناة الفوقية في «تلتقطه» وهي قراءة مجاهد وأبي رجاء والحسن وقتادة/ إعراب القرآن للنحاس ٢/١٢٦. وقراءة السبعة «يلتقطه» بالمثناة التحتية.

(٤) سورة الأنعام، آية: ١٦٠.

(٥) انظر الإيضاح ص ١١٦، الكتاب ٢/١٤٤.

(٦) انظر ما تقدم ص ٧٩٤ ـ ٧٩٥.

فيجوز في مثل قولك: مررت بزيد وعمراً أَنْ يكونَ معطوفاً على موضع (بزيد)، لأَنَّ موضعه نصب، وإلى هذا ذهب ابن جني[1]، وفيه عندي بعْدٌ. وأحسن المذاهب عندي في هذه المسألة المذهب الثاني؛ لأَنَّهُ يقال لابن جني: إذا قلت: مررت بزيد وعمراً، وعطفت على الموضع فأنت قد شَرَّكْتَ في الفعل، فقد أوصلت (مررت) بغير حرف جر فكأنَّك قلت: مررت عمراً، وهذا لا يجوز.

فإن قال: يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه، ويجري مجرى: كلُّ شاةٍ وسَخْلَتِها بدرهم، فيمن خَفَضَ سَخْلَةً، ألا ترى أنَّك لا تقول: كلُّ سَخْلَتِها، وكذلك: رُبَّ رجلٍ وأَخيه، ولا تستطيعُ أَنْ تقولَ: رب أَخيه[2].

قلتُ: القياس أَلَّا يجوز في المعطوف إلَّا ما يجوز في المعطوف عليه، وهذه أبواب خرجت عن القياس فيقتصر على مواضعها، ولا تَتَعَدَّى، فإذا لم تتعدَّ فيلزم أَلَّا تقولَ: مررتُ بزيدٍ وعمراً، كما لا تقول: مررتُ عمراً.

وإنْ قلتَ: لمّا[3] قلتَ: مررتُ بزيدٍ عُلِمَ أَنَّ هذا الفعلَ لا يَصِل بنفسه وإنَّما يصل بالباء، فلا يحتاج في المعطوف إليه.

[٢٠٤] قلتُ: حين تعطفُ على/ زيد من قولك: مررتُ بزيدٍ، لا يخلو أَنْ تكونَ الباء في نفسك أَوْ لا تكون، فإن لم تكن فقد لزم أَنْ تكونَ قد أُوصلت بنفسه ما لا يصل إلَّا بحرف جر.

فإن قلتَ: كان في النفس، وأَنَّ الفعل واصل بحرف.

قلت: يلزم على هذا التشريك في الحرف، وهذا القول عندي يضعف، ومن الناس من قال في قولك: مررتُ بزيد وعمراً: إن عمراً معطوف على

(١) انظر الخصائص ١/٣٤١-٣٤٢.
(٢) انظر ما تقدم ص٣١١.
(٣) في الأصل: كما، بالكاف، تحريف.

توهُّم أنَّك نطقت بلقيتُ، لأنَّ قولك: مررت بزيد بمنزلة قولك: لقيت زيداً، وأنت لو قلتَ: هذا لقلتَ: وعَمْراً، فيصير هذا بمنزلة:

* إن الحوادث أودى بها * [٤٩]

وهذا القول له نظائر، إلّا أنَّ حذف الفعل لدلالة ما قبله عليه أحسن وأكثر في كلام العرب.

فقد صح مما ذكرته أنَّ الرفع في قولك: إنَّ زيداً قائمٌ وعمروٌ يكون بالعطف على الموضع، وأنَّه لا مانع له، وذكر ذلك سيبويه[1] وإن كان قد جاء: علمت زيداً في الدار هو أمْ في السوق، لأنه في تقدير: علمت أفي الدار زيد أم في السوق، فهذا بلا شَكٍّ أولى. [قال كثير][2]:

لعَمْرُكِ ما يَدْري غريمٌ لَوْيتِه أَيَشْتَدُّ إن قاضاك أَمْ يَتَضَرَّعُ [٨٥]

فرفع غريماً، لأنَّه في تقدير: لعمرك ما يدري أيشتَدّ غريم أمْ يَتَضَرَّعُ إذا لويته ونظير هذا العطف قولك: ما زيدٌ بجبان ولا بخيل، بالخفض عطفاً على جبان، وما زيد بجبان ولا بخيلاً بالنصب على موضع الباء. الخفض في هذا المثال نظير النصب في: إنَّ زيداً قائم وعَمْراً، والنصب في قولك: ما زيدٌ بجبان ولا بخيلاً نظير الرفع في: إن زيداً قائمٌ وعمرو على مذهب أهل الحجاز، لأنَّ الباء لو لم تدخل لكان الاسم منصوباً، وأمَّا الرفع فيكون من وجهين:

أحدهما: العطف على الموضع على لغة بني تميم.

الثاني: أن يكون خبر مبتدأ محذوف، ومن النحويين من منع دخول الباء على لغة بني تميم، وكلام سيبويه يقتضي أن الباء دخلت لتأكيد النفي، فتدخل مع (ما) التميمية، كما تدخل مع (ما) الحجازية وسيعود الكلام في هذا في باب (ما) بأَوْعَبَ من هذا.

---

(١) انظر الكتاب ٢/١٤٤.

(٢) تكملة بمثلها يلتئم الكلام.

وأمَّا: ليس زيدٌ بجبان ولا بخيلاً[1] فيجوز في بخيل الخفض والنصب والرفع. فإن خفضت عطفت على اللفظ، وشرَّكْتَ في الباء، وأمَّا النصب فبالعطف على الموضع، والتشريك في ليس، وأمَّا الرفع فيكون خبر مبتدأ محذوف، ولا يجوز العطف على الموضع بالرفع، لأنَّ الموضع نصب، ألَا ترى أنَّك تقول: ليس زيدٌ جباناً لا غير، إلَّا أنَّ سيبويه يظهر منه أن العرب قد تجري ليس مجرى (ما) فتقول: ليس زيدٌ جبان كما تقول: ما زيدٌ جبان، حكى: ليس الطيبُ إلَّا المسكُ، ثم سئل: كيف تقول: ما كانَ الطيبُ إلّا المسك، فنطق بالنصب[2]، ففرَّق بينهما، فلو كان قد أضمر في ليس ضمير الأمر والشأن لفعل ذلك في كان فيظهر أنه أجرى (ليس) مجرى (ما)، فعلى هذا يجوز أنْ تقولَ: ليس زيدٌ بقائم ولا قاعدٌ، ويكون معطوفاً على (بقائم) على الموضع ويكون بمنزلة ما زيد بقائم ولا قاعداً[3].

ثم أتى بقول الشاعر:

١٩٥ ـ مُعَاوِي إنَّنا بَشَرٌ فأَسْجِحْ فَلَسْنَا بالجبالِ ولا الحديدا[4]

---

(١) من أمثلة الكتاب ١/٦٦.

(٢) في الكتاب ١/٤٧: «إلَّا أنَّهم زعموا أنَّ بعضهم قال: ليس الطِّيبُ إلا المسكُ، وما كان الطيب إلا المسكُ» وضبطت «المسك» في المثال بضم الكاف، وصواب ضبطها ما ذكره المؤلف، وانظر ما تقدم ص.

(٣) في الأصل: «قاعد».

(٤) الجمل ص ٦٨، والبيت لعُقيبه بن هبيرة الأسدي [شاعر مخضرم فاتك قتل تميم بن الأخثم بِثَنِيَّةِ بنتٍ له كسرت بنتُ تميم ثنيتها، فأخِذَ فرفع إلى مصعب بن الزبير فقتل بمرأى منه] ترجمته في أسماء المغتالين لابن حبيب/ نوادر المخطوطات المجلد الثاني ص ٢٦٣، خزانة الأدب ١/٣٤٣.

ورواية الزجاجي كرواية سيبويه بنصب (الحديد)، وذهب بعض العلماء إلى أنَّ الشاهد من أبيات مخفوضة القوافي، فروايته بالنصب خطأ، وأجيب عن هذا بأن الشاهد جاء في قصيدتين إحداهما مخفوضة القوافي لعقيبة، ومنها:

أكلتم أرضنا فجردتموها فهل من قائم أو من حصيد

والثانية قوافيها منصوبة وهي لعبدالله بن الزبير الأسدي، ومن أبياتها:

رمى الحدثان نسوه آل حرب بمقدار سمدن له سمودا =

يروى هذا البيت بالنصب والخفض من قصيدتين إحداهما منصوبة، والأخرى مجرورة، فالنصب بالعطف على الموضع والخفض بالعطف على اللفظ، ومعنى اسجح: سهل، أي سهل علينا ولا تطلب[1] منا ما يشق، فلسنا الجبال ولا الحديد.

[قوله][2]: «والوجه الثالث من وجوه الرفع في قولك: إنَّ زيداً قائم وعمرو: أن يكون مبتدأ والخبر محذوف»[3].

لما ذكر أبو علي هذه المسألة ـ وهي: إن زيداً قائم وعمرو ـ لم يذكر إلا وجهين:

أحدهما: العطف على الضمير المستتر في الخبر.

الثاني: العطف على الموضع «ولم يذكر الرفع على الابتداء»[4]، فجاء بعض المتأخرين وقال: الصحيح ما ذهب إليه أبو علي، وأمَّا ما ذكره أبو القاسم من أنَّ الرفع [من][5] ثلاثة أوجه فلا يصح لأنَّ الوجهين متداخلان

= فـرد شعـورهـن الـسـود بيـضـا ... وردّ وجوهـهن الـبـيض سـودا

قال البغدادي: (ولا يخفى أن هذا البيت ـ الشاهد ـ أجنبي من هذه الأبيات) ويروى بعد الشاهد بيت منصوب هو:

أديـروهـا بـنـي حـرب عـليكـم ... ولا تـرمـوا بهـا الغـرض البعيـدا

انظر/ الكتاب ٦٧/١، ٢٩٢/٢، ٣٤٤، ٩١/٣، شرح أبياته لابن السيرافي ٣٠٠/١، معاني القرآن ٣٤٨/٢، المقتضب ٣٣٧/٢، ١١٢/٤، إعراب القرآن للنحاس ٤٤٠/٣، التصحيف والتحريف ص ٢٠٧، الأمالي ٣٦/١، سر صناعة الإعراب ١٤٧/١، ٢٩٤، اللآلىء ١٤٨/١ ـ ١٤٩، الإفصاح للفارقي ص ١٥٩، الحلل ص ٦٨، الفصول والجمل ص ٩١ الإنصاف ٣٣٢/١، مغني اللبيب ص ٦٢١، شرح شواهده ٨٧٠/٢، خزانة الأدب ٣٤٣/١، ١٤٣/٢، شعر عبدالله بن الزبير الأسدي ص ١٤٥، ١٤٨.

(١) في الأصل: «يطالب» تحريف.

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٣) في الجمل المطبوع ص ٦٩ «ترفعه بالابتداء...» وكذا في (س)، وفي (ج): «أن ترفعه»، وفي الأصل: «من وجوه العطف» والتصويب من الجمل.

(٤) الإيضاح ١٦٦/١.

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام.

لأَنَّك إذا عطفت على الموضع وقلت: إن زيداً قائم و «عمرو» فكأنك قلت: زيد قائم وعمرو، وأنت إذا قلت هذا فلا بد أن يكون «عمرو» مبتدأ، والخبر محذوف، حذف لدلالة الأول عليه، ولا يصح أَنْ يقال إنَّ عمراً معطوف على زيد على حد عطف عمرو على زيد في قولك: قام زيد «وعمرو»؛ لأَنَّ الاسمين قد اشتركا في قام، وتنزّلا منه منزلة واحدة، وإذا قلت: زيد قائم وعمرو، فلا يصح أن تقول: أن عمراً/ قد اشترك مع زيد في قائم، لأن قائماً مفرد فلا يصح أن يكون خبراً إلا عن مفرد، فالعطف على الموضع والرفع بالابتداء واحد، فجعلهما قسمين خطأ بيِّن. [٢٠٥]

الجواب: أَنَّك إذا قلت: إن زيداً قائمٌ وعمرو، فالرفع فيه من ثلاثة أوجه بوجهٍ ما، ومن وجهين بوجه آخر، وأنا أُبيِّن ذلك فأقول: إِنَّك إذا عطفتَ على الضمير في قائم، فهو من عطف المفردات، لأَنَّ عمراً قد اشترك مع الضمير في قائم فهو بمنزلة: قام زيدٌ وعمرو، وقمتُ وخالدٌ[١] الثاني: أن يكون من عطف الجمل، بأَنْ تُجْرِيَ: إِنَّ زيداً قائمٌ وعمرو مجرى: إِنَّ زيداً قائمٌ وعمروٌ قائمٌ، وكأنَّك نطقتَ بهذا، لأَنَّه الأَصل وأنت لو قلت: إنّ زيداً قائمٌ وعمروٌ [قائمٌ][٢] لم يكن في هذا تَوَقُّف في أَنَّه من عطف الجمل لا غير، فكذلك هذا الذي هو محذوف منه.

الثالث: أَنْ تجعلَه من عطف المفردات بمسامحةٍ، وذلك أَنَّ قائماً لما حُذِفَ لدَلالةِ قائم الأول عليه، فكأنَّ الاسم الثاني والاسم الأول قد اشتركا في قائم الأَوَّل، من حيث كان خبراً عن الأول، ومفسِّرَ الخبرِ الثاني، فقد تَنَزَّلَ بهذه الملاحظة منزلة قام زيد وعمرو، والدليل على ذلك أَنَ العرب تقول إنَّ زيداً قائمٌ لا عَمْراً، فتعطف بلا، و(لا) إِنَّما يعطفُ بها المفردات، وكذلك تقول: إِنَّ زيداً قائمٌ لا عمروٌ ولا يُمْكن دخول (لا) على عمرو إِلَّا

---

(١) في الأصل: «خالداً»، والمثال جار على مذهب الكوفيين إذ أجازوا العطف على الضمير المرفوع في السَّعة دون توكيد أو فصل/ انظر الإنصاف ٢/٤٧٤.

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام.

بهذه الملاحظة، لأن (لا) غير العاطفة لا تدخل على الجملة الاسمية والمبتدأ معرفة إلَّا مع التكرار.

فقد صارت ثلاثة أوجه بهذه المسامحة، وهي بالحقيقة وجهان: إمَّا مبتدأٌ والخبر محذوف، وإمَّا معطوف على الضمير المستتر في قائم.

وإنْ قدمتَ (وعمراً) فقلت: إنَّ زيداً وعمراً قائمٌ لم يجر الرفع إلَّا بالعطف على الموضع، ويكون بالمسامحة المذكورة.

ويكون من تقديم ما قياسه أن يَتَأَخَّرَ، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا والَّذِينَ هَادُوا والصَّابِئُونَ والنَّصَارَى مَنْ آمَنَ باللَّهِ واليَوْمِ الآخِرِ ﴾[1] فهذا على التقديم. ولا يجوز أن يكون معطوفاً على الضمير لتقدمه عليه، ولا يتقدم المعطوف على المعطوف عليه، إلّا في ضرورة الشِّعر نحو قوله:

١٩٦ - أَلَا يا نخلةً من ذَاتِ عِرقٍ عليك ورحمةُ اللَّهِ السَّلَامُ[2]

وهذا بعيد هنا، لأَنَّه يكون فيه ضرورتان:

إحداهما: تقدم المعطوف.

الثانية: العطف على الضمير المرفوع.

ويبعد عندي أَنْ يكون مبتدأ خبره محذوف، ويكون التقدير: إنَّ زيداً

---

(١) سورة المائدة، آية: ٦٩، وانظر أوجهاً أخرى في توجيهها في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٥٠ - ٤٥١.

(٢) البيت لمجهول، وقيل للأحوص، ورواية عجزه في مجالس ثعلب ١/ ١٩٨:

* بَرود الظِّلِّ شاعكم السلام *

ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

وانظره في الجمل ص ١٥٩، شرح أبياته لابن سيده ل ١٢٤، الحلل ص ١٨٩، الفصول والجمل ص ١٤١، الخصائص ٢/ ٣٨٦، أمالي ابن الشجري ١/ ١٨٠، مغني اللبيب ص ٤٦٧، ٨٦٦، شرح شواهده ٢/ ٧٧٧، شرح اللمحة البدرية ٢/ ١٠٠، ١٥٧، التصريح ١/ ٣٤٤، همع الهوامع ٣/ ٢٤٠، خزانة الأدب ١/ ١٩٢، ٣١٢ وانظره في حواشي ديوان الأحوص ص ١٩٠.

قائم وعمرو قائمٌ، لأنَّك لو قلت: إن زيداً وعمراً قائمٌ لم يكن حَسَناً من الكلام.

فلم يبق إلَّا أنْ يكون معطوفاً على الموضع بملاحظة التشريك في شيءٍ واحدٍ، ويكون على جهة الاتّساع، ويجوز على هذا أنْ تقولَ: إنَّ زيداً وعمراً قائمٌ، على تقدير إنَّ زيداً قائمٌ وعمراً، ويكون على ما ذكرته.

ثم أتى بقوله سبحانه: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُه﴾[1] وكذلك جاء سيبويه بهذه الآية[2]، وهذه الآية قرئت بفتح (إنَّ) وكسرها إلا أنها لم تقرأ في السبع إلَّا بالفتح، وقرئت في غير السبع بالكسر[3]، فإن كان سيبويه وأبو القاسم جاءا بها على قراءة مَنْ كَسَر، وإن لم يكن في السبع فلا إشكال، وإن كان أتيا بها بالفتح على قراءة الجماعة ففيها إشكالٌ، لأنَّ العطف على الموضع إنَّما هو على تَوَهُّم الإسقاط، والإسقاط يتعذر في (أنَّ) المفتوحة، لأنَّها إذا دخلت صارت الجملة بدخولها في تأويل المصدرة واختلف في (أنَّ) المفتوحة:

فمنهم من ذهب إلى أنها يجوز فيها العطف على الموضع، وأجراها مجرى (إنَّ) المكسورة، وهو مذهب ابن جني[4].

ومنهم من قال: لا يكون الرفع في (أنَّ) المفتوحة إلَّا من وجه واحد

---

(١) سورة التوبة، آية: ٣.

(٢) الكتاب ١/٢٣٨، ٢/١٤٤.

(٣) هي قراءة الحسن ومجاهد وابن يعمر/ زاد المسير ٣/٣٩٦، البحر المحيط ٥/٦.

(٤) انظر تقييد ابن لب ل ١٧٨، وقد اختار هذا المذهب ابن مالك في التسهيل ص ٦٦، وفي الألفية إذ قال:

وجائزٌ رفعك معطوفاً على ... منصوب إنَّ بعد أن تستكملا

وألحقت بإنَّ لكنّ وأن ... من دون ليت ولعل وكأن

انظر شرح ابن عقيل ١/٣٧٥ - ٣٧٧.

وهو العطف على الضمير المستتر في الخبر، وهو قبيح حتى يؤكَّد كما تقدم[1].

والذي يظهر لي أن يفصَّل، فيقال: إن وقعت (أَنَّ) المفتوحة في موضع لا يصح أن تقع فيه (إنَّ) فلا يكون الرفع إلاَّ من وجه واحد، وهو العطف على الضمير، وذلك نحو: أعجبني أن زيداً قائم ومحمد، وكرهت أَنَّك خارج وعمرو، فيكون محمد وعمرو معطوفين على الضميرين المستترين في الخبر. فإن وقعت (أَنَّ) المفتوحة في موضع تقع فيه إنَّ المكسورة ـ فيكون الرفع من ثلاثة أوجه على حَدِّ ما تقدم في (إنَّ) المكسورة.

ومنْ هذا قوله تعالى: ﴿ وأذانٌ مِـنَ اللَّهِ ورَسُولِهِ إلى النَّاسِ يَوْمَ الحَجِّ الأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ المُشْرِكِينَ ورَسُولُه ﴾[2] فإنَّ المكسورة وأَنَّ المفتوحة يتفقان في هذا الموضع وما كان مثله، والدليل على ذلك أَنَّ الآية قرئت بهما[3]، فيجوز أَنْ يُتَوَهَّمَ هنا (إنَّ) المكسورة من حيث كانت صالحة في الموضع، ويجوز ثلاثة الأوجه المذكورة/ في (إنَّ) والله أعلم. وكذلك لكنَّ: [٢٠٦] قد تقدم أَنَّ أَصلها: لكنْ إنَّ ثم حذفت الهمزة، وحذفت إحدى النونات، فيجوز أَن تقول: لكن زيدٌ قائمٌ وعمراً بالنصب والرفع، فإذا نصبت كان معطوفاً على زيد، ويكون على تقدير: لكنَّ زيداً قائـم وعمراً قائم فحذف قائم الثاني لدلالة قائم الأول عليه، فصار العطف لذلك كأَنَّه من عطف المفردات[4]، ويدلُّك على ذلك أَنَّك تعطف بلا، فتقول: لكنّ زيداً قائمٌ لا عمراً، ويجوز الرفع على الأوجه الثلاثة، فإذا عطفتَ على الموضع عطفتَ على تَوَهُّم تخفيفِ (لكنَّ)، لأَنَّك إذا قَدَّرتَ حذف (إنَّ) صارت (لكن) مخففةً.

---

(١) انظر ما تقدم ص ٨٠٤، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٥٧.

(٢) سورة التوبة، آية: ٣.

(٣) تقدم للمؤلف أنّ قراءة الكسر ليست سبعية، ومضى تخريجها.

(٤) تكررت العبارة (فصارا العطف... المفردات) في الأصل.

وأمَّا: كأنَّ وليت ولعل، فالرفع فيها من وجه واحد، وهو العطف على الضمير المستتر في الخبر، ويكون فيه قُبْحٌ، فتقول: كأَنَّ زيداً قائم هو وعمرو، وليت محمداً خارج هو وخالد، ولا يجوز العطف على الموضع، لأنَّ الموضع قد تغيَّر بدخول هذه الحروف، وانتقل من الخبر إلى غير الخبر، ألَا ترى أنَّك إذا قلت: زيدٌ قائمٌ، صَلُح في جوابه: صَدَق وكَذَب، وإذا قلت: ليت زيداً قائمٌ لم يُقَلْ في مقابلته: صَدَق ولا كَذَب، وكذلك: لعل وكأنَّ، وليست كذلك (إنَّ)، لأنَّها تؤكِّدُ المعنى لا غير، فلا فَرْقَ بين قولك: إنَّ زيداً قائم، وقولك: «لَزيدٌ قائمٌ» إلَّا تأثير اللفظ ولاحظّ له في المعنى وكذلك: لكنَّ زيداً قائم. [إذا قدرت حذف (إنَّ)][1] وقلت: «لكنْ زيدٌ» قائم بتخفيف لكنْ، فالمعنى واحد، فيجوز أَنْ تنطق بالواحد وتَتَوَهَّمَ اللفظ الآخر، لكون الحكم لم يَتَغَيَّر، ولا يجوز أَنْ يكونَ مرفوعاً بالابتداء، والخبر محذوف، ويكون التقدير: ليت زيداً قائمٌ وعمرو قائم، ولا تجعلُ للثاني حظاً في (لَيْتَ)، لأَنَّك إن فعلت ذلك يكون الثاني خبراً معطوفاً على غَيْرِ خبر، فإن جعلت لها حظاً في (ليت) وجب النصب. واختلفوا في عطف الجمل:

فمنهم من ذهب إلى أنَّها لا تعطف بعضها على بعض إلَّا بشرطين:

أحدهما: الاتفاق في المعنى.

[الثاني: الاتفاق في اللفظ][2]. وإلى هذا ذهب ابن الطراوة.

ومنهم مَن ذهب إلى أَنَّ عطف الجمل إنَّما يكون بشرط واحد، وهو الاتفاق في المعنى، وأَمَّا الاتفاق في اللفظ فشرطٌ مستحسن، وليس بشرط لازم، وعلى هذا أكثر النحويين، وهو ظاهر سيبويه.

ومنهم مَن ذهب إلى أَنَّ عطف الجمل بعضها على بعض يكون مطلقاً،

---

(١) تكملة بنحوها يلتئم الكلام.

(٢) تكملة بنحوها يلتئم الكلام.

وإنما هذان الشرطان من الشروط المستحسنة، وليسا من الشروط اللازمة[1].

فإن قلنا بالمذهب الأول، فبلا شك أَنَّ الرفع في: لَيْتَ ولعلَّ وكأَنَّ على الابتداء، والخبر محذوف، والجملة معطوفة على جملة التَّمَنِّي أو الترجِّي أو التشبيه، [وهذه][2] لا يجوز، لأنك تعطف خبراً على غير خبر.

وإن قلنا بالمذهب الثاني، فكذلك أيضاً لا يجوز لما ذكرته.

وإن قلنا بالمذهب الثالث، فلا يجوز لأمر آخر، وهو أَنَّك حذفتَ قائماً الثاني لدلالة قائمٍ الأول عليه، وهما مختلفان، أَلَا ترى أَنَّك: إذا قلتَ: كأَنَّ زيدٌ قائماً، فزيد هنا مُشَبَّهٌ برجل قائم، ولم توجب لزيد القيام، وإذا قلتَ: عمروٌ قائمٌ فقد أَوْجبتَ له القيام، فلا يصحُّ حذف أحدهما لدلالة الآخر عليه، وإنَّما يصحُّ ذلك إذا اتفقا في المساق، نحو قولك: إنَّ زيداً قائمٌ وعمرو قائمٌ، وكذلك لكنَّ زيداً قائمٌ وعمرو، وأنت في كلِّ واحدة من الجملتين تثبت القيام لمن أسندته إليه، فاضبط هذا كلَّه فلا أعلم فيه خلافاً. فقد صحَّ بما ذكرته أنَّ الرفع في مثل: لَيْتَ زيداً قائمٌ وعمرو، وكأَنَّ زيداً وعمرو لا يجوز إلَّا من وَجْهٍ واحد، وهو العطف على الضمير الذي في الخبر.

وفيه ضَعْفٌ حتى يؤكَّدَ أو يفصلَ، والعطف بعد التوكيد بالضمير المنفصل أولى من العطف عند الفصل.

فإن قلت: إنَّ زيداً وعمراً قائمان، لم يجز في عمرو إلَّا النصب، ولا يجوز الرفع، لأنَّ العطف على الموضع لا يكون إلَّا إذا عطفت بعدما أسندتَ إلى الأول ما يدل على أنَّه مُخْبَرٌ عنه، ومبتدأ في الأصل، نحو قولك: إنَّ زيداً قائمٌ وعمروٌ، والعطف هنا قبل الإسناد؛ لأنَّ قائمين لا يصحُّ أَنْ يكونَ مسنداً إلى زيد، وإنَّما هو مسندٌ إلى الاسمين فقد وقع التشريك قبل الإسناد.

(١) انظر ما تقدم ص ٦٤٤.

(٢) تكملة يلتئم بنحوها الكلام.

[٢٠٧] فإن قلتَ: / دخول (إنَّ) يدلُّ على أنَّ زيداً في الأصل مبتدأ، فليعطف على الموضع.

قلتُ: إذا عطف على الموضع فأنت قد توهمت إسقاط (إنَّ) فكيف يجعل دليلاً ما لا يصحّ العطف إلاَّ بعد تَوهُّم إسقاطه[١]، بخلاف قولك: إنَّ زيداً قائمٌ وعمروٌ، فإنك إذا توهمت إسقاط إنَّ بقي الإسناد دالاًّ على أنَّ زيداً في الأصل مبتدأ، لأنَّ الإسناد على هذه الطريقة لا يكون إلاَّ للمبتدأ، وأمَّا العطف على الضمير، فلا يصحّ لتقدمه، لأنَّ الضمير في قائمين عائد على زيد وعلى عمرو، فتجيء قد عطفت المظهر على الضمير العائد عليه، وهذا تناقض، لأنَّ الضمير يقتضي أنْ يكون ثانياً عن الظاهر، ومتى تقدم عليه فهو مُؤَخَّرٌ في الحقيقة، والعطف يقتضي التأخير، ومتى تقدم فهو مقدَّم من تأخير، فقد وقع التناقض، فقد تبين لك أَنَّ الرفع في مثل قولك: إنَّ زيداً وعمراً قائمان لا يُتَصَوَّرُ في (إنَّ) المكسورة، فإن لا يتصور في (أَنَّ) المفتوحة أولى. وكذلك (لكنَّ)، لا تقول: لكنَّ زيداً وعَمْراً قائمان لما ذكرتُه في (إنَّ).

وأمَّا: كأنَّ زيداً وعمراً قائمانِ، وليت زيداً وعمراً قائمانِ، ولعلَّ زيداً وعمراً قائمان فالرفع أَبْعَد، إذ كان لا يجوز فيها العطف على الموضع في الموضع الذي يجوز فيه العطف على الموضع في (إنَّ) وهذا بَيِّنٌ، وإذا تَبَيَّنَ لك أَنَّهُ لا يجوز إنَّ زيداً وعمروٌ قائمان تَبَيَّنَ لك أَنَّهُ لا يجوز النعت على الموضع، فلا تقول: إنَّ زيداً العاقلُ قائمٌ، لأنَّ العاقل لا يُنوى به التأخير، لأنَّ النعت للبيان، وتثبيت المخبر عنه والإخبار إنما يكون بَعْدَ بيان مَنْ يُخْبَر عنه، أَلَا ترى أنَّك إذا قلت: زيدٌ فقد علمه مخاطبك كما علمتَه أنت، فإن

---

(١) في الأصل: / فكيف يجعل دليلاً فكيف يصحّ العطف إلا بعد توهم إسقاطه، ووجه الكلام ما أثبته.

كان فيه عند المخاطب إشكالٌ احتجت إلى بيانه بالنعت أو عطف البيان أو البدل، فإذا تبين بذلك، وصار عنده كما هو عندك، قلت: قائمٌ، لتُفيدَه ما لم يعلم، فإذا كان النعت وما جرى مجراه من التوابع إنما يُؤْتَى به قبل الإسناد، فلا يصحّ أنْ يُحْمَلَ على الموضع بَعْد.

فإن قلت: (إنَّ) دالَّةٌ على أنَّ الأصل الابتداء، فليجرِ على تَوَهُّم ذلك.

قلتُ: إذا عُطِفَ على الموضع تَوَهَّمْتَ إسقاطها، فكيف يصحّ توهم إسقاط الدالِّ على الابتداء، وهو ما قد ذكرتُه في العطف، ولولا الدَّلالة على الابتداء ما كان العطف على الموضع، وإذا لم يجز: إنَّ زيداً العاقل قائمٌ بالرفع حملاً على الموضع، فلا يجوز إنَّ زيداً قائمٌ العاقل بالرفع على أَنْ يكونَ نعتاً لزيد على الموضع، لأنَّه وإن كان مؤخَّراً فيه نِيَّةُ التقديم، فيمنعه ما يمنعه في التقديم، وهو ما ذكرتُه. وكذلك الكلام في عطف البيان.

وأَمَّا البدل فيجوز في العاقل مع التأخير أَنْ يكونَ بدلاً من الضمير الذي في الخبر، ولا يكونُ بَدَلاً من زيد على الموضع لما ذكرتُه في النعت من أَنَّه مؤخَّر في اللفظ يُنْوى به التقديم، ويجوز الرفع في مثل قولك: إنَّ زيداً قائمٌ العاقلُ على أَنْ يكونَ العاقل خبر مبتدأ مضمر. وأما التوكيد بالنفس والعين فلا يجوز مع التقديم، ولا يجوز مع التأخير، فلا يجوز: إنَّ زيداً نفسُه قائمٌ برفع النفس على الموضع لما ذكرته في النعت، وأمَّا مع التأخير، فلا يجوز أنْ يكونَ توكيداً لزيد على الموضع ولا للضمير، فلا تقول: إنَّ زيداً قائمٌ نفسُه بالرفع، لأنَّ الدليل على الابتداء لا يفهم إلَّا منها، ولا يجوز التوكيد على الضمير المرفوع المستتر في الخبر، لأنَّ المرفوع لا يؤكَّدُ بالنفس والعين إلَّا بعد أَنْ يؤكَّدَ بالضمير المنفصل، فتقول إن زيداً قائم هو نفسُه، كما لا يجوز أَنْ تقول: قمتَ نفسَك. وإن نصبت النفس في التقديم والتأخير جاز على أَنْ يكونَ جارياً على زيد. وأمَّا التوكيد بكلٍّ وأجمعَ، فإن قَدَّمْتَ فقلتَ: إنَّ القوم أجمعون قائمون، فلا يجوز لما ذكرتُه في النعت، فلا بُدَّ من النصب، ويكون

جارياً على القوم، فإن قلتَ: إنَّ القوم قائمون أجمعونَ، جاز على وَجْهٍ، ويمتنع على آخرَ، فيمتنع إن جعلتَه توكيداً للقوم على الموضع لما ذكرتُه، ويجوز أنْ تجعلَه توكيداً للضمير في الخبر، لأَنَّ الضمير المرفوع يؤكد بأجمع ولا يحتاج إلى أَنْ يؤكَّد بالضمير المنفصل وكذلك كلُّهم إذا أَخّرتها فقلت: إنَّ القوم قائمون كلُّهم يجوز على وجهين:

أحدهما: أَنْ يكون توكيداً للضمير المستتر، لأنَّ كُلاًّ أجريتها في هذا مجرى أَجْمَعَ.

[٢٠٨] الثاني: أنْ يكونَ مبتدأ قد أُخِّر، وفي/ هذا ضَعْفٌ. ولا يجوز أَنْ يكونَ توكيداً على الموضع، ويجوز النصب توكيداً للقوم على اللَّفظ. فإن قلت: إنَّ القومَ كلَّهم قائمون جاز النصب، وجاز الرفع على الابتداء، ولا يجوز أن يكون توكيداً على الموضع، فاضبط هذا كله.

فإن قلتَ: قد حكى سيبويه: «إِنَّهم أجمعونَ ذاهبونَ»(١)، ويجب على ما تقرر أَلَّا يُقال إلَّا بالنصب.

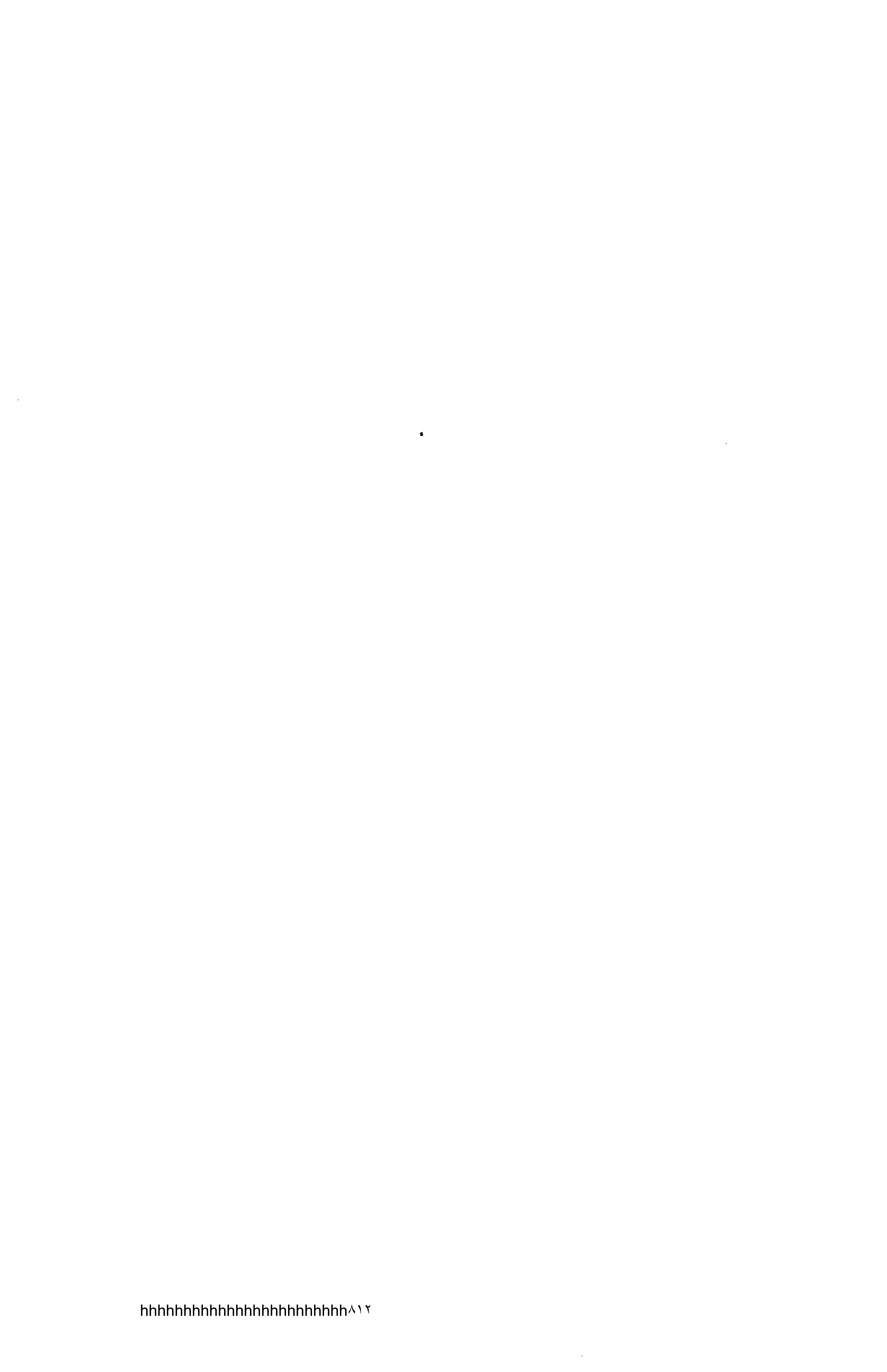
قلتَ: الكلام البَيِّنُ: إنَّهم أجمعينَ ذاهبونَ بالنصب، وإنَّما جاز الرفع هنا، وإن كان الضمير منصوباً، لأَنَّه لم يظهر فيه الإعراب، وهو مع ذلك مُتَّصِلٌ فكأَنَّه معه كالشيءِ الواحد، فباجتماعِ هذين الشيئين كان الرفع، فيجوز على هذا: إنك وزيد «ذاهبانِ»، لأنَّ (إنَّ) دخلت لمعنى، وكذلك (ليت) و(لَعَلَّ)، و(أَنَّ) لم يُحْدِث دخولها تَغَيُّراً في المعنى، وكذلك (لكنَّ) لم يحدث تشديدها معنىً لم يكن في التخفيف، فيجوز لكنَّهم أَجمعونَ ذاهبونَ، ولكنَّكَ وزيدٌ ذاهبان على قياس ما حُكِي في (إنَّ)، فعلى هذا لا

---

(١) الكتاب ٢/ ١٥٥.

يجوز: إنَّ هؤلاء أجمعون ذاهبون، ولا يقال إنَّ هذا وزيد «ذاهبان»، لأنَّ (هذا) اسم قد انفصل عن الأول، وكذلك هؤلاء[1].

(٢) هذا قريب مما ذهب إليه الفرّاء، إذ أجاز رفع المعطوف على اسم (إن وأخواتها) إذا كان الاسم لا تظهر فيه علامة الإعراب متصلاً كان أم منفصلاً/ انظر معاني القرآن ١/٣١٠ ـ ٣١١، شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٥٢، منهج السالك ص ٨١، المساعد ١/٣٣٦.



باب الفرق بين إنَّ وأنَّ

لما قدَّم أنَّ (إنَّ) المكسورة، و(أنَّ) المفتوحة متفقان في التوكيد ومتفقان في الدخول على المبتدأ والخبر، واتَّفقا في العمل أخذ يُبَيِّنُ الفرق بينهما، وأخذ الناس في الفرق بينهما مآخذ:

أحدهما: تبيين مواضع (إنَّ) المكسورة لا غير، وتبيين المواضع التي تُكسر فيها وتُفتح، وما يبقى بعدها فتكون فيه مفتوحة، فقالوا: إنَّ (إنَّ) تُكسر في أربعة مواضع، وتُكسر وتُفتح في أربعة أُخَر، وما عدا هذه المواضع الثمانية تُفتح لا غير.

فالمواضع الأربعة التي تُكسر فيها لا غير:

أن تكون أوَّلَ الكلام، نحو: إن زيداً قائمٌ، وإن عمراً خارج، ولا يجوز أنْ تقولَ: أنَّكَ قائم كرهتُ، وإنَّما يقال: كرهتُ أنَّك قائمٌ، وتقول: عندي أنَّكَ عاقل، ولا تقول: أنَّكَ عاقلٌ عندي، وتقول لأنَّـكَ فاضـلٌ قَصَدْتُك، لأنَّ (أنَّ) المفتوحة قد اعتمدت على حرف الجَرِّ، ويجوز أنْ تقولَ: أنَّك فاضلٌ قصدتك، لأنَّ المعنى: لأنَّك فاضل. واختلف النحويون في (أنَّ) هذه إذا حُذِفَ منها حرف الجرِّ: فمنهم من ذهب إلى أنَّها في موضع نصب، ومنهم مَن ذهب إلى أنَّها في موضع خفض، وأنَّ حرف الجر حُذِف وبقي عملُه، وهذا مذهب سيبويه[1]، وهو عندي حَسَنٌ، لما ذكرتُه من

(١) الكتاب ١٢٨/٣.

أنَّ (أنَّ) المفتوحة لا تقع أَوَّلاً، وأنت إذا حذفت حرف الجر ونصبت، فلم تردّه، فتصير أولاً، وهي قد وضعت على غير هذه الطريقة، وإذا حذفتها وبَقَّيْتَها خافضةً فكأنَّها موجودة.

وأمَّا الخليل فذهب إلى أنَّها في موضع نصب، لأنَّ حرف الجر قد زالَ. ويعتذر عن التقديم بأنْ يقولَ: لما كان الأصل: حرف الجر وأنت إذا جئت بحرف الجر جاز أنْ تأتيَ بأنَّ المفتوحة، والإسقاط فرع فجاءوا بها أَوَّلاً عند الإسقاط ليجريَ الفرع مجرى الأصل [1]، والأوَّل عندي أقوى. فيلزم مما ذكرته أنَّك إذا قلت: قصدتك أنَّك فاضلٌ، أن تكون (أنَّ) في موضع نصب، وجعلها في موضع خفض ليس بالقويِّ، فتكون (أنَّ) المفتوحة الذي أصلها أنْ تُدْخِلَ عليها حرف جر ثم حذف لا يخلو أنْ تأتيَ بها أَوَّلاً، أو تأتيَ بها آخراً، فإن جئت بها أَوَّلاً فالأقْوى أنْ تكونَ في موضع خفض، وإن جئت بها آخراً، فالأقْوى أنْ تكونَ في موضع نصب.

الثاني: أن تدخلَ معها اللام، وقد تقدَّم أنَّ هذه اللام تكون في خبرها وبيّنت شروط ذلك وتكون في اسمها وبيّنت شروط ذلك، وتكون في معمول خبرها وبيّنت شروط ذلك بما يُغني عن الإعادة، وكذلك بيّنت لِمَ لَمْ تدخل هذه اللام مع (أنَّ) المفتوحة، ولا مع غيرها من أخوات (إنَّ) بما يُغني عن الإعادة[2].

الثالث: أنْ تقع بعد (حتى) التي هي حرف ابتداء، نحو قولك: قام القوم حتَّى إنَّ زيداً قائمٌ، ولا يجوز الفتح، لأنَّك لو فتحتَ، وقلتَ: قام القوم حتَّى أنَّك قائم[3]، لكان التقدير حتَّى قيامُ زيد، وهذا خَلْفٌ من الكلام، فلو قلت: أعجبني أفعالُك حتَّى أنَّك تتكلَّمُ، لكانت: حتى أنَّك

---

(١) الكتاب ٣/١٢٦/١٢٧.

(٢) انظر ما تقدم ص ٧٨٣ - ٧٨٤، ٧٨٦.

(٣) هكذا في الأصل: «حتى أنَّك»، والوجه: حتى أنَّ زيداً.

مفتوحة، وكانت (حتى) هنا حرف جر، لأنَّ التقدير: أعجبتني أفعالُك حتَّى كلامُك، وكذلك أعجبتني أقوالُك حتَّى أنَّك تأمرُ بالحقّ/ أي حتى أمْرُكَ [٢٠٩] بالحقّ. وإنَّما قولك: قام القوم حتى إنَّ زيداً قائمٌ بمنزلة قولك: قام القوم حتى زيدٌ، فكما أنَّ (حتَّى) لا يقع بعدها إلاّ الجملة فكذلك هناك لا تقع بعدها إلا (إنَّ) المكسورة.

الرابع: واو الحال، وذلك نحو قولك: جاء زيدٌ وإنَّه يضحك، فهذه مكسورةٌ، ولا يجوز فتحها، لأنَّ واو الحال لا تدخل على المفرد وإنما تدخل على الجمل الاسميّة، والجمل الفعليّة، بشَرْطِ ألَّا يكونَ الفعل مضارعاً، فإذا كان الحال بالفعل المضارع نحو: جاء زيد يضحك، لم يجز دخول الواو عليه، لا تقول: جاء زيدٌ ويضحك، إلَّا في ضرورة الشِّعر، قال:

١٩٧ ـ * نجوتُ وأَرْهَنُهم مالِكاً(1) *

وإنَّما لم تدخل الواو على الفعل المضارع، لأنَّه شبيهٌ باسم الفاعل فكأنَّك إذا قلتَ: جاء زيد يضحك قلت: جاء زيد ضاحكاً، وأنت لا تقول: جاء زيدٌ وضاحكاً، فلا تقول: جاء زيدٌ ويضحك ومتى كانت الجملة عاريةً من ضميرٍ لزمت الواو.

ومتى كانت بضمير يعود إلى صاحب الحال فأنت بالخِيار في إلحاق

---

(١) صدره:

* فلما خشيت أظـــافيرهم *

والبيت لعبد اللَّه بن همّام السلولي /شاعر إسلامي فصيح له أخبار مع معاوية بن أبي سفيان وابنه يزيد/ ترجمته في الشعر والشعراء ٢/٦٥٥، اللآلىء ٢/٦٨٣، خزانة الأدب ٣/٦٣٩.

من قصيدة أوردها البغدادي في شرح أبيات مغني اللبيب ٧/٢٦٢ ـ ٢٦٣، وانظر الشاهد في المقرب ١/١٥٥، شرح ابن عقيل ٢/٢٧٩، همع الهوامع ٤/٤٦، خزانة الأدب ٣/٦٣٩.

الواو لأنَّ الربط قد وقع بالضمير[1]، وهذا مذهب البصريين، وأمَّا الكوفيون فيذهبون إلى أنَّ الجملة الاسميَّة أو الفعليَّة إذا وقعت حالاً فلا بُدَّ من الواو بضمير كانت أو بغير ضمير[2]، إلَّا أنَّ الواو ربما حذفت لموجب كما قال تعالى: ﴿ويَوْمَ القِيَامَةِ تَرَى الذين كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾[3] حذفت الواو لاجتماع الواوين، وقاله الزمخشري في تفسير هذه الآية[4].

والقياس ما ذكرته أوَّلاً، لأنَّ الأصْل في الحال أنْ تكونَ بالمفرد، وإذا كانت بالمفرد أو بما هو شَبِيهٌ بالمفرد لم تدخل الواو؛ للزوم الضمير المفرد، فإذا كانت الجملة بضمير فقد وقع الربط بما وقع في المفرد، فلا تحتاجُ إلى رابط ومتى وجدت الواو مع الضمير فإنَّ ذلك يكون على وجهة التوكيد للرَّبْطِ فإذا لم تكن الجملة بضمير فلا بُدَّ من رابط إذ عُدِم منها ما كان الرَّبْطُ به في المفرد، فجعلوا الواوَ الرابطة قال:

١٩٨ ـ * وقد أغتدي والطيرُ في وكُنَاتِها[5] *

فالجملة في موضع الحال من ضمير المتكلم المستتر في (أغتدي) وليس في الجملة ضمير يعود إلى صاحب الحال، فألْزَمُوا الواو، ولا أعلمها أُسْقِطَتْ في الشِّعْر، ولا يبعد عندي أن توجدَ مُسْقَطَةً في ضرورة الشِّعر، ويكون إسقاطها كإسقاط الفاء من جواب الشرط نحو قوله:

---

(١) في الأصل: «بالواو».

(٢) قال أبو حيان في منهج السالك ص ٢١١/ وذهب الفرّاء وتبعه الزمخشري في أحد قوليه إلى وجوب الواو مطلقاً. . . وذهب الجمهور إلى أنه لا يجب.

(٣) سورة الزمر آية: ٦٠.

(٤) الكشاف ٣/٤٠٦.

(٥) تمامــه:

* بمنجرد قَيْدِ الأوابد هَيْكَل *

والبيت لامرىء القيس من معلقته/ انظره في ديوانه ص ١٩، شرح القصائد السبع ص ٩٢، شرح القصائد التسع ١/١٦٣، الخصائص ٢/٢٢٠، المحتسب ٢/١٦٨، شرح المفصل ٣/٥١، خزانة الأدب ١/٥٠٧، ٢/١٧٩.

١٩٩ ـ * مَنْ يَفْعَل الحَسَنَاتِ اللَّهُ يشكرها[1] *

ويمكن عندي أنْ يقال: إنَّ الحاجة إلى الواو في الحال إذا لم يكن ضميرٌ أَشَدُّ من الحاجة إلى الفاء، وذلك أَنَّ الشَّرط طالبٌ بالجواب، وليس في الكلام الأول ما يطلب بالحال.

فهذه الأربعة لا يكون فيها إلاَّ الكَسْر. وأمَّا الأربعة التي يكون فيها الكسر والفتح:

* فأَنْ تَقعَ بعد القَسَم، نحو قولك: أَحْلِفُ باللَّه إنَّ زيداً قائمٌ، ويجوز: أنَّ زيداً قائمٌ بالفتح. واختلف النحويون في هذا.

فمنهم مَنْ ذهب إلى الكسر، ولا يجوز غيره، لأن القسم طالب بجملة خبريَّةٍ، وتكون اسميّة وتكون فعليّةً، فيجب أَنْ تدخلَ (إنَّ) المكسورة، ولا تدخل (أنَّ) المفتوحة، لأن الموضع موضع الجمل، وليس موضع المفردات[2].

ومنهم مَنْ قال: يجوز الكسر، ويجوز الفتح، والكسر أحسن[3]؛ لأَنَّه

---

(١) تمامـه:

* والشَّرُّ بالشَّرِّ عند اللَّه مثلان *

والبيت لعبد الرحمن بن حسان، وينسب إلى كعب بن مالك الأنصاري رضي اللَّه عنه وإلى حسان بن ثابت رضي اللَّه عنه/ انظر الشاهد في ديوان عبد الرحمن بن حسان (ضمن المجلد الثالث عشر من مجلة كلية الآداب بجامعة بغداد) ص ٣٣١، ديوان كعب بن مالك ص ٢٨٨، ص ٣١٢.

وانظر الكتاب ٦٥/٣، ١١٤، النوادر ص ٣١، معاني القرآن ٤٧٦/١، المقتضب ٧٠/٢، مجالس العلماء ص ٣٤٢، الخصائص ٢٨١/٢، المنصف ١١٨/٣، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١١٩، أمالي ابن الشجري ٨٤/١، ٢٩٠، ٣٧١، شرح المفصل ٣/٩، ضرائر الشعر ص ١٦٠، مغني اللبيب ص ٨٠، ١٣٣، ٢١٨، ٣١١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٨٣٢، ٨٤٩، همع الهوامع ٣٢٨/٤، خزانة الأدب ٦٤٤/٣، ٦٥٥، ٥٤٧/٤.

(٢) نسبه أبو حيان في منهج السالك ص ٧٥، والمرادي في توضيح المقاصد ٢٤٢/١ إلى البصريين، والنظر المقتضب ١٠٧/٤.

(٣) قال الزجاجي في الجمل ص ٧٠ «والكسر أجود وأكثر في كلام العرب» وسيورده المؤلف بعد، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٦٠/١، منهج السالك ٧٥.

الأصل لِمَا تقدَّم ذكره، وأمَّا الفتح فبالقياس، ووجه القياس أنَّ (علمت) قد أُجريت مجرى القسم، فقالوا: علمتُ لزيدٌ قائمٌ، وعلمت إنَّ زيداً لقائم، وعلمتُ ليقومَنَّ زيدٌ، وعلمت إنَّ زيداً لقائم، وعلمتُ ليقومَنَّ زيدٌ، فإذا أجريت (علمت) مُجْرى القسم فتُتَلَقَّى بما يُتَلَقَّى به القسم، فجرى القسم مَجْرى (علمت) وأخواتها، فكما يقولون: علمتُ أنَّ زيداً قائمٌ، ويفتحون (أنَّ) هنا قالوا: واللَّه أنَّ زيداً قائم، ففتحوا (أنَّ) بعد القسم.

ومنهم مَن أجاز في (إنَّ) بعد القسم الفتح والكسر، والفتح أحسن[1]، وهذا القول عندي أضعف الأقوال. وسأذكر بعد هذا بيان ضعف هذا القول.

الثاني: إذا وقعت بعد القول الذي يصحبه اعتقاد فالعرب فيه على ثلاث لغات: منهم مَنْ يفتحها مطلقاً، ويجريها مجرى الظّن، فيقول: قلت أنَّ زيداً قائمٌ، ويقول زيد أنَّ عمراً خارج، كما يقول: ظننتُ أنَّ عمراً خارج، ويظن زيد أنَّ عمراً خارج، ما لم تدخل اللام فيرجعون إلى الكسر، كما كان ذلك في الظَّنِّ، نحو: قلت: إنَّ زيداً لقائمٌ، وهؤلاء هم الذين يُعْمِلُون القول مطلقاً، فيقولون: قلت زيداً منطلقاً، ومنهم/ من يكسر (إنَّ) مطلقاً، فيقول: [٢١٠] أتقول: إنّ زيداً منطلق، وقلتُ: إنَّ محمداً خارج، وهؤلاء هم الذين يحكون بعد القول، فيقولون أتقول: زيدٌ منطلق، وقلتُ: عمروٌ خارجٌ.

ومنهم مَن يفتح بعد القول بأربعةِ شروط، وهي:

الأول: أنْ يكون القول فعلاً مضارعاً.

الثاني: أنْ يكونَ بتاء الخطاب.

الثالث: أنْ يتقدَّمَ على الفعل أداة الاستفهام.

الرابع: ألَّا يُفْصَلَ بينهما بأجنبي إلَّا أنْ يكون الأجنبيُّ ظرفاً، وذلك

---

(١) نقل ابن مالك في شرح عمدة الحافظ ص ٢٣٠ عن ابن كيسان أنه مذهب الكوفيين، وانظر منهج السالك ص ٧٥، توضيح المقاصد ٣٤١/١.

نحو: أتقول أنَّ عمراً منطلقٌ، ومتى تقول أنَّ عمراً خارج، وهل تقول أَنَّك ضاحك، فإن قلتَ: اليوم تقول أنَّ زيداً منطلق، فتفتح (إنَّ) لأنَّ الظرف متعلِّق بالقول، ولا يجوز أنْ يتعلَّق بخبر (إنَّ)، لأَنَّ خبر (إنَّ) لا يتقدَّمُ عليها، وقد مضى الكلام في هـذا[1] . ولو جاز أنْ يتعلق بخبر (إنَّ) لكانت (إنَّ) أيضاً مفتوحةً، على هذه اللُّغة، لأَنَّه مجرور والفصل بالظرف والمجرور كلا فصل، فإن قلتَ: أأنت تقول: إنَّ زيداً منطلقٌ لم تَفْتَح وكسرْتَ، لأَنَّك فصلتَ. فإن نقص من الشروط الأربعة شرط كسروا ولم يفتحوا، وهذه اللغة هي أفصح اللغات، وهي لغة من أعمل القول بالشروط الأربعة المذكورة، قال:

٢٠٠ ـ * أجهالاً تَقَولُ بَني لُؤَي *[2]

فأعمل ولم ينظر إلى الفصل، لأَنَّه فصل بغير أجنبي، لأن (جهالاً) منصوب بتقول، وسيأتي الكلام ـ في باب «الحكايـة بالقـول» ـ في هذا مُسْتَوْعباً، فإذا كان القول باللسان مجرداً عن الاعتقاد فلا بُدَّ من كسر (إنَّ) بعده، فيجب على هذا أنْ تكونَ المواضع التي تكسر فيها (إنَّ) خمسة لا غير: الأربعة المذكورة، والقول إذا لم يصحبه اعتقاد.

الثالث: (إذا) التي للمُفَاجَأةِ، نحو قولك: مشيت فـإذا إنَّ زيداً قائمٌ، يجوز كسر (إنَّ)، وفتحها، لأنَّ (إذا) التي للمفاجَأةِ يقع بعدها المفرد، وتقع بعدها الجملة الاسميَّة والمبتدأ ظاهر وتقع بعدها الجملة الاسميَّة والمبتدأ محذوف، فتقول: «مشيتُ فإذا زيد»، وتقول: «رأيت زيداً» فإذا هو أَحْمَقُ. ومتى وقع بعدها الشَّرْط والجزاء فيكونَ على حذف المبتدأ، تقول: رأيتُ

---

(١) انظر ما تقدم ص ٧٧١.

(٢) للكميت بن يزيد الأسدي، وتمامه:

* لعَمْرُ أبيك أم متجاهلينا *

انظره في الكتاب ١/١٢٣، شرح أبياته لابن السيرافي ١/١٣٢، المقتضب ٢/٢٤٨، شرح ابن عقيل ٢/٦٠، التصريح ١/٢٦٣، همع الهوامع ٢/٢٤٧، خزانة الأدب ٤/٢٣.

زيداً فإذا إنْ تكرمْهُ يكرمْكَ، فهذه الجملة في موضع خبر مبتدأ محذوفٍ، والتقدير فإذا هو إنْ تكرمْهُ يكرمْكَ، وإن لم ترد هذا فلا يجوز أنْ يقع الشَّرْطُ والجزاء بعد (إذا) التي للمفاجأة. وتقول: رأيتُ زيداً فإذا مَنْ يكرمُه يكرمُه، برفع الفعلين، والتقدير: فإذا الذي يكرمُه يكرمُه، و(يكرمُه) الأوَّل صلة، و(يكرمُه) الثاني خبر (مَنْ)، فإن جزمتَ فلا يجوز إلَّا على إضمار المبتدأ، فتقول: رأيتُ زيداً فإذا مَنْ يكرمْه يكرمْه التقدير: فإذا هو من يكرمه يكرمه. نصّ على هذا كلِّه سيبويه[1]، فيلزم عن هذا أنْ يُقالَ: نظرتُ إلى زيد فإذا يكرمُه عمرو، ويكون التقدير: فإذا هو يكرمه عمرو، لأنَّ (إذا) التي للمفاجأة لا يقع بعدها إلَّا المفرد والجملة الاسمية، وتكون (إذا) هنا بمنزلة الفاء إذا وقعت جواب الشرط، وبعدها فعل، نحو قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْساً وَلَا رهَقاً﴾[2]. ولو كان الفعل جواب الشَّرط لانجزم، ولم يَحْتَجْ إلى الفاء. فإذا وقع بعدها المفرد فيكون مرفوعاً بالابتداء، واختلفوا في الخبر فمنهم مَن ذهب إلى أنَّ الخبر محذوف، و(إذا) حرف يدل على المفاجأة[3]، والتقدير: فإذا زيد «موجود»، فحذف لِدَلالة الكلام عليه، ومنهم مَن ذهب إلى أنَّ (إذا) هي الخبر، وقد انتقلت من ظرف الزمان فصارت ظرف مكان، والتقدير: فبالحضرة زيدٌ، وفي المكان زيد، فإذا قلت: نظرتُ فإذا أنَّ زيداً يضحك، فإنَّ في موضع رفع بالابتداء، والخبر (إذا)، والتقدير: ففي المكان ضَحِكَ زيدٌ، ويقوى بهذا قول من قال: إنَّ الخبر (إذا)، وإنَّها قد انتقلت إلى ظرف المكان، وهذا بمنزلة قولهم: عندي أنَّك عاقل، ومن ذهب إلى أنَّ (إذا) حرفُ يدل على المفاجأة فله أنْ يقولَ: جاءت (أنَّ) هنا مفتوحة وموضعها رفع

---

(1) انظر الكتاب ١/١٠٧.

(2) سورة الجن آية: ١٣.

(3) قال المرادي في الجنى الداني ص ٣٧٥: «وهو مذهب الكوفيين»، وحكى عن الأخفش، واختاره الشلوبين في أحد قوليه، وإليه ذهب ابن مالك وانظر مغني اللبيب ص ١٢٠.

بالابتداء، كما جاءت في قولك: لولا أَنَّ زيداً قائمٌ لأكرمتُك، فاعتمدت على (لولا)، وليست (لولا) خبراً، فكذلك تعتمد (أَنَّ) على (إذا)، وإن لم تكن خبراً.

فإن كسرتَ فقلت: : نظرتُ فإذا إنَّ زيداً يضحك قَوِيَ قول مَن قال: إنَّها حرف يـدل على المفاجأةِ، وليست بظرف، لأنَّك إن جعلتها ظرفاً لم يكن لها متعلَّق، لأنَّك إن علّقتها بيضحك عَمِل ما بعد (إنَّ) فيما قبلها، ولا يعمل ما بعدها فيما قبلها، لأنها حرف صدر، فله أنْ يقول: يتعلّق بفعل دلَّ عليه هذا/ الكلام، وهما قولان في الموضع، وما ذكرتُه من الفتح يُقَوِّي [٢١١] الظرفيَّة، وما ذكرته من الكسر يُقَوِّي الحرفيَّة.

الرابع: (أَمَا) العرب تقول: أَمَا أَنَّك عاقل، وأَمَا إِنَّك عاقل، حكاهما سيبويه بالفتح والكسر[١]، والكسر أكثر وأقيس. وتكون (أَمَا) بمنزلة (أَلاَ)، ولا تقع بعد أَلاَ [إلاَّ][٢] المكسورة.

قال تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَلَا إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾[٣]، تقول: أَلاَ إِنَّك عاقلٌ، فتقول: أَمَا إِنَّك عاقل.

وأمَّا مَن فتح فجعل (إنَّ) معتمدةً على الظرف، وكأنه قال: في الحَقِّ أَنَّك عاقلٌ، ويكون على أَحَد وجهين:

أَحدهما: أَنْ يكونَ (فِي الحَقِّ) حُذِفَ بعد (أَمَا)، لأَنَّ فيها تخفيفاً، ولا تزول عن أَنْ تكونَ حرفاً، لأَنَّه الظاهر فيها. أَوْ تكون العرب قد جعلتها بمنزلة حَقّاً، ولا يُسْتَنْكَرُ في الحرف أَنْ يَنْتَقِلَ إلى الاسم أَلاَ تَرى أَنَّ (عن) أصلها أَنْ تكونَ حرفاً، وتستعمل اسماً، ويدخل عليها حرف الجرِّ، فتقول: مِنْ عَنْ،

(١) في الكتاب ١٢٢/٣: «وتقول: أَمَا إِنَّه ذاهب، وأَمَا أَنَّه منطلقٌ».
(٢) تكملة يتمّ بها الكلام.
(٣) سورة يونس آية: ٥٥.

وكذلك كاف التشبيه هي حرف، ويدخل عليها حرف الجرِّ، فتقول بكَابْنِ الماء، قال:

* ورُحْنَا بِكَابْنِ الماءِ * [٦٧]

والمعنى بمثل ابن الماء، فأجرى الكاف اسماً بمنزلة مثل، فكذلك (أَمَا) هي حرف في الأصل ثم استُعْمِلَتْ اسماً، فصارت بمنزلة حقّاً، فمن استعملها على أصلها كسر (إنَّ) كما كسر (إنَّ) بعد (ألَا)، ومن استعملها بمنزلة حَقّاً فتح (إنَّ) كما تقول: حَقّاً أنَّك منطلق.

فهذه أربعة مواضع يجوز فيها أَنْ تُكْسَرَ (إنَّ) بعدها وأَنْ تُفْتَحَ، وما عدا هذه المواضع فإنَّ مفتوحة بعدها. فهذه طريقة انضبط بها فتح (إنَّ) وكسرها.

ومن الناس من ضَبَطَ هذا بأَنْ قال: كُلُّ موضع أَصله للمفردات فإنَّ فيه مفتوحةٌ، وكُلُّ موضع أصله للجمل فتنظر: فإن عَمِل فيها عاملٌ لفظيٌّ، فإذا وقعت فيه (إنَّ) فهي مفتوحةٌ[1]، فإن كان غير ذلك فهي مكسورة. فقد تحصَّل مما ذكرته: أَنَّها تفتح في ثلاثة مواضع، وتكسر فيما عدا ذلك.

فمثال وقوعها في مواضع المفردات قولك: أعجبني أَنَّك جالسٌ التقدير: أعجبني جلوسُك، لأَنَّه فاعلُ (أعجبني) والفاعل لا يكون إلَّا مفرداً، و(إنَّ) مع الفعل بتأويل المفرد، وكذلك: عجبتُ من أَنَّك جالسٌ، التقدير: عجبت من جلوسِك، وكذلك: ما رأيته مُذْ أَنَّ اللَّهَ خلقني[2]، لأَنَّه في تقدير: زمان أَنَّ اللَّهَ خلقني، فزمان مضاف، ولا يضاف إلَّا إلى المفردات ومتى

---

(١) هكذا في الأصل، وسيأتي قريباً قوله: «فقد تحصل مما ذكرته أنها تفتح في ثلاثة مواضع» والمذكور هنا موضعان فقط، ففي الكلام سقط يلتئم بنحو: (وإن لم يعمل فيها عامل لفظيٌّ، ولكن كانت الجملةُ شبيهةً بالمفرد لعدم استقلالها فهي أيضاً مفتوحةٌ) ويشير إلى هذا السقط قوله في الصفحة التالية: «ومثال الثالث».

(٢) قال سيبويه في الكتاب ١٢٢/٣: وسألته عن قول العرب: ما رأيته مُذْ أَنَّ اللَّه خلقني. . وانظر الإيضاح ص ١٣/١.

أُضيفتِ الأَزمنةُ [إلى الجمل][1] فهي في مواضع المفردات.

ومثال الثاني: ظننتُ أَنَّ زيداً قائمٌ، فتفتح (إنَّ) لأَنَّها وقعتِ موقع الجمل، أَلَا ترى أنَّ الجملة قد عَمِل فيها عاملٌ لفظيٌّ أَلَا ترى أَنَّك تقول: ظننتُ زيداً قائماً، وكذلك: حسِبتُ عمراً شاخصاً، فإذا أُدخلت (إنَّ) فتحتها، وإن كانت قد وقعت موقع الجمل، لأنَّها شبيهةٌ بالمفردات في عمل العامل فيها كما يعمل في المفردات.

ومثال الثالث: قولك: لولا أَنَّك جئتَني لأَكْرَمْتُك، ولولا أَنَّك قائمٌ لأَكْرَمْتُك، فإنَّ هنا مفتوحةٌ، لأَنَّ جملة الشَّرطِ شبيهةٌ بالمفرد من حيثُ كانت لا تستقِلُّ بالإفادة إلَّا أنْ تَنْضَمَّ إليها جملةٌ أُخرى، فصارت لذلك بمنزلة المبتدأ والخبر، نحو: زيدٌ[2] قائمٌ، كلٌّ واحد منهما لا يفيد إلَّا بضَمِّه إلى الآخر، فقد صارت كالمفرد فيما ذكرته، فيجب أنْ تُفْتَحَ (إنَّ) إذا وقعت في ذلك كما تُفْتَح إذا وقعت موقع المفردات، فهذه ثلاثة مواضع تكون (إنَّ) فيها مفتوحةً، فإذا وقعت (إنَّ) في غير هذه المواقع الثلاثة فهي مكسورةٌ.

ومنهم مَن قال: إذا وقعت (إنَّ) في موضع المفردات، فهي مفتوحةٌ، أو في موضع يختصُّ بإحدى الجملتين، نحو: لو أَنَّك جئتني لأكرمتُك، ولولا أَنَّك قائمٌ لأكرمتُك، لأَنَّ (لو) لا يقع بعدها إلَّا الجملةُ الفعليةُ، و(لولا) ضدها، فإذا وقعت (إنَّ) في موضع تتعاقب فيه الجملتان الاسميَّة والفعليَّة فهي مكسورةٌ، وذلك بعد القول، أَلَا تَرَى أَنَّك تقول: قلتُ: إنَّ زيداً قائمٌ، وأقول: إنَّ عمراً شاخصٌ؛ لأَنَّك تقول: قلتُ: «قام زيدٌ»، وقلتُ: زَيْدٌ قائمٌ، وكذلك تقول: واللَّهِ إنَّ زيداً قائمٌ؛ لأنَّ القسمَ يكون جوابه بالجملة الاسميَّة، وبالجملة الفعلية. وهذه الطريقةُ أخصر ما يوضع في ضبط (إنَّ) و(أنَّ)، فإن

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٢) رسمت في الأصل هكذا: «أُريد».

[٢١٢] قلتَ: قد تقدَّمَ أنَّ (إذا) التي للمفاجأة يحذف بعدها المبتدأ، فيجوز/ أنْ يقع بعدها الجملة الفعليّة، وتكون على حذف المبتدأ[١]، فيجوز أنْ تقول: نظرت إلى زيدٍ فإذا يضربُه عمروٌ، وتقول: فإذا عمروٌ يضربُ زيداً، فقد وقعت الجملتان بعد (إذا) التي للمفاجأة، فإن كانت الفعليّة على تقدير مبتدأ محذوف، فليس اللَّفظُ إلاّ على ما ذكرت لك. وقد يقال: إنَّ (إنَّ) المكسورة إذا وقعت بعد (إذا) التي للمفاجأة فيكون على تقدير مبتدأ محذوف، لأنَّ المبتدأ الواقع بعد (إذا) التي للمفاجأة يجوز أنْ يكونَ مفرداً، ويجوز أنْ يكون جملةً اسميَّةً وفعليَّةً، فنرجع إلى كلام أبي القاسم.

قوله: (وإذا كان في خبرها اللام)[٢].

أَحسنُ من هذا العبارة أنْ يقولَ: إذا كان معَها اللاّم، وإلاّ فقد تَقَدَّمَ أنَّ هذه اللام تدخل على الخبر، وتدخل على الاسم، وتدخل على معمول الخبر، وبيّنتُ شروط ذلك بما يُغني عن الإعادة. وإنَّ تُكْسَر مع هذه اللام في هذه المواضع كلها، كما تقول: ظننت إنَّ في الدار لزيداً، وحسبت إنَّ عمراً لطعامَك آكلٌ، فإنَّ هذه اللام أصلها أنْ تكونَ أوَّل الكلام، وداخلة قبل (إنَّ) ولكنْ أُخِّرتْ لما ذكرتُه من استقباح الجمع بين حرفين مؤكدين[٣]، فهذه اللام أينما كانت فهي في الحكم قبل (إنَّ)، ومانعةٌ من عمل العوامل فيما بعدها، ومعلِّقةٌ لما قبلها عمّا بعدها، وإذا كانت كذلك فالموضع موضع (إنَّ) المكسورة، وإنَّما خصَّ الخبر في الذكر، لأنَّها إذا دخلتْ على معمول الخبر فكأنَّها داخلةٌ في الخبر، وقد تقدَّمَ ذلك في الباب المتقدِّم[٤]. ودخولها على الاسم إنَّما يكون إذا فصل بين (إنَّ) واسمها بظرف أو مجرور، والأصل أَلاَّ

(١) انظر ما تقدم ص ٨١٩.
(٢) الجمل ص ٧٠.
(٣) انظر ما تقدم ص ٧٨١.
(٤) انظر ما تقدم ص ٧٨٠.

يُفْصلَ، لأنَّها غيرُ متصرّفة في نفسها فلا تتصرَّفُ في معمولها لكنَّ العرب اتَّسعت في الظرف والمجرور على حَسَبِ ما ذكرتُه.

قوله: (ولا يجوز فتح إنَّ مع هذه اللَّام لأنها لام الابتداء)[1].

يريد أنَّ هذه اللاَّم من حروف الصُّدور فيمتنع أَنْ يعملَ ما قبلها فيما بعدها، فيلزم عن هذا أَلَّا تقعَ بعدها إلَّا الجملةُ الاسمية، ولا يعمل فيها عاملٌ، ومتى وقعت (إنَّ) في هذه المواضع فهي مكسورةٌ، وهذا على حَسَبِ ما قَدَّرته.

قوله: (وتُكْسَرُ إنَّ أيضاً بعد القَسَم)[2].

وقد مضى الكلام في هذا بما يُغني عن الإعادة[3]. ثم أتى بقوله سبحانه: ﴿ والطُّور ﴾[4]، إلى قوله: ﴿ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ ﴾[5]. من الناس من اعترض عليه فقال: إنَّما كان ينبغي له أن يأتي بإنَّ بعد القَسَم مكسورة بغير اللام، وإلَّا فلقائل أَنْ يقولَ: إنما كُسِرَتْ هنا من أجل اللام، أَلَا ترى أَنَّك تقول: علمت أَنَّ زيداً قائمٌ، فإذا أُدخلت اللاَّمَ كَسَرْتَ (إنَّ) فقلت: علمت إنَّ زيداً لقائمٌ، فعلى القسم من هذا تقول: واللَّهِ أَنَّ زيداً قائمٌ بفتح (إنَّ)، فإذا أدخلتَ اللاَّم كسرتها فقلتَ: واللَّهِ إنَّ زيداً لقائم، وإنَّما كان ينبغي له أَنْ يأتيَ بقوله تعالى: ﴿ حَم. والكِتَابِ المُبِين إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرآناً عَرَبِيّاً ﴾[6]، وكذلك قوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ ﴾[7] فإنَّ (إنَّ)

---

(١) الجمل ص ٧٠.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) انظر ما تقدم ص ٨١٧.
(٤) سورة الطور الآية الأولى.
(٥) السورة نفسها آية: ٧.
(٦) سورة الزخرف آية: ١ ـ ٣.
(٧) سورة الدخان آية: ٣، وقبلها قوله جلّ شأنه: ﴿ حَم. والكتاب المبين ﴾.

هنا جواب القسم، وكُسِرَت (إنَّ) هنا وليس معها اللَّام[1].

الجواب: أَنَّ (علمتُ) إنَّما فُتِحَت بعدها (إنَّ)، لأَنَّك لو أسقطتها لعَمِلَت (علمتُ) في المبتدأ والخبر ونصبتهما، ولذلك فُتِحَت، وأنت إذا قلتَ: واللَّهِ إنَّ زيداً قائمٌ لو أسقطت (إنَّ) لم تَقُلْ: واللَّهِ زيداً قائماً، وتنصب الاسمين بالقسم، فإذا لم يكن كذلك، والموضع موضع تتعاقب فيه الجملتان وجب أَنْ تكون (إنَّ) مكسورةً، وهي هنا بمنزلة اللَّام، أَلَا ترى أنَّك لو لم تأت بإِنَّ لقلت: واللَّهِ لزيدٌ قائمٌ، ولم تَقُلْ: واللَّه زيد قائمٌ، والموضع موضع اللَّام، لكنك أسقطتها استغناءً عنها بإنَّ، لأَنَّهما يتقاربان، ولا فرق بينهما إلَّا في العمل في اللفظ، لا فرقَ بينهما في المعنى، وإنْ جئت باللَّام مع (إنَّ) لأَنَّهما الأصل في الموضع وجب أَنْ تؤخِّرَ اللامَ كراهية اجتماع حرفين مؤكدين فقد صَحَّ بما ذكرته أَنَّ إتيان أبي القاسم بالآية على صِحَّةِ كسر (إنَّ) بعد القسم صحيح.

ولا فرق أَنْ يأتيَ بقوله تعالى: ﴿ إِنَّ عذابَ رَبِّك لَوَاقِع ﴾ وأَنْ يأتيَ بـ ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ ﴾.

قوله: (وقد أَجاز بعض النحويين فتحها بعد اليمين واختاره بعضهم على الكسر، والكسر أجود وأكثر في كلام العرب، والفتح جائز قياساً كما ذُكِر)[2].

[٢١٣] أَمَّا المكسورة فلا إشكالَ فيها أَلَا ترى أَنَّ كسر/ (إنَّ) بعد القَسَم في القرآن موجود في مواضع عِدَّة، ولا تجد (أَنَّ) المفتوحة بعد القَسَم في القرآن، ولا أعرفه في كلام العرب، وإنَّما قاله مَنْ قاله بالقياس، وقد ذكرت وجه القياس في ذلك، وأَنَّه بالقياس على (علمت) كما تُقاس (علمت) على

---

(١) انظر شرح الجمل لابن خروف ص ٥٧.

(٢) الجمل المطبوع ص ٧٠ - ٧١ وفيه «على ما ذكره» وفي (ج) كما هنا، وفي (س) «كما ذكرناه».

القَسَم فيقال: علمت لأُكْرِمَنَّ زيداً.

قوله: (والموضع الرابع الذي تكسر فيه إنَّ هو بعد القول)[1].

قد ذكرتُ أنَّ القول إذا كان باللسان مجرداً عن اعتقاد لم يجز فيه إلاَّ الحكاية، فلا تكون (إنَّ) فيه إلاَّ مكسورة، وإذا كان يصحبه اعتقاد فالعرب فيه على ثلاث فرق:

منهم مَنْ يحكي مطلقاً.

ومنهم مَنْ يُعْمِل مطلقاً.

ومنهم مَنْ يُفَصِّل، فيعمل بعد القول بشروط أربعة:

أحدها: أن يكون فعلاً مضارعاً.

الثاني: أنْ يكون بتاء الخطاب.

الثالث: أن يتقدم عليه أداة الاستفهام.

الرابع: أَلاَّ يفصلَ بينهما بفاصل أجنبي ما لم يكن الفاصل ظرفاً أو مجروراً ـ ويحكى بعد القول كله ما عدا ما ذكر.

فمن يحكِ مطلقاً يكسرْ (إنَّ)، ومن يُعْمِل مطلقاً يفتح (إنَّ) مطلقاً، ومن يفرِّق يفرِّق على حَسَبِ ما ذكرته[2].

قوله: (وهذا كُلُّه راجع إلى معنى الابتداء)[3].

قد تَبَيَّنَ أَنَّ القول يقع بعد الجملة الاسميّة والفعليّة، لأَنَّك تحكي مبتدئاً، وكذلك القَسَم إنَّما يكون جوابُه جملةً مستأنفةً، لأَنَّ القَسَم إنَّما جيء به لتوكيد الجملة، أَلاَ ترى أَنَّك إذا قلت: واللَّهِ إنَّ زيداً قائم[4]. وقد مضى

(١) الجمل ص ٧١.

(٢) انظر ما تقدم ص ٨١٨.

(٣) الجمل ص ٧١.

(٤) هكذا في الأصل، ولم يتمّ الكلام، وكأَنَّ المراد: فمعناه: «إن زيداً قائم» فقد ذكر أنّ القسم إنما جيء به لتوكيد الجملة، والجملة بعده مستأنفة.

الكلام في اللَّام وأنَّها لام الابتداء[1]، فكلُّ موضع كسرت فيه (إنَّ) إذا حققته رجع إلى الابتداء.

قوله: (وقوم من العرب يُجْرُونَ (أتقول) في الاستفهام للمخاطب خاصة مجرى أَتَظُنُّ)[2].

قد ذكرتُ أنها أفصح اللغات، وذكرتُ شروط ذلك بما يغني عن الإعادة[3].

قوله: (وسائر الكلام تفتح فيه إنَّ)[4].

ردَّ بعض الناس هذا الكلام إلى قوله: «إنَّها تكسر في أربعة مواضع» وخَطَّأَهُ بأن قال: تكسر في أكثر من تلك المواضع، ألا ترى أنَّها تكسر بعد واو الحال، وتكسر بعد (حتَّى) إذا جعلت حرف ابتداء، وتكسر بعد (إذا) التي للمفاجأة على حَسَبِ ما ذكرتُه، فهذا الكلام خطأ[5].

وهذا الذي ألزموه[6] يلزم إذا رددت قوله: «وسائر الكلام تفتح فيه إنَّ» إلى المواضع الأربعة، وإنَّما ينبغي أنْ يُرَدَّ قوله: (وسائر الكلام) إلى قوله: «وهذا كلُّه راجع إلى معنى الابتداء»، المعنى إذا وقعت (إنَّ) في موضع الابتداء فهي مكسورةٌ، وإذا وقعت في غيره فهي مفتوحة.

فإن قلتَ: فَلِمَ ذكر الأربعة أَوَّلاً؟.

قلت: ذكرها وبيَّن أَنَّ (إنَّ) تكسر فيها ثم ذكر العِلَّة التي أوجبت كسرها في تلك المواضع الأربعة، فعُلِمَ أَنَّ الكسر مربوط بالابتداء، وأَنَّها لم تكسر

---

(1) انظر ما تقدم ص ٧٨١.
(2) الجمل ص ٧١.
(3) انظر ما تقدم ص ٨١٩.
(4) الجمل ص ٧١.
(5) انظر إصلاح الخطأ ص ١٧٧ فما بعدها.
(6) في الأصل: «لزموه».

في تلك المواضع الأربعة إلَّا لمكان الابتداء، فكلُّ موضع هو للابتداء فيجب أن تُكْسَر فيه، إذ لَوْ وَجَدنا موضع ابتداء و(إنَّ) فيه غير مكسورة لم تكن العِلَّة في الكسر الابتداء، وهذا من كلام العرب، ومن كلام الناس. إنما كان يكون الاعتراض صحيحاً عليه لو قال: إنَّ (إنَّ) لا تكسر إلَّا في هذه المواضع. ثُمَّ إذا تبيَّن العِلَّة التي أوجبت كسرها في هذه المواضع عرفنا أنها تكسر حيث توجد العِلَّة.

قوله: (وهي وما عملت فيه بتقدير اسم يحكم عليه بالرفع والنصب والخفض)(١)

يريد أنَّ (أَنَّ) المفتوحة تَرُدُّ الجملة الإسميَّة في تأويل المصـدر، فهي في ذلك بمنزلة (أَنْ) مع الجملة الفعليّة، فتقول: يعجبني أنَّ زيداً قائم، ويعجبني أنْ يقومَ زيد، فالتقدير في الموضعين: يعجبني قيامُ زيد.

ورأيت بعض الناس يذكر أنَّ (أنْ) إنَّما نصبت الفعل المضارع لأنَّها في الجملة الفعلية نظيرةُ (أَنَّ) في الجملة الاسميَّة، فأعطوها بذلك أشَدَّ عمل (أَنَّ) فنُصِبَ الفعل، ثم أجريت (كي) و(لَنْ) مجرى (أَنْ) لأنَّ كل واحدة منهما تُخَلِّصُ الفعل الواقع بعدها إلى الاستقبال، وتُحْدِثُ مع ذلك معنىً زائداً، فلَنْ تُحْدِث النفي، و(كي) تُحْدِثُ التعليل، وأَمَّا (إذاً) فلا ينتصب الفعل بعدها حتى يُرادَ فيه الاستقبال، فأَنْ على هذا هي أُمُّ البابِ، فلذلك تعمل ظاهرةً ومحذوفة، ولا يعمل شيءٌ من أخواتها إلا ظاهراً وهذا القول حَسَن(٢)، وليس معنا في الصَّنْعة ما يردُّه.

ثم إذا كان خبر (أَنَّ) مشتقّاً فالمصدر الموضوع مكانه (إنَّ) مصدر الخبر، فإن قلت: أعجبني/ أَنَّك خارجٌ، فالتقدير: أعجبني خروجُك، [٢١٤] وتضيف ذلك المصدر إلى اسم (أَنَّ)، وهذا لا ينكسر، فإن كان الخبر غير

(١) الجمل ص ٧١.
(٢) في الأصل: (أحسن).

مشتقٌ نحو: يعجبني أنَّ ذلك الرجلَ زيد، فيقدَّر المصدر الموضوع (إنَّ) مكانه المفهوم من الخبر، وهو الوجـود، ألَا ترى أنَّك إذا قلت: ذلك الرجل زيدٌ، فقد أفدتَ الوجود، وكلُّ خبر لا يخلو من إفادة ذلك، فتقدِّر هنا: يعجبني وجودُ ذلك الرجل زيداً، وكذلك إذا قلتَ: يعجبني أنَّ زيداً في الدار، فالتقدير: يعجبني كـونُ زيدٍ في الـدار، لأنَّ (في الدار) متعلِّق بمحذوف تقديره: ثابتٌ وموجود، فتأخذ مصدر ذلك المقدَّر[1]. وعلى حَسَبِ ما ذكرتُه يجري هذا كلُّه إن شاء اللَّه.

وإذا قلتَ: زيدٌ إنّه قائمٌ فتكسِر، لأنَّ المصدر لا يتقدَّر هنا، وإن كنت تقول: إنَّ الجملة في موضعِ المفرد، لا تقول في تأويل المفرد، فـإنَّ المكسورة لا تكون في تأويل المفرد، وقد تكون في موضع المفرد. فأمَّا قولك: إنَّ زيداً قائمٌ، فليست في تأويل المفرد، وإذا قلتَ: زيد إنَّه قائم ففي موضع المفرد؛ لأنَّ أصل الخبر أنْ يكون مفرداً، وكذلك إذا قلت: جاء زيد وإنَّه يضحك، تقول فإنَّ هنا في موضع المفرد، ولا يصحّ أنْ تقولَ: إنَّ (إنَّ) هنا في تأويل المفرد، فتفطَّن لهذا كلِّه فإنَّه صحيح.

قوله: (فأمَّا إنَّ المكسورة فحرف لا يُحكم على موضعها بشيء من الإعراب)[2].

هذا اللفظ مطلق يراد به التقييد، إنما يـريد أنَّ (إنَّ) المكسـورة لا تكون مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد على حَسَبِ ما أعلمتُك، ودلَّ على ذلك أنَّهُ أتى به في مقابلة قوله: «إن أنَّ المفتوحة في تأويل المفرد» ولا بدّ أنْ يريدَ هذا، وإلَّا فإذا قلتَ: زيدٌ إنَّه يضحك، فالجملة في موضع مفرد مرفوع لأنَّها في موضع الخبر، وكذلك إذا قلتَ: مررت برجلٍ إنَّه مسلمٌ. فالجملة في موضع مخفوض لأنَّه صفة لمخفوض، ثم أتَى بالمثال، وما ذكره بيِّن.

---

(١) في الأصل: «المصدر» تحريف.

(٢) الجمل ص ٧١.

قوله: (وظننت أنَّ عبد اللَّه خارج)[1].

لا يصح أنْ يقال: إنَّ (أنَّ) هنا في تأويل المصدر، لأنَّ المصدر لا يقع في هذا الموضع، ألَا ترى أنَّك لو قلت: ظننتُ خروجَك لم يَجُز لأنَّ (ظننت) لا يجوز فيها الاقتصار على أحَدِ المفعولين، وإنما يُقال هنا إنَّ الموضع موضع جملة، فكان يجب لأنَّ أن تُكْسَرَ في هذا الموضع لكنْ لمّا كانت الجملة قد عَمِل فيها عاملٌ، وانتصب الاسمانِ كما ينتصب مفعولاً[2] (أعطيتُ) وهما مفردان فُتِحَت (إنَّ)، وإنْ لم تكن في تأويل المصدر، وكذلك حسبت أنَّ أخاك شاخصٌ، وكلُّ ما يتعدى إلى مفعولين، ولا يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر، ويمكن أنْ يقالَ: إنَّك إذا قلت: يعجبني أنَّ زيداً قائمٌ، وقلتَ: أعجبني قيام زيد، فالمعنى واحد، ولا يكون المعنى واحداً إلَّا بأن تريد في المصدر الحدوث والوجود. ألا ترى أنَّك إذا قلت: أعجبني أنْ يركبَ زيد أو أعجبني أنّ زيداً يركب، فالمعنى: أعجبني إيقاع زيد الركوب وأن يكونَ ممّن يركب، وإن كان ركوبه عندك قبيحاً، وإذا قلتَ: أعجبني ركوب زيد فيقال على معنيين:

أحدهما: المعنى الذي في قولك (أنْ يركبَ) فيكون الذي يعجبك أنْ يكونَ ممّنْ يركب.

الثاني: أنْ يكونَ المعنى: أعجبني ركوب زيد أي: هيئته، وإن كان لا يعجبك أنْ تراه راكباً كما تقول لعدوٍ لك: ما أحسن ركوبَه، ويعجبني ركوبُه، وإن كان مرادك فيه ألَّا يكونَ له مركبٌ[3]، ولما تعذّر على ابن الطراوة فهم هذين المعنيين رَدَّ على النحويين قولهم إذا قلت: أعجبني أن يركب زيد[4]

---

(١) المصدر نفسه ص ٧١، وفي الأصل «خارجاً» وهو خطأ، والتصويب من الجمل.

(٢) في الأصل «مفعولي أعطيت».

(٣) الأصل «مركباً».

(٤) هكذا في الأصل، وبيِّن أنَّ في الكلام سقطاً، ولعلّ المراد يتم بنحو «وقلتَ: أعجبني ركوب =

فليس في تقدير المصدر، لأَنَّ المصدر معناه مخالف لهذا المعنى، ألا ترى أَنَّك إذا قلتَ: أعجبني أنْ يركبَ زيد فالمعنى أعجبني أنْ أراه راكباً، وإذا قلتَ: أعجبني ركوبُه فالذي أعجبك هيئةُ ركوبه، وإن كان لا يعجبك أنْ يكون كذلك، والصحيح ما ذكرته أَنَّ كلَّ واحد منهما له معنيان، فإذا قلتَ: أعجبني أنْ يركبَ زيدٌ فقد يُقال على معنى: أعجبني أنْ أراه راكباً، وقد يكون ركوبه عندك قَبيحاً، ويقال على معنى: أعجبتني هيئةُ ركوبه، إلَّا أنَّ الأظهر في هذا المعنى الأول. وكذلك إذا قلت: أعجبني ركوب زيد، يُقال ذلك على معنيين على حسب ما ذكرتهما إلَّا أنَّ الأظهر في هذا المعنى/ [٢١٥] الأكثر[١].

فقد صَحَّ بما ذكرته أَنَّك إذا قلتَ: أعجبني أنْ يركبَ زيدٌ [فهو][٢] في تأويل المصدر وكذلك: (أعجبني أنَّ زيداً راكب) في تأويل المصدر أيضاً على ما أعلمتُك من المعنيين، فإذا صحَّ ما ذكرتُه فأقول: إنَّك إذا قلتَ: ظننتُ أَنَّ زيداً قائمٌ، هو في تقدير (قيام زيد) الذي يُراد به ما يُراد بقولك: ظننتُ أَنَّ زيداً قائمٌ.

فإنْ قلتَ: فلِمَ لا يُقال: ظننتُ قيامَ زيد؟

قلت: لا يقالُ هذا مراعاةً لقُبْح اللفظ، ودخول (ظننتُ) على المفرد، والعرب قد رفضت ذلك وقالوا: ظننت أَنَّ زيداً قائمٌ، لأَنَّ في اللفظ مسنداً ومسنداً إليه، وهو مطلوبُ (ظننت)، ولا يُسْتَنْكَر في هذه الصَّنْعَة أن يكونَ الشيء بمعنى الشيء ثم يُرْفَض الواحد وينطق بالآخر، ولا يستنكر في هذه الصَّنْعَة أيضاً مراعاة قبح اللفظ، وسيأتي لهذا نظائرُ كثيرةٌ، وقال سيبويه:

= زيد، فالمعنى واحد. فقال: إذا قلتَ أعجبني أنْ يركب زيد». .

هذا ولم أقف على رأي ابن الطراوة هذا في غير هذا الكتاب.

(١) في الأصل: الأ

(٢) تكملة يتم بها الكلام.

«ظننت أَنَّ زيداً قائمٌ» كما تقول: ظننت ذاك[1] فظاهر هذا الكلام ما ذكرته آخِراً.

مســــألة:

أول ما أقولُ إِنِّي أحمد اللَّه[2] بفتح (إِنّ) وبكسـرها من وجهين مختلفين، فإن فتحتَ فالتقدير: أَوَّلُ ما أَقولُ حَمْدُ اللَّهِ، فأنت قد ذكرتَ أَنَّ أَوَّلَ ما تقولُ حَمْدُ اللَّهِ، ولم تُعَيِّن ما اللَّفْظُ الذي به تحمد؟

و(ما) إذا وَقَعَتْ[3] مع الفعل في تأويل المصدر، فكأَنَّك قلت: أَوَّلُ قولي حَمْدُ اللَّهِ، كما تقول: أَوَّل شأني أَنِّي خارجٌ، التقدير: أَوَّل شأني الخروجُ. وإذا كُسِرت (إِنَّ) فيكون ذلك على ثلاثة أوجه فيها كلِّها قد عينتَ ما به تحمد:

الوجه الأول: أَنْ يكونَ (إِنِّي أحمدُ) كُلُّه خبرَ (أول ما أقول)، كما تقول: قرأتُ الحمدُ للَّه ربِّ العالمين، وكان هِجِّيرى[4] أبي بكر لا إله إلاّ اللَّه، فجئتَ بالكلام الذي كان هِجِّيراه ذاته[5]، وكذلك جئت هنا بالذي به تحمد إذا افتتحت كلاماً، فهذه حكاية ما تقول، و(ما) هنا بمنزلة الذي، والتقدير: أَوَّل الذي أقول، والجملة صلة للذي، والضمير العائد على الذي محذوف.

الثاني: أَنْ تكون (ما) مع الفعل بتأويل المصْدر، والتقدير: أول قَوْلي ويكون (إِنِّي أحمد اللَّه) مفعولاً لقول محذوف تقديره: أَوَّلُ قولي، قولي:

---

(١) في الكتاب ١/١٢٥ ـ ١٢٦: فأَمَّا ظننت أَنّه منطلق «فاستغنى بخبر أَنَّ وتقول أظنُّ أنّه فاعل كذا فتستغني» وانظر المصدر نفسه ١/٤٠.

(٢) انظر الكتاب ٣/١٤٣، الإيضاح ١/١٣٠ ـ ١٣١، شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٦٤ فما بعدها، شرح الجمل لابن الفخار ص ١٠٤ فما بعدها.

(٣) في الأصل: «فتحت»، ولا معنى له، والوجه ما أثبت.

(٤) في التهذيب ٦/٤٣: وقال أبو عبيد: قال أبو زيد وغيره: «هِجِّيري الرجل: كلامه ودأبه وشأنه».

(٥) في الأصل: «هجيراه وذاته» بإقحام الواو.

إنِّي أَحمد اللَّه، والعرب تحذف القول كثيراً. قال اللَّه سبحانه: ﴿ فأَمَّا الذين اسوَدَّتْ وُجُوهُهُم أَكَفَرْتُم بَعْدَ إيمانِكُم ﴾(١) فالمعنى: فيقالُ لهم: أكفرتم بعد إيمانكم. وقال تعالى: ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذِ الظالِمُونَ في غَمَراتِ المَوْتِ والمَلائِكَةُ باسِطُوا أَيْدِيهم أَخْرِجوا أَنْفُسَكُمُ ﴾(٢) المعنى قائلين لهم أخرجوا أنفسكم وحُذِفَ القولُ في القرآن لفهم المعْنى كثيراً. وهذا القولُ حسن، ولكن الأَول أَحْسن منه لأَنَّه لا يحتاج إلى حذف، وكلام بلا حذف أَحْسن من كلام بحذْف.

الثالث: ما ذهب إليه أبو علي، وهو أَنَّك لما قلْتَ: أَوَّلُ ما أقول علم منك ما يعلم لو قلت: أقول أوّل كلامي فقلت: إني أحمد اللَّه بكسر إن ـ وحملته على أقولُ، واستغنيت به عن خبر المبتدأ(٣)، إذْ سدّ مسدّه وفهم منه ما يفهم من قولك: أَوَّل ما أقول حمْد اللَّه، إلاَّ أَنَّك عيّنت هنا ما تحْمد به، ويصير هذا بمنزلة:

* إنَّ الحوادث أودى بها * [٤٩]

كأنك قلت: إنَّ الحدثان، لأن الحوادث والحدثان يترادفان. و(أَنَّ) المفتوحة(٤) المشددة لا تقع إلاَّ بعد أفعال التحقيق، ولا تقع بعْد الأفعال التي لغير التحقيق، وكذلك المخفّفة منها، وسيأتي الكلام في باب مواضع أَنَّ المفتوحة مُسْتوفىً إن شاء اللَّه.

مســـألة:

قال اللَّه تعالى: ﴿ إنَّ هذه أُمَّتُكم أُمَّةً واحدةً وأَنا رَبُّكم فاعبُدُون ﴾(٥)

(١) سورة آل عمران آية: ١٠٦.
(٢) الأنعام آية: ٩٣.
(٣) مذهب أبي علي في الإيضاح ١/١٣١ أن (أَوَّل ما أقول) مبتدأ خبره محذوف والتقدير: أول ما أقول إني أحمد اللَّه ثابت أو موجود.
(٤) كررت (وأن المفتوحة) في الأصل.
(٥) سورة الأنبياء آية: ٩٢.

بكسر إنّ، الفاء من قوله: ﴿ فاعبدون ﴾ رابطة بين الجملتين. وقال تعالى: ﴿وَأَنَّ هذه أُمَّتُكُم أُمَّةً واحدةً وأنا رَبُّكم فاتَّقون﴾[1] فجاء هذا على تقدير (إنّ) المكسورة لأنَّها صالحة أَنْ تَقَعَ في الموضع، أَلَا تراها قد وَقَعَتْ مكسورة في الآيـة المتقدّمـة، وإلا فكيْف جاء ﴿ وأَنا ربّكم ﴾، وهذه جملة لا بدّ أَنْ تُعْطَفَ على جملة مثلها؛ لأنها ليست في تقدير المفرد، فاضطررنا إلى تقدير ما يصلح في الموضع، ويكون هذا بمنزلة.

* إنَّ الحوادث أودى بها * [٤٩]

و * أَلَمَّتْ بنا الحَدَثانُ * [٥٠]

وتكون الفاء في قوله تعالى: ﴿ فاتَّقُون ﴾ بمنزلتها في قوله سبحانه في الآية المتقدمة: ﴿ فاعْبُدُون ﴾ ولو جاء في الكلام: وأَنَّ هذه أُمتكم أمة واحدة فاتقون، لكانت هذه الفاء بمنزلة الفاء في قوله تعالى: ﴿ لِمِثْلِ هَذَا فلْيَعْملِ العامِلُونَ ﴾[2] وبمنزلتها في قول العرب: بزيْد فامْرُرْ[3]. التقدير: مهما يكن من شيء فبزيد امْرُرْ، ويكون التقدير: لأن هذه أمتكم واحدة فاتقون. ثم حذفت اللاَّم/ وقد مضى أن (أَنَّ) المفتوحة تقع أولاً إذا تقدّمها حرف الجر، [٢١٦] أو يكون في تقدير ذلك، وهذه من هذا القبيل، فعلى هذا يكون قوله: ﴿ وأنَّ هذه أُمَّتُكُم أُمَّةٌ واحدةٌ ﴾ متعلق بمحذوف دلَّ عليه ما بعْده. ومسائل هذا الباب متَّسِعةٌ، وفي ضبط ما ذكرتُه ضَبْطٌ لها أو لأكثرها بحول اللَّه تعالى.

---

(١) سورة المؤمنون آية: ٥٢ بفتح الهمزة، وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي بكسر الهمزة، وقرأ ابن عامر بفتح الهمزة وتخفيف النون/ السبعة ص ٤٤٦، حجّة القراءات ص ٤٨٨، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/ ١٢٩، وانظر إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٤٢٠.

(٢) سورة الصّافّات آية: ٦١.

(٣) انظر ما تقدم ص ٦٢٢.



باب حروف الخفض

هذه عبارة كوفيّة، وعبارة البصريين في هذا: باب حروف الجَرِّ ولا مشاحة في الألفاظ إذا وقع الاتفاق في المعنى.

وقوله: حروف الجر[1]، يريد به الكَلِم، أي باب الكَلِم التي يُخْفَض بها، والحرف يطلق عندهم بإزاءِ الكلمة، وقد مضى بيان هذا[2] ومنه ما سيأتي إلاَّ أَنَّ الحرف لا يُطْلَق بإزاء الكلمة عند النحويين إلاَّ بقرين يقترن به، لأَنَّ المعروف في إصلاحهم أَنَّ الحرف إنَّما يُطْلَق على ما هو قسيم الاسم والفعل، والذي يدل على أَنَّه أطلق الحرف هنا بمعنى الكلمة قوله بعد هذا: (والذي يكون به الخفض ثلاثة أشياء: حروف وظروف وأسماء)[3] فهذه التي أراد بقوله (حروف الخفض) فقد عُلِمَ أَنَّه لم يرد الحرف الذي هو قسيم الاسم والفعل لأَنَّه لمَّا فَصَّل حروف الخفض قال: (حروف وظروف وأسماء) والحروف في هذا التفصيل يريد بها التي هي قسيمة الأسماء والأفعال، وهذه الحروف على ستة أقسام:

* قسيم[4] لا يكون إلّا خافضاً، ولا يكون زائداً، ولا يكون إلَّا حرفاً وذلك نحو: (في).

---

(١) هكذا في الأصل، وقد ذكر قبل أَنَّ الزجاجي استعمل عبارة الكوفيين (الخفض) فالوجه: قوله: (حروف الخفض) وقد جاء به بَعْدُ.

(٢) انظر ما تقدم ص ٦٦١.

(٣) الجمل ص ٧٢.

(٤) «قسيم» هكذا في الأصل بياء بين السين والميم. وكذا ما بعده.

* وقسيم لا يكون إلَّا خافضاً، ولا يكون إلَّا حرفاً، ويكون زائداً وأصلاً، وذلك نحو: باء الجر.

* وقسيم لا يكون إلَّا خافضاً، ويكون اسْماً وحرْفاً، ولا يكون زائداً، وذلك نحو: (عَنْ) و(علَى).

* وقسيم لا يكون إلَّا خافضاً، ويكون حرْفاً واسْماً، ويكون زائداً، وذلك كاف التشبيه.

* وقسيم يكون خافضاً وغير خافض، ولا يكون إلَّا حرفاً، ولا يكون زائداً، وذلك لام الجر.

* وقسيم يكون حرفاً وغير حرْف، وخافضاً وغيْر خافض، وذلك (مُذْ) و(مُنْذُ)، وهذه كلُّها تتبيَّن بعد. ويقالُ لها: حروف الجَرِّ وحروف الخفض، وحروف الصفات. فقولهم: حروف الجر وحروف الإضافة سواء لأَنَّ الجَرَّ هو الإضافة، وسمّوها حروف الصِّفات لأنَّها تدلُّ فيما بعدها على صفة، ألا ترى أنك إذا قلت: جلست في الدار، ففي يدل على أن الدار وعاء الجلوس، وكذلك إذا قلت: جئت من الدار إلى المسجد فمِنْ تقتضي أنَّ الدَّار مبدأُ المجيء، و(إلى) دالَّة على أَنَّ المسجدَ منتهى المجيء، وكذلك تجدها كلُّها إذا تتَبَّعْتَها، وسيتبين لك ذلك بعْد، ولأَجْل تلك الصفات دخلَت هذه الحروف، لأَنَّك لو قلْتَ جئتُ الدارَ المسجدَ، لم يُفْصل المبدأُ من المنتهى. وكذلك لو قلتَ جلستُ الدَّارَ، وأَنت تريد في الدار، لم يعلم أَنك تريد ذلك. ألا ترى أَنَّك تقول: جلَسْتُ على الدَّار، وجلستُ إلى الدَّارِ، وجلستُ فِي الدار، فَتُفْهمك هذه الحروف معانيَ وتوجِبُ في الدَّار صفاتٍ، فلو لم تجيء بهذه الحروف لم يتبيَّن لمخاطبك ما تريد، وكان الأصل أَنْ تكون هذه الأسماءُ منصوبةً، لأَنَّ الفعل طالبٌ لها من جهة حَدَثِه لا من جهة بِنْيَتِهِ، وكلُّ ما يطلب الفعل من جهة حَدَثِه ولا يطْلبُهُ من جهة بِنْيَتِه فيجب أَنْ يكون منصوباً، لكن لما كان الفعْلُ لا يصل بنفسه وإنَّما يصل بحرفٍ لما ذكرتُه من

الدَّلالة على الصِّفة، صار الحرف طالباً بالخفْض لمكان الإضافة، فصار هذا الاسم قد تعاوره عاملانِ، وهما الحرف والفعل، فأظهروا عملَ الحرف، وأزالوا عمل الفعل، وعلَّقوه عن معموله، لأنَّ التعليق قد وُجِد في الأفعال، ولم يُوْجَد التعليق في الحروف، ووُجِدَ التعليقُ في الأسماء قليلاً، قالوا: (قطع اللّه يدَ ورِجْلَ من قالها)[1]، فمن قالها مخفوض بأحد الاسْمين، والآخر معلَّقٌ، ولا يجوز أنْ يقالَ: إنَّه مخفوض بالاسْمين معاً، لأنَّه لا يعمل عاملانِ في معمول واحد، فقد صحّ مما ذكرته أنَّ الأفعال تعلَّق كثيراً. وأصل ذلك في ظننت وأخواتها، وقد مضى الكلام في ذلك في باب ظننتُ بما يُغني عن الإعادة[2]، وأنَّ الأسماء تعلّق قليلاً على حَسَبِ ما ذكرتُه، وأنَّ الحروف لا تعلق، ولذلك قال أكثر النحويين في قول العرب: / لا أبَا لزيْد[3]، إنَّ [٢١٧] زيداً مخفوض باللاَّم، وليس مخفوضاً بالأب، لأنه يصير الحرف معلَّقاً وإذا جعلتَ الخفْض للحرف وجعلْت الأب غير خافض في اللَّفظ، جعلتَ الاسم معلّقاً، وهذا له نظير على حَسَبِ ما ذكرتُه، فاضْبط هذا كله، فإن هذه الصَّنْعة مبنيَّةٌ على مراعاة النظائر، وعلى مراعاة أكثرها على حَسَبِ ما تبيّن، فإذا صحَّ أنّ قولَك: مررتُ بزيد، وجئتُ من الدار، ومشيتُ إلى عمرو، الأسماء فيها وفي نظائرها في موضع نصْب، وأنَّ الأفعال قد عُلِّقت لأجل عمل حروف الجر، تبين لك أنَّ هذه الحروف إذا أُسْقِطَت من اللَّفظ وجب ظهور عمل الفعل، لأنَّ الظاهر أقوى من المحذوف، لكن العرب ربما حذفت وقدَّرت ذلك المحذوف موجوداً فأبْقت عمل الحرف. حُكِيَ أنَّ رؤبةَ قيل له: كيف أصْبحت؟ قال: خيرٍ عافاك اللّه[4]، أراد بخير، فحذف حرف الجر وأبقى عمله.

---

(١) انظر ما تقدم ص ٤٥٧.
(٢) انظر ما تقدم ص ٤٣٥ ـ ٤٣٦.
(٣) انظر ما تقدم ص ٤٥٨.
(٤) انظر ما تقدم ص ٤٢٠.

قوله: (اعلم أنَّ الخفض لا يكون إلّا بالإضافة)[1].

تكلّم الناسُ في الخفْض لِمَ لَمْ يدْخل الأفعال؟ على طريقتين:

إحداهما: أنَّ الخفض لا يكون إلّا بالإضافة، والإضافة لا تُتَصَوَّرُ إلّا في الأَسْماء، فلا يكون الخفض إلَّا في الأَسماء.

الثانية: لِمَ لم يكن الخفْض في الأفعال بغير الإضافة، كما كان الرفع والنصب في الأفعال بغير ما يكونان به في الأسماء؟ والجوابُ عن هذا: أَنَّ الخافض والمخفوض قد تقرَّرا في الأَسْماء أنهما كالشيء الواحد، فلو كان الخفض في الأفعال لكان الفعل مع خافضه كالشيء الواحد، والفعل ثقيل، والثقيل لا يحتمل الزيادة. وقد مضى الكلام في هذا كله بما يُغني عن الإعادة[2]، وقصْده بقوله: «اعلم أن الخفض لا يكون إلَّا بالإضافة وأَنَّ الإضافة لا تكون إلَّا في الأسماء». أَلَا تراه قد قال بعد هذا (وهو خاصٌّ بالأسماء)[3]. يريد أَنَّ موجِبَه خاصٌّ بالأسماء، وهي الإضافة ثمّ إنَّ الإضافة على قسمين:

أحدهما: أَنْ تُضِيفَ الفعل إلى الاسْم، فهذا لا يكون إلَّا بحرف، والحروف أربعة عشر، وهي: من، وإلى، وعن، وعلى، وفي، ورُبَّ، وحاشا، وخلا، ومُنْذُ، والباء، والكاف، واللام، والواو التي بمعنى ربّ، وحتّى. وسيأتي الكلام فيها مفصَّلاً.

الثاني: إضافة اسْم إلى اسْم، فهذه إنما تكون بإِحْلال الثاني من الأول محلَّ تنوينه أو ما يتنزَّلُ منزلةَ التنوين على حَسَبِ ما يَتَبَيَّنُ.

قوله: (فالحروف من وإلى)[4].

---

(١) الجمل ص ٧٢.

(٢) انظر ما تقدم ص ١٨٦.

(٣) الجمـــل ص ٧٢.

(٤) الجمل ص ٧٢.

اعلم أَنَّ (مِنْ) لا تكون إلّا حرفاً، ولا تكون إلَّا خافضةً، وتكون زائدة وغير زائدة، فأَمَّا (مِنْ) الزائدةُ فاشترط فيها سيبويه ثلاثة شروط:

أحدها: أَنْ تدخل على نكرة.

الثاني: أَنْ تكون النكرة يرادُ بها استغراق الجنس.

الثالث: أَنْ تكون بعد غير الواجب، وذلك قولك: ما جاءني من أحد، وما رأيت من أحد[1].

قال اللّه تعالى: ﴿ما لَكُمْ مِنْ إلَهٍ غيرُهُ﴾[2] قرىء بالرفع والخفض. الخفض[3] للكسائي، والرفع للجماعة على الموضع، لأنَّ الأصل ما لكم إلَهٌ

---

(١) ذكر ابن يعيش في شرح المفصل ١٢/٨ - ١٣ هذه الشروط الثلاثة، وعزا اشتراطها إلى سيبويه، ونقل ذلك عنه المرادي في الجنى الداني ص ٣١٩. ولم يصرّح سيبويه بشيء من هذه الشروط، لكنه قال (وذلك قولك: ما أتاني من أحد إلّا زيد، الكتاب ٣١٥/٢، وقال: «ما أتاني من رَجُل، وما رأيت من أحد» الكتاب ٢٢٥/٤ والشروط التي ذكرها ابن يعيش والمؤلف متوفرة في هذه الأمثلة.

أمَّا قوله (وكذلك: ويحه من رَجُل. . ، وكذلك: لي ملؤه من عَسَل، فسيذكر المؤلف اختلاف الناس في مذهب سيبويه فيه بَعْدُ:

وذكر ابن عصفور في شرح الجمل ٤٨٤/١ أن البصريين يشترطون لزيادتها شرطين: أن تدخل على نكرة، وأنْ يكون الكلام نفياً، وقال ابن الفخار في شرح الجمل ص ١٠٦ (واختلف في موضعها على ثلاثة أقوال: أحدها: أنَّ زيادتها مشروطة بتنكير مجرورها، وكونها في مساق نفي أو نهي أو استفهام هذا مذهب البصريين، وزاد الأستاذ أبو الحسين شرطاً ثالثاً، وهو أنْ يكون مجرورها مراداً به استغراق الجنس، وظاهره غير مستقيم، لأنَّ استغراق الجنس مستفاد من زيادة من في أحد الوجهين، فكيف يشترط ما هو لازم عنها، ولذا أسقط ابن عصفور هذا الشرط، والصحيح ما قاله الأستاذ، ووجّه ذلك أَنَّ من لا تُزاد في النكرة إلا بشرط أنْ يراد بتلك النكرة استغراق الجنس قبل دخول من عليها، ودخول من علامة على ذلك المعنى، فإن كانت النكرة غير مراد بها استغراق الجنس لم يجز دخول من عليها كقولك: ما قام رجل واحد بل اثنين أو أكثر. فالصحيح اشتراطه.

(٢) سورة الأعراف آية: ٥٩.

(٣) في الأصل: «قرىء بالرفع والخفض على الموضع للكسائي» والصواب ما أثبت وانظر القراءتين في السبعة ص ٢٨٤، حجَّة القراءات ص ٢٨٦، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٤٦٧/١.

غيرهُ، فدخلت (من) لتوكيد النفْي. وتقول: هل لكم من رجلٍ؟ الأصلُ: هل لكم رجل؟ فزيدت من على جهة التوكيد ثُمَّ اختلف الناس في مذهب سيبويه، فمنهم مَن قال: إنما اشترط سيبويه هذه الشروط الثلاثة في غير التمييز، وأَمَّا التمييز فيزادُ فيه من غير اجتماع الشروط الثلاثة، وذلك نحو قولهم: للَّهِ دَرُّك من رَجُل. الأَصْل: للَّه دَرُّك رجلًا، ثم زيدت من على وجهة التوكيد، وهذا يظهر من كلام سيبويه في مواضع من الكتاب[1]. ومنهم من قال: إن (من) في مثل قولهم: للَّه دَرُّك من رجل للتبعيض، والتقدير: للَّه درُّك من الرِّجَال، ثم اختصر واستُخِفَّ فوضع المفرد موضع الجمع، والنكرة موضع المعرفة. فقالوا: للَّه درّك من رَجُلٍ. ونظير هذا قولهم: كلُّ رَجُلٍ يفعل كذا، الأصل: كلُّ الرجال ثم استَخَفُّوا فوضعوا المفرد موضع الجمْع، والنكرة موضع المعْرفة، فقالوا: كلُّ رجل، وكذلك قولهم: زيد أفضل رجل في الناس. الأَصْل: زيد أفضل الرجال، فاستَخَفُّوا ووضعوا المفرد موضع الجمع والنكرة موضع المعرفة على حَسَبِ ما تقدَّم. ويظهر هذا أيضاً من سيبويه في مواضع من الكتاب[2] وهما قولان جيّدان. وذهب أبو الحسن إلى أن (من) تُزاد بغير شَرْط[3]، فتدْخل على المعرفة وتقع بعد الواجب، وأَتَى بقوله تعالى: ﴿يغفر لكم من ذنوبكم﴾[4]. المعنى: يغفر لكم ذنوبكم واستدلّ أيضاً/ بما حكي: قد كان من مطر[5]. الأصل: قد كان مطر، [٢١٨] فزيدت (مِنْ) ولَيْست بعد غير الواجب. وانفصل جمهورُ النحويين عن هذا بأَنَّ (يغفر) في الآية ضُمِّن معنى يُخَلِّص، لأنه إذا غفر الذنب فقد خلّص

(١) انظر الكتاب ٢/١١٧، ١٧٤.

(٢) انظر الكتاب ٤/٢٢٥.

(٣) شرح المفصل ٨/١٣، شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٨٥، الجنى الداني ص ٣١٨، مغني اللبيب ص ٤٢٩، وهمع الهوامع ٤/٢١٥.

(٤) سورة الأحقاف آية: ٣١.

(٥) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٨٥، همع الهوامع ٤/٢١٦.

صاحبه منه، لأنَّ ذنوبه محيطة به كإحاطة السِّباع العادية. قال اللّٰه تعالى: ﴿ وأَحَاطَتْ به خَطِيئاتُه ﴾[1] فمن غُفِر له فقد خَلُصَ منها.

ونظير هذا التضمين قوله تعالى:

﴿ ونَصَرْناهُ من القَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا ﴾[2]. نصر إنما يتعدى بعلى تقول: نصرتُك على فلان، فعدّي هنا في الآية بمِنْ لأنَّ النُّصْرة إنما كانت بأَنْ أُخْرِج منهم ونجا في السفينة، فصار التعدّي هنا بمن ينوب منابَ: فأخرجْناه من القوم، كما كان التعدّي في (يغفر) بمن يعطي ما يعطي يخلصكم من ذنوبكم[3]. وفي التضمن إيجاز «واختصار» وهو من فصيح كلام العرب، وهو في القرآن كثير. وأمَّا ما حكي من قولهم: قد كان من مطر. فيمكن أن يكون على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه. والتقدير: قد كان شيء من مطر، إلَّا أنَّ حذف الصفة وإقامة الموصوف مقامها[4] أكثر ما يكون إذا كانت الصفة مفردة.

وأمَّا إذا كانت جملة أو مجروراً أو ظرفاً، فلا يكاد يكون إلا في الشعر ولأبي عَلي في قول الشاعر:

---

(١) سورة البقرة آية ٨١، و(خطيئاته) هكذا في الأصل بالألف فهي جمع، وبه قرأ نافع وقراءة سائر السبعة (خطيئته) بالإفراد/ انظر السبعة ص ١٦٢، حجة القراءات ص ١٠٢، الكشف عن وجوه القراءات ١/ ٢٤٩.

(٢) سورة الأنبياء آية: ٧٧.

(٣) قال ابن الفخار في شرح الجمل ص ١٠٦ ـ ١٠٧: «وأوَّلَه ابن عصفور بإمكان كونها تبعيضية، قال: لأنَّ المغفور بالإيمان ما اكتسبه في حال الكفر لا ما يكتسبه في الإسلام من الذنوب، فالمغفور إذا بالإيمان بعض الجملة، وهذا التأويل إنما يستقيم على الجملة لا على التفصيل فهو بعيد، وأقرب منه ما قاله الأستاذ أبو الحسين من كونها لابتداء الغاية على تضمين الفعل، والمعنى: يخلصكم من ذنوبكم، لأنَّ من غُفِرت ذنوبه فقد خَلُصَ منها، كالحيوان العادي، وقد وصفها اللّٰه تعالى بالإحاطة فقال: ﴿وأحاطت به خطيئاته ﴾، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٨٥.

(٤) في الأصل: مقامه.

٢٠١ ـ أتنتهـون ولن ينهى ذوي شـطَط كالطعْن يذهب فيه الزيت والفُتُلُ[١]

قولان:

أحدهما: أن الكافَ هنا اسم، وهي الفاعلة بينهَى، والكاف توجد اسْماً بالاتفاق، وإنما وقع الخلاف بين سيبويه والأخفش في كثرة ذلك ووجوده في الكلام، فذهب سيبويه إلى أنها لا توجدُ اسماً إلا في الشعْر، وذهب الأخفش إلى أنها توجد اسْماً فيه وفي الكلام، وسيأتي الكلام في هذا مكمَّلاً إذا ذكرتُ الكاف[٢]، وهذا القول هو الذي ذهب إليه أبو علي في كتاب الإيضاح[٣].

الثاني: أن الفاعلَ حُذِف وأُقيمت الصفة مقامه، والتقدير[٤] لن ينهى ذوي شَطَط شيءٌ كالطَّعن يذهب فيه الزيت والفُتُلُ ثم حذف (شيء) وأُقيمتِ الصِّفة مقامه، والأقوى في هذا البيت أن تجعل الكاف اسماً[٥].

وأمَّا: قد كان من مطر. فليس فيه إلَّا الوجْهُ الأوَّل لأنَّه لا تدعى الزيادة من غير الشروط الثلاثة، لأنها لم تثبت في كلام العرب إلَّا بمجموعها، وكذلك بيت امرىء القيس:

٢٠٢ ـ * وإنَّك لم يَفْخَر عليك كفاخِرٍ *[٦]

---

(١) الشاهد للأعشى/ انظره في ديوانه ص ٦٣، المقتضب ٤/١٤١، الأصول ١/٥٣٥، الإيضاح ١/٢٦٠، الخصائص ٢/٣٦٨، سرّ صناعة الإعراب ١/٢٨٣، الإفصاح للفارقي ١٨٩، أمالي ابن الشجري ٢/٢٢٩، ٢٨٦، شرح المفصل ٨/٤٣، شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٧٨، ضرائر الشعر ص ٣٠١، خزانة الادب ٤/١٣٢.

(٢) انظر ما سيأتي ص ٨٥٦.

(٣) الإيضاح ص ٢٦٠.

(٤) في الأصل: «والأقوى في» وهو خطأ.

(٥) هذا مختار أبي علي الفارسي في الإيضـاح ١/٢٦٠، وتبعه تلميذه ابن جني في الخصائص ٢/٣٦٨، وسرّ صناعة الإعراب ١/٢٨٣.

(٦) تمامـه:

* ضعيف ولم يغلبك مثل مغلَّب *

ديوانه ص ٤٤، شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٧٨، ضرائر الشعر ص ٣٠١.

يَحْتَمِل أَنْ يُقالَ فيه إنَّ الكاف فيه اسم وهي فاعلةُ (يفخر)، ويحتمل أَنْ يقالَ: إنّه على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، والأول أحسن لأنَّه الأكثر في كلام العرب، وإذا كانت غير زائدة فتوجد لابتداء الغاية وللتبعيض، فمثال ابتداء الغاية: خرجتُ من الدَّار إلى المسجد ومثال التبعيض قولهم: أَكَلْتُ من الرغيف.

وأَمَّا قولهم أَخذتُ مِن التَّابوت، فهي للغاية كلِّها، ولم تدخل إلَّا لابتدائها، ولكن لما كان الابتداء والانتهاء واحداً، ولم يكن الفعل ممتدَّاً دخلت (من) هنا[1].

وأَمَّا قول العرب: نظرتُ الهِلال من داري من خَلل السحاب، وشممتُ الطِّيب من داري من الحانوت، فليست لانتهاء الغاية[2]، لأَنَّ ذلك لم يَثْبُتْ فيها، فيجب أَنْ يُدَّعَى أَنَّ (من خلل السحاب: وما أشبهه في موضع الحال يتعلَّق بمحذوف. التقدير: نظرتُ الهلالَ من داري بادياً من خلل السحاب[3]

(١) اقتفى ابن الفخار في شرح الجمل ص ١٠٧ أثر المؤلف في الكلام على قولهم (أخذت من التابوت).

(٢) ذهب ابن خروف في شرح الجمل ص ٥٨ إلى أَنَّ (من) الثانية في نحو المثال المذكور لانتهاء الغاية، وانظر الأصول ١/٥٠١، شرح المفصل ٨/١٣.

(٣) ذهب ابن عصفور في شرح الجمل ١/٤٩٠، إلى أَنَّ (من) لابتداء الغاية في الموضعين الأولى لابتداء الغاية في حق الفاعل والثانية في حق المفعول. وذكر ابن الفخار مذهب ابن عصفور في شرح الجمل ص ١٠٧ ثم قال: وأما الأستاذ أبو الحسين فسلّم كون الثانية لابتداء الغاية إلَّا أنَّه جعلها في موضع الحال كأنَّه قال: رأيتُ الهلال من داري بادياً أو ظاهراً من خلل السحاب، وردَّه ابن عصفور بأن المحذوف الذي يقوم المجرور مقامه مشروط بمناسبة معناه الحرف نحو: زيد في الدار أي مستقر فيها، لأنَّ (في) يناسبها الاستقرار فصحَّت النيابة لقوة الدلالة. ومن الابتدائية لا يفهم منها الكون، ولا الظهور، فلم تصحّ النيابة لانتفاء الدلالة، وهذا إذا سُلِّم لم يلزم منه بطلان المسألة، لأنَّ المحذوف منها مدلول عليه بمدلول الكلام ومقتضاه، وإذا حققت النظر تبين لك قرب ما قاله الأستاذ أبو الحسين بوجود النظائر وبُعد ما قاله أبو الحسن بن عصفور بعدم النظائر، لأنَّ حرفَيّ جر متفقي اللفظ والمعنى لا يتعلقان بفعل واحد.

فمن خلل السحاب: حالٌ من الهلال ويتعلق بمحذوف، وذلك المحذوف العامل فيه (نظرتُ) و (من داري) متعلِّق به أيضاً، وكذلك: شَمَمْتُ الطِّيبَ من داري من الحانوت، فمن الحانوت: حالٌ من الطيب وهو يتعلَّق بمحذوف، وقد تقدَّم أَنَّ الظرفَ والمجرور إذا وقعا حالين أو صفتين أو خبرين فإنَّهما يتعلّقان بمحذوف لا يظهر، ولم يذكر سيبويه ولا كبار النحويين لمن غير ما ذكرتُه. ومن الناس من ذهب إلى أن (مِنْ) توجد لبيان الجنس[1]، واستدلّ بقولِه تعالى: ﴿ فاجتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثانِ ﴾[2] وهذا القول لا يَثْبُتُ. ألاَ ترى أَنَّك لا تقول: مررتُ برجُل من زيد، تريد الذي هو زيد، وكذلك لا تقول: مررتُ بزيد من أخيك، على معنى الذي هو أخوك، فإذا صحّ ما ذكرته، فمن في الآية للتبعيض، لأَنَّ الرجْسَ من الوَثن: عبادتُه وتعظيمُه، وإلاَّ فيجوز أن ينتفع به بحرْقه وغير ذلك، فالذي مُنِعْنا منه[3] عبادة الوثن وتعظيمه، وذلك بعض أحوال الوَثن. / [٢١٩]

وأَمَّا (إلى) فلا تكون إلّا حرفاً، ولا تكون إلَّا خافضةً ولا تكون زائدةً، ومعناها انتهاءُ الغاية نحو: خرجتُ من الدار إلى المسجد. ومن الناس مَن ذهب إلى أَنَّها تكون بمعنى (مع)[4]، فعلى هذا القول تكون اسماً، وتكون ظرفاً، واستدلّ بقوله سبحانه: ﴿ولا تأْكُلُوا أَموالَهم إلى أمْوالِكُم﴾[5]، وكذلك قوله تعالى: ﴿مَنْ أَنْصارِي إِلَى اللَّهِ ﴾[6]. المعنى: مَنْ أنصاري مع اللّه والبصريون يذهبون في

---

(١) شرح الجمل لابن خروف ص ٦٤، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٩١.
(٢) سورة الحج آية: ٣٠.
(٣) في الأصل: «من اجتنابه»، وهو خطأ بيِّن.
(٤) ينسب هذا المذهب إلى الكوفيين وبعض البصريين/ انظر الجنى الداني ص ٣٨٦، همع الهوامع ٤/١٥٤.
(٥) سورة النساء آية: ٢.
(٦) سورة الصفّ آية: ١٤.

مثل هذا إلى التضمين[1]، ويقولون: التأويل في قوله سبحانه: ﴿ إلى اللَّه ﴾ من يضيفُ نصرته إلى نصرة اللَّه لأنَّ نصرة اللَّه لأنبيائه ثابتة، وكذلك قوله تعالى: ﴿ ولا تأكُلوا أَمْوالَهُم إِلَى أَمْوالِكُم ﴾ التأويلُ: ولا تُضيفُوا أموالَهم إلى أموالكم في الأكْل، فهي على هذا لانتهاء الغاية، لكن لما كانت ترادف (مع) في هذه المواضع ويعطيان معنىً واحداً وإن كانا مختلفين، أجروا عليْها حكم الأسْماء في هذه المواضع. قال تعالى: ﴿ واضمُمْ إليـك جَنَاحَـكَ مِنَ الرَّهْبِ ﴾[2] ولا يجوز تَعَدِّي فعْل المضْمر إلى مضمره[3] إلاَّ في باب ظننتُ. أَلَا ترى أنَّه لا يجوز أنْ تقول: أوْقعتَ بك، تريد: أوقعتَ بنفسـك. وتقول: انظر إلى نفسك فيظهر من هذا أنها أُجرِيت مُجْرى (مع) لأنهما يترادَفان على المعْنى الواحد، وإنْ كان ذلك باختلاف المَأْخَذين على حَسَبِ مَا ذكرتُه، ومما استدلّوا به على أنَّ (إلى) توجدُ بمعنى (مع) قول الشاعر:

٢٠٣ ـ لَهُ كَفلٌ كالدعْصِ لبَّده النَّدى   إلى حارك مثل الغبيط المُذَأَّبِ[4]

أراد مع حارِكٍ، والبصريون يـذهبون إلى أنَّ (إلى حـارك) يتعلق بمحذوف تقديره: لَهُ كَفَلٌ مضمومٌ «إلى حارك»، وكذلك قولهم: فلان كريمٌ إلى حَسَبٍ رفيع، التقدير: فلانٌ قد ضُمَّ له الكَرَمُ إلى الحَسَب الرفيع.

وأمَّا (عَنْ) فتوجد اسماً، وتوجد حرفاً، وأصلها أنْ تكونَ حرفاً، ثم إنَّ العرب اتَّسعَتْ فيها فاستعملتها اسْماً، وذلك بأن أدْخلت عليها حرف الجر نحو قول الشاعر:

---

(١) في الجنى الداني ص ٣٨٦ «وبعضهم تأوَّلَ ما ورد من ذلك على تضمين العامل» انظر التوطئة ص ٢٢٧.

(٢) سورة القصص آية: ٣٢.

(٣) يريد أنَّ الفعل لا يكون فاعلُه ومفعولُه ضميرين لشخصٍ واحد إلَّا إذا كان من أخوات ظنَّ.

(٤) البيت لامرىء القيس/ ديوانه ص ٤٧، والدِّعْـص: الكثيب الصغير من الرمل، الغبيط: قَتَب الهودج، المذأّب: الموسع، الحارك: أعلى الكاهل/ عن الديوان.

٢٠٤ ـ * مِنْ عَنْ يمين الحُبَيَّا نظرةٌ قَبَلُ[1] *

فمتى دخلت (مِنْ) على (عَنْ) فهي اسْم، ومتى لم تدخل عليها (مِنْ) فهي حرْف جر، ولا تكون زائدة، ومعناها المجاوزة، فإذا قلْتَ رميتُ عن القَوْس، فمعناه مجاوزة السَّهْم القَوْسَ، وكذلك جلَسْتُ عن يمينك، وأَمَّا قولهم: أَكَلْتُ عن جُوعٍ، وشربتُ عن عَطَش فلما كان الأَكْل مسبَّباً عن الجوع، والشرب مُسَبّباً عن العطشِ، صار كأنَّه خرج عنه، وكذلك حدَّثني فلانٌ عن فلانٍ، لما كان الحديث جاء عن الثاني للأول فكأَنَّه جاوزه إليه. والأصل في (عن) المجاوزة، وقد تكون حقيقةً ومجازاً والأَصْل فيها أن تكون حرفاً، فإذا نُقِلتْ وجُعِلتْ اسماً بقيت على بنائها ولم تُعْرَبْ، فاضبطْ هذا فإِنَّه صحيح.

وأَمَّا (عَلَى) فتكون اسماً وحرفاً. والأصل فيها أن تكونَ حرفاً، ثم اتُّسع فيها واستعملت اسماً، ولحظوا فيها معنى (فوق) فأدخلوا عليها (من) فقالوا: قمت من عليه[2]، وذهب ابن الطراوة إلى أنَّ (على) لا تكون حرفاً[3] وإنما هي ظرف بمنزلة (فوق)، فإذا قلت: جلست عليه فهي بمنزلة جلست فوقه، وهي من الظروف التي لا تتصرف ولا تخفض إلا بمن خاصةً نحو عند،

---

(١) صـــدره:

* فقلت للركب لما أن علا بهم *

وهو للقطامي/ انظر ديوانه ص ٢٨، أدب الكاتب ص ٥٣٤، الجمل ص ٧٣، شرح أبياته لابن سيده ل ١١٥، الحلل ص ٧٥، الفصول والجمل ص ٩٣، الاقتضاب ص ٤٢٧، شرح المفصل ٨/٤١، شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٧٦، المقرّب ١/١٩٥، ضرائر الشعر ص ٣٠٦، رصف المباني ص ٣٦٧، الجنى الداني ص ٢٤٣.

(٢) في الأصل «قمتُ من فوقه» والوجه ما أثبته.

(٣) انظر الإفصاح لابن الطراوة ل ٢٤، ونقله أبو حيان في منهج السالك ص ٢٣١ عن كتاب «ردّ الشارد» لابن الطراوة، وقال ابن بزيزة في غاية الأمل ١/١٥٦.

«.. وأراد أن يخطِئ أبا القاسم فيما ذكره فيها..».

وما ذهب إليه ابن الطراوة ذهب إليه قبله ابن كيسان وأخذ به ابن طاهر، وابن خروف، وأبو علي الرندي، وابن معزور/ انظر ارتشاف الضرب ص ٨٤٦، ابن كيسان النحوي (للدعجاني) ص ٢٠٧، ابن الطراوة النحوي ص ٢٠٢.

تقول: جلست عندك، ولا يجوز أنْ ترفع ولا تنصب على غير الظرف، ولا تخفض إلَّا بمن، وادَّعى أن هذا مذهب سيبويه، واستدلَّ بما ذكره سيبويه في باب عدة ما يكون عليه الكلام، وهو قوله: (وعلَى [اسم])[1] ولا تكون إلا ظرفاً[2] فالكلام في هذا الموضع في فصلين:

أحدهما: أنك إذا قلت جَلَسْتُ علَيك، فليس بمنزلة: جلستُ فوقك.

الثاني: أَنَّ مذهب سبيويه أَنَّ [على][3] تكون حرفاً وتكون اسماً كما قال النحويون[4] فأَمَّا الأول فاعلم أَنَّك إذا قلْتَ: جلَسْتُ فوقك، فلا يقتضي أَنَّ الجلوس يتعلّق بك، إنَّما يقتضي هذا اللَّفظ أَنَّ الجلوس وقع في مكانٍ لهُ منك هذه النِّسْبة بمنزلة: جلستُ تَحْتك، وجلستُ يمينك، وجلسْت شمالك. وإذا قلت: جَلَسْت علَيك فيقتضي أَنَّ الجلوس وَصَلَ إليك، ووقع بك إلَّا أَنَّه لم يصلْ بنفسِه ووصلَ بحرف الجر، فهو بمنزلة صرت إليك ومشيت لك. الفعل طالب بالاسم ومتعلق به إلَّا أنه لا يصلُ إلَّا بحرْف مُوَصِّل وهو حرْف الإضافة على حَسَبِ ما ذكرتُه، فكيف يُقالُ: إنَّ (على) في قولك/ جلستُ [٢٢٠] عليك، ظرف بمنزلة (فوْق)، ومطلوب الفعْل ما بعدها، و(على) مُوَصِّلَةُ الفعْل إليه، وجلست فوقك ليس الاسم هو مطلوب الجلوس و(فوق) مَوَصِّلة وإنَّما (فوق) دالَّةٌ على المكان الَّذي[5] يطلبه الجلوس وأُضيف إليه ليزولَ عمومه، ويتخصَّص بمنزلة ضربت غلامَك، فالضرب طالب بالغلام، لكن لما كان الغلام عامّاً أُضِيف إلى المخاطب ليزول عمومه ويتخصَّص بذلك وأمَّا نسبتُه إلى سيبويه لقوْله في الباب الَّذِي ذكر، «ولا تكون إلَّا ظرفاً» فيريد ـ واللَّه أعلم ـ ولا تكون إلَّا ظرفاً إذا كانت اسماً، والدليل على ذلك أَنَّهُ قال

---

(١) تكملة يتم بها الكلام من كتاب سيبويه.

(٢) عبارة الكتاب ٤/٢٣١: «وهو اسم لا يكون إلا ظرفاً».

(٣) تكملة يتم بها الكلام.

(٤) في الأصل: «النحويين» وهو خطأ.

(٥) «الذي» مكررة في الأصل.

في باب: «ما يتعدى إلى مفعولين ويجوز الاقتصارُ على أحدهما دون الآخر»، إنّك تقول: استغفرتُ اللَّه الذنب، والأصْلُ استغفرت اللّه من الذنب، فأسْقط حرف الجر ونَظَّرهُ بقول الشاعر:

* آليْتَ حَبَّ العراق الدَّهرَ أُطعمُه * [٨٩]

وقال في هذا: إنَّه على إسقاط حرف الجر، وقال: الأَصْل: آليتَ على حبِّ العراق، فلما أسقط حرف الجر انتصب الاسم[١]. فهذا يدلّك على أن (عَلَى) تكون عنده حرفَ جر، وأَنَّ قوله: في باب عدَّة ما يكون عليه الكلام: (ولا يكون إلاّ ظرفاً) يريد إذا كانت اسماً[٢].

وأَمَّا (في) فلا تكون إلا حرفاً، ولا تكون إلَّا خافضة، ولا تكون زائدة، ومعناها الوعاء، ومتى جاءت فلا يخلو منها الوعاء، ويكون ذلك حقيقةً ومجازاً، فمثال الحقيقة: جلستُ في الدار، فالدار وعاء للجلوس. ومثال الاتساع قولهم: نظرتُ في العِلْم فالعلم وعاء لنظرك على جهة الاتِّساع، وذلك أَنَّ العِلْم لَمَّا كان إذا نظرتَ فيه مانعاً لك أَن تنظر في غيره، فقد صار شبيهاً بالوعاء الّذي يحوي الشيء من حيثُ كان يمنع النظر أَنْ ينتشرَ إلى غيره، كما يمنع ما أوعى فيه أَنْ يسيلَ، وهكذا تجد (في) لا تكون إلَّا وعاءً على جهة الاتساع أو على جهة الحقيقة. وأَمَّا (كاف التشبيه) فلا تكون إلَّا خافضةً، وتكون اسماً وغير اسم، وتكون زائدة وغير زائدة، ثم إنَّ النحويين اختلفوا في استعمالها اسْماً، فذهب سيبويه إلى أَنَّها لا تكون اسماً إلَّا في

---

(١) انظر الكتاب ١/ ٣٨ وعبارته (واستغفرت اللّه من ذلك، فلما حذفوا حرف الجر عمل الفعل. ومثال ذلك قول المتلمّس:

آليت حبّ العــراق الـدهــر أطعمـه والحب يـأكله في القـريـة السـوس

يريد: على حَبّ العراق.

(٢) اقتفى ابن الفخار في شرح الجمل ص ١٠٩ أثر المؤلف في ردّ مذهب من قال: إنَّ (على) اسم، ولا تكون حرفاً.

الشِّعْر[1]، ونقل عن أبي الحسن أَنَّها تكون اسماً في الكلام[2]، والذي يظهر أَنَّها لا تكون اسماً إلاَّ في الضَّرور؛ لأَنَّ وضعها على حرف واحد يقتضي أَلَّا تكونَ اسماً، لأَنَّ الاسم الظاهر لا يوجد على حرفٍ واحد وإن كان مبنيّاً، وإِنَّما يوجد من الأسماء على حرف واحد المضمر المتَّصل، وليست الكاف التي للتشبيه بمضمر، فإذا اقتضى وضْعُها على حرف واحد أَنْ تكونَ حرفاً، فمتى وجدت اسماً فذلك خروجٌ عن قياسها، واستعمالٌ لها في غير موضعها فيجب أَلَّا يُسْتعَملَ ذلك إلاَّ حيثُ سُمِعَ، ولم يسْمَعْ إلاَّ في الضَّرورة فلا يتعدَّى.

فإنْ قلت: فإذا قلْتُ: زيد كعَمرو، فالظاهر فيها أَنَّهَا بمنزلة مثل و(مثل) اسم، فالكاف اسم، وأَمَّا إن جعَلتها حرف جر فتطلب متعلَّقاً، وأنت لا تقدر هنا على ذلك.

قلْتُ: يمكن أَنْ يكونَ الأَصْل: زيدٌ شبيهٌ بعمرو، ثم وضعتِ الكافُ موضعَ الباء، وعلى معناها، ولم توضع الكاف على معنى الباء إلاَّ حيثُ التشبيه نحو ما ذكرتُه، فصارت الكاف إذا نُطِقَ بها فُهِمَ منها التشبيه من حيثُ كانت لا توصل إلاَّ التشبيه فحذف فصار زيدٌ كعَمْرو، وهذا أَوْلَى من أَنْ يُدَّعَى أَنَّ الاسم الظاهر وُضِع على حرف واحد، وهذا لا نظير له وأَمَّا وضع الشيءِ في موضع مخصوص وقصره عليْه فقد جاء له نظائر. أَلَا ترى أَنَّ (منذ) لابتداء الغاية. أو للغاية[3] كلها في الزمان، ولم تجْعل للغاية مطلقاً، وكذلك (حاشا) لا تكون حرفَ جَرٍّ إلاَّ في الاستثناء، وإذا تتبعتَ هذا وجدت لهُ نظائر. فالقول بما له نظائر أَوْلَى من القول بما لا نظير له، إلاَّ أَنَّ العربَ لقُوَّة

---

(1) انظر الكتاب ١/٤٠٨.

(2) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٧٧، ووافقه الفارسي وابن جني، انظر سر صناعة الأعراب ١/٢٩٠، الجني الداني ص ٨٩.

(3) هكذا في الأصل.

[معنى][1] مثل فيها استعملتها استعمالها عند الضَّرورة. قال االشاعر:

* ورحْنا بكابن الماء يجنب وسْطنا * [٦٧]

فالكافُ هنا اسْم، والتقدير: ورُحنا بمثل ابن المباء، لأَنَّ حرف الجر لا يدخل على حرف الجرّ، وأنشد سيبويه على أَنَّ كاف التشبيه اسم:

* وصاليات ككما يؤثفين *[2] [٦٦]

لأنك إن جعلت الكافين حرفين فيصير حرف الجر قد دخل على مثله ويصير بمنزلة قولك: مررت بِبزيدٍ، وهذا لا يوجد في الشعر ولا جاء من هذا

[٢٢١] إلا بيت، أنشد ابن جني: /

* ولا لِلما بهم أبداً دواءُ *[3] [١٥]

وهذا من الشُّذوذ بحيثُ لا يعرف فلا يُلْتَفَتُ [إليه][4]، وجَعْلُ الكاف اسماً في الشعر قد كَثُرَ.

فإن قلْتَ: قد بطلَ أَنْ تكونَ الكافان حرفيْن، فما الذي ينبغي أَنْ يُدَّعَى فيهما؟

قلْت: يُتَصَوَّر بَعْد ما أثبتُه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكونا اسمين.

الثاني: أن تكون الأولى اسماً، والثانية حرفاً.

الثالث: أن تكون الأولى حرفاً، والثانية اسماً.

فأما كونهما [اسمين][5] فلا ينبغي ذلك، لأنّ ادعاء الاسمية في (كاف التشبيه) لا يكون إلّا عند الاضطرار، ولا ضرورة هنا، لأنه يمكن أَنْ تكون

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام.
(٢) الكتاب ١/٤٠٨.
(٣) سر صناعة الاعراب ١/٢٨٣.
(٤) تكملة يتم بها الكلام.
(٥) تكملة يتم بها الكلام.

الأُولى حرفاً، والثانية اسماً بمنزلة مثل، ويكون هذا بمنزلة قوله سبحانه: ﴿ لَيْسَ كمِثْلِهِ شيءٌ ﴾[1] الأولى حرف وهي زائدة لتوكيد التشبيه.

وأَمَّا أَنْ يُدَّعَى أَنَّ الأُولى اسم، والثانية حرف، فلا يصح لأَنَّه يؤدي إلى الفصل بين المضاف والمضاف إليه بحرف الجَرِّ وهذا لا يثبت إلَّا للَّام في باب النداء[2]، وفي باب النفي بلا فمثال النداء قول النابغة:

* يا بُؤْسَ للجَهْلِ * [٦٥]

وفي الحماسة:

٢٠٥ ـ * يا بُؤْسَ للحرب التي . . . وضعت *[3]

وأما النفي بلا فنحو قولك: لا أبا لِزيد. وسيأتي بيان هذا كله في أبوابه ولم يأت هذا في شيء من حروف الجرّ إلّا في اللام خاصّة في البابين المذكورين. وما كان هكذا. فلا ينبغي أَنْ يُعَوَّلَ عليه ولا يُؤْخذ به، فقد تَبَيَّنَ مما ذكرتُه أَنَّ الكاف تكون اسماً وحرفاً، ومعناها التشبيه وأَنَّها تزاد لتوكيد التشبيه، وذلك نحو قوله سبحانه: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾[4]. المعنى: ليس مثلَه شيء.

وأمَّا (حاشا) فلا تكون إلَّا خافضةً، ولا تكون إلَّا حرفاً، ولا تكون

---

(١) سورة الشورى، آية: ١١.

(٢) في الأصل: (إلا للّام ألا ترى في باب النداء) بإقحام «ألا ترى».

(٣) البيت بتمامه:

يا بؤس للحرب التي وضعت أراهط فاستراحوا

وفي الأصل: «الذي» تحريف. وهو مطلع حماسية لسعد بن مُالك بن ضُبيعة/ انظر الحماسة ص ١٤٤، شرحها للمرزوقي ٢/٥٠٠، الكتاب ٢/٢٠٧، الجمل ص ١٨٨، شرح أبياته لابن سيده ل ١٣٠، ص ٢٤٤، الفصول والجمل ص ١٧١، الخصائص ٣/١٠٦، المحتسب ٢/٩٣ أمالي ابن الشجري ٢/٨٣، شرح المفصل ٢/١٠، ١٠٥، ٤/٣٦، ٥/٧٢، رصف المباني ص ٢٤٤، الجني الداني ص ١٠٧ مغني اللبيب ص ٢٨٦، شرح شواهده ٢/٥٨٢.

(٤) سورة الشورى، آية: ١١.

زائدة، ومعناها الاستثناء، هذا مذهب سيبويه وأكثر النحويين[1]. وسيأتي في باب الاستثناء ما فيها من الخلاف.

وأمَّا (خلا) فلا تكون زائدة، وتكون حرفاً وفعلاً، فإذا خفضت ما بعدها فهي حرفٌ، وإذا نصبت ما بعدها فهي فعل. وسيأتي الكلام فيها أيضاً في باب الاستثناء، وكذلك الكلام في عدا.

وأمَّا (مُذْ ومُنْذُ) فلا يكونان زائدتين، ويكونان اسمين وحرفين، فإذا وقع بعدهما مرفوع فهما اسمان، وإذا وقع بعدهما مخفوض فهما حرْفا جرٍّ، وهما لابتداء الغاية في الزمان أَوْ للغاية كلها في الزّمان، وقد وضع[2] لهما أبو القاسم باباً بعد هذا، فهناك استوعب الكلام فيهما[3].

وأمّا (حتى) فتكون للغاية فتقول: اشتريتُ الفَدَّان حتى الطريق. قال الله تعالى: ﴿حَتَّى مَطْلَعِ الفَجْرِ﴾[4]. وتقول: قام القومُ حتى زيدٍ، بالخفض والرفع، فإذا خفضت فهي حرف جرّ، وكأنهم لحظوا: وصل القيام إلى زيد، وكذلك: ضُرِب القومُ حتَّى عمرو.

من خفض لحظ: أَوْصَلْتُ الضرْبَ إلى عمرو. وتقولُ: قام القوم حتَّى زيدٌ ـ بالرفع ـ كأَنَّهم لحظوا: قام القوم وزيدٌ، وهي في هذا الموضع للتعظيم أو للتحقير، فقد تحصَّل مما ذكرته أَنَّ (حتَّى) لا تكون زائدة وتوجدُ خافضة

---

(١) انظر الكتاب ٣٤٩/٢، ونسبه أبو البركات الأنباري في الإنصاف ٢٧٨/١ إلى البصريين. وأدَقّ منه ما ذكره المرادي في الجنى الداني ص ٥٦١ أنَّ (مذهب سيبويه، وأكثر البصريين أنها حرف، ويوضح أنَّ ما ذهب إليه سيبويه ليس مذهب جمهور البصريين أَنَّ أبا زيد والأخفش، والجرمي والمازني، والمبرد، والزجاج يذهبون إلى أنَّ (حاشا) تكون حرفاً وتكون فعلاً انظر شرح المفصل ٤٨/٨، الجنى الداني ص ٥٦٤، مغني اللبيب ص ١٦٥، وانظر همع الهوامع ٢٨٦/٣.

(٢) في الأصل: «لها»، وانظر «باب منذ ومذ» في الجمل ص ١٥٠.

(٣) في الأصل: «فيها» والموضع الذي أحال عليه المؤلف في الأجزاء المفقودة من البسيط.

(٤) سورة القدر، آية: ٥.

وغير خافضة، ولا تكون إلاّ حرفاً. وقد بيَّنت أمرها في بابها[1].

وأمَّا (الباء) فلا تكون إلاَّ حرفاً، ولا تكون إلَّا خافضةً، وتكون زائدة وغير زائدة فإذا كانت زائدة فتكون للتوكيد، وهي تُزَاد لتوكيد النفْي فتقول ليسَ زيدٌ بقائمٍ، وما زيد بقائم. واختلف النحويون في هذا فمنهم من قال: لا تزاد الباء مع (ما) حتَّى تكونَ حجازيَّةً، فإذا قلت: ما زيد بقائم، فبقائم في موضع نصب، ومنهم من ذهب إلى أنَّها تزاد مع التميميَّة أيضاً. فإذا قلت: ما زيد بقائم، فيَحْتَمِل أنْ يكونَ (بقائم) في موضع رفع وفي موضع نصب، ويأتي الكلام عليها في باب (مَا)، وتزاد في الفاعل نحو: (كفَى بالله)[2] وكذلك: أحسِن بزيد! وزيدت الباء إصلاحاً للفظ، وهي هنا تلْزم، ولا يجوز إسقاطها إلاّ في الضرورة، وإسقاطها من الضرائر القِبَاح. وسيأتي الكلام في هذا في باب التعجب.

وتزاد في المفعول. قالوا: قرأت السُّورةَ، وقرأت بالسُّورةِ ـ الباء زائدة والأَصْل: قرأت السورة. والدليل على ذلك أن قرأت في معنى تلوت، وتلوت تتعدى بنفسها فتقول: تَلَوْتُ السورة[3]، ولا تقول: تلوت بالسورة، فعلم بذلك أنَّ الأصل: قرأتَ السُّورة، وزيد حرف الجر لأَنَّ الفعلين أذا كانا في معنى واحد القياس أنْ يتعديا تعدِّياً واحداً، ومتى جاء على غير ذلك فهو باختلاف اللحظين. ومن هذا قوله تعالى: ﴿ويَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الحَقُّ المُبِينُ﴾[4]. وقال تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى﴾[5] الباء زائدة، والأَصلُ أنْ تتعـدَّى

---

(١) سيأتي بعد هذا الباب.

(٢) جاءت هذه العبارة في آيات كثيرة منها الآيات ٦، ٤٥، ٧٠، ٧٩، من سورة النساء.

(٣) انظر ما تقدم ص ٤٦٣.

(٤) سورة النور، آية: ٢٥.

(٥) سورة العلق، آية: ١٤.

(علمت) بنفسها، لأنَّ (علِمتُ) فِي معنى: عرفْتُ و(عرفتُ) تصل بنفسها، ولا تصل بحرف الجر، فما هو في معناها/ كذلك، ولا تزاد الباء في المفعول [٢٢٢] إلّا بالسماع، ولا تزادُ بالقياس، فلا يقال: ضربتُ بزيد، ولا قتلتُ بعمرو، وأنت تريدُ: ضربتُ زيداً، وقتلتُ عمراً.

وتزاد في المبتدأ، وهذا أيضاً يحفظ ولا يقاسُ عليه، بل زيادتها في المبتدأ أقل من زيادتها في المفعول، ومن زيادتها في المبتدأ قولهم: بحسْبِك زيدٌ، الأصل: حَسْبُك زيدٌ، ثم زيدت الباء. ومن هذا قوله تعالى: ﴿فَسَتُبْصِر ويُبْصِرُونَ بأَيِّكُمُ المفتونُ﴾[1] [الأصل: أَيُّكم المفتون][2] ثم زيدت الباء. ومن الناس من أخذ المفتون هُنا بمعنى الفتنة وجعل الباء غير زائدة، والتقدير: وتبصرون بأيكم الفتنة[3]. وهذا أقَلُّ من زيادتها في المبتدأ، فإذا كانت غير زائدة فمعناها الإلصاق تقول: مَرَرْت بزيد، فمرورك التصق بزيد، وكذلك تجدها في جميع محالها لا يفارقها الإلْصاق.

واختلف النحويون في: مررتُ بزيد، فذهب المبرّد إلى أنَّ هذا لا يقال حتى تكون أنت المارّ.

وذهب أكثر النحويين إلى أنَّه يقال: مَرَرْت بزيد، على وجهين:

أحدهما: ما ذكره المبرّد.

والثاني: أن يكون المارّ هو زيد، ويكون ذلك على معنى أمررت زيداً[4]، أي جعلته يمر. ومن هذا قوله تعالى: ﴿ولو شاءَ اللَّهُ لذَهَبَ بسَمْعِهم وأَبْصارِهم﴾[5] وكذلك قوله تعالى: ﴿لتَنُوءُ بِالعُصْبَةِ﴾[6] وهو على

(١) سورة القلم، آية: ٥، ٦.
(٢) تكملة يتم بها الكلام.
(٣) نقله أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن ٤٨٢/٣ عن الأخفش.
(٤) في الأصل «أمررت بزيد» والوجه ما أثبت.
(٥) سورة البقرة، آية: ٢٠.
(٦) سورة القصص، آية: ٧٦.

معنى: تُنِيءُ العَصْبَةَ، أي[1] تجعل العصبة تذهب بثِقَل كقول امرئ القيس:

* كما زَلَّتِ الصَّفواءُ بالمتَنَزِّلِ * [٧٥]

المعنى أزلت الصَّفواء المتنزِّل، وحكى القُتْبِي (تكلم فلان فما سقط بحرف)[2] على معنى: ما أَسْقط حرفاً، والكوفيون والبصريون أثبتوا ما ذكرتُه، ولا أعلم من خالف في هذا إلَّا المبرد، وأخذ يتأوَّل جميع ما ذكرته بتأويل بعيد، وأمَّا تكلم «فلان فما سقط بحرف، فلا أعلم له فيه تأويلاً. ومنهم من ذهب إلى أنَّها تكون للاستعانة»[3]، واستدلَّ بقولهم نجرت بالقدوم، وإذا نظرت إلى هذا وجدتَ الإلصاق فيه، لأَنَّك ألصقتَ نَجْركَ بالقَدُوم، فالباء في هذا وفي كل ما كان مثله إنَّما دخلت للإلصاق ولم تدخل لمكان الاستعانة. والدليل على ذلك أنّ كلّ موضع تجد فيه الباء تجد فيه الإلصاق، وليس كل موضع تجد فيه الباء تجد فيه الاستعانة، وكذلك المصاحبة توجد مع الباء تقول: خرج زيد بعمامته، إلَّا أَنَّ المصاحبة لا تلْزم، كما أَنَّ الاستعانة كذلك، والذي يلزم ولا توجد إلَّا به الإلصاق، فيجب أنْ يُدَّعى أَنَّها إنما وضعت للإلصاق، وكل ما جاء زائداً على الإلصاق فهو عارض لم توضع الباء له.

وأَمَّا (اللَّام) فتوجد للملك فتقول: الدَّارُ لزيدٍ، والغلام لعَمْرو وتوجد للاستحقاق فتقول: السَّرْجُ للدَّابَّةِ، والحصير للمسجد، وإذا نظرتَ إلى هذا وجدته قريباً من المِلْك وشبيهاً به، ولا توجد اللَّام إلَّا حرفاً، وتوجد خافضةً وغير خافضةٍ تكون لام الابتداء، وتكون في القسَم، ولا تكون زائدة. وذهب المبرِّد إلى أَنها تكون زائدة واستدَلَّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿ إنْ كُنْتُمْ للرُّؤْيا تَعْبُرُونَ ﴾[4] إنَّما يقال: عبرت الرؤيا، فاللام زيدت في المفعول، وكذلك

---

(١) في الأصل: (أن) تحريف.

(٢) أدب الكاتب ص ٤٧١، وانظر ما تقدم ص ٤١٧.

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٩٤.

(٤) سورة يوسف، آية: ٤٣.

استدلَّ بقوله تعالى: ﴿ قُلْ عَسَى أَنْ يكُونَ رَدِفَ لَكُم ﴾[1].

الجواب: أمَّا قوله تعالى: ﴿ إن كنتم للرؤيا تعبرون ﴾ فليس فيه دليل على صحّة قوله، إنَّما كان يكون دليلاً لو جاء مؤخَّراً، وأمَّا مع التقديم فليس فيه دليل، لأنَّ كلَّ مفعول إذا تقدَّم جاز أنْ تأتي باللام، وأن تأتي بغير لام، فتقول: ضربت زيداً، وقتلت عمراً، لا يجوز غير ذلك، فإذا قدمت المفعول قلت: لِزيد ضربتُ، ولعمرو قتلتُ. ويجوز زيداً ضربت وعمراً قتلت، وإنَّما كان كذلك لأنَّ العامل، إذا تأخَّر عن معموله ضَعُفَ عن العمل فيه فوصل إليه باللام، وهذا مما اسْتُدِلَّ به على أن العامل إذا تأخَّر ضَعُفَ. ومما استَدلُّوا به أيضاً على ذلك قولهم: زيد ضربته، وزيد ضربت، وتحذف الضمير العائد على زيد، فإن أَخَّرت زيداً فقلت: ضربته زيْدٌ ألزمت الهاءُ، ولم يجز ضربتُ زيدٌ؛ لأن في هذا تَهْيِىءَ العامل للعمل وقطعَه عنه، وليس ذلك في التقديم لضعفِ طلبه له. وأمَّا قوله تعالى: ﴿ قل عسى أَنْ يكونَ رَدِفَ لكم ﴾ فَضُمِّن (رَدِف) معنى الوصول أو ما أشبهه ممَّا يتعدَّى باللّام، وهذا أَوْلَى من أَنْ يُدَّعى زيادة الحرف، لأنَّ الزيادة خروجٌ عن القياس، فلا يقال ما أمكن البقاء على القياس، والتضمين قد ورد في كلام العرب كثيراً.

قوله: (والباء والكاف واللّام الزوائد)[2].

إنَّما جعلها زوائد لأنَّها على حرف واحد، فصارت بذلك كالزيادة اللّاحقة للكلمة.

قوله: (والواو والباء في القسم)[3].

[٢٢٣] سيأتي في باب القسم أنَّ/ الواو بَدَلٌ من الباء، وللسهيلي في هذا

(١) سورة النمل، آية: ٧٢، واستدلّ بها المبرّد على زيادة اللام في المقتضب ٣٦/٢ وانظر ما تقدم ص ٤٦٥، وبمذهب المبرد أخذ الزمخشري في المفصل ص ٢٨٦.

(٢) الجمل ص ٧٢.

(٣) الجمل ص ٤٢، وفي نسخه الثلاث (التاء) بالمثناة الفوقية.

البدل اعتراض هناك أتكلَّم فيه، وكذلك التاءُ في القسم بدلٌ من الواو، فالأَصْل على هذا الباء.

وأما (رُبَّ) فللكلام فيها فصول:

أحدهما: المعنى، ذهب البصريون إلى أَنَّها للتقليل ولا تكونُ إلَّا لَهُ وذهب الكوفيون إلى أنها تكون للتكثير(١).

واستدلوا على ذلك بقول امرىء القيس:

٢٠٦ ـ * فإن أمْسِ مكروباً فيا رُبَّ بُهْمةٍ *(٢)

وقوله:

٢٠٧ ـ * وإنْ أمسِ مكروباً فيا رُبَّ قَيْنَةٍ *(٣)

---

(١) ظاهر كلام المؤلفِ أنَّ هذه من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، والأظهر غير هذا، فقد ذكر ابن السيد في مسـألة «رُبَّ» (وقد نشرها الدكتور إبراهيم السامرائي ضمن كتابه «رسائل في اللغة» ص ١٣٧ فما بعدها، وانظرها في المسائل والأجوبة ص ٩٣ فما بعدها) إن كبراء البصريين ومشاهيرهم مجمعون على أنَّ (رُبَّ) للتقليل «وأنها ضدكم في التكثير، كالخليل وسيبويه، وعيسى بن عمر، ويونس، وأبي زيد الأنصاري، وأبي عمرو بن العلاء، والأخفش سعيد بن مسعدة، والمازني، وأبي عمر الجرمي، وأبي العباس المبرد، وأبي بكر بن السراج، وأبي إسحـاق الزجاج، وأبي علي الفارسي، وأبي الحسن الرماني، وابن الجني [كذا] والسيرافي، وكذلك جلّة الكوفيين كالكسائي والفرَّاء، والهرَّاء، وابن سعدان، وهشام، ولم أجد لهم مخالفاً في ذلك إلا صاحب كتاب العين، فإنَّه صرح بأنها للتكثير ولم يذكر أنَّها بمعنى التقليل» ومعنى هذا أنَّ مذهب أكثر النحويين أن «رُبَّ» للتقليل وقد ذكر هذا المرادي في الجني الداني ص ٤٣٩، وابن هشام في مغنى اللبيب ص ١٨٠، والسيوطي في همع الهوامع ٤/١٧٤.

وأمَّا ما نسبه المؤلف إلى الكوفيين فينسب إلى صاحب العين، وإلى ابن درستويه وجماعة/ انظر المسائل والأجوبة ص ٩٤، والجني الداني ص ٤٣٩، مغني اللبيب ص ١٨٠. وانظر مذاهب أُخر في معنى «رُبَّ» في الجني الداني، وهمع الهوامع.

(٢) تمامه:

* كشفت إذا ما اسوّد وجه الجبانِ *

ديوانه ص ٨٦، والبُهْمة: الشجاع.

(٣) تمامه:

* منعَّمة أعملْتُها بكران *

فهذا كله إنَّما جاء على جهة الفخر، فكيف يكون على جهة القليل؟
الجواب عن هذا من وجهين:

أحدهما: أنَّ هذه الأشياء وإن كانت منه كثيرة فقد صارت معدومة، والشيء إذا صار معدوماً صار كأنَّه لم يكن، فلحق بذلك بما رُئِيَ في المنام، ووقع في الخيال، فصار لذلك قليلاً، فدخلتَ عليه (ربّ).

الثاني: أنْ يكون الشيْءُ قليلاً في نفسه لعدم نظائره، والشيء الذي يقلّ نظيره، ويعزّ وجوده إذا نيل منه بعضٌ يُفْخَر به، وإن كان قليلاً فدخلَت (رُبَّ) عليه لقلَّته، ودل على أنَّ نظائره قليلة الفخر به، لأنَّ (رُبَّ) لا تستعمل إلَّا في الفخر، ولا يمكن أن يفخر بملك قليل مما يكثر وجوده، فهذان وجهان صحيحان، ولأجْل هذا قال سيبويه: إنَّ (كَمْ) بمنزلة (رُبَّ)[1]، يريد أنهما يستعملان في الفخر، وإن كانت رُبّ للتقليل وكم للتكثير[2].

الفصل الثاني: في أنها حرف، ذهب البصريون إلى أنَّها حرف[3]، وذهب بعض الكوفيين إلى أنَّها اسم[4]. وأخذ به ابن الطّراوة[5] فقال في قولك: رُبَّ رجل لقيتُه: إنَّ (رُبَّ) مبتدأ و(رجل) مخفوض بالإضافة، و(لقيتُه) خبر عن هذا المبتدأ، وجعله بمنزلة قولهم: كَمْ رجلٍ لقيتُه؟.

= ديوانه ص ٨٦، رصف المباني ص ١٨٩، الجني الداني ص ٦٩، ٤٤٥ وفي الأصل: «فيئة» تصحيف.

(١) انظر الكتاب ١٥٦/٢.

(٢) انظر الجني الداني ص ٤٤٦ ـ ٤٤٧.

(٣) انظر مذهب البصريين في الكتاب ٤٢٠/١، ١٧٠/٢، المقتضب ١٣٦/٤ الأصول ٥٠٧/١، الإنصاف ٨٣٢/٢.

(٤) انظر الأصول ٥٠٩/١ ـ ٥١٠، الإنصاف ٨٣٢/٢، شرح المفصل ٢٧/٨ الجني الداني ص ٤٣٩، همع الهوامع ١٧٤/٤، ونسبه السهيلي في أماليه ص ٧٢، وأبو حيان في تذكرة النحاة ٢/ ص ٣ إلى الكسائي.

(٥) انظر أمالي السهيلي، تذكرة النحاة، الجني الداني، همع الهوامع في المواضع السالفة، وانظر ابن الطراوة النحوي ص ١٤٥ فما بعدها.

وهذا الذي ذهب إليه ليس بصحيح، لأَنَّ (ربَّ) كلمة تدلُّ على معنىً في غيرها، فيسْتقر أَنَّها حرفٌ، ولا يُزَال عن ذلك إلّا بدليل يدل على الاسمية وكذلك كان ينبغي أن يقال في (كم) إنّها حرف، لأَنَّها دالَّةٌ على معنىً في غيرها، إلّا أنَّا وجدْنا العرب حكمت لها بأحكام الأَسماء، فأَدْخلَت عليها حرف الجر فقالوا: بكم رَجُلٍ مَرَرْت؟ وَوُجِدَ الكلام يستقلُّ بها مع الاسم فقالوا: كَمْ رَجُلٍ قائلٍ هذا؟ وقالوا: كم رَجُلٍ عندَك؟ وكم عاقلٍ في الدُّنيا؟. و(رُبَّ) لم تستعملْ هكذا، لم يُقَلْ: رب رجل مررْت، ولا قالَتِ [العرب][1]: رُبَّ رَجلٍ قائلٍ هذا، فعلمنا بهذا كلِّه أَنَّ العربَ فَرَّقت بين (رُبَّ) و(كَمْ)، وتركت (رُبَّ) على ما يقتضي القياسُ فيها، وأَنَّ (كَمْ) خرجتْ عن قياسها.

ومما يدلُّك على أنَّ العرب فرَّقت بين (كم) وبين (رُبَّ) أَنَّك تحذف مخفوض (كَم) فتقول: كَمْ عندي، وكم ضربتُ، تريد: كم رجلٍ ضربتُ، وكم غلامٍ عندي، ولا تقول: رُبَّ عندي، تريد رُبَّ غلام عندي، فدل هذا على أَنَّ (ربّ) ليست باسمٍ وإنما هي حَرْفٌ، ولا يبْعُد أَنْ تُسْتَعْمَلَ اسماً في الضرورة، فيقال: رُبَّ رجلٍ عاقلٌ، برفع عاقل، ويكون هذا بمنزلة استعمال (عَنْ) اسماً.

الفصل الثالث: في تعليقها، فذهب بعض المتأخرين إلى أنها لا تحتاج إلى ما تتعلَّق به[2]، وأنها بمنزلة الباء في قولك: بِحسْبك زيدٌ، دَخَلَتْ على المبتدأ وخفضته فلا يحتاج إلى ما تتعلق به، وكذلك المجرور في قولك: ليس زيد بقائم، لا يحتاج إلى ما يتعلَّق به لأَنَّ الباء زائدة وكذلك ما زيدٌ بقائمٍ، لا يتعلَّق الباء بمحذوف، لأَنَّها زائدة، وهذا عندي لا يصح لأَنَّ

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٢) نسب المرادي في الجني الداني ص ٤٥٣ هذا المذهب إلى الرّماني وابن طاهر، فكأَنَّ ابن طاهر هو المراد ببعض المتأخرين في عبارة المؤلف.

حروف الجر في هذا كلِّه زوائد، ووجودها كعَدمها، لأنَّ الأَصْل: حَسْبُك زيدٌ، ثم زيدت الباء للتَّوكيد، ولو لم تدخل لم يختل المعنى، وأنت لا تقدر على ذلك في: رُبَّ رجل لقيتُه. ألا ترى أَنَّك لو قلْتَ: رجلٌ لقيتهُ، لاختلّ المعنى، ولزال الفخر وتقليل النظير، فكيف يَصِحُّ أَنْ يقالَ: إن هذا بمنزلة قولك: بحسْبِك زيدٌ وأَمر آخر: أَنَّك لا تجدُ حرْف جر وُضِع على الزيادة، إنَّما تجدُ ما تجدُ منها منقولاً، وهو في الموضع الذي نقل منه له معنىً ويطلبُ فعلاً يوصلُه ويتعلَّق به، وأَنت إذا ادَّعيت فـي رُبَّ رجل لقيتهُ أَنَّ (رُبَّ)[1] هنا دخلت على المبتدأ، وأَنَّها زائدة، فلا تجدُ لها أَصْلاً نُقِلَت منه ويُدَّعى فيها أَنَّها وضعت على ذلك، وهذا لا نظير له على حَسَبِ ما ذكرتُ، فإذا صَحَّ أَنَّ: رُبَّ رجل، لا بدّ أَن يطلُب متعلَّقاً فأتكلَّم في ذلك الفعل المتعلَّق به، فلا بد أَنْ يكونَ موصولاً برُبَّ فيحتاج فيه إلى شروط التوصيل، وقد استقرّ في الصَّنعة أَنّ فعل المضمر لا يتعدَّى إلى ظاهره في باب من أبواب العربية[2].

[٢٢٤] وأَمَّا تعدِّي فعل الظَّاهر إلى/ المضمر أو فعل المضمر إلى مضمره فيجوز في باب ظننتُ، ولا يجوز في غيره، وكذلك أيضاً قد استقرَّ في هذه الصَّنعة أَنَّ الفعل إذا طلَب معنى فلا يعْطى منه إلَّا لفظٌ واحد، ولا يتعدَّى إلى الاسم ومضمره إلَّا بحكم التبعيّة، ولذلك احتاج النحويون في قول العرب: زيداً ضربتُه[3]. أَنْ يكونَ زيداً منصُوب بإضمار فعل، ولم يقولوا: إنَّه منصوبٌ بضرب هذا الظاهر، فإنَّه قد تعدَّى إلى المضمر، ولا يمكن أَنْ يكونَ المضمر بدلاً من الظاهر لاتِّصاله بالفعل ولا يجوز أَنْ يكونَ الظاهر بدلاً من المضمر لتقدُّمه، ولا يتقدَّم البدل على المبدَل منه، فإذا صحَّت هاتان القاعدتان

---

(١) في الأصل: «الباء، والكلام هنا عن (رب).

(٢) في الأصل: «من أبواب العرب»، والأولى ما أثبت.

(٣) انظر ما مضى في باب الاشتغال ص ٦٢٨.

فنرجع إلى الكلام فيما تتعلَّق به (رُبَّ) فنقول: اعلم أنَّك إذا قلتَ: رُبَّ رجلٍ يفهم، فالضمير الذي في (يفهم) عائدٌ على الرجل، وهو فاعل بيفهم فلا يجوز لرُبَّ أَنْ يتعلَّق به، لأنه يصير فعل المضمر يتعدَّى إلى ظاهره وهذا لا يوجد في كلام العرب في باب من أبواب العربية، وكذلك كلُّ ما كان من هذا النوع نحو: رُبَّ رجلٍ يقول، ورُبَّ رَجُلٍ يتكلَّم، ولسيبويه ظاهر من كلامه يقتضي أَنَّ: رُبَّ رجل، من قولك: رُبَّ رَجل يفهم، يتعلّق بيفهم، ولا بُدَّ من تأويله لما ذكرته من أَنَّ فعل المضمر لا يتعدَّى إلى ظاهره، وسيبويه هو الذي بيَّن ذلك[1]، وإنَّما (يفهم) في موضع الصفة لرجُل، والتقدير: رُبَّ رَجُل يفهم أَدركت أو رأيت أو ما أَشْبه ذلك، ثم حذف لطول اللام بالصِّفَة فكأَنَّ الصفة قامت مقام المتعلق به فلما قامت مقامه قال: إنها تتعلَّق بيفهم[2].

فإن قلت: ربَّ رَجُلٍ لقيتُه فلا يصح أَنْ يقالَ: إنّ (رُبَّ رَجُلٍ) يتعلّق بلقيتُه لتعدِّي (لقيتُ) إلى مضمرة، ولا يجوز أَنْ يقال: إنَّه بدل من رجل، لأَنَّ الضمير منصوب، ولا يُبدل المنصوب من المخفوض ولأَنَّه متَّصل بالفعل، ولا يجوز أَنْ يقال: إنَّ (رُبَّ) يتعلَّق بفعل محذوف يفسِّرُه لقيتُه، ويكون من باب الاشتغال، لأن الفعل المقدر في باب الاشتغال لا بدّ أَنْ يكون يصل بنفسه ولا يصل بحرف الجر وقد مضى الكلام في هذا[3]، فلا بُدَّ أَنْ يقال: إنَّ (لقيتُه) في موضع الصفة لرجل، ويسدُّ مسدَّ الفعل الذي تتعلَّق به (رُبَّ رجلٍ).

فإن قلتَ: رُبَّ رَجُلٍ عالم لقيتُ، فرُبَّ رجل في هذا الموضع يتعلّق بلقيت، كما أنّ (بزيد) من قولك: بزيد مررتُ، يتعلَّق بمررت فقد تحصّل

(١) انظر الكتاب ١/ ٨١.

(٢) انظر الإيضاح ١/ ٢٥١ ـ ٢٥٢.

(٣) انظر ما تقدم ص٦١٦ ـ ٦١٧.

مما ذكرته أنَّ الفعل الذي يتعلق به (رُبَّ) يكون على ثلاثة أقسام:

أحدهما: أنْ يكونَ ظاهراً، نحو قولك: رُبَّ رَجُلٍ عالمٍ لقيتُ.

الثاني: أنْ يكونَ محذوفاً، وحُذِف لدَلالة الكلام عليه، وذلك نحو قولك: رُبَّ رجلٍ يفهم، وأنت تريد: أدركتُ أو لقيتُ، وحُذِفَ للعلم به.

الثالث: أنْ تكونَ الصِّفةُ قد سدَّت مسدَّ الفعل الذي تتعلَّق به (رُبَّ) كما سدَّت الصِّفة مسدَّ الخبر في قولك: أَقَلُّ رجُل يقول ذلك[1]، وخَطِيْئَةُ يومٍ [لا][2] أصيد فيه، فهذه الجملة في موضع الصِّفة، وسدَّت مسدَّ الخبر، وكما سدَّ (إني أحْمد اللَّه). من قولك: أَوَّل ما أقول: إنِّي أحْمد اللَّه، مسدَّ الخبر على مذهب أبي علي، على حَسَب ما ذكرتُه[3]، ويحذف ما يتعلَّق به المجرور لدلالة الكلام عليه نحو: رُبَّ رجل عالم يقول ذلك[4]، وعلى هذا أخذ أبو علي قوله تعالى ﴿فِي تِسْعِ آياتٍ إلى فِرْعَون﴾[5] قال: إنَّ (إلى فرعون) يتعلَّق بمحذوف. تقديره: مُرْسلاً إلى فرعون[6]، وكذلك قول العرب: بالرِّفاء والبنين[7]. التقدير: تزوجت بالرِّفاء والبنين، وإذا تَتَبَّعت هذا وجدتَه في كلام العرب.

الفصل الرابع: مخفوض (رُبَّ) لا بُدَّ أنْ يكون موصوفاً. نص على

(١) من أمثلة الكتاب ٢/٣١٤: «أَقَلُّ رجلٍ يقول ذلك إلَّا زيد».

(٢) تكملة يتمُّ بها الكلام من الكتاب ١/٨٤، فالمثال من أمثلته.

(٣) انظر ما تقدَّم ص ٨٣٤.

(٤) في همع الهوامع ٤/١٨٣-١٨٤ «قال ابن أبي الربيع: (يجب) حذفه (إن قامت الصِّفة مقامه) نحو: رُبَّ رجل يفهم هذه المسألة، أي: وجدته، فإن لم تقم مقامه جاز الحذف وعدمه).

(٥) سورة النمل، آية: ١٢.

(٦) انظر الإيضاح ص ٢٥٢.

(٧) قال ابن السكيت في إصلاح المنطق ص ١٥٣: وقولهم: بالرِّفاء والبنين أي بالالتئام والاجتماع. وأصله الهمز، وإن شئت كان معناه: بالسكون والطمأنينة، ويكون أصله غير الهمز، وانظر التاج ١/٢٤٨ - ٢٤٩) (رفأ).

ذلك أبو علي في الإيضاح[1] وفي غيره، ومن الناس من لم يَرَ ذلك لازماً[2] فقال: إنَّ مخفوض (رُبَّ) يكون موصوفاً وغير موصوف والذي يظهر [أنه][3] لا بدَّ أن يكون موصوفاً، لأَنَّ تقليل النظير لا بُدَّ أَنْ يرجع إلى الوصف، فلا بُدَّ أَنْ يكونَ موصوفاً، ومتى جاء غير موصوفٍ، فلا بُدَّ أَنْ يكونَ في تقدير الصِّفة، ولعلَّةٍ[4] ما لم تَحْذِف العرب صفته، وألزمت هذه الصفة الظهور، لأنَّ الموضع موضع افتخار.

ومما يقوي[5] عندك أَنَّ مخفوض (رُبَّ) لا بدَّ أَنْ يكونَ موصوفاً أَنَّك تقول: أَمَّا رجلٌ عالمٌ فقد لقيتُ، كما تقول: أَمَّا بزيد فقد مررتُ والتقدير: مهما يكن من شيء فَرُبَّ رجلٍ عالمٍ لقيتُ، ولا تجد من كلام العرب: أمّا رجُلٌ فقد لقيتُ، أنشد أبو علي في الإيضاح:

٢٠٨ ـ رُبَّ رِفْدٍ هَرَقْتُه ذلك اليوم   وأَسْرى من مَعْشَرٍ أقيالِ /[6] [٢٢٥]

فهرقته: في موضع الصفة لرَفْد، لما ذكرتُه من أَنَّ الفعل إذا طلب معنىً فلا يعطي منه إلَّا لفظٌ واحدٌ، وأَما قوله: (وأَسْرى) فهو معطوف

---

(١) الإيضاح ٢٥١/١.

(٢) قال في الكافي ٢/ ص ٢٠٥ «وخالف في ذلك أبو الحسين بن الطراوة وجماعة من حذَّاق النحويين، والخلاف في هذا قوي. وظاهر كلام سيبويه أَنَّ مخفوضها لا يلزم الصِّفة، وكان الأستاذ أبو علي يتأول كلام سيبويه، ويذهب إلى ما قال أبو علي «وعزاه المرادي في الجني الداني ص ٤٥٠ـ٤٥١ إلى الأخفش، والفراء، والزجاج، وابن طاهر، وابن مالك وذكر أنّه مختار ابن عصفور.

(٣) تكملة يلتئم بنحوها الكلام.

(٤) في الأصل: مما.

(٥) في الأصل: «وهو مما» بإقحام «هو».

(٦) الإيضاح ٢٥٢/١، والبيت للأعشى ص ١٣ وانظر مجاز القرآن ٢٩٩/١، شرح المفصل ٢٨/٨، شرح الجمل لابن عصفور ٥٠٣/١ مغني اللبيب ص ٧٦٤، خزانة الأدب ١٧٦/٤، وفي الأصل: «أمسى» مكان «أسرى» تحريف.

على (رِفْد)، فيجب أنْ يكونَ منعوتاً لأنَّه مخفوضٌ لرُبَّ فقوله (من معْشرٍ) في موضع الصِّفة لأَسْرى، لأنَّه مخفوضٌ برُبَّ لعَطْفِه على مخفوض (رُبَّ). وذُكِر عن أَبي علي أنَّه أجاز أَنْ يكون (من معشر) يتعلّق بأَسْرى، وناب ذلك منابَ الصِّفة[٣]، لإفادته ما تفيد الصِّفة.

الفصل الخامس: اعلم أَنَّ العرب تُلْحق (رُبَّ) ما، وتكون (ما) معها على وجهين:

أحدهما: أَنْ تكونَ زائدةً، فإذا كانت زائدةً فيبقى حكمُها على حَسَبِ ما تقدَّم، وعليه جاء قوله:

٢٠٩ ـ * رُبَّما ضَرْبةٍ بسَيْفٍ صَقيلٍ *[١]

كأَنَّه قال: رُبَّ ضرْبةٍ.

الثاني: أَنْ تكونَ كافَّةً، تَكُفُّ (رُبَّ) عن العمل، وإذا كانت كذلك فيجب أَنْ يقع بعدها الفعل الماضي فتقول: رُبَّما فعلتُ، ورُبَّما ضربتُ وإذا وقع بعدها الفعل المضارع فيراد به الماضي.

وأَمَّا قوله تعالى: ﴿رُبَما يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كانوا مُسْلِمين﴾[٢] فلأَنَّ هذا مقطوعٌ به، والمستقبل إذا كان مقطوعاً به يجري عند العرب مَجْرى الماضي، ويُخبر عنه إخبارها عن الماضي.

فإنْ قلت: فكان ينبغي أَنْ يكونَ ربما ودَّ.

---

(١) ذكر هذا ابن عصفور في شرح الجمل ١/٥٠٣ ولم يعزه.

(٢) تمامه:

* بين بُصْري وطعنةٍ نجلاء *

وهو لعدي بن الرعلاء الغساني / انظره في الأزهية ص ٨٠، ٩٣، أمالي ابن الشجري ٢/٢٤٤، رصف المباني ص ٩٤، ٣١٦، الجنى الداني ص ٤٥٥، مغني اللبيب ص ١٨٣، ٤١١، شرح شواهده ١/٤٠٤، همع الهوامع ٤/٢٣٠، خزانة الأدب ٤/١٨٧.

(٣) سورة الحجر آية ٢.

قلتُ: هذه حكاية حَال أو يقال: إن المضارع يرادَ به هنا الماضي، والأوَّل مذهب أبي على لأنَّه قال: حكاية حال يكون[1]، وهما عندي وجهان صحيحان.

ومما يدّلك على أنَّ المستقبل إذا كان مقطوعاً به جرى عندهم مَجْرى الماضي قوله تعالى: ﴿ أتى أَمْر الله فلا تَسْتعجلُوه ﴾[2].

وقوله تعالى: ﴿ إذِ الأَغْلال في أَعْناقهم ﴾[3]. و (إذْ) إنّما وُضِعت لما مضى من الزمان، فاضبط هذا كله فإنه كثير في كلام العرب، وذهب الكوفيون إلى أن قوله تعالى: ﴿ رُبَما يَوَدُّ الَّذِين كَفَرُوا ﴾ على إضمار كان[4]، وسيبويه يذهب إلى أن الحروف الطالِبة بالأفعال لا يضمر بعدها الفعل إلَّا بالسماع، ولا يقاس عليه نحو قولهم: «المرء مقتولٌ بما قَتَلَ إن خِنْجراً فخنجرٌ»[5] فخنجراً الأوّل منصوب بإضمار فعْل، والتقدير: إن كان خِنْجَراً، ولا يُقاسُ على هذا، وأما إجراءُ المستقبل إذا كان مقطوعاً به مُجْرى الماضي فكثير، وهو قياس، فلا يُعْدَلُ عنه إلى ما ليس بقياس.

الفصل السادس: في لحاق الضمير لها.

اعلم أنَّ العرب تقول: رُبَّه رجُلًا، فالهاء ضميرٌ مُبْهَم لا يعقل على مَنْ يعُود، مثل ضمير الأَمْر والشأن، ثم فُسِّر بقولهم (رجُلًا) كما فُسِّر ضمير الأَمْر والشأن بالجملة، والقصْد بأمثال هذا التعظيم، لأَنَّ الشيء إذا أُبْهِم كان في الخاطر أعظم، أَلَا ترى أَنَّك إذا قلْتَ لِعبْدك: إنْ لم تفعلْ كذا، وتسكت، كان أعظم، وله أَزْجر، لأَنَّ خاطره يجري على جميع أنواع العقاب، وتجتمع

---

(١) الإيضاح ١/٢٥٤.

(٢) سورة النحل الآية الأولى.

(٣) سورة غافر آية ٧١.

(٤) انظر منهج السالك ص ٢٦١.

(٥) الكتاب ١/٢٥٨.

أنواع العقاب كُلُّها في خاطـره فتملؤه ومهما قام في خاطره شيءٌ قَدَّر أَنْ يقع به أعظم منه، ورُبَّما لو قلتَ له إن لم تفعل كذا ضربْتُك، لم يقع ذلك في قلبه موقع الأَوَّل.

ورُبَّما يكون هذا الرجل ممن يستهين بالضَّرب، ولا يُبالى به، فلا يكون له ذلك زاجراً، وكذلك لو قلتَ: إن فعلتَ ما آمرك به فعلتُ معك وتسكت، لكان أعظم له وأحملُ على الفعل من أن تذْكُر له ما تفعل معه وتعيِّنُه، لأَنَّك إذا أَبْهَمْتَ وقعَتْ في خاطره أنواعٌ فملأت خاطرهُ، وإذا وقع له شيء أمكن عنده أَنْ يُفْعَلَ معه أعظم من ذلك، ولو قلتَ له: إن فعلتَ كذا أعطيتك مائةً، ووقف خاطره عليها، وقد يكون غنيّاً فلا تقع المائة في نفْسه ولا تؤثر فاضبط ما ذكرتُه، فهذا النوع كثير في القرآن وفي كلام العرب إذا أرادوا أَنْ يُعَظِّمُوا أَبْهموا، فقد يفسرون وقد لا يفسرون فقوله: ربَّهُ عالماً، وربَّهُ رجلاً، فالإضمار إنَّما أريد به التعظيم، وقد مضى مثل هذا في ضمير الأَمْر والشأن في باب كان[1]، وسيأتي له نظائر.

وتحتاج (ربَّ) إذا اتّصل بها الضمير إلى ما تتعلَّق به، كما تحتاج إذا دخلت على الظاهر، والكلام فيما تتعلَّق به هنا كالكلام فيه إذا اتصلت بالظاهر يكون ظاهراً ويكون محذوفاً على حَسَبِ ما تقدَّم.

الفصل السابع: في حذفها.

اعلم أَنَّ العربَ تحذفُها بعد حرف العطف إذا لم تعطفها على (رُبَّ) أخرى مذكورة قبلها وذلك نحو قول الشاعر:

٢١٠ ـ * وفَرْعٍ يُغَشِّي المتنَ أسودَ فاحمٍ *[2]

---

(١) انظر ما تقدم ص ٧٥٨.

(٢) تمامه:

* أثيثٍ كقِنْو النخلة المتعثكل *

=

وكقول الآخر:

٢١١ ـ * وقاتمِ الأعماق خاوي المُخْتَرق *(١)

فإن قلت: رُبَّ رَجُلٍ عالمٍ / لقيتُ، ورُبَّ رَجُلٍ كريمٍ صاحبْتُ [٢٢٦] ظهرت وإنَّما تُحْذَف حيثُ تُعْطَف على جملة قبلها غير مقدَّرة برُبَّ، و (رُبَّ) في مثل هذا لا تظهر، لا تقول: ورُبَّ فَرْعٍ، وكذلك لا تقول: ورُبَّ قائمٍ الأعماق، لأنَّ العرب جعلت الواو معاقبةً لها، وقائمة مقامَها في هذا الموضع، وقد جاءت في أوّل الكلام فتقول في أوَّل القصيدة:

* وقاتم الأعماق *

وكأنَّها معطوفةٌ على كلام مقدّر قام بالخاطر، ونظيره قول زهير:

٢١٢ ـ * دَعْ ذا وعد القولَ في هَرِمٍ *(٢)

ذكر بعضُهم أنَّ هذا هو أوَّل القصيدة(٣) وقال: لما كانت العرب

= والبيت لامرىء القيس من معلقته / انظره في ديوانه ص ١٦، شرح القصائد السبع ص ٦٢، شرح القصائد التسع ١/١٤٤.

(١) البيت مطلع أرجوزه لرؤبة، وبعده:

* مشتبه الأعلام لمّاع الخفق *

انظره في ديوانه ص ١٠٤، الكتاب ٤/٢١٠، شرح أبياته لابن السيرافي ٢/٣٠٣، الإيضاح ١/٢٥٤، الخصائص ١/٢٦٤، ٢/٢٢٨، ٢٦٠، ٣٢٠، المنصف ٢/٣، ٣٠٨، شرح المفصل ٢/١١٨، ٩/٢٩، شرح التسهيل ١/١١، رصف المباني ص ٣٣٥ مغني اللبيب ص ٤٤٨، ٤٧٣ شرح شواهد المغني ٢/٧٦٤، ٧٨٢، شرح ابن عقيل ١/٢٠، همع الهوامع ٤/٢٢٢، خزانة الأدب ١/٣٨ ٤/٢٠١.

(٢) تمامه كما في الديوان: * خير الكهول وسيِّد الحضر *

ديوانه ص ٨٨، ويروى: * خير البداة وسيِّد الحضر *

وانظره في الحلل ص ١٨٣، خزانة الأدب ٤/١٢٩.

(٣) قبل الشاهد في الديوان ثلاثة أبيات أولها:

لمن الديار بقُنَّة الحجر أقوين من حجج ومن دهر

ويروى أن حماداً الرواية زاد تلك الأبيات واعترف بذلك في مجلس أحد الخلفاء عندما أنكرها المفضل الضبي وذكر أنَّ الشاهد هو مطلع القصيدة/ انظر الحلل ص ١٨٢ ـ ١٨٣، خزانة الأدب ٤/١٢٨ ـ ١٢٩، وانظر همع الهوامع ٤/٢٢٣.

تستطرد في الأكثر إلى المدح من التغزل ومن ذكر الديار والأطلال وغير ذلك قام بخاطره ما جرت العادة باستعماله فعطف عليه.

وذهب أبو العباس في مثل هذا إلى أَنَّ العرب جعلتِ الواو بمنزلة (رُبَّ) وخفضت بها كما تخفض برُبَّ[1]، كما جعلت الواو بمنزلة (مع)، وهذا عندي يَبْعُد من وجهين:

أحدهما: أَنَّ أَصْلَ الواو أَنْ تكونَ عاطفةً، ثم إنَّ العربَ اتَّسعت فيها وجعَلتها بمنزلة حروف الجَرِّ، فوصَّلت الفعل إلى ما بعدها، فقالوا استوى الماء والخشبةَ، فكان القياس بجعلها موصلة أن تكونَ خافضةً لكنَّ العرب راعت أصلها، وهو العطف فلم تخفض بها، وعمل الفعل في الاسم الذي بعدها فقالوا: استوى الماءُ والخشبةَ، وجاء البَرْد والطيالسةَ[2]، وكان القياس أَنْ تَخْفِضَ. إلَا تراهم قالوا: جاء البَرْدُ بالطيالسةِ، فخفضوا بالباء، والحرفان موصِّلان الفعل إلى الاسم، لكن الواو لم تخْفض لِما ذكرته من مراعاة الأَصْل، فلو كانتِ الـواوُ قد جُعِلت أيضاً بمنزلة (رُبَّ) لم تخفض، وكان يجب أَنْ يراعَى أصلُها كما روعِيَ فيما ذكرتُه الأَصْل، والاسم بعدها قد خفض، فعُلِم بذلك أَنَّ الواو لاحظ لها في الخفض، وأَنَّ الخفض إنَّما هو برُبَّ مضمرةٍ بعد الواو، لكنَّ الواو أقيمت مُقامَها، فإن نسبتَ لها العمل فبهذه النسبة لا بحقِّ الأَصْل.

الثاني: أَنَّ العرب تقول: أَمَّا أنا فرُبَّ رجلٍ عالمٍ لقيتُ، ولا تقول: أَمَّا أنا فرجُلٍ عالمٍ لقيتُ، ولو كانت الواو بمنزلة (رُبّ) لقيل هذا كما قيل الأَوَّل. وتقول: رُبَّ رجلٍ عالمٍ لقيتُ وربّ شُجَاع صاحبتُ، ولا تقول: ورَجلٍ شجاع، وكذلك تدخل (ثُمَّ) على (رُبَّ) ولا تدخلها على الواو، فعلم

---

(1) المقتضب ٢/٣١٨، ٣٤٦ ـ ٣٤٧.

(2) انظر الكتاب ١/٢٩٨.

بهذا كلِّه أَنَّ الواوَ ليست بمنزلة (رُبَّ) وأَنَّها عاطفةٌ، ولذلك لم يـدخل عليها حرف العطف، ومما يقوِّي لك ما ذكرتُه أَنَّ العرب تقول: ووالله[1] وثُمَّ والله، وتدخل حروف العطف على واو القسم، لأَنّ واوَ القَسَم بدلٌ من باء القَسَم، فدخل عليها ما يدخلُ على الباء، فلو كانت الواو بمنزلة (ربّ) لم تُنَافِر حروف العطف، كما لم تنافرها واوُ القسم، فقد بان بما ذكرته أَنَّ (رُبَّ) محذوفة بعد واو العطف، وأَنَّ هذه الواوَ ليست بمنزلة (رُبَّ)، وكما حذفت (رُبَّ) بعد الواو حذفت بعد الفاء. قال امرؤ القيس:

٢١٣ ـ * فمِثْلِك حُبْلى قد طرقتُ ومرضعاً *[2]

التقدير: فرُبَّ مثلِك، فُحِذَفت (رُبَّ) لمَّا عُلِم موضعها، وبقي عملُها، ولا تجد (رُبَّ) تحذف ويزول عملُها، ومن الحماسة:

٢١٤ ـ * فإِنْ أَهْلِك فذي حَنَقٍ لظاهُ *[3]

التقدير: فرُبَّ ذي حَنَقٍ، وقد جاءت محذوفةً قليلاً بعد (ثُمَّ) وبعد

---

(١) في الأصل: والله بواو واحدة.

(٢) من معلقته، وتمامه:

* فألهيتها عن ذي تمائم مُغْيَلِ *

ويروى (مُحْولِ).

انظره في ديوانه ص ١٢، شرح القصائد السبع ص ٣٩، شرح القصائد التسع ١/١٢٠، الكتاب ٢/١٦٣، الأزهية ص ٢٥٣، رصف المباني ص ٣٨٧، مغني اللبيب ص ١٨١، ٢١٣، التصريح ٢/٢٢، همع الهوامع ٤/٢٢٢ و(مرضعاً) هكذا في الأصل، وهي رواية الديوان، ويروى (ومرضعٍ).

(٣) تمامه:

* علي يكاد يلتهب التهاباً *

والبيت من حماسية لربيعة بن مقروم الضَّبي [شاعر مخضرم، أدرك الإسلام فأسلم وشهد القادسية وجلولاء / ترجمته في الشعر والشعراء ١/٣٢٦ اللآلي ١/٣٧، الإصابة ترجمة رقم «٢٧٣٦»، خزانة الأدب ٣/٥٦٦ ـ ٥٦٧] انظره في الحماسة ص ١٥٥، شرحها للمرزوقي ٢/٥٤٤، أمالي ابن الشجري ١/١٤٣، منهج السالك ص ٢٣٣، خزانة الأدب ٤/٢٠١.

(بَلْ)[1]، وهذا كله يُقَوِّي أَنَّ (رُبَّ) حُذِفَتْ بعد الواو فيما خالف فيه المبرّد فنرجع إلى كلام أبي القاسم.

وقوله: (ومنذ)[2].

لم يذكر (مُذْ)، لأن أصلها (مُنْذُ)، وحذفت النون فاسْتغنى بالفرع عن الأصل، وسيأتي الكلام في (مذ) و(منذ)، ويتبيَّن أَنَّ (مُذْ) و(مُنْذُ) في موضعين لا يكونان إلَّا حرفين، وهما إذا كان الزمان حاضِراً، نحو قولك: ما رأيتهُ مُذ السَّاعةِ، وإذا دخلت على (كم) نحو: مُذْ كم رأيتَ زيداً؟. وهناك استوعِبُ الكلام بما يحضرني.

قوله: (والتاء والواو في القسم)[3].

سيذكر أبو القاسم في باب القَسَم أَنَّ الواو بدلٌ من الباء، وأَنَّ التَّاءَ بَدَلٌ من الواو، وهناك أذكر أَنَّ الواوَ تبدلُ من الباء بشرطين، وأَنَّ التَّاءَ تُبْدَل مع اسم الله تعالى، فليستا من حروف الجر، وإنّما هما بدل من حروف الجر.

وللسُّهيلي في واو القسم اعتراضٌ على قولهم: إنَّ الواوَ بَدَلٌ من باء القسم أذكره في باب القسم[4].

ثُمَّ أتى بقول القطامي: /

[٢٢٧] فقلْت للرَّكْبِ لمـا أن عـلا بهم ... مِنْ عَنْ يمين الحُبَيَّا نظرةٌ قَبَلُ[5] [٢٠٤]

---

(١) لم أقف فيما اطلعت عليه على شاهد لحذف (رُبَّ) بعد «ثم»، أمَّا حذفها بعد (بل) فقد استشهد النحاة عليه بشواهد منها قول رؤبة (ديوانه ص ١٥٠).

* بل بلدٍ ملء الفجاج قتمه *

انظر أمالي ابن الشجري ١/١٤٤، الإنصاف ٢/٥٢٩، شرح المفصل ٨/١٠٥، منهج السالك ص ٢٦٠، شرح ابن عقيل ٣/٣٧.

(٢) الجمل ص ٧٢.

(٣) الجمل ص ٧٢.

(٤) انظر ما سيأتي ص ٩٢٥.

(٥) الجمل ص ٧٣.

الرَّكْبُ: أصحاب الإبل، واحدها راكب، والرَّكْبُ: لفظ مفردٌ يُرادُ به الجمع، وليس بجمع كرِجال بدلالة التصْغير[1]، وسيأتي بيان هذا في باب الجمع مستوعباً إن شاء الله.

والرُّكُوب[2] أكثر من الرَّكْب، ومتى قيل راكبٌ «فإنَّما يُطْلق على راكب البعير خاصّة، فإن ركب على غير ذلك قالوا: فارسٌ وبَغَّالٌ وحَمَّارٌ أو يقولون: راكب الفرس، وراكب البغل وراكب الحمار.

وقوله: (لما أنْ علا بهم).

الباءُ هنا بمنزلة الباء في قولهم: تكلَّم فلان فما سَقَطَ بحرف[3] المعنى فما أسقط حرفاً والتقدير هنا: لما أنْ أعلتهم نظرة.

ثم أتى بقول الآخر:

٢١٥ ـ غَدَتْ مِنْ عليه بعدَما تَمَّ ظِمْؤُها　　　تَصِلُّ وعن قَيْض بزَيْزَاءَ مجْهَلِ[4]

الشاهد في قوله: (مِنْ عليْه)، وقد مضى الكلام على هذا بما يغني عن الإعادة[5].

---

(١) في التاج ٥٢٢/٢ «ركب»: : «ولو كان كذلك لقال: رويكبون، كما يقال صويحبون».

(٢) في الأصل: «والأركوب».

(٣) انظر أدب الكاتب ص ٤٧١.

(٤) الجمل ص ٧٣، والبيت لمزاحم بن عمرو، وقيل ابن الحارث العُقيلي (شاعر إسلامي بدوي فصيح، عاصر جريراً والفرزدق، وكان جرير يثني على شعره/ ترجمته في طبقات فحول الشعراء ٧٦٩/٢ ـ ٧٧٠، الأغاني ٩٧/١٩ ـ ١٠٤، شرح شواهد المغني ٤٢٦/١، ٩٧١/٢ خزانة الأدب ٤٥/٣).

انظره في شرح أبيات الجمل لابن سيده ل ١١٥، الحلل ص ٧٨، الفصول والجمل ص ٩٤، الكتاب ٢٣١/٤، النوادر ص ١٦٣، أدب الكاتب ص ٥٣٥، المقتضب ٥٣/٣، الإيضاح ٢٥٩/١، الاقتضاب ص ٤٢٨، شرح المفصل ٣٨/٨، شرح الجمل لابن عصفور ٤٨١/١، المقرب ١٩٦/١، ضرائر الشعر ص ٣٠٥، الجني الداني ص ٤٧٠، مغني اللبيب ص ١٩٤، ٦٩٠، شرح شواهده ٤٢٥/١، شرح ابن عقيل ٢٨/٣، التصريح ١٩/٢، خزانة الأدب ٢٥٣/٤.

(٥) انظر ما تقدم ص ٨٤٨.

والظِّمْءُ: البقاء عن الماء، ومعنى تَصِلُّ: تصيح قال:

٢١٦ ـ * كأَنّ صليل المَرْوِحين تُشِذُّهُ *[١]

والقَيْض: قِشْر البيضة العليا، وَهو الخِرْشاءُ، والغِرْقِىء[٢]: قِشْر البيض السُّفْلى، والزَّيْزَاءُ: القَفْر، ووزنها فَعْلاء، والهمزة بدلٌ عن ياءٍ للإلحاق، وهي الياء التي ظهرت في: دِرْحَاية[٣]. ولا يكون وزنها فِعَلالاً، وتكون بمنزلة قِلْقال لأَنَّ الزَّيْزَاء اسم، والفِعلال بكسر الأَوّل لا يكون إلَّا في المصادر، ولو كان من هذا الباب لكان فَعْلالاً بفتح الفاء بمنزلة القَلْقَال، وكان الأَصل الزَّيْزاي فانقلبت الياء همزة لأَنَّها طَرَفٌ بعد ألف زائدة، ولا تكون الهمزة للتأنيث لأَن فِعْلالاً وفُعْلالاً بكسر الفاء وضمها لا تكون الهمزة فيها للتأنيث عند البصريين[٤].

فإن قلتَ: فلم امتنعت من الصَّرْف؟.

قلتُ: جُعِلَت عَلماً للقَفْر بمنزلة (بَرَّة) للْبرور، ويكون (مَجْهل) بدلاً من (زيزاء) بدل نكرة من معرفة، ويُروى «بزيزاءِ مجْهلِ» بالإضافة، ويكون بمنزلة: دقيق الحُوَّاري[٥] أو عِرْق النَّسَا.

---

(١) تمامه:

* صليل زيوف يُنْتَقَدن بعبقرا *

وهو لامرىء القيس كما في ديوانه ص ٦٤ وفيه (حين تطيره)، وفي الأصل: «المر» بسقوط الواو، و(تشده) بالدال المهملة والبيت في المحتسب ٣٠٦/٢ وفيه (تشده) وهو الصواب ومعناه: تفرقة، وانظر البيت في أسرار البلاغة ص ١٨٧.

(٢) في الأصل: «العرقا» ولا وجه له، قال ابن دريد في الجمهرة ٣٩٥/٢ (غِرْقيءُ البيض. قشرها الرقيق الباطن).

(٣) في اللسان «درح»: «رجل دِرْحَايةٌ: كثير اللحم، قصير سمين ضخم البطن لئيم الخلقة، وهو فِعْلاية، ملحق بِجِعظارة».

(٤) انظر الحلل ص ٨١.

(٥) في التاج ١٠٤ «حور»: والحُوَّارِي: بِضَمِّ الحاء وشَدِّ الواو وفتح الراء: الدقيق الأبيض، وهو لباب الدقيق)، وأجوده وأخلصه.

فإن قلت: ولم لا يكون فَيْعالا[1] مِثْل الدَّيْمَاس[2].

قلت: لأَنَّك إن جعَلْته من باب الدَّيماس كانت فاؤُه وعينُه من جنس واحد مثل الدَّدَن، وباب الدَّدَن قليل لا ينبغي أن يؤخذ به ولا يُعَوَّل عليه ما وُجِدَ عنه مَنْدُوحه، ولا يكون وزنه فِعْلالاً، ويكون بمنزلة السِّرداح، لأَنَّ الياء لا تكون أصلاً في بنات الأربعة إلَّا بالتضعيف نحو: الزِّلْزال والقِلْقال، وقد مضى أَنَّه ليْس من هذا الباب لانكسار أوّله وليس بمصْدر، وكذلك الكلام في السِّيْسَاء[3] والقِيْقَاء[4]. وكل ما كان من هذا النوع.

قوله: (فـأَمَّا الظروف فنحو: خلْف، وأمام، وقُدَّام، ووَرَاء، وإزاء، وحِذاء، وتلْقاء، ووسْطَ، وبيْن، وأسفل، وأَعْلى، وعِنْد، ومَعَ وما أشبَه ذلك من الظروف، وهي كثيرة وفيما ذكرناه دليل على ما بقي[5].

اعلم أَنَّ الظروف على قسمين: ظروف زمان ومكان، فأما ظروف الزمان فتوجد على ثلاثة أقسام.

أحدها: (متى)، فهذه لا تكون مضافة شرطاً كانت أو استفهاماً فتقول: متى ضُرِبْتَ؟ ومتى تَضْرِبْ اضربْ. ومتى تَجْلِس اجلس. وكذلك (أَيَّان) و (إذْ ما) على من جعلها ظَرْفاً[6].

---

(١) في الأصل: (فعلالاً).

(٢) في اللسان (دمس): «الديماس: الكِنُّ.. وقيل: هو السَّرَب المظلم..، وكان لبعض الملوك حبسٌ، سماه ديماس لظلمته والدِّيماس: سجن الحجاج بن يوسف سُمِّي به على التشبيه، فإنْ فتحت الدال جمع على دياميس».

(٣) السِّيساء: الظهر.

(٤) القِيقاء: الأرض الغليظة.

(٥) عبارة الجمل المطبوع ص ٧٤: «وأما الظروف فنحو: خلف، وأمام، وقدَّام، ووراء، ووسط، وبين وأسفل، وأعلى، وحِذاء، وتِلقاء، وإزاء،وعند، ومع،.. «ومثله في (ج)، وجاء في (س).. «.. ووسط، وَوَراء، وبين، وأسفل، وأعلى وإزاء، وتلقاء...».

(٦) نسبه ابن هشام في مغني اللبيب ص ١٢٠ إلى المبرد، وابن السراج، والفارسي.

الثاني: ما لا يكون إلّا مضافاً إلى جملة، ولا يضاف إلى المفرد، وذلك (إذا) و (إذْ).

فأمّا (إذا) فتكون مضافة إلى الجملة الفعليّة، لأنَّ فيها معنى السَّببيَّة فتقول: إذا قمتَ قمتُ، وإذا تَجْلِسُ أجْلس، ومتى جاء بعدها اسم منصوب حُمِلَ على فعل مضمر يفسِّره الفعل الذي بعدها نحو: إذا زيداً تضربُه اضربُه، وكذلك إذا جاء بعدها اسم مرفوعٌ فيكون أيضاً محمولاً على فعْلٍ مقدَّرٍ، وذلك نحو: ﴿ إذا السَّمَاءُ انشَقَّت ﴾[1] و ﴿ إذا السَّماءُ انفَطَرَتْ ﴾[2] وما أشبه ذلك، ولا تكون أمثالُ هذه مرفوعةً بالابتداء، لأَنَّ الشَّرط طالبٌ بالفعل فلا يحملُ إلّا على الفعل، ولا يحملُ على الابتداء ما وُجِدَ عنه مَنْدُوحة، وأمّا قولُ علقمة:

٢١٧ ـ * وقد يَسَرتُ إذا ما الجُوع كُلِّفَه *[3]

فالجُوْع: مرفوعٌ بالابتداء وليس محمولاً على فعل، لأنَّه لو كان كذلك لكان إذا ما الجوعَ كلِّفه، لأنَّ ضميرَه في الفعل منصوب. ألَا ترى أنك لا تقول: هلا زيدٌ ضربتَه؟ ويكون على معنى: هلا ضُرِبَ زيدٌ ضربتَه؟ لأن باب الاشتغال يشترطُ فيه تساوي الاسم والضمير على حَسَب ما تقدَّم في باب الاشتغال[4]، وأقَلُّ من هذا أنْ يأتيَ: إذا زيدٌ في الدار أكرمَته. هذا لا يكاد يعرف إلّا في الشعر، فإن جاء فيحمل على/ الابتداء،ويكون بمنزلة قوله: [٢٢٨]

* ونُبِّئْتُ ليلَى أَرْسلَتْ بشفاعةٍ * [١٥١]

وبمنزلة قوله تعالى: ﴿ سَوَاءٌ عليكُم أَدَعَوتُمُوهُم أَمْ أَنْتُم صامِتُون ﴾[5]

---

(١) سورة الانشقاق الآية الأولى.

(٢) سورة الانفطار الآية الأولى.

(٣) تمامه: * معقّب من قداح النَّبع مقروم * ديوانه ص ٧٧.

(٤) انظر ما تقدم ص ٦١٦.

(٥) سورة الأعراف آية ١٩٣.

فالجملة الاسميّة في موضع الجملة الفعلية، فأنتم صامتون في موضع (صَمَتُّم).

وأما قول الشاعر:

٢١٨ ـ فهلا أَعَدُّوني لمثلي تفاقدوا إذا الخَصْم أَبْزَى مائلُ الرأس أَنْكَبُ [١]

فيكون (أَبْزَى) فعلاً ماضياً، ويكون (الخَصْمُ) فاعلاً بفعل مضمر يفسِّره ما بعده، ويكون بمنزلة قوله:

٢١٩ ـ * إن ابْزَاك خصمٌ أو نبا بك منزلُ *[٢]

فيكون من وضع الجملة الاسمية موضع الفعلية في ضرورة الشعر على حَسَبِ ما تقدَّم.

وأمَّا (إذ) فتضاف إلى الجملة الفعلية وإلى الجملة الاسمية، فإذا أضيفت إلى الجملة الفعليّة فالفعل ماضٍ، نحو قوله تعالى: ﴿ وإِذْ قالَ اللَّـهُ يا عِيسَى ﴾[٣] وكقوله تعالى: ﴿ وإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ ﴾[٤] وهو في القرآن كثير، وتضاف إلى الفعل المضارع وتكون من وضع المضارع موضع الماضي، لأَنَّ (إِذْ) لما مضى من الزمان، قال الله تعالى: ﴿ وإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي

---

(١) لبعض الفقعسيين كما في الحماسة ص ٦٨، شرحها للمرزوقي ١/٢١٤ وفيه «البَزَى» تأخر العَجزُ. . ، والنَكَبُ: شبه الميل في المشي، ومتن الأنكب من الإبل، وهو الذي يمشي في شقٍّ. . ».

(٢) صدره:

* وإني أخوك الدائم العهد لم أُحل *

وهو لمعن بن أوس المزني/ ديوانه ص ٩٣، الحماسة ص ٣٢٦، شرحها للمرزوقي ٣/١١٢٧.

قال المرزوقي: «وقال الخليل: يقال أبزيت بفلان، إذا بطشت به وقهرته، وحكى الدَّريديُّ: بزاه يبزوه بزواً، إذا قهره. . ويجوز أنْ يكون أبزى منقولاً بالألف عن بَزِيَ يَبْزَى بزىً. . ويكون المعنى: إن خفض منك خصم، أو طأطأ من إشرافك عدو».

(٣) سورة المائدة آية ١١٦.

(٤) سورة الأنفال آية ٣٢.

أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ ﴾[1] فإذا أضيفت إلى الجملة الاسمية فيكون الخبر فعْلاً ماضياً، فتقول: إذْ زيدٌ قامَ، ويكون غير فعْل فتقول: إذْ زيدٌ في الدار، وإذْ زيدٌ عندك، وإذْ زيد أميرٌ، قال سيبويه: ويقبح أنْ يكونَ الخبر فعلاً ماضياً، فتقول: إذْ زيدٌ قام، على أنه يجوز قليلاً[2] وإنَّما قبح لأن إذْ ظرفٌ لما مضى من الزمان، فإذا وقع بعدها الفعل الماضي فيطلب أن يليَه ويقبحُ الفصْل بينَه وبينَه، فتقول: إذْ قامَ زيدٌ[3].

القسم الثالث: ما عدا ما ذكرتُه، نحو: يوم ولَيلَة وعشيَّة، فهذه تضاف إلى المفردات وتضاف إلى الجمل، فإن كانت بمعنى الاستقبال أضيفت إلى الجملة الفعليَّة، لأَنَّها بمنزلة (إذا) وقد تقدَّم أَنَّ (إذا) بابها أَنْ تُضافَ الى الجملة الفعلية لمكان السَّبب الدَّاخل فيها، فإنْ كانت بمعنى الماضي أضيفت إلى الجملة الاسمية وإلى الجملة الفعلية، لأنها إذ ذاك بمنزلة (إذْ) فتضاف إلى ما تضاف إليه (إذْ).

وإذا أضيفت إلى الفعل الماضي جاز فيها الإعْرابُ على الأَصْل والبناء لإضافتها إلى المبني فتقول: على حينَ فَعَلْت كذا بالخفض والبناء، قال الشاعر:

* على حين عاتبت المشيبَ على الصبَا * [١]

يرْوى بالخفض على الأَصل، ويُرْوى بالفتح على أَنَّه بناهُ لإضافته إلى المبنيِّ، وهذا يوجب البناء في الظروف وليس على اللّزوم بخلاف تَضَمُّن الحرْف أو شَبَه الحرف، فإنّهما يوجبان البناء على اللّزوم، وسيأتي بَسْطُ هذا

---

(١) سورة الأحزاب آية ٣٧.

(٢) عبارة سيبويه في الكتاب ١٠٧/١ «وأمَّا إذ فيحسن ابتداء الاسم بعدها. تقول»: جئتُ إذْ عبدُالله قائم، و[جئت] إذ عبدُالله يقوم، إلاَّ أنَّها في فَعَلَ قبيحةٌ، نحو قولك: جئت إذ عبدُالله قام».

(٣) في الأصل: «إذا قام» تحريف.

في باب المعْرب والمَبْني، فإن كانت هذه الظروف مضافة إلى جملة فعليّة والفعل مضارع، أو إلى جملة اسمية فالإعراب هو المشهور من كلام العرب، واختلف النحويون في البناء فمنهم من بنى، ومنهم من أعرب. ومثال ذلك: على حين يقوم زيداً وعلى حينِ زيد قائم، والظاهر من كلام المُبَرِّد أنه لا يكون [إلاّ][1] الإعرابُ هنا، وإنَّما كان فيما تقدَّم لأَجْل أَنَّ الفعل الماضي مبنيٌّ، ونزل ذلك منزلة إضافة الاسْم إلى الحرف نحو قوله تعالى: ﴿ إنَّه لَحَقٌّ مثل ما أَنَّكُم تَنْطِقُونَ ﴾[2] قرىء برفع مثل ونصبه[3]، فمن رفع فلأنَّه نعْت لمرفوع، ومن فتح فلأنَّه مضاف إلى الحرف، وحُجَّة من أجاز البناء أَنَّ الأَصْل في الإضافة لا تكون للجملة حتى تقرن بحرف يصرفها إلى المفرد، لكنَّ العرب اتَّسعت في الظروف من غير حَرْف يردُّ الجملة[4] في تأويل المفرد، فكأَنَّ الظرف في الأَصل مضاف إلى الحرف، ولذلك قَلَّ[5]، وإن كان الأكثر هنا الإعراب، وإنَّه لحَسَنٌ مِن التعليل إن ساعده سَماع لا يحتمل التأويل. قال تعالى: ﴿ما أدْرَاكَ ما يَوْمُ الدِّين، ثم ما أَدْرَاكَ ما يَوْمُ الدِّين، يَوْمَ لا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شيئاً ﴾[6] قرىءَ بالرفع والنصب، فمن قرأهُ بالرفع[7] فهو خبر مبتدأ محذوف تقديرهُ، ذلك اليوم ﴿يَوْمُ لا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئاً ﴾ ومن قرأه بالنصب أَمكن أَنْ يكون خبر مبتدأ محذوف، ويكون التقدير ذلك اليوْم: ﴿ يَوْمَ لا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئاً ﴾، ويكون مبنيّاً

---

(١) تكملة يتم بها الكلام.

(٢) سورة الذاريات آية ٢٣.

(٣) انظر ما تقدم ص ٤٩٨.

(٤) في الأصل: «يرد إلى الجملة» بإقحام «إلى».

(٥) هكذا في الأصل، والمعنى: «قَلَّ البناء»، والأولى أن تكون العبارة: «ولذلك بُنِيَ» ليكون لقوله: «وإن كان الأكثر هنا الإعراب» فائدة.

(٦) سورة الانفطار آية ١٧، ١٨، ١٩، وقد رسمت «أدراك الأولى في الأصل «أَدْريك» وهي قراءة أبي عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي، وقرأ ابن كثير وعاصم «وما أدراك» مفخّماً/ السبعة ص ٦٧٤.

(٧) الرفع قراءة ابن كثير وأبي عمرو، وقراءة سائر السبعة بالنصب/ انظر السبعة ص ٦٧٤، حُجَّة =

لإضافته إلى الجملة، وأمكن أنْ يكونَ ظَرْفاً، ويكونَ خبر مبتدأ محذوف تقديره: الجزاء ﴿ يومَ لا تَمْلِكُ ﴾ أي في هذا اليوم.

وأمَّا ظروف المكان فلا تضاف إلاّ إلى المفردات، ولا أعلم مضافاً إلى الجملة من ظروف المكان إلاّ (حَيْثُ)، فإنها تضاف إلى الجملة الاسميّة، [٢٢٩] وإلى الجملة الفعلية وإضافتها إلى الجملة الفعلية/ أحسن ؛ لأنَّ فيها رائحة من السببيّة.

وتوجد غير مضافة وذلك نحو: (أَيْنَ) وتكون شَرْطاً واستفهاماً، ولا تكون في حالتيها إلا غير مضاف. وتكون مبنية ومعربة، فالمبني فيها: ما تضمن الحرف أو أشبهه، وما قطع عن الإضافة تقول: من قُدَّامُ، تريد: من قدام ذلك، وكلُّ ظرف قطع عن الإضافة بُنِيَ على الضَمِّ، وسواء كان ظرف زمان أو ظرف مكان تقول في ظرف الزمان: من قَبْلُ ومن بَعْدُ. قال الله تعالى: ﴿لله الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ ومِنْ بَعْدُ﴾[1]. وتقول: من قُدَّامٍ وتنوِّن، وإن كنت تريد مكاناً مخصوصاً وتكون بمنزلة عشيَّة وعَتَمةٍ إذا أردتهما ليوم بعيْنه، فإنهما يتصرّفان ولا ينصرفان، وهما مما عبر فيه باللفظ الشائع وأنت تريد واحداً مخصوصاً، ويكون بمنزلة قولهم: عاماً أَوَّلُ. التقدير: عاماً أَوَّلَ من عامِنا، فاللفظ صالح لكل عام متقدِّم، وإن كان المراد عاماً مخصوصاً وهو العام الّذي قبلَ عامنا متَّصلاً به، وقد مضى الكلامُ في هذا في باب ظروف الزمان[2]، قوله:

قوله: (ووَسْط)[3].

اعلم أن (وسْط) إذا كان ظرفاً فتكون السينُ ساكنةً، فتقول: جَلَست

= القراءات ص ٧٥٣/٧٥٤ الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/٣٦٤ - ٣٦٥.

(١) سورة الروم آية ٤.

(٢) انظر ما تقدم ص ٥٠٦.

(٣) الجمل ص ٧٤.

وَسْطَ القوم، وإذا كانت اسماً كانت السين مفتوحةً فتقول: جلَسْت في وَسَط القوم، هذا هو الظاهر من كلام سيبويه[1].

وقال ثعلب: «وتقول: جلستُ وَسْطَ القوم ـ تعني بينَهم ـ واحتجم في وَسَط رأسه»[2].

ثم إنَّ هذه الظروف منها متصرِّفة، ومنها غير متصرِّفة، فتَحْتُ، وفوق لا يتصرفان إلَّا بمن، تقول: جلست من تَحْتِه، وقمت من فَوْقه، ولا تقول: جلَست في فوقك، ولا جلَست في تحتك.

وأمَّا يمين وشِمال فيتصرفان. قال الله تعالى: ﴿عَنِ اليَمِينِ وعَنِ الشِّمَالِ﴾[3] وتقول: جلست يمينك، وجلست شمالك، وأنشد سيبويه:

* وكان الكَأْس مَجْراها اليَمِينا * [١٠١]

أي في اليمين، ولم يذكر سيبويه في اليمين في هـذا البيت إلا الظرف[4] وهو الظاهر.

وأجاز أبو علي أن يكون اليمين في البيت اسماً، ويكون المجرى بدلاً لا غير، لأنَّه لو كان مبتدأ لكان اليمين مرفوعاً أو مخفوضاً على أن يقدَّر حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على حاله[5] بمنـزلة قوله:

٢٢٠ ـ رحم اللَّهُ أَعْظُماً دفنوها بسجِسْتان طَلْحةِ الطَّلَحاتِ[6]

---

(١) انظر الكتاب ١/٤١١.

(٢) جاء في التلويح في شرح الفصيح ص ٦٨ «.. (وجلس وَسْطَ القوم) مخفَّف (تعني بينهم، وجلس وَسَط الدَّار) بالتثقيل (و) كذلك (احتجم وَسَط رأسه) بالتثقيل أيضاً».

(٣) سورة المعارج آية ٣٧.

(٤) انظر الكتاب ١/٢٢٢، ٤٠٥.

(٥) انظر الإيضاح ١/١٨٨.

(٦) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات (من بني عامر بن لؤي من قريش / شاعر إسلامي، زُبيري =

بخفض طلحة، والتقدير: أَعْظُم طلْحة، فحذف المضاف وأبقى عمَله، وقد تقدّم الكلام فيه بما يغني عن الإعادة(1).

وأمَّا (خَلْف) و(أَمام): فاختلف النحويون فيهما، فذهب(2) سيبويه - وعليه أكثر النحويين - إلى أنَّهما متصرفان، واستدلُّوا بقول الشاعر:

* مولَى المخافة خلفُها وأمَامُها * [٩٩]

وذهب الجرْمي إلى أنَّهما غير متصرفين، وأنَّهما مثلُ (فوق) و(تحت)، وسيبويه أجراهما مجرى يمين وشمال، وقد تقدَّم الكلام في هذا مستوفىً(3).

قوله: (وأمَّا الأسماء فنحو: مِثْل، وشِبْه، وشَبِيه، وسِوى، وسُوى، وسَواء، وخِدْن وتِرْب، ولِدَة، وكلٌّ، وبعض، وغير، وما أشبه ذلك من الأسماء التي لا تكاد تنفصل عن الإضافة، ولا تستعمل مفردة، وكلما أضفت اسْماً إلى اسْم خفضتَ المضاف إليه وأجريت الأوّل بالإعراب)(4).

اعلم أنَّ (سِوى) إذا كُسِرتْ سينُها أو ضُمَّت قُصِرت، وإذا فُتِحَت سينُها مُدت فتقول: سَواء، ويظهر من أبي القاسم أنها أسماء وليست بظروف،

= الهوى، مدح مصعب بمدائح جياد، ولما ظهر الأمويون على ابن الزبير خاف على نفسه فاستشفع بعبدالله بن جعفر، فشفع له عند عبد الملك بن مروان، فمدحهما / ترجمته في الشعر والشعراء ١/٥٤٦، خزانة الأدب ٣/٢٢٦) يرثي طلحة بن عبدالله الخزاعي/ انظره في ديوانه، المقتضب ٢/١٨٦، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٥٦٣، المعارف ص ٢٢، الإنصاف ١/٤١، معجم البلدان (سجستان) شرح المفصل ١/٤٧، ضرائر الشعر ص ١٦٥، رصف المباني ص ٢٩٧، ٣٤٨، الجني الداني ص ٦٠٥، همع الهوامع ٥/٢١٦، خزانة الأدب ٣/٣٩٢.

(١) انظر ما تقدم ص ٥٠٤.

(٢) في الأصل: «فمذهب... إلى أنَّهما» والوجه، ما أثبتُّ.

(٣) انظر ما تقدم ص ٥٠١ مما بعدها.

(٤) في الجمل المطبوع ص ٧٤ «... وسواء، وحَذو، وقُرْب، ولدى، ....» وفي (ح): «... وخِدْن، وترب، ولِدَة»، وجاءت العبارة في «س» كما أوردها المصنف إلاَّ أن «غير» أتت بعد «سواء».

ونص سيبويه أنها من الظروف التي لا تتصرّف، وإنما تتصرّف في الشِعْر[1]، وأنشد على ذلك:

* إذا جلسوا منا ولا من سوائنا * [٩٦]

فأدخل عليها (من)، ومن النحويين من ذهب إلى أن إدخال (من) عليها يكون في الكلام[2]، وجعل إدخال (من) على الظروف كلها قياساً، وهذا ليس بشيء وإدخالُ (من) على الظروف كإدخال حروف الجرِّ كلها تصرف، فلا يقال إلّا حيثُ قالت العرب، ولا يقال في الكلام: أَخذتُ هذا من سواك، وإنما يقال هنا: أَخذت هذا من غيرك، ولا تستعمل (سوى) اسْماً مجروراً بمن ولا بغير (من) إلاَّ في الشعر، والذي دعا سيبويه أَنْ جعلَها ظرفاً أمْران:

أحدهما: عدم تصرُّفها، وعدم التصرف إنَّما يوجد في الظروف، وفي المصادر وفي الأسماء المبهمة، فإن جعلنا (سوى) ظرفاً فيكون عدم تصرُّفه له نظير، وإن جعلناها غير ظرف لم يكن لذلك نظير، وبلا شكٍّ أَنَّ ما لهُ نظير أولى في الظن مما لا نظير له.

الثاني: أن سيبويه ـ رحمه/ الله ـ حكى أَنَّ العرب تقول: مررت بمَنْ سواك[3] ومَنْ هنا بمنزلة الّذِي، ولا بُدَّ لها من صلة، والصِّلَة ظرف أو جملة، فلا يمكن أَنْ تكونَ جملة لنصبها[4]، فلم يبق إلاَّ أَنْ تكونَ ظرفاً، ويكون التقدير بمَنْ مكانك، أي لم أَمُرّ بك، وفيها معنى الاستثناء. [٢٣٠]

والأسماء على أربعة أقسام:

أحدها: ما لا تَصِحُّ إضافته، وذلك كلُّ اسم مَبْنِيٍّ، ولا تجد من

---

(١) الكتاب ١/ ٤٠٧.

(٢) انظر ما تقدم ص ٤٩٦.

(٣) في الكتاب ١/ ٤٠٩: «ويدلُّك على أَنَّ سواءك، وكزيد بمنزلة الظروف، أنك تقول: مررتُ بمَنْ سواءك، وعلى مَنْ سواءك».

(٤) هكذا في الأصل.

الأسماء المبنيّة ما أضيف إلاَّ (كم)، نحو قولك: كم رَجُلٍ ضربتَ؟ وما أشبه ذلك، وإنَّما تضافُ الأسمـاءُ المعْربة لأنّ الاسم لم يبن إلاَّ لشَبَه الحرف أو تَضَمُّن معنى الحرف، والحرف لا تصحُّ إضافته، فما أشبهه أو تضمَّن معناه لا يضاف، وما وُجِد من ذلك مضافاً فخارجٌ عن قياسه.

وأضيفتْ (كَمْ) لأَنَّها ضِدُّ (رُبَّ)، وهي أيضاً نظيرتها من جهة المباهاة والافتخار وما بعد (رُبَّ) مخفوض فخفضوا ما بعْد (كم).

وكلُّ اسم لا يصحُّ تنكيره، لأَنَّ النكرات هي التي تضاف، فما لا يصحُّ تنكيره لا تصحّ إضافته، ومن ذلك الأسماء المبهمة، والأسماء الموصولة[1]، والأسماء المضمرات، هذه كلُّها لا تضاف لأنّها لا تتنكّر، وأمَّا الأعلام فتضافُ لأنها تتنكَّر، فتقول: جاءني زيدُك، وجاءني عمرو بني فلان وما أشبه ذلك.

فإن قلت: فالأَعْلام إذا نُكِّرت أيجوز دخول الألف واللَّام عليها؟ فتقول: جاء الزيْد والعَمْرُو.

قلْت: لا يقال ذلك إلاَّ في الشِّعْر للضرورة، وكأنَّهم كرهوا قبح اللَّفظ [في دخول الألف واللاَّم][2]، ولم يكرهوا قبْح اللفظ في الإضافة لأَنَّ الإضافة قد توجدُ في بعض الصفـات غير معرِّفة، وتوجد على معناها منفصلة عن الإضافة، وتلك الصفات: اسم الفاعل، والصفة المشبّهة باسم الفاعل، وأفعل الّتي للتفضيل، وأسماء مبهمة نحو: مثل وشبهه. وسيأتي الكلام فيها مسْتوفَى[3]، فلما كانت الإضـافة توجد غير معرِّفة وعلى معناها منفصلة جاءت في الأَعْـلام إذا نُكِّرت، ولما كانت الألف واللامُ لا تكون إلاَّ معْرفة، ومتى جاءت زائدة جاءت زائدة لتوكيد التعريف كرهوا دخولها على ما أصـله

(١) من الأصل (الموصوفة) تحريف.

(٢) تكملة يتم بها الكلام.

(٣) انظر ما سيأتي ص ١٠٤١، ١٠٤٣.

التعريف، والتنكير فيه عارض، وقد جاء في الشعر: الزَّيْد[1]، وهذا بحيثُ لا يقاسُ عليه.

الثاني: لا يستعمل إلَّا مضافاً، وذلك نحو: كلٌّ وبعضٌ، فإنّهما لا يستعملان إلّا مضافين، والإضافة تكون ملْفوظاً بها ومنويّةً، فمثال الملفوظ بها قولهم: كلُّ الناس فعلُوا كذا، ويجوز أن تقول: كلّ الناس فعل كذا، تحمل على اللفظ وعلى المعنى، قال الله تعالى: ﴿ وكُلٌّ أَتَوهُ دَاخِرين ﴾[2]، وقرئ: آتُوهُ[3]، فهذه عائدةٌ على معنى كلّ. وقال تعالى: ﴿ إنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاواتِ والأرض إلّا آتِي الرَّحمنِ عَبْداً ﴾[4] فهذا بمنزلة: كُلُّ الناس فعلَ كذا، وتقول: أكُلَّ الرجالِ فعلَ كذا؟ وأنت تريد قوماً مخصوصين، فإن أردتَ جميعَ الرجال وأردت الجنس جاز لك أنْ تقولَ: كلُّ الرجال، وجاز لك أنْ تقول: كُلُّ رجلٍ وهذا اختصارٌ واكتفاء بالواحد عن الجمع، واكتفاءٌ بالنَّكرة عن المعرفةِ. وتقول: مَرَرْتُ بكلٍّ قائماً، الأصل مررت بكلِّهم، ثم قطع عن الإضافة فَنُوِّن.

الثالث: ما الإضافة فيه أكثر، ويستعمل بغير إضافة، وذلك نحو مِثْل، وشِبْه الأكثر في هذا كلِّه أنْ تكون مضافةً ومن ذلك: تِرْب وخِدْن.

الرابع: أنْ يستعملَ مضافاً وغير مضاف، وذلك كل اسم نكرة نحو: غلام وصاحب ومَسْجد ودار وما أشبه ذلك، فهذا النوع إن أُضيف خَفَض وإنْ لم يضفْ لم يخفض فتقول: جاءني غلامُ زيد.

---

(١) من ذلك قول الشاعر

وجدنا الوليد بن اليزيد مباركاً شديداً بأعباء الخلافة كاهله

الإنصاف ١/٣١٧، شرح المفصل ١/٤٤، مغني اللبيب ص ٧٥، خزانة الأدب ١/٣٢٧، ٣/٢٥٢.

(٢) سورة النمل آية ٨٧.

(٣) قرأ حمزة وحفص عن عاصم (أَتوه)، وقرأ سائر السبعة (آتوه) / انظر السبعة ص ٤٨٧، حُجَّة القراءات ص ٥٣٨ ـ ٥٣٩، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/١٦٧.

(٤) سورة مريم آية ٩٣، وسقطت (والأرض) من الأصل.

واختلف الناس في الخافض في مثل هذا فمنهم من ذهب إلى أنَّها مخفوضة بحروف مقدرة [١]، فإذا قلت: غلامُ زيد، فزيد مخفوض باللاَّم. والتقدير: غلامٌ لِزيْد، وكذلك مسجدُ عمْرٍو، وخاتَمُ حديدٍ، فحديد مخفوض بمِن، لأَنَّ الأصل خاتمٌ من حديدٍ، وهذا القولُ مردود عند المحققين من أهل هذه الصَّنْعة.

وكان الأستاذ أبو علي يردُّ هذا القول، ويقول: إذا قلْتَ: غلامُ زيد، فالغلام معرفة، وإذا قلتَ: غلامٌ لزيد، فالغلام نكرة، فكيف يكون غلامُ زيد مخفوضاً بحرف، لو ظهر ذلك الحرف لأَخَلَّ المعنى؟. وهذا الذي رَدَّ به الأستاذ صحيح.

ومنهم من قال: إن الاسْم المضاف هو الخافض للثاني[٢]، ويكون هذا بمنزلة المبتدأ والخبر. ألا ترى أَنَّ المبتدأ هو الذي رفع الخبر وهما اسمان، وإنَّما عمل المبتدأ في الخبر لطلبه إيّاه، فكذلك المضافُ خَفَض المضاف إليه لأنه يطلبه، وأصل العمل راجع/ إلى الطلب. [٢٣١]

قوله[٣]: (واعْلَم أن حروف الخفض هذه التي ذكرناها تخفض ما بعدها، ويرتفعُ ما بعد المخفوض بالابتداء)[٤].

اعترض بعض المتأخرين هذا القول بأن قال: ليس هذا على إطلاقه ألاَ ترى أَنَّك تقول: ضربتُ فِي الدَّار زيداً، ولا يرتفع ما بعْد المخفوض هنا.

الجوابُ: أَنَّه قال بَعْد هذا (إلا أَن يدخل عليه عامل غيره)[٥] وأَنت إذا

(١) قال ابن الفخار في شرح الجمل ص ١١٧ «وذهب قوم منهم أبو الحسن بن الباذش إلى أنَّه مخفوض بالحرف المحذوف» وعَزاه السيوطي في همع الهوامع ٤/٢٦٥ إلى الزَّجاج وابن الحاجب.

(٢) هذا هو مذهب سيبويه انظر الكتاب ١/٤١٩.

(٣) تكملة يتم بها الكلام، ومكانها في الأصل بياض بمقدار كلمه.

(٤) الجمل ص ٧٤.

(٥) المصدر نفسه.

قلتَ: ضربتُ في الدّار زيداً، فقد أَدْخلت على زيد عاملاً وهو (ضربت)، فقد تبيَّن أَنَّ مراده ما لم يكن هناك عامل إلَّا الابتداء[1].

فقد صَحَّ أَنَّ هذا الكلام على إِطْلاقه، فإِنَّك متى وجدت بعد المخفوض اسماً غير مرفوع، فهو بلا شكٍّ محمول على عامل غير الابتداء.

قوله: (وزيدٌ على فراشه)[2].

اعترض هذا أيضاً بعض المتأخرين. وقالوا: ليس (زيدٌ على فراشه) من هذا الباب، إنما كان يجب أَنْ يقولَ: على فراشه زيدٌ، وحينئذ يكون مثالاً لهذا القانون الذي ذكر[3].

الجوابُ: أَنَّ أَبا القاسم إذا ذكر قانوناً ذكر بعْدُ مثاله، وقد ذكر في هذا الباب قوانين عِدَّة منها حروف الجرّ نحو: مِنْ وإِلَى، ولم يذكر لها مُثُلاً، ومنها الظروف ولم يذكر لهبا مُثُلاً، ومنها الأسماء وهي: مِثْل وشِبْه، ولم يذكر لها مُثُلاً.

وقوله[4]: (اعلَم أَنَّ حروف الخفض هذه التي ذكرناها) فلما أكمل ذكر هذه القوانين أخذ في مُثُلها، فذكر أوّلاً: (من زيدٍ رسولٌ قاصدٌ)[5]، ففي هذا أَمْران:

أحدهما: أَنَّه مثال لخفض (من).

الثاني: أَنَّه مثال لقوله (اعلم أن حروف الخفض هذه).

ثم قال: (وفي أخيك خصلةٌ جميلةٌ)[6].

---

(١) أشار ابن الفخار إلى هذا الانفصال في شرح الجمل ص ١١٧ بإيجاز.

(٢) الجمل ص ٧٤.

(٣) انظر إصلاح الخلل ص ١٨١، وصرح المؤلف بابن السيد في إملائه ص ٩.

(٤) بين الواو وكلمة (قوله) بياض بمقدار كلمة، والكلام لا يحتاج إلى تكملة.

(٥) الجمل ص ٧٤.

(٦) المصدر نفسه.

في هذا أيضاً أمران:

أحدهما: أنَّه مثال لخفض (في).

الثاني: مثالٌ لقوله: «اعْلم أن حروف الخفض».

ثم قال: (ولعمرو مال كثير)[1] وهذا أيضاً كذلك.

ثم قال: (وزيدٌ على فراشه) وهذا تمثيلٌ لمعنى واحد، وهو خفض (على).

ثم قال: (وربَّ رَجُلٍ قد لقيت)[2] فهذا تمثيل لخفض (رُبَّ) ثم قال: (وقامَ القومُ حاشا زيدٍ، وخلا عمرو)[3] وفي هذا تمثيل لخفْض (حاشا) و(خلا)، وسيأتي الكلام في (حاشا) و(لا) في باب الاستثناء.

ثم قال: (وتقول: ما رأيته منذ يومين)[4] هذا تمثيل لخفض (منذ) ثمَّ قال في القسَم: (والله لأخْرُجنَّ)[5]. هـذا تمثيل لِواو القسم، وكذلك الكلام في جميع ما جاء بعد هذا من المُثُل ثم أتى بمُثُل الظـروف، وقالَ: (وتقول في الظروف: محمّد عند عمرو)[6] فلما أكمل مُثُلَ الظروف أخذ في تمثيل خفض الأسماء فقالَ: (وتقول في الأسْماء التي تستعمل مُضافة: قام القوم سِوى زيد، وخرج إخوتك غير عَمْرو)[7] حتى أكْمَـلَ مُثُلَ ما ذكر قبلُ من القوانين، فهذا مراده هنا فتدبّره، فإنَّه مقصدٌ صحيحٌ ونوعٌ حسن.

[قوله]:[8] (وتقول في الإضافة: خرج غلامُ زيدٍ)[9].

---

(١) الجمل ص ٧٤.

(٢) في الجمل بنسخه الثلاث: «لقيته» وكذلك ذكرها المؤلف في إملائه. ص ٩٣.

(٣) الجمل ص ٧٤.

(٤) (٥) (٦) (٧) المصدر نفسه ص ٧٥.

(٨) تكملة يتم بها الكلام، ومكانها في الأصل بياض بمقدار كلمة.

(٩) الجمل ص ٧٥.

اعلم أَنَّ الاسم إذا أضفته إلى اسم بعده، فإنَّ المضاف إليه يكون مخفوضاً وقد تقدَّم الكلامُ في الخافض وما في ذلك من الخلاف، وبيَّنت الصحيح عندي في ذلك، وأَمَّا المضاف فيكون بحَسَب العالم الداخل عليه، فيرتفع إن كان العامل رافعاً، وينتصب إن كان العامل ناصباً، وينخفض إن كان العاملُ خافضاً، ويسقط من الأَوّل التنوين إن كان مفْرداً أَوْ جمعاً مكسَّراً أو جمع مؤنث سالم، فتقول: غلامُ زيدٍ، وغلمانُ[1] عمروٍ، وهنداتُ محمَّدٍ، وإنَّما لم يجْمع بين الإضافة والتنوين، لأَنَّ التنوين منتهى الاسم، وفاصلٌ له عمّا بعده، والمضافُ والمضافُ إليه ينزلان منزلة الاسم الواحد لأنه يعرِّفه ويفصلهُ من غيره ويخصصُه من بين سَائِر جنسه، فنزلت الإضافة لذلك منزلَة الألف واللام، فكما أن الألف واللاّم مع الاسم كالشيءِ الواحد فالاسمان المضاف أحدهما إلى الآخر كالشيء الواحد، ولذلك لا يُفْصَل بينهما، فلذلك لم يقع التنوين بينهما، ولا تفصل العربُ بين المضاف والمضاف إليه إلاّ بالظرف والمجرور في ضرورة الشِّعر، نحو قوله:

٢٢١ ـ * للَّهِ دَرُّ اليومَ مَنْ لامها *[2]

فاليوْم: ظرف، وقد فصل به بين الدَّر ومَنْ لامها، وكذلك أيضاً قوله:

* طباخِ ساعاتِ الكَرى زادِ الكسل *[3] [٩١]

---

(١) في الأصل: «غلماً» بسقوط النون.

(٢) صدره: * لما رأت ساتيد ما استعبرت *

وهو لعمرو بن قَميئة البكري (شاعر جاهلي قديم، صحب امرأ القيس في رحلته إلى بلاد الروم فهلك فقيل له عمرو الضائع: ترجمته في المعمرين ص ١١٢ الشعر والشعراء ١/٣٨٣، معجم الشعراء ص ٣، خزانة الأدب ٢/٢٤٩ انظر الشاهد في الكتاب ١/١٧٨، شرح أبياته لابن السيرافي ١/٣٦٧، فرحة الأديب ص ٨٦، المقتضب ٤/٣٧٧، مجالس ثعلب ١/١٢٥، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٧٤، الإفصاح للفارقي ص ١١٦، ١٥٦، الإنصاف ٢/٤٣٢ شرح المفصل ٢/٤٦، ٣/٢٠، ٧٧، ٨/٦٦، خزانة الأدب ٢/٢٤٧.

(٣) عدت الأرضة على كلمة «الكسل» فلم تبق منها إلاّ (الـ).

فيمن خفض الزاد. ويفصل بالمعطوف في مثل قولهم: قَطَعَ اللَّهُ يدَ ورجْلَ من قالها، وهذا أيضاً لا يكون إلّا في الشعر، أوْ في قليل من الكلام، أنشد سيبويه(١):

* بين ذراعي وجبهةِ الأَسَدِ * [٨٧]

وكـأَنَّ المعنى: بين أعضاء الأسد، وكذلك قطع اللَّهُ يد ورجلُ من قالها(٢) المعنى: قطع الله عُضْوَيْ(٣) من/ قالها، ويفصل أيضاً بلام الجرّ، [٢٣٢] وذلك في النداء والنفي بلا، فمثال النداء قوله:

* يا بؤس للحرب التي * [٢٠٥]

ومثالُ النفي بلا قولهم: لا أبا لك، فالأب مضاف إلـى الكاف، والدليل على ذلك ظهور السلام.

واختلفوا في الخافض، فمنهم من ذهب إلى أنّه إذا قلت: يا بؤسَ للحرب، ولا أبا لك فالاسم مخفوض بالاسم الأول واللام مقحمة لا عمل لها، لأنها زائدة(٤).

ومنهم من ذهب إلى أَنَّ الخافض حرف الجر ولا ينظر إلى زيادته، لأن حروف الجر إذا زيدت يبقى عملها. ألا ترى أنهم قالوا: ليس زيد بقائم. وتقول: ما زيد بجبان، والباء هنا زائدة ومع هذا خفضت وكذلك قولهم: بحسْبِك زيدٌ، الأَصْل: حسْبُك زيدٌ، ثم أُدْخِل حرف الجَرِّ فخَفَضَ، وهو مع ذلك زائدٌ، (فإذا صَحَّ أَنَّ حرف الجر وإن كان زائداً في العمل بمنزلته إذا لم يكن زائداً، فالقياسُ أَنْ يُدَّعَى أَنَّ العمل للحرف والاسم معلق لأمرين:

---

(١) الكتاب ١/ ١٨٠.

(٢) انظر ما تقدم ص ٤٥٧.

(٣) في الأصل: (عضوا).

(٤) هذا هو مذهب سيبويه: انظر الكتاب ٢/ ٢٠٧.

أحدهما: أنَّ حروف الجر أقرب للاسم من الاسم المضاف إليه فظهور عمله أوْلى لقرب عمله.

الثاني: أنَّ الحروف لا تجدها معلقة عن العمل، والاسم قد يعلق على حَسَبِ ما تقدَّم في قوله:

* بين ذراعيْ وجبهة الأسد *[1] [٨٧]

فادِّعاء ما له نظيرٌ أولى من ادّعاء ما لا نظيرَ له، وهذا الذي ذكرتُه هو مذهب ابن جني[2]، وهو الصحيح.

و (ما) تزاد بين المضاف والمضاف إليه كقول امرىء القيس:

٢٢٢ ـ * يا بُعْدَ ما متأمَّلِ *[3]

الأصل: (يا بعد متأمَّل)، فزيدت (ما)، وكذلك (لا) زيدت أيضاً بين المضاف والمضاف إليه، فهذه الأربعة هي التي يفرّق بها بين المضاف والمضاف إليه في كلام العرب، ولم يذكر سيبويه غير هذه الأربعة، وزاد غيره خامساً وهو الفصلُ بين المصدر وفاعله بمفعوله.

وأنشد:

---

(١) انظر ما تقدم ص ٤٥٨.

(٢) الخصائص ٣/١٠٦.

(٣) الشاهد من معلقته، وهو بتمامه كما في ديوانه ص ٢٤:

قعدت له وصحبتي بين حامر   وبين إكام بُعْدَ ما متأمل

وكذا في شرحه للأعلم ص ٩٢، وفي شرح القصائد السبع ص ١٠٢، وشرح القصائد التسع ١/١٩١.

(.. وصحبتي بين ضارج   وبين العُذَيب بُعْدَ ما مُتَأَمَّل)

وفي جمهرة أشعار العرب ص ١٦٧.

(قعدت وأصحابي له بين ضارح   وبين العذيب بُعْدَ ما متأمل)

وانظر خزانة الأدب ٤/١٢٠، شرح شواهد الشافية ص ٣٩.

و(يا بُعْدَ) هكذا في الأصل بوضوح تام، ولم أقف عليه روايةً.

٢٢٣ - فــزججتــه بِمِــزَجَّــةٍ زَجَّ القَلُوصَ أبي مَــزَاده[1]

أراد زَجَّ أبي مَزَاده القلوصَ، ففصل بالمفعول بين المصدر وفاعله وعلى هـذا قراءةُ ابن عـامر (وكَـذلِك زُيِّنَ لِكَثِيـرٍ مِنَ المُشْرِكينَ قَتْـلُ أولادَهُم شُرَكائِهِم)[2] بنصب (أولادهِم) وخفض (شركائِهم).

فقد تقرَّر مما ذكرته [عدم][3] الجمع بين التنوين[4] والإضافة فإن كان الاسم مثنى أو مجموعاً جَمْعَ سلامةٍ بالواو والنون سقطتِ النونُ للإضافة، وذلك أَنَّ هذه النون لحقت تقويةً لعلامة التثنية والجمع لما لحقهما من الضَّعْف بزوال الحركة والتنوين اللّذين كانا في آخر المفرد. والتنوين يسقطُ مع الألف واللاَّم ومع الإضافة والحركة تثبت معهما، فلو أسقطوا النونَ معهما لغَلَّبُوا عليهما[5] حكمَ التنوين ولم يبقوا للحركة أثَراً، ولو أثبتوا التنوين معهما لغَلَّبُوا عليهما حكمَ الحركة، ولم يبقوا للتنوين أثراً وكان الأَعْدلُ أَنْ يُثْبتُوا النونَ مع أحدهما ويسقطوها مع الآخر إشعاراً بالأَمرين وعدلاً بينهما، فأثبتوا النونَ مع الأَلف تغليباً لحكم الحركة، وأسقطوها مع الإضافة تغليباً لحكم التنوين.

---

(١) لم أقف على نسبته، وانظره في معاني القرآن ١/٣٥٨، ٢/٨١، مجالس ثعلب ١/١٢٥، الخصائص ٢/٤٠٦، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٧٥، الإنصاف ٢/٤٢٧. شرح المفصل ٣/١٩، ٢٢، المقرب ١/٥٤، ضرائر الشعر ص ١٩٦، خزانة الأدب ٢/٢٥١ وفيه (وهذا البيت لم يعتمد عليه متقنو كتاب سيبويه حتى قال السيرافي: لم يثبته أحدٌ من أهل الرواية، وهو من زيادات أبي الحسن الأخفش في حواشي كتاب سيبويه، فأدخله بعض النساخ حتى شرحه الأعلم وابن خلف في جملة أبياته) وروايتُه في المصادر التي اطلعت عليها «فزججتها». والمِزَجَّةُ: الرمح القصير.

(٢) سورة الأنعام آية ١٣٧ في قراءة ابن عامر بضم زاي (زين)، ولام (قتل)، وفتح دال (أولادهم) وكسر همزة (شركائهم)، وقرأ الباقون بفتح الزاي واللام، وكسر الدال، وضم الهمزة/ انظر السبعة ص ٢٧٠ حجة القــراءات ص ٢٧٣، الكشف عن وجـوه القــراءات السبع ١/٤٥٣ - ٤٥٤.

(٣) تكملة يتم بها الكلام.

(٤) في الأصل: النون تحريف.

(٥) في الأصل: (عليها).

فإن قلتَ: ولِمَ لَمْ يُعْكَسِ الأمْرُ؟

قلْتُ: هذا طَلَبُ علّة الاختصاص، ولا تلْزم في هذه الصَّنْعة، فإنّهم لو فعلوا العكس لقيل: ولم كان ذلك؟ فهذا لا يلْزم فقد حصلَ المراد مما فعلوه من الإعلام بأنَّ النونَ لحقت عِوضاً من الحركة والتنوين.

قوله : (لأنَّها مؤدِّيَةٌ معنى التنوين وعِوَضٌ منه)[1].

لا يقتضي قوله: إنّها عوضٌ منه، أنَّها ليست عِوضاً من غيره، بل هي عِوض من التنوين والحركة على حَسَبِ ما ذكرته، وقد تقدَّم الكلام في الاختلاف في نون التثنية والجمع وما فيها بما يغني عن الإعادة[2].

قوله: (ولو قلتَ: هذا الغلامُ زيدٍ أو الصاحبُ عمْروٍ، فجمعتَ بين الألف واللام والإضافة كان خطأ)[3].

اعلم: أنَّ العرب لا تجمعُ بين الألف واللاّم والإضافة، لأنَّ الألفَ واللاَّم لا تَرِدان إلاّ على شائع لتُزيل شِياعه، فإن دخلَت على الاسم الشائع زال شِياعه، وصار واقعاً على واحد بعينه كالأسماء المبهمة، والأسماء المضمرة، فكما لا يصح إضافة هذه الأسماء فلا تصحُّ إضافة ما فيه الألف واللام.

فإنْ قلتَ: قد أضيفتِ الأعلامُ فقالوا: جاءني زيدُ بني فلان.

قلْتُ: الأعْلام لم تصحّ إضافتُها إلاّ بعد زوال تخصيصها وجعلها شائعةً.

فإن قلتَ: ولِمَ لَمْ يدخلها الألف واللام؟

---

(١) الجمل ص ٧٥.

(٢) انظر ما تقدم ص ٢٥٦.

(٣) الجمل ص ٧٦، وليس في أيٍّ من نسخه الثلاث قوله (أو الصاحب عمرو) ولم يذكره المؤلف في إملائه ص ٩٥ حين أورد كلام الزجاجي.

قلتُ: مراعاةَ اللفظ، وقد مضى الكلام في هذا مستوعباً[1]، ولك أَنْ تقول: الاسم إذا أُضِيفَ فلا بدّ من تخصيصه، فإن أُضِيفَ إلى معرفةٍ تعرّف، وإن أُضِيفَ إلى تخصّص/ بَعْض تخصيصً [٢٣٣] وإن لم يتعرّف، فإذا أُضِيف إلى المعرفة وتعرّف فلا يمكن دخولُ الألف واللام عليه، لأَنَّ الألف واللاّم لا يدخلان إلاّ على شائع، يزول الشِياع بالإضافة إلى المعرفة، فإن أضيف إلى النكرة فلا يدخلُ عليه الألف واللاّم، لأَنَّك إذا قصدتَ التعريفَ بهما أدخلتَهما على الثاني فيصيرُ الأَوَّل معرفةً بهما، فتقول: ثلاثةُ الأثواب، والأصل: ثلاثةُ أثوابٍ، فلما أردتَ التعريفَ أَدْخلْت الألف واللام على الثانِي فتعرَّف الأول بهما [كما][2] يتعرف بالإضافة نحو: ثلاثةُ أثوابِك، وكما يكتسي من الثاني الشرط نحو: غلام من تضرب أضرب، ويكتسي من الثاني الاستفهام فتقول: غلامُ مَنْ تضرب؟ وكذلك تدخل الألف واللاّم على الثاني فيكتسي الأول منه التعْريف.

ومن العرب من يقول: الثلاثةُ الأثوابِ[3]، وتدخل الألف واللام في الأوَّل والثاني، وهذا ضعيف لا يكادُ يُعْرف. وسيأتي الكلام في الحسن الوجه في بابه[4] ويعود الكلام في هذا مكمّلاً.

قوله: (لأَنَّ الألف واللام يعرِّفان الاسم بالعهد، والإضافة تعرِّف الاسم بالمِلْك والاستحقاق)[5].

يُمْكن أَنْ يريدَ ما ذكرتُه، وهو أَنَّ الألف واللاّم لما كانت

---

(١) انظر ما تقدم ص ٨٨٤.

(٢) تكملة يتم بها الكلام.

(٣) قال أبو البركات الأنباري في الإنصاف ١/٣١٣ «وقد حكى ذلك أبو عمرو عن أبي الحسن الأخفش عن العرب، وقال ابن يعيش في شرح المفصل ٢/١٢٢: وإنما ذلك شيء رواه الكسائي وقد روى أبو زيد فيما حكى عنه أبو عمر الجرمي أَنَّ قوماً من العرب يقولونه غير فصحاء» وانظر مصادر أخرى في حواشي المتقضب ٢/١٧٣.

(٤) انظر ما سيأتي ص ١٠٨٧.

(٥) الجمل ص ٧٦.

تعرُّفان الاسم بالعَهْد اقتضى أَنْ تدخلا على اسمٍ شائع نحو الرّجل والغلام، وكذلك الإضافة لما كانت تعرف الاسم بالملك صارت تطلبُ أَلَّا تدخل إلَّا على شائعٍ فقد [حصل][1] التناقض بين الألف واللاّم والإضافة بذلك، لأَنَّ الشياع يزول بكل واحد منهما، فلا يصحُّ أَنْ يَرِد الآخر[2]، لأَنَّ الآخر لا يرد إلّا على شائع.

قوله: (ولا يجمع على الاسم تعريفان مختلفان)[3].

واعترض بعض المتأخرين هذا فقال: لا يَرِدُ على الاسم تعريفان متفقان ولا مختلفان، فهذه زيادة أورثت نقصاً[4].

قلت: يمكن أَنْ ينفصل عن هذا بوجهين:

أحدهما: أن يكونَ استظهر على[5] ما حُكِي عن العرب من قولهم الثلاثةُ الأثوابِ، فإنَّ الألف واللَّام الداخلتين على الأثواب تعرّفت بهما الثلاثة، فقد تعرّفت بالألف والـلام وقد دخلَت على الثلاثة الألف واللام فقد صار الثلاثة لهذا كأَنَّها تعرفت بالألف واللام مرتين، وإن كان المُعَوَّل عليه أَنْ يقول: إحداهما زائدة لتوكيد التعريف، لكن صار من جهة اللَّفْظ كأَنَّ الاسم تعرَّف من جهتين متفقتين، فلذلك قال: (ولا يجمع على الاسم تعريفان مختلفان).

---

(١) تكملة بمثلها يتم الكلام.

(٢) هكذا في الأصل، والعبارة مضطربة. وعبارة المؤلف في إملائه ص ٩٥: (.. فعلى هذا لا يمكن الجمع بينهما، لأن كل واحد منهما طالب اللفظ الذي وضع شائعاً، فإذا ورد أحدهما على الاسم الشائع زال شياعه، فلا يصح ورود الآخر عليه).

(٣) الجمل المطبوع ص ٧٦، وقد أخل بقوله (مختلفان) وهو موجود في الخطيتين، وفي إصلاح الخلل ص ١٨١، وغاية الأمل لابن بزيزة ١/ ص ١٦٠.

(٤) صرح المؤلف في إملائه ص ٩٥ بنسبة هذا الاعتراض إلى ابن السيد وهو في إصلاح الخلل ص ١٨١، ونقله ابن بزيزة في غاية الأمل ١/ ص ١٦٠ عن ابن الطراوة.

(٥) قوله: (استظهر على ما حكي) هكذا في الأصل والعبارة مضطربة والمراد أن: (الثلاثة الأثواب) قد يؤخذ على أنَّه اجتمع عليه معرفان متفقان.

الثاني: أَنَّ تعريفين متفقين من كلِّ جهة لا يُمْكِن، لا بُدّ في الشيئين أَنْ يختلفا من جهةٍ ما ولو اتفقا من كلِّ جهة لكانا واحداً ولم يكونا اثنين، فكأَنَّه قال: ولا يجتمع على الاسم تعريفان مختلفان، وأَمَّا المتفقان فلا يمكن[1].

قوله: (وكذلك لو قلت: غلامُ زيدٍ)[2].

اعلم أَنَّ هذه الثلاثة لا يجتمع واحدٌ منها مع صاحبه، وهو الألف واللّام والتنوين والإضافة، فأَمَّا التنوين والإضافة فقد تقدم أنّهما لا يجتمعان، لأنَّ المضاف والمضاف إليه كالشيءِ الواحد، والتنوين لا يقع إلّا في الأواخر، فلا يقعُ بين الشيئين اللّذين صارا كالشيء الواحد، وأَمَّا الألف واللام والإضافة فقد تقدَّم أَنَّهما لا يجتمعان لما يؤديان إليه من دخول الألف واللام على ما ليس بشائع، ومن إضافة ما ليس بشائع على حَسَبِ ما ذكرتُه، وأمَّا الألف واللَّام والتنوين فلا يجتمعان لأَنَّهما زيادتان في الاسم، ولا يجتمع على الاسم زيادتان. أَلَا ترى أَنك لو قلْت: الرجلٌ لكانت الألف واللام والتنوين داخلين على (رجل) وهو شيءٌ واحد.

فإِنْ قلتَ: فقد جاء (قرَيْشِيَّةٌ) والياء قد دخلت على قريش، والتاء كذلك أيضاً. قلتُ: ليس الأمر كذلك إنّما الياء المشددة دخلَت على (قريش) فنقلته من الاسم إلى الصِّفة، وصار واقعاً على المنسوب إلى قريش، ولم يكن كذلك. فإذا قلت: (قَرَيْشِيَّةٌ) فالتَّاء[3] لم تدخل على (قريش)، إنما دخلت على لفظ المنسوب[4] إلى قريش، فهي داخلة على لفظ آخر بالحقيقة، وكذلك تقول في: قريشيٌّ[5]. فإنَّ التنوين لم يدخل على

(١) بنحو هذا وجَّه ابن بزيزة في غاية الأمل ١/ص ١٦٠ كلامَ الزجاجي.
(٢) الجمل ص ٧٦ وفي نسخِهِ الثلاث: (هذا غلامُ زيدٍ).
(٣) في الأصل: (الياء) تصحيف.
(٤) في الأصل: «على اللفظ المنسوب» ولعلَّ الصواب ما أثبت.
(٥) في الأصل (قريش).

قريش إلّا لحق المنسوب إلى قريش، فاضبط هذا فإنَّه صحيح.

قولـه: (ومن الإضافة إضافةُ الشيءِ إلى جِنْسِه)[1].

اعلم أَنَّ الإضافةَ على قسمين:

أحدهما[2]: إضافة اللام وهي التي تقدّم ذكرها.

الثاني: / إضافة (مِن) وهي إضافة الشيء إلى جِنْسِه، ومن هذا إضافةُ [٢٣٤] العدد من ثلاثة إلى عشرة، نحو خمسة أَكْلُبٍ، وأربعةُ أَحْمِرَةٍ.

والفرق بينهما أن الثاني إذا لم ينطلق على الأَوَّل، فالإضافة إضافة اللام، ومن هذا: يدُ زيـد، ورِجْـلُ عَمْرو، لأَنَّ الثاني لا ينطلق على الأول، ومن هذا: كلُّ الرجال، لأَنَّ كلّاً تقعُ على جملة أجزاء الشيء.

فإذا قلتَ: كُلُّ الرجال، فكأَنَّك قلتَ: أجزاء الرجال، وأجزاء جمع جُزْء، فإضافة الأَجْزاء إلى المتجزىء كإضافة الجزء، وإضافة الجزء إضافةُ اللّام، لأَنَّه مثل: يدُ زيدٍ ورِجْلُ عَمْرو، فإضافةُ الأجزاء كذلك، فإذا صَحَّ هذا لزم أن تكون إضافة (كلّ) إضافة اللّام، فاضبط هذا، فإنَّ الكوفيين قالوا: إنّ الشيء يضاف إلى نفسه[3]، واستدلوا بقول العرب: كلُّ الرجال.

والبصريون ذهبوا إلى أَنَّ الشيء لا يضاف إلى نفسه[4] واعتلُّوا لهذا بما ذكرتُه وهو صحيح.

فإن انطلق الثاني على الأوَّل فالإضافة إضافة (من) نحو: ثوب خَزٍّ وبابُ ساجٍ، لأنَّ السَّاج نوعٌ من الخشب، وكذلك ثوْبُ كَتَّانٍ، وثَوْبُ حريرٍ

---

(١) الجمل ص ٧٦.

(٢) كلمة (أحدهما) ليست واضحة في الأصل.

(٣) انظر معاني القرآن ٢/٥٥ ـ ٥٦، الإنصاف ٢/٤٣٨، شرح الكافية ١/٣٨٧.

(٤) نقله ابن السراج في الأصول ٢/ ٦ ـ ٧ عن شيخه أبي العباس المبرِّد، وانظر الإنصاف ٢/٤٣٨. ارتشاف الضرب ص ٨٨٧.

وما أشبه ذلك، ومن هذا قولهم: مائةُ درهمٍ ، لأَنَّ الأَصْل مائة دراهم، ثم وضع المفرد موضع الجمع ليجريَ مَجْرى ما يليه في تفسيره بالمفرد.

وسيأتي بيان هذا مكملاً في باب العدد، ويأتي الكلام في تعريف هـذا المضـافِ إضافةَ (من) في باب تعريف العدد إن شاء الله.

ثم قال: (يجوز لك في هذا المضاف إضافة مِنْ ثلاثـةُ أوجه)[١] الإضافة، وهي أحسنُ، والتنوين والرَّفع، فتقول: هذا ثوبُ خَزٍّ، وبابُ ساجٌ. والثالث: التنوين والنصب فتقول: هذا ثوبٌ خَزّاً، وبابٌ ساجاً.

فأَمَّا إذا رفعت فقلتَ: هذا ثوبٌ خَزٌّ، فاختلف النحويون في هذا فمنهم من ذهب إلى أَن خَزّاً بَدَلٌ من ثوب، بدل شيء من شيء وهما لعيْنٍ واحدة، ومنهم من ذهب إلى أَنّ خَزّاً صفة لثوب، وهو ظاهر كلام سيبويه[٢] لأَنَّ الخَزَّ إنما جيءَ به لبيان جنس الأول، فقد جرى مجرى قولك: جـاءني هذا الرجلُ، فالرجلُ جرى على هذا لبيان الجنس، لأَنَّ المبهم أَوَّل ما ينبهم فيه جنسهُ، وكذلك الثوب والباب أوَّل ما ينبهمُ فيهما جنسُهما، فقد جرى هذا كلُّه مَجْرى الصفات المشتقات، نحو قولك: جاءني زَيْدٌ العاقلُ، لأَنَّ العاقلَ إنَّما جِيءَ به لبيان وصْف زيْدٍ.

وقد مضى الكلام في وصْف المبهم باسم الجنس في باب النعت[٣] ويظهر من أبي القاسم أَنَّ الخَزَّ بدل[٤] في ـ قولك: هذا ثوبٌ خَزٌّ ـ، ويُقَوِّي

(١) لم أجد هذا النص فيما وقفت عليه من نسخ الجمل أو شروحه.

(٢) في الكتاب ٢/١١٧ ـ ١١٨ (من قال: مررت بصحيفةٍ طينٍ خاتَمها قال: هذا راقودٌ خلٌ وهذه صفةٌ «خزّ»)، وهذا قبيح أجرى على غير وجهه، وقد ذكر المؤلف هذا المذهب في الكافي ٢/ ص ٢٥٥ فقال: (وهو مذهب سيبويه وهو عندي الصواب) ونقله عنه أبو حيان في منهج السالك ص ٢٦٦ معزوّاً إليه.

(٣) انظر ما تقدم ٣٢٢.

(٤) قال في الجمل ص ٧٧: (وإن شـئت نونت وجعلت الثاني تبعاً للأول، ومبيناً عنه فقلت: هذا خاتم حديد).

ما ذهب إليه قلَّةُ الرفع في قولك: هذا ثوبٌ خَزٌّ، لأَنَّ الوصف بالاسماء الجامدة يَقِلُّ في كلام العرب.

ويُقَوِّي ما ذهبَ إليه سيبويه أَنَّكَ إذا قلْتَ: هذا ثوبٌ خَزٌّ، فلا تريدُ أَن تقولَ: هذا خز وتخبر بالخز، وإنَّما قَصْدُك وَصْفُ الثوب بذلك وبيان حاله، والبدلُ إنَّما هو على تقدير تكرار العامل. أَلَا ترى أَنَّك إذا قلت: جاءني أخوك زيدٌ، فهو على معنى جاءني زيد والقصد في البدل الإعلامُ بالاسمين، وأنت إذا قلتَ: ثوبٌ خَزٌّ، فليس قصدك أن تعلِمَ بالاسمين، إنَّما قصدُك بالخز بيانُ وصف الثوب، وكذلك إذا قلتَ: بابٌ ساجٌ فاضبط هذا، فإنَّه المفرِّق بين البدل والوصف في الأسماء الجامدة.

وأمَّا إذا نَوَّنْت ونصبتَ فقلتَ: هذا ثوبٌ خزّاً، فاختلف النحويون فيه، فمنهم من ذهب إلى أَنَّه تمييز، وهو ظاهر كلام أبي القاسم[1]، ومنهم من ذهب إلى أَنَّه حالٌ، وهو ظاهر كلام سيبويه[2].

ومن ذهب في الرفع إلى البدل ذهب في النَّصْب إلى التمييز، ومن ذهب في الرفع إلى النعت ذهب في النصب إلى الحال، وقد تقدَّم أَنّ الأظهر في الرفع أَنَّه صفة، فيجب أن يكون النصب على الحال أظهر، وكذلك الكلام في كلِّ ما كان من هذا النوع تطلب[3] وتقول: قَدَحٌ نُضَارٌ وإن شئت أضفت ـ هو من هذا الباب ـ والنُّضَارُ الذهب، وفِيْلٌ خَشَبٌ.

---

(١) وذلك قوله في الجمل ص ٧٧: وقد يجوز نصبه على التمييز والتفسير.

(٢) في الكتاب ٢/١٧٧ ـ ١١٨: «هذا راقود» خلٌّ، وهذه صفة خَزٍّ وهذا قبيح أجرى على غير وجهه، ولكنه حسن أن يبنى على المبتدأ ويكون حالاً. فالحال قولك: هذه جبتك خزاً..».
وقد ذكر المؤلف هذا المذهب في الكافي ٢/٢٥٥ وقال: (وهو الصواب) ونقل كلامه أبو حيان في منهج السالك ص ٢٦٦ معزواً إليه.

(٣) في الأصل: (تعلب).

باب حتَّى في الأسماء

اعـلم أن حَتَّى تكون على وجهين:

أحدهما: أَنْ تكونَ بمنزلة (إلى) يُرادُ بها الغاية، فإذا كانت كذلك فهي حرف جرٍّ، تقول: اشتريتُ الفدَّان حتى الطريق، تريد/ إلى الطَّريق، لا [٢٣٥] يجوز فيها إلَّا الجرّ، ومن هذا: سرْتُ حتى أَدْخُلَ المدينة، فأدخـل منصوبٌ بإضمار «أَنْ» و«أَنْ» مع الفعْل بتأويل المصدر، والتقديـر: سـرتُ إلى الدخول، فهذه حرف جر لا يجوز فيها غير ذلك.

الثاني: أَنْ يُؤْتى بها للتعْظيم أَو التحقير نحو: قام القومُ حتى زيدٌ، فهذه يُتَصَوَّرُ لك فيها ثلاثةُ أوجه.

أحدها: أَن تكونَ حرفَ جَرٍّ.

الثاني: أَنْ تكونَ حرفَ ابتداء.

الثالث: أَنْ تكونَ حرفَ عَطْفٍ.

وهذه الأوجه الثلاثة تكون بملاحظاتٍ ثلاث، فتقول: قام القومُ حتى زيدٍ بالخفْض بملاحظة وصل القيام إلى زيد.

وكذلك: يَشْتِمُني القومُ حتَّى عمروٍ، الخفض بملاحظة وصل الشَّتم إلى عَمرو، وبهذا المعنى قال النحويّون: إنَّ (حَتَّى) هنا غايةٌ وهي بمنزلة (إلى)[1].

(١) انظر الكتاب ٢٣١/٤، المقتضب ١٣٩/٤، الأزهية ص ٢٢٣، رصف المباني ص ١٨٠، =

ولم يفهم هذا ابن الطَّراوة فرَدَّ على النحويين في قولهم[1]: إنَّ (حتَّى) في قول العرب: قام القوم حتى زيدٍ للغاية بمنزلة (إلى) [فقال][2]: هذا محالٌ، لأنَّك إذا قلْتَ: قام القوم حتى زيدٍ، فزيد بلا شكٍّ قد دخل في القائمين. وإذا قلتَ: قامَ القوم إلى زيد، فزيدٌ لم يقم.

والانفصال عن هذا بما ذكرتُه، وهو أنَّ الخفض إنَّما هو بملاحظة وصل القيام إلى زيد، أي: قام الناسُ كلُّهم حتى هذا الضعيف الذي لا يستطيع القيام.

وتقول: قامَ القوم حتى زيدٌ، بالرفع على العطف بملاحظة قام القوم وزيد.

فإن قلت: وكيف عطفَ زيد على القوم، وهو قد دخل في القوم، والشيء لا يعطف على نفسه.

قلْتُ: العربُ تفعل هذا. قال الله تعالى: ﴿ فِيهما فاكِهَةٌ ونَخْلٌ ورُمَّانٌ ﴾[3]، ومعلوم أنَّ النَخْل والرُّمَّان قد دخلا في الفاكهة، لكن عُطِفا على الفاكهة تعظيماً لهذين من بين الفواكة كلِّها وكذلك عُطِف زيدٌ على القوم، وإن كان قد دخل فيهم تأكيداً للقيام وأنَّه قد وصل إلى النَّاس كلِّهم، ونظير هذا: قَدِم الحاجُّ حتى المُشَاةُ، فإذا تَبَيَّنَ أنَّ المشاة قد وصلُوا فقد علم أنَّه ما بقي أَحَدٌ من الحاج إلَّا وقد وصلَ.

وتقول: قام القومُ حتى زيدٌ، لأن هذا موضع تعظيم وهو مما يكثر فيه الجَهْل، ومن هذا قول الفرزدق:

٢٢٤ ـ * فيا عجباً حتى كليْبُ تسبُّني *[4]

= الجني الداني ص ٥٤٢، مغني اللبيب ص ١٦٦.

(١) في الأصل: «وفي قولهم» بإقحام واو قبل (في).

(٢) تكملة يتم بها الكلام.

(٣) سورة الرحمن آية ٦٨.

(٤) تمامه:

* كأَنَّ أباها نهشل أو مجاشعُ * =

[قولهُ][1]: (وأمَّا عملها في الأفعال فإن الفعلَ بعدها ينتصب بإضمار أَنْ [2]

هذا نَصٌّ أَنَّ (حَتَّى) لا تنصب بنفسها، وإنما ينتصب الفعلُ بعدها بإضمار (أَنْ) و(أَنْ) لا تظهر، و(أَن) مع الفعل بتأويل المصدر، والمصدر في موضع خفض، والجار والمجرور في موضع نصب بالفعل، وعلى هذا يجري كلُّه فتقول: سرتُ حتى أَدْخُلَ المدينةَ، قال الله تعالى: ﴿ وزُلْزِلُوا حتَّى يقولَ الرَّسُولُ ﴾[3].

فيمن قرأه بالنصب[4]، فيقول منصوبٌ بإضمار أَن على حَسَبِ ما ذكرته لك. ومن قَرَأَ (يقول) بالرفْع) فَحتَّى حرف ابتداء فقد تحصَّل مما ذكرتُه أَنَّ (حتَّى) إذا وقع بعدها اسم مجرورٌ أو فعلٌ مضارع منصوب فهي حرف جرّ، وإذا وقع بعدها اسم مرفوع أو منصوب فهي حرف عطف، وإذا وقع بعدها الجملةُ الإسمية أو فعل مضارع مرفوع أو فعل ماضٍ فهي حرفُ ابتداء، وأَصْلُ الثلاثة أَنْ تكونَ حَرْف جَرٍّ[5]، ولذلك قال أبو القاسم في باب العطْف «وحتى في بعض المواضع»[6]،وسيأتي بعد هذا ما يقتضي قِلَّة العطف [في] قوله [و][7] إذا كانت حتَّى حرف ابتداء فالمختار أَنْ يكونَ الذي بعدها مجانساً

= ديوانه ٤١٩/١، الكتاب ١٨/٣، المقتضب ٤١/٢، الجمل ص ٦٨، شرح أبياته لابن سيده ل ١١٥، الحلل ص ٨٣، الفصول والجمل ص ٩٥ إعراب القرآن للنحاس ٢٥٦/١، شرح المفصل ١٨/٨، ٦٢، رصف المباني ص ١٨١، مغني اللبيب ص ١٧٣، شرح شواهده ١٢/١، ٣٧٨، همع الهوامع ١٦٩/٤، خزانة الأدب ١١٤/٤.

(١) تكملة يتم بها الكلام.

(٢) الجمل ص ٧٧، وفي نسخه الثلاث: (فأمَّا.. ينتصب بعدها).

(٣) سورة البقرة آية ٢١٤.

(٤) قراءة السبعة إلَّا نافعاً/ انظر السبعة ص ١٨١، حُجَّة القراءات ص ١٣، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢٨٩/١.

(٥) في الأصل: حرف عطف، تحريف، وانظر ما سيأتي ص ٩٠٥.

(٦) الجمل ص ٣٠.

(٧) في الأصل: «العطف. قوله: إذا» وكتبت (قوله) بخط بارز مما يوهم أَنَّ ما بعدها من كلام الزجاجي ولم أجده في شيء من نسخ الجمل. وما بين الأقواس تكملة يلتئم بها الكلام. ويشير بقوله (قوله) إلى قول الزجاجي (وربما أجريت مجرى حرف العطف) الجمل ص ٧٩.

لما قبلها، فإن كان قبلَها جملةٌ فعليةٌ فيختار في الذي بعدها أَنْ يكونَ جملةً فعليَّةً، وإن كان الذي قبلها جملةٌ اسميةٌ فيختار في الذي بعدها أَنْ يكون جملة اسميةً.

فإذا قلتَ: قام القومُ حتى زيدٌ قائمٌ، فليس في الحُسْن بمنزلة شَتَمني الناسُ حتَّى شتمني زيدٌ، فهذه جملة هذا الباب، وسيأتي تعليل هذا بَعْدُ. ثم أتى بقول امرىء القيس:

٢٢٥ ـ سرْيتُ بهم حتى تكلَّ مَطِيُّهم وحتَّى الجيادُ ما يُقَدْنَ بأَرْسَانِ[1]

في هذا البيت إشكالٌ لأَنَّ (حتَّى) الثانية حرفُ ابتداءٍ، و (حتَّى) الأولى حرف جَرٍّ، وهي متعلِّقة بَسَرَيْتُ، وفي موضع نصبٍ به، فكيف عطف الثانية على الأولى؟.

الجواب: أَنَّ (حتَّى) الثانية ليست معطوفة على الأولى، وإنّما ينبغي أَنْ يقالَ: إنَّ الثانيةَ معطوفة على شيء مقدّر. أَلَا ترى أَنَّك لو قلت: سريْت بهم حتَّى تَكِلُّ، برفعي (تَكِلُّ) لكان جائزاً، كما يجوز سرت حتَّى أَدْخلُ المدينة، برفع (أدخل). قال الله تعالى: ﴿ وزُلْزِلُوا حتَّى يقولُ الرَّسُولُ ﴾[2] فيمن قرأه بالرفع، وقد تقدَّم أَنَّ الفعل ارتفع بعد (حتَّى)، فحتَّى حرف ابتداء، فيصح كذلك العطف/ وهذا بمنزلة: [٢٣٦]

* إنَّ الحوادث أُوْدَى بها * [٤٩]

لأَنَّ الحوادثَ والحَدَثان يترادفان، فيجوز أَنْ تنطقَ بالواحد، وكأَنَّك نطقت بالآخر، ولذلك قال:

* أَلَمَّتْ بنا الحَدَثان * [٥٠]

---

(١) ديوانه ص ٩٣، الكتاب ٢٧/٣، ٦٢٦، شرح أبياته لابن السيرافي ٦٠/٢ معاني القرآن ١٣٣/١، المقتضب ٤١/٢، الجمل ص ٧٨، شرح أبياته لابن سيده ل ١١٦، الحلل ص ٨٦، الفصول والجمل ص ٩٦، شرح المفصل ٧٩/٥، ١٥/٨، ١٩ رصف المباني ص ١٨١، ٥٠، مغني اللبيب ص ١٧٢، ١٧٤، شرح شواهده ٣٧٤/١، التصريح ٣٠٩/٢.

(٢) سورة البقرة آية ٢١٤ برفع (يقول) وهي قراءة نافع كما تقدم.

وهذا في كلام العرب كثير.

قوله: (وأمَّا دخولُها على الأسماء المفردة فإنَّ الوجْه فيها أنْ تكون خافضة)[1].

لما قد تقدَّم أَنَّ استعمال (حتَّى) حرفَ جرّ أكثر من استعمالها عاطفة، ولذلك قال: (وربما أجْريت مجْرى حرف العطف)[2] وقد تقدَّم أنَّ (حتَّى) إذا وقع بعدها اسم مفرد فتنظر فإن كان مخفوضاً فهي حرف جر، وإن كان منصوباً أو مرفوعاً فهي حرف عطف.

وإذا قلت: مررتُ بالقوم حتّى زيدٍ، فيُتَصَوَّر أنْ يكونَ حرف خفض، ويُتَصَوَّر أَنْ يكون حرف عطف، فإذا قالها من ينصب هناك أوْ يرفع فهي حرف عطف، وإن قالها من يخفض هناك فهي حرفُ جر، وإنْ كان العربيُّ الذي يخفض هناك[3] هو الذي يرفع، فيجب أنْ يقالَ في مثل قوْلك مررت بالقوم حتَّى زيدٍ: إنَّها حرف جَرٍّ، لأَنَّ العطفَ بحتَّى قليلٌ، والمعنى واحد إذا جعلتها خافضة وإذا جعلتها عاطفة، فيجب أَلَّا يدَّعى في الشيء الأَقلُّ ما وجد إلى الأكثر سبيلٌ.

قوله: (ولا تقعُ في الوجهين إلَّا بعد جمْع)[4].

يريد أَنَّ (حتَّى) التي هي على هذا المعْنى لا بدّ أَنْ يكون ما بعدها جُزْءاً مما قبلها، فقد تقع بعد الجمع، وبعد المفرد الذي يُراد به الجمع، نحو قولك: قام القوم حتى زيدٌ، وقال النّاس حتى عمروٍ، فإن القوم والناس لفظان مفردان ومعناهما الجمع.

---

(١) الجمل ص ٧٩.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) في الأصل: (وإن كان العربي الذي يخفض هناك فهي حرف جر وإن كان العربي الذي يخفض).

(٤) الجمل ص ٧٩.

قوله: (وتقول: ضربتُ القوم حتَّى زيداً ضربتُه)[3].

اعلم أَنَّ هذه المسألة وما أشبهها يجوز في الاسم الواقع بعد (حتَّى) ثلاثة أَوْجه:

أحدها: النَّصب، والآخر: الرفع، والثالث، الخفض.

فإذا نصبتَ تصور لك في (حتَّى) أَنْ تكونَ حرف ابتداء، وأَنْ تكون حرف عطفٍ، فإذا كانتْ حرفَ ابتداء فما بعدها منصوب بإضمار فعلٍ والفعْـلُ الذي بعـده يفسِّـره، والتقـديـر: ضـربتُ القـومَ حتَّى ضـربتُ زيداً، ثمَّ حذف الفعل وفُسِّر، كما قالوا: زيد ضربتُه، إلاَّ أَنَّ النَّـصْب هنا يحسن، وليس كذلك في قولك: زيداً ضربته، لأَنَّ الذي قبلها جملة من فعلٍ وفاعل فيستحبُّ أَنْ يكونَ الذي بعدها كذلك لأَمْرين:

أحدهما: أَنَّ (حتَّى) تطلبُ أَنْ يكونَ ما بعدها مردوداً على ما قبلها وإن كانت حرف ابتداء فصارت لذلك كحروف العطف. أَلَا ترى أَنَّها لا تأتي أبداً في أوَّل الكلام، ومتى جاءت في أوَّل الكلام فلا بدّ من تقديم كلام قبْلها حذف للعلم به، كما قال الفرزدق:

* فيا عجباً حتَّى كليبٌ تسبُّني * [٢٢٤]

لأَنَّ المعنـى: يسُبُّني النَّاسُ حَتَّى كليبٌ تسبُّني، فإذا كانت طالبةً بجملة قبلها فيُسْتَحَبُّ إذا وقع بعْدها جملة أَنْ تكونَ مناسبةً للتي قبلها، كما يستحبُّ ذلك في العطْف نحو: قام زيدٌ وعمراً أكرمته.

الثاني: أَنَّ (حتَّى) تكون حرفَ عطف، وهـي إذا كانت حرف عطف فما بعدها يكون على حَسَبِ ما قبلها، فأرادوا أَنْ يَبْقَى ذلك فيها إذا كانت حرف ابتداء، فكان ما بعْدها على حَسَبِ ما قبْلها، فإن كان ما قبْلَها جملةً

(١) الجمـل ص ٧٩ ـ ٨٠.

اسميَّةٌ فيستحبُّ أنْ يكونَ ما بعدها كذلك، وهذا الذي ذكرته من أنَّ ما بعدها يستحبّ أنْ يكون على حَسَبِ ما قبلها هو مذهب سيبويه[1]، وهو الذي ذهب إليه أبو القاسم، ولا أعْلم لهما في ذلك مخالفاً.

فإن جعلْتها حرف عطف فتكون الجملة الثانية مؤكِّدة، فعلى هذا إذا قلتَ: ضربتُ القومَ حتى زيداً ضربتُه - بالنّصب - كان النّصب بإضمار فعل.

والجملة التي بعدها مفسِّرة أحسنَ من أن تجعله منصوباً بالعطف والجملة مؤكدة لأمْرين:

أحدهما: أنَّ العَطْفَ في (حتَّى) قليل.

الثاني: أنَّ جعْل الجملة مفسِّرةً أحْسنُ من جعلها مؤكدةً.

فإن رفعت زيداً كان مرفوعاً بالابتداء، وتكون الجملة التي بعدها خبراً وفي هذا ضعفٌ لأنَّ الذي بعدها مخالف لما قبلها، وقد بينت أنّها يستَحبُّ فيها مشاكلة ما بعدها ما قبلها، فإن خفضت كانت حرف جر وتكون في موضع نصب على حَسَبِ ما ذكرته، وتكون الجملة التي بعد الاسم مؤكدة، لأنَّكِ لو أسقطتها لفُهِم المعنى الذي يُفْهَم مع وجودها، فقد تحصَّل مما ذكرتُه أنَّ هذه المسألة يُتَصَوَّرُ فيها أربعة أوجه:

أحدها: النصب بإضمار فعل وهو أحسنُها.

الثاني: النصب على العطْف، وتكون الجملة بعدها توكيداً، وهذا أضْعف/ الأوجه الأربعة، لأنَّ العطف بحتَّى قليلٌ، ولأنَّ الأصل ألَّا تكونَ[2] الجملة مؤكِّدة، وإنَّما تكون مفيدة. [٢٣٧]

الثالث: الرفع بالابتداء، وهو الذي يلي النصب بإضمار فعل، لأنَّ الجملة مع الرفع خبر، فقد جاءت لمعنىً ولم تأتِ توكيداً.

---

(١) انظر الكتاب ١/٩٧.

(٢) في الأصل: (أن).

الرابع: الخفض، وهو الذي يلي الرفع، وكان الرفع أَحْسَنَ من الخفض، لأن الجملة مع الخفض مؤكِّدة، لأنَّك لو أسقطتها لكان المعنى قائماً مفهوماً، وكذلك جميعُ ما يأتي من هذا النوع يكون لك فيه أربعة أوجه، ويكون في الحسن على ما ذكرته.

قوله: (فإن قلْت ضربتُ القومَ حتَّى زيداً)[1].

اعلم أنَّك إذا لم تأتِ بضربتُه بعْد الاسم جاز لك عند البصريين وجهان النَّصبُ على العطف، والخفض على أن تجعل (حتَّى) حرف جرّ؛ والخفض أحسن لما ذكرته من أنَّ العطف بحتَّى قليل، ولا يجوز عند البصريين الرَّفع بالابتداء، لأنَّه لا خبرَ له، وأمَّا النصب بإضمار فعْل ويكون من باب الاشتغال فلا يجوز، لأنَّ هذا الباب يشترط أن يكون بعده جُمْلَةٌ تفسِّر ذلك الفعل على حَسَبِ ما تقرَّر في باب الاشتغال[2] ولا أعْلَمُ في هذا خلافاً بين النحويين.

وأمَّا الرفع بالابتداء فذهب الكوفيون إلى جوازه[3]، فأجازوا ضربتُ القومَ حتى زيدٌ، ويكون زيد مبتدأ والخبر محذوف، والتقدير: زيدٌ ضربته.

وكان الأستاذ أبو علي يرتضي في هذا قول البصريين، ويقول في الرّفع التهيئة والقطع، لأنَّ (حتَّى) قد وقع بعدها مفرد، فقد تَهَيَّأت لأن تكون جارة بوقوع المفرد بعدها، فرفعُها بالمبتدأ وإضمار الخبر تهيئة للعمل وقطعٌ له، ومما يدلُّك على صحّة ما ذهب إليه البصريون عدَم مثل هذا في السّماع، وما علل به الأستاذ حسنٌ في هذا الموضع.

ثم أتى بقول المتلمّس:

٢٢٦ - أَلْقى الصحيفة كيْ يُخففَ رَحْله والـزَّاد حتى نعله ألقاهـا[4]

(١) الجمل ص ٨٠.

(٢) انظر ما تقدم ص ٤٨٦.

(٣) قال أبو حيان في منهج السالك ص ٢٤٣: (وحكاه) عنهم صاحب المقنع.

(٤) الجمل ص ٨١، والمشهور أنَّ البيت لمروان النحوي - ويقال أبو مروان ويقال: ابن مروان - ا =

روي برفع النعْل ونصبه وخفضه، فالخفض على أن تكون حتى جارة ويكون ألقاها توكيداً، والرفعُ على الابتداء والجملةُ خبر، والنصبُ على وجهين:

أحدهما: أنْ يكون النعل منصوباً بإضمار فعل، ويكون من باب الاشتغال وتكون الجملة وهي ألقاها مفسرة للفعل.

الثاني: أنْ يكون منصوباً بالعطف، ويكون ألقاها توكيداً، والاختيارُ النصب بإضمار فعل، لأَنَّ ما قبلها جملة فعليّة، وبعده الرَّفْع بالابتداء، وبعده الخفض على أَن تكون حتى جارّة، وأضعفها كلها العطف، وهذا كلُّه علَى حَسَبِ ما تقدَّم. ورأيت بعض المتأخرين يعترض بهذا البيت على قول النحوْيين إن ما بعد حتى لا بدّ أَنْ يكون جزءاً ممّا قبلها، والذي قبلَ حتى في هذا البيت الصّحيفة والزاد، والذي بعدها النعل، وليس النعْلُ بعضاً منهما، فليس قولهم: إن ما بعْد حتّى هذه لا بُدّ أن يكون جزءاً مما قبلها بصحيح.

الجواب أن الشاعر لم يُردْ أن يقول: إنه ألقى الصحيفة والزاد خاصّة، وإنّما عبر بهذين الشيئين عن جميع رَحْله وما كان يملكه، وأخذ في الفرار، فذكر الزَّاد لأنه إذا أَلْقى الزاد فما ظنَّك بغيره، وكذلك إذا أَلقى الصّحيفة فكأنَّه قال: أَلْقى كلّ ما كان يملك، ثم قال: حتَّى نعله، والنعْل بلا شك جزء مما يملك، وخصّ النعل لأنَّها التي يمشي بها، فإذا ألقاها دلّ على أنه لم يترك شيئاً يثقلُ عليه، حتى إنّه دخل في ضمن ذلك ثيابَه التي تستره، فهذا تأويلُ البيت.

= (مروان بن سعيد المهلبي / أحد أصحاب الخليل المتقدمين في النحو المبرزين / ترجمته في معجم الأدباء ١٩/١٤٦، بغية الوعاة ٢/٢٨٤، خزانة الأدب ١/٤٤٧) وانظر البيت في الكتاب ١/٩٧، شرح أبيات الجمل لابن سيده ل ١١٦، الحلل ص ٨٩ الفصول والجمل ص ٩٧، شرح المفصل ٨/١٩، شرح الجمل لابن عصفور ١/٥١٩ رصف المباني ص ١٨٢، الجني الداني ص ٥٥٣، مغني اللبيب ص ١٦٧، ١٧١، ١٧٥، شرح شواهده ١٥/٣٧٠، خزانة الأدب ١/٤٤٥، ٤/١٤٠، وانظر شرح المقامات ١/٤٣٥ المقامة الرجبية.

ولِلْمتلمس في هذا البيت قصّة، وذلك أن عمرو بن هند دفع له صحيفةً يوهمه أنّه كتب إلى عامله بالبحرين أنْ يعطيه، وكان فيها إذا وصلك فاقتلْهُ لأمر أوْجب ذلك، فوقع في نفْسه من تلك الصحيفة لما كان قد وقع بينهما قبل ذلك، فدفع الصحيفة لغلام كان يقرأ، فقال الغلام لما قرأها: ثكلت المتلمس أمه، أتعرف ما فيها؟ فقال له: كتب لي بعطاء جزْل. فقال: لا والله بل كتب لعامله أن يقتلك، فخرقها ورماها، ورمى كل شيء حتى النعل وفرّ[1].

(١) انظر الحلل ص ٩٠ ـ ٩١، خزانة الأدب ١/٤٦٦، مقدمة ديوانه.

بـــاب القسم

الكلام في هذا الباب في ستة فصول:

أحدها: في القَسَم.

الثاني: في جواب القَسَم.

الثالث: في المُقْسَم به.

الرابع: في حروف القسم.

الخامس: في جملة القسم.

السادس: فيما جُعل عوضاً من القسم، وفيما جُعل عوضاً من حروف القسم.

وأمَّا القسم: فهو كلُّ جملة يؤكّد بها الخبر، فلا فائدَةَ فيها/ [٢٣٨] لأَنَّها سِيقت له توكيداً، فيتنزَّلُ في هذا منزلةَ الشَّرط، لا فائدةَ في جملةِ الشَّرط إلَّا بالجواب، إلَّا أنَّ العربَ قد تحذف القَسَم، وقد تحذف جواب القسم، وهذا كلُّه إنَّما يكونُ إذا كان معنا ما يدلُّ على المحذوف، قال تعالى: ﴿لَقَدْ كانَ لكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾[١] فهذا جواب لِقَسَم محذوف، واللَّام دالَّة على ذلك، وكذلك قوله سبحانه: ﴿لَنَسْفَعاً بالنَّاصِيَةِ﴾[٢]. وتقول: أكرمُك

---

(١) سورة الأحزاب آية ٢١.

(٢) سورة العلق آية ١٥.

واللَّهِ، فهذا قَسَم، جوابُه محذوف دلّ عليه الكلام. وتقول: إن تأتِني - واللَّه - أُكرمْك، فـ (أُكْرمْك) جوابٌ للشَّرط المتقدِّم، وهو مُغنٍ عن جواب القَسَم، لأنَّه دالٌّ عليه، وكذلك فعلتِ العربُ في الشَّرط والجزاء، حذفتِ الجزاءَ إذا كان في الكلام ما يدلُّ عليه. وكذلك قولُك: واللَّه لَئِن أكرمتَني لأكَرمنَّك، فقولك (لأكرمنَّك) جوابٌ للقَسَم، وهو مُغْنٍ عن جواب الشَّرط. وتقول: ائتِنِي أُكرمْك، فـ (أُكرمْك) جوابٌ لشرطٍ محذوفٍ تقديره: إن تأتني أُكْرمْك. وتقول: علمتُ ليقومنَّ زيدٌ، فـ (يقومنَّ) جوابٌ لقولك (علمتُ)، لأنَّ (علمتُ) إنَّما جِيءَ بها توكيداً للخبر، والقَسَم كل جملة جيء بها توكيداً. ومن هذا قولك: عاهدتُ عمراً ليضربَنَّ خالداً، فقولك (ليضربَنَّ) جواب لما تضمنه (عاهدتُ) من القَسَم، لأنَّه إخبَارٌ عن جملةٍ جِيءَ بها توكيداً للخبر، فجرى مَجْرى الجملة إذا جيء بها توكيداً، ومن هذا قوله سبحانَه: ﴿ وإذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الّذين أُوْتُوا الكِتابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ ولا تَكْتُمُونَهُ ﴾[1] قُرِىء بالتاء والياء[2]، فَمَنْ قرأ بالياء فلأنَّهم غُيَّبٌ. وهذا إخبار منه تعالى بما وقع، ومن قرأه بالتاء فلأنَّهم حين عُوهِدُوا كانوا مخاطَبِينَ، فعلى هذا يجوز أنْ تقولَ: عاهدتُ زيداً لَيَفعَلَنَّ كذا، بالياء وبالتاء، بالياء لأنَّه غائبٌ، وبالتاء لأنَّه كان مخاطباً، وتقولُ: عاهدتُ زيداً لأفعلنَّ كذا، لأنَّك متكلِّم الآن، ومتكلِّم حين المعاهدة، وقال تعالى: ﴿ وإذْ أَخَذَ اللَّهُ ميثاقَ النَّبِيِّينَ لما آتيناكم من كتابٍ وحكمةٍ﴾ إلى قوله: ﴿لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ﴾[3] فجاء على الخطاب لأنَّهم كانوا حين أخذ

---

(١) سورة آل عمران آية ١٨٧، وفي الأصل «وإذا أخذ».

(٢) قرأ بالتاء نافع وابن عامر وحمزة والكسائي، وعاصم في رواية حفص وقرأ بالياء ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر / السبعة ص ٢٢١، حُجَّة القراءات ص ١٨٥ - ١٨٦، الكشف عن وجوه القراءات ١ / ٣٧١.

(٣) سورة آل عمران آية ٨١، وقَبْل «لتؤمنُنّ»: ﴿ثم جاءَكم رسولٌ مصدقٌ لما معكم﴾، وقوله: ﴿آتيناكم﴾ هكذا في الأصل في الموضعين وهي قراءة نافع، وقرأ سائر السبعة ﴿آتيتكم﴾ بتاءين/ انظر السبعة ص ٢١٤، وحجة القراءات ص ١٦٩، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٣٥١/١.

الميثاق مخاطبين، ولو جاء على الغَيبة لجاز، لأنهم الآن غُيَّب كما جاءت الآية الأولى.

و(ما) في قوله تعالى: ﴿لما آتيناكم﴾ شرطيَّةٌ، واللام الأولى مُوطِئةٌ[1]، والثانية للقَسَم[2].

وتقول: أشهدَ إنَّ زيداً لقائمٌ، كما تقول: علمت إنَّ زيداً لقائمٌ، ولا يجوز إسقاط هذه اللام هنا، ومتى أسقطتها فيجوز[3] أن تقولَ: أشهدُ إنَّ زيداً قائمٌ بكسر (إنَّ) على إرادة اللَّام، وهذا كلُّه لا يقاس عليه، ولا يكون إلَّا في الضرورة، ويمكن أَنْ يكونَ: علمتُ إنَّ زيداً قائمٌ، بكسر (إنَّ) على حذفِ ضمير الأمر والشأن، ويكونُ بمنزلة قوله:

* إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكنيسَةَ يوماً * [٨١]

ولم يذكر سيبويه في مثل هذا إلَّا حذف اللَّام[4]، والوجهان عندي ممكنان في مثل: علمت زيدٌ قائمٌ، وأشهد إنَّ عمراً خارج. ووجه الكلام أشهد إن عمراً لخارج، قال اللَّه تعالى: ﴿واللَّه يَشْهَدُ إنَّ المُنَافِقينَ لكاذِبُونَ﴾[5]، وقال تعالى: ﴿واللَّهُ يَعْلَمُ إنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾[6]

ثم قال: (ولا بُدَّ للقَسَم من جواب)[7].

اعلم أنَّ جوابَ القَسَم لا يكون إلَّا خبراً، لأنَّه يؤكَّد بجملة القَسَم، ويكونُ جملة اسميّة وجملةً فعليّةً، فإذا كان جملةً اسميَّةً فيكونُ في الإيجاب

---

(١) في الأصل: «شرطيه» تحريف، وأثبت صوابه من الكشف عن وجوه القراءات ١/٣٥٢.
(٢) في الأصل (شرطيَّة للقسم)، بإقحام شرطيه، وانظر مغنى اللبيب ص ٣٠٩ ـ ٣١٠.
(٣) في الأصل: «فيجب» والوجه ما أثبته، لقوله بعد: «وكذلك يجوز: علمت إنَّ زيداً قائم، على إرادة اللام».
(٤) الكتاب ٣/١٥٠ ـ ١٥١.
(٥) سورة المنافقون / الآية الأولى.
(٦) سورة المنافقون / الآية الأولى.
(٧) الجمل ص ٨٢.

بإنَّ، ويكون بأنَّ، ويكونُ بهما[1]، ولا يجوزُ إسقاطهُما إلاَّ في الشعر، ويكونُ ذلك بمنزلة: علمتُ زيدٌ قائمٌ، وأشهد إنَّ عمراً خارجٌ، بكسر (إنَّ)، فتقـول: واللَّه لزيـدٌ قائم، قـال اللَّه تعـالى: ﴿ولَعَبْـدٌ مُؤْمِنٌ خيـرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾[2]، وتقول: واللَّه إنَّ زيداً قائمٌ، قال اللَّه تعالى: ﴿حمٓ والكِتابِ المُبينِ إنَّا أنْزَلْنَاهُ﴾[3]، وفي الأخرى: ﴿إنَّا جَعَلْنَاهُ﴾[4]، وتقول: واللَّه إنَّ زيداً لقائمٌ، قال تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إنَّهم لَفِي سَكْرَتِهم﴾[5]، وقال تعالى: ﴿والذَّارِيَاتِ﴾[6]، ثم قال: ﴿إنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ﴾[7]، وهذا في القرآن كثير.

ويكون في النفي بِمَا، تقولُ: واللَّهِ ما زيدٌ قائمٌ[8]، ولا يجوز حذف (ما)، لا تقولُ: واللَّه زيدٌ قائمٌ، وأنت تريد النفي.

فإنْ كانت الجملة فعليةً فتنظر إلى الفعل، فإنْ كان ماضياً فيكونَ في الإيجاب باللاَّم وقد، تقولُ: واللَّه لقد قام زيدٌ، ولك أنْ تحذفَ (قد)، فتقول: واللَّهِ لقام زيدٌ، حكى سيبويه: واللَّهِ لكَذَبَ[9]، يريد: لقد كذب قال أمرؤ القيس:

---

(1) انظر ما تقدم ص ٨١٧ ـ ٨١٨.

(2) سورة البقرة آية ٢٢١.

(3) سورة الدخان آية ١، ٢، ٣.

(4) سورة الزخرف آية ٣.

(5) سورة الحجر آية ٧٢.

(6) سورة الذاريات الآية الأولى، وجواب القسم قوله جل شأنه: ﴿إنَّما تُوْعَدُوْنَ لصادِقٌ﴾ وانظر التعليق التالي.

(7) سورة الطور آية ٧، وهي جواب القسم الذي في قوله تعالى: ﴿والطور﴾، وكأنَّ في الكلام سقطاً ذهب بجواب القسم الذي في الذاريات، والقسم الذي في «الطور».

(8) في الأصل «والله ما قام زيد»، والأولى ما أثبته، لأن الكلام في جملة الجواب إذا كانت اسمية، وقوله بعد «ولا يجوز حذف (ما)، لا تقول: والله زيد قائم» يدل على ما ذكرته.

(9) الكتاب ٣/١٠٥.

* حَلفْت لها باللَّه حَلْفَة فاجر لناموا [١٩٤]

يريد: لقد ناموا، وقال النابغة:

* لكلفتني ذنب امرىء وتركته * [١٩٥]

أراد: لقد كلفتني، لأَنَّه جواب لقوله قبل هذا:

* حلفت فلم أتـــرك * البيت[١]

[٢٣٩] قال سيبويه: وتحذف/ اللامَ قليلاً، فتقول: واللَّهِ قد قام زيد[٢]، وعلى هذا أخذ قولَه سبحانه: ﴿والشَّمْسِ وضُحَاها﴾[٣]، ثم قال: ﴿قَدْ أَفْلَح مَنْ زَكَّاها﴾[٤].

وذهب الزمخشري إلى أَنَّه يجوز أَنْ يكونَ جوابُ القَسَم محذوفاً. ويكون: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاها﴾ استئناف كلام[٥].

وأَمَّا حذف اللام وقد، فلا يجوز، لا تقول: واللَّهِ قام زيد: لقد قام، ورأيت بعض المتأخرين قد قال: إنَّ ذلك جائز في الشِّعر، واستدلَّ بقوله:

٢٢٧ - إذا رضيتْ عليَّ بنــو قُشَيــر لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضاهـا[٦]

---

(١) ديوانه ص ٣٥، والبيت بتمامه:
حلفت فلم أتـرك لنفسـك ريبـةً وهـل يأتمن ذو إمـةٍ وهـو طـائع

(٢) انظر المصدر نفسه ٣/١٥١.

(٣) سورة الشمس الآية الأولى.

(٤) سورة الشمس آية ٩، واستشهد بها سيبويه في الكتاب ٣/١٥١.

(٥) في الكشاف ٤/٢٥٩: «فإن قلت: فأين جواب القسم. قلت: محذوف تقديره: ليدمدمن الله عليهم... وأما ﴿قد أفلح من زكاها﴾ فكلام تابع لقوله: ﴿فألهمها فجورها وتقواها﴾ على سبيل الاستطراد، وليس من جواب القسم في شيء.

(٦) البيت للقُحَيف - بزنة التصغير - العُقيلي [شاعر كوفي مقلّ أدرك الدولة العباسية/ ترجمته في معجم الشعراء ص ٢١١، خزانة الأدب ٤/٢٥٠] من قصيدة يمدح بها حكيم بن المسيب القشيري/ انظره في مجاز القرآن ٢/٨٤، النوادر ص ١٧٦، المقتضب ٢/٣١٨، الخصائص ٢/٣١١، ٣٨٩، المحتسب ١/٥٢، ٣٤٨، الأزهيـة ص ٢٨٧، أمـالي ابن الشجـري =

وهذا عندي غَلَطٌ بَيِّنٌ، لأَنَّ (أعجبني) جوابٌ لإذا، والقَسَم معتَرِضٌ بينَ الشَّرط وجوابه، والتقدير: إذا رضيتْ عليَّ بنو قشير أعجبني رضاها لعَمْرُ اللَّهِ، وهذا كما تقول: إن تأتِني ـ واللَّهِ ـ أُكْرِمْكَ، فـ (أُكْرِمك) جوابٌ لـ (إنْ تأتِني)، ويغني عن جوابِ القَسَم، كما يُغني جَوابُ القَسَم عن جواب الشَّرط إذا تقدَّم القَسَمُ، وذلك نحو قولِك: واللَّهِ لَئِنْ أكْرَمْتَني لأكرمنَّك، فقولُك (لأكرمنَّك) جوابُ القَسَمِ، ومُغْنٍ عن جواب الشَّرط، فالعرب تَنْظُرُ للمتقدِّم، فيكون الجوابُ له، ويُغني عن جواب الثاني. وعلى هذا كلامُ العرب.

وقد جاء في الشّعر خلافُ هذا للضرورة. من أبيات الحماسة:

٢٢٨ ـ لَئِنْ كنتُ لا أَرْمِي وتُرْمى كِنَانَتِي تُصِبْ جانحاتُ النَّبْلِ كَشْحِي ومَنْكِبِي[١]

وقال عنـــترة:

٢٢٩ ـ * ولئن سألتَ بذاك عَبْلَةَ أُخْبَرَتْ[٢] *

وكان القياس في هذا لولا الضَّرورة: لَتُخبِرَنّ، وكذلك في البيت المتقدم، كان القياس: لَتُصِيبَنَّ، لكنَّهم عدلوا عن القياس للضرورة.

[ولذلك][٣] عندي وَجْهٌ من القياس، وذلك أَنَّ القَسَمَ قد تقدَّم أَنَّه

= ٢/٢٦٩، الإنصاف ٢/٦١٣، شرح المفصل ١/١٢٠، رصف المباني ص ٣٧٢، شرح الجمل لابن عصفور ١/٥١٠، ضرائر الشعر ص ٢٣٢، مغني اللبيب ص ١٩١، ٧٨٧، شرح ابن عقيل ٣/٢٥، همع الهوامع ٤/١٨٦، خزانة الأدب ٤/٢٤٧.

(١) الشاهد أول أبيات لجندل بن عمرو يخاطب بني عمه وقد ضربوا مولى له يدعى حَوْشَب كما في الحماسة برواية الجواليقي ص ٩٧، وانظر شرح الحماسة للمرزوقي ١/٣١١، وجاءت الأبيات في الأشباه والنظائر للخالديين ٢/٢٧٢ منسوبة إلى معبد بن علقمة العبشمي، وانظر الحماسة (تحقيق الدكتور/ عبدالله عسيلان) ١/١٨٣. وفي الأصل: «منكب» بسقوط الياء.

(٢) تمامه:

* أنْ لا أريد من النساء سواها *

ديوانه ص ٢٠٨، وفيه «خَبَّرت» مكان «أخبرت»، وفي الأصل: «بذلك» مكان «بذاك»، وبه ينكسر الوزن.

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام.

توكيدٌ للخبر، والتوكيدُ لا يغيِّرُ معنى الكلام، فدخولُه كخروجه، فلما اضطرَّ قدَّرَ كأنَّه نطق به: وإنْ سألتَ ويكونُ هذا نظيرَ:

* إنَّ الحوادثَ أُودى بِها * [٤٩]

وإذا جــاء:

* بدا لِي أنِّي لستُ مُدْرِكَ ما مضى ولا سابقٍ . . [٥١]

فهذا أقربُ.

ويكون في النفي بما فنقول: واللَّهِ ما قامَ زيدٌ، ولا يجوز حذف (ما)، لا تقول: واللَّه قامَ زيدٌ، وأنت تريد: ما قامَ زيدٌ.

فإن كان الفعلُ مضارعاً فتنظرُ، فإن كان يُرادُ به الحالُ فلا يخلو أَن يكونَ مُوْجَباً أو منفياً، فإن كان موجباً، نحو: يقومُ زيدٌ الآنَ فتردُّ الجملةَ الفعليَّةَ اسميةً، فتُقَدِّمُ الفاعلَ فيصيرُ مبتدأً، فتقولَ: واللَّهِ لزيدٌ يقومُ، أَوْ تُدْخِلُ (إنَّ) فتقولُ: واللَّهِ إنَّ زيداً يقومُ، أو تجمعُ بينَهما على حَسَبِ ما تَقدَّم، لأنها إذا صارت اسميّة جرى الحكم فيها على حَسَبِ ما تقدَّم. فإن كانت منفيّة فتكونُ بما، فتقول: واللَّهِ ما يقومُ زيدٌ، ولا يجوز حذف (ما)، لا تقول: واللَّهِ يقومُ زيدٌ، وأنت تريد: واللَّهِ ما يقوم زيد، وقرأ ابن كثير في رواية قُنْبُل[1]: ﴿ لأُقْسِمُ بِيَوم القِيَامَةِ ﴾[2] فيمكنُ أَنْ تكونَ الجملةُ الفعليَّةُ ـ والفعل يرادُ به

(١) أبو عمر محمد بن عبد الرحمن المكي مولى بني مخزوم الملقب بقُنْبُل لشدَّته، (١٩٥ ـ ٢٩١ هـ). والقنبل: الغليظ الشديد، أو نسبة لبيت بمكة يعرفون بالقنابلة أخذ القراءة عن أحمد بن محمد النَّبال، وأحمد بن محمد البَزي، وأخذ عنه ابن مجاهد وابن شنبوذ وغيرهما انتهت إليه مشيخة الإقراء بالحجاز، ورحل إليه الناس من الأقطار وكان من أهل الفضل والصلاح وَلِيَ شرطة مكةَ فحمدت سيرته/، ترجمته في غاية النهاية في طبقات القراء ٢/١٦٥، لطائف الإشارات ١/١٠١ وانظر السبعة ص ٩٢.

(٢) القيامة/ الآية الأولى، قال ابن مجاهد (في كتاب السبعة ص ٦٦١) «قرأت على قُنْبُل عن ابن كثير ﴿لأُقْسم بيوم القيامة﴾ بغير ألف بين اللام والقاف»، وفي المصاحف، لا أُقسِم «بإثبات الألف، وهي قراءة سائر السبعة/ انظر السبعة ص ٦٦١، حجَّة القراءات ص ٧٣٥، الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/٣٤٩.

الحالُ ـ بقيتْ على حالها، وإن كان الأكثر فيها أَنْ تصيرَ اسميَّة على حَسَب ما أعلمتُك، ويكون هذا بمنزلة: واللَّهِ لَيَقُومُ زيدٌ. ويمكن أَنْ يكونَ المبتدأُ محذوفاً، والتقدير: لأنا أُقْسِمُ، بحذف المبتدأ[1] كما حذف في قوله تعالى: ﴿ فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْساً ولا رَهَقاً ﴾[2] التقدير: فهو لا يخاف بخساً ولا رهقاً.

فإن كان الفعل مستقبلاً، فإن كان موجَباً فيكونُ باللَّام، ثم تنظرُ، فإن لم يُفْصَل بين اللَّام والفعل بفاصل، فلا بُدَّ من النون الخفيفة أو الشديدة فتقولُ: واللَّه ليقومَنَّ زيدٌ، قال اللَّه تعالى: ﴿ وتاللَّهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾[3] وقال تعالى: ﴿ لَنَسْفَعَاً بالنَّاصِيَةِ ﴾[4] ولا يجوز إسقاط أحدهما عند البصريين في الكلام، وقد جاء في الشِّعر إسقاطُ أحدهما، والاستغناءُ بالآخر[5]، فتقول: واللَّه أَضْرِبَنَّ، فتحذفُ اللَّامَ، وتقول: واللَّه لأضربَ، وتحـذفُ النون.

وأَمَّا الكوفيون فجعلوا ذلك في الكلام[6]، وكلام أبي على ظاهره مع الكوفيين[7].

والذي يظهر لي أَنَّ هذا لا يكون إلَّا في الشِّعْر، والدليلُ على ذلك عدم السَّماع في الكلام. وله وَجْهٌ من القياس وهو أَنَّك إذا قلتَ: إنَّ زيداً لَيَضْرِبُ، فاللَّام هنا لام الابتداء[8]. وهي مخلِّصةٌ للاستقبال، فلزمتِ النونُ

---

(١) انظر المحتسب ٣٤١/٢ وفي شرح الجمل لابن الفخار ص ١٢٣: «قال الأستاذ (ابن أبي الربيع) الفعل مبني على مبتدأ مضمر، كأنه قال: لا أنا [كذا] أقسم».

(٢) سورة الجن آية ١٣.

(٣) سورة الأنبياء آية ٧٥.

(٤) سورة العلق آية ١٥.

(٥) انظر ضرائر الشعر ص ١٥٧.

(٦) انظر همع الهوامع ٢٤٦/٤.

(٧) الإيضـاح ٢٦٥/١، وانظر الكافي ٢/ ص ٢٤٦.

(٨) يريد لام جواب القسم.

الشديدة والخفيفة لِيُفْصَلَ بين اللامين المخلِّصة للحال والمخلِّصةِ للاستقبال فإن أسقطت النون لم يكن بين اللاَّمين[1] فرق.

فإن قلتَ: أسقِطُ اللاَّم وأقول: إنَّ زيداً يضرِبَنَّ.

قلتُ: لما لزمتِ اللاَّمُ النونَ ولم يذكر النونُ دونَها، لزمت اللامَ النونُ فلم تذكر دونَها.

فإنْ[2]/ قلتَ تلزم اللاَّمُ النونَ حيثُ يكونُ اللبْس، وحيث لا يكونُ اللّبْس لا تلزم. [٢٤٠]

قلتُ: لمّا لزمتِ إحداهما الأخرى في موضع يزول في اللّبْس لزِمَتْ في كلِّ موضع، ليكون حكمهما في كل موضع سواء ونظيرُ هذا تسكينُهم الميم في (عليهم) و(لهُم)، وذلك أنَّ التسكين أصلُه فيما يتوالى فيه خمسُ حركاتٍ، نحو: ضَرَبهُمْ وحَمَلَهُمْ، وذلك أنَّ خمسَ حركاتٍ مستثقلٌ عندهم ألَا ترى أنَّه لا يتوالى في وزن الشعر خَمْسَةُ متحركاتٍ، فلما ثَقُل عندهم سُكِّنَتِ الميمُ فقيلَ: ضَرَبَهُمْ وحَمَلَهُمْ، فزال ذلك. ولمّا وقع التسكين هنا، جرى في كل موضع ليكونَ حكمُ هذه النون في جميع المواضع سواء. وإذا تتبعتَ هذا النوع وجدتَه مرعياً في هذه الصناعة، فتدبَّرْهُ فإنَّه صحيحٌ.

فإنْ فصلتَ بين اللاَّم والفعل بفاصلٍ، فلا تلحق النونُ الشديدةُ ولا الخفيفةُ، قال اللّه تعالى: ﴿ولَسَوْفَ يُعْطِيكَ ربُّكَ فَتَرْضَى﴾[3]، وتقول: واللّه لعَلَيْكَ أُعَوِّلُ، ولا تلحق النونُ. وهذا يدلُّك على أنّ هذه النون إنَّما لحقتهُ قبلَ القَسَم لِمكان اللاّم، فإذا زالتِ اللاَّمُ عن الفعل زالتِ النونُ، قال اللّه تعالى: ﴿وَلَئِنْ مُتُّم أَوْ قُتِلْتُمْ لإِلَى اللَّه تُحْشَرُونَ﴾[4].

---

(١) في الأصل: «النونين» سهو.

(٢) في الأصل: «فإنْ إنْ قلت» بتكرار «إنْ».

(٣) سورة الضحى آية ٥.

(٤) سورة آل عمران آية ١٥٨.

فإن كان الفعلُ منفياً كان النفي بلا، فتقول: واللَّهِ لا يقومُ زيدٌ، ويجوز أنْ تجعلَ (ما) مكان (لا)، فتقول: واللَّهِ ما يقومُ زيدٌ غداً، كما يجوز أنْ تقول: واللَّه لا يقومُ زيدٌ الآنَ، والأكثرُ أَنْ تَكُونَ (لا) في المستقبل و(ما) في الحال، ورُبَّما جُعِلَتْ إحداهما مكانَ الأُخرى، ومن هذا قولهم: مَرِضَ حتى لا يرجونَه[1]، أي هو الآن لا يُرْجَى، (لا) هذه حرفُ صَدْر، لا يتقدَّم معمولُ مَنفيِّها عليها، فلا تقول: واللَّهِ زيداً لا أَضْرِبُ، كما تقول: واللَّهِ زيداً لأَضْرِبَنَّ. ويجوزُ لك أَنْ تحذفَ (لا) ولا تجعل مكانها (ما) فتقول: واللَّهِ أضرِبُ: تريد: لا أَضْرِبُ. قال اللَّه تعالى: ﴿ تاللَّهِ تَفْتَؤُ تذْكُرُ يُوسُفَ ﴾[2]. وقال الشاعر:

* تاللَّهِ يَبْقَى على الأَيَّام ذو حَيَدٍ * [١٥٨]

المعنى: لا يَبْقى، وسيأتي الكلام في هذا البيت[3]. ولا تجد حرف النفي محذوفاً إلَّا في هذا الموضع. وسيأتي عِلَّة ذلك:

قوله: (ورُبَّما حُذِفَتْ لا وما)[4].

رَدَّ بعضُ الناس هذا، فقالوا: لا تحذف (ما)، إنَّما تُحذَفُ (لا)، ألا ترى أَنَّ المبتدأَ والخبرَ إذا كان جواباً للقَسَم فإنَّك تقولُ: واللَّهِ ما زيدٌ قائمٌ، ولا يجوز أَنْ تقولَ: واللَّهِ زيدٌ قائمٌ، وأنت تريد: واللَّهِ ما زيدٌ قائمٌ، وكذلك لو كان الفعل ماضياً فقلتَ، واللَّهِ ما قامَ زيدٌ، لم يجز حذف (ما)، وكذلك لو كان الفعلُ مضارعاً يراد به الحالُ، فلا يجوز حذفُ (ما)، لا تقولُ واللَّه يقومُ زيدٌ الآنَ وأنت تريد: واللَّه ما يقومُ زيدٌ، ولا توجد (ما) في النفي بحقِّ الأصل إلَّا في هذه المواضع الثلاثة، وإنَّما يحذف حرفُ النفي في

(١) انظر ما تقدم ص ٢٤٢.
(٢) سورة يوسف آية ٨٥.
(٣) انظر ما سيأتي ص ٩٢١.
(٤) الجمل ص ٨٢.

المستقبل، فتقول: واللّهِ يقومُ زيدٌ، وأنت تريد: واللّهِ لا يقومُ زيدٌ، والمستقبل إنَّما يُنْفى بلا. وقد مضى الكلام في هذا مستوعباً[1].

الجـــواب:

إن المستقبل أصله أنْ يُنْفَى بلا، وقد توضع (ما) موضع (لا)، فيقال: واللّهِ ما يقومُ زيدٌ يريد أبو القاسم جـ: أَنَّ (لا) تحذف، ولا يجعل مكانها (ما)، وإذا لم يجعل مكانها (ما) فكأَنَّ العرب حذفت (ما) و(لا)[2] إذ لم يوجد واحدٌ منهما، فتقول: واللّهِ يقومُ زيدٌ، وأنت تريد، ما يقومُ زيدٌ، فلم تذكر (لا) ولا (ما)، وبهذا سمعت الأستاذ أبا علي ينفصل عن هذا الموضع، وهو حَسَنٌ.

ثم أتى بقول الشاعر[3]:

تـاللّهِ يَبْقَى على الأَيَّـامِ ذُو حَيَـدٍ بِمُشْمَخِرٍ بهِ الظَّيَّان والآسُ [١٥٨]

رواه سيبويه باللَّام[4]، وهو أحْسَن؛ لأنَّ الموضعَ موضعُ تعجب، واللَّام لا تكون إلاَّ في التعجب على حَسَبِ ما يَتَبيَّن بَعْدُ. وأَمَّا التاء فتكون للتعجب ولغيـر التعجب فمن التعجب قـولـه تعـالى: ﴿ وتـاللّهِ لأَكِيـدَنَّ أَصْنَامَكم ﴾[5]، ومنه:

---

(١) انظر ما تقدم ص ٩٢٠.

(٢) قال ابن الفخار في شرح الجمل ص ١٢٣، وأما قول أبي القاسم: وربما حذفت ما أولاً...، فظاهره التسوية بين ما ولا في جواز الحذف وليس كذلك عند الحذاق، فلهذا اعترض عليه هذا الموضع، وتأوله الأستاذ (ابن أبي الربيع) على عادته في توجيه أقوال العلماء بأن قال: يريد بقوله: حذفت، إذا وضعت موضع لا، لا أنَّه (كذا) قد توضع هذه موضع هذه، فيجري إذ ذاك الفرع على حكم الأصل في جواز الحذف وامتناعه، وهذا الذي قاله الأستاذ ممكن في الموضع ولكنه تلفيق كما ترى والله أعلم بالصواب.

(٣) الجمل ص ٨٤.

(٤) الكتاب ٤٩٧/٣.

(٥) الأنبياء آية ٥٧.

* تاللّه يبقى على الأيَّام * [١٥٨]

في رواية أبي القاسم.

ثم أتى بقول الشاعر:

٢٣٠ـ فحَالفْ فَلاَ واللَّهِ تهبطُ تَلْعَةً مِنَ الأَرْضِ إلَّا أَنْت للذُّلِّ عارفُ[(١)]

يريد: لا تَهبطُ تلعةً من الأرْضِ.

ومن الناس من ذهب إلى أَنَّ الأَصلَ: فواللَّهِ لا تهبِطُ تَلْعَةً[(٢)]، ثم أَخَّر القَسَم فقال: فلا واللَّه تهبط. وهذا عندي بعيد، ومنزعٌ مخالفٌ للنظائر، ألَا ترى أنك لا تَجدُ من كلام العرب: ما واللَّهِ زيدٌ قائمٌ، تريد: واللَّه ما زيدٌ قائمٌ، وكذلك لا تجدُ من كلام العرب، ما واللَّه قامَ زيدٌ، تريد: واللَّه ما قام زيدٌ، وإنما الأولى رَدٌّ لكلام متقدم، نظيره (نَعَمْ)، تقول: نَعَمْ واللَّهِ لا/ [٢٤١] يكون كذا [و][(٣)] تقول: واللَّه لا يكون كذا وهذا بمنزلة قوله سبحانه: ﴿ قُلْ إي وَرَبِّي إنَّه لَحَقٌّ ﴾[(٤)] التأويل: قل نَعَمْ وَرَبِّي إِنَّـه لحَقٌّ، لأَنَّ قبلَه:

---

(١) الجمل ص ٨٣، البيت للقيط بن زرارة التميمي (من أشراف تميم وفرسانها، قتله شريح بن الأحوص العامري يوم شعب جَبَله، وهو يوم لعبس وعامر على ذبيان تميم/ ترجمته في الشعر والشعراء ١، / ٥٧١٤ الأغاني ١١/١٣١ـ١٦٧ وانظر النقائض ١/٦٥٤ـ٥٧٨) وقبله.

ألا من رأى العبـدين إذ ذُكـرا لـه عـديٌّ وتميـمٌ تبـتغـي من تـحـالفُ

ونسَب ابن سيده في شرح أبيات الجمل ل ١١٦ الشاهد إلى مزاحم العقيلي، وقال ابن السِّيد في الحلل ص ٩٣: «هذا البيت ينسبه قوم إلى مزاحم العقيلي، ولم أجده في ديوان شعره، وأظن أنَّ الذي نسبه إليه توهَّم أنَّه من قصيدته التي أولها.

أشـاقتـك بـالعـرين دار تـأبَّـدَت من الحي واشتـدت عليها العـواصفُ

وانظر الشاهد في الكتاب ٣/١٠٥، شرح أبياته لابن السيرافي ٢/١٣٣، الفصول والجمل ص ٩٩، رصف المباني ص ٢٥٨.

(٢) في الأصل: «فلا والله لا تهبط»، ولعل الصواب ما أثبته فقد جاء في الفصول والجمل لابن هشام اللخمي ص ٩٩، . . وقيل الأولى: إن الأولى هي الجواب، والتقدير: فحالف فوالله لا تهبط، فقدمها والنيَّة فيها التأخير، فعلى هذا القول لا يكون في البيت شاهد».

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٤) سورة يونس آية ٥٣.

﴿وَيَسْتَنْبِؤُنَكَ أَحَقٌّ هُوَ﴾[1] وقد تقدّم أَنَّ القَسَم وجوابَه بمنزلة الشَّرط وجوابِهِ، وأَنَّك إذا قلت: واللَّهِ لا يقومُ [فهو][2] بمنزلة: إنْ تكرمْني فأَنَا إكرمُك، فكما لا تقدِّم الفاءَ على الشَّرط، فلا تقدِّم (لا) التي هي جواب القَسَم على القَسَم، لأَنَّ كلَّ واحد منهما رابطٌ الجملةَ الثانيةَ بالأولى.

قوله: (اعلم أَنَّ هذه الحروف خافضة للمقسَم بهِ)[3].

اعلم أنَّ المقسَم به كلُّ اسم معظَّم، كانت العربُ تحلف بآبائها، فتقول: وأَبي، وتقول: ورأسي، إلَّا أنَّ الشَّرعَ منع أَنْ يحلِفَ الرجل بغير اللَّه وإذا قلتَ: واللَّه لأَفعلنَّ، فاختلف النحويون في الفعل الذي يتعلَّق به هذا المجرور.

فمنهم من قال: إنَّه يتعلَّق بالفعل الذي بعده، وهو لأَفْعَلَنَّ وهذا القول يبطلُ من وجهين:

أحدهما: أَنَّ هذه اللَّام الداخلة في الجواب حرف صَدْر، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، أَلَا ترى أَنك لا تقول: واللَّه عُمَراً لأضربَنَّ، تريد: واللَّهِ لأضْربَنَّ عمراً، وكذلك لا تقول: واللَّهِ عمراً لا أضربُ، تريد: واللَّه لا أضربُ عمراً، ولأجل هذا قال سيبويه في قول الشاعر:

* آليتَ حَبَّ العراق الدهرَ أطعمُهُ * [٨٩]

إنَّه على إسقاط حرف الجرّ، وإنَّ التقدير: آليتَ على حَبِّ العراق[4]، وذهب المبرِّد إلى أَنَّ (حَبَّ العراق) منصوبٌ بإضمار فعل يفسره (أطعمه)، والتقدير: آليتَ أطعمُ حَبَّ العراق[5]. فأبطل النحويون مذهب المبرِّد بأَنَّ

---

(١) سورة يونس آية ٥٣.

(٢) تكملة بنحوها يلتئم الكلام.

(٣) الجمل ص ٨٢.

(٤) الكتاب ٣٨/١.

(٥) انظر الأصول ٢١٥/١، شرح أبيات مغني اللبيب ٢٦٢/٢، ٢٦٣.

(لا) التي هي جواب القسم محذوفةٌ، وأنَّ موضعَها أنْ تكونَ متصِلةً بالفعل، وهو (أَطْعَمُه)، وأنَّ التقديرَ: آليتَ حبَّ العراق الدهرَ لا أطعمُه، ولا بُدَّ من تقديرها في هذا الموضع، لأنَّ المحذوفَ إنّما يجب أنْ يقدَّر حَذفُه من الموضع الطالب به. وإذا قلتَ: آليتَ حبَّ العراق الدهر لا أطعمُه، فحذفت (لا) فلا يجوز لأَطْعَـمَ أنْ يفسِّرَ عاملاً يعمل في الحَبِّ، لأنه لا يفسِّر إلَّا ما يصحُّ أنْ يعملَ، وهذا الظاهر لا يصحُّ أنْ يعملَ في حَبٍّ، لأنَّ (لا) التي هي جوابُ القسم تمنع من ذلك، لما ذكرتُه من أنَّها حرفُ صَدْر[1].

الثاني: أنَّك إذا جعلتَ (باللَّه) متعلِّقاً بالفعل المتأخِّر، فيكونُ بلا شكٍّ مقدَّماً في اللفظ مؤخَّراً في المرتبة، لأنَّ حقَّ المعمول أنْ يكونَ بعد عامله، فكأنَّك قلتَ: لأفعلنَّ واللَّه، فتصيرُ اللَّام داخلةً في أوَّلِ الكلام وهي لا تكون إلَّا رابطةً بين جملتين، ومع هذا إنَّ الكلام كلَّه يصيرُ واحداً وتصير الجملة واحدةً، والقَسَم والجواب جملتان.

ومنهم مَن قال: إنَّ هذا المجرور يتعلَّق بمحذوفٍ، ويكونُ ظاهراً ويكونُ مضمراً بشروط، فتقول: تاللَّهِ لأفعلَنَّ، وتقول: أُقسِم باللَّه لأفعلَنَّ، وكذلك تقول: أحلِفُ باللَّه لأفعلَنَّ[2]، وتقول: واللَّهِ لأَفْعَلَنَّ، ولا يجوز إظهارُ الفعل مع الواو على حَسَبِ ما أُبَيِّنُهُ[3].

قوله: (واعلم أنَّ الواو والياء يدخلان على كُلِّ محلوفٍ به)[4].

اعلم أنَّ حروف القَسَم خمسةٌ: الباء، والواوُ، والتاءُ، واللَّامُ، ومُنْ وتكون مضمومة الميم، ومكسورَتَها. والأصل: الكسر، ولا توجد في كلام العرب إلَّا مكسورةً، فتقول: جئتُ مِنَ الدار، وأكلتُ مِنَ الرَّغيف، ولا توجد

---

(١) مغني اللبيب ص ٧٨٤.

(٢) انظر الكتاب ٤٩٧/٣، الأصول ٥٢٥/١.

(٣) انظر ما سيأتي ص٩٢٥.

(٤) الجمل ص ٨٤.

مضمومةً إلَّا في القَسَم، فتقول: مِنْ رَبِّي ومُنْ رَبِّي بكسر الميم وضمِّها، وهذا من تغيير القَسَم لأنَّ باب القسم باب تغيير.

فأمَّا الباء فتدخل على كل محلوف به ظاهراً كان أو مضمراً، والفعل ظاهرٌ ومحذوف، فتقول: باللَّهِ لأَفْعَلَنَّ، وأُقْسِم باللَّه لأفعلن، وتقول: بك لأَفْعَلَنَّ، وأُقسم بِكَ لأفعَلَنَّ، أنشد أبو علي:

٢٣١ ـ * فلا بِكِ ما أَسأَلَ ولا أُغاما *(١)

وأمَّا الواو فتدخل على المقسَم به بشرطين:

أحدُهما: أَنْ يكونَ المقسَم به ظاهراً.

الثاني: أَنْ يكونَ الفعلُ محذوفاً، فتقولُ: واللَّه لأفعلَنَّ، ولا يجوز وَكَ لأفعلَنَّ، وكذلك لا يجوز: أُقْسِمُ وَكَ لأفعلَنَّ، ولا أُقسِمُ واللَّهِ لأفعلَنَّ، وإذا وجد الشرطان كان استعمالُ الواو أكثرَ من استعمال الباء والأَصْل الباء، واستعمـل بدلاً منها الواو بالشرطين المذكورين، لأَنَّ الواوَ من الشفتين، والباءُ كذلك، فأُبْدِل أحدُهما من الآخر، ولم يقعِ البدلُ إلَّا بـالشرطين المذكورين وليس البدلُ بقياس، فيجبُ أن يُقْصَر على ما سُمِع.

ولا أعلم بين النحويون في هذا خلافاً: أَنَّ الأصلَ الباء، وأَنَّ الواوَ بدلٌ من الباء، إلَّا السهيلي، فإنَّه رَدَّ على جميع النحويين، وقال ليست الواو بدلاً من الباء، لأَنَّها لو كانت بدلاً للزمها أنْ تكونَ مكسورةً/ كما كانت الباءُ [٢٤٢]

---

(١) الإيضاح ٢٥٥/١، إيضاح شواهد الإيضاح ل ٦٣، المصباح ١/ ل ٩٧، وصدره:

* رأى برقاً فأوضع فوقَ بكْرٍ *

والبيت لعمرو بن يربوع بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم وزعم بعض الرواة أنَّ عمراً هذا تزوج سعلاة فمكثت حتى ولدت له بنين فرأت بَرْقاً فغادرته، قال ابن يسعون: «قال أبو علي البغدادي: وهذا من أكاذيب الأعراب».

وانظر الشاهد في النوادر ص ١٤٦، الحيوان ١٨٦/١، ١٩٧/٦ الخصائص ١٩/٢، سر صناعة الإعراب ١١٧/١، ١٥٩، اللآلىء ٧٠٣/٢، شرح المفصل ٣٤/٨، ١٠١/٩، شرح الجمل لابن عصفور ٥٢٣/١، رصف المباني ص ١٤٦.

كذلك، ألَا ترى أَنَّ التَّاءَ بدلٌ من الواو، والواو مفتوحة[1]، والتاءُ كذلك. وكذلك تَوْرَاةٌ وتَيْقُورٌ[2]، التاءُ فيهما بدلٌ من الواو، والحركةُ واحدةٌ، وكذلك تَجِدُ كُلَّ حرفٍ أُبْدِل من حرف لا تخالِفُ حركتُه حركةَ الحرف المُبْدل منه[3]، وهذا الاعتراض مخيلٌ، وليس بلازمٍ.

وكان الأستاذُ أبو علي ينفصل عنه، ويقول: كان الأصْل في الباء أَنْ تكونَ مفتوحةً، لأَنَّ كلَّ ما هو على حرفٍ واحد فقياسه أَنْ يُبْنى على الفتح، نحو واوِ العطف وفائه، ومتى وجدتَ كلمةً على حرفٍ واحد مبنيةً على غير الفتح، فلا بُدَّ أَنْ يكونَ ذلك لسببٍ، وسببُه في باب الجرِّ أَنَّها تلازم الخفضَ وتلازم الحرفيّةَ، فلملازمتها الخفض والحرفيّةَ بُنِيَتْ على الكسر، وأصلُها الفتح على ما ذكرتُ لك، فلما أَبْدلُوا من الباء الواوَ، والواوُ حرفٌ [لا][4] يلازم الخفضَ رجعوا إلى الأَصل، ففتحوا فقالوا: واللّهِ.

فإن قالوا: هي حرفُ العطف والمعطوف عليه محذوفٌ، وتُقَدِّرُ إذا قلتَ: واللّهِ لأُكْرِمَنَّك مُقْسَماً بِهِ محذوفاً، وعطفت هذا عليه[5].

قلتُ: هذا لا يصحُّ، لأَنَّ حرفَ العطف لا يدخل على حرف العطف، وقد قالوا: واللّه لأكرمنَّك، وَوَاللّهِ لأحسنَنَّ إليك، وكذلك قالوا: ثُمَّ واللّه، وفَواللّهِ. وهذا الذي انفصل به صحيح[6].

وأَما التَّاءُ فتدخل على اسم اللّه تعالى، ولا تدخل على غيره مما يصحّ أَنْ يُقْسَمَ به، بشرط أَنْ يكون الفعلُ المتعلَّق به محذوفاً فتقول: تـاللّهِ

---

(١) في الأصل: مضمومة.

(٢) في الأصل: «تيعور» وتيقور: فيعول من الوقار/ انظر الكتاب ٤/٣٣٢-٣٣٣، شرح المفصل ١٠/٣٨.

(٣) انظر همع الهوامع ٤/٢٣٧.

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٥) (٦) انظر أمالي السهيلي ص ٤٤، همع الهوامع ٤/٢٣٧.

لأكرمنَّك، وتاللَّه لأحسننَّ إليك، قال تعالى: ﴿ وتاللَّهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم ﴾[1] وتوجد مع التعجب ومع غير التعجب، وهي في هذه الآيـة المُراد بهـا التعجب، وهي بدلٌ من الواو، ولم تبدل إلَّا مع هذا الاسم المعظَّم بالشرط المذكور.

وبدلُ التَّاء من الواو ليس بقياس وإن كان كثيراً، لكنَّه لم يبلغ أَنْ يكون قياساً، قالوا: تَوْلَجٌ، والأصل: وَوْلَجٌ[2]، فأبدلت الواو تاءاً. وكان القياس أَنْ تُبْدَلَ همزةً، لأَنَّ الواوين إذا وجدتا بأَوَّل[3] كلمة فالقياس أَنْ تُبدلَ الأولى همزةً، لكنهم أَبْدلوا الأولى تاءاً. ويمكنُ أَنْ تكونَ التوراةُ وزنَه تَفْعَلَةٌ، ويكون بمنزلة أَسْفَلَة. وفَوْعَلَةٌ في الكلام أكثر من تَفْعَلَةٍ[4]، فمن هنا يجب أن يُدَّعى في التوراة أَنَّها فَوْعلة. وقالوا: تُخَمة، والأصل: وُخَمَة، لأَنَّها من الوَخامة، وهي فسادُ الجوف، فأبْدلت الواوُ تاءاً، وكذلك تُراثُ، لأنها من وَرِثْتُ، والتُّكَـأَةُ، لأنها من تَوَكَّأْتُ[5] فكذلك تاللَّهِ، أصله: واللَّهِ، ثم أبدلت الواو تاءاً، كما أبدلت هناك، إلا أَنَّ بدل الواو تاءاً ليس بقياس فيفعلُ في غير ما فعلته العرب، وقد حُكِي قليلاً: تالرَّب[6]، وليس هذا بمعروف، ولعـل الذي قاله لم يكن فصيحاً.

وأَمَّا اللَّام فلا تدخل إلَّا على اسم اللَّه تعالى إذا كنتَ متعجِّباً من

---

(١) سورة الأنبياء آية ٥٧.

(٢) لأنه فَوْعل من الولوج كما في الكتاب ٣٣٣/٤، سر صناعة الإعراب ١١٨/١، وفي التاج «ولج» ٢٦٢/٦. «والتَوْلَجُ» «كِناس الظبي أو (الوحش) الذي يلج فيه. التاء فيه مبدلةٌ من الواو».

(٣) في الأصل: «به أول كلمة» تحريف.

(٤) ضبطت «تَفْعَلَة، وأسْفَلَة، وَفَوْعَلَة». في الأصل بكسر العين وانظر الكتاب ٣٣٣/٤.

(٥) انظر الكتاب ٣٣٢/٤، والجمل ص ٨٤.

(٦) قال ابن عصفور في شرح الجمل ٥٢٤/١ وحكى الأخفش دخولها على الرَّبِّ، حكى من كلامهم، تَرَبِّ الكعبة لأفعَلَنَّ كذا. «وانظر رصف المباني ص ١٧٢، والجني الداني ص ٥٧».

المقسَم عليه، فتقول: للّهِ لأضربَنَّكَ، إذا كنت متعجِّباً من الضرب. واللاَّمُ دخلت للتعجب في النداء، فتقول: يا لَزيدٍ إذا كنت متعجِّباً منه. قال امرؤ القيس:

٢٣٢ ـ * فيا لَكَ من ليلٍ كأَنَّ نجومَه *[1]

فلما استقرّت في النداء للتعجب، وباب النداء وباب القسم من أبواب التغير ـ تغيَّرَتِ الأسماء فيهما كثيراً ـ جعلوا اللاَّمَ في القَسَم إذا أرادوا التعجب. وهذا كله بشرط ألَّا يظهرَ الفعلُ الذي به يتعلَّق المجرور، فإنْ ظهرَ فلا بُدَّ من الباء.

وأمَّا (مُنْ) فلا تدخل إلاَّ على الرَّب، تقول: مِنْ رَبِّي، ومُنْ رَبِّي لأفعلَنَّ، بكسر الميم وضمِّها، ولا تدخل حتى يكونَ الفعلُ مضمراً، فإن كان الفعل مُظهراً فلا بُدَّ من الباء، على حَسَبِ ما أعلمتُك.

الفصل الخامس: في جملة القَسَم.

قوله: (واعلم أنَّه قد يجيءُ شيءٌ في القَسَم غيرَ مخفوضٍ)[2].

اعلم أنَّ جملةَ القَسَم قد تقدَّمَ أنَّها جِيءَ بها للتوكيد، فتكونُ على حسَبِ ما تكونُ عليه الجملة. تكون اسميَّة وتكون فعليَّة، والفعل قد وصل بنفسه، ويكون[3] ظاهراً ومحذوفاً، وتكون الجملةُ فعليّة، والفعل قد وصل

---

(١) من معلقته، وتمامه:

* بكل مغار الفتل شُدَّت بيَذْبُل *

انظر ديوانه ص ١٩، شرح القصائد السبع ص ٧٩، شرح القصائد التسع ١/١٦٢، رصف المباني ص ٢٢٠، مغني اللبيب ص ٢٨٤، همع الهوامع ٤/٦٧، ٢٠٢، خزانة الأدب ١/٥٥٩.

(٢) في الجمل المطبوع ص ٨٤ «. . . . في القسم شيء. .» ومثله في الخطيتين، غاية الأمل ص ١٦٦، شرح الجمل لابن الفخار ص ١٢٤.

(٣) في الأصل: «تكون» بالمثناة الفوقية.

أصلاً بحرف الجر، ويكونُ ظاهراً ويكون محذوفاً، وإذا كانت الجملة اسمية فيكون الخبر ظاهراً، ويكون محذوفاً، فهذه ستة أقسام:

الأَوَّل: أَنْ تكونَ الجملةُ اسميَّة، والخبرُ ظاهر، مثاله: علَيَّ عَهْدُ اللَّهِ لأفعلنَّ، وسيأتي الكلام في (عَمْرُكَ).

الثالث[1]: أن تكون الجملة فعلية، والفعل ظاهر، وقد وصل بنفسه، مثاله: أشهد اللَّه لأفعلن.

الرابع: أَنْ تكونَ الجملةُ فعليَّةً، والفعل قد وصل بنفسه، وهو محذوف لا يظهر، مثالُه: يمينَ اللَّهِ لأفعلَنَّ، تقديره، أَلْزِمُ نفسي يمينَ اللَّهِ وهذا لا يظهر، وكذلك: أَمَانَةَ اللَّهِ لأَفْعلَنَّ، ويقال: يمينُ بالرفع، وقد تقدَّم ذكرهُ[2]، قال امرؤ القيس:

٢٣٣ ـ * فقلت: يمينُ اللَّه أبرح قاعداً *[3]

يروى برفع (يمينُ) ونصبه، فمن رفع فعلى الابتداء، والخبر محذوف،

---

(١) لم يذكر القسم الثاني، واكتفى بالإشارة إليه بقوله: «وسيأتي الكلام في عمرك» وقال في إملائه ص ١٠٤، وتقول: لعمرُك لأفعلنَّ، والخبر محذوف ولا يجوز إظهاره، تقديره: لعمرك قسمي»، وانظر ما سيأتي في القسم الرابع.

(٢) انظر ما تقدم ص ٥٩٦.

(٣) تمامه:

* ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي *

ديوانه ص ٣٢، الكتاب ٣/٥٠٣، شرح أبياته لابن السيرافي ٢/٢٢٠ معاني القرآن ٢/٥٤، ١٥٤ ٤١٣، والمقتضب ٢/٣٢٥، الأصول ١/٥٢٩، الخصائص ٢/٢٨٤، أمالي ابن الشجري ١/٣٦٩، شرح المفصل ٨/٣٧، ٩/١٤٠، شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٣٢، همع الهوامع ٤/٢٣٣، خزانة الأدب ٤/٢٠٩.

والنصب رواية الديوان، وانظر معاني القرآن ٢/٤١٣، شرح المفصل ٩/١٠٤. ورواية الشاهد في شرح المفصل ٧/١١٠.

* فقلت لها تالله أبرح قاعداً *

ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

[٢٤٣] ومن/ نصب فعلى إضمار الفعل المتروك إظهاره، و(أبرحُ) هو جواب القَسَم، والتقدير: لا أَبْرَحُ، وحذفت (لا).

الخامس: أَنْ يكونَ الفعل يصل بحرفِ الجر، ويكون ظاهراً، وذلك قولك: حلفتُ باللَّه لأفعلَنَّ، قال امرؤ القيس:

* حَلَفْتُ لها باللَّهِ حَلْفَة فاجرٍ * [١٩٤]

وكذلك: أُقْسِمُ باللَّه لأفعلَنَّ، ولا يجوز أَنْ تُدَخِلَ هنا من حروف الجر إلَّا الباء، على حسَب ما أعلمتُك. وقد تقدَّم الكلام في هذا الفصل مستوعباً بما يُغني عن الإعادة.

السادس: أن يكون الفعل يصل بحرف الجرّ، ويكون محذوفاً لا يجوز إظهاره، ومثاله. واللَّهِ لأفعلنّ، وباللَّه لأكْرمنَّك، ومِنْ رَبِّي، ومُنْ رَبِّي لأكرمنَّك، وما أشبه ذلك.

قوله: (وذلكَ قولُك: أمانةَ اللَّهِ لأَقُومَنَّ)[١].

(أمانةَ اللَّهِ) يجري مجرى (يمينَ اللَّهِ)، ويجوز فيه الرفع والنصب: الرفع على الابتداء، والخبر محذوفٌ لا يظهر، والنصب على إضمار فعل لا يجوز إظهارُه. وأمَّا (عَهْدُ اللَّهِ لأَفْعلَنَّ)، فلا يكونُ فيه في الأَكْثر إلَّا الرفعُ بالابتداء، والتقدير: عَهْدُ اللَّه لازِمٌ لي، ولا يجوز إظهار الخبر، وقد تقدَّم أَنَّ العرب تقول: عليَّ عهدُ اللَّه لأفعلَنَّ[٢]، فيكون الخبرُ ظاهراً.

قوله: (وكذلك كلُّ مقسَمٍ به إذا حذفتَ منه الحرفَ الجارَّ نصبتَه بإضمار فعلٍ).

اعلم أَنَّ كلَّ مقسَم به وصل الفعل إليه بحرف الجر لك أَنْ تحذِفَ منه حرف الجر، فإذا حذفتَه نصبتَه، وهذا أيضاً من تغيير القَسَم، فتقول: باللَّه

---

(١) الجمل ص ٨٤.
(٢) انظر ص ٩٢٩.

لأفعلَنَّ، الأصل: أُقسم باللّهِ لأَفْعَلَنَّ، وكان الأَصْل أنْ ينصبَ بالفعل، لأَنَّه يطلبه على جهة الفضلة، لكنّ الحرف المضيف يطلب بالخفض، فاجتمع على هذا الاسم طالبان: الفعل يطلُبه بالنصب، والحرف يطلبه بالخفض فكان ظهورُ عمل الحرف أولى لقربه، ولأنَّ الحرفَ لا يُعلَّق، والأَفْعال جاء فيها التعليق، فلما حُذِف حرف الجر ظهر عمل الفعل، فقالوا: اللّهَ لأفعلَنَّ، ولا يكون هذا إلاَّ مع حذف الفعل، ونظير هذا:

* أمرتـــك الخير * [٧٨]

وبابه، وقد تقدَّم[١]، وهذا الذي ذكرتُه يجري في كل مقسَم به، فتقول العزيزَ لأَفْعَلَنَّ، والحكيم لأفْعلَنَّ، وجميعُ الأسماء التي يقسَمُ بها يجوز حذفُ حرفَ الجر منها ونصبُها على حسَبِ ما ذكرتُه لك، وقد حكى في اسم اللّه تعالى: اللّهِ لأفعلنَّ، بحذف حرف الجر، وإبقاء عملِه، ففي هذا الاسم المعظَّم على [هذا][٢] ثلاثة أوجه:

أحدها: تاللّه لأفعلَنْ.

الثاني: اللّهَ لأفعلَنَّ، بالنصب.

الثالث: اللّهِ لأفعلَنَّ، بالخفض، فمن الناس من قصر هذا الوجه الثالث على هذا الاسم[٣]، ولم يُعَدِّه إلى غيره.

ومنهم مَنْ قال: كل مقسَم به يجوز فيه هذا، فيجوز لك في العزيز أَنْ تقولَ: والعزيزِ لأَفْعلَنَّ، ويجوز: العزيزَ لأَفْعلَنَّ، ويجوز: العزيزِ لأَفْعَلَنَّ بالخفض، وكذلك الحكيم، وجميع ما يقسم به على هذه الطريقة، وإلى هذا ذهب الزمخشري.

---

(١) انظر ما تقدم ص٤٢٦.

(٢) تكملة يلتئم بنحوها الكلام.

(٣) انظر الكتاب ٤٩٨/٣، المقتضب ٣٣٥/٢، الأصول ٥٢٨/١، شرح الجمل لابن عصفور ٥٣٢/١.

ومنهم من قَصَر [حذف][1] حرف الجر وإبقاء عملهِ على هذا الاسم المعظَّم، وقال: لا يقال: العزيزِ لأفْعلَنَّ بالخفض، ولا يقال هذا وأشباهه إلَّا بالنصب، وهو عندي الأحْسَنُ، وهو الأظْهر من كلام النحويين، لأنَّ إسقاطَ حرف الجر وإبقاءَ عملهِ ليس بقياس، وإنَّما يقالُ منه ما قالتِ العربُ. قال اللَّهُ تعالى: ﴿ فالحقُّ والحقَّ أقُولُ ﴾[2] قرىء بالرفع والنصب[3]، فمن قرأهُ بالرَّفْع، فيكون مبتدأ، والخبر محذوفٌ تقديره: فالحقُّ يميني، والجواب: ﴿ لأمْـلأنَّ ﴾[4] و﴿ الحَقَّ أقولُ ﴾ اعتـراضٌ بين القَسَم وجوابـه، ويكون بمنزلة: ﴿ لَعَمْرُكَ إنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾[5] والتقدير: لَعَمْرُك قسمي، وحُذِفَ الخبر، وسيأتي هذا بَعْدُ، ومن نَصَبه نَصَبَهُ بإضمار فعل، ويكون بمنزلة اللَّهَ لأفعلَنَّ، ولما أُسْقِطَ حرفُ الجرِّ انتصب الاسم، قال اللَّه تعالى: ﴿ وقِيْلِهِ يا رَبِّ ﴾[6]، قُرِىء بالخفض والنصب[7]، واختلف الناسُ في خفضه ونصبه.

فمنهم مَنْ قال: مَنْ خفضَه فقد عطفه على السَّاعة من قوله تعالى: ﴿ وعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ ﴾[8].. ﴿ وَقِيْلِهِ يا رَبِّ ﴾، وتكونُ الجملةُ من (إنَّ) واسمِها وخبرها في موضع مفعول بالقول: وكُسِرتْ (إنَّ) لوقوعها بعد القول، ومن نَصَبَ عَطَفَ على السَّاعةِ. أيضاً على الموضع، لأنَّ (السَّاعةَ) مفعول، و(عِلْمُ) قد أُضيف إلى المفعول، ولو كان (عِلْمُ) منوّناً لكـانت السَّاعـةُ

(١) تكملة يتم بها الكلام.
(٢) سورة ص آية ٨٤.
(٣) قرأ برفع الأول ونصب الثاني، عاصم وحمزة، وقرأ بنصبهما سائر السبعة، السبعة ص ٥٥٧، حجة القراءات ص ٦١٨، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/٢٣٤.
(٤) سورة ص آية ٨٥.
(٥) سورة الحجر آية ٧٢.
(٦) سورة الزخرف آية ٨٨.
(٧) قرأ بالخفض عاصم وحمزة وقرأ بالنصب سائر السبعة ورواه المفضل عن عاصم/ السبعة ص ٥٨٩، حجة القراءات ص ٦٥٥، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/٢٦٣.
(٨) سورة الزخرف آية ٨٥.

منصوبةً، ويكون بمنزلة قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيماً﴾(1) لكنَّه لم يُقْرَأْ إلَّا بالخفض، فهو بمنزلةِ ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ﴾(2).

ومن الناس مَنْ أخذ ﴿وَقِيلِهِ﴾ فيمن قرأه بالخفض/ أَنَّ الواو قَسَمٌ، [244] وأقسم اللَّه تعالى بقول رسوله ﷺ كما أقسَم بعمْره من قوله تعالى: ﴿لعَمْرُكَ إنَّهم﴾ ومن قرأه بالنصب فعلى أَنَّ حرفَ القَسَم حُذِف، ولما حُذِف انتصب الاسمُ، وهذا بمنزلة قوله تعالى: ﴿فالحقَّ والحقَّ أَقولُ﴾(3) وقد تقدَّم.

الفصل السادس: فيما جُعِلَ عِوضاً من القَسَم، وفيما جُعِل عوضاً من حرف القَسَم.

اعلم أنَّ العربَ عَوَّضت في باب القَسَم في موضعين:

أحدُهما: التعويض من حرف القَسَم.

الثاني: التعويضُ من القَسَم.

فأَمَّا التعويضُ من حرف القَسَم فذلك في ثلاثة مواضع:

أحدهما: ألف الاستفهام [جعلوها](4) عِوضاً من الخافض، فخفضوا بها فقالوا آللَّهِ لأَخْرُجَنَّ؟ فلا تقول العرب: أَوَاللَّـهِ لتَفْعَلَنَّ؟

الثاني: ها التنبيه، وذلك نحو قولهم: إي هاللَّـهِ لتفعلَنَّ كذا، ولا يجوز أنْ تقول: إي هاواللَّـهِ، لأَنَّ العرب عوَّضت (ها) من حرف القَسَم، فلا يظهرُ أحدُهما مع الآخر، فمتى ظهر أحدُهما زال الآخر.

الثالث: قطع ألف الوصل، فتقول: أَفَأَللَّهِ لتفعلنَّ كذا، ولا يجوز

---

(1) سورة البلد آية ١٤، ١٥.

(2) سورة ص آية ٢٤.

(3) سورة ص آية ٨٤ في قراءة من نصب (الحق) الأولى.

(4) تكملة يلتئم بها الكلام.

أَفَواللَّهِ لتفعلنَّ، ولا تقطع الهمزة[1].

ولما كانت هذه الأشياءُ عـوِّضت من حرف القَسَم، وحرف القسم يخفِضُ، جُعلت هذه الأشياء خافضةً، ولم يجزِ النَّصب بعدها كما لا يجوز النَّصبُ بعد ما هو عِوَض منه، وهو حرف الجر، وهذا التعويض إنَّما يكون مع اسم اللَّهِ، ولا يكون مع غير هذا الاسم المعظَّم، وقد خصَّتْه العرب بأشياء، وذلك لكثرة استعماله، فمن ذلك هذا التعويض الذي تقدَّم ذكره.

ومنها لحاق التاء، فتقول: تاللَّهِ لأكرمَنَّكَ، وقد تقدَّم أنَّها لا تلحق إلَّا هذا الاسم المعظَّم.

ومنها لَحاق اللام في التعجب، فتقول: لِلَّهِ لأكرمَنَّكَ، وهذا لا يكون إلَّا مع هذا الاسم المعظَّم.

ومنها قطعُ الهمزة في النداء، فتقول: يا أَللَّهُ، وهذه الهمزة لا تَثْبُتُ في الوصل في شيء من الكلام إلَّا في النداء.

ومنها قولهم: اللَّهُمَّ، فإنهم ألحقوا الميم المشدَّدة آخر هذا الاسم المعظَّم عِوَضاً من حرف النداء، وسيأتي بيان هذا مكمَّلاً.

ومنها تفخيمُ لام اسم اللَّه تعالى إذا كان قبلها فتحةٌ أو ضمَّة، وهذا لا يكون في غير هذا الاسم المعظَّم.

ومنها قولهم: لاهِ[2] أبوك، أراد: لِلَّه أبوك، فحذف حرف الجر[3]

(١) في الكتاب وهو مورد المؤلف في هذه المسألة ـ ٣/٥٠٠ وقد تعاقب ألف اللام حرف القسم. . . .، وذلك قولك: أَفَأَللَّه لتفعلَنَّ، ألَا ترى أَنَّك إن قلت، أَفواللَّهِ، لم تثبت.

(٢) في الأصل: «لا» بسقوط الهاء، والصواب ما أثبتُّ، وشاهدهم في هذا قولَ ذي الإِصْبع العدواني.

لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب ... عني ولا أنت دياني فتخزوني

انظر ديوانه ص ٨٩، مجالس العلماء ص ٧١، أمالي ابن الشجري ٢/١٣، ٢٦٩، الإنصاف ١/٣٩٤، شرح المفصل ٩/١٠٤، شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٧١، خزانة الأدب ٣/٢٢٣.

(٣) في الأصل: «أو أحد» وهو خطأ لأنَّ المحذوف لامان، لا لامٌ واحدة.

وأحد اللامين كذا قال سيبويه[1]، ولم يرتهن[2] في اللاَّم الثانية، فمن الناس من ذهب إلى أَنَّ اللامين: لام الجر، ولا المعرفة، ولا يُدَّعى أَنَّ اللاَّمَ الأَصْلية هي التي حُذفَتْ[3]، لأنَّ الفاءَ قد حُذِفَت، لأَنَّ الأَصْلَ: الإلاهُ، فحُذِفَتْ الهمزة وبقيت العين واللام، فإن قلنا: إنَّ العَيْنَ هي التي حُذِفَت بقي الاسم على حرف واحد، وهذا لم يجىءْ له نظير إلاَّ في ألفاظٍ يسيرة، قالوا: أيشٍ هذا، والمعنى: أيُّ شَيءٍ هذا[4]؟ فحُذِفَتْ العينُ واللامُ، وبقيت الفاء، وهذا لكثرة الاستعمال، وقال: مُ اللَّهِ، والأَصْل: أيْمن اللَّهِ[5]، وهو عند سيبويه من اليُمْن والبركة[6] فحذفت الفاء واللاّم وبقيت العين وهي الميم.

ومنهم من قال: لامُ التعريف هي الثابتة[7]، ولامُ الجر، واللاَّمُ الأصلية

---

(١) الكتاب ٢/١١٥، ١٦٣، ٣/٤٩٨.

(٢) هكذا في الأصل، ولم يتضح لي وجهه، وفي الكافي ٢/٢٤٤ «ولم يعتبر أي اللامين حذفت».

(٣) نسب ابن يعيش في شرح المفصل ٩/١٠٤ هذا الرأي إلى سيبويه، وقال المؤلف في الكافي ٢/ ص ٢٤٤: «قال سيبويه: حذفوا حرف الجر واللام الأخرى، ولم يعتبر أي اللامين حذفت ألام التعريف أم اللاَّم الأصلية وبقيت لام التعريف»، وانظر مجالس العلماء ص ٧١، الأزهية ص ٢٩٠، خزانة الأدب ٣/٢٢٢ فما بعدها.

(٤) انظر تخريج الدلالات السمعية ص ٤٣.

(٥) قال ابن عصفور في شرح الجمل ١/٥٢٤، «وأمَّا الميم المكسورة، والمضمومة نحو: مُ اللَّهِ لأفعلَنَّ، مِ لأَفْعَلَنَّ، فلا تدخل إلاَّ على الله وزعم بعض النحويين أَنَّها أيضاً بقيةَ أيمن، وذلك باطل، لأنَّ الاسم المعرب لا يحذف حتى يبقى على حرف واحد، وأيضاً لو كانت بقية أيمن لكانت معربة، والاسم المقسم به المعرب، إذا لم يدخل عليه حرف خفض لا يكون إلاَّ مرفوعاً، فاستعمالها مكسورة دليل على أنها مبنية، وأنها ليست بقيَّة أيمن» وانظر همع الهوامع ٤/٢٤١.

(٦) نقله عنه الزجاجي في الجمل ص ٨٥، والهروي في الأزهية ص ٢.

(٧) في الأصل: الثانية، تصحيف. وفي الكافي ٢/٢٤٤: «وذهب المبرد إلى أنَّ الذاهبة اللام الأصلية، والثانية لام التعريف» يريد أَنَّ الباقية هي لام التعريف فأَصْل الكلمة (للّه) حذفت لام الجر، وهي الأُوْلى، واللام الأصلية وهي الثالثة فبقيت الثانية وهي لام التعريف. / وانظر مذهب المبرد في شرح السيرافي ٤/ ل ٢٣٣، شرح المفصل ٩/١٠٤، همع الهوامع ٤/٢٢٦. خزانة الأدب ٣/٢٢٢.

هما المحذوفتان، وبقي من الكلمة حرف واحد، كما بقي في :أيشٍ هذا وفي: مُ اللَّهِ والحمل على هذا ـ وإن كان قليلاً في الكلام ـ أولى: لأنَّ الحمل على القليل أولى من الحمل على ما لا نظير له، وهو حذف أداة التعريف وأصله السكون، وحرِّكت بالفتح، لأجل بقاءِ الألف التي للمدّ.

فإن قلتَ: كيف بقيتْ الألفُ مع ذهاب العين، وهي متولِّدةٌ عن فتحة العين.

قلتُ: يمكن أَنْ يقالَ: إنَّهم حذفوا العين وأبقوا حركتَها، فصارت على لام التعريف، فبقيت الألِف المتولِّدة عنها، ويمكن أَنْ يقالَ: إنَّ العين زالت بحركتها، وبقي الحرفُ المتولِّدُ عنها إشعاراً بها، والألفُ لا يكونُ ما قبلَها إلّا مفتوحاً، فانفتحت لذلك لام المعرفة، وإنْ كان أصله السكون، أَلَا ترى أنَّ لام المعرفة ينقل إليها حركةُ الهمزة، فتقول: الاخِرَة والأولى، وتُحَرَّكْ لالتقاء الساكنين فتقول: الابْن، فكذلك يجب أَنْ يقال هنا: تحركت لمكان الألف أو لإلقاء حركة اللام الأصلية على لام المعرفة كما حذفت الهمزة في (الآخرة) وأُلقي حركتُها على لام المعرفة، وزالت ألف الوصل فيكون هذا بمنزلة من قال في الأحمر: لَحْمَر[1]. وعليه جاء قوله تعالى: ﴿ عَاداً الأولَى ﴾[2] وسيأتي الكلام في هذا في باب ألف القطع وألف الوصل.

[٢٤٥] ومما يُقَوِّي/ هذا أيضاً أنَّ لام المعرفةِ عِوضٌ من فاء الكلمة فقد صارت بذلك كأنَّها الفاء، فإذا حذفت العين، وبقيت لام المعرفة فكأَنَّ

---

(١) نقل ابن زنجلة في حجَّة القراءات ص ٦٨٧ أنَّ أبا عثمان ذكر أنَّ أبا الحسن الأخفش روى عن بعض العرب أنه يقول: هذا لَحْمَرٌ قد جاء».

(٢) سورة النجم آية ٥٠ في قراءة نافع وأبي عمرو بالوصل والإدغام ﴿عاداً لّأولى﴾ وقراءة سائر السبعة عاداً الأولى وهي التي جاءت في أصل ابن أبي الربيع، السبعة ص ٦١٥، حجة القراءات ص ٦٨٧، الكشف عن وجوه القراءات ٢/٢٩٦، وانظر معاني القرآن ٣/١٠٢، إعراب القرآن للنحاس ٣/٢٧٦.

الكلمة على حرفين، فهي بسبب ذلك أقوى من الشين [في: أيشٍ][1] هذا، ومن قولهم: مُ اللَّهِ في القَسَم.

ولصاحب القول: الأوَّل أنْ يحتجَّ بأَنَّ هذا الاسم المعظَّم اسم له تعالى، فسقوط لام المعرفة منه له نظائرُ، ألَا ترى أنَّهم يقولون في العباس: عَبَّاسٌ، وفي اللَّيث: ليثٌ، ويُقَوِّي هذا أنَّ الأَفْصح في لام المعرفةِ إذا تَحَرَّكت ألَا تزولَ ألفُ الوصل فتقول: الآخِرَةَ وَالأُولى، فلو كانت هذه الثابتة هي لَام المعرفة لكان الأكثرُ ثبوتَ الألف، وهما عندي قولان متعارضان، ولذلك قال سيبويه: حذفت لام الجر وإحدى اللامين[2].

وقالوا فيه أيضاً: لَهْيَ[3] أبوك. وسيأتي الكلام في هذا في باب النداء.

وأمَّا التعويض من القَسَم فلفظان:

جَيْرِ، قالوا: جَيْرِ لأفعلَنَّ، واختلف الناس في (جَيْرِ) فمنهم من ذهب إلى أنها حرف بمنزلة نَعَم لكنها لا تستعمل إلَّا في القَسَم.

ومنهم من قال: إنَّها اسم بمنزلة حقّاً، وسأتكلم فيها بعد.

الثاني: عَوْضُ، وهي ظَرْفٌ، لأَنَّها من أسماء الدهر. وسأتكلم فيها أيضاً في آخر الباب.

قوله: (ومنهم مَنْ يقولُ: عَهْدُ [اللَّه] لأَخْرجَنَّ)[4].

قد تقدَّمَ أنَّهُ مَنْ رفعَ رفعَ بالابتداءِ، والخَبَرُ محذوفُ لا يظهر، ومَنْ نَصَبَ نَصَبَ بإضمار فعل، والفعل لا يظهرُ، وكذلك (أمانةُ اللَّهِ) بالرفع

(١) تكملة يتضح بها الكلام.

(٢) الكتاب ٢/١١٥، ١٦٣، ٣/٤٩٨.

(٣) في الأصل: «بسقوط الهاء وفي الكافي ٢/٢٤٤»؛ «وقالوا: لهي كأنَّهم قدموا فجاء لهي، ثم سكنوا الهاء كما قالوا في كتف: كتف» وانظر الكتاب ٣/٤٩٨.

(٤) الجمل ص ٨٥، وقد سقط لفظ الجلالة من الأصل، وهو ثابت في الجمل بنسخه الثلاث.

والنصب، فَمَنْ رفع فعلى الابتداء والخبرُ محذوفٌ، ومَنْ نصب فعلى إضمار فعل لا يظهر.

قوله: (ومما لا يكون من القَسَم إلاّ مرفوعاً قولهم: أَيْمُنُ اللَّهِ)[1].

لما ذكر ما استعملتُه العربُ بالرفع والنصب، أخذ يذكر ما لم تستعمله العرب، إلاّ مرفوعاً، وذلك: أيمُنُ اللَّه، وعَمْرُكَ.

فأمّا (أَيْمُنُ اللَّهِ) ففيه تسع لغات: فتح الهمزة، وكسرها بحذف النون، وبإثباتها، ومَ اللَّهِ، ومِ اللَّه، ومُ اللَّهِ، بثلاث الحركات، ومِن اللَّه، ومُن اللَّه[2].

فَأَمَّا: ايمُن اللَّهِ بكسر الهمزة، فلا خلافَ أَنَّ الألف ألف وصل، وأَنَّه مشتقٌّ من اليُمْن والبركة، فالحالف بهذا حالف بيُمْن اللَّه وبركَتِه، وكان الأَصْل: يُمْنُ اللَّه فسُكِّنَ الأَوَّل، فاجتلبتْ ألفُ الوصل، فالتقتِ الياءُ ساكنة، والميم ساكنة، فحُرِّكت الميمُ بالضم، إتباعاً للنُّون بمنزلة الرَّاء من امرىء، فإنَّهم قالوا: امرؤٌ، وامرأً، وامرىءٍ، أَلَا ترى أَنَّ الأصل: مَرْءٌ، فسكّنوا الميم، وأتوا بألف الوصل، فالتقى ساكنانِ، فحرِّكت الراء بحركة الهمزة.

فإن قلتَ: ولِمَ فعل هذا بامرىءٍ، وإِيْمُن اللَّهِ، وإنما يفعل هذا بما حذف آخره، لتكون ألف الوصل عِوضاً من المحذوف، نحو: ابنٌ واسمٌ واستٌ، الأصل: بَنَا[3]، على وزن فعل، ثم حذِفت الـلاَّم فبقي على حرفين: سُكِّن الأَوَّل، وسيقت ألف الوصل لتكون عِوضاً من المحذوف، وكذلك استٌ والأصل: سَتَةٌ، لقولهم، أَسْتَاهٌ وسَهٌ[4]، فحذفت الهاء وسكِّنت العين، فاجتلبت ألف الوصل لتكون عَوضاً من اللام. وكذلك اسم، الأصل:

---

(١) الجمل ص ٨٥.

(٢) ذكر السيوطي فـ (أَيْمُن) عشرين لغة ونسب بعضها/ انظر همع الهوامع ٢٣٨/٤.

(٣) هكذا في الأصل: والوجه: بنو.

(٤) انظر الكتاب ٤٥١/٣، ٤٥٥.

سِمْو، وسُمْو لأنهم قالوا: سِمٌ، وسُمٌ بكسر العين وضمها، قال:

١٣٤ ـ * واللَّه سمَّاك سِماً مُباركاً *[١]

ولأنهم قالوا: أسماء، فحذفت الواو، وسُكِّن الأول، ليكون ألفُ الوصل عِوضاً من المحذوف، وامرؤ لم يُحذفْ منه شيءٌ، فتكونَ ألف الوصل عِوضاً، وكذلك ايْمُنُ اللَّهِ.

قلت: أمَّا آمْرُءٌ فآخرُه همزة، والهمزة موضوعة على التسهيل والحذف، فكأنَّها وإن كانت موجودةً ذاهبةٌ، فصارت لذلك عندهم كأنَّها ذاهبة، فسكِّن الأول، وجِيءَ بألف الوصل، وجرت لذلك مجرى ابنٍ واسمٍ.

وأمَّا ايْمُنُ اللَّه فقد حذفوا النون، فقالوا: أيْمُ اللَّهِ[٢]، وكثر هذا عندهم في كلامهم، فصار أيْمُنُ اللَّهِ ـ وإن كانت النونُ ثابتةً ـ كأنَّها محذوفةٌ لأنَّ حذفها قد كثُر فصار بمنزلة ابن واسم مسكّن الأوَّل، وجيء فيه بألف الوصل كما فعل فيما حذف، ولا أعلم في هذا خلافاً.

فأمَّا مَن قال: أيمن اللَّه بإثبات النون وفتح الهمزة، ففي هذا وقع الخلاف بين سيبويه والفرّاء، فذهب سيبويه[٣] إلى أن الألِفَ ألفُ وصل، وذهب الفَرَّاء إلى أنَّ الألف ألفُ قطع، وجعله جمع يمين، لأنَّ اليمين مؤنثة، وفعيل إذا كان مؤنثاً، فقياسه أفعُل في القليل. قال زهير:

٢٣٥ ـ * فَتُجْمَعُ أَيْمُنٌ منا ومنكم *[٤]

(١) لم أقف له على نسبه، وبعده:

* آثرك الله به إيثاركا *

انظر إصلاح المنطق ص ١٣٤، الإنصاف ١/١٥، اللسان «سمو».

(٢) انظر الكتاب ٣/٥٠٣.

(٣) في الأصل: «الفراء» وهو سهو، وانظر مذهب سيبويه في كتابه ٣/٥٠٣.

(٤) تمامه:

* بمُقْسَمةٍ تمور بها الدِّماءُ *

وكما يقسم بيمين اللَّه يقسم بجمعه، وهو أَيْمُنُ اللَّهِ، إلَّا أَنَّ (يمينَ اللَّهِ) رُفِعَ ونُصِبَ، و(أَيْمُنُ اللَّهِ) لم ينصب، والتُزِم فيه الرفع بالابتداء[1].

وذهب سيبويه إلى أَنَّ أيْمُنُ اللَّهِ ـ وإنْ كان مفتوحَ الهمزةـ أصلُه يُمْنُ اللَّه، فسكنت الياء[2]، واجتلبت ألفُ/ [الوصل، فالتقى][3] ساكنان، فَحُرِّكَ الساكن الثاني بحركة اللَّام، على حَسَبِ ما تقدَّم فيمن كسر الهمزة. [٢٤٦]

فإن قلتَ: ألفُ الوصل لم تكن مفتوحةً[4] في كلام العرب إلَّا في الألف الداخلة على لام المعرفة، نحو: الغُلام، وأَيْمُنُ آسم معربٌ، فلو كانت الألف ألفَ وصلٍ لكانت الهمزةُ مكسورةً، ولم تكن مفتوحة.

قلتُ: انفصل الناس عن هذا بأَنَّ هذا الاسم لم يتمكَّن في الكلام هكذا ولا استعمل بألف الوصل إلَّا في القَسَم، فصار لذلك شبيهاً بالحرف، فَمَنْ فتح فَلِأَنَّ ألفَ الوصل مفتوحةٌ إذا دخلت على لام المعرفة، ومَنْ كسر فعلى الأَصْل: وهذان القولان صحيحان، إلَّا أَنَّ قول سيبويه أظهر؛ لأَنَّها لم تسمع مقطوعة في الوصل، لأنَّ الفرّاء لا بُدَّ أن يَحْتَجَّ لمن قال: أَيْمُ اللَّه، بِفتح الهمزة وحذف النون بما احتجَّ به سيبويه، إذا اعتُرِض عليه بمثل ما اعترض عليه.

وأَمَّا مَن قال: أَيْمُ اللَّه، بفتح الهمزة، وحذف النون، فالألف ألف وصل عند الجميع، لأنَّه لو كان جمع يمين لم تحذف النون، ألا ترى أَنَّه لم

= والبيت في ديوانه ص ٧٨، التهذيب ١٥/٥٢٥، الأزهية ص ٤، إصلاح الخلل ص ١٩٢، الإنصاف ١/٤٠٥، شرح المفصل ٧/٣٦، اللسان «قسم» و«يمن».

(١) انظر الأزهية ص ٣، إصلاح الخلل ص ١٩١، وذكر الهروي أن أبا إسحاق الزجاج ذهب إلى قول الفراء، ونسبه السيرافي في شرحه ٤/ ل ٢٣٤ إلى الكوفيين وعد أبو البركات الأنباري المسألة خلا فيه فعزاه، في الإنصاف ١/٤٠٤ إلى جمهور الكوفيين، وينسب أيضاً إلى ابن كيسان وابن درستويه/ انظر شرح المفصل ٨/٣٧، همع الهوامع ٤/٢٣٩.

(٢) في الأصل: (الهمزة)، ولعلَّ الصواب ما أثبت.

(٣) تكملة يتم بها الكلام.

(٤) في الأصل: (مكسورة).

يسمع قطّ في: أَكْلُبٍ أَكْلٌ، ولا في أَفْلُس: أَفْلُ، ولا سمع في شيءٍ من هذه الجموع الحذف، فلا بُدَّ أن يقال: إنَّ الأصل: يُمْنُ اللَّهِ فسكِّنت الياء، فاجتلب ألف الوصل ليكون عوضاً من المحذوف، كما فُعِل ذلك في ابنٌ، واسمٌ واستٌ.

ويُعتلّ لفتح[1] الهمزة بما اعتلَّ سيبويه في أَيْمن اللَّهِ بأَنْ يقالَ: لما كان هذا الاسم لا ينصرف صار كالحرف، وألف الوصل الداخلة على الحرف مفتوحة، ففتحت هذه الهمزة، ومَنْ كسر فقال: إِيْمُ اللَّهِ، فعلى الأصل.

وأَمَّا مَن قال (مُنُ اللَّهِ)[2] بضم الميم والنون، فكذلك أيضاً اتَّفق النحويون فيه على أَنَّ الفاءَ محذوفةٌ، وأَنَّ الأَصْل: يُمْنُ، ثم حذفتِ الياءُ، وبقيتِ العين واللّام، ويكون مرفوعاً بالابتداء بمنزلة: أَيْمُنُ اللَّهِ.

ومَنْ قال: مِنِ اللَّه بكسر الميم، فيكون مخفوضاً بحرف القَسَم، ويكون قد حُذِف وبَقِيَ عملُه، ويجري مَجْرى ما حكي من قولهم: اللَّهِ لأفعلنَّ، وقد تقدَّم أَنَّ هذا لم يسمع إلَّا في اسم اللَّه تعالى، فهو على هذه الطريقة، وقد سمع في اسم اللَّه تعالى، وفي مِنِ اللَّهِ، ولما خُفِضَتِ النُّونُ تبعتها الميم، لأنَّ هذه الميم قد وُضِعَت على أَنْ تتبعَ النونَ، ويكون مما اتبِع فيه ما قبل الآخر الآخر، ويكون بمنزلة امرئٍ.

ومن قال: مُ اللَّهِ، فيكون محذوف الفاء واللام، وبقيت العينُ خاصةً لكثرة الاستعمال، وليس هذا أبعدَ من: أَيْشٍ هذا؟، لأنَّ حذفَ الفاء أكثر من حذف العين، ويكون مرفوعاً بالابتداء، والخبر محذوف، على حَسَبِ ما تقدَّم في أَيْمن اللَّهِ.

ومَنْ قال: مِ اللَّه، فيكون مخفوضاً بحرف قَسَم محذوف، ويكون بمنزلة: مِنِ اللَّهِ.

---

(٢) في الأصل: «وتعتل بفتح».

(٣) تكملة يتم بها الكلام.

ومن قال: مَ اللَّه، بفتح الميم، فتكون الميم قد أُتْبِعَتْ فتحة اللاّم، ويكون هذا بمنزلة قراءة مَن قرأ: (الحمدِ لِلَّه)[1] اتبعت الدال اللاّم، وهذه كلها وجوهٌ وتعليلات بعد صِحَّة السماع، وليس فيها شيءٌ يُقاس عليه، لأَنَّها جاءت على غير قياس.

ثم أتى بقول الشاعر:

٢٣٦ ـ فقال فريقُ القوم لما نَشَدْتُهُمْ
نَعَمْ وفريقٌ: لَيْمُنِ اللَّهِ ما نَدْرِي[2]

استدلّ بهذا على أَنَّ الأَلفَ ألفُ وَصْل، وليس بدليل قَوِيٍّ، لأَنَّ الفرّاء له أن يقول: إنَّما جاء هذا على لغة مَن كسر الهمزة، وقال: إيمُن اللَّهِ في الابتداء.

وقال بعض المتأخـرين: ليس في هذا دليـل، لأن الشِّعر مـوضع ضرورةٍ، ويكون من وَصْل ألف القطع[3]. هذا عند البصريين ليس بصحيح،

---

(١) الفاتحة آية ٢ في قراءة زيد بن علي والحسن البصري بكسر الدال واللام/ إعراب القرآن للنحاس ١/١٢٠، المحتسب ١/٣٧.

(٢) البيت لنصيب بن رباح (شاعر أموي أسود يعرف بنصيب الأكبر تمييزاً له عن نصيب الأصْغر مولى المهدي، اتصل نصيب الأكبر ـ وكان مولى لرجل من وادي القرى ـ بعبد العزيز بن مروان فمدحه فكان ذلك سبب عتقه، فلزمه نصيب بمدحه حتى مات فرثاه، ومدح غيره من الأمويين، وتوفي سنة ١٠٨ هـ/ ترجمته في الأغاني ١/٣٠٢ فما بعدها، اللآلىء ١/٢٩١ مقدمة شعره، الشعراء السود ص ١٠٥ ـ ١٢١. انظر/ شعره ص ٩٤، الكتاب ٣/٥٠٣، ٤/١٤٨، وشرح أبياته لابن السيرافي ٣/٢٨٨، المقتضب ١/٣٦٣، ٢/٨٨، ٣٢٩، الأصول ١/٥٢٨، الجمل ص ٨٦، شرح أبياته لابن سيده ل ١١٧، الحلل ص ١٠٠، الفصول والجمل ص ١٠٢، المنصف ١/٥٨، سر صناعة الإعراب ١/١٢٠، ٣٠، الأزهية ص ٣، شرح المفصل ٨/٣٥، ٩/٩٢، رصف المباني ص ٥٣، مغني اللبيب ص ١٣٧، وهمع الهوامع ٤/٣٢٩، ورواية الشاهد في فرحة الأديب ص ١٤٧.

فقال فريقٌ: لا، وقال فريقُهم نعم، وفريق قال: ويلك ما ندري وفي نقد الشعر ص ١٣١ «ويحك» مكان «ويلك» ولا شاهد في البيت على هاتين الروايتين.

(٣) إصلاح الخلل ص ١٩٢، واللسان (يمن).

لأنَّ الشاعر إذا اضطرّ قطع ألف الوصل، ولم يصل ألف القطع؛ لأنَّ الأصل في الألف القطع.

والكوفيون يذهبون إلى أنَّ الشاعر إذا اضطرّ قَطَع ألف الوصل ووصل ألفَ القطع، وسيأتي الكلام في هذا، وقد حكي في الكلام: لَيْمُن اللّه، حُكِي عن بعض السَّلف ـ أظنُّه عروةَ بن الزبير حين قُطِعَتْ رِجْلُه: ليمنك لئن أَخَذْتَ لقد أبقيتَ، ولئن ابتليتَ لقد عافيتَ[1].

وهذه كلُّها ليست بأدلَّةٍ، لأَنَّ الفرّاءَ له أَنْ يقولَ: جاء هذا على مَن قال: إيمُن اللَّهِ بكسر الهمزة في الابتداء وإنَّما الدليل لسيبويه ما ذكرتُه وهو أنَّه لم يسمع من كلام العرب: لأَيْمُن بقطع الهمزة.

وأَمَّا (عَمْرُك اللَّه) فاعلم أن العَمْرَ هنا: هو البقاءُ، وفيه لغاتٌ ثلاثٌ، يقال: عَمْرٌ بفتح العين وسكون الميم وعُمُر بضم العين والميم [وعُمْر ـ بضم العين وسكون الميم، وهو مخفّف عُمُر[2] ـ بضم العين والميم]، لأَنَّ فُعُلا يجوز أَنْ يُسَكَّن، كما يقال في عُنُق: عُنْق، وفي حُمُر: حُمْر، وهذا التسكين قياسٌ في كُلِّ ثلاثيٍّ عينُه مضمومةٌ أو مكسورةٌ، فإذا جاءوا إلى القَسَم لزموا اللغةَ الواحدةَ، وهو فَتْحُ/ العين وسكون الميم، فقالوا: لعَمْرُ اللَّهِ، ولعَمْرك، [٢٤٧] وقد تسقطُ هذه اللام قليلاً، فيقالُ: عَمْرُ اللَّه، وإنَّما فعلتِ العربُ هذا لأَنَّ القسمَ موضعُ تغيير، وهذا منه.

ولم يسمع في (عَمْرُك) في القَسَم إلَّا الرفع بالابتداء، والخبر محذوف ودخول هذه اللام على عَمْر، وقولهم: (لعَمْرُك) دليلٌ على أَنَّ لامَ الابتداء لا يلزم أَنْ تكونَ جواباً للقَسَم، لأَنَّ القَسَم إنَّما وقع بعَمْرك، ولا يكون القسم جواباً للقَسَم.

---

(١) المرجع السابق.

(٢) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

قوله: (ومن نادر القَسَم: جيرِ لأَفْعلَنَّ)[1].

اختلف النحويون في (جَيْرَ): فمنهم مَن جعلها بمنزلة (نَعَمْ)[2]، وقال: هي بمنزلة (إنَّ)[3]، وبمنزلة (إي)، فَمَنْ قال: جير لأَفْعَلَنَّ، فكأنَّه قال: إي لأَفْعَلَنَّ، ونَعَمْ لأَفْعَلَنَّ، قال اللَّه تعالى: ﴿ وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّه لَحَقٌّ ﴾[4] إلَّا أَنَّ: (إي) و(نَعَمْ) و(إنَّ) يجوزُ إظهارُ القَسَم بعدهنَّ، و(جَيْرِ) لا يجوز إظهار القَسَم بعدها لأنَّ العرب جعلتْهُ عوضاً من القَسَم. ومن الناس من قال: ليس بمنزلة (نَعَم)، لأَنَّ (نَعَم) حرفٌ، و(جَيْرِ) اسمٌ، والدليلُ على أَنَّ (جَيْر) اسمٌ أَنَّه قد سُمِعَ فيه التنوين، فقالوا (جَيْرٍ)، والحرفُ لا يلحقه تنوين، وإنَّما (جَيْرِ) اسمُ فعل، والفعل: أُحقِّقُ، أو أَتَيَقَّنُ لأَفْعلَنَّ كذا، ثم حُذِف الفعل وجُعِل هذا اسماً له، كما فُعِل ذلك في شَتَّانَ، وهيهاتَ، ونَزَالِ، وما أشبههنَّ من أسماء الأفْعال، وأسماء الأفعال يلحقها التنوين، قالوا: إيه بالتنوين، وهو تنوينُ التنكير، وسيأتي بيان التنوينات وأقسامها في أبواب الحكاية. وهذا القول عندي أشدّ من القول الأَوَّل بما حكي من التنوين[5].

---

(١) الجمل ص ٨٧.

(٢) ذكر ابن عبد النور في رصف المباني ص ١٧٦ أنَّ الجزولي جعل (جَيْرِ) من الحروف التي تقع جواباً، كنعم في كراسته، وعزاه المُرَادي في الجَنى الداني ص ٤٣٣ إلى ابن مالك.

(٣) رسمت في الأصل: «أي» وما أثبته اجتهادي في قراءتها، يعضده قول المؤلف في الكافي ٢٤٨/٢ «واختلف النحويون فيها فمنهم من ذهب إلى أنَّها حرف بمنزلة نعم، وأجراها مجرى (إي) في أنها تكون بمنزلة نعم قال تعالى: ﴿قل إي وربي﴾، وبمنزلة (إنّ) فإنها تكون بمنزلة نعم».

ومن استعمال «إن» بمعنى «نعم» قول ابن قيس الرقيات:

ويقلن:

شيبٌ قد علاك وقد كبرت فقلت: إنَّه

ديوانه ص ٦٦، مغني اللبيب ص ٥٧.

(٤) سورة يونس آية ٥٣.

(٥) في التاج «جَيْر» ٤٩٩/١٠، وقال شيخنا: وحكى ابن الربيع [كذا] أَنَّ جَيْر اسم فعل، ونقله الرضي عن عبد القاهر «وانظر شرح الكافية للرضي ٣٤١/٢، وفي الكافي ٢/ص =

ومن النحويين مَن ذهب إلى أنَّ (جَيْرِ) مصدر بمنزلة حقّاً، ولم يستعمل له فعل، وقد جاءت مصادر، ولم يوجد منها أفعال، فيكون هذا منها ويكون قد بُنِيَ لقِلَّةِ تَمكُّنِه[1] ويكون بمنزلة ما قال سيبويه فيمن قرأ: (قافَ والقرآن المجيد)[2]، وإنَّ (قاف) يمكن أن يكونَ بُنِيَ على الفتح وكان ذلك فيه لقِلَّةِ تمكُّنه[3]، وقِلَّةُ التَّمكُن هو هنا القصور على باب واحد لا يوجب البناء ولا بُدَّ، وإنَّما هو بمنزلة الإضافة إلى الحرف نحو قوله سبحانه: ﴿ مثلَ مَا أَنَّكم تَنْطِقُونَ ﴾[4]، وبمنزلة الإضافة إلى الفعل المبنيّ نحو قوله:

* على حين عاتبت المشيب على الصبا *[5]

قد يكون معه البناء، ألا ترى أنَّه يجوز: على حينَ، بالخفض والنصب، وكذلك قُرِىء: (مثلُ ما أَنَّكُم تَنْطِقُونَ) بالرفع والفتح، على ما أعلمتك[5].

وهذا القول عندي فيه بُعْدٌ، لأَنَّ (حقّاً) هنا لا يقع إلاَّ على أَنْ يكونَ منصوباً على الظرف، أَلَا ترى أنك لا تقول: حقّاً إنَّك منطلِق، بكسر الهمزة وإنَّما يقال: حقّاً أَنَّك منطلق، بفتحها، وذلك أَنَّ حقاً هنا بمنزلة عندي، ومنزلة: في عِلْمِي، فكما يُقال: في علمي أَنَّك منطلق، وعندي أَنَّك منطلِقٌ

= ٢٤٨-٢٤٩، : «... وكذلك صاحب الكراسة، واستدل على ذلك بلحاق التنوين» ونقله الجزولي في «الجزولية - الكراسة - ل ٧٢، عن شيخه أبي محمد بن بَرِّي.

(١) قال في همع الهوامع ٤/٢٥٧ «قاله صاحب الملخص» يعني المؤلف ورجَّحه ابن عبد النور في رصف المباني ص ١٧٦ - ١٧٧.

(٢) سورة ق الآية الأولى، في قراءة عيسى والجمهور يسكنون الفاء كما ذكر أبو حيان في البحر المحيط ٨/١٢٠، وقد سبق أن حكى المؤلف هذه القراءة ص ٤٩٧.

(٣) الكتاب ٣/٢٥٨، وانظر شرح السيرافي ٤/ل ١١٠، تقييد ابن لب ل ٤.

(٤) سورة الذاريات آية ٢٣.

(٥) الرفع قراءة عاصم في رواية أبي بكر، وحمزة، والكسائي، والفتح قراءة ابن كثير، ونافع، وأبي عمرو، وابن عامر، وحفص عن عاصم/ انظر السبعة ص ٦٠٩، حجة القراءات ص ٦٧٩، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/٢٨٧.

بفتح الهمزة، تقول: حقّاً أنَّك منطلق، وتقول: في الحقِّ أنَّك منطلق.

فأعدل الأقوال عندي القول الثاني: أنَّ (جَيْرِ) اسمُ فعل، ويكون بناؤُه كبناء أسماء الأفْعال، وحُرِّك بالكسر لالتقاء الساكنين، ولا يُسْتعمل إلَّا في القَسَم، ولا يظهر معه القَسَم.

وقد ذكر أبو القاسم في باب المعرب والمبني أنَّ (جَيْر) من الأسْماء المبنية على الكسر[٢]، ولو كانت (جَيْر) مصدراً لقلتَ: لأفْعَلَنَّ هذا جَيْرٍ كما تقول: لأفعلَنَّ هذا حقّاً، ألَا ترى أنَّك تقول: زيدٌ منطلقٌ حقّاً، وزيدٌ حقّاً منطلق، ولا تقول: حقّاً زيدٌ منطلقٌ، وإنَّما يقال: حقّاً أنَّ زيداً منطلق، على تقدير: في علمي أنَّ زيداً منطلق.

قوله: (عَوْضُ لأفعلنَّ)[٣].

اعلم أنَّ عَوضاً من أسماء الدَّهْر، تقول: لا أفعل هذا عَوْضَ العائضين، كما تقول: لا أفعل هذا دَهْر الدَّاهرين، وسُمِّيَ الدهر عَوْضاً، لأنَّه إذا مضى جزءٌ أعقبه جزءٌ آخر، فهو عِوَضٌ منه، ويقال: عَوْضُ بالضم، وعَوْضَ بالفتح.

فمن قال: عَوْضُ بالضم أجْراه مجرى قبلُ وبعْدُ بُنِيَ على الضم، لأنَّه ظرفٌ مثلُه.

ومن قال: عَوْضَ بالفتح أجراه مجرى حيثَ[١]، وبُنِيَ لقطعه عن الإضافة، لأنَّ كلَّ ظرف يُقْطع عن الإضافة فإنَّه يُبْنى، وذلك لضعف الظروف، وسيأتي الكلام في باب المعرب والمبني في هذا الفصل مكمَّلاً.

---

(١) الجمل ص ٢٦٣.

(٢) المصدر نفسه ص ٨٧.

(٣) قال في الكافي ٢/ ص ٢٤٩، فإنَّه أجراه مُجْرى حيثَ فيمن بناه على الفتح»، وفي اللسان «حيث»: «قال الكسائي: سمعت في بني تميم من بني يربوع وطُهَيَّة من ينصب الثاء على كل حال في الخفض والنصب والرفع».

فإذا صَحَّ أَنَّ (عَوْضُ) من الظروف، فاعلم أَنَّه ظرف صار عوضاً من القَسَم فلا يستعمل معه، فلا تقول: عَوْضُ واللَّهِ لأَفْعَلَنَّ، وجرى في هذا بمنزلة (جَيْرِ) على حَسَبِ ما ذكرتُه.

فإِنْ قُلْتَ: فلا بدّ للظرف من فعل، أو معنى فعل يَتَعلَّق به.

الجواب: أَنَّ هذا الظرف لا يصحّ أَنْ يتعلَّقَ بما بعده، فإذا قلتَ: عَوْضُ لأفعَلَنَّ، لا يصحُّ أَنْ يتعلَّق بأفعلَنَّ، لأَنَّ اللاَّمَ جوابُ القَسَم، وقد تقدَّم أَنَّ الحروف التي يُتَلَقَّى بها القَسَم حروفُ صَدْر، فلا يصحُّ أَنْ يعملَ ما بعدها فيما قبلها، فلا بُدَّ أن يتعلَّقَ بمعنى الكلام، وهو الذي يقتضيه/ القَسَم [٢٤٨] من الإلزام، أَلَا ترى أَنَّك إِذَا قلتَ: واللَّه لأفعلَنَّ فمعناه: أُلْزِم نفسي الفعل، ولذلك جِيءَ بالقَسَم.

فإِنْ قلتَ: ولا يصحُّ أيضاً أن يتعلَّق بـ (لأَفْعلَنَّ)، لأَنَّه لا يصحُّ أَنْ يتأَخَّرَ عنه، فلا تقول: لأفعَلَنَّ عوضُ والظرف، وإِنْ تقدَّم على معمولِه، فهو في رتبة التأخير.

قلتُ: يكون هذا بمنزلة: أينَ جلستَ؟ فأينَ ظرفٌ يتعلَّقُ بجلست، ولا يصحّ أَنْ يتأَخَّرَ عنه، لما تَضمَّنَ من ألف الاستفهام، فكذلك (عَوْضُ) لا يجوز أَنْ يتأَخَّرَ، لأَنَّه نائبٌ منابَ القَسَم، وصار فيه من التوكيد ما كان في القَسَم، والقَسَم لا يتأخر عن جوابه، فما تضمَّنه يقوم مقامَه لا يصحُّ أَنْ يتأَخَّرَ. ثم أتى ببيت الأعشى:

٢٣٧ ـ رَضِيْعَي لِبَانٍ ثَدْي أُمٍّ تحـالَفا   بأَسْحَم دَاجٍ عَوْضُ لا نتفرقُ[(١)]

(١) الجمل ص ٨٧، شرح أبياته لابن سيده ل ١١٧، الحلل ص ١٠٤، الفصول والجمل ص ١٠٦، والبيت في ديوان الأعشى ص ٢٢٥ من قصيدة يمدح بها المحلَّق العامري، الخصائص ٢٦٥/١، الإنصاف ٤٠١/١، شرح المفصل ١٠٧/٤، ١٠٨، مغني اللبيب ص ٢٠٠، ٢٧٦، ٧٦٩، شرح أبياته ٢٧٧/٢، ٢٣٧/٣، همع الهوامع ٢١٢/٢، خزانة الأدب ٢٧٧/٢، ٢٣٧.

اللِّبانُ لا يكون إلاَّ لمن يَعْقل، واللَّبَنُ يكون لمن يعقل، ولما لا يعقل، وأكثر ما يكون لما لا يعقل، ورأيتُ بعض اللغويين يذهب إلى أنَّ اللَّبن خاص، بما لا يعقل، كما أنَّ اللِّبانَ خاصٌّ بمن يعقل[1] وليس الأَمْر كما ذكر، الأمر على ما تقدم.

و(ثـدْي) منصوب على إضمار فعل تقديره: رضعا ثَدْيَ أُمٍّ، ولو كان في غير الشعر لجاز أَنْ يكونَ لِبانُ مضافاً إلى ثدي.

ورَضِيع مبالغة في راضع، يقال: رَضِع يرضَع على مثال: شرِب يشرَب، ويقال: رَضَع يرضَع، على فَعَل بفتح العين، والأكثَر رضِع بالكسر على مثال: شَرِبَ، وذكره[2] ثعلب في باب فَعِلت بكسر العين[3]، قال الشاعر:

٢٣٨ ـ * يذمُّوا لنا الدنيا وهم يرضِعونَها *[4]

---

(١) انظر إصلاح المنطق ص ٢٩٧.

(٢) في الأصل: «ذكر».

(٣) انظر التلويح شرح الفصيح ص ٨.

(٤) تمامه:

* أفاويق حتى ما يَدُرُّ لها ثُعْلُ *

والبيت لعبدالله بن همَّام السلولي: (شاعر أموي قال أبو عبيد البكري «أدرك معاوية وبقي إلى أيام سليمان أو بعده» ترجمته في الشعر والشعراء ٢/٦٥٥، اللآلىء ٢/٦٨٣، خزانة الأدب ٣/٦٣٨) ـ من قصيدة يخاطب فيها النعمان بن بشير الأنصاري، وكان معاوية رضي الله عنه أحبَّ أن يسترضي أهل الكوفة، فأمر لهم بزيادة في العطاء، لكنَّ النعمان ـ وكان عامله على الكوفة ـ لم ينفذها، فقال عبدالله بن همام (كما في شعر النعمان بن بشير ص ٣٦):

زيادتنا نعمان لا تحرمنَّها	تَقِ الله فينا والكتاب الذي تتلو
وأنت امرؤ حلو اللسان بليغه	فما بَاله عند الزيادة لا يحلو
وقبلك قد كانوا علينا أئمة	يهمهم تقويمنا وهموا عُضْل
إذا أنصتوا للقول قالوا فأحسنوا	ولكنَّ حسن القول خالفه الفعل
يذمون دنيانا وهم يرضعونها	أفاويق حتى ما يدر لها ثُعْل

يروى بالفتح على رَضِع بكسر العين، ويروى بالكسر من رضَع وكيفما كان فاسم الفاعل: راضع، بمنزلة شارب، وبالع، من بَلَعْت، ثم يقال: رضيع مبالغة فيه.

وقوله (بأسحَم) يريد ليلاً أسودَ، وكذلك (داجٍ) معناه، مظلمٌ فهو بدل منه.

وقوله (لا نتفرقُ) جوابٌ لقوله (تحالفا)، (رضيعي) خبر بات، في بيت قبلَه، وهو:

٢٣٩ - تُشَبُّ لمَقْرورين يصطليانها ... وبات على النار النَّدى والمحلَّق[١]

رضيعي لبان: أي: مثل شخصين قد رضعا ثدياً واحداً، فكأنَّه قال: بات على النار الندى والمحلق متآخيين متحالفين، فقوله (تحالفا) على هذا في موضع الصفة، وقد يكون استئنافَ كلام جِيءَ به للتوكيد. وسُمِّي المحلَّق بحَلْقة كانت في خَدِّه، كان عضَّه فرسٌ، فصار في خده مثل الحَلْقَة، فَسُمِّي لذلك المحلّق - وهذا هو التضمين، وهو عندهم عيب، ونظيره قول النابغة:

وهم وَرَدُوا الجِفَارَ على تميم ... وهم أصحابُ يوم عكاظَ إنِّي
شهدتُ لهم مواطنَ صادقاتٍ ... أتيتهم بوُدِّ الصَّدْرِ مِنِّي
[١٥٤]

وقال عنترة:

= ورواية المؤلف «يذموا» بالمثناة التحتية - واضحة تماماً - وسقوط النون، لم أقف عليها عند غيره، وليس في الأبيات السابقة ما يبيح سقوط النون ورواية البيت في إصلاح المنطق - وهو من المصادر التي نقل عنها المؤلف مراراً - ص ٢١٣ «وذمّوا» فلعل «يذموا» تحريف من الناسخ أو تصحيف؛ إذ يروى «فَذَمُّوا» بالفاء/ انظر البيت في مجالس ثعلب ٢/٤٤٧، التهذيب ١/٤٧٣، ٢/٣٢٩. زاد المسير ١/٤٠٧ وروايته فيه: «يذمون للدنيا»، واللسان «رضع» فوق، ثعل.

(١) ديوان الأعشى ص ٢٢٥، والمقرور: الذي أصابه البرد.

فيهـا الكُمَاةُ بنـو الكُمَـاةِ، كـأنَّهم   والخيـلُ تَعْثُـرُ في الـوغى بقَنَـاهـا
شُهُبٌ بـأيدي القـابسين إذا بَـدَتْ   بـأكُفِّهم بَهَـرَ الـظلامَ سنـاهـا
[١٥٥]

فشهب خبر كان، وقد تقدَّم الكلام في هذا بما يُغني عن الإعادة(١).

(١) انظر ما تقدم ص ٦٥٧.

بـــاب ما لم يسمَّ فاعله

اعلم أَنَّ الأفعالَ على قسمين:

أحدهما: ما بُني للفاعل.

الثاني: ما بُني للمفعول به.

فإذا قلت: قام زيدٌ، وضرب زيد، فهذا وما أشبهه بُني للإسناد إلى الفاعل، ولذلك أُخِذا من الحَدَث. وإذا قلتَ: ضُرب زيدٌ، فهذا وما أشبهه بُني للإسناد إلى المفعول به، وعمدةُ الأوَّل الفاعل، وعمدةُ الثاني المفعول به، لأنَّ الفعلَ بُنِي لهما، والعمد هي التي تُرفع، والفضلات تُنصب واختلف الناس في الأصل فيهما:

فمنهم من ذهب إلى أَنَّهما أصلان[1].

ومنهم من ذهب إلى أَنَّ بِنْيَةَ الفاعل هي الأصل، وبِنْيَةَ المفعول به ثانية مغيَّرةٌ عنه، وإلى هذا ذهب سيبويه وأكثر النحويين[2].

فحُجَّةُ مَن قال: إنَّهما أصلان: أَنَّ كلَّ واحد منهما مشتقٌّ من الحدث للإسناد إلى الاسم، ثُمَّ فُرِّق بينهما، فما كان مسنداً إلى الفاعل جُعِل على

(١) عزاه أبو حيان في ارتشاف الضرب ص ٦٣٦، والسيوطي في همع الهوامع ٦/٣٦ إلى الكوفيين والمبرد، وابن الطراوة.

(٢) انظر الكتاب ٤/٣٤٢، شرح المفصل ٧/٧١، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٤٠.

بناءٍ، وما كان مسنداً إلى المفعول جعل على بناءٍ آخرَ، وعلى حَسَب ما أذكره فليس قولُ مَنْ قال: إنَّ الأصلَ بناء الفاعل، وبناء المفعول ثانٍ، أَوْلى ممّن يقول بالعكس، وهو أن بناءَ المفعول به هو الأصل، وبناء الفاعل ثانٍ. وهذا لا يقوله أَحَدٌ، فيجب أَنْ يكونَ الصواب من المذهبين أَنَّ كلَّ واحد أصلٌ بنفسه، وليس أحدهما أصلاً لصاحبه، وهذا المذهب ظاهر ما لم تكن العرب فرَّقت بينهما، أو جاء من كلامها/ ما يدلّ على أَنَّها نزَّلَتْ بنية المفعول به منزلة الفرع، والدليل على أَنَّ الأصلَ عند العرب بِنْيَةُ الفاعل، وأَنَّ بِنْيَةَ المفعول ثانيةُ أمورٌ ثلاثة: [٢٤٩]

أحدها: أَنَّهم يقولون: بُويِعَ، ولا يقلبون الواو ياء، وإن كان القياسُ عندهم: متى اجتمعتِ الياء والواو، وسبقت إحداهما بالسكون قُلِبت الواو ياء، نحو: سَيِّد، الأَصْل: سَيْوِدٌ، فقالوا: مَرْمِيٌّ، الأَصل: مَرْمُوْيٌ، فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياءاً، وإنما لم يقلبوا في بُويِعَ، لأنَّ الأصل: بَايَع، فهذه الواو بدل من الألف، والألف لا تُدغم في الياء، فأجروا ما هو بَدَل منها مُجْراها فلم يبدلوها.

الثاني: قوله تعالى: ﴿وُوْرِيَ عَنْهما من سوآتِهما﴾[1] فلم تقلب الواو الأولى همزةً، وإنْ كان طَرْداً[2] في كلامهم إذا اجتمعت واوان من أولٍ، قلبت الأوْلى همزةً، وإنَّما ذلك، لأَنَّ الأصل: وَارَى، ثم [لمّا][3] أرادوا الإسناد إلى المفعول ضَمُّوا الأولى على حَسَب ما يتبيَّن بعدُ، فانقلبتِ الألفُ واواً، فهذه الواو بدلٌ من الألف، فكأنَّه لم يجتمع واوان من أَوَّلٍ، حُكْماً

(١) سورة الأعراف آية ٢٠.

(٢) في المصباح المنير «طرد» وطردت الخلاف في المسألة طرداً: أجريته..... واطَّرد الأمر اطراداً: اتبع بعضه بعضاً....، وعلى هذا فقولهم: اطرد الحدَّ معناه: تتابعت أفراده، وجرت مَجْرى واحداً.

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام.

للمبدل بحكم ما أُبدل منه وهذا الدليل عندي أقوى من الأوَّل، لأنَّه قد يقال: لم يقولوا في بُويع: بُيِّع، لأنَّهم لو قالوا لالتبس بفُعِّل من بَيَّع، فخرجوا عن القياس في بُويع محافظةً على زوال اللَّبْس، والدليل على أنَّ زوالَ هذا اللَّبْس عندهم مرعيٌّ أنهم يقولون في: قاول: قُووِلَ، ولا يدغمون الواو الساكنة [في][1] التي بعدها، وإنما لم يدغموا لأنَّهم لو فعلوا ذلك، لالتبس بناءُ المفعول من فاعلَ، ببناء المفعول من فَعَّل.

الثالث: أنَّ العرب أتت بالمفعول فضلةً في بناء الفاعل، ولم تأت بالفاعل فضلةً في بناء المفعول، ومثال ذلك أنَّ العرب تقول: ضَرَبَ زيدٌ عمراً، ترفع زيداً، لأنَّه الذي أُسنِد إليه الفعل، وتنصبُ عمراً، لأنَّه فضلةٌ جاءت لبيان متعلَّق الضرب، وليس الفعل طالباً لها ببِنْيَته، وإنما يطلبها الفعل بحروفه. أتوا به مرفوعاً بإضمار فعل، ولم يأتوا به فضلةً منصوباً، وإن كان طَلَبُ (ضُرِبَ) المبني للمفعول للفاعل كطلب (فَعَل) المبني للفاعل للمفعول، فلو كانت البِنْيَتَانِ أصلين، لوجب أنْ يستويا، فتأتي بالفاعل فضلةً في بناء المفعول، كما أتيت بالمفعول فضلةً في بناء الفاعل، أو لا تأتي بالمفعول منصوباً بعد الفعل المبني للفاعل، كما لم تأتِ بالفاعل منصوباً بعد الفعل المبني للمفعول، فتدبره، فإنَّه صحيح.

ومن الناس من ذهب إلى أنَّ الأَصْل بناء الفاعل، وأن الأَصْل في الرفع للفاعل، وإنَّما سرى الرفع للمفعول من الفاعل، لقيامه مقامه، فادَّعى صاحب هذا القول أنَّ ضُرِبَ ثان عن ضَرَبَ، ورَفْعُ المفعول بعد ضُرِب ثان عن رفع الفاعل.

وهذا القول عندي ليس بالبيِّن، لأنَّ الذي أوجب رفع الفاعل هو كون الفعل أُخِذَ من الحَدَث، وبُنِيَ للإسناد إليه، وإذا غيَّرت ضَرَبَ إلى ضُرِب

---

(١) تكملة يتم بها الكلام.

صار بلا شكٍّ طالباً ببنيته المفعولَ، كما طلب بِبِنْيته الفاعل، فموجب رفعِ الفاعل موجودٌ في رفع المفعول الذي بُنِيَ له الفعل، فقد تحصَّل مما ذكرته أَنَّ النحويين في هذا على ثلاثة مذاهب:

أحدهما: أَنَّ البابين أصلان، وأن الرفع للفاعل والمفعول الذي بني له الفعل أصلان، وليس أحدهما أصلاً لصاحبه.

الثاني: أنَّ بناء الفعل للفاعل أصل لبناء الفعل للمفعول، والرفع في الفاعل هو الأصل، وأنَّ الرفع في المفعول سرى له من مقامه مقامَ(1) الفاعل.

المذهب الثالث: أَنَّ بناء الفعل للفاعل أَصل لبناء الفعل للمفعول، وأَنَّ الرفع في الفاعل من جهة واحدةٍ. وهذا هو مذهب سيبويه، وهو عندي أعدل المذاهب الثلاثة لما ذكرتُه.

قوله: (حكمُ ما لم يُسَمَّ فاعلُه من الأفعال الثلاثية الماضية السالمة أن يُضَمَّ أوله، ويكسر ثانيه)(2).

يَرِدُ على هذا اعتراض ـ وهو أَنْ يقالَ: إِنَّما يطَّرِد هذا فيما كان مفتوح العين، فإن كان مكسور العين، نحو: عَلِم زيدٌ المسألَةَ، وشَرِب زيدٌ الماءَ فيجب أَنْ يقال: يُضَمُّ أولُه خاصةً، ولا يقال: يكسر الثاني، لأَنَّ الثاني كان مكسوراً.

الجواب: إنَّ هذه الكسرة غير الكسرة التي كانت في بناء الفاعل، وهذا مما يغيّر في التقدير و/ نظيره يا منصُ. فيمن نوى، وفيمن لم ينوِ، فمن [٢٥٠] نوى فهذه الضمة هي التي كانت قبل الترخيم، ومن لم ينوِ فهذه الضمَّة غير تلك الضَّمَّة، وهي مثل الضَّمَّة التي في: يا زيدُ، وكذلك الفُلْك إذا كان

(1) كلمة «مقام» مكررة في الأصل.

(2) الجمل ص ٨٨، وفي نسخه الثلاث: «الماضية الثلاثية السالمة».

مفرداً، وإذا كان جمعاً، هو مما تغيَّر في التقدير، وليس مما تغيَّر في اللَّفظ، ولهذا في الصَّنْعة نظائر كثيرة.

ثم إنَّه لم يتكلَّم إلاّ على الثلاثي خاصة ويجب أَنْ يتكلمَ على الفعل الماضي كلِّه، فيقال: الفعل الماضي إذا أردت أنْ تَبْنِيَهُ للمفعول فلا يخلو أَنْ يكونَ في أوَّله ألف وصل أو لا يكون، فإن كان في أوَّله ألف وصل فتضمّ الأَوَّل، لأَنَّه المتحركُ الأَوَّل من حروف البِنْيَة، وتترك الثاني الذي قبله على حاله، ثم تَضُمُّ ألف الوصل كراهية الخروج من كسر إلى ضم، ثم تكسر ما قبل الآخر، فتقول في استخرج زيدٌ المال: استُخْرِج المالُ، وكذلك تقول: انطُلِقَ بزيدٍ، وما أشبه ذلك، ولا تجد هذا ينكسر أبداً.

فإن لم يكن في أوَّلِ الفعل الماضي ألف وصل فتنظر، فإن كان في أوَّله متحركان فتَضُمُّهما وتكسِرُ ما قبل الآخر، فتقولُ في: تَدَحرج: تُدُحْرِج بضم التاء والدال، وتكسر الرَّاءَ، وتتركُ الساكن على حاله ولا تغيِّره، فإن كان في أَوَّلِه متحركٌ واحد، فَتَضُمُّه وتكسِرُ ما قبل الآخر، فتقولُ: دَحْرَج زيدٌ الحجرَ: دُحْرِج الحجرُ، بضم الدال وبكسر الراء، وكذلك تقول في أَكْرَمَ زيدٌ عمراً: أُكْرِمَ عمروٌ، فتضُمُّ الأَوَّلَ، وتكسِرُ ما قبل الآخر، وتقولُ في ضَارَبَ: ضُورِبَ، تَضمُّ الأولَ لما ذكرتُه، فيجب أَنْ تنقلبَ الألف واواً، لأَنَّ الألفَ لا تقع إلَّا بعد فتحةٍ، وكذلك تقولُ في بَايَع: بُوْيِع، وفي وَارَى: وُوْرِي، ولا تقلبُ الواو الأُوْلى همزةً على اللُّزوم، وكذلك لا تقلبُ الواو ياءً لاجتماعهما وسبق إحداهما بالسكون لما ذكرتُه قبلُ.

وتقولُ في قال: قِيلَ، وفي باع: بِيع، وكان الأصْل قُول، وبُيع، فأمَّا: قُول: فاستُثْقِلَتِ الكسرةُ على الواو بعد ضَمَّةٍ، فحُذِفَتْ ونُقِلَتْ إلى القاف، فازدحم على القاف حركتانِ الحركة الأصليةُ والحركة المنقولةُ من العين فزالت حركة الفاء.

فإن قلتَ: فلِمَ لَمْ تُقْلَبْ؟

قلت: كرِهوا زوال حركة العين، لأنَّها التي يعرَف منها وزن الكلمة، ثم جاءت الواو بعد كسرة، فقلبت ياء، فصار قِيل، وكذلك الكلام في صِيغ، وفي كل ما كان من هذا النوع.

ومن العرب من إذا نَقَلَ حركة العين إلى الفاء أشار إلى حركة الفاء، فأشمَّ الفاءَ الضَّمَّ، وهاتان اللغتان جاء بهما القرآنُ: قرأ هشام والكسائي: قِيْل، وغِيْضَ[1]، وجِيءَ[2]، وسِيْقَ[3]، وسِيْءَ[4]، بالإشمام، ووافقهما ابن ذكوان على حِيلَ[5]، وسِيْق، وسِيْءَ، ووافقهم نافعٌ، على سِيْءَ، والباقون من القرَّاءِ بغير إشمام[6]، والأصل الكسر لما ذكرتُه.

ونظير هذا ما فعلوه في الأمْر من غزا، إذا أمروا مؤنثاً، فيقولون: اغزي، بإشمام الزاي الضمَّ، لأنَّ الأصل: اغْزُوِي، فاستثقلوا الكسرة على الواو، فنقلوها إلى الزاي، فازدحم على الزاي حركتانِ: الضَمُّ والكسر، فنطقوا بالكسرة، وأشمَّوا الضَّمَّ.

ومن العرب من يحذف حركة العين، ولا ينقلها إلى الفاء، فتبقى حركةُ الفاء وهي الضَمَّة، فيقول: قُول، إلاَّ أن هذه اللغة الثالثة ضعيفةٌ، ولم يجىءْ بها القرآن، ولا نطق بها فصحاء العرب[7].

ويجري مَجْرى هذا قولهم: انقيد، الأصل: انْقُود، فصار قُودَ من انقيد،

---

(١) في آية ٤٤ من هود، و(قِيل) وحدها في آية ١١ من البقرة.
(٢) في آية ٦٩ من الزمر، وآية ٢٣ من الفجر.
(٣) في آيتي ٧١، ٧٢ من الزمر.
(٤) في آية ٧٧ من هود، وآية ٣٣ من العنكبوت.
(٥) في آية ٥٤ من سبأ.
(٦) انظر السبعة ص ١٤٣، حُجَّة القراءات ص ٨٩ ـ ٩٠، والكشف عن وجوه القراءات ١/٢٢٩، وانظر تفسير المؤلف ص ٥٦، وذكر النحاس في إعراب القرآن ١/١٣٨، أنَّ الأشمام لغة كثير من قيس.
(٧) جاء في إعراب القرآن للنحاس ١/١٣٨ «فأمَّا هذيل، وبنو دُبَير من بني أسد، وبنو فقعس فيقولون: قُوْلَ بواو ساكنة».

بمنزلة قُول، فمن قال: قِيل بالكسر الخالص قال في (انقود): انقيد، لأنّه استَثْقَل الكسرة على العين، وهو الواو فنقل حركتها إلى الفاء، فانقلبت الواو ياءً، لانكسار ما قبلها، فقيل: انقيد، ومن أشمَّ الضَمَّ في قيل، أشمَّ الضمَّ في: انقيد. ومن قال قُول، قال: انقُوْدَ، وألف الوصل في هذه اللغات الثلاث مضمومة، مراعاةً للأصل، وهو انقود.

وكذلك: خِيف زيدٌ الأصل: خُوِفَ زيدٌ، فاستُثْقِلَتِ الكسرة في الواو، وقبلها ضمةٌ، ففعلوا ما تقدَّم، وعلى حَسَب ما تقدَّم، فإذا تبين لك، فترجع إلى هذه الكلمة إذا أسندت إلى ضمير المتكلم أو ضمير المخاطب، فيلزم على مَن قال: خِيف بغير إشمام أنْ يقول: خِفْتُ، لأن اللام تسكن، فتحذف العين، لالتقاء الساكنين، وكذلك: خِفْنَا، وخِفْتَ، وخِفْتُما، وخِفْتُم، وخِفْتُنَّ، فيلزم على هذا أن يكون بمنزلته إذا بُنِيَ للفاعل، لأنَّ الفاعل يقول أيضاً: خِفْت فهذا اللفظ على هذا مشترك، ومن قال[1]: / خِيف بالإشمام [٢٥١] قال هنا: [خُِفت، وخُِفنا، وخُِفتم، وخُِفتن، بالإشمام. ومن قال: خُوف، بإخلاص الضم قال:][2] خُفْتُ وخُفْنا وخُفْتُنَّ بضم الخاء، وسيعود الكلام في هذا مكمّلاً في باب التصريف.

وأما بِيْع فالأصل فيه: بُيِعَ، بضم الباء وكسر الياء، فتستثقلُ الكسرةُ على الياء، وقبلها ضَمَّةٌ، فيلزم أنْ تُنْقَل حركةُ العين إلى الفاء، فتزدحمَ على الفاء حركتانِ، فتزولَ حركةُ الفاء، فتبقى حركةُ العين، على حَسَبِ ما تقدَّم، ومن العرب من لم يشمَّ الضَمَّ، إعلاماً بحركة الفاء الأصلية، كما فعل ذلك في: خِيف، ومن العرب من يقول: بوع، بحذف حركة العين استثقالاً لها فتبقى الياء ساكنةً بعد ضَمَّةٍ فتنقلب الياءُ واواً، فتقول: بُوع.

ويجري مجرى بيع: اختِير، لأَنَّ الأصل: اختُيِرَ، بمنزلة اقتُدِر، فتأتي

(١) تكرر قوله: ومن قال «في الأصل».

(٢) تكملة يلتئم بنحوها الكلام.

الواو مكسورةً بعد ضَمَّةٍ فتستثقلُ، فتنقلُ حركةُ العين إلى الفاء، فتزولُ حركة الفاء الأصلية، كما فُعل ذلك في بِيع، فمن التزم في بِيع الكسر الخالص فعل ذلك في: اختِير، ومن أَشَمَّ الضمَّ في: بِيع، أشم الضم في: اختِير، ومن قال: بُوع، قال: اختُور، لأَنَّ (تِيْر) من اختير، بمنزلة بِيْع، فيلزم عن هذا أَنْ يتساويا، على حسَبِ ما ذكرتُه.

وإذا أسند بيع إلى ضمير المتكلم، أو ضمير المخاطب لزم أَنْ تكونَ بنْيَتُهُ للفاعل، وبِنْيَته للمفعول سواء على من التزمَ الكسر الخالص، ومن أَشَمَّ أو ضمّ وقع الفرق بين بنية الفاعل وبنية المفعول. وهذا أيضاً يعود فيه الكلام لعلّته في باب التصريف.

وهذا الإشمام الذي في (قيل) وأخواته يظهر لي أنَّه ليس على حدّ الإشمام في الوقف، لأَنَّ الإشمام في الوقف هو أَنْ تنطِق بالسكون الخالص ثم تَضُمَّ شفتيك إشعاراً بأَنَّـه كان مرفوعاً أو مضموماً في الوصل، لا يدركه الأعمى، لأَنَّه لا حظَّ له في السمـع، وإنَّما يدركه من يبصرك، ويرى إشارتك بشفتيك نحو الضَّمِّ، والإشمام هنا إنَّما هو أَنْ تنطق بحركة بَينَ الكسرة والضمّة فتصير المدَّةُ التي بَعْدَ[1] حركة الفاء بين الياء والواو، ووقفت على نحوٍ من هذا لابن جني، وأَمَّا الإشمام في قوله سبحانه: ﴿ما لَكَ لا تَأْمَنَّا على يُوسُف﴾[2] فإن القُرَّاء كُلَّهم أشمُّوا الضَمَّة، لأَنَّ الأصْلَ: تأمنُنا برفع النون الأولى ثم لما أرادوا الإدغام سكَّنوا النون الثانية، فذهبت حركتها، فأشِمَّت النون الساكنة، وتَضُمُّ عند النطق بالنون الساكنة شفتيك، وأمَّا عند النطق بالنون الثانية ففتح خالص.

وفي كيفية الإشمام في قوله تعالى: ﴿ما لَكَ لا تَأْمَنَّا﴾[2] خلاف

---

(١) في الأصل: «بغير» تحريف.

(٢) سورة يوسف آية ١١، ورسمت «تأمنا» في الأصل بنونين «تأمننا» (وهي قراءة قال أبو حيان في البحر ٥/٢٨٥: «وقرأ أبي، والحسن، وطلحة بن مصرِّف، والأعشى «لا تأمنُنا» بالإظهار وضم =

والأظهر عندي ما ذكرته، وهو الذي قرأتُ به. وكذلك الإشمام في (قِيل) [في كيفيته][1] خلافٌ، البيّن عندي ما ذكرتُه، وبه أيضاً قرأتُ.

ومن الناس من ذهب إلى أنَّك في (قِيل) وما أشبهها تَضُمُّ شفتيك قبل النطق بفاء الكلمة، ثُمَّ تنطق بفاء الكلمة بكسرة خالصة، لا يدركه إلَّا مَن يبصرك.

ومنهم من قال بل بعد النطق بفاء الكلمة: تَضُمُّ شفتيك، وتجري مَجْرى إشمام الوقف، والأَظْهر ما ذكرتُه[2].

قوله: (فإن كان الفعل مستقبلاً)[3].

هذا اللفظ مطلقٌ يراد به التقييد، وقد قيَّده بالمثال، وتقييده أَنْ تقولَ: فإن كان الفعل مستقبلاً، ولم يكن صيغةَ الأمر، وإلَّا فقد تقدَّمَ أنَّ صيغةَ الأَمْر تدل على الحَدَث المستقبل والزمان، وكان أحسن من هذا أنْ يقولَ: فإن كان الفعل مضارعاً، لأنَّ صيغة الأمر لا تكون إلَّا للفاعل المخاطب.

قوله: (ضُمَّ أَوَّلُه، وفُتِحَ ثالثُه)[4].

أحسن من هذا أن يقول: وفتح ما قبل آخره، أَلَا ترى أنَّك إذا قلتَ: استَخْرَجَ زيدٌ المالَ، ثم قيل لك: رُدَّه إلى ما لم يُسَمَّ فاعله، لم تجد الثالث مفتوحاً، لأنَّك تقول: استُخْرِجَتِ الدرهمُ[5].

= النون على الأصل. وخط المصحف بنون واحدة» وانظر زاد المسير ٤/ ١٥٦، ولا يتأتى الاشمام الذي ذكره المؤلف في الآية على قراءة إظهار النونين مضمومة أولاهما.

(١) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٢) انظر هذا ملخصاً في شرح الجمل لابن الفخار ص ١٢٦.

(٣) الجمل ص ٨٩.

(٤) الجمل ص ٨٩.

(٥) هكذا في الأصل: «الدرهم» ضبطت الراء بالسكون - فهو مفرد - ، كما ضبطت (استخرجْت) في الأصل بسكون الجيم على البناء للمعلوم. ولعل الوجه: استخرجتِ الدراهم أو أن يكون: استخرج المال، رداً على المثال السابق.

قوله: (فإن كان الفعلُ غيرَ متعدٍّ إلى مفعول)[1].

يريد بقوله مفعولاً به، لأنَّ هذه البِنْيَة إنما وُضِعَتْ لهذا الفعل لطلب المفعول به، فعمدتُها المفعول به، فهو الذي يرتفع بها، إلَّا أَنَّ المفعول به يكون حقيقةً ويكون اتساعاً، فإذا بُنِيَ للمصدر أو لظرف الزمان أو لظرف المكان، فلا يُبْنى لهما حتَّى يُنصبَ نصبَ المفعول به اتساعاً، فلا يجوز أَنْ يُبْنَى الفعل للمصدر، ولا لظرف الزمان، ولا لظرف المكان بحضرة[2] المفعول فقد تبين لك مما ذكرته أَنَّ المصدرَ يبنى له الفعل بشرطين:

أحدهما: أَنْ يكونَ منصوباً نصب المفعول به.

الثاني: أَلَّا يكونَ في الكلام مفعول به.

وثم شرطٌ [ثالث][3] وهو أَنْ يكونَ المصدر مفيداً، فلا تقول على هذا: سِير بزيدٍ سيرٌ، لأنَّ سيراً لم يفد إلّا ما أفاد الفعل، وحقُّ المسند / [٢٥٢] والمسند إليه أنْ يفيد أحدهما غير ما أفاد الآخر، إذْ لو كان هو هو لَلزِمَ أَنْ يكونَ الكلام غير مركب.

وكذلك الظرف من الزمان لا يُبْنَى له الفعل إلَّا بثلاثة شروط:

أحدها: أن يكون منصوباً.

الثاني: أن يكون قد نُصِبَ [نَصْبَ][4] المفعول به.

الثالث: أَلَّا يحضرَ ـ المفعول به حقيقةً، لأَنَّه إذا ظهر المفعول به حقيقة فهو أولى أَنْ يقامَ مقام الفاعل ويُبْنَى له الفعل، وأمر آخر: أَنَّ الظرفَ أَصْلُه أنْ يكونَ بحرف الجر، وإذا كان للفعل مفعولان يصل إليهما بنفسه إلَّا

---

(١) الجمل ص ٨٩.
(٢) في الأصل: «إلَّا بحضرة» والصواب ما أثبت.
(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.
(٤) تكملة يتم بها الكلام.

أنَّ أصلَ أحدهما أنْ يكونَ بحرف الجر، فإقامة الذي ليس أصلُه بحرف الجرّ أولى، وذلك نحو: أَمَرْتُ زيداً الخيرَ، فزيد ليس أصله أن يكونَ بحرف الجَرِّ، والخير أصله أنْ يكونَ بحرف الجرِّ، فإذا قيل لك رُدَّهُ إلى ما لم يُسَمَّ فاعلُه، فتقول: أُمِرَ زيدٌ الخيرَ، برفع زيد ولا ترفع الخَير، وسنبيّن هذا مستوفىً بَعْد[1]، فيجب لما ذكرتُه إذا قلتَ: ضربتُ زيداً يومَ الجمعة، وقيل لك: ردّه إلى المفعول فلا بُدَّ أن تقول: ضُرِبَ زيدٌ يومَ الجمعة، ترفع زيداً، وتنصب يومَ الجمعة، ولا يجوز العكس.

وكذلك ظرف المكان لا يُبْنَى له الفعل إلَّا بشروط ثلاثة:

أحدها: أَنْ يكونَ منصوباً.

الثاني: أَنْ يكون نصبه نَصْبَ المفعول به.

الثالث: ألَّا يحضرَ المفعول به حقيقةً، والعِلَّة في هذا كلِّه كالعِلَّة في ظرف الزمان.

فقد تحصَّل مما ذكرته أَنَّ الفعل يُبْنَى لأربعةِ أشياء: المفعول به والمصدر بشرطيه المذكورين، وظرف الزمان بشروطه الثلاثة، وظرف المكان بشروطه الثلاثة أيضاً.

والمجرور بُنِيَ له الفعل لأَنَّه مفعولٌ به، وإنما مَنَع ظهورَ عمل الفعل، وهو النصب، حرفُ الجر، فيجوز على هذا أَنْ تقولَ في (مررتُ بزيد) مُرَّ بزيد فيكون (بزيد) في موضع رفع، وسيأتي هذا مكمَّلاً في أبوابه.

قوله: (لم يَجُزْ رَدُّهُ إلى ما لم يسمَّ فاعلُه عند أكثر النحويين: لأنّك إذا حذفت فاعلَه لم يبقَ ما يقوم مقامَه)[2].

يريد أَنَّ الكلامَ لا يكون إلَّا مركباً، فإذا قلتَ: قامَ زيدٌ، وقيل: رُدَّهُ إلى

---

(١) انظر ما سيأتي ص ٩٦٩، ٩٧٧.

(٢) الجمل ص ٨٩.

ما لم يسمَّ فاعلُه وجب حذف الفاعل: فوجب أنْ يُقالَ: قِيم، وإذا قلتَ هذا صار الكلام من فعلٍ لا غير، والفعلُ وحدُه لا يكون كلاماً، كما أَنَّ الاسم وحده لا يكون كلاماً. ومتى أردتَ ذكر الفاعل فلا بُدَّ من بِنْيَته المطالبة به، ولا يغيِّر عنها إلَّا عند القصد أَلَّا يذكرَ الفاعل، ويكون ذلك لوجوهٍ ستة:

أحدُها: جهل المتكلم به، وذلك أَنْ تعلمَ أَنَّ زيداً ضُرِبَ، ولا تعلمُ مَنْ ضَرَبَهُ، فلا يمكن أَنْ يبْنى للفعل وتُسندَه لمن تجهله.

الثاني: علم المخاطب[1] به، فتقول: ضُـرِبَ زيدٌ، ولا تذكر مَنْ ضَرَبَهُ، لعلم مخاطَبِكَ به.

الثالث: تعظيم المتكلِّم له، فتقول: قُتِل زيدٌ، فلا تذكر من قتله تعظيماً.

الرابع: تحقيـرُه.

الخامس: الإبهام، وهو أَنْ تريدَ أَنْ تخبرَ مخاطبك بركوب فرس وتُبْهِمَ عليه الراكب [فتقول: رُكِبَ الفرسُ][2].

السادس: أَنْ يكونَ مخاطبك لا يريد منك الإخبار عن الفاعل، وإنَّما همُّه واعتناؤه بالمفعول.

قوله: (وقد أجازه بعضهم على إضمار المصدر)[3].

اعلم أَنَّ النحويين اختلفوا في المصدر المؤكِّد، في بناء المفعول له ورفعه به، على ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنَّ ذلك لا يجوز، لأَنَّ المؤكِّد يجوز إسقاطه، وما يجوز

---

(١) في الأصل: «المتكلم».
(٢) تكملة يتضح بها المراد.
(٣) الجمل ص ٨٩.

إسقاطه يقدَّر ساقطاً، فيبقى الفعلُ وحدَه، ولا يكونُ الكلام من فعلٍ وحدَه، ولا من اسمٍ وحدَه، وقد تقدَّم[1]، وإلى هذا ذهب أبو علي، ذكره في الإيضاح في باب إنَّ، وأتى معترضاً على هذا بقوله سبحانه: ﴿فإِنْ كانَتَا اثْنَتَيْن﴾[2] فإن اثنتينِ خبر عمّن كان ولا يفيد الخبر إلَّا ما أفاده الاسم المضمر، وانفصل بأن قال: «لأنه يفيد العدد مخرجاً من الصغر والكبر»[3]، وبلا شكٍّ أنَّه لو جاء: فإن كانتا اثنتين بِنْتَي حُرَّة، أو بنتي أَمَةٍ صغيرتين أو كبيرتين لكان الخبر قد أفاد ما لم يفد المبتدأ. وهذا المذهب هو الذي يقتضيه كلام سيبويه، لأنَّه قال: هذا باب المسند والمسند إليه. ثم قال: «وهو ما لا يستغني أحدُهما عن صاحبه، ولا يجد المتكلم منه بُدّاً»[4]. وبلا شك أنَّ ما يأتي مؤكِّداً يُسْتَغْنَى عنه، ويجد المتكلم بُدّاً منه، وعلى هذا حُذَّاق هذه الصَّنعة، وهو المذهب الصحيح. وفيه تفصيل يتَبَيَّن.

المذهب الثاني: أنَّه لا يجوز إذا لم يكن هناك غيرُه، فإن كان في الكلام غيرُه جاز، فتقول: سِيْر بزيد سَيْرٌ، فتقيمُ السيرَ، لأنَّه قد أفاد بالمجرور، ولا يستنكر أنْ يكونَ الفائدةُ بوجود الفضلة. / ولو لم تأتِ بها لم يكن فيما يبقى فائدةٌ، ألَا ترى أنَّك لو قلتَ: أراد زيدٌ الخير، لم تكن فائدة إلا بالخير، ولو قلت: أراد زيدٌ، وتسكت لم يكن فيه فائدةٌ، لأنَّه مفهوم أنَّ زيداً لا يخلو عن إرادةٍ، وكذلك تقول: لمن سألك فقال: ما ركبتَ؟ تقول له[5]: ركبتُ البغلَ، فبلا شكٍّ أنَّ الفائدةَ إنَّما وقعت بالبغل. وإلا فلم يَسَلْ هو بقوله: ما ركبتَ؟ حتى كان الركوب عنده معلوماً، وأنَّه وقع منك، وما

[٢٥٣]

---

(١) انظر ما تقدَّم ص ٩٦٢.

(٢) النساء آية ١٧٦.

(٣) الإيضاح ١/١٢١ وفيه «متجرداً» مكان «مخرجاً».

(٤) الكتاب ١/٢٣، وفيه «وهما» مكان «وهو» وفي شرح السيرافي ١/ل ٩٢ «وهو» كما ذكر ابن أبي الربيع.

(٥) في الأصل: «فلا تقول» بإقحام «فلا».

جهل إلَّا بمن[1] وقع ركوبك، فلو قلتَ هنا: ركبتَ، وتحذف البغلَ لم يكن مفيداً، ولهذا نظائر كثيرةٌ، ويكون قول سيبويه «وهو: ما لا يستغني أحدهما عن صاحبه ولا يجد المتكلِّم منه بُدّاً»[2] أنَّك لو رُمْتَ أنْ تحذفَ الفاعل هنا وتأتِيَ بالفضلة، لأنَّها المطلوب للإعلام بها لم تَقْدِر لمكان بِنْيَةِ الفعل الطالبة به، ولا يمكن البناء للمفعول: فتقول: أُرِيد الخيرُ، لأنَّك لو قلتَ ذلك لعلم سامعك أنَّ زيداً هو الذي يريد الخيرَ، وكذلك إذا قال لك: ما ركبتَ؟ ثم قلت: رُكِبَ البغلُ[3]، لم يكن حَدُّ الكلام، ولظَنَّ مخاطبُكَ أنَّك تريد الإخبار عن الفعل، ولم تتعرض لبيان ما استُفْهِمتَ عنه. فهذا معنى قوله: «لا يستغني أحدهما عن صاحبه، ولا يجد المتكلم منه بُدّاً».

الجواب: إنَّ هذا الذي ذكره، ليس بمنزلة قولك: سِيْر بزيد سَيْرٌ، لأنَّك قادر هنا أنْ تَبْنِيَ هذا الفعل، وتسنده للمصدر، وأنت إذا قلت[4]: أردتُ الخير، لا تستطيع أن تُزِيلَ الفعل ولا الفاعل، ولا تسندَ الفعل إلى المفعول به، لما ذكرتُه، وأمرٌ آخرُ: أنَّك إذا قلتَ، سِيْرَ بزيد سَيْرٌ، فيُتَصَوَّر لك أنْ تحذفَ المصدر، لأنَّه مفهومٌ من الفعل، فكيف يصحُّ أنْ يُبْنَى الفعل له. وأنت إذا قلت: أراد زيدٌ الخيرَ، لا يمكنك أنْ تحذف الفاعل، لأنَّك لو حذفته لم يكن في الكلام ما يقتضيه ويدلُّ عليه، ولا بُدَّ من ذكره، لأنَّ مُريدي الخيرِ كثيرٌ، وأنتَ إنَّما تريد أنْ تخبرَ عن زيدٍ بإرادة الخير، وكذلك إذا قيل لك: ما ركبتَ؟ فقلت: ركبتُ الفرسَ، لا بُدَّ من ذكر الفاعل، لأنَّك لو أزلتَه لم يكن في الكلام ما يقتضيه، ويدلُّ عليه، ولا بُدَّ من ذكره. فإذا قلت: سِيْرَ عندك سيرٌ، ضعُف من وجه واحد من الوجهين المذكورين، وهو أنَّك

---

(١) هكذا في الأصل «بمَنْ» وانظر ما تقدم ص ٢٨٨.
(٢) الكتاب ١/٢٣، وقد تقدم قريباً.
(٣) في الأصل «ركبتُ البغل».
(٤) في الأصل «وتسنده للذي قلت أردتُ الخير» والعبارة مضطربة، وبنحو ما أثبت يلتئم الكلام.

تقدِرُ على طرح سَيْر، ويكون مستفاداً من الفعل.

المذهب الثالث: أَنَّ الفعل يُبْنى للمصدر على كلِّ حال، فتقول: سِيْرَ سَيْرٌ، وهذا أضعف المذاهب الثلاثة؛ لما تقدم ذكره من أَنَّ المسندَ والمسند إليه، لا بدّ أَنْ يفيدَ أحدُهما ما لم يُفِدْه الآخرُ، لأَنَّه إذا أفاد ما أفاده الآخر، فمجيئه مؤكِّد، وما كان كذلك: كأَنَّه غيرُ موجود، فيأتي الكلام غيرَ مركب، والكلام لا يكون إلَّا مركباً. فإذا تَقَرَّرَ ذلك فنعودُ إلى مسألة أبي القاسم، وهي:

قوله: (فتقول: قُعِدَ وضُحِك)[1].

كأنه قال: قُعِد القعودُ، وضُحِك الضَّحِكُ، لأن الفعلَ يـدلُّ على مصدره، فهذا لا يجوز على المذهبين الأولين، ويجوز على المذهب الثالث.

فإن قلتَ: قُعِد عندك، وضُحِك سحرُ، وأنت تريد: سحراً بعينه، فيجوز على المذهب الثاني، وعلى المذهب الثالث، ولا يجوز على المذهب الأول، وقد تقدَّم أنَّه الصحيحُ.

فإن قلت: فقد جاء قوله سبحانه: ﴿ وَحِيْلَ بَيْنَهُمْ وبَيْنَ ما يَشْتَهُونَ ﴾[2] ونظير هذا بلا شكٍّ: قُعِد عندك، وجُلِسَ بينَك وبينَ زيدٍ، وأنت مضطرٌّ في هذا وفيما أشبهه إلى أَنْ تقدِّرَ ضميرَ المصدر في (حِيْلَ)، وهو للمفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله.

الجواب: أَنَّ أبا علي أَجاز في قول الشاعر:

أَتَنْتَهُـــونَ ولَنْ ينهى ذَوِي شَـــطَطٍ كالطَّعنِ يذهبُ فيه الـزيتُ والفُتُلُ [٢٠١]

وجهـــين:

---

(١) الجمل ص ٨٩.

(٢) سورة سبأ آية ٥٤.

أحدهما: هو الذي ذكره في الإيضاح[1]: أَنْ تكونَ الكافُ اسماً بمنزلة مثل، فتكونَ فاعلةً بينهى، وتكونَ بمَنْزِلة قوله:

* وَرُحْنا بِكَابنِ الماءِ يجنب وسطنا * [٦٧]

التقدير: ورحنا بمثل ابن الماء، وبمنزلةِ قوله:

* وصالِياتٍ ككما يُؤْتَفيْنْ * [٦٦]

وقد مضى الكلام في كاف التشبيه في حروف الخفض، وتكلمت هناك في هذا البيت[2].

الثاني: أَنْ يكونَ من حذف الموصوف وإقامة الصِّفة[3] مقامَه، والتقدير: ولن ينهى ذوي شطط شيءٌ كالطَّعْنِ، ثم حُذِفَ شيءٌ، وأُقيم مقامَه كالطعن. وهذا لم يذكره في الإيضاح، لأَنَّ الوجه الأول أَقْوى منه، لأَنَّ جعل الكاف اسماً قَوِيٌّ في الشعر. وقد أجازه أبو الحسن في الكلام[4]، فيمكن أَنْ يكونَ قولُه سبحانَه: ﴿ وحِيْلَ بَيْنَهم وبَيْنَ ما يَشْتَهُونَ ﴾[5]/ من هذا، ويكون بمنزلة سِيْرَ سيرٌ شديدٌ، ثم يُحْذَفُ الموصوفُ، وتقامُ الصفةُ مقامَه، فيقال: سِيْرَ شديدٌ[6]. [٢٥٤]

فكذلك هذا، ويقدر في مثل قولك: جُلِس بين زيد وعمرو: جُلِس[7] جلوسٌ بين زيد وعمرو، والظرف صلةٌ للمصدر، والمحذوف الموصوف، وأُقيمت الصفةُ مُقامَه. وإذا وُصِفَ المصدر كان مفيداً، فتكون إقامته جائزةً،

---

(١) الإيضاح ١/٢٦٠.
(٢) انظر ما تقدم ص ٨٥٢.
(٣) في الأصل: «حذف الصفة وإقامة الموصوف مقامه» وهو خطأ بيِّن.
(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٧٧، همع الهوامع ٤/١٩٩، وانظر ما تقدم ص٨٥١.
(٥) سورة سبأ آية ٥٤.
(٦) في الأصل: «سِير سَيْرٌ شديدٌ» بإثبات «سَيْرٌ» سهواً.
(٧) في الأصل: «وجلس» بإقحام واو بعد واو عمرو.

لأنَّه أفاد بصفته ما لم يفده الفعل المسند إليه، وإذا أفاد الشيء بصفته فكأنَّه أفاد بنفسه، لأنَّ الصفة والموصوف كالشيءِ الواحد، قال:

٢٤٠ ـ وكنت امرءاً لا أَسْمَعُ الدَّهْر سُبَّةً
أُسَبُّ بهـا إلَّا كَشَفْتُ غِطاءَهـا[1]

فقوله: (امرءاً) لم يفد إلَّا ما أفاده المبتدأ، لكنه لما وُصِف، وأفادتِ الصفة ما لم يفده المبتدأ جاز أَنْ يكونَ خبراً، ولهذا نظائرُ كثيرةٌ.

فإنْ قلتَ: فهل يجوز أَنْ يكونَ (بينَهم وبينَ ما يَشْتَهُونَ) في الآية في موضع الحال من المصدر الذي تضمَّنه الفعل، ويكون بمنزلة: سِرتُ شديداً، قلتُ: هذا لا يجوز في الحال، لأنَّ الحال من شرطها أن تكون بعد تمام الكلام، وأنت لو قلتَ: (حِيلَ)، وتسكت، لم يكن كلاماً، وليستِ الصِّفَةُ كذلك، لا يشترط أَلَّا تكون إلَّا بعد تمام الكلام على حَسَبِ ما ذكرتُه، وسيعود الكلام في هذا النوع في مواضع.

فإذا تقرَّر ما ذكرته فيجوز أَنْ يقالَ: سِير سَيْرٌ بزيد، ويكون (بزيد) في موضع الصفة لسَيْرٍ، ويتعلَّق بمحذوف، ولا يجوز أَنْ يتقدَّمَ (بزيد) فيقال: سير بزيد سَيْرٌ، ويكون داخلاً تحت قوله: «وإذا تقدم نعت النكرة عليها نُصِبَ على الحال»[2] إلَّا أنَّه يشترط فيه هذا، فيقال: إلَّا المصدرَ الموصوفَ، فإنَّه لا يجوز أَنْ يُقَدَّم فينصب على الحال، لا تقول: سير شديداً سَيْرٌ، وتقول: سِيْرَ شديدٌ.

وقوله: (وقد أجازه بعضهم على إضمار المصدر، وهو مذهب سيبويه)[3]. قد ذكرت ما في هذه المسألة من المذاهب، وقوله: «وهو مذهب

---

(١) البيت لقيس بن الخطيم/ ديوانه ص ١٠، الأشباه والنظائر للخالديين ١/ ٢٢، الحماسة البصرية ١/٤٤، خزانة الأدب ٣/١٦٨.
(٢) الجمل ص ٢٧.
(٣) المصدر نفسه ص ٨٩.

سيبويه» لا يثبت[1]، وقد ذكرت أن كلام سيبويه يقتضي بطلان ذلك، لكن لسيبويه كلام يقتضيه بظاهره[2]، ولا بدّ من تأويله، لأنَّ الصنعة تخالفه على حَسَبِ ما ذكرتُه.

قوله: (وإذا كان الفعل يتعدى إلى مفعولين)[3].

اعلم أنَّ الأفعالَ المتعدية إلى مفعولين تنقسم ثلاثة أقسام:

أحدها: أنْ تكونَ من باب ظننتُ، وهو الفعل الـذي يتعدَّى إلى مفعولين، ولا يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر. فهذا يقامُ فيه الأوَّل ولا يقام فيه الثاني، فتقول: (ظننت زيداً منطلقاً: ظُنَّ زيدٌ منطلقاً، وحُسِبَ عمروٌ شاخصاً، وعُلِم محمدٌ منطلقاً، ولا يجوز أنْ تقول: عُلِمَ منـطلقٌ محمداً، ولا حُسِبَ شاخصٌ عمراً، وتقول: ظُنَّ زيدٌ خيراً منك، وظُنَّ خيرٌ منك زيداً، على مَن قال: إنَّ خيراً منك زيد[4]، لأنَّ (خيراً منك)، وإن كان نكرةً فقد تَخَصَّصَ بعضَ تخصيص، فجرى لذلك مَجْرى المعرفة.

وإنَّما لم يقم هنا إلاّ المبتدأ، لأنَّه الذي جِيء به أولاً، والثاني سِيقَ للإِخْبار عنه، فيجبُ لذلك أنْ يكونَ المفعول الأول يُبْنَى له الفعلُ، ويكونَ الخبر منصوباً، ولو فُعِل غير هذا لجُعِل ما قياسه أنْ يكونَ أوَّلاً آخراً، وما قياسه أنْ يكونَ آخراً أولاً.

---

(١) قال ابن السيد في إصلاح الخلل ص ١٩٦: «والذي نسب إلى سيبويه من إجازته ليس بمشهور عنه، وقد أنكره أبو جعفر بن النحاس في كتاب المقنع، وقال: هذا القول غلط على سيبويه. وذكر أنَّ الكسائي والفراء، وهشاماً أجازوه».

(٢) قال ابن الفخار في شرح الجمل ص ١٢٦ ـ ١٢٧، : «وزعم أبو القاسم ها هنا أنَّ مذهب سيبويه جواز إقامة المصدر المؤكد بالفعل، وقال: الأستاذ أبو الحسين: ليس ذلك مذهب سيبويه، وإنما يظهر ذلك منه بعض ظهور، قال: والصحيح: امتناع ذلك...»

وانظر الكتاب ١/ ٢٢٩.

(٣) الجمل ص ٨٩.

(٤) انظر ما تقدم ص ٥٣٦٠.

الثاني: أَنْ يكون من باب أمرتُ، وهو الذي يتعدَّى إلى مفعولين أصل أحدِهما أن يكون بحرف الجر، لأَنَّ الأصلَ: أمرتُ زيداً بالخير، ثُمَّ حُذِف حرف الجرِّ، فقيل: أمرتُ زيداً الخيرَ، وكذلك استغفرتُ اللَّهَ الذنب، فإذا بنيت هذين المفعولين، وما جرى مجراهما، فيجب أَنْ تقيمَ الأول، وتتركَ الثاني منصوباً على حاله، فتقول: أُمِرَ زيدُ الخيرَ، واستُغْفِرَ اللَّهُ الذَّنبَ ولا يجوز أَنْ يُقامَ الذي أَصله بحرف الجر، لأَنَّه إذا اجتمع ما يصِل إليه الفعلُ بنفسه، وما يصِل الفعل إليه بحرف الجر، فالعرب تلتزم إقامةَ ما يصل إليه بنفسه، ولا تقيمُ ما يصلُ إليه الفعل بحرف الجر بحضرة ذلك، وكذلك إذا اجتمع ما ينصبه الفعل، وإن كان الأصل حرف الجر، وما لا يحذف منه حرف الجر، فإقامة ما يُنْصَب وإن كان أَصْلُه حرف الجرّ أولى، وسيأتي بيان هذا مكمَّلاً[1]، ومتى وجدتَ الذي أصله بحرفٍ قد أُقيم، ولم يقم الآخر، فاعلم أَنَّهُ جاء على القلب، وأَنَّه بمنزلة: أدخلتُ القلنسوةَ في رأسي[2]، الأصل بلا شكٍّ: أدخلتُ رأسي في القلنسوة، فإذا رددتَ هذا إلى المفعول/ [٢٥٥] وجبَ أَنْ تقولَ: أُدْخِلَتِ القلنسوةُ في رأْسي، فكذلك إذا جاء: أُمِرَ الخيرُ زيداً، فيقدر أَنَّه كان قبل النقل: أمرتُ الخير بزيد على القلبِ، ثم حذف حرف الجرّ، وعلى القلب أخذ سيبويه قول الشاعر:

* ترى الثَّوْرَ فيها مُدْخِلَ الظِّلِّ رأسَهُ *[3] [١٧٠]

كَأَنَّه على تقدير: أدخلتُ الظِّلَّ في رأْسي، ولو لم يكن على هذا لم يصح إضافة مدخل إلى الظل، لأنه في تقدير حرف الجرّ، ولو لم يكن هذا لم تكن الإضافة إلَّا إلى الرأس.

الثالث: أَنْ يكونَ من باب كسوتُ وأعطيتُ، فيظهر من أبي علي في

(١) انظر ما سيأتي ص ٩٧٧.
(٢) انظر ما تقدَّم ص ٧١٣ ـ ٧١٤.
(٣) الكتاب ١/١٨١.

الإيضاح أنَّك تقيم الأول، وتقيم الثاني، وإقامة الأوَّل أحسن[1] لأنَّهما مفعولان في الأَصْل، وليس أصل أحدهما أَنْ يكونَ بحرف الجر، فنسبةُ الفعل إليهما نسبةٌ واحدةٌ، فيجوزُ أَنْ تبنيَ الفعل إلى الأول، ويجوز أَنْ تبنيَ الفعل إلى الثاني، لكن بناء الفعل إلى الأوَّل أولى، لأنَّه الفاعلُ في المعنى بالنسبة إلى الثاني، ألَا ترى أنَّك إذا قلتَ: أعطيتُ زيداً درهماً، الأصل: عطا زيدٌ، بمعنى: تناوله وأَخَذَهُ، ثم نُقِلَ بالهمزة، فقيل: أعطيتُ زيداً درهماً. وأما كسوتُ زيداً الثوبَ، فهو بمنزلة: أَلْبَستُ زيداً الثوبَ، وزيدٌ هو اللاَّبس فهو الفاعل في المعنى. وأما على مذهب الكوفيين فكسوتُ عندهم بمنزلة أعطيتُ، ألَا تَرَى أَنَّ الأصل عندهم: كَسِيَ زيدٌ الثوبَ، بمعنى لَبِسَهُ، ثم نُقِلَ بالتغيير، فقيل: كسوتُ زيداً الثوب، ويظهر من أبي القاسم أنَّ الأول هو الذي يُقام، ولا يُقَام الثاني، وعِلَّتُه ما ذكرتُه، وهو أَنَّ المفعول الأول هو الفاعل بالنسبة إلى الثاني، وأَنَّك متى أقمتَ الثاني، ولم تُقِم الأولَ، فإنما يكون ذلك على جهة الاتساع، وجَعْل الثاني أَوَّلاً، والأول ثانياً، وليس ذلك بأبعد من: أدْخلتُ القلنسوةَ في رأسي، ألَا ترى أنَّه قد قال بعد هذا: (ولو قلتَ: أُعْطِي درهمٌ أخاك، وكُسِي ثوبٌ زيداً كان جائزاً، والأجود ما بدأنا به، وهذا مجازٌ)[2].

والذي يظهر لي ما ذهب إليه أبو علي لمّا ذكرتُه، وهو أنَّ نسبة الفعل إلى الأوَّل والثاني سواء، فيطلب الأوَّل كما يطلب الثاني ويصل إلى كلٍّ واحد منهما بغير حرف جر، لكنَّ بناء الفعل الأَوَّل أولى، لما ذكرتُه.

قوله: (وذلك قولك: أُعطِي زيدٌ درهماً، رفعتَ زيداً، لأنَّه مفعول لم يُسَمَّ فاعله ونصبتَ الدرهمَ، لأنَّه مفعول ثانٍ، فيبقى على أصله)[3].

---

(١) الإيضاح ١/٧٢، ٧٣.

(٢) الجمل ص ٩.

(٣) المصدر نفسه ص ٩٠، وفي نسخه الثلاث: «فبقي».

يريد أنَّك رفعت الأول، لأنَّ الفعل قد بُنِي له، ونصبتَ الثاني لأنَّه لم يُبْنَ له، فإنّما جِيءَ به فَضْلَة بعد تمام المسند والمسند إليه، فحاله مع هذا الفعل كحاله مع الفعل المبني للمفعول، فكما انتصب هناك انتصب هنا.

قوله[1]: وإن شئتَ قلتَ: نصبتُه لأنَّه تَعَدَّى إليه فِعلُ مَفْعُول هو بمنزلةِ الفاعل)[2].

هاتان العبارتان ترجعان إلى أصل واحد، وهو ما ذكرته أنَّ الأوَّلَ رُفِعَ، لأنَّ الفعلَ بُنِيَ له، والثاني نُصِبَ لأنَّه جِيْءَ به فضلةً بعد تمام المسند والمسند إليه.

وقوله: «وهو بمنزلة الفاعل» يقتضي ألَّا يُقَدَّمَ على الفعل، ومتى تَقَدَّم على الفعل صار مبتدأ، لأنَّه قال: «بمنزلة الفاعل» فتقول في (ضُرِبَ زيدٌ) إذا أردت تقديمه: زيدٌ ضُرِبَ، ويكون زيدٌ مرفوعاً بالابتداء، والمفعول[3] الذي لم يسمَّ فاعلُه مستترٌ في الفعل، والجملةُ خبر المبتدأ، كما يكون ذلك في الفاعل.

والدليل على ذلك أنَّك تقول في التثنية: الزيدان ضُربا، وفي الجمع: الزيدون ضُربوا، كما تقول: الزيدان قاما، والزيدون قامُوا، ولو لم يكن المفعول الذي بُنِيَ لَه الفعل في هذا بمنزلة الفاعل لوجب أنْ تقولَ: الزيدانِ ضُرِبَ، والزيدونَ ضُرِبَ، كما تقول: ضُرِبَ الزيدانِ، وضُرِبَ الزيدونَ.

وتقول: مررتُ برجلٍ مضروبٍ أخوه، فإذا قَدَّمت وجب أنْ تقولَ: مررتُ برجل أخوه مضروبٌ بالرفع، كما يكون ذلك في الفاعل نحو: مررت

---

(١) في الأصل بياض بمقدار كلمة.
(٢) الجمل ص ٩٠.
(٣) في الأصل: «الفعل» تحريف.

برجلٍ قائمٍ أبوه، فإذا قدَّمت فقلت: مررت برجلٍ أبوه قائمٌ لم يكن إلَّا الرفع وكذلك تقول في باب كان، وظننت.

وتقول: أكْرمْتُ، فتسكّن آخر الفعل الماضي كما تسكّن آخره إذا اتصل به ضمير الفاعل، نحو: قُمْتُ، وما أشبه ذلك.

فإذا تقرَّرَ هذا كُلُّه، فيلزم إذا قلتَ: مُرَّ بزيد، وجُلِسَ إلى عمرو ألّا يتقدم المجرور هنا على الفعل، لأَنَّ المجرورَ هو الذي بُنِيَ الفعل للإسناد إليه، فلا يتقدَّم كما لا يتقدَّم إذا لم يكن بحرف جر، ألا ترى أَنَّ الفاعل إذا دخل عليه حرفُ الجر لا يجوز أَنْ يتقدَّمَ، فتقول: كفى بزيد عالماً ولا يجوز أَنْ تقولَ: بزيدٍ/ كفى عالماً، لأنَّ الفاعلَ لا يتقدَّم، فكذلك لا يجوز أَنْ تقولَ: بزيدٍ مُرَّ، ولا إلى عمروٍ جُلِسَ. [٢٥٦]

فإذا استبان لك هذا تَبَيَّنَ لك أَنَّه لا يجوز أَنْ تقولَ في مثل (رجلٌ مسؤولٌ عنه): مررتُ برجلٍ عنه مسؤول، لأنَّ (عنه) نُزِّل منزلةَ الفاعل وهو المفعولُ الذي لم يُسَمَّ فاعلُه، فلا يتقدَّم كما لا يتقدَّم مع الفعل، فقوله تعالى: ﴿ كُلُّ أولئِكَ كانَ عَنْهُ مَسؤُولاً ﴾[١] لا يجوز أَنْ يكون الذي بُنِيَ له (مسؤولٌ) ضميرَ المكلَّف[٢]، والتقدير: كل أولئك كان المكلَّفُ مسؤولاً عنه، والضمير في (عنه) يعود إلى كلٍّ، لأنَّ كُلًّا مفرد في اللفظ، وذهب الزمخشري في التفسير إلى أنَّ مسؤولاً مَبْنِيٌّ لـ (عَنْهُ)[٣]، وأَنَّهُ بمنزلة قولك: سَلْ عن هذا وما ذكرتُه يَرُدُّ هذا القول.

قوله: (وتقريبه على المتعلم أَنْ تقولَ: نَصْبُه لأَنَّه خبر ما لم يُسَمَّ فاعلُه)[٤].

---

(١) سورة الإسراء آية ٣٦.

(٢) في الأصل: «الضمير المكلف».

(٣) الكشاف ٢/٤٤٩.

(٥) الجمل ص ٩٠ وفيه «أن يقول: نصبته»، وفي الخطيتين: «تقول: بالمثناة: الفوقية: نصبته».

هذا اللفظ فيه بُعْدٌ، لأنَّ الخبر لا يُسْتَغنى عنه، وهذا يُسْتَغنى عنه، ألَا ترى أنك إذا قلتَ: كُسِيَ زيدٌ وسَكَتَّ، لكان كلاماً، وأمْرٌ آخر: أنَّ الخبرَ شرطه أنْ يكونَ الثاني هو الأوَّل، والأوَّل هو الثاني، وليس المفعول الأوَّل هنا هو الثاني، ولا الثاني هو الأول.

ويمكن أنْ يكونَ هذا تقريباً في مثل قولك: ظُنَّ زيدٌ عالماً، لأنَّه بمنزلة قولك: كان زيدٌ عالماً لأنَّ عالماً خَبَرٌ عن زيد، ودخل الفعلُ على المبتدأ والخبر فعَمِل فيه، ونَسَخَ حكمَ الابتداء، فكما يُقال في عالم من قولك: كان زيدٌ عالماً: خبرٌ عن كان، يصحُّ أنْ يقالَ في عالم من قولك: ظُنَّ زيدٌ عالماً: خبرٌ ولعله إنما أراد هذا، ويكون كُسِيَ زيدٌ ثوباً إنَّما يُسَمَّى خبراً بالشبه بـ(ظُنَّ زيدٌ عالماً. وبعد هذا[1] كلِّه فليس هذا أمراً متعارفاً عند النحويين فيبعُد أنْ يُقالَ، ويقَرَّبَ الموضع به، وإنَّما جرت العادة أنْ يُعْرَبَ هذا مفعولاً لما لم يسمَّ له الفاعل أي لم يبنَ له الفعلُ.

قوله: (وأُعْلِمَ أخوك بكراً مقيماً)[2].

اعلم أنَّ الفعل الذي يتعدَّى إلى ثلاثة مفاعيل إذا بنيتَه للمفعول، فيجبُ أنْ ترفَع الأوَّلَ، وتنصبَ الثاني والثالث، لأنَّ الثانيَ والثالث هما في الأصل مبتدأٌ وخبرٌ، فكان القياس ألَّا ينصبا، وإذا نُصِبا [نُصِبا][3] بالتشبيه بالمفعولين بأعطيتُ، وقد تقدَّم الكلام في هذا في باب أقسام الأفعال في التعدّي[4]، والمفعول الأوَّلُ هو المنصوب حقيقةً، لأنَّه مفعـول حقيقةً، فيجب لهذا إذا بُنِيَ الفعل أنْ يُبْنى للأوَّل، ولا يُبْنَى للثاني ولا للثالث.

(١) في الأصل: «أنَّ هذا» بإقحام «أن».
(٢) الجمل ص ٩٠.
(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.
(٤) انظر ما تقدم ص. ٤٣١ ـ ٤٣٢.

وهذا بمنزلة المفعول والمصدر إذا اجتمعا، فإنَّ الفعلَ لا يُبْنى للمصدر، لأنَّ المصدرَ إنَّما انتصبَ نصبَ المفعول به اتساعاً، وإذا اجتمع المفعول به حقيقةً والمفعول به اتساعاً، فإقامة المفعول به حقيقةً أولى.

فإن لم تذكر الأوَّل وذكرت الثاني والثالث، على من اختار ذلك وقد تقدم أنَّه القياس فقلت: أَعْلَمْتُ الفرسَ حصاناً، وأَعْلَمتُ الجُبَّةَ جيدةً، فإن بنيتَ هنا الفعل للمفعول، وجب أَنْ ترفَعَ الأَوَّلَ وهو المبتدأ وتنصِبَ الثاني فتقول: أُعْلِمَ الفَرَسُ حصاناً ويتنزَّل ذلك منزلةَ: عُلِمَ زيدٌ شاخصاً، والتعليل فيهما واحد، وقد تَقَدَّم بما يغني عن الإعادةِ.

قوله: (وإذا قلت: ضُرِبَ زيدٌ سَوْطاً)[1].

قد تقدَّم أَنَّ العرب تضع الاسم في موضع المصدر، وعليه جاء قولُه سبحانه: ﴿ لَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شيئاً ﴾[2]، فإذا قلتَ: ضربتُ زيداً سوطاً فسوطٌ وُضِعَ موضع المصدر[3]، والتقدير: ضربتُ زيداً ضربةً، وقد تقدَّمَ أنَّ المصدَر لا يُقام مُقامَ الفاعل، ويُبْنَى له الفعل حتى يُنْصبَ نَصْبَ المفعول به اتساعاً، لأَنَّ هذه البِنْيَةَ إنَّما بنيت للمفعول به، وإذا اجتمع الحقيقةُ والمجاز فبناءُ الفعلِ للمفعول به حقيقةً أولى، فيجب عن هذا أَنْ يقالَ: ضُرِب زيدٌ سوطاً، ولا يقال ضُرِبَ سوطٌ زيداً، كما يجب أنْ يقال: ضُرِبَ زيدٌ ضرباً، ولا يجوز أَنْ يقال: ضُرِبَ ضربٌ زيداً، وكذلك حكمُ المفعول به والظرف إذا اجتمعا، فإنَّه يجب أَنْ يُبْنَى الفعلُ للمفعول به حقيقةً، ولا تبنّيه للظرف إلَّا عند عدم المفعول به، وقد ذكرتُ الشروط التي[4] بُنِيَ بها الفعل للمصدر،

---

(١) الجمل ص ٩٠.

(٢) سورة آل عمران آية ١٤٤.

(٣) قال ابن الفخار في شرح الجمل ص ١٢٧ ـ ١٢٨، «وكان الأستاذ رحمه الله يعرب سوطاً اسماً واقعاً موقع المصدر».

(٤) في الأصل: «الذي».

والشروط التي بُنِي بها الفعل لظرف الزمان ولظرف المكان. فـإذا عُدِمَ المفعولُ به حقيقةً ووُجِدَ المصدرُ وظرفُ الـزمان وظـرفُ المكان، فـأنت بالخِيار، إنْ شئتَ أقمتَ المصدرَ وإنْ شئتَ أقمتَ ظرفَ الزمان، وإنْ شئت أقمتَ ظرفَ المكان، لأنَّ نصبَها كلَّها نصبُ المفعول به اتساعاً، إلَّا أنَّ بناءَ الفعل للمصدر أقوى، لأنَّ نصبَه أقوى، والاتساع فيه أقوى، لأنَّ نصبَ المفعول به اتساعاً لم يكن فيها/ كلِّها إلَّا بعد صحةِ النصب على غير [٢٥٧] المفعول به.

قوله: (واعلم أنَّك إذا شَغَلْتَ ما لم يسمَّ فاعلُه بحرف خفض)[١].

اعلم أنَّ المفعول به يكون على وجهين:

أحدهما: ما يصِلُ الفعل إليه بنفسه.

الثاني: ما يصِلُ الفعل إليه بحرف، وما يصل الفعل إليه بنفسه أقوى مما يصل إليه بحرف، فإذا اجتمعا فبناء الفعل لما يصِل إليه بنفسه أقوى من بنائه لما يصل إليه بحرف، فتقول: ضربتُ زيداً بالسَّوط، فإذا قيل لك: ردَّه إلى ما لم يسمَّ فاعلُه وجب أنْ تقولَ: ضُرِب زيدٌ بالسوطِ، وتُقيمَ الذي يصِلُ إليه الفعلُ بنفسه، ويكون «بالسوط» في موضع نصب، ولا يجوز أنْ تقولَ: ضُرِبَ زيداً[٢] بالسوط، ويكون «بالسوط» في موضع رفع، ومنع من ظهـور الرفع حرفُ الجر كما منع من ظهور النصب في قولك: ضربتُ زيـداً بالسوط، وقد تقدَّمَ أنَّ الفعلَ يطلبه طَلَبَ الفَضَلاتِ، فيجب لذلك أنْ ينصبَه، ثم لَمَّا لم يَصِلْ إليه إلاَّ بحرف إضافة وجب للحرفِ الموصِّلِ أنْ يخفضَ، فدخل على هذا الاسم عاملان:

أحدُهما: الفعلُ، وهو طالبٌ بالنَصْبِ.

---

(١) الجمل ص ٩١، وفي الأصل: «أشغلت» وما أثبته من الجمل بنسخه الثلاث.
(٢) في الأصل: «ضُرِب زيدٌ بالسوط».

والآخر: الحرفُ، وهو طالب بالخفض، من حيث ذكرتُ، فوجب ظهورُ أحد العملين، ويبقى الآخـرُ عاملاً في الموضع، فكان ظهورُ عملِ الحرف أَولى، لأنَّ الحرفَ لا يُعَلَّق، والأَفْعال يكون فيها ذلك، فإذا قلتَ: مُرَّ بزيد، فـ (مُرَّ) طالبُ الاسمَ بالرفع، لأَنَّه الذي بُنِيَ له، وهو عُمْدَةٌ، لكن لمّا كان لا يصِلُ إليه إلَّا بحرف إضافة وَجَبَ للحرف المضيف أَنْ يَخْفِضَ، فظهر عمل الحرف لما ذكرتُه.

قوله: (وسِيْرَ بزيدٍ فَرْسَخٌ)[1].

ليس هذا المثال مثل المُثْلِ المتقدِّمة، وهي: أُخِذَ من زيدٍ دينارٌ، ودُفِعَ إلى عمروٍ ثوبٌ[2] لأَنَّ الدينارَ والثوبَ في هذين المثالين مفعولان، وليسا بظرفين انتصبا نصبَ المفعول به اتّساعاً، وأنت إذا قلتَ: سِيْرَ بزيدٍ فَرْسَخٌ، فَفَرْسَخٌ ظَرفٌ في الأَصْل، وإنَّما نُصِب نَصْبَ المفعول به اتساعاً، وإذ اجتمع المجرور والظرف فأنت بالخِيار في إقامة الظرف، وإقامة المجرور، وكذلك إذا اجتمع المجرور والمصدر أنت بالخيار أيضاً، فيجوز هنا أَنْ تقولَ: سِيْرَ بزيد فَرْسخاً، ويكون المجرور في موضعِ رفعٍ، ولا يجوز أَنْ تقولَ: دُفِعَ دَفْعٌ إلى عمرو ثوباً، فليس المثالان سواء.

الجواب: أَنَّه يظهر من مذهبه أَنَّ إقامةَ الظَّرف أحسن من المجرور، لأنَّ الظَّرف لو كان بحرف الجر لجاز إقامته، أَلَا ترى أَنَّك إذا قلتَ: سِيْرَ بزيد في يومِ الخميس لجاز أَنْ تُقِيمَ[3] (بزيـد)[4]، ويكونُ في موضع رفعٍ، ويكون (في يوم الخميس) في موضع نَصْبٍ، ولجاز العكس، فإذا حذفت حرف الجر من يوم الخميس وانتصب، كانت إقامته أولى من إقامة المجرور،

---

(١) الجمل ص ٩١.
(٢) في الأصل: يقيم بالمثناة التحتية.
(٣) في الأصل: «بذلك تحريف».
(٤) في الأصل: «بالخير».

ويقرب هذا من قولك: أُمِرَ بالخير في الدَّار، يجوز إقامةُ (بالخير)، وإقامة (في الدار) فإذا قلت أُمِرَ الخَيرَ في الدار فإقامة الخير أولى، لأنَّه، وإن كان أصلُه أن يكون مجروراً فقد صار منصوباً، وصار بمنزلة قولك: أَمَرْتُ زيداً في الدار، فكما لا تقيمُ[1] هنا إلاَّ زيداً، فيكون الاختيارُ أَلاَّ تُقِيمَ في هذا المثال إلا الخير، ويكون على هذا قوله: «واعلم أَنَّك إذا شغلت ما لم يُسَمَّ فاعله بحرف خفضٍ رفعت ما بعد المخفوض»[2] على وجهين:

أحدهما: ما يُرْفَع ولا يجوز نصبُه.

الثاني: أَنْ يكون مما يرفعُ في الاختيار، ويجوزُ نصبُه على غير الاختيار، فذكر مثالاً من الأوَّل، وهو: دُفِعَ إلى عمرو ثوبٌ، ومثالاً من الثاني، وهو: سِيْرَ بزيدٍ فَرْسَخٌ. واللَّه أعلم.

* * *

---

(١) في الأصل: يقيم بالمثناة التحتية.
(٢) الجمل ص ٩١.



باب من مسائل ما لم يُسَمَّ فاعله

قال: (وتقول: سِيْرَ بزيدٍ يومانِ فَرْسَخينِ)[1].

قد تَقَدَّمَ أَنَّه إذا اجتمع الظرف والمجرور فتجوزُ إقامةُ الظَّرف، وتجوز إقامةُ المجرور، فإذا أقمتَ الظرفَ رفعته، وكان المجرور في موضع نصب، وإذا أقمتَ المجرور كان في موضع رفع، وكان الظرف منصوباً، ولأنَّ الاختيارَ إقامةُ الظرف، وأنَّ الظَّرف لا يقام حتى ينصبَ نَصْبَ المفعول به اتساعاً، وتَقَدَّمَ أَنَّ نصبَ ظرف الزمان أقوى من نصب ظرف المكان، فيلزم عن هذا كلِّه أَنْ يكونَ رفعَ اليومين أولى من رفع الفَرْسَخَيْنِ، لأنَّ الفَرْسَخَيْنِ ظرفُ مكان، وتكونُ إقامةُ الفَرْسَخَيْنِ أقوى من إقامة المجرور، وعلى هذا أخذ أبو القاسم هذه المسألة، لأنَّه ذكر أولاً رفع اليومين فقال: «سير بزيد يومان فرسخين»/ وجعل (بزيدٍ) في موضع نصب، ولو كان عنده إقامة [٢٥٨] المجرور مساويةً لإقامة الظَّرف لكانت إقامةُ المجرور أولى من إقامة الظَّرفِ، لِتَقَدُّمِ المجرور، فهذا مما يُقَوِّي عندك ما ذكرتُه في: سِيْرَ بزيدٍ فَرْسَخٌ[2].

ويكون الفرسخانِ منصوباً على الظَّرف، وإن شئتَ على التشبيه بالمفعول به، ولم يرتفعْ اليومانِ حتى كان قبل بناء الفعل وتغييره منصوباً على

---

(١) الجمل ص ٩١.

(٢) انظر ما سبق ص ٩٧٦.

التشبيه بالمفعول به، وهذا كُلُّه قد ذكرته مكمَّلاً[1]، وإنما أعـدتُه، لأنَّ المسائلَ تَنْبَنِي عليه، على حسبِ ما يتبيَّن.

ثم أتى بعد ذلك بإقامة الفرسخين فقال: «سِيْرَ بزيدٍ فرسخانِ يومينِ»[2] يَحْتَمِلُ عندي أنْ تكونَ إقامةُ اليومين عنده أحسنَ من جهة أنَّ نصبَ ظرفِ الزمان أقوى، وأنْ يكون من جهة تقدُّمِ اليومين، لأنَّ الذي بُنِيَ له الفعلُ أولى بالتقديم، كما أنَّ تقديمَ الفاعلِ على المفعول أولى. وتنصِبُ اليومينِ إذا رفعتَ الفَرْسَخَيْنِ على الظَّرف، وإن شئتَ على التشبيه بالمفعول به، على حَسَبِ ما تقدَّمَ في الفرسخين إذا رفعتَ اليومين.

قوله: (وإن شئت قلت: سِيْرَ بزيدٍ يومينِ فَرْسَخَيْنِ)[3].

نَصْبُ اليـومين يكون على وجهين: على الـظَّرفِ، وعلى التشبيه بالمفعول به على جهة الاتساع، وكذلك نَصْبُ الفرسخين يكونُ أيضاً على وجهين، ويَتبيَّن لك هنا الفرق بين النصبين عند الإضمار، فإذا أضمرتَ وأنت قد نصبتَ اليومينِ على الظَّرف قلتَ: اليومانِ سِيْرَ بزيد فيهما فَرْسَخَيْن، وإذا أضمرتَ وأنت قد نصبتَ (نَصْبَ)[4] المفعول به على الاتساع قلتَ: اليومانِ سِيْرَهما بزيدٍ، كما كان ذلك إذا كان الفعلُ مبنياً للفاعل، ألَا ترى أنَّك تقولُ: يومُ الجمعة سرتُ (فيه)[5]، ويومُ الجمعة سرتُه، والإضمار يَنْبَنِي على ما ذكرتُه، قال:

* ويوماً شهدناه سليماً وعامراً * [٩٠]

وكذلك الكلام في الفرسخين إذا أضمرته. وقد نُصِبَ نَصْبَ المفعول به اتساعاً، وقد نُصِب نصبَ الظَّرف. وإذا نصبتَهما جميعاً يكونُ المجرور في

---

(١) انظر ما سبق ص٩٦٠.
(٢) الجمل ص ٩١.
(٣) الجمل ص ٩١.
(٤)، (٥) تكملة يلتئم بها الكلام.

موضع رفع ـ لأنَّه الذي بُنِيَ له الفعلُ ـ ومنع من ظهوره عملُ الحرف. فلو سقط الحرف لظهرَ الرفع، فتقول: شكرتُ زيداً، فإذا قيل لك: رُدَّه إلى ما لم يُسَمَّ فاعله، قلت: شُكِر لِزيدٍ، فيكونُ (لزيد) في موضع رفعٍ، فإن أسقطتَ حرفَ الجر كما يسقط مع بناء الفعل للفاعل حين تقول: شكرتُ زيداً، قلت: شُكِر زيدٌ، وكذلك الكلام في: نصحتُ لَزيدٍ، إذا بنيته للمفعول قلت: نُصِح لِزيد، ونُصِحَ زيدٌ إذا أسقطت حرف الجر، وحرف الجر يكون مع هذا البناء على أربعة أقسام:

أحدُها: أنْ يكونَ زائداً، والأصل إسقاطه، وذلك نحو: قرأتُ بالسُّورَة، فإذا رددته إلى المفعول قلت: قُرِئَ بالسُّورة، والباء زائدةٌ، والأصل: قرئتِ[1] السُّورةُ ثم زيدتِ الباء كما كان الأصل في: قَرأْتُ بالسُّورة، قرأتُ السورةَ ثم زيدت الباء[2].

الثاني: أنْ يكونَ الأصلُ حرفَ الجر ويجوز إسقاطه، ويكون ذلك على جهة الاتساع، ومثال ذلك: شُكِرَ لزيدٍ، هذا هو الأصل، ويجوز الإسقاط فتقولُ: شُكِرَ زيدٌ، وكذلك: نصحتُ لزيد، تقول: نُصِح لزيد، ونُصِح زيد.

الثالث: أنْ يكونا أصلين نحو: جئتُك وجئتُ إليك، فإذا رددتَه إلى المفعول قلت: جِيءَ زيدٌ، وجيءَ لزيدٍ.

الرابع: أنْ يكونَ الأصلُ حرفَ الجرّ، ولا يجوز إسقاطه، وذلك: مُرَّ بزيد وما أشبه ذلك. وأما حرف الجر مع بناء الفعل للفاعل فلا يكون إلا على وَجْهٍ واحد، وهو الزيادة، وذلك نحو: ما جاءني من أَحَدٍ.

قوله: (فيكونُ مخفوضاً في اللَّفْظِ مرفوعاً في التأويل، كما قالوا: ما جاءني من أَحَدٍ)[3].

---

(١) في الأصل: «قرىء»، والأولى ما أثبت.

(٢) انظر ما تقدم ص ٤٦٣.

(٣) الجمل ص ٩٢.

الذي ينظُر إلى قوله: «ما جاءني مِن أَحَدٍ» من الأقسام المذكورة قبلُ: «قُرِىءَ بالسُّورةِ»، لأَنَّ الأصلَ: قُرِئتِ السُّورة[1]، فَزِيْدَ حرفُ الجر، وكذلك قولُك: ما ضُرِبَ من أَحَدٍ، الأصل: ما ضُرِبَ أَحَدٌ، ثم زيد حرف الجر، وأمَّا قولُك: مُرَّ بزيد، فلا يشبه قولَك: ما جاءني من أَحَدٍ، لكن وجه أبي القاسم هنا هو أَنَّ حرفَ الجر زائداً كان أو غير زَائِدٍ بمنزلة واحدة في منع ظهورِ عمل الفعل، نصباً كان أو رفعاً، فقد صارت الأقسام الأربعة المذكورة توازي قول العرب: ما جاءني من أحد.

[٢٥٩] قوله: / وكذلك قراءةُ القُرَّاءِ: ﴿ما لكم من إلّه غَيْرُهُ﴾[2].

القُرَّاءُ كلُّهم قرأوا برفع (غير) على النعت لإِلّه، لأَنَّ التقديرَ: ما لكم إلّهٌ غيرُهُ ثم زيدت (من)، وقد تَقَدَّمَ الكلام في زيادة (من) وما اشترطه في ذلك سيبويه بما يُغني عن الإعادة[3].

و(من) هنا زيدت لاستغراق الجنس، فصار الاسم مخفوضاً بحرف الجر، وزال عمل الفعل لما ذكرته من أَنَّ الحروفَ لا يكون فيها تعليقٌ، وقد وُجِدَ ذلك في الأفعال، وفي الأسماء قليلاً، وقد ذكرتُ هذا كله بما يُغني عن الإعادة.

وبَقِيَ (غيرُه) مرفوعاً كما كان، لأنَّ الذي أزال الرفع من (إلّه) لم يدخل على (غير).

وقرأ الكسائي بخفض (غيرِ)[4]، لأنَّ النعت والمنعوت كالشيء الواحد، فحرفُ الجر إذا دخل على المنعوت فكأَنَّه داخلٌ على النعت، فلَزِم

---

(١) في الأصل: «بالسورة» بإقحام الباء.

(٢) الجمل ص ٩٢، وفيه «قراءة القرآن» وفي «ج»: «قال الله تعالى: و﴿.....﴾، وفي «س»: «وكذلك قرأتِ القُرَّاء»، والآية هي آية ٥٩ من سورة الأعراف.

(٣) انظر ما تقدم ص ٨٤١ فما بعدها.

(٤) انظر السبعة ص ٨٤، حُجَّة القراءات ص ٢٨٦، الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/٤٦٧.

لذلك خَفْضُ الاسمين بـ (مِن) وعلى هذا يجري كلُّ ما جاء من هذا النوع نحو قولك: ما جاءني مِن أَحَدٍ عاقلٍ، يجوز رفع عاقل وخفضه، فالرفع على الموضع، وإبقاءٌ له على حدِّ ما كان، والخفض على إجراء النعت مجرى المنعوت وعلى تقدير أَنَّ ما دخل على المنعوت داخلٌ على النعت.

قوله: (وتقول: ضُرِبَ بزيد ضَرْبٌ شديدٌ)[1].

وقد تقدَّم أنَّ إقامةَ المصدر وبناءَ الفعل له يكونُ بشروطٍ ثلاثة:

أحدها: أن يكون مفيداً والإفادة تكونُ[2] في المصدر على وجهين:

أحدُهما: ما يفيدُ العددَ.

الثاني: ما يفيدُ النوعَ.

فمثال ما يفيد العدد قولُك: ضربت زيداً ضربةً وضربتين، ومثال ما يفيدُ النوعَ قولك: ضَرَبْتُ زيداً ضرباً شديداً، فإن قلتَ: ضربتُ زيداً ضربةً شديدةً أفاد النوع والعدد، وعلى حَسَبِ ما تكونُ قوّة الإفادة تكون إقامة (ضربةٍ شديدةٍ) أقوى من إقامة (ضربة) خاصّة، وكذلك إقامة (ضربةٍ شديدةٍ) أقـوى من إقامة (ضَرْبٍ شديدٍ).

الثاني: أَنْ يكونَ قد نُصِبَ نصب المفعول به، وقد بَيَّنْتُ السببَ في ذلك، وهو أنَّ البناءَ إنما بُنيَ للمفعول به، فلا يرتفعُ به غيرُهُ، ومتى وجدتَ غيرَه قد ارتفع به، فلا بُدَّ أَنْ يكون قد نُصِبَ نَصْبَ المفعول به اتساعاً.

الثالث: أَلَّا يحضُرَ المفعول به حقيقةً، لأَنَّ بناءَ الفعل للمنتصب به حقيقةً أولى من بنائه لما نُصِب على الاتساع، فإذا قلت: ضُرِبَ بزيد ضربٌ شديدٌ، فيجوزُ أَنْ تُقِيمَ المصدرَ، ويجوزُ أَنْ تُقِيمَ المجرور، إلا أَنَّ إقامةَ

---

(١) الجمل ص ٩٢.

(٢) في الأصل: «يكون» بالمثناة التحتية.

المصدر أحسنُ من إقامة المجرور، ألَا ترى أَنَّ إقامةَ المصدر أَحْسَنُ من إقامة الظَّرفِ، وإقامةُ الظَّرفِ أحسنُ من إقامة المجرور، فإقامةُ المصدر أحسنُ بلا شكٍ من إقامةِ المجرور، وإذا ما أقمتَ المصدر كان المجرور في موضع نصب، وإذا أقمتَ المجرور كان في موضع رفع. وهذا كُلُّه قد تَبَيَّنَ مستوعباً.

وقوله: (لما خفضت زيداً)[١].

يشير إلى ما ذكرتُه، وهو أنَّ المصدر لا يُقامُ إلَّا عندَ عدم المفعول به، على حَسَبِ ما ذكرتُه.

قوله: (ولكنَّ الرفعَ في المصدر إذا نُعِتَ أحسنُ، لأنَّه يَقْرُبُ من الاسم)[٢]. يريد أنَّ الفعلَ قد وصل له بنفسه، فظهر عملُه فيه، فصار لذلك بمنزلة زيد من قولك: ضربتُ زيداً، وهو مع ذلك قد نُصِبَ نَصْبَ المفعول به على جهة الاتساع، والمجرور لم يظهر فيه عملُ الفعل، فإقامةُ ما ظهر فيه عمل الفعل ـ كما يظهر في المفعول به حقيقةً ـ أولى، ومع ذلك فقد تقدَّمَ أَنَّ إقامةَ الظَّرفِ أحسنُ من المجرور، والظَّرفُ إنَّما يسقط منه حرف الجر لِيَجْريَ مجرى المصدر، فيلزم عن هذا أَنْ تكونَ إقامةُ المصدر أحسنَ من إقامة المجرور.

ويمكن أَنْ يريدَ بقوله: «يقرب من الاسم» أَنَّك إذا قلتَ: ضربت فالضرب يطلُبُ محلاً يقع به، فإذا قلتَ: زيداً، تبيَّن وتَعيَّن ذلك المحلُّ، وأنت إذا قلتَ: ضربتُ، طلب ضرباً من غير تعيين لذلك الضَرْب، فإذا قلت: ضرباً شديداً تعيَّن ذلك الضرب، فصار لهذا بمنزلة (زيد) من قولك: ضربتُ زيداً.

(١) (٢) الجمل ص ٩٢.

قوله: (وإذا لم ينعتِ المصدرُ كان الوجهُ النصبَ وقَبُحَ الرفعُ)[1].

اختلف الناس في هذا القُبْحِ: فمنهم من قال: يجوز الرفع على ضَعْفٍ، ومنهم من قال: يقبح هنا بمعنى لا يجوز، وينبني هذا على[2] ما ذكرته قبلُ، من أنَّ السند والمسند إليه لا بُدَّ أن يفيدَ أحدهما ما لا يفيده الآخر، فمن اشترط هذا جعل (قَبُحَ) هنا بمعنى: لا يجوز، ومن لم يشترطه جعل (قَبُحَ) على ظاهره، وقد تقدَّمَ هذا مستوعَباً بما يغني عن الإعادة.

قوله: (وتقول: ضُرِبَ بعمروٍ على الحائطِ ضربتانِ)[3].

اعلم أنَّ الفعلَ معه هنا مجروران، ومصدرٌ يفيد/ العددَ، فإقامةُ [٢٦٠] المصدر أولى من إقامةِ أحد المجرورين ويكونُ المجرورانِ في موضع نصبٍ لمجيئِهما فَضْلَتينِ في بناء الفعل للمصدر، ويجوز أَنْ تَبْنِيَ الفعل للمجرور الأوَّلِ ويجوز أَنْ تبنيَهُ للمجرور الثاني، وإذا بنيته للمجرور الأول أو للمجرور الثاني نصبتَ المصدرَ لمجيئِه فَضْلَةً في بناء الفعل لغيرِه، والذي يُبْنَى له الفعل من المجرورين في موضع رفعٍ، والذي لا يُبْنَى له في موضع نصبٍ، ومعنى قولك: ضُرِب بزيدٍ على الحائط ضربتان معنى قولك: ضُرِبَ بالسوط على الحائط، فكان زيدٌ الآلةَ التي ضُرِبَ بها.

قوله: (وقَوِيَ الرفعُ فيهما لتحديدهما)[4].

يريد أَنَّ المصدرَ قد أفادَ بدخول التَّاءِ التحديدَ، لأَنَّك إذا قلت: ضَرَبْتُ زيداً ضَرْباً، وقع على القليل والكثير، فإذا قلتَ: ضربةً، لم يقع إلاَّ على الواحدة، وقد مضى الكلام في هذا النوع[5].

---

(١) الجمل ص ٩٢.

(٢) في الأصل: «وينبني على هذا» ولعلَّ الصواب ما أثبت.

(٣) الجمل ص ٩٢.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) انظر ما معنى ص ٩٨٣.

قوله: (وكذلك تقول: ضُرِبَ بعمروٍ على أَعْلَى الحائط ضربتانِ)(١).

هذه المسألة بمنزلة المسألة المذكورة قبلُ، لم يزد في هذه إلا (أَعْلَى) فجميع ما تقدم في قولك: ضُرِبَ بعمروٍ على الحائطِ ضربتان، يجوز لك في قولك: ضرب بعمرو على أعلى الحائط ضربتان.

وقوله: (إلَّا أنَّ أعلى في موضع خفض بعلى)(٢).

يريدُ أنَّ إقامةَ (بعمروٍ) [و](٣). إقامةَ (على أعلى) سواءٌ، لأنَّهما مجروران، والمخفوض مقدَّر في (أعلى) لأنَّه مقصورٌ آخره ألفٌ، وكل ما كان كذلك فإعرابُه مقدَّرٌ: رفعُه ونصبُه وخفْضُه، ولهذا سُمِّيَ مَقْصُوراً، لأنه قصر عن الإعراب: أي حُبِسَ، قال اللَّه تعالى: ﴿حُورٌ مَقْصُورَاتٌ في الخِيَام﴾(٤) أي محبوسات، ولهذا قيل: قَصِيرةٌ للمحبوسة، ويقال: قصيرة لضِدِّ الطويلة، لأنَّها حُبِسَتْ أن تطول، قال الشاعر:

وأنت التي حَبَّبْتِ كُلَّ قَصِيرةٍ ... إليَّ وما تَدرِي بذاك القَصَائِرُ
عَنَيْتُ قَصِيْراتِ الحِجَالِ، ولم أُرِدْ ... قِصَارَ الخُطَا شَرُّ النساءِ البَحَاتِرُ

البحاتر: القِصار، واحدها بُحْتُر(٥). [١٧١]

قوله: (فإن قلتَ: ضرب بعمرو أعلى الحائط ضربتان)(٦).

اعلم أنَّ هذه المسألة ليست بمنزلة المسائل المتقدمة، لأنَّ هذه المسألة فيها ثلاثة أسماء: مجرور، ومفعول به، ومصدر، فيجب أَلَّا يُقام إلا المفعول، وهو (أعلى) لأنَّ المجرور لا يُقام بحضرة المفعول به، وكذلك

---

(١) (٢) الجمل ص ٩٢.
(٣) تكملة يلتئم بها الكلام.
(٤) سورة الرحمن آية ٧٢.
(٥) في الأصل: بحتور.
(٦) الجمل ص ٩٢.

المصدر لا يُقام أيضاً بحضرة المفعول به، وقد تقدَّمَ. ذكرتُ هذا كلَّه بتعليله فأغنى عن الإعادة.

قوله: (أُعْطِيَ بالمُعْطَى دينارينِ ثلاثونَ ديناراً)[1].

المعنى في هذه المسألة: أُعْطِيَ ثلاثونَ ديناراً بسببِ المُعْطَى دينارَينِ، فذكر فيها لـ «أُعْطِيَ» مفعولٌ ومجرور، المفعول (ثلاثون)، والمجرور (بالمُعْطَى)، وقد تقدَّمَ أنَّه إذا اجتمع المفعول والمجرور لم يَجُزْ أنْ يقامَ إلاَّ المفعولُ، ولا يقامُ المجرورُ بحضرةِ المفعول به، وأما (المُعْطَى) فله مفعولان: أحدهما الضمير العائد على الألف واللام، أو على ما دلَّ عليه الألف واللام من الذي، لأن النحويين اختلفوا في الألف واللام: فمنهم من ذهب إلى أنها اسمٌ بمنزلة الذي و(مَن) و(ما) الموصولتين، ومنهم من ذهب إلى أنَّهما حرفان دخلا للتعريف، وصارا مع ما بعدهما بمنزلة الذي مع صلتها[2]، فالضمير على هذا القول عائد على الذي، وعلى القول الآخر عائد على الألف واللاَّم والمفعول الثاني الدينارانِ، وقد تقدَّم أنَّ الأحسن في (أُعْطِيَ) وما أشبهه أنْ يُقامَ الأَوَّلُ، ويجوزُ أنْ يُقامَ الثاني، فتقول: أُعْطِيَ زيدٌ درهماً، وأعطي دِرْهَمٌ زيداً، وقد تقدَّم الكلام في هذا كله مستوفىً[3]، فعلى هذا يجوز في هذه المسألة وجهان:

أحدهما: أنْ تُقيمَ الأوَّلَ، وهو الضمير، فإذا أَقمتَه وجب أنْ يستترَ، لأنَّ الضميرَ المرفوع يستتر في الصفة الجارية على من هي له، فتقول: أُعْطِيَ بالمُعْطَى دينارَين ثلاثونَ ديناراً، وهذا هو الذي ذكره أبو القاسم، لأنَّ مذهبه أنَّه لا يُقامُ إلاَّ الأَوَّلُ، وأنَّ إقامةَ الثاني إنَّما تكونُ على جهة المجاز، وقد تقدم بيان هذا كلِّه من كلامه[4]، فإن أقمتَ الثاني وجب أنْ تَنْصبَ الضميرَ،

(١) الجمل ص ٩٣.
(٢) انظر همع الهوامع ١/ ٢٩١.
(٣) انظر ما تقدم ص ٩٧٠.
(٤) انظر ما مضى ص ٩٧٠.

فإذا انتصبَ وجب أَنْ يَظْهَرَ فتقول: أُعْطِيَ بالمُعْطَاهُ ديناران ثلاثون ديناراً، ويجوز لك أنْ تُقَدِّمَ الثلاثين وتؤخِّره. فتقول: أُعْطِيَ ثلاثونَ ديناراً بالمُعْطَى دينارين، ولا يجوز أنْ تقولَ: أُعْطِيَ بالمُعْطَى ثلاثونُ ديناراً دينارين، لأنَّ دينارين من صلة الألف واللَّام، ولا يفْصَلُ بين الموصول وصلتِه بأجنبيٍ، و(ثلاثون) أجنبيٌ من المُعْطى، لأنَّه مرفوع بـ(أُعْطِيَ)، فلو جعلت في (أُعْطِيَ) ضميراً يعود إلى متقدِّم الذكر جاز لك أيضاً/ في الثلاثين وجهانِ: [٢٦١] الرفعُ والنصبُ، إن أقمتَه رفعتَه، ونصبتَ الضمير، وإن لم تُقِمْهُ نصبتَه ورفعتَ الضمير، ووجب أَنْ يستترَ.

قوله: (وتقول: أُعْطِيَ المُعْطَى به ديناران ثلاثينَ ديناراً)(١).

المعنى في هذه المسألة أُعْطِيَ الرَّجُلُ الذي أُعْطِيَ بسببه ديناران ثلاثينَ ديناراً، فهذا عكس المسألة الأولى، لأنَّ المسألة الأولى المُعْطى دينارين أُعْطِيَ بسببه ثلاثون ديناراً فأُعْطِيَ بسببه أكثرُ مما أُعْطِيَ هو نفسه، وهذه المسألة المُعْطى بسببه دينارين أُعْطِيَ ثلاثين ديناراً، فما أُعْطِيَ هو نفسه أكثرَ مما أُعْطِيَ بسببه، ويجوز لك في هذه المسألة أيضاً وجهانِ، لأنَّ (أُعْطِيَ) ذُكِرَ له مفعولان: أحدُهما: (المُعْطَى)، والآخر (الثلاثونَ) فلك أَنْ تُقِيمَ الأوَّلَ، ولك أنْ تُقِيمَ الثاني، والأوَّلُ هو المُعْطى، والثاني هو الثلاثونَ، فإن أقمْتَ المُعْطَى نصبتَ الثلاثينَ، وهو الاختيار، وهو الذي ذكره أبو القاسم، فإن أقمتَ الثلاثينَ رفعتَه، وكان المُعْطَى في موضع نَصْبٍ.

قوله: (ولو قلت: أُعْطِيَ بالمُعْطَى به ديناران ثلاثون ديناراً)(٢).

هذه المسألةُ لا يجوزُ فيها إلَّا وجهٌ واحد، وهو الذي ذكره أبو القاسم، لأنَّ (أُعْطِيَ) له مفعول ومجرور، فتُقيمُ المفعولَ لا غيرُ، وكذلك (المُعْطَى)

---

(١) الجمل ص ٩٣.

(٢) الجمل ص ٩٣.

له مفعول ومجرور، والمعنى: أُعْطِيَ ثلاثون ديناراً بسبب الرجل[١] المُعْطَى بسببه ديناران، فلم يُذْكَر مَنْ أَخَذَ الثلاثين، ولا من أَخَذَ الدينارينِ، فثلاثونَ مفعولٌ لأُعْطِيَ، و(بالمُعْطَى) مجرور متعلِّق بأُعْطِيَ، فتُقِيمُ الثلاثين وترفعُه، ولا يجوزُ إقامةُ المجرور، لما ذكرتُه من أنَّ المُقَيَّد لا يُقام بحضرة المُسرَّح، ويكون على هذا (بالمُعْطَى) في موضع نصبٍ، وكذلك (المُعْطَى) له مجرورٌ ومفعولٌ، مجرورُه الضمير، وهو (به)، ومفعولُه الدينارانِ لما ذكرتُه.

قوله: (ولو لم تشغلها بالباء[٢] قلتَ: أُعْطِيَ المُعْطَى دينارينِ ثلاثينَ ديناراً)[٣]، فقد ذكرت لأُعْطِيَ مفعولين، وذكرت للمُعْطَى مفعولين، فالمفعولان المذكوران لأُعْطِيَ: المُعْطَى والثلاثونَ، والمفعولان المذكوران للمُعْطَى: الضمير والديناران، فلك أنْ تُقِيمَ الأَوَّلَ لهما، ولك أنْ تُقِيمَ الثاني لهما، ولك أنْ تُقِيمَ الأوَّلَ لأُعْطِي، والثاني للمُعْطَى، ولك أنْ تُقِيمَ الثاني لأُعْطِيَ، والأوَّلَ للمُعْطَى، فهذه أربعةُ أَوْجُهٍ تجوز لك في هذه المسألة، فإن أقمتَ الأوَّلَ لهما، قلت: أُعْطِيَ المعطى دينارين ثلاثين ديناراً، وهذا هو الاختيار، وهو الوجه الذي ذكره أبو القاسم، فإن أقمتَ الثاني لهما قلت: أُعطِي المُعْطَاه ديناران ثلاثون ديناراً، فإن أقمت الأول لأُعْطِيَ، والثاني للمُعْطَى: قُلتَ: أُعْطِيَ المعطاه ديناران ثلاثين ديناراً فإن أقمتَ الثاني لأُعْطِيَ، والأوَّلُ للمُعْطَى، قلت: أعطى المعطى دينارين ثلاثون ديناراً فاضبِط هذه المسائل، وقِسْ عليها.

قوله: (وتقول: زِيدَ في رِزْق عمروٍ عشرون ديناراً)[٤].

اعلم أنَّ (زاد) تستعمل على ثلاثة أوجهٍ[٥]:

(١) في الأصل: (بسببه للرجل).

(٢) في الأصل «بالياء» بالمثناة التحتية، والتصحيح من الجمل.

(٣) الجمل ص ٩٣، وفي نسخه الثلاث «لنصبت الجميع فقلت: أعطى...».

(٤) الجمل ص ٩٣.

(٥) انظر الأوجه الثلاثة في شرح الجمل لابن الفخار ص ١٢٩ على نحو يقرب كثيراً مما هنا.

أحدها: ألَّا تتعدَّى: فيقال: زاد الشيءُ، وزادَتِ الدَّراهِمُ، فهذه إذا جاء بعدها منصوب فيكون مصدراً، فإذا قلتَ: زَادَتِ الدراهمُ عشرينَ، فعشرين اسمٌ وُضِعَ موضع المصدر، والتقديرُ: زادتِ الدَّراهِم هذه الزيادة.

الثاني: أنْ يكونَ متعدِّياً إلى واحد، فتقول: زاد المَلِكُ في عطاء[1] فلانٍ عشرين ديناراً، فعشرين مفعول بزاد.

الثالث: أنْ يكونَ متعدِّياً إلى مفعولين، فتقولَ: زاد المَلِكُ عَمْراً عشرين ديناراً، كما تقول: أعْطَاهُ عشرين ديناراً زائداً على عطائه[2]، قال اللَّه تعالى: ﴿ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضاً ﴾[3]، فإذا تبيَّن لك (زاد) وما يجري عليه في كلام العرب فترجع إلى المسألة وهي قوله: «زِيدَ في رِزْقِ عمرو عشرون ديناراً»، زيد هنا مغيَّرة من زاد الشيء التي تتعدى إلى واحد، فلها مفعولٌ ومجرور، المفعول (عشرون)، والمجرور (في رِزْقِ عَمْرٍو)، وإذا اجتمع المفعول والمجرور فَتُقِيمُ المفعول، ولا تُقيْمُ المجرور، فتقولُ: زِيْدَ في رِزْقِ عمرٍو عشرونَ ديناراً، بالرفع، لا يجوز غيره على حَسَبِ ما ذكر أبو القاسم[4].

قوله: (عمْروٌ زِيدَ في رِزْقِه عشرونَ ديناراً)[5].

هذه المسألة يجوز لك ألَّا تجعلَ في (زِيْدَ) ضميراً وأنْ تجعلَ، فإن لم تجعلْ في (زِيْدَ) ضميراً، فيكونَ مثلَ المسألة المذكورة قبلُ، وتكونُ مغيّرةً من (زاد) التي تتعدى إلى واحد، ويكون زِيْدَ) له مفعولٌ ومجرورٌ، فيجب أنْ يُقامَ المفعولُ، ولا يقامُ المجرورُ/. [٢٦٢]

---

(١) في الأصل: «في العطاء فلان».
(٢) في الأصول: «إعطائه».
(٣) سورة البقرة آية ١٠.
(٤) الجمل ص ٩٣.
(٥) المصدر نفسه.

فإن جعلتَ في (زِيْدَ) ضميراً، فيكونُ من (زاد) التي بمعنى أَعْطَى، وتكونُ متعديَّةً إلى مفعولينِ: أحدُهما: الضمير، والآخر (عشرونَ)، فيجوز أنْ يُقامَ الضمير وهو المفعول الأوَّل، وهو الاختيار، وإذا أقمتَه وجب للضمير أنْ يستترَ لأنَّه مفردٌ غائبٌ، فتقولُ: عمرو زِيْدَ في رِزْقِه عشرينَ ديناراً، وتنصِبَ العشرينَ، لأنَّك جئتَ به فَضْلةً، ويظهرُ هذا الضمير في التثنية والجمع، فتقولُ في التثنية: العَمْرانِ زِيْدَا في أرزاقِهما عشرين ديناراً، وفي الجمع: العَمْرونَ زِيْدُوا في أرزاقِهم عشرين ديناراً.

ولو جعلتَ هنداً على هذا المَأْخَذِ مكانَ عَمْروٍ لقلتَ: هندُ زِيْدَت في رِزْقِها عشرين ديناراً، وتلحقُ علامةُ التأنيثِ الفعلَ، لأنَّ الضميرَ مؤنَّثٌ، ولا يجوز إسقاطُ هذه العلامة إلا على مَن قال:

* ولا أَرْضَ أَبْقَــلَ إبقالَها * [٢٨]

وسيأتي هذا مكمَّلاً في باب التذكير والتأنيث، وقد مضى في باب الفاعل[١]، ويجوزُ أنْ يُقامَ المفعولُ الثاني، فإذا أقمتَ المفعول الثاني وهو (عشرون ديناراً) وجب أنْ ترفعَ العشرينَ، وتنصِبَ الضمير، فتقول: عمروٌ زِيْدَ في رزقه عشرونَ ديناراً، وإذا ثنيت قلت: زيدَهـما، وتقول في الجمع: زِيدَهم، وإقامةُ الأول في هذه المسائل كلِّها هو فصيح كلام العرب، وعليه أخذ أبو القاسم هذه المسائل، وقد تقدَّم الكلام في هذا بما يُغني عن الإعادة.

قوله: (ورِزْقِهم إنْ شِئْتَ)[٢].

(الرِزْقُ) تنطلق عند العرب على المرزوق، ويكون بمنزلة الطِحْن: يقع على المَطْحُون، وبمنزلة الذِبْحِ: يقع على المَذْبُوح، ومن هذا قوله سبحانه:

---

(١) انظر ما مضى ص ٢٦٥.
(٢) الجمل ص ٩٤.

﴿ فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وكُلُوا مِنْ رِزْقِه ﴾[1]، وتنطلق أيضاً على الفعل فتقول: رَزَقَهُ اللَّهُ رِزْقاً، وعليه أخذ أبو علي قوله تعالى: ﴿ما لا يَمْلِكُ لهم رِزْقاً مِنَ السَّمَاواتِ والأَرْضِ شَيْئاً ﴾[2]، والتقدير عنده: (أن يَرْزُقَ من السماوات والأرض شيئاً)[3].

ولا أعلم خلافاً بين النحويين أَنَّ الرِزْقَ ينطلق على هذين الوجهين إلاَّ ابن الطراوة فإنَّه ذهب إلى أنَّ الرِّزقَ بكسر الرَّاء لا ينطلق إلاَّ على المرزوق، والمصدر يقال فيه: رَزْقٌ بفتح الرَّاء، وجعله بمنزلة الطَّحْنِ والطِّحْنِ، الطَّحْنُ بفتح الطاء: المصدر، والطِّحْنُ بكسر الطاء: المطحون، وكذلك: الذَّبْحُ والذِّبْحُ[4]، وهذا الذي ذهب إليه لا أدري ما حمله عليه. قد جاء: ظننتُ ظَنّاً وظِنّاً، فإذا كان المصدر هنا يأتي على فَعْلٍ وفِعْلٍ بفتح العين وكسرها، فكذلك يأتي: الرَّزْقُ والرِّزْقُ بفتح الراء وكسرها على معنى واحدٍ، والكسر أجود، وهو الذي ذكره الناس، وقد ذكره ابن القوطية في الأفعال[5] فلا وجه لإنكاره إلاَّ وضع اللغة بالوهم، وردّها بالوهم. فإذا تَقَرَّرَ أَنَّ الرِّزْق على وجهين هو بمنزلة الحَلب يقع على المصدر، ويقع على اللَّبن، فإذا كان اسماً ثُني وجمع، فإن كان مصدراً لم يثنَّ ولم يجمع، لأنَّ المصدر يقع على القليل والكثير على حَسَبِ ما تَقَرَّرَ[6]، وإذا نُقِلَ المصدر على جهة الاتساع وجُعِلَ واقعاً على المفعول أو على الفاعل، كان فيه وجهان بمنزلة عَدْلٍ ورضىً،

---

(١) سورة الملك آية ١٥.

(٢) سورة النحل آية ٧٣.

(٣) الإيضاح ١٥٦/١.

(٤) انظر الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح لابن الطراوة ل ١٤، ونقله عن أبي جعفر النحاس، وانظر إعراب القرآن للنحاس ٢١٨/٢.

(٥) الأفعال لابن القوطية ص ٢٦٤.

(٦) انظر ما تقدم ص٤٧٢.

والأكثر ألَّا يُثَنَّى ولا يُجْمع فهذا معنى قوله.

قوله: (وتقول: كُسِيَ المكسوُّ جُبَّةً قميصاً)[1].

هذه المسألة بمنزلة: أُعْطِي المُعْطَى دينارين ثلاثين ديناراً، لأَنَّ كُسِيَ ذُكِرَ له مفعولان:

أحدهما - وهو الأول - (المكسوُّ) الثاني - وهو المفعول الثاني - (قميصٌ)، و(المكسو) ذكر له أيضاً مفعولان: أحدهما: الضمير المستتر فيه وهو المفعول الثاني، فالاختيار أن تقيم الأول لهما فتقول: كسى المكسو جبة قميصاً، وهو الذي ذكر أبو القاسم.

ولك أَنْ تُقِيمَ الثاني لهما، فتقول: كُسِيَ المكسوَّ جُبَّةٌ قميصٌ، بنصب المكسوَّ. ولك أَنْ تُقيمَ الأول لـ (كُسيَ)، والثاني لـ (المكسوِّ)، فتقول: كسي المكسو جبّة قميصاً، ولك أن تقيم الثاني لـ (كسي)، والأول لـ (المكسو) فتقول: كسِي المكسو جبّة قميص. هذه أربعة أوجه، على حسبِ ما تقدم في: أعطى المُعْطَى دِينارين ثلاثين ديناراً.

قوله: (وأخذ من المكسوِّ جُبَّةً قميصٌ)[2].

هذه المسألة بمنزلة: أُعْطِي بالمُعْطَى دينارين ثلاثونَ ديناراً، فيجوز لك فيها وجهان:

أحدُهما: أَنْ تُقِيمَ (مفعولَ)[3] لـ (المكسوِّ الأَوَّلَ، وهو الضمير وتنصِب الجُبَّةَ.

الثاني: أَنْ تُقِيمَ الجُبَّةَ، وهي المفعول الثاني، وتنصِبَ الضمير، فتقول: أُخِذَ منَ المكسوِّ جُبَّةٌ قميصٌ، وأمَّا (أُخِذَ) فليس له إلَّا مفعولٌ

---

(١) الجمل ص ٩٤.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) تكملة يتم بها الكلام.

[٢٦٣] ومجرورٌ، فلا بُدَّ من إقامة المفعول الذي وصل إليه الفعل مسرَّحاً/ كما كان ذلك في: أُعْطِيَ بالمُعْطَى دينارين ثلاثون ديناراً.

قوله: (أُدْخِلَ زَيْدٌ الدارَ)(١).

(أدخل) هنا معه مفعولانِ: أحدُهما: أصلهُ بحرف الجرّ، والثاني ليس أصله بحرف الجرّ، فالذي أصله بحرف الجر (الدَّارُ)، والذي ليس أصلُه بحرف الجرّ (زَيدٌ)، لأنَّ الأصل: أدخلت زيداً في الدار، ثم أُسْقِطَ حرف الجر فانتصب الاسم، وكان قبل الهمزة: دخل زيدٌ في الدار، ثم أُسْقِطَ حرف الجر، فقيل: دخل زيدٌ الدَّارَ، فيجب على هذا أَنْ تُقِيمَ زيداً، ولا تُقِيمَ الدَّارَ، على حَسَبِ ما تقدَّمَ في: أمرتُ زيداً الخيرَ، فتقول: أُدْخِلَ زيدٌ الدارَ، كما تقول: أُمِرَ زيدٌ الخير(٢)، ولا تقول: أُدْخِلَ الدارُ زيداً، كما لا تقول: أُمِرَ الخيرُ زيداً إلاَّ على القلب، على حَسَبِ ما تقدَّم في: أدخلتُ القُلُنْسُوَةَ في رأسي، وقد مضى الكلام في هذا مكمَّلاً(٣)، وهذا كلُّه على مذهب سيبويه وأبي علي وجمهور النحويين.

وأمَّا على مذهب الجرمي، وهو أَنَّ: (دخل زيدٌ الدارَ) ليس أصله (دخل زيدٌ في الدار) بل هما أصلان بمنزلة (جئتُك) و(جئتُ إليك)(٤)، فيكون من باب أَعْطَى، فيجوز أَنْ تُقِيمَ الأوَّلَ، وأَنْ تُقِيمَ الثاني، وإقامةُ الأوَّلِ أحسنُ، ويمكن عندي أَنْ يُفَرِّقَ الجرميُّ، ويجعلَ أدخلتُ زيداً الدارَ - وإن كان ليس الأصل عنده حرف الجرّ - أضعف من: كسوتُ زيداً الثوبَ من جهة أَنَّ الدَّارَ يوجد بحرف الجر، وليس الثوب كذلك، فلا يقام عنده إلَّا الأوَّلُ. فقد تحصَّلَ مما ذكرته أَنَّك تقول: أُدْخِلَ زيدٌ الدارَ، ولا يجوز: أُدْخِلَ الدارُ

(١) الجمل ص ٩٤.
(٢) في الأصل «بالخير».
(٣) انظر ما تقدم ص٩٦٩.
(٤) انظر ما تقدم ص٤٦١ فما بعدها.

زيداً إلّا على القلب، على حَسَبِ ما تقدَّم.

قوله: (ودُخِلَ بزيد الدارُ)[1].

دُخِلَ له مسرَّح ومقيَّدٌ، فلا يُبْنَى الفعل للمقيِّدِ بحضرةِ المسرَّح. ويجوز: دُخِلَ ودُخِلَتْ لأنَّه بُنِيَ للدار، والدارُ تأنيثها غير حقيقي، والباء هنا بمعنى الهمزة، تقول: أدخلت زيداً الدارَ، ودخلت بزيد الدارَ على معنى أدخلتُه، وهذا بمنزلة: أذهبتُه وذهبتُ به، ولا أَعْلَمُ خلافاً بين البصريين والكوفيين في أَنَّ الهمزة تأتي على معنى الباء، إلَّا المبرِّد، فإنَّه قال: لا تكون الباء بمعنى الهمزة، وقد مضت الحُجَّةُ عليه بقول العرب: تكلم فلان فما سقط بحرف، وما أسقط حرفاً، وبغير ذلك مما ذكرته[2]، فإذا صَحَّ أَنَّ الهمزةَ تكون بمعنى الباء، فلا يمكن الجمع بينهما، لأَنَّهما يعطيان معنىً واحداً، فلذلك قال أبو القاسم: (لأنَّهما يتعاقبانِ)[3].

---

(١) الجمل ص ٩٤.

(٢) انظر ما تقدم ص٤١٧.

(٣) الجمل ص ٩٤.



باب اسم الفاعل

اسمُ الفاعل: الصفةُ الجارية على الفعل المبنيّ للفاعل في حركاتِه وسكناته. واسم المفعول: الصفةُ الجارية على الفعل المبنيّ للمفعول، في حركاته وسكناته، ولا تجد هذا ينكسر إلاَّ في اسم المفعول من الفعل الثلاثي، وهو مفعول، فإنَّه ليس بجارٍ على الفعل، لكنَّه استُغْنِيَ به عن الجاري، ولَزِم لزوم الجاري، وكان الأصل أنْ يُوْضَعَ اسم المفعول من الثلاثي جارياً على الفعل المبني للمفعول كما بُني اسم الفاعل، وكما بُني اسم المفعول من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف نحو يُكْرَمُ، ويُسْتَخْرَجُ، وما أشبه ذلك لكنَّ العرب استغنت عنه بمفعولٍ، فصار لها مفعولُ بمنـزلة الجاري. والدليلُ على ذلك أنَّ العربَ أعملته كما أعملتِ اسمَ الفاعل، واسمَ المفعول من غير الثلاثي.

وإنَّما وضعتِ العربُ هاتين الصفتين جاريتين على أفعالهما على حَسَبِ ما ذكرتُه، لأنَّ العربَ قصدت فيهما أنْ يكونا كأفعالهما، فأوقعتهما على الماضي، وعلى الحاضر، وعلى المستقبل، فتقول: هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ. حكي عن العرب: هذا مارٌّ بزيدٍ أمس[1]، وحكى سيبويه: مررت برجلٍ معه صَقْرٌ صائداً به غدًا[2]، فجرى هذا مجرى: يصيدُ به غداً، وجرى: هذا مارٌّ

(١) ذكر ابن عصفور الجمل ١/٥٥٠ أنَّ الكسائي حكاه عن العرب.

(٢) الكتاب ٢/٤٩.

بزيدٍ أمسِ، مَجْرَى: هذا مَرَّ بزيدٍ أمسِ وتقول: هذا ضاربُ زيدٍ الآن، كما تقول: هذا يضربُ الآن، وتقول: إنَّ زيداً لضارِبٌ، فيتمحَّضُ للحال، كما تقول: إنَّ زيداً ليضرِبُ فيتمحَّضُ للحال، وكذلك تقول هذا مُكْرِمٌ أمسِ، وهذا مُكْرَمٌ غداً، ولا تجد هذا في صفة من الصفات سوى هاتين الصفتين على حَسَبِ ما ذكرتُه، لا تقول: هذا حَسَنٌ أمسِ، كما تقول: هذا حَسُنَ أمسِ، ولا تقول: هذا حَسَنٌ/ غداً كما تقول: يَحْسُنُ غداً، وكذلك لا [٢٦٤] تقول: هذا ظريفٌ أمسِ، ولا: هذا ظريفٌ غداً، قال سيبويه ـ في طويل ـ: «ولو أردت اسم الفاعل لقلت: هذا طائلٌ»(١). ولا يقال: هذا ظَريفٌ، ولا حَسَنٌ ولا صفة من الصفات إلَّا وأنت تريد الحال إلَّا اسم الفاعل واسم المفعول على حَسَبِ ما ذكرتُه.

وإنمـا احتجت إلى إطالـة الكلام في هـذا، وإن كان النحـويون المتقدمون لم ينقلْ عنهم في ذلك خلافٌ، لأنَّ ابنَ الطَّراوة خالفهم في اسم الفاعل واسم المفعول، وقال فيهما: لا يستعملان إلَّا للحال كما تستعمل الصفات كلُّها فلا يقال: هذا ضاربُ زيدٍ غداً، ولا: هذا مكرِمُ عمـروٍ أمسِ(٢).

وما حكي من قول العرب: هذا مارٌّ بزيدٍ أمسِ، ومررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً، حُجَّةٌ عليه، وإجماع النحويين على إخراج اسم الفاعل واسم المفعول من الصفات كلِّها بتخصيصهما باسم لا ينطلق على غيرهما من الصفات دليلٌ على ما ذكرتُه.

فإذا تَقَرَّرَ ما ذكرته في اسم الفاعل واسم المفعول فاعلم أنَّ اسمَ الفاعل واسمَ المفعول يوجدان على ثلاثةِ أقسام:

---

(١) لم أجد هذا في كتاب سيبويه المطبوع.
(٢) الإفصاح لابن الطراوة ل ١٣.

أحدُها: بالألف واللَّامِ.

الثاني: بالإضـــافة.

الثالث: أنْ يكونا عاريين منهما. فكلامُ أبي القاسم في هذا الباب أوَّلاً في العاري عن الألف واللَّام والإضافةِ. فأَبْتَدِىءُ أنا بذكره ثم أذكر المعرَّفَ بالألف واللَّامِ والمضاف بَعْدُ.

اعلم أنَّ اسمَ الفاعل واسمَ المفعول إذا كانا بغير ألف ولام ولا إضافة لا يعملان إلَّا بشروط أربعة(١):

أحدها: ألَّا يكونا ماضيين، وأَنْ يكونا بمعنى الحال والاستقبال، ولا أَعلمُ في هذا خلافاً بين البصريين والكوفيين إلَّا الكسائِي، فإنَّه خالف في هذا وقال: إنَّهما يعملان، وإنْ كانا بمعنى الماضي، وجعل عملهما بالمعنى، ولم يجعل عملهما بالشَبَه. وسأتكلم معه في ذلك بَعْدُ.

الثاني: أنْ يكونا معتمدين، والاعتماد أنْ يكونا صفتين لموصوف، أو يكونا خبرين لمبتدأ، أو يكونا حالين، أو يتقدَّمَ عليهما أداةٌ من أدوات الاستفهام أو (ما) النافية، نحو قولك: مررتُ برجلٍ ضاربٍ زيداً، وهذا ضاربٌ أبوه عمراً، ومررت بعمر وضارباً(٢) أخاك، ومثال الاستفهام والنفي: أقائمٌ أخواك؟ و: ما قائمٌ أخواك.

ولا أعلم أَحَداً من النحويين: البصريين والكوفيين خالف في هذا، إلَّا أبا الحسن الأخفش، فإنَّه ادَّعى أنَّ اسم الفاعل واسم المفعول يعملان وإن لم يعتمدا(٣)، وحمله على ذلك مجيئه في الشِّعر، وليس الشِّعر بدليل قويٍّ، لأنَّ الشاعر قد يُضْطَرَّ فيقولُ فيه ما لا يقولُه في كلامه، والذي صَحَّ أَنَّهما عَمِلا في الكلام بشرط الاعتماد فإن أراد أنَّ عَمَلَ ما لم يعتمد منها بالقياس

---

(١) ذكر هذه الشروط الأربعة باختصار ابنُ الفخار في شرح الجمل ص ١٣١.

(٢) في الأصل: «ضارب» وهو خطأ، لأنَّ هذا مثالٌ للحال.

(٣) انظر ما مضى ص ٥٨٥.

على ما اعتمد، فليس بقياسٍ قَوِيٍّ، لأنَّ اسمَ الفاعل إذا اعتمد قَوِيَ فيه جانبُ الفعل من حيثُ سِيق لغيره، كما سيق الفعل لغيره، وأدواتُ الاستفهام طالبةٌ بالفعل، ولذلك لا يجوز أنْ تقول: هل زيدٌ قام؟، ولا: هل زيدٌ ضربتَه؟ بالرفع، ولا يقال بالنصب إلَّا في ضرورةِ الشِّعر، وكذلك: أزيداً ضربتَه؟ النصبُ فيه أحسن، وهذا كلُّه إنما كان لطلب هذه الحروف بالفعل[1]، فإذا دخلت على اسم الفاعل أو اسم المفعول، قَوِيَ جانبُ الفعل، وإذا لم يَعْتمِدا ولا دخل عليهما ما يطلب بالفعل فكيف يقاسُ ما لم يَقْوَ فيه جانبُ الفعل على ما قَوِيَ؟! هذا لا يَصِحُّ من جهة النظر، ولا ينبغي أنْ يقاس الشيءُ على غيره[2] حتى لا يكونَ بينهما فارق مُؤَثِّرٌ أو ممكنٌ أنْ يكونَ مؤَثِّراً، وسواء كان ذلك الفارق في الأصل أو في الفرع.

الثالث: ألَّا يكونا موصوفين، فإن وصفت اسم الفاعل لم يصحَّ عمله، لأنَّ الوصف يُقَوِّي فيه جانبَ الاسم، والعملُ لا يكون إلَّا بملاحظة معنى الفعل، مع شَبَهِ اللَّفظ وذلك نحو: مررتُ بضاربٍ عاقلٍ زيداً، تريد: مررت بضارب زيداً عاقلٍ، فإن أعملتَه ثم وَصَفْتَه جاز، وإنما الذي لا يجوز أنْ تصفَه ثم تعمِلَهُ، ويظهر من كلام سيبويه في الصفة المشبهة باسم الفاعل أنه يجوز على ضعف[3].

الرابع: ألَّا يُصَغَّر، لأنَّ التصغير تنزل في الاسم منزلة وصفِ الشيء بالصِّغَرِ ألَا تَرَى أنَّك إذا قلتَ: رُجَيلٌ فهو بمنزلة رجل حَقِير، وكذلك إذا قلت: ضُوَيْرِبٌ فهو بمنزلة ضاربٌ ضرباً قليلاً، لأنَّ تصغير الصفات لتقليل الوصف، فإذا قلتَ: مررت برجل أُسَيْوِدَ، فمعناه: فيه سوادٌ يسير، وكذلك

(١) انظر ما مضى ص: ٦٣١ ـ ٦٣٢.

(٢) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٣) الكتاب ٢/ ٢٩.

إذا قلت: / أُحَيْمِرُ فمعناه فيه حُمْرَةٌ يسيرةٌ. فتفطَّن لهذا فإنَّه صحيح، وذكر [٢٦٥] هذا أبو علي في باب التصغير[1].

القسم الثاني: أنْ يكونَ بالألف واللاَّم، فإذا كان اسمُ الفاعل بالألف واللام عَمِلَ مطلقاً، كان بمعنى الماضي أو بمعنى الحال أو بمعنى الاستقبال، ولا يُشْتَرَطُ فيه إلاَّ ألاَّ يصغر، وذلك نحو: هذا الضويربُ زيداً، هذا يَقْبُحُ لأنَّ التصغير يُقَرِّب من الاسم، والعمل إنَّما يكون بملاحظة الفعل.

فإن قلتَ: ولِمَ عَمِلَ اسمُ الفاعل إذا كان بالألف واللاَّم وإن وُصِفَ، ولم يعمل إذا صُغِّرَ وأنتم قلتم: إنَّما مَنَعَ عَمَلَ اسمَ الفاعل إذا صُغِّرَ أَنَّ التصغيرَ فيه بمنزلة الوصف، فيجب حيثُ يعملُ مع الوصفِ يعمل مع التصغير.

قلتُ: قد ذكرتُ أنَّه يعملُ اسمُ الفاعل ثم يوصفُ، وإنَّما لا يجوز أنْ يوصفَ ثم يعملَ، ولا يكونُ الوصف لاسم الفاعل إذا كان بالألف واللاَّم إلاَّ بعدَ العمل، والتصغير يكون في اسم الفاعل قبلَ العمل، وإنَّما لم يجز أنْ يُوصَفَ اسم الفاعل إذا كان بالألف واللام إلاَّ بعد العمل، لأنَّك إذا قلتَ: هذا الضاربُ زيداً، فزيدٌ من صلة الألف واللاَّم، والموصول لا يوصفُ، إلاَّ أنْ يَتِمَّ بصلته، ألَا ترى أنَّك تقولُ: جاءني الذي ضرب زيداً العاقلُ، ولا يجوز: جاءني الذي ضرب العاقلُ زيداً، لأنَّ الاسمَ الموصولَ لا يوصف، ولا يؤكَّد، ولا يُبْدَل منه، ولا يعطف عليه، ولا يخبر عنه إلاَّ بعد كمال صلته، وسيتبيَّن هذا في باب الصلة، ثـم تنظر فإن كان مفرداً أو مجموعاً جمعَ تكسير أو جمعَ مؤنَّث سالماً[2] فيجوزُ فيه مع النصب الإضافةُ، إذا كان الثاني

---

(١) التكملة ل ٥٦، وفي همع الهوامع ٥/٨١: «وقال الكوفيون إلاَّ الفراء، ووافقهم النحاس: يعمل مصغراً بناءاً على مذهبهم أن المعتبر شبه للفعل في المعنى لا الصورة».
(٢) في الأصل: «سالم» وحقه النصب، لأنه صفة لجمع، وليس صفة لمؤنث.

معرَّفاً بالألف واللَّام أو مضافاً إلى ما عُرِّفَ بالألف واللَّام، فإنْ لم يكنْ كما ذكرتُه فلا بُدَّ من النصب، ولا يجوز الخفضُ، فتقول: مررتُ بالرجل الضاربِ الغلامَ، والضاربِ الغلامِ، لأنَّ الغلامَ معَرَّفٌ بالألف واللَّام، وكذلك تقول: مررتُ بالقومِ الضُّرَّابِ الغلامَ بالنصب والخفض، وكذلك تقول: مررتُ بالهندات الضارباتِ غلامَ الرجلِ بالنصب والخفض لأنَّ الثانيَ مضافٌ إلى ما عُرِّف بالألف واللَّام. وكذلك تقول: مررتُ بالرجل الضارِبِ أخي الصاحبِ، لأنَّ الثانيَ مضافٌ إلى ما عُرِّف بالألف واللَّام، وتقول: مررتُ بالرجلِ الضاربِ زيداً، بالنصب لا غير. هذا مذهب البصريين[1]. والكوفيون أجازوا الخفض في هذه المسألة وفي نظائرها قياساً على ما اتُّفق عليه من قولهم: مررت بالرجل الضاربِ الغلام[2]، فعلى هذا ـ مذهب الكوفيين ـ اسم الفاعل يجوزُ فيما بعده النصب والخفض مطلقاً كائناً ما كان، ولا ينظر إلى ما بعده والصحيح ما ذهب إليه البصريون، وذلك أَنَّ الإضافة في كلام العرب إنما جاءت على ثلاثة أَوْجهٍ: أحدُها: التعريفُ. الثاني: التخفيف. الثالث: التشبيه.

فإذا قلت: مررت بالرجلِ الضاربِ الغلامِ، بالإضافة والخفض فتكون الإضافة على التشبيه بالحَسَنِ الوجه، ولا تكون للتعريف، لأنَّ الضاربَ قد تعرَّف بالألف واللَّام، ولا تكون للتخفيف، لأنَّ النصبَ أَخَفُّ من الخفض، وكذلك إذا قلتَ: مررت بالرجل الضاربِ أخي الغلامِ، فالإضافة هنا تكون على التشبيه بمثل قولك: مررتُ بالرجل بالحَسَنِ وَجْهِ الأخِ، وكذلك إذا قلتَ: مررتُ بالهنداتِ الضاربات الغلامِ بالخفض والإضافة فهو مشبَّهٌ بقولك: مررت بالنساء الحسنات الوجوهِ، وكذلك قولك: مررتُ بالرجال الضُرَّابِ

---

(١) انظر الكتاب ١/٢١، ١٨١، المقتضب ١/٣٨٣، ٤/١٦١، الأصول ١/١٥٢.

(٢) عزاه أبو حيان في منهج السالك ص ٣٣، وارتشاف الضرب ص ١١٦٢ إلى الفراء وحده. ولم أجد من عزاه إلى جمهور الكوفيين كما ذكر المؤلف.

الغلامِ مشبَّهٌ بقولك: مررتُ بالنساء الحِسان الوجوهِ، ولا تكونُ الإضافة في مثل هذه المُثُلِ ونظائرها كلِّها إلاَّ على التَّشبيه، ولا تكون على جهة التعريف لأنَّها معارف بالألف واللاَّم، ولا تكون للتخفيف، لما ذكرتُه من أنَّ النصبَ أَخَفُّ من الخفض، فإذا قلتَ: مررتُ بالرجل الضاربِ زيدٍ، فالإضافة هنا لا وَجْهَ لها، ليست للتعريف، لأنَّ التعريفَ بالألف واللاَّم، ولا تكون للتخفيف، لأنَّ النصبَ أَخَفُّ من الخفض، ولا تكون للتشبيه، لأنَّك لا تقول: مررتُ بالرجل الحسنِ وَجْهٍ، ولا يُعْدَل عن الأصل إلى غير الأصل لغير معنى، والدليل على أنَّ العرب تقول: مررت بالرجل الضاربِ الغلامِ ما أنشده سيبويه[1]/ . [٢٦٦]

* أنا ابنُ التاركِ البكريِّ بشرٍ * [٣٩]

فإن قلتَ: فبهذا البيت أيضاً يستدلُّ الكوفيون على ما ادَّعوه من إجازة: مررت بالرجلِ الضاربِ زيدٍ، ألَا ترى أنَّ بشراً بدلٌ من البكري، والبدل في تقديره تكرار العامل، فكأنَّك قلتَ: أنا ابن التاركِ بشرٍ.

- قلتُ: بهذا استدلَّ البصريون على صحة عطف البيان، وأنَّ الجامد أجري عندهم مُجْرَى المشتق، كما أجري المشتق مُجْرَى الجامد في ولاية العوامل، فكما قالوا جاءني العاقِلُ، وأقاموا العاقل مُقامَ الرجل، لأنَّ الأصل: جاءني الرجل العاقل قالوا:

* أنا ابن التارك البكري بشر * [٣٩]

فبشر جارٍ على البكريِّ جريان النعت، ليس على تقدير تكرار العامل، وليس عندهم خلاف في أنَّ النعت ليس على تقدير تكرار العامل.

مسألة: اختلف النحويون في: مررتُ بالرجل الضاربِ الغلامِ وزيدٍ، فذهب المبرِّد إلى أنَّ هذا لا يجوز، لأنَّ المعطوفَ يتنزلُ منزلةَ المعطوف

---

(١) الكتاب ١/١٨٢.

عليه، وأنت لا تقول: مررت بالرجل الضارب زيدٍ، فلا يجوز أنْ تقول: مررتُ بالرجل الضاربِ الغلامِ وزيدٍ[1].

ومن النحويين مَنْ ذهب إلى جوازه، وجعله مما يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه[2]، وأجراه مُجْرَى: كلُّ شاةٍ وسخلتِها بدرهم، و: رُبّ رجل وأخيه، و:

* أيّ فتى هيــجاء أنت وجارها * [٤٢]

و: لا رجلَ وأخاه، و: هذه ناقةٌ وفصيلُها راتعان[3]، على من رفع الراتعين، واستدلَّ بقول الشاعر:

٢٤١ ـ * الواهب المائَةَ الهجانِ وعَبْدِها *[4]

ولم يَرَ أبو العباس هذا البيت دليلاً، لأنَّ الهاء عائدة على المائة فقوله (وعبدها) بمنزلة: عبد المائة الهجان، فكما يجوز: الواهب المائة الهجان وعبد المائة الهجان يجوز: الواهب المائة الهجان وعبدها[5]، ونزل هذا منزلة: مررتُ بالرجل الحَسَنِ الأخِ ووجْهِه. وهذا الذي ذهب إليه أبو العباس صحيح.

وأمَّا قولُه: يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه، فشيءٌ

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٥٦، منهج السالك ص ٣٣٩.

(٢) ذكر أبو حيان أن أبا علي الشلوبين وقبله صاحب رؤوس المسائل حكياه عن سيبويه/ انظر منهج السالك ص ٣٣٩، وسيأتي نص كلام سيبويه بعد.

(٣) مضت المثل الأربعة فيما تقدم ص ١٦٥ ـ ١٦٦.

(٤) تمامه:

* عوذاً تُزَجِّي خلفَها أطفالَها *

وهو للأعشى/ ديوانه ص ٢٩، الكتاب ١/١٨٣، المقتضب ٤/١٦٣، الأصول ١/١٥٩، الإفصاح للفارقي ص ٢٩١، شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٥٦، المقرب ١/١٢٦، منهج السالك ص ٣٣٩، خزانة الأدب ١/٥٥٦.

(٥) المقتضب ٤/١٦٤.

يُقْصَرُ على السماع، الأصل ألَّا يجوز في المعطوف إلَّا ما يجوز في المعطوف عليه، وتلك الأبواب أبواب تُقْصَرُ على السماع، ولا يقاس عليها.

وفي الكتاب روايتان: إحداهما تقتضي جواز هذه المسألة(١)، والأخرى لا تقتضي ذلك إلَّا أنَّ أبا العباس ردَّ هذا الموضع على سيبويه، فيظهر من هذا أنَّ رايته لا تقتضي جواز هذه المسألة(٢).

فإن كان اسمُ الفاعل مثنًى أو مجموعاً بالواو والنون، فإنَّه يجوز فيه ثلاثة أوجه:

أحدُها: إثباتُ النون والنصب.

الثاني: إسقاط النون والخفض.

الثالث: إسقاط النون والنصب.

---

(١) قال المؤلف في الكافي ١/ص ٣١٢-٣١٣: «واختلف الرواة للكتاب فمنهم مَنْ أتى بهذا البيت على صحة النصب فرواه:

* الواهب المائة الهجانِ وعبدَها *

ومنهم مَنْ رواه بالخفض، فلم يتفقوا على الرواية فيثبت الخفض في قولك: مررت بالرجل الضاربِ الغلام وزيدٍ مذهباً لسيبويه».

(٢) لكنها تقتضي أنَّ المبرِّد يرى أنَّ سيبويه يجيز ذلك. ويحسن هنا أنْ أذكر نص سيبويه لتتضح المسألة. قال سيبويه في الكتاب ١٨٢/١: «ومثل ذلك في الإجزاء على ما قبله: هو الضاربُ زيداً والرَّجُلَ، لا يكون فيه إلَّا النصب لأنَّه عمل فيهما عمل المنَوَّن، ولا يكون: هو الضاربُ عمروٍ كما لا يكون هو الحسنُ وَجْهٍ. **ومن قال: هذا الضاربُ الرجلِ، قال هو الضاربُ الرجلِ وعبدِاللّه**».

قال أبو حيان في منهج السالِك ص **٣٣٩** «وكلام سيبويه محتمل لم يصرح بجواز هذا الضاربُ الرجلِ وزيدٍ بل قال: ثم ساق طرفاً من كلام سيبويه السابق، ثم قال: فكأنَّه يدل ظاهر كلامه أنَّه رأى أن حكم التابع بخلاف حكم المتبوع، وأنَّ الاسم بعينه يجوز فيه تابعاً ما لا يجوز فيه لو لم يكن تابعاً، وعليه أنشد:

* أنا ابن التارك البكري بشرٍ *

وفَرَّ مما يلزم فيه على أنْ يكونَ بدلاً إلى أنَّه عطف بيان».

وسواء كان الثاني بالألف واللاَّم أو مضافاً إلى ما فيه الألف واللام أم عارياً عنهما، فتقول: مررت بالضاربينَ الغلامَ، قال اللّه تعالى: ﴿ والمُقِيمِينَ الصَّلاةَ. والمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾[1] وتقول: مررتُ بالضاربي الغلامِ، قال اللّه تعالى: ﴿ والمُقِيمِي الصَّلَاةِ ﴾[2] وأمَّا حذف النون والنصب فلم يأت في القرآن، وأكثر ما جاء في الشعر، قال:

٢٤٢ ـ * الحافِظو عَـوْرَةَ العَشيرةِ لا *[3]

وإنَّما جاز هنا إسقاطُ النون والخفض، وإن كان الثاني بغير ألف ولامٍ، ولا مضافاً إلى ما فيه الألفُ واللاَّمُ، لأنَّ في الإضافة تخفيفاً بإسقاط النون بخلاف المفرد، وما جرى مجراه ألَا ترى أنَّك إذا قلتَ: هذان الضاربانِ زيداً ثم أسقطت النون فقلت: هذان الضاربا زيـدٍ، كان أخَفَّ لزوال النون، وإذا كانوا يقولون في (هذا ضاربٌ زيداً): هذا ضاربُ زيدٍ وهم يريدون معنى التنوين لِيَخِفَّ اللفظ فهذا أولى أنْ يقال هنا، لأنَّ هنا إسقاطَ حرفٍ متحركٍ وفي هذا ضاربُ زيد، إسقاطَ حرفٍ ساكنٍ.

---

(١) النساء آية ١٦٢.

(٢) الحج آية ٣٥.

(٣) تمامه:

* يأتيهم من ورائنا وَكَفُ *

والبيت لعمرو بن امرىء القيس الخزرجي (جاهلي، وهو جَدُّ الصحابي الجليل عبدالله بن رواحة ـ رضي الله عنه ـ كما ذكر البغدادي في خزانة الأدب ٢/١٩١) من قصيدة في جمهرة أشعار العرب ص ٦٦١ يخاطب فيها مالك بن العجلان الخزرجي في قصة طويلة ذكرها الأصفهاني في الأغاني ٣/١٨، والبغدادي في خزانة الأدب ٢/١٩١. وينسب البيت إلى قيس ابن الخطيم الأوسي، وهو في ملحقات ديوانه ص ١٧٢، وذكر البغدادي أنه يُنْسَبُ إلى شريح بن عمرو، وإلى مالك بن العجلان. والراجح نسبته إلى عمرو بن امرىء القيس/ وانظر البيت في الكتاب ١/١٨٦، شرح أبياته لابن السيرافي ١/٢٥، فرحة الأديب ص ١٦٧، المقتضب ٤/١٤٥، والجمل ص ١٠١، شرح أبياته لابن سيده ل ١١٨، الحلل ص ١٢٢، الفصول والجمل ص ١١٣، المنصف ١/٦٧، المحتسب ٢/٨٠، الإفصاح للفارقي ص ٢٩٩، همع الهوامع ١/١٦٨.

وإذا قلتَ: هذا الضاربُ زيداً، فقد سقط التنوين للألف واللاَّم، فتكون الإضافة لا معنى لها، وقد مضى الكلام في هذه النون لِمَ سقطت مع الإضافة ولم تسقط مع الألف واللام[1]؟.

فإن قلتَ: ولِمَ جاز إسقاطُ النون والنصبُ من قوله:

* الحافِظـو عــورةَ العشيرة * [٢٤٢]

وهذه النون لا تسقط [إلَّا][2] للإضافة.

قلت: لأنَّ (الحافظو عـورة العشيرة) في معنى: الذين/ حَفِظوا عـورةَ [٢٦٧] العشيرة، وكذلك: الضاربان زيداً في معنى: اللذان ضربا زيداً، والعرب تحذف من اللَّذَيْنِ واللَّذِينَ النون، لطول الكلام أنشد سيبويه[3]:

أبَـنـي كـلـيـب إنَّ عـمـيَّ الـلَّذا قتلا الملاوك وفكَّكا الأغلالا [٢٦]

وأنشــد أيضاً:

٢٤٣ ـ إنَّ الذي حانت[4] بفلج دماؤُهم[5]

(١) انظر ص ٢٥٦ ـ ٢٥٧.
(٢) تكملة يلتئم بها الكلام.
(٣) الكتاب ١/١٨٦.
(٤) في الأصل «كانت» تحريف.
(٥) تمامه:

* هم القوم كل القوم يا أمَّ خالدِ *

والبيت للأشهب بن رُميلة التميمي ـ ورميلة أُمُّه واسم أبيه ثور بن أبي حارثة شاعر مخضرم أدرك الإسلام ولم تعرف له صحبة ولا اجتماع بالنبي صلى الله عليه وسلم، أدركه الفرزدق وهاجاه فغلبه/ ترجمة في ألقاب الشعراء (ضمن نوادر المخطوطات ٣٠٥/٧)، الأغاني ٢٦٩/٩، خزانة الأدب ٥٠٩/٢ ـ انظر الكتاب ١٨٧/١، المقتضب ١٤٦/٤، المحتسب ١٨٥/١، ٨٠/٢، المنصف ٦٧/١، الإفصاح للفارقي ص ٣٠١، أمالي ابن الشجري ٣٠٧/٢، إصلاح الخلل ص ٢٠٥، شرح المفصل ١٥٥/٣، شرح الجمل لابن عصفور ١٧٢/١، مغني اللبيب ص ٢٥٦ ـ ٧١٧، خزانة الأدب ٥٠٧/٢.

فلما حذفوا من اللَّذَيْنِ واللَّذِينَ النون لطول الاسم بالصلة، فعلوا ذلك في الضارِبَيْنِ والضارِبينَ فأسقطوا النون بغير الإضافة.

القسم الثالث: اسم الفاعل إذا كان مضافاً. اعلم أنَّ اسم الفاعل المضاف اختلف النحويون في إعماله فيما يطلبه بعد الإضافة على ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنَّه يعمل مطلقاً، وأنَّه يجري مَجْراه معرّفاً بالألف واللام، فتقول: هذا معطي زيدٍ أمسِ درهماً، فيكون (درهماً) منصوب بمعطي. وهو مذهب السيرافي[1]، لأنَّ (معط زيداً) بمنزلة: الذي أعطى زيداً، فكما أنَّك تقول: الذي أعطى زيداً أمس درهماً، تقول هذا. وقوله: معطي زيدٍ بمنزلة: المعطي زيداً.

فهذا موافقٍ للكسائي، لأنَّ الكسائي يعمل اسم الفاعل بمعنى الماضي مطلقاً، والسيرافي يعمله إذا كان بالألف واللاَّم أو بالإضافة، وأبو علي يعمله إذا كان بالألف واللاَّم خاصةً[2]، هذا كله في إعماله بمعنى الماضي.

الثاني: أنَّ اسمَ الفاعل إذا كان مضافاً وكان بمعنى الماضي فتنظرُ، فإن كان من باب: ظننتُ، عَمِلَ، فتقول: هذا ظانُّ زيدٍ شاخصاً أمسِ، فشاخصٌ ينتصبُ بظانٍ، لا يجوزُ غير ذلك لأنَّك إن نصبتَ بإضمار فعل أدى إلى اقتصار ظننت على مفعول واحد، وظننتُ لا يكون ذلك فيها، فلا بُدَّ من نصب شاخصٌ بظان، فإن كان من باب أعطى أو أَمَرَ، فلا يكون فيه ذلك فإن جاء: هذا معطي زيدٍ أمس درهماً، فيكون درهم منصوباً بإضمار فعل تقديره: أعطاه درهماً، وكذلك إذا قلتَ: هذا آمِرُ زيدٍ الخيرَ، فيكونَ الخيرُ منصوباً

---

(١) ذكر المؤلف مذهب السيرافي في الكافي ٢/٣٠٨، وذُكِر في حواشيه أَنَّ ابن الباذش حكاه عن السيرافي وقال ابن الفخّار في شرح الجمل ص ١٣٢: «وإلى هذا كان يذهب بعض أشياخنا وهو الأستاذ أبو عبدالله بن عبد المنعم عليه رحمة الله».

(٢) الإيضاح ١/١٤٤، وانظر غاية الأمل لابن بزيزة ١/١٧٩.

بإضمار فعل تقديره أمره الخيرَ، لأنَّ أعطى وأَمَرَ، وما جرى مجراهما يجوز فيه الاقتصار[1].

الثالث: أنَّ اسم الفاعلِ المضاف لا يعمل إذا كان بمعنى الماضي، وإن كان من باب ظننت، وإنَّما يعمل بالشروط التي يعمل بها اسم الفاعل العاري عن الألف واللام وعن الإضافة، وهي أربعة: الاعتماد، وأَلَّا يكونَ بمعنى الماضي، وأَلَّا يصغَّرَ وأَلَّا يضاف، وهذا المذهب الثالث هو عندي الصحيح، وأمَّا قولهم: هذا ظانُّ زيدٍ أمس شاخصاً، فلم يثبت عن العرب[2]، وإنما تقول العرب: هذا الظانُّ زيداً شاخصاً، ولا معنى لمن فرَّق، لأنَّه لم يُنْقَل عن العرب ما ذكره، وفرَّق من أجله ولو نُقِلَ عن العرب: هذا ظانُّ زيدٍ شاخصاً أمسِ، لكانت التفرقة صحيحة.

فإن قلتَ: ظننتُ فعلٌ متصرف[3] فيجب أنْ يؤخذَ منه اسم الفاعل.

قلتُ: هذا صحيحٌ، وإنما الخلافُ في اسم الفاعل كيف يُسْتعمل هنا، وإنما كان يكون هذا الاعتراض صحيحاً لو قلتَ: إنَّ استعمالَ اسم الفاعل لا يستعمل بوَجْهٍ، وهذا المذهب الثالث هو الذي يظهر من كلام أبي علي[4]، وذكر ابن جنيّ في كتاب القَدِّ[5] أنَّه سأل أبا علي عن قول العرب هذا معطي زيدٍ أمسِ درهماً، فقال: درهم منصوب بإضمار فعلٍ. قلت[6]: فما تقول

(١) عزاه المؤلف في الكافي ٢/ ٣٠ إلى شيخه أبي علي الشلوبين.

(٢) في غاية الأمل ١/ ١٧٩: وزعم ابن الطراوة أن هذه المسألة التي احتجَّ بها الكسائي ـ هذا ظانُّ زيدٍ أمس منطلقاً ـ ليست من كلام العرب، وانظر منهج السالك ص ٣٣٠.

(٣) في الأصل: «فعلاً متصرفاً» وهو خطأ.

(٤) انظر الإيضاح ١/ ١٤٣ ـ ١٤٤.

(٥) قال البغدادي في شرح أبيات مغني اللبيب ٢/ ١١٩ «قال ابن جني في كتاب «القد» وهو كتاب جمعه من كلام شيخه أبي علي وذكره في الخزانة ٢/ ١٢٩ باسم «ذا القد» ومنه نقول في الممتع ٢/ ٤٦٠، ضرائر الشعر ص ١١٠، منهج السالك لأبي حيان ص ٢٧٠.

(٦) في الأصل: «كما» والوجه ما أثبت ففي الكافي ٢/ص ٣٠٨ «فقلت له: فإن قلتَ هذا ظانُّ زيدٍ شاخصاً، ما الناصب لشاخص؟».

في قولك هذا ظانٌّ زيدٍ شاخصاً؟ فسكت[1]، فيظهر من هذا أنَّه عنده منقولٌ عن العرب وإلاَّ فلا معنى لسكوته، إذ لـه أنْ يقولَ: أَثْبِتْ هذا عن العرب، فإنْ ثبت أنَّه منقولٌ عن العرب فيكونُ الوجه المذهب الثاني، وما رأيت أحداً نقل هذا عن العرب فلا معنى لإثبات اللغة بالوهم.

قوله: (اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضيّ كان مضافاً إلى ما بعده)[2].

هذا اللفظ ليس بمحرَّر، وإنما ينبغي أنْ يقالَ اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضيّ لا ينصبُ ما بعده، فلا يجوز أنْ تقولَ: هذا ضاربٌ زيداً أمسِ، لأنَّك تقول: هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ بالإضافة، إذا أردتَ معنى التعريف، فإن لم ترد التعريف قلتَ: هذا ضاربٌ لزيدٍ أمس، وتدخل حرف الجر، ويكون بمنزلة ما حكي من قول العرب: هذا مارٌّ بزيدٍ أمسٍ[3]، لأنَّ الظورفَ والمجرورات يعمل فيها الوَهْم، فكيف ما فيه معنى الفعل، وإنَّما الكلام في النصب والرفع فلا يقال: هذا ضاربٌ زيداً أمسِ، وكذلك لا يقال: مررتُ برجل ضاربٍ أبوه أمس، وذهب بعض المتأخرين إلى أنَّ الخلاف إنما وقع في النصب، وأمَّا الرفع/ فيجوز باتفاق فتقول: مررتُ [٢٦٨] برجل ضاربٍ أبوه أمسِ، بخفض ضاربٍ على الصفةِ، ورفعِ الأب. وليس الأمر عندي على ما ذكره. اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يرفعُ ولا ينصِبُ، وأمَّا احتجاجه لصحة[4] الرفع بأن قال: لا خلافَ في أنَّ اسمَ الفاعل بمعنى الماضي إذا جرى على مَنْ هو له يرفَعُ المضمر، فإذا رفع المضمر يرفع الظاهر إذا جرى على غير مَن هو له فلا يصحُّ، لأنَّ الصفاتِ كلَّها ترفع المضمر، بل الأسماء التي يلحظ فيها[5] الصفةُ ترفع المضمر، قالوا: مررت

---

(١) أورد المؤلف في الكافي ٢/٣٠٨ ما ذكره هنا نقلاً عن كتاب ابن جني «القد».

(٢) الجمل ص ٩٥.

(٣) انظر ما مضى ص٩٩٧.

(٤) في الأصل: «بصحة» تحريف.

(٥) في الأصل «يلخص» بالضاد تحريف.

بقاعٍ عَرْفَجٍ كُلُّه، ومررت بقوم عَرَب أجمعونَ[1]، فلولا أنَّ في (عرب) ضميراً لم يجز أنْ يرتفع أجمعون، ولا يجوز أن يقالَ في الأفصح مررتُ برجل عَرَبٍ قومُه، ولا تقول: مررت ببلدٍ عَرْفَجٍ أرضُه فليس رفع المضمر كرفع الظاهر، يشترطُ في رفع الظاهر ما لا يشترط في رفع المضمر، لأنَّ المضمرَ إنَّما هو في النِّيـةِ، بل إذا حُقِّق فهو محذوف، وتسميتهم له مضمراً لكون الصفة لا تخلو عن الضمير، وسيأتي الكلام عن هذا في باب الصفة المشبَّهـة باسم الفـاعل[2].

قـوله: (وجرى مجرى سائر [الأسماء في] الإضافة)[3].

يريد إذا أُضيفَ إلى معرفةٍ تعرَّف، وإن أُضيف إلى نكرة بَقِيَ نكرةً على حِياله، وسيأتي بيان هذا[4].

قوله: (ولو قلت: هذا ضاربُ زيداً أمسِ، لم يجز عند أحد من البصريين والكوفيين إلاَّ الكسائي، فإنه كان يُجِيزُه)[5].

قد تقدَّم أَنَّ اسم الفاعل لا يعمل إلاَّ بشروط أربعة، أحدها: أَلَّا يكونَ بمعنى الماضي، ولا أعلم في ذلك خلافاً إلاَّ الكسائي فإنَّه قال: يعمل بمعنى الحال والاستقبال، لأنَّ عمله بما فيه في معنى الفعل، فإذا قلت: هذا ضاربٌ زيداً الآنَ عَمِل لأنَّه في معنى: هذا يضرب زيداً الآنَ. قال:

٢٤٤ ـ * مجاورةً غسّانَ والحيَّ يعمرا *[6]

---

(١) مضى تخريج المثاليـن ص ٥٥١.

(٢) انظر ما سيأتي ص ١٠٤٠.

(٣) الجمل ص ٩٥، وما بين المعقوفتين سقط من الأصل، وأثبته عن الجمل بنسخه الثلاث.

(٤) انظر ما سيأتي ص ١٠٤٠.

(٥) الجمل ص ٩٥، وما بين المعقوفتين سقط من الأصل، وأثبته عن الجمل بنسخه الثلاث وفي «ج»: «إلَّا الكسائي وحده».

(٦) صدره:

* كنانيَّةٌ بانت وفي الصَّدرِ وُدُّها *

والبيت لامرىء القيس كما في ديوانه ص ٥٦.

فأعمل (مجاورة) لأنها في معنى: تجاور غسَّان، فكذلك يقال: هذا ضاربٌ زيداً أمسِ لِأنَّه في معنى هذا ضَرَبَ زيداً أمس[1].

وهذا الذي ذكره غير مسلَّم، لأنَّ العرب لم تُعْمِلْ: هذا ضاربٌ زيداً الآن، ولا هذا ضاربٌ زيداً غداً بكونه فيه معنى الفعل، وإنَّما عَمِل بأمرين: أحدُهما: المعنى، والآخر الشَّبَه من جهة اللفظ، لأنَّه جارٍ على الفعل في الحركاتِ والسَّكنات، ألا ترى أنَّك إذا قلتَ: هذا ضاربٌ زيداً غداً أو مُكْرِمٌ عَمْراً غداً، فمُكْرِمٌ بمنزلة يُكْرِمُ في المعنى، وهو مثله في اللفظ لا فرقَ بينهما في الحركات والسَّكنات والزيادة، إلَّا أنَّ الأوَّلَ من الفعل أَحَدُ حروف المضارعة، والأوَّلُ من اسم الفاعل الميمُ، وكذلك قولهم: هذا ضَارِبُ زيدٍ غداً، هو بمنزلة: هذا يَضْرِبُ زيداً غداً في المعنى، وهو مثلُه في الحركات والسكنات، وعدد الحروف فقد صحَّ أنَّ عملَه إنما هو بأمرين، على حَسَب ما ذكرتُه، فاسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي لا يعمل، لأنَّك إذا قلتَ: هذا ضاربٌ زيداً أمسِ، هو في معنى: ضرب زيداً أمسِ، وليس مثله في اللَّفظ، لا في الحركات ولا في السكنات، ولا عدد الحروف.

فإن قلتَ: هو بمنزلة يَضْرِبُ.

قلتُ: ليس هو في معناه، ولم يعمل إلَّا بالأمرين.

فإن قلتَ: العرب تضع (يضرِبُ) في موضع (ضَرَبَ)، فتقول: يضرب عمروٌ زيداً تريد ضَرَبَ عمرو زيداً قال:

لعمري لقـوم قد ترى أمسِ فيهم   مرابط للأمهار والعَكَر الدَّثِرْ [٢٣]

فيجب عن هذا أن يقالَ: هذا ضاربٌ زيداً أمسِ، ويكونُ بمنزلةِ: هذا يضرِبُ زيداً أمسِ وهو بمنزلته في الحركات والسكنات.

---

(١) انظر شرح المقدمة المحسِبة ٣٩١/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٥٥٠/١، التصريح ٦٦/٢، همع الهوامع ٨١/٥.

قلتُ: هذا أقوى حجة يحتجُّ بها الكسائي، إلَّا أنَّها معتَرَضَةٌ بأنَّ الشيء إذا وضع موضع الشيء فهو خروج عن الأصل، واتساع من كلام العرب، فلا يُدَّعى ذلك حتى يُنْطقَ به، وإذا قلتَ: هذا ضاربٌ زيداً أمسِ، فالذي يسبِقُ إلى الخاطر أنَّه في معنى: هذا ضرب زيداً أمسِ، ولا يسبق الخاطر إلى (يضرِبُ) الموضوع موضع ضَرَبَ، فإن هذا إنما يقع بحكم الاتساع ووضعِ الشيء في غير موضعه، على أنَّه جاء مثل: هذا ضاربٌ زيداً أمسِ في كلام العرب، فيكون ما ذكرتُه وجهه.

فإن قلتَ: قال البصريون في قوله تعالى: ﴿ وَكَلْبُهُمْ باسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بالوَصِيدِ ﴾[1] إنَّه على الحكاية، ولم يأخذوه على هذا.

قلتُ: حكايةُ الحال في كلام العرب أكثر من هذا، قال اللَّه تعالى: ﴿ فَوَجَدَ فيها رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلانِ هَذَا مِنْ شِيْعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ ﴾[2] فقال تعالى: ﴿ هذا ﴾، والإشارةُ لا تكون إلَّا لحاضر، فلا بدّ أَنَّ يكون (هذا) على حكاية الحال وتقدير وجوده، وإذا تتبعت حكاية الحال في كلام العرب/ وجدتَها [٢٦٩] كثيرةً متَّسِعةً، فالحمل عليها أولى من الحمل على ما ذكرتَه.

فإن قلتَ: يضطرُّ إلى القول بما ذكرته - إذ [يمنع][3] تقديرَ حكاية الحال مجيءُ أمس، أَلَا ترى أنه لا يمكن في قول امرىء القيس:

لعمري لقوم قد ترى أمس فيهم [٢٣]

حكاية حال لمكان (أمس)، ولولا (أمسِ) لكان الوجه أَنْ يقال في قوله: حكاية حال، لأنَّ حكاية الحال متَّسِعةٌ في كلام العرب فلا يعدلُ عنها إلى ما ليس كذلك.

---

(١) سورة الكهف آية ١٨.

(٢) سورة القصص آية ١٥.

(٣) تكملة بنحوها يلتئم الكلام.

فإن قلتَ: فكيف جاء قوله تعالى: ﴿ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ ﴾[1] وسوف تُخَلِّص للاستقبال، و(إذ) إنَّما هي ظرف زمان لما مضى.

قلتُ: المستقبل إذا كان مقطوعاً به فهو بذلك شبيه بالماضي، فوقعت بعده (إذْ) كما تقع بعد الماضي.

فإن قلتَ: فما الدليل على أنَّ العرب إنَّما أعملتِ اسمَ الفاعل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال للأمرين جميعاً، ولعلّ العربَ إنَّما أعملتهُ، لأنَّه في معنى الفعل.

قلت: إذا صحَّ أنَّ العرب لم تعملِ اسمَ الفاعل إلَّا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال وهو إذا كان كذلك فيه أمران كلٌّ واحدٍ منهما قد وجدنا العربَ قد راعتْهُ في غير هذا الموضع: أحدهما: المعنى، الآخر: اللفظ، إلَّا أنَّ المراعاة ليست على اللزوم فليس الشيء إذا أشبه الشيء يُعطى أحكامَه، قد يكون ذلك، وقد لا يكون، وكذلك الشيء إذا كان في معنى الشيء فلا يعطى أحكامه ولا يقوى قوته، ألَا ترى أنَّ المضارعَ في معنى اسم الفاعل، فإذا قلت: هذا يضرِبُ زيداً غداً، فهو في معنى: هذا ضاربٌ زيداً غداً، ولم تدخل عليه الألف واللام الداخلتان على اسم الفاعل، ولا يُوصفَ كما يُوصَفُ اسمُ الفاعل، فعَلَّ[2] العرب حين أعملت اسم الفاعل إنَّما لحظتِ الأمرين جميعاً، وهما: المعنى، وشَبَه اللفظ، إذ كلّ واحد منهما على انفراده قد يُراعى وقد لا يراعى، فإذا أسقطنا أحدهما وأعملنا اسم الفاعل بأَحَدَ الوصفين وطردنا الحكم مع الوصف [الآخر][3] كُنَّا قد أَثْبَتْنا اللغةَ بالوَهْم، وتقوَّلنا على العربِ ما لعلَّها لم تُرِدْهُ، وإنَّما أرادت غيرَه، وهو العملُ

(١) سورة غافر آية ٧٠ ـ ٧١.

(٢) هكذا في الأصل بحذف اللام الأولى من (لعل)، وهو لغة فيها.

(٣) تكملة بمثلها يلتئم الكلام.

بالوصفين جميعاً، وكذلك إذا ثبت في هذه الصيغة أَمْرٌ فلا يُطردُ إلى غيرِ المسموع إلَّا بوجود الأوصاف كلِّها التي يُمْكِنُ أَنْ تُرَاعى، ولا يُسْقط من الأوصاف وصفٌ مناسبٌ إذ لعلَّ العربَ راعتْهُ مع ما راعتْهُ من الأوصاف، وتكون العِلَّةُ مجموع الأوصاف، فإن أسقطناه كنا قد أثبتنا اللغة بالوَهْم.

قوله: (وليس بين اسم الفاعل والفعل الماضي مضارعةٌ، فلذلك لم يعرب الماضي ولا عمل اسم الفاعل عمله)[1].

يريد أنَّ الفعل الماضي لم يستحقَّ بكَوْنِ اسم الفاعل في معناه أن يعرب، فكذلك اسم الفاعل لا يستحقُّ بذلك أنْ يعملَ، لأَنَّ العمل للاسم بالحمل على الفعل والأصل في العمل للفعل، والإعراب للفعل بالحمل على الاسم، والأصل في الإعراب للاسم فنسبة الإعراب للاسم والفعل بنسبة العمل للفعل والاسم، فيجب أَنْ يستوجبَ الاسم العملَ بما استوجب به الفعلُ الإعرابَ، فكما أنَّ الفعلَ لم يستوجب الإعراب بكونه في معنى اسم الفاعل ينبغي أنْ يكونَ اسم الفاعل استوجب العملَ بالأمرين المتقدمين المعنى والشَبَه، فقد تحصَّلَ مما تقدَّمَ أنَّ الكسائيَ يُعْتَرضَ قوله بأمرين: أحدهما ما ذكرته أوَّلاً، والثاني: ما ذكره أبو القاسم.

قوله: (وإذا ثَنَّيْتَ وجمعتَ حذفتَ النون وخفضتَ)[2].

لا بدّ أنْ يقيَّد هذا بما قيد به المفرد، وهو أنَّك تفعل هذا إذا أردتَ التعريفَ، فإن لم ترد التعريفَ فلا بُدَّ من حرف الجر. فتقول: هذانِ ضاربانِ لزيدٍ أمسِ وهذانِ مكرمانِ لعمرو أمسِ، وقد تقدَّم إسقاط نون التثنية عند الإضافة، وإثباتها مع الألف واللاَّم فيما تقدّم[3].

---

(١) الجمل ص ٩٥، وسقطت «اسم» من «اسم الفاعل» الأولى، وهي ثابتة في «ج» و«س».
(٢) المصدر نفسه ص ٩٥.
(٣) انظر ما تقدم ص ٢٥٧.

قوله: (ولا يجوز غيره)[1].

يريد عند جمهور النحويين، وأمَّا الكسائي فأجازه في التثنية والجمع، كما أجازه في المفرد، أو يريد لا يجوز عند النظر والتحقيق.

قوله: (فإن عطفتَ على الاسم المخفوض باسم الفاعل جاز لك في المعطوف الخفضُ والنصب)[2].

قوله: (فإن عطفت على الاسم المخفوض جاز لك النصب)[3].

كلامٌ مُعْتَرَضٌ، لأنَّ المعطوفَ على المخفوض لفظاً ومَوْضعاً لا يكون فيه إلَّا الخفض وأنت إذا قلتَ: هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ، فزيدٌ مخفوض في اللَّفظ، ومخفوض في الموضع، فلا يجوز فيما عطف عليه/ إلَّا الخفض. [٢٧٠]

وهذا بيِّنٌ، والعذر له في هذا أَنْ يقالَ: أراد بقوله «إذا عطفتَ على الاسم المخفوض» إذا جئتَ بما يصحُّ أَنْ يكون معطوفاً على الاسم المخفوض، جاز لك وجهان: النصب والخفض، فالنصب على الإضمار، والخفض على التشريك، أَلَا ترى أَنَّك إذا قلتَ: هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ وعمراً، فعمروٌ منصوب بإضمار فعل تقديره: وضَرَبَ عمراً، والمعنى بلا شكٍ كالمعنى إذا خفضتَ، وهذا نظير قوله في باب النعت: «وإذا تقدَّم نعت النكرة عليها»[4] أي: إذا تقدَّم ما يجوز أَنْ يكون نعتاً للنكرة، وإلَّا فلا يصحُّ تقديم النعت على المنعوت، وكذلك قوله في باب الاشتغال: «وإذا اشتغل الفعل عن المفعول بضميره ارتفع بالابتداء»[5] يريد إذا اشتغل الفعل عن الاسم الذي يصحُّ أَنْ يكون مفعولاً، وإلَّا فلا يصحّ الاشتغال حتى يكونَ

(١) (٢) الجمل ص ٩٦.
(٣) في الجمل المطبوع ص ٩٦: «جاز في المخفوض الخفض والنصب»، وفي الخطِّيتين «جاز في المعطوف الخفض والنصب» وهو الصواب. وفي الأصل: «إنما جاز» بإقحام «إنما».
(٤) الجمل ص ٢٧.
(٥) المصدر نفسه ص ٥١.

الرفع بالابتداء، وكذلك قوله في باب الشَّرط: «وإذ دخل على الاسم الذي يجازى به»[1] لا يصحُّ أَنْ يدخل على الاسم المجازى به عاملٌ وإنما المعنى: «وإذا دخل على الاسم الذي يجوز أَنْ يجازى به، ومثل هذا الاتساع في الكلام للعلم به يوجد في كلام سيبويه وكبار النحويين، فلا يُنْكَر.

قوله: (وتقديرُه: ويَضْرِبُ عمراً أَوْ ضَرَبَ عمراً)[2].

رَدَّ هذا ابن السِّيد فقال: كلامه في الماضي، فيجب أَنْ يكونَ التقدير في مثل قولك: هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ وعمراً: ضرب عمراً، لا غير، ولا يكون التقدير: ويضرب عمراً إلَّا إذا كان اسم الفاعل يراد به الحال والاستقبال، وهو لم يذكره[3].

الجواب: أَنَّ اسم الفاعل إذا صَحَّ أَنْ يكونَ بمعنى الماضي، صَحَّ أَنْ يكونَ بمعنى الاستقبال، وأَمَّا أن يكون بمعنى الحال، فلا إشكال فيه، لأَنَّ الصفاتِ كلَّها إنَّما هي للحال، ولا تُوجد لغيره إلَّا اسمُ الفاعل، على حَسَبِ ما ذكرتُه فإذا صَحَّ هذا علمتَ أَنَّه كما يجوز: هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ وعمراً يجوز: هذا ضاربُ زيدٍ الآن وعمراً[4] على تقدير: ويضرب عمراً، وكذلك يتبيَّنُ لك أَنَّه يجوز: هذا ضاربُ زيدٍ[5] غداً وعمراً، على تقدير: ويضرب عمراً، من غير نظر إلى اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال.

وأمرٌ آخر أَنَّه قد تقدَّم في ضمن كلامه أَنَّ اسم الفاعل بمعنى الحال

---

(١) الجمل: ص ٢٢١، وفي الأصل: «الذي يجوز أنْ يجازى» بإقحام «يجوز أن».

(٢) الجمل ص ٩٦، وفيه «أَوْ وضرب» وكذلك في «ج»، وجاء في «س»، وإصلاح الخلل لابن السيد ص ٢٠٣ بإسقاط الواو التي بعد (أو) كما هنا.

(٣) انظر إصلاح الخلل ص ٢٠٤.

(٤) في الأصل «وعمروا».

(٥) في الأصل: «زيداً» وهو خطأ، لأنَّ الكلام في الاسم المعطوف على الاسم المخفوض بإضافة اسم الفاعل إليه.

والاستقبال يعمل لقوله: «إنما يعمل اسم الفاعل عمل الفعل الذي ضارعه»[1] فإذا كان ضاربٌ الذي بمعنى الماضي وهو لا يعمل ـ على حَسَبِ ما تقدَّم ـ يفسِّر عاملاً في الاسم، فالأحرى والأولى أنْ يفسِّر ما يعمل، فلذلك قَـدَّر يَضْرِب. وذكر سيبويه أنَّ تفسير اسم الفاعل بمعنى الحال أقوى من تفسير اسم الفاعل بمعنى الماضي لكون[2] الذي بمعنى الحال والاستقبال يعمل[3]، وهو صحيح، وذكر أنَّ النصب أحسن إذا فصلت، فإذا قلتَ: هذا معطي زيدٍ درهماً وعَمْراً. النصب أحسن لمكان الفصل، ويجوز الخفض. وإذا لم يفصل فالخفض أحسن[4]، لأنَّ الحمل على اللفظ أولى من الحمل على الموضع، قال اللَّه تعالى: ﴿وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَناً والشَّمْسَ والقَمَرَ حُسْبَاناً﴾[5]، ولم يقرأ أَحَدٌ بالخفض، واختلف الناس في (جاعل) في هذه الآية: فمنهم من ذهب إلى أنَّه بمعنى الحال، لأنَّ جَعْلَ اللَّه سبحانه اللَّيْلَ [سكناً][6] مستمرٌ[7]. وظاهر كلام سيبويه أنَّ جاعلاً في هذه الآية بمعنى الماضي[8]، وهو الذي يظهر لي، لأنَّ الكوفيين[9] قرأوا: ﴿وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَناً﴾ وينبغي أنْ يفسر القرآن إذا احتمل وجوهاً بالقرآن، وإذا كانت الآية تُقْرأُ بقراءتين إحداهما محتَمِلَةٌ، والأخرى ليس فيها احتمال، فيرجع في المحتمل إلى ما نصّ عليه في غير المحتمل، والمعنى: جعله مقدِّراً أنْ

---

(١) الجمل ص ٩٥، وفي نسخه الثلاث: «لأنَّ اسم الفاعل إنما يعمل».

(٢) في الأصل: «ليكون» بمثناه تحتية بعد اللاَّم، تحريف.

(٣) الكتاب ١/١٧١.

(٤) المصدر نفسه ١/١٧٤ ـ ١٧٥.

(٥) سورة الأنعام آية ٩٦، وقراءة عاصم وحمزة والكسائي ﴿وجَعَلَ﴾، وقرأ سائر السبعة ﴿وجاعل﴾ كما سيأتي.

(٦) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٧) في الأصل: «مستمراً».

(٨) انظر الكتاب ١/١٧٤.

(٩) عاصم وحمزة والكسائي، وقرأ سائر السبعة (وجاعل)/ انظر السبعة ص ٢٦٣، حجة القراءات ص ٢٦٢، الكشفِ عن وجوه القراءات السبع ١/٤٤١.

يكونَ سَكَناً، ويكون بمنزلة ما حكى سيبويه: مررت برَجُلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً[1]، أي: مقدِّراً الصيد به غداً، ويكون قوله سبحانه: ﴿والشَّمْسَ والقَمَرَ﴾ منصوبين بإضمار فعل تقديره: جَعَل، يدلُّ عليه (جاعل) المتقدم فهذا بمنزلة: هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ وعُمْراً، التقدير: وضرب عَمْراً، فإن فصلتَ بين حرف العطف والاسم لم يكن إلَّا النصبُ، فتقول: هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ وأوَّلَ من أمسِ عَمْراً، ولا يجوز الخفض، لأنَّه لا يفصل بين حرف العطف والمعطوف بفاصل، وإن كان الاسم منصوباً أو مرفوعاً إلا في الشِّعر، أنشد أبو علي[2]:

يوماً تراها كَمِثْلِ أَرْدِيَةِ العَصْبِ ويوماً أديمَها نَغِلاً [٦٢]

فجعل (أديمَها) معطوفاً على الهاء التي في (تراها) بالواو التي قبل يوم وفصل بين الواو وأديمها بالظرف[3]، ولولا الشِّعر لكان القياس أَنْ يقولَ: وأديمها يوماً نغِلاً/ ويمكن عندي أَنْ يكون على إضمار فعل، دلّ عليه (ترى) [٢٧١] المتقدِّمة[4]، ويكون بمنزلة: هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ وعمراً، التقدير وضرب عمراً.

وكان الأستاذ أبو علي يحتجّ للفارسي ويقول: ليس البيت بمنزلة: هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ وعمراً، لأنَّ ضارباً إذا كان بمعنى الماضي لا يصحُّ له عَمَلٌ في الاسم، والفعل يصحُّ له العمل في الاسم إذا عطف. فهذا بمنزلة ضربتُ زيداً وعمراً، فكما لا يصح لأحدٍ أن يقول: إنَّ هذا على إضمار

---

(١) الكتاب ٢/ ٤٩.
(٢) الإيضاح ١/ ١٤٨.
(٣) في الأصل: «بحرف العطف» وهو سهو، وبمثل ما أثبته يستقيم الكلام.
(٤) إلى هذا ذهب ابن الطراوة في الإفصاح ل ١٣، وقال المؤلف في الكافي ١/ ص ٣١ «وكذلك الفعل الذي جاء به أن أخذته على إضمار فعل يَدَلُّ عليه ما تقدم كان حسناً، وإن أخذته على العطف كان قبيحاً».

فعل، تقديره: وضرب عمراً، لا يصح أن يقال هنا: إن (أديمَها) محمولٌ على فعل مقدَّر، لأن الأَوَّلَ [مع وجود][1] حرف العطف مهيَّأ للعمل في الأديم فينبغي أَنْ يقال: إنه عامل فيه، وكان القياس أَنْ يَلِيَ حرفَ العطف الاسم لكن فُصل بينهما بالظرف للضرورة. وهذا القدر حَسَنٌ، وتوجيهه قَوِيٌ، والآخر ممكنٌ.

ومن الناس من قال: ليس في هذا فصل بين حرف العطف والمعطوف، وينبغي أَنْ يقال: إنَّ حرف العطف عطف يوماً على يوم المتقدِّم، وأديمها على الهاء، ونغِلاً على (كشَبه أردية العَصْب)، لأن قوله: كشبه أردية العصب، في موضع الحال، وهو يتعلَّق بمحذوف تقديره: كائنةً كشبه أَرْدِيَة العَصْب، فكأنَّه قال: يوماً تراها شبيهة بأردية العصب، ويوماً أَدِيمَها نغِلاً، وهذا بمنزلة قوله تعالى: ﴿أَوَ لَمْ يَرَوْا إلى الطَّيْرِ فَوْقَهم صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾[2] التأويل: قابضاتٍ. وقال النابغة:

٢٤٥ ـ فألغيتُه يوماً يُبِيرُ عدوَّه وبَحْرَ عطاءٍ يَسْتَخِفُّ المَعابِرا[3]

فقوله: وبحر عطاءٍ معطوف على (يُبير)، لأنَّ (يُبير) في موضع الحال وهو في تقدير: مُبيراً عدوَّه، ويكون هذا في العطف بمنزلة: كان زيدٌ قائماً وعمروٌ شاخصاً، فعمرو معطوف على زيد وشاخصٌ معطوف على قائم، وكذلك: ظننتُ زيداً قائماً وعمراً ضاحكاً، وأعلمتُ عمراً محمداً شاخصاً وبكراً عبد اللَّه خارجاً، فبكرٌ معطوف على عمروٍ، وعبدُ اللَّهِ معطوف على محمدٍ، وخارجٌ معطوف على شاخص، وإنما الذي لا يجوز أَنْ يعطف شيئانِ

(١) تكملة يتم بها الكلام مكانها مطموس من أثر الرطوبة.

(٢) سورة الملك آية ١٩.

(٣) ديوان ص ٧١. وشرح ابن عقيل ٣/٢٤٤، المقاصد النحوية ٤/١٧٦، وروايتهما: «ومجر عطاءاً» وهذا الرواية هي التي يتطلبها السياق الذي أورد المصنف الشاهد، لكن «بحر عطاء» جاءت واضحة تماماً في الأصل وهي رواية الديوان.

على شيئين قد شُرِّكا معهما في عاملين، وقد مضى الكلام في العطف على عاملين في باب العطف[1].

الجواب: إنَّ هذا لا يصحُّ إلَّا في الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، وهي كان وأخواتها، وظن وأخواتها، ولا يجوز ذلك في غيرهما. إذا قلتَ: ضربت زيداً اليوم وعمراً أمسِ، لم يجز أَنْ يقالَ: إنَّ أمس معطوفٌ على اليوم، لأنَّ حقَّ المعطوف أَنْ يَتَنَزَّلَ منزلةَ المعطوف عليه، وأنت إذا قلتَ: ضربتُ زيداً اليومَ فاليوم بيانٌ للزمان الذي وقع فيه ضَرْبُ زيدٍ، فيجب في المعطوف عليه أن يكون كذلك، وأنت إذا قلتَ: وأمسِ عَمْراً، فليس (أمس) بياناً لزمان ضَرْبِ زيدٍ فقد اختلفا، فلا يصحُّ العطف.

فإن قلتَ: فكيف جاء: ضربت زيداً الآنَ وعمراً أمسِ، وهذا ثابت من كلام العرب.

قلتُ: إنَّما جِيءَ بحرف العطف لتشريك عمرو مع زيد في الضَرْب، ولما وصل الضرب إلى الثاني كما وصل إلى الأَوَّلِ طلب زماناً، لأنَّ الفعلَ لا بُدَّ أَنْ يقعَ في الزمان، فاليوم بيانٌ لزمان ضَرْبِ زيدٍ، وأمس بيانٌ لزمان[2] ضَرْبِ عمروٍ بعدما وصل إليه بحرف العطف، وكذلك يجب أَنْ يُقالَ في مثل قولك: ضَرَبَ زيدٌ عمراً ومحمدٌ خالداً، أَنَّك عطفت محمداً على زيدٍ فلما عطفته صار الضَرْبُ واقعاً بين شخصين من زيد ومحمد، فطلب كلُّ واحدٍ منهما مَحَلًّا، فجئتَ بخالدٍ لذلك، وليس خالدٌ معطوفاً على عَمْرو، إذ لو كان كذلك للَزِمَ أَنْ يكونَ مضروباً لزيد ما كان عمرو. وأمَّا إذا قلتَ: كان زيدٌ قائماً ومحمدٌ[3] شاخِصاً فليس من هذا، لأنَّ كان طالبةٌ بالمسند والمسند إليه، فكان أنْ تأتيَ بزيد وقائم مرفوعين على الابتداء والخبر، لكنَّ العرَب شَبَّهت

---

(١) انظر ما تقدم ص٣٥٣.

(٢) في الأصل: «بيان لضرب عمرو».

(٣) في الأصل «محمداً».

كان بالفعل المتعدِّي، فرفعت المبتدأ ونصبت الخبر(١) على حَسَبِ ما تقدَّم في كان(٢)، ثم جاءت الجملةُ الثانيةُ معطوفةً على الجملة الأولى ليقعَ التشريك في كان، فوجب أنْ تعملَ كان في الجملة الثانية عملَها في الجملة الأولى لوصولها إليها بحرف العطف، فقد تنزَّلَتِ الجملةُ الثانية والجملةُ الأولى في كان وأخواتها منزلة الاسمين في: ضرب زيدٌ وعمرو.

وكذلك الكلام في إنَّ وأخواتها إذا قلتَ: إنَّ زيداً قائمٌ، ومحمداً(٣) شاخِصٌ وقع التشريك بين الجملتين في (إنَّ) فقد تنزَّلتَا منزلةَ المفردين، فصار عمل (إنَّ) في الاسمين حين قلتَ: إنَّ زيداً قائمٌ، كعمل ضَرَب [في](٤) زيدٍ؛ لأنَّ مطلوبَ (إنَّ) الجملةُ، لأنَّها جِيءَ بها لتوكيدها، ومطلوبَ (ضرب) الفاعل، فقد تنزَّلَتِ الجملةُ كلُّها منزلةَ زيدٍ، فكما يصحُّ أنْ يشرَّكَ/ [٢٧٢] مع زيدٍ غيره في الفعل، يَصحُّ أنْ يشَرَّكَ جملةٌ ثانيةٌ مع هذه الجملة في (إنَّ).

وكذلك: ظننتُ زيداً قائماً ومحمداً شاخصاً إنَّما وقع التشريك بين الجملتين لأنَّ مطلوبَ [ظننت] الجملةُ، على حَسَبِ ما تَقَدَّم في باب ظننت(٥)، فإذا صحَّ ما ذكرته فنرجع إلى قوله:

* يوماً تراها كشبه أردية العصب. . . * [٦٢]

فترى طالبةٌ للمفعول وهو الضمير، والظرفُ وقولُه: «كشِبْه أرديَة العَصْبِ» إنما جِيءَ بها لبيان زمان المرئي وحاله، ثم لما عُطِفَ الأديمُ على المفعول طلب زماناً آخر وحالةً أخرى فجيء بهما، فعلى هذا الواو في قوله:

---

(١) في الأصل: «فنصبت المبتدأ والخبر»، وهو سهو ـ فقد سبق قوله في باب كان: «فرفعت أحدهما تشبيهاً بالفاعل، ونصبت الآخر تشبيهاً بالمفعول وأشار هنا إلى ذلك

(٢) انظر ما تقدم ص ٦٦٢.

(٣) في الأصل: «محمدٌ».

(٤) تكملة يتم بها الكلام.

(٥) انظر ما تقدم ص٤٤٠.

«ويوماً أديمها نَغِلاً» إنَّما جيء بها لتعطِفَ المفعول على المفعول، والظرف إنما جِيءَ به بعد صحة العطف وكماله، وكذلك الحال إنَّما جِيء به بعد صحة العطف، فقوله ـ على هذا ـ «ويوماً أديمَها نغِلاً» قد فصل فيه بين حرف العطف والمعطوف.

فإن قلتَ: فما تصنع بقول امرىء القيس:

إنِّي بحبلِكِ واصلٌ حَبْلي وبريشِ نَبْلِك رائشٌ نَبْلِي [٦٣]

فقوله: (رائشٌ) معطوف على (واصلٌ) بالواو، وقد فصل بينهما بقوله «بريش نبلك». وهذا النوع كثير.

قلتُ: ليس هذان الموضعان سواءً، لأَنَّ (بريش) متعلِّق برائش فهو من تمامه، فكأَنَّهما شيء واحد، وليس كذلك إذا قلتَ: ضربتُ زيداً اليومَ وأمسِ عَمْراً، لأنَّ (أمسِ) ليس بمعمول لعمرو كما كان (بريش) معمولاً لرائش.

والبيتُ بمنزلة: ضربت زيداً أمسِ والآنَ عَمْراً، لأنَّ يوماً ليس متعلِّق بأديم.

قوله:

(إذا كان اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال كان فيه وجهان)[١]. لم يذكر الاعتماد، ولا ذكر الصِّفة، ولا التصغير، وقد تقدَّمَ أَنَّ سيبويه يشترط في عمل اسم الفاعل أربعة شروط[٢]:

---

(١) الجمل ص ٩٦، وفيه «فإذا..... كان لك فيه..» وفي الخطتين: «وإذا» مع ثبوت «لك» فيها.

(٢) هكذا في الأصل: «تقدَّم أن سيبويه يشترط» والذي تقدم قوله ص ٩٩٩: «اعلم أَنَّ اسم الفاعل والمفعول إذا كانا بغير ألف ولام ولا إضافةٍ لا يعملان إلَّا بشروط أربعة» ولم يذكر أنَّ سيبويه يشترط هذه الشروط الأربعة مجتمعة بل سيأتي قوله ص ١٠٢٥ «وأما الوصف فظهر من كلام سيبويه في باب الصفات أنَّ من العرب مَن يعمل وإن وصف» كما تقدَّم ص ١٠٠١ قوله في الشرط الرابع: «وذكر هذا أبو علي في باب التصغير».

أحدها: ألَّا يكون بمعنى الماضي.

الثاني: أن يعتمد.

الثالث: ألَّا يوصَفَ، وقد ذكرتُ أنَّ المراد بهذا ألَّا يوصف قبل العمل. وأمَّا أن يعمل ثم يوصف فجائز على حَسَبِ ما ذكرتُ.

الرابع: ألَّا يصغَّر، وهذه الشروط إنما هي في الأكثر. وقد بيَّن أبو القاسم في باب الابتداء أنَّ مذهب سيبويه أنَّ اسم الفاعل لا يعمل إذا لم يعتمد وأنَّ غيره خالفه في ذلك فأعمله غير معتمد، وهو الأخفش، حين[1] ذكر أبو القاسم: قائمٌ زيدٌ، فقال: «قائمٌ خبر مقدَّم، وزيد مبتدأ لا يجيز سيبويه غير ذلك»[2] ثمَّ قال: «وقد أجاز غيره وجهاً آخر».

فأنا أتكلَّم على اسم الفاعل إذا لم يعتمد، فأقول: إنَّما صحَّ عمل اسم الفاعل مع الاعتماد، ومع تَقَدُّم همزة الاستفهام، ويجري مَجْرى همزة الاستفهام (ما) النافيةُ، ولم يصحَّ عمله بغير اعتماد، فمن أعمله فإنما أعمله بالقياس، أو بما جاء في الشِّعر، والذي يأتي في الشِّعر، والذي يأتي في الشِّعر لا يُبْنَى عليه قانونٌ، ولا يُعْتَدُّ به، لأنَّ الشِّعر موضع ضرورة، وأمَّا القياس فلا يصحُّ حتى لا يكون بين الفرع والأصل فرق مناسب يمكن أنْ يكون مرعياً في الحكم. واسم الفاعل إذا اعتمد قَوِيَ فيه جانب الفعل لأنَّ الفعلَ إنَّما سِيق لِيُسْنَدَ إلى الفاعل، ولذلك اشتُقَّ من الحدث، واسم الفاعل إذا جرى على غيره صار بذلك شبيهاً بالفعل، وكذلك إذا تقدَّمت عليه أداةُ الاستفهام، لأنَّ الاستفهامَ طالبٌ بالفعل، ألَا ترى أنَّه لا يجوز أنْ تقولَ: هل زيدٌ ضربتَه؟ ولا هل زيداً ضربته؟ على إضمار الفعل، لأنَّ (هل) من حروف

---

(١) قوله: «حين» يرتبط بقوله السابق: «وقد بين».

(٢) عبارة الزجاجي في الجمل ص ٤٩ - ٥٠: «فإذا قلتَ: قائم زيدٌ قلتَ في التثنية: قائمان الزيدان، وفي الجمع: قائمون الزيدون. ثنيت قائماً وجمعته، لأنه خبر مقدم، ولا يجيز سيبويه غير ذلك، وقد أجاز. . .وانظر ما تقدم ص٥٧٨، ٦٠٠.

الاستفهام، والاستفهام طالب بالفعل، فلا بُدَّ أنْ تقول: هل ضربتَ زيداً؟، وتأتي بعدها بالفعل، فإن اضطرَّ شاعر قال: هل زيداً ضربتَه؟ بالنصب لا غير، لأنَّ الاستفهامَ طالبٌ بالفعل، فإذا لم يمكن ولايته الفعل ظاهرةً كانت مقدرةً فنصبوا زيداً بإضمار فعلٍ، وقد تقدَّم الكلام في هذا مستوعباً في باب الاشتغال[1].

فإذا تبيَّن أنَّ اسم الفاعل المعتمِد أقوى في شَبَه الفعل من اسم الفاعل غير المعتمِد بطل القياس، إذ لعلّ العربَ راعت تلك القُوَّة في العمل، فإذا أسقطناها كنَّا قد تعدَّينا على العرب، وأثبتنا أنَّ ذلك من لغتها بالوَهْم.

وكذلك لا يصحُّ أنْ يقاس ما لم يتقدَّم عليه أداة الاستفهام على ما تقدَّم لأنَّ الاستفهامَ يُقَوِّي جانب الفعل، فلعلَّ العربَ راعت في عمل اسم الفاعل تلك القُوَّة، فإن نحن أعملناه عند إزالة الاعتماد كُنَّا قد أعملنا اسم الفاعل بالوَهْم.

[٢٧٣] وكذلك لا يصحُّ/ إعمالُ اسم الفاعل ولم تتقدَّم عليه (ما) النافيةُ بالقياس على ما تقدمت عليه (ما) النافيةُ، لأنَّ النفيَ أيْضاً يَقْوَى معه جانبُ الفعل، وكذلك (لا) وقد تقدَّم بيان ذلك في باب الاشتغال[2]، فلعلَّ العربَ راعتْهُ، فاضبط هذا فإنه صحيح ومرعيٌّ في الصنعة.

ويظهر من إطلاق أبي القاسم أنَّ مذهبَه[3] مذهب أبي الحسن.

وأمَّا الوصف فظهر من كلام سيبويه في باب الصفات أنَّ مِنَ العرب مَنْ يُعْمِلُ وإنْ وَصَفَ[4]، وإذا كان ذلك في الوصف يكون بلا شَكٍّ مع التصغير، لأنَّ التصغيرَ في الاسم كالوصف فيه، وقد وُجِدَ التصغيرُ في فعل التعجب.

(١) انظر ما تقدم ص ٦٣٢.

(٢) انظر ما تقدم ص٦٣٤ ـ ٦٣٥.

(٣) في الأصل «مذهب مذهب» بسقوط الهاء من أولهما.

(٤) في الكتاب ٢/٢٩: «ألَا ترى أنَّك لو قلتَ: مررتُ بضاربٍ ظريفٍ زيداً، وهذا ضاربٌ عاقلٌ أباه كان قبيحاً، لأنَّه وصفه فجعل حاله كحال الأسماء..».

قوله: (أحدهما وهو الأَجْوَدُ أَنْ تُنَوِّنه ويُنْصَبَ [به] ما بعده)[1].

يظهر منه في باب «ثاني اثنين وثالث ثلاثة» أَنَّ الاختيارَ الخفضُ[2]، وهذا الذي ذكره هنا هو الصحيح، لأنَّ الإضافة لا يراد بها هنا إلَّا التخفيفُ، ولم يُؤتَ بها للتعريف، فالإضافة في هذا خروجٌ عن الأصل، وثانية عن النصب، والأولى أنْ يُؤتى بالشيء على أصله ما أمكن، وأَمَّا إذا قُصِد بالإضافة التعريف فلا خلافَ أَنَّه لا يكون إلَّا الإضافة والخفض، لأنَّه لا سبيل إلى النصب مع قصد التعريف. وسيتبيَّن هذا في آخر الباب مكمَّلاً[3].

قوله: (لأنَّه ضارع الفعل المستقبل)[4].

يريد في الحركات والسكنات على حَسَبِ ما تقدَّم[5].

ثم أتى بقول زهير:

بدا لي أَنِّي لَسْتُ مُدركَ ما مضى ولا سابِقاً إذا كان جَائِيـاً[6] [٥١]

في هذا البيت شاهدا.

أحدهما: (ولا سابِقاً شيئاً).

الثاني: (مدركَ ما مضى)، فقوله: (مدركَ ما مضى) شاهدٌ على جواز الإضافةِ لأنَّ الأصلَ: (مدركاً ما مضى) ثم أُضيفَ طلباً للتخفيف بزوال التنوين.

فقوله: (سابِقاً شيئاً) شاهدٌ على التنوين والنصب. وروى سيبويه (ولا سابقٍ) بالخفض[7]، وكان هذا على توهم: لستُ بمدركٍ ما مضى لأنَّهم

---

(١) الجمل ص ٩٦.
(٢) المصدر نفسه ص ١٤٤.
(٣) انظر ما سيأتي ص١٠٣٩.
(٤) الجمل ص ٩٦.
(٥) انظر ما تقدم ص٩٩٧.
(٦) الجمل ص ٩٦.
(٧) الكتاب ٢٩/٣.

يزيدون الباء هنا كثيراً للتوكيد، فجرى آخر الكلام على توهُم ذلك موجوداً أوَّلًا، ولو كان ذلك موجوداً لكان الخفض في سابقٍ، وإن كان هذا متوهماً مع أنَّ حرف الجر زائدٌ فأَنْ يُتَوَهَّمَ مع ما هو أصلٌ أولى، وسيعود الكلام في هذا في هذا الباب.

وقوله: (ولا سابقاً شيئاً): أي لا يفوتُ ما قُدِّر أَنْ يَأتِيَني، كما لا أَقْدِر على رَدِّ ما مضى.

وقوله: (إذا كان جائيا) معناه: إذا كان مقدَّراً، أي: لا أفوتُه إذا قُدِّر مجيئهُ، ولا أَقْدِرُ على دفعه، وتتعلق (إذا) بجوابها، وهو هنا محذوف دلَّ عليه سابقٌ، ويجري هذا مَجْرى قولك: أُكْرِمُ زيداً إنْ جاءني، فأكرمُ زيداً دليلٌ على جواب (إن جاءني). وسيأتي الكلام في هـذا فـي باب الشرط، وما فيه من الخلاف.

ومن الناس من جعل (إذا) تتعلَّق بمـا قبلها وبما بعدها وغَلَب عليها حكم الظرف فعلى هذا تتعلَّق (إذا) هنا بقوله (سابق)، ولا يحتاج إلى حذف، ومذهب أبي علي وابن جني أنَّ (إذا) غَلَبَ عليها حكمُ الشرط، فلا يتقدَّم عليها شيء، وإليه كان الأستاذ أبو علي يذهب. وهو عندي أحسن ما أمكن.

ثم أتى بقول امرىء القيس:

إني بحبلك واصـلٌ حـبلي وبريش نبلك رائش نبلي[1] [٦٣]

هنا شاهدان:

أحدهما: (واصلٌ حبلي).

والثاني: (رائشٌ نَبْلي)، لأنَّ (نَبْلي) لا يصحُّ أَنْ يكونَ في موضع خفض لمكان التنوين، فيكون في موضع نصب، فيصير على هذا بمنزلة:

---

(١) الجمل ص ٩٨.

(ولا سابقٍ شيئاً)، وقد مضى الكلام في تعلُّق (بـريش) بقولـه: (رائش نبلي)[1]، وأنَّه[2] كان مما يُحَسِّن الفصل بين حرف العطف والمعطوف، وإن كان الاختيار ألَّا يُفْصَلَ.

ثم أتى بقول [ابن أبي][3] ربيعة:

٢٤٦ ـ وكم مالىء عينيه من شيء غيره   إذا راح نحو الجمرة البيض كالدُّمى[4]

الشاهِد في قوله: (وكم مالىءٍ عينيه)، لأَنَّ عينيه منصوبةٌ وليست مخفوضةً، لمكان التنوين، على حَسَبِ ما تقدَّم في (واصلٌ حَبْلي) و(رائشٌ نَبْلي)، وقوله (كالدُّمى) في موضع الحالِ من البيض، التقدير: كائناتٍ كالدُّمى، وخبر (كم) محذوف، التقدير: وكم مالىء عينيه من شيء غيره بِمِنىً، فحُذِفَ ذلك، ويكون (إذا راح) متعلِّق بمحذوف كما تُقَدِّر في (إذا كان جائيا)، وهذا على مذهب أبي علي وابن جني ومن تبعهما.

ومن أجاز أَنْ يتعلق (إذا) بما قبلها وغلَّب عليها حكم الظرف، فتكون [٢٧٤] (إذا) هنا متعلِّقةً بمالىءٍ، ويكون التقدير: / كثير من الرجال المالئينَ أعينَهُم في هذا الزمان من شيء غيـرهـم[5] بمنى. ويجوز عندي على مذهب من يُعْمِلُ في (إذا) ما قبلها أَنْ تكونَ (إذا) خبرَ (كم)، وتكون بمنزلة.

* أكلَّ عامٍ نَعَمٌ تحوونَه * [١٤٤]

لأَنَّ المقصودَ هنا الاخبارُ بظرف الزمان عن الحدث، والتقدير: مَلءُ العيون من النساء كائن في هذا الوقت من خلق كثير، ويكون بمنزلة: أكلَّ

---

(١) انظر ما تقدم ص ٣٦٠.

(٢) في الأصل: «إن».

(٣) تكملة تصح بها النسبة، مأخوذة من الجمل ص ٩٧.

(٤) الجمل ص ٩٧، والبيت في ديوان عمر ص ٤٥١، الكتاب ١/١٦٥، شرح أبيات الجمل لابن سيده ل ١١٨، الحلل ص ١١٤، الفصول والجمل ص ١٠٩، وقبله:

وكـم مـن قـتـيـل لا يُـبَـاءُ بـه   دَمٌ ومِن غِـلق رهـنـاً إذا ضَـمَّـه مِـنـي

(٥) في الأصل: «غيره».

يومٍ رجلٌ مقتول لك. وقد مضى الكلام في هذا في باب الابتداء[1].

قوله: (والوجْهُ الآخرُ أَنْ تَحذِفَ التنوين وتخفضَ وأنت تريد الحال أو الاستقبال)[2].

قوله: (وأنت تريد الحال أو الاستقبال) توكيد، لأنَّ كلامَه في اسم الفاعل إذا أُرِيدَ به الحال والاستقبال.

وقوله: (لمعاقبة التنوين الإضافة)[3] يريد أَنَّ التنوين لا يجتمعُ مع الإضافة، وقد تقدمتِ العلَّة في امتناع الجمع بين التنوين والإضافة، وأنَّ ذلك لأجل أنَّ المضاف والمضافَ إليه كالشيء الواحد، والتنوين لا يكون في الأوساط إنما يكون في الأواخر.

قوله: (ولا يجوز النصب مع حذف التنوين إلَّا في المعطوف بإضمار فعل)[4].

إذا قلت: هذا ضاربُ زيدٍ الآن وعَمْراً، فالنحويون قد اختلفوا في نصب عمرو، على ثلاثة مذاهب:

أحدها: أن النصب هنا بإضمار فعل، كما قال أبو القاسم، وكذلك قال سيبويه في هذه المسألة: إنَّ النصب بإضمار فعل، والتقدير: هذا ضاربُ زيدٍ ويضرب عمراً[5]، فحذف الفعل لدلالة ضارب عليه، كما كان ذلك في اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي، وإلى هذا ذهب ابن أبي العافية، وقال: إنَّ العطف على الموضع لا يجوز هنا، وإنما يجوز العطفُ على الموضع بشرطين:

---

(١) انظر ما تقدم ص٦٠١ فما بعدها.
(٢) الجمل ص ٩٩، وفيه «الاستقبال» وكذا في (ج) وفي (س): «أو» كما هنا.
(٣) (٤) الجمل ص ٩٩.
(٥) انظر الكتاب ١/١٦٩ - ١٧٤.

أحدهما: أنْ يكونَ الطالب بالموضع ظاهراً.

الثاني: أنْ يكونَ الموضع مما يجوز فيه أنْ يَظْهَرَ، وذلك قولك: ليس زيدٌ بقائم ولا قاعداً، لأنَّ (ليس) طالبةٌ بالنصب، والباء ليست بلازمةٍ، لك أنْ تُسْقِطَها فتقول: ليس زيدٌ قائماً، وكذلك ما زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلاً، يجوز العطف هنا على الموضع لوجود الشرطين، ألا ترى أنَّ (ما) تطلب بنصب الخبر عند أهل الحجاز وليست الباء لازمة، لأنَّ الأصل أنْ تقولَ: ما زيدٌ جباناً، وإنما دخلت الباء توكيداً للخبر، والتوكيد في الكلام ليس بلازم، ومتى وُجِد حرفٌ زائد للتوكيد ولَزِمَ فذلك خروجٌ عن القياس، وكذلك إذا قلتَ ـ على لغة بني تميم ـ[1] ما زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٌ، ورفعت بالعطف جاز، لأنَّ الشرطينِ موجودان، لأنَّ المبتدأ هو العامل في الخبر، وزيدٌ مبتدأ، ولك أنْ تُسْقِطَ الباء، لأنها دخلت للتوكيد، فكأنَّكَ قلتَ: ما زيدٌ قائماً ولا قاعداً، وسأتكلَّم معه بعد في هذين الشرطين[2]. وقد مضى الكلام معه في باب (إنَّ) في هذا[3] وأعيدُه.

المذهب الثاني: أنَّك إذا قلتَ: هذا ضاربُ زيدٍ الآنَ وعمراً[4]، وأضفت، وليستِ الإضافةُ للتعريف، وإنَّما هي للتخفيف، والأصل: هذا ضاربٌ زيداً الآن. ثم قلت: وعَمْراً، فعمرو معطوف على الموضع، وعلى تَوَهُّم النصب، وإذا كانوا يقولون:

* إن الحوادث أودى بها * [٤٩]

لأنَّ الحوادثَ والحدثانَ يترادفان على الموضع الواحد، وليس أَحَدُهما

---

(١) (ما) عند التميميين لا تعمل، وتعمل عند الحجازيين عمل (ليس)/ انظر الكتاب ٥٧/١، رصف المباني ص ٣١٠-٣١٣. . .، وانظر النحو والصرف بين التميميين والحجازيين ص ٢٦ فما بعدها.

(٢) انظر ما سيأتي ص١٠٣٢ فما بعدها.

(٣) انظر ما تقدم ص٧٩٣.

(٤) في الأصل: «الآن أو غداً». وهو تحريف.

أصلاً لصاحبه فكيف لا يُتَوَهَّم الأصل والكلام يقتضيه؟!.

وقد تقدَّم أَنَّ سيبويه روى بيت زهير (ولا سابقٍ) بخفض سابق على تَوَهُّم بمدركٍ، وحكى سيبويه: اجتمعتْ أَهْلُ اليَمَامَةِ[1] وهذا لو نُطِقَ به لم يكن أصلاً، ولكان الكلام يجري على الاتساع، فإذا كانوا يَتَوَهَّمُون ما ليس بأصل، ويحملون عليه فأَنْ يَتَوَهَّمُوا ما هو أصل أحرى وأولى، وهذا بيِّن.

وأمر آخر أَنَّك إذا قلتَ: هذا ضاربٌ زيداً، فضارب ينصب زيداً، لأنَّه بمنزلة يضرِبُ، وإنما أضافوا وخفضوا ليخِفَّ اللَّفْظُ، والمعنى على النصب، وضاربٌ هنا ـ وإن كان مضافاً ـ بمنزلة يَضْرِبُ، فالذي به عَمِل ـ وهو المعنى، والجريانُ على الفعل في الحركات والسكنات وعدد الحروف ـ كان فيه بَعْدَ الإضافةِ كما كان قَبْلَ الإضافة، لكنَّ العربَ خفضت بحذف التنوين طلباً للتخفيف، فصار هذا بمنزلة مررتُ بزيدٍ، الفعل طالبٌ زيداً بالنصب، لأنَّه يطلبُه على أَنَّه فَضْلَةٌ، ويُسْتَغْنَى عنه لكنْ منع من ظهور العمل حرفُ الجرِّ المضيفُ.

[٢٧٥] وكذلك إذا قلتَ: ليس زيدٌ بقائمٍ، (ليس) طالبةٌ قائماً بالنصب/ لأنَّه خَبَرٌ لها، لكن منع من ظهورِ النصب دخولُ حرفِ الجَرِّ الذي أصلُه أَنْ يكونَ مضيفاً، فكما يجوز أَنْ تَعطِفَ على تَوَهُّم إسقاط الباء، ويقع التشريك في (ليس)، يجوز أنْ يُعْطَفَ على تَوَهُم إزالةِ الإضافةِ، فقد صار ـ على هذا ـ قولُك: هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً، بمنزلة: ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعداً، وبمنزلة قولك: ما زيدٌ بقائمٍ ولا قاعداً. وقد تقدَّم الكلام في هذا[2].

المذهب الثالث: أنَّ الوجهين جائزانِ، فإذا قلتَ هذا ضاربُ زيدٍ غداً وعَمْراً، جاز لك أَنْ تَنْصِبَ عَمْراً بإضمار فعل تقديرُه: ويضرِبُ عَمْراً، كما

(١) الكتاب ١/٥٣.
(٢) انظر ما تقدم ص٨٠٠.

جاز لك ذلك في اسم الفاعل بمعنى الماضي، بل النصبُ هنا بإضمار فعلٍ أحسنُ من النصب بإضمار فعل في اسم الفاعل بمعنى الماضي، لأنَّ المفسِّر هنا عاملٌ في الأصل، والمفسِّرَ هناك لا يصحُّ أنْ يعملَ، وعند الكسائي هما سواء، لأنَّ اسم الفاعل بمعنى الماضي عنده يعمل، على حَسَبِ ما تقدَّم[1].

وجاز لك أنْ تعطِفَ على الموضع وعلى تَوَهُّمِ النصب، على حَسَبِ ما تقدَّمَ.

ثم اختلف أصحاب هذا المذهب في أيِّهما أحْسَنُ؟ فمنهم مَنْ قال: النصب بإضمار فعل أحسنُ من العطف على الموضع، لأنَّ العرب ممّا يحذفون ويستغنون، ألا ترى أنَّ الألفاظ إنما احتيج إليها لتدلَّ على المعنى وتبيِّنه عند المخاطب، فإذا كان معنا ما يدلُّ على الشيء ويُبيِّنه، فلا حاجة في اللفظ، بل يكونُ اللَّفظُ كلفظٍ تَكَرَّرَ للتوكيد.

وقال سيبويه في مثل قولك: هذا ضارب زيد غداً وعمراً: إن عَمْراً منصوب بإضمار فعل[2]، فمن الناس مَنْ أخذ هذا على أنَّه عنده لا يجوز غيره، وهو ابن أبي العافية، ومن قال بقوله.

ومنهم من قال: إنَّ مذهب سيبويه أنَّ الوجهين جائزان، ويقتضي ذلك كلامه في الكتاب، لأنَّه قال في قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بريءٌ من المشركين ورَسُوْلُه﴾[3] إنَّ الرفعَ يكون على الموضع[4]، ولا فرقَ بين العطف في (إنَّ) على الموضع وتَوَهُّم إسقاطها، والعطف في اسم الفاعل على الموضع وتَوَهُم التنوين وإنَّما قال سيبويه في مثل: هذا ضاربُ زيد وعمراً: إنَّه منصوب

---

(١) انظر ما تقدم ص٩٩٩.

(٢) في الكتاب ١/١٦٩: «وإن شئت نصبت على المعنى، وتضمر له ناصباً، فتقول هذا ضاربُ زيد وعمراً، كأنَّه قال: ويضربُ عَمْراً، أو ضاربُ عمراً».

(٣) سورة التوبة آية ٣.

(٤) الكتاب ١/٢٣٨.

بإضمار فعل لأنَّ الإضمارَ مهما قُدِر عليه أحسنُ من العطف على الموضع، وتَوَهُم ما ليس موجوداً، وهذا التأويل عندي أحسن وعليه ينبغي أَنْ يُحْمَل كلامُ سيبويه.

ومن النحويين من ذهب إلى أنَّ العطفَ على الموضع أحسنُ، وأَنَّ الوجهين جائزان في قولك: هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً، إلَّا أَنَّ العطفَ على الموضع أحسن، والذي يظهر لي أَنَّ المذهبين جائزان، وإضمار الفعل أحسن، لأنَّ الحذف أكثر في كلام العرب من توهُّم ما ليس موجوداً، وترك ما لُفِظَ به.

وما تقدر لك في اسم الفاعل إذا كان مفرداً يجري فيه إذا كان جميعاً مكسراً، وإذا كان جميعاً مؤنثاً سالماً، فتقول: هؤلاء ضُرَّاب زيد [غداً][1] وعمراً الآن، فيكون لك في عمرو وجهان:

أحدهما: النصب بفعل تقديره: ويضربون عمراً.

الثاني: العطف على الموضع. وكذلك إذا قلتَ: هُنَّ حواجُّ بَيْتِ اللَّهِ[2] والمدينةِ يجوز لك في المدينة الخفضُ بالعطف، والنصبُ بإضمار فعل، أو بالعطف على الموضع، وتُقَدِّر إذا نصبت بإضمار فعل: يَقْصِدْنَ المدينةَ.

فإن قلتَ: والحَجُّ لا يقال إلا في قَصْد مكةَ، ولا يقال لمن يقصد المدينة حَجَّ فكيف تكون المدينةُ معطوفةً على مكة.

قلتُ قد جاء هذا النوع من كلام العرب، قال:

٢٤٧ ـ * متقلِّداً سيفاً ورُمْحاً *[3]

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٢) الكتاب ١/١٠٩.

(٣) صدره:

والعرب لا تقول: تقلَّدتُ الرمح، وإنما يقال: اضطَبَنْتُه، أي: جعلته تحت ضِبْنِي[1]، وقال:

٢٤٨ ـ .... يحلين ياقوتاً وشَذْراً مُفَقَّرَا[2]
وريحَ سناً في حُقَّةٍ حميريةٍ ....

ولا يصحُّ أَنْ يقال: تَحَلَّيْنَ ريحَ سَناً، وإنَّما يقال: تَضَمَّخْنَ ريح سناً. والنحويون في هذا وفي أمثاله على وجهين:

أحدهما: أنْ يُضمروا للثاني فعلاً يناسبه، فيقدَّر هنا: يُضَمَّخن ريح سَناً[3]، ويقدَّر هناك: وحاملاً رمحاً، وحُذِفا لدَلالةِ الأوَّل عليهما، لأنَّ التضميخ في الطيب نظير التحلية في الياقوت، وما أشبهه.

ومن الناس من أخذ على هذا قولَه تعالى: ﴿وإِذْ آتَيْنَا مُوْسَى الكِتَابَ

= * يا ليت زوجَك قد غدا *

وهو لعبد الله بن الزبعري السَهْمي (من شعراء قريش الذين وقفوا ضد دعوة الإسلام، هجا المسلمين وتشفى مما نالهم يوم أحد، ثم أسلم ومدح النبي ﷺ/ ترجمته في الأغاني ١٥/١٧٩، طبقات فحول الشعراء ١/٣٣٣ ـ ٣٤٤).

وانظر الشاهد في مجاز القرآن ٢/٦٨، معاني القرآن للفراء ١/١٢١، تأويل مشكل القرآن ص ٢١٤، المقتضب ٢/٥٠، الزاهر لابن الأنباري ١/١٤٧، إعراب القرآن للنحاس ١/٥٠٣، ٢/٦٨، ٣/٣١٠، الخصائص ٢/٤٣١، أمالي ابن الشجري ٢/٣٢١، الإنصاف ١/٦١٢، شرح المفصل ٢/٥٠، والنهاية (رغب) ٢/٢٣٧ و(هدا) ٥/٢٥٤.

(١) الضِبْن: ما بين الكَشْح والإِبِط/ اللسان «ضبن».

(٢) في الأصل «سدراً مععراً» غير معجمة، و«حمرية» في القافية مما جعل قراءة البيت والاهتداء إلى نسبته مركباً وعراً، وقد رجعت إلى كثير من المظان علَّنى أظفر بالبيت فلم أوفق حتى وجدت في فهرس اللغة في ديوان امرىء القيس ص ٥٠٢ «ريح وسناً [كذا] ص ٥٩» ولما رجعت إلى الموضع المشار إليه من الديوان وجدت أن الشاهد ملفق من عجز بيت لامرىء القيس وصدر الذي يليه، والبيتان بتمامهما كما في الديوان ص ٥٩.

غرائرُ في كِنٍّ وصَوْنٍ ونَعْمَةٍ ... يُحَلَّيْنَ ياقوتاً وشَذْراً مُفَقَّراً
وريْحَ سَناً في حُقَّةٍ حميريةٍ ... تُخَصُّ بمفروك من المسك أذْفَرا

(٣) الضَمْخ: لطخ الجسد بالطيب، والسنا نبتٌ، اللسان «ضمخ»، «سنا».

والفُرْقَانَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾[1]، لأنَّ الفرقان هو: القرآن، وإنَّما أُوْتِيَ القرآنَ محمدٌ[2] ﷺ، فجعل التقدير: وإذا آتينا موسى الكتاب ومحمداً الفرقانَ، فاستغنى بموسى، لأنَّ التوراةَ لموسى نظيرةُ القرآن لمحمد ﷺ.

ومن الناس من أخذ الآية على أَنَّ التوراة سُمِّيت فرقاناً، لأنَّها/ فرقت [٢٧٦] بين الحقِّ والباطل[3] فعلى هذا المذهب لا يكون في مثل قولك: هن حواجُّ بيت اللّهِ والمدينةَ، إلّا النصبُ بإضمار فعل، ولا يجوز على هذا الخفض، لأنَّ الخفض إنما يكون ثانياً عن النصب بالعطف على الموضع، وأما إذا كان منصوباً بإضمار فعلٍ فهو في تقدير عامل آخر، فلا يصح التشريك مع الأوَّل في عامله، ألَا ترى أنَّك لو قلتَ: هذا ضاربُ زيد وضاربٌ عمراً، لم يتقدَّر[4] في عمرو الخفض أبداً.

الثاني: أَنْ يكونَ رُمْحٌ معطوفاً على سيفٍ، ويكون قد شُرِّك معه فيما تَضَمَّنَهُ (متقلِّداً)، وإن كان لا يقال: تَقَلَّدتُ الرُّمْحَ، لأنَّ التَقَلُّد داخلٌ تحت الحَمْـل، والحمل جنس يكـون بتَقَلُّد وبغير تَقَلُّد، فعـطف رمحـاً على [سيف][5] على تقدير تشريكه في حامل، وتوهَّم: حاملاً سيفاً ورمحاً، وكذلك التحلية[6] والتضميخ في الجارية يرجعان إلى التزيين والتحسين، فيكونُ العطف على تَوَهُّم ما يقع فيه الاشتراك ولهذا نظائر كثيرة، فعلى هذا يجوز الخفضُ والنصبُ على الموضع.

وهذا كلُّه إذا أخذنا الحَجَّ على العرب، فإن أخذنا الحج على أَصْل

---

(١) سورة البقرة آية ٥٣.

(٢) في الأصل «محمداً».

(٣) خَصَّ الشريف المرتضى هذه الآية بمجلس من مجالسه التي تضمَّنَها كتابه غُرَر الفوائد ودُرَر القلائد ـ أمالي المرتضى ـ ٢/٢٥٨ فما بعدها فذكر هذين الوجهين وثلاثةً أُخَر.

(٤) في الأصل: «ينعدر» بالنون بعد المثناه التحتية بعدهما مهمل.

(٥) كلمة مطموسة في الأصل بقي منها ما يشبه الفاء.

(٦) تكملة يتم بها الكلام.

اللغة، كان قولك: هن حواجُّ بيتِ اللّهِ والمدينةِ، بمنزلة قولك: قواصدُ بَيْتِ اللّهِ والمدينة.

ثم أتى بقول الشاعر:

٢٤٩ ـ هل أَنْتَ باعثُ دِينارٍ لحاجتِنا أو عبدَ ربٍ أَخَا عونِ بن مِخراقِ[١]

دِينارٌ هنا اسمُ رجل، وقوله: (أو عبدَ ربٍّ) يَحْتَمِلَ أَنْ يكونَ منصوباً بإضمار فعل ويَحْتَمِلُ أَنْ يكون معطوفاً على الموضع، على حسبِ ما تقدَّم، والخلاف هنا كما تقدَّم.

قوله: (هكذا رووه بنصب المعطوف بإضمار فعل)[٢].

احتاج أَنْ يقولَ هذا، لأنَّ الخفضَ أحسنُ في هذا النوعِ، لأَنَّه سُمِع من العرب منصوباً وبلا شكٍّ أَنَّ نصبه لامتناع الخفض، لو خُفِض (أو عبدِ رَبٍّ أخي) لم ينكسر الشِّعْرَ.

قوله: (فإذا ثَنَّيْتَ اسمَ الفاعل وهو بمعنى الحال أو الاستقبال أو جمَعتَه[٣]، جاز لك فيه وجهان: إثباتُ النون وحذفُها، فإذا أثبتَّ النونَ لم يكن فيما بعدها إلاّ النصبُ، لأَنَّها لا تجتمع مع المضاف إليه)[٤].

قوله: (أو جمعتَه) يريد الجمعَ المذكر السالم، ولم يحتج إلى تقييد،

---

(١) الجمل ص ٩٩، والبيت لمجهول، وقيل: إنَّه مصنوع، وقال البغدادي في خزانة الأدب ٤٧٧/٣: «وقال ابن خلف: قيل هو لجابر بن رألان السنبسي، وسنبس أبو حي من طي، ونسبه غير خدمة سيبويه إلى جرير وإلى تأبط شر...»، وليس في ديوان جرير المطبوع.
وانظر البيت في الكتاب ١٧١/١، شرح أبياته لابن السيرافي ٣٩٥/١، المقتضب ١٥١/٤، شرح أبيات الجمل لابن سيدة ل ١١٨، الحلل ص ١١٨، الفصول والجمل ص ١١٠، شرح ابن عقيل ١٢٠/٣، همع الهوامع ٢٩٥/٥.

(٢) الجمل ص ٩٩.

(٣) سقطت من الأصل كما يدلُّ كلامه بعد، وهي في الجمل بنسخه الثلاث.

(٤) الجمل ص ٩٩، وفيه «والاستقبال... لم يكن بعدها»، وجاءت العبارة في (س) كما أوردها المصنف.

لأنَّه قال بعد هذا: «كان لك فيه وجهان: إثبات النون وحذفها» ولا تجد جمعاً يلحقه النون من آخره وتسقط للإضافة إلاَّ الجمع المذكر السالم.

قوله: «لأنَّها لا تجتمع مع المضاف إليه»: يريد أَنَّ النون اللاحقة للتثنية والجمع المذكر السالم تسقط في الإضافة، وإن كانت تَثْبُتُ مع الألف، لأنَّها غَلَبَ عليها حكمُ الحركةِ مع الألف واللام، وغَلَبَ عليها حكمُ التنوين مع الإضافة.

قوله: (ولك حذفُ النون من التثنية والجمع، فإذا حذفتَها كنتَ مخيّراً في خفض ما بعدها على الإضافة، ونصبِه على أَلَّا تُقَدِّرَ حذفَ النون لمعاقبةِ الإضافة، ولكن للتخفيفِ)[1].

اعلم أَنَّ حذفَ النون مع النصب لا يكون إلاَّ في اسم الفاعلِ المثَنَّى والمجموع، إذا كان بالألف واللام، وأما إذا كان بغير ألف ولامٍ، فلا يكونُ فيه حذفُ النونِ والنصبُ، ولا بُدَّ إذا حذفتَ النون من الإضافة، فتقول: هذان ضاربا زيدٍ[2]، وهؤلاء ضاربو عمروٍ، ولا يجوز غيرُ ذلك. قال الله تعالى: ﴿ إِنَّكُم لَذَائِقُو العَذَابِ الأَلِيْمِ ﴾[3]، قال أبو زيد: كان أبو السمَّال يقرأ حرفاً يَلْحَنُ فيه بعد أنْ كان فصيحاً[4]، وهو قوله سبحانه: ﴿ إِنَّكُم لَذَائِقُو العَذَابَ الأَلِيم ﴾، قال: يقرأ العذابَ بالنصب[5]، وجعله أبو زيد لحناً، وكذلك هو

---

(١) الجمل ص ١٠٠، وفيه «فإذا حذتهما» وجاء في الخطتين: «حذفتها» كما هنا، وهو الصواب وفي المطبوع أيضاً «يُقدَّر» بالمثناه التحتية. وذاك وما هنا بمعنىً.

(٢) في الأصل: ضارباً زيداً.

(٣) الصافات آية ٣٨.

(٤) في الإيضاح ١/١٥٠: «قال أبو عثمان: قال أبو زيد: ....» وأورد قوله الذي نقله المؤلف هنا.

(٥) قال أبو حيان في البحر المحيط ٣٥٨/٧: «وقرأ الجمهور ﴿لذائقو العذاب﴾ بحذف النون للإضافة، وأبو السَمَّال وأبان عن ثعلبة عن عاصم بحذفها لالتقاء لام التعريف ونصب العذاب».

عند جميع النحويين، على أنَّه قد جاء في الضرورة إسقاط هذه النون لغير الإضافة، فعلى هذا قد يمكن أَنْ يأتيَ هذان ضاربا زيداً، وهؤلاء مكرمو عمراً، بإسقاط النون والنصب، وقد تقدَّم أنَّ اسم الفاعل إذا كان بالألف واللَّام وكان تثنيةً أو جمعاً بالواو والنون فلك فيه ثلاثةُ أوجهٍ: إسقاط النون والإضافة، وإثباتُ النون والنصب، وإسقاط النون والنصب، وإذا كان اسم الفاعل بالألف واللام وكان مفرداً أو جمعاً مكسراً، أو جمعاً مؤنثاً سالماً، فإن كان الذي بعده بالألف واللام، أو مضافاً إلى ما عُرِّف بالألف واللام جاز لك فيه وجهان: النصب والخفض، فتقول: هذا الضاربُ زيداً.

واعترض لفظَ أبي القاسم هنا ابنُ السِّيد، وذلك أنَّه قال: «فإذا حذفتَ النون كنت مخيَّراً في خفض/ ما[1] بعدها على الإضافة ونصبه على ألَّا تقدر حذف النون لمعاقبة الإضافة»[2]. [٢٧٧]

فقال ابن السيد: إنَّما يكون هذا فيما فيه ألف ولام، من اسم الفاعل المثنى والمجوع بالواو والنون، وأمَّا إذا كان بغير ألف ولام، فليس فيه إلا إسقاط النون[3].

وهذا الذي اعترض به هذا اللفظ صحيح، والعذرُ لأبي القاسم أنَّه لما جاء بالشواهد على ما قال والمُثُل، لم يأت إلَّا بما فيه ألفٌ ولامٌ، فصار هذا مقيِّداً للفظه ومزيلاً للإطلاق عنه.

قوله: (واعلم أنَّ اسم الفاعل إذا كان بمعنى المُضِيِّ وأضفته إلى نكرة تنكر، وإن أضفته إلى معرفة تعرَّف)[4].

---

(١) تكررت (ما) في الأصل.
(٢) الجمل ص ١٠٠، وانظر الحاشية رقم (١) في ص ٢٥٧، وانظر ص ١٠٣٧.
(٣) هذا معنى كلام ابن السيد في إصلاح الخلل ص ٢٠٤.
(٤) في الجمل المطبوع ص ١٠٢ «فإذا أردت باسم الفاعل المضي فإن. وجاءت العبارة في الخطتين كما أوردها المصنف.

قد تقدَّم أنَّ اسم الفاعل بمعنى المُضِيّ لا ينصب لأنَّه لم يشبه الفعل، على حَسَبِ ما تقدَّم[1]. فإذا كان كذلك فإضافته إضافةُ جميع الأسماء والإضافة في جميع الأسماء إنما هي مُعَرِّفَةٌ إلاَّ في أبوابٍ ستةٍ فإنها لا تعرّف:

أحدها: كلُّ شاة وسَخْلتِها بدرهم[2]، فيمن خفض (وسَخلَتِها)، التقدير: سخلةٍ لها، ولو كانت الإضافة معرِّفة لما جاز أنْ يعطف على شاة، لأنَّ شاة مخفوضة بكلٍّ، وكلٌّ إنّما تخفض النكرة هنا.

الثاني: لا رجلَ وأخاه[3]، فأخوه معطوف على رجلَ و (لا) لا تعمل إلاَّ في النكرة، فلا تكون الإضافة معرِّفةً، وإنما هي في تقدير الانفصال، وكأنَّه قال: لا رجلَ وأخاً له.

الثالث:

* أيُّ فتى هيجاءَ أنتَ وجارِها * [٤٢]

فجارها مضاف إلى الضمير، وليس بمعرفةٍ، لأنَّه معطوف على فتى، وأيُّ هذه لا تضاف إلاَّ إلى النكرات.

الرابع: رُبَّ رجلٍ وأخيه، لأنَّ (ربَّ) لا تخفض إلاَّ النكرات[4].

الخامس: قالوا: هذه ناقةٌ وفصيلُها راتعان، فلا يصح أنه يكون (راتعان) إلا صفة للناقة والفصيل، ولا بُدَّ للفصيل أن تكون إضافته غير معرِّفة، كأنه قال: هذه ناقةٌ وفصيل لها راتعان[5].

السادس: كم رَجُلٍ وأخيه، فأخوه معطوف على رجل، وهو مفسِّر

---

(١) انظر ما تقدم ص ٩٩٧، ١٠١١.
(٢) انظر ما تقدم ص ٣١١.
(٣) انظر ما تقدم ص٣١١.
(٤) انظر ما تقدم ص٣١٢.
(٥) انظر ما تقدم ص ٣١١.

لِكَمْ، فيلزم أَنْ يكونَ نكرةً بمنزلة رجل، فهذه ستة أقسام، الإضافة فيها لا تكون إلَّا غيرَ محضة، كان المضاف اسماً أو صفة وما عدا هذه الأبواب فالأسماء كلُّها إضافتها محضة، وكذلك الصفات، إلَّا الصفات التي أذكرها بعد.

وقوله: «إن أضفته إلى معرفة تعرَّف» صحيح، وأمَّا قوله: «وإن أضفته إلى نكرة تنكَّر» فمعترض، لأنَّه لم يكن قبلَ ذلك معرفةً بل كان نكرةً، فلما أضيف إلى النكرة تخصَّص بعض تخصيص ولم يتعرَّف، وهذا بمنزلة قولك: غلامُ امرأةٍ، لَمَّا أُضِيفَ الغلامَ تخصَّص عن الغلمان، ولم يتعرَّف، إذ لم يضف إلى معرفة، فإن عرَّفت المرأة تعرَّف الغلام بإضافته إلى معرفة، فقوله: «إن أضفته إلى نكرةٍ تنكَّر» غير مخلص، إنما كان ينبغي أنْ يقول: إن أضفته إلى نكرة بقي على تنكيره، والعذر له في هذه العبارة ـ ولمن عبَّر بها أنَّك إذا قلت: ضاربٌ، فهو نكرة، فإذا قلت: ضاربُ رجلٍ صار يقع على ضُرَّاب الرجال، دون ضراب غيرهم، فتنكيره وشياعه أقل من شياعه قبل الإضافة فكأنَّه تنكَّر تنكُّراً آخر، وكذلك غلام، يقع على جميع الغلمان، فإذا قلت: غلامُ رجلٍ، صار شائعاً في غِلمان الرجال، دون غلمان غيرهم، فلذلك قال: «تنكَّر».

قوله: (وإذا كان اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال، كان نكرةً على كلِّ حالٍ، وإن أضفته إلى معرفة لم يتعرَّف)[1].

اعلم أَنَّ اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، فإنَّ العربَ تضيفه إضافتين: إضافةٌ طلباً للتخفيفِ. والثانية: إضافةٌ على جهة التعريف، وتكونُ هذه الإضافة كإضافة سائر الأسماء، فإذا أضفتَه على جهة التخفيف، كان حكمُه كحكمه لو لم تضف، فيبقى نكرةً، وإذا[2] أضيف إضافة

(١) الجمل ص ١٠٢، وفي نسخه الثلاث: «والاستقبال».
(٢) في الأصل: «إذن».

الأسماء، على جهة التخصيص والتعريف، جرى مجرى الأسماء، فيجري حينئذ ضاربك، مَجْرى غلامك، وإن كان بمعنى الحال والاستقبال، فتقول: أزيداً أنت ضاربه إذا لم ترد التعريف، فإذا أردت التعريف فلا يكونُ[1] في زيد إلَّا الرفع، ولا يجوز أَنْ ينتصبَ، فتقولَ: أزيدٌ أنت ضاربَه، كما تقول: أزيدٌ أنت غلامُه، وإنَّما لم يجز لزيد أَنْ ينتصبَ هنا، لأَنَّ ضارباً إذا أضيف إضافة التعريف، فلا يجوز أَنْ يعمل، لأَنَّه قد باعد الأفعال، وما لا يعمل لا يصحُّ أَنْ يُفسِّرَ.

والصفات التي تضاف إضافتين ثلاث:

إحداها: ما ذكرتُه، وهو اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال.

الثانية: أَفْعَل التي للتفضيل، نحو: أفضل الناس، فهذه[2]/ أيضاً [٢٧٨] تضاف إضافتين:

إحداهما: أَنْ تضافَ إضافةَ التعريف، فيكون المعنى: أَفْضَلُ الناسِ المعلومُ بذلك.

الثانية: أَنْ تضافَ إضافةَ التخفيف، ويكون الأصل: أَفْضَلُ من الناس، فأسقطوا (من) وأضافوا طلباً للتخفيف، ولا يفعلون ذلك حتى يكونَ الأوَّلُ بعض المضاف إليه، وذلك قولك: أَفْضَلُ الناسِ، وأكرم العبيد. فإن قلتَ: الياقوتُ أفضلُ من الجوهر، لم يجز أَنْ تسقطَ (من)، وتضيف الأول إلى الثاني، لأَنَّ الياقوتَ ليس من جنس الجوهر، فإن قلتَ: الجوهرُ أَفْضَلُ من الحجارة كلِّها، جاز أَنْ تقولَ: الجوهرُ أَفْضَلُ الحجارة كلِّها، وتُسْقِطَ (من) وتضيفَ طلباً للتخفيف، وكذلك تقولُ: زيدٌ أَفْضَلُ من الإخوة، تريد التخفيف فتقول: زيدٌ أَفْضَلُ الإخوَةِ، فإن قلتَ: زيدٌ أَفْضَلُ من إخوته، لم

(١) في الأصل: «فلا يكن» بجزم يكون، وليس ثمت جازم، والوجه ما أثبت.
(٢) في الأصل: «فهذا».

يجز أنْ تقولَ: زيد أفْضَلُ إخوتِه، لأنَّ الإخوة بإضافتهم إلى ضميره قد خرج أنْ يكونَ واحداً منهم، لأنَّ الرجل لا يكونُ أخا نفسه، ولا تصحُّ الإضافة في هذا حتى يكونَ بعضاً من المضاف إليه.

ومتى أضيف (أَفْعَلُ) إلى ما بعده على هذا المعنى لم يُثَنَّ ولم يُجْمَع.

فإن أضيف إضافة التخصيص كما تقول: عُمَرُ[1] أفضلُ بني مروان أي الأفضل منهم، لا تريد أنْ تُفَضِّلَه عليهم، إنَّما تريد: الفاضلُ فِيهم، فلا تكون الإضافة هنا إلَّا معرِّفةً، ويُثَنَّى، ويُجمع، ويؤنَّث، وعلى هذا جاء قوله ﷺ: «أَحَاسِنُكُم أَخْلاَقاً»[2].

فإن كان أَفْعَل بِمِن[3]، فلا يُثَنَّى ولا يُجْمَع ولا يُؤَنَّث، ويكون على لفظ واحد للمفرد والمثنى والمجموع والمؤنث والمذكر، فتقول: زيد أَفْضَلُ من عمرو، والزيدان أَفْضَلُ من عمرو، والزيدون أَفْضَلُ من عمرو، وإنما لم يُثَنَّ (أفضلُ) إذا كانت بِمِن، لأنَّها شبيهة بالفعل، لأنها طالبة ببنيتها (مِن) كما يطلب الفعل ببنيته مسنداً إليه

وإذا كان (أَفْعَلُ) بالألف والَّلام ثنيت وجمعت وأَنَّثْتَ، فتقول زيدٌ الأَفْضَلُ، والزيدان الأَفْضَلانِ، والزيدون الأَفْضَلونَ، وهندُ الفُضْلَى، والهندَان الفُضْلَيَانِ، والهندَات الفُضْلَيَاتِ.

فقد تحصلً مما ذكرتُه أنَّ (أَفْعَل) تُسْتَعمل على ثلاثة أوجه:

الأول: بِمنْ، فهذا يلزم طريقةً واحدة، ولا يُثَنَّى، ولا يُجمع، ولا يُؤَنَّث.

الثاني: بالألف والَّلام، فهذا يُثَنَّى، ويُجْمَع، ويُؤَنَّث.

---

(١) في الأصل: «عمرو» ويعني عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه.

(٢) انظره في صحيح مسلم بشرح النووي ١٥/٨٧ كتاب الفضائل، باب كثرة حيائه ﷺ. سنن الترمذي ٤/٣٧٠ كتاب البر والصلة.

(٣) في الأصل: «لا».

الثالث: بالإضافة، وهذا يكون على وجهين:

أحدهما: أَنْ تكون الإضافة مختصرة من (مِن)، فهذه تلزمُ طريقةً واحدة، كما لزمتها (أَفْعَل) المقيَّدَة بمِن.

الثاني: أَنْ تكونَ الإضافةُ إضافةً يراد بها التخصيص والتعريف، فهذه تُثَنَّى، وتُجْمَع وتُؤنَّث، فعلى هذا إذا ثُنِّيَ (أَفْعَلُ) أو جُمِعَ أو أُنِّثَ، فإنّه لا يكون إلاَّ على طريقتين:

إحداهما: بالألف واللام. والثانية: بالإضافة على جهة التخصيص والتعريف.

الثالثة: مِثْلُك وشِبْهك، وما جرى مجراهما، فهذه أيضاً تُضافُ إضافتين، تُضاف على جهة التعريف، فتقول: مررت برجل مثلِك، وتقول أيضاً: مررت بزيدٍ مثلِك فيكون المعنى: المعروف بمثلِك.

واختلف الناس في مثلِك وشبهك وما جرى مجراهما:

فمنهم من قال: لُحِظَ في مثلك مماثِلُك، وكذلك لُحِظَ في شِبْهك مُشْبِهُك، فإذا قلت: مررتُ برجلٍ مِثْلِك، فكأنَّك قلتَ: مررتُ برجلٍ مماثِلك، ومماثلُ اسم فاعل، ويراد به الحال، فتكون إضافتُه غير محضةٍ. فلذلك كانت إضافةُ مثلِك غيرَ محضةٍ، وكذلك الكلام في نظائرها، وهذا هو الظاهر من كلام سيبويه[1].

ومنهم من قال: إنما كان مثلُك نكرةً، لأَنَّه بعد الإضافة يبقى فيه الاشتراك بخلاف غلامُ زيدٍ، وصاحبُ عمروٍ، أَلَا ترى أَنَّه من يُشْبِهُك في الخَلْق شَبَهاً كثيراً يَصِحُّ أَنْ يقالَ فيه: شِبْهُك، وكذلك من يُشْبِهُك في الصفة، وكـذلك من يُشْبِهُك في العلم والمعرفة، فلما كان مثلُك لا يزول منه

---

(١) الكتاب ١/٤٢٣.

بالإضافة الشياع، كانت إضافتُه لا تعرِّف، وجرى لذلك صفةً على النكرة، وهذه الطريقة هي الظاهر من كلام أبي علي[1].

وأمَّا قول امرىء القيس:

٢٥٠ ـ * بمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأَوْابدِ هيكلِ *[2]

فاتفقوا على أَنَّ قيداً هنا ـ وإن كان مضافاً إلى معرفة ـ نكرةٌ، وأَنَّه بمنزلة مقَيِّدٍ، فكأَنَّه قال: بمنجرد مقيِّدٍ الأوابد هيكل[3].

[٢٧٩] وأَمَّا: واحد أُمِّه، وعَبْدُ بطنه، فالأكثر فيهما أن يكونا/ معرفتين، فلا يجريان إلَّا على المعرفة، فتقول: مررتُ بزيدٍ واحد أُمِّه، وبعمرو عبدِ بَطْنِه، ومن العرب من يجعلهما نكرتين ويجريهما صفتين على النكرة، فيقول[4]: مررتُ برجلٍ عبدِ بطنِه، ومررت برُجلٍ واحد أُمِّه[5].

وأمَّا الصفة المشبهة باسم الفاعل فلا تُضاف إلَّا إضافةَ تخفيف، ولا يصحُّ فيها التعريف، وذلك نحو قولك: مررت برَجُلٍ حَسَنِ الوجه، لأَنَّ الحسنَ في المعنى هو الوجهُ، والشيءُ لا يتعرَّفُ بنفسه، ومتى أرادوا التعريفَ لهذه الصفة أدخلوا الألف واللام فقالوا: مررتُ بالرجل الحسنِ

---

(١) انظر الإيضاح ٢٦/١.

(٢) البيت من معلقته، وصدره.

* وقد أغتدي والطير في وكناتها *

انظر ديوانه ص ١٩، شرح القصائد السبع ص ٨٢، شرح القصائد التسع ١٦٣/١.

(٣) انظر شرح المفصل ٥١/٣.

(٤) في الأصل: «فتقول» بالمثناة الفوقية.

(٥) في الإيضاح ٢٦٨/١: «وقد زعموا أَنَّ بعض العرب يجعل: واحد أُمِّه، وعَبْدَ بطنِهِ نكرة. وفي الأكثر أَنْ يكون معرفة» ونقل الأزهري في التهذيب ١٩٩/٥ عن الفراء وهشام أَنَّ: نسيج وحدِه، وعُيَير وحدِه، وواحد أُمِّه، نكرات، بدليل دخول رب عليها، وبه أخذ ابن الطراوة في الإفصاح ل ٢٦، وابن عصفور في المقرب ٢٠٩/١، وانظر منهج السالك ص ٢٧٠، تاج العروس «وحد» ٢٧٢/٩.

الوجهِ، وسيأتي الكلام في الصفة المشبهَة باسم الفاعل[1].

قوله: (كان نكرةً على كل حال، وإن أضفتَهُ إلى معرفةٍ لم يتعرَّف بالإضافة)[2]. وهذا مطلق ولا بُدَّ من تقييده، فيقال: إذا كانت إضافته عن نَصْبٍ، وطلباً للتخفيف، قال الله تعالى: ﴿حٰم. تَنزِيلُ الكتاب مِنَ اللَّهِ العَزِيزِ العَليم. غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ﴾[3] فغافر صفةٌ له سبحانه، فيجب أَنْ تكونَ معرفةً بالإضافة فإن قلت: فلم لا يكون بَدَلاً؟

قلتُ: لا يبدل المشتقّ من الجامد إلَّا قليلاً، ويكون على حذف موصوف، وإقامة الصِّفة مقامه، ولا يحمل الكتاب العزيز على القليل، ونحن قادرون على الكثير من كلام العرب.

قوله: (وكذلك مِثْلُك وشِبْهُك)[4].

قد تقدم الكلام في غير[5] وشِبْه، وما أشبههما بما يغني عن الإعادة.

قوله: (والدليل على ذلك)[6].

الأدِلَّةُ التي يُعلم بها أَنَّ هذه الأسماءَ نكراتٍ عَشْرٌ:

أحدُها: جريانها على النكرات، ونحو قوله تعالى: ﴿فلما رَأَوْهُ عارِضاً مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِم﴾[7] ونحو قوله تعالى: ﴿هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا﴾[8]، ولا

---

(١) انظر ما سيأتي ص ١٠٨٤.

(٢) الجمل ص ١٠٢.

(٣) سورة غافر آية ١ ـ ٣.

(٤) الجمل ص ٢٠٢.

(٥) هكذا في الأصل، والذي تقدَّم الكلام فيه ص ٣١٢ «مثلك، وشبهك، وما جرى مجراها» هكذا ولم يجر لغير ذكر.

(٦) الجمل ص ١٠٢.

(٧) (٨) الأحقاف آية ٢٤، ونسق الآية: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضاً مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ قَالوا هذا عارِضٌ مُمْطِرُنَا﴾، وفي الأصل: «رَءَاه» موضع «رَأَوْهُ».

توصف النكرة إلا بالنكرة على ما تقدم في باب النعت.

فإن قلتَ: يكون ﴿مُمْطِرُنَا﴾ معرفةً، وكذلك ﴿مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِم﴾.

قلتُ: قد تقدَّم أَنَّ الصفةَ لا تكونُ بَدَلاً من الجامد، ومتى وقعت بدلاً فلا بُدَّ أَنْ يكونَ ذلك على حذف موصوف، وإقامة الصفة مُقامَه[1]، وإقامة الصِّفـة مقام المـوصوف ضعيفٌ إلاَّ في الـظروف، لأَنَّ الظروفَ شبهـةٌ بالأحوال، والحالُ أصلُها أَنْ تكون بالمشتق وإذا وُصِفَتِ الصِّفة جرت مجرى الأسماء، وقَوِيَ ذلك فيها فَوَلِيَتْ العوامل، وقد أجرت العرب صفاتٍ مختصَّةً مُجْرى الأسماء، تحفظ[2] ولا يقاس عليها.

الثاني: أَنْ تُوْصَفَ هي بالنكرات، فتقول: مررتُ بِمثلِك عاقلٍ.

الثالث: دخول (رُبَّ) عليها، ورُبَّ لا تدخل إلاَّ على النكرات. قال جرير:

٢٥١ - * يا رُبَّ غابِطِنا لو كان يَطْلُبُكُمْ *[3]

الرابع: دخول (لا) عليها، و(لا) لا تنصب إلاَّ النكرات. على ما تبين في باب (لا).

الخامس: دخول (مِن)، فتقول: ما في الدنيا مثلُك، ثم تدخل (من) التي لاستغراق الجنس، فتقول: ما في الدنيا من مِثْلِك.

---

(١) انظر ص ٣٩٠.

(٢) في الأصل: «تخفض» تحريف.

(٣) تمامه:

* لاقى مباعدةً منكم وحرمانا *

والبيت في ديوان جرير ١٦٣/١، الكتاب ٤٢٧/١، شرح أبياته لابن السيرافي ٥٤٠/١، معاني القرآن ١٥/٢، المقتضب ٢٢٧/٣، ١٥٠/٤، ٢٨٩، الجمل ص ١٠٣ شرح أبياته لابن سيده ل ١١٨، الحلل ص ٢٢٤، الفصول والجمل ص ١١٤، شرح المفصل ٥١/٣، التصريح ٢٨/٢، همع الهوامع ٢٧١/٤.

وفي الأصل: «حافظنا» موضع «غابطنا» تحريف.

السادس: دخول (كُمْ)، فتقول: كم مثلك، وكم إنما تُفَسَّر بالنكرات، وتبيين هذا في باب كم.

السابع: دخول كُلّ، فتقول: كلُّ ضاربِ زيدٍ أهنه.

الثامن: دخول (أيّ) نحو:

* أيُّ فتى هيجاء أنت وجارِها * [٤٢]

التاسع: الإخبار بها عن النكرات، ولو كانت معارف لم يخبر عنها بالنكرات، لأنَّ العربَ لا تخبر بالمعرفة عن النكرة إلاَّ في ضرورة الشِّعر.

العاشر: المعنى: قال الله تعالى: ﴿ إنْ كُلُّ مَنْ في السَّمَاواتِ والأَرْضِ إلاَّ آتِي الرَّحْمنِ عَبْداً ﴾[1] المعنى: آتٍ الرحمنَ عَبْداً ليس المعنى على التعريف.

قوله: (وأمَّا شَبِيهُك فمعرفةٌ وحدَهُ)[2].

معنى شبيهُك: الذي يُشبهك من كلِّ جِهَةٍ، فقد زال بذلك الشِياعُ الذي كان في مثلك وشِبْهك الذي استوجب أنْ يكونَ نكرةً، وأمَّا على طريقة سيبويه فيجب أيضاً أنْ يكون معرفةً، لأنَّ مثلَك وشبهَك إنما كانا نكرتين بملاحظة مماثلك ومشبهك، وهذا لا يلحظ في كل اسم، وإنما يوقف في هذا حيث وقفوا، لأنَّه خروج عن القياس.

[مسألة][3] اسم الفاعل إذا كان مضافاً إلى الضمير، فالنحويين اختلفوا في ذلك الضمير على ثلاثةِ مذاهب:

---

(١) سورة مريم آية ٩٣.

(٢) الجمل ص ١٠٢ وفيه «فأَمَّا» وفي الخطيتين بالواو كما هنا.

(٣) في الأصل بياض بمقدار كلمة، وما أثبته مضى للمؤلف نظيره مراراً/ انظر ما تقدم ص ٣٢٣، ٣٥٣، كما أن المؤلف في الكافي ٣١٣/١ بعد انتهائه من شرح كلام الفارسي عقد مبحثاً لاتصال الضمير باسم الفاعل جعل عنوانه «مسألة».

أحدُها: أنْ يكون الضميرُ في موضع نصبٍ، وهو مذهب أبي الحسن، فتقول في مثل قولك: هذا ضارِبُك: إنَّه منصوب، وكذلك الضارِبُك، وجميع ما يأتي من هذا الجنس، وحمله على ذلك أنَّ الخفض في الظاهر إنما هو طلبٌ لإسقاط التنوين، ألَا تَرَى أنَّك إذا قلتَ: هذا ضارِبُ زيدٍ، فالأصل: ضاربٌ زيداً، وإنَّما أسقطوا التنوين وأضافوا طلباً للتخفيف/ والضمير المُتَّصِلُ [٢٨٠] يسقط مع التنوين للاتصال، فلا تكون(١) الإضافة. فلا يكون الخفض إلَّا أنْ تُضِيْفَ اسمَ الفاعل إضافةً محضةً، فتقول: هذا ضارِبُك على معنى: هذا الذي أعد لضربك(٢).

ومنهم من قال: الضمير مخفوض في جميع أحواله، كان اسم الفاعل بالألف واللام أو بغيرهما، مثنى كان [أو](٣) مجموعاً، فتقول في مثل: هذا الضاربك إنه مخفوض بالإضافة، وكذلك إذا قلتَ: هذان الضارباك، وهؤلاء الضاربوك، لا يكون الضمير في جميع هذه المواضع إلَّا مخفوضاً، وإلى هذا ذهب الجرمي والمازني والمبرد، وحجتهم أنَّ هذا الضمير يطلب الاتصال بما قبله، ولا يَتَّصِلُ الاسم بالاسم إلَّا على جهة الإضافة، وإذا صحَّت الإضافة صحَّ الخفص(٤).

ومنهم من فرَّق ـ وهو سيبويه ـ وقال: إنَّ هذا الضمير المُتَّصل باسم الفاعل يعتبر بالظاهر الذي ليس فيه ألف ولام، ولا هو مضاف إلى

---

(١) في الأصل: «فلا يكون» بالمثناة التحتيَّة.
(٢) ذكر المؤلف رأي الأخفش في الكافي ١/٣١٤، كما ذكره الأُبَّذِي في شرح الجزولية ٢/ص ٤٨، وذكر أن ابن الباذش ذكره في جوابه سائلاً عن موقع الكاف من الإعراب وعن الناصب لأهلك في قوله تعالى ﴿إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ﴾ سورة العنكبوت آية ٣٣ ـ كما ذكره ابن عصفور في شرح الجمل ١/٥٥٧ ولم ينسبه.
(٣) تكملة يلتئم بها الكلام.
(٤) انظر رأيهم في الكافي للمؤلف ١/٣١٣.

[ما فيه][1] الألف واللام[2]، فإن كان ذلك الاسم مخفوضاً لا غير، فيحكم على الضمير بالخفض لا غير ومثالُ ذلك، هذا ضارِبُك، فالضمير هنا في موضع خفض، ألَا ترى أنَّك لو وضعتَ زيداً فقلت: هذا ضارِبُ زيدٍ، لم يكن إلَّا مخفوضاً، لأنَّ التنوين قد سقط، ولا يسقط التنوين في الأسماء المتصرِّفة إلَّا مع الإضافة، فإن قلتَ: هذا المُكْرِمُكَ، فالكاف في موضع نصبٍ، ألَا ترى أنَّك لو وضعت زيداً وما أشبه زيداً مما ليس فيه ألف ولام، ولا هو مضاف إلى ما فيه ألف ولام، لم يكن إلَّا منصوباً، تقول: هذا المُكْرِمُ زيداً، فإن قلت: هؤلاء المُكْرموكَ، فيجوزَ أَنْ تجعلَ الكاف في موضع خفض، وفي موضع نصب لأنَّك لو وضعتَ في مكان الضمير ما ذكرتُه جاز أَنْ يكونَ منصوباً، وجاز أَنْ يكونَ مخفوضاً، فتقول: هؤلاء المُكرمو زيدٍ، والمكرمو زيداً على حَسَبِ مَا تقدَّم[3]. ويجري [مجرى][4] هذا مكرمُكَ هذان مكرماكَ، وهؤلاء مكرموكَ.

وهذا الذي ذهب إليه سيبويه أحسن المذاهب الثلاثة وأولاها، لأنَّك إذا قلتَ هذا المُكْرِمُكَ، فالأصل في المكرم أَنْ يكونَ ناصباً، فيجب أَنْ توقِعَ الضمير بعده على الأصل، وهو النصب وَيَتَّصِلَ ـ وإنْ كانَ منصوباً ـ لأنَّه لا مانع من الاتصال، ويُتَّصَلُ به كما يَتَّصِلُ بالفعل إذا قلت: هذا يكرمُك.

وإذا قلتَ: هذا مكرمُك، فالأصل بلا شكٍّ هذا مكرمٌ بالتنوين، لأنَّه ليس معنا ما يسقط هذا التنوين، وإذا جئتَ بالضمير بعد مكرم وجب أَنْ يسقطَ للاتصال، ولا يسقط التنوين من الأسماء إلَّا للإضافة أو للألف واللام،

---

(١) ما بين المعقوفتين مطموس في الأصل.

(٢) انظر الكتاب ١/١٨٧ ـ ١٨٨

(٣) انظر ما تقدم ص١٠٠٥ ـ ١٠٠٦.

(٤) تكملة يتم بها الكلام.

فلا بُدَّ من تقدير الإضافة ليصحَّ سقوطُ التنوين، فإذا صحَّتِ الإضافةُ صحَّ الخفضُ، وقد جاء في الشِّعر «هم الضاربو»[1] بإثبات النون مع الضمير المُتَّصِل، وكأنهم أجروا هذه النون مجرى النون في يضربونَك، وليست مثلها، لأَنَّ النون في يضربونك عوض عن الحركة التي كان ينبغي أَنْ يُرْفَعَ بها الفعل على ما تقدم في باب معرفة علامات الإعراب[2]، ولا تمنع الضمة من الاتصال، أَلَا ترى أَنَّك تقول: هذا يضربك، فكما لم تمنع الحركة اتصال الضمير بالفعل، لم تمنع النون اتصال الضمير بالفعل أيضاً، وإذا قلتَ: ضاربان، فالنون عوض من الحركة والتنوين، والتنوين يمنع من الاتصال، وهذه النون تجري مجراها في ذلك، وإن كانت قد أجريت مُجْرى الحركة مع الألف واللَّام لكنَّها في الشِّعر قد ثبتت مع الضمير، وأحريت في ذلك مُجْرى الحركة. وأنشد سيبويه:

٢٥٢ ـ * هم الفَاعلونُ الخيرَ والآمرونَهُ *[3]

وذهب المبرِّد إلى أَنَّ هذه الهاء هاء السكت، وأَنَّه أجري الوصل مُجْرى الوقف ثم حرك الهاء كما قال:

٢٥٣ ـ * يامَرْحباهُ بِحِمارِ عفْراءْ *[4]

وفي هذا شذوذ من وجهين:

---

(١) في الأصل: «الضاربوك».
(٢) انظر ما تقدم ص ٢٠٤.
(٣) الكتاب ١٨٨/١ وروايته * هم القائلون... * وتمامه:
* إذا ما خشوا من محدث الأمر معظماً *
وقال قبل إنشاده: «وقد جاء في الشعر، وزعموا أَنَّه مصنوع».
وانظر الشاهد في معاني القرآن ٣٨٦/٢، مجالس ثعلب ١٢٣/١، إعراب القرآن للنحاس ٧٥٠/٢، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٩٨، شرح المفصل ١٢٥/٢، ضرائر الشعر ص ٢٧، شرح الجمل لابن عصفور ٥٥٩/١، خزانة الأدب ١٨٧/٢.
(٤) بعده:
إذا أتى قَرَّبته لما شاءْ   من الشعير والحشيش والماءْ =

أحدهما: ثبوتها في الوصل.

الثاني: في تحريكها مع ما فيه من التهيئة والقطع[1]. وبهذا كان الأستاذ أبو علي يرجح قول سيبويه، وهما عندي طريقان، يصح أن يوجه بهما هذا الشذوذ.

= الرجز نسبة ابن يعيش إلى عروة بن حزام العذري، وتبعه البغدادي ثم قال: «ولم أجد هذا الرجز في ديوان عروة، ولعلّه ثابت فيه من رواية أخرى. وانظر إصلاح المنطق ص ٩٢، المنصف ١٤٢/٣، ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٣١، شرح المفصل ٤٦/٩، ضرائر الشعر ص ٥١ ـ ٥٢.

(١) قال ابن جني في الخصائص ٣٩٥/٢ «فثبات الهاء في (مرحباه) ليس على حد الوقف، ولا على حد الوصل. أما الوقف فيؤذن بهاء ساكنة: يا مرحباهْ وأمَّا الوصل فيؤذن بحذفها أصلاً: يا مرحباً بحمار....، فثباتها متحركة منزلة بين المنزلتين». وانظر ضرائر الشعر ص ٥٢، خزانة الأدب ٥٩٢/٤.

باب الأمثلة

اعلم أن الكلام في هذه الأمثلة [في ثلاث][1] مسائل:

المسألة الأولى: عددُها، وهي خمسة: فَعول، فَعَّال، مِفْعَالٌ، فهذه الثلاثةُ هي مشاهيرها، وفَعِيلٌ، قالوا: عَلِيمٌ وقَدِيرٌ، وفَعِل، قالوا: حَذِرٌ، فإذا قلت: هذا ضَروبٌ زيداً، فالأصل: / هذا ضارِبٌ زيداً كثيراً، فعدلوا عن هذا [٢٨١] إلى ضَرُوبٍ، طلباً للاختصار، وكذلك إذا قلتَ: هـذا شرَّابُ العسـلَ، الأصل: هذا شاربٌ العسلَ شُرْباً كثيراً، فعدلوا عن هذا إلى شَرَّاب، طلباً للاختصار، وكذلك: «إنّه لَمِنْحَارٌ بَوَائِكَها»[2] الأصل: ناحر كثيراً، وكذلك عليم، وقدير، وحَذِر.

ونظير هذا في الأفعال فعَّل بتشديد العين، تقول: كسَّر زيدٌ، الأصل كَسَر زيدٌ هذا الشيء كَسْراً كثيراً، فعدلوا عن هذا الطول إلى كسَّر طلباً للتخفيف وقد جاءت أفْعَلُ في هذا حملاً على فعَّلَ، والأصل: فعَّل. قال:

٢٥٤ ـ * ما زِلْتُ أَفْتَحُ أبَواباً وأُغْلِقُها *[3]

---

(١) بياض في الأصل بمقدار كلمة. وما أثبته يعضده قول المصنف بعد: «فإذا بينت لك هذه المسائل الثلاث فنرجع إلى كلام أبي القاسم».

(٢) انظر الكتاب ١/١١٢، شرح المفصل ٦/٧٠، شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٦١ همع الهوامع ٥/٨٦، والبوائك جمع بائكة: قال في التهذيب ١٠/٤٠٥: «قال النضر بن شميل: بوائك الإبل: كرامها وخيارها»، وفي الأصل: برائكها/ تحريف.

(٣) تمامه: =

أراد: أُغَلِّقُها، فلما جاء في الفعل هذا النوع، وهذا العُدول من بِنْيَةٍ إلى بِنْيَةٍ طلباً للاختصار جاء في اسم الفاعل، لأنَّ اسمَ الفاعل أُجري مُجْرى الفعل في لفظه ومعناه، على ما تقدَّم في اسم الفاعل. وقد جاء هذا العمل في المصادر، قالوا: قَتَلَ زيدٌ قَتْلاً، إذا أرادوا الكثرة قالوا: التَّقْتَالُ، وكان الأصل: قتل زيد قتلاً كثيراً، ثم عدلوا عن هذا إلى التقتال، طلباً للاختصار وجاء هذا في المصدر، لأن الفعل مأخوذ منه، فجريا مجرى واحداً، وقد جاء أيضاً هذا في الصفات، قالوا: فِسِّيق، يريدون بذلك كثرة الفسق، وليس فِسِّيق بمنزلة شَرّاب، لأنه لو كان فسيق اختصاراً من قولك: فَسَق زيد يَفْسُق فِسْقاً كثيراً لوجب أن يعمل، فلما لم يعمل علم أنه ليس بمنزلة شَرَّاب، وكأنّه مبالغة في الصفات.

واختلف الناس في القياس: فالأكثر أنه لا يقال من هذه الأمثلة إلا ما قالته العرب، فلا يقال: أَكَّال، ولا مِئْكال[1]، وإنما يقال: أكول، لأَنَّه المسموع من العرب، وتقول: قَتّال، لأنه سمع أيضاً، ولا تقول: مِقْتال، لأنه لم يسمع، وتقول: منحارٌ، لأنه سمع، حكى سيبويه: إنّه لمِنْحَارٌ بوائكها[2].

ومنهم من قال: إنه قياس في فَعَول، وفَعَّال، ويظهر من قول أبي القاسم أنه قياس في الجميع، لأنه قال: ضَروب، وضَرَّاب، ومِضْرَاب، وضَرِيب، وضَرِب[3].

= * حتى أتيت أبا عمر بن عمار *

والبيت للفرزدق/ انظر ديوانه (طبعة الصاوي) ١/٣٨٢، الكتاب ٣/٥٠٦، ٤/٦٣، ٦٥، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/٢٦١، فرحة الأديب ص ١٤٠، شرح المفصل ١/٢٧، شرح شواهد الشافية ص ٤٣.

(١) في الأصل: «مكيال» تحريف.

(٢) سبق قريباً.

(٣) انظر الجمل ص ١٠٤ ـ ١٠٥.

والذي يظهر لي أنَّه لا يقال منه إلاَّ ما قالته العرب، لا يكون أقوى من الفعل، وهو في الفعل مسموع، على أن من النحويين من جعل ذلك في الفعل قياساً، لكن الصحيح أن هذا كله يقصر على[1] السماع.

المسألة الثانية في عملها:

فذهب سيبويه إلى أنها كلها تعمل، فتقول: هذا ضروب زيداً، وهذا شراب العسل، وهو مِنْحَارٌ بوائكها[2].

فإن قلت: ولم عملت هذه الأمثلة؟

قلت: لأنَّها مختصرة من اسم الفاعل، فإذا قلت: هذا ضروب زيداً، فكأنك قلت: هذا ضارب زيداً ضرباً شديداً، وأنت لو قلت هذا لعمل اسم الفاعل، فعمل ما هو في معناه، وكذلك إذا قلتَ: هذا شَرَّابٌ العسلَ، فهو في تقدير، هذا شاربٌ العسلَ شُرباً كثيراً، فعمِل عملَه.

فإن قلتَ: قد تَقَدَّم أنَّ اسم الفاعل إنما عمل عَمَلَ الفعل لشَبَهِهِ به، في عدد حروفه، وحركاته، وجريانه عليه في ذلك مع ما فيه من معنى الفعل[3]، وأنت إذا قلتَ: هذا شرابٌ العسلَ، فليس بمنزلة يَشْرَبُ في الحروف، ولا في الحركات، ولا في السكنات.

قلتُ: قد تقدم أنَّ اسم الفاعل إذا جمع يَعْمل عمل المفرد[4]، فتقول: هؤلاء ضُرَّابٌ زيداً، وبلا شكَّ أنَّه إذا جمع لا يبقى ما كان فيه من عدد الحروف والحركات، وإنما عمِل الجميع بالحمل على المفرد، لأنَّك إذا قلتَ: هؤلاء ضُرَّابٌ زيداً، فكأنك قلتَ: هذا ضاربٌ زيداً، وهذا ضاربٌ

---

(١) في الأصل: «عن»، والوجه ما أثبته.

(٢) انظر الكتاب ١/١١٠ ـ ١١٢.

(٣) انظر ما تقدم ص ٩٩٧.

(٤) انظر ما تقدم ص١٠٠٥.

زيداً، وهذا ضاربٌ زيداً ثم عدلت إلى قولك: هؤلاء ضرابٌ زيداً، طلباً للاختصار، فوجب أن يعمل ضُرّاب عمل المفرد لأنَّه أصله، وكذلك إذا قلتَ: هذا ضَرَّابٌ زيداً، يجب أن يعمل، لأنَّه اختصار من قولك: هذا ضاربٌ زيداً ضرباً كثيراً، وإن كان الشبه اللفظي قد زال من قولك: هذا ضَرَّابٌ زيداً، كما زال الشبه اللفظي من الجمع وبقي عاملاً.

فإذا ثبت ما ذكرتُه وجب أنْ يعملَ عملَ اسم الفاعل، [فإذا كان][1] بغير ألفٍ ولام اشتُرط في عمله عند سيبويه أربعة شروط:

أحدها: ألَّا يكون بمعنى الماضي.

الثاني: أنْ يكون معتمداً.

الثالث: ألا يصغر.

الرابع: ألا يوصف.

وقد مضى خلاف الكسائي وخلاف الأخفش[2]، فيجب في هذه الأمثلة إذا كانت بغير ألف ولام أنْ يُشترطَ في عملها ما اشتُرِطَ في عملِ اسم الفاعل، ولا أعلمُ في هذا خلافاً بين المتقدمين، ورأيت لابن خروفٍ أنَّ هذه الأمثلة أقوى في العمل من اسم الفاعل، وذلك أنَّ اسمَ الفاعل لا يعمل إذا كان بمعنى الماضي، وهذه تعمل وإن كانت بمعنى الماضي، واعتلَّ لذلك بأنَّها لما كانت فيها مبالغةٌ/ تأكَّد فيها المعنى[3]؛ فلزم أنْ تكونَ في العمل [٢٨٢] أقوى، واستدلَّ بقول الشاعر:

٢٥٥ ـ * ضَرُوبٌ بِفَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمانِها *[4]

---

(١) تكملة يلتئم بنحوها الكلام.

(٢) انظر ما تقدم ص ٩٩٩.

(٣) في شرح الجمل لابن خروف ص ٧٨: «وعملت في مفعول، لأنَّها للمبالغة من فعلٍ متعدٍّ فعملت عمل فعلها... وتعمل هذه الأمثلة بمعنى الماضي والمضارع وبعض الأبيات التي أنشد تشهد لذلك، ولأنها لم تعمل لشبه الفعل»، وانظر همع الهوامع ٨٩/٥.

(٤) تمامه: =

وهذا مدح، ولا يكون المدح إلاَّ بما وقع وثبت.

والصحيح أنَّ هذه الأمثلة لا تعمل إلاَّ في الموضع الذي يعمل فيه اسم الفاعل، كما أنَّ جمع اسم الفاعل لا يعمل إلاَّ في الموضع الذي يعمل فيه اسم الفاعل، لأنَّ عمَل هذا كلَّه بالحَمْل على اسم الفاعل، ولا يكون الفرع أقوى من الأصل، وأمَّا استدلاله بقول الشاعر:

* ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ * [٢٥٥]

فليس فيه عندي دليل، لأنَّ هذه حالةٌ متَّصلة، وقد تقدم أنَّ اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال ينصب، وكذلك قول الآخر:

٢٥٦ ـ * أخا الحرب لبَّاساً إليها جِلالَها *(١)

ليس فيه دليل؛ لأنَّه حالة متصلة، وسيبويه يجري هذه الأمثلة كلها

=

* إذا عدموا ازاداً فإنَّك عاقر *

والبيت لأبي طالب: عبد مناف بن عبد المطلب ـ عم النبي ﷺ، من قصيدة يرثي بها أبا أميَّة بن المغيرة المخزومي، وكان صهره/ انظر الشاهد في الكتاب ١/١١١، شرح أبياته لابن السيرافي ١/٧٠، المقتضب ٢/١١٣، الجمل ص ١٠٤، شرحه لابن عصفور ١/٥٦٠، شرح أبياته لابن سيده ل ١١٩، الحلل ص ١٢٧، الفصول والجمل ص ١١٥، الإفصاح للفارقي ص ٢٥٧، أمالي ابن الشجري ٢/١٠٦، شرح المفصل ٦/٧٠، خزانة الأدب ٢/١٥٧.

(١) تمامه:

* وليس بولاَّج الخوالِف أعْقَلا *

والبيت للقلاخ بن حزن بن جناب المْنقَري السعدي التميمي/ راجز شاعر ترجمته في الشعر والشعراء ٢/٧١١، اللآلىء ٢/٦٤٧، تاج العروس «قلخ» ٧/٣٢٧. والقلاخ بضم القاف تليها لام مخففة وآخره خاء معجمة من قَلَخَ البعير إذا رَدَّدَ هديره في غَلْصَمَتِهِ ـ رأس حلقومه ـ قاله أبو أحمد العسكري في التصحيف والتحريف ص ٣٨٨، وفي التاج: «القَلْخُ: الضَّخْمُ الهامة، ومنه سُمِّي الرجل/ انظر الشاهد في الكتاب ١/١١١، شرح أبياته لابن السيرافي ١/٣٦٣، المقتضب ٢/١١٢، شرح المفصل ١/٧٠، شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٦٠، شرح اللمحة البدريَّة ٢/٦٦، التصريح ٢/٦٨، همع الهوامع ٥/٨٦.

مجرىً واحداً ويعملها كلها، واستدلَّ على كلٍّ واحد منها، فاستدَلَّ على فَعُول بقول الشاعر:

* ضَرُوبٌ بنصل السيفِ سُوقَ سِمانِها *

واستدل على فَعَّال بقول الآخر:

* أخا الحرب لبّاساً إليها جلالَها *

واستدلَّ على مِفْعال بقول العرب: إنه لمِنْحارٌ بوائكَها.

واستدلَّ على فَعِلٍ بقول الشاعر:

٢٥٧ ـ حَذِرٌ أُموراً لا تضيرُ وآمِنٌ ... ما ليسَ مُنْجِيهِ من الأَقْدارِ[1]

واستدل على فَعِيل بقولِ الشاعر:

٢٥٨ ـ حتى شآها كَلِيْلٌ مَوْهِناً عَمِلٌ ... باتت طِماءً وباتَ اللَّيْلَ لم يَنَمِ[2]

ووافق المازنيُّ والمبرِّدُ [سيبويه][3] في فعول، وفي فَعَّال، وفي مِفْعال، وخالفاه في فَعِل وفَعِيل، فقالا: لا يعملان، وجعلا قول الشاعر:

* حذراً أموراً * [٢٥٧]

مصنوعاً، قال المازني: أخبرني اللّاحِقيُّ[4] أنَّ سيبويه لقيهُ، فقال له:

---

(١) البيت لمجهول، وقيل: هو لأبان بن عبد الحميد اللاحقي، والأول هو الصواب/ انظر البيت في الكتاب ١/١١٣، شرح أبياته ١/٤٠٩، المقتضب ٢/١١٥، الجمل ص ١٠٥، شرحه لابن عصفور ١/٥٦٢، شرح أبياته لابن سيده ل ١١٩، الحلل ص ١٣١، الفصول والجمل ص ١١٧، أمالي ابن الشجري ٢/١٠٧، شرح المفصل ٦/٧١، شرح اللمحة البدرية ٢/٦٧، خزانة الأدب ٣/٤٥٦. وسيعود المؤلف إلى الكلام في ما أثير حول البيت من شكوك بعد.

(٢) البيت لساعده بن جُؤية الهذلي/ انظر شرح أشعار الهذليين ٣/١١٢٩، الكتاب ١/١١٤، المنصف ٣/٧٦، شرح المفصل ٦/٧٢، شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٦٢، المقرب ١/١٢٨، مغني اللبيب ص ٥٦٩، شآها: شاقها. مَوْهِن: أي بعد هدأة من الليل.

(٣) تكملة يتّسِقُ بها الكلام.

(٤) قال الصولي: «أبان بن عبدِ الحميد بن لاحق بن عُفر، مولى بني رقاش من أهل البصرة، شاعر مطبوع، مقدَّم في العلم بالشعر والحفظ له، قدم بغداد فاتصل بالبرامكة، وانقطع =

هل تحفظ في إعمال فَعِل شيئاً ـ فصنعتُ له هذا البيت، وهو:

* حذِرٌ أُموراً *[1] [٢٥٧]

وعَوَّل المازنيُّ على ما أخبره اللَّاحقيُّ في ردِّ هذا البيت، ولا أدري كيف خفى هذا على المازني؟ اللَّاحقيُّ قد أَقرَّ على نفسه بالكَذِب، وعدم النصيحة، فكيف يقبل قوله؟، ولعله كذب في قوله: سألني سيبويه، ولم يكن سيبويه بهذه الغفلة حتى يخترصَ[2] عليه اللَّاحقي، ولا يستدِلُّ سيبويه على قوانين العرب إلا بما يوثق [بصحته][3]، ومع هذا فقد ذكر ابن السِّيد أعمال فَعِل، وثبَّتَه بغير هذا البيت، واستدلَّ بقول زَيْد الخيل:

٢٥٩ ـ أتـاني أنَّهم مَزِقُـون عِرضي جحـاشُ الكِـرْمِلَيْنِ لهم فَـدِيـدُ[4]

وهذا مما لا يمكن فيه التأويل، فقد قامت الحجَّةُ على المازنيِّ والمبرِّد.

وأما فَعِيل فأنكر عملَه أيضاً المازنيُّ والمبرِّد، ولـم يريا البيت الذي أتى به سيبويه حُجَّةً وهو قوله:

= إليهم، وعمل لهم كتاب كليلة ودمنة فحسُن موقعه منهم.... وله مدائح في هارون الرشيد..»كتاب الأوراق/ أخبار الشعر ص ١، وللاحقيُّ فيه ترجمة مبسوطة عَوَّل عليها كثير ممن ترجم له، وانظر خزانة الأدب ٤٥٨/٣..

(١) انظر شرح أبيات سيبويه ٤١٠/١، الحلل ص ١٣١، خزانة الأدب ٤٥٧/٣، وانظر شواهد الشعر في كتاب سيبويه ص ٢٣٠ ـ ٢٣٣.

(٢) في الأصل: «يخترس» بالسين/ تحريف. وفي التاج ٥٤٩/١٧ «خرص»: ومن المجاز أيضاً (اخترص) القول، إذا افتعله، و(اختلق).

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٤) الحلل ص ١٣١، واستدلَّ به قبل ابن السِّيد الأعلمُ في تحصيل عين الذهب بهامش الكتاب) ٧٤/١. وقائل البيت هو زيد بن مهلهل الطائي، من فرسان طيء في الجاهلية أدرك الإسلام ووفد مع قومه على النبي ﷺ وسمَّاه النبي زيد الخير، وكان يدعى زيد الخيل لكثرة خيله ـ مات في السنة التي أسلم فيها ـ السنة التاسعة للهجرة/ ترجمته في الشعر والشعراء ٢٩٢/١، الأغاني ٢٤٥/١٧، اللآلىء ٦٠/١، خزانة الأدب ٧٣/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٥٦٣/١، المقرب ١٢٨/١، شرح اللمحة البدرية ٦٧/٢، التصريح ٦٨/٢، خزانة الأدب ٤٥٦/٣.

الكِرْمِلين: تثنية ـ كِرْمِل بكسر فسكون فكسر ماء في جبل طيء «معجم البلدان «كرمل» فديد: صوت.

وقالا: إن مَوْهِناً ظَرْف، والظرف والمجرور تعمل فيهما المعاني، ويكون قد جرى على غير الاتساع، وسيبويه أخذه على الاتساع، ونصب الظرف نصب المفعول به، ويمكن أنْ يكون كليلٌ بمعنى ضعيفٌ[١]، ولا يكون من أمثلة المبالغة.

وهذا الوجه الثاني يَبْعُد من جهة قوله بعد ذلك: عَمِل، لأنَّ البرقَ إذا بَقِيَ اللَّيْلَ يبعد أنْ يكونَ كليلاً.

وأمَّا قولُه[٢]: إنَّ مَوْهِناً ظرف فممكن، وعلى الجملة لم يأت سيبويه بالبيت دليلاً، وإنما جاء به على إمكان أنْ يكون من هذا[٣].

والدليل على أنَّ فَعيلاً يعمل ما ذكرتُه، وهو أنَّ قولك: عليم[٤] بمنزلة

---

(١) قاله السكري في شرح أشعار الهذليين ١١٢٩/٣، وابن جني في المنصف ٧٦/٣، وهو أقرب مما ذكره سيبويه، فالمراد أنَّ البرق بدا ضعيفاً لبُعده، يدل على ذلك قول الشاعر في القصيدة ـ عن بقر الوحش التي شاقها ذلك البرق ـ (شرح أشعار الهذليين ١١٣٠/٣).

فأسْأَدَتْ دَلَجاً تحي لموقعه لم تنتشب بوعوث الأرض والظُّلَم
حتى إذا ما تجلَّى ليلها فزعت من فارس وحليف الغَرْب ملتئِم

فقد سارت ما تبقى من ليلها، جادة في طلب الماء، فطلع النهار ولم تصل إلى المكان الذي رأت البرق في جهته.

(٢) هكذا في الأصل: والوجه: قولهما.

(٣) في هذا الاعتذار عن سيبويه بَعُد، وجاء في مغني اللبيب ص ٥٦٩: «واعتذر عن سيبويه بأنَّ كليلاً بمعنى مُكِلّ، وكأنَّ البرق يُكِلُّ الوقت بدوامه فيه، كما يقال: أتعبت يومَك، أو بأنَّه إنما استشهد به على أنَّ فاعلاً يعدل إلى فعيل للمبالغة، ولم يستدلَّ به على الإعمال، فإن في الأول حمل الكلام على المجاز مع إمكان حمله على الحقيقة «وعبارة سيبويه في الكتاب ١/ ١١٣ ـ ١١٤: «ومن هذا الباب قول رؤبة........، ومنه قول ساعدة بن جؤيَّة».

وفي شرح الجزولية للأبذي ٢/ص ٥٠ ـ ٥١: «وقال ابن درستويه: إنما أدخله سيبويه على أعمال (عَمِل) في مَوْهِن، وَعَمِلٌ متعدٍّ، تقول: عملت الثوب، وكليل غير متعد، فإنما أدخله على أعمال فعِل، وهذا فيه تعسف فإنَّ سيبويه لم يأت بشاهد على أعمال فعيل، وقد أتى بشاهد على أعمال فَعِل».

(٤) في الأصل: علم بسقوط الياء.

عالمٌ علماً كثيراً، وهذا اختصار منه، فهو بمنزلة: ضَروبٌ وضَرَّاب ومِنْحَار، وبهذا عملت هذه الثلاثة، فيجب لفعيل أَنْ يعملَ بهذا أيضاً على ما ذكرتُه.

فإن قلت: بين فَعِيل وفَعَّال وفعولٌ فرقٌ، وهو أَنَّ فَعِيلاً إنما كَثُر في فَعُل، تقول: كَرُم زيدٌ فهو كريم، ونَبُل فهو نبيل، وكأنهم قالوا فَعِيلٌ في المبالغة، بملاحظة أَنَّه صار بمنزلة الطبائع، فإن فَعُـل لا يكون إِلَّا في الطبائعِ ، فيلزم عن هذا أَلَّا يكون متعدياً، لأَنَّ[1] الأصلَ لا يَتَعَدَّى، لأَنَّ فعله إنّما وضع غير متعدٍ.

قلتُ: يلزم عن هذا أَلَّا يُعْمِلَ مِفْعَالاً، أصلُه في الآلات نحو: مِنْحَار، فكأَنَّهم قالوا: مِنْحارٌ بهذه الملاحظة، ومِفْعَال في الآلات لا يَعْمَل، وهم قد قالوا: إنه لمنحارٌ بَوَائِكَها، فدل على أنَّ هذا عندهم غير مَرْعِيٍّ، وأنَّ المَرْعِيَّ عندهم في العمل أَنَّهم قالوا: زيدٌ مِنْحَارٌ، فالأصل عندهم: ناحرٌ نَحْراً كثيراً، وعُدِل عنه إلى هذا إيجازاً واختصاراً، فكما يعمل ناحرٌ يعمل منحار، فيجب عن هذا أن يعملوا عليماً وقديراً[2]، لأَنَّك إذا قلت: عليم[3]. قلتَ عالمٌ علماً كثيراً، على ما ذكرتُه.

فإن قلتَ: العربُ قد تُراعي قُبْحَ اللفظ، وفَعِيل الأكثر فيه أَنْ يوجد غير متعدٍّ، تقول: كَرُمَ فهو كريمٌ، وظَرُفَ فهو ظريف.

[٢٨٣] قلت/ إنَّ اللَّفظ لا تلزم مراعاتُه أبداً، وإنما جاء ذلك في [شيء][4] ولم يجيءْ في آخر، أَلَّا ترى أَنَّهم قالوا: قُلْتُ الحقَّ، وتعدى قُلْتُ، وإن كان لفظها فَعُل بدليل ضم الفاء، لأنَّ الأصل: فَعَل، ثم نقل إلى فَعُل فصار: قَوُل، فتحركتِ الواوُ وقبلها فتحة فانقلبت[5] ألفاً، فصار قال، بدليل: قُلْت،

---

(١) في الأصل: «لا الأصل».

(٢) (٣) في الأصل عالم في الموضعين، وقادر، والوجه ما أثبت.

(٤) كلمة مطموسة في الأصل بقي طرف الحرف الأخير منها ويشبه طرف الياء.

(٥) في الأصل: انقلبت.

بضم الفاء، ألا تراهم قد صاروا من فَعَل إلى فَعُل، وبقي متعدياً، ولم يستقبحوا اللفظ، فإذا كانوا قد نقلوا فعل المفتوح العين إلى فَعُل[1] وبقّوه معدّى مراعاةً للأصل، ولم ينظروا ما صار إليه في اللفظ، فكذلك عالم يبقى عاملاً، وإن صار إلى لفظ ما لا يتعدّى، وهو فَعِيل ومع هذا فإن فَعِيلاً جارٍ على فعُل، فكما كان الفعل إذا نُقل إلى فعل، لا يؤثر ذلك فيه، ويبقى على عمله، فيجب لاسم الفاعل إذا نُقل إلى فَعِيل أنْ يبقى على عمله، ولا يُنْظَر إلى اللَّفظ، لأنَّ نسبةَ فَعَل إلى فَعُل، كنسبة فاعل إلى فَعِيلٍ، فاضبط هذا فإنه صحيح.

فقد صَح بما ذكرتُه ما ذهب إليه سيبويه، وهو أنَّ هذه الأمثلة كلَّها تتعدَّى، وهي: فَعول، وفعَّالٌ، ومفعالٌ، وفَعِلٌ، وفَعيل.

ورأيت بعض المتأخرين قد زاد فيها فِعِّيلاً[2]، فقال: أقول: هـذا شِرِّيبٌ العسلَ، لأنَّ فِعِّيلا للمبالغة، كما أنَّ شَرَّاباً للمبالغة، فكما عمل فعَّال يعمل فِعِّيل، لأنَّ فَعَّالاً إنما عَمِل بما ذُكِرَ من أنَّه معدول عن: فاعلٌ كثيراً، وأنت إذا قلتَ: هذا شِرِّيـبٌ، فالأصل: هذا شاربٌ شُرْبـاً كثيراً، ثم عُدِل إلى شِرِّيب فيجب أنْ يعملَ كما يعملُ ما هو فرع عنه وثانٍ، وهذا الذي ذهب إليه هذا المتأخر لم أرَ أحداً من المتقدمين قاله[3]، ولا سمعت أنَّ فِعِّيلاً يعمل، ولا يَصِحُّ أنْ يقال: إنَّهم اكتفوا بفَعَّال، لأنَّه لو كان كذلك لم يذكروا من هذه الأمثلة إلَّا مثالاً واحداً، فكونهم قد ذكروها كلها ولم يذكروا معها فِعِّيلاً دليل على صحة ما ذكرتُه، وكأن فِعِّيلاً إنما جاء مبالغة في الصفة على حسب ما ذكرتُه.

---

(١) انظر المصنف لابن جني ١/٢٣٥.

(٢) لعله يريد ابن خروف فقد جاء في شرحه الجمل ص ٧٨ «وهذه الأمثلة نادرة، ويزاد عليها «فِعِّيل نحو: شِرِّيب».

(٣) قال السيوطي في همع الهوامع ٥/٨٨: «واعمل ابن ولّاد، وابن خروف فِعِّيـلاً (بالكسر والتشديد) وانظر التعليق السابق».

فإن قلتَ: إنهـم يقولون شاربٌ، فإذا أرادوا المبالغة قالوا: شِرِّيبٌ.

قلتُ: ليس في هذا دليل، لأنَّ اسم الفاعلِ الأصلُ فيه أنْ يجري مَجْرى الصفات كلِّها ولا يعمل، وإنما عَمل لما أُجرِيَ مُجْرى الفعل في اللَّفظ والمعنى، فتارة يلحظون هذا، وتارة يجرونه على الأصل، وبهاتين الملاحظتين يضاف اسم الفاعل إضافتين فإذا أضيفَ إضافةَ الأسماء كانت إضافتُه معرِّفَةً، وإذا أضيفَ بعد العمل والجريان مَجْرى الفعل كانت إضافته إضافةَ تخفيف، فكذلك العمل في فِعِّيل، قال سيبويه وتقول: أزيداً[1] أنت ضاربَه، تنصب زيداً بإضمار فعل، تقديره: أتضرب زيداً، ويكون قولك: أنت ضاربُه، مفسراً للفعل، ثم قال: فإن جعلت ضاربه هنا بمنزلة الأسماء لم يكن إلاَّ مرفوعاً بالابتداء، لأنَّ ضارباً إذا قُصِد فيه ذلك لم يعمل فلا يفسر، لأنه لا يفسر في باب الاشتغال إلاّ ما صح عملُه، فانظر إلى قوله يتبين لك أنَّ ضارباً تجريه العرب على وجهين، وعلى إجرائه مُجْرى الاسم تكون الصفـة، فـإذا صرنا إلى هذا فيمكن أنْ يقولَ المازني في عليمٍ إنَّه بمنزلةِ شـرِّيب، مبالغـةٌ من فاعل الذي يراد به الصفة، فلا يعمل، ويستدل على ذلك بأنَّه لم يُسمع عمله بما لا يحتمل التأويل، وهذا قول، وإن كان قولُ سيبويه عندي أقوى لأنَّه ذكر فَعِيلاً، ولم يذكر فعِّيلاً فيظهر أنَّه رأى العرب تفرق بينهما، ومن باشر حجة على من لم يباشر، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ.

المسألة الثالثة: أنَّ هذه الأمثلة التي للمبالغة اختلفت فيما أذكره بَعْدُ، وهو أنَّ فَعَّالاً يجري على المذكر بغير تاء، ويجري على المؤنث بالتَّاء، فيقال: رجلٌ شَرَّابٌ وامرأة شَرَّابَةٌ، وكذلك فعيل وفَعِل، تقول: رجل حَذِر، وامرأةٌ حَذِرةٌ. وفَعُول ومِفْعَالٌ يجريان على المذكر والمؤنث بغير تاء، تقول: رجل قَتولٌ، وامرأة قَتولٌ، وكذلـك مِفْعال، يقال للمذكر والمؤنث بغير تاء،

---

(١) في الأصل: إن زيداً، وما أثبت الوجه، وانظر الكتاب ١٠٨/١ ـ ١٠٩.

فهما على هذا مخالفان لاسم الفاعل، لأنَّ اسمَ الفاعلِ للمذكر بغير تاء، وللمؤنَّث بالتاء، فيجب أنْ يكونَ عَمَلُ فعَّال أقوى من عمل فَعُول في القياس، وكذلك يجب أنْ يكونَ فَعِيلٌ في العمل أقوى من مِفْعَال، ومن فَعُول في القياس، لكنَّ العرب قد تكثر وتقلِّل على حَسَبِ ما يجري كلامها عليه.

ويجمع فَعُول [على][1] فُعُل، قالوا: غَفُور وغُفُر، والجمع يجري مَجْرى المفرد على ما تقدَّم، فيجب لغُفُر أنْ يعمل عَمَل غفور.

ومِفْعالٌ يجمع على مفاعيل، فيجب لذلك أنْ يعمل عمل مفعال قال طَرَفَةُ:

٢٦٠ - ثم زادوا أنَّهم في قومِهم غُفُرٌ ذَنْبَهُمُ غَيْرُ فُخُرِ[2]

[٢٨٤] / وأما فعَّال فلا يكسَّر، ويجمع بالواو والنون، إذا كانت فيه شروط ذلك، فتقول: هؤلاء شَرَّابون، وهؤلاء شَرَّابات، فيعملَ شَرّابون كما يعمل شاربون، وتعمل شَرَّابات كما تعمل شاربات، وسيأتي بيان الصفات التي تجري على المذكر والمؤنث بغير تاء في باب الجموع، فَثَمَّ جرت العادةُ أَنْ تُذْكَرَ، لأنَّ التكسير على ذلك يُبْنى.

فإذا بينت لك هذه المسائل الثلاث فنرجع إلى كلام أبي القاسم.

قوله: (وَتَصَرَّفُ ما تعمل فيه)[3]. يريد أَنَّ هذه الأمثلة يتقدَّمُ معمولُها عليها، كما يتقدَّم ما يعمل فيه اسم الفاعل، فتقول: أَنَا العَسَلَ شَرَّابٌ، كما تقول: أنا زيداً ضاربٌ، واستدل سيبويه على ذلك بقول العرب: أَمَّا العَسَلَ فأَنَا شَرَّابٌ[4]، ووجه الدليل من هذا أَنَّ هذه الفاء لَا يَتَقَدَّمُ عليها لإصلاحها إلَّا ما

---

(١) تكملة بمثلها يلتئم الكلام، ويأتي نظيرها.

(٢) ديوانه ص ٦٤، الكتاب ١١٣/١، شرح أبياته لابن السيرافي ٦٨/١، الجمل ص ٨٠، شرح أبياته لابن سيده ل ١١٩، الحلل ص ١٣٣، الفصول والجمل ص ١١٧، خزانة الأدب ٤٦٤/٣. وفي الأصل: «فجر» بالجيم تصحيف.

(٣) الجمل ص ١٠٤.

(٤) الكتاب ١١١/١.

يجوز أنْ يقعَ بعدها، والياً لها لو ظهر الشرط الذي جُعِلَتْ (أمَّا) مكانه. وبسط هذا أنْ تقولَ: الأصل في: أمَّا العَسَلَ فأنا شرَّاب: مهما يَكُن من شيءٍ فأنَّا شرابُ العَسَلَ، و(مهما) شَرْطٌ، والفاء جوابُ الشَّرط، وهذه الفاء التي هي جواب الشَّرْط بمنزلةِ الحرف [الذي][1] يُتَلَقَّى به القسم.

وهذه الحروفُ حروفُ صُدور، لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، ثم إنَّ العرب جعلت (أمَّا) مكان (مهما يكن من شيء) لفَهْم المعنى، فصار أمَّا فأنا شرابُ العَسَلَ، فصار الشرط مفهوماً من (أمَّا) وصارت الفاء التي هي جواب الشَّرط تلي الحرف الذي يفهم منه الشَّرط، ولا تلي هذه الفاء حروفَ الشَّرط أبداً، فاستُقْبِح اللفظ، فقُدِّم شيء من الجملة مما قياسه ألَّا يتقدَّم عليها إصلاحاً لها، فقالوا: أمَّا العَسَلَ فأنا شَرَّابٌ، فمن شرط هذا الذي يُقَدَّم إصلاحاً للفاء ألَّا يكون في الجملة ما يمنع من تقديمه سواها، فيُغْتَفر التقديم عليها، لأنَّه لإصلاحها.

فإن قلتَ: أمَّا زيداً فإني ضاربٌ، لم يجز، لأنَّ (إنَّ) تمنع أنْ يعملَ ما بعدها فيما قبلَها فتكون قد اتَّسَعْتَ في أمرين: أحدُهما: في التقديم على الفاء، والثاني: التقديم على (إنّ) إصلاحاً للَّفظ، والعرب لا تعمل ذلك إلاَّ إذا لم يكن ثَمَّ مانع يمنع من التقديم غير الفاء، ألَّا ترى أنَّك لو قلت: مهما يكن من شيء فزيداً إنِّي ضارِبٌ لم يجز، لأنَّ (إنَّ) تمنع من ذلك.

وأمَّا قولُهم: أمَّا بَعْدَ حمدِ اللَّهِ فإنِّي أفْعَل كذا، فيجب أنْ يُدَّعى أنَّ الظرف متعلِّق بما في (أمَّا) من معنى الفعل، كأنَّه قال: مهما[2] أقُلْ من شيءٍ بعد حَمْدِ اللَّهِ، ولا يجوز أنْ يقالَ: إنَّ هذا الظرف يتعلَّق بما بعد (إنَّ) لما ذكرتُه، وهو أنَّ (إنَّ) حرفُ صَدْرٍ.

---

(١) في الأصل كلمة مطموسة، والكلام يلتئم بما أثبت.

(٢) في الأصل: «فهي».

قوله: (كما يتصرَّفُ ما يعمل فيه اسم الفاعل)[1].

يريد أنَّ الذي أوجب تصرُّفَ اسم الفاعل في معموله موجودٌ في أمثلة المبالغة، وهو أنَّها متصرِّفةٌ في نفسها، فيجب لذلك أنْ تَتَصرَّفَ في معمولها، فكذلك أمثلةُ المبالغة هي متصرِّفةٌ في نفسها، فيجب أنْ تتصرَّفَ في معمولها.

قوله: (وفي فَعِل اختلاف)[2].

رَدَّ هذا ابنُ السِّيد وقال: يجب أنْ يقول: وفي فَعِلٍ وفَعِيلٍ اختلافٌ، لأنَّ المخالفَ في فَعِل مخالفٌ في فَعِيل[3].

ويظهر لي أنَّه إنما قصد لتصحيح البيت الذي احتجَّ به سيبويه، وهو:

* حَذِرٌ أموراً * [٢٥٧]

لأنَّ المازنيَّ لم يره حُجَّةً، وقال: إنَّه مصنوع. ففي كلام أبي القاسم تنبيه على ذلك.

وأمَّا ما أتى به سيبويه في إعمال فَعِيل، فقد ذكرتُ أنَّه لا يقوى أنْ يكون حُجَّة، وذكرتُ الحجةَ التي عَوَّل عليها سيبويه بما أمكنَ[4].

قوله: (وفاعلات وفاعلة وفواعل يعمل هذا العمل)[5].

إنَّما ذكر في آخر هذا الباب جمع اسم الفاعل، وإنْ كان جَمْعاً مكسَّراً، لأنَّه الدليل على إعمال هذه الأمثلة، وإن زال منها شَبَهُ اللَّفظ، لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما فرعٌ عن اسم الفاعل.

---

(١) الجمل ص ١٠٤.

(٢) في الجمل المطبوع ص ١٠٥ «وفي فعيل اختلاف» وهو تحريف، وجاء الصواب في الخطيَّتَيْن، وإصلاح الخلل ص ٢٠٦.

(٣) انظر إصلاح الخلل ص ٢٠٧.

(٤) انظر ما تقدم ص ١٠٥٩.

(٥) الجمل ص ١٠٦.

باب الصفة المشبهة باسم الفاعل فيما تعمل فيه

اعلم أنَّ الصفاتِ على أربعة أقسام:

أحدها: اسم الفاعل واسم المفعـول، وقد مضى الكـلام فيهما، ويجري مجراهما جموعُهما وتثنيتُها، وأمثلةُ المبالغة، وقد مضى الكلام في هذا كلِّه بما حضر لي.

الثاني: الصِّفة المشبَّهة باسم الفاعل، وهي كلُّ صفة تُثَنَّى وتُجْمع وتذكَّر وتؤنَّث، وذلك نحو: حَسَن وكريم وما أشبهها، وهذه تنقسِم ثلاثةَ أقسام:

أحدها: ما يُجْمع جمعَ سلامة وجمعَ تكسير.

الثاني: ما يُجْمع جمعَ تكسير ولا يُجْمعَ جمع سلامة.

الثالث: ما يُجْمع جمعَ سلامة ولا يُجْمع جمعَ تكسير.

فالأول نحو: حسن وكريم، تقول: مررت برجال حسانٍ وحسنِيْنَ.

والثاني ما كان نحو: أحمرَ وأشقرَ، وما أشبههما، تقول: مررت برجالٍ حُمْرٍ، ولا تقول برجالٍ أحمرينَ، وكذلك[1]/ تقول: مررتُ برجالٍ شُقْرٍ، [٢٨٥] ولا تقول: مررت برجال أشقرينَ، ومن هذا سكرانُ وما أشبهه، وهو: كلّ ما كان على فَعْلانَ ومؤنثه فَعْلَى، فإنَّه لا يجمع بالواو والنون فلا تقولُ: مررتُ

(١) تكررت «كذلك» في الأصل.

برجالٍ سكرانينَ، وإنما يجمع سكرانُ على سُكَارى، ويجمع أيضاً فَعْلان على فِعال، وهو الأكثر فيه، قالوا عَطْشَانُ، وعِطاشٌ، ولا تجد فيه شيئاً جمع بالواو والنون.

فإن كان مؤنثه[1] بالتاء نحو: رجلٌ سَيْفانٌ وامرأةٌ سيفانَةٌ، جُمِع المذكر بالواو والنون، والمؤنث بالألف والتاء، فقالوا: مررت برجالٍ سَيْفَانين، ونساءٍ سَيْفَاناتٍ، والسَيْفَانُ: الطويل الممشوق. وهذا وما أشبهه هو القسم الثالث.

فما جُمِعَ من هذه الصفات بالواو والنون أقوى في العمل مما جُمِع جمعَ تكسير، لأنَّ جمع التكسير لا يكون في الأفعال وإذا جُمِـع بالواو والنون فله شَبَه في الفعل من جهة اللَّفظ، ألَا ترى إنك إذا قلت: حسنون، فهو بمنزلة (يضربون) في اللفظ، وإن كان الواو في الفعل مخالفة للواو في الاسم، على ما تبين في باب التثنية والجمع[2]،[فإذا][3]قلت: مررت برجل حسن أبوه، فهذا أقوى من قولك: مررت برجل أحمر وجهه، وإن كانا جائزين وكل واحد منهما عمل بالحمل على اسم الفاعل على ما يتبين.

الثالث: (أَفْعَلُ) إذا كان بِمن، نحو: مررتُ برجلٍ أَحْسَنَ بمِنْ عمروٍ، ومررت برجلٍ أحسنَ مِنَ الزيدَيْنِ، وما أشبه ذلك فلا [يعمل][4]. وأمَّا إن كان أفعلُ بالألف واللاَّم نحو: مررت بزيدٍ الأفضلِ أبوه، ومررتُ بهند الأفضل أخوها، وما أشبه ذلك [فيعمل][5]، لأنَّ (أَفْعَل) إذا كان بالألف واللاَّم تُثَنَّى وتُجْمع جمعَ سلامة. وجمع تكسير فيصير لذلك من قبيل الصِّفة المشبَّهة باسم الفاعل.

---

(١) في الأصل كلمةٌ مطموسة من أثر الرطوبة.

(٢) في الأصل: «يتبين» بمثناة تحتية قبل المثناة الفوقية وهو خطأ.

(٣) كلمة مطموسة في الأصل من آثار الرطوبة والكلام يلتئم بنحو ما أثبت.

(٤) تكملة بها يلتئم الكلام.

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام.

وأمَّا (أفَعْلُ) إذا كان بِمنْ فلا يُثَنَّى ولا يُجْمع، ولا يُؤَنَّث ويجري على طريقة واحدة، وكان ذلك فيه لشَبَهِهِ بالفعل؛ لأنَّ الفعل طالبٌ بِبنْيته ما يُسند إليه، كما كان أفعل طالباً بِبِنْيته (من) فجرى لذلك مجرى الفعل، فلم يُثَنَّ ولم يُجْمع ولم يؤنَّث؛ لأنَّ الفعلَ لا يكون فيه ذلك، وما يلحق بالفعل من تثنية وجمع وتأنيث إنَّما هو للفاعل فلما لم يثنَّ ولم يجمع، لم يجر لذلك مَجْرى اسم الفاعل فلم يرفع ما بعده، فلا يجوز أنْ تَقُولَ: مررتُ برجلٍ خيرٍ منه أبوه، بخفضِ خير ولا بُدَّ هنا من رفع خير وأفضلَ ويكون خبراً مقدَّماً. والمبتدأ الاسم المرفوع بعدهما.

ولا تجد (أفعلَ) الذي بِمِن عاملاً إلاَّ في موضع واحد، وهو إذا كانت الصفة في محلٍّ تَفْضُل نفسها في جميع محالِّها، وذلك نحو قولك: ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في زيد[1]، فالكحل في عين زيد يفضُلُ نفسه في جميع العيون[2]، ومثل ذلك: ما رأيتُ شهراً أفضلَ فيه الصومُ منه في شهر رمضان[3]، فالصوم في شهر رمضان يفضُل نفسه في جميع الشهور، ومثل ذلك: ما رأيت ليلة أعظمَ فيها الصلاةُ منها في ليلة القدر، وكذلك: ما رأيت يوماً أعظم فيه الدعاءُ منه في يوم عرفةَ. ويضبط هذا ما ذكرته وهو أنْ يكون الشيء في موضع يفضلُ نفسه في جميع المواضع، فالصوم فاعل بقوله أفضل، وكذلك الكُحْل هو فاعلٌ بأحسن. ولا تجد (أفعل) الذي بِمن ترفع في موضع من المواضع.

---

(١) انظر الكتاب ٣١/٢، ولابن الصائغ رسالة سمَّاها «الوضع الباهر في رفع أفعل الظاهر» أوردها السيوطي في الأشباه والنظائر ٢٠٥/٤ ـ ٢١٦ فارجع إليها، وانظر همع الهوامع ١٠٧/٥.

(٢) تكملة يتم بها الكلام.

(٣) قال السيوطي في همع الهوامع ١٠٧/٥. بعد الكلام على «ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل.....» ومثله الحديث: «ما من أيام أحبَّ إلى الله فيها العمل منه في عشر ذي الحجة»..

وأورد الحديث في الجامع الصغير نقلاً عن الترمذي وابن ماجه، وذكر المناوي أنه ضعيف/ انظر فيض القدير ٤٧٤/٥.

وللنحويين هنا في رفع أَفْعَل وجهان:

أحدُهما: أنَّه واقع موقعَ المضمر، ألَا ترى أنَّ هذا الكلام مخرج عن حدِّه، فإنَّ الكحلَ لا يفْضُل نفسه، وكذلك الشيء لا يعقل أنْ يفضُل نفسه، وإنما الأصل: زيدٌ بالكُحل أحسنُ من الناس كلِّهم. فإنَّ زيداً هو الذي يفضُل بالكحل جميع الناس، وأنت لو قلتَ هذا لكان فاعل أحسن ضميراً يعود إلى زيد فلما أُزِيل هذا الكلام وعُدِل به إلى ما ذكرتُه، صار هذا الظاهر في موضع هذا المضمر فارتفع لذلك، فكأن (أحسن) إنَّما رفع المضمر.

الثاني: أنَّ هذا الكلام مخرَج عن حدِّه على ما تقدَّم، والحقيقة أنَّ الكحلَ مؤثِّر في عين زيدٍ أثراً لا يوجد في عين غيره، فكأنَّه قال: ما رأيتُ رجلًا مؤثراً في عينه الكحل أثره في عين زيد، فوضع [أحسن][1] موضع مؤثِّر، ومؤثر لو ظهر لظهر عمله في الكحل، فعمل (أحسن) الذي وُضِع موضعَه.

الرابع: كلُّ صفة لا تثنى ولا تجمع وليست (أَفْعَل من)، نحو: مثلُك وشبهُك فهذه لا تعمل شيئاً، لا ترفع الظاهر، وذلك نحو قولك: مررت برجل مثلُك أبوه، لا يجوز في مثل هنا إلَّا الرفع، و[لا][2] يجري مجرى هذا ما أجري من الأسماء الجامدة مجرى الصفات نحو خَزٍّ، ومن هذا: مررت بقوم عَرَبٍ أجمعونَ[3]، فأجمعون توكيد للضمير الذي في عَرَبٍ، لأنَّ أجمعين لا يكون إلَّا توكيداً ولا يلي العوامل وليس معك في هذا/ الكلام اسم مرفوع [٢٨٦] يجري عليه أجمعون توكيداً إلَّا الضمير الذي في عرب، وتحمَّلَ الضمير عربٌ لأنَّه في معنى المشتّق، وكأنه قال: مررت بقوم فصحاء وكذلك قولهم: مررت بقاعٍ عَرْفَجٍ كلُّه[4]، ففي عَرْفَج ضمير، لأنه جارٍ مجرى المشتَّق.

---

(١) (٢) تكملة يتمُّ بها الكلام.

(٣) (٤) انظر ما تقدم ص٥٥١.

وجميع ما ذكرتُه من الصفات تَتَحمَّلُ الضمير، وإنما تختلف الصفات بالنظر إلى الأسماء الظاهرة، أو الضمائر المنفصلة واختلافها على حَسَبِ ما قررته.

ومن العرب من يرفع بمثلك وأشباهه، وبالأسماء الجامدة التي أجريت مجرى المشتَّقة إلَّا أنها لغةٌ قليلةٌ لا يعوَّل عليها، ولا يعمل بها، لأنَّها لغةٌ[1] قليلَة لم يجيء بها القرآن.

قوله: (العرب تقول: مررت برجل سواءٍ هو والعدمُ)[2].

فالعدم معطوف على الضمير في سواءٍ، فصار ـ على هذا ـ سواءٌ عاملاً في العدم، ولا يعمل سواء في الأعرف من اللغات إلَّا في المضمر، ولا يعمل في الظاهر[3] إلا أنْ يكون الظاهر معطوفاً على المضمر على ما تقدَّم، وهذا من قبيل جواز الشيء في المعطوف وهو لا يجوز في المعطوف عليه.

وقرأ حفص: ﴿ الذي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَواءاً العَاكِفُ فيه والبَادِي ﴾[4] بنصب سواء، والجماعة على رفعه[5]. العاكفُ مبتدأٌ والبادي معطوفٌ عليه وسواءٌ خبر مقدَّم والعرب تقول: زيدٌ وعمروٌ سَواءٌ. قال أبو علي: «سواء مما جمع ولم يثنَّ فيقال في الجمع: سواسيةٍ[6]. وهذا منه مسامحة، لأنَّ سواسية

---

(١) في الأصل «مبالغة» وهو خطأ.

(٢) ليس هذا موجوداً في الجمل بنسخه الثلاث ولا في شيء من شروح الجمل التي اطلعت عليها. انظر المثال في الكتاب ٣١/٢، ولعل في العبارة تحريفاً وسقطاً صوابه: ومثله العرب تقول:

(٣) في الأصل «الظاهرة».

(٤) سورة الحج آية ٢٥. و«البادي» هكذا في الأصل بإثبات الياء، وحفص لا يثبتها وإنما إثباتها في الوصل والوقف قراءة ابن كثير. انظر حجة القراءات ص ٤٧٥.

(٥) انظر السبعة ص ٤٣٥، حجة القراءات ص ٤٧٥، الكشف عن وجوه القراءات السبع ١١٨/٢.

(٦) التكملة ل ١٢ وانظر الإفصاح لابن الطراوة ل ٣٠.

ليس بجمع لسواء على لفظه وإنما هو جمع له في المعنى وإذا حُقِّق الأمر فهو جمع لسَوْسَاةٍ بمعنى سواء[1] وإن لم ينطق به[2]، فهذا معنى قوله: جَمْع له، أي: جَمْع له في المعنى.

وأمَّا على قراءة حفص فمن الناس من قال: هذا على أنَّ سواء يرفع الظاهر، وإن لم يكن معطوفاً على مضمر، وقد حكى ذلك سيبويه. وقال: إنَّ من العرب من يقول: مررت برجُلٍ سواء زيدٌ وأخوه[3]، وإنْ كان الأكثر في سواء ألَّا يرْفع الظاهر، إلَّا أنْ يكونَ معطوفاً على المضمر، كما أعلمتُك أولاً.

ويمكن أنْ يكونَ الوقف ـ على هذه القراءة ـ على سواء[4]، التأويل: الذي جعلناه للناس مستوين فيه، ثم قال سبحانه: ﴿ العاكفُ فيه والبادي ﴾ أي العاكفُ فيه مساوياً الباديَ، لا يفضُل أحدُهما الآخر، وكذلك قوله تعالى: ﴿ أمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُم كالَّذِينَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَواءً مَحْيَاهُم ومَمَاتُهُمْ ﴾[5] قرأ حفص وحمزة والكسائي بنصب (سواءً)، وقرأ الباقون بالرفع[6]، فعلى قراءة الرفع يكونُ (سواءٌ) خبراً مقدَّماً، و(محياهم ومماتهم) مبتدأ، والتقدير: محياهم ومماتهم سواءٌ، وتكون هذه الجملة بدلاً من قوله تعالى: ﴿ كالَّذِينَ آمنُوا وعَمِلُوا الصَّالحاتِ ﴾ ويكون

---

(١) تكررت (سواء) في الأصل.

(٢) في اللسان (سوا): «وقال ابن بري: سواسية جمع لواحد لم يُنطق به وهو سَوْساة».

(٣) في الكتاب ٢/٢٧: «وتقول: مررتُ برجلٍ سواءٌ أبوه وأُمُّه (إذا كنتَ تريد أنَّه عَدْلٌ) وتقول: مررت برجل سواءٌ درهمُه كأنك قلت: مررتُ برجلٍ تام درهمه».

(٤) قال أبو بكر الأنباري في إيضاح الوقف والابتداء ٢/٧٨٤: «ومن نصب سواء أراد «الذي جعلناه سواء» ويرتفع (العاكف) و(الباد) بمعنى (سواء) كما تقول: «رأيت زيداً قائماً أبوه» فمن هذين الوجهين لا يحسن الوقف على الناس) ويحسن على (الباد)».

(٥) سورة الجاثية آية ٢١.

(٦) انظر السبعة ص ٥٩٥، حجة القراءات ص ٦٦١، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/٢٦٨.

التقدير: أنْ نجعلَهم: سواءً محياهم ومماتُهم.

وأَمَّا على قراءة النصب، فمن النحويين من قال: محياهم فاعلٌ بسواء ويكون على تلك اللُّغُةِ[1]، ومنهم من قال: محياهم مبتدأ ومماتهم معطوف عليه ويكون الوقف على سواء[2]، ويكون الخبر محذوفاً وعلى هذا كان الأستاذ أبو علي يأخذ هذه الآية.

ويمكن عندي أنْ يكون: «محياهم ومماتهم» خبر مبتدأ محذوف ويكون التقدير: المتباينان محياهم ومماتهم ويجب أنْ يُحْمَلَ القرآن على أفصح اللُّغاتِ.

فإذا تبين لك أَنَّ الصفات في كلام العرب على هذه الأقسام الأربعة، فنرجع إلى كلام أبي القاسم ففي بيانه بيان الباب.

قوله: (وإنما تعمل فيما كان من سببها)[3].

يريد بذلك أنها (أَقَلُّ من)[4] أنْ تكونَ بمنزلة اسم الفاعل. مشَبَّهٌ بالفعل فعملُه قويٌّ فيما كان من سبب الأول وفيما لم يكن من سببه فتقول: مررت برجلٍ ضاربٍ أبوه وتقول: مررت برجُلٍ ضاربٍ عمروٌ في داره، ومررت برجلٍ ساكنٍ محمدٌ في داره، وتقول: مررت برجلٍ حسنٍ وجهُه، ولا تقول: مررت برجل حَسَنٍ زيدٌ بسببه لأَنَّها ليست مشبَّهة بالفعل وإنما هي مشبَّهة بما شُبِّه بالفعل، فهي في الدرجة الثالثة وكل ما هو في الدرجة الثالثة لا يقوى، ويُقَيَّد عمله، ألا ترى أَنَّ (ما) عند أهل الحجاز لم تعمل إلا

---

(١) هذا الكلام يعود إلى قوله الذي سبق: «هذا على أَنَّ سواءً يرفع الظاهر وإن لم يكن معطوفاً على مضمر، وقد حكى ذلك سيبويه وقال: إن من العرب من يقول: مررتُ برجل سواء زيدٌ وأخوه».

(٢) انظر القطع والائتناف ص ٦٦٠.

(٣) الجمل ص ١٠٧، وفي الأصل «وألَّا يعمل» والتصويب من الجمل بنسخه الثلاث.

(٤) في الأصل بياض بمقدار كلمة والعبارة.

بشروط ثلاثة، لأنَّها في الدرجة الثالثة؛ لأنَّها مشبَّهة بليس، وليس مشبهة بالفعل ولهذا نظائر كثيرة، منها ما قد مضى ومنها ما سيأتي[1].

قوله: (وذلك قولك: مررت برجلٍ حسنٍ وجهُه)[2].

اعلم أنَّ القياس في حَسَنٍ ألَّا يعمل: لا يرفع ولا ينصب، لأنَّه اسم وأصل الأسماء ألَّا ترفعَ ولا تنصبَ، ولا تجد اسماً [يرفع][3] وينصب إلَّا بالحمل على الفعل إلَّا المبتدأ فإنه يرفع الخبر واختلف النحويون في رفعه: فمنهم من ذهب إلى أنه رُفع بالحمل على الفعل وهو ظاهر كلام أبي/ [٢٨٧] القاسم في باب المبتدأ[4]، ومنهم من ذهب إلى أنَّ رفع [المبتدأ][5] للخبر إنما هو لنفسه وطلبه، وليس بالحمل على غيره. وقد مضى الكلام في هذا في باب المبتدأ مستوفى[6]. لكنه ( )[7] حَسَن شبيهٌ باسم الفاعل غير المتعدِّي، وذلك أنَّك إذا قلت: مررت برجلٍ حَسَن دلَّك، على أنَّ وصف رجل بحَسَنٍ في الحال، فصار ذلك بمنزلة: مررتُ برجل قائمٍ، إذا أردت بقائم الحال، فاتفقا في أنَّ كل واحد منهما يوصف به الأوَّل، ويفيد فيه وصفاً في الحال، وكلَّ واحد منهما مع ذلك يُثَنَّى ويُجمع ويُؤَنَّث فيقال: حسنانِ، وحسنونَ وحسنةٌ، وحسنتانِ، وحسناتُ، كما تقول: قائمانِ وقائمونَ، وقائمةٌ، وقائمتانِ، وقائماتُ فلما أشبهه[8] من هذه الوجوه كلِّها عَمِل حَسَنٌ عمل اسم الفاعل الذي يُراد به الحال غير المتعدِّي نحو: قائم وقاعد

---

(١) انظر ما تقدَّم ص ٤٩٣.

(٢) الجمل ص ١٠٧.

(٣) تكملة يتم بها الكلام.

(٤) الجمل ص ٤٨.

(٥) في الأصل كلمة مطموسة من آثار الرطوبة والكلام يلتئم بما أثبت.

(٦) انظر ما تقدَّم .

(٧) كلمة غامضة في الأصل من أثر الرطوبة، لم أتمكن من قراءتها.

(٨) في الأصل: أشبه.

فقالوا: مررت برجلٍ حسنٍ وجهُه كما قالوا: مررت برجل قائمٍ أبوه، وإنْ كان لا يقوى قوته، لا يُفصل بين حَسَنٍ وفاعلِه بفاصل ويُفْصَل بين قائم وفاعله، ولا يعمل حَسَنٌ إلَّا فيما كان من سبب الأول، ويعمل اسم الفاعل في كل ما يعمل فيه الفعل: يعمل في الظاهر، وفي المضمر، وفيما كان من سبب الأوَّل، وفيما لم يكن من سببه، فتقول: مررتُ برجل يتكلَّمُ عمروٌ في داره وبرجل متكلِّم محمدٌ في داره، ولا تقول: مررت برجل حَسَنٍ عمرو في داره لأنَّ عمراً ليس من سببه. وقد بينتُ العلَّة في كون الصفة لا تعمل إلا فيما كان من سبب الأوَّل، إلَّا أنَّ الفعل إذا رفع المضمر استتر وظهر. وقد تقدَّم بيان الموضع الذي يظهر، وبيان الموضع الذي يستتر فيه[1]. وسواء أُجْرِيَ على من هو له أم جرى على غير من هو له. وتقدَّم أنَّ اسم الفاعل بخلاف ذلك، وأنَّه إذا أجْرِيَ على من هو له استتر، وإذا جرى على غير من هو له ظهر في كل حال[2].

وهذا الذي ذكرته ـ وهو أنَّ الصفةَ لم تعمل إلَّا بالحمل على اسم الفاعل لشَبَهِها به فيما ذكرته ـ لا أعلم بين النحويين فيه خلافاً. وردَّ ابن الطراوة على أبي القاسم هنا، وكذلك رَدَّ على أبي علي، وقال: جعلا رفع الصفةَ على التشبيه باسم الفاعل، وليس كذلك الرفع ليس بالحمل على اسم الفاعل، والذي استحقَّته الصفة بالحمل على اسم الفاعل إنما هو النعت، وأمَّا الرفع فاستحقَّه بحق الأصل، ألَا ترى أنه يرفع المضمر، فكما يرفع المضمر يرفع الظاهر[3].

وهذا الذي ذهب إليه ليس بصحيح عندهم؛ لأنَّه لو كان كما قال لكان كل ما يرفع المضمر يرفع الظاهر، فكان[4] قولك: مررت برجلٍ مثلِك أبوه

(١) انظر ما تقدَّم ص٦٠٧.
(٢) انظر أيضاً ما تقدَّم ص٦٠٧.
(٣) انظر رد ابن الطراوة على أبي علي في الإفصاح ل ١٣، وانظر غاية الأمل ١/ص ١٨٢.
(٤) في الأصل: لكان.

ـ بخفض مثلك ـ في حُسْنِ: مررت بِرَجُلٍ حسنٍ وجهُه، لأنَّ كلَّ صفة ترفع المضمر، وقد مضى الدليل على ذلك بقول العرب: مررت بقاعٍ عَرْفَجٍ كُلُّه، وبقوم عَرَبٍ أجمعون[1]، فليس الأمرُ كما ذكر، واحتاطتِ العرب في رفع الظاهر ما لم تحتط في رفع المضمر.

فإن قلتَ: ولِمَ رفعتِ الصفةُ المضمر ولم ترفع الظاهر؟

قلتُ: أصلُ الصفة أن تجريَ على من هي له وإذا جرت على من هي له تحمَّلتِ الضمير كما يتحمَّلُه الفعل لأنَّ كلَّ واحد منهما سِيقَ لغيره. وأمَّا إجراء الصفة على غير من هي له ورفعها ما هي له حقيقةً فهو خروج عن قياس الصفات فوجب ألَّا يكونَ ذلك إلَّا فيما قويَ ولحِق بالفعل كاسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة، ثم أجريت هذه الصفات التي تُثَنَّى وتُجمع مجرى اسم الفاعل لما ذكرتُه من الشبه في المعنى والتثنية والجمع والتأنيث، فما لم يكن فيه ذلك لا يُتَّسَعُ فيه فلا يرفع الظاهر.

ومن العرب من أجرى الصفاتِ كلَّها مجرى اسم الفاعل ونظر إلى المعنى خاصة، ولم ينظر إلى شَبَه التثنية وما جرى مجراها وذلك لا يكاد يُعرف.

وأمَّا سواءٌ فكان فيها ما ذكرته من رفع الظاهر إذا عطفتَ على المضمر، لأنَّ قولَك: مررتُ برجلٍ سواءٍ هو والعَدَمُ بمنزلة: مررت برجلٍ مستوٍ هو والعدم.

فإذا تقرَّر ما ذكرته فاعلم أنَّه يجوز أنْ تقولَ: مررت برجل حسنٍ وجهُه، بخفض حسن ورفع الوجه به، ويجوز أنْ ترفعَ حسناً وتجعله خبراً مقدَّماً، وترفع الوجه بالابتداء، فتقول: مررت برجلٍ حسنٌ وجهُهُ، ويكون حسنٌ خبراً مقدَّماً، فإذا رفعتَ ما ذكرتُه ثُنِّيَ وجُمِع (حسن) كما يُثَنَّى ويُجمع إذا

---

(١) انظر ما تقدَّم ص ٥٥١.

تأخَّر فإذا خفضته وأجريته على الأول ورفعت ما بعده به لم تُثَنِّه ولم تجمعه بالواو والنون ولا بالألف والتّاء في الأعرف، فتقول: مررت برجل حسنٍ وجهُه، ومررت برجلينِ حسنٍ أبواهما ومررت برجالٍ حسنٍ آباؤهم، ومررت برجال/ [حسنٍ][1] أمهاتهم، ومن قال: [٢٨٨]

* يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أقاربُه * [٢٩]

يُثَنِّي ويَجْمَع فيقول: مررت برجلين حسَنَيْن أبواهما، وبرجالٍ حَسنِيْنَ آباؤُهم. وأمَّا جمع التكسير فيجري مَجْرى المفرد، فيجوز أنْ تقولَ: مررتُ برجالٍ حسانٍ آباؤُهم، وأنْ تُجرِيَ حسناً على الأول وترفعَ ما بعده به أحسنُ كما كان ذلك في اسم الفاعل فعلى هذا قوله سبحانه: ﴿ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُه ﴾[2] يجوز في (آثم) وجهان:

أحدُهما، وهو الأحسن: أنْ يكونَ (آثمٌ) خبراً لإنَّ، و(قَلْبُه) فاعِل به؛ لأنَّ الصِّفاتِ إذا اعتمدت ترفع، وإنْ لم ترفع ما بعدها فيكونُ ذلك كالتَّهْيِئَة والقطع، ولا ينبغي أنْ يُحملَ على الوجه الأضعف، وإنَّما يُحْمل المُحْتَمِلُ على أقوى وجهيه، ما لم يكن معنا دليلٌ يحمل على القول الآخر[3] وهذا مأْخَذٌ حَسَنٌ.

قوله: (وفي هذا وجوه)[4].

اعلم أنْ الوجوهَ الحسنةَ في هذا خمسة:

أحدها: أنْ ترفعَ مع الضمير فتقولَ: مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهُه.

الثاني: أنْ تنصِب وتجعِلَ الضمير فاعلاً بحَسَنٍ، فتقول: مررتُ برجلٍ

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٢) البقرة آية ٢٨٣.

(٣) ذكر المؤلف أنَّ (إثم) في الآية الكريمة يجوز فيه وجهان واقتصر هنا على ذكر أحد الوجهين ـ وهو أحسنهما ـ وذكر الوجهين معاً في باب الابتداء ص ٦٩٤.

(٤) في الجمل المطبوع ص ١٠٧ «أوجه» وفي الخطِّيَتَيْنِ «وجوه» كما هنا وهما بمعنى.

حَسَنٍ الوجهَ، وإذا فعلتَ هذا جاز أنْ تأتيَ بالوجهِ معرفةً ونكرة فتقول: مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهاً فهذا وجهٌ ثالث.

الرابع: أن تُضيفَ الحَسَن إلى الوجه المعرَّف بالألف واللام فتقول: مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ.

الخامس: أنْ تُضيفَ والوجهُ نكرةٌ فتقولَ: مررتُ برجلٍ حسنِ وجهٍ. فهذه خمسةُ أوجه حسانٌ.

وأما قولك: مررتُ برجل حسنٍ وجهَهُ بتنوين حَسْن ونصب الوجه مع الإضافة إلى المضمر[1] فلم يأت إلا في الشِّعر، وكذلك الخفض مع الإضافة إلى المضمر نحو: مررتُ برجُلٍ حَسَنِ وجْهِه، وهو الحادي عشر الذي ذكره أبو القاسم.

وأمَّا الرفع بالضمير[2] نحو: مررتُ برجلٍ حَسَنٍ الوجهُ، فأجازه الكوفيون والزجاج، ومنعه الفارسي، وكذلك: مررت برجلٍ حَسَنٍ وجهُ، أبو علي يمنعه لبقاء الصفة بلا ضمير على ما أبينه بعد، ويقتضي كلام الكوفيين المنع، ويقتضي كلام الزجاج أنه جائز. وهذا كلُّه أذكره بَعدُ[3].

قوله: (والثاني: أنْ تقولَ: مررتُ برجُلٍ حسنِ الوجهِ)[4].

اعلم أنَّهم لما قالوا: مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهُه على التشبيه بقولك: مررت بقائمٍ أبوه طال هذا الكلام؛ لأنَّ الجار والمجرور كالشيء الواحد وَحَسَنٌ صفةٌ لوجهٍ، والصفة والموصوف كالشيء الواحد، ووجهٌ فاعلٌ بحسن والفاعل والفعل كالشيء الواحد، فقد صارت بذلك خمسةُ أشياء كالشيء

---

(١) في الأصل: «مع المضمر» والوجه ما أثبت. وقد أتى المؤلف بنظيره بعد بضع كلمات.

(٢) هكذا في الأصل «بالضمير» وهو غير متّجِه، ولعلَّ صوابه: بلا ضمير.

(٣) انظر ما سيأتي ص ١٠٩٧.

(٤) الجمل ص ١٠٧.

الواحد فطال فأرادوا تخفيفَ هذا ولم يمكنهم حذف الضمير؛ لأنَّ الصِّفةَ إذا كانت مفردةً فلا يجوز حذفُ الضمير منها، وإنما يجوز حذف الضمير من الصِّفة إذا كانت جملةً، نحو قول الشاعر:

٢٦١ ـ * وما شيءٌ حميتَ بمُسْتَبَاحِ *(١)

فقوله (حَمَيْتَ) صفةٌ لشيء وقوله: (بمستباح) خبرٌ لما، والتقدير: وما شيءٌ(٢) حميتَهُ بمُسْتَبَاحٍ فحُذفَ الضميرُ وكذلك قول الشاعر:

٢٦٢ ـ * . . . أمْ مالٌ أَصابُوا *(٣)

فقوله: (أصابوا) صفةٌ لمال والضميرُ محذوفٌ والتقدير: أم مالٌ أصابوه.

فإن قلتَ: ولم حُذِف الضمير من الصفة إذا كانت جملةً ولم يُحذف من الصِّفة إذا كانت مفردةً؟.

قلتُ: لأنَّ أصلَ حذف الضمير إنَّما هو من الصِّلَة، نحو: الذي ضربتُ زيدٌ، الأصل: الذي ضربتُه زيدٌ، حُذِفَ الضمير لدلَالَة الكلام عليه، ولطول الموصول بالصِّلة، وينظر إلى هذا حذف الياء من اشهيباب، لأنَّه أطولُ

---

(١) صدره:

* أبحتَ حمى تهامة بعد نَجْدٍ *

والبيت لجرير/ انظر ديوانه ٨٩/١، الكتاب ٨٧/١، ١٣٠، أمالي ابن الشجري ٥/١، ٧٨، ٣٢٦، مغني اللبيب ص ٦٥٣، ٧٩٩، ٧٢٩، أبياته ٨٠/٧، التصريح ١١٢/٢.

(٢) في الأصل: «ولما» بلام مقحمة بعد الواو متَّصلة بما.

(٣) البيت بتمامه:

فما أدري أغيرهم تناءٍ وطول العهد أم مال أصابوا

وهو للحارث بن كلدة الثقفي (طبيب العرب المشهور، تعلَّم الطب بفارس، كان الرسول ﷺ ينصح بالتداوي عنده، وعاش إلى أيام معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه/ انظر ترجمته في عيون الأنباء ١٠٩/١ ـ ١١٣ ـ الأعلام ١٥٧/٢، وانظر/ الكتاب ٨٨/١، ١٣٠، شرح أبياته لابن السيرافي ٣٦٥/١، الأمالي ١١٩/٢، الأزهية ص ١٤٦، أمالي ابن الشجري ٥/١، ٨، ٣٢٦، ٣٣٤/٢، شرح المفصل ٨٩/٦، المقاصد النحوية ٦٠/٤.

الأسماء لا يوجد اسم على أكثر من سبعة أحرف فحذفوا فقالوا: اشِهَابٌ فلما حذفوا الضمير من الصِّلة لما ذكرتُه حُذِفَ الضميرُ من الصِّفة، لأنَّ الصفةَ ـ أيضاً ـ والموصوف قد يكونان كالشيء الواحد، فجرت الصِّفة لذلك مجرى الصِّلة من وجهين:

أحدهما: أنَّ كلَّ واحدة منهما جملةٌ.

الثاني: أنَّ كلَّ واحدة من الجملتين مع ما قبلها كالشيء الواحد، ولذلك لم يحذف الضميرُ من الصِّفة إذا كانت مفردةً وحذف الضمير من الصِّفة إذا كانت جملةً، فلمَّا قالوا: مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهُهُ وطال ـ على حسبِ ما ذكرتُه ـ ولم يمكنهم حذف الضمير نقلوه إلى الصِّفة وجعلوه فاعلاً به فاستتر لأنَّ الصِّفةَ صارت لذلك جاريةً على من هي له، وصار الحُسْن كأنَّه في الجملة [ولا][1] يُمكن للوجه أنْ يكون فاعلاً بحَسَنٍ، لأَخْذِ فاعله وهو مع ذلك يطلبُه من جهة المعنى، فحدث لذلك شَبَهٌ باسم الفاعل المتعدِّي، ألَا ترى أنَّكَ إذا قلتَ: مررتُ برجلٍ حَسَنٍ فحسنٌ صفةٌ قد تحمَّلتِ الضمير وهي مع ذلك طالبةٌ للوجه أو لما هي له في المعنى،فأشبهت بذلك ضارباً في قولك: مررت برجلٍ ضاربٍ الغلامَ، لأنَّ ضارباً صفةٌ جاريةٌ على الأَوَّل/ قد تحمَّلت [٢٨٩] ضميراً وهي مع ذلك طالبة محلاًّ تنصِبُه،فنصبُها الوجهَ علـى التشبيه بالمفعول به،ولما كان الوجه قبل نقل الضمير معرفةً فكان الاختيار أنْ يكون معرَّفاً بالألف واللام،ويجوز أنْ يكون نكرةً فقالوا: مررت برجل حَسَنِ الوجه،ومررت برجل حَسَنٍ وجهاً، ويجوز أنْ يكونَ وجهٌ بمنزلة وجهٍ في قولك: حَسُنَ زيدٌ وجهاً، ولا يكون من هذا الباب، ولا يُتَصَوَّرُ ذلك في المعرَّف بالألف واللام لأنَّ التمييز لا يكون معرفةً، أَلَا ترى أنَّك لا تقول: حَسُـنَ زيدٌ الوجهَ، ولما قالوا: مررت برجل حَسَنِ الوجه ومررت برجلٍ حَسَنٍ وجهاً على التشبيه

(١) تكملة يتم بها الكلام.

بقولك: مررتُ برجلٍ ضاربِ الغلامَ وضاربٍ غلاماً وقد تقدَّم أنَّ اسم الفاعل يضاف إلى ما بعده طلباً للتخفيف[1] فيقولون: مررت برجل ضاربِ غلامٍ مع قُوَّة طلب اسم الفاعل للنصب لشبهه بالفعل في اللفظ، وأنَّ معناه كمعناه فكانت الإضافة في الصِّفة المشبَّهَة باسم الفاعل أولى، لأنَّ نصبهَا على التشبيه بما شُبِّه بالفعل، والخفض للاسم بحق الأصل، فكان الخفض لذلك أحسنُ من النصب وإن كان ثانياً عنه.

فقد تحصَّل مما ذكرتُه أنَّ الأحسن من هذه المسائل: مررت برجل حسنٍ وجهُه، وهو الأصل ثم: مررتُ[2] برجلٍ حسنِ الوجهِ بإضافة حسن إلى الوجه ثم: مررتُ برجلٍ حسنِ وجهٍ بإضافة حسن إلى الوجه، وهو نكرةٌ، ثم: مررت برجلٍ حسنٍ الوجهَ بتنوين حسنٍ ونصب الوجه معرَّفاً بالألف واللام؛ لأنَّه قد تقدَّم أنَّ الخفضَ أحسنُ، وأنَّ التعريف أحسنُ. فصار كلٌّ واحد من هذين يَفْضُلُ صاحبه بوجه، ثم: مررت برجل حسنٍ وجهاً بنصب وجه وتنكيره، على أَنْ يكونَ وجهٌ منصوباً على التشبيه بالمفعول به، فإن نصبت على التمييز كان أحسن من الإضافة.

وتقدَّم أيضاً أنَّ الأصلَ الرفعُ ثم النصب ثم الخفض[3]، لأنَّ الخفض لا يصح أَنْ يكونَ في هذا الباب أصلاً؛ لأنَّ الحسَنَ هو الوجه في المعنى، ولا يصحُّ أَنْ يُضافُ الشيء إلى نفسه، لكن لما نُصِب على التشبيه بالمفعول به أضيف كما يضافُ اسمُ الفاعل إلى المفعول، وهذا الذي فعلوه في هذا فعلوه أيضاً في باب اسم الفاعل غير المتعدِّي فقالوا: مررت برجل قائمٍ الأَبَ، وكان الأصل: مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه فلما طال ـ على ما ذكرته ـ نقلوا الضمير ليزول طول اللفظ، فلما نقلوه صار متحمِّلاً للضمير طالباً للأب، فأشبه بذلك اسم الفاعل المتعدِّي فقالوا: مررتُ برجل قائمٍ الأَبَ بنصب الأب

---

(١) انظر ما تقدم ص١٠٤٠.

(٢) تكررت «مررت» في الأصل.

(٣) انظر ما تقدم ص ١٠٧٧.

على التشبيه بالمفعول به، وكذلك قالوا: مررت برجل قائمٍ أباً على التشبيه أيضاً، ولا يجوز أنْ يكونَ الأبُ هنا منصوباً على التمييز كما كان ذلك في قولك: مررت برجلٍ حَسَنٍ وجهاً؛ لأنَّه لا يجوز أنْ تقولَ: قام زيدٌ أباً فبهذا تعتبر صحة التمييز في هذا النوع. وأمَّا النصب على التشبيه بالمفعول به فجائز فيها كلِّها.

وإذا صحَّ النصب على ما ذكرته صحَّتِ الإضافة فقلتَ: مررتُ برجلٍ قائمِ الأبِ وقائمِ أبٍ على ما تقدَّم في: حَسَنِ الوجهِ وحسنِ وجهٍ، ولما جاز هذا في اسم الفاعل غير المتعدِّي على التشبيه بالمتعدِّي جاز في اسم المفعول أيضاً، فقالوا: مررت برجل معروفٍ النسبَ، الأصل: معروفٍ نسبُه ثم لما طال نقلوا الضمير، فجعلوه المفعولَ الذي لم يسمَّ فاعلُه، وصار بعد رفعِه الضميرَ طالباً للنصب فنَصَبَ على التشبيه بالمفعول به، فشُبِّهَ بقولك: مررت برجلٍ معطى الدرهمَ، فقالوا: مررت برجل معروفٍ النسبَ ومعروفٍ نسباً، ولما صحَّ النصب صحَّتِ الإضافةُ.

فالنصب على التشبيه بالمفعول به يكون في ثلاثة أشياء: في الصفات التي تُثَنَّى وتجمع وتؤنَّث وليست باسم فاعل ولا اسم مفعول ولا أمثلة المبالغة نحو: حَسَن وشديد وكريم، وفي اسم الفاعل نحو: مررت برجل قائمٍ الأبَ، وقد جاء أبو القاسم بعد هذا بقول الشاعر:

٢٦٣ ـ * لاحقُ بَطْنٍ بِقَراً سَمِينِ *[١]

ولاحق اسم فاعل وفي اسم المفعول نحو: مررتُ برجل معروفٍ النسبَ، وقد تقدَّم أنَّ أمثلة المبالغة تجري مجرى اسم الفاعل[٢]، فيجوز

---

(١) البيت لحُميد الأرقط كما في الكتاب ١/١٩٧ وشرح أبياته لابن السيرافي ١/١٧٤، وانظر المقتضب ٤/١٥٩، الجمل ص ١٠٨، شرح أبياته لابن سيده ل ١١٩، الحلل ص ١٣٤، الفصول والجمل ص ١١٨، الفصول الخمسون ص ٢٢٠، شرح المفصل ٦/٣، ٨٤.

(٢) انظر ما تقدم ص١٠٥٥.

على هذا أنْ يقالَ: مررت برجل طَهورِ الماءَ، الأصل: مررتُ برجُلٍ طَهورٍ ماؤُه.

واختلف النحويون في مجيء المنصوب على التشبيه بالمفعول به في الفعل: فمنهم من أجاز ذلك واستدلَّ عليه بما روى: «وهي كانت امرأة تُهَرَاقُ الدماءَ»(1) وقال: إنَّ الأصل: كانت امرأة تُهَرَاقُ دماؤُها فنُقِل الضمير إلى الفعل كما نقل في اسم الفاعل واسم المفعول. صار الضمير مرفوعاً بالفعل فصار قد أخذ مرفوعَه، وطلب بعد ذلك محلاً، فأشبه الفعل المتعدِّي فقالوا: تهراق الدماءَ، كما قالوا: يضرِبُ الرجلُ الابنَ/ فأشبه كلّ واحد منهما [٢٩٠] فعلاً(2) قد تحمَّل الضمير، وطلب بعد الضمير اسماً من جهة المعنى، فنصب ذلك الاسم. وقال: وهذا في الفعل أيسر لأنَّ الفعل أقوى من اسم الفاعل ومن الصِّفة فإذا كان اسم الفاعل والصِّفة ينصبان على التشبيه بالمفعول به فأنْ يكونَ ذلك في الفعل أولى. وهذه الطريقة طريقة من لا يقول بتعريف التمييز. وأمَّا الكوفيون الذين يذهبون إلى تعريف التمييز فالأمر عندهم أيسر. والصحيح أنَّ التمييز لا يكون إلاَّ نكرة(3)، لأنَّ المقصود منه بيان ما انبهم من الذوات. هذا يحصل من لفظ التنكير فلا فائدة في التعريف.

وكذلك الحال يلزم أنْ تكون نكرة لأنَّ المقصود منها: بيان ما انبهم من الهيئات، وهذا حاصلٌ من لفظ التنكير. وقد مضى الكلام في الحال(4).

---

(1) انظر هذا في صحيح الإمام مسلم ـ بشرح النووي ـ ٦/٣٢٠ وجاء في الكافي ١/ص ٣٢٠: «واستدل بما جاء في الأثر: كانت امرأة على عهد رسول الله ﷺ تهراق الدماء» وانظر النهاية ٥/٢٦٠.

(2) في الأصل: «فعل».

(3) هذا مذهب البصريين ومذهب الكوفيين جواز مجيء التمييز معرفة كما ذكر المؤلف. وانظر المسألة في: المقتضب ٣/٣٢، الأصول ١/٢٦٩، منهج السالك ص ٢٢١، شرح ألفية ابن معطي للرعيني (خ برلين) ٢/ل ٧٢.

(4) انظر ما تقدم ص ٥١٣.

ومن النحويين من منع أنْ يكون النصب على التشبيه بالمفعول به في المعنى، وقال: إنَّ القياسَ هذا ليس بقياس، لا في الصفات، ولا في اسم الفاعل، ولولا السماع[1] الذي لا يحتمل التأويل ما ارتكب، فحقه ألَّا يقال إلَّا حيثُ ثبت عن العرب بما لا يمكن تأويله. وأمَّا ما استدلَّ به وهو: «كانت امرأة تهراق الدماء» فكان الأستاذ أبو علي يجعل ذلك على حذف حرف الجر وأنَّ الأصل: تهراق بالدماء ويكون هذا بمنزلة: تصبَّبَ زيدٌ بالعرق، وحذف حرف الجر كثير في كلام العرب وإنْ لم يبلغ أنْ يكونَ قياساً في كل موضع، فقد جاء في بعض المواضع قياساً: جاء في المفعول من أجله، وجاء في ظرف الزمان وفي ظرف المكان على ما تبين في باب ما تتعدَّى إليه الأفعال المتعديَّة وغير المتعديَّة[2]، وأمَّا المفعولُ من أجله فسيأتي الكلام فيه[3].

فقد صَحَّ مما ذكرته أنَّ النصبَ على التشبيه بالمفعول به لا يكون في الأفعال.

قوله: (لأنَّه نكرة مثلُه، وإن كان بلفظ المعرفة)[4].

يريد أنَّ إضافة هذه الصِّفةِ لا تكون أبداً للتعريف لأنَّ الأوَّلَ في المعنى هو الثاني، والشيء لا يتعرَّف بنفسه ألَا ترى أنَّك لا تقول: هذا عاقلُ زيدٍ، تريد هذا زيدٌ العاقل؛ لأنَّ العاقل هو زيد، وهو في المعنى صفةٌ، وأنت إذا قلت: مررتُ برجل حَسَنِ الوجه فالحسن في المعنى صفة للوجه، فلو جاز أنْ تُضافَ الصِّفة إلى الموصوف ولم يكن ذلك ثانياً عن النصب لجاز ما ذكرتُه وهو: هذا عاقلُ زيدٍ، ومررت بكريم عمروٍ، تريد: مررت بعمروٍ الكريم، وهذا بَيِّنٌ أنَّ العرب لا تقوله.

---

(١) في الأصل (ولولا القياس) ولعل الصواب ما أثبت.

(٢) انظر ما تقدم ص ٤٧٧، ٤٩٣.

(٣) باب المفعول من أجله من الأجزاء المفقودة من البسيط.

(٤) الجمل ص ١٠٧.

فقد صَحَّ بما ذكرته أَنَّ الحَسَنَ لم يُضف إلى الوجه ليتعرَّفَ به، وإنَّما أضيف بعد ما نُصِبَ على التشبيه بالمفعول به، وصار بذلك: مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ بمنزلة قولك: مررت برجلٍ ضاربِ الغلامِ، وهم يضيفون ضارباً إلى الغلام طلباً للتخفيف، فأضافوا حسناً إلى الوجه وقد تقدَّم بيان هذا مستوعباً[1].

فإن قلتَ: فقد جاء: هذا قيسُ قُفَّةٍ[2]؟

قلتَ: عن هذا انفصالان:

أحدهما: أن قيساً ليس بصفة لقُفَّة فلا يشبه: (مررت برجلٍ حَسَنِ الوجه) قَيْسَ قُفَّة؛ وإنما يشبه: هذا عاقلُ زيدٍ؛ لأنَّ العاقلَ صفة لزيد في المعنى، والحسن صفة للوجه في المعنى فكما امتنع هذا عاقلُ زيد، يمتنع: مررت برجل حسنِ الوجهِ ولا ينظر في: قيس قُفَّة.

الثاني: أَنَّ إضافتهم قيساً إلى قُفَّة إنّما جاء على معنى: هذا قيسٌ الذي يطلق عليه هذا اللفظ. فليس من إضافة الشيء إلى نفسه وهذا الانفصال أحسن في هذا الموضع، لأنَّ الشيء لا يُضاف إلى نفسه كائناً ما كان وليستِ الإضافة في ذلك بمنزلة العطف، فإنهم يعطفون الشيء على نفسه إذا اختلف اللفظان، وكل ما يأتي من هذا النوع فلا بُدَّ من تأويله على ما ذكرته. وأمَّا قولُه:

٢٦٤ - * إلى الحول ثم اسمُ السَّلام عليكما *[3]

---

(١) انظر ما تقدم ص ١٠٨٠.

(٢) في الكتاب ٩٧/٢ «ونظير ذلك: هذا قيسُ قُفَّة آخَرُ منطلقٌ، وقيسُ قُفَّةٍ لقب» وفي اللسان (قفف): «والقُفَّةُ الأرنب عن كراع، وقيس قفة لقب» وانظر التاج «قفف».

(٣) تمامه:

* ومَنْ يبكِ حولاً كاملاً فقد اعتذر *

والبيت للبيد بن ربيعة العامري رضي الله عنه/ انظر ديوانه ص ١١٤، مجاز القرآن ١٦/١، =

فهو عندي بمنزلة: عِرْق النَّسَا[1]، من إضافة العام إلى الخاص، وليس من إضافة الشيء إلى جنسه.

والكوفيون يجيزون إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان ويجرونها مجرى العطف، والبصريون منعوا ذلك، فأوّلوا كل ما جاء من هذا النوع على نحو مما ذكرته[2].

فقد صَحَّ بما ذكرته أنَّ إضافة هذه الصِّفة لا تكون أبداً معرِّفة، بخلاف إضافة اسم الفاعل الذي يراد به الحال والاستقبال فإنّها تكون على وجهين على طريقة التخفيف وعلى طريقة التعريف وكذلك مثلُك وشبهُك وما جرى [٢٩١] مجراهما يضاف إضافتين: إضافة التعريف وإضافة التخفيف، وما عدا / هذه الثلاثة فلا يضاف إلا إضافة التعريف - إلّا في أبواب ستة، فإنَّ الإضافة تكون فيها لغير التعريف - في جميع الأسماء في هذه وفي غيرها.

فقد تحصَّل بما ذكرته أنَّ إضافة الصِّفة المشَبَّهة باسم الفاعل مخالفة لجميع الإضافات كلِّها، فإنَّها لا تكونُ أبداً للتعريف، وأنَّها جارية مجرى المنفصل.

قوله: (لأنَّه قد عُلِمَ أنَّه لا يعني من الوجوه إلَّا وجهَهُ)[3].

يريد أنَّ المعنى طالب أنْ يكون الوجهُ مضافاً إلى ضمير الأوّل، لكنَّه لمَّا نُقِل الضميرُ إلى الصِّفة بقي الوجهُ بلا ضمير وصار اللَّفظ شائعاً، وجاز ذلك، لأنَّه عُلِمَ أنَّه لا يعني من الوجوه إلا وجهَه، ونظير هذا بدلُ البعض من

= أمالي الزجاجي ص ٦٣، الخصائص ٢٩/٣، المنصف، ١٣٥/٣، نتائج الفكر ص ٤٧، شرح المفصل ١٤/٣، المقرب ٢١٣/٢، ضرائر الشعر ص ٨٢، توضيح المقاصد ٢٤٨/٢، خزانة الأدب ٢١٧/٢.

(١) انظر ما تقدم ص ١٨٧.

(٢) انظر المسألة في الإنصاف ٤٣٧/٢ - ٤٣٨، شرح الكافية ٢٨٧/١، ارتشاف الضرب ص ٨٨٧، توضيح المقاصد ٢٥٦/٢، وانظر معاني القرآن ٥٥/٢ - ٥٦، الأصول ٦/٢ - ٧، شرح المفصل ١٠/٣ فما بعدها.

(٣) الجمل ص ١٠٨.

الكلّ، تقول: أكلتُ الرغيفَ ثلثاً، وتحذف الضمير لأنَّه قد عُلِمَ أنَّه لا يَعْني إلا ثلث الأول، وكذلك بدل الاشتمال يحذف فيه الضمير؛لأنَّه معلوم أنَّه راجع للأول. وهذه الضمائر يحسن حذفها في مواضعَ إذا عُلِمت، ويَضْعُف في مواضعَ، وإنْ علمت، فمن أجل هذا نبَّه على هذا، وقال: «قد عُلِمَ أنَّه لا يعني من الوجوه إلاَّ وجهَه».

قوله: (والسادس أنْ تقول: مررتُ بالرجل الحسنِ الوجه)[1].

لما أكمل الكلام على الوجوه الخمسة الجائزة في الصِّفة المشَبَّهة باسم الفاعل، وأنَّها راجعة إلى الرفع أخذ في بيان ما يصحُّ أنْ يَتَعَرَّفَ منها، فقال: إنَّها كلَّها تَتَعرَّف إلاَّ وجهاً واحداً، وهو قولك: مررت برجُلٍ حسنٍ وجهٍ، فهذا لا يتعرَّفُ؛ فإنَّك لو عَرَّفته فقلت: مررت بالرجل الحسن وجهٍ، لكنت قد جمعت بين الألف واللام والإضافة على ما يتبين بعد[2].

قوله: (فتنصبَ الوجه على التشبيه بالمفعول به)[3].

الكلام بعد دخول الألف واللَّام كالكلام قبل[4] دخولهما. وإذا كان قولك: مررتُ بالرجلِ الحسنِ الوجهِ مشبَّهاً بقولك: مررت بالرجلِ الضاربِ الغلامِ، وهم يضيفون الضارب إلى الغلام، فجائز أنْ يُضافَ الحَسَن إلى الوجه فيقال: مررت بالرجل الحسنِ الوجهِ بالإضافة.

فإن قلتَ: وكيف يصحُّ هذا؟ أنتم تقولون: الإضافةُ في: الضاربِ الغلامِ لا تكون إلاَّ بالتشبيه (بـ)[5] مررت بالرجلِ الحسنِ الوجهِ، فكيف يصح أنْ يقال: إنَّ الإضافة في الحسنِ الوجهِ تكون على التشبيه بالضاربِ الغلامِ، فيصير الشيء محمولاً على نفسه، وهذا مستحيلٌ.

---

(١) الجمل ص ١٠٩.
(٢) انظر ما سيأتي ص ١٠٨٩.
(٣) الجمل ص ١٠٩ وفي ثلاث النسخ «وتنصب».
(٤) في الأصل: «بعد» ولعل الصواب ما أثبت.
(٥) تكملة يلتئم بها الكلام.

قلتُ: قد تقدَّم أنَّ العربَ تخفض الوجه في حالة التنكير وتنصبه فتقول: مررتُ برجل حسنِ الوجهِ، بالخفض وتقول: مررت برجل حَسَنٍ الوجهَ [بالنصب][1] فإذا أردتَ تعريفَ: مررتُ برجل حسنِ الوجهِ بالخفض قلتَ: مررتُ بالرجلِ الحسنِ الوجهِ وجمعت بين الألف واللام والإضافة لأنَّه كالمنفصل، من حيثُ كان لا يتعرَّف بالإضافة أبداً فكأنَّه غيرُ مضاف، فجاز إدخالُ الألف واللام على الحَسَن وإن كان مضافاً كما يدخلان على المنفصل. فلما استقرَّ هذا شُبَّه به قولك: مررت بالرجلِ الضاربِ الغلام، بخفض الغلام بالحمل على: الحسنِ الوَجْهِ الذي كانت الإضافة فيه قبل الألف واللام، وإذا أردتَ تعريف قولك: مررتُ برجل حَسَنٍ الوجهَ، بالنصب، قلتَ: مررت بالرجلِ الحسنِ الوجهَ، كما تقول: مررتُ بالرجل الضاربِ الغلامَ ولما كانوا يضيفون الضارب إلى الغلام أضافوا الحسن إلى الوجه، فقد تحصَّل من هذا أنَّ العرب تقول: مررت بالرجل الحسنِ الوجهِ بالخفض على وجهين:

أحدهما: أنْ يكون الخفضُ قبل الألف واللام. وبهذا شُبِّه: مررت بالرجل الضاربِ الغلام حين أضافوه.

الثاني: أنْ يكونَ الخفض بعد الألف واللام، وكان قبل دخول الألف واللام منصوباً، ثم دخلت الألف واللام، وبقي على نصبه ثم أضيف، فهذه الإضافة على التشبيه بالضاربِ الغلامِ، فعلى هذا قولِك: مررت بالرجل الضاربِ الغلامِ أصل وفرع من جهتين. وكلام سيبويه يقتضي أنَّ الحسن الوجه خفضه يكون على وجهين[2].

---

(١) زيادة يتضح بها الكلام.

(٢) انظر الكتاب ١/٢٠٠ وعلى هذا فهمه أبو الحسن الدبَّاج شيخ ابن أبي الربيع. قال أبو حيان في منهج السالك ص ٣٥٣: «وإلى هذا ذهب الأستاذ أبو الحسن علي بن جابر الأنصاري شهر بالدباج ـ شيخ ابن أبي الربيع ـ وكان من أجلاء مقرئي سيبويه».

قوله: (والسابع: أنْ تقولَ: مررتُ بالرجلِ الحسنِ الوجهِ، فتجعلُ الحسنَ نعتاً للرجل وتضيفه إلى الوجه وإن كانت فيه الألف واللام وليس في العربية شيءٌ يُجْمَعُ فيه بين الألف واللام والإضافة إلَّا هذا وما جرى مجراه)[1].

قوله: «وليس في العربية»: يريد: في الأفصح، وحكى أنْ من العرب من يقولُ قليلاً: عندي الثلاثة الأثواب، والمائة الدرهم، إلَّا أنَّ هذا قليلٌ جداً بحيث لا يؤخذ به (   )[2]، وذلك أنَّك لما قلت: مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ/ وأضفتَ حسناً إلى الوجه، والوجه معرفةً لم يتعرَّف حَسَنٌ [٢٩٢] الإضافة إليه ـ كما ذكرتُ لك في هذا الباب ـ فلما احتجت إلى تعريفه عرفته بالألف واللام؛ لأنَّه كالمنفصل من الإضافة في التقدير.

اعلم أنَّ للنحويين في تعليل الجمع بين الألف واللام والإضافة في باب الصِّفة المشبَّهة باسم الفاعل تعليلين[3]:

أحدهما: ما ذكرته قبلُ، وهو: أنَّ الصفة المشبَّهة باسم الفاعل لمَّا أضيفت لم يُوْجَد فيها ما هو للإضافة بحق الأصل وهو التعريف، فصارت لذلك كأنَّها غيرُ مضافةٍ؛ إذ مُنع منها ما هو أصلٌ لها فدخلها الألف واللام، كما يدخل المنفصل وما ليس بمضاف ثم أجرى اسم الفاعل مُجْرى الصفة المشبَّهة باسم الفاعل فقيل: مررتُ بالرجل الضاربِ الغلامِ، ولم يُقَل: إنَّ هذا أصل في اسم الفاعل؛ لأنَّ اسم الفاعل يجوز أنْ يتعرف بالإضافة.

والدليل على أنَّ ما يجوز أنَّ يتعرَّف بالإضافة وإن كان يضاف على غير التعريف لا تدخله الألف واللام أنَّ مثلَك وشبَهك وما جرى مجراهما لا

(١) الجمل ص ١٠٩.
(٢) بياض في الأصل بمقدار كلمتين.
(٣) في الأصل: «تعليلان».

تدخله الألف واللام، فلا يقالُ: المثْلُك والشبهُك وإن لم تضفها للتعريف، وكذلك (أفعل) تقولُ: مررتُ برجلٍ أفضلِ الناس، ولا يتعرف بالإضافة، لكنَّه قد يُقْصَد إلى التعريف، فيتعرَّفُ، ولا يجوز إدخال الألف واللام عليه فلا يقال: مررت بالرجلِ الأفضلِ الناسِ، والاستدلال بامتناع الألف واللام للتعريف فتقول: مررت بالرجلِ المِثْلَيْنِ والشِبْهَيْن، فإذا أضيفا لم يدخلهما الألف واللام، وإن كانت الإضافة غير مَحْضة وأمَّا أفضل الناس وما أشبهه فلا تدخله الألف واللام، وكذلك لو فصلته فقلت: أفضل من الناس لم تدخله الألف واللام، لأنَّ (افعل من) لا يجمع فيها بين الألف واللام و(من) وأفضل الناس مختصر من: أفضلُ من الناس.

فقد صَحَّ مما ذكرتُه أنَّ المضاف وإن كانت إضافتُه غير مَحْضَةٍ لا تدخله الألف واللام للتعريف وأنَّهم متى أرادوا التعريف، قصدوا في الإضافة طريق التعريف فتعرَّف.

فقد تحصَّل من هذا أنَّ اسم الفاعل وإن كانت إضافته غير محضة، فالقياس ألَّا تدخله الألف واللام؛ لأنَّه مما يجوز أنْ يقصد في إضافته إضافة التعريف لكنَّ العرب قالت: مررت بالرجل الضاربِ الغلامِ على التشبيه بالحسنِ الوجه فقد صحَّ أنَّ الضاربِ الغلامِ بالخفض محمولٌ على الحسنِ الوجهِ الذي دخلته الألف واللام بعد صِحَّة الخفض بالإضافة وقولك: مررتُ بالرجلِ الحسنِ الوجهِ الذي دخلته الإضافة بعد دخول الألف واللام ـ وإنما دخلت الألف واللام على النصب ـ ثانٍ عن قولك: مررت بالرجل الضاربِ الغلامِ.

الثاني: أنَّهم لمّا قالوا: مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ، أرادوا تعريفه، فأدخلوا الألف واللام على الرجل، فكان القياس أنْ يقصدوا إلى التعريف في حَسَن فيصحُّ بذلك جريانه على المعرفة، لكنَّ هذا وحدَه من بين المضافات لا يتعرَّف بالإضافةِ لما ذكرتُه قبل ـ فأدخلوا الألف واللام ليكونا

كالعوض مما منع من تعريفه الإضافة.

فهذان تعليلان جَيِّدان في الجمع بين الألف واللام والإضافة في هذا الموضع وحدَه من بين سائر المضافات.

قوله: (ولو قلت: هذا الضاربُ زيدٍ والغلامُ محمدٍ كان خطأً)[١].

هذا صحيح، وكذلك لو كان جمع تكسير، وكذلك لو كان جمع مؤنث سالماً[٢]، وذلك نحو: هم الضُرَّابُ زيدٍ، وهؤلاء الضاربات زيدٍ[٣] هذا كلُّه لا يجوز، فلو كان[٤] تثنيةً أو جمع مذكر سالماً جاز ذلك فيه، فتقول: هؤلاء الضاربو زيدٍ، وقد تَقَدَّم ذلك بما يغنى عن الإعادة[٥].

قوله: (والثامن: أنْ تقول: مررتُ بالرجل الحسنِ وجهاً)[٦].

هذه المسألة بَيِّنَةٌ، لأنَّ الألف واللام دخلتا على قولك: مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهاً، فتعربُ وجهاً كما كنت تعربُه قبل دخول الألف واللام: إمَّا تمييزاً وإمَّا نَصْباً على التشبيه بالمفعول به. فلو قلتَ: مررتُ بالرجلِ القائمِ أباً لم يكن الأبُ منصوباً على التشبيه بالمفعول به: لأنَّك لا تقول: قام زيدٌ إذا قام أبوه، وقد تقدَّم الكلام في هذا بما يغني عن الإعادة[٧].

قوله: (ولو قلتَ: مررتُ بالرجلِ الحسنِ وجهٍ، فجمعتَ بين الإضافة والألف واللام لم يجز)[٨].

---

(١) الجمل ص ١١٠.
(٢) في الأصل: «سالم» وقد سبق نظيره.
(٣) تكملة يلتئم بها الكلام.
(٤) في الأصل: «كانت».
(٥) انظر ما تقدم ص١٠٠٦.
(٦) الجمل ص ١١٠.
(٧) انظر ما تقدم ص ١٠٨٧.
(٨) الجمل ص ١١٠ وفيه «فجمعت بين الألف والإضافة» ومثله في «س» وجاءت العبارة في «ج» كما أوردها المصنف.

[٢٩٣] اعلم أنَّ المضافَ والمضاف/ إليه يوجدان في كلام العرب على أربعة أوجه:

أحدها: أنْ يكونا عاريين من الألف واللام نحو: غلامُ رجلٍ، وصاحبُ عمرو وما أشبه ذلك. فهذا جائز في جميع كلام العرب وفي جميع أبوابها.

الثاني: أنْ يكون الثاني بالألف واللام والأول بغير ألف ولام. وهذا أيضاً جائز في جميع أبواب العربية، وذلك نحو: غُلامُ الرجل، وصاحبِ الفرسِ.

الثالث: أنْ يكون الألف واللام في الأول والثاني، فهذا لا يوجد إلّا في ثلاثة أبواب:

أحدها: هذا الباب وهو باب الصِّفة المشبَّهة باسم الفاعل، فتقول: مررت بالرجلِ الحسنِ الوجهِ، وقد وجهته بما ذكرته قبل، بما أغنى عن الإعادة(١).

الثاني: باب اسم الفاعل وذلك نحو قولك: مررت بالرجل الضاربِ الغلامِ والمُكْرِمِ الأبِ. وقد تقدم أنَّه جُمع فيه بين الألف واللام وبين [الإضافة](٢) ليجري مَجْرى الصِّفة المشبَّهة باسم الفاعل، كما أجريت الصِّفةُ مُجْراه في العمل على ما تقدَّم(٣).

الثالث: باب العَدَد نحو: الثلاثةُ الأثوابِ، والمائةُ الدرهم، وقد تقدَّم أنَّ هذا قليل، والأكثر في تعريف العدد أنْ تدخل الألف واللام على

---

(١) انظر ما تقدم ص١٠٨٩.
(٢) تكملة يلتئم بها الكلام.
(٣) انظر ما تقدم ص١٠٠٢.

الثاني، فتقول: ثلاثةُ الأثواب ومائة الدرهم، على ما يتبيَّن في باب معرفة العدد.

وإنما جمع بين الألف واللام في باب العدد على ضَعْفه، لأنَّ المقصود بالتعريف الأول، والقصد بالألف والَّلام الداخلة على الثاني تعريف الثاني، فقد صار الأول ـ على هذا ـ مخالفاً لقولك: غلامُ الرجل، وذلك أَنَّ الألف واللام في: غلام الرجل، إنَّما دخلت لتعريف الرجل، وتعريف الغلام بالإضافة إلى الرجل، والألف واللام في ثلاثة الأثواب إنَّما دخلت لتعريف الأوَّل، لكنها أخِّرت للثاني؛ لأنَّه لا يوجد في كلام العرب مضاف إلى غير ألف ولام تدخله الألف واللام، ولذلك قال الفراء: يجوز عندي القياس أَنْ يقالَ: الثلاثة الأثواب: وإن كان غير مسموع[1]. فلما كانت الألفُ واللامُ الداخلتان على ثلاثة الأثواب إنَّما أرادوا بهما تعريفَ الأوَّلِ لا الثاني أرادوا ألَّا يخلوا الأول منهما، وشبَّهوه بالحسنِ الوجه والضارب الغلام، وسيتبيَّن هذا كلُّه بأكمل مما ذكرتُه.

الرابع: أَنْ تكونَ الألف واللام في الأوَّل دون الثاني، فهذا لا يجوز في جميع أبواب العربية إلَّا في هذا الباب وفي باب اسم الفاعل بشرط أَنْ يكونا مثنيين أو مجموعين بالواو والنون، وذلك نحو قولك: هم الضاربو زيدٍ، والطيبو أخبارٍ، ويكون إسقاط النون للتخفيف، ولا يكون في غير هذا، وقد تقدَّم في باب اسم الفاعل أَنَّ قولك: هما الضاربا زيدٍ، أحسن من قولك: هما الضاربا زيداً وكلاهما جائز[2]، فيجوز في هذا الباب أَنْ تقول: هم الطيبو أخبارٍ، والطيبو أخباراً، والخفضُ أحسن، وقد تقدَّم أنَّ حذف النون من قولك: هم الضاربو زيد لطول الكلام بالصِّلة، وأَنَّ يتنزَّل منزلة: هم الذين ضربوا

(١) انظر ما تقدم ص١٠٠٢.
(٢) انظر ما تقدم ص١٠٠٥ ـ ١٠٠٦.

زيداً، وبيَّنت ذلك بما حضرني [1] ـ فلما استقرَّ في قولك: هم الضاربو زيدٍ إسقاط النون حُمِل عليه قولُك: هم الطيِّبو أخبارٍ، لأنَّ البابين يحملُ كلٌّ واحد منهما على صاحبه.

قوله: (والتاسع: أنْ تقولَ: مررت بالرجل الحسنِ وجهُه)[2].

هذا: أيضاً بيِّنٌ لأنَّه تعريفُ قولك: مررت برجل حسنٍ وجهُهُ، وقد تقدَّم إعراب هذا، والألف واللام لا يغيران الإعراب.

قوله: (والعاشر أنْ تقولَ: مررت بالرجل الحسنِ الوجهُ)[3].

اختلف النحويون في هذه المسألة على ثلاثة مذاهب:

الأوَّل: مذهب الكوفيين وهو: أنَّ الأصل: مررت بالرجل الحسن وجهُه، ثم حذف منه الضمير، وعوضت منه الألف واللام فقيل: مررت بالرجل الحسن الوجهُ[4].

وفي هذا القول بُعْد، لأنَّ العربَ تقول: مررتُ بالرجلِ الحسنِ الوجهُ منه، وتظهر الضمير مع الألف واللام، ولو كانت الألف واللام عوضاً من الضمير لم يظهر مع الضمير، قال طرفة:

٢٦٥ ـ رَحِيبٌ قِطابُ الجَيْبِ منها رَقِيقَةٌ بِجَسِّ النُّدامى بَضَّةُ المتجرَّدِ[5]

ولأنَّ الحرف لا يعوض من الاسم لأنَّه تضعيف للاسم؛ ألا ترى أنَّ الحرف لا يُعَوَّض من الفعل القوي، وإنَّما عُوِّض في مثل: يا عبدَالله في النداء،

---

(١) انظر ما تقدم ص ١٠٠٧.

(٢) الجمل ص ١١٠.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) انظر الجمل ص ١١١، البحر المحيط ١/١١٣، منهج السالك ص ٣٦٣، الجني الداني ص ١٩٨ ـ ١٩٩، مغني اللبيب ص ٣٦٣.

(٥) من معلقته/ انظره في ديوانه ص ٣٠، شرح القصائد السبع ص ١٨٩، شرح القصائد التسع ١/٢٥٩.

وفــي مثل أمَّا أنت منطلقاً انطلقتُ معك.

الثاني: ما ذهب إليه الزجاج، وهو أنْ يكون الضمير محذوفاً، والتقدير: مررت بالرجل الحسن الوجهُ منه، ثم حذف الضمير للعلم به، وكما حذف الضمير من الصفة وهي جملة، يحذف وهي مفردة، وقال ذلك في قوله تعالى: ﴿ وإنَّ للمُتَّقِينَ ﴾[1] الآية، جعل مفتَّحة حالاً من الجنات[2]/ ولا بُدَّ [٢٩٤] في الحال من ضمير يعود إلى صاحب الحال؛ لأنَّ الحال صفة في المعنى فما يلزم في الصفة يلزم في الحال، وما يجوز في الحال يجوز في الصفة فقال: إن الضمير محذوفٌ، والتقدير: مفتحة لهم الأبواب منها. وهذه الآية تحتمل عندي مأخذين:

أحدهما: وهو الذي [بنى عليه][3]أبو علي قوله في الإغفال[4]، وهو أنْ يكون الضمير مستتراً في (مفتَّحة) وتكون (الأبواب) بدلاً منها بدل بعض من كل، لأنك تقول: فتحت الدار، إذا فتحت أبوابها، وفتح الجنان: إذا فتح أبوابه. قال الله تعالى: ﴿ وَفُتِحَتِ السَّماءُ فَكَانَتْ أَبْوَاباً ﴾[5]. وبهذا يعتبر بدل البعض من الكل، وبدل الاشتمال، وقد تَقَدَّم هذا في باب البدل[6].

فإن قلتَ: فررتَ من الصِّفـة لأجل الضميـر، ووقعتَ في حذف الضمير، لأنَّ بدل البعض من الكلِّ وبدل الاشتمال لا بُدَّ فيهما من ضمير.

---

(١) سورة ص آية ٤٩ ـ ٥٠ وتمام موضع الاستشهاد من الآيتين قوله تعالى: ﴿هذا ذِكْر وإنَّ للمتقين لحُسْنَ مآب. جَنَّاتِ عَدْنٍ مفَتَّحَةً لَهُم الأبوَاب﴾.

(٢) انظر إعراب القرآن ومعانيه المجلد التاسع / جـ٤٣/ ص ٤٥ ـ ٤٦.

(٣) في الأصل طمس من أثر الرطوبة وبمثل ما أثبت يلتئم الكلام.

(٤) الإغفال ل ١٢١ ـ ١٢٢ والإغفال كتاب لأبي علي الفارسي تعقَّب فيه إعراب القرآن للزجاج وقد ذهب أبو علي الفارسي ـ أيضاً ـ إلى هذا في كتابه الإيضاح ص١/١٥٤لكنـه أطال بحث المسألة في الإغفال.

(٥) سورة النبأ آيـة ١٩.

(٦) انظر ما تقدم ص٤٠٢.

قلتُ: فررتُ من حذف الضمير من الصفة إلى حذف الضمير من البدل، لأنَّ حذف الضمير من الصفة لم يثبت، إلَّا أن تكونَ الصفة جملةً، وقد بينت ذلك لِمَ كان (   )[1] في الصِفة إذا كانت جملة، وأن ذلك كان فيها، لأنها إذا كانت جملةً كانت شبيهة بالصلة فحذف الضمير (من الصفة كما حذف الضمير)[2] من الصلة، ولم يثبت حذف الضمير من الصفة إذا كانت مفردةً، وأمَّا حذف الضمير من بدل البعض من الكل [وبدل الا][3] شتمال فقد صحَّ، ففررت من حذف مما لم يسمع حذفه منه، إلى ما سمع حذفه منه كثيراً وهذا حَسَنٌ؛ لأنَّ هذه الصنعة إنما است على السماع فيجب أنْ يقف فيها حيث وقفت العرب ثم يعلل ولا يقيس إلَّا على ما فهم من العرب فيه الاطراد.

الثاني: أنْ تكونَ (مفتحة) حالاً من (المتقين) والضمير العائد قوله تعالى: ﴿ لهم ﴾ فلا يكون الضمير قد حذف من الحال إلَّا أنَّ التوجيه الأول أقوى؛ لأنَّك إذا جعلت (مَفَّتَحَةً) مسندةً إلى الأبواب فالمعنى طالبٌ بالضمير وبلا شكٍ أنَّ التقدير: مفتحةً لهم أبوابها:

وهذا الوجه الذي ذهب إليه أبو علي هو الذي يظهر لي في الآية، وفي مثل قولك: مررت بالرجل الحسن الوجه، وهو أنْ يكون الوجه بدل بعض من كل، ويظهر فائدة هذا في مسألتين:

إحداهما: أنْ تقول: مررت بالرجل القائم الأب، فأبو علي لا يجيز هذه المسألة؛ لأنَّ القول هنا[4]، لأنك لا تقول: قام زيدٌ إذا قام أبوه كما تقول: حَسُنَ زيدٌ إذا حسُن وجهه، وأمَّا الزجاج فَيَجُوزُ أنَ يكونَ الأب عنده فاعلاً

(١) بياض في الأصل بمقدار كلمة، والمعنى واضح. وانظر ما تقدم ص ١٠٧٩.
(٢) هكذا في الأصل.
(٣) تكملة يلتئم بها الكلام.
(٤) هكذا في الأصل.

ويكون الضمير محذوفاً لأنَّ الضمير عنده يحذف من الصفة والحال.

وأمَّا الكوفيون فيجيزون هذه المسألة أيضاً، لأنَّ الألف واللام عندهم عوض من الضمير كما كان ذلك في قولك: مررت بالرجل الحسن الوجه.

الثانية: مررت بالرجل الحسن وجهٍ، فأبو علي يجيز هذه المسألة، ويجعل وجهاً بدلاً من الضمير، وكذلك الزجاج يجيزها على حذفٍ، والكوفيون لا يجيزون هذه المسألة؛ لأنَّ الألف واللام جعلت عوضاً من الضمير، وهذه المسألة عارية عن الألف واللام وعن الضمير، فاضبط هذا كلَّه فإنك تحتاج إليه في هذا الباب.

قوله: (ومثل ذلك: عبدالله أمَّا المال فكثير وأمَّا الخلق فحسن)[1].

لا أعلم خلافاً بين النحويين في هذه المسألة إلَّا أنهم اختلفوا في التأويل:

فذهب الكسائي إلى أنَّ الألف واللام معاقبتان للضمير وعوضٌ منه[2]، وكأنَّ الأصلَ عندهم[3]: عبدالله أمَّا مالُه فكثير، وأمَّا خلقه فحسن، فحذف الضمير، وجعل الألف واللام عوضاً منه[2]. وفي هذا بعد؛ لأنَّ الألف واللَّام حرف، والضمير اسم، ولا يعوض الحرف من الاسم، وأمر آخر: أنَّك تقول: عبداللَّهِ أما الخلق منه فحَسَنٌ، ولو كانت الألف عوضاً من الضمير ما جاز اجتماعهما.

وأمَّا البصريون فيذهبون إلى حذف الضمير والتقدير عندهم: أمَّا المال له وأمَّا الخلق منه ثم حذف الضمير[4]، ولا يخالف أبو علي في هذا؛ لأنَّ

---

(١) الجمل ص ١١١ وفيه «وأما خلقه فحسن» ومثله في «ج» وفي «س» كما ذكر المؤلف.

(٢) في الأصل: «منهما».

(٣) هكذا في الأصل، والوجه: «عنده».

(٤) انظر الجمل ص ١١١ ونسبه إلى جمهرة الكوفيين وقد أخذ بمذهبهم ابن كيسان وابن الطراوة/ انظر معاني القرآن ٤٠٨/٢، شرح القصائد السبع الطوال ص ٧١، البحر المحيط ١١٣/١، =

الضمير عنده من الخبر يحذف، إذا لم يكن في جملة الخبر فعلٌ يطلب به نحو: زيد ضربت، فهذا يقبح فيه حذف الضمير، فإن قلت: زيدٌ إن تضرب اضرب، يقبح أيضاً حذف الضمير؛ لأنَّ الفعل طالب به، إلَّا أنَّ حذفه من قولك: زيدٌ إن تضرب اضرب، أيسر من حذفه من قولك: زيد ضربت؛ لأنَّك هنا قادر أنْ تعمل ضربت في زيد ولا تقدر على ذلك في قولك: زيد إن تضرب أضرب؛ لأنَّ الشرط / يمنع أنَّ يعمل ما بعده فيما قبله. أجاز أبو [٢٩٥] علي في قول العرب: السمن[١] . . . .[٢] والجملة خبر السمن، وحُذِفَ الضميرُ، التقدير: السمنُ منوانِ منه بدرهم، فحُذِفَ. . . . .[٣] كلُّه بأَسْرِهِ يُحْذَف إذا دلَّ عليه الدليل فأَنْ يحذف بعضه أقرب وهو الضمير. وبلا شك. . . . .[٤] هو جملة لدلالة الكلام عليه حُذِف معه الضمير، وحذف الخبر إذا كان جملة؛ لأنَّ الجملة. . . . .[٥] الخبر إذا كان مفرداً، فحذفوا الجملة التي هي في تقدير المفرد، وحذفوا الخبر كما حذفوا. . . . .[٦] ما ذهب إليه أبو على إذا دخلت عليه كان قلت: كان السمن منوان بـدرهم، ولا ينصب المنوين لأنَّ. . . . .[٧] جملة، وحكى سيبويه: كان السمن

= الجني الداني ص ١٩٨ ـ ١٩٩، مغني اللبيب ص ٧٧، ابن كيسان النحوي ص ٢٦٢، ابن الطراوة النحوي، ص ١٢٢.

(١) أصاب هذه الصفحة ـ صفحة ٢٩٥ من المخطوط ـ تمزق في أعلاها من جهة اليسار ذهب بأبعاض تسعة أسطر.

(٢) بياض في المصورة من أثر التمزق ويمكن أن يملأ بنحو قولك: «منوان بدرهم أن يكون (منوان) مبتدأ و (بدرهم) خبرة».

(٣) بياض في المصورة ويمكن أن يملأ بمثل قولك: «الضمير العائد، وإذا كان الخبر».

(٤) بياض في المصورة يمكن أن يملأ بمثل قولك: «أنَّ الخبر إذا حذف و».

(٥) بياض في المصورة يمكن أن يملأ بمثل قولك: «إذا كانت خبراً كانت في موضع المفرد، وقد حذفوا».

(٦) بياض في المصورة من أثر التمزق.

(٧) بياض في المصورة يمكن أن يملأ بمثل قولك «قوله: منوان بدرهم».

منوين[1]، فيكون على هذا قد حذف المضاف وأقام المضاف . . . .
. . . [2] والتقدير: كان منوا السمن منوين بدرهم، وكذلك قال أبو علي في قوله تعالى:
﴿ إنَّ ذلك لَمِنْ عَزْمِ الأمور ﴾[3] التقدير: إن . . . . . . [4] فحذف الضمير
من الجملة ويمكن أنْ تكون هذه الآية بمنزلة قوله تعالى: ﴿ خُلِقَ الإنسانُ
مِن عَجَلٍ ﴾[5]، ويكون . . . . [6] وقع الربط، وحذف الضمير من
الخبر. فالشرط المذكور لا أعلمُ في جوازه خلافاً إلاَّ أنَّ قياس الصفة
عليه . . . . . [7] وإن كان قياساً جيداً، ألاَ ترى أنَّ الصِّفَة قد وُضِعَت موضع
المفرد، وكذلك الخبر إذا كان جملةً فهو موضوع مَوْضِعَ المفرد، فكما حُذِف
الضميرُ من الخبر يُحْذَف من الصِّفة، وهذا أراد أبو القاسم بتمثيله بقول
العرب: زيدٌ[8] أمَّا المالُ فكثيرٌ وأمَّا الخُلق فحَسَنٌ.

ثم قال: (وأهل البصرة يضمرون ما ذكرتُ لك)[9].

لا يريد جمع البصريين وإنما قال هذا لأنَّ شيخه[10] قال ذلك، وذهب إليه . المسألةُ فيها خلاف عند البصريين على ما ذكرت لك. والأظهر عندي أنَّ هذا لا يجوز. وأنَّ مذهب أبي علي هو الصحيح.

قوله: (والوجه الحادي عشر أجازه سيبويه، وهو قولك: مررت برجل

---

(١) الكتاب ٣٩٣/١، وانظر ما تقدم ص ٥٦٨.
(٢) بياض في المصورة يمكن أن يملأ بمثل قولك: «(ف مقامَه)».
(٣) سورة الشورى آية ٤٣.
(٤) بياض في المصورة ويمكن أنْ يملأ بمثل قولك: «إن المذكور من الصبر، وانظر ما تقدم ص ٥٦٨ - ٥٦٩.
(٥) سورة الأنبياء آية ٣٧.
(٦) بياض في المصورة ويمكن أن يملأ بمثل قولك: «ذلك إشارة إلى مَنْ فيه» وانظر ما تقدم ص ٥٦٩.
(٧) بياض في المصورة من أثر التمزق لم يتأتى لي ما يَسُدُّه.
(٨) الذي سبق في كلام الزجاجي: عبدالله.
(٩) الجمل ص ١١١.
(١٠) يريد أبا إسحاق الزجاج وقد تقدم مذهبه وتخريجه ص ١٠٩٥.

حسنِ وجهه، بإضافة حسن إلى الوجه وإضافة الوجه إلى الضمير العائد على الرجل، وخالفه جميع الناس في ذلك من البصريين والكوفيين، وقالوا: هذا خطأ؛ لأنَّه قد أضاف الشيء إلى نفسه، وهو كما قالوا:)[1].

اعلم أنَّ أبا القاسم اعترض عليه في هذا الموضع في ثلاثة مواضع[2]:

الأول: قوله: إنَّ سيبويه أجازه، وسيبويه إنَّما قال: «وقد جاء في الشعر حسنةُ وجهِهَا[3] شبَّهوه بحسنةِ الوجه[4] وذلك رديء. قال:

٢٦٦ ـ أَمِنْ دِمْنَتَينِ عَرَّجَ الرَّكْبُ فيهما بحَقْلِ الرُّخَامى قد عَفَا طِللاهُما
أقامَتْ على ربيعهما جارَتا صعفاً كُمَيْتَ الأعَالي جَوْنَتَا مُصْطَلاهُما[5]

الشاهد في قوله: «جونتا مصطلاهما» ففي جَوْنة ضمير، والدليل على ذلك التأنيث والتثنية، وإذا صَحَّ أنَّه قد جاء في الشعر مثل قولك: مررت برجلٍ حسنٍ وجَهه، بتنوين حسن ونصب وجهه فيصح أَنْ يأتِيَ في الشعر: مررت برجل حسنِ وجهِه، بالإضافة أَنْشَد ابن السِّيد:

٢٦٧ ـ أَنْعَتُهــا إنِّيَ مِنْ نُعَّــاتــهــا كُــوْمَ الــذُّرَى وَادِقَــةٌ ضَــرَّاتِهــا[6]

الثاني: قوله: «وخالفه جميع الناس في ذلك».

---

(١) الجمل ص ١١١ وفي نسخه الثلاث «إضافة الوجه إلى المضمر العائد..».

(٢) انظر إصلاح الخلل ص ٢١٢، شرح الجمل لابن عصفور ٥٧٣/١.

(٣) في الأصل: «حسنة وجهاً» وهو خطأ.

(٤) في الكتاب: «وذلك رديء (لأنَّه بالهاء معرفة كما كان بالألف واللَّام، وهو من سبب الأول كما أنَّه من سببه بالألف واللَّام) قال الشماخ».

(٥) انظر الكتاب ١٩٩/١، والشاهد في البيت الثاني، وهو للشماخ/ انظر ديوانه ص ٣٠٨، الخصائص ٤٢٠/٢، أمالي المرتضى ٣٠/٢، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٧/١، إصلاح الخلل ص ٢١٢ ـ ٢١٣، شرح المفصل ٨٣/٦، ٨٦، شرح الجمل لابن عصفور ٥٧٣/١، المقرب ١٤١/١، همع الهوامع ٩٨/٥، خزانة الأدب ١٩٨/٢.

(٦) إصلاح الخلل ص ٢١٣ والبيتان لعمر بن لجأ، وله أرجوزة في الاصمعيات فيها البيت الأول، وليس فيها الشاهد/ وانظر الشاهد في شرح المفصل ٨٨/٦، شرح الجمل لابن عصفور ٥٧٥/١، المقرب ١٤٠/١، خزانة الأدب ٤٧٨/٣، ٥٨٣.

لم يخالف سيبويه فيما قال من إجازته في الشعر واستدلاله بالبيت إلا المبرِّد[٢]، فإنَّه لم يجزه، وأخذ يتأول البيت فقال: الضمير من مصطلاهما عائدٌ على الأعالي، فالمعنى كميتا الأعالي جونتا مصطلى الأعالي وفـي هذا بُعْدٌ لا يخفى لأنَّه جعل الأعالي أولاً كميتاً فهذا يقتضي أنَّ الأعالي كلها كميت بظاهره، فهذا بعيدٌ ثم قال بَعْدُ: جونتا مصطلى الأعالي. وقد صحَّ أنَّ العرب تقول: مررت برجلٍ حسنٍ وجهَه، بما ذكره ابن السيد وغيره، فإذا صحَّ النصب صحَّ الخفض، وهذا لا إشكال فيه لأنَّ الخفضَ في هذا الباب ثانٍ عن النصب، فكما جاز: مررت برجل حسنِ الوجهِ؛ لأنَّهم قد قالوا: مررت برجل حسنٍ الوجه: فيجوز: مررت برجل حسنِ وجهِه[٢]. . . . .
. . . الحسن في قولك مررت . . . . رجل الضارب الغلام صحَّت فيما شُبِّه به، وإذا جئت . . . . سن، وإنما جاء في الشِّعر: مررت برجل حسنٍ وجهَه بنصب وجهه؛ لأنك . . . . عُلِم أنَّه لا يعني من الوجوه إلاّ وجهَه، فهو بمنزلة قولك: حسن وجهه في المعنى. . .
. . . . . . في الوجه المعرَّف بالألف واللام، جاز في الوجه فيه إذا أضيف إلى المضمر للضرورة وإذا جاز النصب جاز الخفض ومن يقل: مررت بسرج خَزٍّ صفَّتُه يقل: مررت بسرج خَزِّ الصفَّة، ويكون فيه من الوجوه ما كان في قولك: مررت برجل حسنِ الوجهِ والتعريف كالتعريف. فاحفظه فإنَّه صحيح.

* * *

---

(١) انظر إصلاح الخلل ص ٢١٦، شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٧٣.

(٢) هذا بداية موضع التمزق الذي أصاب الصفحة الأخيرة وقد سقط من جرائه الموضع الثالث من المواضع التي انتُقِدت على الزجاجي. وقد ذكره المؤلف في الشرح المختصـر فقال: «الموضع الثالث: وهو قوله: (لأنَّه قد أضاف الشيء إلى نفسه). وأنت إذا قلت: مررتُ برجل حَسَنِ الوجه فقد أضفت الحَسَن إلى الوجه والحسن هو الوجه، فقد أضاف الشيء إلى نفسه، وإنما امتنعت حسنِ وجهِهِ لأنَّه لم ينقل الضمير إلى حَسَن، فيجب أنْ يرفع الوجه، لأنَّه

والحمد لله رب العالمين ، والصلاة المباركة على سيد المرسلين وخاتم النبيين ، وعلى آله وأصحابه أجمعين وغفر الله لكاتبه ولمن دعا له بالرحمة والمغفرة، للمسلمين أجمعين. آمين آمين آمين. وانتسخ في عام خمسة وثلاثين وسبعمائة.

* * *

= الحسن في المعنى، وإنما ينصب الوجه على التشبيه بالمفعول به بعد نقل الضمير (النصب يكون الخفض على حسبِ ما تقدَّم.

فهارس الكتاب

١ ـ فهرس المصادر والمراجع

أ ـ المخطوطات والمصورات

ـ ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للشرجي/ مصورة الأخ عبد الرحمن العثيمين.

ـ إثبات المحصل في شرح أبيات المفصل لابن المستوفي/ مصورة الأخ عبد الرحمن العثيمين عن نسخة آق حصار بتركيا.

ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان/ مصورة مركز البحث العلمي بمكة رقم (٩٧ نحو) عن نسخة دار الكتب المصرية رقم (٨٢٨ نحو).

ـ إعراب القرآن للزجاج/ مصورة مركز البحث العلمي بمكة رقم (٤٨٣ نحو) عن نسخة الخزانة العامة بالرباط رقم (٣٣٣ ق).

ـ الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في كتاب الإيضاح لابن الطراوة/ مصورتي عن نسخة الأسكوريال رقم (١٨٣٠).

ـ الإغفال لأبي علي الفارسي/ مصورة مركز البحث العلمي بمكة رقم (٢٣٩ نحو) عن نسخة دار الكتب المصرية رقم ٥٢ نحو.

ـ إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي/ مصورة مركز البحث العلمي بمكة رقم (٢٤٧ نحو) عن نسخة الأسكوريال رقم ٤٥.

ـ البديع في النحو لابن الأثير/ الجزء الثاني/ مصورة مركز البحث العلمي بمكة رقم (٥٨٣ نحو) عن نسخة جامعة برنستون (مجموعة يهودا) رقم (٢٣٤٥).

ـ تاريخ الإسلام للذهبي/ مصورة بالمكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية رقم (٨١٩ ف) عن نسخة آيا صوفيا رقم (٣٠١٤).

ـ تبيين المشكل (شرح الجمل) ـ المنسوب للرُّنْدي ـ / مصورتي عن نسخة مكتبة

جامع ابن يوسف العامة بمراكش رقم «٤٩٤».

- تذكرة النحاة لأبي حيان/ مصورة عن نسخة الخزانة العامة بالرباط رقم (٢١٤ ق).
- التذييل والتكميل (شرح التسهيل) لأبي حيان/ مصورة مركز البحث العلمي بمكة رقم (٧٣ نحو) عن نسخة دار الكتب المصرية رقم ٦٢ نحو، ومصورة عن الجزء الأول من نسخة الأسكوريال رقم ٥٢.
- تفسير القرآن الكريم لابن أبي الربيع/ مصورة الأخ محمد الدعجاني عن نسخة الخزانة العامة بالرباط رقم (٣١٥ ق).
- تقييد على بعض جمل الزجاجي لابن لُبّ/ مصورتي عن نسخة الأسكوريال رقم (١٠٩).
- التكملة لأبي علي الفارسي/ مصورة مركز البحث العلمي رقم (٢١٥ نحو) عن نسخة الأسكوريال رقم (٤٢).
- توجيه اللمع لابن الخبار/مصورة مركز البحث العلمي بمكة رقم (٢٤٢ نحو) عن نسخة المكتبة الأزهرية رقم (٢٣٤٨).
- الجمل للزجاجي/ مصورتي عن نسخة المكتبة المركزية بجامعة الملك عبد العزيز بجدة رقم (٨٥)، ومصورة مركز البحث العلمي بمكة عن نسخة الأسكوريال رقم (٣٠).
- الشرح الأوسط - ظناً - لابن أبي الربيع/ مصورتي عن نسخة مكتبة جامع ابن يوسف العامة بمراكش رقم (١٠٠).
- شرح أبيات إصلاح المنطق لابن السيرافي/ مصورة مركز البحث العلمي بمكة رقم (٥٧ نحو) عن نسخة مكتبة كوبريلي بتركيا رقم (١٢٩٦).
- شرح أبيات الجمل لابن سِيده/ مصورتي عن نسخة المكتبة الأحمدية بتونس رقم ١٤٩٣.
- شرح الألفية للشاطبي/ مصورة مركز البحث العلمي بمكة رقم (٢٧٠ نحو) عن نسخة المكتبة الأزهرية رقم (١٤٨٧).
- شرح ألفية ابن معطي للرعيني مصورتي عن نسخة برلين رقم (٦٠٥٤).
- شرح الجزولية للأبذي/ مصورة الأخ عبد الرحمن العثيمين عن نسخة الزاوية الحمزيّة رقم (٢٩).
- شرح الجزولية للشلوبين/ مصورتي عن نسخة برلين رقم (٦٤٦٢) ومصورة الأخ

حماد الثمالي عن نسخة القرويين بفاس.
- شرح الجمل لابن بابشاذ/ مصورة مركز البحث العلمي بمكة رقم (١٧٨ نحو) عن نسخة فيض الله بتركيا رقم (١٩٤٨).
- شرح الجمل لابن خروف/ مصورتي عن نسخة مكتبة جامع ابن يوسف العامة بمراكش رقم (٣٠٤).
- شرح الجمل لابن الضائع/ مصورتي عن نسخة دار الكتب المصرية رقم (٢٠ نحو).
- شرح الجمل لابن العريف/ مصورة مركز البحث العلمي بمكة رقم (١٥٠ نحو) عن نسخة دار الكتب المصرية رقم ٤٦٤ نحو.
- شرح الجمل للغافقي/ مصورة مركز البحث العلمي بمكة رقم (١٦٥ نحو) عن نسخة الخزانة العامة بالرباط رقم (٢٢ ق).
- شرح الجمل لابن الفخار الخولاني/ مصورتي عن نسخة الخزانة العامة بالرباط رقم (١٦٦٤ ك).
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي مصورة مركز البحث العلمي برقم (١٩٦ - ٢٠٠ نحو) عن نسخة دار الكتب المصرية رقم (١٣٧ نحو).
- شرح كتاب سيبويه للصفَّار/ مصورة الأخ عبد الرحمن العثيمين عن نسخة كوبريلي رقم (١٤٩٢)، ومصورة عن نسخة الخزانة العامة بالرباط رقم (٣١٧).
- غاية الأمل في شرح الجمل/ لابن بزيزة/ مصورة الأخ عبد الرحمن العثيمين عن نسخة كوبريلي بتركيا رقم (١٤٨٤).
- الفصول والجمل في شرح أبيات الجمل/ لابن هشام اللخمي/ مصورتي عن نسخة الزاوية الحمزيّة بالمغرب رقم ٣٧.
- كتاب الشعر لأبي علي الفارسي/ مصورتي عن نسخة برلين رقم (٦٤٦٥).
- الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح/ لابن أبي الربيع/ مصورتي عن نسخة الزاوية الحمزيّة بالمغرب رقم (١٧).
- المسائل والأجوبة لابن السيد البطليوسي/ مصورة مركز البحث العلمي بمكة رقم ٤٠٢ نحو عن نسخة القرويين بفاس رقم ٣٥٦/٨٠.
- المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي/ مصورة مركز البحث العلمي بمكة رقم (٣٨٥) عن نسخة دار الكتب المصرية رقم (٢٦٦ نحو تيمور).
- المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي/ مصورة مركز البحث العلمي بمكة رقم

(٣٤٧ نحو) عن نسخة مكتبة راغب باشا بتركيا رقم (١٣٧٤).
- المصباح في شرح أبيات الإيضاح/ لابن يسعون/ مصورة مركز البحث العلمي بمكة رقم (٢٤١ نحو) عن نسخة المكتبة الأحمدية بحلب رقم (١٠٥٤).
- المغني لابن فلاح/ مصورة مركز البحث العلمي بمكة رقم (٢٣٦) نحو عن نسخة المتحف البريطاني رقم ٧٦٩٥.
- المقدمة الجزولية (التقييد) للجزولي/ مصورة مركز البحث العلمي بمكة رقم (١٨١) نحو عن نسخة المكتبة الأزهرية رقم (٤١٥).
- المنتخب الأكمل في شرح كتاب الجمل للخفاف الأشبيلي/ مصورة مركز البحث العلمي رقم ٢٠٦ نحو عن نسخة المكتبة المحمودية بالمدينة رقم (٣٣).
- الوافي بالوفيات للصفدي/ مخطوطة المكتبة الأحمدية بتونس رقم (١٣٣١٩).

ب - الرسائل العلمية

- ابن الطراوة النحوي/ رسالة ماجستير بكلية الشريعة بمكة/ إعداد عياد الثبيتي.
- ابن كيسان النحوي/ رسالة ماجستير بكلية الشريعة/ إعداد محمد الدعجاني.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين/ لأبي البقاء العكبري/ تحقيق ودراسة/ رسالة ماجستير بكلية الشريعة بمكة/ إعداد عبد الرحمن العثيمين.
- التذييل والتكميل/ لأبي حيان/ الجزء الأول - تحقيق/ رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بالأزهر/ إعداد السيد تقي السيد.
- الجزء الأول من شرح كتاب المفصل الموسوم بالتخمير/ لصدر الأفاضل الخوارزمي دراسة وتحقيق/ رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى بمكة إعداد/ عبد الرحمن العثيمين.
- الأجوبة المرضية عن الأسئلة النحوية/ للراعي الأندلسي/ تحقيق ودراسة/ رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية بالأزهر/ إعداد محمود رجب المزين.
- الكافي شرح الهادي للزنجاني/ دراسة وتحقيق/ رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بالأزهر/ إعداد محمود فجال يوسف.
- النحو والصرف بين التميميين والحجازيين / رسالة ماجستير بكلية الشريعة بمكة/ إعداد عبدالله الحسيني.

جـ ـ المطبوعات

ـ أبو الحسين بن الطراوة، وأثره في النحو/ للدكتور/ محمد إبراهيم البنا/ دار الاعتصام/ الطبعة الأولى/ ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠ م.

ـ أبو حيان النحوي/ للدكتورة/ خديجة الحديثي مكتبة النهضة/ بغداد / الطبعة الأولى ١٣٨٥ هـ = ١٩٦٦ م.

ـ أبو الفضل التجاني كما يصوره ابن رشيد في رحلته/ مقالة للدكتور الشيخ/ محمد الحبيب بن الخوجة بالعدد الأول من السنة الأولى للنشرة العلمية للكلية الزيتونية بتونس.

ـ ابن كيسان النحوي: حياته آثاره/ آراؤه/ للدكتور محمد إبراهيم البنا/ دار الاعتصام/ الطبعة الأولى/ ١٣٩٥ هـ = ١٩٧٥ م.

ـ الإحاطة في أخبار غرناطة/ للسان الدين بن الخطيب/ تحقيق/ محمد عبدالله عنان/ مكتبة الخانجي بالقاهرة/ الجزء الأول/ الطبعة الثانية/ والأجزاء الثاني والثالث والرابع/ الطبعة الأولى.

ـ أخبار الشعراء المسمى كتاب الأوراق/ للمرزباني/ عني بجمعه/ ج هيوارث دن.

ـ اختصار الأخبار عما كان بسبته من سني الآثار/ لمحمد بن القاسم الأنصاري السبتي/ تحقيق عبد الوهاب بن منصور/ المطبعة الملكية ـ الرباط ١٣٨٩ هـ = ١٩٦٩ م.

ـ اختصار القدح المعلى في التاريخ المحلى/ لابن سعيد المغربي/ اختصره أبو عبدالله بن خليل/ تحقيق إبراهيم الأبياري/ الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية/ القاهرة ١٩٥٩ م.

ـ أدب الكاتب لابن قتيبة/ دار صادر بيروت ١٣٨٧ هـ = ١٩٦٧ م/ مصورة عن طبعة ليدن.

ـ إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب «معجم الأدباء»/ لياقوت الحموي/ نشرة مرجليوث/ دار المستشرق/ بيروت/ طبعة ثانية.

ـ أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض للمقري/ تحقيق عدد من المحققين طبعة وزارة الأوقاف المغربية.

- الأزهية في علم الحروف/ تحقيق عبد المعين الملوحي/ دمشق/ ١٣٩١ هـ = ١٩٧١ م.
- أساس البلاغة للزمخشري/ مطبعة الشعب/ القاهرة/ ١٩٦٠.
- أسرار البلاغة/ لعبد القاهر/ الجرجاني/ مطبعة الاستقامة ١٣٦٩ هـ.
- أسرار العربية/ لأبي البركات الأنباري/ تحقيق/ محمد بهجة البيطار/ مطبعة الترقي بدمشق/ ١٣٧٧ هـ = ١٩٥٧ م.
- أسماء المغتالين من الأشراف في الجاهلية والإسلام لمحمد بن حبيب (ضمن نوادر المخطوطات) تحقيق عبد السلام هارون/ مطبعة التأليف والترجمة/ ١٣٧٣ هـ = ١٩٥٤ م.
- الأشباه والنظائر في النحو/ للسيوطي/ تحقيق/ طه عبد الرؤوف/ مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٥ هـ = ١٩٧٥ م.
- الأشباه والنظائر للخالديين/ تحقيق الدكتور السيد محمد يوسف/ مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر/ القاهرة ١٩٥٨ م.
- الاشتقاق لابن دريد/ تحقيق/ عبد السلام هارون/ مطبعة السنة المحمدية ١٣٧٨ هـ / ١٩٥٨ م.
- الإصابة في تمييز الصحابة/ لابن حجر العسقلاني/ دار صادر بيروت/ مصورة عن الطبعة الأولى بمطبعة السعادة بمصر ١٣٢٨ هـ.
- إصلاح المنطق لابن السكيت/ تحقيق/ أحمد شاكر وعبد السلام هارون/ دار المعارف بمصر/ الطبعة الثالثة.
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي/ لابن السيد البطليوسي/ تحقيق/ الدكتور حمزة النشرتي/ نشرته دار المريخ بالرياض/ الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ ١٩٧٩ م. وطبعة العراق باسم/ الحلل في إصلاح الخلل/ تحقيق/ سعيد عبد الكريم سعودي دار الرشيد/ بغداد/ ١٩٨٠ م.
- الأصمعيات/ تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون/ دار المعارف بمصر/ الطبعة الثالثة.
- الأصول في النحو/ لابن السراج/ تحقيق/ الفتلي/ مطبعة النعمان/ النجف ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣ م.
- إعراب القرآن للنحاس/ تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد/ مطبعة العاني/ بغداد.
- إعراب الحديث للعكبري/ تحقيق عبد الإله النبهان/ مطبوعات مجمع اللغة

العربية بدمشق ١٣٩٧ هـ = ١٩٧٧ م.
- الإعلام للزركلي/ الطبعة الخامسة/ ١٩٨٠ م/ دار العلم للملايين.
- الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام/ للعباس بن إبراهيم المراكشي/ المطبعة الملكية - الرباط/ ١٩٧٤ م.
- الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني/ مصورة عن طبعة دار الكتب.
- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب/ للفارقي/ تحقيق سعيد الأفغاني/ مؤسسة الرسالة/ بيروت/ الطبعة الثالثة ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠ م.
- الأفعال/ لابن القوطية طبعة ليدن ٣١٨٩٤ م.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السيد البطليوسي/ دار الجيل/ بيروت/ ١٩٧٣ م.
- ألقاب الشعراء ومن يعرف بأمه منهم لابن حبيب (ضمن نوادر المخطوطات)/ تحقيق/ عبد السلام هارون.
- الأمالي لأبي القالي/ دار الفكر/ بيروت.
- أمالي الزجاجي/ تحقيق عبد السلام هارون/ مطبعة المدني/ الطبعة الأولى ١٣٨٢ هـ.
- أمالي السهيلي/ تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا/ مطبعة السعـادة بمصر ١٣٩٠ هـ = ١٩٧٠ م.
- الأمالي الشجرية/ لابن الشجري/ دار المعرفة/ بيروت.
- أمالي المرتضى «غرر الفوائد ودرر القلائد»/ تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم/ عيسى الحلبي/ الطبعة الأولى ١٣٧٣ هـ = ١٩٥٤ م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة/ للقفطي/ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم/ دار الكتب المصرية ١٩٧٣ م.
- أنساب الخيل في الجاهلية والإسلام وأخبارها لابن الكلبي/ تحقيق/ أحمد وكي/ مصورة عن طبعة دار الكتب ١٩٤٦ م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين/ لأبي البركات الأنباري/ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد/ الطبعة الرابعة/ ١٣٨٠ هـ ١٩٦١ م.
- الإيضاح العضدي/ لأبي علي الفارسي/ الجزء الأول/ الدكتور حسن شاذلي مزهود/ مطبعة دار التأليف بمصر/ الطبعة الأولى/ ١٣٨٩ هـ = ١٩٦٩ م.

- الإيضاح في علل النحو/ للزجاجي/ تحقيق الدكتور/ مازن المبارك/ دار النفائس/ بيروت/ الطبعة الثانية.
- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل/ لأبي بكر الأنباري/ تحقيق محيي الدين رمضان/ دمشق/ ١٣٩٠ هـ = ١٩٧١ م.
- البحر المحيط/ لأبي حيان/ مكتبة النهضة - الرياض.
- بدائع الفوائد/ لابن القيم/ دار الكتاب العربي - بيروت.
- برنامج ابن أبي الربيع/ جمع تلميذه ابن الشاط/ تحقيق/ د. عبد العزيز الأهواني مجلة معهد المخطوطات/ المجلد الأول ١/٩١ - ١٢٠. ٢/٢٥٥ - ٢٧١.
- برنامج التجيبي (القاسم بن يوسف التجيبي السبتي)، تحقيق عبد الحفيظ منصور، الدار العربية للكتاب/ ليبيا/ تونس ١٩٨١ م.
- برنامج المجاري (محمد المجاري الأندلسي)/ تحقيق/ محمد أبو الأجفان/ دار الغرب الإسلامي - الطبعة الأولى سنة ١٩٨٢ م.
- برنامج الوادي آشي تحقيق محمد محفوظ/ أثينا - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠ م.
- بغية الآمال في معرفة مستقبل الأفعال/ لأبي جعفر اللبلي/ تحقيق جعفر حامد/ الدار التونسية للنشر ١٩٧٢ م.
- بغية الملتمس في تاريخ أهل الأندلس/ للضبي/ مدريد سنة ١٨٨٤ م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة/ للسيوطي/ تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم/ عيسى الحلبي/ الطبعة الأولى سنة ١٣٨٤ هـ = ١٩٦٤ م.
- البيان في غريب إعراب القرآن/ لأبي البركات الأنباري/ تحقيق الدكتور/ طه عبد الحميد طه/ الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر سنة ١٣٩٠ هـ = ١٩٧٠ م.
- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة/ تحقيق السيد أحمد صقر/ دار التراث/ القاهرة ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣ م.
- تاج العروس من جواهر القاموس/ طبعة الكويت بتحقيق/ جماعة من المحققين في تواريخ مختلفة.
- تاج المفرق في تحلية علماء المشرق/ لخالد البلوي/ تحقيق الحسن السائح/ مطبعة فضالة المحمدية/ المغرب.
- تاريخ الأدب العربي/ لبروكلمان/ الجزء الثاني/ ترجمة الدكتور عبد الحليم

النجار/ دار المعارف بمصر سنة ١٩٧٤م/ الجزء الخامس/ ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب.
- تاريخ قضاة الأندلس للنباهي «المرقبة العليا» المكتب التجاري للطباعة والتوزيع/ بيروت.
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب «شرح شواهد سيبويه» للأعلم الشنتمري. / بهامش كتاب سيبويه/ مؤسسة الأعظمي/ بيروت/ الطبعة الثانية/ ١٣٨٧ هـ = ١٩٦٧ م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد/ لابن مالك/ تحقيق/ محمد كامل بركات/ دار الكاتب العربي ١٣٨٧ هـ.
- تفسير القرطبي «الجامع لأحكام القرآن» دار القلم سنة ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م الطبعة الثالثة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية.
- التكملة لكتاب الصلة/ لابن الأبار القضاعي/ نشره عزت العطار الحسيني/ مطبعة السعادة بمصر ١٣٧٥ هـ = ١٩٥٥ م. / ط. كوديرا - مدريد ١٨٨٧ م.
- تذكرة الحفاظ /للذهبي/ الطبعة الثالثة /دائرة المعارف العثمانية/ حيدر آباد سنة ١٣٧٦ هـ = ١٩٥٧ م.
- التصحيف والتحريف = شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف.
- التصريح لخالد الأزهري «شرح التصريح».
- التقفية في اللغة للبندنيجي/ تحقيق الدكتور/ خليل العطية/ مطبعة العاني/ بغداد ١٩٧٦ م.
- التلويح شرح الفصيح (ضمن فصيح ثعلب والشروح التي عليه) تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي / المطبعة النموذجية بالحلميّة الجديدة/ القاهرة الطبعة الأولى ١٣٦٨ هـ / ١٩٤٩ م.
- تهذيب اللغة للأزهري - تحقيق جماعة من العلماء/ الهيئة العامة للتأليف والنشر.
- تنوير الحوالك بشرح موطأ الإمام مالك للسيوطي/ عيسى الحلبي.
- التوطئة لأبي علي الشلوبين/ تحقيق يوسف أحمد المطوع/ دار التراث العربي/ القاهرة.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي/ تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن علي سليمان/ مكتبة الكليات الأزهرية/ طبعة ثانية.
- جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس/ لابن القاضي/ دار

المنصور للطباعة ـ الرباط ١٩٧٣ م.
ـ الجمل للزجاجي/ تحقيق ابن أبي شنب/ باريس/ الطبعة الثانية/ ١٣٧٦ هـ = ١٩٥٧ م.
ـ الجمهرة لابن دريد/ دار صادر ـ بيروت/ مصورة عن طبعة حيدر آباد/ الهند ١٣٥١ هـ.
ـ جمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي/ تحقيق علي البجاوي/ نهضة مصر.
ـ جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري/ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش/ المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر والتوزيع/ القاهرة/ الطبعة الأولى ١٣٨٤ هـ = ١٩٦٤ م.
ـ جمهرة أنساب العرب لابن حزم/ تحقيق عبد السلام هارون/ الطبعة الرابعة/ دار المعارف بمصر سنة ١٩٧٧ م.
ـ الجني الداني في حروف المعاني/ للمرادي/ تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل/ المكتبة العربية بحلب ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣ م.
ـ حاشية يس العليمي الحمصي على التصريح/ عيسى الحلبي.
ـ حجة القراءات لابن زنجلة/ تحقيق سعيد الأفغاني/. مؤسسة الرسالة/ بيروت. الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م.
ـ الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين/ مطبعة فضالة/ المغرب/ جـ ١: ١٣٩٧ هـ = ١٩٧٧ م، جـ ٢: ١٣٩٨ هـ = ١٩٧٨ م.
ـ حضارة وادي درعة للأستاذ/ محمد المنوني/ فصله من مجلة دعوة الحق المغربية/ العددان الثاني والثالث/ السنة السادسة عشرة.
ـ الحماسة لأبي تمام/ برواية الجواليقي/ تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد صالح/ دار الرشيد للنشر ـ بغداد/ ١٩٨٠ م. /تحقيق الدكتور عبدالله عسيلان/ مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية/ مطابع دار الهلال للأوفست/ الرياض/ ١٤٠١ هـ = ١٩٨١ م.
ـ الحماسة البصرية /تحقيق الدكتور/عادل سليمان جمال/ الجزء الأول/ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية/ القاهرة ١٩٧٨ م.
ـ الحلل السندسية في الأخبار التونسية للوزير السراج/ تحقيق الدكتور/ محمد الحبيب الهيلة/ الدار التونسية للنشر.
ـ الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسي/ تحقيق الدكتور/ مصطفى

إمام/ الدار المصرية للطباعة والنشر/ القاهرة/ الطبعة الأولى ١٩٧٩ م.
- خزانة الأدب/ للبغدادي/ دار صادر - بيروت.
- الخصائص/ لابن جني/ تحقيق/ محمد علي النجار/ دار صادر للطباعة بيروت/ طبعة ثانية.
- الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف/ للدكتور/ محمد خير الحلواني/ دار الأصمعي بحلب ودار القلم بحلب.
- خلق الإنسان/ لثابت/ تحقيق عبد الستار أحمد فراج/ الكويت ١٩٦٥ م.
- درة الحجال/ لابن القاضي/ تحقيق الدكتور محمد الأحمدي أبو النور/ دار التراث بالقاهرة/ المكتبة العتيقية بتونس/ الطبعة الأولى ١٣٩٠ هـ = ١٩٧٠ م.
- درة الغواص في أوهام الخواص/ للحريري/ تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم/ مطبعة نهضة مصر/ ١٩٧٥ م.
- الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب/ لابن فرحون المالكي/ تحقيق/ محمد الأحمدي أبو النور/ دار التراث بالقاهرة.
- ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي/ تحقيق الدكتور عبده عزام/ دار المعارف بمصر.
- ديوان أبي الأسود الدؤلي/ تحقيق محمد حسن آل ياسين/ دار الكتاب الجديد/ بيروت/ الطبعة الأولى ١٩٧٤ م.
- ديوان أبي دؤاد الأيادي/ (ضمن كتاب (دراسات في الأدب العربي «لغوستاف فون غرنباوم/ بيروت/ ١٩٥٩ م.
- ديوان أبي النجم العجلي/ صنعة علاء الدين آغا/ مطبوعات النادي الأدبي بالرياض/ ١٤٠١ هـ = ١٩٨١ م.
- ديوان الأخطل/ تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة/ دار الأصمعي بحلب ١٣٩٠ هـ = ١٩٧٠ م.
- ديوان الأعشى الكبير/ شرح وتعليق الدكتور محمد حسين/ القاهرة/ ١٩٥٠.
- ديوان الأفوه الأودي/ تحقيق/ عبد العزيز الميمني/ ضمن «الطرائف الأدبية» دار الفكر - بيروت.
- ديوان امرىء القيس/ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم/ دار المعارف بمصر/ ١٩٥٨ م.

- ديوان أوس بن حجر/ تحقيق/ الدكتور محمد يوسف نجم/ بيروت/ ١٣٨٠ = ١٩٦٠ م.
- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب/ تحقيق/ نعمان محمد أمين طه/ دار المعارف بمصر ١٩٦٩ م.
- ديوان حسان بن ثابت - رضي الله عنه - /تحقيق/ سيد حنفي حسنين / الهيئة المصرية العام ١٩٧٤ م.
- ديوان الحطيئة/ تحقيق نعمان محمد أمين طه/ القاهرة/ ١٣٧٨ هـ = ١٩٥٨ م.
- ديوان الخرنق/ تحقيق/ الدكتور حسين نصار/ دار الكتب المصرية ١٣٨٩ هـ = ١٩٦٩ م.
- ديوان ابن الدمينة/ تحقيق/ أحمد راتب النفاخ/ دار العروبة/ القاهرة/ ١٣٧٩ هـ / ١٩٥٩ م.
- ديوان ذي الإصبع العدواني/ تحقيق/ عبد الوهاب العدواني ومحمد نايف الدليمي/ الموصل ١٩٧٣ م.
- ديوان ذي الرمة/ بعناية مطيع ببيلي/ المكتب الإسلامي للطباعة والنشر/ الطبعة الثانية ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م.
- ديوان رؤبة/ نشره/ وليم بن الورد/ ليبسك/ ١٩٠٣ م.
- ديوان زهير بشرح ثعلب/ مصورة عن طبعة دار الكتب/ ١٣٦٣ هـ.
- ديوان زيد الخيل/ تحقيق نوري القيسي/ مطبعة النعمان/ النجف/ ١٩٦٨.
-- ديوان الشماخ/ تحقيق/ صلاح الدين الهادي/ دار المعارف بمصر.
- ديوان طرفة (بشرح الأعلم)/ تحقيق/ درية الخطيب ولطفي الصقال/ دمشق ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م.
- ديوان عبد الرحمن بن حسان/ تحقيق/ الدكتور/ سامي مكي العاني/ نشر بالعدد الثالث عشر من مجلة كلية الآداب بجامعة بغداد / ١٩٧٠ م.
- ديوان عبيدالله بن قيس الرقيات/ تحقيق محمد يوسف نجم/ بيروت/ ١٣٧٨ هـ = ١٩٥٨ م.
- ديوان العجاج رواية الأصمعي وشرحه/ تحقيق/ الدكتور/ عزة حسن/ مكتبة دار الشروق - بيروت/ ١٩٧١ م.
- ديوان عدي بن زيد/ تحقيق/ محمد جبار المعيبد/ بغداد/ ١٩٦٥ م.
- ديوان علقمة (بشرح الأعلم الشنتمري) تحقيق/لطفي الصقال ودرية الخطيب/ دار

الكتاب العربي بحلب/ الطبعة الأولى ١٣٨٩ هـ/١٩٦٩ م.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة/ تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد/ مطبعة السعادة بمصر/ الطبعة الأولى/ ١٣٧١ هـ.
- ديوان عنترة بشرح الأعلم/ تحقيق ودراسة/ محمد سعيد مولوي/ المكتب الإسلامي/ ١٣٩٠ هـ = ١٩٧٠ م.
- ديوان الفرزدق/ دار صادر - بيروت، وطبعة الصاوي/ ١٣٥٤ هـ.
- ديوان القطامي/ تحقيق إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب - بيروت ١٣٧٩ هـ = ١٩٦٠ م.
- ديوان قيس بن الخطيم/ تحقيق/ الدكتور/ ناصر الدين الأسد/ دار العروبة - القاهرة/ الطبعة الأولى ١٣٨١ هـ = ١٩٦٢ م.
- ديوان كثير/ جمعه وحققه/ الدكتور إحسان عباس/ دار الثقافة/ بيروت/ ١٣٩١ هـ.
- ديوان لبيد بن ربيعة/ تحقيق/ الدكتور إحسان عباس/ الكويت/ ١٩٦٢ م.
- ديوان المتلمس الضبعي/ تحقيق/ حسن كامل الصيرفي/ المجلد الرابع عشر من مجلة معهد الخطوطات/ ١٣٨٨ هـ.
- ديوان مجنون ليلى/ جمع وتحقيق/ عبد الستار أحمد فراج/ دار مصر للطباعة/ القاهرة.
- ديوان معن بن أوس المزني/ صنعة الدكتور نوري القيس وحاتم الضامن /مطبعة دار الجاحظ/ الطبعة الأولى ١٩٧٧ م.
- ديوان النابغة الذبياني/ تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم/ دار المعارف بمصر.
- الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة/ لابن عبد الملك المراكشي / القسم الأول/ تحقيق الدكتور محمد بن شريفة وبقية السفر الرابع، والسفران الخامس والسادس/ تحقيق الدكتور/ إحسان عباس/ دار الثقافة - بيروت.
- ذيل الأمالي/ لابن علي القالي/ دار الفكر - بيروت.
- رايات المبرزين وغايات المميزين /لابن سعيد الأندلسي/ تحقيق /الدكتور/ النعمان القاضي المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - القاهرة. ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.
- الرد على النحاة/ لابن مضاء/ تحقيق/ الدكتور محمد إبراهيم البنا/ دار الاعتصام/ الطبعة الأولى/ ١٣٩٩ هـ = ١٩٧٩ م.
- رسائل أبي العلاء المعري/ أعادت طبعه بالأوفست مكتبة المثنى/ بغداد عن طبعة أكسفورد.

ـ رسائل ديوانية من سبتة في العهد العزفي/ إنشاء خلف القبتوري/ تحقيق الدكتور محمد الحبيب الهيلة ـ المطبعة الملكية ـ الرباط/ ١٣٩٩ هـ = ١٩٧٩ م.
ـ رسائل في اللغة/ تحقيق إبراهيم السامرائي/بغداد ١٩٦٤ م.
ـ رسالة الملائكة / لأبي العلاء المعري/ تحقيق محمد سليم الجندي/ المكتب التجاري للطباعة والتوزيع ـ بيروت.
ـ رصف المباني في شرح حروف المعاني/ لابن عبد النور المالقي تحقيق/ أحمد محمد خراط، مطبعة زيد بن ثابت/ دمشق ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م.
ـ الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه/ للدكتور مازن المبارك/ دار الكتاب اللبناني ـ بيروت/ ١٩٧٤ م.
ـ روضات الجنات في أحوال العلماء الأثبات للخوانساري/ تحقيق/ الدكتور أسد الله إسماعيليان/ مطبعة مهرا ستوار قُـمّ/ ١٣٩١ هـ.
ـ الزاهر لابن الأنباري/ تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن/ دار الرشيد/ بغداد ١٣٩٩ هـ = ١٩٧٩ م.
ـ سبته الأسيرة/ دراسة للأستاذ محمد بن تاويت نشرت بمجلة البحث العلمي على ثلاث حلقات في الأعداد ٢٥ ص ١٠٧ ـ ١٦٧، ٢٦ ص ١١١ ـ ١٤٧، ٢٧ ص ١١٩ ـ ١٨٤.
ـ السبعة في القراءات/ لابن مجاهد/ تحقيق/ الدكتور شوقي ضيف/ دار المعارف بمصر/ الطبعة الثالثة/ ١٩٨٠ م.
ـ سر صناعة الإعراب لابن جني/ الجزء الأول/ تحقيق/ مصطفى السقا ومحمد الزفزاف وإبراهيم مصطفى وعبدالله أمين/ الطبعـة الأولى/ مصطفى الحلبي ١٣٧٤ هـ = ١٩٥٤ م.
ـ سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة تخريج/ محمد ناصر الدين الألباني/ المكتب الإسلامي/ الطبعة الرابعة ١٣٩٨ هـ.
ـ سنن الترمذي/ تحقيق/ أحمد محمد شاكر/ مصطفى الحلبي/ الطبعة الأولى/ ١٣٥٦ هـ.
ـ سنن الدارقطني/ تحقيق عبدالله هاشم المدني/ دار المحاسن للطباعة/ القاهرة.
ـ سنن أبي داود/ مصطفى الحلبي/ الطبعة الأولى/ ١٣٧١ هـ/١٩٥٢ م.
ـ سنن ابن ماجه/ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي/ عيسى البابي الحلبي.
ـ سيرة ابن هشام/ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

- شرح أبيات سيبويه/ لابن السيرافي/ تحقيق محمد علي سلطاني/ مطبعة الحجاز بدمشق/ ١٣٩٦ هـ = ١٩٧٦ م.
- شرح أبيات سيبويه/ للنحاس/ تحقيق أحمد خطاب/ المكتبة العربية بحلب الطبعة الأولى/ ١٣٩٤ هـ = ١٩٧٤ م.
- شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي/ تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد الدقاق/ دار المأمون/ دمشق.
- شرح أشعار الهذليين/ للسكري/ تحقيق عبد الستار فراج/ مطبعة المدني.
- شرح التسهيل لابن مالك/ تحقيق عبد الرحمن السيد/ مكتبة الأنجلو المصرية/ الطبعة الأولى ١٩٧٤ م.
- شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري/ عيسى الحلبي.
- شرح الجمل لابن عصفور/ الجزء الأول/ تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح/ بغداد/ ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م.
- شرح الحماسة للتبريزي /تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد/ مطبعة حجازي/ القاهرة.
- شرح الحماسة للمرزوقي /تحقيق/ أحمد أمين وعبد السلام هارون /مطبعة لجنة التأليف والترجمة/ الطبعة الثانية ١٣٨٧ هـ = ١٩٦٧ م.
- شرح الشافية للرضى/ تحقيق/ محمد نور الحسن/ ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد/ دار الكتب العلمية ـ بيروت.
- شرح شواهد الشافية /للرضى/ تحقيق/ محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد/ دار الكتب العلمية ـ بيروت.
- شرح شواهد مغني اللبيب للسيوطي/ تحقيق/ أحمد ظافر كوجان/ مكتبة دار الحياة/ بيروت.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ/ لابن مالك/ تحقيق عدنان الدوري/ مطبعة العاني ـ بغداد/ ١٣٩٧ هـ = ١٩٧٧ م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك/ تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد/ دار الفكر الطبعة السادسة عشر.
- شرح القصائد التسع المشهورات/ لأبي جعفر النحاس/ تحقيق/ أحمد خطاب/ دار الحرية للطباعة/ بغداد/ ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣ م.
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات/ لأبي بكر بن الأنباري/ عبد السلام

هارون/ دار المعارف بمصر ١٩٦٩ م.
- شرح كافية ابن الحاجب/ للرضى/ دار الكتب العلمية - بيروت/ والجزء الأول تحقيق يوسف حسن عمر/ منشورات جامعة بنغازي بليبيا.
- شرح اللمحة البدرية/ لابن هشام الأنصاري/ تحقيق الدكتور هادي نهر/ مطبعة الجامعة المستنصرية/ بغداد/ ١٣٩٧ هـ.
- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف/ لأبي أحمد العسكري/ تحقيق عبد العزيز أحمد/ مصطفى الحلبي/ الطبعة الأولى/ ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م.
- شرح المعلقات السبع/ للزوزني/ بيروت.
- شرح المفصل/ لابن يعيش/ عالم الكتب - بيروت، ومكتبة المتنبي - القاهرة.
- شرح المقامات للشريشي/ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم/ مطبعة المدني بالقاهرة.
- شرح المقدمة المحسبة/ لابن بابشاذ/ تحقيق/ خالد عبد الكريم/ الكويت/ الطبعة الأولى/ ١٩٧٦ م.
- شعر الأحوص الأنصاري/ جمعه وحققه عادل سليمان جمال/ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧ م.
- شعر الحارث بن خالد المخزومي/ جمع وتحقيق الدكتور يحيى الجبوري/ مطبعة النعمان/ النجف/ الطبعة الأولى ١٣٩٢ هـ = ١٩٧٢ م.
- شعر الخوارج/ تحقيق الدكتور إحسان عباس/ دار الثقافة/ بيروت.
- شعر عبدالله بن الزبير/ جمع وتحقيق الدكتور يحيى الجبوري/ دار الحرية - بغداد ١٣٩٤ هـ = ١٩٧٤ م.
- شعر العجير السلولي/ صنعة/ محمد نايف/ مجلة المورد العراقية/ المجلد الثامن/ العدد الأول ١٣٩٩ هـ = ١٩٧٩ م.
- شعر العديل بن الفرخ العجلي/ ضمن القسم الأول من «شعراء أمويون، دراسة وتحقيق» للدكتور نوري القيسي - بغداد ١٣٩٦ هـ = ١٩٧٦ م.
- شعر المتوكل الليثي/ تحقيق يحيى الجبوري/ مكتبة الأندلس/ بغداد ١٩٧١ م.
- شعر المرار الفقعسي «الأسدي» / ضمن القسم الثاني من شعراء أمويون، دراسة وتحقيق للدكتور نوري القيسي/ بغداد/ ١٣٩٦ هـ = ١٩٧٦ م.
- شعر نصيب بن رباح/ جمع وتحقيق الدكتور داود سلوم/ مطبعة الإرشاد بغداد/ ١٩٦٨ م.

- شعر النعمان بن بشير الأنصاري/ تحقيق/ الدكتور عبدالله الجبوري مطبعة المعارف - بغداد/ الطبعة ١٣٨٨ هـ = ١٩٦٨ م.
- شعر النمر بن تولب العكلي /صنعة الدكتور نوري القيسي / مطبعة المعارف - بغداد.
- الشعر والشعراء لابن قتيبة/ تحقيق أحمد محمد شاكر/ الطبعة الثالثة/ ١٩٧٧ م.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح/ لابن مالك/ تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي/ القاهرة/ ١٩٥٧ م.
- شواهد الشعر في كتاب سيبويه/ خالد عبد الكريم جمعة/ مكتبة دار العروبة بالكويت/ الطبعة الأولى/ ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠ م.
- صلة الصلة لابن الزبير/ القسم الأخير/ تحقيق/ أ. ليفي بروفنسال/ مكتبة خياط - بيروت.
- ضرائر الشعر لابن عصفور/ تحقيق/ السيد ابراهيم محمد/ دار الأندلس/ الطبعة الأولى ١٩٨٠ م.
- الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد/ للأدفوي/ تحقيق/ سعد محمد حسن/ الدار المصرية للتأليف والترجمة/ ١٩٦٦ م.
- عصر المرابطين والموحدين/ القسم الثاني/ عصر الموحدين وانهيار الأندلس الكبرى/ محمد عبدالله عنان/ مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر/ القاهرة/ الطبعة الأولى/ ١٣٨٤ هـ = ١٩٦٤ م.
- العقد الفريد/ لابن عبد ربه/ تحقيق/ أحمد أمين، وأحمد الزين، وإبراهيم الأبياري/ مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر/ القاهرة/ الطبعة الثانية.
- عنوان الدراية فيمن حل من العلماء في المئة السابعة ببجاية/ للغريني/ تحقيق/ رابح بن أحمد بونار/ الشركة الوطنية للنشر والتوزيع/ الجزائر.
- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري/ عني بنشره/ ج. برجستراسر/ الطبعة الثانية/ دار الكتب العلمية - بيروت.
- الغنية «فهرست شيوخ القاضي عياض» تحقيق/ الدكتور/ محمد بن عبد الكريم/ الدار العربية للكتاب/ ليبيا - تونس/ ١٣٩٨ هـ = ١٩٧٨ م.
- فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه للأسود الغندجاني/ تحقيق الدكتور محمد علي سلطاني/ دمشق/ ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م.
- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال/ لأبي عبيد البكري/ تحقيق الدكتورين/

إحسان عباس وعبد الحميد عابدين/ مؤسسة الرسالة/ بيروت/ الطبعة الثانية ١٣٩١ هـ.
- الفصول الخمسون/ لابن معطي/ تحقيق ودراسة/ محمود الطناحي/ عيسى الحلبي.
- فهرس ابن غازي «التعلل برسوم الإسناد»/ تحقيق/ محمد الزاهي/ دار المغرب/ الدار البيضاء/ ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م.
- فهرسة الرصاع/ تحقيق/ محمد العناني/ المكتبة العتيقة - تونس.
- فهرس الفهارس والاثبات/ محمد الكتاني/ المطبعة الجديدة بالطالعة بفاس/ ١٣٤٦ هـ.
- فهرسة ما رواه عن شيوخه من الدواوين المصنفة في ضروب العلم. . أبو بكر بن خير الإشبيلي/ المكتب التجاري - بيروت/ مكتبة المثنى/ بغداد، مؤسسة الخانجي - القاهرة/ الطبعة الثانية ١٣٨٢ هـ / ١٩٦٣ م.
- الفوائد المحصورة في شرح المقصورة/ لابن هشام اللخمي/ تحقيق أحمد عبد الغفور عطار/ دار مكتبة الحياة - بيروت/ الطبعة الأولى/ ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠ م.
- فيض القدير شرح الجامع الصغير للسيوطي/ للمناوي/ دار المعرفة - بيروت/ الطبعة الثالثة ١٣٩١ هـ = ١٩٧٢ م.
- القطع والإئتناف/ لأبي جعفر النحاس/ تحقيق الدكتور/ أحمد خطاب العمر/ مطبعة العاني - بغداد/ الطبعة الأولى ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م.
- القوافي/ للأخفش/ تحقيق الدكتور عزت حسن/ دمشق/ ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠.
- القوافي للقاضي أبي يعلى التنوخي/ تحقيق الدكتور عوني عبد الرؤوف/ مكتبة الخانجي/ ١٩٧٥ م.
- الفاخر/ للمفضل بن سلمة/ تحقيق عبد العليم الطحاوي/ عيسى الحلبي/ الطبعة الأولى ١٣٨٠ هـ = ١٩٦٠ م.
- الكامل للمبرد/ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاتة/ القاهرة.
- الكافي في العروض والقوافي للتبريزي/ تحقيق/ الحساني حسن عبدالله/ مجلة معهد المخطوطات/ المجلد الثاني عشر/ الجزء الأول.
- كتاب سيبويه/ تحقيق/ عبد السلام هارون/ الجزء الأول/ دار القلم/ ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٦ م. والجزء الثاني/ دار الكاتب العربي بالقاهرة/ ١٣٨٨ هـ = ١٩٦٨ م. والجزءان الثالث والرابع والفهارس/ الهيئة المصرية العامة.

- الكشاف عن حقائق التنزيل/ للزمخشري/ دار المعرفة - بيروت.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع/ لمكي بن أبي طالب/ تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان/ دمشق/ ١٣٩٤ هـ = ١٩٧٤ م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون/ للحاج خليفة/ مكتبة المثنى/ بغداد.
- لسان العرب/ لابن منظور/ الدار المصرية للتأليف والترجمة/ مصورة عن طبعة بولاق.
- لطائف الإشارات لفنون القراءات للقسطلاني/ الجزء الأول/ تحقيق الشيخ عامر عثمان والدكتور عبد الصبور شاهين/ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - القاهرة/ ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م.
- اللآلىء في شرح أمالي القالي/ لأبي عبيد البكري/ تحقيق/ عبد العزيز الميمني/ مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر/ ١٣٥٤ هـ / ١٩٣٦ م.
- لمع الأدلة/ لأبي البركات الأنباري (مع رسالة الأغراب في جدل الإعراب)، تحقيق سعيد الأفغاني/ مطبعة الجامعة السورية / ١٣٧٧ هـ = ١٩٥٧ م.
- ليس في كلام العرب لابن خالويه/ تحقيق أحمد عبد الغفور عطار/ دار العلم للملايين - بيروت/ الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ = ١٩٧٩ م.
- ما يجوز للشاعر في الضرورة/ للقزاز القيرواني/ تحقيق/ المنجي الكعبي/ الدار التونسية للنشر/ ١٩٧١ م.
- مجاز القرآن/ لأبي عبيدة/ تحقيق/ فؤاد سزكين/ مكتبة الخانجي بمصر.
- مجالس ثعلب/ تحقيق/ عبد السلام هارون/ دار المعارف بمصر/ الطبعة الثانية ١٩٦٩ م.
- مجالس العلماء/ للزجاجي/ تحقيق عبد السلام هارون/ الكويت ١٩٦٢ م.
- مجمع الأمثال/ للميداني/ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد/ مطبعة السنة المحمدية ١٣٧٤ هـ.
- المحاجاة بالمسائل النحوية/ للزمخشري/ تحقيق الدكتورة بهيجة الحسيني/ بغداد ١٩٧٣ م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جني/ تحقيق/ علي النجدي، والدكتور عبد الحليم النجار والدكتور عبد الفتاح شلبي/ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - القاهرة ١٣٨٦ هـ.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز/ لابن عطية/ تحقيق أحمد صادح

الملاح/ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية/ الجزء الأول١٣٩٤ هـ = ١٩٧٤ م والجزء الثاني ١٣٩٩ هـ = ١٩٧٩ م./ والطبعة المغربية/ تحقيق المجلس العلمي بفاس.
- مختارات ابن الشجري/ تحقيق/ علي محمد البجاوي/ نهضة مصر/ ١٩٧٥ م.
- المدارس النحوية/ للدكتور شوقي ضيف/ دار المعارف بمصر ١٩٦٨ م.
- المذكر والمؤنث لابن الأنباري/ تحقيق الدكتور طارق الجنابي/ مطبعة العاني - بغداد ١٩٧٨ م.
- المذكر والمؤنث للفراء/ تحقيق/ الدكتور رمضان عبد التواب/ القاهرة/ ١٩٦٩ م.
- المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب/ تحقيق علي حيدر/ دمشق/ ١٣٩٢ هـ.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها/ للسيوطي/ تحقيق/ محمد أحمد جاد المولى وعلي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم/ عيسى الحلبي.
- المساعد على تسهيل الفوائد/ لابن عقيل/ الجزء الأول/ تحقيق الدكتور/ محمد كامل بركات/ مطبوعات مركز البحث العلمي بمكة.
- المستقصى في أمثال العرب/ للزمخشري/ دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الثانية ١٣٩٧ هـ = ١٩٧٧ م.
- مسند الإمام أحمد/ بهامشه منتخب كنز العمال/ الميمنية بمصر/ ١٣١٣ هـ.
- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي/ تحقيق/ ياسين السواس/ دار المأمون للتراث/ الطبعة الثانية.
- مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن/ عبدالله محمد الحبشي/ دار العودة/ بيروت.
- المصباح المنير/ للفيومي/ عيسى الحلبي بمصر.
- معاني الحروف - المنسوب للرماني - / تحقيق الدكتور عبد الفتاح الحلو/ دار نهضة مصر.
- معاني القرآن/ للأخفش/ تحقيق الدكتور/ فائز فارس/ المطبعة العصرية/ الكويت/ الطبعة الأولى/ ١٤٠٠ هـ = ١٩٧٩ م.
- معاني القرآن/ للفراء/ الجزء الأول تحقيق/ أحمد نجاتي ومحمد علي النجار/ والجزء الثاني تحقيق/ محمد علي النجار، والجزء الثالث تحقيق الدكتور عبد

الفتاح شلبي وعلي النجدي ناصف ـ القاهرة.
ـ المعجب في تلخيص أخبار المغرب/ عبد الواحد المراكشي/ تحقيق/ محمد سعد العريان ومحمد العربي العلمي/ دار الكتاب/ الدار البيضاء ـ المغرب.
ـ معجم البلدان/ لياقوت الحموي/ دار صادر بيروت ـ ١٣٩٧ هـ = ١٩٧٧ م.
ـ معجم الشعراء/ للمرزباني/ تحقيق/ عبد الستار أحمد فراج/ عيسى الحلبي.
ـ معجم شواهد العربية/ عبد السلام هارون/ مكتبة الخانجي بمصر/ الطبعة الأولى ١٣٩٢ هـ = ١٩٧٢ م.
ـ معجم المؤلفين/ عمر كحالة/ نشـرة/ دار المثنى ـ بغداد ودار إحياء التراث العربي ـ بيروت.
ـ المعرب للجواليقي/ تحقيق/ أحمد محمد شاكر/ دار الكتب/ الطبعة الثانية ١٣٨٩ هـ = ١٩٦٩ م.
ـ المعمرون والوصايا/ لأبي حاتم السجستاني/ تحقيق عبد المنعم عامر/ عيسى الحلبي/ القاهرة ١٣٨١ هـ = ١٩٦١ م.
ـ المغرب في حلى المغرب/ لابن سعيد الأندلسي/ تحقيق الدكتور شوقي ضيف دار المعارف بمصر/ الطبعة الثانية ١٩٦٤ م.
ـ المفصل في علم العربية/ للزمخشري/ دار الجيل ـ بيروت.
ـ المقاصد النحوية/ للعيني/ بهامش خزانة الأدب/ دار صادر بيروت.
ـ مقاييس اللغة/ لابن فارسي/ تحقيق عبد السلام هارون/ دار الفكر/ بيروت.
ـ المقتضب للمبرد/ تحقيق/ عبد الخـالق عضيمة/ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية الجزءان الأول والثاني من الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ. والثالث والرابع من الطبعة الأولى ١٣٨٦ هـ.
ـ الملاحق/ لابن دريد/ تحقيق/ إبراهيم طفيش الجزائري/ المطبعة السلفية بمصر ١٣٤٧ هـ.
ـ ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة في الوجهة الوجيهة إلى الحرمين مكة وطيبة/ لابن رشيد السبتي/ تحقيق الدكتور الشيخ محمد الحبيب ابن الخوجة/ الشركة التونسية للتوزيع ١٩٨٢ م.
ـ المنصف شرح كتاب التعريف للمازني/ لابن جني/ تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين/ مصطفى الحلبي/ الطبعة الأولى ١٣٧٩ هـ.
ـ المنقوص والممدود/ للفراء/ تحقيق عبد العزيز الميسني/ دار المعارف بمصر/.

ـ من نسب إلى أمه من الشعراء لابن حبيب (نوادر المخطوطات)/ تحقيق/ عبد السلام هارون.
ـ منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية/ عبد الأمير الورد/ منشورات مؤسسة الأعلمي ـ بيروت ـ دار التربية ـ بغداد/ الطبعة الأولى ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م.
ـ منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك/ لابن حيان/ تحقيق/ سدني جليزر/ نيوهافن بأمريكا/ ١٩٤٧ هـ.
ـ المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم / للآمدي/ تحقيق كرنكور/ مكتبة القدس ١٣٥٤ هـ.
ـ الموشح للمرزباني/ تحقيق/ محمد علي البجاوي/ دار نهضة مصر/ ١٩٦٥.
ـ النبات للأصمعي / تحقيق/ عبدالله يوسف الغنيم/ مطبعة المدني / الطبعة الأولى ١٣٩٢ هـ = ١٩٧٢ م.
ـ النبوغ المغربي في الأدب العربي / عبدالله كنون/ دار الكتاب اللبناني ـ بيروت ـ الطبعة الثالثة.
ـ نتائج الفكر للسهيلي / تحقيق/ الدكتور محمد إبراهيم البنا/ منشورات جامعة قاريونس بليبيا.
ـ نزهة الألباء في طبقات الأدباء/ لأبي البركات الأنباري/ تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم/ نهضة مصر/ القاهرة.
ـ نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة/ محمد الطنطاوي/ دار المعارف بمصر/ الطبعة الخامسة ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣ م.
ـ النشر في القراءات العشر/ لابن الجزري/ تصحيح/ علي محمد الضباع/ المكتبة التجارية بمصر.
ـ نفح الطيب للمقري / تحقيق الدكتور إحسان عباس دار صادر بيروت.
ـ النقائض/ لأبي عبيفة/ طبعة لَيدن.
ـ نقد الشعر لقدامة بن جعفر/ تحقيق/ كمال مصطفى/ مكتبة الخانجي / بالقاهرة ١٩٧٩ م.
ـ النهاية في غريب الحديث لابن الأثير/ تحقيـق محمود الطناحي / عيسى الحلبي / القاهرة/ ١٣٨٣ هـ / ١٩٦٣ م.
ـ النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري/ تحقيق/ سعيد الخوري/ دار الكتاب العربي/ بيروت/ لبنان.

- نيل الابتهاج بتطريز الديباج بهامش الديباج المذهب/ دار الكتب العلمية/ بيروت.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي/ تحقيق الدكتور/ عبد العال سالم مكرم/ دار البحوث العلمية - الكويت.
- الوافي بالوفيات/ للصفدي/ جـ٢، ٣، ٥ باعتناس س دريد رينع/ جمعية المستشرقين الألمانية/ دار النشر/ فرانز شتاينر بفيسبادن.
- الوحشيات/ لأبي تمام/ تحقيق/ عبد العزيز الميمني/ دار المعارف بمصر/ ١٩٦٣ م.
- وفيات الأعيان/ لابن خلكان/ تحقيق الدكتور إحسان عباس/ دار الفكر بيروت.
- يزيد بن الحكم الثقفي/ حياته وشعره/ للدكتور/ نوري القيسي/ مجلة المجمع العلمي العراقي/ المجلد الحادي والثلاثون/ العدد الأول.

٢ ـ فهرس الآيات القرآنية الكريمة

(١) بكسر الدال / قراءة.

(٢) بإسقاط همزة الاستفهام / قراءة.

(١) بألف قبل التاء / قراءة.

(١) بنون قبل الألف قراءة.

(١) بخفض (شركائهم) قراءة.

(١) بالتاء / قراءة.

(١) بإثبات الياء / قراءة.

(١) بفتح الفاء / قراءة.

(١) بغير ألف بين اللام والقاف قراءة.

٣ - فهرس الحديث والأثر

٤ - فهرس الأمثال

٥ ـ فهرس أقوال العرب

الصفحة

	الصفحة
ما جاءت حاجتُك	٦٦٨ - ٦٨٥
ما كان الطيب إلا المسك	٧٤٨ - ٨٠٠
ما يصلح بالرجل خيرٍ منك أن يفعل	١٨٦ - ٣٧٧ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٩ - ٧٨٣
ما يصلح بالرجل مثلك أن يفعل هذا	٥١٦
المرء مقتول بما قتل إن خنجرا فخنجر	٨٦٧
مررت برجلٍ سواء زيد وأخوه	١٠٧٢
مررت برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غدا	٩٩٧ - ١٠١٩
مررت بقاع عرفجٍ كلُّه	٥٥١ - ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠٧٠ - ١٠٧٦
مررت بقوم عربٍ أجمعون	٥٥١ - ١٠١١ - ١٠٧٠ - ١٠٧٦
مررت بمَنْ سواك	٨٨٣
مرض حتى لا يرجونه	٢٤٢ - ٩٢٠
مسليمة نُبَيِّءُ سوء	٥٥٣
مشنوء من تشنوءك	٥٧٧ - ٥٧٨
مطرنا مكان كذا فمكان كذا	٣٣٧
من أنت زيدٌ	٥٩٩
من أنت زيداً	٥٩٩
نظرت الهلال من داري خلال السحاب	٨٤٥
هذا مارٌ بزيد أمس	٩٩٧ - ١٠١٠
هذه عرفاتُ مباركاً فيها	٢١٠ - ٢٤٦
الهلالُ الليلةَ	٦٠١ - ٦٠٣ - ٦٠٤
هو أحسنُ الفتيان وأجمله	٧٨٣
والله لكَذَب	٧٨٨ - ٩١٤
اليومَ يومُك	٢٢٠

٦ ـ النماذج النحوية

٧ - فهرس الأعلام

٨ - فهرس القبائل والمدارس النحويّة

٩ ـ فهرس الكتب المذكورة في المتن

١٠ ـ فهرس القوافي (الشعر والرجز)[١]

١١ ـ الفهرس التفصيلي للمسائل النحويّة
الكلام وما يتألف منه

المعرّب والمبني

المعرفة والنكرة

الضمير

العلم

اسم الإشارة

الاسم الموصول

الابتداء

كان وأخواتها

أفعال الرجاء، والمقاربة، والشروع

إنّ وأخواتها ٧٦٢

لا النافية للجنس

ظن وأخواتها

أعلم وأرى

الفاعل

نائب الفاعل

الاشتغال

التنازع

المفعول به

التعدي واللزوم

المفعول المطلق

المفعول لأجله

المفعول فيه (الظرف)

ظرف المكان:

المفعول معه

الاستثناء

الحال

التمييز

حروف الجر

باب القسم

الإضافة

اسم الفاعل

صيغ المبالغة

اسم المفعول

الصفة المشبهة باسم الفاعل

النعت

التوكيد

العطف

عطف البيان

البدل

النداء

الترخيم

أسماء الأفعال

الممنوع من الصرف

إعراب الفعل المضارع

الفهـرس الإجمالي

دار الغرب الإسلامي
بيروت - لبنان
لصاحبها: الحبيب اللمسي
شارع الصوراتي (المعماري) - الحمراء - بناية الأسود
تلفون : 340131 - 340132 - ص . ب . 5787 - 113 بيروت - لبنان
DAR AL-GHARB AL-ISLAMI - B.P.:113-5787 - Beyrouth - Liban

جواد

الرقم 1986/11/2000/93

التنضيد: كومبيوتايب للصف الطباعي الالكتروني

الطباعة:  مؤسسة جواد للطباعة والتصوير بيروت - لبنان

hhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhh١٢٣٠